

73VI

٢١٧٤

ف . ر

الفتاوى الخيرية لنفع البرية ، تأليف الرملي ،

خير الدين بن أحمد - ١٠٨١ هـ . جمع الرملي ، محي الدين

ابن خير الدين - ١٠٧١ هـ ، أتمها الجينيني ، ابراهيم بن

سليمان - ١١٠٨ هـ . بخط أحمد بن أحمد بن محمد بن اسماعيل
الشامي الجرجسي سنة ١٠٩٦ هـ .

٣٤٤ ق ٢٩ س ٢١٥ ر ٥٠ ر ١٥ سم

نسخة حسنة ، خطها نسخ معتاد . طبع .

٦٤٧١

الاعلام ٣٧٤:٢ دار الكتب المصرية ١ : ٤٤٨

١- المذهب الحنفي ، فقه المذاهب الاسلامية

أ- المؤلف بد الجامعان ج - الناسخ

د - تاريخ النسب - نسخ

١٨ - ٢ - ٤٤٨

١ - ١١١٥ ق

ام لا يطهر ولا اذا طهر صابونا وصار كحله يطهر ام لا **اجاب** نعم يطهر الزيت بهذا
الصنع وكذا لو صب عليه الماء فطهر فرفع ثلاث مرات كما ورد عن الثاقب وقطع
به في الظهور وعلية الفتوى كافي الجمع وغيره وظاهر كلام الخلاصة عدم اشتراط التثليث
وهو مبني على ان غلبة الظن مخيرة عن التثليث وفيه اختلاف في حق وقوى وهي
من المسائل المشهورة قبل غلبة الظن تكفي وقيل لا يوجب التثليث ومع كل فعل
صاحب الخلاصة جمع الى الاول وفيه حرج في مسألة الغوب فانه قال ودفعته
سكون قلبه اليه ووقع في بعض الكتب في هذه المسألة فيغلب فيقول الدمامي
المافيرفع بشي هكذا يفعل ثلاثا والظاهر ان لفظة فيغلب من زيادة النسخ
فانالم يرمي شرط للتطهير الغلبان مع كثرة النقل في المسألة والتمتع لها
اللبم الا ان يراد بالفعل التحريك كما اذا فقد حرج في مجمع الرواية في التوديع
انه يصيب عليه مثله ما دونه حرك فتأمل ومسألة طهارة الزيت الحني باخاذه
صابونا حرج به في الحني والبراز به قال في الحني جعل الدمامي الخمس فافوت
يفتي بطهارته لانه تغير واستغير مطهر محمد محمد ويقتى به للمبلى انتفى
وحرج به في حق التغير وجواهر التناوي وجامع الفتاوى وابنته صاحب
من الغفار في مستته تنويره بحار وهو منقول عن اجناس الناطق
وعنه والله اعلم **سئل** فيما لو نزل في الفخ لبن هل هو طاهر لجل
شربه ام لا **اجاب** لا شك في طهارته لان الجاهل من ان سور ما كل
الحم طاهر كلبته والظاهر منه حل شربه ولم ارض حرج به والله اعلم
سئل في صاحب سلس البول اذا كان ينقطع ساعة ويقط ساعة
كيف يكون وضوءه وهل له الملح على الخفين وهل يقدم الفايضة على الوضوء
كالصحيح **اجاب** صاحب السلس وضوءه يتوضا لوقت كل فرض ويعمل
بوضوءه فرضا ونفلا ما شاء وبطل وضوءه خروج الوقت فنتعه ولذا اذا
لم يوضا عليه وقت الاو ذلك الحرج يوجد وما سمع على الخفين فخر بذلك
على وجه الاختصار ان اصحاب الاخذار اذا توضوا لعذر غير موجود وقت
الوضوء واللبس في حكمه حكم الاصحى في الإقامة يوم ليلة وفي السفر
ثلاثة ايام ولياليها من وقت الحدث العارض لم يعد اللبس خطا ما
اذا لبس بطهارة العذر بان وجد العذر مقارنا للوضوء او اللبس او

لكليهما

لكليهما او فيما بينهما واستمر حتى لبس فانه انما يمسح في الوقت كلما توضا
حدث غير ما ابتلي به ولا يمسح خارج الوقت بناء على ذلك اللبس وحكمه في وجوب
الترتيب وعدمه حكم الصحيح فيقدم الفايضة على الوضوء محتاجات لو
عكس لا يمسح اذا كان صاحب ترتيب ويكره اذا لم يكن صاحب ترتيب والله اعلم
سئل هل الايلاج في فرض البهية ينقض الوضوء ولو خرج منه شيء ام لا
ينقض ما لم يخرج منه شيء **اجاب** يحرم الايلاج في البهية لا يوجب الفصل
ولا ينقض الوضوء ما لم يخرج منه شيء فربما به ان الملك في شرع الجمع في كتاب
الصوم في فصل ما يجب وما لا يجب وكذلك حرج به في توفيق العناية في الصوم
ايضا والله اعلم **سئل** هل الانبياء صلوات الله عليهم اجمعين ام لا **اجاب** قال ابن حجر
المعيني في كتاب له سماه القول المختصر في علامات الملهدي المنتظر قيل
نام ادم فاحتمل فاسترجعت نقطته بالتراب فخلق الله يا حرج وما حرج في فرض
بات النبي لا يخلو وربما كان المنى احتلام عن روية جماع لا مجرد فني الماء
انتهى ذكره عنود كذا يجمع وما حرج قال وانما هي ولد ادم من حوى للمعويث
المرفوع انها من ذرية نوح وموسى ذريتهما قطعا وبه اعترض قول النووي
في تناواه انهم من ولده لا من حوى عندهما لغير العلم لعدم روية نقل عن احد
من المتقدمين ما عدا كعب خلافة والله اعلم **سئل** في الحمصة التي توضع على الكلى
ثم تربط بها يمنع السيلان لا يكون صاحب عذرا ام لا **اجاب**
لا يكون صاحب عذرا لا هو مع كلام الخلاصة وغيره صاحب الحرج السائل لو منع
الحرج من السيلان فربما ان يكون صاحب الحرج السائل فاذا ان كل صاحب عذر
اذا منع نزوله بواو او غيره حرج عن كونه صاحب عذر بخلاف الحائض والله اعلم
سئل هل يكره الاشتراك في المسطوح والميل والمساكن لا هو حرج به بعد
العلم يقولون ثلاثة ليس بها اشتراك المسطوح والمروود والمساكن ام لا **اجاب**
اما المساكن مساكن غير مقدم حرج في الضا المعنوي شرعا مقدمة المفرد
انه لا بأس به باذن صاحب مسلم المسطوح والميل واما قول الناسي لانه ذلك
لكراهة نفوسهم الاشتراك في هذه الثلاثة لئلا يخلو النفر باعتبار النهر
يعاين منه في حوائط الكراهة بينهم بسببه لا انه ورد فيه نص
خاص من جانب الشرع الشريف بوجوب محو ريقه والله اعلم ورايت في شرع
الروضة في الاسلام كرايا تقطع وبساكن غير ما ذكر الاستينك
والا من تفرقه وجازرة الروضة وغيره لا بأس ان يستك بسواك فربما

بل زاد في المجموع وقد جاء ذلك في الحديث الصحيح فالكرامة لا اصل لها والله اعلم
سئل هل يجوز في المنسوخ ان يمسه المحدث او يتكلم به الجنب **اجاب**
فيه تردد ولا تشبه جوازها فيما نسخ تلاوته واقره له لانه ليس بقرآن
اها كما كان في شرع فخصر اصول ابن الحبيب للعضو اذا كان هذا
اقره في باب اول الجواز فيما نسخ تلاوته وحكمه والله اعلم **سئل**
عن كيفية الاستحباب بالماصور **اجاب** اما الاستحباب بالماصور
فمنه علمنا بكيفية اخذه وصيه وترايت في كتب الكافي
ان لا يستعين بيمينه في شيء الا استحبابا بغير عذر في اخذ
بيمينه خلاف المافاه بصبه بيمينه ويفعل بيمينه ولا يمسح
منه عونا فالظاهر ان ما يمسح به لا يكون الا باليد اليمنى
انما تركوا لظهوره والله اعلم في راي في الضياء المعنوي شرع
الغزوي ونفيض الما يمسح به اليمنى على وجهه ويعلى الاناء ويفعل
بيده اليسرى اذا لم يكن عذرا فان كان بيده اليسرى عذرا لم يمسح
بها جاز الا استحبابا لليمنى من غير كراهية فهو والله لا خشة والله اعلم
باب التيمم **سئل** في التيمم لمس المصحف او تلاوة القرآن
مع وجود الماء القدر على استعماله هل يجوز لا او ضحك الى الجوارح
وكلم الثواب من الله جل وعلا **اجاب** المصحف به عندنا ان ما لم يمسح
الطهارة شرط في فعله وحله يجوز التيمم مع وجود الماء كقول
المحدث واما ما الطهارة شرط في فعله وحله فلا يجوز التيمم مع وجود
الماء الا في موضع يضيء القوت لا الى خلف كطهارة الجنابة والحد فالتيمم
لمس المصحف في قبيل الثاني فلا يجوز مع وجود الماء واما التيمم لقراءة القرآن
ينظر ان كان محذورا فهو في قبيل الاول لجواز لا بد من ذلك وان كان جازيا
فهو في قبيل الثاني فلا يجوز التيمم مع وجود الماء والقدر على الاستسقاء
ومر جوابا انه لو تيمم لخود المسجد او للقراءة ولو لم يمسح او مسه او
كتابه او لزيارة القبور او لعبادة المرفي او لتعلم القرآن ولا يرد به
الطهارة او تيمم لو في الميت او الاذان او الاقامة او السلام او رده

او السلام

او الا سلام لا يجوز الصلاة بذلك التيمم عند عامة المشايخ ولو تيمم لصلاة الجنابة
او كسوة التلاوة جاز له ان يعلى سائر الصلوات بذلك التيمم
ذلك مذكور في كتب العلماء رحمهم الله تعالى **سئل** ذكر رجل مسافر بمكة
بارض وحل ليس بها ما ولا حجر وتقارب وقت الصلاة فهل له ان يتيمم
على الطين ويعل او يمسح الصلاة عن وقتها الى ان يجد الماء كالماء
اجاب الصحيح من مذهب الحنفية جواز التيمم بالطين لانه
من جنس الارض ومرت المتون بجواز التيمم بكل طاهر من جنس
الارض حتى على الحجر الطين الذي ليس عليه غير رقالن البحر الى ابي
واذا لم يجد الا الطين يلمح به او عضه فاذا جف تيمم به
وقيل عند ابي حنيفة يتيمم بالطين وهو الصحيح لان الواجب تحنن
وضع اليد على الارض لا استعمال جزء منه والطين من جنس الارض
الا اذا صار مغلوبا بالماء فلا يجوز التيمم به كذا في الحديث كذا في الاول
اذا لم يخف فوق الوقت ان يلمح ثوبه بالطين ويتيمم اذا جف كذا
يصح بمعنى المثلة المنع عن هذا الحديث الشريف والله اعلم **سئل**
من دسق عن جارة فاحب الابه حيث قال فيما اشرقت فيه المسح والعل
لا تنقض الجنابة خلاف المسح **اجاب** قوله لا تنقض الجنابة خلاف المسح
اي لا تنقض الجنابة الغسل وتنقض المسح وقد تقرر ان الجنب لا يمسح
قالن اكثر الجنبات في الجوارح الجنب المسح على الخنثى قالن في الجوارح
على ان الموضع موضع التي فلا حاجة الى التصوير وقد تكلم علماء
الى التصوير بانما يطول ذكره والاصل ان معنى قوله ان لا تنقض
لا تنقض الجنابة الغسل وتنقض المسح يعني السابق عليها فخرج اليه
ولا يسيل اليه الا برقعها عنه ونزع يديه الحديث الى الرجل
لا تنقض الجنابة على الرجل السابق على الجنابة الكاينة بعد اللبس
لان الخد جعل مانعا في سريته الحديث الى الرجل المسح انما هو كذا في
فتنقض الجنابة والجنب ممتنع عن المسح فلا يسيل اليه معناه فظهر
المنع خفيه للغسل ونزعها يبري الحديث فيجب الغسل بذلك لا بسبب
ان الجنابة تقطع فتأمل والله اعلم **كتاب الصلاة** **سئل**

من نابلس في اهل مدينة قدسية من مدن المسلمين قد بلغ اجماعهم بالتواتر عن
ابائهم واجدادهم يصلون على القبلة الى الجهة مستولين عليها بحارب
المسلمين بساحدهم التي بلغ تواترهم واجماعهم من قديم الزمان والى
الان ان هذه الحارب الكريمة بالمساجد من سيدنا الامام عمر بن الخطاب
رضي الله عنه وان الملك صلاح الدين قد فتح بالمدينة المنيرة مسجد دمشق
محمدا الحارب المذكورة والآن جاء شخص فلكي يقول ان هذه الجهة التي
بها الحارب ليست جهة القبلة وانما منحرفة وان هذه الحارب مطعون
فيها مستندة بالتقواعد الفلكية وادلتها واطال ان هذه القضية بلغت الى
قاضي البلد فظهر عنده وحققت ان الجهة المذكورة التي بها الحارب المرقومة
جهة القبلة بحسب ما قاله العلامة رضي الله عنه حيث اعتمدوا الحارب للمسلمين
وعولوا عليها وحكي بان القبلة والحارب القديمة الموضوعة باحتساب
لا يتولد ولا تغير عن صفتها التي اجمع عليها علماء المسلمين والاهل المدينة
المستقدمون والمناخرون وبإبقاء القديم على قدمه وبانه كقبا لجهة حيث
ان التوجه الى حبي الكعبة امر عسوي غيب لا يطعم عليه والفلكي المذكور
يقول حيث طعنت في الحارب التي بالجهة المذكورة فلا تكون القبلة وجب
المعول عنها ولا يعمل بها ولا تقلد ولا يعمل بالتواتر ولا يقول القاضي في هذه
المسألة خلل والحالة لهذه يعمل بها قاله القاضي رحمه الله على الوجه المبرور
او يعمل بها قاله الفلكي المبرور له **احاب** اعلموا ان فرض غيركم احاب
جهة الكعبة عندنا كما مت عليه المتون وصححه اصحاب الفتاوى والشرح
مستدلين بقوله على الله عليه ما بين المشرق والمغرب قبلة ولان التكليف
جب الوضوء ولذا اقل بعضهم البيت قبلة لمن على مكة في بيته او في
البحر ومكة قبلة اهل الحرم والحرم قبلة الافاق وعلى الوجهين المشرق
قبلة اهل المغرب والمغرب قبلة اهل المشرق والمغرب قبلة اهل الشمال والجنوب
قبلة اهل الجنوب وعليه فالافاق قبلة لا يفر وجهها هو الجانب الذي اذا
توجه اليه الشخص يكون مسامتا للكعبة او ليوافقها اما تحقيقا بمعنى
انه لو فرض خط من لقاء وجهه على زاوية قائمة الى الافاق يكون مائلا
على الكعبة ووافقها واستقرى بمعنى ان يكون ذلك منحرفا عن الكعبة والافاق
الافاق لا تزول به المقابلة بالكلية بان يتنسى من سطح الوجه مسامتها

لان

لان المقابلة اذا وقعت في مسافة بعيدة لا تزول بها نزولها من الافاق لولا
في مسافة قريبة وتتفاوت ذلك حسب تفاوت البعد وتبقى المسافة مع
انتقال مناسيب لذلك البعد فلو فرض مثلا خط من لقاء وجه المستقبل
للكعبة على التحقيق في بعض البلاد وخط اخر يقطعه على زاويتين قائمتين
من جانب يمين المستقبل او شماله لا تزول تلك المقابلة والتوجه
بالانتقال الى اليمن والشمال على ذلك الخط بزوايا كثيرة ولذا وضع
العلماء قبلة بلاد بلدين وبلاد على سمت واحد قال في الفتاوى الافاق
المستند ان جازر المشرق الى المغرب فاذا علمت ذلك فنهاية الفلكي المذكور
ان يطعن بالافاق اليسير الذي لا جازر هو المذكور وهو على تصور صدقة
لا يمنع الجواز ولذا قال الشيخ الزبيدي ولا يجوز التحيز مع الحارب وقال
في فتاوى تاج خانات وصحة الكعبة تعرف بالدليل والدليل في الامم والفرق
الحارب التي تنصها الصحابة والتابعون رضي الله عنهم اجمعين فعلينا ان نعلم
في استقبال الحارب المنصوبة فان لم يكن في السجدة من الابل انتهى
فجعل السجدة في الابل موضع الحارب وذكر بعضهم ان اقوى الدلائل
القطب يجعله في الشام وراه والمروم والنابلس وبيت المقدس من
جهة الشام كونه في حلب وجوز للكل الاعتماد على القطب وجعله
خلفه ولا بد في ذلك من نوع الخراف لا يهل ناحية منها لكنه لا يفرقها رناه
وهذا على قول من اعتبر الجهة وهو المختار كان اكثر الكت امام مشرق احاب القبي
فجعل الافاق القبل مفسدا لكن لا يتحقق الخط بالافاق يمينه ويسره مع
البعد عن مكة وانما يظن ونهار في الشراط الشافعية ذلك جواز الاجتهاد
في الحارب يمينه ويسره ما عدا محرابه وما جره على الله عليه السلام وما
الا جواز فيها اي في الحارب المسلمين بالنسبة الى الجهة فلا يجوز حيث
سكنت من القطب لانها لم تنصب الا جهة جمع من المسلمين اهل موقعة
بسمت الكواكب والدلائل في ذلك محجوز المحجوز فقلد تلك الحارب وفي
القدام لم يكن كما نقل في حاشية ابن قاسم وهو اكمل اذا لم يجتهد اما لو اجتهد
فظهر الخط لنا او قطعنا لا يسوغ له التقليد قطعا اي تقليد تلك
الحارب التي في اصل الموضع من كل من ان يورد الاحتمال في الحارب
يمينه ويسره ولا يجب وانه يجوز تقليد قبل الاجتهاد ويحرم له الجوز اذا

اذا ظهر خطأ او اما الاجتهاد في الجهة فلا يجوز قبل الطعن اما بعده فيجوز
 المحراب بمنزلة الخبر في اخر عالم خلافة على يتعارضان او يقدم الخبر المحراب
 قال في حاشية ابن قاسم ويدل على تقديمه اي تقديم الخبر انهم جوزوا فيها
 يعني المحراب الاجتهاد بينة ويسرة ولم يورد معه يعني الخبر اخر من
 قول السبكي يجب الاجتهاد بينة او يسرة في المحراب المستدل ان المحراب في الجهة
 بمنزلة الخبر يدل على انه يجوز الاجتهاد فيها خلافا بينهما والمجتهد لا يتقدم
 بمقتضى التمسك الا ترى الى قوله بمنزلة الخبر في قوله كانه كالمخرج في امتناع الاجتهاد
 بينة او يسرة مع الخبر وذلك يدل على انه اعلم من المحراب نعم نزع فيما ذكره
 في وجوب الاجتهاد بينة او يسرة وفما استدلل به على ذلك وان ذلك جائز
 فقط كما نقل ذلك شيخنا في محرابي فظهر بهذا ان الشافعية يقدمون خبر العالم
 على المحراب وقد عرّفوا ان المحراب التي وضعها الصحابة في اجتهادها ان اجتهاد
 بينة او يسرة يجوز عندهم في المحراب الذي وضعه الملوك صلاح الدين على موافقة
 المحراب القديمة التي وضعها الصحابة والتابعون بالاولى واما عندنا فقلنا
 اتباعهم في استنباط الاكام في الخاتمة وغيره ولا يجوز العمل بقول الفلكي المذكور
 لما علمته ولو لم يوجد ما ذكر من علم القاضي حكمه بل وجود حكمه وعمره بيان
 لعدم دخول المسئلة تحت الحكم لانها من الحقوق الدينية المحضة وليست من
 حقوق العباد حتى تدخل تحت الحكم فلم يحم حكمه وعلى من حكم وهذا كما مر جوابه
 في هلال رمضان والحاصل انها مسألة خلافة لمزبب الحنفية على المحراب
 المذكورة ولا يلتفت للطعن المذكور في مذهب الشافعية يلتفت اليه ويعمل به
 اذا كان من عالم بصيرفة ولا خلاف ان مزببنا سمع حينئذ سهل يسير
 غير مصرفان الطاعة في الطاقة وقد تضمنت في الكعبة في ربيع
 عن ابن النضر الشريف ولما اظهر في هذه المسئلة للعباد الضعيف والله اعلم
وسئل في هذا السؤال بصيرة ارباب ما توكلهم الله تعالى عنكم فيما اذا
 وجد ائمة من بلاد محارب متخلفة من غير وضع الصحابة والتابعين وبعضها
 موافق منطبق على طرق الادلة العقلية المدعية العقلية التي هي عندنا
 يقينية وعند فقهاء الشافعية بمنزلة اليقين لان المعتز عندهم وجوب
 اتباع هذه الادلة من غير شبهة وبعضها مخالف لهذه الادلة فقلنا
 على الامام الحنفى اذا صلى وراى في نفسه ان يخوف في المحراب الخائف الى

مقتضى

مقتضى لهذه الادلة لاجل صحة صلاة الشافعية وراى والخروج خلاف من اوجب اصابة
 العين من امة الحنفية ويكون قد زاد خيرا باصابتهم عين الكعبة ام لا واذا قلنا
 لا يجب فعل الافضل لم ذلك ام لا وهل يجوز له ذلك ام لا واذا قلنا وجوب اتباع محارب
 المسلمين مطلقا فيمن حينئذ انه اذا وجد محراب مخالف للجهة ان يتبع ويبقى
 فيه قبل الا من ذلك ام لا وقد رتب لهذا الامر في بعض مسالكهم ونقل المحراب
 الى الجهة الاخرى كما اخبر به ثقة من الملوك وهل اذا كان حتى بمغارة وخبر
 عن معرفة جهة القبلة وعنده من يعرف هذه الادلة فهل يجب عليه ان لاخذ
 بقوله او يتعلم هذه الادلة ام لا وهل اذا اختلف حنفى بالطلاق الثلاث انة
 لا بد ان يستقبل بصوت عين الكعبة في جميع صلواته فصل في محراب مخالف لهذه
 الادلة تقع عليه الطلاق واذا اختلف في محراب موافق لهذه الادلة لا يقع عليه الطلاق
 ام لا وما نفوت الجهة التي اذا استقبلها الشخص صلاته واذا اختلف عنها
 لم تقع صلاته واذا اختلف في موضع او حنفى او حنبلى الى مقتضى هذه الادلة بعد
 البيان بالبراهين القطعية فهل يسوغ للقاضي ان يتعرض لاحكامهم وان
 يقول له جود اسلامك ثم تب الى الله تعالى في هذا الفعل وارجع الى ما كنت
 عليه سابقا واذا اختلف في القاضي ذلك يكون مخطئا ام لا والحال انه لا يعرف
 شيئا من هذا العلم **اجاب** اذا لم يكن المحراب من وضع الصحابة والتابعين
 ولا من وضع ذوي العلم الموثوق بهم في معرفة القبلة ولا على است وضعه
 فلا عبرة به اجماعا واما موافقة الشافعية وبعض الحنفية الكارطيين
 اصابة الموضع لعين القبلة فهو افضل لا ريب ولا من تمنع الصلاة على
 كلا القولين لكن الكلام في تحقق ذلك ولا يقع على اليقين مع البعد باضار
 الميطاق لا لا في عند الفقهاء لانه محذور مع ذلك فيقول به لا شبهة اذا خلا
 عن المعارضة بها هو متعلم او فوقه لانه ملزم وقد كتب في الجواب سابقا ان
 محارب الصحابة والتابعين اعلم من خبره كما اقتضاه قولهم فان لم يكن فالاول
 من الامم ومن خلفه ما اقتضاه كلام الشافعية فان مقتضى كلامهم العكس
 وهذا المحراب المتنازع فيه حيث كان خارجا عن الجهة بالكلية بان جواهر
 المشارق الى المعارف كما نقل في فتح القدير لا يعتد عليه ولا يتقدم على الفتنة لجميع
 المذاهب عند اذا المحراب مخالف للجهة لا عبرة به واذا اشتبهت عليه القبلة
 وعنده عالم بالقبلة يجب عليه العمل بقوله ولا يخفى والطلاق لا يقع على الخالف
 المذكور في السلفاء من عدم التيقن وجهه ان يصل الخط الخارج من جيب

المصلحة الى الخطا المار بالكفة على استقامة حيث يصل قابليات او تقول ان
تقع الكفة فيمابين خطين يلتقيان في الدماغ فيخرجان الى العينين كساق
مثلث كذا قال الخبير التفتنا في هذا الكشاف فقلنا انه لا خلاف في القبلية
اخرى اقل لا تزول به المقابلة بالكلية جاز يوده ما قاله في الظهور اذا اتينا من
اوتيا سر يقول لان وجه الانسان مقوس فقد التينا في اوتيا سر يكون
اخر جوابه الى القبلية كذا قال مثلا فزود دراهم الحكم وقولنا ما في معناه
في الجواب سابقا ولا يجوز للقاضي ان يقول لاحد من يريد الحق عن حقيقة القبلية
مثل هذا القول مقتدر اذ وال اسلامه واثباته معقولة ولا ان يتوضى له
بمكره لان المقصود احاطة الجواب واظهار الحق وقرم المناظرة لاجل ان
تزل قدم من ناظره وان يظهر جهل من ما تلك او ناظره وجب ان يقصد بذلك
وجه الله تعالى اذا علم صفة من صفاته فاذا كنت متصفاه فلا تعرف ما انا
لك كيف ورينا تعالى علمنا كيف يخاطب اجابيل بقوله عز من قائل واذا فرغ
الجاللون قالوا ما فعلينا اتباع الحق والتمكلم به وليس علينا هذا الموعظ
والمسئلة واضحة وحاصلا اذا تحقق فوجه عن البرية بالكلية لا يجوز قهره
اجبا عا واذا لم يخرج عنها جاز اعتقاده وان كان فيه اخلاف قليل عند الحقيقة
ولا يجوز عند ان حقيقة ومعرفة ذلك من هذا العلم لا ينكره احد ونحن على علم
بان الصحابة رضي الله عنهم اعلم من غيرهم فاذا علمنا انهم وضعوا محرم
لا يعارضهم في بؤرهم واذا علمنا ان محرم با وضع من غيرهم بغير علم لا يقتضيه
واذا لم نعرف شيئا وعلمنا كرامة المارفين وتوالي المعين على مرور السنين
عملنا بالظن وهو الحق وعند تحققنا بالخطا وال الخطا وهو في اختلاف
الجهة حيث يكون متجاوزا المشارق الى المغرب وقد علمت الاجوبة كلها على
كلا المذهبين والله اعلم **مسئل** عنه بها صورته فيما اذا وجد بكرة خارج
متخالفه من غير وضع الصحابة والتابعين ولا على سمت وضعهم ولا على سمت
وضع ذي العلم الموثوق بهم في معرفة القبلة وقد طعن فيها قديما وحديثا
ثم انه قد قرر ان بعضها منحرف يهتد عن مقتضى الدلة خمسة درجات
وبعضها خمسة وسبعين درجة وهي القواعد الفلكية اذا كان الاخراف على مقتضى
الدلة اكثر من خمسة واربعين درجة يهتد او يسرع يكون ذلك الاخراف خارجا
عن حيز الربع الذي فيه مكة المشرقة من غير انكالك على ان الجهات بالنسبة
الى المصل اربعة فلهذا الحاريب المبرورة اخرى فها كثر فاصحى جيب الاخراف

فيها

فيها يرة الوجه مقتضى الدولة والحالة ما ذكر ام لا واذا قلتم جيب فهل اذا عا ند
شخصي وصلى في هذه الحاريب بعد اثبات ما ذكر تكون صلاة فاسدة وحرم
عليه ذلك ويبنى به القضاء لا ولا اذا وجد في كلام الفقهاء في هذه المسئلة
ادلة خاصة وادلة عامة فلهذا الدلة الخاصة وحمل المعنة عليها **اجاب**
حيث زالت بالاخراف المذكور المقابلة بالكلية بحيث لم يبق شيء من سطح الوجه
مسما للكلية عدم الاستقبال المشروط لصحة الصلاة بالاجماع واذا
عدم الشرط عدم المشروط واذا ثبت ذلك فلا كلام في عدم صحة الصلاة الى هذه
الحاريب الموصوفة بها وكما قطع وجوب قضاء المردى بعد العوا والشوت
ولا يجوز العناد في مثل ذلك بل حرم وينقض من تكلمه ويعزز له تكلمه المعصية
ضموا في مثل هذا الشأن العظيم المتعلق بالصلاة التي هي عماد الدين ولا
شك ان ذلك من فاعله بعد ظهور دلائله محرجا وفساد وفق وفساد
فعلية ان يتوب ويرجع والايضا بالاعذار الالهية وامابت الخاص والعام
فمن مشهور مسائل اصول الاحكام والاسباب ذكر المطلق والمفروق لهذا
المقام يظهر ذلك من علم اصطلاح العلماء الاعلام وحيث علم ذلك فليعلم ان
المطلق يدل على المفيد حيث اخذت الحادثة والحكم عندنا لا هو مقرر في اصول
فاذا وجد في هذه المسئلة اطلاق وتقييد في عباراتهم فليكن ان المطلق
يدل على المفيد حيث اخذت الحادثة والحكم عندنا لا هو مقرر في اصول
فاذا وجد في هذه المسئلة اطلاق وتقييد في عباراتهم فليكن المطلق محمول
على المفيد لا اخذ الحكم وعنوانه في الموقول عليه وان لم يتجوز الحكم فاحمل
في مثل ما نحن فيه مجمع عليه والله اعلم **مسئل** في الامام اذا كان الشيخ
يبدل الرأى المسئلة بالغير المعجزة فاذا اراد ان ينطق بالرجح الرجح يقول
الغيري الصحيح واذا اراد ان ينطق بغير يقول غيب فهل يكون استثناء القصم
الذي يخرج الخريف خارجا به باطلا فلا يجوز امامته للقصم والمخرج عليه
ان يدوم فصحا ولا يكره ان يؤم مثله وهل يجب على الحاكم منعه من ان يؤم
في المسجد الجامع ام لا **اجاب** مسئلة الا لئلا قد تكررت سوالا عن حكمها
واستخبرت ونظم الناس بها كلاما يقتضي لكل سائل من اماما ومنهم
المفروق في حقيقة نظمنا في القول في بحثة امامة الا لئلا للمفارقة
تجوز عند البعض من الكبراء وقد اياه اكثر اصحاب لا لغيره من الصحابة
وقلت نظما في الزمان يترك بنظم الدر والجهان امامة الا لئلا للمفارقة

فائدة في الواجب الصحيح قال في البحر جود كلام كثير والحاصل ان امامة الانبياء
لهم انهم صلوا على النبي صلى الله عليه وآله وسلم والاطاعة والافتقار اليه في كل شئ
صحيحة ومن فرق لا يقع مطلقا انتهى والله اعلم **سئل** فيما اذا افتقد غير البالغ
باللغة هل يقع على الاصح المفتي به او يقع عند البعض والافضل للثقة وغيره
لكون النطق بالحدود غير حالي في الجملة ليس بها لغة ولا عرفا كما لا يخفى
واذا اذارت الصلاة بين الصحة والفساد هل يخل على الفساد ايتمها ما يشاء
العبادة ام على الصحة **اجاب** الرابع المفتي به عدم صحة امامة البالغ لغير
صحة ليس به لغة ووجه قاضي خات في فتاواه نقله عن الشيخ الامام محمد بن الفضل
ان امامة البالغ لغير البالغ يقع لان ما يقوله صار لغة له ومثله في الظهور
وغیره واما للثقة اليسيرة فلم يرد من خرج بها من علمنا ورايت في كتب
الشافعية السلام زكريا رحمه الله في سرية الرضا ما نصه لو كانت لثقتي
يسيرة بان يأتى بالحرف غير صادق لم يثبت ومثله لابن حجر والزملي رحمه الله
عليهما في سرهما على المتكلم وقطعنا لا تناباه واذا اراد الامير بين الصحة والفساد
يجل على الصحة بلا شبهة قال جل من قابل وما جعل عليكم في الدين من حرج
وفي الحديث الشريف الدين يسر ولما يغالب الدين احد الا فخله ورواه
البحر في بلفظ ان الدين يسر والله اعلم **سئل** في الصبي هل يقع ان يكون
امام للمنافقين ام لا **اجاب** اقتداء بالبالغ بالصبي فاسر لان صلاته
نظير وصلاة البالغين رضي ولا يجوز البناء عليه لان براء المتون والشرع والقدر
وقد اطلقوا في ذلك فتكلموا اقتداء به في الفرق والسنة كما هو المختار في البرية
وتقول العامة كان الحجة وظاهر الرواية لا ذكره الاستصحاب لان نفل البالغ موقوف
دون نفل الصبي والله اعلم **سئل** في امامة الاعرج اذ لم يكن ثم من هو افضل
منه هل ذكره ام لا **اجاب** نعم اذا كان افضل من كان يومه لا تكراه ما منه
فان امامة عتبات بن مالك الاعرج يومه مشهورة في الصحيحين واستدلوا
ابن ام مكتوم الاعرج على الحديث كذلك في صحيح ابن جابر كان نقله صاحب البحر عن
الحديث لهذا مذهب الحنفية واما مذهب آل فتيمة فقال في المنهاج والاعرج
والبحر والاعرج على النص قال رحمه الله جلال الدين وقيل الاعرج اول له اضع
وقيل البجلي اول له نه عن البخاري اضعف وتعارض المصنفين سواء الاول
بينهما والله اعلم **سئل** في رجل علم به شبهة وامامته مع العلم **سئل** في الرجل اذا كان
اجاب نعم تقع صلاته وامامته به شبهة والله اعلم

في الصلاة

في الصلاة وخرج من بين اسنان شئ من فضلة الكحل هل يليق ام يستلزم وهل يؤذن
المصلي ويقع لغايت ام لا وهل الا فضل للمسلم القطر الامتياز والبالا لانتها
يكون من تكاثره ام لا وما حكم صلاة الظهر بعد صلاة الجمعة **اجاب**
يكره ان يستلزم المصلي ما بين اسنانه ان كان قليلا ودون قدر الحصة وان كان
كثيرا زاد على قدر الحصة فسد صلاته وكذا اذا كان قدر الحصة في الصحيح
والقاؤه في السجدة مكروه كالصباق والوفى يقتضيه النظر القليل عدم
التعرض له الى ان يفرغ المصلي من صلاته فيلقيه في محل يسبح ولا ياكله
وقد ورد كذا الوهم واظهر حوالا الفهم وهو ما يتعلق بين الاسنان منه
اي ارضا ما يخرج به الخلال وكذلك ما يتعلق بين الاسنان وخرج بنفسه
خصوصا ان مكث كثيرا لتغيره وان اكله مع ذلك كره خارجا ايضا قال
بعض المتأخرين من شره الكثر في قوله ولو نظر الى مكتوب وفهمه اذ اكل
ما بين اسنانه او من مرقا موضع سجوده لا تقدر وان اخرج اي فاعلى ذلك
اعنى الناظر والاكل والمار وان علمت الكرافة في الناظر والاكل بل قد مر
عن الحلبي انها فيه قسمة وبود **سئل** المصلي للغايت ويقع وكذا
لا ولي الغايت وخير من الذاة البياق فان شاء اذن لكل وان كان
اقتصر على الاقامة لهذا اذا فاتته صلوات ففعل في مجلس وان قضاها
في مجلسي يؤذن لكل ويقع لكل كما خرج به ابن مكي نقله عن الكفاية
والفصل للمسافر واجب حتى لو اتم يكون انما عاصيا له عزيمة
لا رخصة قال يعلى بن امية قلت لعمر انما قال الله تعالى ان خفتهم وقد
امن الناسي فقال عجبت مما عجبت منه فسالته رسول الله صلى الله عليه وسلم
سلم فقال صدقة تصوق منه بها عليكم فاقبلوا منه صدقة واهم
واما صلاة الظهر بعد صلاة الجمعة فلا حشاش فقد منع منها اكثر المتأخرين
الشرع وصحوا بان الاحتياط في تركها وذلك مبني على جواز التقدير وعدم
جواز لكن ذكر في التاتارخانية اختلاف المتأخرين في تركه الكبير اذ لم يعمل
بالحكم والقضاة قال بعضهم يصل الرضا ويصل الجمعة معا احتياطا
وقال بعضهم يصل الاربع بنيت في بيته او في المسجد اذ لا يسهل
ويخرج فالجمعة فان كانت الجمعة جارية فهذا يكون نقله وان لم تكن الجمعة
جارية فهذا فرضه وقال في الحجة هذان الفرق الكبير واما في البلاد

فلا شك في الجواب ولا تعاد الفريضة ولا احتياطي ان يرى ان يصلي السنة اربع
ثم الجمعة ثم ينوي اربعاً سنة الجمعة ثم يصلي الظهر ثم ركعتي سنة الوقت فهذا
هو الصحيح المختار ولو كان اداء الجمعة صحيحاً فقد اداها واستشها وان لم يكن الجمعة
صحيحة فقد صلى الظهر والاربع سنة والاربع فريضة وركعتان بعد هذه السنة
قال الفقيه ابو جعفر النعماني رايته في كتابه ابا جعفر الهندواني في الجمعة
ببردة ثم قام فصلى ركعتين ثم صلى اربعاً فقلت ما لها تان الركعتان والاربع
اعدت صلاة الظهر ولم تر الجمعة ببردة فقال لا وكلف صليت الجمعة ثم صليت
ركعتين ثم اربعاً على ما ذكره في قوله الناس يصلي اربعاً بنية الظهر او بنية
اقرب صلاة على لسانه اصل في الروايات ولا شك في جواز الجمعة في البلاد
والقصصات وفي سائر الجمع في قوله ويجعلها اي ابو يوسف السنة بعدها سنة
ان لم تختلف في نية تلك الاربع قيل ينوي السنة والاربع في الاحوط
في موضع الشك في جواز الجمعة وثبوت شرطها ان يقول نويت ان اصلي
اخو ظري ادرت دقته ولم اصل بعد وقيل المختار ان يصلي الظهر بلززه
النية ثم يصلي اربعاً بنية السنة كذا في القنية انتهى المسئلة افرقت
بالتصانيف والله اعلم **مسئلة** في صلة الاخفاء والجرى بالترادة في
الصلاة واختلاف الاقوال فيها وما هو الراجح مع غرضي الى موضعه
اجاب قال في التبيين اختلاف في الخبر والاختلاف فقال الهندواني
الجهري ان يسمع غني والخافقة ان يسمع نفسه وقال الكرخي الجهري ان يسمع
نفسه والخافقة يصح الحذف لان القراءة فعل اللسان دون الصياح والاداء
اصح لان مجرد حركة اللسان لا تسمى قراءة بدون الصوت وعلى هذا الخلاف
كل ما يتعلق بالنطق كالتمسية على الذبيحة ووجوب السجدة بالثلاثة
والعتاق والطلاق والاستسنا انتهى في الجوزية في شرح قول التذري
وان كان منفرداً فله مخير ان شاء جهري واسمع نفسه قال قوله واسمع نفسه
ظاهر ان حد الجهر ان يسمع نفسه ويكون حد الخافقة يصح الحذف وهذا
قول اب الحسن الكرخي فان ادنى اجر عنده ان يسمع نفسه واقصاه ان
يسمع غني وحد الخافقة يصح الحذف ووجه ان القراءة فعل اللسان
دون الصياح وقال الهندواني الجهري ان يسمع غني والخافقة ان يسمع نفسه
وهو الصحيح لان مجرد حركة اللسان لا تسمى قراءة بدون الصوت وعلى هذا

كلما يتعلق بالنطق كالطلاق والعتاق والاستسنا انتهى في الجوزية انتهى المصنف
الجهري والاختلاف باختلاف مع اختلاف الصحيح فذهب الكرخي الى ان ادنى
الجهري ان يسمع نفسه وان الخافقة يصح الحذف وفي البدر ما قال الكرخي اقبس
واصح في كتاب الصلاة لجواز القراءة اليه فانه قال ان شاء قرأ في نفسه وان
شاء جهري واسمع نفسه انتهى واكرام الشافعي على ان الصحيح ان الجهري ان يسمع غني
والخافقة ان يسمع نفسه وهو قول الهندواني وكذا ما يتعلق بالنطق
كالتمسية على الذبيحة ووجوب السجدة بالثلاثة والعتاق والطلاق والاستسنا
حتى لو طلق ولم يسمع نفسه لا يقع وان صح الحذف وفي الخلاصة الامام
اذا قرأ صلاة الخافقة حيث سمع رجلاً او رجلاً لا يكون جهرًا والجهري ان
يسمع الكلي انتهى في شرح التذري واعلم ان القراءة وان كانت فعل اللسان كقول
الذي له كلام والكلام بالحروف والحروف كيفية تعرض للصوت لا للنفس فيجوز
تصحيحها بالصوت ايها الحروف بعضلات الخافق لا حروف فالكلام بقى
ان لهذا لا يقتضي ان يلزم في مفهوم القراءة ان يصلي الى السمع بل كونه حيث يسمع
وهو قول الشافعي واليه المرجع في قوله الهندواني بناء على ان الظاهر سماع
وجود الصوت اذ لم يكن مانع انتهى فاختر ان قول بشر قول الهندواني
وبخلاف الظاهر بل الظاهر من خبرنا ان في المسئلة ثلاثة اقوال قال
الكرخي ان القراءة يصح الحذف وان لم يكن الصوت حيث يسمع وقال بشر لابد
ان يكون حيث يسمع وقول الهندواني لابد ان يكون مسرعة اذ في المجتبى
في المنقل عن الهندواني انه لا يجزيه ما لم يسمع اذناه ومن يقر به انتهى
ونقل في الذخيرة ان الاصح لهذا ولا ينبغي ان يجعل قوله رابعاً بل هو قول
الهندواني الاول من العادة ان ما كان مسرعة فله يكون مسرعة لمن
هو يقر به ايضا الى هذا كلام البحر واقع **مسئلة** ما كان الاكرام الشافعي
على ان الصحيح قول الهندواني قول عاليه في متن تنوير البصار بقوله والجهري
اسماع غني وحد الخافقة اسماع نفسه وظاهر كلام التذري اختيار قول
الكرخي فقد اختلف الصحيح في المسئلة ولكن ما قاله الهندواني اصح وارجح
لا عماد اكثر علمنا على ما لهذا دعوى خلاف الظاهر لما قاله الكمال بقيد
اذا غلب النزاع لم يتعلل في المسئلة قوله ثالثاً بالاعتراض على قول الكرخي
والهندواني مع ظهور وجه ما قاله الكمال وكونه رطاً اذ بعد استسناط

حقيقة السماع مع العلم بأنه يختلف باختلاف آله ورسائله مع حقيقة الجهر
ولا بعدن الأدلة تفكيلا لا أقول بل ان ادعى وجوب المصير اليه فهو محقق
بدليل ان من به صوته لا يسمع نفسه الا باستعمال ما هو جازم في قوله وقد
لا يتبين معه انه ذلك مع ما فيه من الرفق وعدم الخوف فانه مع التعديل
على قول السنن وان عدم اعتبار ما سواه من الاقوال لو اخذ فيه هذا الشرط
لزم عدم صحة اكثر الصلوات من كل واحد عام فبين صحة ما استظهر
الكمال من الهمام والمحل محقق لزيادة البحث ولكن لا يقتصر على ما ذكرنا
اولا لان السماع تفرق عما فيه اطلالة وان تعلق بمحيط السماع
والحاصل ان يقال في المسئلة قولان قول للكرخي وقول للسنن والاعتقاد
على قول السنن والحمد لله اعلم **مسئل** في محل تلاوة سجدة على ايات
بتكبيرتين واحدة للوضع واخرى للرفع ام لا دليل اذا اجتمع سجدة ثلاثه
وقنوت بايديهما **اجاب** بغير تكبيرتين واحدة للوضع واخرى
للرفع وروى الحسن عن ابي حنيفة انه قال لا يرفع عند الوضع ويكبر عند الرفع
والاول اصح كان الجواب مسئلة اجتماع سجدة ثلاثه والقنوت فلا شبهة
في تقديم سجدة الثلاث لما مر جوابه من وجوب الصلاة على الفور في ايات
الثلاث ايات تقطع الفور والقنوت بعد لها او يزيد عليها فليقدمه قنوت
الفور ولزمه الركوع والسجود تلوها اذ هو الوارد في اياتها بعد ذكر قضاء
فتركيب الاثم واذا يد ابيه صلى الله عليه وسلم في ذلك هذا ما يشاهد للفقهاء من كلامهم
وان لم اره صريحا فاعلم والله اعلم **باب الحائض**
في مسلم قوله على ميت نحراف وتكفينه ودفعه قبل يلزمه بذلك اسم
او تفنن بلام لا **اجاب** في كل راجح في ذلك ما راجح في غسل المسلم وتكفينه
ودفعه لا يلزمه فيه اثم ولا تفنن بغير لكن ان كان له اقارب من المنفاري
فالاول ان يتم له مع هذا الوهم بترك فقد باشر خلاف الاول ولم يترك
مخطوبا يعاقب عليه ومن المعرج به ان الميت الكافر يفصل قريبه المسلم
لكن على التوب المحض من غير رضاء ولا نيام وليس المعنى التوب
عليه بل لا باس ان يفعل معه ويكفنه في توب غير مع السنن فكفنه
وبدفعه في حفرة من غير طهور لا توسعة فاذا راعى ما نصت العلم عليه في

غسل المسلم

في غسل المسلم وتكفينه ودفعه فقد ارتكب مخطوبا بلا شك لانه ممنوع عنه
شرعا والله اعلم **مسئل** عن مات جنبا هل يوضا بلا مضضة ولا استنشق
ام لا **اجاب** نعم يوضا بلا مضضة ولا استنشق لا طلاق المتون والزوج
والهالة في غسل الميت تقتضيه ولم ار من صرح به كفى الاطلاق يدخله
والله اعلم **مسئل** ماذا ينوي بالتسليمين في الصلاة على الميت **اجاب**
ينوي بها الحفظة والامام والميت اذا كان محاذيين للمسلم وعن اليمين
فقط ان كانا عنه وعن اليسار كذلك والله اعلم **مسئل** في المرأة اذا ماتت
هل كفنها فيما تركت ام على الزوج كفنها **اجاب** كفنها وجب لها
على الزوج على ما عليه الفتوى كان كفنها سكتا لا حال حيا عليها
ووجد خط العلامة شيخنا الشهاب الحلبي ما صورته قال في السراة
الولاء في المرأة اذا ماتت ولا مال لا نفقة الا في كفنها على زوجها
كاتب كسوتها عليه في حياتها وعند الموت لا يجب لان الزوجية انقطعت بالموت
فطار الزوج كالاختصاص وما اذا كان المال ففكفنها في مالها بالاجماع ولا يجب
على الزوج التي قاله القاسم في حواشيه على المحققين الظاهر ان اصل الخلاف
في الكفن قال الكرخي ومن لم يكن له مال فكفنه على من جث عليه نفقته الا
المراة عند موتها فان كفنها لا يجب على زوجها عند موتها ما بينهما انقطع
قال في الايضاح وظاهر الرواية قوله محمد وقال في الكبرى فلو لم يكن لها مال
فكفنها في بيت المال لا على زوجها بل خلاف بين عليا يعني في ظاهر الرواية
وروى خلف عن ابي يوسف يجب عليه تكفينها وهو يفتي في النفقة قال
يعتوب يلزم الزوج كفن المرحومة وقال محمد لا يلزمه وقال في التقيت قال
وعند ابي يوسف يجب الكفن عليه وعليه الفتوى لانه لو لم يجب عليه لوجب
على الاجانب وبه كان اول باب الاجاب التوبة عليه حال حياته فترجح على سائر
الاجانب وفي مختارات النزاع كفن المرأة وجب لها على زوجها المختار لانه
لو لم يكن عليه لوجب عليها وبه اوجب بالوجوب وهذا الذي وكفنها عليه
ولو تركت ما لا خلافا لمحمد فتخصي ان اصل الخلاف في الكفن لان ما عداه
من التخيير كان يفعل حسبة فلم يقع فيه الخلاف وان الجعفر الحق به
وكانه لما صار لا يجنب به انتهى ما قاله القاسم في الخلاصة في الفصل

الرابع في الوصية بالدفن والكفن وما يتصل بهما امرأة اوصت الى زوجها ان
 يكفنها من مهرها الذي لها عليه قال وصيتها في تكفينها باطلة ولكن في
 بيت المال اذا لم يكن لها مال كذا اجاب ابو بكر انه سكاذ وقال الفقيه
 الليث لهذا في ظاهر الرواية وفوروى عن ابي يوسف ان الكفن على الزوج
 كالسقة وعند غيره ان الكفن واجب على الزوج قال في العيون ويقول ابو يوسف
 ناخذ انتهى قال في الجمع وياهم بخبري مسرة وخالفه محمد وقال العيني في
 في باب قوله لا ينفك عن كفن الميت على خلاف قوله لا ينفك لو ماتت المرأة
 وهي مسرقة كان على الزوج حصار المشقة قال في شرحها المستوفى اي الكفن
 وغير ذلك مما يحتاج اليه الميت وبه علم ان ما عدا الكفن من شروط اوصية
 على وصي ودفعه وغير ذلك من اجرة حفر قبره وسده على الوجه المستوفى فكله
 على الزوج على قول ابو يوسف لانه ملحق بالجنين كونه لا يفعل صبيته والله اعلم
سئل في امرأة نصرانية ماتت حرة ما كان عليها من كفنها في مقابر المسلمين
 او في مقابر المشركين **اجاب** هو العلامة الحلبي شرع ميتة المعلى بان
 المسألة اختلفت الصحابة فيها قال بعضهم تدفن في مقابر المسلمين وقيل في
 مقابر المشركين وقال حنيفة بن عامر وقد علمه في الاستيعاب ان لا تدفن في
 حدة ولو اخطون بعض كتب المالكية يجعل ظلمها الى القبلة لان وجه
 الجنين الى ظلمها قال السروجي وهو حسن وقال في التاتارخانية وفي فتاوي
 الحجة الحافرة اذا ماتت وفي بطنها ولا مسلم قد مات في بطنها لا يعلى
 عليها بالاجماع واختلفوا في الدفن في النجس قال بعضهم تدفن في مقابر
 المسلمين وقال بعضهم تدفن في مقابر الكفار وقيل تدفن وحدها والله اعلم
سئل هل الافضل المسمى خلف الجنازة ام امامها **اجاب** قال في الاختيار
 والاحسن في زماننا المسمى امامها لما يتبعها من النساء والله اعلم **سئل**
 في المرأة اذا ماتت وليس لها حر من يلى دفنها **اجاب** يلى دفنها جيرانها
 من اهل الصلاح ولا يدخل احد من النساء القبر لان معنى الاجنى اياها
 فوق التحريم عند الفورية في حال الحياة فكذا بعد الوفاة حر به
 في الولي الجيم والله اعلم **سئل** في قبر رجل غلط فيه اهل ميتة تدفن

به ظنا

به ظنا انه لهم فما الحكم **اجاب** لا اهل ان يكفوا اهلها يعني القبر واخرها
 منه بعد مدة او قفرت ولهم التزكات اذا ذلك وقدر حواجره
 الميت غير ضرورة وبما الضرورة حق الفقيه اذا سقطوا صفة جاز
 وان كان فيه اضطراب الرجل بالمرأة لمعارضته خرمه الميت بعد
 اسقاط حقهم وهذا مستنبط من تعليلهم لحوار الميت في الارض
 المفصولة عن الغير وهذا اذا كان القبر ملكا اما اذا كان في ارض
 وقف فلا ينش مطلقا والله اعلم **سئل** في مقبرة موقوفة لولي المسلمين
 بنى بها رجل قبر ودفن بها ولده في تابوت فقبل ان يبنى حفره حفر عليه
 جماعة القبر واخرجوه من التابوت وكسروا التابوت والتفوه ودفنوا
 فيه ميتا لهم فماذا يلزم من شرعا **اجاب** يلزم ضمان ما اتفق على القبر
 ولا يولد ميتهم قال في التاتارخانية نقلا عن الفتاوى انفق ما لا في
 اصلاح قبره ورجل ودفن فيه ميتة ان كانت الارض موقوفة بضمي
 ما اتفق عليه ولا يولد ميتة في مكانه لانه في دفن اسلي ولا شك
 انهم يضمنون قيمة التابوت الذي اتفوه ولا شك ايضا انهم يضمنون
 باطيت السابق ودفنوا ما فعلوا على وجه التقوى يعزرون لارتكابهم
 نحو ما لا صوفيه والتقوى بواجب بهتمه بامر حواجره قاطبة والله اعلم
سئل في رجل مات وعليه دين لاخر ففرضت ورثته جميع تركته في
 كفنه وكفن مثله يتاخر بدورها او بعضها او اقل او اكثر شيئا قليلا هل
 يضمن الورثة الزايد على كفن المثل ام لا **اجاب** نعم يضمن الورثة والحال
 لهذه قال في ضوء السراج فان كان عليه دين واراد الورثة ان يكفوه
 كفن المثل قال الفقيه ابو جعفر ليس لهم ذلك بل يمكن بكفن الكفاية يعني
 بالماتق الدين وكفن الكفاية للرجل ثوبان جوديين كانا او خيلان ثم قال في
 النجاشي وفي بعض النسخ ليس للفرمان ان ينفقوا على كفن المثل انفق فعلم انه
 ضمان ما زاد على كفن المثل اجماعا والله اعلم **سئل** عن قتل نفسه خطا هل
 يغسل ويصل عليه ام لا **اجاب** من قتل نفسه خطا بان اراد ضرب العود
 فاصاب نفسه يغسل ويصل عليه وما اذا قتل نفسه عمدا قال بعضهم لا يغسل

عليه وقال الخلاف الاصح عندي انه يفصل ويصل عليه وقال الامام ابو علي
 الاصح انه لا يصل عليه لانه باغ على نفسه والباغ لا يصل عليه وقد تروى
 قاضيه جاز يفصل ويصل عليها عندها لانه من اهل الكفاية ولم يجرى عليه
 وعن ابن ابي عمير لا يصل عليه ما روى ان رجلا في نفسه فلم يصل عليه النبي صلى الله
 عليه وسلم وهو محمول عند ابن ابي عمير على انه امر عني بالصلوة عليه كذا ان الجوهري
 والله اعلم **سئل** عن الشهيد اذا فعل ما يقع به الارثا والحق
 قاتله هل يكون ميراثا ام لا يكون ميراثا الا اذا فعل افعالا التي تنفي بعد انقضاء الحرب
اجاب لا يكون ميراثا الا اذا فعل افعالا التي تنفي بعد انقضاء الحرب
 وما قبل انقضاءها فلا يكون ميراثا بشي مما ذكر كما في التبيين والله اعلم
سئل في شارب خمر قتل ظلما بجارة ولم يصب بنفسه القتل
 مال هل يكون شهيدا ولو قتل حال سكره ام لا **اجاب** نعم يكون شهيدا لان
 شارب الخمر مصيبة وهي قتلها لا تمنع الشهادة وهو طاهر اطلاق التوبة
 حيث عرفوا الشهيد بانه مكلف مسلح طاهر قتل ظلما بجارة ولم يصب بنفسه
 القتل مال ولم يترتب وصرح في المحقق في الاجبي والبايع ان شارب
 الشهادة يستحق العقل والبلوغ والقتل ظلما وان لا يوجب به عوض مالي
 والطهارة عن الجنابة وعدم الارثا انتفى فاذا هذا بطلان من ان
 السكر لا يمنع الشهادة اذ لم يذكر في شرط الشهادة ان لا يكون سكران
 او متلبسا بمصيبة وقد روي بذلك في كفاية المروءة وغيره والله اعلم
كتاب الزكاة سئل ما اذا ادى الدين لم يدرى به الفقير وتوفي
 دين اخر على رجل اخر اذ ادى زكاة عيني له هل يجوز ام لا **اجاب** لا يجوز لان
 الدين خير من الدين والدين يستعمل ان يصير عينا فيصير موديا ناقصا
 عن كامل فان ادى الدين عن الدين جاز لانه اود كاسله عن ناقص
 والمسلمة بتفصيلها في الخلاصة والخاتمة رويها والله اعلم **سئل** في
 نقل الزكاة الى الوارث قبل حينها هل يكره ام لا **اجاب** انما يكره نقلها اذا
 كان في حينها بان اخرها بعد الحول اما اذا كان ال خراج قبل حينها فلا يكره
 بالنقل كذا في الجوهري والله اعلم **باب صدقة الفطر سئل** في المصنف اذا
 زوجت وصفت الى الزوج ثم جاز يوم الفطر بالحب على ايها صدقة فطر ام لا
اجاب حرم في الخلاصة بانها لا تجب على الاب لعدم المودة عليه لها وفي
 التاتارخانية لا تسقط عنه صدقة الفطر في التمر وفي القنية تزوج صغير

معصرة

معصرة فان كانت تصلح لخدمة الزوج فلا صدقة على الاب والافعالية صدقة
 فطر لا تنقل والله اعلم **سئل** من دسق عن اخراجه زيادة على قدر الواجب
 فزكاة الفطر هل قال احديان فاعله يكره بذلك كما فرغ بعض من يدعي
 العلم وهو يعطى الناس **اجاب** لا يكره باجماع الامام والله اعلم
كتاب الصوم سئل عن قول جابر العول بالعدة لم يمان به
 يستفسر ام لا **اجاب** يقبل بدون الاستفسار في ظاهر الرواية كذا في الجوهري
 والله اعلم **سئل** هل يكره صوم يوم الشك عن واجب اخراجه ام لا **اجاب**
 ذكر الزاوي وغيره انه يكره وصحح القلاشي في التذنية انه لا يكره نقله
 حفيد الحلبي والله اعلم **سئل** عن النذر للمعيق اذ اوى فيه واجبا
 اخر هل يكون عموما ولا يكره قضاء النذر للمعيق ام لا **اجاب** يقع عموما
 يوفى وبلى منه قضاء النذر للمعيق في الاصح كذا في الظهيرية والله اعلم
فصل في النور سئل في رجلين يختلفان على وظيفة المزدانية
 بطلب بيت المقدس المحمية ضحك احدهما من مقتله فنذر على نفسه
 نذرا صورته ان تعرضت لهذه الوظيفة بالاحد لما بعد هذا اليوم ما دامت
 في قيد الحياة فله على ان التصرف على الفقرا خيرية قرشي هذا النذر
 بالاحد ووجد ما هو ملحق عليه يلزمه التصرف بالخيرانية قرشي
 ولا يخرج عن عمدة النذر الا بذلك ام يخرج عن عهده بكفارة اليه
 ام يفعل احدهما اليها شاء وهذا اذا امتنع عن الشئ المذكور
 ورفع القاضي الشرع الشريف يحكم عليه به وتخصيه عليه ام لا **اجاب**
 في المسئلة اقوال ثلاثة ظاهر الرواية لزوم التصرف بالنذر الذي
 سماه ويتعين الوفاء به وقيل ان الشرط يكون الشرط يتعين المسمى
 وان لم يرد يتخير بين التصرف به وبين كفارة المسمى وفي رواية
 النوادر هو مخير فيهما مطلقا قال في الخلاصة بعد ذكر هذا القول فيه يفتي
 وصح ايضا كل من القولين الاولين واما اذا رجع الى القاضي بعد امتناع
 بل يحكم عليه ام لا فتدور في الخلاصة وكثير من الكتب انه لا يجزى قال
 فيها ولو لم يفت يا ثم ولكن لا يجزى القاضي وانوجه ذلك ان الفقرا امره
 له لا اصحاب حتى فلا تسمع دعواههم والله اعلم **سئل** في متوفى ادعى
 على من ارجع الوقف انه نذر على نفسه انه ان رجل يكنى عنه الوقف
 ما يتا ويشار وان رجل ولزمته الوقف فلا تسمع دعواه ام لا **اجاب**

طهر
 نذر على نفسه ان رجل يكره
 للوقف ما تاد بنا وفلا
 نقض القاضي بالنذر

مطل
والندوة المتعلقة بالانبياء
والاوليا

لا تسمع ولا يفتي القاضي بالنذر وان كان صحيحا مستوفى الزايط الشرعية وايضا
صواب ان الفتوى على ان المعلق في النذر فيه بين الوفاة في المنذور
كفاية اليقين والله اعلم **مسألة** في النذر المتعلقة بالانبياء والاوليا يقضيها
قوم ويرغمون ان ما يتناولونه مقام حقوقهم بسبب نظارتهم او نسبة
قربانهم للاوليا المذكورين وربها وقعت الحق ما كانت فيه بين من يدعيه
جده او جد ابيه الا على درهما كتب في ذلك في ربح فيها حيلة القضاة انما
دعوي صحيحة وربها حكموا بها من اثبت نسبه وربها وقع العلم بين
المتداعيين بقسمة ذلك فيما بينهم فيها الحكم في ذلك **اجاب** هذه المسئلة
حصولها في الاسلام الصحيح الغرض رسالة حاصلها ان النذر لا يقع الا
اذا كان من جنسه واجب مقصود اذ ليس للعبد ان ينصب الاسباب
ويشيع الا كلاما ولو ان يوجب على نفسه ما اوجب الله تعالى عليه قال
اعلم بان شرط لزوم النذر ان يكون في غير مقصية وان يكون من جنسه واجب
وان يكون الواجب مقصودا لنفسه فخرج بالاول النذر بالمقصية وبالثاني
عبادة المرفي وبالثالث ما كان مقصودا لغيره حتى لو نذر الرضوخ لكل عبادة
لا يلزم وكذا سجدة التلاوة وكذا النذر بتكفين الطين لانه ليس قرينة مقصودة
قالوا واصل النذر الى سائر المعاني كان يميننا وثمرته الكفارة بالحنك
ولو فعل المنذور في داخل النذر كالحلف بالمعصية يتعقد الكفارة
فلو فعل المعصية المحلوف عليها سقطت وان دبر في النهاية ان النذر لا
يصح الا بشرط ثلاثة احدها ان يكون الواجب من جنسه والثاني ان يكون
مقصودا الثالث ان لا يكون واجبا عليه في الحال او في ثلثي الحال كما للنذر
بعبادة الظاهر وغيرها من الخوفات ففي هذا الشرط اربعة الا ان يقال
النذر بعبادة الظاهر وهو كونه بالشرط الاول اذ قوله من جنسه واجب
يفيد ان المنذور غير الواجب كمن لا بد من رابع وهو ان لا يكون مستحيلا
الكون فلونذر صوم امسى او عكاف شهر من رابع وهو ان لا يكون مستحيلا
الدرر للعلامة قاسم واما النذر الذي ينذر احكام المعصية كان يقول
يا سيدي فلا تفتي به وليا من الاوليا ونبيا من الانبياء ان
ره غايبي ادعوني مني اذ قضيت حاجتي ذلك من الذهب او الفضة

او الطعام

او الطعام او الشراب او الزيت كذا فربما اطل بالاجماع لانه نذر مخلوق
وهو لا يجوز لانه اي النذر عبادة لا يكون مخلوق والمنذور له ميت واميت لا يهلك
وانه ان ظن ان الميت يتعرف في الامور كذا الا ان قال يا الله اني نذرت لك
ان تفعلت معي كذا ان اطلع الفز ابيات السيد نفيسه او الامام الشافعي
وفي ما يجوز حيث يكون فيه نفع للفقير او النذر لله عز وجل وذكر الشيخ
لمحل الصرف مستحقه القاطنين من باطنه او مسجده يجوز لهذا الاعتبار
اذ مصرف النذر للفقير وقد وجدوا في غير محتاج فلا يجوز الصرف عليه
ولو كان ذا نسب بذكر الولي ما لم يكن فقيرا ولم يفت في الشيع جواز الصرف
لله غنيا للجماع على حرمة النذر للمخلوق ولا خادما الشيع ان كان غنيا
فاذا علمت لهذا انها يوزن من الدراهم والسبع والريث وغير ما تستحق
الى ضريح الاوليا تقي بالبر لا الى الله فوام باجماع المسلمين ما لم يقصدوا
الفتوى الا حيا قول واحد او قد علم بانقلناه ان ما يوزن المعوام لك من وان
وعلى بن عيسى ورد على لا يرب ولا يلزم وليس للخادم اخذه على انه نذر
الا اذا اخذه على وجه الصدقة المبتدأة وكان فقيرا وعلم ايضا ان غير الخادم
لو اخذه على انه صدقة لم ذلك وليس للخادم نزع منه لانه لم يهلك الا ان
يكون الناذر عبدا في نذر كذا في فقره انتهى خلاصة كلام الشيخ محمد بن عبد الله القوي
الشمس في الحق بتاريخ ذي القعدة الحرام ١٠٩٨ هـ اقول قد استسبح
لذا الحرج الجمع على رتبة جماعة يرفعونه انهم متصفون يقال في حقهم قد استسبح
ومضى المريدون وبالفوت واخذه ويطلبه الناذر له فان امتنع توتره
لقضاة هذا الزمى يتكلمون به وربما استعانوا بالشرطة وحكام السبابة
بل يفعلون البغ من ذلك ويدعون يسوم منهم المتصدين طوع النواحي التي تقع فيها
لهذه النذور فيقاطعون ويضربون على كل واحد ناحية يسلم من المال في الزمة
ويعد النازل ربحا حصل له ببركة الشيخ ويروي ان من منع ذلك يهلك ران
قضى حاجته ويترجمون انه لا يباح تناوله لغيرهم قايلا ان هو نذر جوا فلا
وهم اغنيا متمولون ومن تناول شيئا منه عاقبه وادعوا به الى الكفر معتقدين
انه ارتكب كبيرة في الدين وبشر شقيقة بني اظهر المسلمين ورسولهم في افعالهم
قد دعي في البحر انه لو رفع الى القاضي لا يجره القاضي على دفايه ولا تنص

على رسالة التي فيها ما ينبغي العليل والا موالى الله العلي الجليل والله اعلم **سئل**
ابن في نادر وقد خيل وفيه اذا قطع رجله في اقليم النذر في زمان
معلومة به ثلاث سنوات او اقل او اكثر هل تقع المقاطعة ويبلغ المبلغ الذي قاطع
عليه ام لا **اجاب** لا تقع المقاطعة على ذلك بالاجماع ولا يلزم الرجل المبلغ الذي
قاطع عليه والعلما في ذلك كلام يطول فنقتصر على نثر منه قال الشيخ قاسم في شرح الدرر
النذر الذي يندره اكثر العوام بخلاف من الله من يرضى او رد ضالتي وفي ذلك فلك كذا
فهذا النذر باطل بالاجماع انتهى فكيف يصح التزام ما هو باطل بالاجماع وكيف يلزم
المقاطع عليه المبلغ الذي قاطع عليه هذا الا فيل به والعلما راييل في هذه المسئلة
والله اعلم **كتاب النكاح** **سئل** عنى لم يرد الواحدة وهي المركبة من الابل
ومجد العجل او الحمار او الخرس هل يجب عليه الخراج لا **اجاب** قال في المحرر
قدر على غير الواحدة من بغل او حمار فانه لا يجب عليه ولم اره صريحا في ما وانما
صريح الكراهة انتهى اهـ الفقه يقتضي الوجوب في البغل والحمار والخرسي
اذا هو منوط بالاستطاعة وهي اعم والله اعلم **سئل** عن قول بعضهم وقيل لا يثبت
الوردى عند سواد حتى مستظرفه فرج على اصلي قد تزعا قال الشيخ رضي
ما كرهه ويضمن القيمة والمثل معا **اجاب** بل اذا طالع باع صيدا بحجر ماء
فما حصل من اضراره وما رعى **سئل** واذا تلف الصيد المبيع جانيا فيضمن القيمة والمثل
سئل عنى لم يات بالرمي والسعي في طوافي القدر والركن هل يات بهما في طواف
النذر **اجاب** اذا لم ينفصلهما في لذي الطوافين فعليهما في طواف الصدوق
السعي غير موقت لا صريح به في الخبرين ومرويات الرمي بعد كل طواف بعينه
سعي فيه علم انه ياتي بهما في الصدوق لم يفرق بينهما ولم اره مرقا وان علم في طواف
والله اعلم **سئل** في قول الرمي بالخطي هل يوجب ام لا **اجاب** فيرد والفضل
خسلا وفي ما ذكر الشهاب الجلي والسنة غسلها لتكون طاهرة بيقين فان
المقول منها يقع في يد المالك والله اعلم **كتاب النكاح** **سئل** في انعقاد
النكاح بلفظ جوازك بتقديم الرأى هل ينقذه النكاح عند قول
توارد وعليه ام لا **اجاب** لهذه المسئلة اختلف فيها المتأخرون منهم من قال بعدم
الانعقاد ومنهم من قال بالانعقاد وقد اتفق على السلام ابو السعود العبادي
رف الله تعالى بالانعقاد بين قوم اتفقت كلمتهم على هذه اللفظة اقوال
ومبايدل على صحتها ما اتفق به ابو السعود ما في الظاهر من غير ما رجع امره
بالعربية او بلفظ لا يعرف معناه او زوجت المرأة نفسها بذلك ان علم ان هذا اللفظ

مطلوب
في انعقاد النكاح بلفظ
جوازك

يعقد

يعقد به النكاح يكون نكاحا عند الكل وان لم يعلم معنى اللفظ وان لم يعلمها
ان لهذا اللفظ يعقد به النكاح فهذه جملة مسائل الطلاق والعتاق والتزويج
والنكاح والخلع والابراعى الحقوق والبيع والشهيد في الطلاق والعتاق
والتزويج واقع في الحكم ذكره في عتاق الاصل فاذا عرف الجواب في الطلاق
والعتاق ينبغي ان يكون النكاح كذلك لان العلم بضموم اللفظ انما يترتب
لاجل العقد فلا يشترط فيما يستوى فيه الجواز واليحل خلاف البيع في
انتهى فتأمل في قوله واذا عرف الجواب في الطلاق والعتاق ينبغي ان
يكون النكاح كذلك وقد عرفنا الجواب في الطلاق انه واقع مع التصحيح
فينبغي ان يكون النكاح كذلك فاذا عرف التصحيح ولا شك ان معنى قوله
ينبغي ان يكون النكاح كذلك ان عليه الفتوى ولما انجز ان ظاهر ما في
التجسس تركه فقد ظهر ان هذا صحة يمكن النكاح على الطلاق فتأمل
ولا شك ان المصادر في الجملة الاغمار تصحيف لا دخل في الحقيقة
والجواز ولا في الاستعانة المرتبة على عدم القلادة فيه المصريح فيه في كلام
المفزي اذ معناه الاصل وهو المشيوع او جود ما را في ملاحظ الامل
اذ الهام يقول في ذلك ذلك حيث كان تصحيفا وغلطا خيم ما جاء
به لا يصلح لاثبات المدعى وحيث اتى باله تصحيف كيف يحتمل في القلادة
والاستدلال بها ذكر السعد وفاتته اثبات عدم صحة الاستعمال
وله منكره بل مسلم كونه تصحيفا بايد الى حرف مكان حرف فلم يتصور
المدعى صوت المسئلة نعم لو صدر من عارف تاني فيه ما تاني في الالفاظ
المصرحة بعدم الانعقاد بها وبوالله اعلم على فتوى الشيخ زين بن جهم
ومعاصريه فيقع الدليل في حاله حينئذ ولهذا الوجه كان الحكم عند
الكافية كذلك فان المصريح به في عامة كتبهم انه لا يضر في عاى ابدال
الراى جيبهما مع التماس من ما بالفاظه اذ لا يصح عندهم الالفاظ التزويج
والانكاح ولم نرى مذهبنا ما يوجب الحاقه لهم والله اعلم **سئل** في رجل
خطب بنتا فزفها له كذا فقال الخطيب جفرا شهود قبلتها منى بذلك
هل ينقذ النكاح والحال هذه ام لا **اجاب** نعم ينقذ النكاح بذلك والحال
لله والله اعلم **سئل** في رجل خطب صغرى من ابها جفرا شهود فقال
الاب هو كخطبة فقال قبلتها وعوضها مائة ترضى هل ينقذ النكاح بهذا

اجاب يعتقد كما يؤخذ من كلامه والله اعلم **س** رجل قال لا فربك بلح
نبي فلا نه فقال لا فربك قلت ثم توفي الاب فزوجها اخوها بعد ان بلغت لا فربك
هل المأدب من الاب نكاح حيث كان جفورت لهدين فيبطل النكاح الثاني لا
اجاب نعم يعتقد النكاح بلفظ اللمبة على وجهه فالصادر من الاب نكاح والحال انه
فيبطل ما صدر من الاخ على اي وجه كان وجب فيه من المثل ان خلا عن التسمية
والله اعلم **س** رجل خطب بكرا من والدها وقصلي من باقر موعني خضر شهود
وجري بينهما وانشاء الخطبة ما يعتقد به النكاح كقولك جئتكم خاطبا ابنتك فلانه
فقال له كد وكقولك قلت نكاحا بكذا فقال له كد به او صارت كد به او تزوجها
بكذا فقال بالسمع والطاعة هل يعتقد النكاح ولا يملك الزوج ولا ابو الزوجة
ام لا **اجاب** نعم يعتقد النكاح بمثل هذه الالفاظ ويلزم ولا يملك الزوج ولا الاب
منه والحال ما تقدم قال في الثانية لو قال رجل جئتكم خاطبا ابنتك فقال
الاب مملكتك كان نكاحا وفي الخلاصة لو قالت صرنا او صرنا لك فانه نكاح
عند القبول وفيها لو قال زوجي نفسك مني فقالت بالسمع والطاعة لو نكاح
وكبر ما جرى بين الخاطب والمخطوب منه ما يعتقد به النكاح من الالفاظ
فيجب من خاتمتها والحكم بموجبهما خصة ان يقع نكاح اخر لغير الخاطب على
زوجة الخاطب والله اعلم **س** رجل خطب بكرا باللمبة من اخوتها
او لياثها فوقع بينهم وبينه في محل الخطبة من الالفاظ ما ينعقد به النكاح
في كانت كد بكذا او صارت كد بكذا او لم يكد بكذا فقال قبلتها بذلك وبلغها
الجزم فكنت راضية بها ففعل اخوتها بذلك نكاحه عليها حتى لا ينعقد عليها
نكاح غيره ام لا **اجاب** ينفذ حيث علمت ذلك وكنت انه لهذه الالفاظ ما
يصدق بها النكاح عند المأدب به اصحاب الفتاوى والشيوخ فلا ينعقد نكاح
غيره عليها والحال لهذه والله اعلم **س** رجل قال لا فربك بركة بنتك
فقال له جازك فقال جازا ولا ما يتاخر في هل ينعقد نكاحها ام لا **اجاب** لا
لانه لم يأت بلفظ النكاح ولا الشروع ولا بها وضع لتسليمك المعنى حالي
والنكاح انها ينعقد بذلك والله اعلم **س** في انعقاد النكاح باللفظ
اجاب نعم يعتقد من اتفقت كلمته على هذه اللفظة وكانوا يطبقون
بها حال الاستمتاع كما اتفق به ابو السعود المعادي مني الديار الرومية وهذا

مما

مما يبب الفطرية والحال هذه والله اعلم **س** رجل ولدت زوجته بنتا
وعنه ضيف قال له مباركة فقال له جازك فقال له جازا ولا ما يتاخر في هل ينعقد نكاحها ام لا
في مقابلتها وما تاتوا ولم يقع بينهما سوى ما ذكره بل لورثة الضيف الرجوع
في الفرس ونكاحها لعدم انعقاد النكاح جازا ولا **اجاب** نعم لو كانت الزوجة
بالفرس فمتاخرها لعدم انعقاد النكاح جازا ولا في الظاهر لو كانت المرأة
ولمعت نفسي فقال الرجل اخذت قاني الا يكون نكاحا انني فافهم من المأدب
والله اعلم **س** رجل خطب لا فربك من ربيها وجرى مقدمات النكاح
فصدق العقد قال الولي الخاطب زوجتك فلانه بكذا فقال قبلت فلان يقع
النكاح للمخاطب او للمخطوب لم يعقد المنيعة والمقدمات ام كيف الحال واذا
قلتم يقع للمخاطب فلان اذا طلق قبل الدخول وزوجت للمخطوب لم ينعقد
لكونه لا عدة عليها وكيف الحكم **اجاب** وقع النكاح للمخاطب ولا عدة للقدم
من الزوجة خط لانه وقال ابو الهيثم ان زوجت بنتي بكذا فقال ابوها
قبلت مع الاب وان ربي مقدمات ان النكاح للابن في المختار ونكاحه
الوكيل انني واذا طلقنا الزوج المذكور قبل الدخول وعقد الثاني عليها
تلك جازا لا عدة والحال هذه والله اعلم **س** رجل خطب لابنه
بنت اخر فقال زوجتني بنتك لابني فقال زوجتك ولم يقل قبلت فما الحكم
اجاب الظاهر عدم انعقاده اصلا اما الاب فلا حاجة الى القول واما
الابن فلا ان يجيب خص الاب بقوله زوجتك وانما سميتها بحبيب لان
الاجاب حصل بقوله زوجتك ولذا لم يحتاج الى القول والله اعلم **س**
في رجل لا به بنت اخيه فقال ابوها زوجتك بنتي فلانه بكذا لا ينعقد نكاح
اب الابن تزوجت له ينعقد ام لا **اجاب** لا ينعقد ودخوله ان الزوج
غير الشروع والله اعلم **س** رجل قال لا فربك ابنتك من ابني
فقال ابو البنات وبنتك كذا فما الحكم **اجاب** مع النكاح للابن ولو كان مكان
واستبناك زوجتها كد فقال قبلت مع النكاح للابن اذ صوابا به لو
خطب لابنه فقال ابو الهيثم الابن زوجت بنتي بكذا فقال ابو الهيثم
قبلت مع الاب وان جرى مقدمات ان النكاح للابن في المختار والله الان
يقال ما صوابه لمي فيم الا الخطبة وليس فيه زوج ابنتك من ابني الذي
هو قول لا صوابه في الفرق بين زوجتني وبنتك وزوجتني بنتك حتى اخذت
الاولى الى القبول بعده دون الثاني فلما صار وكما عنه به صار قوله زوجها

خطبه

لكن معناه زوجتي لا يندلجك لان ولبنتها كذا اذا فرق وان عقاده عنونا بلفظ
 والعبة وهذه المسئلة كثر السؤال عنها وتكرر وتوهمها ولم اذكر في جوابها ولا
 بما يستدل به عليها غير ما بينا من قوله وبنتك كذا والذي يظهر ان زوجتي
 لك كونه بنتا لك اذا جاز في هذه جاز في الاخرى وعلى ان تتصل في المسئلة فانه
 قد يقال في ولبنتها كذا المتبادر منه لا جلك خلاف زوجتها كذا واذا نظرنا الى
 عرف رسائلي بلادنا كان زوجي كذا مثل ولبنتها كذا بل فرق لانهم يعارفوه
 بعيني لا جلك والله اعلم **مسئلة** في صغيرة وكل اخوة في نكاحها ليدرجها فوكلي
 زيد عمراني قوله نكاحه فقال زوجتك فلا فانه لو كلك بكرا فقال قبلت وما
 قبل المدخول وهو مادفع بعض المهر لزوجك لزيد ام لا ويرجع به دفع
اجاب لم يقع لزيد وله استردا مادفع والله اعلم **مسئلة** فيما اذا عطل
 اهل الذمة نكاحا بينهم ثم دفعوا ذلك اليها فظنوا ساد ذلك النكاح هل يرجع
 الحاكم ابطاله **اجاب** المسئلة ذات تفصيل ان الفساد لعدم الشهادة او في عود
 كافر ولم يدينونه لا تنقض للمعد الامام ترافعوا اولاً وان في عود مسلم بطلان
 ترافعوا ام لا وان للمحرمة وتراجع الزوج والزوج فرق بينهما وان رفع احدهما
 لا يترك بينهما عند الامام المحضفة والله اعلم **مسئلة** في نكاحه اسلمت ففرضي
 بالاسلام على زوجها النكاح فاسلم هل يقران على نكاحها التيق ام لا **اجاب**
 نعم يقران حيث لم يكن فاسدا وكان قاتوا لا حرمة الكل بل لفقد شرطه حيث
 اعتقدوه والله اعلم **مسئلة** في نكاح تزوج نكاحا متوف عنها زوجها
 قبل انقضائه اربعة اشهر وعشرون يوما الى كفاض هل يتعزز للمها
 وينسخ النكاح ويعزر ان ام لا تنقض للمها ولا يفسخ النكاح وتتركه
 وما يدينون **اجاب** في علمونا قاطبة انه لا تنقض لاهل الذمة اذا
 تنكحوا فاسدا ولا يترك القاضي بينهم اذا علم في ظاهر الرواية لا نكاحا
 بشرطكم وما يدينون فلا يفسخ النكاح ولا يعزر ان حيث كانا راضين لم يتزكيا
 بالخصومة لدى قاضي من قضاء الاسلام والله اعلم **مسئلة** فيما اذا لم يسمع الشهود
 كلام القاضي في النكاح هل يرضى ام لا **اجاب** لا يرضى الذي عليه العامة ان
 سماع الشهود كلام القاضي شرط لصحة النكاح والله اعلم **مسئلة** في رجل
 تزوج صغيرة القاصدة في مرضه لرجل بمهر معلوم خضعه شهوة بجلسي الشرح ثم مات
 هل يقع كونه الاب في المرض وهل لا حد الاول النكاح رتبة رتبة الاب
 ان يتعزز للنكاح بابطال او غيره ام لا **اجاب** ليس لعزم ابطال النكاح اذ

مسئلة
 تزوج الصبي
 في مدة اخيه
 لا يرضى بها
 اولم تراها

الولاية

الولاية لا تبطل بمجرد المرض مع سلامة العقل المترتب عليها صلاح المتوفى باجماع
 العلماء والله اعلم **مسئلة** في امرأة اضر ثقة ان زوجها القاص مات ووقع عليها
 صدقة هل لها ان تقصد وتزوج ام لا **اجاب** نعم لا ذلك كما ذكر في البراءة
 والجواب في غير هذا والله اعلم **مسئلة** في الجارية لو قالت لرجل كنت امة لفلان
 فاعتقني هل له ان يتزوجها ام لا **اجاب** نعم لم ان يتزوجها ان كانت ثقة عنه
 او وقع في كلبه انها صادقة لان القاطع طار ولا ممانع واخرت بامر مختل
 لم يعلم خلافه وصحة النكاح لا تمنع ما يطري حرمه علمان ان الكرامة والله اعلم
مسئلة في رجل خطب بكر من ابنته بغير موافقة من المسلمين والتفق على مقدار
 المهر وتفرقا عن غير عقد نكاح شرعي فبعوها حرة او بالمدى فاضرب
 منه ان يرضى نفقتها وان يستدين ويخفى ليرجع على الخاطب ففرضي
 بغيره ولم يباله القاضى هل حصل عقد شرعي عليها ام لا بل ما تقدم
 يكون عقدا شرعيا ام لا حيث لم يرضى بها عقد **اجاب** لا يكون ما تقدم
 عقدا حيث لم يرضى بها عقد شرعي ولا رجوع للاب على الخاطب لتبين
 عدم صحة الزحف والامر بالاستئذان لكونها ليست زوجة بل هي في حالة
 لهذه اجنبية والله اعلم **مسئلة** في بائنة وكنت تقيضا في تزويجها
 بشهادة من هرب عرفا بتعريف والدها فقط قبل لا يقبل تعريف والدها
 وحده ولكن لئلا بالشهادة منه للزوجه والى العقد الصادر والحالة هذه حكم
 ام لا **اجاب** العقد الصادر والحالة هذه صحيح كلام في صحته وانما التعريف
 لا حل الحاجة عند التحدوي من ابنتها وابنتها وزوجها كانت الشهادة لها
 او عليها على الصحيح لكن بشرط في حل اقدامك هو على الشهادة عليها وحده
 كتعديل الاعلان وما صحة النكاح من اصله فلا يشترط فيها التعريف اصلا فافهم
 والله اعلم **فصل في المحرمات** **مسئلة** عن الجمع بين المرأة وبين بنت بنت اختها
 هل يجوز ام لا واذا قلتم بعدم الجواز دخل الزوج على بنت بنت اخت زوجها
 المدخول بها قبلها وانت منه بنت طريح ماتت باين منه حتى بلغ سنة سنة
 فاعلمه بعض الفقهاء بعدم جواز دخوله على خالة امها فامتنع منها فما
 الحكم في ذلك النكاح وما يترتب عليه من الوطى جاللا لحرمة الوطى ونسب الابن
 الى وجوب المهر المسمى **اجاب** اما الجواز فلا قابل به الا عثمان بن ابي وداد
 الظاهري ومن لا يعاينه من الخواص واما الوطى فهو وحى يشبه بتدريسه حد
 الزنا عنه فلا يجوز حواثرا ولا يعزب حيث كان جاللا لحرمة غير عالم بخرمته
 واما الولد فيثبت نسبه منه ويحكم ببنته له واما المهر فالواجب فيه على المثل

مسئلة
 في امرأة اضر ثقة ان زوجها
 القاص مات ووقع عليها صدقة
 هل لها ان تقصد وتزوج

فاذا كان على المسمى فقد وجد قبضه فذكر به ومن ان لا عذر له في وطى الطارئة فيؤخذ
 ولا قبل له حتى يطلق الاول او يموت فتعني بكتاب جديد فقد علمت من المسئلة من
 الاحكام والله الماهر بالبيع الباعث الشهيد اعلم **سئل** في زوجة ابن الزوجة
 هل قبل ام قرم **اجاب** قبل قالوا لا على المسمى في زوجة من تبناه لانه ليس بابنه
 ولا قرم بنت زوج الام ولا امه ولا بنت زوج البنت ولا امه ولا ام زوجة الاب
 ولا بنته ولا ام زوجة الابن ولا بنتها ولا زوجة الوصي ولا زوجة المزارع اعلم
باب الاولياء والاعمال **سئل** في حق مكلف بزوجت نفسها من ابى عنها ولو
 كثر لا يملك عقد النكاح ولو لم يرض عنها ام لا **اجاب** نعم ينفذ نكاحها وله يتوقف على
 رضا عنها والحد لهذه والله اعلم **سئل** في بكر البكر زوجها البكر رجل بغير ادبها
 نكحت النكاح حين بلغها قبل والحال هذه يرتد النكاح بردها ام لا وهل انعقدت لها
 في الرد بغيرها ام لا **اجاب** نعم يرتد بردها اذا انعقدت في الرد بغيرها والحال هذه اعلم
سئل في صغيره تزوجها البكر بالولاية عليها ان عهد الصغير قبل كنهه ابو موقد
 اقدم ابوها على ذلك رطافا فان اباه المهر لغير ابنته الصغير عن المهر فان ابى المهر
 قبل بضع النكاح ام لا ولا ان كان النكاح ورثه الى قاضي بى عدم صحته من المهر في المهر
 او التوفيق بالعار فيه قبل الدخول بقضي بطلان النكاح من اصله او فرق بالعار
 بضع تضاده ويرتفع اخلافه وبمضيه الخ **سئل** ان كان صدر ذكر من ابى
 على وجه التعلق بالنكاح غير صحيح لان النكاح لا يقع بغير طرطامه به قاضي
 خان وفيه وان كان صدره لا على وجه التعلق بغيره ومع صحته لو حكم حكم بى
 عدم صحته مع العجز عن المهر او بى التوفيق بالعار بعدة قبل الدخول بها نفذ
 حكمه وارفع الخلاف لانه به غير واحد من علماء الله اعلم **سئل** في الاب
 اذا علم منه سوء الاختيار وعدم النظر في العواقب اذا تزوج ابنته القابلة للتحقق
 بالخير والشر لغير كونه لا يقع ام لا **اجاب** قال ابن فرشته في شره الجمع لو عرف من
 الاب سوء الاختيار لسفه او لطيفه لا يجوز عنده اتفاقا وتسلما في الدرد القدر
 وقال في الجوف شره الكبر ولو زوج طفله غير كفوار يفتى فاحش صحته في ذلك لغير
 الاب واجد اطلق في الاب سوء الجود وقهره الروح وغيرهم بان لا يكون الاب معروفا
 بسوء الاختيار حتى لو كان معروفا بذكر جانه او صفاه للعقد باطل على الصحيح قال
 في التذكرة ومن زوج ابنته الصغيرة القابلة للتحقق بالخير والشر من يعلم
 انه شرير او فاسق لم يظلم بسوء اختياره ولان ترك النظر لما معطوع به فلا يفسد
 ظهور اراده مصلحه تنوق ذلك نظر الى حقيقة الابوة التي فطر الله بها من الاب

اذا كان

اذا كان معروفا بسوء الاختيار لم يفسد عقده باقل من مهر المثل ولا باكثر من الصغير
 يفتى فاحش ولا من غير الكفو فبهما سوا كان عدم الكفاية بسبب الفسق
 او لا حتى لو زوج بنته من فقير او محتوف حرة ودية ولم يكن كفوا فالفقد
 باطل فقصص الحق بان المهرام كل مهر على الفاسق منها لا يفسد وقوعه في الشر
 التذكرة في هذه المسئلة ان النكاح باطل فظاهره انه لم ينعقد ود الظاهرية
 يفرق بينهما ولم يقل انه باطل وهو الحق ولذا قال في الذخيرة في قوله فان النكاح
 باطل اي يبطل انما كلام المهر والمثل سيرة والله اعلم **سئل** في رجل
 خطب من اخوته المالقة العاقلة وسمى المهر قبل الاب وركن قلبها الى
 الخطب ارض المهر وما بقى الى العقد فرجع الاب لغيره فاطلع على خطبة
 الاول فما الحكم الشرعي في ذلك **اجاب** المهر به في كتب الحنفية وغيره من
 الخطبة على خطبة المهر قال في الذخيرة كان في النبي على المهر فله ان يستأن
 على سوم المهر في خطبة على خطبة المهر وان من انكسر على المهر يرد فيه
 حد مقرر يعزروا في خطبة المهر اجابته لا نكاحا على مقصده فيقر
 الحب اليها القادر على المنع والله اعلم **سئل** فامه زوجت ابنتها الصغير
 ليتيم صغيره سنها سبع سنوات او دون ذلك يهرى معلوم مع وجود عهده
 عصبة وامكان مراجعته فها تات البنت بعد شهرين او ثلاثة قبل ان يخرج
 عنه عصبة هل يلزم اليتم مهرها ام لا بطلان النكاح بمهرها **اجاب**
 لا يلزم اليتم مهرها لان الام لا تنكح تزوج ابنتها مع العلم المذكور فبطل
 النكاح يموت بالمعقود عليها قبل اجازته لانه نكاح ففوط وهو يبطل به
 والله اعلم **سئل** في عم صغيره زوجها مع وجود ابها فلما علم رد النكاح
 هل يرتد برده ام لا **اجاب** ان كان للاب والى صحته نعم يرتد برده والاب
 حيث لم يكن غايبا عصبة يموت الكفو الخطيب بانتظار موته اعلم **سئل**
 في صغيره زوجها فالتا فبطلت ودوت النكاح الذي يرتد بردها ام لا **اجاب**
 ان كان لها في عصبة في زوجها الحال معه يرتد بردها اذا بلغت وان لم يكن
 لها عصبة فلا خيار الفسخ بها لقضاء الله اعلم **سئل** في صغيره لها اخوان فبطلت
 بالمعان عاقلان احدهما اصغر سنا من الاخر فهل اذا زوجها الى اصغر سنا يجوز
 سوا اجاره الاكبر سن او فسحه ام لا **اجاب** نعم يجوز نكاح الا صغر سنا يجوز
 اجتمعت فيه شروط الولاية ولا يرتد نكاحه بردها اذا بلغت الولاية سوا
 وكل منها ان ينفذ بالنكاح والحال هذه والله اعلم **سئل** في يتيمة لها زوجة
 ابنا وعم كلهم في القوة والرجة سوا عقد واحد منهم عقد نكاحه عليها لنفسه بغير المثل

في سورة المائدة على الخطبة

بحجة شهود لا ينفذ تكاثره عليها وليس لبعثهم رده **اجاب** ليس لهم رده في
 مسألة تعدد الاوليا المتساويين في قوة الدرجة والله اعلم **مسألة**
 في صغير واحد مع صغيرة ولها جرة ام اب وهو وصية عليها حاضرة وكل
 منهما ام حاضرة واي من عصبة غايب فولاية التكاليف للمصطفى ذكره
اجاب ان امك تستطيع ان ترى ابنك لا تمك واحدة منهما التكاليف بل
 الولاية له والا فقد نقل في البر عن القتيبي ان ام اب اول من التزويج
 والله اعلم **مسألة** في كبر مستهارة لم تبلغ بعد للام عازلة وام ام
 متزوجة بعد لها اب ام عازلة وام عازلة متزوجة باجنبي فمن خصها
 منها ومن تزوجها منهن **اجاب** الحضانة والتزويج للام حيث لا عصبة لها ما
 التزويج فلما صر به اصحاب المتوفى قاطبة يقولون وان لم يكن عصبة فالولاية للام
 ويظهر في تقرير الام على ام اب قال في التمهيد الترتيب يعني ترتيب الكثر للموتى
 به كان الخلاصة وكل من تزوجها منهن رده عن النسب تقدم الاخت على الام لانها من
 قوم الاب **مسألة** وينبغي ان يخرج ما من عن القتيبة من تقدم ام الاب على الام
 على هذا القول انتهى فقد علمت به ضعف ما في القتيبة لا نعم مقابله لما عليه القتيبي
 واما الحضانة فلا في ظاهر الرواية ان الام والجرة اولها حتى خفي وحل
 الرواية المتعاقبة لهذه في المستهارة انها تنفع لاب فبذلك اذا كان اب او عصبة
 والموضوع هنا الا عصبة فانهم والله اعلم **مسألة** في صغيرة زوجا اخا قبلت
 فاختارت الفسخ بخيار البلوغ فادعى الزوج ان اخا لها زوجها بالوكالة عن ابها
 فلا خيار وادعت انه زوجها بالولاية لم يقبضه مسافة الفرس ولا الخيار
 فهل اذا ثبت الزوج دعواه يبطل خيارها ام لا اولها اذا لم تكن له بنته واراد
 خلعها على ذلك خفي ام لا **اجاب** نعم اذا ثبت الزوج دعواه يبطل خيارها
 له لم يكن ناسيا في الاب فكأن الاب هو المباشر للتكاليف وقد نصوا على ان
 غير الاب والجو اذا زوج الصغير او الصغيرة مع وجود احد هما ان كان بمقتبه
 وتبوت الولاية له بمقتبة الجدة لذلك فلهما خيار البلوغ لا تزوج بالولاية
 وان لم يكن كذلك بل زوج بعد قيس سابق فلهما خيار التكاليف والوكالة السابقة
 الاجازة الله حقه الحاصل انه اذا كان بطريق النيابة لا خيارا واذ كان بطريق
 الولاية فلهما الخيار وعلى ما عليه القتيبي في المسائل الستة يجب ان قلنا ان كل
 نكاح لا يملك فعله الغير وهو كمال الاب للام فانهم والله اعلم **مسألة** في بائنة
 عاقلة كحطها اخا وزوجها الغير كغيره لا يبرأ الا عن ارضى وفسخ التكاليف بعد
 الكفاءة ام لا **اجاب** نعم اذا طلب الاب ذلك فرق القاضي بينها وبين الزوج في ظاهر الرواية

سواء

سواء دخل بها الزوج ام لم يدخل ما لم يلد او يظهر صلبا ولا يبرأ قبل الدخول وروى الحسن
 عن الامام انه لا ينفذ التكاليف من اصله قال في الثانية وهو المختار في زماننا اذ ليس كفاية
 بعدد ولا كل ولا حين حين المرافعة والخبو بين يدي القاضي مذلة فسو الباب بالقول
 بعدم الانقضاء اصلا انتهى ولما اذا زوجها اخا لها بائنا اما اذا كان بغير بائنة
 يريد بربا ولا حاجة الى التفريق والاعتراض من الاب لانه فصوص فيه وان
 اجازة في كبرها بشرطها فلا يطلب الفسخ والتفريق من القاضي فينفرق
 بينهما على ظاهر الرواية وعلى رواية الحسن لا حاجة الى ذلك لوقوع التكاليف
 غير نافذ من اصله والله اعلم **مسألة** في كبر بائنة زوجها اخا لها من غير
 كنف بائنا فسخ من له حق الاعتراض كبا حرامه من زوجها من كنف بائنا
 ودخل بها بغير التكاليف الثاني وليس له الاول معارضتها **اجاب** تزويجها بائنا
 كنز زوجها بنفسه وهو مسألة من كنت غير كنف لا رضى اوليا لها وفي اختلاف
 الفتوى فاقى كثير بعدم انقضاء اصلا وهو رواية الحسن عن ابي حنيفة في
 المعراج معزيا القاضي فان وغيره والمختار للفتوى في زماننا رواية الحسن
 وفي الكفاية والذخيرة وبطلان اخذ كثير من الحديث لانه ليس كفاية القاضي يقول ولا
 كل ذلك حين المرافعة والخبو بين يدي القاضي مذلة فسو الباب بالقول
 بعدم الانقضاء اصلا انتهى وقد اشرت علماءنا من النقل في هذه المسألة ففصل
 هذا التكاليف هو الذي لعدم انقضاء الاول وما على ظاهر الرواية وان كان
 للولد اعتراض ففسخ التكاليف في ذلك يحتاج الى قضاء القاضي فاذا لم يوجد التكاليف
 الاوليات الحادثة في القاضي بالتفريق بينهما بطلان الولد فينفرق بينهما وبين
 الاول ويحد عقدا الثاني ان كانت حينا علم ان الفتوى على رواية الحسن
 فالقاضي بائنا الثاني احسن والله اعلم **مسألة** في تبينة ناسية البلوغ ولا
 عصبة لها ولا ام هل الام تزويجها بغير التكاليف من كنف وبائنة بلادها ان لم تكن عليها
 من التزويج لزوجها هو من اراد ويملك مهرها ام ليس له ذلك وينبغي منه شرعا **اجاب**
 نعم للام ان تزوجها وهي مقومة على جميع ذوات الارحام عند ابي حنيفة رحم الله تعالى وعلى
 الخاتم ايضا وما بين الله فلا قال في قوله ينفذ في التكاليف من سائر العباد فان جاز
 على ذلك كان نكاحه باطلا وكلمة المهر انما يملك بطنه النار والسعي بجمع نقله
 الشرح عن السير النذير فيجب منه من ذلك فانه اذا لم ينفذ عنه فليس بغير
 كمال والله اعلم **مسألة** في طرد رجل من فضاء ان فقيها سمع عن كزوج
 الارباب اخته القاصرة حيث لا اب ولا جود له لا ينفذ قايلا الا في المزوج

مطلق
 يفرق بينهما ما لم يلد
 او يظهر صلبا

النكاح صواب لها من المهر **اجاب** مع النكاح المذكور وجب لها عشرة دراهم ولو
 او بالموت فينظر الى قيمة البلوط منها كانت فحب في كل الاصل المشرقة **سئل**
 تنسبها لم اذا هو طلقها بعد دفعه ذلك والحال هذه والله اعلم **سئل**
 في رجل خطب من اخراجه ودفع له شيئا يسيرا ملاكا ودرهما لخاصة
 اهل الزوجة اخذ طعام به ولم يترام النكاح بل الخاطب ان يرجع فيه
 ام لا **اجاب** نعم له ان يرجع بذلك بشرط عدم الاذن منه فان اذن له بالبقاء
 واطعمه للناس صار كما نه اطعم الناس بنفس طعامه وفيه لا رجوع **سئل**
 في رجل خطب بامرأة فوجى بينه وبين اهله ما قدمه من النكاح
 ففقد عينا عليها بغير وكالة من اهله على من يقين ويسمي ذلك صفحا في
 اصطلاحهم لكنه شتم على ما يحصل به **الاجاب** والفقهاء في ان اباه حلف
 انه ما تزوجها الا بكذا الزيد وما وقع عليه الرضا اولا فوكلت والاب
 وزوجها بها حلف عليه هل يلزم المهر ام لا المهر الثاني ولا عمة تزوج
 عبا لا بغير وكالة منها **اجاب** لا عمة تزوج عبا لا بغير وكالة ساقية
 او اجارة لاحقة والنكاح هو الثاني وجب ما سمي اليه فقط والحال هذه
 فان كان له بها نكاح المهر فسكت به وطلعت الاب فانكاح هو الاول وثبت
 التسميتان في الهم لا بها صلة فزيد النكاح وفيها اقول قال الفقهاء
 اللبث في كل المهرين وذكر في الحديث انه الهم وذكر عصام انه في
 ولم يذكر خلافه فذكر القاضي انه لا يجب الثاني الا اذا قصد الزيادة على الاول
 فيجب الثاني فقط والحال هذه بولادة خلفه عملا بقول عصام والقاضي وهو
 الابه لا سيما وقد اتفق عليه كثير من الصحابة في مصنفاتهم وفي **الاجاب**
 التسميتان اجماعا بالزوج والله اعلم **سئل** في تسمية زوجها ابني
 عمي القصة بدون مهر مثلا وتبني الزوجة وماتت وبلفت لاهلها طلب
 مهرها والرجوع بها دفعه الزوج لا باني عمها حيث لم يكن وصيا عليها
 ولا يجب فزيد النكاح بولي غيرها **الاجاب** اعلم انه ان كان يقين فاقص
 لا يجب وجب فزيد النكاح وان كان يقين يسيرا كمن تساهل الناس فيه
 وليس له ان ياتي المهر قبض شي من المهر ورجوع به على الزوج وهو الى الزوج
 يرجع فيما دفعه في تركه ابني المهر ان كان له تركه والاقارب المطالبة
 الى يوم القيامة والله اعلم **سئل** في رجل خطب صغرة مما ابياد دفعه له
 مالا على جهة التزويج ومات بعد ان استهلك المالك ولم يتفق التزويج

ومات

لا يشر ان العلم بغير

ومات بعد ان استهلك المالك ولم يتفق التزويج ومات الخاطب مضت مدة
 سنين والان ولده يطالب المخطوبة بما دفع اليه الى ابيها فهل يلزم ذلك
 والحال انه لم يقبض منه شيئا والله لم يترك مالا اصلا وما الحكم **اجاب** ما دفعه
 الاب واستهلكه دين عليه يطالب به في ارضه فان لم يكن له ارض لا
 يلزم احد من ورثته وفاؤه فلا يلزم المخطوبة والحال هذه والله اعلم
سئل في امرة اي اقرارها ان تزوجها الا ان يدفع له المهر كذا فوجدهم
 به هل يلزم ام لا **اجاب** لا يلزم ولو دفع فله ان يأخذها قايما او لا كما لا
 رغبة كان الزانية وغيره والله اعلم **سئل** في رجل تزوج امرأة بعد ان
 كذا سبعة هل يجب ما جعل للمسكنة ام لا **اجاب** لا يجب ما جعل للمسكنة وانما
 يجب ما اتفقا عليه انه هو المهر وان ما عداه سبعة والله اعلم **سئل** في رجل
 تزوج زوجة بها ثمة وحررت بغير جماعة ينقذ النكاح جضر ثم تزوج
 الزوج مع الاب على ان يدخله الى الحكمة وينقذ النكاح كما سأل سبعين
 خسة من كسرة الحول هل المهر هو الاول ام يطالب بالتسمية الثانية
اجاب المهر هو الاول وهو المائة والفرد حيث ثبتت المضافة بالبيعة
 او باقرار الزوج او نكوله من النبي والله اعلم **سئل** في رجل تزوج امرأة على
 حصة وكفاني لاسها وعشرين كسرة الا وحصة لهما هل اجمع لهما ام كل
 ما سمي **اجاب** لكل لهما والله اعلم **سئل** في رجل تزوج زوجة فقرضه
 سكخي يقول هذه فلا حتى واطلب عليه خلفه هل يجوز ان يكلم له بذلك
 ام لا وهل حرم عليه ذلك ام لا **اجاب** يجوز عليه ذلك باجماع المسلمين
 ومن كلهم بذلك مقتضا حله كفر والمفروض على حكمهم المسلمين وفقلم
 الله تعالى لنصف الدين كفى بدوا المتعرض لذلك والادفع اجمع في مهادن
 المالك والله اعلم **سئل** في كبري زوجتي رجلتي ودخل كل زوجتي
 فاه على احدهما بقول الدخول انه وجد زوجته شيئا وردا على اهلها واسترد
 نظيرتها فمرا على زوجها بعد ان هجم بيت زوجها ليليا لقرينة جها عة
 من الفلاحين ويريد فسخ النكاح وزوجته تدعي انه افترض بها شيئا فهل
 له ذلك ام لا ويلزمه المقتضى وهل اذا رماها بالزنا يجب اللعان بطلانها
 وهل على تدويرها وجوب شيئا يحكم عليها بالزنا وتزويجها قتل او حرام تزويج
 وهل القول قولها افتوا **اجاب** لا عمة بقوله وجوبها شيئا لانه لو
 وجدها كذلك حقيقة فعليه كالمهر على ما علم الفتوى وليس له خيار

مطلب من المهر الفقه عليه
 انه المهر وان ما عدا
 سبعة

مطلب
 لا عمة بقوله وجوبها شيئا

الفتنة به ولا يلزم من الثبوت الزنا لان البكارة تزول بوثقة اوصية او كسر
وفقد ذلك فله يلزم المرأة شي ومن فعل بها شي من ذلك فقد عصى الله تعالى
والقول قول المرأة والحال بانه المهر جميع تقر بالخلوة الصحيحة واداء
رما لا الزنا وطالبته وجب المهر وعليه رد نظيرها الى موضع قصها
منه وجبى الى ان يحضرها والده اعلم **سئل** في رجل دخل بزوجته البكر
البالغة فادعى انه وجدها ثيبا فقبل له كيف ذلك فقال قد جئت من ارض
فوجدتها ثيبا هذا الحكم السريع في ذلك **اجاب** الحكم وجوب جميع المهر وتقره
عليه بتهامه وكاله والقول قد لاني البكارة لاني انكحها واذا اثبتتها
بقوى يقرر ولا يقبل قوله في حقها وان تزوجها بغير الزوج واجب عليه المهر
بطلبها والحال بانه والله اعلم **سئل** في كسر زوجها اخا بالوكالة عما
وتبخت امها ماله وصرفته في جهار فادعى عليه ما مات الزوج فادعت
على وصيه فقال دفع الزوج لأمك وصوفته الام بل للنت اخذا لم يتركه
ورجع على امها بما قبضته ام لا **اجاب** اعلم ان الدفع للام كالدفعة الى جني
فلما اخذ المهر من تركته لانه دين عليه وما قبضت الام مضمون عليها
وهو من قبلة تركته فيكون به مهرها والوصي قائم مقام الميت في الدعوى
عليه والرجوع على الام بما قبضته منه والحال بانه والله اعلم **سئل**
في رجل تزوج مع زوجته في شهرها الزوجة تدعى مهرها عليه ويوتول دفعت
الى امك والام تنكر بالزوجته ان تطالبه به مهرها ويوان اثبتت على الام
سائر جمع به عليها وبالحكم **اجاب** لا دلالة للام في قبض المهر سواء
كانت البنت بكرة او صغيرة او صابة لها عليها فللنت اخذ المهر من
زوجها ويورج على الام ايا اثبت اخذها والده اعلم **سئل**
فيمن تزوجت في بلد ودخل بها زوجها في ذلك البلد فمهر على السم
معه اذا طلبها لبلد اخر وان كان بينهما مدة السفر لم لا اذا اطلبها
لذلك فامتنعت تسقط نفقتها وتسونها بما متاعها ام لا **اجاب**
اختلف الاثنا في ذلك فظاهر الرواية انها تجبر على ان تسافر معه اذا اوفاهما
المحل وذكر في جامع الفصولي ان الفتوى عليه في افتاء بظاهر الرواية
وان في ابو القاسم الصغار وبقعه الفقيه ابوالنيت بانه ليس له ذلك
بغير رضاها ومرة في شرح المختار بذلك قال وعليه الفتوى رافى بعضهم بانه

بل اذا نكحها

مطلوب
لا ولاية للام في
فصل المهر

مطلوب
صل تجبر على السفر
اذا اطلبها لبلد اخر

اذا اوفاهما المحلل والمحل ولان ما مونا له ان يسافر بها والا فلا فالج
المحل في سفره وبه نفق وكذا اني به مع ما في الشهاد المحلل طاعه وصورة
اثنائه حيث لم يكن للمرا على زوجها من حال او من حل ولان ما مونا عليها وكان
الطهر اما فله نفقها حيث اراد وليس لها امتناع حينئذ فان امتنعت فلا
نفقة لها ولا كسوة مرة امتناعها وتكرار افتاءه بذلك لا هو مسطر فتاواه ولد التي
غيره من اهل عصي ومن اهل عصي به وفي نفقته لظلم الرضاية دخلت
وانتفاء المضارة مع كونه ما مونا عليها وكون الطريق اما به انه عمل بقوله تعالى
اسكنوهن من حيث سكنتم والله اعلم **سئل** فيما اذا بعت الخاطبة الى خطوبته
شيا من جنس النخدين او ماله يتسارع اليه المضاد ثم اخذها بعد العقد فقال
الزوج انها بعت له حسب من المهر وقالت هو ماله بل القول قوله ام قد لها
اجاب القول قوله لا امر به قاضي خان وغيره يعني يسجنه معال بانه المتحكك
وهو امر فخرية التملك والله اعلم **سئل** في رجل قبض مهر بنت اخيه الى لغة من
زوجها بلا دلالة سابقة ولا اجازة لا حقة واستهلكه ومات عن بنت وام ومن ذكر
من الزوج رافع فيها الحكم **اجاب** اعلم ان المهر من قبض المهر بمنزلة المهر من قبض المهر
كالدفعة الى الجاني فاذا علمت ذلك فبالمهر في المهر المهر المهر المهر المهر المهر
لا وسجدتها صامع ما تركته اربا عنها لورثتها على فرايض الله تعالى يتقاضي به الزوج
والزوج يرجع على المهر بما قبضه جميعه حيث استهلكه لا نه قبض ماله له
قبضه واستهلكه فيرجع به عليه ماله غايته له المقاصدة بمثل ماله وان
استحب عليك الامر فانظر الفصل العشر من دعوى المهر من جامع الفصولي
يظهر لك هذا الخبر والحاصل ان الزوج له مطالبة المهر بما قبض ولورثتها مطالبة
الزوج فللنت النصف والام النصف والزوج الرجوع والمهر ما بقى لا هو الحكم في سائر
تركته تدبر والله اعلم **سئل** في رجل مات له اب له ابنة تزوجت بمهر ابنته
مهر ام لا **اجاب** له المطالبة به حيث كانت صغيرة سواء كانت بكر ام ثيبا
وسواء دخل بها ام لا او كانت بكر ابنة ولم يدخل بها زوجها ولم تنه عن قبضه
واذا كانت بكرة ثيبا لا يملك المطالبة به الا بوكالة عنها دخل بها ام لا والله اعلم
سئل في رجل تزوج صغيره لا تطيق الجماع بمهر معلوم هل لا يسقط الزوج المطالبة
بمهرها وحسبه به ام لا **اجاب** نعم للام مطالبة الزوج بمهر الصغيرة التي لا تطيق
وان زوجت يوم ولدت وجب الزوج على دفع المهر اليه لا نه يجب بنفسه العقد
بمبدل البضع وقومسلكه فيطالب به واذا كان كذلك فيجب فيه حتى يرضيه

مطلوب
اذا مات الى طه مخطوبته
مهر من النكاح ثم اختلفت
بعد العقد

مطلوب
هل لا مطالبة الزوج
بمهر بنته

مطلوب
مهر بنفس العقد

مطلوب
طهر الزوج على المهر ولو كان
الزوجه صغيره

21

من المطالبين ام لا
نعم يتقبل قولاني دعوى
الربح فيمنع

مغل
اقرار الالب تقض منه الفينه
من الترونج ما حكمه

تفضل اذنتي

وغيرهم قال الزيلعي في شرح قوله وان لم يسمه او فناه فلما لم يسمها اي وان لم
يسم الميراث العقدة او فناه فلما لم يسمها ان وطى او مات عنها وكذا اذا مات
بني لان الواجب بالعقد في مثل ميراث المثل ولهذا كان لها ان تطالب به
قبل الدخول في تاركه وتقرر بموت احدهما او بالدخول على ما مر في الميراث
المسمى بالعقد وقال ايضا في الواجب بنفس العقد في وكذا بالدخول والموت
عند بعض المتقي وفي فتح القدير في شرح قوله ولما ان المتهم خلف عن ميراث
المثل بالدخول ان ما سلم بالدخول بها في مقابلة البعض بل بقوله العقد
على نفسه الملتصق به المال في قوله تعالى ان تتقوا ما سألكم فخصصه
لان له المطالبة به قبل الدخول غير ان بالدخول يتقرر ما كان على شرط السقوط
وفي شرح الجمع لا يملك وان لم يسم في العقد سها او شرط ان لا يهرز
ميراث المثل بالعقد ان دخل بها او مات لا بالدخول قال الشافعي ان دخل
بها يجب ميراث المثل وان مات لا يجب شي انتهى فتدبر جعل العقد سبب
الوجوب والدخول والموت انها لها موكدا ان له لان صورة التسمية
العقد موجب واحدهما موكدا اذ هو قبل غير متأكد ولذلك بالطلاق
يسقط نصف المسمى في صورة التسمية وميراث المثل في عدمها ولا شك ان لها
في صورة التسمية المطالبة قبل وجود احدهما لا بموت في كلاهما قاطنة
وفي فتح القدير ايضا ويصح الرهن بميراث المثل لانه كما سمي في كونه ديناً انتهى
وتد استعمل اصحاب المتون مثل هذه العبارة في صورة التسمية وفي
المداية فلما المسمى ان دخل بها او مات وفي ملحق الاخر في المسمى
بالدخول او موت احدهما ونصف بالطلاق قبل الدخول وفي ملحق الكفر
وان سها او دونها فلها عمة بالوطى او الموت ولذلك ان يقيم المتون
والحاصل ان احباب المتون ساروا في التبعيض في لزوم المسمى وفي
لزوم ميراث المثل باحدهما وذلك ان باحدهما يتأكد لزوم البدل وكما
قبل لا في ما كان على شرط السقوط بالطلاق لان الطلاق قبل الدخول
اوجب مبادىء المثل امان الكل في صورة عدم التسمية او في
النصف في وجودها كما اشار اليه في فتح القدير فاذا لم يوجد طلاق
فالسبب ميم موجب لا شغل الذمة فلما المطالبة لم يزد ذلك لان الميراث
واجب في كل حاله فلا يحتاج الى ذكره ان لم يسم ابانة لشيء المثل لاظهار
خطره فلا يستهان به واذا نفي قد تأكد بمرقبا باظهار شرفه مرة باظهار

الشهادة

الشهادة ومرة بالزواج المال لا اشار اليه في فتح القدير فلما لم يسمها قبل
قبض ميراث المثل لزمت الاستهانة به وجوب ان البذل فيه ولم يسمها لا يجوز
فالمدخول او الموت شرطان تقرره وتأكده لان اصل وجوبه ولا يخفى ان قوله
يجب ان وطى او مات لا يفيد في الوجوب بعد ميم ابانة لم يسمكوت عن
نقد تقرره الاصول ان التعليق لا يوجب العموم وهو متعلق بنوع الشرط
المقروء المحرقة عدولهم والحاكم لغيره على استعمال هذه العبارة ان
الكل في لا يقول بوجوب شي للمفوضة بالموت على ما نقله عليا وان علم
والافق المتبرك للزوج وان مات احدهما قبلها يعني قبل التوفيق والوطى
لم يجب ميراث المثل الاظهر كما لطلاق قلت الاظهر وجوبه والله اعلم قال
الحلي في شرحه ان الموت كما لو طى في تقرر المسمى فكذا في الواجب ميراث المثل
في التوفيق انتهى وكذلك ما كان في صورة نيل الميراث اذ اريد ذلك تحقيق
الحالفة لا يورث ميراث الميراث فيه فقد ظهر امر هذا الفرع نقلا وتفقها
والله اعلم **س** في الرجل يدعي عليه ميراث زوجته الميراث ثبت ما قرأنا
او با لينة للالقاضي ان يحسمه مع دعواه الاعسار **اجاب**
هذه المسئلة اكثر من علمنا وانا الكلام عليها وفي اختلاف النوى اما
المتون وهي غالبة لا تنسئ الا على ظاهر الرأية في قاطبة على ان القاضي
يحسم في الميراث المجمل بطبق الميراثي قال لان الاقدام على التزام دليل
الميسار والخصاف ذكر في ادب القاضي ان القول قول المطلق لان
العشرة اصل في بني آدم فالمدعيون متمسك بالاصل والطالب يدعي امر
عارف فيكون القول قول المطلق وذكر في المبسوط فيما اذا وجب الدين
بدلها ليس بها كالميراث وبدل الميراث فالقول قول المطلق في ظاهر الرأية
انتهى فتدبر نسب كل من القولين المظاهر الرأية وفي الملحق في خبر
بعد كلام كبير في المسئلة وسوق ثلاثة اقوال وبه علم ان في التفتيش
الكثر خلاف ظاهر الرأية والمنفق به ونقل الطرسوسي في المسئلة خمسة
اقوال للذاو في خبره في الميراث المجمل بطبق الميراثي منذ زيادة على ستين
سنة اخذوا بها في المتون وما كان والله كان وما لم يكن لا يكون والله اعلم
س في صفة لاختصاص الوطى لا لا نفقة على زوجها ام لا ولا حبس في ميراثها
ام لا **اجاب** ليس لها نفقة على زوجها اذ هي حواء ال حبس في ميراثها ليس

مجلس في الميراث

على سبيل
لا نفقة لصغيرة الميراث

له عليها احتسابا والحال هذه واما الميراث فان كان مورثا له وبه وجب فيه عندنا في
ظاهر الرواية وفي الباقي قبل ان يلقى الاب ان يطلب الزوج به ابنته الصغرى
الى ان يصير حال يستغنى بها وهو مذهب الشافعي والجمهور في ذلك ان كان مورثا
فان كان معراجا انظره الى الميراث بالجماع المسمى قال الله تعالى وان كان
ذو عسر فنفق في ميرته والله اعلم **مسألة** في رجل تزوج اخرا بنته بخت
وعشرين قرى منقبا لها من ميراثها شارطا على اخرا ان تزوج ابنته
من ابنه البالغ بعشرين وعقد له في عينته بذلك فرد الابن النكاح فالحكم
اجاب نكاح الابن قد ارتد بذهبه بشرط الاب ان تزوج اخرا الذي هو الله
بهنزلة شرط ما لا فيه نفع وعقد فواته ينعدم الرضخ بالمسمى فيكمل الميراث
ملا لها والله اعلم **مسألة** في رجل تزوج اخاه اليتيم زوجة ودفع مهرها وما
واقفت عدة زوجته وبلغ اليتيم فزوجه وادخل بها ولم يخاله الا وحده
مختارا فبطل نكاحها قبل الدخول ولم ينفق القاضي بالنكاح بعد فحكم نكاحها
اجاب اما الاولى فنكاحها صحيح وله خيار الفسخ بالبلوغ بشرط النقا والمالم
يقضى به فهو باق حتى يتزوجات بالموت قبله ونكاح الثانية في صحيح لما فيه
من الجمع بين الخالة وبنت اختها واذا نفق بفسخ نكاح الاولى يسرد المهر
الذي دفعه الميت اذا الفسخ بخيار البلوغ ليس بطلاق وحسب التفريق
بينه وبين الثانية كمال بل هو من كتاب الخطوط اعتبارا بصورة العقد
وجوبها بالرضي وان تكررا اكثر من المسمى وهو المثل وان اراد
ان يحد عليها عقد نكاح بعد ان فسخ القاضي نكاح الاولى جاز لرد ال
العلة وفي الجمع بين مسمى في الجمع بينهما ويثبت النسب والعدة بعد الرضخ
في وقت التفريق ولا نفقة له عليه فيها لانه نكاح فاسد ولا نفقة في عدة
النكاح الفاسد والله اعلم **باب الفسخ** **مسألة** في النكاح الذي فيه عيب
المكان عليه ان يساوي بين نكاحه في المالك والمهر والنوم لا يفسد
عليه **اجاب** المنصوص عليه في كتب الفقه والتفسير ان الفسخ وهو
المساواة في البتة عليه عليه من المسمى لم يكن واجبا على المسمى
وقد ذكر الرازي ان القول بوجوبه عليه من المسمى لم يثبت في المسمى
الحال المنفرد من الالة الشريعة واما المالك والمهر والمسمى المنصوص
بالنفقة عندهم فلا يجب فيها النسوية على احد عندنا على المفتي به في اعتبار

حال الزوجين كما حرم شراء البتة والكفر في محله والله اعلم **مسألة**
في الرجل اذا سافر من بلدة لم يهازجها الى بلدة اخرى بينها وبين
الاولى زيادة على مسافة الفرس لم يهازجها اخرى بل يجب عليه ان
يقضي لها قسما بمقدار ما اقام عند الاولى ام لا **اجاب** لا يجب عليه ذلك
وما مضى فهو دور قال في المبسوط وان سافر الرجل مع اخرى امراته
لم يهازجها ولا يهازجها في البتة الثانية ان يقضي عند الاولى مرة واحدة
فيها مع الاخرى في السفر لم يكن لها ذلك ولم يجزئ عليه بايام سفره مع
التي كانت معه ولكن يستقبل المهرول بينهما ثم قال بعد ذلك اقام
عند احدهما شهرا ثم خاضته الاخرى في ذلك فنفق عليه ان يستقبل
المهرول بينهما وما مضى فهو دور غير انه لو فيه امر لكان النسبة تكون
بعد الطلب من كل واحدة منهما منها مضى قبل الطلب ليس من النسبة
في شيء والواجب عليه المهرول في النسبة الاخرى ان ما مضى قبل نكاح احدهما
لا يفتقر في حق التي جدد نكاحها فذلك ما مضى قبل طلبها انتهى والله اعلم
كتاب الرضاع **مسألة** فيما اذا رضعت الصغرى الرضيع ام امه او ام ابية
هل تقوم امه على ابية ام لا **اجاب** لا تقوم امه على ابية لانهما اخت ابنة
من الرضاع وتدرج كغيرهما من احوال المتون بذلك لا لكفر والبدلية والذوي
وتنوير الابصار وصدر الشريعة والركب المذهب سواد متونا وقادرب
كالخزانة والدرر والمزهر وقاضي خان والاولا الجيم وبارقة قاضي خان لا يبي
الرجل ان يتزوج به صغرة ولده واخت ولده من الرضاع لان نكاح اخت ولده
من النسب جائز اذا لم تكن ولد مولودته فان الحارثة اذا كانت بنتي رجل
فكانت بولداد حياه ولكل واحد من الشريكتين ابنة من امرأة اخرى كان لكل
واحد من المولدين ان يتزوج ابنة شريكه وان كانت اخت ولده من النسب
ونظاري ما كثر انتهى وفي الحاوي الزايدى اذا رضعت ام امه لا ختم
امه على ابية لانها اخت ابنة من الرضاع انتهى اقوله وبذلك بيني هدم
اعتبار ما نسب الى الواقعات الصبي اذا رضعت ام امه حرمت امه
على ابية اذا كانت اخت ابنة من الرضاع انتهى وكيف ختم وليست بنته
ولا ابنته وقد استثنى اقا طيبة ام الابن واخت الابن من قوله حرم من
الرضاع ما يحرم من النسب فقالوا لا ام اخته واخت ابنته لا تقابل حرمه
ام الرضيع على ابية غير مضى بل هو غارق في الوهم العجب العجيب والله اعلم

سئل في امرأة ارخت صبغة رخصة واحدة والصبغة ان شئت
 هل اذا رجع امره الى قاضي كافي بعد ان تزوجها وحكم له بصبغة الزوجة كما
 مستوفيا شرابطه بنزكته وببعضه القاضى الحق ام لا **اجاب** نعم يتخذ حكمه
 واذا رجع الى قاضي حنفي يطيعه قال في التاثير كافي وما اختلف فيه الفقهاء
 وقضى فيه قاضي بقبضة ثم رجع الى قاضي آخر يرى خلاف ذلك في القضية
 امضى فقهاء الاول ولا ينقض ولو نقضه كان باطلا استلزم والله اعلم **سئل**
 في ثكنة واحدة توارى على حظبتها ابنا عيها بقدر علمها احدهم فاسألتها
 ابوها ارتفع من ثدي واحد ولا يعلم باساعتها ام لا **اجاب** لا يعلم باي غم
 ولا يؤخذ بهم الذي قالوه حسدا من عند انفسهم والله اعلم **سئل**
 في رجل اقر بغير النكاح والدخول بزوجته انه رضع من امها وامها ايضا
 اخبرت بارضاها ثم انكبا انفسهما وقالوا او لهما هل يبرح رجوعهما ام لا
اجاب حيث لم يثبت الزوج على الاقرار لا يفرض بينهما وبمع الرجوع قال في المناقاة
 ناقلا عن الحنفية لو تزوج امرأة ثم قال بقول النكاح لم يرض من الرضا او ما
 اشبهه ثم قال ادهمت ليس الامر بما قلت لا يفرض بينهما استحسانا ولو ثبت
 على هذا المنطقه وقال هو حق كما قلت فرف بينهما ولو وجد بعد ذلك لا ينقضه
 جهده والحاصل ان مثل هذا الاقرار انما يوجب الزوجة بشرط الثبات عليها استلزم والله اعلم
سئل في يتم رضيع له ام وجواب اب ولبيبي للبيبي ولا جده مال بل جبراه على
 ارضاعه والى فرض على جده اجره ارضاعها ام لا **اجاب** نعم فبي الام على
 ارضاعه ولا يفرض على جده جميع اجره ارضاعها له في ظاهر الرواية ولو كان
 له اب معسر ولا مال للصغير فبي الام على ارضاعه عند الحنفية بـ في البحر
 نقلنا عن الخاتبة فيها بالكل بالحد المعسر والوجه في ذلك ان امه ذات يسار
 باللبن والمعسر حكم الميت فقبح وفدوه الزيلعي بيان الخاتبة نقلنا عن
 الحضاف وزاد عليه قوله ونفعل الاخرة ديننا على الاب والله اعلم
كتاب الطلاق **سئل** في رجل قال لزوجته انت طالق لا يبرك كفا في الاول
 ولا عالم لا يكون بايضا ام رجعا **اجاب** يورجعي ولا يملك اخرج عن موقوف
 الشرعي بذلك والله اعلم **سئل** في رجل قيل له انطلق بزوجتك الفتي المدخول
 واحدة او شنتي ادله انه فقال الكل فقبل له مرة اخرى ثم لم يطلق واحدة
 او شنتي او ثلثة فقال له ثلث غير نكاح بل يقع الطلاق ام لا
اجاب لا يقع حيث نوى الاستبعاد وقدر جوابا ان السؤال معادن

نوى الاستبعاد
 لا يقع

الحجاب
 السوال معادن الحجاب

سئل في رجل قال لزوجته انت طالق لا يبرك كفا في الاول ولا عالم لا يكون بايضا ام رجعا
 سئل في رجل قيل له انطلق بزوجتك الفتي المدخول واحدة او شنتي ادله انه فقال الكل فقبل له مرة اخرى ثم لم يطلق واحدة او شنتي او ثلثة فقال له ثلث غير نكاح بل يقع الطلاق ام لا
 اجاب لا يقع حيث نوى الاستبعاد وقدر جوابا ان السؤال معادن

الجواب فكانه قال اطلقها اللهم اطلقها ثلاثين وصيغة المفارع حقيقة
 في الاستقبال كما مر به صاحب الحيط فاذا نواه فقد نوى حقيقة كلامه
 ومع القول بان له حقيقة في الحال هو محار في الاستقبال بل هو حتمي فيعقد
 على نقضه لا استبعاد كما هو ظاهر ومما في البحر والكوكب الدوري اخذت
 هذه المسئلة فراجعها ان شئت والله اعلم **سئل** في رجل طلق زوجته
 المدخولة ثلاثا بكلمة واحدة منها ذاعلمه شرعا **اجاب** اما الذي علمه
 في دينه فقد عصى ربه لا رواه الزيلعي عن مصنف اب بكر ابن اب شيبة والدار
 قطني في حديث ابن عمر قال قلت يا رسول الله ارايت لو طلقها ثلاثا
 قال اذا قد عصيت ربك وبانت منك امرأتك وقال ابن عباس لم يخل
 طلق امرأتك ثلاثا بطلق احدهم ثم يركب الحنيفة ثم يقول يا ايها عيسى
 قال الله تعالى ومن يتق الله يجعل له مخرجا ويرزقه من حيث لا يحتسب فلم يجد ذلك
 مخرجا عصيت ربك وبانت منك امرأتك رواه ابو داود والدارقطني عن
 محمد بن اسحق وقد ورد في حق المطلق ثلاثا بكلمة واحدة احاديث كثيرة غير
 ذلك وقد حيزت المتوفى بان الطلاق ثلاثا في طهر او بكلمة بدعي وكل
 بدعة ضلالة وكل ضلالة في النار ما لم يعف المومن الملهي العزير في الله
 واما الذي علمه ديناه فقد عصى الله وحمل ما كان بدمته من المهر
 الموحل الى حين الخراق ووجب عليه لا ما دامت في القوة الانفاق
 والنفقة انما طالت والبرها احتاجت وحرم عليه الزوج باضها وان
 سواها ما دامت في العدة واذا اختلف معها في استعانة البيت فبيع ما
 خصها بالصلاحيات القول قولها فيه بيمينها الى غير ذلك مما ثبت عليه
 علمنا وانا وعلمهم رضيهم الله تعالى والله اعلم **سئل** في رجل سئل عن حنطة
 كم مقدار امادها فخلعها لطلاق الثلاث انما مائة وعشرة امداد لا ازيد
 ولا انقص على طريق الظن فخطله فائنا وكلامه على سبيل التيقن انما
 مائة وعشرون فقال متصلا من غير فصل او عشرون وفي نفسي المهر لم يرد
 ردوا وضرب ثانيا فقبل يكون قوله او عشرون مبطل لكلامه الاول وملفيا
 له فلا يقع عليه الطلاق **اجاب** لا يقع عليه الطلاق والحال بهذه ولا
 يكون ٢ ازيد ولا انقص ما نفا من اتصال قوله او عشرون بقوله انما
 مائة وعشرة امداد له للتاكيد وقد مر جوابا ان التاكيد لا يمنع الا اتصال

سئل في رجل قال لزوجته انت طالق لا يبرك كفا في الاول ولا عالم لا يكون بايضا ام رجعا
 سئل في رجل قيل له انطلق بزوجتك الفتي المدخول واحدة او شنتي ادله انه فقال الكل فقبل له مرة اخرى ثم لم يطلق واحدة او شنتي او ثلثة فقال له ثلث غير نكاح بل يقع الطلاق ام لا
 اجاب لا يقع حيث نوى الاستبعاد وقدر جوابا ان السؤال معادن

فكانه حلف انهما مائة وعشرة امواد او مائة وعشرون مقصرا عليه وبما لا يقع
الطلاق اذا بلغت مائة وعشرين ومما اراد ان يظهر له الوجه في ذلك فليست
في الجوف مائة مائة طلاق واحدة او لا وفي شريح قوله انت طلاق ان شاء
الله متصلا والله اعلم **سئل** في رجل قال لزوجته ان ابرأني مني متى كانت طلاق
فابراة فقال روي طلاق روي طلاق روي طلاق فاحدا بكل طلاق هل
صلقت ثلاثة ام واحدة وهل اذا قصد التاكيد واداد واحدة وصورة ديانة
لم من جفتا جبرا عليها ام لا **اجاب** حيث نوى التاكيد لا يفي كذا دفعه الطلاق
الثلاث وكذلك لو لم ينو التاكيد وان نوى التاكيد يقع طلاق واحدة
بوجود الشرط وهو البراءة والبراءة بالتخييل بعينه فتأمل وعلى الوجه ان
ان وجد لا يفسر الى اية على كفايته والحال هذه والله اعلم **سئل** في رجل
قال لزوجته انت على ما نويت لم يقع عليه الطلاق ام لا **اجاب** لا يقع
عليه الطلاق اذ هذا اللفظ ليس من الصريح وله من الكناية والبناء على
سئل في امرأة فرق بينها وبين زوجها قاضي في المذهب وهو لا يوافق
سبب جوام حوث به وتزوجت بعد انقضاء عدتها ثم مات زوجها الاول
الذي فسخ نكاحه منها ولها بزمته مهر بل يسقط عنه بسبب الفسخ المذكور
ام لا يسقط ولها اخذه من مهره **اجاب** لا يسقط ولها اخذه من مهره
وان كانت المنة بطولها لتأكده بال دخول والله اعلم **سئل** في امرأة
طلبت المنة من قاضي في المذهب بسبب عسر زوجها القاييب عن النفقة
والمر فسخ القاضي الكلام بذلك السبب قبل الدخول على قاعة مذمومة
هل لها مع ذلك نصف مهرها ام ليس لها **اجاب** لا مهر لها والله اعلم
سئل فيها اذا كان يفعل افعال الجاني في الاحايين حتى صار الى حالة
حكم الحاكم الشرعي بحسبه باليسارستان ولم يثبت به جنون فهل يكون بذلك
معتولا فاذا اطلق فلا تا في قتله في ذلك يقع طلاقه ام لا **اجاب** ان كان
حين يلم به لا يستقيم كلامه وافتاكه الا نادرا ويضرب ويشتد فالذي
به جنون وان كان قليل الفهم فخطا في سبب التدين لكن لا يضره حكمه فهو
المعتوه وعلى لا يقع طلاقه حال التدين اذ المضرب به عدم وقوع طلاق
الجنون والمعتوه والمبرسم والمفني عليه والمضرب في حال نزول
ذلك ولو عرف به الجنون مرة فقال عاودني الجنون فتكلمت بذلك
وانا مجنون فالقول قوله مع يمينه وان لم يعرف بالجنون مرة لم يقبل

قوله

قوله الابينة والله اعلم **سئل** في رجل عرف بالجنون مرة طلاق زوجته
لما لا واعترف لدى قاض وكنت عليه ثم قال انها اعترفت لا في قولها
وقوع الطلاق الذي تكلمت به في الجنون بل بمصرها ام لا **اجاب**
اعلم ان الجنون والمبرسم في عدم وقوع الطلاق سواء اذ اعلمت ذلك فقول
في الحايية لو طلق المبرسم امراته فليها صهي قال قد طلقت امراتي ان
زده الى حال الرسام وقال قد طلقت امراتي في حالة الرسام فالطلاق
غير واقع وان لم يردده الى حالة الرسام يقع فضاة قلل ابا لليث لغزا
اذ لم يكن اقراره بذلك في حالة مذكورة الطلاق انتهى بل قد انقل في البحر
في جامع الفصولين وفي البرزانية طلق المبرسم فلها صهي قال قد طلقت
امرأتي ثم قال قلت لابي قوهيت وقوع الطلاق الذي تكلمت به في الرسام
ان كان في ذكره وحكايته صدق واللام ذكر في حكايته بالبحر ثم قال بعده
وان في الامام طهر الدين فيه وغيره في مسألة الرسام انه لا يقع لانها على
غير الواقع انتهى فتدبر هذه النقطة انه لا يصدق قضاء في واقعة الحايية لانه
لم يردده الى تلك الحالة ولم يكن في ذكره وحكايته ولم يعلم انه بناء على غير
الواقع وتقدمه الى القاضي واعترافه به لديه يؤكد ذلك لانه ان القضا
واما في البداية فان كان في الواقع انه بناء على ضرر منه في حال الجنون
فلا يواخذه به والحال هذه والله اعلم **سئل** في رجل قال لزوجته ان لم
تلمني بشئ وكففتها عني وجوه الناس تكوني طالقا فلمتها وحفظتها
جهدا وصارت البنت خرجت الى الحلة احيانا بل يقع عليه الطلاق ام لا
اجاب لا يقع عليه الطلاق والحال هذه والله اعلم **سئل** في رجل حلف
بالطلاق ان عند صهره سهنا عتيقا وصهره بنكر هل يقبل قوله في صفة
ويقع الطلاق ام القول قول الزوج ولا يصدق صهره عليه **اجاب** لا يصدق
صهره في حقه كما يعلم من صريح كلام صاحب البحر فراجع ان ريت والله اعلم
سئل في رجل قال لزوجته الغير المذخور بها لم يزل في طلاق او
انت طالق انت طالق هل يقع واحدة ام ثنتان **اجاب** تقع واحدة والله اعلم
سئل في رجل قال لفلان عندك ثلاث حصيات من الارض وارسلها
لزوجتي عني ولم يذكر في امرها مور لفظ الطلاق هل يقع على زوجته
به طلاق ام لا **اجاب** لا يقع به الطلاق اذ المور انما يفيد العلم
عرفا ورضا اذا اقرت بالاسم المبرم والطلاق هنا ملغوظ فكان لقوله الله اعلم

قال اعلام خدشات حصيات
من الارض وارسلها لزوجتي
لا يقع بذلك الطلاق

في رجل اشترى لغيره نفعا ففزع فزاع نفلا بمحل صغير فقال له نفلا شي
 فانكر ان يوه فقلت كل منها بالطلاق ان المتعلق بعمل ولده وتفرقا من غير تحقق
 يقع على كل واحد منهما الطلاق ام لا يقع على واحد منهما طلاق **اجاب** لا يقع الطلاق
 على واحد منهما واحال لده لا يقع عليه علمه وان كان كرم الزرع المسمى بهذا
 والله اعلم **سئل** في رجل علق طلاق زوجته الفم الموضوعة على غيبه عنها مودة
 ثلاثة اشهر لا نفقة وغاب المودة المذكورة لا نفقة ولا نفقة بل يقع عليه
 الطلاق ام لا **اجاب** ذكر النزاع والعادى وحاص المنيض وعلمه اخيه
 لا يقع عليه الطلاق علما بان نفه قبل الموضع غايب عنها قال في جامع الفصول
 واخذ في مثله ان يعتبر الوفا فلو كان محرمه ان يراد به الغيبة المستبادة لا يثبت
 قبل البناء ولو يراى به الغيبة المطلقة يثبت ان يثبت ولو قبل البناء لا يثبت
 فيما قاله وعرف به انه رادة الغيبة المطلقة فيجب والله اعلم **سئل** في رجل
 قال ان تزوج فلانة فقلت في زوجتي طالق لا تأمنى اذ ازوجها بها ففزع
 حيث ام لا **اجاب** لا يثبت وهو مثله ما لو حلف لا تزوج في زوجة ففزع
 والله اعلم **سئل** في رجل طلق زوجته المدخول واحدة رجعية ففزع
 طلق زوجته فقال له لا كما ذاب منى لا يقع الا ما كان وقعته من الواحدة
 الرجعية ديانة فيملك من احبها في الفرة **اجاب** نعم لا يقع في الديانة الا
 ما كان وقعته من الواحدة الرجعية فيملك من احبها في الفرة والحدود
 والله اعلم **سئل** في رجل حلف بالطلاق على ابنه البالغ العاقل انه
 ما يخلع ان راح مكان كذا ان داره ففزع عن اخراجه بالطلاق والعقل
 هل يثبت ام لا **اجاب** لا يثبت لا يستفاد من كلامه الخلاصة والنزاع
 وغيرهما والله اعلم **سئل** في رجل حلف بالطلاق الثلاث انه لا يثبت قد
 زوجته في البلد يعني بلده فهل اذا اشترى في جامعيها ولم يثبت عند زوجته
 يقع عليه الطلاق ام لا **اجاب** لا يقع عليه الطلاق والحال هذه لان
 الشرط كونه التثنية في البلد عند ما ولم يوجد عند الحظرة الا ان
 يتوعد ذلك والله اعلم **سئل** في رجل طلق امرأته زينا وعمره قال له
 عمره طلق زينا فقال طلقا مطلقا على طلاقك ثم خالف عمره فهل يطلاق
 زينا ام لا **اجاب** ان قصد الاخبار بما ذاب من وان كان الواقع
 اجر نطق زينا طلق رجعية فقد عرفت الخبر وسر قوله ان لم يطلق
 الى بان باطله حيث في صورة التعليق بالطلاق ولا نه طلاق كما هو في السنة

مطلق
 رجل طلق واحدة رجعية ففزع
 طلق زوجته فقال له لا
 فلا يقع الا ما كان وقعته
 من الواحدة

مطلق
 حلف ما يخلع ان راح مكان
 ففزع عن اخراجه بالعقل والعقل
 لا يثبت

مطلق
 ان قصد الاخبار بما ذاب من وان كان الواقع
 اجر نطق زينا طلق رجعية

الشرعية

الشرعية كذلك فاذا وجد وجد الشرط يقع الجزاء الجزاء هو الطلاق المعلق
 وهو رجعي فافهم والله اعلم **سئل** في رجل علق طلاق زوجته على امرأته
 لها قرضها في يوم معين ومضى فادعى ايفاءه فيه وانكرت فهل القول
 قولها فطلاق ام قوله فلا تطلق **اجاب** لا نه المستند ذكرها في الفصول
 العمادية وجامع الفصول والخلاصة والبرازية والفيض للكر والبر
 وسخ الفقار وكثير من الكتب وفيها احوال صحيحة الخلاصة والبرازية ان
 القول قولها وفي الفضي والفصول وجامعه وهو الاصح وهو رجعي
 الاستاذ عن قوله ولا يقبل قوله لانه ينكر الحكم الموقوف قولها ويوقع الطلاق
 وانت على علم بان بعد التخصيص على احبته لا يعد عنه الى غير خصوص
 في هذا الزمان ان قال كذا رجوعا به في الاستثناء والله اعلم **سئل** في رجل
 قال لزوجتي تزوجي كذا بنى طالق ولا يثني له هل يطلاق حال او ما لا
 او لا تطلق له حال ولا ما لا **اجاب** صيغة المفارع لا يقع بها الطلاق
 كما هو به الكمال في اللسان الا اذا غلب في الحال دحره بعضه بان لا تطلق
 يتكون طالق حيث لا يثني له في الحال ولا في المال وانت على علم بان يدين
 على كل حال اى ولو غلب في الحال فانهم والله اعلم **سئل** في امرأه وكلت
 اباهان طلاقا فقال الزوج خذك كذا او طلقا فطلقها من غير ان يقع الطلاق
 وبلغ المال ام لا **اجاب** نعم يقع الطلاق ولا يلزم المال عند ابي حنيفة
 كما يعلم من كلام الجراح وغيره وجماعته لو قالت طلقني وكذا ان اذا خلفني
 وكذا ان ففعل ففعله وقع ولم يجب المال والوكيل في ذلك كما لا يصلح في العلم
سئل في رجل طلق زوجته بان تاحل عليه ثوبا الموحل فان لم
 القاضي به فادعى انه فقير هل يجب ام لا يجب الا ان ثبت الزوجة
 يسار بالبينينة دليل اذا كان ذا حرفة لا يدر على الوفاء الا من لا يقطع
 عليه بقدر ما يكتب مما يفضل حاله بوليه منه **اجاب** لا يجب اذ ادعى الفقر
 الا اذا قامت بينة على يسار فاذا لم تقع بينة على ذلك وكان محترفا يقطع
 عليه بقدر ما يحصل من حرفته بعوان شريكه كفايته من النفقة وان
 كان ذو حرفة فنظرة الى مسيرته والله اعلم **سئل** في رجل حلف قاضي من قضاة
 لدا الزمان بالطلاق من زوجته لانه يا يمينه خذوا مال يسونه محصوا

مطلق
 صيغة المضارع لا يقع
 بها الطلاق الا اذا غلب
 ولا يتكون طالق

مطلق
 لا يجب المخرج اذا ادعى
 واذ كان محترفا يقطع عليه
 بقدر ما يحصل من حرفته
 ويترك كفايته من النفقة

مطلق
 حلف قاضي من قضاة
 لدا الزمان بالطلاق

ياخذونه ظموا وكان مدعى عليه فحسبه الشرطه ومنعوه حتى مضى الفجر
 حيث ام لا **اجاب** لا حيث في الثانية والثالثة والارابعة والارابعة والارابعة
 قال لا محالة ان لم اذهب بك الليلة الى منزلي فامرته طالق فذهب بغير
 بعض الطريق فاخذهم الفسيسي فحسبه لا حيث وفي الثانية ان لم اعط
 هذه السنة في المزارعة شيئا فمضى ولم يتبع حيث ولو حسبه السلطان
 لا حيث فبذات الرعيان فوافقه الحال والله اعلم **سئل** في
 طلاق المدعوس هل هو واقع ام لا وبما ينفسر المدعوس وهل القول بولده
 في المدعوس ام لا **اجاب** في الثانية خالية نقله عن شرح الطحاوي
 بغير وقوع طلاق المدعوس وكذلك المحقق ابي العباس في فتحه وكذلك ابي
 العلامة الفراء في مشتمه واعلم ان اجماعا على ان غير العاقل لا يقع طلاقه
 الا اذا كان زوال عقله بسبب السكر ما هو معتصم فانه يقع طلاقه
 له عندنا فدخل في غير العاقل كل من زال عقله جنونا او غيبه او ساء
 احواله او دهمي او جنونا او معروف والعته فله النكاح واختلاط الكلام
 المتبريد ذلك بسبب اختلال العقل فيسببه من كلامه كلام العقل ومن كلام
 الجاهل والبرسام غلبة يهوي فيها العقل والبرسام ذهاب العقل من ذهاب
 اودك وعلم من فسر في هذا المعنى بالتحريم اذا يلزم من التحريم وهو التردد
 في الامر او انفسا ذهاب العقل قال في القاموس دهمي كقولهم فهو دهمي
 غير اودك بعقله من ذهاب اوله انتهى في المدعوس لما ذاب العقل بسبب احواله
 فاذا علمت ذلك علمت التسوية في الحكم بين طلاق الجنون وبين طلاق من ذكر والحكم
 في الجنون اذا عرف انه جنون مرة فطلق وقال عاودي في الجنون فتكلمت
 بذلك وانا جنونا ان القول بولده بيمينه وان لم يعرف بالجنون مرة لم يقبل
 قوله لان الثانية والثالثة وغيرهما فظهر ان من بذا ان المدعوس ان عرف
 منه الدهمي مرة فالقول بولده بيمينه وان لم يعرف لم يقبل قوله قضاء الا
 بيمينه اذا الثابت باليمينه كالثابت بحيانا ما ديانة فيقبل لانه اخبر نفسه
 فانتم هذا الخبر فانه مودع الله اعلم **سئل** في غير مدخولة علق زوجه
 تركل شخصي طلاقا اذا **اجاب** منه كذا او غاب المدة المهيئة لم يصير كسيلة فيقع
 طلاقه عليها ولها التزوج من غير من **اجاب** لم يصير كسيلة عنه الطلاق

مطر
 ان لم اعلم صدق
 في المراءعة من حيث
 طلاق المدعوس
 لا يقع

لصحة تعلق الوكالة بالشرط فيقع طلاقه ولها التزوج متى شاء والله اعلم **سئل** في
 رجلين حلف احدهما بالطلاق الثلاث على غلام الله ابن ابراهيم وطلعت اخرها لطلاق
 الثلاث انه ابن محمود ومحمود بن ابراهيم المذكور فبطل يقع الطلاق على الغلام الله ابن
 ابراهيم حيث اراد بالابن ابن الابن ام لا **اجاب** لا يقع عليه الطلاق ويعرف
 وبانه لا لو حلف انه مولى فلان وهو مولى مولاه وقد نواه ولا اذا حلف اخ
 لهذه اخته ونوى الاختية فانه سلام لانني على المذنب الذي عين صاحب التثايرة
 وعنه من استغف الاعلام وقد تقرر ان ابن الابن يسمى ابنا وهذا ما لا شك
 فيه ولا ابهام عند ذوي الفهم حيث نوى ما احتله الملام صدق على ارادته
 ذلك الملام وانظر الى قول القائل نوي ابنا ابنا الى واقعة الحال او لم
 بالحكم من الغرضين المذكورين والله اعلم **سئل** في رجل بالطلاق الثلاث من زوجته
 انه ما يفرق في من رعة كذا فبطل اذا حلف الله على نفي ما هو بغيره ويحلف بيمينه
 التي نفسى الحرف يقع عليه الطلاق ام لا حيث نواه وكان حلفه على فعل نفسه
 اذ هو من يمينه بنفسه **اجاب** حيث لم يباشر فعل الحرف الذي هو في الحرف
 بالحرف المعهود لا يقع عليه الطلاق والحال انه لا يباشر الحرف في زمانا حيث لا
 يطلق عرفا الاعلية فلا يسمى المتأذرا في اذنه حرا او يقال ابورط وانا احرف فيقول
 عرف اقليمنا خاص بانفسنا وهو ظاهر والله اعلم **سئل** في رجل حلف بالطلاق
 انه ما يسكن في البيت الفلاني عقب النزول من الكرم الا كني فله ان ينزل من الكرم
 وكانت كنيته المذكورة فيه عقبه ثم خرجت منه في ثلثي الليل وسكنت كنيته الا في
 فيه هل حيث ام لا **اجاب** لا حيث لا خلا لا البيعة بسكنى الاولى فيه عقب نزول
 وذلك لان الحلف عليه عدم سكنى غير عقب النزول فاذا وجد تسكنا عقبه
 لم يصدق على الثانية انها سكنت عقب النزول بل سكنت عقب سكنى الاولى فانش
 شرط الحنث لا يوظف له والله اعلم **سئل** في رجل عازب في ابواء زوجه اخته عيا له
 له اصابا حلف زوج اخته المذكور بالطلاق الثلاث انه لا يباشره ما دام صبرا اللهم
 ناولا بالنازلة اقول المعهود لم فعل حيث بدخله بغير اذنه اذا راه وسكنت
 ام لا حيث واذا لم تكن له نية او نوى حقيقة النازلة هل لا حيث بدخله عليه
 كاشري كونه لا يعود ما زله لا حقيقة ولا عرفا **اجاب** لا حيث على الحال بدخل
 الحلف عليه لان من تعهد اخته بالبراءة والكل والشرب محذورا يقال انه
 نازل صبره لا حقيقة ولا عرفا اذا النازلة معا لمة بشرط الحنث وجود فعل
 النزول من كل واحد منهما وذلك لعدم واما الوجه الاول فعلى تقدير صحة استناده

بصدق ديانته

حلف

المنازل لا يورث الا تحت ايضا فقد قال في التارخية نقله عن الخطاروني عن ابو
 اذ اختلفت ياورى فلا تافان كان الخلاف عليه في عيال الخالف لم يثبت الا ان
 بعده الى مثل ما كان عليه وان لم يكن في عياله فهو على ما عني ولو دخل الخلو
 عليه بغير اذنه فراه فسكت لم يثبت استم بزوجته لانه لم ياتوا وانما اولى
 بنفسه والله اعلم **سئل** في رجل طلق زوجته بمقابلة الامير المملوك طلاقا باينا
 ثم طلقها الى زوج في عدته من غير ان يملكها حكمه في حق بريد عدم كونه الطلاق
 المذكور لما في في عدة البائت بوجه الشرعي وهو الدعوى الصحيحة بل
 ينفذ ويرفع الخلاف به ولا يجوز نقضه ام لا **اجاب** نعم ينفذ حكم الحاكم
 الكافي بذلك ولا يجوز نقضه بعد وقوعه من ضم على حكم وذلك لدخوله
 تحت قوله اذ رفع اليه حكم القاضي امضاه ان لم يكن الكذب والسنة
 المشهورة والاجماع وما روي اختلفت بالحكم الطلاق ما دامت في العدة
 قال ابن الجوزي بوجوب موضع فلم يكن مما استثنى كما هو ظاهر
 بل نسب عدم وقوع الثلاث في كونه ما اذا طلق رجل امراته باينا ثم قال
 للماني المودة انت كالتلا في بعض علمائها وان لم يعتز والحاصل انه حكم
 في محل الاختلاف وهو رفع الخلاف والله اعلم **سئل** في رجل طلق زوجته
 التي عقد لها خالها بولاية عنها لانه لم يوجد في عدة فرفع الامر للقاضي
 في حكم بطلان النكاح والطلاق الثلاث بوجهه هل ينفذ ام لا **اجاب** نعم
 ينفذ ولا ينقض بل يرضيه الحق في رفعه غالب البتة والله اعلم **سئل** في رجل
 يورث زوجته ويقرها بغير حق ويقرها بغير وجه ويكره الخلف منها بالطلاق
 حتى فقت انه دفع عليها الطلاق لانه لا فيها ايلزمه **اجاب** نعم عليه ذلك
 ويعزرو في صورتها واذا اذقت وقوع الطلاق الثلاث حار الا قتله على قول
 كثير من علمائها اذ لم تقدر على منعها القتل وقال كثير من علمائها لا
 رفقته الى القاهر وكذا في خلاف كان اليم عليه لا عليها ولا يجوز الا قتله
 وعليه الفتوى كما نص عليه في شرح البائت نقله عن التارخية عن المختصين
 والله اعلم **سئل** يا خير دين الله افي سبيله جيب فضلك متبلا احسان
 بالمال بالمال من قد حرم من العلم من العلم الكاذب يا عالما يا فضل شهدت له
 كل الخلائق اهل الجاهات يا افضل العلم يا من فضله حرقته به المعاداة والكره
 اهل السؤال ان استكني زوجي بالظلم السيوط للامانة لم يورث في الحقيقة موجب
 لحقها مما ياتي في الزمان لا سوت القول منها والسي ان وادى على وزادها

صوت

فضيت

فضيت والغيظ الشديد في حق النفس عليه مع الشيطان وانت للمفاتيح
 مع دهمسة ومع برهان تطلعت امراتك لا تاحيث لا ادري بذلك ولا اعني
 فطلقاتها والاحال ما قد قلته مني عليها واقع مع شانه فاندوا وضوا حواياها
 لا رلت في مودتي الرضى وصلة رب العرشهم سلامة دوما على الميعود عذرا
 والاد والاصحاب ارباب الولاء والجود والاحسان والبيان **اجاب**
 حمد الذي الافضل والاحسان وصلة دوما على الميعود والاد والاصحاب كلوا
 كالتابون وجملة الايمان واقول مبتدعون الله جل جلاله في عصني واما في
 لهذا سوال وجوابه ملا الدفاتر من ذوي العرفان وقد توافق جميعا في
 لم يثبت في حكمه اثنان ان الطلاق مع الحيض وجوه عدم وفقدان به وجوات
 انما اعمه فم ويدخل كالملا فقد اجماعا كدلالة النساء فاذا ابراما المقتل زالفاته
 في عصمة من فرقة وامان واذا ادعاه يقع بينه به ان لم يقتله بعين
 واذا اكون له نكاحا عادة فحرق فيه بلا برهان فاذا اقيمت مقاييس وبيانها
 فجات بالاستقنات في بيان هذا المخرج من كلام ابيهم عالمون بهذا المعنى
 وبذلك خبر الدين افي فاعتنع فخره المستطوع بالاثبات **سئل**
 في رجل طلق زوجته ومات قبل انقضائه عدتها وهي تدعي ان الطلاق رجع
 فترث والورثة تدعي انه باين فلا تراث **اجاب** القول قولها فترث ٢
 يدعون الحرمان وهي تنكر فيكون القول بيمينها وعلى الورثة البينة والله اعلم
سئل في جماعة يطبخون الصابون وضع عندهم رجل زينا وامرهم ان يطبخوا
 له فتعلقوا عليه بعض عدل خلع بالطلاق انهم لم يطبخوا له بعد هذه
 المطبخة التي على النار ولو حرقوا زينا لم ينفقوا زينة من عندهم وشكروهم
 الى الباسا قبل اذا طبخوا له بعد المطبخة التي على النار ولو حرقوا زينة لم ينفقوا
 عليه الطلاق ام لا لاطلاقه في يمينته **اجاب** لا يقع عليه الطلاق لدخوله
 القيل في الطلاق والله اعلم **سئل** في رجل قال لزوجته روجي طلاق
 وكرها لانا نوايا بذلك جميعه واحدة هل يقع عليه واحدة ملكه الرجعة معها
 ويدعي ان يقع ثلاث **اجاب** نعم يقع عليه واحدة ملكه الرجعة معها
 ويانة حيث نوايا فقط لا ذرة الزلق في الكينات وعينه والله اعلم
سئل في رجل سكر جرح زوجته قطعت منه الطلاق فقال لها ابريت

الحيث

في طلاق المدهور

اليمين فامتنع على اخرها

عليها
 طلق وكرد لها مالا
 ونوى واحد بدون

دو صی کا ذہنی وہی
من قسم با صنوع عواما
ورد ا

قال لها انت البلات
او بيلات لا تقع الم
تكن زويا

١٠ لا اذا ارادوا بقوله روحى الى ان روحى مثل اذ لم يصر به صاحب الجرم والله اعلم
 في رجل طلق زوجته ثم اناحقه شهيد ثم ادعى له قتلها الا ان يكاد الله
 والجماعة تقول طلقتها ثم لا ولم يستش بل يقبل قوله ام لا **اجاب** لا يقبل قوله
 على ما عليه الفتوى والاعتناء احتياطاً وامر الزوج وزمان غلب فيه على الناحية
 الفساد والله اعلم **مسئل** في كنفه طلق زوجته ثم لا لم يحتجها في كلمة واحدة وهل يقضى
 ام لا وهل اذ ابرع الى حاكم حق المذهب يجوز له تنفيذ الحكم بغير وقوع الوتق اهلا او
 بوقوع واحدة او يجب عليه ان يبطله وهل اذا انقضت بغيره ام لا **اجاب** نعم يقضى
 اعني الثالث في قول عامة العلما المشهورين من فقهاء الامصار ولعمري من قالهم
 في ذلك اوصى بقوله محال لهم والرد على المحال الثاني بغير وقوع شيء او وقوع
 واحدة فقط مشهور واذا امر حاكم بغير وقوع الطلاق المذكور لا ينفذ حكمه
 كما هو مقرر مسطور في خلاصة وغيره من كتب علمائنا التي لا تعدلوقضى القاضي في
 طلق امرأته ثم لا جلة انها واحدة او فان لا يقع شيء **مسئل** لا ينفذ
 وفي التبيين وغيره في كتاب القضاء ان الفتى بشئ ذلك لا ينفذ بتنفيذ قاضي
 او ولو وقع الخان حاكم ونفذه لان القضاء مع باطل الخالفته الكتاب او
 السنة او الاجماع فلا يعود صحيحاً بالتنفيذ انتهى قال الكمال ابن العماد وقول
 بعض الخبائلة القاضي بغير هذا المذهب توفي رسول الله صلى الله عليه وسلم
 عن مائة الف عني رآته فقل من كان على قوله او على عشر عشرى هم القبول بالردم
 الثالث نعم واحد بل لو جدد لم يطبقوا قوله عني عشرى نفساً باطل ما اولا
 فاجماعهم ظاهر فانه لم يقضى عن احد منهم انه خالف عمر رضي الله عنه حتى ابقى
 الثالث وليس يلزم في نقل الحكم الاجماعي في مائة الف ان يسي كل قاض في
 محله بغير حكم واحد على انه اجماع نسكي فاما ما اذا كان الجرم في نقل انه جاع
 نقل ما عني المجهذين لا العوام والامة الف الذي توفي عنه صلى الله عليه وسلم
 لا تبطل حجة المجهذين والعوام منهم اكثر من عشرين كاتفا والعبادة وتزيد
 ابن تيمية ومعاذ بن جبل واسى وابى هريرة وقليما والباقيون يرجعون اليهم
 ويستفتون منهم وقد اثبتنا النقل عن اكثرهم في باقي المقالات ولم يظهر
 لهم مخالف فيها بعد الحق الى الفصل وعن هذا قلنا لو حكم حاكم بان الثلاث
 بغير واحد طلقة واحدة لم ينفذ حكمه لانه لا يسوغ فيه ان يجتهد فهو خلاف
 لاختلاف انتهى فنقول لك بذلك انه لا يجوز له ان ينفذه ولا المصلح به

او الدعی است و قال
لم یستثنی لیساقول



وانه لا يقع بالتفريق بل يجب على كل من رفع عليه من الحكم الخفية وغوهم
 من يعتقد عدم جواز ان يبطله كذا المجتبي وغيره وفيه ان اصحابنا لم
 يجعلوا قوله من الوقوع خلا فلا يبرأ وجوب الحر على من وطئها في الهوة
 قال الشريفي وحكي عن الحاج بن اريطاه وطائفة من الشيعة والظاهر
 انه لا يقع منها الا واحدة واختاره من المتأخرين من لا يعا به فافتي حبه
 واقضى به من اضله الله تعالى انني وقول الحق الكمال وقوله بعضي
 الخالة الفايدي بهذا المذهب مرجح في انهم لم يجعلوا عليه وانما يقول
 البعض منهم وانما ذلك نقول اني من طلبة الله فواده منهم وفيه عي بصيرة
 بها وافق الاجماع من يهدى الله فهو المستدعي ومن يضل فليضل ولا
 مردوا والله اعلم **وسئل مرة اخرى** ذر رجل طلق زوجته ثم
 واحدة فانما جعل المذهب بعدم الوقوع فاستمر معاشر الزوجته
 بسب الفتوى المذكورة سنة سنتين فهل يقع لها النكاح الموكور ام لا ولو
 اتفق به الحكم منه كلف الحال **ناحاج** لا عية بالمعنى المذكورة ولا ينفذ
 قضاء القاضي بذلك ولو نفذ القاضي ونقض على حكم المسلمين
 ان يفرقوا بينهما قال بعض العلماء وحكي عن الحاج بن اريطاه وطائفة من
 الشيعة والظاهر هو انه لا يقع منها الا واحدة واختاره من المتأخرين من
 لا يعا به فافتي به واقضى به من اضله الله تعالى والله اعلم **سئل** ذر رجل
 له زوجة المدخولة في عايلة ابيه تشاجر معها خلع بالطلاق انني
 ما تاكل في عايلة له بل اذا استمرت في تاكل في عايلة ابيه يقع عليها الطلاق
 ام لا لو لم تلت في عايلة له فلي اذ انوي بذلك عايلة ابيه واحدة فما الي
 نفسه فورا اذنت بطلقة واحدة وله من اجتهاد في عايلة ام لا **ناحاج**
 حيث لم تكن في عايلته بل هو في عايلة على ابيه ونوى حقيقة كلامه
 او لم تكن له بنته اصلا لا يقع الطلاق فلا ينقص العدد وان نوى بيمينه
 ما هو عليه قوله يقع واحدة رجعية لا نه شدد على نفسه باليمين والله اعلم
سئل ذر رجل قال لزوجتي لا حاجة لي بك بل يكون ذلك طلاقا لا اثم لا
 لا يكون طلاقا وان نواه تفريق في البحر والخائبة والبراذير وكثير
 من الكتب انه لو قال لا حاجة لي بك ونوى الطلاق لا يقع بهذا التصريح
 بان لهذا اللفظ ليس بصرح ولا كناية والله اعلم **سئل** ذر رجل تشاجر
 زوجته مع والدته فقال على الطلاق لو لا الخوف من كلام النكاح اذ يقولوا

لا حاجة لي بك ونوى
 لا يقع

ما يرب

ما يرب الله في الحصة ما قدرت عنك والآن اني زوجته طلاقا لثلاث ان
 قدرت مع عدم الخوف المقر بيمينه عرسه تكن طالق **ناحاج** لا تطلق
 وا حال لعله والله اعلم **سئل** فيما اذا ادعت المرأة على زوجها بعد
 حضوره من خيبة غائبا ولم يكن دخل بها انه خلق على نفسه انه متى غاب
 عنها مدة كذا او تركها بلا نفقة ولا منفق فلي طالق وان الغيبة مع
 عدم النفقة والمنفق قد رجعت فاقربا لغيبة وانكر التعليق عدم
 النفقة والمنفق فافتي بحكم مكتوبة برشق مكتوب فيها ذلك
 قبل بصد اظلال الحجة بكت الطلاق عليه ام لا اول اذا اقامت بينة
 على التعليق المذكور وادعي ابطال النفقة في نفسها المنفق يكون القول
 قوله ام قوله ولا تتصور خيبته عنها قبل الدخول بها فيصير التعليق المذكور
 ام لا تتصور فلا يصح من اضله **سئل** اما الشبوت بمجر اظلال الحجة
 بل بينة شرعية فلا قال له من اجهة الضغينة المغشوقة قد لم يان
 اظلالهم محمدا خابع عن في الشرع الثلاث التي هي البينة والادراك والكل
 ولهذا لا تؤخذ فيه احد واما اذا ثبت التعليق بواحدة من اوجه شرعية
 المذكورة ولا بينة له باصال النفقة ولم تكن برخصة فافتي في القارة
 والبراذير وكثير من الفتوى ان الغيبة عنها لا تحقق قبل نكاحها حضوره
 عندها فلا يقع التعليق من اضله حيث كانت بصيغة ان حجت عنها وك
 صاحب الفصولي جعل امي لا يبدى ان غاب عنها ففاد قبل ان يبنى بها قبل
 لا يصح الا من يبدى انه لم يقرب من مكان يسكن فيه لا انه يراجه مكان
 الازدواج وذلك بعد ان يبنى بها وعلى الذخيرة بان قبل البناء غاب
 عنها فحجب اي في جامع الفصولي خالف كلام الفتاوى قاطبة واما
 مسألة قبل قول اخرها لو صح التعليق بان لم يقل عنها فقد اختلف
 عليها ولا فيما على كذا انه اذ قال قبل ان القول قوله اي بيمينه وقيل قوله
 بيمينها وقال في الذخيرة القول قوله في حق عدم وقوع الطلاق وقوله
 في حق عدم الوصول اليه وهو تفصيل حسن لان كلامها بصرح ومنكر في الزرع
 يدعي دفع النفقة ويكفي دفع الطلاق والزوجية تدعي الطلاق وتكفي
 وصول المال والقول قول المسكر فيها انكر بيمينه وفيها بوجبه البينة لاربع
 عاليه وقد جزم صاحب القنية بما اقتضاه اطلاق الشبوت وهو قول قوله

الجواب عن سؤاله

على
 الغيبة عنها لا تحقق قبل
 بناء بها وحضوره عند

يريد ان الطلاق يقع عليها باثباته في الجرم بوقوعه قطار وديانة لا لا
 اقوله **والله اعلم** وله شبهة في كون رجعي لا باثباته من ان المذهب كل ما تفتت
 على وقوع الطلاق الواحد المسمى قوله انت طالق وانما في قول على الاربع مذهب
 وبين قوله على الثلاثة من ايراد الوجه المذكور فيسلكها وكذا في مذهب المذاهب
 وما زاد عليها ولا خلاف في ذلك على ذي فهو ضعيف خلفه عن ذي فهو قوي في العلم
 وقوة كونه فتاوى المولى الكبير الشافعي في مسئلة انت طالق على سائر مذاهب المسلمين
 ما يستخرج منه الحكم المذكور ونقل عن القاضي احمد الطيب عدم الوقوع في مسئلة
 سائر المذاهب بطلانها لانه لا يكون وقوعه على المذاهب كلها ودره
 وسلك ولده المرحوم الشيخ الدين في صورته في رجل قضا عليه زوجة المرفوع
 فقال لا انت طالق على الثلاثة مذهب هذا يقع عليها بذلك طلقة واحدة رجعية
 فيك مذهب المرحوم في الحرة ام لا فاجاب **سئل** يقع عليها طلقة واحدة رجعية
 رجعية اذ المذاهب الثلاثة والاربع بل سائر المذاهب اتفقت على وقوع
 الطلاق الرعي في انت طالق فله من جهة في الحرة لا انفي به السلام الالهي
 مع الله المسلمين بغير حاشية والله اعلم **سئل** عن رجل قال انت طالق على
 مذهب اليهود والنصارى وهو رجل قال في زوجة انت طالق على سائر مذاهب المسلمين
اجاب فيها بطلان طلاق رجعي والله اعلم **سئل** في رجل قال لولده زوجة شئت
 الله عرضك في بيتك باليقع عليها طلاق ام لا **اجاب** لا يقع لانه ليس ببيع ولا
 كناية والله اعلم **سئل** فيما اذا علق رجل طلاق كل من زوجته بتطليق آري
 فيها الحيلة الشرعية في ايقاع الطلاق على واحدة منها دون الآري **اجاب** احيلة
 في ذلك ان يطلق التي يريد بها على مال فيقول طلقك على الف مثلاً فنقول لا
 قبل فاذا قالت لا تطلق وتطلق الآري لوجود الشرط وهو التطليق قال في
 الخائفة في باب التعلق ان لم اطلقك اليوم فلا كانت طالق ثم اذ ان لا تطلق
 امراته ولا يصح نفاق في الحيلة في هذا ما روي عن ابن حنبل وعلمه القتيبي
 ان يقول لا امراته في اليوم انت طالق فلا على الف درهم فاذا قال لولا ذلك
 الم لا لا قبل فاذا قالت ذلك ومعنى اليوم كالمزوج بالطلاق لا لا يقع
 الطلاق لانه طلقها في اليوم فلا نافي انما لم يقع عليها الطلاق لولا ذلك لا يقع
 كلام الزوج من ان يكون تطليق الآري الى نحو قال في الكتاب رجل قال
 لا امراته طلقك فلا على الف درهم فلم تقبل فقالت المرأة كانت لولا قول
 الزوج ولا يقع الطلاق سمي كلام الزوج بتطليق من غير وقوع الطلاق ولما

طلاق
 او اقل من ذلك
 الا من المذهب
 سائر رجعي

لان التطلق نوعان تطليق مالم وتطليق بغير مال وقدم ما كان من جهة الزوج ولو
 اجاب الطلاق خلاف التعلق لان المعلق بالشرط عدم فلول وجود الشرط فكانت
 الاجاب حكوماً قبل وجود الشرط وتقبل الاخلاصة والبرازية والمخاض والاشرفية
 قالوا وعليه القتيبي والشيخ على القتيبي سأل في هذه المسئلة وفيها فتوى شافعي
 خلاف ذلك واقام التكرار عليه وحاصله ان الشرط المعلق عليه طلاق الآري وجود
 وبما تطليق فانه والله اعلم **سئل** في رجل طلق بالطلاق الثلاث لا يشترط كذا
 واستثنى ذلك في الاثنتي عشرة ما هو هل هو بلفظ الا ان يامر في حكم شرعي او
 بلو الا ان يحكم على حكم به لعل اذ امره حكم شرعي فشره بغير امره حيث ام لا
اجاب لا في الشك ما هو به في الحيط في مسئلة ان كان لا عزاب لاي في الف
 فانت طالق لا في لانه محتمل فله يقع بالشك كالو طلاق سب طر في اخرها
 انه عزاب والاخر انه محتمل ولم يعلم ذلك لا في اخرها وفيها طلاق الا صغر
 ابن زليخ السمرقندي قال لهما ان كان راسي القلي من راسك فانت طالق لانه
 لا يقع لانه لا يقع ولا شبهة انه بالشرب بعد وجود احد الشكوي وقعه الشك
 فلا يقع الطلاق لوجود الشك لاحتمال ان التعلق على اية الاخر منها لما
 اطره من كلمة علمنا عليه بان الطلاق لا يقع بالشك ولذا اظهر لا غيرا عليه
 يشهد بجمعة من شرايو الفقه نسكن لويه والله اعلم **سئل** في رجل رادى
 القاضي ما اقربه حال صحته من طلاق زوجته لئلا الى حالة الرسام ودهشته
 حامي صفر سنة كذا فلم يصرف في ذلك وطلب منه البيعة وحياب ثم عاد
 وقال نسيت بل كان حالة الرسام ثانياً في فري السنة المذكورة واقام بيعة
 شرعية تشهد له بذلك هل تقبل لهذه البيعة ولا يقع عليه شيء والقول قوله
 في الغلط بتعيين الوقت المذكور ولا يكون اقراراً بطلاق خرام **سئل** نعم
 تقبل البيعة ولا يقع طلاقه اذ البيعة صبيحة والقول قوله في الغلط قال
 في الاشياء والنظائر اذ القريشي ثم ادعى الغلط لم يعمل لان الخائفة الا اذا فر
 بالطلاق بناء على ما انفي به المفتي ثم بين عدم الوقوع فانه لا يقع كاذباً مع
 الفضولين والقيية انما هو ان نفس الطلاق فكيف في التايخ فقلها لا يكون
 اقراراً بطلاق اخر باجماع ائمتنا والله اعلم **سئل** في رجل تزوج صديق بغير
 زوج خاتماً بالوكالة عنها فطلقها لانه بعد الدخول بها هل اذا رفعت امره
 الى مالكي او في فقه بطلان النكاح والطلاق لمصلحة اجنبية غير عزة
 به ويعقوله عليها ثانياً عند اصحبي الحديث وينفذ ام لا **اجاب** نعم لانه

مطلق
 لا تحت لا يحمل
 لا يقع بالشك
 حلفاً سطر

مطلق
 الطلاق لا يقع
 بالشك

اجاب
 مطلق
 اقرب من ادعى العوط
 لا يقبل الا في الطلاق

يريد ان الطلاق يقع عليه بان يتقدم به الزوج بوقوعه قضاء وديانة لا لا
 أقول **جواب** ولا شبهة في كونه رجوعا لا بانسحابه من ان المذهب كله اتفق
 على وقوع الطلاق الواحد المسمى بطلاق ولاقا بين قول علي بن ابي طالب
 وبين قوله على الملائكة من ابي ادا الوجه المذكور فيهما وكذا في المذهبين
 وما زاد عليها ولا خلاف ان ذلك على ذي نفق ضعيف طلقه عن ذي نفق في الغنم
 وقوة كرفق تادي الرمي الكبير السابق في مسئلة ان طلاق على سائر المذاهب
 ما يستخرج منه الحكم المذكور ونقل عن القاضي في الطبع عدم الوقوع في مسئلة
 سائر المذاهب معلل بحوله لانه لا يكون وقوعه على المذاهب كلها ورواه
 وسئل ولما المرحوم الشيخ في صورته في رجل مشا مع زوجته المرحومة
 فقال لانا طلق على الملائكة من ابي ادا وجه المذكور في طلقه واحدة رجعية
 يملك معها المراجعة في العدة ام لا **جواب** نعم يقع عليها طلقه واحدة رجعية
 رجعت اذ المذاهب الثلاثة والاربعية على سائر المذاهب اتفقت على وقوع
 الطلاق الرعي فان طلق فله من جفرت في العدة لا انفق بهم السلام الخالد
 مع الدم المسمى بطول حياته والله اعلم **سئل** في رجل قال انت طالق على
 مذهب اليهود والنصارى وفي رجل قال لزوجتي انت طالق على سائر المذاهب
جواب فيها بانه طلاق رجعي والله اعلم **سئل** في رجل قال لولاه زوجتي شفت
 الله عرسك في بيتك بل يقع عليه طلاق ام لا **جواب** لا يقع لانه ليس بعرس ولا
 كتابه والله اعلم **سئل** فيما اذا علق رجل طلاق كل من زوجتي بتطليق آخر
 لها الحيلة الرجعية ايقاع الطلاق على واحدة منهما دون الاخرى **جواب** الحيلة
 في ذلك ان يطلق التي يريد بقاها على مال فيقول طلقك على انك لا تقولي
 اقبلي فاذا قالت لا تطلق وتطلق الاخرى لوجود الشرط وهو التطليق قال في
 الحاشية في باب التعلق ان لم اطلقك اليوم لك ان طلقك فان لم ارد ان لا تطلق
 امراته ولا يصح نشا قال الحيلة في هذا ما روي عن ابي حنيفة وعليه الفتوى
 ان يقول لامرأته في اليوم انت طالق لك انك على الف درهم فاذا قال لك تقولي
 الحرام لا اقبلي فاذا قالت ذلك ومعنى اليوم كالمخرج بالشرط فيجوز ولا ينفع
 الطلاق لانه طلق في اليوم لك انك لا تخرجي عليا الطلاق لانه لا يوجد الاخرى
 كلام الزوج من ان يكون تطليقا لا يري الى مجرد تال في الكتاب رجعي قال
 لامرأته طلقك لك انك على الف درهم فلم تقبل فقالت المرافعة كان القول قول
 الزوج ولا يقع الطلاق سمي كلام الزوج تطليقا من غير وقوع الطلاق ولما

طلاق
 او ان لا يشترط رجوع
 الا من المذاهب الثلاثة
 سمي رجعي

لان

لان التطليق نوعان تطليق ماله وتطليق بغير مال وقدم ما كان من جهة الزوج ولا
 اجاب الطلاق فله في التطليق لان المعلق بالشرط عدم تنول وجود الشرط فكأن
 الاجاب حكما قبل وجود الشرط وتقبل الخلاصة والبرائة والآخرى بالشرعية
 قالوا وعليه الفتوى والجمع على مقدمي رسالة في هذه المسئلة وفيما فتوى من افني
 خلاف ذلك واقام التمسك عليه وحاصله ان الشرط المعلق عليه طلاق الاخرى وجود
 وهو التطليق فانهم والله اعلم **سئل** في رجل حلف بالطلاق الثلاث لا يترد كذا
 واستثنى ذلك في الا ستثنى ما هو بل هو بلفظ الا ان يامر في حاكم بجره او
 هو الا ان يحاكم على حاكم به هل اذا امر حاكم بجره فترده بغير امره حيث ام لا
جواب لا ينفك الحكماء في هذه المسئلة ان كان لا عذاب لاني قال في
 فان طلق لا ينفك لانه محتمل فله يقع بالشك كما لو حلفا بغير طلق احداهما
 انه غراب والاخره حمام ولم يعلم ذلك لافك احدهما وفي الجاهل الاصول
 ابي زبيد السمرقندي قال لهما ان كان راسي انقل من راسك فان طلق فلا
 لا يقع لانه لا يعلم ولا شبهة انه بالشرب بعد وجود احد الشكوكي وقع الشك
 فلا يقع الطلاق لوجود الشك لاحتمال ان التعلق على انه الاخر منها لما
 اطردت كلمة علمنا علم بان الطلاق لا يقع بالشك ولذا اظهر لا غير عليه
 يشهد بصحة من شئ بد الفتوة تسكن لديم والله اعلم **سئل** في رجل رد لوي
 القاضي ما اقربه حال صحته من طلاق زوجته لانا الى حالة الرسام ودهشته
 حامي صفر سنة كذا فلم يصرف في ذلك وطلب منه البينة وقاتل عم عاد
 وقال شيت بل كان حالة الرسام ثانيا في عزم السنة المذكورة واقام بينة
 شرعية تشهد له بذلك هل تقبل هذه البينة ولا يقع عليه شيء والقول قوله
 في الغلط بتعيين الوقت المذكور ولا يكون اقرارا بطلاقا خرام **سئل** نعم
 تقبل البينة ولا يقع طلاقه اذ البينة صبيحة والقول قوله في الغلط قال
 في الاشياء والنظائر اذ اقر بشئ ثم ادعى الغلط لم يعمل لان الحاشية الا اذا اقر
 بالطلاق بناء على ما انفق به المفق ثم تبين عدم الوقوع فانه لا يقع كذا في
 الفضولين والقيمة انما بعد ان نفى الطلاق فكيف في التايخ فقطع لا يكون
 اقرارا بطلاق اخر باجماع ائمتنا والله اعلم **سئل** في رجل تزوج صفة بغير
 زوج خاتما بالولادة عنها فطلقها لانه بعد الدخول بها هل اذا رفعت امره
 الى مالكي او في حكمه بطلان النكاح والطلاق ملصقة اجنبية عنه عوزه
 به ويعقوله عليها ثانيا عند اصحبي لديم وينفذ ام لا **جواب** نعم يصح لانه

مطلق
 لا ينفك لا يحتمل
 لا يقع بالشك
 حلفا بغير طلاق

مطلق
 الطلاق لا يقع
 بالشك

جواب

مطلق
 اقر بشئ ثم ادعى الغلط
 لا يقبل الا في الطلاق

فصل في حتمه فيه فينفذ الحكم فيه وهو قول الجمهور وما كان في ذلك من خلاف
 الاجتهاد ورواية عن ابي حنيفة ونقل في البحر المحيى في القلائع راجع الى رايه
 على ان ينفذ فيه لا يلزم اي النكاح الا المعصيات وعليه الفتوى قال وهو غير
 مخالف لما في المتن الموضح لبيان الفتوى ومع غرضه هو جعل الاحتداد ينفع
 قضاء القاضي الذي يراه واما بطلان بطل ما اوقفه الزوج فيزوجها لا ينفذ
 صحيح والحال هذه والله اعلم **مسألة** في رجل قال قادمة الخ على الطلاق ما تقدر
 برؤوسا فقدم في هذه الدار على الزوج عليه الطلاق اذا خرج ام لا **اجاب** قد
 قد اتى مع الاسلام ابو السعود المعاصر مفتي الديار المصرية بانه في قول
 قول الحكمي الطلاق يلزم في لا افعل كذا وعلى الطلاق ان لا افعل ليس يصح
 ولا كناية قال في شرح تنوير الابصار وقد تقرر انه في هذه المعهود منه في حال
 حياته قال وهو مبني على عدم استعجاله في دياره في الطلاق اصله كالا في
 قوله ولا يخفى فساد قوله وهو مبني على ان يقول ليس يعرف ولا كناية لان ما
 ليس يعرف ولا كناية لا يقع به طلاق اجماعا فاذا اخذ الرجل بما افق عليه الكيل
 ابو السعود لا بأس به ولا يوجب الخبز والله اعلم **مسألة** في رجل قال على الفل
 فلانا لا افعل كذا اذا فعل يقع الطلاق على زوجته ام لا **اجاب** بهذه المسئلة
 لم ينقل عن المتقدمين فيها نقل مرجح والمنازعة اختلفوا فيها وقد اتى مع الاسلام
 ابو السعود المعاصر مفتي الديار المصرية بعدم وقوع الطلاق بقوله على الطلاق
 ما افعل كذا وان لم يصرح في ذلك في وجهه حاجب النزاع فيهما بعدم وقوع
 الطلاق بقوله طلاقك على حاجب اولئك او ان يصرح او بابت قبل يقع واحدة
 رجعية في اطلاق واختار عدم الوقوع ولو قال طلاقك على له انتقم ورايت بعض
 المتأخرين اتى بعدم الوقوع بقوله على الطلاق عازي النزاع معللا بان ما في
 الذمة لا يلزم وجوده في الخارج وقال المال ابن القيم وقد تقرر في عرفنا
 في الخلف الطلاق يلزم في لا افعل كذا يريد ان فعلته لزوم الطلاق ووجه
 يجب ان يصرح على لانه صار بمنزلة قوله ان فعلت فانت طالق ولو كان
 تغافل الى ان يصرح بالخلف بقوله على الطلاق لا افعل انتي قال العلامة الفقيه
 قلت في بيانها في العرف فاسيا في استعماله في الطلاق لا يعرف من صيغة
 الطلاق عيب في الاقتصار بوضع الطلاق به في غيرية كالحاكم في احوال الملوك
 وعلى الخدم ومنه في بوقوع الطلاق به في العرف في ديارهم في قاسم في صحيح
 المحرر القدرى قوله الحق الوقوع به في هذا الايمان لا يشترط في معنى التطلق

في قول على الطلاق
 في قول لا افعل كذا
 في قوله ما

ولما

ولما في القول بعدم الوقوع من غيري غالب العوام بل وكثير من نفث نفسه للاقتناع
 من جهة الطلاق الذي لا يوافق المذهبين السلام فقال الله الحمايه
 في قوله وقوته مما فيه لديه الملام لهذا وقد حرمنا الشافعية في كتبهم بان
 على الطلاق كناية وقال المصيري انه خرج وبه الوجه وقال الزركشي
 وعين انه الحق في هذا الزمان لا يشترط ان يصرح في التطلق وهو موافق
 لما قاله الفري ونقله عن العلامة قائم فيجب الرجوع اليه والقول عليه
 عمل بالاحتياط في امر الزوج والله اعلم **مسألة** في رجل تنازع مع امرأته
 في ضم بيتهم الى نفسه ونزله في بيته فقال على الطلاق ما احبب رحت
 عندك فناء الا في الثاني في غيبة الخائف واخذ اليتمع بل في غيبته الخائف
 في بيته ام لا **اجاب** لا يثبت واطال هذه لعدم وجود الخلية بغيته
 والله اعلم **مسألة** في رجل اطلق الرجل زوجته التي زوجها في بيتها
 مع وجوده فلما كان في طريقها قبل الحبل فكم في بطنها وان لا يقع طلاقه
 السابق بل يقع ام لا **اجاب** نعم يقع قال في جامع الفصولين في ام المودة
 ولما وزجرتي للقاضي ان يثبت للمنفق ان يطلقها كما عقد بمرهادة
 النفسه والخفي ان يفعل ذلك وهي مسئلة الحكم على خلاف مذهبه وكذا
 في نكاح بلاولي لو طلقها فلا يترد حرجا قبل الحبل اذا حكم بصحته وان لا
 يقع الطلاق اخذ ابو بكر محمد وقيل لم يجرى ولكن لو ثبت اني شافعي يعقد
 بينهما وحكم بالصححة جاز ولو لم ياذ الامر والمأمور شيئا وبهذا الحكم
 لا يظهر ان النكاح الاول حرام او فيه شبهة كذا في من الفتاوى السنية
 وممن صرح بالمسئلة صاحب الذخيرة وكثير من علمائنا وهي مسئلة الحكم
 اذا وقع بشرطه بوطئه الخائف فيه ولا يجوز له نقضه والله اعلم **مسألة**
 في رجل قال في زوجته الفري المذمومة يا ايها ما قبل له طلاقك لو جئتك
 فقال فسخت النكاح ما ويا به الطلاق لم قبل له طلاقا فلما انقضى ذلك
 طلقها فلما لم يزل يصرح بها قبل ان تنكح زوجها عيب ام لا **اجاب**
 نعم قبل له ذلك قبل ان تنكح زوجها لانها كانت بكوفة فسخت النكاح ما ويا
 به الطلاق لا الى عدة فلم يعمل قوله بكون طلاقا فلما انقضى ذلك طلقها والله اعلم
مسألة في رجل سكن في زوجته في دار ابيه عزم ابوه على تزويج اخيه بامر
 في اثناء نسبه فقال على الطلاق بالثلاث ان صار هذا الايام كذلك

١٠٩٩

ولا اقدر معك في المدينة لهذه السنة فصار خرج لوقتته ورجعت زوجته حين
تدبوا لها الخرم ولم ينهيها له نقل امتعته لعدم تمكن منه وخرج من المدينة ولم
يكن بها ومضت السنة المار اليها فهل صحت بذلك ام لا وعلى اذ ارجع الى المدينة
بعد انتقام ما قد فعل بها حيث ام لا **اجاب** ما صحت بذلك والحال لهذا لعدم
المساكنة والتعود معه ان قلنا بانفقاء البهي بقول على الطلاق وهو مذهب
البعض واما اذا قلنا بعدم انفقاده به من الاصل فالمراد ان لا يمان
فلا صحت وهو معتد كثير من علمائنا فانهم ومن المقرر المعلوم ان الموقتة لا تنه
تنهي البهي بوضيعة فلا صحت عليه بعد انتهاء مدة البهي اذ ارجع الى المدينة
وقد عده وسكنه والده **سئل** في رجل لم يجمع على اخيه وعلى بيت زوجته
شاهرا سكنه عليه طالبا اخذها فله عليه وزوجها فصر عليه فقال ان
اخذتها فليطلق يا اثلث ففعل عليه واخذها ففعل ولم يكن خلاصا من
يده بل اذا نوى عدم تركه منها ولم يكن تطلق فلا اثم له لا حيث نوى ذلك
اجاب حيث نوى ذلك وقامت قرينة دالة على نيته لا تطلق سواء كانت القرينة
قولية او فعلية كاذ الحادثة في فتاوى صاحب التنوير مستند له بها في فتاوى
قاري البداية ما هو مرجع فيها افتين والله اعلم **سئل** في رجل وقع بينه وبين
زوجه تشاجر فقال لها ان ابرائني طلقك بالثلث فقلت له ابرك الله هل
يقع بذلك عليها الطلاق الثلاث ام لا يقع عليها طلاق اصلا **اجاب** لا يقع عليها
طلاق اصلا بل مرجع بعض العلماء بانه لو علق الطلاق على ابرائها فقلت ابرك الله
لا يقع عليها الطلاق المعلق على ابرائها لعدم وجود الصفة لان العلق على
اللفظ خاصة ولم يوجد ولا يقع مقامه ما يودي بعناه وقد قرر ان ما ثبت
للمضرة يتقدر بلذرا وقد ثبت سراءة الزوج نصها في القول فيكسر على
موضوعه وهو سراءة الزوج ولا يتعدى الى الطلاق المعلق على ابرائها له
له انه لم يوجد منها حقيقة ولا عزم للمحقق عند ما يقرر به قوله **سئل** في رجل
عليها الطلاق بهذا التعليق كارجع به الوك العواق الشافعي فكيف عزمه لا يقع
يقول بعبومه وان كان مع ابرائني العرف للمضرة ولا علة فيفتي بها في
حتى يختلف المذهبان بسببها فانهم والله اعلم **سئل** في رجل قال لزوجته
المردف بها انت مطلقة منذ ثلاث سنين وما يجتهدان هذا تطلق الازن
ام من وقت اسنده اليه والحال ان المرأة تقول لا ادري منها الحكم في ذلك

نوى في رواية قرينة على
نيته لا تطلق

مطل
لو علق الطلاق على ابرائها
فقلت ابرك الله لا يقع
عليها الطلاق

اجاب

اجاب تطلق من وقت الاقرار وتوقع الاكراه على ذلك والله اعلم **سئل**
في رجل طلق بالطلاق من زوجته انه لا يارب الا لله هذه السنة فبذل اذا اوث
المكان بنفسها من غير ان ياربها او بنفسه يقع عليه الطلاق ام لا **اجاب**
لا يقع عليه الطلاق حيث لم يكن مقصده ان يتركها من المارود اليه اعلم
سئل في رجل طلق زوجته واحدة وانقضت عدةها فقبل لم اترك له
تطلق بل قد صارت مزارتها وتركها معلقة فقال في طلاقه لا يمان
لم التزوج بها والحال لهذه ام لا ولا اذا ادعى ذلك وحده بصدقات وله
التزوج بها ام لا **اجاب** حيث طلقها واحدة وانقضت عدةها صارت
اجنبية لا يقع عليها شيء واذا كان انتقاء العدة معلوما عند الناس
بعد فان ولم التزوج بها واذا لم يكن معلوما وشهد به عدلان وذكر ذلك كما
نقل في الفتية والله اعلم **سئل** في رجل قال لزوجته في مشاجرة ابرئني حتى
اطلقك فقلت له الله يبرك من الحق والمحقق فقال لها وارجع لي
على هذا اب المسكين فليطلق واحدة رجعية ام الكريمة ذلك **اجاب**
يقع واحدة رجعية ولا يقع البراءة من شيء من حقها والله اعلم **سئل**
في رجل تشاجر مع زوجته فطلعت منه الطلاق فقال انت مطلقة من شوي
ويقل نويت الاخبار في الماضي كاذبا بل يقع عليه الطلاق ام لا واذا اقلع
يقع له ان يرد بها ام لا **اجاب** يقع قضاء الاديان وعلى حكم المظالم من اجفها
في العدة بغير عقد بعدد بعدد جديد حيث لم يعود منه سوى ما ذكره من اقل
سئل في رجل قال مع جماعة فقال تكون بنت فلان يعني زوجته طاق
بما اطلبكم من قدام الحاكم رايد ان لم اطلبكم فهي طاق بل يتعلق الطلاق
بطلبكم حتى اذا اطلبكم لا يقع الطلاق ام لا يخبر ام لا يقع مطلقا فلا يكون تخيرا
ولا تعليقا **اجاب** يخبر ما قاله الكمال في فتح القدير وقد عرفت ان الخلف
الطلاق لا يرضى الا فقال كذا يريد ان فعلته لزم الطلاق ووقع فيه ان
خبري عليهم لا نه عار بهننة قوله ان فعلت فانت طاق وكذا تعارف
البلد الى ان يات الخلف بقول على الطلاق له ان فعل انه يكون تعليقا لا فساد
الجامع وهو جريان العرف باستعمال مسلم وموسع على النية في مساعدة
شاهد الحال عليه فتأمل والله اعلم **سئل** في رجل قال في حالة الغضب
و حال الطلاق لزوجته نزلت عدا مني ولا سرعيا بل تبين بذلك ام لا
اجاب لم ار من تعرض لهذا ان كلامه كمن رايت في رواية متعددة في الكتابات

اذا كان انتقاء العدة معلوما

مطل
اذا قال له الله يبرك من الحق
والسحق لا يقع البراءة

مطل
فما اخاف ان الطلاق كاذبا
ينفع قضا لا يمان

مطل
نزلت من الكتابات

تقتضي انه يقع بمثل الطلاق البائن اذا وجدت اليقينة او دلالة الحال فتعني
 انما يقع في الحادثة واذا علمت ان هذا يصح جوابا لادعائه في حصة قاتلت
 في دفع ذكر صاحب الجوازات تاريخه وعبر ما قطعت بها فذكرنا والله اعلم
سئل في رجل طلق زوجته على عريه ان يتركها من قبله فلا يملك
 حتى ترك نسبه والفرقة منكر لا يقع على الخالف الطلاق ام لا **اجاب** لا
 يقع لانه محتمل ولا يبرى الكراهة عليه والله اعلم **سئل** في رجل طلق زوجته
 روي طلق قبل المهرود وقهرى على وعيها فلا روي طلق على الخازن وقهرى
 على **اجاب** بان روي لان قوله روي طلق مخرج فيه وقوله في المهرود او
 الخازن لغيره لانه خلاف المهرود وهو لا يملك وقوله وقهرى اي قهرته فحصل
 بالتقصير المهرود اذ هو الكايت سري بمرح الطلاق بعد الدخول والله اعلم
سئل في رجل قال لزوجته روي طلق لا تطلق طلاقا رجعيا ام باين
 واذا اطلقت تطلق رجعيا منها الوقت بينه وبين ما اذا اتم على قوله روي ناديا
 به طلاقا حيث اختتم باينه باين **اجاب** بان روي طلق روي طلاقا رجعيا
 روي بصفة الطلاق فوقع بالمرح خلاف روي فان وقوعه لم يخط الكايت
 والله اعلم **سئل** في رجل امر ابنه بالانكاح بايتان طعام للضيوف فتعجب فقال
 له ابو روي زوجتك بيني بدلا وخالف امره طلق فقال طلق طلاق ولم يذكر الزوجه
 بل قصدا لا تخفاه به بل يقع عليه طلاقا وطلاقا واحدة منها بقوله هذا
 ام لا **اجاب** لا يقع قال في الخبر وذكر اسوي اذ خافتها اليه خطبا بها فلو قال
 طالق فليس له من عتيت فقال امره ان طلق امراته انتهى مقتضاه انه لو قال
 ما عتيت امره لا يقع والقول قوله في ذلك اذ هو اعلم بقصده والله اعلم
سئل فيما اذا شرط وكيل الزوجه على روي الزوج انه متى تزوج عليها او
 شري عليها تكون طلاقا هل اذا فعل ذلك بغير اذن الزوج يقع الشرط **اجاب**
 لا يقع الشرط اذ لم يذكر من احوال الزوجين والله اعلم **سئل** في رجل اختصم مع امر
 في اذ خال بنته على روي فقال ابوا لست تكون زوجتي محالة مثل ابنتي
 ما يصير لها دخول الى منسلا شولا ولا ينه له في ذلك فهل اذا دخل عليها
 او ادخلها عليه فليس عارا بربها ببيت عليه شي ام لا **اجاب** لا يثبت عليه
 شي والحكم بالموافاة المستند فانهم والله اعلم **سئل** في رجل ضرب زوجته
 فلامه الله فقال انت مجارة الله ما افرق بك عيبرا وطلاقا هل تطلق
 بهذا القول ام لا **اجاب** لا تطلق في الثانية في قوله لا يملك لي عليك

مفهوم
 حلف بالطلاق ان فلا تطلق
 من طلاق روي حتى ترك نسبه
 وفلان مكر لا يقع عليه

روي طلاق روي

ذكر اسمها واما
 البية كخطا بها

لا يسب

لا يسب في عليك خلت بسبيل الحق بالملك لو قال ذلك وحال مذاكرة الطلاق اذ في
 الغضب وقال لم اربعه الطلاق يهدف قضاء من قول الى حصة وقال ابو روي
 لا يصدق ومعنى انت مجارة انت مستفزة معاذة مما تذكر بينه وبوقريسي
 معنى هذه الالفاظ والله اعلم **سئل** في رجل قال ان ركلت من القرية
 فامسك طالق متى يعود راجلا **اجاب** اذا انقضى عاقبة منعه حيث ينقل
 الى بيته فلا يملك قد ارجع والى الله **سئل** في رجل تكاثر مع زوجته فقال لهما
 انت طالق الى متى ولا ينه له طلاق **اجاب** يقع عليها بعد المستثنى طلعه واحدة
 رجعية مرة بالحق المذكور صاحب البحر والبر والولول الجاهل من كتب
 الحنفية قال في الولولية لان الطلاق لا يخلو التاقيت فتكون هذه اضافة
 الى يقع الى ما بعد السنة وفي الزاوية تكون الى متى بعد ان تاجل الوقوع
 غير مبنية فاجل الا يقع فله والحال هذه ان يراجعها بعد ان عدتها جازا عليها
 وعلى اولها بها والله اعلم **سئل** في رجل قال لزوجته انت على امراء وروي بذلك الطلاق
 ثم قال عتبت ذلك في المهرود انت طالق كله فاعلم بالحق الثاني الاول بالحقه يكون
 الثاني باين والاول باين والباين لا يملك البائن **اجاب** تطلق كلاهما مرة به
 غير واحد من عتبت قال في بيع النور الطلاق الثلاث من قبل المهرج الا ان يقع له
 وبائن ومنه من البحر والبر ومعه الففار وغيره من الكتب وفي سبيل الحكم
 والبائن لا يملك البائن يعني البائن اللغوي لا يملك البائن اللغوي اما البائن
 المحسوس يملك اللغوي مثل الثلاثة من المهرود انتهى قال ابو روي في حجب
 رجل ابان زوجته ثم طلقها ثلاثا وتوافق بعضهم بعدم وقوع الثلاث لانه باين في الحنفية
 والبائن لا يملك البائن فاعلم بالمعنى الاول من اعتبار اللفظ كما ذكر في السبيل
 وانما بعضه بوقوع الثلاث قال في البيع الحق انه يلحقها قال ابن السكيت في سبيل
 بعد كلامه فيروي عليك بعد هذا الوجه في قول شيخنا يعني البائن البائن في الحنفية
 الحق ودانته حجب وبما ان رجلا ابان زوجته ثم طلقها ثلاثا في العوة وقوع الثلاث
 وقوع بعض الناس في كون عدم الوقوع هو المهرود الذي عليه الفتوى في قاضي خات
 وروي عليه في فتاواه المشهور قال يوجد وكذلك في الكتب الكثرة المقبولة فالحق
 يوجد في وقوع ذلك كيف لا وهو مخالف لما نقله في سبيل الحكم عن الميسر طين قوله
 اما البائن المحسوس يملك اللغوي مثل الثلاث والله اعلم **سئل** في رجل وكل امر
 في طلاق زوجته فطلقها ولم يعد المهرود الثلاث هل يقع ام لا **اجاب** لا يقع في
 في كافي الحكم من كتاب الوكالة لو وكله ان يطلق امراته فطلقها الوكيل لئلا

مفهوم
 اذا نقل عامة ساء
 بعد راجلا

الطلاق الثلاث
 من قبل المهرج

ثلاثا

مفهوم
 فكل امر في طلاق زوجته
 فطلقها ولم يعد المهرود
 الثلاث

ان يرى الزوج الثلاث دفع الثلاث وان لم ينو الثلاث لم يقع شيء في قول حنيفة
وقال تقع واحدة وجعته وماله في كثر من الكتب والمأخذ **سئل** ان رجل ادعى
على زوجته بالولاء عنها انه طلقها بعد الدخول بها وحلها لم يزوجها قال وقال
سواله فاجاب بان استثنى فطلب منه اثبات الاستثناء فذكر ان له بينة
له بل يلزم بالطلاق الثلاث ام لا حيث لم تشهد عليه شهودا به انه اوقع الثلاث
ويكون القول قوله لا سيما في رواية **اجاب** ظاهر الرواية ان القول قوله وعند
بعض المتأخرين لا يقبل قوله الابينة حيث قال المتأخرون بطلان فساد اهل
الزمان ينبغي ان لا يعدل عن ظاهر الرواية لما هو عليه ان ما خرج عن ظاهر
الرواية ليس من باب الاستثنا ولا قوله في الرواية في كتاب الفقه ما خرج
عن ظاهر الرواية فهو مرجع عنه لما في دفعه في الاصول من عدم امكان صدور
قول من يختلف في مسائل منها في مجتهد والمراجع عنه لم يبق قوله له انتهى
واقول - كغالب النقاد في الرجال على النقاد في النساء فيلزم المذهب فليجوز
تكمي الزوج فيصدر منه الاستثناء وتكره لتخلص منه في التقييد بظاهر الرواية
احق واود وينبغي قاطن الامل والله اعلم **سئل** عن
حادثة حدثت بمدينة الشام فغرضت على رجلها فامتنعوا عن الجواب
عنها الى رجل كان في المذهب من علمها فافتى بوقع الطلاق فيش على الخلاف في
رجل صالح في العوام تشايع مع عتيق على محلة جبي منها اموال للظلمة الشام
بعد طلق منه فورا فوق طاقته وضايقة ادا انه فقال له على الطلاق بالثلاث
انك من اصحاب النار فلما نه الخاضون على هذا الخلاف فقال سمعت من العلماء
الكرام نقل عنه عليه الصلاة والسلام ان العرفان في النار يلاقونه الطلاق على
رفعت بذلك ام لا **اجاب** بعد اجدلة وسؤال التوفيق لتمام التحرر والتزويج
بجمله ما وقع بذلك على طلاق باجماع من ائمتنا واتفاق وجه الشك في احتمال
اذ لا يعلم ذلك الا المحقق المتقاضي كما هو جوابه في ان طلاق ان شاء الله به
لا يطلع على كبر خال ولوراده لما جرى على لسانه الاستثناء في سبب ذلك
الحال قال ابن قتيبة في شرح الجمع بعد ان ذكر مذهب مالك فان كان الله
وعلى له بان لم يثبت الله ما اوى على لسانه التطبيق وان مشيئة
الله وقوف غير معلومة فلا يقع كما لو علم بمشئة انسان غائب لا يوقف
عليه انتهى ولا شك كونه من اهل النار او لا يعلم بل العلم بواحد بعينه
منها لله الوجه المتقال في ان كونه من اهل النار عند الفقيه الجبار يجب عدم

سئل
لا يقبل قوله الابينة
في عوى الاستثناء

الحنفية

الحنفية واقعة الحال اذا الحنفية يكون بتحقيق شرطه ويوعدم كونه من اهل النار
وبعضها عن سائر الاثر والشرار ولا يعلمه الا المؤمن المحقق العزيم
الفقيه للذاون الحادوث الى احدى ما هو مخرج من **سئل** بان صاحب الحيات
كان لا عذاب له من القبر فانت طالق لا حنفية له لم يحصل فلا يقع بانك لا روح له
بسبب طهر خلف احدهما انه غراب والاخر انه حمام ولم يعلم ذلك لا حيث احدهما
ورمى ثلوه للجماع الا صغر حجمه ولما السرقه قال الدان كان راسي القلبي في ذلك
فانت طالق الدان لا يقع لانه لا يعلم انتهى ولله عطف في واقعة الحال اذ لا يعلم
كون الحيوان الذي له العيون المذكور من اهل الجنة دار القوارير ام من
جهنم الى بل في دار النار والعنفاء في ذلك والله اعلم **سئل** ان رجلا كل ارض
في طلة في زوجته نازيا واحدة فطلوها لكان متوقفة ما الحكم **اجاب** يقع طلقه
واحدة وهي الاولى وتكون رجعية ويلحقها بالاولى من اجرة ما هو والاولى
والله اعلم **سئل** ان امرأة تفرق عما يدعيها زوجها غيبة منقطعة وتكره بالانفقة
ولا منفق شرعي وتغربت بذلك فزرايينا فادعت عليه بذلك وانما قال فقرا
معصلا لا قدرة له على نفقة ما تاركها في منزله ومحل طاقته ولا قدرة لها على
ان تجبر على ذلك لتفريقا وطلبت من الحاكم الشافعي الحكم فامر بها باحضار
بينة تشهد بها تدعيه فاحضرت رجلين عاديين شهدا على طرف ما ادعت
فحكم بفسخ النكاح عليه مستوفيا لشرائط الشرعية لاديه ثم رخصت بعد انفقاده
عوتها منه بزوج اخر مستورا وحضر الزوج الاول ويريد ابطال الحكم هل له ذلك
ام ليس له ذلك حيث كان على ضرورة كماله مسوعة **اجاب** حيث ثبتت الغيبة
واشتدت الحاجة الى ذلك مع الغيب على الغائب كما افتى به قاضي البدرية وغيره وليس
لاعتني ولا غيره ابطاله لانه لا يملك به عند التحقيق من علمنا والله اعلم **سئل**
عن حيلة اثبات الطلاق على الغائب ما هو وهل خرج احد جيلة في ذلك فافقت
مع ان الحل خبره لما يثبت النكاح من الاضرار والمنفعة والاعذار **اجاب**
نقل جماع الفقهاء عن الذخيرة جيلتين احدهما يدعي كماله المولى حاضر
واوى ان تدعى على اخضاره نفقة العدة معلقا بوقع النفقة وتطالعه بالاداء
وبتروا على ما ذكر فيكم بالفرقة والضيان قال هذا الوجهان قلما يروى في
تصانيف المتقربين ولكن ينبغي القافي ان يضبط في سماع كل لهذه الدقوي
نظر الغائب لم قال اقول يرد في هذه الحيلة التي يتم ما يرد في الحيلة الاولى في
من المنزلة ومن **سئل** الخلاصة قايلا اورد ذلك النظر فيه ايضا لم قال ولكن مع

سئل
لا يقبل قوله الابينة
في عوى الاستثناء

سئل
حكم في نكاح
لا ينفق

سئل
في حيلة اثبات الطلاق
على الغائب

هذا الحكم بالحزمة على الغائب نفذه حكمه لا خلاف المتبع فيه وفي الرجل اثبات
 طلاق الغائب كما على المصنفين من ان الشرط كالسبب انشأ وقدم في جامع الفقهاء
 قبل ذلك انه قد اضطرب في سبيل الحكم على الغائب وعليه لو لم ينع عنه اصل توقي
 ظها من تنبي عليه الزوج بلا اضطراب ولا اكسال فالظاهر ان يتأمل في الوقائع
 ويلاحظ الحجة والضرورات فيفتي جسيما جواز او فساد ان يقال مثلا لو طلق
 امراته عند العرولة غاب او غاب المدين عن البلد وله نقد ودين على
 الغائب واطمان قلب القاضي وقلب على ظنه انه حق لا تزور ولا حيلة
 فيه يتبين ان حكم على الغائب وله وكذا يستحق الفتوى بجواز دفعها
 للزوج وتماه فيه والله اعلم **باب** فيما ذكره من السلام المحرم التي كرم الله
 الفتى التي تسمى في مئنته تنويرا لا يعارض بآية الطلاق التي يقول بها
 اكثر من التاكيد المتناهية في فوق فانه يقع به الثلاث ولا يدين في الزوجة بعد
 تفرغ بوقع الواحدة البينة ان لم يتوكل في قوله كره بالبارك الله في قوله
 المتناهية في فوق ضبط صحيح ام غلط صريح **باب** في سبب جرمه القاسم بين
 كما به به الزنا والقدح في حكمه في تقدير ذلك لو قدر وقوعه مع من يقع طلاقه
 غير فارق بين المتكئة والمتكئة او فارقا بينهما ما علم الله بل يفتي في ذلك
 واحدة باينة ام رجعية ام يفتقر الحال بين البينة فيه وعدم البينة في كل
 للمصنف في هذه المسئلة خصوصها في مسئلة الزنا المتناهية في فوق نصي
 ضيف او صحح او دالة لتقدم مقام المخرج الجواب مفعلا على الوجه الذي
 والطريق الاحسن بها لا من يعلم **باب** في المتكئة المذكورة المتناهية
 في فوق ذلولها المذكور كلاسها في مسئلة المتكئة في البحر الذي هو مقرر
 منه قال واداسار يعني صاحبها الذي يفتي بالطلاق الى كل وجه كان على
 افعلا لا نه للتقارن ولو حصل بالبينة في وهو اخفى من الطلاق الرجعي
 فدخل اخفى الطلاق واسواه والشرع واخسه واكبره واغلفه واطوله
 واعرضه واغظمه الا قوله اكثر من التاكيد المتكئة فانه يقع به الثلاث ولا يدين
 اذا قال بوبت واحدة انتهى ولم يحد اضطربه بالتاكيد المتكئة في فوق
 وانما الكل ضبطه بالمتكئة وجعله في مخالفة اكثر ما لموصفة فكان على سبيل
 قطعا في الواقع بالتاكيد لا سبق اليه فلم يزد الفاضل في الذي يقتضيه نظر
 الفقهاء انه يقع به الثلاث ولا يدين ويدل على ذلك ما مر به في آخر كتاب

في زلة

في زلة القاري في فروع كثيرة قايلا ما مر حجة الى انه لو ذكر في مكان خزان
 غير المعنى لا تفسد حله نه حيث كان الفصل بين الحرفين لا ياتي الا بمسئلة
 كالطلاق مع المضاد والصادق مع السين والطاء مع التاء عند التامح
 وذكر ايضا مع الخطاء في الاعراب اذا كان يقع منه ما يقع من المعطاة لا تفسد
 ايضا مستدلا بان له لو قال لرجلي زيت بالخطى او قال لامرأة زيت بنصب
 التاء بدل ان الخطا في الاعراب مما لا يمكن الا حرازة عنه فاذا كان هذا من اجل
 الصلاة ومثل الحد لا يفسد فكيف في الطلاق وقد علم على السبب ان متى ذكر
 اكثر وكثير ولا يقع منها الا ما يقع من اكثر وكثير فيجب ان يقع به ما يقع في
 ورجحنا قاطبة بوقع الطلاق لا الخطا لمصلحة وفي خلافه وتلا في قوله
 وطلاقه وتلك ولم يعتبر فيه ابدال الحرف ولو لم يدر في الغرض لا طالة
 لكشف ذلك سالة وفي هذا التدقيق والله اعلم **باب** في رجل طلق لا يدخل
 واختلف فادخل محمولا بل يثبت ام لا واذا قلنا لا يثبت بل يدخل اليمن به
 حتى اذا دخل بنفسه لا يثبت ام لا **باب** لا يثبت ولا يدخل اليمن به على
 العمى وقال السيد ابو شجاع في رجل طلق بالاسم في قوله الذي يدر في البحر
 وغيرهما فليس لا يثبت بالادخول بنفسه بعد وقد اتي به الناس في مثله
 الدما هو لا ينفق بالناس مع كونه خلاف العجم والله اعلم **باب** في رجل
 زوج ابنة الصغير زوجة ودرجه الله متى تزوج ابنة المذكور او تسمى عليها في طلاق
 منه فبلغ وتزوج عليها امرأة هل تطلق ام لا تطلق لفساد الشرط **باب** في تطلق
 لفساد الشرط المذكور وقد تقرر ان النكاح لا يبطل بالشرط الفاسد وان طلاق
 الصغير لا يقع سواء كان مطلقا او منجرا او الله اعلم **باب** في رجل غصب من
 زوجته الحرة المدخولة فقال لها ابني وانا اطلقك فقالت له ابراك الله
 فقال ردحي طلاق هل يتنفع عليه من اجبتها في عدتها ام لا وله من اجبتها
 ولو قال لا اذكرك مني توب التاكيد او التأسيس **باب** لا يتمنع
 عليه من اجبتها في عدتها بذكر اذ لا يبرأ المذكور من غصب نفسه لم يعلق الطلاق
 عليه لان قوله وانا اطلقك وعد به وقوله ردحي طلاق انما هو طلاق وسواء
 قال ذلك مرة او مرتين اعم استكمال العدد الموجب للجنونة في الحرة مع نية
 التأسيس حيث لم يقع قبله شيء فافهم والله اعلم **باب** في رجل جعل له
 غصب من احد زوجته المدخولة فقال كذا ردحي طلاق فقلت فصار
 يبرأ منه **باب** هو طلاق باين حيث فواه فله المراجعة بعد رجوعه

طلب
 حله لا يدخل وار فلا يحل
 لا يحل ولا يدخل اليمن

في رجل قال لا مراة في خلا المذهب روي طالق بالسكوة لا يقع عليها طلاق
 واحدة باينة بحد الميتة في اولى طالقا ابرهية **اجاب** يقع واحدة رخصه
 وان نوب الاكثر او الابانة او لم ينو شيئا لم يخرج اذا كناية ما قبل الطلاق ولا
 يكون الطلاق مذكورا ايضا لا مرة به قاضي خاذل الكنايات وهذا الصريح مذكور
 ولو اقر على طلاق روي الذي يعقل اذ ليس كان من الكنايات فتكفي في النية
 لا ابرهية به في كلام ابي حنيفة والله اعلم **سئل** في رجل طلق زوجته ثلاثا
 وتزوجت بعد انقضاء عدتها منه بغيره لا يقع بقول ابيه له بغيره
 لدى سهرود ودخل بها وطلقها ابو الصغير يعرض للصغير وتزوجها المطلق لها
 لما كان قويا ودخل بها وطبق فقبل له انها لم تزل فطلقها وتزوجها اخوه
 البالغ فزاد وادخل بها وطبق فقبل له انها لم تزل فطلقها فها الحكم في
 ذلك كله الجواب مع بيان الوجه في ذلك **اجاب** تكلم الجواب مع بيان
 لم خضرة من ينهقدوا التكلم خضرة طلاق ابيه لا يقع سواء كان بيلا او غيره
 قال في جامع النوار في شرح النافعة المصنف اذا جاء معها المراق قبل البلوغ
 فلا بد ان يطلقها بعد البلوغ لان الطلاق منه قبل البلوغ غير واقع وقد مر
 بان المراق لم ينفذ الذي مثله جامع وتحركت البتة وشبه المراجع وقد مر
 بغيره في رخصته تبرر ذلك ذلك في امرأة زوجة للجبي في ائمة على عصمته
 وعمد الجليل له غير صحيح ورويه لا وطى شبهة لوجود العقد وان كان
 فاسدا فيجب المراسل والعدة رخصت النسب عموما فيجب ان ولدت للمرة
 المنصوص عليها ان الكتب ولد او لم يولد نسبه اسلم وانما لم يولد يثبت نسبه من الزرع
 لانه صبي والصبي الذي لا يقع لا يثبت نسبه لعدم تصور الولاد منه وقد
 اجتمعت علماونا على انه لو جاءت امرأة الصبي بولد لا يثبت نسبه منه وادعيت
 ان عقد الحلال له غير صحيح علمت ان طلاقه وعدم طلاقه في اذهل اجنبية
 عنه وليست بزوجة له في حال لزمه وكذلك عقد اخيه رقع باطلا وخالفوا في
 وطى لا تزوج منها واحدة لان الخلوة انها تزوجها في النكاح الصحيح وقد
 علمت انه باطل وطلاقه لغو اذ لا طلاق من اجنبية لهذا انما علمت انه لم يجر
 فصار قاضي يرى رجع الطلاق الا ب على ولده يعرض ولا قضاء قاضي بعد

دفع

وقوع طلاق الا ب بعدم لزوم عدة من الصغير فان جرى والعلما بحال
 في الحكم المكي من مدعيين الصادر من حاكم او حاكمين فلا يشير اليه حتى ينطق عليه
 والله اعلم **سئل** في رجل طلق زوجته طلاقا رجعية فادعت عليه
 فادعت عليه لدى الحاكم الشرعي هو خوصا فيها فقبل له طلقها بواحدة
 فقال بالحسن هل يصح ان قالها كذا او يدين ام لا **اجاب** نعم يدين
 وقد مر جوابه لو اقر كذا لا يقع ديانة الا ما كان او قصه نقلا في البحر وغيره
 والله اعلم **سئل** في رجل طلق زوجته فقال له ابره منها طلقها فقال ان
 كان لك فيها صالح تكون طالقة ناولها طلقا هل تطلق ام لا **اجاب** لا تطلق
 والله اعلم **سئل** في رجل طلق زوجته فقال له ابره منها طلقها فقال ان
 حيث انه سيعم واسع الخافين قبل اذا قال الم سبع واسم هو نفسه يصح
 انشائه والقول قوله في ذلك يسهيه ام لا **اجاب** لا يصح انشائه وقوع نكاحا
 وعلا لملقا له بفساد الزمان وفيه نظر اذ السداد كما يكون من جانب الزوج
 يكون من جانبها البف فطلق لا يستدل له به ووجه اشباع ظاهر الواجب
 الذي هو قول قول الزوج والله اعلم **سئل** في رجل قال لا زوجة انت
 طالق الا انشاء الله بوصول المرأة هل يقع عليه الطلاق ام لا **اجاب** لا
 يقع عليه الطلاق اذ لو انقصر على الا ارات لا يقع لان هذا استسنا
 ولا يقع اذ الحق الاستسنا لا يقع ايضا عاودت الموقد بل انان او قال
 لا ان لم يكن لان هذا كله شرط ولا يقع اذ الحق شرط لم يقع ايضا
 كذا مر به علما وانا منهم صاحب التا تاريخية فيما نقلنا عن الحارثي
 للناظر ونص في البراهة قول ابو يوسف قال دعيه الفتى اني والله اعلم
سئل في رجل ولاه حاكم قسمة قرية فالتحق كمالا لم غضب منه لا مر فقال
 على الطلاق بل انا ما تطلع قسمة برييا لا تم عزل الحاكم المولى على القسمة ولاه
 بعد مدة قسمة القرية تانيا ونصب الحاكم ابيال بنفسه على الكلية من جانب
 فله حيث الخاف المذكور بالكل مع ام لا **اجاب** لا حيث الخاف ان نوي
 يكونه تحت يده تحت قدرته او سلطانه او ملكه او محله اذ والحال هذه
 ليس تحت يده بل يوقت به الحاكم الذي نصبه فلما حيث لا يتعارف شرط الخاف
 وان نوي يكونه تحت يده كونه كمالا ونهاله عليه تكلم حيث كان وطى وان
 لم يكن له نية حيث لا يعرف الاطلاع الى المتعارف عند الطلاق والله اعلم
سئل وهو يسئ المكي في رجل قال له ان نساك ذهبن الى الغربة
 الا فلانة خضرت بها فقال ان كان كدر راحت واحدة منهن لما في طالق

طلق
 لو اقر كذا لا يقع ديانة
 الا ما كان او قصه

فبين ان استبين من ذمتنا الى القرية معا هل يقع الطلاق عليهما ام يقع على واحدة
 منهما ام لا يقع على واحدة منهما **اجاب** بان يقع عليهما لا واحدة منهن على غير
 الا اذا تزوج واحدة معينة او مبهمة فبديني يقع على المعينة في صورتها وعليه
 التعيين في المبهمة مستلزم بان واحدة تكون في سياق الشرط تقع وطول بالنقل
 فلم يكن عنده من كنه ما فيه طرح النقل فلما رجع الى امره بالرملة راجع كنهه
 فكتب ما هو منه في الاولانية من باب الابل لا يولد لا يقرب واحدة منهن فهو
 مولد منهن ان مضت الاربعه الى شهرين جميعا لان واحدة تكون في محل النبي
 فتقع التي في المخلع الى حفصى عمر من الحنفية ولو قال والله لا اقرب واحدة
 منهن لم يولد منها فان مضت المدة من غير جامع بانها استقرت في المخلع سرح
 تنوير الابل الى غير من عود الله المخرى الترتيبى ناقلا عن فم القديس باب
 الابل ولو قال لله لا اقرب احدا من مولي من واحدة وقال زفر
 مولد من الاربعه حتى لو مضت اربعة اشهر ولم يقرب احدا من بانيات واحدة
 وعلى الزوج ان يعينها وعنده من كليتي لان قوله احدا من واحدة منهن سوا
 ولو قال لا اقرب واحدة من مولي منهن جميعا فكذا اذا قلنا احدا من
 لا يقع له معرفة وكذا لا يقع ان يقال كل احدا من على درهم وما واحدة منهن
 فمكره منفية فتقع ولا يقع كراهية واحدة على درهم ومثل ذلك في الجمع المصنف ولا يبي
 وفي التركيب الذي لا سائر مسئلة النكرة في سياق التي مع سواها سائر الثاني
 هو ما احدها او باسرها على ما قام احد من الاخرين في الثاني من الاول
 او لغيره او ليس او ان ثم انكأنت النكرة صادقة على القليل والكثير كسرى او ملازمة
 للمنفى فواحد او اخله عليها من غير ما جاز من رجل احدا فم بعد لا المسئلة
 على ان واما التي في الجسد فواحد كونه العموم وما عدا ذلك في رجل فانيها
 بنصب الجسد ما في الدار رجل فانيها العموم ايضا ونقله شيخنا ابو حيان
 في الارشاد والكلام على ورف الجرمي فيكون كنهيا ظاهر في العموم لان في قوله
 فانيها على جاني فانيها فم فتقول ما فيها رجل لرجلان ولا رجل فيها لرجلان
 اي يزوج رجل كما تقدر على الظاهر فتقول جاء الرجلان الى دارك فانيها الى انما
 ليست للعموم وتبعه عليه الجاني في اول الايض والآخر في نفسه قوله ما فيها
 الم غير مقوله ما ياتي من اية كذا اطلق النكاح المسئلة فابو حنيفة في قوله
 في كتاب التمهيد وبوسلب الحكم في العموم كنه لا ليس كل واحد زوجان فان ذلك

ليس

ليس من بان عموم السلب اي ليس حكم السلب على كل فرد واللام يكون في العموم زوج وذلك
 باطل في المقصود بهذا الكلام ايضا قوله من قال ان كل واحد زوج اذ اعلمت ذلك فتزوج
 عليه مسالين وذكر ثلثا ثم قال الرابعة اذ كان له زوجات مطلقا والله لا اطاق واحدة
 منهن فله ثلاثة احوال احدها ان يريد ان يستأنع عن كل واحدة فيكون موليها منهن كليتي
 ثم قال الحال الثاني ان يقول اردت الاستناع عن واحدة منهن لا غير فيقبل قوله لا احتمال
 اللفظ وقال الشيخ ابو حامد لا يقرب للمهنة والصلح الاول ثم يرد به مبهمة وقد يرد به
 فان اراد مبهمة فهو موليها ويومر بالبيان كان الطلاق ثم قال وان اراد واحدة مبهمة
 امره بالتعيين قال السرخسي ويكون موليها من احوالها على التعيين ثم قال الحال الثالث ان
 يطلق اللفظ فلا يزوج تعميها ولا تخصيصا فربما على التخصيص ام على التعميم او احوالها
 اصحابها الاول وبه قطع النفوذ وخرج ان كل ما به وفيه في حق الصغير فمكنا ان ليست
 ثوبا او اكلت طعاما او شربت شرابا وقال عنت ثوبا دون ثوب او طعاما دون طعام
 دين فيما بينه وبين الله تعالى لانه ذكر الطعام والثوب والله فمكره في موضع الشرط
 وموضع الشرط في النكرة في موضع التي تقع فيه التخصيص فيه ولا يجوز قضاء لان
 التخصيص خلاف الظاهر وفيه خفيف على نفسه فلا يجوز ان في وفي التخصيص الى مع
 الكيس لمحمد بن عباد بن مكره اورد التمهيد في الخلاطى من باب الابل ولو قال ان تزيت
 واحدة منهن فواحدة منكم طالق كان موليها منهن طلاق بالبركتاتهما وبالحسن
 احوالها لان النكرة في الشرط تقع وفي الجرمي اخصى كمن في النبي والنيات ولو قال
 فانيها طلقا فانيها لانه كانا من المداخلة تحت الشرط فمعت بهما اني
 وفي سائرنا لفظ فانيها طالق لا لفظ فواحدة منكم طالق في كناية عن المداخلة تحت
 الشرط الذي هو شرط واحدة فمعت بهما فمعت فواحدة منكم طالق فان واحدة
 فيه نكرة وقعت في الجرمي فمعت ولا يستفاد من لفظ واحدة وصف التوحيد فمعت
 لفظا على انه لو كان فمعت اربع نسوة وله عبيد فقال ان طلقته واحدة منهن فمعت
 من عبيدي وطلقت اثنين فمعت من احوالها وطلقت ثلثة فمعت من احوالها
 وطلقت اربعة فمعت من احوالها فمعت من احوالها فمعت من احوالها فمعت من احوالها
 عتق عمة من عبيده واحد بطلاق الاول وان شاء بطلاق الثانية وثالثة
 بطلاق الثالثة واربع بطلاق الرابعة وتجميع ذلك عمة فلو اشترط وصف التوحيد
 في لفظ واحدة لما وقع العتق على الواحد في صورة طلاقه مع انه لا يفسد لم
 يطلق واحدة حاله كما منفردة بل طلقها في جملة نسائه الاربع فذلك في التزويج
 مع انه لا يقع وقوع الطلاق على كل واحدة كذا في كلام التخصيص اجماع صريح في ذلك

لذا ما ظهر له والله اعلم **باب الايلاء** **سئل** في رجل قال لزوجته انت محرمة علي
سنتين وقدمت من غير جماع فيها الحكم **اجاب** هذا ايلاء لا يقرنه فرب المودة وثق
بانت بمضى اربعة اشهر من وقت التبرين وبالفناء عودتها منه قبل الايلاء والله اعلم
سئل في رجل قال لامرأته انت محرمة علي اربعة اشهر وطهرت في اربعة
اشهر فبماذا يلزمه **اجاب** يلزمه كفارة يمين والله اعلم **سئل** عن رجل
قال لزوجته كوني محرمتي علي من هذا الوقت الى غير يسيرة الحسن الائمة فهو
هذه الائمة وكان في سكر في الفقة فبماذا يلزمه بوطئها **اجاب** هذا ايلاء
منها فيلزمه بوطئها واحدة منها قبل مضي اربعة اشهر كفارة مستقلة
لنكاح الائمة كما ذكرنا في الحي واذ امضت اربعة اشهر من وقت الخلعة بمجرع
وقعت طلاق باينة على كل واحدة وبمضي اربعة اشهر يقع اخرى ان كانت في العدة
كان الطهرية او بعد الزرع بالانصاف عليه ان ينفذ ذلك الى ان تقع الثلاث على واحدة
نفسا فليست برك امه باوطئ قبل وقوع ذلك والله اعلم **سئل** في رجل قال لزوجته
احرمه المدخول بها على حصة هي امة او طهرت قبل عدة اشهر فبماذا يلزمه فبماذا الحكم
اجاب هذا ايلاء فان وطئها قبل اربعة اشهر طلق طلاقا رجعي يملك
مراجعتها في عودتها فبمضي اربعة اشهر طلق طلاقا نهائيا لا رجعي يملك
بانت منه لبقا الائمة بعد يوم الحنف بالوطئ قبلها وبالحنف بالوطئ قبل مضي
الاربعة اشهر انتهت يمينه بالطلاق الرجعي وبطل الائمة في وقت والله اعلم
سئل في رجل دعا امرأته الى الخروج من القرية معه فابنت فقال ان لم
تخرجي معي فانت راح من الجول الى مثله ناديا تحمدا الحمة لا الطلاق فلم يخرج
اجاب لم يخرج ان حصة فيها بالوطئ قبل اربعة اشهر كفارة يمين ومضى
الموك لا زمة عليه حيث فلت يلزم الموك من الطلاق البائني وبقيت احكام
زوجته فبطل ما انت محرمة علي بالوطئ عندنا والله اعلم **سئل** في رجل غصب من
لا يلزمه طلاق ولا كفارة يمين لعموم وطئها في المدة المحلوف عليها وهو من الجمعة
الحلقة والله اعلم **سئل** في رجل قال لامرأته كوني علي اربعة اشهر من اليوم الى مثل
اليوم ناديا عدم قريبا اسبوعا وتكون علي اسبوع الحرامات ويرد الحمة
الحرة فيها يلزمه **اجاب** اما قوله تكون علي مثل اخواني فذلك اربعة اشهر لا اسبوع
حكمه وبقي الحكم في قوله وتكون علي بالاسبوع الحرامات ناديا الحمة الحرة فهو يمين
يلزمه

يلزمه

يلزمه بقربانها كفارة يمين وفيما اطعمه عزة مسكين او كسوته او حرره رقية
هو خير واحدة من هذه الثلاثة وان لم يقدر على واحدة منها اطعم ثلاثة ايام بوجاهة
والله اعلم **سئل** في رجل تشاجر مع زوجته فقال لها الله على يدي اربعة اشهر
ايها واخفى ونبت قاصدا لاجاب في هذه المدة فقط فبماذا يلزمه هذا القول
اجاب اذا وطئها قبل مضي اربعة اشهر من وقت القول يكون كفارة يمين فيخرج
رقية او يطعم عزة مسكين او يكسوه وان عجز عن الخبز والاطعام والنفقة
صام ثلاثة ايام متتابعة وان مضت اربعة اشهر قبل الرقوى وقعت على طلق
باينة فيجوز دفعه عليها بيطا او لا يكره ان هذا ايلاء ودفعه ما ذكرنا
والله اعلم **باب الخلع** **سئل** في صفة خلعها عليها على نكاح يميني الزم
فبطل زواجها ذلك بل يلزم عليها نكاحا ولا يسقط شيء من مهرها ام لا **اجاب**
لا يسقط شيء من مهرها ولا يلزم الخلع نكاحا بالشرع ليدل الخلع المذكور والله اعلم
سئل في رجل قال لزوجته احرمه المدخول بها ان يطئها فبماذا الحكم اذا طعم
عليه بوطئها على البذل المضاف الى الاب يلزم الخلع وبطل الاب بالبدل
الذي التزمه وجعل عليه والمائة تطالب الزوج بها على ما عليه حيث كان بغير اذنها
ولا يرجع الزوج بها اخرته منه على الاب وكيف الحكم **اجاب** حيث اضاف الاب
البذل الى نفسه وولزمه ولا يسقط من مهرها شيء فتطالب الزوج بها على ما عليه
ولا يرجع به على الاب اذ لم يضمن له ذلك وانما يلزمه البذل الذي التزمه في عقد الخلع
والله اعلم **سئل** في امرأة استرأنت من اخيهما نفقة التي في رزقها القافي بامر
المقاضي ثم خالفها الزوج ودفعته المبالاة العامة بينهما بعد الخلع لا يسقط دين
الخ ولا اذا قلنا لا يسقط على طاب الزوج ان الزوجة **اجاب** لا يسقط دين الخ
وله مطالبة ايها شاء والله اعلم **سئل** في رجل قال لزوجته احرمه المدخول
بها ففعل ذلك ستون فرسا فبماذا الحكم اذا طئها في الستين على الاب ام لا
ولا مطالبة الزوج بها على من مهرها **اجاب** لا يسقط ذلك ولا مطالبة مهرها
وقد وقع عليه الطلاق فلا تأمجا تأخذ اي صيغة كاد به الكافي وغيره فراجع انت
سألت والله اعلم **سئل** في رجل خالف زوجته بعد المدخول بها وقضى على طلاقها
على مال معلوم ولم يذكر المهر فلا بد ان يرجع بالمقبوض ام لا **اجاب** لا يرجع به على
البيع كاتله صاحب البحر عن الجعفة وصرح به في جامع الفقهاء عن فتاوى قاضي
ظهير الدين وغيرهما والله اعلم **سئل** في بيتية زوجة الجاهل لو طئها لم يلزم معلوم
ثم دعت المصلحة الى الخلع وادار الجاهل اب صحت الخلع على وجه يسقط المهر في الرجوع

اشهر

فما الخطي فك **اجاب** ذكر الزاوي في ذلك ثلاث حيل احدها ان يخالف اجنبي مع زوجي على مال
قدرا المهر في ابدل على الاجنبي الزوج ثم خيل الزوج بها عليه من الصراق متى له ولاية
تقبض صرافها على ذلك الاجنبي فيسأل الزوج عن المهر ويكون في ذمة ذلك الزوج والثانية
ان خيل بالصادق على الاب يعني ان كان وان لم يكن فصل الحد لان مستحقها فيسأل الاب
منه ويستقل في ذمته اذا كان املا من الزوج او ماله قاله ذكر الحاكم في حيل
اخرى ان يقرب الاب يعني او الجد بقضه ثم يطلقها ويبرأ الزوج في النكاح وتقبض
لمدارته من حيل الزوج اذا خالفها على صرافها على المهر طامع له مع اقله ويضيق
الحد للزوج نصف الصراق الواجب بالطلاق قبل الدخول والله اعلم **سئل** في رجل
سأله زوجته ان يطلقها على ارفع ولولها الذي هو جالس به وعلى مسكه مدة سني
معلومة فطلقها على ذلك بل ياتي بها ذلك ويكون حكمه **اجاب** نعم
يترى ما شرعا فنقد صرافها على اقله على مسكه الولد مدة معلومة وعلى ارضاعه
اذا كان رضيعا وان لم يكن بين المدة وترضعه حولين والطلاق الكائن على عرض
بمنزلة الخلع وهي حرة بذكر صاحب الزوج وغيره بل يكون لهذه المسئلة في وفاة
ما يطلق عليه اسم الخلع فقد تضمن في المهر انما عبارة عن عقوبتي الزوجين المال
فيه من المهر فيقول فخلوها او يطلق في ايها والفاظ الخلع حرة ذكرى مع جلتها
طلق نفسك على الف ولان مسكه الولد مدة معينة منقعة معلومة وهي تنقوع
بالمقدوم جعلها بد لا على فخرج المهر على مسكه بالخطيق به ذلك والله اعلم
سئل في رجل قال لا ضر طلق امرأتك على هذه المهرات الا يقع وعلى عرضي فمضى على
نفعل المهر ذلك في يده فذهبت الزاوي والفرقة من الزوايا ام لا **اجاب** نعم يقع ذلك
ولم يزمه دفع ما التزمه كما به صاحب الهداية في باب العتق على جعل وعشرة المهر
باب الطلاق **سئل** في رجل غيب من زوجته فقال انت على حرمة مثل اخي فبين
فما الحكم **اجاب** هو ايها على قول ابي حنيفة وعلى قول ابي حنيفة وعلى قول ابي حنيفة
ان طلاقها فاللزام به عليه ان كان غيبا عتق رقيقة فان لم يجد رقيقا فمهرها من بيتها
ليس فيها رمضان ولا الايام المنعينة الخمسة المفردة فان لم يتوارط طهر سني قبل غدا
وعشاء شعبان ولا قبل الا المهر ولا لابن بها اخرها من بيت زوجها لم ينفك عنها على عصمتها
فان جازها في انشاء الصوم استغفروا بغيره فقطر من زوجته من كل وجه وان
تزوجت الى حكم المذكور عليه فانه والله اعلم **سئل** في رجل قال لزوجتي انت مثل اخي
هذه الليلة ناديا حرمة المهر **اجاب** موجب بل اذا علم ما مع انه قد اكل
فان رموت فيسقط بعض اليمين ولا يلزمه شي بالعود بعد ما كان عليه في الوعد والله اعلم

سئل في رجل تشاجر مع زوجته فقال لا اريد طلاق حرمة مثل اخي ناويا بمهر الحرمة
المطلقة هل له ان يتكبرها ام لا **اجاب** بقوله طالق وقع الطلاق الرجعي لا نهض في طلاق
حرمة الا ناويا الحرمة المجردة يكون طهارا فتلزمه كفارة الطهار لوقوع مثل اخي الذي
لا يتسبب منكم حرمة على التباين وهو اخيه والله اعلم **سئل** في رجل قال لزوجتي
وقد خرجت من بيتي ان تم تعودي وتبيني فيه تكوفي مثل اخي فامنعها ما الحكم **اجاب**
ان توبى بها او طهارا او طلاقا فكلوا وان لم تكن له نية لفاكلامه ولا شيء عليه
وذلك ما هو مباح ذكره في الطهار من مسكه انت على مثل امي ولا فرق بين المولود
والنحر فان الطهار مباح بغير تعليفه والله اعلم **سئل** في رجل غيب من امي
زوجته فقال لي مثل اخي فهاذا يلزمه **اجاب** ان لم تكن له نية فيه فهو باطل
لا يلزمه به شي والله اعلم **سئل** في رجل قال لزوجتي وهي حرة امه تكوفي مثل
لهذه ما قضيت ولها هذه السنة الى يقع عليه بذلك طلاق ام لا **اجاب** لا يقع
عليه به طلاق ويصير به مظاهرا ان دخلت في السنة ولها الذي نواه ولزمه
كفارة الطهار الى عتق رقيقة ان قدر عليها وان لم يتوارط فعليه صوم شهرين متتابعين
فان لم يستطع فعليه ان يطع ستيين فقيرا والله اعلم **سئل** في رجل قال لزوجتي
فقال انت مثل امي انت مثل اخي ناويا الحرمة ماذا يلزمه **اجاب** في المسألة
خلاف وصح كونه طهارا فيلزم فيه قرينة ان قدروا ان لم يتوارط شهرين متتابعين
ليس فيها رمضان ولا الايام المنعينة فان لم يتوارط طهر سني فقيرا والله اعلم
باب العتق **سئل** في تكرار عت على زوجها بعد الدخول بها انه عتق
لم يجل ايها فطلقها على مال في زوجها او بعد عشرة ايام لعينم لا يقع نكاحا قبل
انقضاء عدتها ام لا **اجاب** لا يقع قبل انقضاء عدتها لوجود الخلعة الشرعية لا
صحت به علما وفاقا طهر والله اعلم **سئل** في بكر صغير دخل بها زوجها ثم ات
ابوها اخذها الى قريتها ومنعها عن زوجها فادعت ان يزوجهما
عنه الى نكاح بينهما ام لا **اجاب** لا يقع بينهما وبين زوجته
بمجرد دعواها انه عتق وعلى نفقة نفقة عنه باقراره او بقول الكسار انها
بكر يوجب من وقت المرافعة سنة كاملة ولا قسم منها الا من حمله ولا غيرها
ولا الايام عتقها عنه ولو حيا وهو بها منه فان وطئ والابنت بالتفريق ان
طلعت والله اعلم **سئل** في عتق اجل سنة ادعت زوجها البكر ان لا يقا فيه
ازال بكارتها في انشاء السنة باصبعه لا باللمة وبويدي عتقها ان القابا لانه فوضت
عليه اليمين بان لا يات بها باصبعه وانما ان القابا لانه ففك على اليمين الى نكاح

بينها وبينه بنكوله عن النبي بعد انتهاء السنة ام لا **اجاب** نعم يفرق بينهما بنكوله
 عن النبي والحال هذه اذ هو مخالف عليه ويقضى فيه بالنكول لانه اذا اقر بزوج به
 فجلد فان لم يوجع والافضى عليه كما هو اظهر من ان يذكر والله اعلم **سئل**
 في رجل اسلم وخته نصرانية بالغة يريد ابوك ان يفرق بينهما وبين زوجها المسلم
 كراهة في الاسلام هل له ذلك ام لا واذا ادعت انه لم يصل اليها واجله استاذ في دينه
 الى دخول الجوز بيع تاجيله ام لا **اجاب** بقاء الكفاية في نكاح الكفاية اذا اسلم
 مقرب في الكتب متعاقبا وسرورا وقاوي ولا ينع التاجيل الى من الحكم الشرعي
 ولا ينع تاجيل غيره قلنا في الحائض تاجيل العيني لا يكون الا عند فاق في صراحيه
 فلا ينع تاجيل المرأة ولا تاجيل غيره انتهى والمصرح به في زوجة العيني اذا
 احله الحكم سنة وطلبت التفريق بانه ما بالالة الزوج وما بتفريق القاضي
 اذا اوجب الزوج ولا يثبت الفقة بحد اختياره لا يوصف به في كتب الحنفية كما طهر والله اعلم
سئل في زوجة العيني اولى لها تسنة اذ اهرت او اخرجها او اوجدها وجسدها
 هل تسب تلك الايام ام لا **اجاب** لا تسب الايام **سئل** في امرأة شاذية
 امتد طهرها هل تقدر بشهرين ام لا يور من الحيض ليس قول ابن النخعي في سريه او الهامة
 تتبع شهرين تقضي مدة التي في طهرها يستد فيا جرد **سئل** **اجاب** هو مخالف لمع
 الروايات فلا ينبغي به نعم لو قضى ما كان به نفذ ولا داعي الى الفنا بقول نفقة دانه خطأ و
 عتلى الطوب مع امكان الزاغة الى ما كان حكم به والحق علمنا بذلك قال في كتابه
 قيل حتى ما ذهب الى ان في ذلك وجب عليه ان يبرأ قال ابو حنيفة كذا ذكره في التوفيق
 مخالفة الروايات وخرائفة بعدهم نظيره انه المذهب الذي عنه لا يذهب والواجب طرد
 المخراب وحفظ المذهب فيها واذا ائتم ذكر ذلك هو سبيل الارشاد ودفع الضرر عنها
 ينكح لو قضى به ما كان نفذ ونفذت نظما سالما من النكاح فدل

طه
 تاجيل العيني لا يكون
 فاق صراحيه

لزوج

لا يخرج منه ويجرم عليها ذلك لقوله تعالى لا يخرجوهن من بيوتهن الا بالاثمة قال ابن عباس في رواية
 التي تخرج لا قائمة الحدود قال الاكبرون وقال ابن عمر في رواية قبل انقضائها عدتها وخبر
 على العود اذ اخرجت قبل انقضائها ولو بان الزوج لان الحرية لا تسقط باذنه حقا للبعث
 فلا يخرج لانه لا يملكها الا حتى الى صحت دار فيها ساكنة لغيره خلاف ما اذا كانت له وحر جوازها
 اذا كان المنزل مستاجرا وكان الزوج غائبا ولم يادر على دفع الاجرة ليس لان ان يخرج منه
 بل تملك وتنفذ الاجرة وترجع بها عليه اذا كان باذن الحاكم ولا يملك له اخرجها ولا
 امرها الا بذلك وعليها ان تقصصها وتغضها على ملازمة المسالمة بيني ومطلقات
 اكثر منه غير مطلقات فانهم على كل حال يخرج باذن الراجح خلاف المطلقات اذ لا اذن
 فيها فيه معصية الله تعالى ويجب عليه نفقة المصرة ويدخل في مسهاها الكسوة اذا
 طالت بان كانت حاملة او ممتدة الطهر والله اعلم **سئل** في المتوفى عنها زوجها اذا
 كانت تسكن معه في بيت يستحق المبيت فيه السكنى بسبب شرط الوفاة فخرجها
 المستحقون هل لها السكنى لم يخبرنا عن علمهم ام لا ولهم اخرجها **اجاب** نعم لو اخرجها والله اعلم
سئل في رجل غاب اقرباؤه طلق زوجته من مدة ثم يدعى سبعة اشهر له
 وارسل بذلك كتابا اليها هل يصدق فاستقام نفقتها ام لا ولها النفقة حتى تستقي
 عدتها من تاريخ عليها وعليه وفاد مسها الشروط هل بطلانها ام لا **اجاب**
 ان كذبته فلكم النفقة والكسوة قال في البحر كلام قدومه ان العدة تغتفر من وقت الطلاق
 في اقاربه يعني الزوج بالطلاق من زمان مضى الا ان المتأخرى اختاروا وجوب العدة
 من وقت الافراحي لا يملك له الزوج باختياره اربع سحا بها زجره حيث كان طلاقها
 كذا لا نفقة ولا كسوة ان صدقة في الامسدا لانه قولها مقبول على نفسها ثم قال بعد
 كلام كثير والحاصل انها ان كذبته في الا سناد او قالت لا ادري فهي وقت القرار وان
 صدقة في حقها من وقت الطلاق وحق الله تعالى من وقت الافراحي والحاصل انهم لا
 يتقبل بحج قوله في ابطال حقها اجماعا في النفقة والكسوة منها وعليه وفاد مسها الشروط
 حلولة بطلاق اجماعا والله اعلم **سئل** في رجل طلق زوجته وله منها بنت صغيرة
 تمتد عدتها معها صالحا على دراهم سبعة هل يبيع الصبي ام لا **اجاب** لا يبيع الصبي قال في البحر
 واذا صالح الرجل امراته عن نفقتها مادامت في العدة على دراهم سبعة لا يزوجها
 عليها حتى تنقضي العدة نظر ان كانت عدتها باخيض لا يجوز الصبي للجمالة وهذه عدتها
 باخيض فلا يبيع الصبي الجمالة بالمرة ويجب عليه النفقة مادامت خبيصا والله اعلم

لا يجوز

باب نبوت النسب **سئل** في ابن ابني سمية هل يورثها ام لا **اجاب** لا يشبه
 يورث له شرف ما ام لا واذا قلتم نعم لا يشبه في اولاده ام لا **اجاب** لا يشبه
 في ان له شرفا وما وكذا الاولاده اما اصل النسب مخصوص بالاب والابا والابا بهذا
 قد نهي الواضع واتبع الوجه اللامع اذ بان في نسبه اليه على الله عليه وسلم
 ثبت الشرف والسيادة فاذا ثبت لهذا القدر لابن ابني سمية ثبت لاولاده واولاد

كسوفهم ونفقة طعامهم لا يدرى به سكران الذي في تناوله ولو لم يكن الحاضن على العلم
 حرج به غير واحد والله اعلم **سئل** في بكر بالغة عاقلة لها رأي يريد عليها ان يرضيها
 وهي ثياب ولا تريد الا انضمام الى امها الصالح المهازنة هل يقدر على ان يرضيها اليه
 جبراً ام لا **اجاب** لا يقدر عليها على ذلك ولا يمنعها عن الملك عند امها والله اعلم
سئل في من لمقة نصرانية تنازع في ضيها اخيها المسلم واخوتها النصارى
 كل يريدها لنفسه فعد من تكون **اجاب** تكون عند من اختارت الكفر عنده
 اذا لم يلقه حكمها حكمي بالغة في ذلك والله اعلم **سئل** في صديق له ام وجدة ام ام
 واخت شقيقة ساقطت الحق من الحضانة لكونهن متردجات باجانب
 ولها اخ لا يلبس لخصها ام لا **اجاب** نعم ساقطت الحضانة بالتزوج بالانكاح
 كالميتات لان الزوج يعم حق الحضانة للام والحالة لهذه وفي التنازع بينه وبين
 رضى المحيط اذا اجتمع السائلين اذ لا اجانب يضعه القاضي حيث يشاء
سئل في صديق له ام عصية وام تزوجت بالاجنبى وخالف في حقها
 انكاحها وحضانتها **اجاب** نعم هو الذي يملك الانكاح واما الحضانة فيستلزم
 من يتقدم على العم من الجدة والاخت والخالدة والعمه وفيه فلولع اخوها والله اعلم
سئل في اب مقسره من مبانة صغيرة سنها اربعمائة سنين ابنت امها
 ان ترضيها وخضنها الا بغير وقالت جدتها ام ايها انا الذي دللني الفقير
 احول لي سقط حضنته الام وتكون اجرة اوطها ام لا **اجاب** نعم تكون اجرة اوطها
 في الصغار كما مر في الجرح **سئل** في غلام صبي بلغ بل لا يرضه امه
 من الشر اذا وقع منه شيء له ان يودبه **اجاب** نعم لم يرضه ومنه في السفوت اذ به
 اذا وقع منه شيء قال في الجرح نقل عن الطهريه والغلام اذا عقل واجتمع رايه واستغنى
 عن الاب ليس للاب ان يرضه الى نفسه الا اذا كان غير مأمور على نفسه فلا يرضه
 ان يرضه الى نفسه وليس عليه نفقته الا ان يسرع وفيه نقلا عن الوجاهية
 اذا كان خفي عليه شيء فالاب اول من الام وفيه نقلا عن السجاني ان للاب
 ان يودب ولله البالغ اذا وقع منه شيء وفي التنازع بينه والام اذا كان صبي
 ان اراد ان يخرج الى طلب العلم فلا يرضه ان يرضه وفي كراهية الخالية وكذا في
 الحسب صبيها وكان ابو حنيفه يجلسه في درسه خلف ظهريه او خلف سارحية
 مخافة ضيائه المعني به كمال تقواه انتهى وفيه قبله نقلا عن القنابية المجبي
 اذا بلغ مبلغ الرجال اذا لم يكن صبياً فكله حكم الرجال فان كان صبياً ففيه حكم النساء
 ولو عورة الحقدمة في الملقط يعني لا يخل للرجال النظر اليه يعني لا يخل للرجال

العلم بالغة حكمها

اذ لو لم يكن
 اعلمت النساء وطبي
 اسان من طبعهن
 حلت سن

التوازي

النظر اليه يعني من شهوة فاما النظر الى شهوة فلا يسمى به ولهذا اليوم بالنظر
 وفي حكم العلة كالرجال وفي الملقط الناحية فاما السلام والنظر لا يسمى شهوة
 لا يرضى به وفي استحسان كفاية السعي حكمي ان واحداً من العتاد روي
 في الحنام فقيل له ما فعل الله بك قال كل ذنب استغفرت منه غفر لي
 الا ذنبا استغفرت ان استغفرت الله تعالى عنه فعدت بذلك الذنب فقيل
 ما لم يقل نظرت الى غلام بشهوة قال القاضي سمعت الامام يقول ان مع
 كل امرأة شيطانين ومع الغلام كهانة عن شيطان استغفرت وفي الجرح
 كتاب الحج نقلا عن النوازل ان كان الابن امراً أصبح الوجه للاب ان
 يمنعه عن الخروج حتى يلحقه انتهى والحاصل ان طاعة الوالد واجبة
 بالنهي ولو حكم ظاهر في الشرع الشريف والابيات والاحاديث في ذلك ان
 من ان قصص الله اعلم **سئل** في غلام عقل فخرانه غير مأمور على نفسه
 فمن يرضه اليه **اجاب** قال في الطهريه الغلام اذا عقل واجتمع رايه
 واستغنى عن الاب ليس للاب ان يرضه الى نفسه الا اذا لم يكن مأموراً
 على نفسه فكان له ان يرضه الى نفسه انتهى وقال في منهل الخفية للعقل
 وان لم يكن للصبي اب وانقضت الحضانة في سواه من العصبة او لي
 الاقرب فالاقرب انتهى فهذا مفيد لكونه لا يستقل بنفسه الا اذا كان
 ما من اعاليه ولتقديم الاقرب فالاقرب من العصبة ولا شك في استراط
 كون العصبة غير فاسق خفي عليه المعصية لزيه والضياح عن والده اعلم
سئل في الصبي اذا انقضت مدة حضنته لم يرضه عصيته ان يأخذه
 من امه ام لا **اجاب** نعم يرضه العم قال في المنهاج لجلال الدين ان قصص عمر
 ابن محبوب عن الانصاري العقلي في الحنفية ان لم يكن للصبي اب وانقضت
 الحضانة فمن سواه من العصبة او لي الاقرب فالاقرب والله اعلم **سئل**
 في البانة المنفضة عدتها اذا طلبت اجرة الحضانة لانهما الصغر من الاب
 هل تجاب الحد ذلك واذا وجد الاب من غير محارمه من حضنته هي ان يكون
 اول من الام ام لا **اجاب** نعم تجاب الى ذلك ويؤخذ لها اجر المثل ولا يرفع
 لمن لا حق لها في الحضانة ولو تبرعت في حاله تمامي الحالات كما لا حجية كما مر
 به في الجرح وغيره والله اعلم **سئل** في بكر بالغة عاقلة مستقلة برأيها لها
 ام واب يريدان يسكنها مع ضرة امها ويفرق بينهما وبين امها هل له ذلك
 ام لا **اجاب** في كان لها رأي وعقل ودخلت في السن ليس لبيها ان يكرها

ظل
 اذا كان الاصح الوجه
 لا يرضى ان يمنعه من الخروج
 حتى يلحقه

على ان تسكن معه لا سيما في فرامها ولها ان تنزل حيث احبت حيث لم تخوف
 عليها من ذلك في الظلمة والله اعلم **س** في يتيمة ادعى زوج عمتها ان
 الام قبل مولده زوجا لانه الصغير وقيل النكاح له لتستر عها المهمة من امها
 بل على تقدير ثبوت ذلك بالبينة الفادلة تسقط حضنة الام **ا**
ا لا تسقط حضنة الام مادامت الصغيرة له نكاح للرجال **ج**
 في الجرح والمخ نكاحا عن القسوة والله اعلم **س** في الفلام اذا استغنى عن امه
 فصار لكل وشرب ولبس وسكن وجده لئلا يلهي عليه حضنة ام لا يهر
 ابو احق بضمه اليه لتاديبه ليتخاف با داب الرجال واخلاقه **ا**
 اذا كان بهذه الصفة انتهت عنه حضنة امه واما رابع احق بضمه وقد
 اطلقت على هذا المذهب والشرع والتأويل والله اعلم **س** في ضمها
 يرد على ثلاث سنين ولا يقع دام متزوجة باجنبي لا غير ذلك في العصبات
 وغيره ودرها في غيرها من امها ان يكملها بالباطل في القاضى ان
 يضعها حيث شاء ليؤمن على نفسها ووالها ويا من الزوج بالانفاق عليها
 من ماله حتى تطيق الرجال فيا من عدل لا يقضى بقية ماله من الزوج وقد
 لها اذا بلغت وانى رسل ام **ا** **ا** نعم للقاضى ذلك فقد حوفا باب
 الحضنة بانه حيث لم يكن للصغيرة عصمة ولا من له حق حضنة يفصلها
 القاضى حيث شاء ونقاطات الحضنة كالاجنبيات وقد نكح ذلك
 في جمع التار عن المحيط فكيف لا يكون له ذلك مع الخشية المذكورة بهذا الخلاف
 فيه احواله اعلم **س** في يتيمة لاسال لها تزويجها حضنتها جانا
 واما تزويج ان قرص اجرة حضنتها بالادراك ام لا **ا** **ا** حيث ايت
 الام ان حضنتها الا بالاجرة تدفع الى المهمة وله بيع للام ان تزويج لها
 عليها شيئا ترجع به عليها بعد بلوغها باجماع الفقهاء والله اعلم **س** في
 صفة الام متزوجة باجنبي ولا حالة ام رأت بالادفع للام حالة
 الام **ا** تدفع في الام لان النساء قد رعى الحضنة من الرجال
 فتدفع في الام الحضانة مرة الحضنة والله اعلم **س** في رجوع مفسدة
 ابن رضيع من مبانته ونبت سنين واهم تزويجها حضنتها
 وامها تلى ذلك الا باجره لا يدفع للجد ام لا **ا** **ا** المصير به في البلق
 وغيره ان الاجنبة اذا تبرعت بالرفع والام تطلب الاجرة ولا ترفع
 الا بها فالاجنبة اولى واما الحضنة فالصحيح ان يقال للام اما **ا**

صل
 لا تسقط حضنة الام مادامت
 الصغيرة لا تصح للرجال

صل
 حيث لا يمكن للصغير
 عصمة ولا سلة حضنتها
 يضعها القاضى حيث

تمت

صل
 لا تسقط حضنة الام مادامت
 الصغيرة لا تصح للرجال

تمسك الولد بفراجه واما ان تدفعه للجدة او لى لها حق ما في الحضنة كان الثانية
 والبرائة والخلصة والطهارة وكثير من الكتب والله اعلم **س** في رجل له
 ابن قاصير يدان بضمه اليه اتقا لعرضه وجدته تزويجها بضمه اليها وسنة
 ما من البلوغ وخشي عليه عندا فمن الاول منها بضمه اليه **ا** **ا** حيث
 عقل واستغنى براهيه انتهت حضنة جده ولم يبق الا عليه حضنة
 وان خشي عليه لا خيه ضعه الى نفسه لا يستفاد من كلامه والله اعلم **س**
س في رجل مات عن زوجة ونبت منها رعى اخوة يريرون انتم اعلم
 من امها بل لهم ذلك ام الام احق حضنتها مادامت عازلة واذا اطلقت
 حضنتها اجبر هذا الجواب الى ذلك ام لا **ا** **ا** ليس له جواز ان يعرضها امها
 وابطال حضنتها والله اعلم اخذ بها من كل احوال مادامت عازلة وفي السراجية
 ان الام تستحق اجرة على الحضنة اذا لم تكن منكوبة وله مقعدة له بيه وهو
 باطلاقة يعي في مال المحضون او في مال الاب ان كان لامل له وان لم يكن
 له مال ولا اب وجب عليها حضنته ديانة والله اعلم **س** في رضيع
 سنة دون سنة واخر سنة دون قس سنين واحق سنة سبع سنين في حق
 القاضى حضنة امهم لهم سبع قطع مصر به كل يوم ويؤخذ في حش
 في بيع ذلك ام لا **ا** **ا** اما الفقه الفاضل في مال الصغير فلا يقبل به احدا
 في العمل الا بالام ويسترد منه الراي بالكلام واما استحقاقها الاجرة فبني
 خلاف قيل لا تحقق تقدر على قاضي القضاة في الدين خان عن المنيونة بل
 لها اجرة الحضنة بعد فطام الولد قال لا وموضعها اذا كان هناك اب
 والوجه فيه انها حق لها والنحوي لا يستحق اجرة على استيفاء حقه
 فكيف يستحق مع عدم الاب نعم لها اذا كانت محتاجة ان تاكلى من مال
 اولادها المعروف لا على وجه انها اجرة حضنتها وقيل يستحق على
 الاب ولا اب بها والحضنة واجبة عليها لقولها عليها وله حق
 الاجرة على اداء الواجب عليها وبذا خسر هذه المسئلة وانما يحسن
 كالموت وفوتت على حاشية نسخي جواهر التداوى على قوله فيها
 قاضي القضاة الخ ما يعلم منه ان المتوفى عنها زوجها لا اجرة حضنتها
 من باب اولى لكن اذا كانت محتاجة وللولد مال لها ان تاكلى منه
 بالمعروف وهي كسرة الوقع والمخفف والله اعلم **س** في رضيع يبيع
 لا مال له وله اخ لا اب معروا منه ذات لبن بل اذا طبلت من

القاضي ان يرضى لاجرة لارضاعه وحضانه عليه تجبها ام لا وقبر
 على ارضاعه وحضانه في انا **اجاب** لا يجيبها القاضي الى ذلك بل لو كان
 الرضيع اب مقسم فبرامه على ارضاعه كما مر به في البحر فقلنا على الثانية
 فكيف الاخر والحضانه بهذا الحكم اولوية والله اعلم **سئل** عن الجرح
 ام الام اذا كان لها حق الحضانه وطلبت من الاب اجرة هل لها ذلك
 ام لا **اجاب** نعم لما ذكره الله اعلم **سئل** في صغير يتيم بلغ من السن
 سبع سنوات وامه متزوجه باجنبي طلب ابني عمه الملقب بضم اليه
 بل حبان الى ذلك ام لا **اجاب** ان ادعى الى ابيه المذكور بالولع دفع اليه
 قال في المنهاج للعقيلي وان لم يكن للصبي اب وانقضت الحضانه فعين
 سواء من العصبة او من الارواح فلا فرق بيني ان الثاني لا ترفع الا الى
 محرم ومثله في الخلاصة والتا تاريخية وخبر بها وانما يتوابعه بالولع
 لان الصغير لا حق له في الحضانه لانها من باب الولاية لان شريعه الجمع لا يثبت
 ملك ولا يسي يورث من الولاية كما مر به في الاستبانه والنظر في والله اعلم
سئل في محضنة الام ام وام اب واب مومر هل يرضى لام الام
 الاجرة الحضانه ولو طلبتها ام الاب في انا **اجاب** ام الام اخذت في
 باب الحضانه من ام الاب كما مر في بابها قاطبة واما ادلتها به وان
 طلبتها ام الاب في انا فالمنع من كلام الثانية والخلع والظهورية والارادة
 وكثير من كتبها المزيب المعتمدة انه مع سائر الاب ام الام او غيرها
 بها لتقيدهم الدفع الى العمة في انا يكون الاب مقسم فقدم منه يوم الدفع
 اليها اذا كانت مومر وقد ذكر في البحر ان العمة ليست بقسم بل المراد
 بها كل من كان له حق الحضانه في العيلة وقد تقرر ان مقدم التمايز
 محجة يعمل به فعلم بها نقلناه اولوية ام الام على ام الاب حيث لم
 تطلب زيادة على اجر المثل والله اعلم **سئل** في مستوتة طلعت اجرة
 حضانه ولد لها مع بقائه عندتها هل يتحقق اجرة للحضانه ما دام مت في
 عود الاب ام لا **اجاب** لا يستحق اجرة بسبب حضانه ولو لم يادامت
 في العدة والله اعلم **سئل** في بكر بالفت مبلغ النساء واختارت احب
 تكون عند اخيه لا مهادون عنها هل لها ذلك وان ابنت العمان حيث
 لم يكن فاسقاً فشي عليها عنده **اجاب** لها ذلك في التا تاريخية
 عن الدخيق في البكر اذا بلغت له وليا ضلها وان لم يخف عليها النسطاد

مطلب
 لو كان للرضيع اب
 تجبره على ارضاعه

مطلب
 الا ان لا يدفع
 الا الى محرم

مطلب
 العمة ليس بقدر
 بالكل من لم يرضعها

اذ كانت

اذ كانت حرة السني فكيف وقد افهم الى ذكر اختيار له والله اعلم **سئل** في
 صفويين لاجرة ام ام اي حرة على حضانتها وام اب قادر علىها هل يدفعان
 لام اب القادر للام الام العاجزة ولا لالا لهما واذا كان قادرا **اجاب**
 من شرط الحضانه القدرة على الحضانه فان شرطها ان تكون
 حرة بالغة عاقلة امينة قادرة وام الاب مقدمة على الخاتمة والله اعلم
باب النفقة **سئل** في امية قاب عن زوجها وتركها بالنفقة والمنفق
 شرعي ففرق الى القاضي على الغائب بيمين نفقتها وكسوتها على كل يوم قدر
 مسعى وادى الى القاضي في الاستدانة لذلك لزوجته ببدله على الزوج وقد
 استدانت ذلك وانفقته بنفقة الزوج المذكور على الزوج المذكور فهل
 ان قال الزوج ادركه انما لم تستدنت وقالت هي استدنت يكون القول
 قولها في الاستدانة والنفقة **اجاب** حيث فرغ القاضي ليا النفقة
 فلا الرجوع لها عليه لما مضى من المدة سواء استدانت او لم تستدنت
 لا هنا وجبة لها عليه مع قدرتها خلاف نفقة الاقارب التي اذا قدر
 مثلا سقطت بالموت وادعت الاستدانة والمطالبة بعد الموت
 لا يقبل محذوقا وتحتاج الى بينة فان لم يجد الامر بالاستدانة لا يثبت
 لعدم السقوط بل لا بد من الاستدانة حقيقة وقد غلط بعض هؤلاء
 المسئلة وزعم ان مجرد الامرين يثبت لعدم السقوط وانما قلت بالموت لان
 الطلاق بائن فيه خلاف قال في البحر والذي يتعين المصلي اليه
 على كل مفت وقاضي اعتماد عدم السقوط لما في حقه من الاضرار بالنساء
 ووجه تكليفها البينة فيما توراه انما تدعى امرها وهو الاستدانة
 والزوج ينكره ولها طلاق ومعه به والله اعلم **سئل** في مستوتة خرجت
 من البيت الذي وجب عليها الاعتماد فيه وعصت في ذلك امر زوجها حتى
 صارت نائفة للاقرب لها نفقة ام لا **اجاب** نفقة العوه كنفقة النكاح
 تسقط بالشور وهو خروج من بيت الزوج بغير حق والله اعلم **سئل**
 في الزوج الذي عليه ان يسكنها دارا مفردة ليس فيها احد من اهله فتكون
 بين قوم صالحين يعينونها على مصالح دينها ودنياها وبين قوم الزوج يحضرون
 طلبها ان اراده وليس له ان يشرك مصليا غير ام لا ويكفيها بيت واحد
 من دار ذات بيوت من غير منافق **اجاب** نوع على الزوج اسكانها في دار
 مفردة ليس فيها احد من اهله وعليه ايضا ان يسكنها بين قوم صالحين

مطلب
 ام الاب مقدم على الخاتمة

يعينونها على طاع دينها ودينها ودينها عن ظلمها اذا اراد ظلمها وليس له
 ان يترك معها على ولا يترك بيت واحد من اذات بيوت الا ان يكون جميع
 مرافقه من مطبخ وبيت خلاء وما لا بد لها منه في السكن كما مر به كله علما والله اعلم
سئل فيما لو فرض القاضي على الزوج الحاضر ببلدته الغائب عن مجلس الحكم
 لزوجته واولاده الصغار نفقة بغير حقة الزوج مع تنسها بالنفقة بالزوج
ام لا اجاب لا يجوز ذلك والحال انه قد مر في البحر في اول باب النفقة انه
 يشترط لوجوب الزوج على القاضي وجواز من شرط ان احضره المراجعة
 والقاضي حقة الزوج وانما على بقوله في الغائب لا حقة التاكيد وذلك في
 القضية مرة السقوط حيث كان حاضرا في البلد متيسرا احضار القاضي لا يجوز
 الزوج في غيبته ولا يلزم كما هو مر كلامهم والله اعلم **سئل** ان رجل رضى بزوج
 غريبة ولم توجد النفقة بعد وبويعتقها ببارك نفقة من الرملة الى غزة
 فرضت عليه درهم لذي قاضي غرة وهو الرملة من غير مراجعة واحضار
 مع امكان ذلك كون المسافة بينهما دون مائة السفر لا يقع بهذا الزوج
ام لا اجاب في النفقة من القاضي قضاء كما مر جوابه وقد مر جوابه
 لزوجته الغائب على قول زفر حاجة الناس رفقهم وقد مر في البحر ان ذلك
 على الصيرفة ان شرط صحة اجاب النفقة في غيبة الزوج ان تكون المسافة
 مائة سفر قال وهو قيد حسن يجب حفظه فانه فيها دونها يسهل احضار
 من اجتهت انتهى فقد اتفقت الفعلة التي لا جلتها حالنا طاهر الرواية
 وعلمنا بقوله زفر والحاجة والا ضطر الى القضاء على الغائب فلا يقع
 القضاء في غيبة الزوج مع سهولة احضاره ومراجعة والده اعلم **سئل** في
 رجل تزوج صغرى يتيمه مستهاة من امها ودخل بها قبل ان يوفى بها المهر
 والآن تركها عند امها وامتنع من الاتفاق عليها هل لها مطالبة بالنفقة
 والسوة والسكن والمهر المجل حيث كان معترفا به ام لا **اجاب** على الزوج فيهما
 وتسويها السكنا حيث سكن وايقاما بذمته من مهر صداقها واذا
 امتنع من ذلك جيبى ليقف عليها وجيبى ليوفىها ما اعترف به من
 مهر صداقها والله اعلم **سئل** في رجل غاب وترك زوجته بلا نفقة
 هل اذا رخصت امرها القاضي يرضى لها النفقة الواجبة عليه من عاينها
 بالاستدانة لترجع عليه ام لا **اجاب** نعم يرضى لها النفقة رفقاسها
 حيث كان كلاما لتكلم او برأيت عليه ان لا يكن عالما به قال في ملتقى الامر

والنفقة
 رضى النفقة
 الزوج لا بد ان تكون
 المسافة مائة سفر

في فرض النفقة
 على الغائب
 لزوجته

ولو اختار

ولو اختار من كثير من الكنت وله بقى مرة به في النهر وعلى النفقة عليه النوع الحجة
 فينفق به واختاره اكثر الناس حيث لم يكن جعرا متيسرا والله اعلم **سئل** في امرأة
 اذا اسلمت نفسها قبل استكمال ما شرط فجله لها من المهر هل لها بعد ذلك منه
 نفسها عنه حتى تستكمل ذلك عند الحكم ومنه ولا يجزى على ان سكنى مع زوجها
 في محل واحد ام لا **اجاب** لها من نفسها حتى تستكمل ذلك عند الحكم وان كانت
 سلمت نفسها وبه فرحت المتون فاطمة ولا تجزى على السكنى مع زوجها في بيت واحد
 في دار حيث لم يتزوجها لما فيه من الاضرار والله اعلم **سئل** في رجل تزوج نفسه
 لزوجته نفقة ومضى زمان بل لم يزل من النفقة التي دفع عليها زوجها لزمه
 بالبقاء ولا تسقط بغير الزمان ولا بغيبته الزوج **اجاب** نعم النفقة تجزى
 دين على الزوج بالرضا كما تصير ديناً عليه بالبقاء ولا تسقط بغير الزمان والغيبته
 والله اعلم **سئل** امرأة تريد زوجها ان يقبض عليها وتشتري من عدم النفقة
 تريد ان تأخذ منه كفيلا بالنفقة لا يجيبها القاضي الى ذلك ام لا **اجاب**
 نعم يجيبها القاضي في اخذ الكفيل الى قسم ويقول له انك تشتريها منه وعليه
 الفتوى لان الولاء فيه والظلمة وغيره والله اعلم **سئل** في امرأة طعنت السوف
 من زوجها فطلبت منه كفيلا بالنفقة فكلام ولده فيها وضار يترتب لا علمه
 فصار الزوج في غفلة امرها القاضي ففرض لها ما يكفيها وابنتها متدارا بمقلوبها
 للكل يوم واذن لكان الاستدانة والرجوع على زوجها وعلى والده الكفيل فلهما
 الكفاية صحبة فلما ان تطلب ايها كانت بنفقة ام لا فلا تطلب بها الا ان
اجاب تنفي في البحر عن الذخيرة جوابا خيرا الكفيل في مسألة من يد السفر سواء
 كانت النفقة مفروضة او لا فراجع ان شئت ولا شك انه متى على قول المفسر
 وعليه الفتوى كما مر في الولاء فيه فعليه الماسطالبة ايها كانت بنفقة ام لا
 كما هو ظاهر والله اعلم **سئل** في النفقة المستدانة بما من القاضي بغير موت او ذبح
 هل للداين مطالبة الزوج ام مطالبة زوجته او من تركتها او لم يتركها
اجاب هو مخير لما صرح به صاحب البحر ان فائدة امرها بالاستدانة دون
 امر الزوج بها ان يجبر له المطالبة على شخص الزوج والمرأة فان طالب
 الزوج ذلك كلام الله وفي دين الزوجه وماله وان تبع المركة فاخذ منها
 ترجع الورثة على الزوج حصتها منها والله اعلم **سئل** في صغير من زوجة
 دمهوا ابو الرجل وامر ان ينفق عليها ويربها الى ان تدخل بزوجها وتسلم
 ذلك ثوب قوت من ماله وكل الزوج ذلك فدفع منها عشرين ثم مات بعد ثلاث

في فرض النفقة
 على الغائب
 لزوجته

ويطلب العشرة الباقية هل له ذلك حيث كانت قيمة النفقة التي انفقها في هذه
 المدة تبلغ الثلاثين وربما تزيد أو لا **جواب** نعم له ذلك فطلب ابنتها شاة
 وخشب من المرد والتمتع **سئل** في تسمية لا مال لها الم وماذا لو كان ربحهم
 من شدة فعل من قبل نفقتهم **جواب** على ما لا على خالها ولا على ابنتها
 اما الحال فليما هو جوازه من ناخير اب الم عن الام فكيف بابنه الذي يربوه
 وتدفع في المنافع الحقة ومشاركة الام بالهبة المحرم فخرج عن الهبة كالحال
 وتوهم مشاركة الام في غاية البعد والله اعلم **سئل** فيما لو امر ابو الحفيرة
 التي في شركه الغير بالانفاق على الصغيرة من مالها فخرج عليه ففعلت ثم
 ماتت ثم رجع في تركته ام لا **جواب** نعم رجع في تركته كما اوضحت ذكر في كاشي
 على البحر الرقعي والله اعلم **سئل** في رجل عا في مطلقته عن نفقة عودتها في حضي
 بسعة قريش فهل يبع ذلك ام لا واذا قلتم بعدم الهبة هل يلزم ما راد الزايد
 على نفقة مثلها لتلك المدة ام لا **جواب** لا يبع هذا الصلح كما رجع به في البحر
 نقلا عن الدخيرة وجوز به في التتارخانية نقلا عن المختار والكرى وجزم به
 في الولائجية وكثير من الكتب وعن بعض من يبع جوازه كما نص عليه في
 الخلاصة وعلى ما هو الصحيح اذا دفعه بئرا على الله لا ربح له من وجهها زاد على
 نفقة مثلها كما انما لو طالت عودتها ولم يكن لها الصلح عليه تطالب بكفالتها كما هو
 ظاهر والله اعلم **سئل** في رجل قبض بمضى من بنته الصغيرة وانفقه عليها
 وعلى نفسه مهر او ماتت لم يبق موروكة على فرايض الله تعالى ولا رجع
 عليه بشي مما انفقه ام لا **جواب** نعم ياتي بمروكة على فرايض الله تعالى
 ولا شيء على الاب مما قبضه وانفقه خلا لكونه مهر اذ له ذلك حال اعيان
 بضي عليه كبر من كمالها والله اعلم **سئل** في كسرة فقيرة لها اب وام هل
 يجب لها النفقة عليها ام لا **جواب** نعم يجب على الاب وجوز
 على الظاهر والله اعلم **سئل** في يتيمة لا مال له وله ابن غني فقير وام له
 يجب نفقة على امه لا على ابن عمه لانه ليس بمحرم وان كان وارثا بشرط
 النفقة على القريب ان يكون محرم ما والله اعلم **سئل** في رجل طلق زوجته فخرجت
 بلا مسوغ شرعي من البيت الذي كانا فيه لسكنى فاحال بقاء النكاح فسكنت
 في دار اخرى تحت اسمها هل تكون ناشرة بذلك فتسقط نفقة عودتها ام لا
جواب نعم تكون ناشرة فتسقط نفقتها ولو قضيا بها المهر مع جبرها

وفي النصاب ومن انفق عليه
 على النصاب لم يجز على نفقة الاقارب
 والمهر وان كانا معا ولا يكتسب
 ويرفع في شدة حارس على
 على ابن النكاح ام لا
 وحده بالام عليه ام لا
جواب يجب نفقته

ولو له منى

ولو له منى في البحر نقلا عن الزخيرة المقتدة اذ اخرجت من بيت القوة
 نفقتها ما دامت على النكاح وفي الزيلعي شرط وجوب النفقة ان تكون
 محوثة في بيته قاله جوازا عن حريك فاطمة بنت قيس الميافعة ولم يختلف
 احد من المجتهدين في سقوط نفقة المعتدة بالخروج من بيت وجب عليها ان
 نفقت فيه بغير وجه شرعي والله اعلم **سئل** في امرأة اسلمت ولها زوج
 نصاف ابى ان يسلم فطوقها ولها منه فطير هل يلزم الزوج موفرها نفقتها
 ونفقة عودتها ونفقة الطفل والامانة **جواب** نعم يلزم الزوج موفر
 صداقها ونفقة عودتها ونفقة الطفل والطعام والشراب وكسوة الثياب وهي
 احق بها منه ما دامت آية الله اعلم **سئل** في رجل مات عن اربعة اولاد
 ذكر وانثى كلهم قاصرون وعن ثلاث بنات بالغات وليس للقاصرين مال ينفق
 عليهم والاخوات الثلاث البالغات يدعون الفقر والجمعة نفقتهم موسرة
 هل يجب نفقة الايتام القاصرين على العمة الموسرة ام لا **جواب** نعم يجب نفقتهم
 على عمة الموسرة والقول قول الاخوات انهن ميسرات بايها شئني وعلى
 مري البسار عليهم البينة وقدم في علما وبان المهر كالميت والمسئلة
 وانه في الحدود الزخيرة والولائجية وكثير من الكتب قال في الزخيرة وهذه
 النفقة لا يجب الا على الموسرة فلا يجب على الفقير اقليل ولا كثر لان هذه النفقة
 يجب بطريق الصلة والصلوات يجب على العنادون الفقراء والله اعلم **سئل**
 في رجل تزوج زوجة فارادت الذهاب الى دارها خلف بالطلاق ان
 ذهبت الى دار والى له نفقة لداره الا بعد تمام السنة وذهبت الى دار والى
 بغير اذن زوجها ان زوجها اذن لوالده ان يبقى عنده الى تمام السنة الخوف
 عليها هل يلزم زوجها نفقتها مرة اقامتها عند واليه ام لا **جواب** نعم يلزم
 زوجها نفقتها الرضا باقامتها عند واليه بقدره في فتح القدر ان النكاح
 المسقط للنفقة عدم موافقة الزوج لو كان بعد زواجه او امتناعها عن ان يفي
 الوضوء وبها موافقة الزوج على اقامتها عند واليه خيبة المحدث موجودة
 فلا وجه لسقوط نفقتها والله اعلم **سئل** في رجل غاب عن زوجته هل يجب
 على ابنه نفقتها ام لا **جواب** لا يجب كما مر به في الخلاصة وتوهم في استرانة
 والرجوع عليه اذا حضر والله اعلم **سئل** في فقيرين لهما ام فقيرة عا جنة
 وعم على واب غائب غيبة منقطعة هل يلزم عمهما نفقتها ام لا
جواب نعم يلزم عمهما نفقتها اذ يجبر له بعد اذا غاب القريب وانزلة

مسا او غام ان
 بالغ الكفر محاق الشور

فابى روجه لا خسر
 ابي وروى المشافاة

مطلوب
إذا كان العلم بالمال
مستقرا فالسنة على المال
تأخذ على المال

الام وفقرها وغنى الم وجب عليه نفقتها احياء لميتيها والله اعلم **سئل**
في صغيره ام وعم مفسران فقل من جب نفقته منهما **اجاب** جب على الام لا على
الم لانها اصل والنفقة على الاصل ولو كان مفسرا وغنى الام اذا كان مفسرا
فكمه حكم الميت والله اعلم **سئل** في المرأة اذا كانت فقيرة ولها بيتان لهما عم
عنى اميها القاضى بال استوانة والنفقة عليهما فاستوانت لى الاستوانة
تكون على من جب عليه النفقة تكون على الم وجب لان غنيا وكانت فقيرة ورجع
بها استوانت عليه ام لا **اجاب** نعم تكون على الم ان كان غنيا وكانت فقيرة
ورجع بها استوانت عليه والله اعلم **سئل** في رجل غاب وله زوجة وبنات
قصير وابن اخ يتيم قاصروا وجهه ما يتحصل من املاكه للنفقة زوجته
وبناته المقصود ان اخيه المقيم القاصروا الغائب عليه دين وبعد مدة
وجه جميع ما يتحصل من الاملاك لبعض اصحاب الديون فهل يدفع ما يتحصل
من الاملاك المذكورة لغيره لنفقته ووجه معيشته ام لا **اجاب** لا يصح ان يدفع
واين الا في المذكور له نصف الاملاك فما الحكم **اجاب** المقر عندنا المستطرد
وكت عليها بان الغائب اذا كان له عتله غلة للقاضي ان ينفق
على زوجته واطفاله من عتله وليس له ان يقضي دينه وان كان الذي
بيده مقرا به لانه انما يامر في حق الغائب بها يكون نظرا له وحفظا
لملكه وفي الانفاق على زوجته واطفاله من ماله حفظ ماله وفي وفاء
دينه قضاء عليه بقول الغير ولو لا جورا ما بين اخيه المقيم نفقته
في ماله فينفق عليه من غلة نصف املاكه كذا في الجرد وغيره والله اعلم
سئل فيما اذا فرض القاضي للميت نفقا فذا من النفقة وامر رجلا ان ينفق
ذلك عليه من ماله وان احتاج اليتم الى نفقة ولم يكن له مال حاضر
ينفق من ماله ويرجع في مال اليتم به فعلى من يرجع به في ماله ام لا
اجاب نعم يرجع به في ماله اذا ثبت ذلك وانما اجتمع الى ال اثبات
لانه يدعى ديناً ومضى الدين فينفق الى اليتم والله اعلم **سئل** في رجل
جمع بين امراتيه في دار واحدة واسكن كل اتي بيت له خلق على حدة على الدار
ان تطالب الزوج ببيت في دار على حدة ام ليس لها ذلك **اجاب** نعم لها ان
تطلب بذلك كرامة به صدر الاسلام في ملكه مملوكا في المأثرة في
الفرار او فرادى ومساكنه وفي منعه عني طلب ذلك مضارة بالنساء ولا يبي
من قرا عدلا يا باه والله اعلم **سئل** في ضرة اسكنها الزوج في بيت له خلق

مطلوب
اذا فرض القاضي للميت نفقا
من الدار وما في داره
ينفق عليه من ماله
يرجع من ماله اذا
ثبت ذلك

كلاوة

على حدة لكي الكيف والمطبخ مشترك بينهما وبين ضرتها بل لها ان تطالب ببيت
له كنفيت ومطبخ خاص ام لا **اجاب** نعم لها ذلك كرامة في الجرد ام لا
الخيار والله اعلم **سئل** في رجل سأل زوجته في بيت وقف يخصه له خلق
على حدة ومطبخ ومرفق مشترك بالزوج حتم طلبت مني حرة ام لا **اجاب**
ليس لها طلب غير ولا يضرب ذلك كون المرفق مشترك بيني عن الجانب
كرامة به في الجرد اخذ من كلام الهداية والله اعلم **سئل** في المسكن الواحد
على الزوج شرعا ما لم يوافق الزوج **اجاب** المسكن الواحد عليه شرعا
على الصحيح بيت له مرفق وخلق على حدة فلا بد له من بيت خلاه ومطبخ
ويستلزمه ان لا يكون في الدار اخرى احبها لزوجها كرامة به في الخلافة
وتكون بين جيرانها حريم ويشرط ان يكون ما مونا عليه فيه وبينه
فيه من الاستمتاع بها كرامة به في طاعة والله اعلم **سئل** في رجل
فقير ولم زوجته نفقة تطالب منه النفقة فهل يلزمه نفقته ام لا
القاضي لا يسأل من الدار فم اذا قلتم يتيم بيتها ما التيميم وما صفتم
اجاب النفقة للمطعم والكسوة والمسكن قال في الخلاصة قال
شام سالت لجماع النفقة قال هو الطعام والكسوة والسكنى استلزم
فان رضى ان تاكل معه فيها ونعت وان خاضعت في فرض النفقة يرض
لها لا لمعرف ماليا تدوم به في عاداتكم وليس في ذلك تذكير لان لانه
مما يختلف فيه طباع الناس واحوالهم ويختلف باختلاف الاوقات واذا
فرض فرض من جنس الطعام والكسوة فان طلبت ان يكون ذلك بالدرهم
ولم يكن الزوج صاحب ما يدره جاز القاضى ان يقرر بها ويؤمر عليه ذلك
وينفق للقاضى ان يامر بالاداء من العشرة معه ويأمر ايضا بحسن العشرة
معه واذك بان تاكل معه ويكمل معها لتكون نفقته ونفقته سوا فان
استمر فيها والا فرض عليه فاذا كانا معسرين فرض ما هو له في المعسر
والمفروض على القاضي ان ينظر بتقوى الله تعالى في ذلك والله بما تعملون
بصير ولم في عبادة الحكم والتدبير وهو على كل شيء قدير والله اعلم **سئل**
رجل خطب امرأة وعار ينفق عليها لتزوجه وتحقق انه انما ينفق
عليها لتزوجه انما امتنع عن التزوجه به وتزوجت بغيره بل يرجع اليها
النفي ام لا **اجاب** نعم يرجع قال في الخلافة بعد ان ذكر المولى في المسئلة
قال المصنف وينبغي ان يرجع لانه اذا علم انه لو لم يتزوجها لا ينفق عليها

مطلوب
في المسكن الواحد على الزوج
شرعا ما عدا

مطلوب
فمن انفق على امرأته لتزوجه
ثم استنعت له الرجوع

كان ذلك بمنزلة الشرط وان لم يكن مشروطا للفظ وفي النفقة سئل والى متى تمت
 الى احد الخطيعة سكران ولو زاد جونا وتسمى لم تترك الاب المعاذرة بل لهذا
 الخاطب ان يرجع باسترداد ما دفع فقال ان فرق ذلك على النكاح باذن المراجع
 وليس له حق الرجوع وان لم ياذن له في ذلك فله ذلك استلزاما لمعنى ما علمه
 في الخالية وهو طهر الرجوع فلا ينبغي ان يعرف حكمه والله اعلم **سئل** في رجل
 مهر تزوج نكرا بالهبة ولم يدفع لها مهرها المهر وطهرت عليه ولم ينفق عليها
 ولم يكسرها وقد اضرت ذلك نكاحا جدا بل يجب عليه اخذ الامرين الذين امر الله
 تعالى بهما بقوله تعالى فامساك بمعروف او تسريح باحسان وفي اذان شيخ
 النكاح حكم يري الخلع بذلك يفسخ لثبوت الضرورة المراجعة بها في ضرر
 اليه ام لا **اجاب** نعم يجب على الزوج احوال امرين الذي انزل الله تعالى عليه
 على الله عليه لم يقره على دفعي فامساك بمعروف او تسريح باحسان وفي
 صدر السريعة واصحابنا لما سئلوا بالضرورة في التوفيق لان دفع الحاجة
 الدائمة لا يتيسر بالسنوالة والظاهر انها لا تجد من يتصرف في دفع الزوج
 في الحاة لانه متوهم استحقاق ان ينصب القاضي نائبا عنه في المذهب
 يفرق بينهما وقد اختلف كثير من علمائنا ذلك عنونة الضرورة وهو ما يشترع
 له صورا لفقهاء لما فيه من دفع الخبز والاضراب بالنسب والله اعلم **سئل** في نفقة
 الزوجية المفقدة على زوجها الفقير **اجاب** نفقة ما تاتى به الفقر من الطعام
 فان اكلت مع سائر اهل بيته ولا يدفع لها طعاما من جنس طعام الفقير
 فان لم ترض وطلبت ثمنه المراهم يقدم ذلك ويغرضه درهم ما دام على حاله
 وان اختلفت بغلاء سوء ورجعه يقدم بحسبه كما هو المقتضى به والله اعلم **سئل**
 في رجل فررت عليه زوجته نفقة وكسوة فظلمها طلاقا رجعيما
 فهل هذه المطلقة تسقط نفقتها وكسوتها التي مضى عليها شهر فاريدها ام لا
اجاب نعم تسقطان وان كانتا مفررتين كان البراءة والذينة ومؤكد
 في ثامان فان ومتن كلام الخفاف واذني به صاحب البحر والمقرب فله
 مخالف للمشهور فيسقط والله اعلم **سئل** في رجل طلق زوجته بايضا وكان
 الثامان فرضا لها عليه نفقة في غيبته هل يسقط عنه المهر فرض بالطلاق
 المذكور ام لا **اجاب** نعم يسقط وكذا سئل صاحب البحر عن شخص عليه نفقة
 لم يزوجها وكذا كسوة ومقت الحمة ولم يدفع لها ذلك ثم انه طلقها طلاقا رجعيما
 هل يسقطان به ام لا **اجاب** نعم تسقط النفقة المزدوجة وكذا الكسوة بالطلاق

سئل
 تسقط النفقة
 مفرقة بالطلاق
 الرجعي

الرجعي انتهى وذكر في قوله نقلا عن المجتبى لو طلقها الزوج في هذه الرجوع فانه يسقط
 ما اجمع عليه من المنفقات بعد فرض القاضي قال فقد ظهر من هذا ان الرجوع عليه
 يسقطها بالطلاق كما لموت خصوما وقد اتي به الشيخان كما في الذخيرة ويعني
 بالشيخين الصدر السعيد والشيخ الامام طهري الذين اخرجنا في ثم قال فظاهر كلامهم
 انه لا فرق فيما بين الطلاق الرجعي والباين لان عبارة الخاتمة والظاهر في
 هذه عطف البابين على الطلاق فعلى ان الطلاق رجعي وقوم تعلم عن الرجعية ما
 صرحوا ولو طلقها الزوج في هذا الرجوع يسقط ما اجمع عليه من المنفقات بعد فرض
 القاضي كذا حكى عن القاضي الامام ابو علي السني وكان يقول وجواب رواية هذه المسئلة
 في كتاب الطلاق وبه كان ينبغي الصدر السعيد والشيخ الامام طهري الذين اخرجنا في
 استلزام تقدم تعلم عن النكاح انه جزم بسقوطها بالطلاق كما لموت خصوما بينهما وكذا
 في المجلد وكثير من الكتب ولما اذ لم يكن مستدانة باذن القاضي كما هو الصحيح والله اعلم **سئل**
 في الطلاق هل يسقط نفقة المقتضى بها مطلقا ولو كان الطلاق رجعي كالمهر به في
 الخلاصة والبرائة وغيرها من الكتب واذني به الشيخان في جميع والشيخان من
 الدين ولفظ في بعضها ووجه به في الخاتمة والظاهر وقوم عطفوا البابين على
 الطلاق فعلى ان الطلاق رجعي والمسئلة مشبهة وقد جرت فيها بعض المناظرين
 حيث لا ينفذ مع منع النقل بالسقوط وقد اقيمت فيها امران لا فاقى الطهر السعيد
 والامام طهري الذين وتوارد التعليل به واستفاض في الله اعلم **سئل** في رجل تزوج
 مستغرق عايب عى وجوده بحيث انه سطره نفسه في الدخال ولا يقبل اهل
 ما يتاد ولا يرد على سائر جوابا واذا استند به الجمع الكلي منته او تراها
 ولا يعلم الذي به ما يكون غير انه ارجح ان يكون موثقا بخبر لا ماله ولا
 نواك ولم زوجة اخرى بها الدخال لانه بسببه عادة المعاش وقاعدة
 الرأى وله اب موثر بل ترض نفقته ونفقة زوجته عليه ام لا **اجاب** حاصل
 القول عليه باختار انه حيث ثبت العجز فيه والاعسار بسبب ما سئل في السؤال
 من سوء المزاج وعدم الاعتدال وجبت نفقته على ابه الموصر وكذلك نفقة
 زوجته الما احتاج الى خادم يقع به امره ويديره كما هو المخرج في المذهب واليه الفقهاء
 البنية يذهب في الرجل يملكه الخلاصة بحسب الابن على نفقة زوجته ابين ولا
 خيرا لا ب على نفقة زوجته ابين وفي نفقات الخلوفا قال فيه رواية في رواية
 لا قلنا ورواية اخرى ب نفقة زوجته الاب اذا كان الاب مريضا او به زمانة فيحتاج

سئل
 في الطلاق هل يسقط
 نفقة المقتضى بها

الى الخدمة اما اذا كان صحيحا فلا قال في المحط فعلى هذا لا فرق بين الاب والابن فان
 الابن اذا كان بهذه المثابة جبر الاب على نفقة خادمه انتم وظاهر ما في الذخيرة
 ان المذهب عموم وجوب نفقة امرأة الاب او جارية او ام ولده حيث لم يكن
 بالاب عالة وان القيد بالوجوب مطلقا انما هو رواية عن ابي يوسف اثنى مافي
 البحر وقد علمت به ان المذهب عند الحاجة الى الخادم وجب نفقة الزوجة ايضا
 لانه لا احتياجه الى الخادم حاد من جهة نفقته فوجب عليه فقرا انه اذا
 ثبت ما شرع فيه تفرض نفقته ونفقة زوجته عليه فافهم والله اعلم **س**
 في رجل بيته مملوء بالطعام الكثير ويملك لزوجته تناول ولا يخرج عليها
 في تناول ما يكفيها منه هل اذا ثبت ذلك يفرض القاضي عليه نفقة من
 الدراهم ام لا وفي الكسوة ما هو وما قدره وما اعتبره هل هو خاله ام لا
 باعتبار حالها معا **اجاب** النفقة نوعان ثمنين وتمليك فالتمكين
 متعين وصاحب الطعام الكثير والذي له ما يدره فتمكين المرأة من تناول
 مقدار كفايتها وليس لها ان تطالبه بفرض النفقة كذا اصرحوا فاذا ثبت
 ان الزوج بهذا الوصف لا يجوز فرض نفقة عليه لانها والحال بهذه تقبلة
 وطلب الغرض وان لم يكن بهذا الوصف فان رخصت ان تاكل معه فيها رخصت
 وان خاصته يفرض لها بالمعروف على قدر حاجتها اسوة امثالها حيث ظهر
 للقاضي انه يضربها ولا ينفق عليها وما الكسوة فذكر في الظهيرة ان
 مجرد ذكر رعي وخماري ومخففة في كل سنة اراد بها صيقا وشويا
 انشئ والدرع القويضي يعني قميصا وخمارا الصيف وشميصا وخمارا الشتاء
 وفي المحتج ان ذلك يختلف باختلاف الامكن والمكانات فوجب على القاضي
 اعتبار الكفاية بالمعروف في كل وقت ومكان انتهى ولا شك انها باعتبار
 حالها كالنفقة والله اعلم **س** في رجل عفا لابنه الصغير عقد نكاح
 على صغيرة سنها ست سنوات نفرض القاضي على اب الصغير في عيسته
 لهذه الصغيرة نفقة قبل الرضوخ بها بطلب والد لا يلزم الفرض المذكور
 ام لا ولا يلزم والد الولد **اجاب** لا يلزم الفرض من وجوه منها انه ي
 نفقة لعقبة لا تطبق الخراج وسواء انه لا يلزم على الاب نفقة زوجته ابنه
 خصوصا غير الاحتياج الى خادم خدمه وسواء انه لا يلزم على غيب وهو حاكم
 والحكم لا يلزم عليه ولا يلزم والد الولد والحال هذه والله اعلم **س**
 في امرأة ارسلت الى زوجها وبعت موضع تعينه ان يرسل لها النفقة المقررة

لها عليه

لها عليه والحال انه كان دعاء بالنفقة الى موضعه الذي بينه وبين زوجها دون
 مسافة القصر فثبت له ذلك كما لا يسقطها بالامتناع من ان تسكن من غير
اجاب ليس لها ذلك حيث وفها المجل على ما هو المذهب خصوصا فيما دون
 مرة السفر لانه مبطل في ذلك فنشرت ولا نفقة للناشرة ولو كانت محكوما بها
 اذا حكم بالنفقة للناشرة باطل والله اعلم **س** عن نفقة المعسر **اجاب**
 ظاهر الرواية اعتبار حاله فقط وهو قول اكثر محدثي الامم جمع كثير من المتأخرين ونفي
 عليه بخلافه وقال في الحنفية والبراهية انه الصميم نظر الى قوله تعالى لا ينفق ذو رزقة
 من سعة ومن قدر عليه رزقه ولم ينفق منها الا الله لا يملك الله نفس الاماراتها
 وفي غاية البيان انه اذا كان معسرا وهو مسرور واجبا الوفاة وكلفه بها ليس
 ذو رزقه فلا يلزم لكن قال بعضهم هو مخاطب بما في رزقه فينفقه والباقي دين الى الميسر
 فليس تكليف بها ليس في رزقه نص عليه في الحروف فينفق الزوجه الاصل والبرهان
 انه لا يملك نفقة طاقته ولا يجبي في نفقة نفقة المعسر والله اعلم **س** في
 زوجين معسرين تطالب الزوجة من زوجها ما فوق نفقة المعسرين مما لا تدره له عليه
 ما نفقة المعسرين المزوجة عليه **اجاب** ليس لها ما فوق نفقة المعسرين وكسوتهم
 وقد صرحوا بان نفقة المعسرين ما اعتاده المعسر وقد اصرحوا بايلادنا اكل خسر
 الشراء الزرة والريث وليس الدراهم التي من الغنم وفي ذلك اذا اطلبت نفقة
 لا تجب اليه ولا يجوز للقاضي فرضه والله اعلم **س** في الزوجين اذا كانا عسرين هل يجب
 عليه نفقة الاغنياء وما حد الغنى باب النفقة **اجاب** نعم يجب نفقة الاغنياء قال في البحر
 اختلافان في السار على اربعة اقوال صحاح فان اعربها انه مقدر بنصاب الرزقة قال
 في الخلاصة وبه يفتي واختار الاولاني معادل بان النفقة يجب على الميسر ونهاية
 اليسار لا حولها وبدايته النصاب فيقدر به والمكان انه نصاب حرام الصدقة وهو
 النصاب الذي ليس بنام قاضي البداية وعليه الفتوى وصحح الذخيرة استدلوا بظاهر
 النعيم بالاربع في النفقة ان الاول اولى بالقبول لان ما ليس بنام سريع الغنا اذا
 تدارك عليه النفقات كما هو ظاهر والله اعلم **س** في رجل فتر له زوجة فقيرة فيها
 ذاكوة كسوتها **اجاب** لها من جسي كسوة المعسر في كل سنة درهما ان لم يكن
 واحد للشاد واهل الصنف وخارج ذلك ومما يملك مثله للفقراء الا انهم
 لا المتدسطين ولا ذوات اليسار والمرجع في ذلك للوف وتختلف باختلاف الناس والوقا
 هذا خلاصة ما قاله علما في ذلك والله اعلم **س** في رجل عفا عن زوجته من اموالها
 الى معسر من المعسرين ما قاله علما في ذلك والله اعلم **س** في رجل عفا عن زوجته من اموالها
 نفقة وكسوتها فصار صحيحا شرعيا واذلها بالاستدانة للزوجه المذكورة في استدان

بخط النفقة بائنا
 الزوج ان تسكن من غير

لذلك وانفقت مدة غيابه عينة طويلة وقد طلقتها الزوج في أثناء غيبته في
ذلك المصروم على طلاقه مدة ولم يعلم به ثم بلغها انه طلق وانصرف والى الالة
لم يثبت الطلاق فهل الرجوع بنظر ما استدانته وانفقت الحصة الطلاق
ام ليس له ذلك **جواب** نعم لا الرجوع بذلك ولا تسقط النفقة المستدانة بالطلاق
مطلقا ما بين ارجعها واذا اذنته في اسناد الطلاق ولم يثبت بينة على
حقها كما انه طلقها في الحال وكانت العدة باقية في حق النفقة والسكنى والدمع
س في رجل فرض عليه القاضي نفقة وكسوة لزوجته مدت مدة في
طلاقها وانقضت عدتها منذ زمان بل يصدق ويتسقط النفقة والكسوة
المقررات والعدة ونفقة العدة **جواب** ان كذا بنية في السناد ولم يقع
بينه كان عليها العدة من وقت الدعوى ولما فيها النفقة والسكنى وان
صدقة فلا نفقة لاول سكنى واما النفقة والكسوة المقررات فيسقطان
على كل حال بالطلاق والرجوع على الصحيح والله اعلم **س** ما اذا فرض القاضي
لخوفه الام اليتمية قدر النفقة واذا كان انفاذه ولا استدانته لذلك لرجوع
بها انفقته في مال اليتمية فانفقت الام مدة والحال ان ليس لليتمية مال
ظاهر ولا يعم لا يدين في وريث الام ان ترجع بيد مال انفقته في المدة على الام
غير ان يرضى القاضي عليه نفقة اليتمية على الاذكار **جواب** نفقة ذي
الرجوع لا يجب بدونه انقضت الفضا لا بد له من الطلب واخفوه كما هو به في
الرجوع على التدايع فاذا علمت ذلك علمت ان الام لا ترجع بها انفق في المدة المذكورة
على الم او لا يكونه غير مقضى عليه وانما على قدر انه مقضى عليه باجتماع شرائط
المقضى الخفية وصحة المقضى عليه ورجوعها وامرته بالاستدانة ليس للرجوع
ايضا اذ شرط الانفاق ما استدانته لا من مالها في الرجوع بل الرجوع في الاستدانة
والانفاق ما استدانته كاتمة في المبسوط والنهاية وغيرهما حتى قال الطرسوكي
ولقد غلط بعض الفقهاء لما في مفهوم كلام صاحب الهداية وقال اذا اذن القاضي في
الاستدانة ولم يستد انفاذا لا تسقط ولذا غلط بل معنى الكلام اذن القاضي
في الاستدانة واستدان انتهى وايضا المذكور الرجوع بها انفقته على مال اليتمية
على الم واذا لم يكن لليتمية مال لزم اصل الرضى المذكور لتفسيره بالرجوع في مالها
والحالة لا مال لها كما في الزانية ورجوعها عليه عات ايضا ان ما يكتب في حق
والحالة لا مال لها كما في الزانية ورجوعها عليه عات ايضا ان ما يكتب في حق
وعدم تقييده ونحو ذلك من شرائط الفضا وكذا ما يقع انفلطن هذه المسئلة لعدم
عنايته

التام

التام في كلام الفقهاء وقلة التبيين في الرجوع مع كثره الا بشلا بكثرة وقوع
مثل هذه الحادثة والله اعلم **س** في امرأة تسكن مع زوجها في دار طلقها
اخوها فخرجت من دارها فاستدانته فاستدانته وانفقت الحصة الطلاق
مضى السهر ولم يفر في طلق فتمكنت سنة بنابلس واستمرت بها وكان قد تزوج لها
ثاني الحكم بنابلس نفقة على زوجها المذكور وخبر اخوها بطبقها ومضية بنابلس
هل لها النفقة فيما عدا الشهر المضروب لها اجلا في الغيبة ام لا **جواب** نعم عفت
ايضا حارت لا شرع ولا تسحق نفقة واذا دعت انه اطلق لها اية قامة بنابلس
واكره القول قوله لان الاذن يستفاد منه والله اعلم **س** في شخص ضمن ما يترتب
بذمة بكرى كسوة امه المهرق عليه ابدان بل يعم هذا الضمان ويطلب الضامن بما
يترب على الزوج بعد الفان ام لا **جواب** نعم هذا الضمان لا يعم به في نفقات النحر
والثان في غيرهما والله اعلم **س** في اب كسب بل خب نفقة على المفسر
جواب اذا كان الاب مفسرا لا كسب له او لم كسب لا ينقض عن قوته شي لا خب
نفقة عليه كانه كسب كلام البراءة ورجوعها والله اعلم **س** في كسب لا يقبل من
كسبه شي عن نفقة بل يفرض عليه القاضي نفقة لاهم الفقرة ام لا **جواب**
لا يفرض لها نفقة على حدة بل شبهة واما اذا كان كسوبا ولم يبال بضيها الى عمها له
ويشغى على الكل حيث قدر على ذلك فكل في البحر قلا على شئ الطوى ولا خير الا به على
نفقة ابويه المفسرين اذا كان مفسرا اذا كان بهما زمانا اذ نفق فقط فانها
يدخلان مع الابن ويكفلان معه ولا يفرض لها نفقة على حدة ونقل عن الحاشية ما هو
قريب منه من رجوعه ان مشى والده **س** في امرأة غاب عنها زوجها
وتزكيا بلا نفقة فكم نفقة نكاحها القاضي الشافعي ونفقة القاضي الحنفى وانفقت
العدة بل لها تزوج نفسها المذكور القاضي الحنفى او يشترط ان يقع نكاحها على مذهب
الشافعي بولي وما يشترطه لك في خلية عنده غير خلية عند الحنفى **جواب**
لكل ان يزوجه اذ لم يترك قلنا بنفاذ الفسخ خلية عند الحنفى ايضا وقد سئل في رواية
عن امرأة ادعت عند القاضي ان زوجها سافر عنها ولم يترك لها نفقة وطلبت فسخ
نكاحها بذلك واقامت بينة على ذلك وحكم به حكمه برب ذلك ونفقه عنها فاعل
للحنفى ان يزوجه واذا قدر الاول ما حكمه واجاب بقوله اذا قامت بينة عند
القاضي ان الرجوع قاب عنها ولم يترك لها نفقة وطلبت من القاضي فسخ النكاح وهو
يرد ذلك فسخ نفذ الفسخ ويوقضه على الغائب وثا القضا على الغائب عندنا
روايات من من لا نأخذ او منهم من لم يرض نأخذ من قبل بنفاذه سبحانه

عن
تزوج البنت بالنكاح
على

للحتم ان زوجها من العبد بعد انقضاء عدتها واذا صغر الزوج واقام بينه علي
خلاف ما اذنت من تركها بالنفقة لا قبل بينة والبينة الارث تركها بالنفقة
فلا تبطل بالبينة التي **سئل** في رجل طلق زوجته طلاقا باينا ووجبت العدة
لها اذا طلقت اجرة الحضانة ولها منه اولا رعاها جاب ام لا ولا يرضى لها
عليه ما دامت في العدة **النفقة العدة** **اجاب** اما نفقة المانة في العدة
فواجبة لها عندنا واما نفقة الرضاع والحضانة في الكفر لامة لا تسقط او
مستدة اطلقه فسهل وضيقه صاحب البراءة يدل على اختياره وذلك هو
الاصل الحاصل ان لها طلب نفقة عدتها حتى تنقضي وليس لها طلب
اجرة الرضاع والحضانة ما دامت في العدة حتى تنقضي في الرواية التي اطلق
امتنون فيها عن الجوار والماء اعلم **سئل** امرة ابنت ان تتحول مع زوجها
من نابلسي الى بلد لا يكون ناسرا وتسقط نفقتها لاسيما وقد دخل بها
البلد ما يرضى اذا فعلت ذلك **اجاب** نعم تكون ناسرا ما سافر بها عن
التحول معه وتسقط نفقتها به ويلزمها التعذر لا تركها لمصلحة ولو قضى
القاضي بها لا يقول فقد نفقها جميعا بان من القضاة ما طلق القضاة نفقة المرأة
والله اعلم **سئل** في رجل تزوج المرأة طلاقا باينا ففردت نفقة
وطلب ان يرضى لاخته التي بالرسلة نفقة على زوجها الذي بعثها جارية ولم
يطلب بينة على التام ولا على الوكالة ولا اخذ كفيل منها ولا حضرت بنفسها ولا
خلعت انه ما ترك عندها نفقة ولا سأل عن حالها فقيل ان بها اخنيان
ام احدهما عنى والاخر فقيل ليرجى الفرض حسب ما يرضى على الغائب للقرابة
درهم على من كسفت عن حاله وليت صكاهم من نفقة في نفقة فلا حنة
ووليها وليا فاجوب اليه من شئ لم وخبر وزيره ودخل في داره
وعسيل اصاب وما لا بد له من نفقة وكل يوم بها قطع مصرية ما هو مستحق
الزوجة ربع قطع وما هو نفقة ولديها ربع قطع على زوجها العليل واذت
لها الحاكم بانفاق ذلك عليها وعلى ولديها سوية بينهما ولا سترانه عند الحاجة
والرجوع بذلك على زوجها الغائب فيضا واذا ما مقبولين لها من ذلكها سفيقها فلا
والحال ان ولديها فلام استغنى عن امه ونبت فظيمة قبل ان يرضى ام لا
اجاب لا يرضى لوك ما هو مستحق نفقة وهو طلبها الذي لا يرضى عندها سترنا
باسرها ومنهم من لا يرضى طلب احدها عن طلبها وطلب البينة على النكاح

لان

سئل
ليس لها طلب اجرة الرضاع
وللمصاهرة ما دامت العدة

سئل
النكاح لا يفسد الا
وبطلانها التفرقة

لانهم على القاضي لاسيما الذي لا يعلم به وكذلك اخذ الكفيل لانهم على ستر الامم
خليقها انه لم يترك عندها شيئا وعلى القاضي ايضا ان يظن انها ليست ناسرة
قاضي الخاينة فليدفع القاضي بالله تعالى ما استوفيت النفقة ولم يكن بينكما
سبب يمنع النفقة كالشور وغيره واخذ منها كنفله وطلوها نظر اللغاب
ومن اللانع ايضا قبل ان يرضى النفقة السواد عن حال الزوجين فقروا
وعنا لم يمتد الى طريق العدة بال حال فيفرض حسبه فانه اذا فرض الكفيل
حاله له الامتناع عن الزيادة ولا ينفذ قضاؤه بها لان الجور في دفعه والحاصل
ان مواع صحة الفرض المذمور متعذرة لو لم يكن من الاعدم ثبوت التوكيل
لكن وليت شعور متى سأل الحاكم للمحك له على المحكوم عليه بدوى الفجر
على الفجر بغيره كل منها بموجب دعواه الوكالة لهذا القائل به فكمه كالعدم باتفاق
كل من القضاة والفقهاء مسك بيده القائل والله اعلم **سئل** في رجل تزوج
ولا ام وعم طلت الام ان يرضى القاضي ليدفع نفقة ففعل بغيره الصم
ولم يعين المحرم عليه بل دفع ذلك له **اجاب** لا يرضى اذ ستره وجهه
نفقة القريب غير ذي الولاد اطلت والخضومة بين يدي القاضي فلا يقع
على غائب ولو مضى فكيف مع عدم تعيينه وبه يعلم عدم صحة ما يفعله
كثير من النواب في فرض النفقة مثل مولاه والله اعلم **سئل** في امرأة ادعت
على زوجها انها تشح بدمته كسوة ستينين اثنين واربعين قرش في درعيني
وتحسين وصادتين وزار وشر ولباسي ويا بوجي بل دفع دعواها في اهلها
ام لا **اجاب** لا يرضى دعواها والحال ان لا يجمع عليها على سقوط النفقة
المأخوذة الخالية عن القفا والرحا في الزمان الذي قدم في النفقة وايضا
لهذا القدر المدعي ولها الدراحتان والقميصان والصادتان والى نار
والشبر والباسي والبوجان ترايد عن الواجب لها سري فانهما اعنى الكسوة
الواجبة درعان وخماران وملحفة كحرة به في الجوهر وفي كسوة فكم دفعها
بذلك هذه المرة لهذا القائل به والله اعلم **سئل** في رجل ستر ثلاث سنين
لله لامة المانة ان تضع لامة عندها جانا ام لا وهل اذا اقله بطعام وسق
يليقان حاله يتعين فرض الدرهم عليه ام لا **اجاب** ليس للام منقعة على
ابيه احيانا ولا تتعين الدرهم للنفقة فقروا على ما انا قاطبة بان النفقة
هي لطعام والشراب والكسوة فاذا في لولاه بذلك لا يجبر على دفع الدرهم وانما
المنقعة كفايته لا دفع الدرهم لامة حتى تشتري بها نفقته وفي الذخيرة

سئل
لا يرضى النفقة على غيب
ولو مضى

سئل
ليس للام منقعة على ابها
ولا لتقضى الدرهم للنفقة

والتمتار خايم والجور عن الكلب ومن كان في اذ اذيق الماشية
 بين الزوجين في هذا الباب في القاضي بالخير ان شاء الله تعالى
 ولا يدفع اليها حلة وان شادام عن ان ينفق على ولده يعني الطعام والشراب
 والكسوة والله اعلم **س** في رجل اصابه مرض حار فخرج ما عليه من الثياب
 وخرج من بيته لا يوري مكانه وله والدة ضيقة نفقة رأت شفقة
 واخذت له راح لاب واباح نفقته صغير له مال من حنسي النفقة كالحظ
 والدرهم عنده من يقر به لا يرضى لوالده فيه نفقتها دون من ذكر ام له
ا يرضى لوالده لا يعرض له من ذكر في الكسوة وغيره ورضاه في وجبة
 الغائب وطفله والديع من ماله يعني الذي من حنسي النفقة عنده من يقر به فالتقدير
 بالزوج والطفل والديع من احتراز عن غيرهم والله اعلم **س** في امرأة
 لها بومة احوالها ستة عشر شهرا ونطلب في نفقة عليه وعلى اخيه بل لا
 ذلك ام لا وهذا اذا جئت نفقتها عليها ولها يطالبان ضيفا الى عيالها لما تاكل منها
 ياكلون وتسر بها يسرون وتكسني بها يكسون وهي ترضى نفقة دراهم
 خيرا القاضي على ذلك ام لا **ا** لا يرضى القاضي عليها نفقتها ولها مال تنفق
 منه درهم او ثمانين او مقدار او مواشي او غير ذلك مما يمكن بيعه والنفقة
 منه وان لم يكن لها ذلك فعليها ضيفا الى عيالها فاكل مما ياكلون وتسر
 بها يسرون اذ عليها دفع حاجتها وهو حاصل بها ذكرنا وامام في الدرهم
 فلا قائل بتقصيره لها وان كانت ذات كسب لا خور ان يرضى لها عليها
 نفقة الا ان الواجب ديانا عليها ان لا يوجبها الى نفقة الكلب والذئب
س في رجل ارسل غلاما ماله خيله ورجله ليحلب له غلات زراعتهم
 وحفظها له ليعرفه عن مكان الرخامة فقتل الغلام واضطر الى امر من
 جمعها وحفظها له خيلهم ضاعها ان النظر من جفته فنصب الحاكم من
 جمعها وحفظها وبنفق عليها وعلى خيله ومن يحتاج اليه في جمعها
 وحفظها من ماله ويرجع عليه ففعل ذلك مصلح للغائب وحفظها له
 في الضياع بل لم يرجع عليه بذلك ام لا **ا** لا حيث نصبت المصلحة
 في ذلك واذن الحاكم بالانفاق رجوع المأمور بها النفق في ذلك بالانفاق
 لا نه نصب مصلح من يحجب عن النفاق مصلح ولذا اكد ذلك والله اعلم **س**
 في رجل تزوج امرأة وزلها وسافر الى الشام بلا نفقة من درهم او طعام
 واضربها ولها خاية الا يلام بل يكون من تكبها مصيبة توجب الالام فيعاقب

عابده

على هذه المصيبة بسويد الانتقام لما ورد في المصطفى الرسول كني بالمرء انما ان يضيع
 من يقول **ا** لا يرب في ارتكابه به الحرام باجماع علماء الاسلام فيعاقب بالرب
 بالهانة والذل والحرى بالقرن والتمالك للمهر الموكوف في السوال وغيره
 من الاحاديث الواردة في رسول الملك المتعال منها ان الله سائل كل راع عما
 استرعاه حفظ ام ضيع حتى يسأل الرجل عن الممل بينه فليت شعري ما جوابه
 عن مثل هذا السوال وقوام المعاشرة بالمعروف فبذلك بالصدق فيلزم التعزير
 والالامة والتحقيق لثمة لما امر به الشارع والله وح التوفيق فنسلم الرداية
 الى سواد الطريق والله اعلم **س** في رجل اصابه سكر في زوجته في بيت له
 غلق على حدة واذ امتنع جيسي حتى يسكنها اذ لم يمت حلة مسمى النفقة
ا نعم عليه اسكانها في بيت له غلق على حدة يكون له ملك او اجارة
 او اريه اجارا وجسي اذا امتنع عنه لانه من حلة النفقة فقد ذكرنا ذلك
 وكثير من الكتب قال هشام سالت محاميا عن النفقة فقال النفقة هي الطعام والكسوة
 والسكنى فاذا امتنع عنها او عن احوالها جيسي في ذلك والله اعلم **س**
 في امرأة لها زوج حار وابنان من غير هذا القاضي ان يرضى نفقتها على
 احوالها ام لا واذا فرض يرضى ام لا **ا** ليس للقاضي ان يرضى
 نفقتها على ابنها مع وجود زوجها اذ نفقتها عليه مطلقا غنيا كان
 او فقرا حار كان او غريبا حتى لو توفرت النفقة عليها بغيره او غيبته
 نفقتها مع ذلك على زوجها وان جاز ان يورث الاب بالانفاق عليها يرضى
 عليه ما انفق اذ لا يشارك الزوج نفقته على زوجته احد قال جلي من قائل
 وعلى الولد له زوجه من كسوتهن والله اعلم **س** في رجل طلق امرأته
 وبينهما صغير وصغيرة وللصغيرين عمة تريد ان ترضيها بغير عي ولا م
 تاذ ذلك ونط لب الاب بالاجي ونفقة الصغيرين والاب مفسر للكتاب
 الام الى ذلك ام لا ففان للعمة **ا** نعم في المسئلة ان يقال
 للام اما ان تسمى الولد بغير احوالها ان تدفع للعمة من ذلك في البحر
 تقول عن الولد الجيب والمقدمة مصر بها في الحائض والبرائة والخله
 والطهرية والله اعلم **س** في صغيرتي تحضني نتي للجرة ام الام باجوبة
 قدرا قطع مصيرة في كل يوم وابيها مفسر وتريد ان تحجب في احوالها
 باكر منها والناصرة ام اب تريد خضنها في نابل يدفقات لها ام لا **ا**
 نعم ان يقال للام الام اما ان تحضنها في نابل يدفقات لها ام لا
 كان الخلاصة والولاءية وغيرهما من كتب المذهب والله اعلم **س** في صغيرة

ظله
 قال للام اما ان تحضني
 الولد بغير احوالها
 نعم

الى فلان فذلك الى الله في مكانه المعبود فوجهه غايبا في المدينة التي لم يكن
 بل لا يثبت ام لا **اجاب** لا يثبت والله اعلم **سئل** في رجل خلف بالطلاق انه
 طول ما لم يرد في الشام يعني ما دام لا يسكن في البيت مسيرا الى بيت معين
 بل لم يسكن الى سكناه ولا يثبت ام لا **اجاب** سئل ان خرج من الشام
 الى غير ذلك قرية قريبة من الشام يعني فيسكنه ولا يثبت اذا اقبل الى
 الخلف اذا جعل له غاية وفاتت تبطل البيعة عند ان ينفذ ويخرج على
 ذلك فيرعى منها ان فعلت كما امرت بخاري فكذلك ان خرج منها رجوعا
 ذلك لا يثبت انه جعل البيعة موقوفة بوقت فتنتهي بانتهائه فقول الخائف
 ما دام او كان او استمر او استقر او طول ما لم يرد الى داره او الى داره
 يوجب التثبيت يقتضي الروام وعدم الانقطاع لبقاء البيعة فاذا انشأ البيعة
 ومفعل ذلك ان فعل ففعله والبيعة منتبهة فلا يثبت في ذلك في تناوب القاطن
 ظهر الدين وجامع التناوب وتناوب الفضي وفناوب الى البيت والمعبود
 والجر وكثير من الكتب وعبارة البحر لا يثبت كما ما دام بخاري فخرج فتنتهي
 بهينه بالخروج فاذا اعادة داره والبيعة منتبهة فاذ اقبل ذلك الفعل لا يثبت
 في بيعة انتهي الحاصل ان التناوب مستفيض في المسكن والله اعلم **سئل** في رجل
 تشاخر مع ابن خاله خلف بالطلاق الثلاث الذي يجيبه انك ما اكل منه ناولا
 الا ففقط بل لا يثبت بغيره ام لا ولو نفى اللحم اذا اتي به غيره وطبخه غيره يثبت
 باكله ام لا **اجاب** لا يثبت تخصيص للعام ونية تخصيص القام صيغة باله جماع
 لا يثبت في الحرجة ففقه لا سيما فيها بينه وبين الله تعالى فلا يثبت بغيره واذا
 اقبه غيره وطبخه غيره لا يثبت لعدم وجود شرط الخلف والله اعلم **سئل**
 في رجل خلف بالطلاق من زوجته انما لا يزوج في هذه السنة لا يملكها فذهبت
 بقصد الحرام او الجبنة او بقصد ما غير ذلك من الحرام او الجبنة لم يملكها بعد
 خروجه بقصد ما ذكر بل يقع عليها الطلاق بذلك حيث لا يثبت له **اجاب**
 لا يقع الطلاق على ذلك والحال هذه لان الرضاع يعني الذهاب والخروج
 والاقبال للتعهد عند الخروج فاذا خرجت لغير اهلها ثم اتت اهلها لا يثبت والله اعلم
سئل في محبة يبعث اجازهم وقت غنائهم لله كل احضروا حو منهم جنسنا
 رديا جدا يكاد ان لا يملك فامتنعوا على اكله من غير مرة وحاصيه يدعونه
 الحاكله ففقط واحو منهم بالطلاق انه لا يملك ناولا الى كل الحامل لا من جهة
 المقدرة لا يصدق ولا يقع عليه الطلاق **اجاب** لا يقع عليه الطلاق الى

سئل
 حلف طول ما هو
 يعني ما دام لا يسكن
 البيت

سئل
 حلف ان لا يزوج
 ما اكل منه

سئل
 في رجل خلف من زوجته انما لا يزوج
 في هذه السنة لا يملكها فذهبت
 بقصد الحرام او الجبنة او بقصد ما غير ذلك من الحرام او الجبنة لم يملكها بعد

والحال هذه لان النطق المذكور كناية عن رداؤه واحتقاره والمعرف قاضي بطلان
 حلفه بملكه وهذا ايعا كبر ما يقع للناسي مما يسلم له او قورا ينامي الملعنا
 من اتي في حلف بالطلاق الذي لا يملك على الطلاق نفقته بعد ان ينفق هذا
 كناية عن طريق مسير الى رجل انه لا يقع عليه الطلاق معله بان النطق المذكور
 كناية عن احتقار مسير اليه والله اعلم **سئل** المدلل على الصواب ومنبت
 الا لا يرضى الرضى عيسى في الصلاة والسلام واسما على الذي مرد حقا صار ما
 والله وحده وجده في الذي اتبعه في بعده **سئل** ويعد في الحرجة من النحر
 واطمئنت النحر **سئل** لو اذني قد فات ابنه الذي في قوله الصبح ايضاً الحسن
 ومن رقا ادعاء على ما يحل بعلمه وفضله وبأخا هو الخليل ائتمنه خير الدين
 وبه الخليل في الذكر والدين ايضا قوله عن حلال هذا منسباً طرقت سدا
 ومفسر على الذي يدعيه لا اجل فعل او لا يتلوه كما بيني افسر عليك تفعل
 وبذلان قل كذا تفعل **سئل** يلزمه شرعاً ان لا جابه فامتنابا وجهه الى حاله
 وما الذي يلزمه ان لا يثبت وما عليه خلاف قد ثبت اجسرها سبيلها جاك
 من جوابا كافيها في كمال لا زلت في سبيلها في كمالها على المثال
 ومتمن في كمالها وسرور ما استمرت الا غدا في سبيلها في كمالها في كماله الذي
 وهو السهمي ابن ابى البقاء في القديس يورى القلب كمال الراعي عفو من
 جليل في كمالها **سئل** مدانها الامنا الصوابا علمها السواد والحوالها
 وهو الذي بذاته تراقسها ومن لا رزاق الوري قد قسمها وفضل التسليم والطلا
 على الذي قد صغر القلابة والله وصحبه الكرام وحده بالفضل والنفق
 وبعد من يقع بغير الصبر **سئل** يفعل بكثرة ما في السند وقيل لا والله المعتمد
 قاله حتى فيه لا يسد **سئل** والسبي محمول على من لم يكن مقصوده التزويج فانزله
 اما اذا قال حتى طهره وسورة الليل وما ضاها لها ففقه في نوا عليه مكره
 بالانفاق بل كذا قد كره وان يقل يا صاح بالاله او يا بني ارجع الى الله
 لا يلزم الاثبات في سرعاً وان يكن اتي بذلك يدعيه والحق في الاول اذا ما قيل له
 بالله او فقه ان يفعله قد قاله الرضا في الذي **سئل** من حلف ما در ان اخي
 مفسر في الحكي في كمال **سئل** محمد النبي في لا يفعله والله في في الصواب
 وبك حسن القول من جوابي **سئل** في رجل نشأ جريحه اخيه وحلف
 بالطلاق انه ما يعا في فيها الحيلة في ايقاع العاين منها في غير حث **اجاب**

سئل
 حلف لا يصاحبه
 فما الخليل

اذا حلف المدعي ان لا يعلل عن هذه الرغوى او عن هذا المال فوكلفه ركبته لا يثبت
 مطلقا واذا حلف المدعي عليه بذلك ثم وكل به فان كان عن امر لا يثبت راسا
 كان عن المال او سكوت يثبت والحيلة فيه ان يعلل فيقول وتقع الاجازة بالحق
 وكذلك اذا كانت الحلف على دفع المصلحة مع الفضي وان كان المراد بالحق
 الغوي الدافع للمعارة والقيظ بترك التكلم بما يقرب الحق الموقوف لا يضر
 التكلم مع حديث غيره اذ الحديث بغير القاطع الموقوف لا يلزم منه العلم
 ولا حث اليه ولا يراجع المحرم في باب السمين في البيع والشراء في قوله ما
 يثبت باليد شرا لا باليد يطمع في طلب الوقوف على صحة امر ما يثبت والى العلم
 في قوله انما اراد الخوف من مدعي الى بيت المقدس فقلت اجروها الى بيت المقدس
 من التام الى بيت المقدس تاروا انه لا يستغنى عنه الطريق بل لا يثبت فلا يثبت
 حيث فارقته قبل الدخول الى بيت المقدس ام لا **اجاب** نعم نعم نيته فلا يثبت لان
 ذلك ما يثبت له اللفظ لا العلم **سئل** في رجل حلف في صرة من الائمة
 في قرية فحلف انه لا يرضى عنها الى ان اسكنها غير راضيا لغيره في رجة
 حيث ام لا **اجاب** لا يثبت لان حلفه على الرضا ولم يوجد حيث سكنها غير
 راضيا يسكنها للعدة المذكورة والله اعلم **سئل** في اخوين بينهما قسي يتبع
 منه اخوه حلف احدهما بالطلاق من رجة انها ما تتبع من قسي اخيه قاصدا
 من قسي له فيه شركة بل اذا باع الا في حصته وانقطعت منه نسبته لا يقع
 الطلاق ام يتبع **اجاب** لا يقع الطلاق والله اعلم **سئل** في رجل حلف
 حلف احدهما بالطلاق انه احرار الا في حلفه الا في حلفه بالطلاق انه مستتار
 منه ولا يعلم باطن الامر ما هو عليه يقع على واحد منهما طلاق ام لا **اجاب** لا يقع
 على واحد منهما للجهالة والله اعلم **سئل** في رجل حلف بالطلاق الثلاث في
 رجة انها ما تفصل لهذا المظهر لنفسها منقصة جازية وفصلته لئلا يقع
 الطلاق ام لا **اجاب** ان كان في حدة الزوجة انها تفصل بنفسها لا غير لا يقع
 الطلاق وان كان في عادت انما لا تفصل وانما يصل لها غير وعلم الزوج
 ذلك يقع وان كانت تارة تفصل بنفسها وتارة لا يقع الا اذا علم الزوج
 الامر وتفصل فيقع وقد اخذنا الحكم في مسلم فركبنا في الحرف على التوازل
 في رجة وما يثبت بها في رجة عنده شبهة في ذلك فلم يجمع وبما هو والله اعلم
سئل في رجل حلف بالطلاق الثلاث من رجة انها ما تفصل لهذا المظهر
 نفسها

طلع
 لا يقع الطلاق

لنفسها قد فقه جازتها وفصلت كميته وبدنه لا غير لا يقع عليه الطلاق ام لا
اجاب لا يقع والله اعلم **سئل** في رجل تشاجر مع زوجته فحلف امها فقال
 لولا انك تركت ما مضاه اذ لم يبع امك فقلت امها بالتركة ما مضاه لا تسلم
 بهما الا كلام يكن حرا على تكاثر فقال بالتركة ما مضاه الذي تكلمت به
 يكون لئلا يقع عليه الطلاق الثلاث ام الواحد ام لا يقع الطلاق اذ
 قال يفتقر الى النية حتى يقع ام لا **اجاب** اذ لم تكن الحال حال مزاج
 الطلاق ولم ينع له يقع لئلا يقع الله وقع الله الذي يوقعك على الصواب
 في هذه الجواب ما قاله الامام في ان الاصل الذي عليه الفتوى في الطلاق
 بالنا رسة انه ان كان للفظ فيه لفظ لا يستعمل الا في الطلاق فيجوز
 يقع بلا رسة اذ اضعف الى المرأة وما يستعمل استعمال الطلاق وعينه
 فهو من كتابات الفارسية حكمه كما في كتابات العرب في جميع الاحكام والمراد
 بالنا رسة خلاف العربية كما حواه في كتاب الصلاة فاذ اعلمت هذا اعلم
 ان اصحاب الفتوى وبعض السراخ ورواها رجة في الابقاع في
 ال صاير لوقال انت الثلاث ونوى لا يقع لانه جعل الثلاث صفة للمرأة
 لا صفة للطلاق المضمر فيكون ما لا يثبت له لفظ فليجوز لوقال انت مني
 بثلاث ونوى الطلاق طلقت لانه نوى ما يثبت له لفظ فليجوز لوقال انت مني
 ان كان في حال مذاكرة الطلاق انه لا يثبت الرد ولوقال انت بثلاث واخصر اقل
 يقع كانه قال انت طالق بثلاث كما في المحوط فليجوز ان انت مني بثلاث وان
 بثلاث جوف مني سوا في كونه كناية وامانت الثلاث فليس بكناية وفي التاثير
 وفي فتاوى الفضل اذ قال لها انت مني لئلا انت نوى الطلاق طلقت وان قال لم
 اني الطلاق لا يصدق اذا كان في حال مذاكرة الطلاق كونه في الثانية صوله
 صرحا لا يفتقر الى النية فليس اختلافا وجواب الفضل اوفق كما يشهد به نظر الفقيه
 وفي التاثير في من الحجة تراسه المختار ان يقع الثلاث اذ نوى وفيها من الفضل
 اذ قال لها تراسه ونوى الطلاق يقع بقوله تراضى المكثاة من فوق وبالي
 المقصود معناه كقوله تراضى المكثاة وكذا في الرامعاه انت رسة معناه ثلاث
 فتخصي الى اللفظ اذ احتيل الطلاق وغيره وخلا في النية وفي مزاجه عن رسة
 كان اللفظ اذ غيره لا يقع واحتمال اللفظ المسؤل عنه ظاهر اذ يثبت اذ لم يبع امك
 فاني طلقك وقوله الذي تكلمت به اي من الضرر المعنى به الطلاق يكون لئلا
 يغير من اطلاق الكلام اذ اذ العوض ولو ساء في رجة اذ لم يبع امك حتى يستكت

طلع
 اللفظ اذ احتيل الطلاق وغيره
 وحلا عن النية وفي مذاكرة
 لا يقع

عني وقوله الذي تكلمت به الى اي حيلة المني عنه لعلة الضر يكون للامانة
 ارادة الحقيقة وانه لا يقع قتال والد اعلم **سئل** عن رجل له ابنة اخ فطس
 منه ان قال خلت بالطلاق كذا كذا لا ياخذها رجل غير اولاده فلي اذا نوى
 الخاطب خوضه والابن كذا من الزواج فزوجت نفسها فلي اعلم **سئل** عن رجل
 الاول بل يقع عليه الطلاق **اجاب** لا يقع والى له هذه والد اعلم **سئل**
 في رجل حلف بالطلاق انه لا يترى التثني فصار يضع الياسون في الدواة وفي
 من دقانه بل يخط ام لا **اجاب** لا يخط للعرف كافي لا ياكل لها اذا اكل في السك
 والله اعلم **سئل** عن رجل بقرية من قرى فلسطين تشاجر مع زوجته فحلف بالطلاق
 كذا كذا ما ياتي مثل هذا اليوم من المعام القابل وان في هذه الليلة ففعل
 اذا ما فرغ من سبي فلسطين كما اذا كان في حيون التجار او كما مثالي في ذلك
 اليوم يبرق يمينه ام لا **اجاب** نعم يبرق ويكفي قرية او بلدة على بلده
 بعيد بعد الا تطلق الا سارة معه وانت على علم بان هذه القرية ففعلت
سئل عن رجل حلف على صوره انه لا يبرح من هذه القرية ففعلت
 ورجل من الاخوات ام لا **اجاب** مقتضى ما اتفق به مع السلام اليه في الغوي
 مستدلا بما في فتاوى قاري البداية انه اذا نوى انه لا يبرح من هذه القرية
 ففعلت والى الله اعلم **سئل** في رجل حلف على زوجته انه ما يخليها تروح
 الى محرميها ام لا اذا استقيمته وراحت له خنت ام لا **اجاب** لا يخط
 له ما خلاها وهو في معنى لا ادعها والمهر به في مثله يوم الخت في
 المزاب في القصة بغير الاذن منه والله اعلم **سئل** في رجل حلف على
 الفعل الكوف عليه ويمنه موقفة صورها حلف لا يبيت هذه الليلة
 في هذه الليلة ففعلت عليه الواجب ولم يبرح الخروج الا بتصور السور وفيه
 اهلاك النفس قال لا يخط ام لا **اجاب** لا يخط فاليق المنتق حلف
 ليس في هذه الدار فواتق فلم يبرح على الخروج الى بطن نفسه من الخاطب
 حلف في المحيط حلف لا يسكنها خرج فوجد بابها مغلقا حيث لم يملك فتحه
 ففعل حلف وقيل لا يخط وبه افتى ابو الليث والهور السهردي والحق ان
 الحالف متى حلف في الفعل الكوف عليه والتمني موقفة بطلت عند اي صيغة
 ومجد قال في الدين العلة في الاثر ان التثني على قولنا التثني والبرق يبرق
سئل عن رجل حلف بالطلاق انه لا يركب هذه البقرة وقد دعت الحاجة الى
 ركوبها ففعل له حيلة في ركوبها مثل لا ابسى لهذا القبيص ام لا **اجاب** لا حيلة

اذا عجز عن الفعل
 لم يوف عليه ويبرق
 موقفة لا يخط

له في ركوبها الا ان ينوي يمينه ما دامت موقفة ولا نقا سبلا ابسى لهذا القبيص
 لا نه عند الخت بالبرق بعد نزع شيئا من خطائه لبقا الى سبب فيه والله اعلم
كتاب الحدود سئل في فلاح اختطف بنت ابن بن عمه وولي في
 تكاح الغير وازاله بكارتها كذا كذا **اجاب** ان لم يدع شبهة مسقطه
 له والى الله اعلم **سئل** عن رجل حلف على نفسه ان لا يزوج ابنته
 الا بغيرها وولي في دار السلام من غير او غير
 والله اعلم **سئل** في رجل حلف على نفسه ان لا يزوج ابنته
 الا بغيرها وولي في دار السلام من غير او غير
اجاب لا يخط ففعلت عليه الففان ان الرجوع عن الاقرار في الشرب
 والسرة صحيح كالرجوع في الزنا وصحوا ايضا بان انكار الاقرار رجوع وان
 سكر الاقرار لا تقبل الشهادة عليه بالاقرار لكون النكاح له رجوعا عنه ومن
 صح بان الشهادة لا تقبل على الاقرار الذي يليه والى الشاوي والله اعلم
سئل في سبي خطف بكرا هفيرة ووصل اليها فدخلها عند من هو شق
 فاحفر في عم لها مع وجود ابنتها فعقد له عقدا ولم يخطه من ابنتها اجاز
 ولا منها بعد بلوغها ودخل بها بعرة وبلفت في جفت الى ابنتها واحدا بالرجوع
 جزام وهو يطلب من ابنتها ان يسلمها له **سئل** في رجل حلف على نفسه ان لا يزوج ابنته
 الا بغيرها وولي في دار السلام من غير او غير
اجاب لا يخط ففعلت عليه الففان ان الرجوع عن الاقرار في الشرب
 والسرة صحيح كالرجوع في الزنا وصحوا ايضا بان انكار الاقرار رجوع وان
 سكر الاقرار لا تقبل الشهادة عليه بالاقرار لكون النكاح له رجوعا عنه ومن
 صح بان الشهادة لا تقبل على الاقرار الذي يليه والى الشاوي والله اعلم
سئل في سبي خطف بكرا هفيرة ووصل اليها فدخلها عند من هو شق
 فاحفر في عم لها مع وجود ابنتها فعقد له عقدا ولم يخطه من ابنتها اجاز
 ولا منها بعد بلوغها ودخل بها بعرة وبلفت في جفت الى ابنتها واحدا بالرجوع
 جزام وهو يطلب من ابنتها ان يسلمها له **سئل** في رجل حلف على نفسه ان لا يزوج ابنته
 الا بغيرها وولي في دار السلام من غير او غير
اجاب لا يخط ففعلت عليه الففان ان الرجوع عن الاقرار في الشرب
 والسرة صحيح كالرجوع في الزنا وصحوا ايضا بان انكار الاقرار رجوع وان
 سكر الاقرار لا تقبل الشهادة عليه بالاقرار لكون النكاح له رجوعا عنه ومن
 صح بان الشهادة لا تقبل على الاقرار الذي يليه والى الشاوي والله اعلم
سئل في سبي خطف بكرا هفيرة ووصل اليها فدخلها عند من هو شق
 فاحفر في عم لها مع وجود ابنتها فعقد له عقدا ولم يخطه من ابنتها اجاز
 ولا منها بعد بلوغها ودخل بها بعرة وبلفت في جفت الى ابنتها واحدا بالرجوع
 جزام وهو يطلب من ابنتها ان يسلمها له

مطل
 وطى ومكة تعوز
 ويسهر

اجاب يعزير يشهد قال في الحاشية لصاحبها ان يدفعها اليه بقيمتها بالعلم
بلفت وقد التفت اليه بطالبه صاحبها ان يدفعها اليه بالقيمة ثم تدفع هكذا
وكذا ولا يعرف ذلك الا صاحبها على ان يدفعها اليه بالقيمة ثم تدفع هكذا
على دفعها ان دفعها ان دفعها صاحبها دفعها بقيمتها ثم تدفع هكذا
تدفع واقله ذلك لقيمة الحدوث بذلك كما لا يخفى بحسب ما فيها والتم اعلم
تم في التعزير في موضع تفرس بنو اسنة الالهانية في بيان سرقة
فلا يه رجل واداه ولم يدره بالفاظ ما حشمت موجبة للتعزير فيها انما تعزير
وبال يلزمه بالقراسة الالهانية المصادقة ان اخذوه او حرروا ديني ام لا
اجاب يترب على اللباس المذكور بايدانه وتهدوده التعزير بالاشد
لكرهه الحق وبغضه الصوف اذ القراسة الالهانية والنظر بالانوار
الوهابية لا شين فيها ولا عار ولا حرمه فيها توجب المنا وكيف يحكم في
ذلك انهم وعقابه وهي خلب لربها الثواب فالمعزير عليه عيب ومهيب والله اعلم
تم في التعزير في موضع تفرس بنو اسنة ببيع في الارض المقدسة وعوانته
ويأخذ منه لنفسه ما لا وجب له ذلك وظيفة استطال بها وعليها تنال
بلا يسمع من الملامنة الا خبر عنه بذلك لوي الحكم القادلي والبربر
المنصفين واذا سمع قولهم فيه فماذا عليه **اجاب** نعم يسمع الا خبر
بكونه شريفا بیده ولسانه سوا كان حافظا او غيا لان الامور الموجبة
للتعزير ولو بالقتل المتخوفة حق الله تعالى التي لم يقصدها لخصي معنى
لا قتال الى الدعوى المحتاجة الى حضور المدعى عليه وليس لادامي قبيل
الجزء الحد الذي لا يقبل لانه لا يكون الا في احوال حق العبر خاصة ولهذا
من حق الله لقصود صله الكريم ولذا نص علماء وانا بان الخبير بذلك لو ابر
والجواب الجليل حيث كانوا يخلصون لقصودهم دفع ظلم المستعوى لوقامة
المسلمين والى كمالهم وتقديرهم ولو بالقتل حيث تفرس فيه الله لا
يرحمه الا بالقتل واما السعاية والعموان فتصعبان على مذهب الى صنف
الشعان انه ثابت قائله لما فيه من دفعه في عباد الله تعالى وقد ذكر الزاوي
المسئلة في ثلاثة مواضع من جامع المشهور بالمرآة في العود في السيرة التي
في الكراميس وانك في اخرها يافت وقال في جواب القادلي في الباب الثاني
قال القاضي الامام ملك الملوك ابو العلا النابلسي في تفسيره
في الارض بالفساد ويوقع بين الناس السررا دفعا الى سلطان ما ذا عليه

القتل

سبح الاخيار بكونه
شريفا

القتل كسرع عليه واجب . لفساده والقتل فيه مقيع . شالان ملك الملوك
ابو العلا . نظم الجواب لكل من هو يبيع انتمى وقد اخرجني راي مسلماني
فلا له قتله وعلى هذا القياس المأثور بالعلم وقطع الطريق وحاجب المكس
وجميع الظلمة بادى الى له قيمة وجميع السعاية فيباع قتل الكلي ويكاف
قال الله والمقصود بهذا حرم مادة الظلم فانه جب اعراضه فان الظلم
ظلمات والله اعلم **تم في سماع في الارض** بالقضاء وحسب عليه تقصير
لا يقنطه رادع لا مثالة ارادوا الام اقامة لولا الواحد عليه
دفعه لضرر عن الاسلام والمسلمين صيانة على علمه غلبا الدين
واقية على المؤمنين فتعرض له جماعة باستخلاصه من يده وتبركت
اقامة الراجب عليه وتسلوه منه وتكفرون واطلقه من حبه شيئا عليه
فما الذي نستحقونه بذلك ويستحقونه عند ما كمل المبدأ
اجاب الله تعالى في جواب لا شك انهم يستحقون بذلك ما يستحقون
من رفع شفاعته سيئة قال جل من قائل ومن يشفع لشفاعة سيئة
ليكن له كفى منها قال ابل التفسير الكذلي النصب ابي عليه من رزها
نصب مساو لاني القدر قاله القاضي ابو السعود والسفاح السني
التي لم يقصدها من ابحاث حق المسلم وادفع الشر عنه ولا جلب الخير
اليه ولا انتقاد وجه الله تعالى وكانت في امر في صائر وكانت في دفع
حرم حدود الله تعالى او دفع حق من الخفوف وقد ورد عن ابن عمر
رضي الله عنهما قال سمعت رسول الله صلى الله عليه وسلم يقول في حالت شفاعة
دون حرم حدود الله تعالى فقد ضاع الله عز وجل وعن عبد الرحمن بن
عبد الله بن مسعود عن ابيه عن رسول الله صلى الله عليه وسلم قال من ادعى
يقيني قوله على غير الحق كمثل بعد تروى في يدي فهو ينزع منها بون الله
رواه ابو ادريس بن جابر وصححه قال الحافظ مفتاه انه قد دفعه في الامم
وبذلك لا يعرف اذ ان تروى في يدي قصار من يديه ولا يدرك الا خلاص
وعني ابى الردا عن النبي صلى الله عليه وسلم قال ايها رجل حالت شفاعة
دون حرم حدود الله تعالى لم يزل في خطبك الله حتى ينزع وعني ابو هريرة
رضي الله عنه قال قال رسول الله صلى الله عليه وسلم من حالت شفاعة دون
حرم حدود الله فقد ضاع الله في ملكه ومن احان على حضوره لا يعلم حق
او باطل فهو في خط الله حتى ينزع وعني ابن جابر قال قال رسول الله صلى

الله فانه يعلم من احب ان ظالم باطل ليوصفي به حقا فقد روي في دمة الله و
رسوله رواه الطبراني والاصمعي وحي ادمي بن سرجيل انه سمع رسول الله
صلى الله عليه وسلم يقول من شئ مع ظالم ليعينه ولو بغير اخيه ظالم فقد روي في
الاسلام رواه الطبراني في الكبير وفي الترغيب والترهيب من جنس ذلك في
الحديث والاحاديث ان سبي الجماعة المذكورين على خلافه في الشئ المذكور في
الشيطان وكبير عند الجبين الديان يستحقون بها في الدنيا والآخرة
والتقوى روي في الاخرة عذاب الله ودخول جهنم وبئس المصير والله اعلم
سئل في رجل سارق ودين سرقته كتمه من حجته الكائنة بحجته
من المتهمين فغلب على ظنه انه السارق لما فارق قاضي بلده بالعلم اخر حاكم
المعرف الذي لم يعبر منه اخذ بعنف عساه ان يتبين له الحال بالقرينة
المصادقة المطابقة للواقعة بل عليه بذلك جناح او عتاب **اجاب**
ليس عليه بذلك جناح ولا عتاب لا سيما اذا كان حاكم المعروف ليس يرد عنف
وكان من ذوي الالباب والسياسة يرد على سياسة عادلة فيخرج الحق
من الظلم العارفين من الشريعة عليها من علمها وجهلها من جهلها وقد
صنف الناس في السياسة الشرعية كتباً متعددة وقد روي في البحر المتأخر
التجسس في المعروف بالسرقة اذا وجده رجل يذهب في حاجة غير مشغول بالسرقة
ليس له ان يقتله وله ان يأخذه وللايمان ان يحبس حتى يتبين له ان
الحبس للرجل لثبوت م شروع استولى الله اعلم **سئل** فما اذا ثبت على رجل
انه اخبر في سياسة على قتل رجل ظالم بجهاد فخره وادله بالبره سرقا **اجاب**
قد تقرر عند العلماء ان التعزير في كل معصية ليس فيها حد مقدور ولا غير
على قتل النفس المعصومة معصية من معاصي الله تعالى يجب فيها التعزير ويجب
على المعزير التعزير وجوز الرقي فيه الى القتل قال في البحر الرائق سرقة الدقائيق
وقد ذكروا يعني العلماء التعزير بالقتل في الشاؤون ذكر من حملها جميع الكبار
والاخوانه والسعاة والطباة بادى في شئ له فتيمة فكيف في الساعي على نفسه
معصومة ظلم فقتله حرام فقتله تعزير بغير العذر عن ارتكاب المعاصي وهي
فيها والله اعلم **سئل** في سبي باخر الى حاكم السياسة سواية كاذبة
قاصدا لغريمه وايداه فماذا يلزمه سرقا **اجاب** لهذه المسئلة اكثر
علما وان اراد ان يكتبهم وسمو مسئلة السعاة والاخوانه وافتوا بوجوب

قتل

قتل الساعي فيها وقال القاضي الامام ابو العلاء الناصبي فيما نظا به القتل مشروع عليه
لنصاده والقتل فيه متبع لان ملك الملك ابو العلاء نظم الجواب لكل من يوسوس
وقد ذكر النزاع في قتله المسئلة في ثلاثة مواضع في السير والكرامات وفي
الاجابات وذكرها في الفهارس التي لا يحاد ويجمع من مصنفات الخلفاء
رضي الله عنهم اجمعين وحاشا في زعمهم انهم فقتله القتل مشروع عليه واجب
ان يوجب على الحاكم ايقاع القتل عليه ولا يلزم معصية من معاصي الله تعالى والله اعلم
سئل في رجل سبي نفسه الى اعراب البادية المارقين وجعل نفسه فلاحا
لهم واللاح يستعبد من استسلم حتى يبيع فيه ويشتري ويستقل امواله بل
ونفسه وعياله وما كفاه ذلك حتى سبي باخر عجمه ايضا لم يخال لولا هذا ايضا
فلاحا حكمه ويطعم عليه فماذا يلزمه سرقا **اجاب** اعلم ان هذا الشئ البعيد
الطريق في ربه الله تعالى الساعي في اعراب نفسه واخر رعيته والله مستحق ان
التعزير وبالغ التعزير ولا شبهة في جواز التوق في تعزيره الى القتل لان
الساعي لهؤلاء الكفرة والاشقياء المحرمين في الارض بالفساد والخراب
ما في ذلك الحكم من قوله عني من قاضي انا جزاء الذين ياربون الله الاله ومن
ما لهذا فعند العرب المارقين قطع كونهم بيقين وبان السكون عنهم
القدرة عليهم من اكر معاصي الله تعالى لا يستحل اموال المسلمين ونفوسهم
المعصومين بل ذنب من سكت عنهم مع القدرة عليهم اعظم من غير الله تعالى
رب العالمين ذنبا اذ هو اذن قادر على ازالة المنكر والبركة من بلاد الله
فعلهم من الولد واخطيئة ماوردت به الاحاديث التي لا تعد ولا تحصى ومن
جملتها قوله صلى الله عليه وسلم ما من قوم يكون بين اظههم رجل يبيع بالمعاصي
امنع منه واغرم لا يفرون عليه الا اصاب الله بعقاب ولا حول ولا قوة الا بالله
المعطي العظيم والله اعلم بالقراب **سئل** في رجل غدر على مشكوة الفم ووطئها
علما يكون مشكوة الفم فماذا يلزمه **اجاب** يوجب بالقراب الشرب
ما يكون من التعزير سياسة وحكمه المبرها وعليها حجة وهي باقية على
عصاة زوجها الاول اذ تكلح الثاني باطل والحال به والله اعلم **سئل**
في رجل غدر على مشكوة الفم في كحل عينه فخطفها في شهر رمضان وحملها الى
قرينة قرب قريته وادخلها على شيخ القرية فقتلها بالقبول واكرمه وآواه
وادخله عليها والحال ان خالفان كاذبه قايلا بيني وبينها معصومة
ولده طريفة الفلاحين فما جزاؤه لولا الذي تلقاه واكرمه وآواه وادخله

مسئلة حكم السعاة

الا عراب

عليها وان تكلمت مع الله وطلب على حكم السليم في حركاته الفلاحية عن مثل
ذلك ولو بالقليل والقليل **احاب** جزاء الخاطيء وما اذكره واعانه على هذه
المقصود العظيم الضرب الشديد والجلد المديد والمبالغة في العقوبة الى ان
تطوى منها النوبة ويجوز ان يتردد في حق منهما الى القتل لفظ ما ارتكبه من معصية
الله وهذه طريقة في حق الله الذي لا يقبل الذي يوسع بين اظهرهم فيه ولا يكرهه
ولا يتساهل به ان ينزل الله تعالى عليهم عذابا من عنده وسخطا فان
من تكلم ذلك والسكوت عنه كمن ينكر السفينة ليغرق الملاحا وهم عنه مغفون
فالمغفون على حكم السليم التقدير في قطع هذه الطريقة الفبيحة وصحة هذه
الطريقة النفيية ولو بالقليل والقليل ولا حول ولا قوة الا بالله العلي العظيم
نما لم يمانه اصلا في الاحوال والله اعلم **مسئل** في رجل فارق صديقاه فقال
لم فارقني فقال رجلا على الطريقة قا صديقه لا يلزمه نفقة **مسئل** في رجل
والقول له في قدر النجاسة **احاب** لا يلزمه نفقة في قوله في قدره
لانه اعرف بهفهم كلامه المحتمل ولا شبهة ان الذي الطريقة بول في الاثام
والمضاف محتمل اي لفقر طريقي او لفقر طريقة الفقير او لفقر طريقة النكاح وغير ذلك
الامور من ان يتركها واطمئن ان يذكر الله اعلم **مسئل** في رجل سعى دابها
في عقوق ابه وولادته كل ما يشاء عليه ويؤديه ساكتا معه يدان
ميتا في حقه قايما في اضراره يا مع لسوء عنته بالخروج من ملكه فيؤديه
بالقتل ويؤدى عليه بالفرب ويترفع في سبه وشتمه وانكاف عرضه وهتكه
وقد كان زوجه امرأة فعلاه الذي بهذا السب وساله ان عانة عليه
فرا في الشتم والسب وبعفويت تقرت هفتيت عيت وقد كبر الان ضعف
بقا ساء اخلاقه وجرى في الكتاب وابنه المذكور في كنفوان الشباب
فعل يلزم بنفقتة ونفقة والدته ويجب عليه ان يرضى بحسنة معه
ويصبر الى ما يملكه وما يلزمه بالكتاب لهذه الاخلاق اقوالا والله اعلم
من السليم اخلاق **احاب** يلزم هذا الشق العاق بافعال التقدير بالسليم
من الامة واتفاق لا تكلمه كبره في حق خلاف بين اثنين وقد مالا على الله
عليه صلح ويحل وعظوم في عرف الله في عرف الله في عرف الله في عرف الله
قال من ادرك والبر عند الكبراهيها او كنهها في لم يدخل الجنة وعي عبد الله
ابن عمر انه قال قال رسول الله صلى الله عليه وسلم من الكبار شتم الرجل والديه قالوا

يا رسول الله

يا رسول الله والي بيت الرجل والديه قال نعم سب ابا الرجل فبب اياه وسب امه
فبب امه ويلزمه بطله من وجهه من داره وامشاعه من ذلك المتعزير بالدين
بحاله الى الرجل لا يمانه في معصية اخرى بحسنة بالاتفاق في حق الاب عن الكسب
يجب عليه بالاجماع له ان ينفق على امره كبره يا له واجب عليه مع قدرته على
الكسب اذ لا يليق بالشاب الكسوف ان يكلف اياه الى النغب والحد وقد وعد
العاق بعذاب النار في احاديث كثيرة عن الخبر بسبب الكثرة والحاصل
انه ان استمر على ذلك كان من حرج الدنيا والدي ورجوعه باطسرة والنوامسة
والخينة الكبرى فاضارته بالكتاب ذلك فقد اذبح نفسه في اثم الموالاة
والله سبحانه وتعالى تعلم السلامة في الوضوء والدين وان لم يمانه في الصلوات
والسليم الجعبي والحمد لله رب العالمين **مسئل** في رجل نفق بزوج له
زوج اخيه بغيبته بغير اذنه وفي روجه له اخرى اجنبية عنه لم يمانه في
اطنه مع جميع ما يمانه من الاسباب الى داره غصا هل يلزمه ذلك يكون
من ترك معصية من معاصي الله لكا يلزمه بها المتعزير بالله يق به ولى اذا اصر
حاض الا متعة الدعي عليه بها ولى موجوده عنده الى كنه الزمة باحضار
لسك رالها بالندوب والشره ام لا **احاب** نعم يلزم عليه ذلك ويؤثر لا يكلم
المقصود المتقدي على عمار عا وقد فرغ من الشق الثاني الخافق مثل هذا فافق
بها صورته في ذكواه يلزمه رجا ورجوعه الى متعة الى الزوج حيث اثبت ذلك
وجب على المستقوي باخذ الزوجة والا متعة ودخول دار الزوج بغير اذنه التور
وقد نفي الله سبحانه وتعالى عن دخول بيوته بغير اذنها وهذا الذي يلزم عليه لان
لا جديف واما احضار المدعي المتقوي ليشار اليه فالمقرب والزوج والشارع في
به بغير المدعي عليه الى احضار ما ذكره الله اعلم **مسئل** في رجل يورس المسكين
بالتحري على اخذ وظا بغير من غير حجة ولا امانة لا يستحق فيها ما يثبت عليه
وبل يورس السعيه الى القام بسبب ذلك لا حل منه وبلى اذا عزل القافر صاحب
وظيفة عن وظيفة بغير حجة ينزل ولا يبق كما كان عليه سابقا **احاب** في رجل
التقير من سبب كذب علميا ان من آذخر غير يقول ادفعلي وتوفير المعنى
يعزرون في حجة اخذ وظيفة الغير بغير حجة ويعوم حوالا خارج الوظيفة
عن صاحبها قايلا لا يزل عزل القافر لصاحب وظيفة بغير حجة وعدم امانة
ولو فعل لم يمانه ويجوز ان يرفع امره الى الحاكم لينظم فقوال في الظهور في رجل

يصلى ويقرأ في بيته ولسانه فلا يمس باكلهم السلطان به والله اعلم
سئل في امير اسلم رجلا بباطون له الى فرضه يافا ليعينه معرفة امنها
فيما البعض وبق البعض واخر فردة ووضع مكانها فردة نفاق وانكشاف امره
بالخيانة وكتب ذلك حججها لولملا ويدت بكتابة قاضي نابلس عليها باعترافه
لديه وسجل ليعرض على حقه الامير ليرده في مثل ذلك لئلا يردعه ووافقه
وحقيره وتغزير امه لا **اجاب** نعم للامير رده ونفعه وزجه ونفعه ووافقه
التغزير عليه واجاد التحقير اليه لا تركه به الحيانه وخونه الامانة ومن ارتكب
المعاصي فهو جدير لاخذ بانواعي فليس من يعفي الميضي حرمه وبما الذي في
الفساد مقام والله اعلم **سئل** في رجل اذى اخر بقوله لم يكافرا يا جاحوليات
مسلم ولا ايوك بل كافر مشرك بالله ماذا ترتب عليه **اجاب** يعز القليل نفي
في النظم الى هوانه ولا كفى من يكافر بدينه مسلم وبالله انما وقالوا يعرفه وفكر
شيخ الاسلام ابن النخعي في شرحه ان المختار للمتميز في هذه المسئلة ان القائل
لمثل هذه المقالات ان اراد الشتم ولا يعتقد كرا لا يكفر وان كان يعتقد كرا
في طم هذه بناء على اعتقاده انه كافر يكفر لانه لما اعتقد المسلم كرا فقد
اعتقد دين الاسلام كرا وما اعتقد دين الاسلام فزكرا استي وقرا جمعوا
على انه يعز والله اعلم **كتاب السرقة** **سئل** في رجل فقد بعض متعة زوجته
ابنه من يمينه فالتزم امه تدخل على زوجته اجالا لئلا اذا ادعى عليها بسرقة
لا متعة يقبل مجرد قوله وقضى وقضى بقوله اب بحد دعواه ام لا **اجاب**
لا يقبل قوله مجرد عن البينة المعادلة وهو رجلان كفلان مسلمان كفلان
من كان في السرقة من جملة موجبات الحدود التي تحت طينة عاية الا حشاها
وتدرا باذنية سرقة وتورد في الحديث الشريف ادرك الحدود بشبهات ولا تخشى
ولا تسمى اجاز قال في البحر المحيى لا ينفى بعقوبة السارق لانه جوارفله
ينفى به والله اعلم **سئل** في الرجل يتبع سرقة او غيرها مما يجب فيه الحد او
العقاص هل يجب عليه الاتهام ام لا بومى ساء عدد او اثنين مستورين
اجاب لا يجب شرعا الا اذا شهد رجلان مستورا او رجل حول له التهمة
لا يثبت الا بالادلة وليس للمحكم حسمه بغير ذلك من عقوباته ومن حرمه صاحب
البحر في كتاب الكفاية والله اعلم **كتاب السرقة** **سئل** في كيسة بسلطة
غريبها لا يخرج امة المسلمين وشرفها محرم لجماعة المسلمين انما يتقام بها

منها

يقام بكل منها شعرا الاسلام وبين الثاني وبينها بقعة يتسفع بها الى المسجد
في التوصل وما سرق الوضوء ومقدسات الصلاة وبها تسرع يتسفع به عباد الله تعالى
عند قضاء الصلاة الى المسجد الذي بها فقطعوا واقاموا بها جوارا واضافوا
الى الكنيسة رافعي اصواتهم بيا ذين المسيح على وجه الاظهار باقلنا انواع
الا طاعة لجهلهم بها لضيغ والتخاليط مظهرين انواع الزنا والسرور والابتها
لا خاتمة لكنيتهم وانتصارهم على الامم الامم يمنع المسجد من الانتفاع بها
وقد حصل للمسلمين بذلك غاية الضرر والايلاء فهل يكون من ذلك مع انه لم
يعهد لهم ذلك فيما سلف من الزمان وفيه كسر حكمة المسلمين والاسلام
والاضرار لهم والارحام ام لا ملا فيه من الخلة والامانة باهل الامانة
اجاب المصحة في كتب الحنفية وعبرهم انه لا يجوز الزنا في الكنيسة لانه
على النظم الماداني البنا ولا في الاوصاف واصافة البقعة الى الكنيسة زيادة في الارض
والجوار زيادة في البنا فلا يجوز واحرم منها بل يجب ان يمنع واذا وقع بغيره ففقد
في بقعة لم يثبت كونها فيما سلف منها وينتفع المسلمون بها لا صفة لمسلمين
فلا يصلح طاعة الاذن لهم بذلك ولا يجوز لمسلم اعانته عليه ولا الجار نفسه للمعنى
فيه بل اختار السبيل لنفسه المنع من تمكينهم من كل ترقيم واعادة مطلقا وتقر
لهم ولله والجمهور وان قالوا بترك التعرض لهم في اعادة المنهزم وترسيمه
كما كان من غير زيادة بنقش او ترقيم او ارتفاع او اشباع انما ساء لما ذلك
لا نه مجرد تاخيرها فتمت الى الدار الاخرة لانه مجرد مصيبة حتى في حقه انجا
على القول بانهم مكلفون بالزور واما انما تنهزم على ذلك لا لقول او الفعل هو
جرام بلا شبهة وقدره ان يصحح قام بمصيبة وتهمم والتميم في ذلك لم يترفع
فرايد على راسه في علم الاخرة عاية نورا الى افاض الله تعالى والمسلمين في ان
تكون احوالهم من مثل ذلك وانقذنا عنه وكريم من لهذه المعاني والمالك
والواجب على كل مسلم ان لا يعطي الدنسة في دينه وان لا يكره تركه الى الامم وهو
ذكر في اناس به والتفكير في احوالهم ان كانت امة السبك تقبل القاع على الكنيسة
اذا ادمت ولو بغير وجه لا يجوز لها ذلك الا سوط في حصى الى حرة
في اخرهم والقاهرة عند ذكرى الامم قال قلت يستطع من ذلك انما اذا افلتت
لا تنفع ولو بغير وجه شرعي وفيه ذلك بغير نية القارة في كنيسة حارة فويل
تفلا الى نحو من اليا سى قاضي القضاة فلم يقع الى ان حتى وردت السلطان
بناجها قال في تجا سر حاكم على فتحها الى وجهه ان في اعادة بها بعدد المسلمين

لها استحقاقهم وبها السلام واخذ الله دكر الشكر وانتصار الكفر وبها نور
 في ذلك للعلم رجع اليه في اداسه والله اعلم **س** هل يجوز للذي تعلية بنائه
 ام لا **ج** اجاب به قاري البداية بقوله اهل الذمة ذالمعالمات كما سبق
 ما جاز للمسلم ان يفعله في ملكه جاز لهم وبالله المسمى لم يخفى لهم وانما منع من
 تعلية بنائه اذا حصل في خارج من منعه وهو اهل الذمة اهل المذهب وذكر
 القاضي ابو يوسف في كتاب الخراج المقتضى ان يضع اهل الذمة ان يسكنوا في
 المسلمين بل يسكنوا منقولين وهو الذي افتى به انا النبي قوله وذكر القاضي ابو
 يوسف انه يقتضي عدم تعلية بنائه ولو ظاهرا له اذا منع من
 السكنى بينهم فلا بد من منع من تعلية بنائه على من يملكه كان او لم يكن قبله بل
 يجوز له اهل الذمة ان يعولوا في ملكه على بناء المسلمين ويسكنوا اذ اقلية الناس
 من الجيران المسلمين فاجاب لا يجوز لاهل الذمة ذلك بل يمنعون ان يستولوا
 محلات المسلمين ويصرفوا بالاعتزال في اماكن منفردة عن المسلمين التي اقول
 قوله لا يجوز لاهل الذمة ذلك محال لقوله وانما يمنع من تعلية بنائه اذا حصل
 في خارج لكنه على ما ذكر القاضي ابو يوسف لقوله وهو الذي افتى به انا وفي النظم
 الرباني وليس له رفع البناء فيقضي قال في شرحه بعد كلام قلت وفي الكلام
 اشعار ظاهر بمنعه من انشاء البناء على اهل الذمة المسلمين انني وهذا اذا
 افتى به قاري البداية لكن الاول مع كونه ظاهرا للمذهب واقعي به ايضا لقوي
 مددك الحديث الشريف الموجب كونهم لهم بالبناء عليهم ما يحسنوا والله اعلم
س قد روي عن علي بن ابي طالب في طائفة الاطراف القاطنين بالحدود الرعي
 وبيدهم دور جارية في ملكهم ونظر في ملكه في الدكر وقد تشعبت
 في لب بنائه والدور قد انهدم فالب بنائه وقد ورد في السلطان
 بتعبي الذين المعر لسكنهم وملكهم فبلى لهم تقويم ما تشعبت من بناء الدكر
 وإعادة ما انهدم من الدور الجارية من ملكهم وفيه ابواب الدور من داخل
 دورهم ليسكنوا بها وتحفظوا من بنائها لكونها امانا لها من دخول اللصوص
 اليهم لئلا يخطئوا على ما روي وانفسهم ام لا **ج** اجاب نعم للمعادة ما انهدم كما
 تفاهر تعلية المتون الموضوعة للمسلمين من مذهب الامام الا حطوا لافق ذلك
 بين الدور الصومعة والكنيسة وقست النار وتقربا تشعبت منها إعادة
 ما انهدم من البيوت والدور الجارية في ملكهم المعودة للسكنى جارية بلا خلاف
 لا تختل للاجتماع فيها للعبادة واظهار شعائرهم واذا امكنوا بناء بيوتهم

منع اهل الذمة
 من تعلية بنائهم

ودورهم

ودورهم للمحافظة من اللصوص لئلا ينزلوا على اموالهم وانفسهم لا تعرض لهم ذلك وان
 كانوا قد رضوا على انفسهم ليس لهم رفع بنائهم على المسلمين لان حكمة منعهم عن مقيس
 بالتعلي على المسلمين فاذا لم يكن ذلك وكان للمحافظة لئلا ينزلوا على اموالهم وانفسهم
 كما سرح لا يمنعون كما هو ظاهر والله اعلم **س** هل يجوز للمسلم ان يملك طائفة من حلة
 دار تلقاها ارضا عن ابيه اليهودي واليه على بيت من حلة دار المسلم تلقاها ارضا
 ارضا عن ابيه وكل منهما سكن في الدار التي له كما لا يمكن اياه من قبله ويكره
 المسلم ان يملك من البيوت في سكنى طائفة واقبل عليه قابلا الاسلام يقول
 ولا يملك عليه بل له ذلك ان لم يملك لانا الملك مطلق للنفق **ج** اجاب ليس
 للمسلم ذلك فقد جوزوا البقاء دار الذمى العاليه على دام المسلم وسكنها ارضا
 ملكها ما لم يهدم فانه لا يعيد بها الى الية كما كانت دهرى من ذلك الى الحجة
 في شرح النظم الرباني وكثير من علماءنا والله اعلم **س** في ارض قرية مجاورة
 لقرية اهل الذمة باعها ما لها بنى معلوم لشخص وسلمها له بالتولية هل يجوز
 بيعها واستولوا ان يبيعها للقرية المذكورة لدفن اموال الفقراء ام لا **ج** اجاب
 نعم على الدين وقربا المسلمين ان الملك مطلق لشخص المالكين فله بيعه لمن
 شاء وللشراء القوي في ملكه باخاذه مقبرة وقدر في التنازل وحاشا له ذلك
 قال في شرح سلخ الاسلام عن قوم من اليهود اشتروا دارا اوستانا من
 دور المسلمين واخذوا مقبرة لهم هل يمنعون عن ذلك فقال لا لاهل ملكها
 فيفعلون ما شاءوا والمسلمين انتمى والله اعلم **س** في رجل يدعووه الشوق الى
 زيارة القديس والخليل تقربا الى الله الملك الجليل فيخرج في بعض السنين من بلده فيلحق
 به من جهة من المسلمين وطائفة من اهل الذمة فيجوب له للامم على انفسهم
 ويأجرون اليه عند موافق من ظالم او قاطع طريق ليندب منهم بلديك عليه ذلك
 ام لا **ج** اجاب لا يكره عليه ذلك اذ حكمه حكم المسلمين فيمنعهم عما منع عن المسلمين
 كما في ما اخرج في اللعب بالجام وغير ذلك مما منع عنه المسلم كما طلاه في الخارج
 ولا يمنع من الرجوع مع قافلة المسلمين الخارجة لزيارة القديس والخليل وفي
 الابناء والنظر في تلاكح الملتقط كل شيء امنع منه المسلم امنع منه الذمى الا
 الخي في الخبز ولا تكرر عبادة جاز الذمى ولا عبادة انتمى ذمى بل اهل الذمة
 لا يجوز مع تعامل المسلمين في اسرارهم من غير تكليف من يادهم ويدلهم على الطريق
 او يطمعهم او يستدبرهم او يستدبرهم او يحسن اليهم اذ منع عنهم الموالحاة دية
 وسلمهم من الظلم والظلم الطائفة الباغية العالية بل من ذلك لا يبرر العظم

والجواب الجسيم وقوله صلى الله عليه وسلم انما انا اهل بيوت اهل البيت اهل البيت اهل البيت
 في مثل هذه القضايا والله اعلم **باب في ذي اظفار** استعلا على المسلمين ما قد
 لوله محرم وصحت خلف الطبول والرموز وطبقت به في السوانج المرسومة
 وبين يديه السمع الكثرة ويقف به شيعوه متخلفين به على وجه التعظيم مثل
 ينع الذي من مثل ذلك وجرم على المسلمين تعظيمه ويعززون على ذلك **باب**
 المهر به في كتب علمنا انما يجب على اهل الذمة اظهار الذلة والمغار مع المسلمين
 وجرم على المسلمين تعظيمه واختار في ذلك من اهل الذمة استعلاء على المسلمين
 على الامام قتلهم وحرمة منعه من الشايث الى **باب في ذي اظفار** استعلاء على المسلمين
 والجنح المروج والايراد الرقيقة ولا شك ان هذه الاشياء المذكورة اوجبت
 بالبيع مما هو جازع ويعز من مظهره لارتكابه الحزمة وكان كونه حيث
 ارتكبه الممنوع عليه فعليه بلا ريب وفي الاشياء والنظر في بحيل الكافر
 في كونه على الذي بحيل الكفر استولى والله اعلم **باب الفخر والخارج**
باب في العطاء الدوام المقصود لدى اهل الذمة انما هو ان لا يعزوا
 السلطان لله تعالى ولا للامير المقتدر عليه فخره الشبهة من ربي بيت المال
 وقرينة غيره ولم تكن العلة جند اذ كانت قبل ذلك في عزم السلطان اذ لم يلا
 ام تكون بينهما ام توضع في بيت المال حتى يتصرف فيه السلطان براه او بآية المفوض
 اليه ذلك من قبله **باب المهر** به في كتب علمنا ان من مات او عزل من اهل
 العطاء انما اذ الخلف عزم العطاء اي منه فلا يعطى شي لا وجوب ولا استحبابا
 لانه نوع صلة وليس بدين ولذا يسمى عطاء فلا يملك الا بالقبض ويستطاع الموت
 ومنه مذهبنا انه صلة لا يملك قبل القبض صاحب الدور والقرن ذلك المذكور اذا
 تقرر ذلك علم ان العلة المفاد عليها توضع في بيت المال ولا يستحقها احد منها
 حتى يري من له امر بيت المال وبما السلطان او من انا به من اياه في ذلك وفيه
 فيمنعه من مصادره بما يقتضيه ويرتضيه والمصلحة في غلبت المذهب ذكرت
 في السير في باب الرضايف والجرية والله اعلم **باب في ذي اظفار** استعلاء على المسلمين
 معلومة من السلطان تناول ما ذرته بعض الخراج منها باهم له آذنه بعد
 قبضه له بشي معلوم ثم قزل على العطاء ولما فرغ من قبضه لم يكونه ملكه
 بالقبض ام لا **باب** من علمنا انهم انما ان صاحب العطاء يملك المفوض له
 بيعه لاسيما بعد قبضه وايتاء مشتقته ومن ملك شي ملكه المفوض فيه بالبيع
 والهيئة وسائر المهرات السابقة للمالك شرعا وليس الذي ولا غيره ان

يطلب

يطلبه والله اعلم **باب في ارض سلطانة** بيد من ارعي يتعاقبون عليها بالزرع
 جيل بعد جيل ضاق بها حال فرسوا بالمال القوية على مبلغ معلوم قبضوه منه
 كارتين عليهم ردوا ليدبر عند المبلغ في ذل المبلغ بعد سنين ورددوا لارض
 عليهم وصارت في ايديهم كما كانت ومضى على ذلك مدة ثلاث سنين والآن يدعون
 اليها لهم واكر والارتباك هل اذا ثبت عليهم ما سرح اعلاه يتدفون عنها ام لا
باب نعم يتدفون عنها لعدم بطلان قدر ميثمهم بما ذكر اذا لا ترك لهم في
 باليمن وان لم يبيع وانما تبطل قدر ميثمهم بالترك اختيارا ولم يوجدوا ثابت
 عليهم ما سرح يتدفون عنها والله اعلم **باب في ارض سلطانة** يتوارد
 عليها الزرع اباي جردا خلفوا فبعضهم يريد ان يقسمها وبعضهم يريد
 بقاءها على ما كانت قد بها بل يتق القدم على قدمه ام لا **باب في ارض**
 على قدمه بض على كرم علمنا والله اعلم **باب في ارض سلطانة** ليست
 المال جارية في تيمار شخصي اجرا من ارضها بدراهم لرجل في زرعها المستاجر
 والكل زرعها الجراد بل يملك المزارع الاجارة المذكورة ام لا يملك الاجارة
 لكونه لا ملك له فيها **باب** قد تقرر ان ارض بيت المال يملكها ملك
 ارض الوقف وان اجارة على ظاهره لا تنفذ والارض التي اذن في ايدي
 المزارعين ليست ملكا لهم وانما هم من ارضها لا يقطع ما يكتسبها
 حرم الكمالين الزمام وليس لهم فيها حق الا حق الزراعة التي هي جرد
 منفعة بمنزلة السكنى في دار الوقف وفي فتاوى شيخنا الحانوقي من له
 من المال الوقف حق السكنى ليس له ان يسكن غيره الا بطريق المعارية دون
 الاجارة لان المعارية لا توجب حقا للمستفيد انه بمنزلة ضيف اضافه
 خلاف الاجارة فانها توجب حقا للمستاجر وهو لم يشرط له ولا يشرط له
 وفي الاشياء والنظائر الاجرة للارض كالاخرى على المعقود فاذا استأجر المزارع
 فاصطلم الزرع آفة وجب منه ما قبل الاصطلام وسقط ما بعده هذا لمن
 يملك الاجارة فكيف سمي لا يملكها المنة والله اعلم **باب في رجل كان يزرع**
 ارض سلطانة بيد سباني جعل له السلطان قسما نظير خط له في من
 كانت بيده عن عبارتها لعدم الالة فوفضها لشخصي فاستمرت بيده عن
 سنين ودفعها الي في ثلثه واستمرت بيده سنة ويزيد من كانت بيده او لا
 ان يرجع في اخوها والحال انه لا يملكه ولا غرضه والملك قد تقرر بها
 للزرع فله ذلك مع ما اتفق على عبارتها ام لا **باب** الارض ليست المال

اراضي بيت المال يملكها
 مسلط ارض الوقف

عنه
 اذا اجابا لزم افة

والناسي تزوجا على الثلث او الربع او النصف فذلك ملك للزوجة فلا يجوز
بيعها ولا رهنها ولا هبتها الى غير ذلك من الاحكام التي ذكر في الملك فلا
رجوع الا ورضاها وانما حق الا عطا والممنع للسلطان او نائبه والله اعلم
سل في ارض بيت المال بواحد من ماله اذا رغب في شراء انسان
بفضه فيبذلها له فيجوز شراؤه انما هو من ولاه السلطان نظريته الملك
ام لا **ج**اب نعم يجوز بهذا الشرط كما ذكره في الحق السريح قوله والسواد
وما في غنوه الا ان لا يفيده كايما في الفع كالتب فيفتقر فيفتقر الى في شراء
السلطان الملك لا شرف بربطه لارضه من ولاه نظريته الملك هل
يجوز شراؤه منه وهو الذي ولاه فكتبت اذا كان بالمسلمين حاجة
والعباد بالله تعالى جاز ذلك استي قال ابن خلدون كانه **ج**اب لا يجوز الا
في حق من يملك على قول المتقدمين اما على قول المتأخرين المقتضى به لا يخص
جوانب حقار البتة فيما ذكر بل فيه وفيها اذا كان على الميت دين لا وفاء
له الا منه او رغب فيه بفضه فكتبت فذلك لا يملك له ما يقع العقار
غيره اذا رغب فيه بفضه فكتبت على المقتضى به ولله مسئلة مهمة
وقد التزم فيها في زماننا في تفتيش وقع من نائب مصر على الرزقة في
لما وضعت في شجرة حتى ادعى بعضه بان المبيعات من بيت المال في
صحة التزويد بذلك الى ابطال الاوقات والخصومات ولوم ودينه في
ومثله في التزويد حيث تزل الا مالا عظم يقع الله تعالى في ما يبيت المال
منه فليجاء اليه وحال لو ان البتة مع حق بفضه فيسته جاز له ولو كيد
فيه ذلك هذا ما نظر اليه صاحب الجود الحاصل انه يجب من حاة مملوك
الحال كاي من امانة مال البتة وما ورد فيه في حق خاف على فقيه والله اعلم
سل في ارض خراج المقاسمة كارض بلادنا لو جعل والى الخراج على صاحب
الارض في كل سنة مبلغا معلوما بغيره فيها فلم يبيعه بغيره ومفت مدة
سنتين ولم يفرق بها فزعموا انها خلت بغيره بل يلزمه المبلغ الذي جعل
عليه ام لا يلزمه الا خراج المقاسمة **ج**اب لا يلزمه الا خراج المقاسمة لفساد
الحقل المذكور ولو التزم به صاحب الارض اذ قد التزم ما لا يلزمه من الكافي
لا يجوز له ان يملك الخراج الموقوف الخراج المقاسمة لان فيه نقص العقد
وهو اثم ومقتضا انه لا يجوز خراج المقاسمة الى الخراج الموقوف كما لو كان

فبيع ارض بيت المال

سئل عن رجل رهن حاجة اذا
رغب فيه بفضه الله

سئل
لا يجوز له ان يملك
الخراج الموقوف الى القاسم

لكن

لكن اذ ائت في الشام ما يثبت في ارض مصر بما ماتت اهلها وصارت لبيت المال كان
وفيهما بالحقبة من ارضه وبالدولهم او غيرهما من الدناير والعروض وما يقع اجرة اجارة
تلتزم به احكام الاجارة فيلزم في واقعة الحال المبلغ المعين لها اجرة حيث وجبت الخلع
وسرايا لزم الاجرة من التمكن من الغرض ويخفى وترجع الى الاجارة في كل كد الد
اعلم **س**ل فيما اذا ترك المزارع زرع الارض الخراجية الموقوفة المصلحة للزراع
يلزمه الخراج ام لا **ج**اب يلزمه الخراج زرع ام لا والله اعلم **س**ل
في عراشي بيد رجل ملكها وارض الفراس جارية في تيمار له ساهى وعلى الاثمار
المذكورة لصاحب التيمار قدر معين ثم ان غائب الا ثمار فكتبت وتبقى بعضا
ويريد صاحب التيمار ان يخذل الا ثمار التي له والباقية بالتمار كما كان
ياخذها سابقا فعليه اخذ جميع المبلغ الذي كان يأخذه على الا ثمار ككلها الباقية
والباقية ام على ما في من الا ثمار بقدر ما تمسك الحال ولا اذا طلب صاحب
التيمار ان ينسحب الارض المذكورة له ذلك والمهر مملوكة بها يضمن الا ثمار
ام لا **ج**اب الواجب اخذ المثل في الارض المذكورة ولا اعتبار بعذر
الا ثمار شرعا اذ رتبة الارض لبيت المال وللشماري اجارته شرعا
باجرة المثل كما مر به العلامة الخ قاكم في فتاواه كارض الوقت وليس
للمشماري رفع يد الفراس كمداره القايح اذ هو احق بها باجرة المثل
ولواجب التيمار ذلك اذ رتبة الارض لبيت المال والخراج لمن اقتطع
له فلا ملك للمقطع له فيها فلا يبيع بفضه ولا وقفه ولا خراج التيمار
ملك ماله والله اعلم **س**ل في ارض بيت المال بيد جماعة يتواردون على
الزراع بها مدة حياة كل واحد منهم من قبله كذا من قدوم الزمان والآن تيمار
دعطاء يريد رفع ايدهم عنها ودفعها لغيرهم هل له ذلك شرعا ام لا **ج**اب
ليس له ذلك شرعا بل يتبع في ايدي زراعتها المتقدمين اذ لا ملك له فيها باجماع
العلماء وانما صفة نهبها من الخراج وليس له فيها ملك بوجوب جواز
اعطائها لمن اشتبهته نفسه وعمله بالعادة المشهورة الا ان يتقار ما كان
على ما كان والله اعلم **س**ل في رجل تدعى الناسي محمد بن واسمه الحقيقي محمد
وعليه تيمار بمائة سلطنة والملك في قبلي اسمه الحقيقي محمد بن محمد بن
بل يوجب ذلك خلد في براءته ام لا **ج**اب لا يوجب خلد فقطه بل ساء
امر من شرعا وعرفا والمسئول واحد واذ اني متقنت مستركا فيها بهذا
الامر ما هو اقل بداول يستدرك بمثل ذلك في التوفيق لان الفرض هو العلم

سئل
اذا ترك المزارع زرع الارض
الخراجية يلزمه الخراج ام لا

سئل
الواجب اخذ المثل في الارض

اذا مات احد الجند بعد ان ادركت الغلة واقرت من التوتى التي في تيمار من ذلك حقه ولورثته
 او ركن الغلة صل لورثته **س** فما اذا مات احد الجند وهو حاصل باحد الاسمين كما هو ظاهر والله اعلم
 المطالبة به ام لا من بيت المال ام من وجه السلطان نعم الله تعالى التيمار
اجاب نعم علما وان كتاب السبي بان من مات من اهل العطا في اخر السنة
 يستحق الميراث من قريته لا من قدا وفي نفسه فيستحق الوفاة كذا في الجرد في
 الا بشاره ولم نقل في حاشية اخرى انه لو مات في اخر السنة صرفه الى قريته لا في
 قدا وفي مستحقه فصرف اليه يكون اقرب الى الوفاة اما اذا مات بعد تمام السنة
 قبل ان يخرج عطاؤه فالحق من الجواب انه لا يصير ميراثا لان استحقاق العطا يورث
 المصلحة والصلوات لا تتم الا بالقبض وان ثبت الاستحقاق قبل القبض فادامت
 لم خلفه وارثه كذا في البيان في الله اعلم **س** في ارض وقف عليها عزق غلاتها
 من صوة وشوة وخجرتون ونحوه ام السلطان يهرقه الله بقهره المحرمة صرة
 معلومة بل للملك عليها ان يمنع من دفعه تحتها بما وقف ولا شيء حكمه لا
اجاب ليس له ان يمنع من دفعه العرفان عليها قاطبة مرصدا بانه
 انه يجب في ارض الموقوفة والله اعلم **س** في مسجد بقرية لم ارض لم يعرف
 عليها خراج قط من قديم الزمان الى الان ويريد المظلم على القرية وهذا سبيل
 الان ان ياخذ عليها خراجا لبلده ذلك ام لا **اجاب** ليس له ذلك اذ المذموم يبق
 على قدمه وجعل احوال المسلمين على الصلح واجب ما امتى له سيما في مساجد
 المسلمين المحضة للوقوف والسجود فيسبى ما كان على ما كان ومن احدث على بيوت
 الله حادنا ففوق رب الله وسوله ورجع بالذوالوان والله اعلم **س**
 في نافر منكم على وقف بقص على من ارضه كداسي الخنطة والشعر وغيره ما مراد
 معلومة عليهم او قضايتهم من ارضي والتخمين رضوا او غضوا بل هذا جائز
 له شرعا ام يجوز والى اذا ادعى المزارع ان حصة الوقف نقصت عن الفصل
 يكون الوقف قوله بيمينه لا قول الناظر ام لا **اجاب** بلذا غير جائز شرعا بل هو
 باطل قطعا ولا يثبت في دمة المزارع له نهرا محض اذ هو يبيع بمجمل معلوم في
 دمة المزارع اذ ما في الكدس مجهول المقدار والجنس بالجنس لا يجوز حرافة له ري
 الى ما يروي عن جابر انه عليه الصلاة والسلام نفى عن بيعه البقرة من التبر
 لا يعلم بملك الكدس من التبر واه مسلم والاساء وانما المزارع في مثل التبر
 والقسمة بالتبر والمجازفة في ذلك مجازفة في الدين على الخصوص في الوقف الذي
 يقصد به التقرب الى الله وبمثل هذه الاوضاع يكون تقربا الى النار وقد فني

ارض لم يعرف عليها خراج
 لا يوجد بها
 حلال
 القديم يبق على قدمه

ساي

ساي على بناء ان الوقف قول المزارع بيمينه وقد شكى ابن اريطه خاتم المزارع
 فارسل اليه عمر دوع امرهم الى الله تعالى ومن قوى ظنك فيه بالحيانة فلفه
 وكل امرى الى حربه وبهذا الشرع الشريف فمن حاد عنه فالله قوي متين
 وقد ورد عنه عليه الصلاة والسلام اهلون الربا كالذي يبيع امه والبنات
س في ارض الفقيح التي يزرعها الناس بالحصة بل لغيرها ان يزرعوا
 عليها شيئا معلوما في مقابلة حصته مسمونه فصلا وذلك على وجه الخرز
 والقمي ولا يطابق ما مضى حصته بل يزيد تارة وينقص اخرى ام ليس
 للمزارع ذلك خصوصا على وجه الجبي **اجاب** ما يفعله بعض القسام مع
 المزارعين ويسمونه فضلا ام خراج عن الشرع الشريف يصير عن الدين
 المذنب ويزداد بعد افعوله جبرا وفهل التوصل باغلو به الى الجور
 والمظلم باخذ الزائد عن حقه من المزارعين كما هو مكلفا الواجب
 منعهم عن ذلك ما فيه من الاضرار بالمسلمين ويجوز ان الحق المبيح
 والامر لله رب العالمين **س** في قرية فصل على اهلها قسما لها ارجا
 بامداد معلومة فخالفا لما هو الشرع والحق وهو تغلبت بالربح
 حادتها فيما يتحصل وانفق اهل القرية على توزيع ما فضل على كرايت
 اهل القرية وفيهم من لوا عتبرت الزرايع او عتبرت نفس الارز والغلة التي
 تقسم لما ضعه ما جعل عليه منها ليل يكرم بذلك ام لا يلزم ويكون القسمة
 والتوزيع لهذه المظلمة حيث لم يكن رخصها حسب ما يحصل من الغلة لا
 على وجه الجور والبقوى حيث ان يجعل على ذي الزرع القليل كثير ويجعله
 ا **اجاب** لا يجوز توزيعها على القراريط لان الفصل جعل على الزرع الخارج
 اذ هو الذي يقسمه القسام وتاخذ الحصة منه لا القراريط والقوامات اذ كانت
 على الاملاك فهي ضيبتها واذا كانت على النفس فهي حسبها لا تصرفا عليه والله اعلم
س في رجل له غراس يتوف في قرية ملك فيها حجر زيتون روماني بيت المال
 وقد مضت سنون وبورق على ما عين عليه من الخراج واهل القرية يمين في ايديهم
 الروماني يريدون ان ياخذوا منه مثل ما يورثون من الروماني بل لغير ذلك
اجاب لا يسلك بالقرى الملك ملك الروماني الذي لبيت المال اذ الواجب
 في هذا غير الواجب في ذلك لان ما هو لبيت المال مفروض للامام او لبيته ان
 شارع لبيت المال من مال بيت المال ورجع الخراج في بيت المال وادخله
 عامل عليه بحصة من الخراج واما ما هو ملك في ارض الخراج المظلمة فلا يتجاوز

حلال
 ارض الله لا يجوز ان
 جعل عليها فصلا

ما دخله عرض الله عنه واما ما هو في ارضه فانه المقاسمة لان بلادنا في متعلق
 بالخارج كالمشقة بقلعه به وان كان مرفه صرف الموظف فهو الموظف من قضاة القضاة
 ما خذ افاضت فافلت يخدم من كل ما يخدم في الروم الى الذي ليس له المال فانه عالم
سئل في فلاح رجل من قريته الحرة اخرى جارية في تمار جردى فمكث مدة
 سني يزرع ولا يعطى فراح المقاسمة في ارضه فراح المقاسمة بالملك وقد فني بها
 وارضها للملك بل يخدم منه فراح المقاسمة والميتاري اراض منها **اجاب**
 نعم يخدم منه فراح المقاسمة لان فراح المقاسمة متعلق بالخارج وقد جسد
 او استبدل له فيضمن قطعا وفراح الوظيفة كذلك على الصحيح لا ريب به
 في التاخر جارية عن الذخيرة واما اراضه من القوة لكونه متفانيا في علمه
 لا سيما كونه آتافيا نزل بالملك له فيها وقد فني عرض الله عنه رجلا كانت
 تفتش به الرجل والناس ما كان له من الملك فانه حاله في المونة فكيف
 بهذا التزول الا فاق الذي لا ملك له بالقوة مع ارضه والم ملك **سئل**
 في قوة بيت المال تصرف فيها السبا في نظره عطا به فم يملكه ان يلقه غرضه
 بها سابع لا يملك القوة سابقا ولا حقا **اجاب** ليس له ذلك اذ هو ليس بملك
 انما تناول الجزاء المعطى له من جانب السلطان لا انكلاف ما فيه فزر على
 بيت المال والله اعلم **سئل** في ضيقة موقوفة على جهات متفرقة غرس ارضاها
 بنجر زيتون وارضها فبلا احد المتكلمين على احد الجهات الموقوفة الضيقة عليها
 ان يفتح بها على شجر الزيتون من عذابه الموقوفة المتكلم عليها دون بقية
 الجهات الموقوفة عليه **اجاب** ليس له ذلك اجماع المسلمين اذ الجوار
 المعروف بهذه البلاد في قراسي الزيتون وهو اسما يرفعه القارسون في
 مقابلة الانتفاع بالارض الموقوفة او سلطانية او المملوكية فيجري
 على حسب ذلك ويدفع لكل جهة استحقاقها الذي يخصها لا يخرى في الزرع
 الشجر والصبي وجميع ما يزرع بها من المقات وسائر الخضراوات
 واختصاص جهة بذلك من هذه الجهات لا يقبله شرع ولا عقل ولم يأت
 به نص ولا نقل والله اعلم **اجاب** في قريته خربت من الطلح وكثرة التكاليف
 من يا صبية ومباشر وكما له وقيل جبة وقفاسية وطاخة وسياسة
 وانواع من الظل يطول تعدادها لا احل لها في الشرع ولا يعرف القانون ولا
 احتمل ان تفسد الربح مع تفويت هذه الظلمات فنقل متوليها سبعا
 من الربح الى اخى كذا من ان لا يمارى لها بدون ذلك ففعل تسبعا اخى

مطهر
 احرام من القرية
 كونه مطهر من القرية

ورفع

ورفع تلك الوظائف البدعية بمعرفة حاكم الشرع الشريف وكتب لا كذا لما راي من المنفعة
 العائدة على الزحف بذلك وانه اذا دام قسم الربح على ما لا يعلم ان بل ما فعل المتوف
 واقره عليه قاضي الشرع الشريف موافق للشرع والصلوات واجب تقديرك لانه اذا
 اعيد الربح امتنعت الزلاخ عن زرع اراضها بالملك ام لا **اجاب** قد تقررت
 اعلم ان الظلم يجب اعدامه ويحرم تقديرك واذا جعلت الارض ما لا تحمى
 كان ظلمها يجب اعدامه ولا شبهة ان فراح المقاسمة على حسب الطاقة فاذا لم
 تطبق الربح ينقل الى اخى بل اذا لم تطبق الخس بان كانت ارضا قليلة الربح
 كثيرة المون حيث لو قدر عليها الخس تقطعت ولا ينقل لربها شي بعد الموت
 او كان خسر من ماله ينقص عن اخى فتدفع عن عرض الله عنه انه قال
 لعالمه لعلمها جعلتها الارض ما لا تطبق نقالا لا بل جعلتها ما لا تطبق
 ولوزة بالطاقت وفرضي الكمال انه اذا جاز المقصود عند قيام الطاقة
 فتدفع من الطاقة بالطلوع الارض ذكره في البحر فظهر ان ما فعله المتوف في زرع
 حاكم الشرع موافق للشرع الشريف فيجب تقديرك ودم يقضه لانه ظلم والحال **اجاب**
سئل في ارض وقف يودي متوليا كل سنة للعشار في شئ نظير ما عليها من العشر
 بل للعشار ان يطلب العشر من زرع مستأجرها او مستحقرها ام ليس له ذلك **اجاب**
 مرقن البحر نقلا عن البدائع وغيره ان العشر يجب على المزارع على ما
 وعدهما على المستأجر والمقول ما قال الامام فليس على المستأجر ولا على المستحقر
 سبل عنه والحال انه والله اعلم **سئل** في رجل بيده ارضي بعضها فوق بعض
 لبيت المال يزرعها بالحقه بل يملكها بذلك فيجوز بيع موطه على ارض الله تعالى
 ام لا واذا قلتم لا بل اذ اوضح احد بني المزارع يده عليها من ارضه ونصرف
 فيها مائة ثم ماتت بالزوجات وسائر بناته ان يخاضع ببيعه فيها وقاسمته
 فيها كسنة ام لا **اجاب** في حق العشرية ام لا حق لبيت فيها **اجاب**
 ارضي لوقف وارض بيت المال لا ملك من ارضها فيها بالاجماع ولا تورث عنهم
 كارضه في البراريه وغيره فليس لزوجات المزارع ولا لبناته فيها حق ومن
 تصرف فيها بالزراعة انما له حق الانتفاع بها وليس له بيعها ملك بالاجماع
 المسلمين والارض انما يكون فيما تركه من المال وهذه الارض لبيت من تركه
 والله اعلم **سئل** في قرية بعض ارضها وقف والنصف سلطان على حدة
 من الملك من المقام وكثرة المظالم وطال عليهم الامور وهم قاطنون ببلد
 الاسلام وقد تولدوا ومناسلوهم ووكلا ووطانهم وارضهم المذكورة وبعد

مطهر
 العشر يجب على المزارع
 وعلى المستأجر مستحقرها

عد
 ارضي الوقت والى
 المال لا يورث

ما يرد على المالك من جوارحه في الوقف او كيلة يرد جوارحه على الموقوف او غيره من على
 الراعي المذكورة التي تتركها على الموقوف بغير عار او لا **اجاب** لا قالوا
 بالواقف بوجه واحد منهما لا سيما ان خلاصه كيلة فان الوقف جسي القبي على
 ملك الواقف والتصرف بالمنفعة وبالنقص من ملكه لا الى مالك فاذا
 علمت ذلك فالزراع والخال هذه في الارض بالنسبة الى ارض الوقف على
 بالحقه وهو المستأجر وليس عليه خراج كما حجت به عليها وناقل في السوا
 واذا دفعها يعني متولى الارض مزارعة فالخراج او العشر من حصة اهل
 الوقف لا لها اجرة معني انتهى وفي اوراقه بلال ارايت الموقف القائم
 بما يله الصوقة اذا دفع الارض مزارعة بالنصف ولم يشترط العشر
 على من العشر قال العشر من النصف الذي لا يملك الوقف فاذا كان المطلوب
 لا يلزم المزارعين بالحقه كيف يطلبون العود الى بلد جوارحه ما
 بل لا ضلال بعيد ومثله نقول اذا كانت الارض ليست للمالك وتوقع
 مزارعة للمزارعين فالماخوذ منهم بدل اجارة لا خراج كما حجت به الكمال في
 العمام وغيره وسماه مخرج به ان خراج المقاسمة لا يلزم بالمقتضى
 وان ارض بيت المال لا خراج فيها والمأخوذ منها اجرة فلا شيء على الفلاح
 لو عطلها ولو عجز مستأجر لها ولا جبر عليه بسببها وبه علم ان بعض
 المزارعين اذا تركوا الزراعة وكفى مضارفة شيء عليه ففعله الظلمة
 من الاضرار فخرج مخرج به في البحر والحق في النهر ما يقتضي ان من لا خدم
 الفلاح وان لم يزرع ويسمى ذلك فلا حجة واجابة على السكنى في بلدة
 معينة ليعرف انه وزرع الارض ولا به شبهة واهمها على الاقتدار عند
 العجز او القسوة اذا لم يرب عن الارض الخراجية على انه اما ان يتركها
 السلطات مزارعة لغيره وان لم يخدمها ياخذها مزارعة يوارثها وان
 لم يخدمها يستأجرها ببيعها فيكون الثمن لصاحب الارض وان لم يخدمها
 يشتري يدفع الى المزارع مقدار ما ينفق في عمارة الارض قضا قضا وهذا
 قول صاحبني واما قول الامام لا يبيع ولا يورث له لا يرى المحجج به ومثل انه
 قول الكمال فقتضاه على ذلك بمنع تعرضه لجبر المزارع والتعرض اليه في مبادل
 في السؤال ونفي ما ظلم وضلال لا يخل حال ولا حول ولا قوة الا بالله المرح
 والملك **س** في ارض خراجية التي عليها السيل حصا وبعض احوال فترك ارضها

مطلق
 اذا دفعها المستأجر
 فالخراج او العشر من حصة
 اهل الوقف لا لها اجارة
 معقول كالأجارات

مطلق
 الزارع اذا ترك الزراعة
 وكفى مضارفة شيء

زرعها

زرعتها ما كان اصلا على المالك بل يجب عليه فراؤها الموقوف عليها ولا يعذر
 بتركه الزرع بسبب ذلك ام لا **اجاب** نعم يجب عليه الخراج ولا يعذر بتركه
 مع امكان الاصلاح قال في الخاتمة وان كان في ارضه قصب او طوفان وصنوبر او
 خلاف او شجر لا يلزم ينظر ان امكنه ان يقلع ذلك ويجعلها مزارعة فلم يجعل
 كان عليه الخراج وفيها يبيع بقليل وان كان في ارض الخراج قطع ارض سبخة
 لا تقع للزراعة ولا يعلها اليها ان امكنه اصلا كان عليه خراجها وان لم يمكن
 فلا خراج عليه ومثله في غيرها ايضا والله اعلم **س** عن حكم غرة اذا اخذ
 خراج المقاسمة من المزارع مرة شين فاستحققت الارض بان ظهرت وقفا
 ارصاديا هل يؤخذ من الزرع كايها ام لا وخرجون من المعجزة **اجاب**
 قد خرجوا من المعجزة ولا يلزمهم دفعه كما يشاء من في التنازع فيه والله اعلم
س فيما اذا اصاب الزرع اقرب ارض الخراج بنوعيه هل يسقط امله ام لا ومثل
 الزرع الكرم والرطوبة وفي ذلك ولا في ارض العشر ام لا **اجاب** في المتن
 والشرح والفتاوى اذا اصاب الزرع افة سماوية لا خراج كالنور والحرق
 وشدة البرد والحق الزرع الجراد يترك لم يكن دفعه ولا تسك ان الدودة
 والقارعة والقردة والتهلكة من حرمه كثر من عليها بعد السقوط في القردة
 والسباع والافق وفيها حيث امكن المنع اذا لم تكن في القردة ولا فرق بين
 خراج الرطوبة والمقاسمة والعشر على الاول في الخراجين يتعلق ذلك بعين الخراج
 بهذا الحكم او لا وعلى الزرع الكرم والرطوبة وفي ذلك العدم والاقرب الى العود والبعيد
 على الظل وقد علمنا ان هذا الباب انه مما يخرج من سيرة الكاسية انهم اذا اصاب
 الارزاقه غرقوا ما انفق من بيت مالهم وقتلوا المزارع شريك في الخراج كما هو
 مشرئ في الزرع فاذا لم يغطه الامام شيئا فلا اقل من لا يفرضه الخراج والله اعلم
س في ارض خراجية نفسها الوقف وهو وقف ارصادي من حقوق السلطان عرس
 اهل البيت والحقوق فيها زينة باذن المتولين قدسها وحريها عام
 المتكلم عليها وان جواد زينة لها وخالها عليهم الملك فحده تعينته بغير اذنه
 والادب يتشظط عليه في حصة الوقف ولا يصدر في ماله فيقول قولهم
 في ذلك ولا عليه عقوبة لخدمته في غيبته للمقروء ام لا **اجاب** القول قولهم
 في ذلك لان كل شخص منهم امين على ما في يده ولا يثبت ما يرضيه عليه في ذلك
 فاذا ادعى الزيادة فعليه البيينة الشرعية واذا عجز عنها وطلب منهم البيينة على
 ما ادعى به فله ذلك اذ البيينة على من ادعى واليمين على من انكرها اعطى النك

مطلق
 اذا اخرجت الارض من الوقف
 في الزرع باين الوقف

مطلق
 فيما اذا اصاب الزرع افة غمرها
 لهما انفق من بيت مالهم

يدعونهم لا ادعى اناس وماء اناس واموالهم ولا يلزمهم عقوبة جميعا لم يحفظه
 فضيلة الملك والله اعلم **مسألة** في اهل الذمة اذا امتنعوا عن اداء الجزية وقتلوا
 وعادوا وقالوا ما لنا عادة ان نعطيهم الا عرب حتى يتزوجوا ولا نعطيهم من المخرج
 منها غير ربع قرش وخمسين ما عدا ذلك حتى يبيعوا قولهم سرعا ولا يبيعوا ديارهم
 ياخذ بقولهم وعلى حكم الشرع والخوف ان يامرهم بدفعه الواجب عليهم سرعا
 ويخرجهم عن الترفع عن دفعه ويلزمهم بما لم يقدروا الشرع عند اهل العلم
 وما مقدار ما يؤخذ منهم سرعا وعلى من ثبت الجزية **اجاب** لا يلتفت الى
 قولهم ولا يبيع بل كل من امتنع عن اداءها يردع ويبرم ويقمع وتؤخذ
 قله وقسرا وجبرا اذ الجزية هي التي عصمت ديارهم عن سبوقها وسفقت
 ايديهم عن قتالهم وقتلهم واسترقاقهم قال عز من قائل قاتلوا الذين لا يؤمنون
 بالله ولا يومئذ لا يقرؤوا لحيوت ما حرم الله ورسوله ولا يدعون دين الحق
 من الذين اوتوا الكتاب حتى يعطوا الجزية عن يد وهم صاغرون وقال صلى الله
 عليه وسلم اموت ان اقاتل الناس حتى يتولوا الله والى الله فاقوالهم
 متى دماهم واموالهم اخطوا وحسابهم على الله تعالى كذا في الصحيح واذا قالوا
 ندعهم الى الجزية لانه على الله عليهم ولم يذكروا حديث طويل رواه ابو سلم
 والترمذي ولا يفتي الجزية بشي القتال كما ينبغي بالاسلام وهذا الحسن
 عتبة بن عامر انه قال قلت لابي عبد الله انا في بصرى فلا يبيعون ولا يبيعون
 ما لنا عليهم من الحق والحق نأخذ منهم فقال رسول الله صلى الله عليه وسلم ان ابوالا
 ان تاخذوا كرا فخذوا كذا في المطابع وهي عند عدم وقوع المطاع حين الفتح على
 بني على الفقيرين كل سنة اثني عشر درهما وعلى الوسط ضعفه وعلى الكثير ضعفه
 بدرهم عشرين من الله عنه وهو ما كان في كل عرس دراهم وثلث سبعة مثاقيل
 والمثقال معلوم لم يتغير ما عليه ولا اسلام الى الان وتوضع على اليهود
 والسامرة والنصارى والنجاشي والوثني عندنا اذ ان نجاشي وتوخذ من
 النجاشي عندنا نصفه لا عندنا ومن كل باع سواء كان مخرجا او غير
 مخرج ومن باعهم مثاقيل تؤخذ الجزية منهم وبهذا الاسم لا تسقط الجزية
 عنهم ولا تؤخذ من بني عزي ومردويه وامراء وعبيد ومكاتب ورمي
 واعمي وقرعير معقلى ورايب لا يخلط بسبيل الفداء ليدروا ان اهل الولا
 وصلى الامم والا على المنفعة ومقتضى الدين والرجلين ما في الكبر
 العاجز وسقط بالاسلام والموت والكرار ولا تقبل منه اذ ارسلوا
 على يدنا

على يد ابيه واضح الروايات بل يكلف ان يرد بها بنفسه قايما والناصب قاعدا وفي رواية
 ياخذ بتبليبه ويلزمه هذا ويقول اعط الجزية يا ذمى كذا في البداية لانهم ما موردين
 باعطائها حال كونهم صاغرين وبقي الجزية طويلا فنقتصر على ما ذكرناه والله اعلى
مسألة في ما لا يبيح تركه بل يطالب ورثته حتى يتم له **اجاب**
 لا تطالب ورثته حتى يتم من ماله ما لا يبيح تركه بل يطالب ورثته حتى يتم له **اجاب**
 عند القائل بعدم سقوطه يقول انها كبريت اذ هي ولا يلزم الوارث وفاءه
 من ماله والقول قول الوارث بيمينه انه لم يترك ماله والله اعلى **مسألة**
 في نفي غاب وعليه جارية هل تلزم ورثته او احادها **اجاب** لا تلزم
 الجارية الا من لم يملك فلا يطالب اب يا بنه ولا ابن يا بنه فيها كما لا يجب
 الشرعي الثابت بذمة المديون لا يطالب به احد غيره والله اعلى
باب المرتدين **مسألة** في شق لقي بني الله تعالى سيدنا ابراهيم الخليل
 الذي اتى عليه الملك الجليل في الزمان الكريم بانه اواه حليم فهاذا ايتت عليه
 والى اذا جاء تابا من قبل نفسه راجعا قال يدفع عنه موجب الردة الذي
 يلو القتل وما الحكيم فيه **اجاب** يقتل حرا ولا توبة له اصلا في الجزية
 وغيره لا من كتب القاري والنفذ لا لو ارتد العياذ بالله تعالى فخرج امره
 وخير النكاح بعد اسلامه ويبيع الى وليه ولم اعاده العلة والصوم كالمسلم
 الا على والموذنين ما قبل قد يراهم بالوحي بقول الملك بكلمة الكفر ولذا انما
 تمان الى بكلمة الشهادة على العادة لا في حقه ما لم يخرج عما قاله لان ما بيننا على
 العادة لا يرفع الكفر ويوجب التوبة والرجوع عن ذلك ثم جود النكاح والاعان
 موجب الكفر والارتداد وهو القتل اذ اسبب الرسول عليه الصلاة والسلام
 او احدا من الانبياء عليهم الصلاة والسلام فانه يقتل حرا ولا توبة له اصلا
 سواء كان بعد التوبة عليه والشهادة او جاء تابا من قبل نفسه كما لا يردق
 فانه حرج فلا يسقط بالتوبة ولا يتصور فيه خلافة لولا انه حق تعلق
 به حق العبد فلا يسقط بالتوبة كما يرفع حق الامميين وكذا القذف لا يردل
 بالتوبة بخلاف ما اذا سب الله تعالى تاب لا توبة له حق الله تعالى ولان النبي
 بشر والبشر جنس فكيفهم المعقاة الا من اكرمه الله تعالى والابري مزه على جميع
 المعاصي بخلاف الارتداد له معنى ينزله المرتد لا حق فيه لغو في الدنيا
 ولكن نه بشارتنا اذا استشهد عليه السلام سكرات لا يفي ويقتل حرا وهذا
 مذاهب الجبر الصديق في الله عنه والامام العظيم والبرور وانزل الكوفة

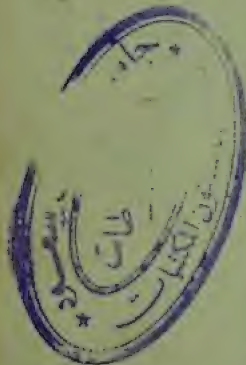
المرتدين

انما شدة الداء سكران
 لا يفي ويقتل حرا

لم كانوا اخبروا المسلمين في المعاملات الخافه مع ان اساسهم على تقوى واساس الكفا
 علم غير ذلك بل له حكمة ظاهرة في سبب جلي **اجاب** الظاهر ان السبب في ذلك
 كونه تعالى الشيطان للبرية في انفسهم من يده فوجد الله المقرون بالارادة
 الالهية خلاف الكفار فانه امن من في انفسهم فاستراة مشهور ترك النقص لهم
 وبغيرهم من اصل الله تعالى مع سواد الطريق والله اعلم **سئل** في رجل
 سئل شيئا فقال لو جازى النبي صلى الله عليه وسلم ما فعلت اذ هو ذلك لا يكون
 ام لا **اجاب** لا قال فجامع الفضولي راى امر **احسن** وقع بينه وبين صلي
 خلاف فقال لو يشير رسول الله صلى الله عليه وسلم لمرأته بامر لا يكون وقد
 اتى به من ان خفية السبكي والرمي معللا بانه يدل على التطهر وبانه مستغ
 بل هو بانه لو قد خفيته وشفاعته وعدم قبولها لا يكون فذكر كسب وقضايا
 ولم يقل كاذب فبما عرفت فقال زدك وانزلوك فقلت انما مر
 قال لا ولكن استغفرت لاجل حاجته في فيه فاجتمعت الخديعة على عدم كونه الذي
 يظن انها اجماعية والله اعلم **سئل** في رجل يدعى العلاء بن ربيعة ان النبي صلى
 الله عليه وسلم كان اذا نظر الى امرأة وعجزته حلت له ثم ونظره سواء كان
 لها زوج او لم يكن ويدخل بها بل اذا اكلمته بغير الكلام فبين العلاء تنقضا
 لمقام الرسول عليه افضل الصلوة والسلام يترب عليه بذكر حكم الردة في مقام
 عليه ما يقام على امرئ بعد اذ اتت بتبيل توبته ام لا **اجاب** نعم يكون بذلك
 من تدان فتشرب عليه احكام الال الردة من وجوب قتله فقدم على ما في
 غالب كتبهم بان من سب رسول الله صلى الله عليه وسلم او واحدا من الائمة
 عليهم الصلوة والسلام واستخف بهم فانه يقتل صدرا ولا توبة له اصل تروا
 كان بعد القدرة عليه والشهادة او جازا من قبل نفسه لانه حق تعلق
 به حق العبد فلا يستقط بالتوبة كسائر حقوق الاربعة ووقع في عبارة
 البرائة ولو عاب بنبأ كفو وقد ذكر المفسرين في قوله تعالى واذ تقول للذي انعم
 الله عليه والنعمت عليه امسك عليك زوجك الآية ما يكذب الراعي المذکور
 فمن ذلك قول الرطبي بعد كلام طويل قدمه وروى عن علي بن الحسن ان النبي
 صلى الله عليه وسلم كان قد اوجى اليه ان يريد اطلاق زبيب وانت تنزوجهما تنزوجه
 الله اياها فلما سئل زيد النبي صلى الله عليه وسلم خلق زبيب وانها لا تطبقه
 واعلمه بانه يريد طلاقها قال رسول الله صلى الله عليه وسلم على حيلة الادب
 والوصية اتق الله في قولك وامسك زوجك ولو يعلم انه يفرقها وهذا

الذي

الذي اخبر في نفسه ولم يزد ان يامر بالطلاق لما علم انه يتردجها وخصي
 رسول الله صلى الله عليه وسلم ان يلقه قوله من الترس ان يتزوج زبيب بعوز
 وهو مولا وقدم بطلاقها فعاتبه الله تعالى على هذا القدر من انه خصي
 الناس في شيء قدامه الله تعالى له بان قال امسك مع عليه بانه يطلق واعلم
 ان الله اتق بالخفية في كل حال ثم قال علي وانا وهذا القول اصني ما يبين تاويل
 لهذه الآية وهو الذي عليه اهل التحقيق من المفسرين والعلماء الا سئل في رجل
 والقاضي بكر بن العلاء القيسري والقاضي ابي بكر بن العري وغيرهم ثم قال
 فاما ما روي ان النبي صلى الله عليه وسلم هو زبيب امرأة زيد وربما اطلق
 بقض الختان يعني الفسقة عيشق وهذاها يصدر عن جاهل بعصمة النبي
 صلى الله عليه وسلم عن مثل هذا او مستخف بحرمته صلى الله عليه وسلم التي قد
 اكشاف ما يكف المتقاضي وجه الخطا والصواب في هذه المسئلة وفي
 اسباب النزول قوله تعالى ما كان على النبي من شيء فيما فرض الله له اي ما كان
 عليه من اثم فيما اباح الله تعالى فلا امرض لاحد عليه فيمنه الله في الذي
 خلد في قبل من الانبياء وابتلاه به ليعلم عليهم السلام كداود وسليمان وهذاها
 ليس فيه نقص للسبيل المطيع الذي لا يكاد يسل الا اذى من مقصود ما كان او
 غير مقصود فلما نظر النبي صلى الله عليه وسلم الى امرأة زيد تبين ان طلاقها
 زيد تزوجا والمباح لا يستحي منه والله تعالى احرأه ما كان عليه فيه من زوج
 ولا جلد لا سيما في الامور الجائزة الشرعية فكان جوابا للمناقضين ومخاطبا
 مزيدا وخطبا له صلى الله عليه وسلم فقال لها ان الله تعالى ابدلك خيرا مني رسول
 الله صلى الله عليه وسلم ففرحت وقالت الامر لله ورسوله من جاء رسول الله
 باضمار خطبته صلى الله عليه وسلم ونزوجه اياها بغير يد يكذب القائل كان
 اذا نظر الى امرأة وعجزته حلت له ثم ونظره ويدخل بها في الاقوال بسكينة
 بين العوام تنقضا لمقام الرسول عليه افضل الصلوة والسلام بهذا الكلام
 ان يقتل بعد ان يطاف به في الأسواق ولا يقتل له توبة عند نكاحه نصت
 عليه السلام في الاقوال والله اعلم **سئل** في رجل دفع لافق فقتل كثر من من
 فربما لا الى الارض ومزقها واستهين بها فبما يرمي **اجاب** في كثر
 من عليا بكفره قال في الجوف تعودا للمكرات وبالقاء القوي على الارض
 حين ان بها خطبه اي يكفر بالقاء القوي الي وقال اصحاب القنا ومولود
 عرض عليه خصمه فتوى الائمة فردا وقال الله بارأاه فتوى اورده



مطلق
 كغير ما قاله القوي
 على الارض حين ان
 بها خصمه

قيل كفر لردّه حكم الشرع وعبارة الزاوية يكفر بغير لفظة قبل ولو قال ليس لا افق
 او قال له يعلم بعد العزاد بالشر المتكبر وهذه عبارة جامع الفصول في الرد انما هو
 عند عدم ارادة الاستسلام بالشرع واما لو كان ذلك مع الاستسلام بالشرع والدين
 بكفر باجماع المسلمين والكلام في المسئلة طعن في شبهة ان العدل كما ثبت
 من استسلام الشرع الواضح الجليل الجليل اذ اذ بالله تعالى في المواقف دحض لنا
 والمسلمين بالعالمات والله اعلم **مسألة** في قوله على اذ قال سيدنا خليل الرحمن
 على نبينا وعليه افضل الصلاة والسلام **مسألة** في جماعة من الدلائل ومنهم من
 قلنا بغير طريق شرعي في كل جماعة من غير انما يتوالت حكم العرف الموثق من
 قبل ولا سلطان بغير الرجوع اليه ويستقيم بوجه لا يحضر مع غيرهم
 على الشرع الشريف فخرنا واستغفروا فاسأل الى حكم المذكور اليه فخرنا
 الجماعة قد عزم على الشرع الشريف فقال لا اذهب للشرع الذي قد قاله الى حكم
 اذهب الى الشرع الشريف فقال انما النظر لهذه الدعوة للشرع وكما قد قلنا في الشرع
 اذهب الى الشرع الشريف فقال لا اذهب للشرع الشريف وتفاقم مستند الشرع الشريف وثبت
 استخفافه بالبيننة المعتمدة لدي الحكم الشرعي وامتنع من تطاول على الحكم
 المذكور وبلغ صوته مستخفافه قال له بالشرع كبريتة سورة في جعل له بذلك
 ابداء ويزيد محاسنه وحل حكمه المولى فيه من قبل السلطان فماذا ايتى
 عليه حيث امتنع عن الذهاب للشرع الشريف مستخفافه وما يلزمه على
 صدره من سوء افعاله وشبهه افعاله **اجاب** قد نرى عددا من الاسلام
 وهداية الانام ان من تخلف شرع النبي صلى الله عليه وسلم فقد ارتد باجماع المسلمين
 ووزنه احكام المحدثين المقررة بالسلطة في الموت والربيع والفناء المستغنية
 عن الشرع والقبول من وجوب الالهة بالحبس وكلف الشهادة والقتل
 ان لم يجد الاستسلام وخروج من الاحكام لهذا ما يتعلق بالاحتفاف بالشرع
 والدين واما ما يتعلق بانذار المسلمين وعباد الله اجمعين فنذكر من الكبر من
 ايستأجرهم الله امين اذ من اذى غيره نقول او فعل ولو بغير المعنى غير
 ضمن باب اولى ما يجب رجعة ونقصد اذية من الاغراض الخشنة المستهولة
 للاختفاف والالهة المودعة بالاستغفار فخصوا بآذوى المناصب المتلقاه
 من الحق الى كافيته فان الله تعالى اوجب علينا طاعته والزمنا اجابته
 وجرى علينا الاقيبات يابغ والاسنانية بهما ذم مودعة الى خلق الاحكام
 وفساد النظام فوضع الالهة في موضع التكرار مضر فيهم والحكام موضع

الكرام

الاكرام وحمل الاستحسان ومن لا ادب له مع الخلق لا ادب له مع الحق ومن لا ادب
 له مع الحق فهو آثم محرم ومن يهين الله فله من مكره الله سبحانه وتعالى وفي التوفيق
 والهدى الى سواء الطريق **مسألة** في طائفة من الفلاحين دعوا الى الشرع الواضح المبين
 في قضية تتعلق بالجنابات من قتل ورجلات فابوا قائلين لا يعلى بالشرع وانا
 نعلى بدعائم العرب والخالج ما ايتى به عليهم بذلك شرعا **اجاب** ان قالوا
 ذلك لا يفتقد لهم عدم حقيقة الشرع او استخفافا فلا ريب في كونهم باجماع المسلمين
 وجب ان يجري عليهم احكام المحدثين وان لم يكن في وجودهم فقد احتلت في
 كفرهم قال في جامع الفصول في قضية حكم الشرع كذا فقال خصه من رتبته
 كاذبي كنه شرعي في كفره في لاد معنى لهذه الآية انما اعلى بالهداية لا بالشرع
 واليد القول الاول بفرع عن عماد الدين ومثل ما يوجب الفصول في كبر من
 كتب المذاهب واما عقوبة المذكورين وتفريرهم والانتهم فواجبة على احكام
 المسلمين لان العرب والخالجين على علمهم بهما الشرع والرجوع الى
 الدعائم وربما تطرقوا الى الدم الشريعة بالكلية ان تركوا او امرهم فلا
 جوارح اعتدلتهم الظلال والهمال امرهم فيما لا يجوز فيه الا بهما خصوصا
 فيما يتعلق بهذا الشأن الذي طال ما ضربت العجالة دونه بسوق فيها
 حتى استقام وحدوا فيه النفوس حتى شرد صلبه وقام فالتفتين على احكام
 المسلمين والا سلام وولاه سائر الانام تدارك هذا الامر الخطر المشتمل وتلاي
 لذي الشأن الصعب المذلل والتمسك له من وشي هو لاد الشرع الجديد
 وترك ما عدها من ينزل الله به من سلطان ومن الى وتبادر من في لفظة
 يجب ان يعامل بالقتل والقتال ولا حول ولا قوة الا بالله الميسر المتفعل المجه
 من جعنا ورمي ناول عليه اعتمادا في سائر الاحوال التي توشى سماء الشريعة
 وارفع عمد لها ونبئت قوايتها يا مهيمنك السماء ان نفع على الارض امين الله امين
مسألة في رجل سكن دارا له كذا وكذا والمثلث الاخر له فمقيل له ان سرك
 بطلب تسة الدار اما ان تستاجر حصته منه او تباينه فقال لا اقبل ذلك
 ولا ارضى به فقال له الحاكم ارضى بالشرع فقال لا اقبل بذلك واجاب له
 بفت بانه حيث خالف الشرع فقد كفر وبانت زوجته منه وبلى منه
 خذ يد ايمانه ورجعته زوجته وكنت عليه بذلك سحبل تهل ينبت كونه
 بذلك ام لا **اجاب** اللهم اني اعوذ بك ان اسرك بك شيئا وانا اعلم واستغفر
 مني لا اعلم انك انت عالم الغيوب اعلم ان علمنا ثلثا من حوائج كسبي في هذا الباب

مظهر
 يكفر اذا قال اعلم بالشرع
 لا بالشرع

بانه لا ينبغي للعالم اذا رفع اليه مثل هذا ان يبادر بكفر اهل الاسلام مع القضا
 بجهة اسلام الكفر ولا اسلام بعالم الكفر في عظم ولا يخرج الرجل من الايمان
 الا بحج ما ادخله فيه قال في جامع الفصولين وغيره من الكتب كالمخرج من
 ابن خيم روى الطحاوي عن اصحابنا لا يخرج الرجل من الايمان الا بحج ما
 ادخله فيه ثم ما يتفق انه ردة حكم بها وما يشك انه ردة لا حكم بها اذا لا
 الثابت لا يرد بشك مع ان الاسلام بعالم فينبغي للعالم اذا رفع اليه هذا
 لا يبادر بكفر اهل الاسلام مع انه نقض بجهة اسلام الكفر اقول قد
 هذه لتصرف من انما فيما نقلته و بهذا العقل من المسائل فانه قد ذكر بعضوها
 انه كثر من ان لا يكون على قياس هذه المقدمة فليست من التي في الفتاوي
 المصنوع الكفر في عظم فلا اصلا لموسى كافر امي وجدت رواية انه لا
 يكفر امي وفي الفتاوي اذا اطلق الرجل كلمة الكفر لم يستفد الكفر قال
 بعض اصحابنا لا يكفر لان الكفر يتعلق بالضمير ولم يعقد الضمير على الكفر وقال
 بعضهم يكفر ولو لم يصح كذا في لانه استخف بدعيه استنى وفي الخلاصة
 اذا كانت في مسألة وجوه توجب التكفير ووجه واحد يمنع التكفير فعلى
 المبنى ان يميل الى الوجه الذي يمنع التكفير فحينئذ يفتى بالاسلام لا بد من
 الا اذا خرج بآرائه موجبه الكفر فلا ينبغي التنازل حينئذ في التنازل
 لا يكفر بالاحتمال لان الكفر نهاية في الحقيقة فيستدعي نهاية في الجهالة وضع
 الاحتمال لا نهاية انتهى فالتسوية الحاصلة ان من تكلم بكلمة الكفر بالاولا
 لا يكفر عند الكل ولا اعتبار باعتقاده كمرح به قاضيات وقضاياه ومن تكلم بها
 او كلفها لا يكفر عند الكل ومن تكلم بها عالما بما لو عند الكل ومن
 تكلم بها اختيارا لا يكفر عند الكل فلهذا ما كلف نفسه اختلاف والذي خالفه لا يفتى
 بكفر مسلم امكن حمل كلامه على حمل حسني او كان وكفه اختلافا ولوردا
 ضعيفة فعلى هذا فالكلام التكفيري المذكور لا يفتى بالكفر بها ولقد انزلت
 نفسي ان لا افتي شي منها انتهى والله اعلم **مسألة** في حق عرب السعداء
 وبني عتيبة وغيرهم من عرب الشام وخراسان وغيرهم من عرب البوادي
 الذين يطلقون نسابهم فيمنع الرجل منهم ردة ان في المدخلة بعد
 طلاقه جمعة او اقل كذلك بعد الموت لا يعتدون مطلقا ويستحبون ذلك
 واذا اتوا اخرجهم عن عشي نيات مثلا وله ابن عم او خو ذلك من العصبة وان

مسألة
 لا يخرج الرجل من الايمان
 الا بحج ما ادخله فيه

مسألة
 اطلق كلمة الكفر على اول
 يستفد ما قال بعض
 لا يكفر

مسألة
 من تكلم بكلمة الكفر عارضا او
 من تكلم بكلمة الكفر عارضا
 لا يكفر ومن تكلم بكلمة الكفر
 كفر ومن تكلم بكلمة الكفر
 وفيه اختلاف

بعد

بعد ليردوا النيات مطلقا معه لا يبعدون بالفتن من الايمان
 ذلك لعصمة فقط وتحت ذلك ويصدقون ببصنته على الله عالمهم وبالنسبة
 بكون البعث والنشور اذا قيل لا حرم ان يستباحنه حتى يخالقوا في
 وجاسر على اعمالهم يقولون لا تدرى ذلك ولا يقبضون الصلاة ولا
 يوتون الزكاة وادبهم لفساد في الارض وقطع الطريق وقتل النفس
 التي حرمها الله بغير حق ويبعدون الحرة ويطلقون بالبيعة هذا في البيعة
 لمي سبب كبريت وانقرض فيهم باليمن كيف كانت مستحالة ذلك ومن
 قبايرهم الواحد منهم اذا جاءته زوجة المغني مفضية من زوجها وكان بينه
 وبينها ادنى قرابة يزوجها ويطعمها لا بل حيتة ويدخل عليها في الحرام
 وبعد ما روجه له معتقدا حل ذلك فما حكم الله تعالى به من الذي جعل
 الحكم في حقهم شرعا مع نهيه لهم عن ذلك مما رواه من هم لهم لا يستحل
 والالتقاء له حرام الله تعالى فلا يزدادون الا مخالفة وخرجه في امرهم **حاجب**
 تدس على هذه المسئلة مع من في الزيادة الورع الحاكم الخ امين الذي في
 ابن عبد العال الخ رحمه الله فاجاب بما حمله المرقوم في فتاواه لم يفتي
 حكما على امر وحرمة في دين بيننا وبين الله عالمهم فلو كافر وحسب شيئا
 ووعظوا من اهل قتلهم وقتلهم واخذوا مواليهم ثم غلبوا حال شيئا
 ان كى موينات مكرهات معهن لا ذنب لهن لا يفتى لهن في فعل الا حرام
 وان لم يكن كذلك حل سبيهن وبيعهن كالحريات استولى وحسب قسط الطريق
 وقتلوا النفس واخذوا ماله ماله في ادهم ما ذكر الله تعالى في القور عز
 من قاتل انما جزاء الذي يارون الله ورسوله ويحون في الارض فسادا ان
 يقتلوا او يصلبوا او تقطع ايديهم وارجلهم من خلاف او ينفوا من الارض ذلك
 للذي جري في الدنيا ولهم في الاخرة عذاب عظيم هذا حكمهم مع كونهم مسلمين
 حكمهم مع كونهم كفارا وبه يعلم حل قتلهم مطلقا والحد لهذه في قتلهم
 واجرا لحق الله لهم كالحق لا لبل الحرب مع خلقه المينة لا انه في هذوي
 سبيل الله والله اعلم **مسألة** في طاعة الدوزخ القائلين يا اوبية الخ الخ
 يا من الله المصير وبالتنازع ويقوم بنوة بيننا وبين الله عليه السلام
 وهم مع ذلك يشترطون بين المسلمين بالهالة والصوم وغير ذلك من شرع الذي
 بل يقتل اسلم مهمل ويترتب عليهم الحكم الاسلام ام لا لما استمر عند من
 اخذوا الكفر واخذوا الاسلام واذا كان المسلمون وسوهم فاستمر من تلك السبب يا

فيها حكمها **اجاب** في العلامة الكمال ابن العمام في القدر بان من يظن الكفر
 ويظن الاسلام فهو منافق ويجب ان يكون حكمه في عدم في النفاق كما لا يردق
 لان ذلك في الزندق لعدم الاطمينان الى ما يظن من التوبة اذ كان في كونه الذية
 لم يعدم اعتقاده من النفاق **سئل** في الاختلاف في هذا الطريق العلم حاله
 اما بان يعرف بعض الناس عليه او ليسه الى من آمن اليه وافق الذي يقتل
 ولا يقتل توبته بل هو منافق والزندق ان كان حكمه ذلك فيجب ان يكون مبطلنا
 كونه الذي يعدم المذنب بدينه ويظهر تدينه بالاسلام او غيره الى ان
 ظهر له بوعده والافلو في ضاه مظهر ذلك حتى تاب يجب ان لا يقتل
 وتقبل توبته كسائر الكفار المظهرين كغيرهم اذ اظهروا التوبة انتهي
 وفي الحاشية قالوا ان جاء الزندق فاقترانه زندق فتابع عن ذلك يقتل
 توبته وان اخذتم تاب لم يقتل توبته ويقتل التوبه وما حكم السبا فقد
 قال في الحاشية بالبره يدعي الله الاسلام يصوبون ويصلون ويعرفون
 القرآن ويعبدون الاوثان مع ذلك فاقار عليهم المسلمون وسوهم
 فاشركهم من مسلم من تلك السبايا قالوا ان لم يكونوا مقرين بالعبودية
 والوفاء لمالكهم يجوز شراء النساء والصغار منهم ولا يجوز شراء الذكور الكبار
 لانهم ان افروا بالاسلام ثم عبدوا الاوثان كانوا من الزندق يجوز استرقاقهم
 لساو وصغار ولا يجوز استرقاق الكبار لا يجوز من اهل الردة وان كانوا
 مقرين بالوفاء والعقود دية ملكهم يجوز بيعهم واسترقاقهم فاذا ملكهم
 جاز بيعهم اتلى والله اعلم **كتاب اللقطة** **سئل** في رجل النقط
 بيمينه فادعى المالك انه غاصب وادعى هو اللقطة والاشهاد ولا بينة قال فيقول
 لمن منها **اجاب** القول للمالك اجماعا حيث ادعى انه غاصب فلو صدقه
 في اللقطة وادعى انه لنفسه لانه اختلفت ابيتنان فقال ابو حنيفة ومحمد
 القول للمالك وقال ابو يوسف القول قوله المنتقط ارجع الى التوفيق المسألة
 والله اعلم **سئل** في رجل وضع يده على فريسي بغير اذن مالكها وادعى
 في بيته ولم يشهد حجت وضع يده عليهما انه اخذها ليردها الى مالكها
 ولم يعرف عليهما مع تيسر التعرف بل حبسهما في بيته حتى غلبهما فمقلب
 لا فرق المالكين على خلاصهما من يده بل يضمن قيمتهما لعدم اشهاد
 ام لا وهل يقتل قوله اشهدت بل بينة ام لا **اجاب** نعم يضمن قيمتهما
 حيث لم يشهد عند اخذهما انه اخذها ليردها الى مالكها فان ادعى

ذلك

ذلك ولم يتم على دعواه بينة لا يقتل قوله ويضمن عو او حنيفة ومحمد ان ادعى
 كذب المالك في ذلك وادعى تهريره عليهما وكذلك لو صدقه المالك انه انتقطعهما
 وكذب في قوله المنتقطعهما لادعى بها وادعى انه انتقطعهما لنفسه يكون ضامنا
 عند ابو حنيفة ومحمد هما الله تعالى والله اعلم **سئل** في قرية سلطانها مفاخرة
 عادية لا يعرف لها مالك اخذها من اربع من مزارعي القرية بدينات
 من عنده بل يملكها ام لا **اجاب** لا يملكها بل يملكها السلطان له او من
 فوض السلطان له ذلك واذا اخذها المزارع بدينات من عنده لم يملك
 اجرة سلطانا لبيت المال حاكمها خالصة من الالات التي له كمال التبع اذا
 استعمل بغير اجارة على الحق به والله اعلم **كتاب المفقود** **سئل**
 في نافر قد قبض من متفعل اجرة مستفعل ثم فقد النافر ولم يكن المتفعل من
 الاستفعل فلزم ان يرجع على النافر والمفقود له استحقاق في حلة الوقت
 وقد فقدوا شرع بل للمتفعل ان يتناول استحقاقه فاعلم المفقود **اجاب**
 ليس له ذلك وقد مر عليه بان له ليس المتفعل ان يقضي في مال المفقود ولا عليه
 شيء حتى قالوا لو غاب المتفعل عليه بدين وله مال عند الناس لا يرجع الى المتفعل
 له حتى يخرجه القضاء على الغائب عندنا موقوف وهو مشكك في التوبة فلا يتعرض
 فريضة لا استحقاقه شيء ولا يجوز للقاضي ان يوفقه بيمينه لانه لا ينفذ
 حيا به بالاستحباب وهو لا يصلح للاستحقاق والله اعلم **سئل** في امرأة
 ماتت عن ابن مفقود فوضع امين بيت المال يده على عقار من تركتها
 وباعه قبل ان يقضاه بدينه فخص المفقود بغير موت الباع فيها **اجاب**
 لا مفقود رد البيع واخذ المقادير يرجع المشتري على بايعه باليمين وان
 تعذر تضرع مطالبة الى يوم القيمة والله اعلم **سئل** في مفقود بنت
 موته بمرت اقرب له لدى حاكم شرعي بيمينها وله ولد غائب غيبة
 منتقطة نصف الحاكم الشرعي فيما عنه تسامح لا يحايي الشرعية وادعت عليه
 زوجة المتوفى المزبور موصوفة صداقها بدينه واثبتته برجعه اليه المزبور
 اثبتت الشرعي والحال ان المتوفى لم يترك سوى حصته في داره بل لقيم
 بيع اخصه المزبور فلو فاء موصوف صداق الزوجة ام لا **اجاب** نعم له بيع
 اخصه المذكورة لو فاء صداق الزوجة لانه دين بدينه الميت في المداينة
 ويبرهن الكتب والعبارة لها واذا كان للميت تركه حين توفى وورثته في
 بلد اخر وادعى افسان عليهم مالا والوارث غائب غيبة منتقطة جعل الحاكم

حاشية
 جبا اجرة في راضي بيت المال
 كما لا يثبت على المتفعل

وذلك

مطالع
المسترك ادا الهندم
فان اصادا الركني الحمار

يا ذا القاصي لغير المتعيق
ثم تمنع صاحب من الاستغاث
به حتى يودي حقيقته

49

قايمة جبروتها عليهم وان شاء الشريك ضمن المشرق في صورة الملك والله اعلم
 في فريسي في يد احد الشريكين انما يتساخا لطلب الشريك شيئا من نتاجها يكون
 في يده وبقوته ينفعه منه حتى يملك بعضه عنده وبعضه عند من يملك
 بقدر اذن شريكه وبعضه وبقدر ولاية عليه لا يمكنه فلا ينفعه من يده فلا ينفعه
 بالبيع والتسليم للغير بقدر اذنه ام لا **اجاب** نعم ينفعه اذا شريكه عنده فحقه شريكه
 حكم المودع في المودع بالبيع ضامن لما يملك عنده بعد اذنه المالك فله المالك
 بل اذا كان شريكه او له يملكه كما كان وهو ضامن من يملكه فله المالك فله المالك
 في فريسي مشتركة بين ثلاثة اشخاص احدهم المالك الاخرين اذن المالك فله المالك
 بل يضمنان ام لا **اجاب** نعم يضمنان ويضمنان في بيعهما جازا كان ذلك بغير
 اذنه اذ قد تقرر عندنا ان كل واحد من الشريكين يملك كل واحد من الشريكين اجنبي
 في قسط الاخرين البدانة البدانة المشتركة لا يملكها الشريك بغير اذن شريكه نعم
 فيضمن بالركوب لتعديده والله اعلم **سئل** في فريسي بين ثلاثة اشخاص احدهم المالك
 واحد من الاثنين يبيع على احداهما جارية في كمال القوة فندفع الشريك بالمرشكة له
 وملكته عنده بل يضمن الشريكان حصة صاحب النصف ام لا **اجاب** نعم يضمن
 الشريكان اما الشريك المرافع فلا يوقف فيه واما المرافع المرفوع فيرأى حكمه في كل حال
 سلمها معا والله اعلم **سئل** في فريسي اثنان الشريكان يبيع على واحد منهما جارية
 فباعوا احدهما واخذها من عنده بغير اذن المالك فملكته عنده بدو حصة بل يملك
 للمالك نعم ام لا **اجاب** نعم له ذلك اذ قد تقرر في البدانة المشتركة باذنه
 بغير خاصية باستعمالها فلا يبرأ من المضان الا بالموافقة والله اعلم **سئل** في
 شريكين في فريسي لا احدهما الثلثان وللآخر الثلث باع اثنان من الثلثين ثلثا منها
 لا يضمن ولم يملكه ولم ياذن له باخذها فذهب اليها فوجد في المحل فاذن له باخذها
 البائع وبغير اذن الشريك فملكته عنده بل على البائع ضمان حصة الشريك الذي لم يبيع
 ام الضمان على المشرق **اجاب** حيث لم يبيع البائع القوي للمشرق لا ضمان عليه وانما
 الضمان على المشرق خاصة اذ البائع لم يبيع بغير اذن المشرق على حصة الشريك وانما يثبت
 المتقدي لو سلم ومما يثبت الحكم المذكور في الزانية في الوديعه قال بعت الوديعه
 وقيمت ثمنها لا يضمن ما لم يقل وفتحها الى المشرق وقد سئل في الزانية عن جارية
 مشتركة في فريسي باع احدهم حصة من اجنبي سلمه للرئيس المشترك بغير اذن بقية الشريكين
 فملكته عنده فاجاب الشريكان محذوران ان شاءوا ضمان الشريك وان شاءوا ضمانا
 مشترك

حله
 الشريك حكمه في حصة
 حكم المودع والمودع
 ضامن لما يملك عنده
 بعد اذنه المالك

انما ثبت التعدي

المشترك من اثنين وانما كان كذلك لو وجد التسليم والتسليم من البائع في صلته والله اعلم
سئل في دار مودة للاستقلال بين بائع وبيعه وامرأة شريكها المالك
 بلا استحقاق حصة البيعة سنة بل بالزوم المالك اجرة مثل حصة البيعة ام لا **اجاب**
 نعم في فريسي المتأخرين يوجب اجرة المالك ذلك صيانة مالا للبيعة والله اعلم **سئل**
 في شريكتين بين رجلين قسمه احدهما نجبة الاخرى حصة حصة حصة الاخر
 فاضح قطنا واخذة بل بالخصوص في ام مشترك بينهما جميع **اجاب** القطن
 مشترك بينهما ولا يخص به الشريك الحارث والله اعلم **سئل** في زرع امرأة
 وابنها اجمعا في دار واحدة واخذ كل منهما يكتسب على حدة وجعلان كسبهما
 سوا حصة لكسبهما ام لا ولا يعل التفاديت ولا التساوي فيه ولا يمكن التمييز
 من كل واحد لانه يكون المال اجمعا باو امة بكسبهما كسب ام لا **اجاب** نعم يوق
 سوية بينهما حيث لا يميز كسب لهما من كسب لهما ولا يخص احدهما به ولا زيادة
 على الاخر اذ التفاديت ساقط كسب القطن السائل اذ اخطأ ما التقط وحسب كان كل
 منهما صاحب يد لا يكون القول قوله واحد منهما في قدر حصة الاخر فلو كان احدهما
 صاحب يد والاخر جازع واختلفا في القول لذي اليد والبيعة بينة الحارث والله اعلم **سئل**
 في اخوة اربعة تلقوا على ابيهم شركة فاحدوا ان لا يكتسبوا ولا يبيعوا جارية على
 قدر استطاعتهم بل تكون جميع الشركة وما حصلوا بالاكساب بينهم سوية
 وان اختلفوا في العمل والبراء كرهة وصوابا **اجاب** نعم يكون الجميع بينهم سوية
 لكل يوم وان اختلفوا في الرأي والقوة اذ كل واحد منهم يبيع لنفسه ولا يضمن
 على وجه الشركة والله اعلم **سئل** في رجلين الشريكان شريكة ووجوه واستشرا
 من جماعة بضاعة من حصة والبركة كذلك ففشت في ارضها فبذل يكون الحصة
 عليها سوية ام لا **اجاب** نعم ما حشره واذنوا عليها بقدر ملكتهما في المشرق
 ولذا الحكم كما ثبت عليها سوابق مثل عقد اشرا او باع اشرا احدهما المتضمن
 الوكالة والله اعلم **سئل** في اخوين سعيهما واحدهما يملكها واحدهما حصة
 بسعيهما ام لا في مواشي وعقارهما ولا يبريد احدهما مفارقة الاخر
 ومساومة المال من حصة وبالي الاخر ضلي والخال لده جميع ما حصله بسعيهما
 وكسبهما مشترك بينهما لا يجوز ان يخص به احدهما دون الاخر والله اعلم **سئل**
 في رجلين لهما فدان اتفقا على ان كل واحد يبيع في الارض في يذرها بينهما
 وفار كل منهما يطالب من شريكه اليذر ليلقيه في الارض بينهما فيمضيه له بعد
 كبله حتى يذرا قدر معلوما منهما فاتفقا ان اخبر احدهما بالذري ووقف الاخر

نظر
 لعدم البائع اجرة مثل حصة البيعة

نظر
 في كل واحد منهما صاحب يد
 لا يكون القول قوله احدهما

انما ثبت التعدي
 في كل واحد منهما صاحب يد
 مشترك بينهما

والان احدهما يقول ان شركه بزرى الى و بذكر لك ان يكون مقترضين الاخر الزرع
كله بينهما ضعيف وخصيه ام لا **اجاب** الخافع بينهما والى هذه والله اعلم
سئل في مغربين اشركه اعلى ان يغربوا للتاسي بقايا جردتهم ويكون المحصل
بينهم سوية فرض احدهم وتقبل به واحدهم يهرضه بل ما حصل بهل بقتيبهم
يقسم بينهم على ما شرطوا ويكون المربى قد ربحوا ومنهم وكذا كل المسترضين
ام لا اجاب المحصل بينهم على ما شرطوا القابل وغيره منه سوا العذر واخره
لا يجوز به بل كثر من المتون والشروط والمشاري والله اعلم **سئل** في شرك
الهم شركه بالخصافة هل يقبل كلام شركه في حقه ام لا يقبل ولا يلزم المنع
اجاب لا يقبل قوله شركه في حقه ولو اراد قتلخه على اقامة الشهادة
لم يكف كافي الا شبهه والنظر في شركه في قناري قاري الهذابة ما يخالفه والله اعلم
سئل في ثلاثة اشركوا شركا في سدة وصحيفة مات احدهم فادعى الذي بيده
الحالي عند اربعة قسمة ان له كذا او صدقة شركه وكذا ورثة الميت هل يقبل قوله
بمستينه ام لا **اجاب** نعم القوله قول من بيده المال ان له فيه كذا اذا ايد له
فيصدق في كل ما يقول والله اعلم **سئل** في رجلين كل منهما ارضى مقدرة
لطنج الموصى ان ينفق على ابوه واذ كان الاخر بينهما فخطبت ابنته احدهما
واعاها الاخر على الطنج في ابنته فما الحكم في ذلك **اجاب** الشركة المذكورة فابوه
وما طبع في ابنته احدهما فاجرة لصاحبها ولا ضارة المثل لعله معه ومنه
الذي تعطلت ابنته ما طبع فيها قبل ان تعطل فاجرة لصاحبها ولا ضارة
اجرة المثل لعله كان دفعه لا حرجه لبيعه بل على طنجه على ان لا ينفق في شركه
فا سورة لشركه بالشرك بالعرض فالنوع مالك ابرو لهما كذا الدابة احدهما
وكرجالي لا حرجها بعل ولا حرجي اشركه على ان يوزن ذلك والاخر بينهما فطوبى
ويقسم على عمل البعل والبغير والزوج الساهرة لذلك كسرة والله اعلم **سئل**
في ثلاثة شركاء متفاديين في الشركة بينهم قياس محض باحد احدهم لرجل
ذم فتمسكه منه ثم دفع الثمن لاحد الشركاء فادعى واحد من الشركاء المذكورين
على الذي به صورته ادعى فلان بين فلان على فلان ان من الشركة بثلثه
وبين كل من فلان وفلان فما شامرا وافقه باعه المحدث عليه كذا املى الثمن
وتسلمه منه وان المحدث عليه دفعه على فلان الذي هو احد شركتيك بفراذه
ويطالبه بذلك ادعى الله لا يلى قبض الثمن الى المالك شر البيعة والسؤاله تحت
ذلك فاجاب بان اشتريته بكذا امى شركي فلان الذي ادعيت انى دفعت
له الثمن

هذا
لا يحل ان يرد على صاحب
دوقما وركار الخ

له الثمن بغير اذك ودفعته له الثمن ويرت بسببه كذا متى هل تسع من المحدث
له الدعوى المذكورة ام لا تسع لكون دفعه لشركه المفاوض بغير اذنه موجبا
لبراءة ذمته وان لم ياذن له بالدفع ويواخذ باقراره والدعوى وقوله دفع لفلان
الشرك بغير اذنه وان كان هو الما شر لعقد البيعة ام لا **اجاب** الموقوف ساير
الكتب متونا وشروحا وقفاوى ان كل واحد من شركاء المفاوضة وكيل عن الآخر
وكيل فكل دين لزم احدهما تجارة وغصب وكفالة لزم الاخر حتى ان احدهم
لواجر عبدا فان المستاجر مطالب بالاحر بتسليم العبد كان للاخر اخذ الاجر فان
كل واحد منهما وكيل عن صاحبه في قبض الديون الواجب في التجارة وكيل مما وجب
عليه بسببها فصار كل واحد منهما مطالبا ومطابا فاذا علمت ذلك فلو كان فساد
دعوى الشرك المحدث بدعي قبضه شركه وان توهمه بسبب عموم اذنه
له وان كان ما شر لعقد البيعة ان له الرجوع على المشتري توهمه بالطلد احض
لا يسوغ له الدعوى بذلك وكيف والحكم بان المدفع لاحد شركاء المفاوضة
موجب لبراءة ذمة المديون كونه وتبلا عنه في ذلك كما هو مستفيض في كلام
علما ياقاطبة والله اعلم **سئل** في اخوين شقيقين شركتي متفاديين
والكبير مقض للصغير في الثغرات المالية والعقود البيعية فهل كل شئ
اشتراه الصغير يكونه شركا بينهما وان كتب اسمه فهو عارية ام لا **اجاب**
نعم يكون شركا بينهما الا طعم الله وسوته كما هو من كلام المتون والزوج
والفائدة والله اعلم **سئل** في ملاحين يعمل كل واحد منهما في سفينة لغزو وشركا
على ان كل واحد يحصل من كل سفينة بينهما سوية على عود السفن فيا هبلوا او كثر
بل نعم هذه الشركة ام لا نعم وتختص كل سفينة باجرة مثلها **اجاب**
نعم هذه الشركة فلا يقسم المحصل على عود السفن بل اجرة كل سفينة لربها ولا
يشركه غيره فيها والله اعلم **سئل** في دباغين اشركا في سلع احدهما رجلا
في جلود بل للآخر المطالبة بها ان سلع او براسي السلع ان لم يبع ولم يمتصف
شركه المغان ام لا **اجاب** المطلب للمسلم والمسلم اليه ان متاع عن الدفع
لشركه والله اعلم **سئل** في اسنان اشرك مع اخر على ان يكرى له الجلود
بماله وهو يصنعها نوالا والآخر يبيعها انصافا لهذا النصف بعلمه وللآخر النصف
بها له بل نعم لهذه الشركة ام لا نعم واذا قلتم لا نعم فما الحكم في الحالين ذلك
اجاب لا نعم لهذه الشركة والى كل كلة لصاحب الجلود وللعا مل اجرة مثل
عمله لانه على فيها باذنه على ان يكون له نصف ما زاد في ثمنها وهذا فاسد

مطهر
في شركة المفاوضة

في شركة الزوج

كما اذا دفع حادثة مريضة الطبيب وقال عالجها فان برئت فما زاد في قبعتها بالحق فهو
بيننا فان لم يبرح والطبيب ارجح المثل وقدر ما انفق في ثمن الادوية والله اعلم
في ستة نفر اشتركوا في شركة وجوه على ان يشترطوا كل من رجل يوجوه ويبيعوا او يبيع
بقدر المشتري ففعلوا وادخلوا ثلثان منهم رجلا لا لك يبيعنها بغير اذن البقية
هل يكون شركتهما للثلاثة ام للثنتين ام لا وان عمل مع الاثنين ماذا يستحق
معهما **اجاب** لا يكون شركتهما لمن لم ياذن له بالا جماع اذ ان شركتهما بالبيع ليس
كالمالك في كسب البيع ولا يجوز لشركته بيع شي من نصيبه با دخاله في
شركته ومن اجمعه له فيه وان قال له ما اشترت به من البني من فلان فلك
فيه ملك للمنتفع وصاحب كلفني عنه في ذلك وان لم يذكر ذلك اذ كان ما هو في
مقاه لا يبيع وان طقت مشقة في العمل معهما طوقا فيما عيناه له فله امره
فانهم والله اعلم **سئل** في فريسة مشتركة باع احد الشركاء حصته فما ينبغي
معلوم لو حل بزمته واشترى منه كذا مائة في حصه والى شركاه يتولون
الكسب المشتركة لا يشتركان في الفريسة وهو يقول ما بعث الا حصتي وما اشتريت
الا حصتي بل القول له ام للمهر **اجاب** القول قوله انه ما باع الا حصته
ولا اشترى الكسب الا له به يمينه اذ صحت دعواه بان قالوا بعثت المشتركة
واشتريت المشتركة وان ادعوا ان الكسب مشترك يكون الفريسة مشتركة
لا يلزمه يميني لفساد الدعوى والحال لهذه والله اعلم **سئل** في اخوي
متقارفين تزوج احدهما زوجة بغير اذن الآخر ايها زوجة بغير اذن
الآخر من مال الشركة بل للاخ الاخران يطالب به بنصف ما وفاقه وله
ان خبسه على ذلك ام لا **اجاب** نعم له ان يطالبه بنصف المهرين ويجب
لانه ذلك ملحق بكسوته وكسوة الله بنصف حصه اخيه واذا اترتب ذلك بزمته
يجب فيه ان لم يوفقه والله اعلم **سئل** في فريسة مشتركة بين اثنين تفرد على
رجل ففعل بغير اذنها ثم سلمها لآخرهما ففعلت عنه قبل ان تنقل الى الآخر
هل له ان يفتحه المستعمل ام لا **اجاب** لا يفتحه من الضمان في حصته بعد
ان تعلق به ابو صولها ليرده او باجازه ففعل المتعدي على القول بان الاجازة
تعلق الا ففعل بغير اذنها في فريسة مشتركة بين اثنين تفرد على رجل ففعل
لما تفرد ان شركته الملك اجنبي عن حصته شركته فكان له دفعها لاجنبي ففعل
ان راى ان جميع الفضولي ايضا في اخر المصلحة قوله **سئل** مولانا عن
مواشي الاثنين عاب احدهما فزحف الشركه الى الراعي بل يفتي نصيب

شركته

نصيب شركته اجاب انه يفتي اذ يملكه حفظها بغير اجرة فلا يصح مودعها غيره ولو كان
الشركه الغريب في الصلح ولم يتركها بغيره يمكن ان يرفع اليه من المالك في نصيب قسما
لحفظه كذا اجاب والله اعلم **سئل** عن رجلين اشترىا حصة في ثوب لبيق لا
في الميراث على ما في باع عتق وكسوا الباقى ففعل احدهما الى دمشق انكس
وقا يفتي به فربما ورثه الى بيت المقدس وملكته معه ولم يوجد من شركته اذن
لذلك فهل يفتي بقيمة حصة الشركه من القريب ولا ينفذ عليه ما فعله شركته ام
ان يفتي بقيمة حصته من القريب **اجاب** نعم يفتي بقيمة حصة شركته والقريب ان كان
شركته ملكه ولم ياذن له بالبيع وان كان اذن له بالبيع يفتي بقيمة حصته من القريب
لقدومه على كونه اذ كل واحد من شركته الملك اجنبي في حصته الا في قيمته
عليه كسب المداينة المشتركة وذلك لما تقر من مزب الامام ابو بكر الصديق له
البيع بها عز ولا يذم وبأي شيء كان فينفذ بالقريب كما ينفذ بالفقير من حوا
به من جوار البيع بالمعوض وان كان متقايضة واما ان كانت شركة عقد
وعين له مكانا ففعل وله ضمن فاذا عين له الميراث بغيره وتجاوز ذلك دمشق
ضمن تخصيصه للشركة بالمكان لا ينفذ عليه قاطبة والله اعلم **سئل** في
فريسة يد احدى الشركاء باع منها حصته وسلمها لشركته ثم ردها المشتري الى بائعه
فما تلت عنه ففرد صولها للآخر بل على واحد منهما فان ام لا **اجاب** لا ضمان على
واحد منهما لانه رد له زال التعدي فان رفع الضمان والله اعلم **سئل**
في اربعة شركاء عينا قال الذي بيده المال كنت سمعت من فلان كذا الشركه
ودفعته له دينه بل القول قوله يمينه ام لا **اجاب** نعم القول قوله في ذلك
بيمينه وقد مر جوابان الشركه اذا قال قد استقرضت مائة دينار واخذ
عوضها ان كان المال في يد المقر فالقران صحيح وله ان يخذل المائة من ذلك
في تركه تنوير الابصار نقله في جواب الميراث والله اعلم **كتاب الوفاء**
سئل في دفع صورة وقف على فريسة رجلين ولدى المرحوم خريفي من امر
ثم بعدهما على مصالح الجامع المعروف بجامع الساطور بن بالسي خريفي ذلك
ابدا لا بد من الخ مائة ففعل ففعل ففعل لا حينه ام لمصالح الجامع ام لمفرد
اجاب لا تصرف لاحد ولا لمصالح الجامع بل للفقير الخان بموت الفقير ان كان
فصرف الى مصالح الجامع جميع خالة الوقت لان حرفة لمصالح مشروطة بغيره فيها
وضعت حصه الاخ بعوضها فانه مسكوت عنه ولا تصرف لاحد الا اذا كانت
فقير لجهة كونه من الفقراء والله اعلم **سئل** في كتاب وقف على اربعة اولاد

سئل في فريسة مشتركة بين اثنين تفرد على رجل ففعل

سئل في فريسة مشتركة بين اثنين تفرد على رجل ففعل

سئل في فريسة مشتركة بين اثنين تفرد على رجل ففعل

فقبل فيه الواقف اما في الوقف ففعل منها اوله ما هو مخصوص بالولد والظهور
ومنها ما هو مشترك من تباين اقف ذلك بقوله شرط في دفعه ليدل على انهما
اذا مات احد الواقف عليهما ولد او ولد لولد او نقل نصيبه له واذا مات عن
غيره فالى من في درجته ومنها ان الطبقة العليا في السفلى ففعل حصه من
مات عن ولد او ولد لولد فيها تنقل له عملا بقوله المذكور ان تكون لذي
الطبقة العليا على ما ترتيب السابق يتم واللاحق الظاهر المراد بقوله العليا
ففي السفلى ويكون حكمه كالحصص بالولد والظهور في المشرقة وادخل في هذا ام
خصي اختلاف الاثنين في هذا التفصيل كيف الحال **اجاب** قوله وسرطان
وقد بلغ شروط طارح الى المشرقة والخاص لانها واحدا باعتبار مسي الوقف
والحكم فيها باعتبار الانتقال الى الولد او ولد الولد واحدا لا ينافي بشرط
الترتيب بين الطبقات لانه عام خصي بقوله على ان من مات عن ولد او
وفيها اعمال الكلام في واللاحق موكد على اعادة التاقيين من ايتايم بالموكد
كنه لم طبقه بعد طبقه وبطنا بعد بطن وسلا بعد سلا والمراد بالخاص
فجاء في نفسه لا فروع غيره والله اعلم **سئل** في حدود وقفه واقف
وسمى حدوده الاربعه وداخلها مشتمل على قفورة ومعمرة وزيوتون
اعني بدا غير ان كتاب الوقف فيه اسم القافورة وليس فيه اسم البدهلي
يشمل الوقف جميع ما هو داخل الحدود عملا بالترديد ام يخص القافور
دون البدهلي بالمشية وما الحكم **اجاب** يشمل الوقف ما احاط به
الحدود اذ الحدود وقع عليه الوقف وهو اسم لما بداخل الحدود فبان
انه مشترك لا يشترط ذكره احتيايا وقد تقرر ان العقار تقع الموهبة
به حدوده لا باسمه حتى اشترط ذكره في الدعوى والشهادة وهذا الظاهر
والله اعلم **سئل** فيما اذا اول السلطان ناظر الى وقف بلده عزله
جنته ولا مصلحت ام لا **اجاب** منصب السلطان ومنصب القاضي بيان
وقد مر في الحاشية ان منصب الثاني لا ينعزل بغير جنته ولا مصلحت
فكذلك منصب السلطان اذا القاضي كما لو كين عنه كما افاده في البحر وغيره
والله اعلم **سئل** في وقف اشتبهت مصارفه كيف ينقل في علمته **اجاب**
ان لم يوقف على شرط واقفه يعلم فيه بما كانت تفعله القوام سابقا
فان لم يعلم فعل المقام ايضا وعلم اصل المصروف على الزرية يعرف
الى اكل من غير تعيين ذكر على اني ولا تقدم بطن على بطن اسفل والله اعلم

ط
شمل الوقف ما احاط
به الحدود

ن
سئل القاضي لا سلطان
عزله بالمر لا جنته

ط
اذا اشتبهت مصارف
يعرف الى اكل

سئل

سئل اذا كانت القوام فيما سبق تعرف الى كاتب الوقف معلوما الى يعرف عليه
معلومه ويبقى في وظيفة الكتابة ام لا **اجاب** نعم يعرف له ويبقى في وظيفة
والله اعلم **سئل** في وقف قد شرط واقفه واشتبهت مصارفه فادعى شخص
على المتكفل عليه استحقا فافيه فيها الحكم حيث اشتبهت مصارفه ولا يعلم ما
كانت تصرفه القوام **اجاب** لابد للمدعي من ان يثبت دعواه بالبينة والا
لا يعرف له شي والله اعلم **سئل** في رجل وقف وقفا على نفسه ثم من بعده على
ولديه لصلبه الموجودين الا ان لهما الخراجين الدين عبد القادر والبرقي
السحق البالغ الرشيد الخالي العارضين وعلى من سجدت له من الاولاد
المذكورين والانا في بينهم على حكم الترتيب المرفوع ما دامت البنات قاصرات
عن درجة البلوغ ثم من بعده اولاده الذكور على اولادهم ثم على اولاد اولادهم
ثم على اسائهم واعقباهم يشتركون فيه الا ثلثان منها في نفسها بالسوية ويفرد
فيه الواحد عند عدم المشارك في الطبقة العليا الطبقة السفلى على ان من
تولد منهم عن ولد او ولد لولد اسفل منه فنصيب لولده او ولد لولده
ونسلم وعقبه على الشرط والترتيب المرفوعين اعلاه ومن مات من غير
غير ولد ولا ولد لولد ولا سفل ولا عقب فنصيب لمن يوجد في طبقته وذري
درجته من مستحق الوقف ومن مات من قبل استحقاقه لهذا الوقف او لم يمت
وترك اولاد او ولد اسفل من ذلك تمام في الاستحقاق مقام اصله واستحق
ما كان يستحق ان لو كان حيا وبعد انقراض ذرية الواقف المشار اليه وسلم
وعقبه يكون ذلك وقفا على اولاد اخص المرحوم شحمي الدين ابى اليسر ثم من بعدهم
على اولادهم ثم على اولاد اولادهم ونسلم وعقبهم اولاد المذكورين اولاد الانا
على الشرط والترتيب المنصوص عليهما اعلاه وشرط الواقف شرط منها ان يعرف
الناظر على وقفه والمستوف عليه لبتى الواقف الموجودين ان الوقف ليس
اصلي وعي في كل سنة ثمانين قطعة فضة سليمانيه وكل بنت ستجوز
لواقف المن يورث كل سنة ثمانين قطعة واذا توفت بنات الواقف فله ان تنقل
لولا وهن في الوقف المذكور لولده او ولد من سوا الكاين ذكور او انا ان
اولاد البنات ليس لهم استحقاق في الوقف المذكور باللفظ لواقف مات الواقف
ودلوا المذكوران وبناته لصلبه ولم يورث له اولاد بعد الوقف وبنات ابناه
ابناه وبنات ابناه واولاد بناته لم يورث له اولاد بناته الذين اباهم من
الاجانب المستحق في الوقف ام لا وعلى لبتت ابناه استحقاق ام ٧

واذا قلتم لبي استحقاق لولد له من الابان استحقاق ام لا ولا ينقطع
 بالبلوغ لقوله الواقف على الشرط والترتيب المذكورين اعلاه وقد ذكر في حق البنات
 الطليقات ما دون ما صارت ولما استحقاقهن بعد البلوغ يعرف الى ما صارت
 في الدرجه من اخوته وابناء اعمامهن واخواتهن وبنات اعمامهن القاطرات
 لا درجه فوقهن لعدم صرفه الى ابائهن ومنزل نزعهن من الوقف منسوبة
 منهن فنصير الى درجه درجتهن ام يختص به اخوته من قبل الواقف
 على ان من مات عن ولد او ولد له ولد له نصيبه لولده او لولده ومن مات
 منهن عن ولد او ولد له ولد له نصيبه لولده او لولده ومن مات
 صرف نصيب الميت الى ذوى الطبقه شرط ما يقع الموت عن الولد او ولد
 الولد ولذا اعني والموت ميت عن ولد ولا يصح ان لا استحقاق الى حبي
 بلوغ الاخت ولا اخواتها الى فرض الواقف من صرف نصيب الميت الى ولده
 او لولده كلف الحال **اجاب** لا استحقاق لولد البنات الذي اياهم
 من الاجانب للشرط المصير بعد استحقاق قول الواقف ان اولاد البنات
 ليس لهم استحقاق في الوقف الموقوف وما بنات الاباء فليس استحقاق لهن
 من اولاد الظرف لكن ما من قاصرات لقول الواقف بعد ذكر الاولاد واولاد
 الاولاد على الشرط والترتيب المذكورين اعلاه وقد شرط في الطليقات دوام
 القصور في درجه البلوغ اذا لا وصاف شرط فلم يفي به واذا بلغ
 صرف استحقاقهن الى من سواهن في الدرجه ولا يختص به اخوته اذ صرف
 استحقاقهن بعد البلوغ مسكوت عنه لم يبين الواقف لمن صرف بعد البلوغ
 فعلى به بصور العيان المتقدمه وموداها انه اذا درجت درجه اعلاه من
 درجتهن فهو مستحق بين الاله كذا وما التزم المذكور في التوجه باختصاص
 اخوته باستحقاقهن فغير ملتفت اليه لان ما دخل في استحقاقهن انقطعت
 نسبة الميت عنه فلم يبق من نصيب فلم يدخل في قول الواقف على من مات عن
 ولد او ولد له نصيبه لولده الى بل هذا استحقاق مستعمل ارتفعت عن
 صاحب صفة الاستحقاق بالبلوغ فترق الواقف على ما اكتفت به في الوقف
 المتقدمه وانما هذا التوجه لما استحق شخص مع وجود من له اولاد منه
 لا يوطأ له فبعد انهم ساقطه اعتبار فليست له والتم اعلم **س** رجل
 وقفا على نفسه مدة حياته ثم يبعه على اولاده الموجودين الاربعة وهم
 عبد الكريم وعبد الله وعبد الوهاب وعبد الوهاب وعبد الوهاب وعبد الوهاب

على

على الفريضة الشرعية ثم بعد الذكر المذكور اعلاه على اولادهم ثم على اولادهم
 ونسبهم وعلم على الفريضة الشرعية اما ان مات من بنات الواقف وبنات اولاده
 المذكورين لم يبق عليهم اذ ان خاليات عن الزوج يستحقن الوقف على قدر نصيب
 كل واحدة منهن فاذا تزوجن سقط حقهن واذا انفرن عاد حقن على الشرط
 والترتيب المشرح اعلاه فاذا لم يكن ذكر من الموقوف عليهم واولادهم ونسبهم
 يوقف الوقف الى الله فان تزوجت او غير تزوجت فاذا انقضت الموقوف عليهم
 ولم يبق منهم سوا ولا عقب كان ذلك وقفا على اقرب عصبات الواقف على الرضا
 والترتيب المشرح اعلاه بلزوم عاقل الواقف ما في الوقف واولاده لم يبق ما عدا
 ابنته ام الزوج وبنات ابنه عبد الكريم وامرأة توكي حجازية من زوجة له
 فلهل نصيب الوقف الى ام الزوج التي لم يبق الوقف ام يقسم بينهما وبين ابني
 حجازية التي لم يبق ابني ام الزوج التي لم يبق الوقف ام يقسم بينهما وبين ابني
 حجازية ام الزوج لكونها عازلة وكلف الحال **اجاب** مع الوقف بمصره ان كان
 الزوج ولا شيء حجازية ولا غيرها امرأته فكلوا من زوجة مع وجود ذكر من الوقف
 عليهم وهو ابناؤه فانهم لم يبق من الوقف من يبقوا اذ المراد من الموقوفين دخل
 باللفظ السابق من الواقف آن الوقفية وان لم يبق يبقوا ما ابناؤها فليس لها
 الترتيب المستفاد من بين الطبقات فلو لا ذلك لكانت مع وجود بنت الواقف اذ
 لا ترتيب بين بنات الواقف وبين اولاد بنات الواقف لكونه ارضاء في كل مستقبل
 حيث قال اما ان مات من اولاد الواقف لا يستحق لعدم وجود ذكر من الموقوف عليهم
 فكلها منها حجب محجب بالاخر فان قلت كيف دخل ولد ابنت الواقف الى الوقف
 فحجابه في الوقف قلت بقوله على اولادهم ثم على اولادهم ونسبهم وعلم
 لا يوطأ لهم من صبيغ اصباها من اصباها على الفقه والمعلم **س** رجل واقف
 وقف وقفا وشرط في كتاب وقفه ما نصه ان الواقف انما به الله وقفه لولده
 على ولده الطفل المدعو محمد وعلى من يبعث له من الاولاد المذكورين خاصة دون البناات
 ثم يبعث على اولادهم ثم على اولادهم ونسبهم وعلم على اولادهم ونسبهم وعلم
 واقفاهم المذكورين الى الله فان مات من اولادهم ونسبهم وعلم على اولادهم ونسبهم وعلم
 عن اولادهم ونسبهم انفق نصيبه الى ولده او الى سفل منهم وعلى ان مات من
 اولادهم واولاد اولادهم عن غير اولادهم ولا سفل ولا عقب عاد نصيبه الى من
 له في درجه وذوي طبقته يقدم في ذلك الا قرب فالقرب للميت وعلى ان مات

منهم ومن اولادهم واولاد اولادهم وانما لم يثبت في الاستحقاق لشي من مانع
لهذا الوقت وذلك لان اولادهم استحقاق ذلك المترك ما كان يستحق واليه ان
لو كان حيا وقام مقامه في الاستحقاق فاذا انقرض الاوكر على هذا الترتيب المذكور
ذلك فحقا على اولاده الا ان كان موجودا في وقت فحقا على الموجود من اولادهم
وذكرتهم ونسبهم وعقبهم على شرط هذا الترتيب المذكور اعلاه وان ولد الوافق
المذكور المذكور حيا مات صغيرا في حياته ابيه وحدث الوافق ولدا اسمه محمد
استحقاق الوقف فيه ثم مات واعقب بنتا فانت واعقب ولدا ذكر اسمه محمد
ثم مات واعقب ولدا ذكر اسمه محمد فحقا على المذكور المذكور المذكور فحقا
في عموم المذكور في قول الواقف ثم على اولاد اولادهم المذكور المذكور فحقا
وذكر النسب والعقب بقوله ثم على اولادهم المذكور المذكور فحقا على
بجانبه **اجاب** كل من شرطه وانفرد في ذلك فحقا على المذكور المذكور فحقا
لا مانع من تراخي العقب والافاق في اولاد اولادهم المذكور فحقا على
اولادهم المذكور فحقا في الاستحقاق والافاق انما هي اليتم لا اليتم المذكور
انه ذكرى من اولاد اولادهم المذكور فحقا على اولادهم المذكور فحقا
محترز عنها بقوله المذكور فحقا على المذكور فحقا على المذكور فحقا
في وقت سجد انظره نائب قاضي مستند الى عدم لزومه عدم الامام لا عظم فحقا
لنائب ولاية ابطاله للمعنى المذكور ولاية الابطال خاصة بالافاق فحقا
اجاب قال في المحررات وبما تبينه لا بد منه وبما المراد من القاضي
الذي يملك نصب الوصي والمستوفى ويكون له النظر في الاوقاف قلت هو قاضي
القضاة وفي كل موضع ذكره القاضي في امور الاوقاف انتهى فحقا فان نائب
القاضي لا يملك ابطال الوقف وانما ذلك خاص بالاصل الذي ذكره في
منشوره نصب الولاية والا وصيا وفوض له امور الاوقاف وينبغي الاعتقاد
عالمه وان جرت فيه رخصة المحررين سراج الدين الحارثي لما اطلق قوله
للقواب في هذا الزمان من الاحتلال والمصلحة لا يفي فيها خصوصا فيما اطلق
عالمه وكذلك فيما اطلع عليه شيخنا المذكور والشيخ زين صاحب البحر وانما شيخنا
تفقوا والله اعلم **سئل** فيما اذا جرد دفتر سلطان جويده ان الطاحونة الثلاثة
وقف على زيد ثم على اولاده واولاد اولاده ثم على اولادهم المذكور فحقا
وكتاب وقف ان زيدا وقف على الطاحونة على اولاد الطاحونة واولاد الطاحونة
ولا تعرض فيه لثالث الثالث وبه المحرم المصنف بها هذا السؤال المحرم المصنف بها

الواقف الذي يملك
الامور المذكورة ويكون
له النظر في الاوقاف
قاضي للقضاة

سوال كتب عليه الجواب قبل ثبت وقف الطاحونة المذكورة جويدها بموجب دفتر السلطان
وتنفع اولادها بنسبته بموجب قوله فيه ثم على اولاده المذكور فحقا على اولادهم المذكور فحقا
لا مانع من تراخي العقب والافاق في اولاد اولادهم المذكور فحقا على
اولادهم المذكور فحقا في الاستحقاق والافاق انما هي اليتم لا اليتم المذكور
انه ذكرى من اولاد اولادهم المذكور فحقا على اولادهم المذكور فحقا
محترز عنها بقوله المذكور فحقا على المذكور فحقا على المذكور فحقا
في وقت سجد انظره نائب قاضي مستند الى عدم لزومه عدم الامام لا عظم فحقا
لنائب ولاية ابطاله للمعنى المذكور ولاية الابطال خاصة بالافاق فحقا
اجاب قال في المحررات وبما تبينه لا بد منه وبما المراد من القاضي
الذي يملك نصب الوصي والمستوفى ويكون له النظر في الاوقاف قلت هو قاضي
القضاة وفي كل موضع ذكره القاضي في امور الاوقاف انتهى فحقا فان نائب
القاضي لا يملك ابطال الوقف وانما ذلك خاص بالاصل الذي ذكره في
منشوره نصب الولاية والا وصيا وفوض له امور الاوقاف وينبغي الاعتقاد
عالمه وان جرت فيه رخصة المحررين سراج الدين الحارثي لما اطلق قوله
للقواب في هذا الزمان من الاحتلال والمصلحة لا يفي فيها خصوصا فيما اطلق
عالمه وكذلك فيما اطلع عليه شيخنا المذكور والشيخ زين صاحب البحر وانما شيخنا
تفقوا والله اعلم **سئل** فيما اذا جرد دفتر سلطان جويده ان الطاحونة الثلاثة
وقف على زيد ثم على اولاده واولاد اولاده ثم على اولادهم المذكور فحقا
وكتاب وقف ان زيدا وقف على الطاحونة على اولاد الطاحونة واولاد الطاحونة
ولا تعرض فيه لثالث الثالث وبه المحرم المصنف بها هذا السؤال المحرم المصنف بها

سؤال
لا يعمل بموجب دفتر السلطان
وانما العمل بذلك باليمين

يعلمون لا يعطى له ولد البطون سى لشكنا استحقاقهم ومع الشك لا يجوز الحكم لهم سى
 لهذا قد اطلقت على ما ايدى الوقيى من الحى والتسليمات فلم يجدوا سى للقاء
 الحكم بذكر اولاد البنات في هذه النكاح الا بالنسبة السرية فليس القاضى بواجبه على
 طلبها منهم فان لم يقبلوا لم ينعقد وليندرج تحتها الا فى حق ما لا يجوز سى الحكم
 والله سى له وعلى ربه القصة والتوفيق سلم الهداية الى سواد الطريق بحسب
 وكونه وسوانع تعبه والله اعلم **سئل** في عتق رجل بدجاجة تلفوه بالاربعين
 اسير على جدهم بره الا ان رجل يدعى انه وقف جده مستدرا به موجود
 بالدفتر السلطانى وقف جده بل محمد وجده في الدفتر السلطانى كاف في
 موقوفه وقف ام لا **اجاب** في الشرع لا لانه ليس له الا في الدفتر السلطانى لا يجرى
 اقل لا فيه علامة لا يبنى عليه باحكام والله اعلم **سئل** في قصة الى الوقف
 على جوز ام لا **اجاب** ان كانت قصة نكاح في طلبة وان كانت قصة تناوب
 في ارض وقف على الزينة على جوز ان تقسم قصة حفظه ونحوه لا يعمى كل ما يميزه
 لنفسه لا قصة نكاح ام لا **اجاب** في هذه النكاح ان اهل الوقف لو قسموا
 الوقف بينهم لم يضر على احوال نصيبه جاز وقد ذكرنا استاذنا تباين السيرة في
 الحلبي رحمه الله تعالى في كتابه ان قصة التناوب فيه جازية ولا تسببه في مسألة
 الارض المذكورة وفي الفتنة ضعيفة موقوفة على الموالات فلم تستهنا قصة حفظه
 ونكاحه لا قصة نكاح فيجب ما في الخفاف والموت والسرور من عدم جواز
 قصة الوقف على قصة التملك لا قصة الخفاف والموت وتوقف بين الكلامين
 والله اعلم **سئل** في اهل وقف وكل رجلان جاز في مستغل الوقف في
 احواله رد فعهاله ففعل وعمل الناظر بذلك في الجديد ان يدعى على الوكيل
 بها فيضى ام لا وبما اذا امكن المعزول ايعال الغلة اليه فيقبل قوله ام لا **اجاب**
 قد قرر صحة وكيل الناظر الوقف مطلقا وناظر القاضي اذا علمه فيقول قول الوكيل
 في دفع ما قبضه من ماله مع يمينه فلا عجز بانكار المعزول والقول قول الوكيل
 في الدفع يمينه لان الوكيل امين وقدر اجبر عن اتصال الامانة فيقبل قوله
 يمينه والله اعلم **سئل** في اصيل وقف منهم جودانه واستغفبه سلمه
 ناظر وقفه لرجل يعمى بهاله ويستغف به مكنيا واسما باجر معلوم في كل سنة
 فتسلمه المتعارفين فيه يبار حتى صار دار عينة في ادا شانه عليه من غير
 زيادة الا حرم نفسه ما لم تنقضى ايامه ام لا **اجاب** قال في البحر نقله عن

سئل في الوقف للمساكين
 حارس وليتمكدا طلبة

لا يجوز قسم الوقف للمساكين
 وتكون للحفظ والعارة

المجيب

المجيب وغيره حازت وقف وعادته ملك لم يزل الى صاحب العارة ان يستأجرها مثله
 بنظر ان كانت العارة لو رقت يستأجرها كمن استأجر صاحب العارة ملك وقف
 العارة ويخرج من غيره لان النقصان عن اجار المثل لا يجوز من غير ضرورة وان كان
 لا يستأجرها كمن استأجرها لا يكلف ويستركب يوه بذلك الاجر لان فيه ضرورة
 انكسر والله اعلم **سئل** في ارض وقف بيد جماعة اخذوا ما كروا ورواها ورواها
 الا لشجار قدرا من المال والاث في الا لشجار وصارت الارض ملكا تزرع وتنتفع
 في كل سنة والملك عليها يطلب القسم لكونه ارفع جهة الوقف بل لا ذلك ام لا
 للمفسر المبين على الوقف ام لا **اجاب** في هذه المسألة ان الوقف لا يملكه الا في
 وقد ذكرنا في كتيبة العلما قاطبة على ذلك وصحوا به بغير ما لا يوافق
 للوقف ولا قال بذلك وقد صارت الارض ملكا تزرع وتنتفع في كل سنة
 لا نه يرد الى الضرر الكلي على الوقف ولا قال به والله اعلم **سئل** في ارض وقف
 بايدي من ارضين متعددة هل قد يورثها يوه من قديم الزمان ادعى حرمه على اخر
 ان مقدار ارضه دون ارض الاخر ويريد ان يقاسمه في ذلك بل لا ذلك ام لا
 وسئل القدر على قدمه **اجاب** في هذه المسألة ان وقف التوهم على قومه ولا يعطى المردى
 شيئا من ارضه الا اذا كان من ارضه لا يورثه بل يكون لمفوضه الحكم على الوقف
 والاصل الحكم والله اعلم **سئل** في رجل وقف رطل من خبز على فقير فقير
 نفسه ثم من بعده على ولد فقير وعلى من سكت له من الذكور والانا في الميراث
 الرعيه ما الا ان كان فلهن الاستحقاق بالوقف اذ ان كان خاليات من الاستحقاق فاذا
 تزوج من سقط حقها وكما تباين عاد حقيقين وليس لاولاد البنات من
 هذا الوقف حق ثم من بعدهم على اولادهم واولاد اولادهم وسلبوا حقهم ابدا
 ما تناسلوا وادابها ما تناسلوا طبقه بعد طبقه بشرط الوقف المذكور شروط
 في وقفه بل انما ان يكون النظر في وقفه بل ان نفسه مرة حياته ثم بعده
 للذكر قال لا ركن من الموقوف عليه اطلاق قال واذا انقضت الموقوف عليهم
 ولم يبق منهم نسلى ولا عقب كان ذلك دفعا الى اقرب عصبات الوقف واذا
 انقضت عصبات الوقف ولم يبق منهم احد كان دفعا الى اقرب عصبات الوقف واذا
 انقضت عليه العلة والسلام مات في حياة ابيه الواقف بعد ان احدث
 الله له نكاح بنات فتزوجن واحرك الله لهن اولاد فهل يعرف به الوقف
 لهن ام لا ولا بدى ام لعصبة الواقف ام حرم سرينا الخليل عليه الصلاة والسلام
 ام لغير ذلك ولعل حرمى شرط ولعل حرمى شرط الام في النظر لا يرى في المرفق ام لا

سئل في ارض وقف
 ما هو المثل سلطان كان
 تحت لور وقت مائة

سئل في ارض وقف
 اذا ادعى احد الزارع ان ما يزرعه
 دون ما يزرعه الاخر وعنه ان
 يتاح له لا يجاب

ولعل لكل تناولين من ربع الوقف وجه وما الحكم في ذلك اوضح لنا الجواب بطلانها
اجاب اعلم انه قد قام بكل من المذكورين مانع من الصرف اما ما كانت الوقف
 فليسقط حقه بالازواج واما اولادهم فليسقط طبع من الوقف بقول الواقف
 وليس لاولاد البنات من هذا الوقف حق ولو قدرنا عدم هذه الجملة من كلامه
 والباقي على حاله فكذلك لا يعرف لهم مع وجود امهات لان مراعاة شرطه لا رتبة
 فيه وهو ان جعل لاولاد اولادهم يعرف لهم ولا يعرف لهم مع وجودهم وكذا نقول
 في حصص الواقف ووجه حرم سيدنا الخليل فاذا كان كذلك فالوقف الى الفقراء
 في حصصهم به في غير الوقف المساوية لهذه الواقعة فكل ذلك الاسقاط ولو قال
 في اولادهم فاذا لم يرد في اولادهم اذ اما اولادهم فليسقط نصف الظلم الى الباقي
 لان مراعاة شرطه لا رتبة في الوقف وهو ان جعل لاولادهم بعد التقاضي المسمى
 الاول فاذا مات احد من نصف الوقف في مثل هذه الواقعة خرج بالنصف الى الفقراء
 التي يخدمون من الدين الخاتمة في مثل هذه الواقعة خرج بالنصف الى الفقراء مستبدلا
 بها ثلثاه في الاسقاط فابلا والمحل عنه مساو لهذا يعني فكان النصف في نصافي
 مساوية في الاستسقاط ومثل ما في الاسقاط في الثانية والاطاعة والبرائة
 والثالثة في وقاب ثلث التنازل والشرع المطولة فاذا علمت ذلك وان العرض
 امتنع بجهة الشرط وصار الحق فيه للفقراء في ذواتهم بصفة الفقراء علمت
 جواز الصرف اليهم واجازة فيهم واولادهم في جهة كونهم من الفقراء وخصوا
 والوقف يخرج من الصحة فيمضاف الى ما بعد الموت فليس من باب الوصية وتكون
 في ملكه جواز تناول اولاد الواقف الفقراء منه فندبروا ما مسألة النظر في ذلك
 لا لا بد من بل السبب اذ شرطه لا يرد من الوقف عليهم ولا سببه ذكره في
 من الوقف عليهم وان قام بهي مانع من الصرف ولذلك ازال المانع المستحق بالشرط
 المتقدم وهذا ظاهر لا يخار عليهم والله اعلم **مسألة** في ذلك وقف وهو رجل يده
 عليه من عياله الملك بالشرع من زوجه على ظهره بشاؤف جوده بها يراو انتفع
 بالمكان ويظهره وجوده مدة سنتين لم اثبت وقفه لا طاع لاد الحكم الشرعي
 باليست شرعية حرمه بعد ذلك في المسجل بالشرع المحفوظ وحكم به الحكم الشرعي
 بغيره من حرمه ورفع يراو اضع اليد المذكور عنه فلا تروم اجرة المثل لذلك مدة
 وضع يده عليه ويهدم بناؤه **اجاب** نعم تلزمه اجرة المثل اذا ساقه الوقف

عند
 وقال علي وليد هرس فاذا
 ثم يراو اضعه او انقضت
 الولد من حله ولدا فله
 نصف العلم الى الباقي
 الا حله الفقرا

مضمون

مضمونة صيانة له عن ايدي الطلبة ويهدم بناؤه ولم يبق الوقف فان شرطه اخرج
 المضيع لانه فليترتب الى الهدامه وعليه اجرة المثل للوقف على اقل من اربعة اشهر
 بعض الكتب لنا ظاهر تلك البناء باقيا التمتين للوقف من زوجه او غير زوج سال
 الوقف بغير شرط في الاشياء والنظار وكثير من الكتب والله اعلم **مسألة** في تقويم الخواص
 والعرف عنها بل ذلك للقاضي المصطفى الذي لم يشرط له الواقف لانه تصرف في الوقف
 عليه بغير شرط الواقف وذلك لا يجوز خلاف ما اذا شرط الواقف له ما خرج به في الجحش
 من ان الفتوى المصطفى والله اعلم **مسألة** في رجل وقف على اولاده واولاد اولاده
 ثم وشم من جملة الوقف دار وكان ادعى رجل بطريق الوكالة عن ابيه ورجل اخر
 بالاصالة عن نفسه لدى نائب الحكم على وكيل احد المستحقين في اجارة دار الوقف
 بانه ادى وكيل اجارة الدار المدعى عليه اجرة الدار ووقف الدار كان سماعة قروي
 وان الاصل والموكل يستحقان في الفعلة الربع ويطالبان وكيل الاجارة المذكور
 بقرينة ما فاجاب الوكيل بان خيل المرعي من ذرية الواقف كان قد منحه الاصل
 والموكل من ربع الوقف فكم يباي في بعد دعوى صحيحة ثم احضر المدعيات
 شاهدين شهدا ان الاصل واخوته اولاد ابراهيم وان الموكل من ذرية
 الواقف فكم نائب الحكم باستحقاقهما ربع الوقف وامر الوكيل بدفع ما يخص
 الاصل والموكل ومن يتركها من الاجرة المذكورة وبوتركان فهاذا كذا حكم ام لا
اجاب هو غير صحيح لان وكيل اجارة الدار والكان لا يصح خصا من يدعي
 استحقاقا في الوقف لانه ليس بها وكيفية في جامع النصفين وكيل اجارة الدار
 اذا ادعى الساكن انه محل الاجرة لموكله وبرهين بوقف ولا حكم بقبضه اجر
 حتى يضر الغياب بل ولا المستحق يعلم خصما مستحق اخر والادعي في اثبات
 الوقف او الملك للهدى انها لم يشر على ظاهره لا على وكيله في اجارة او قبضه غلة
 او عمل من اعمال الوقف فكيف تسمع الدعوى على وكيل احد المستحقين في اجارة
 دار الوقف ويتقي للهدى بشرط صحة التقاضى منقولة وهو الحكم المقتضى عليه
 وايضا شهادة الساكنين بان الاصل واخوته والموكل من ذرية الواقف
 لا تكفي حتى تبين اذ ان التمسك لا يدخل مع ان المذرية لمطلق النسل فلا يقع
 حتى تبين بقاءه لا يتخلل فيه انثى ولا تكن الشهادة بانه من ذريته
 كما لا تكن الشهادة بانه من ذريته حتى يفسد القرابة والهدى من امه بان
 يدفع ما يخص الاصل والموكل ومن يتركها واخلاق ان من يتركها
 لم يسأل الدفع ولم يدع الاستحقاق ولم ينفقه وايضا الوكيل عن ابيه

للقاضي
 في الوقف
 في الاجابة
 في الوقف

لم يظلم من عبارة الحكم بل هو دليل بقبض استحقاقه او بدعوى استحقاقه فان كانت
 الادلة والمواظفات من قوله وانما الوكيل يدفع ما يخصه الاصل والموكل ومنه كرها
 وبموت من لا يبع كونه موجبا لاستحقاقه في الوقت لانه وكيل في جود القبض
 خص فيه لا في اوقات استحقاقه فانهم والله اعلم **سئل** في وقت الموقوفه اولا
 على نفسه ثم على اولاده المذكور والاثاث توقفت عليه نظاره بصفوف ريعه بين
 اولاد النطوق والبطون المذكور مثل خط الاشياء فانظر بعدنا ظم مائة ثم بعد على ثلثه
 واربعين سنة الى ان توفي عليه الا اننا نطرقه على اولاد النطوق والبطون كما جرت
 عليه النظرة من قبله مدة تزيد على سوات اثنا عشر سنة كتاب وقف المجلد
 في السجل المحفوظ منه الا ان من الحرف على اولاد البطون منكر كون الوقف صادرا عن
 اب الوقف المزبور وموجبا ان الوقف من قبل الشرفي يونس عم ابى الوفا المزبور انه
 خاص بالذكور دون الاناث واولادهم وابرا من يده لوى نائب الحكيم حجة عليها
 تنافذ الوقف الماضين واحدا بعد واحد بها مكتوب ان الشرفي يونس وقف
 الاماكن المذكورة على نفسه ثم على اولادهم الى الابد واستغنى عن البقا واولاده اخ
 المسعادات ثم على انسابهم المذكور دون الاناث فقويت بوجه دليل شخصي من
 اولاد البطون في قبض استحقاقه فسكت الوكيل ولم يبد دفعا فكتب نائب الحكيم
 لنا طر حجة منه اولاد الاناث بمجرى الحق الموقوف له ومن حله ما كتب بها عرف
 يعني نائب الحكيم الوكيل ان وقف الشرفي يونس يختص بالذكور ولا شيء للاناث
 ولا لاولادهم بموجب شرط الواقف المذكور المروج في الحجة المذكورة ولم يكن
 بيد الناظر كتاب وقف ثابت بذلك ولا اقام بيعة مشهورة على ما ادعاه في
 نائب الحكيم في وجه الوكيل المذكور بمجرى الخط بان وقف يونس وانه خاص
 بالذكور دون الاناث واولادهم بمجرى الحجة المقررة لويه وكتب له
 بذلك حجة وانه سري حكمه الواقع على الوكيل المزبور على من يوجد من ذرية
 الاناث معللا بان الواحد منهم خص عن الباقي فهل حكم القاضي عليه حجة
 بمجرى هذه الحجة خصي ام غير خصي وبغيره بكتب الوقف المروج المسجل بالحق
 المحفوظ وبغيره النظرة عليهم بموجب وقفهم ولا يعلى بمجرى الحجة التي وقف ذلك
اجاب الحكيم بمجرى الحجة لا يبع لا سيما مع صرف النظر في ما بين الواقف
 كتب الوقف المسجل في السجل المحفوظ فقد مر في الذخيرة بانها اذا اشتبهت
 معارف الوقف بنظر الحاكم المعهود من حاله فيما سبق من الزمان من ان قوامه
 كذا كانا يعولن فيه والى من يرضونه فيسحق ذلك لان الظاهر انهم كانوا يعولون

ذلك

ذلك على موافقة شرط الواقف وبما يظنون حال المسلمين فيعمل على ذلك التوقيف
 كتاب الوقف للحضانة وهذه الاوقات التي تقادم امرها ومات الشهود عليها
 فكان لها يوم في دواوين القضاة ولحق في ايدي القضاة اجريت على
 رسومها الموجودة في دواوينها سيما اننا قد سئل بعض القضاة عن هذه
 الحجة فانجاب بقوله اذا جرد شرط الواقف فلا سبيل الى مخالفة ما اذا انقر
 على الاستفاضة والا سبيلها رات المفادته المستمرة من تقادم الزمان
 والى هذا الوقت انتهى قد مر حقا بان جيل حيا في المسجل على اطلاع ما انتهى
 فيجب ان يجل حال من سبق من النظر على السجل كما ينبغي ان يفتونه على موافقة
 شرط الواقف ولا يجل فكلهم على مخالفة له لانه سبق فيصير عن الموصوفين
 وبهذا المرور لا شبهة في ختم الحجة التي كتبها نائب الحكيم لانه جعل في السجل
 المستحق في الوقف بقبض استحقاقه خصا فيما ليس وكيه فيه وبما ثبت وقت
 عن الشرفي يونس وانما لكونه عن اب الوقف واختلاف المقارن وضع الاناث
 واولادهم فلهي شبه بوسيل قبض الدارين سكتها زيدا المستنار اذا ادعى المستنار
 انها ملكه واقام عليه تبينة انها ملكه فان لم يكن خصا في ذلك اجاب اولادهم
 الحكيم على الموكل لان الوكيل ليس خصا في ذلك فكيف سري الحكيم عليه على سري من يوجد
 من ذرية الاناث معللا بان الواحد منهم خص عن الباقي ما لم ياله جيل عظيم
 تعود بانك من الزرع والصلابة ونسبنا الى الله تعالى عن جيل الجاهل لوالد الحكم
سئل في ارض وقف معونة للزراع بالحقه ما كان جوه يفعل مائة ربيع سنة
 وابن ابن فاذا ابن الابن يزرعها بالحقه ما كان جوه يفعل مائة ربيع سنة
 بعد تركه المبنى لمرارعتها لا اختيارهم والى من يريدون رغبه يد ابن الابن عن
 مزارعتها لئلا لهم ذلك مع تركهم الاختيار لهذه المدة ام لا **اجاب** ليس لهم
 ذلك فتعمر حجتا علما وبان حقت المزارع يسقط بترك الارض اختيارا في
 الارض التي هي بالحقه سواء كانت ارض وقف او ارض بيت مال ولا يجري فيها
 الارث والله اعلم **سئل** في رجل استهلك من مملوئته خمسة واربعين
 قيراط ثم فرغ لها من نصيب ارض وقف فخرجه بيده فظن المبلغ المذكور المبيع
 ان تكون ارض الوقف عوضا عن استهلاكه ام لا **اجاب** لا يبع ذلك والى هذه
 اذا احتضن بارض الوقف المحكوم به لا يجوز لئلا ياله بالحكم عن ملك الواقف
 لا الى ما كان فلا يجوز ان يكون عوضا عن استهلاكه من مملوئته والله اعلم
سئل في اماكن متعددة تعودت الباعة فيها احدا بعد واحد ومن على

مطل
 ارض الوقف وارث
 في حال الابطال
 الارث

بيع البائع الاخر منها مائة سنين والاول ادعى لهذا البيع انها قد فعلت على جماعة
من قبله فثبت ذلك بطلان الاستيعاب دعواه بعد بيعه ام لا ولا يستوي الحال بين
الذي يبيع البائع وكذا او اصيل **اجاب** لا تسع كانه عليه امر على ما قال فان
خالف رجل باع عقارا ادعى انه باع ما لم يورثه اخذت المتكلم فيه العلم انه لا تسع
وفي المبيع لا تقبل ولا يوجب واجوب وفيه المذكور من باب الاستيفاء باع على
ثم يبيع ان ما باعه وقف لا يقبل لان محو الوقف لا يزيل الملك والناظر في
دفعه عقار لم يورث البائع وهو وقف لا يقبل وفيه المذكور من باب الاستيفاء باع على
ثم ادعى انها كانت وقف فان اراد تخلف المدعي علم ليس له ذلك لان التخليف
يعتبر صحة الدعوى ودعواه لا تقع وان اقام البينة على ما ادعى اخذت فيه قيل
لا تقبل لانه تناقض وقيل تقبل ثم قل لا يثبت ان يكون المبيع على التخييل ان
كان الوقف على قوم باعها فثبت لا تقبل البينة بدون الدعوى عند التخليف وان
كان على الفقراء المسكونين تقبل وعقد التخييل لا يقبل وذكر السيد الدين
لهذا التخييل ولكن لا يقبل الا ما كان التخييل له واختار وهو وقف على الفقراء
والفقراء في المسئلة مستفيض وله شبهة ان الوكيل في البيع اخذ في حقوقه
فلا فرق في ذلك بين كونه كائنا او اصيل ولذا اطلقنا الى ان في المسئلة قيل
يفرق بينهما ولذا لا يبار بينهما والله اعلم **سئل** فيما اذا اقر المولى في قبض
الارواق بالبيع مع وجود الدعوى لا **اجاب** بان في الاستيفاء النظر في القوة
الاولى من الولاية العامة اقوى من الولاية العامة فبيع على ما هو عليه في حال
وعلى هذا لا يملك القاضي التوقف في الوقف مع وجودنا في كل وقت قبل ان يثبت
وقال في الجرد في التنازع الموقوف اذا مات الموقوف والواقف حي فالواقف
نصب يتم في احوال الواقف لا الى القاضي فان كان الواقف ميتا فوصيه اولاد من
القاضي فان لم يكن اوصى الى احد فالراي في ذلك الى القاضي استيفاء فان اذن ولاية
القاضي متاجرة عن الموقوف له ووصيته ويستفاد منه عدم صحة تقرير القاضي
في وظائف الارواق اذا كان الواقف شرط التوقف للموقوف ولو خالف الواقع
في القابلة في زمانه وقبله يسمى انكسار الجرد في الموقوف وان لم يكن
يعني المستثنى للوقف ناطق ملك الاجارة والدعوى فان اقر المالك في
بل له ولاية الاجارة مع عدم ابا به حكم الولاية العامة في هذا الباب
بانه ليس له ذلك اذ ما اتفق به اليه فحكم من انه لو شرط التوقف للمالك لم يثبت
لغير ولاية ذلك ولو كان قابضا ويولد عليه هذا القيمة القاضي لا يملك التوقف في

سئل
من باع عقارا ادعى
انه وقف لا تسع
دعواه ولا تقبل بینه

مال

مال المبتع مع وجود وصيه ولو كان منصوبه انتهى وقال في جوابي مسألة
الاجارة والاصل ان المسئلة خصصها لا ينفصل عنها وكذا القاعدة الشهيرة وهي
الولاية العامة في تنطق بان الناظر الموقوف له التوقف لوقر شخصه المعتبر
دون تقرير القاضي اذ لا يملك ذلك معه اسألوه بشرطه ذكر فلا ولاية له في تقرير
فلا تسع القاعدة كما هو المنصوص من قبله ان كان الواقف شرط التوقف للموقوف
ومخالفة المتصانف معول بها فاذا دفع البينة ذلك يجب بانه ان كان الواقف
شرط له التوقف في الوظائف فتقريره المعتبر لا تقرير القاضي فان لم يشرط له الموقوف
تقرير القاضي والله اعلم **سئل** اذا فاضل في كتاب وقفه على ان تقريره لوظائفه
ان لا يشرط له تقريره ان يكون التوقف المذكور للناظر ام لا **اجاب** ولاية القاضي
في تقرير الوظائف مشهورة عن الناظر الموقوف له التوقف من الواقف فلا يبيع تقريره
معه والله اعلم **سئل** في وقف حوزة ابن الواقف وقفه لولد له الصغير
حسن وعلى من يثبت له من الاولاد المذكور خاصة دون البناث ثم يورثهم على
اولادهم ثم على اولادهم ثم على اولادهم وارادوا اولادهم ثم على انسابهم وارادوا
الذكور دون البناث على انه من مات منهم ورثه اولادهم وان لم يولد له اولادهم
اسفل منه انتقل نصيبه الى ولده او له من قبله وعلى انه من اولادهم وارادوا اولادهم
على غير ولد وولد اولادهم وارادوا اولادهم وارادوا اولادهم وارادوا اولادهم
في ذلك الا قرب قاله قرب الموقوف وعلى انه من مات منهم ورثه اولادهم وارادوا اولادهم
اولادهم وانسابهم قبل استحقاقه لشي من منافع الوقف فيكون له اولادهم وارادوا اولادهم
استحقاق ذلك الموقوف مكان استحقاق والده ان لو كان حي وقام مقامه في الاستحقاق
فاذا انقضت المدة كره على هذا الترتيب المذكور عا د ذلك وقفا سريعا على اولادهم وان مات
ان كان موجودا في زمانه يكتفى فعل الموجود من اولادهم وارادوا اولادهم وارادوا اولادهم
وتحقيق على الشرط والترتيب المذكور اعلاه فاذا انقضت دعوى اقرهم وخلت الارض
منهم ولم يبق لهم سبل ولا عقب عاد وقفا على سباط سبون الخليل على الذي
وعلم على فان تقرر الجرد على السباط المذكور عا د ذلك وقفا على الفقراء المسكونين
امه محو على انه عليه حكم خرد للواقف ولذا اسمه محو من مات حسن المذكور وتفرغ
المذكور جميع الوقف ثم مات محو عن بنت ثم ماتت البنت عن ابن اسمه محو وعن
بنت اسمه حفيظ ثم مات محو عن ابن اسمه محو ولحقه ابن اسمه حفيظ في رتبة
محو المذكور اذ هم بهذه الصورة ابن ابن بنت ابن بنت وقفا استثنى محو
المذكور بالوقف ومنه حوزته حفيظه وابنه عن مولى لا استقلال له به ومنه

سئل
في الولاية

المفتي به ودعوى الواقف أو الناظر الزوم حكم حكم شرعي على وجهه بعد الحكم بالبطالان
 دفع وهو مفقود كما شرعنا وإذا ما له شبهة فيه والله اعلم **وقف لم يحكم**
 بلزومه حكمه إذا بيع وحكم بصفحة بيعة قاضى يصح ويكون ابطاله أم لا
 نعم يصح ويبطل الوقف كما غالب كتب المذهب وطريق القضاء بلزومه كما في الثانية
 أن يبطل الوقف ما وقفه المستوفى من رد الرجوع فيمنع المتوفى بعد الزوم
 ويختصمان إلى القاضي فينقض بلزومه فإذا فعل كذلك فليس للقاضي ابطاله وإذا
 لم يكن كذلك فله ابطاله إذا الحكم بلزوم الوقف بل منازع لا يوجب لزومه
 قال في البحر نقلنا عن البرازية أما إذا بيع الوقف وحكم بصفحة قاضى كما حكمنا
 ببطلان الوقف انتهى ثم قال بعده قلت الحق الوقف لم يحكم بصفحة ولزومه
 بدليل قوله في الخلاصة أنه لم يكن سجلا أي محكوما وتماه فيه والله اعلم
 فنهى وقف عقار الكمال ومثاقا صفقة واحدة وكتب الموقوف في
 كتاب الوقف وحكم الحاكم المتار إليه اعلاه بصفحة ولزومه بعد تقدم دعوى
 شرفية صدرت في ذلك ورأى جواب عنها في هذا الحكم بالصفحة والمنع أم لا يرى
 بيان المدعى المدعى والمردى عليه والحادثه والحكم الشرعي وهذا إذا كان القاضي
 شيئا من عقار بلذا الوقف يكون حكما بابطال جميع الوقف أم بها بانه
 الأصل الصحة واستيفاء الشروط مطلقا في الوقف وعين وانقضى بطلان
 حكم الله تعالى إذا نزع في صحته واستيفاء شروطه فالقول بالمرجعية ومنه القاضي
 أن كان على وجه الاستبدال المستوفى شرائطه يصح والله لا والله لا يصح في
 الاستبدال استيفاء شرائطه عمله ليس الظن الذي لماله من الموصف
 ولا يكون بيعة حكما بابطال جميع الوقف إذا له وجه له والله اعلم فيما هو
 أطلق القاضي لوارث الوقف بيع الوقف الذي لم يحكم بلزومه حكما على وجهه
 بأن لم يقع بعد حادثه من خصم شرعي على خصم شرعي فباع الوارث الوقف
 نعم يصح قال في مجمع الفتاوى وقف فتاوى صدرت من القاضي إذا أطلق
 بيع وقف غير سجد أن أطلق لوارث الوقف يكتفي ذلك منه حكما ببطلان الوقف
 ويورد البيع وأن أطلق لفقر وارثه لا لأن الوقف لو بطل يعود إلى ملك لوارث
 الوقف ويبيع ما لا يفقر لا يجوز في الخلاصة وأما إذا أطلق القاضي وأجاز بيع
 غير سجد بل يوجب نقض الوقف أجاب به الإمام ظهير الدين أنه لو أطلق لوارث
 الواقف يجوز البيع ويكون حكما بنقض الوقف وإن أطلق لفقر لوارث فلا انتهى
 وشمل في كثير من كتب علمنا والمراد بقوله إذا لم يكن سجلا أي محكوما به على وجهه

لقد
 وقف لم يحكم بلزومه إذا بيع
 وحكم بصفحة بيعة ما صح يصح

مطل
 فما إذا كنت الموقوف في الوقف وحكم
 بصفحة ولزومه بعد تقدم دعوى
 فالأصل الجواز واستيفاء الشروط في
 الوقف وغيره والموافق للصحة

مطل
 إذا أطلق القاضي لوارث الوقف
 بيع الوقف الذي لم يحكم بلزومه

واصله

أصله ظاهر وبه والله اعلم **وقف عقار** لا ينفذ كلف لا وقد جزم بقوله غالب أصحاب
 الأئمة والله اعلم **وقف عقار** لا ينفذ كلف لا وقد جزم بقوله غالب أصحاب
 كتب ما حاصله وقف على نفسه ثم على ولديه وابن أخيه ثم على أولادهم الذكور دون
 الإناث ثم على أولاد أولادهم كذلك ثم يرد وجعل النظر لنفسه ثم للأولاد فالأولاد
 إذا كانت كتب ورفع الواقف يد ملكه ووضع يد نظره ثم ذكر حكمه بموجب حكم شرعي
 ولم يكن الحكم بعد رجوع عنه ونزع فيه مات الواقف فحكمت ابنه الذرية القادمة
 فباع الشققت بعد أن أطلق القاضي الشرعي له بيعة فباعه وحكم بصفحة البيع
 وتسليمه للمشتري ففسله فهل حيث لم يحكم بلزوم الوقف حكم بعد دعوى
 صحيحة وكان على نفسه وكان حكما لم يقض حكمه فبأنه قضاء مستوفى للزوم
 يصح البيع ويبطل الوقف فيه أم لا **أجاب** نعم يصح البيع ويبطل الوقف حيث لم يكن
 محكوما بلزومه حكما مستوفى لشرطه في الخلاصة إذا كتب يفتي القاضي بشهر
 بذلك وفي الصك باع بيعا جائزا صححا كان حكما بصفحة البيع وبطلان الوقف وأصل
 لئذان ببيع الجامع الصغير وأما إذا أطلق القاضي وأجاز بيعه وقف غير سجد
 يعني غير محكوم بلزومه بل يوجب نقض الوقف أجاب الإمام ظهير الدين أنه
 لو أطلق يعني القاضي لوارث الواقف يجوز البيع ويكون حكما بنقض الوقف
 وإن أطلق لفقر لوارثه فلا أما إذا بيع الوقف وقضى القاضي بصفحة البيع كان
 حكما ببطلان الوقف انتهى وقد سأل به السلام مني الإمام أبو السعود القادي
 مني الروم عن واقف باع شيا من وقفه الصحيح وسلمه إلى المشتري وفي سنين
 لم يبطل الوقف ببيع ذلك الشيء لا فاجاب أن لم يكن سجلا يعني محكوما بلزومه
 وقد بانه برأى القاضي تبطل وقفية ما بانه والباقي على ما كان تعلم في من الفقار
 وقف فتاوى صاحب المنح سأل عن وقف لم يسجل بل إذا حكمه قاضى ببيعه يصح حكمه
 ويبطل الوقف أجاب نعم يصح الحكم ويبطل الوقف قال في البرازية إذا بيع الوقف
 وحكم بصفحة قاضى كان حكما ببطلان الوقف قال وذكره الإمام السلام افتقر الواقف
 واحتاج إلى الوقف يرجع إلى الحاكم حتى يفتح أن لم يكن سجلا ولا إذا لم يرد
 الإمام وأما على من بينهما فيصح أيضا الوقف في فضل مجتهد فيه وخوف في خلاصة
 افتقار والمصلحة الشهيرة والنقل فيها كثر والله اعلم **وقف** فيما إذا وقف
 شخص وقفا وحكم به القاضي لم يفتى الواقف به عقار ومات الواقف فباع
 ابنه الوقف المعلق فحكم القاضي بصفحة بيعة بل ينفذ بيعة ولا يكون حكمه

مطل
 وقف عقار أو سقفا
 مرا عقار

مطل
 افتقر الواقف وأجابه
 إلى الوقف رجع إلى الحاكم
 حتى يفسح

حكم الاول ام لا ينفذ بيعه ويكون حكم القاضى في الوقف السابق حكما في اللاحق **اجاب** لا ينفذ
الحكم في الوقف السابق حكما في اللاحق باجماع العلماء فنكتب له اي اللاحق الحكم الخاص على الحكم
فاداناعه الواقف او وارثه وحكم القاضى بيمينه ببيعته نفذ اذ الوقف لا يرد على ملك الواقف
الا بقضاء القاضى والمقاضي المتقدم لا يكون في المتأخر فينفذ بيمينه بيمينه بيمينه
لا انه في فصل بيمينه والله اعلم **مسألة** عن حكم بيمينه بيمينه بيمينه بيمينه بيمينه
على جهة بريرة وقف امر اشترى بها نازله الرضى لا على قاعة مذابه الشريف بيمينه له
فيهم ثم رفع الرضى فامضاه في وجه نازله البيع الموقوف بعد المرافعة واستيفاء شرائط
صحة الحكم الموقرة والاذن الباع يدعى فساد البيع ويطلب الفسخ به لانه لا يملك بيمينه حكم
الخبلى وامضا الخبير تنفيذه حكمه على وجه الرضى **مسألة** الذي جاز ان يقول
عليه في ذلك انه لا يقع دعواه بعد ما ذكر اذ هو فصل بيمينه بيمينه بيمينه بيمينه بيمينه
يراه وقد قال علماء في مسألة الاستبدال اذا كان القاضى لها من اللاحق فالتفت
والله اعلم **مسألة** في واقف اكره في بيع وقفه الحكم به لا ينفذ بيمينه ام لا وقد تقدم
عدم الاكراه بان باع طارفا لا ينفذ بيمينه ام لا ولا يقبل بيمينه بالوقف بعد بيعه ام لا
اجاب بيع المكره غير نافذ مطلقا وبيع الوقف الحكم به غير جائز فادانعت امر
اعنى الاكراه او الوقف المحلل بيمينه الرضى في الوقف الموقوفه ورفعت يد المشتري عنه
باجماع من العلماء رحمه الله وقد تقدم من الاتفاق في مسلة البيع ثم دعوى الوقف
بعده واجبا بما عليه الموقوف في الافتاء والقضاء وهو التفضل بيمينه دعوى الوقف
الحكم به وبيمينه على الحكم به فتقبل بيمينه الباع في الحكم به دون غيره
في فتح القدر في باب الاستحقاق باع عقار ثم سعى ان يبايعه وقف لا يقبل
لان مجرد الوقف لا يترتب له الملك بخلاف الاستحقاق ولو سعى ان يبايعه وقف حكمه بيمينه
تقبل انتهى قال في فتح المغفار بعد نقله من فتح القدر في هذا الفصل حكاه عن
بعضهم وعراه المقتضى في رضى الدين فيسبى ان يقول عليه في الافتاء والقضاء
انتهى فالجواب انه اذا ثبت الاكراه في البيع وحده فهو كاف في دفع البيع واذا
ثبت الوقف الحكم به وحده فهو كاف في دفعه فانهم والله اعلم **مسألة** في
عقار موقوف من قبل يد على اولاده وذريته ثم طارفا بيمينه بيمينه بيمينه بيمينه بيمينه
الذي يد من اولاده نظرا لستحقاقه في حصة منه من رجل والاذن يد الدعوى
بذلك فلا يسمع دعواه وينقض البيع وله المطالبة بالاجرة في المدة الماضية ام لا
اجاب لا يسمع دعواه ولكن اذا اقام البينة اختلاف في قبول الادلة في المدة الماضية
ما قدمنا انه لا يصح واذا ثبت كونه وقفا وجبت الاجرة له في تلك المدة لان شاع

مطلب
فيما لو بيع وقف على خليف
حكم بيمينه بيمينه بيمينه

مع المكره غير نافذ

الوقف

مطلب
فيما لو باع حصة من الوقف

الوقف مضمونة على المقي به والله اعلم **مسألة** في مدرسة احتاجت الى نفقة لعمارة ما
منها وليس ملك ما يجره من الوقف بل يجوز ان يورث قطعه منها بقدر ما ينفق عليها
ام لا **اجاب** مقتضى ما في الخلاصة جواز ذلك فانه قد اوردوا حرجا في سبيل
الا اذا احتج الى النفقة تراجروقطعة منه بقدر ما ينفق عليه انتهى وبه يعلم
الحكم بالمدرسة بالاولى وقد ثبت فيه الطرسي جواز بيع رده واعتبار
بيمينه فقد قال المحقق ابن الهمام ان الطرسي لم يكن من اهل النفقة وقد
نقل كثر من علمائنا عن الناطق الاستدلال المذكور وكواله خرجوه ومعلوم
ان الفرق بين الناطق والطرسي كما بين السهام والارض وحيث كان الفرق
مصلحا لا فسخي الفساد والله يعلم المقصد من المصلحة **مسألة** في مسجد اهدم
منه جانب وليس له مال يعمر به هذا المهدم وان ترك اهدم جميع المسجد
وله قاعة وقبرها الواقف لا غلة لها في السنة الا ما قل وليس هناك من
يرغب في استجار لامدة البيع لا جلي بناء لهذا المهدم ام لا **اجاب** ان
امكن عمارة المسجد بغيرها شيئا ولا فسخي اهدم المسجد بيمينه بيمينه بيمينه بيمينه بيمينه
منها وان لم يكن شاع ويعمر المسجد من ضمنها قال في التاتارخانية نقله عن
فتاوى الشيخ **مسألة** عن اهل محلة باعوا وقف المسجد لاجل عمارة المسجد
قال يجوز لامر القاضى ويحرم انتهى ويدعوا في المصلحة المشهورة اذا احتج
ضليله قدم اخصها وما فعل ان احدا من علمائنا خالف في هذه المسئلة لا سيما
والواقف لها مآجد والله اعلم **مسألة** في خان مبيع احتلج الى المرومة والمجزر
اجارة بجانب منه ليسنفق على عمارته من اجرة ام لا **اجاب** في جوار اجارة
جانب منه بل تجوز اجارة جميعه لذلك لتعين المصلحة في ذلك بل صرح في
الخلاصة وكثير من الكتب ان مثل ذلك اي اجارة بقعة من المسجد لعمارة
جانب فيها ملك الخان وفي المجتبى قال يجوز في الدار السكنى الغزاة والمرايطين
والمرابطات الخان اذا احتلج الى المرومة يدان منها بيتا او بيتين او ناحية فينفق
من غلتها في عمارته وعنه انه ينبغي له ان يبيعه ويترك من اجرة انتهى
وذا جماع النصول في اخر الفصل الثالث عشر ولو لم يكن المسجد اوقاف واحتج
الى العمارة لا باس بان يوجر جانب منه انتهى برز في المحيط وفي المجتبى ايضا قال
الناطق وقيك يعجز عن الترس الجبيل جدارت اجارته بقدر نفقته في
المسجد ان يجوز اجارة سطحه لمريمته وانقل في المسجد مستغنى وبها

مطلب
فيما لو باع حصة من الوقف
حكم بيمينه بيمينه بيمينه

مطلب
في مسجد اهدم منه قاعة
هل يتباع للغير

مطلب
فيما لو باع حصة من المسجد

يجب احترامه فكيف في الخات المسبل للمساكين والمساكين في ذلك لم يبالى بكماله
 والحمد اعلم **س** في موضع على حرة يرمى واقف معلوم وعلم موقف على جهة
 بخرب من واقف او الزعم السفل فانهم في العلم بانهم قد تعهدوا بغيره ناطر العلم من
 ما لم يتبرعوا به قبل ان يعمروا بالزعم عن المنظر لولاه ثم ان دوله عمره ياذن القاضى فيجعل
 العمارة العلوية في ذلك من المحلقة لا يكون متبرعا بتعهد والده المتوكل ان يبيعه
 متبرعا لم لا يكون متبرعا بتعهد والده ويرجع بها النقي **اجاب** قد تقرر ان ولاية القاضى
 عامة وان له ولاية الامر بالانفاق في كل موضع لم ولاية الجرد وبنا للولاية الجرد
 الجرد فلا عن الخطأ اذا امتنع بعض الناطر من المعارة وله ان يوقف عليه **س** في موضع
 فعمل فيها والى اخرجه من يده انتهى وان القاضى موجب للرجوع في ملكه الخليفة
 والفقير والزوج المشترك في ذلك الجرد ان الشريك كاذن القاضى فيرجع بها النقي لا يورث
 ابن الشريك في المظنفة والزوج الدالة على الرجوع في ملكه المسائل اذا كان
 انفاق باذن القاضى الرضى ان تعد والله اعلم **س** في دار وقف ارجع بعض
 المستحقين حصته فيها لظن ان عليه ان يبيع اجارته ام لا **اجاب** لا تقع لامور ثلاثة
 الدولة المستحق في علمه الوقت لا تقع اجارته الثاني ان ناطر الوقت لا يملك استئجاره
 دار الوقت لنفسه الثالث ان اجارته مشاع ولي لا يقع كارت عليه من الزبائ
 الموصوفة لظن المذهب والله اعلم **س** في ناطر وقف ارجع بعض المستحقين لوجوه
 مبنية وادعى انه انفق عليها ما لا من ماله نفسه بغير اذن القاضى ويرى الرجوع
 بها النقي من علمها بذلك ذلك ام لا ولا يلقى يقبل في ذلك انه فعل ذلك القاضى
 ام لا **اجاب** ليس له ذلك لانه يدعى ببناء على الوقت لا وجه للزعم له بغير اذن
 القاضى قال في الجرد لو كان الواقع انه لم يبيد ان القاضى يرم عليه ان يخذ من العلة
 لما انه بغير الاذن متبرع انتهى والله اعلم **س** في تولد على وقف من جانب السلطنة
 العلوية بامر بنفسه وباتباعه وتعاطى ما فيه نفع الوقت مدة ثم عزل وتولى
 غيره وفي يوم الوقت عوايد قديمة معهودة تشاؤكها النظار بسعيهم بل له
 طلب تناولها كارت المعادة القديمة ام لا **اجاب** نعم لم طلبها وتناولها اذا لم
 كالمسروط قال في الجرد في تولد وان جعل الوقت علمه الوقت لنفسه الى القيمة
 يستحق ارجعهم ناطر لانه القاضى اذا لم يحلله اجرا اوله لانه لا يقبل التهمة
 ظاهرا بالاجور والمعهود كالمسروط وقال في الباب هذا انظر ببقائه اجارة
 الظهيرة والمعروف كالمعروف شرط انتهى فمدح في استحقاته لما جرت
 بعد المعادة والله اعلم **س** في شخص وقف عقار على جهة بر وكذا في تلك الوقف

خطه
 استمع الناطر من المعارة والوقف
 على اجرة عليها
 خطه
 اذن القاضى موجب للرجوع
 في ملكه الخليفة والزوج
 المستحق في علمه الوقت لا تقع
 اجارته الثالث ان ناطر الوقت لا يملك
 استئجاره دار الوقت لنفسه الثالث
 ان اجارته مشاع ولي لا يقع كارت
 عليه من الزبائ الموصوفة لظن
 المذهب والله اعلم

النظر والتولية لنفسه مدة حياته ثم يعمد الى زوجته ثم الى اولاده ثم الى الورى من عتقائه
 ثم الى اولادهم ثم الى الوقف الى عتقائه وتولى النظر والتولية عليه ارجعهم حصة
 فاستدب له شخص اجنبى وطلب من القاضي ان ينصبه ناطرا ثانيا والحال ان الناطر
 المسروط ينصى الواقف بعد ذلك الى جيبه القاضى الى ذلك ام لا وعلى تقدير نص القاضى
 له هل لقاضى اخر فقهه واقفا الناطر الذي شرطه الواقف حيث كان عدلا كما في ام لا
اجاب ليس له نصيبه قلنا في النزاع في الاصل الحاكم لا يجعل القيم من الاجانب مادام
 في اهل بيت الواقف من يصح لذلك فاذا لم يجد من يصح ونصب من غيره لم يجد من يصح
 من يصح صرفه عنه الى اهل بيت الواقف ومثله في جامع الفقهاء وهذا هو القاضى جامع
 الفقهاء مع ما لا خلاف في ذلك من ان الدين شرط الواقف ان يكون المسروط من اولاده
 واولاد اولاده بل للقاضى ان يولي غيره بلا حصة ولولاه لم يصح متوليا قال لا انتهى
 فقد افاد حجة تولية غيره وعدم محبتها لوقفه انتهى فالخاسر ان تعرف القاضى لادنى
 مقيد بالمصلحة لانه يتصرف في ذلك فلو منقول ما كان شرط الواقف فانه لا يقع الا
 لمصلحة ظاهرا والنقل الحسنة مستفيض والله اعلم **س** في ناطر وقف ارجع بعض المستحقين
 على المستحقين واخر القارة الموقوفة بولاية بل يبيع ولا يرجع على المستحقين ام لا
اجاب لا يلزم المقتضى بذلك حيث لم يخشى حرمانه قلنا في الحاشية اذا اخرج من علمه
 الارض في يد القيم فظن له وجه من وجوه البر والوقف محتاج الى الاصلح والظاهر ايضا في
 القيم انه لو صرف العقلة الى المعارة يفتقر ذلك الى ارفاقه بنظره ان لم يمت في تاجر اصلاح
 الارض وموته الى العقلة الثانية فربما يخاف غريب الوقت فانه يعرف العقلة الى
 ذلك البرور في المرومة الى العقلة الثانية وان كان في تاجر المرومة فربما فانه يعرف العقلة
 الى المرومة فان فعل شي يعرف المرومة البر قال في الجرد والمعرف على المستحقين
 وتأخير المعارة الى العقلة آتية اذ لم يخف ضرر يمتن فاذا تقرر ذلك اعلم عدم جواز الزام
 المولى المعزول بهادفه للمستحقين والحال بهذه ومعه وقعت الاستراحة من حيث
 الرجوع عليهم وعدمه فانه قد وقعت المناظرة بين بعض الفقهاء الى التخصيف
 في ذلك فمن قائل بعدم الرجوع مطلقا وهذا لا يقع على اطلاقه ومن قائل بغير الرجوع
 عليهم مادام المدفع قابلا لا كما ارد مستهلكا ومنهم من قال انه يرجع به قايما ومنهم
 بانه مستهلكا لانه مادفعه على انه حق المدفع اتيه ولذا ارجع الرجوع في سائر
 النظر والبيان في الحق السلام بعد البراءة في دفع شي ليس بواجب فله استرداده
 الا اذا دفعه على وجه الهبة واستهلكه القاضى انتهى وقد روي بان من طلب ان
 عليه دينان خلفه رجع بهما ادى ولو كان قد استهلكه رجع بهما والله اعلم

لا يجعل القيم من الاجانب
 مادام في اهل بيت الواقف
 من يصح

خطه
 اذ امر في الموقوفة على المستحقين
 واخر القارة الموقوفة بولاية

خطه
 دفع شي ليس بواجب عليه
 فله استرداده

هذا
هو الاستدلال
على الوقف

سل فيما اذا استدان متوك الوقف باذن القاضي الشرع الشريف في عمارة الوقف ولو اذمه
وسمائه حيث لم يكن فيه علم حين الاستدانة هل يجوز له ذلك بالاستدانة من المطالبة
بدونه ام لا **ا**جاب الصحيح من المذهب انه اذا شرط الواقف في دفعه جاز ذلك لناظر وان
لم ياذن القاضي للشرط الاوقف كنهى الشارع وان لم يشرط الواقف يجوز بامر القاضي واذا نه
وان لم يوجد احد الامين فانه سبحانه جاز له للضرورة ان القياس يترك فيما فيه ضرورة
لانه اذا لم يجد في المذهب كما مر به في البحر وغيره واما مطالبة الدائم للنظر بدونه
فلم يمنع منها احسن العلماء والاعلم **س**ل فيما لو وقف متوك الوقف في عمارة
معلوما باذن الحاكم الشرعي هل له ان ياذن جميع غلة الوقف التي جعلت في السنة التي
عمر فيها الوقف ولم يدفع مستحق الوقف شيئا حتى يستوفى جميع ما دفعه وبطل الوقف
الا على كونه قد تم العارة ام لا **ا**جاب العارة مقدومة في الوقف الا على وجهه الا في
الامام والخطيب في المسجد ومن لا يمكن تركه الا بغير ريب والوقف الا على كونه والملك المحل
سل في قول علي وقف استدان باذن القاضي مبلغا للوقف على مستحق الذي
ليسوا من ارباب السقاي كركى المسجد وفيهم ريب في ما يوقفوا على التوزيع فخصه
ووزنه ذلك الدين بل هذه الاستدانة جائز كم ام لا ويظهر ما روي من التوزيع
واذا قلنا يضمن على الرجوع على المستحق المذكور في ام لا **ا**جاب الموقوفون المذهب
ان الاستدانة على الوقف ان كانت لما عنه بوجوه ان يستوفى مطلقا وان كان
لما لا بد له عنه فان كان بامر القاضي جاز والا لا والعارة ما لا بد منه فيستوفى
لها باذن القاضي واما على العارة كالموقوف على المستحق فانه لا يجوز ولو كان باذن
القاضي لانه عنه بوجوه ان الجور يستفيد من قوله له منه بوجوه ان ما لا بد له منه
كالامام ومن يتعطي المسجد بسببه ملحق بالعارة واما مسألة بيع التوزيع الموقوف
للتوزيع لو كان دين فوقفه على المستحق المذكورين فليس جاز اجماعا ويضمن
على التوزيع شرط الواقف ولو كنهى الشارع وله الرجوع بهما دفعه على المستحقين
كمن دفع مالا لفرزاعها انه لم يظفر انه لغيره فان رجوع به عليه بلا ريب والله اعلم
سل في متوك وقف طلب منه ارباب السقاي الوقف معلوما بانه بعد تمام
الحوادث حتى ان لا شيء قد يره من غلات الوقف فاستدان القاضي في ان قراض
لغيره المعلوما باذن لم يفتقر في صرفه في رجل بهذا المتوك قبل دفعه بدل
القرض الى الموقوف في هذا القراض صحيح شرعا حيث يثبت اخذ بدله من غلة الوقف
بالاحرة ولو من غلة سنة اخرى ام لا اذا قلنا لا فلياذن دفع المتوك الجديد
من غلة الوقف الى الموقوف ظنا منه لزوم ذلك في غلة الوقف يرجع عليه بما دفع
اليه ام لا كيف الحال **ا**جاب حيث اذن له القاضي بالاستدانة لا ريب في السقاي

العمارة مقدومة في الوقف
الا على وجهه الا على كونه
والخطيب

وقف

ارباب السقاي

وقف الاستدانة صحيحة فراجع في غلة الوقف وارباب السقاي الامام والخطيب الموقوف
والمتوك للمدونة وما لا بد منه للموقوف لا يرجع عليه ولا على المتوك الجديد والله اعلم
سل فيما لو اذن متوك الوقف لمستاجر مستغنيا من مستغلات الوقف في الحرف
على مر منه ليكون ما يصرفه وينال على حرة الوقف فصرف مالا معلوما واستقر له ذلك اليه
اجرا المتوك ذلك المستغني من زبد بعد انقضاء مدة المستاجر الاول فطلب دينه
من المتوك فاعتذر بان لا مال للوقف فقت يره يوقف منه فاذن المستاجر الثاني
ان يدفع اليه دينه ليكون دينه على حرة الوقف كما كان للماول فدفع اليه بدل ذلك الذي
وكتب له بذلك من عند القاضي مات المتوك ووجد نريد الرجوع بمثل ما دفعه الى الدائم
الذي هو المستاجر الاول فقل له الرجوع على المتوك الجديد في مال الوقف الذي قسنت به
او تركه المتوك الاول وترجع الورثة على المتوك الجديد في مال الوقف كعت
اجاب المصنف ان الوقف لا يذم له وان الاستدانة من القيم للوقف لا يثبت الدين
في الرجوع عليهم في تركه الميت لم يرجع به على الوقف وورثته ففهم
قال الفقيه ابو جعفر ان القياس يترك فيما فيه ضرورة والآحوط ان تكون الاستدانة
بامر الحاكم لان ولادته اعم منه مصالح المسلمين من ولاية المناظر الا ان يكون بعد
عن الحاكم فلا بأس ان يستوفى بنفسه وفي المسئلة كلام طويل واختلف كثير
والفتوى على ان الاستدانة فيما لا بد منه كعمارة الجور والوقف ان تكون باذن
القاضي وقيل الا على خلافه لما علم من تغير الاحوال والحاصل ان الرجوع في تركه المتوك
الاول وترجع ورثته على مال الوقف بمطالبة المتوك الجديد والحاصل ما ذكره الله اعلم
سل في ناظر على وقف اذن لرجل ان يصرف في عمارة مكان في اماكن الوقف
فما يستوفى الرجل من اقسى العشرة بنحو عقود في الحج عقدا شرعيا وبيع انه حرفة
الوقوف على العارة فيل تلم تلك الزيادة الوقف ام لا تلزمه بل يضمنها في مال
نفسه **ا**جاب اعلم اوله ان الاستدانة على الوقف لا يجوز الا بثلاثة شروط الاول ان
يكون لغرضه كتنظيم وشرايد الثاني اذن القاضي الثالث ان لا يتيسر اجارة الموقوف
والعرف مما جرت به يدور لهذه لا يجوز ويضمن المناظر ويستحق القول واذا
وجبت الشروط فاستدان العشرة مثلا ما في عمر او ثلاثة عشر وعقد في الزيادة
عقدا شرعيا بان الشري من الموقوف شيئا يسيرا ففقد حرة في التنازل حاشا اليه
انه يرجع بالعشرة الاصلية في غلة الوقف ويضمن الزيادة من مال نفسه والله اعلم
سل في رجل وقف موقفا فيه تعامل على اولاده الصغار ثم من بعدهم فبم يرجع
منقطع لم اقام وصيا على اولاده المذكورين وامر بتفقد الموقوف وحفظه الى الابد

الوقف لا يذم له تركه
المصلحة في المتوك يرجع
المتوك على ابيه الا بعد

هذا
اذا استدان الموقوف
الوقف والامام يرجع في
مطلوبه الموقوف فالتبع
لغيره ولا يلزم من
الوقف الا على

في المثل

الار والار بطلان الصلح والحال هذه والله اعلم **س** ان رجل يبيع في ارض الوقف بغير
 شرعي فما حكمه **ا** ان كان الباطل هو المتوفى فان كان من مال الوقف فهو وقف وان كان من مال
 للوقف او اطلقه في وقفه وان لنفسه فهو باطل ويكره تنقيح في وقفه بغير وجه لولم يضر فان
 اضر فهو مضيق لماله لانه لا يملك دفعه لما فيه من ضرر الوقف ولا الا شفع به لما فيه من
 النقص معه بارض الوقف فقد خضع ماله وفي هذه الصورة يفسق المتوفى ويحق العزل
 لتفديه بهذا النقص وان في غير ذلك يملك الوقف باقيل التيمني منزع وغير منزع
 به مال الوقف في صورة الضرر وان كان الباطل هو المتوفى فان في الوقف فهو وقف وان لنفسه
 او اطلقه رفعه لولم يضر بارض الوقف فان اضره لم يضر بغيره فذكره فقد علمت الحكم على
 في هذه المسئلة والله اعلم **س** فيما اذا ابنى احد المستحقين في الوقف كمنعة على سبب بيت
 من بيت الوقف لنفسه بغير اذن ناظره فحجارة من تنقض الوقف حيث لو لم يمت لا يكون
 لغرض قيمة بل للناظر منعه من الانتفاع بها وتجرى في جملة الوقف على سبيل ما لا
ا نعم الناظر منعه منه والحاقبة جملة الوقف واجراءه على ما شرط الواقف في راسي
 للباقي الرجوع بها انفق على العمالة وعلى الجسد الطين لا يدرج كله معهم في بيع الاستحقاق
 والله اعلم **س** في قيمة جارية في وقف تدرست فاذن ناظر الوقف لرجل ان يبيعها
 من ماله فصحى من ماله بعد اذن واسمه ان المارة للوقف بعد مازنة الناظر له
 فما الحكم في ماله الذي صرفه بآذنه على عمارتها **ا** اعلم ان عماره الوقف باذن
 متولى يرجع بها انفق تجب الرجوع باثبات اصحابها بها انفق واذا لم يشترط الرجوع
 فيها فذكر في جامع النصارى في عمارة الناظر بنفسه قولين وعمارة ما ذرية كعمارته فيمنع الخلف
 منفعته العمارة الى الوقف والله اعلم **س** في جارية وضعت حايطة على بناء وقف ففقدت
 بل يورثون بعده **ا** نعم يورثون بوجهه ان لم يضر بالوقف فان اضره لم يضر لماله
 فليترحم المورث له وقدرة على ان لا يضر الناظر بملكه للوقف منزع وغير منزع به مال
 الوقف وقد انفق على بناء على انه يلقى بكل ما يوافقه للوقف وافقه على ما يوافق من
 باجرة المثل في منافع الوقف اذا عجب فينقض بها في هذه المسئلة والله اعلم **س** في رجل
 اشترى من اخيه بيتا مملوا بالعمالة لبيبي معلوم فاستغل بغير اذنه ولم يسكن به لعدم
 صلاحية السكنى وبعده واستحق طينة وقت فبطلت اجرة له ام لا لعدم تصور الانتفاع
 به مع ما ذكر **ا** لا تلزمه له اجرة والحال هذه لان قد علمت تضييق منافع المصنف من
 في اشتراط تصور الانتفاع ومع ما ذكر لا تصور والله اعلم **س** في رجل قد صدق على نفسه
 ثم بعد ذلك يبدد الناظر على ذلك والمتوفى عليه بعمارة ثم يهرب عن كل واحد من ارضها

طلب
الباني ارضه لوقف

طلب
الناظر اذا عجز بغير
لم الرجوع

فقدرا

قد لا معلوما وما فضل من الربيع لم ينقذ فلا نه ولم وجود من اولاد الواقف منشد لم لا ولد لهم
 واولاد اولادهم وسلم ولد الناظر دون ولد البطل لم لا ينقطع رطل النظار لنفسه وبعده
 لثبته وبعده لثبته المذكور لم لا يرد من ذوق الاستحقاق آل النظار لوجيلين من ذوق
 لا يرد بينهما فقر القاض معهما من الذرية متوليا غير الناظر بعلاقة نظر الحان في الاولاد
 يبدد الناظر على ذلك والمتوفى عليه بعمارة انقضى ناظره واقتضى متوليا غيره ولم يضر
 متوليا غير الناظر بعلاقة بنا على ذلك ام لا ويرجع عليه بها تناوله من الوقف بنا عليه
 لجعل الواقف القاض عن المصارف المعتبرة لاولاد والذرية ولم يضر بمتول غير الناظر
 عليه بعلاقة قبل يستفاد من كلام الواقف المذكور جواز نصب متول غير الناظر ام لا
ا لا يضر بغيره متول بعلاقة مع الناظر من المني بغيره لانه احوال وظروف
 في الوقف بدون شرط الواقف وبولي جواز ولا تقتضي عبارة الواقف مغايرة المتوفى
 للناظر لان هذا من باب عطفت النكت على النكت والمنعوت محو كالمحذوف ولذلك
 انصرف على ذكر النظار لشرطه ولانه لا يجوز للقاضي التفرغ الا بهاءه مصلحة الوقف
 ولا مصلحة في جعل متول بهاءه ناظره بغيره بمصلحة بغير مال وقد جواز بان
 منصوب القاضي لا يستحق ما في ربه له على جهة الاجرة لعمله حتى لو لم يعل
 يستحق شيئا ولو عمل لا يزداد على اجرة المثل بل لا يلزم بعين الواقف ناظره اما اذا
 عين لا يجوز للقاضي تعيين اخر منه باجر بغير ضمانة او يحج منه فكيف يبع
 ناظره يستحقان النظار لشرط الواقف وبطلان بلا اجرة ولكونهما من هذا الاستحقاق
 في الوقف خزان على القيام بمصلحة من غير مقابلته بقر متول بعلاقة بهذا القول
 به احد من العلماء فيجب ما تناوله من العلوفة على ذلك خربة الوقف لعدم استحقاقه
 له شرعا والله اعلم **س** في ارض قراة وقف على العمارة بالذرية المتوفى بغيره باجل
 ويورثه رخصة الوقف من الخارج منها كجدة امرة تزوجت على عرس من سرة ومات المزارع وارث
 وارثه يفعل فيها كفعله والاثم يورثه بغيره ان كان مزارعا لا يورثها غيرها من
 الزمان ويرثها غيرها من يده واعطى ولغيره ماله ذلك بغير اذن متول الوقف
 المذكور ام لا وهل يملك ارضه الوقف بوضع اليد عليها من اربعة ام لا **ا** ان الواقف
 لا يملك شيئا ذلك فلا يتبع ولا تورث ودمها للمزارع من موقوفه الى متولها وليس من
 مزارعها مدة ثم رفع يده عنها ان يتصرف فيها بالبيع لم يضر اذا خضع له فيها كما هو ظاهر
 والله اعلم **س** في ارض وقفها ما لك على ذرية لم يعل جرة لم لا تنقطع غلة ولا
 راسم الانتفاعات الشرعية دفعها الناظر لمزارع يزرعها بالحقبة بل يملك المزارع دفعها

من الوقف لا تورث

وان انقل حصه زيد اليها دون حصه وعمره وان كانت اعلى طبقة يكون ذلك
 بغيره الواقف من عام خرفه استحقاق احد من اهل الوقف على فرعه ولهم تسمى
 بحصه وعمره لها كعزى للاباء ولون كل من حصه وعمره وفاطمة ساركة
 لزيد في الاستحقاق على ان ساركة حصه وعمره عامه مشاركة فاطمة خاصة فجعل
 الخالد كان قريب والده زيد لم يزد وان حصه لهذا انتقلت الى فاطمة لهذا اجارة
 لهذا العالم الثاني واقف بعض العلماء بنقض النسبة في هذه القضية ورجوع حصه
 زيد لاصل الوقف وتوزيعها على سائر المستحقين فيها الحالي لهذه الحادثة
 لهذه الاقوال **باب** لا يشك ان ولا يترتب في ان نصيب زيد لم ينتقل
 الى اهل الدرجات من اهل الوقف للترتيب المستند بتم الموكل بقول الواقف
 طبقة بعد طبقة ونسلا بعد نسلي ولم يستثن منه سوى من مات من ولد
 او ولد ولدا وان ساركة من ماتت عن اخوة واخوات وقد صدق على زيد ذلك
 لانه لم يستثنى ولدا ولدا ولدا ورجع كبره عليه بعوده الى الطبقة العليا بحسب
 البطن الا على البطن الا على من غير ما استثناه الواقف فينظر اليه ويفوز
 عليه بغير كلام الواقف من غير زدد ولا توقف والواقف قد شرط الترتيب
 في الطبقات واكد في دعواه خصصه بقوله على ان من مات عن ولد او ولد
 الى قوله انتقل لاختوته واخواته الساركة له في الاستحقاق بنحو ما دراهم
 على العموم واما استحقاق من لم يمت عن ولد او ولد ولا عن اخوة واخوات
 فيكون مضمونا لاهل الدرجات كما ينما من كان والظاهر ان كل فرد من افراد
 فان كانت حصه وعمره من اهل الدرجات ولا شريك لهما في ذلك اختصاصا
 به وان كان لهما شريك دخل معهما في الاستحقاق وان كان هناك طبقة
 اعلى من طبقتها فلا يثبت لهما فيه للترتيب المشرط وقدره السبب بان ترتب
 الطبقات اصل وذكر انتقال نصيب الى ولد لولده فرع وتفضل لذلك الاصل
 فكان التمسك بالاصل اول من الفرع فقولا يفتي الاول وانما الى عمره و
 اعلا منهما فيها الحق لا يمتنع قول الواقف بحسب العليا السفلى لا يمتنع على
 اطلاقه بل يقيده بكونه علو درجتها على سائر المستحقين للوقف وليست
 في الكلام ما يدل عليه صحة ان يقول ان اخضر على لدرجة فيها ويقتل
 كان نصيبا في قولنا فان كانت حصه وعمره من اهل الدرجات ولا شريك لهما
 اختصا

والا يقال لا على
 الطبقات

ترتيب الطبقات اصل

اختصاه وان كان لهما في ذلك شريك دخل معهما في الاستحقاق ما كان لزيد وان كان
 هناك طبقة اعلى من طبقتها فلا يثبت لهما من ذلك ويصرف الى اعلا الطبقات عملا
 بالاصل وقول الثاني بان انتقال نصيب زيد الى فاطمة لا يثبت له ولو كان شريك
 له في الاستحقاق خاصة لكونهما من فرع واحد وهو زيد وان ما توجب حصه
 وعمره من على لدرجة ممتنع بان بحسب الطبقة العليا للسبب لعمول على بحسب
 الاصل لفرعه دون فرع عيم الى كلامه غير مستقيم لان الواقف خصى من حصه
 من يموت لولده ان كان اولاد ولده فان لم يكن فلا اخوة له اخوات وفاطمة
 ليست كذلك والشركة في الاستحقاق بحسب ذلك لا توجب مطلقا من حصه من مات
 لا عن ولد ولا ولد ولد ولا عن اخوة ولا عن اخوات لا قرب اليه وهو خال عنهما
 اي هي قرابة الولد ولا اخوة ولا اخوات وقد عني الواقف العزى لهما وهما
 متساويان عن فاطمة وما دخل المشاركة المذكورة مع كونها مقيدة بالقرابة
 الا اخوة ولا دخل لكونها من فرع واحد ولا تولد وانما ما تدعيه عمر حصه
 من على الطبقة ممتنع الى الاصل ولا فرع يجب استحقاق فاطمة لا انتقال
 الوصية المصرة بهما في كلام الواقف الاولاد والاختوات فاما شرط الاستحقاق
 حصه من مات لا عن ولد ولا ولد ولا اخوة ولا اخوات ولا شريك له ليس
 فيها ما يشهد له بشي مما ذكر ولا يظهر كونه شبه بغيره الواقف لان اعتناؤه
 بالدرجة التي هي اقرب اليه الا من الدرجة التي هي بعد عنه والحجج في ذلك
 قوله جعل الخالد كانت والده زيد لم يزد اذ هذا الجعل لا اضطرار اليه ولا موجب
 لاداء عدم وجود من اوجده واجب الوجود فتملكه بدليلي البطلان وقول
 الثالث بنقض النسبة ورجوع حصه زيد لاصل الوقف وتوزيعها على سائر
 المستحقين غير جار على اطلاقه بل على المستحقين من اهل الطبقات فان بنقض
 النسبة لا يجوز الا بالنقض المطلق العليا بالكلية على احد الطرفين فنقض
 النسبة كلها انقضت طبقة تقع على الحيا والاموات فما اصاب الاحياء
 اخذوه وما اصاب الاموات كان لاولادهم واولاد اولادهم واختاره
 كثير من فرائد المعدل في الذرية والله اعلم **س** في رجل نصيب
 السلطان ليعلى بالناك عن الائمة المنصوية في الامامة بالحد الا فاضى
 عند نزول فرد من شريكه با حرمه ما نعت من حقها الجماعة واختص هذا الامام
 باسم المنصوية رفق من السلطان بالملك الائمة في اذ اسافر احوالهم لنقاط
 الدنيا في حكم السمع في بعض البلدان لا جعل التكتيب بذلك وحصل الاموال

يحل النسبة قولنا

ہاتھ

مطالع
اقرا المؤلف علي ان ملا
سبحي الرعوف دونه

پی

على حصة الم
الى الواقف هل يقدم
الواقف يقدم
اللاقب فالاقب
فيكون

تكون الغلة لا تلبس وانعدهم الى الوقف بينهم بالسوية قال بلال ولذا الغلة
 عندي ليس بشي والقول هو الاول من قولنا قول محمد بن ابي بكر الذي يظهر ان حجة
 حيث رجعت الى الاقرب فالاقرب الى الوقف ولم يزل الولادة لا فزاة الاخرة
 المتقرب في مساواة الجميع مما يدل على ان ابيه او ابيه لانه يلزم من اعتبار
 الرجحية في الجهتين على ذي جهة في ابن ابوي ابن عم واخيه اجني كما في اية
 تزوجت بابن عمها ولعمارة ابن ومن اجني ابن اخي ودعت على الاقرب فالاقرب
 اليها من اولادها وسلسها وذريتها من جميع احوال بينها وبين الذي من جهة ابن
 عمها على الاقرب ولذا بعد جدوا من اقرب الواقفين وامام من ادلى بالام فقط
 فليس ترد ولو قضى القاضي به من اجتداد نفذ قضاءه لانه حمل اجتداد وهو
 نفل كما قد قرئته لك وفي شرح المنهاج البرقي في شرح قوله وان مصوفة آخر الناس
 فيهم واما بعد فاعلم ان الوقف بينكم لا يجوز ان يرد على رجل واحد وجوبا ان يفت
 على ابن عمه ويؤخذ من حجة ما انتم به العراق ان الماد بها في كتب الاوقاف ان اقرب
 الى الوقف او الموت قرب الارض والرحم والرحم والرحم ومن ثم قال لا يرجع على خاله
 بل هما مستويان وسلك في شرح المنهاج لا يجرى والاعمال في ارض موقوفة
 من قبل زبدها اشجار زرع وقف من قبل عمه وجاهه برميته وان الفتح على وقف
 عمر يودي ما عليها من المصروف في كل سنة لرحمة وقف زيد المصروف بقدر ما يجرى
 وان الباقي على وقف زيد تقوى فخرج زرع بين اشجار البتون الجارية وقف
 عمر بغير طرفة شرعي وحصل للاشجار الموقوفة ثلثا من زرع وقف زيد وثلثا من
 غلتها اقل مما يحصل منها سابقا على وقف زيد الزرع بين الاشجار الجارية
 في وقف عمر ارث الاشجار الموقوفة ويد له زرع الارض الموقوفة ويد له زرع
 الموقوفة يكون لوقف زيد او حصة وقف عمر في حال **اجاب** نعم يعني
 القيم على وقف زيد المستعدي لما يبي من الاشجار الجارية في وقف عمر بغير
 طرفة شرعي حيث ثبت انه بسبب زرع والقيم على الشجر باحد الجانبين
 ان شاء اخذ المصلحة الوقفية واستكمل قيمته قبل بيته وان شاء
 دفعه له وضمته جميع قيمته قبل بيته لانه متقدم بالزرع اذ ليس للمصنف
 ان يزرع في ارض الوقف كما هو به في جامع الفضولي وغيره ويضمي
 ما تبقى من قيمة الارض ايضا ان انقصت بذلك وقد صرحوا بذلك في
 غير المحكرة فاعلم ان المحكرة وما قبل ضمان الاشجار وقف واجه الى وقفها

هذا
 لا يرجع على خاله
 لا يسترد
 هذا
 ما اذا زرع في ارض الوقف
 فليس له ان يزرع
 هذا
 الوقف
 هذا
 الوقف
 هذا
 الوقف

فصرف

فصرف الى ما بعد الى وقف واصلاحها حتى تعود لما كانت لال الوقف على المستحقين
 لانه ضمان عين الوقف ولا يفرق بين عين الوقف لمستحقين على ما قال
 ضمان نقصان الارض مصرف الى اصلاح الارض لا الى المستحقين الغلة بل
 ولنا في ذلك بلال وعين ولا باس بمراد ما وضع الوجه فيما افقينا به فنذكر
 مسئلة الا حكاية فقولنا عليها الحضاف وان المولى في قيمته وخارجه
 وما يضاف في ثوابه في حصة الله به شهاب الدين بن ابي علي قال في جاري
 عرف الدار المغربية به وفيها العنقا بعهده ولزمه ولم يرد له الا لام السعد
 الذي واصل في ذلك اطالة حصة ويكن في ذلك كلام الحضاف وقد صرحوا
 بان المستحق لا يستحق وان الى الموقوف على وجهه الا القليل حيث كان
 ذلك باجرة امثل وفي الاسعار في فضل انكار المتولي الوقف ونقص
 الغلة باله لا يستحق الغاصب الارض سنين بالزراعة فالغلة على كل
 ما انتهى من الارض ولا يلزمه اجر مثلها ولذا قول المتقدمين وقال
 المتأخرين يلزمه اجر مثلها واجرى على مال اليتيم وما عدل لا يستحق
 ومنه يعلم مسئلة قسم الزرع وفيه قبل بلال بيسير وفيه الغاصب النقصان
 ويصرف بدله في حصة زرع ولا يعرف له بل الوقف لكونه بدل العين التي
 وقع عليها عقد الوقف وليس له فيها حق فكلوا فيما قام مقامها وانما
 حقه في الغلة خاصة انشئ بوضع فيما قلنا ومثلها بلال وكثير من الكتب
 واما اذا اصابته غلة اقل فلا تملك بقضائه لانه لم يقع القبض على عينها
 ولو وقع القبض على الاشجار وقد اختلفت فتاوى ضمان الوقف الغصب
 عليها مع الاصل في خلاف ما اذا اختلفت في يده فافهم والله اعلم **فيها**
 حل بوقف ابن الانبياء الكرام السيد الخليل على بنينا وكلمة على بن الانبياء افضل
 الصلاة واحمل السلام من احداث امرت ان فيه فلم من ذلك اختلا سباطه
 الشريف وما هو المشروط فيه وانقضى حق السونة والغاشي واليتمه موزون
 لصفه لغير مستحقه فدل على اولا الامور اجزله الله تعالى لهما الجور مع تلك
 المرتبات الممثلة وقطعها وحسم ما دلتها **اجاب** نعم يجب على اولا
 اصلحهم الله حسم مادة تلك المحدثات وقطع تلك المرتبات فقد صرحوا
 في ضمانا وعدم حل تناولها فيكون قطعها من باب ازالة المنكر وهو واجب
 خصوصا على من كان له سبوة يد وقد عرفت على ذلك قال في البحر تفرق الغلة
 في الاوقاف مقيده بالمصلحة لانه يصرف كيف شاء فلو فعل ما في الف

شرط الواقف لا يبيح ولذا قال في الذخيرة وعلم القاضي اذا فرض في المصحف
 بغير شرط الواقف وجعل له معلوما لا يخل للمقاضي ذلك ولا يخل للمقاضي تناول المعلوم
 قال استفيد منه عدم صحة تقويم المقاضي في بقية الوظائف بغير شرط الواقف
 كسماة ومباينة وطلب بالاولى وحرمة المرتبات بالاولى وفيه الاشبه
 والنظر بعد مسألة الزاوي وبه علم حرمة احوال الوظائف بالاولى
 بالاولى وبه علم ايضا حرمة المرتبات بالاولى وقد ذكر المسئلة في القصة
 الاول من النوع الثاني وفي القاعدة الخامسة من النوع الثاني ايضا وفي كتاب
 الوقت وفي الدعوى اعتناء بانها دهر من المسائل المشهورة والنقل فيها
 كثيرة هذا ولو وقف السيد الخليل عليه وعلى بنينا الصلاة والسلام زيادة
 الاعتناء الرفعة شأنه بنسبته الى هذا النبي العظيم وعلى قدر شرفه يعرف
 ما نسب اليه على ما نسب لغيره من اوقات الاولاد والعلم والفضل والامور
 فالواجب زيادة الامتنان به والاعتناء بشأنه بفقده ذلك من كان له قوة
 في ايمانه واعتقاده في نفعه وامنائه واحسانه ونقنا الله ما حبه ورضاه
 بفضله العظيم ونفعه العظيم والله اعلم **باب** فيما حل بوقف المسجد الأقصى
 الذي نطق الزمان بفضله وتوحد حركه ووردت الاحاديث الشريفة بأمره
 نطقا لشانه وتوقيره من احوال الوظائف بكثرة الترابين له بغير شرط
 من واقف وغيرهم من المصوريين والموقدين والمعينين للمامة والخطباء
 بغير حاجة اليهم وكذلك من البوابين والكتبة والسدنة والمودعين والسخنة
 وغيرهم من الاحداث التي لا ينفع عليها الواقف من قبله في احواله الامور
 احكام الله تعالى وورثهم لا يجوز حرمهم مادة تلك الحركات وقطعة تلك المبتوعات لاسيما مع
 احتياج المسجد المذكور لعمارة ما يخدم وتزويج ما استمر وعمارة مستقلة وتلك
 ما اشرف على الخراب من مستقلة له ولك مع احتياجه الى ما ذكره جوارح بعض
 غلاته الى نقشه بالحي وزخرفته بها والذهب والفضة والاوراق وغيرها من
 الالوان وغيرها لا **باب** نفع على الولاية ضم مادة تلك الحركات وقطعة تلك
 المرتبات فتدبر العلماء في منها وخدم تناول علوقها فيكون قطعها من باب
 انالة المنكر وبفرض على له مسطرة يد وخدمة على ذلك قال في البحر تصرف
 القاضي في الوقف بقيد لا مصلحة وليس له ان يتصرف بكيفية فلهذا
 في ان شرط الواقف لا يبيح ولذا قال في القصة في حق اذا فرض القاضي في المصحف
 في المسجد بغير شرط الواقف وجعل له معلوما لا يخل للمقاضي ذلك ولا يخل للمقاضي تناول

طلب
 في حرمة احوال الوظائف بالاولى

تناول المعلوم ثم قال استفيد منه عدم صحة تقويم المقاضي في بقية الوظائف بغير
 شرط الواقف كسماة ومباينة وطلب بالاولى وحرمة المرتبات بالاولى وفيه الاشبه
 والنظر بعد مسألة الزاوي وبه علم ايضا حرمة المرتبات بالاولى وقد ذكر المسئلة في القصة
 الاول من النوع الثاني وفي القاعدة الخامسة من النوع الثاني ايضا وفي كتاب
 الوقت وفي الدعوى اعتناء بانها دهر من المسائل المشهورة والنقل فيها
 كثيرة هذا ولو وقف السيد الخليل عليه وعلى بنينا الصلاة والسلام زيادة
 الاعتناء الرفعة شأنه بنسبته الى هذا النبي العظيم وعلى قدر شرفه يعرف
 ما نسب اليه على ما نسب لغيره من اوقات الاولاد والعلم والفضل والامور
 فالواجب زيادة الامتنان به والاعتناء بشأنه بفقده ذلك من كان له قوة
 في ايمانه واعتقاده في نفعه وامنائه واحسانه ونقنا الله ما حبه ورضاه
 بفضله العظيم ونفعه العظيم والله اعلم **باب** فيما حل بوقف المسجد الأقصى
 الذي نطق الزمان بفضله وتوحد حركه ووردت الاحاديث الشريفة بأمره
 نطقا لشانه وتوقيره من احوال الوظائف بكثرة الترابين له بغير شرط
 من واقف وغيرهم من المصوريين والموقدين والمعينين للمامة والخطباء
 بغير حاجة اليهم وكذلك من البوابين والكتبة والسدنة والمودعين والسخنة
 وغيرهم من الاحداث التي لا ينفع عليها الواقف من قبله في احواله الامور
 احكام الله تعالى وورثهم لا يجوز حرمهم مادة تلك الحركات وقطعة تلك المبتوعات لاسيما مع
 احتياج المسجد المذكور لعمارة ما يخدم وتزويج ما استمر وعمارة مستقلة وتلك
 ما اشرف على الخراب من مستقلة له ولك مع احتياجه الى ما ذكره جوارح بعض
 غلاته الى نقشه بالحي وزخرفته بها والذهب والفضة والاوراق وغيرها من
 الالوان وغيرها لا **باب** نفع على الولاية ضم مادة تلك الحركات وقطعة تلك
 المرتبات فتدبر العلماء في منها وخدم تناول علوقها فيكون قطعها من باب
 انالة المنكر وبفرض على له مسطرة يد وخدمة على ذلك قال في البحر تصرف
 القاضي في الوقف بقيد لا مصلحة وليس له ان يتصرف بكيفية فلهذا
 في ان شرط الواقف لا يبيح ولذا قال في القصة في حق اذا فرض القاضي في المصحف
 في المسجد بغير شرط الواقف وجعل له معلوما لا يخل للمقاضي ذلك ولا يخل للمقاضي تناول

طلب
 في حرمة احوال الوظائف بالاولى

طلب
 في حرمة احوال الوظائف بالاولى

بمجرد قوله ولا يورث تعلق باب السجود واداءه منع المصلين فيه وفقحه في كايوم جعة للمسا
 بغير فيه بالوقوف ويرفع اصواتهم فيسبحون كل من مر عن السجود لا واد اقلع
 لا فماذا يترتب عليه بالطريق الشرعي ولما اذا ثبت اختلافه في الوقف ترفع يده
 عنه ويقام بين الحائضين ناظر او يولي حكم المسلمين من ثواب **اجاب** حيث لم يشرط
 له الوقف شيئا ولا فرض له القافي لا يستحق شيئا واذا نصب القاضي ناظرا ولم
 يبين له شيئا فعمل فيه ربي سنة مثلا قيل لا يشي له لان المنافع لا تنقسم الا
 بالاعتدال لم يوجد قبل يستحق اجره لانه لا يقبل ذلك ظاهرا لا باجرا والمعهود
 كما لم يشرط فيحصل الاول على ما اذا لم يكن معهودا جميعا بين القويين فعمل بذلك
 بدون العمل لا يستحق شيئا بدون شرط الوقف واذا لم يعط شيئا يعطى الجميع
 المستحقين المنصوص عليهم ويرفع ما تقرر ضرورة على بعضه ليقبض على ما يراه
 اليقين بعد العارة واذا لم يكن نسب الرجل المدعي انه من ذرية ابن اخي الواقف
 معروفا به لا بد له من بيعة تشهد له بهواه ولا يعطى بمجرد دعواه وخرج علم
 قفل باب المجدد في اوقات الصلاة قوله واذا وادى بذلك في عموم قوله تعالى
 وما اطلعهم من ساجد الله الية ويوجب على ذلك لا سيما وقد تمكّن المساء
 من ضرب المذوق ورفع اصواتهم واذا ثبتت حياته وجب على القاضي عزله وان
 شرط الواقف ان لا يقر له القاضي والسلطان لانه شرط مخالف حكم الشارع فبطل
 قاله في البحر ومقتضاه اي يقتضي ما خرج به النزاع بقوله انه عزله القاضي
 للحائض واجبه عليه ان لا يتركه فاذا عزله القاضي ولم يوجد اخر من ذرية
 ابن اخيه او وجد وكان ممن لا يعلم فانتظر فيه اليك الحائض الذي شرط الواقف
 ان شرط الواقف كذا في الشارع وكل ما تشابه نعت عليه علماء وناظره **اعلم**
 في احد المستحقين في الوقف اذا ساق على كرم موقوف او ارجع عفار الوقف وتبين ذلك
 المساقاة او لا جاز ان ساق او ارجع حاله من الولاية الشرعية على ذلك والحال
 ان الناظر على الوقف عيّن بشرط الواقف انه لا يرد له ولا يرد له ساقاته او
 اجارته مع كونه ليس ناظرا على الوقف ولا ولاية له عليه انها لم يرد المستحقين
 ام لا واذا قلتم لا تقع فما الحكم في رفع الوقف **اجاب** لا تقع مساقاة المستحق في الوقف
 ولا اجارته انما ذلك لما عايناه للمستحق في غلته باجره وعلينا ولو كتب في مساقاة
 والجارف انه ساق او ارجع حاله من الولاية توهما ان استحقاقه في الوقف يوجب
 له ولاية على الوقف اذا اقره ملكه بنفسه الامر لا يكتب في المحك واذا قلنا انفسا
 المساقاة فالرفع كله يرفع في الوقف ولا شيء للعامل لانه غاصب عمل في الوقف بغير اجازة

على
 يستحق الناظر

ناذرة

ناذرة بل ترد بوناظر فكيف اذا لم يعمل الا بالكل السائل بل سانه فما تناوله والحال
 هذه من ربع الوقف حرام تحت جيب رده الى محارف الوقت والله اعلم **سئل** فيما اذا
 وجهت شفعة على ثراكتها الله تعالى لرجل جليل لا يرضى الزكاة مع وجود من يولي
 لذلك بل يجب على الحاكم اخراجها عنه وتوجيهها للمستحق ام لا **اجاب** نوبت على الحاكم
 ذلك وقد عرفت جوابا ان الحاكم اذا اعطى غير المسحق فقد ظلم من يرضى مرة باعطاء غير مستحق
 ومن يمنع الحق عن المستحق والله اعلم **سئل** في ذرية وارثية يعرف شفعة اعطى
 خراجا لمدرسة مخصوصة والحق العامر ليس له المال وهو جزيى بل اذا تنازل
 المستحق على المدرسة شفعة الاشارة وفي المنع بصفة من ارجعها بطالب المستحق
 المدرسة جفعة بيت المال مما بقي ام لا **اجاب** لا يطالب بذلك وانما المطالب
 به المزارع الذي اخرج لارزاقه شرعا وليس ذلك شركة بوجه من الوجوه حتى
 يقال ما لا يشترك فيبقى على سبيل الشركة بل المقبوض نصيب المدرسة ولا شركة
 الجزيى فيه فلم يكن الشك على المدرسة متقربا في قبضه وعرفه مستحقه فلا ضمان
 عليه لعدم تعديده بقضى ماله فقبضه شرعا وصرفه مستحقه لا ينفك على قبضه والله اعلم
سئل في الوقف بزيادة الناظر من غلته بعارضة ام لا واول قولين المرفوع
 الى المستحقين ام لا واذا اوجب كوفد منهم شيئا من متعينة المقبوض بيده لك خلو العلم
 الرجوع فيه ام لا واذا اذكي واحد من المرتفعة بجلوفه فريضة تجعل من غلته
 اضعاف ما يستحقه الا ان ذلك ام لا **اجاب** في سادس غلته بعارضة لا شرط له
 فقد اوقفه غلته موداد لا ينفك كذا في الايام المارة والقول قول الناظر في
 المرفوع على الموقوف عليه لانه امين يدعي ايصال المانة الى مستحقها واختلف
 في ظنهم واما محمد بن زعفران قوله انه لا يملك وقيل خلاف في هذا الزمان وعليه
 الفتوى ولا رجوع للمستحقين فيها وسموا له وقبضه واستند ذلك وليس المستحق
 اخذ المرفوع بها لانه من المعتبر اذ حقق ليس من الوقف لاسيما مع كونه اضعاف
 اضعافه والله اعلم **سئل** في دار الوقف المعدة للاستقلال اذا اخرج صاحبها
 المعدل الى شعبة هل يجب عمارته من اجرتهم ام لا **اجاب** نعم يجب عمارته
 من اجرتهم فقدموا بوجوب العارة في الوقف على المصنف التي كانت عليه زينة
 الواقف حتى قالوا بالبيض والجمع في الاطيان ان لم يكن على رزقه لا يفعلوا ولا فعلا
 والله اعلم **سئل** في جرد وقفه على ولديه امين الدين ومحمد وعليه سيجب له
 من ذكواته على الزنقة الزينة ثم على ان من ياتى من ولده او لولده نصيبه
 مات الواقف من اهل البيت المذكورين ثم مات امين الدين على نيت فكل جمع المقتضى

لا يعطى الا من هو المستحق
 اذا اعطى غيره

ولا يملك الناظر في العارة
 الا في حق الموقوف

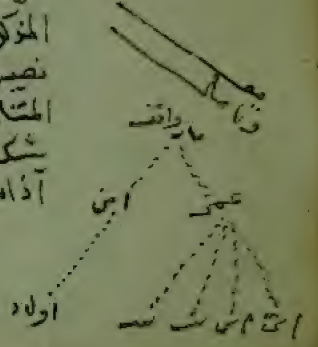


البراءة من الوقف
 لها وان كانا من الزاوية

محمد بن مائة من مائة عن اثنين فما الحكم فيما اكل في قسمة الوقت بعد موته **اجاب**
 اما ما اكل محمد بن مائة من مائة من حصته بنت اخيه وهو النصف فمضون عليه ولا يرد ضلته
 من تركته ويرفع لها واما قسمة غلة الوقت بعد موت محمد بن مائة من مائة
 ان لا يافانا تنقض القسمة بموته كما نص عليه اخصاف ونقطي كل واحد حصة ثلثا ولا
 ننظر في قول الواقف من مات عن ولد او ولد ولد انتقل نصيبه له وقد غلط من
 افق بعدم نقض القسمة لما فيه من مخالفة عرض الواقف فانه والله اعلم
مسألة في ما اذا انشا رجل وقفه على نفسه ايام حياته ثم من
 بعده على اولاده المذكورين انما انت انتقل نصيبه على الزوجة الشرعية المذكورة لا ينتقل
 يستقل به الواجب منهم اذا انفردوا ويترك فيه الاثنان فيما فوقهما من بعدهم
 على اولادهم كذلك ثم على اولاد اولادهم نظير ذلك ثم على اهل بيته واخفافه مثل ذلك على
 انه من توفى منهم ومن اولادهم واولادهم واستألفوا وعقبهم على ولد او عن ولد ولد
 او نسل او عقب انتقل نصيبه من ذلك الى ولدته ثم الى ولدته ثم الى نسله
 وعقبه على النسط والترتيب المذكورين اعلاه وعلى انه من توفى منهم ومن اولادهم
 واولادهم واستألفوا وعقبهم على ولد او ولد ولد او نسل او عقب انتقل
 نصيبه من ذلك الى من يورثه من ولدته ثم يورثه من ولدته ثم يورثه من ولدته
 المتناولي لزوجته واجورته يقدم في ذلك الاقرب فالاقرب الى المتوفى منهم زيادة على ما يورث
 من ذلك ثم على ولد من انتقل اليه ثم على نسله وعقبه على النسط والترتيب المذكورين اعلاه
 وعلى انه من توفى منهم ومن اولادهم واولادهم واستألفوا وعقبهم على ولد او ولد ولد
 استحقاقه لمشي من منافع هذا الوقت وترك ولد او ولد ولد او نسل او عقب انتقل
 ذلك المتروك ما كان مستحقا له من ان يكون جيا وقام في الاستحقاق مقامه من
 ذلك على النسط والترتيب المسمى اعلاه ثم مات الواقف المذكور عن ابن عمه وبن
 ابن مات في حياة الواقف ثم مات عن ابنتين وبنتين ثم مات ابن عمه وحري
 بنيتهم عن غير ولد او وجود لولد اخيه واولاد ابني الواقف الذي مات في
 حياة الواقف فهل ينتقل نصيب الميتين الذين ماتوا عن غير ولد الى قسمة
 المذكورة مع ولد ابنته في اولادهم المذكورين ام لا **اجاب** نعم ينتقل
 نصيبهم الى اخاتهم واولادهم المذكورين لا يستألفون في الدرجة ذمهم من الاقرب
 المتناولي لزوجته قطعا للذكر مثل حظ الانثيين زيادة على ما يورثهم ولذا اجاب
 شك ولا يتوقف الحال المذكورة في ذلك على ما هو في ما هو في وقت المدة
 اذا مات اخر مستحق الوقت في ولد او ولد اولاد ما توفى في حياة ابيه قبل استحقاقه

مما انتقل
 في قسمة

اولادهم



لمشي من منافع هذا الوقت قبل انتقال استحقاقه الى ولده دون اولاد اولاده الذي
 ما توفى في حياة ابيه ام لا **اجاب** نعم استحقاق الميت على ولده اخص على اولاده
 الذين ما توفى في حياته فما اصابه من اخطاه وما اصاب الميتين دفعه لا يورث
 عملا بقوله على انه من توفى منهم ومن اولادهم واولادهم واستألفوا وعقبهم على ولد او عن ولد ولد
 لمشي من منافع هذا الوقت ترك ولد او ولد ولد او نسل او عقب انتقل نصيبه من ذلك الى من يورثه من ولدته
 لو كان جيا في ولد او ولد او ولد او نسل او عقب انتقل نصيبه له والله اعلم **مسألة**
 فيما اذا وقف رجل حصته من شئ في مرضه مات فيه على نفسه مدة حياته
 ثم من بعده على بنته صادقة وعلى بن سيرته له من الاولاد ثم على اولاد اولاده
 ثم على ذريته ثم على اهل بيته وعقبهم على وجه يرتب صلة وسلمة الى عمر وبعد
 ان جعله معه ريكاني انتقل وقفه المستطير وبجوارده الرجوع عنه
 حكم الحاكم اخذ في التراجع لاديه بلزومه ونفوده ثم مات زيدا بقدر
 التحمل عن بنته المذكورة وزوجة راجت فارقت الاخت عزم المزوج
 الوقت الميزر لمصروف في مرض الموت وعلى تقدير نفوده من ذلك المالك
 فضلته بنفس ميراث امرة صادقة بنت الواقف فهل اذا خرج ذلك من ذلك
 مال التركة يكون الوقت له وما يخص بنت الواقف المذكورة بطلت لك في الوقت
 في الوقت وسلم في حياته وليس في حكم الوصية بعد وفاته ام لا **اجاب**
 المنصوص عليه في كتبنا ان الواقف في المرض وصية ولا فرق بين ان يخرجه الميراث
 بان يقول رقت في كذا الوصية فقد رقت لفلان في اوقافه بان قوله ادرك
 صدقة موقوفة على ولدي في وصية والوصية للوارث لا يجوز الا باجازة
 بقية الورثة ولو رجت من الثلث ولحق الوارث بخير من الثلث وقد
 جمع الواقف المذكورين الوارث وعقبه بقوله ثم على بنته ثم على اولاد اولاده
 الى خارج على اولاد اولاده من الثلث ولم يخصص الثلث مطلقا فاذا لم يخصص بقية
 الورثة ذلك في القدر الموقوف الحكم بفسخه من ذلك المال او لم يخصص بقية
 جميعا على فراض الله تعالى ما عانت صادقة فادامات رقت قلته كل الذي
 اولاد اولاده ان زوج من الثلث والا فبمساهلة جوار الواقف عليهم والذي
 يوقف على ذلك جوار ما ذكره في الفايضة وغرنا امرة رقت من ثلثي ميراثها
 على سائرهم من بقدرهم على اولادهم واولاد اولادهم ابدامات سلبوا
 فاذا انقرضوا فعلى ميراث المسجد ثم ماتت من مرضها ذلك وضافت البنتين واختا
 والاخت لا ترضى بهذا الوقت ولا زوج المنزل من الثلث قال في الامام والميراث
 جاز الوقت بقدر الثلث ويبطل فيما اراد على الثلث وما زاد على الثلث يصير ملكا

مطلوب
 في الوقت في المرض

للورثة على سبيلهم وقد التفت نظرنا في غلة المنزل يقع بين الورثة
صبيها على فرض الله تعالى ما عانت الابنتان فاذا ماتت حلفت على الثلث
كلها الاولاد وهم اولادهم لا شيء للاخت من ذلك قال لان الوقف في الموضع
وصية واذا لم يكن الاخت بطلت الوصية للورثة وقبول اولادهم واولاد اولادهم
على ان الوقف انما رضى لا اولاد له ولا ولد بعد موته الورثة كانه كالي وصية
لا اولاد اولاد في غلة المنزل بعد موته في ذلك جائز والوصية بالملقة
للانثى وان بطلت فالمنزل وقف على حاله فاذا جاءت نوبة اولاد الورثة
وقت المعلقة اليهم والله اعلم **مسألة** في قطع ارض بقرية موقوفة من جانب
السلطنة على مائة راية مسونة لولد قفا الرضايا مل للمولى وله السلطان
على تلك القرية ان يتعوض له بطلب شيء على تلك الارض مع ان غيره ممن يتوهم
من الولاية ان يتعوض بطلب ذلك من مولى من المولى السابقة ام لا **اجاب**
ليس له ان يتعوض له بطلب شيء اذا السلطان نفقه الله تعالى انما اطلق لم يملك
خارج عن اوقاف المساجد والزوايا والرباطات والمقار وما اوقاف هذه
المواضع الخيرية في مستثناة اما حرجا اولادها وفي راي ابن خيتم فان قلت
لا له يعني السلطان نفقه الله تعالى ان يجعل ارضا وقف على مسجد قلت نعم ذكر
قاضي خان ان من له مزارع الخراج بناء المساجد والنفقة منه على نفقته
وفيها الوقف السلطان ارضا في بيت المال على مصلحة المسلمين جاز الوقف
ونفقته ابن وبنات ولو وقف السلطان من بيت مالنا لمصلحة تمت
يجوز ويخرج حاشا السلطان الاسلام الحافظ لربنا الملك المولود ان يطلق
لا حرج من الانعام ان يتناول ذلك المصحح الحرام والله اعلم **مسألة** في ما اذا
اسكن ناطق الوقف او احد مستحقه رجلا عقالا الوقف به استجاره
مدة بل يجب عليه اجره وله بيع ارضه الناطق ولا المستحق منها اذ هي ارض
ذمة ولا يملك واحد منهما ما في ذمته حتى يبيع ارضه له وان الوقف قد
يطرأ عليه ما لم يقدم عليه كالحجارة فابى بوجه باطل والله اعلم **مسألة**
في رجل وقف وقفا على بنات برعنها ومما فضل من ربح الوقف به مزارع
البر التي عينها يتبع على اربعة اقسام يعطى لاولاد ابنته وهم زيد وكر وفاطمة اربع
من ذلك ثم لاولادهم ثم لاولادهم ونسلهم وعقبهم ابدا ما تناسلوا وادوا بها
ما بقوا اولاد الظهور منهم دون اولاد الباطن **مسألة** في رجل وقف ارضا على
على ان يملك من مائة راية او اولاد استقل نصيبه لولده او لولده فان لم يكن
له ولد ولا ولد يستقل نصيبه من مائة راية ورجل وقف ارضا على نصيبه

طلب
لو وقف السلطان ارضا
على مصلحة المسلمين جاز الوقف
المستحق
ولا يبيع ارضه الناطق
له ام لا **اجاب** في رجل وقف ارضا على

لم يجر

لم يجر قرب اليه المذكور مثل حظ الانثيين على الرزق الشرعية وبقيته ذلك موقوف على اربعة بنات
الواقف المتساوية ومن عمره وبكره ونصيب بينهما سوية لكل منهن الربع ثم يبعون
لا اولادهم ثم لا اولاد اولادهم ونسلهم وعقبهم ابدا ما تناسلوا وادوا بها ما بقوا
المطلقة العلق منهم في الطبقة السفلى علان من مات منهم من ولد او ولد له استقل
نصيبه لولده او لولده ومن مات من غير ولد او ولد له استقل نصيبه وما كان
يستحقه في ذلك من مائة راية ورجل وقف ارضا على نصيبه فان لم يوجد له درجة ولا درجة
يستقل لم يوارث اليه المذكور مثل حظ الانثيين على الرزق الشرعية فاذا انقضت
باجتماعهم كان وقفا على الفقراء والمساكين ثم ان زيدا وبكرهما تار لم يبقوا من ماتت
فاطمة واعلمت اولاد اهل بيتها نصيبها لاولادها او لم يبق من مائة راية من مائة راية
عليهم لكون اولادهم ليسوا من اولاد الظهور بل من اولاد الباطن فلو كان مائة راية من مائة راية
النسب وان كان من غير الموقوف عليهم او من غير القرية بالموقوف عليهم **اجاب**
يستقل ما كان له فاطمة وبكرهما نصيبا في الربع من مائة راية الوقف المقيمة لاولادها
لا من مائة راية من مائة راية الواقف علان من مات منهم من ولد او ولد له استقل
فاطمة وان رجع النصيب في مائة راية من مائة راية الظهور ففاطمة من اولاد الظهور
وقد شرط ان من مات منهم من ولد او ولد له استقل نصيبه اليه ويستقل نصيب
فاطمة لاولادها المذكور كل الانثيين والوجه في استحقاق اربع مائة راية ان زيدا وبكرهما
لما تار لم يبقوا من مائة راية لهما ففاطمة لولده الواقف فان لم يكن له ولد ولا
ولد يستقل نصيبه من مائة راية من مائة راية باسرع نصيبها من مائة راية
ولا دخل لاهل الثلاثة الارباع فيه بل يرد وقف مستقل على اولاد ابنته الواقف
المعنيين فيه ثم لاولادهم حتى ان من مات من مائة راية الوقف ولم يكن له ولد ولا
ولد ولا ولد لم يبق من مائة راية من مائة راية احد يستقل نصيبه من مائة راية من مائة راية
فان قلت ما تفصل في قوله اولاد الظهور منهم دون اولاد الباطن قلت قد تقرر ان
الواقف اذا ذكر سكرطين مستعاضين بهما بالمتاخر منهما وقوله على ان من مات منهم
من ولد الخ متاخر عن قوله اولاد الظهور الخ فتأمل هذا ما ظهر لغيره القاصدين
ظهر له خلاف ذلك فليقره ولم لا جاز الواقف وما ابرزت هذا الجواب لا بعد النظر
في كلام المحاسب الاخذ المذكور من جاز انهم يبيعوا الله اعلم **مسألة** في رجل وقف
وقف على نفسه مرة مائة راية ثم يبعده على اولاده واولاد اولاده واولاد اولادهم
ونسلم وعقبه المذكور مثل حظ الانثيين لم يجره في لا تنقطع فهل كما لم يستحق
ودخل في الوقف يستحق فقلت مع من يدل بم حيث لم يشرط الرزق او لا
اجاب في رجل وقف ارضا على نصيبه من مائة راية فقلت نعم يستحق الرزق مع وجه
والله والحمد لله **مسألة** في رجل وقف ارضا على اولاده واولاد اولاده
اولاد اولادهم لا يدخل ولد الابنت في ذلك ام لا **اجاب** لا يدخل ولد الابنت في الوقف

طلب
لو وقف السلطان ارضا
على مصلحة المسلمين جاز الوقف
المستحق
ولا يبيع ارضه الناطق
له ام لا **اجاب** في رجل وقف ارضا على

طلب
لو وقف السلطان ارضا
على مصلحة المسلمين جاز الوقف
المستحق
ولا يبيع ارضه الناطق
له ام لا **اجاب** في رجل وقف ارضا على

هذا هو الذي نقله عن
الشيخ في كتابه في
الرواية في كتابه في

على الولد مرة واحدة في ظاهر الرواية وهو الصحيح المتيقن به كان المحذور به بعد ذلك
قاضي خان دخول اولاد البنات فيما اذا وقف على اولاده واولاد اولاده وصح عدمه
وولي انتم فقد فرق قاضي خان بين الجمع كان واقعة الحال في دخول اولاد البنات
فيها والمفرد في عدمه في المسئلة اختلاف صحيح وترجح القول بعدم الدخول
بكونه ظاهر الرواية ويؤيد ذلك ما كان في اصل المسئلة خصوص في ان الكتب
المتي به عدم الدخول والله اعلم **مسئلة** في رجل وقف على نفسه مرة حياته في كل
اولاده ثم على اولاد اولاده ثم على اولاد اولاد اولاده ثم على ذريته وسلسلة وعقبه
الذكور والاثنا عشر على الزينة الشرعية طبقه بقدر طمقة وسلسلة بعد تسليح رضى
بعدمه ولو لم يصر حاكم شرعي لم يدخل في الوقت المذكور اولاد البنات ام لا يوطون
واذا اقدمت ان في سلسلة روايتي وقضى القاضي برواية الدخول تحت رواية
للحال والخصاف ينفذ ويرفع الخلاص لا **اجاب** بهذه المسئلة مشهورة
وقد غالب كتبه الاوقاف مذكرة وفيها روايتان في رواية للبال والخصاف ان
اولاد البنات يدخلون في خط المرواية لا يدخلون في كبرياتي بظا الرواية
ويؤيد رواية للبال والخصاف قال العلامة جبر الرواية الوهابية في لفظ
المروية ويصح ان ترجح الرواية الثالثة بالمعقول في هذه الاوصاف لان عرفهم
عليه ولا يعرف غيره ولا يدرى الا اذا لم يبق في السواء وقال فيه في لفظ الاولاد
قلت نقلا من صاحب المصنف في رواية اذ اوقف على اولاد اولاده وان يدخل تحت الوقت
اولاد البنات رواية واحدة ثم نقل في على المسعودي والشيخ الامام مع السلام بهذه
المسئلة على الروايتين وكذا اذكر الخصاف رواية الدخول عن ابيات ونقله عن محمد
قال واجتبه بذلك في كتابي على ما كان ولما اعلمنا احسن وانما اعلم قلت
ويصح ان صح رواية الدخول فظنوا ان فيها نص الدخول عن ابيات والمراد به
في مثل هذه البرصيفة والبرصيف وهو قد انضج الى ذلك ان الناس في هذا
الزمان لا يذهبون سوى ذلك ولا يقصرون غيره وعليه عملهم وعرفهم مع كونه
طليقة اللفظ لا قوته والله اعلم انتهى وقضى الشهاب الجليلي قاضي
القضاة نور الدين الطبري على اولاد البنات لا يدخلون في لفظ الاولاد فيصح ان
ما اختاره الخصاف من الدخول فقلت له ان الفتوى خلاف ما اختاره كما نصي
عليه في النفع الواسيل وغيره وتقدمت الحجة بيننا فيه في الورق فقال لي
ان عمل الناس في جميع مكاتبهم القديمة والحديثة على دخولهم كما اختاروه
الخصاف فيسفي القضاة اختاروه مع التخصيص على اختيارهم والله الموفق انتهى

وقد فتاوى الشيخ زين الدين التتقي اولاده الى اخر من خطه والله الموفق
اولاد البنات من المروية على القول الصحيح انتهى وقد حرم في المسئلة بان
النسب الولد واولاد اولاد ابوا ما تناسلوا كورا كالاولاد بافاذا علمت ذلك
وحققت قوة رواية للبال والخصاف فلا شبهة انه اذا قضى قاضي شرعا
غير مقلد بدخول اولاد البنات نفذ وارفع الخلاف حيث توفرت شرائط
التنفا وقد نص على ذلك الزاهد في الحارث والفتية وهو جار على القواعد
نفذ جوابا بان قضاء القاضي في المسئلة الخلافية الاجتهادية برفع الخلاف
ولا يجوز بغيره نقضه والله اعلم **مسئلة** في رجل وقف على نفسه ثم على
على اولاده ثم على مصطفى وعمر وحسن وانا وحسينه وعلى من بعدهم
نقل له من الاولاد ثم من بعدهم كل اولادهم ثم على اولاد اولادهم ثم على اولاد
اولاد اولادهم ثم على من بعدهم كل اولادهم ثم على اولاد اولادهم ثم على اولاد
دون اولاد البنات المصطفى الولد منهم في الطبقة السفلى على ان من مات من
عن غير ولد ولا ولد اولاد انتقل بنفسه في الموضع درجة فاذا الوضو باجمع
عاده كدخول على اولاد البنات في كل درجة والمرتبة المذكور وجعل آخر طبقة
من عيشها مات الواتق من اولاده المذكورين ثم مات من بعدهم مخطي وله اولاد
ذكور وانما كل اولاد له في الوقت مع وجود اولاد الواتق المذكورين
ام لا في لهم ما دام واحد منهم من وجود الكونه لم يتغير المذكور من مات عن ولد
انتقل نصيبه اليه وما الحكم في ذلك **اجاب** لا شيء له ولا اولاد الواتق
ما دام واحد من اولاد الواتق ذكر كان اذا انتفى لرتبته الا استخفاف بغيره
لم يتولوا الطبقة العليا منهم في النسب ولا ينافيه قوله على ان من مات عن
غير ولد لا شيء له بل هو مقر له فان من مات عن غير ولد لم يكن له استحقاق
الا اذا كان في درجة ليست محيطة باعلى فصرف نصيبه لمن في درجته وهم ال
الدرجة العليا فان من ذلك ان لا شيء له بل درجته سفلى ما دام واحد من
الاولاد في درجة اخرى الحكم كذا ابدا ما دام واحد من الاولاد في درجة موجودة
والله اعلم **مسئلة** في رجل مقرر في طبقة خطابية وامامة على المسئلة
فاستجاب رجلا يقع فيها مقامه فيها مدة اشهر ثم اخذها عنه بائنة
الموت بغير حجة فااستردوها بتقرير من السلطان واى ادها السلطان عليه
لا كان في اخذها المنايب ثانيا كاخذه الاول بل لم يصب اخذه ام لا كونه بله صح
واذا قلتم لا فيها الحكم في معلوميهها **اجاب** حرة العليا رضى الله عنهم بائنة

هذا هو الذي نقله عن
الشيخ في كتابه في
الرواية في كتابه في

هذا هو الذي نقله عن
الشيخ في كتابه في
الرواية في كتابه في

جلد صاحب فليقه بفرجه
لا يصح له صاحب فليقه بفرجه

لا يجوز ولا يصح على صاحب وظيفة بغير حجة والمصلحة في المصلحة وقد استشرت
استشارته في كل حاجة التي انزله اهلها ووجه في المصالح بعد ذلك من مصلحة
الاستشارة في الوظائف ان على الناس بالمقام على جواز الاستشارة في الوظائف
وعدم اعتبارها بالاعتناء مع وجود اليقظة فلا يراى في الخلافة من كتاب القضاء
ان الامام يجوز استخلافه بله اذن في ذلك القاضي وعلى هذا لا يكون وظيفة
وتقع النيابة وقد روي في التوسيم في استنباطه عدم جواز الاستشارة
فراجع ان كنت والمصلحة وضع فيها رسالي ويجب العمل بها على التام
وخصوصا مع قيام العذر وعلى ذلك جميع المعلوم للمستنبط وليس للنايب
الا الاخر الذي استجابه به في مرة ان يتركه لا يتركه استخفافه الا بوجه لكونه
وقد العمل الذي استجابه عليه فيها وذلك بناء على ما قاله المتأخرون وعبد القوي
ان الاستشارة على الامامة والتدريس وتعليم الزمان ووظائفه لله في
المصلحة من الكلام الواقع بين علماء الاسلام وما هو المختار بحسب وجه الاختيار
والله اعلم **جواب** في رجل يبيع وظيفة تولية على ملكه موقوف يتصرف فيها بطريق
شرعي ثم ان بكر اذ اب الحرف في السلطان وذكر له ان المتولى المذكور احرف
الوقت المزبور فاعطاه التولية بناء على ذلك ثم انكر اجاد بمرادة شريف تتضمن
الا عطا بناء على ما ذكر وعرضها في فاضي التراب فلم يفرغه في ذلك لعدم نيت
ما انما واي المتولى السابق على ما كان عليه من التولية ولم يسجل لكرهه
ولا اذن له في التصرف ولا قربت البراءة على المتولى السابق ولا احرم فضاة
المرء الشريف منه من التصرف في كل خور اخرج الوظائف عن اربابها
بغير حجة شرعية تامة بوجه صاحب الوظيفة ام لا وهو الحال ما ذكر
اذا تصرف المتولى السابق في الوقت يكون منعها ام لا بسطوا لنا الجواب
جواب قال في المرحومين وما عدا الفاضل له شرطه ان يكون حجة والمصلحة
عليه بها فاعلم ان له سماعا وجامع الفصولين ثم قال فقد افاد حزمة تولية
غيره بلا ضيافة وعدم صحتها لوفعي ثم قال واستفاد من عدم صحة عمل الناظر
بغير حجة عدمها لصاحب وظيفة في وقف يستند بها نقله عن البرازي
وعنه فاذا اعلم ذلك فقد ظهر عدم جواز العمل من السلطات بغيره ومن
وميله وانه كان اوقاضا لما ان الناظر يترك عنه ولا يتركه مستفاد من
كما هو ظاهر من انه بحث فيه وينبغي عنه في توصف المتولى السابق بالتقوى
في التصرف والحق له والوظيفة لم يخرج عنه وتعرفه صادرا من الابل واقع

ملا من على جواز الاستشارة
على ان يبيع
في الوظائف
جميع العلوم
الاستشارة

عزل القاضي للتبني
مستطاب ان يكون
مستفاد من عدم حجة
الناظر لا يبيع على صاحب
وظيفة في وقف

في المحل

والحل وعزل الاول واعطى الثاني بناء على صحة ما ذكر وهو ما سار والجنى عليه
مثله حيث بني على ما ادى فالعلم والتقوى لا يخلو لا التمسك عنه و
للمعطي اذ هو وبيعة في عرض المسألة المثابة حتى يتبين الكتاب والسنة
خصوصا لدى الحكم وولاية الامام فهذه مصيبة عظيمة في الاسلام
وخليفة ذميمة بين الخواص والعوام وحسبك في تنبيهك لهذا الامر وتذكر
سأله ما ورد المسألة من سالتاس من يده وسأله والله اعلم **جواب**
في مسجد تولى تعليمه ايدي النظار من اهل الشافعي الذي المتجرب به مرة
سنتين منعدة التي رجل مغرب للسلطنة العلية ان نظره مشروط
للمقاربة واخا ان النظر قد سار وحديثا الى ان لا يعرف الا لا يملك
الولاية المكون فولاية السلطان بنا على ذلك بل اذا ظهر الامر خلاف
ما اني ينزل الاول ام لا ينزل **جواب** نعم اذا ظهر الامر خلاف ما
انني لا ينزل الاول لان تولية الثاني معلقة بالمرء والمعلق بالشرط
يتفق بالتفاه فانني بالتفاه ما انما فافق والله اعلم **جواب**
شخصي قرر عليه السلطان وظيفة والى بعد وفاته فالتولية للسلطنة
العلية ان الوظيفة على شخص غير من انني انما عليه في الواقع فقرر له واعطى
المنصب حسب انما له فلا حيث كانت الوظيفة على شخص غير المنصب فيه لم يصادف
كل من العزل والتولية ولا ام لا **جواب** نعم لم يصادف كل من العزل والتولية
محا اذا عطاوه بناء على انما له حيث كان استأجره خلاف الواقع فلا عطا
لم يصادف محلا والوظيفة باقية على وجهها اليه او لا والله اعلم **جواب**
فما اذا قرر السلطان رجلا في وظيفة كانت في يد رجل غيره عنها سأل بل
تكون لمن قرر السلطان او لمن تولى له عنها **جواب** انما يكون من قرر
السلطان اذ المزاغة لا يبيع تفرقه سواء كانا بغيره المناع فيها او بعد عنها المتولى
للقول هذا الفقهاء لا يرون المصلحة التي على بن قانع المقدسي بمراتب مرتبة
المصلحة في شرطه ان لا يبيع لابن حزم كتاب الوفاء بصورة لومات ذو
وظيفة فقرر الناظر انما انما نزل عنها لا يفرغ في ذلك في التفرقة التي به
بعضهم وهو ظاهر لا يوزع مع علمه بذلك فكذلك له ان يورد الزول مستصيف
لا يرد من انضمام تقرير الناظر اليه ولم يوجد مقدم التفرقة والله اعلم **جواب**
رجل يبيع وظيفة نظر بقدر قاضي اخذ عنه رجل وظيفة التولية بمرادة شريف
مهل ينزل من الناظر ام لا **جواب** ان شرطها الواقع وظيفتي كل واحد

محل
حيث كان الا انما انما
فالا عطا لم يصادف محلا

محل
ان من انضمام المزاغة تفرقه
الناظر

منها وظيفه مستقلة بذاتها بان عين النظر السخفى والحقيرة لا تجعل له
 معاليها ولقد علموا لا ينفع لغيره عن النظرات الماخوذة ليس ما عليه والا كان الاخذ
 لمن عليه فبغيره حيث استوفت شروط العدل لا طلائع المنطق على الاثر والاعمال
 له اذ المام بالحقه وقد تقرر ان احداث الوظائف لا يكون فله غير ان جعل متوك
 بعونه مستقلة مع نظير شرط الواقع بطلانه مستقلة له ثم احداثه وظيفه
 في الوقت وبملا جود والله اعلم **س** في رجل عزل عن الوظيفة بخطة وذلك
 رجل غيره شهد اهل السجود بالله وعفته ثم ولي الدول بانهما ما هو على
 الخلق وعنه المستشهد به بغير حجة بل بغير ان لا والقاضي بقاؤه على
 الوظيفة **اجاب** تدرج العليان به لا يجوز عزل انظر دلا على ما جرت طيفه
 ما يفرح في ولو عزله الحاكم لا يفرح بغير حجة ولما في بقاؤه على وظيفته والله اعلم
س في رجل مات فقرر القاضي في خلافه جماعة ثم انزل الى السلطان امر
 الميت فقرر في خلافه بناء على شفو لا يثبت غير ما لم يقرر القاضي السابق على البراءة
 لتقرر القاضي ان تقرر السلطان مع انه اخبره بناء على ما لم يقرر في ما فعل القاضي
اجاب المدة لتقرر القاضي لا لتقرر السلطان بناء على ما لم يقرر في ما فعل القاضي
 خيرا وكل فيه ثم فقله الموكل خصوصاً لم يوجد من السلطان تنصيصاً على عزل المتور
 فالعادر منه متى على امرين خلافة فلا بد والله اعلم **س** في ناظر وقف ارا
 السفر فاودع كتاب الوقت لرجل والرجل اودعه الى اخر فطنق الرجل عن الوقت
 بغير اذن القاضي ويتناول الارجح ويعرف ما كان من عز اذن القاضي ومات ان ظم
 قبل جود تفرغه ام لا يجوز وخرج على من عليه الخلفة ويكون المنقذ متبرعا
 في ذلك **اجاب** تفرغه بغير اذن القاضي والسوط لا يجوز فان كان في الوقت فهو
 وقف لكن بغير ذلك من ماله ولا يبرأ مدة المستاجر عن الارجح بالمرفعة له فلنا طره
 الرجوع عليه وهم عليه حيث استنوا له في ذلك اذ عين واذ في نفسه او اطلق رضم
 لو لم يفر ولا يستملك اليق بالحق القسطن من زوا وغير من زوا بهال الوقت فان
 ابرأ من المان فخلص ماله لا تقرر في مساهمة تفرغه الى جنى في الوقت بل اذن
 والله اعلم **س** فيما لو وقف انسان على العلوية السنتين بيت المتقرب الى
 جود الوقف ام لا واذا قلتم في وقت فعل اذا ائتم رجل منهم انه علوي بوجه الواقع
 شهادة رجلين شهدا بانه علوي لشهاده عندهما بذلك ثبت نسبه ويدخل في
 الوقت ام لا **اجاب** في جود الوقت عليهم كاحد في ال سعاد وتكون في الكتب
 قال في الخاتمة وبما ائتم اذا ثبت رجل منهم انه علوي بوجه الواقف شهادة

مطلد
 لا يجوز عزل صاحب وظيفة
 بغير حجة
 حل
 اذ ان جاز في وقت القاضي
 وفي جاز في وقت السلطان
 لا يجوز عزل صاحب وظيفة
 بغير حجة

رجلين

رجلين شهدا بانه علوي لشهاده عندهما بذلك ثبت نسبه ويدخل في الوقت ام لا
اجاب في جود الوقت عليهم كاحد في ال سعاد وتكون في الكتب
 وبما ائتم اذا ثبت رجل منهم انه علوي بوجه الواقف شهادة رجلين او رجل
 وامرأتين يثبت نسبه ويدخل في الوقت والمستقلة معونه بها في كبر من الكتب والله اعلم
س في الوقت على الصوفية هل هو جائز ام لا واذا قلتم في جاز هو اذا وقف
 خاتمه على الصوفية ومات له من وارث وراه السلطان تقع اليه ان جعله وارثا
 ويقع لامر اذا اراد المورث ان يدرك ويأخذ المصنف به لم ذلك ولا يجوز منع
 المورث من ذلك **اجاب** المدة به في كتب صحيحة ان الوقت على الصوفية
 وصرفه لا يجوز كما هو رواية المرجع اليها من جانب المالك في الخلاصة والبرازة
 وتبين من الكتب اذ في المام على المصنف الرواية من وقت الخصم انه لا يجوز
 على الصوفية واليهان في جميع الكتب التي نفاذ اعلم ان السلطان ان جعلها
 مدية ويقع بها مديسا ولا يباع منه عن الترابي وله اخذ ما هو منه كورث لا
 مانع من موانع الرخ الشريف اذ ولايتها والحال بهه قطع السلطان كما هو ظاهر
 والله اعلم **س** في من له على زانية ادمى حصى في عقاله يهد رجل ان وقف
 على مصالح الزانية من قبل عم المدي عليه وان يكتب وقت ينطق بذلك هل يعمل
 به ام لا **اجاب** لا يعمل بغير كتاب الوقت ولا يثبت اليه لان في الرخ ثلاث
 البينة والقرار والكول فلا يقضى القاضي بغير فاصوة منها والله اعلم **س**
 في وقف صافي ربيع عن المرف الى مستحقه من خطبا واية ومودعي شيان
 وبوابين وتوزيع وغير ذلك على يدك احدهم من المرف ام لهم فيه سوا
اجاب الذي يخرج من كلام صاحب البحر نقله عن الحارث القوسي الى الذي
 يبدا به بعد الحارث ما هو اقرب الى المراف وانه للمصنف كالمالام للمصنف والمورث
 للمصنف وينبغي اطاع المورثين بالامام وكذا المصنف كالمالام للمصنف والمورث
 الاشياء والخطبة ملحق بالامام بل هو ام المصنف قال في البحر المراف بغير المصنف
 الى القنابل ومراة مع زنتها والمصنف بغير المراف والمصنف بغير المصنف
 خاد مهابا وسوا ذلك والمراة وتغيره بغير دون الزا بول على الامام وراف
 عن الامام والمديس وفيه تقديم المديس انها يكون بشرط ملازمة المديس للمديس
 الايام المشروطة في كل جمعة ولذا قال المديس لان مديسها اذا غاب تعطلت خلاف
 مديس الجامع انتهى ومن رام الزيادة مرجعها البحر **س** في سجد له امام
 وخطيب ومودون هل يقضى في المرف بعضهم على بعض ام هم يسارون **اجاب**

مطلد
 الوقت على الصوفية
 لا يجوز

مطلد
 لا يعمل بغير كتاب الوقت

مطلد
 في المرافة افاق ربح
 وارباب السواكر

مطلد
 في المرافة افاق ربح

مطل
الامام والخطيب والمؤذن
سواء في التقديم لا من لا احدهم
على الاخر

الامام والخطيب والمؤذن سواء في التقديم لا من لا احدهم على الاخر والله اعلم
في سجدته خطيب وامام ومؤذنون وخادم ايهم يقدم في صرف
العلوفة واذا صرف الناظر الى المؤذنين وصح الامام والخطيب بل يخط
او يصيب **اجاب** ان لم يصق ربع الوقت فكل ما شرط له وان ضاق بقر
الثلاثة الاولى في الصرف على الخادم وانظر ما كتبه في الاشياء نقلها عن الجازي
الذي نزل عنك ذلك الاشياء ولا يجب ان الناظر في تخصيصه الربع للمؤذنين
وربما الامام والخطيب يصيب والله اعلم **س** هل للقاضي ان يتر
شخصا في وظيفة كتابية في رتبة بغير شرط الواقف ام لا **اجاب** ليس
للقاضي ان يقرر وظيفة كتابية في الوقت بغير شرط الواقف ولا على المؤذن الاخذ
الا انظر على الوقت كتابا في الغايب الزينبي والله اعلم **س** في جلد وقف كالحا
في عقار لم يزره ولم يسلمه الى المتقاضي حتى مات هل للقاضي ابطال الوقت
وتجعله للورثة ام لا **اجاب** نعم للقاضي ابطال الوقت والحال هذه حيث لم
يقع فيه حكم قاضي بوجه الشرعي من تقدم دعوى صحيحة على ما مال اليه
بعض الاصحاب او وجود مقتضى عليه مع اقامة بينة وخوفها من ايجها
لولا ان لم يصب القضاء عليه كما في مشهور والله اعلم **س** في رجل
وقف وقف على نفسه مدة حياته ثم من بعده على اولاده لصلبه الموجودين
الا ان ولهم لوتيه وعبد الكرم واجدوا بعد الموت جميع الوقت بينهم بالسوية
لا منية لاحد على الاخر ثم من على اولادهم ثم على اولادهم ثم على اولادهم
اولادهم وورثهم ونسبهم وعقبهم ابدا ماداموا وادبا ما بقوا فهل يدخل اولاد
البنات في هذا الوقت ام لا **اجاب** نعم يدخلون حيث اضاف الموقوف في
اخلاصة وابزاية ولو قال على اولادهم واولاد اولادهم كان ذلك كقولهم يدخل
ولو البنات وولد البنات استلزم هذا خلاف فيه اما اذا اضافته اليه بان
قال على اولادي واولاد اولادي او ولدي وولدي وولدي بصيغة الجمع او
الافراد نفي دخولهم وحدهم الخلاف المشهور المعلوم في كتب اعيان العالم اعلم
س وامر وقفت مالا على امرأته وولدها فاعطت في المال لزوجها
ويصرف في الزوج للمراعى موجب ما عينت الواقفة في شرط وقفها ثم بعد مدة
ضاع من مال الوقت شهر في نفاذ السابقة وصارت علوفات القرا
على حكم التوزيع على الاولاد لانهما يخرجهما منها ما حالها مع ما عينت
له الواقفة في شرط وقفها والى يدخل مع الزمان التوزيع **اجاب** لا يدخل مع
الز

مطل
لو وقف على اولاده ثم على اولادهم
ثم على اولادهم ثم على اولادهم
البنات اقطاعا حبا ابيهم

المراة التوزيع على يقوم على المرقا فيصرف اليه ماله ما حدث كان في مقابلة
عمله وكان قدرا جرت به ما فضل يوزع على الزوا وقد نزل في الاشياء على السوء
استحقاق المستحقين عند الصيق والله اعلم **س** في واقف وقف على ولديه احد وصالحا لولده
ثم على اولادهم واولاد اولادهم في الطبقة العليا السلي غير ان من كان له ولد
من ابائهم وولد له انتقل نصيبه الى ولده او ولدي ولده والا كان نصيبه
لمن يولي درجته هذه عبارة الواقف ما تيسر واحدة من بنات ابائه الواقف
ولما استحقاق في الوقت فهي تصرف استحقاقها لا ختها حيث كانت في الطبقة
العليا ومن سواها من اهل الوقت دونها ام لولدها **اجاب** لا يعرف بالاستحقاق
المثبتة لولدها ولا لولدها لولا لولده الواقف من كان له ولد من ابائهم فاليه
بالا يخرج للمساكن فلا ينتقل نصيب من مات من الامهات لولدها ولا لولديها
بل يعرف لذوي الطبقة العليا من من في درجتها لولدها والمضرب في قوله والا كان
نصيبه لم يولي درجته الى من المقيدين له من الاباء فاصلة ان انتقال نصيب
الميتة لولده او لولده موقوف يكون الميتة من الاباء ذلك في حصة الى
من يولي درجته موقوفه ايضا بنى قول الواقف في الطبقة العليا المطبقة
السلي على طلاقه في حق الامهات فيصرف نصيب من مات من الامهات
الى ذوي الطبقة العليا لولدها وولديها ولا الى ذوي طبقتها وحالها
والله اعلم **س** في متول قبض المعلقة ووقف دينه بها وترك المعلقة مع اهل
الجماعة ثبتت حياته بذلك وجب اخراجه ام لا **اجاب** نعم ثبتت حياته
وجب اخراجه فتدبر في الحوائج امتناعه من التعمير خيانة وحق الزكاة
ان عزم القاضي للمخائن واجب عليه قال في البحر ومقتضاها انه يتركه والمالم
بتولية الخائن ولا شك فيه انتهى والله اعلم **س** في وقف وقف زيد على
نفسه ثم على اولاده وكذا قالوا وان كان على الفريضة الشرعية ثم بعد ذلك اولادهم
ثم اولاد اولادهم ثم انما لم يبق على انه من توف منهم ومن اولادهم واولاد
اولادهم وان سفلوا وترك اولادهم واولادهم اسفل منه فنصيبه الى ولده ثم
الى ولدي ولده وان سفلوا وعلى الله من توف منهم ومن اولادهم واولادهم ثم
على من توف منهم ومن اولادهم ولا سفلوا على من توف منهم ومن اولادهم
الاقرب قال في تيسر المتول من اهل الوقت يسوي في الشئ والى الاب ومن
يجوز جرائم فان لم يكن احدى درجته يستحق نصيبه الى اقرب الطبقات اليه من اهل

مطل
قبض المتولي القلة ووقف
بها دينه وترك المعلقة
ثبتت حياته

المقطعة

مادر
همه
بانت
عن
الحن
افند
الوقت
عقد
رجله
بین
ردن
بر روی
تف
آرام
وان
ولاد
شده
الحک
رست
نها
ولاد
اولاد
یکون
لس
عمینه
حقونه
سکه
غایب

فمن فوج لاخر على طيف
ودع له ما لا تمسها
است عليه الرخوع

۱۰۰

ادا استحقاق نازل مع وجود اعلی منه بقضت القصة السابقة على ذلك وتسمى
 الوقف لم يوجد من اهل الطبقة التالية لتلك الطبقة المستوية بالسوية
 بينهم وهكذا في كل عصر وادان فان لم يوجد احد من اولاد الواقف وزوجته بغيره
 صرف ذلك لم يوجد من ذرية من البطون حتى ذلك ثم من بعدهم ولهم فذا يتم
 وسلمهم على الترتيب والترتيب المرفوع ذلك اعلاه فان لم يوجد احد من سلمهم
 البطون وانقرضوا كان ذلك موقوفاً الى ما صرفه من جهة البر المتصلة فاخص
 الوقف في الواقف ثم مات الواقف عن ابنته ستمت وهي ابن ابنة بدر الدين
 ثم ماتت ستمت المذكورة عن ابنها محمود واخص الوقف فيها في بدر الدين
 المذكور ولا شيء لم يوجد من اولاد البطون ثم مات بدر الدين المذكور عن بنتها
 عابده واخص الوقف فيها ثم ماتت عابده المصنوعة عن ابنها سليمان وهي بنتها باقية
 بنت زين الدين وانقرضت اولاد جميع موت عابده المرفوعة ووجد اولاد
 بطون من الشيعين من عابده المذكورة ابنها سليمان وبنتها باقية المرفوعة من
 ستمت المرفوعة ابنها محمود المذكور ثم مات محمود المذكور في استحقاقه عن ابنة
 خليل وهي بنته عابده ثم مات خليل المذكور في استحقاقه عن اربعة اولاد
 نكور وهما احمد ومحمد وزين الدين ومحمد ابي ثم مات عبد الرحمن المذكور في استحقاقه
 عن ابنة سليمان المرفوعة في استحقاق بنت محمود المرفوعة وهي عابده المرفوعة واولاد
 ابنها خليل المذكور ابي محمود المذكور في ستمت ما كان يستحقه محمود المذكور لقول
 الواقف على ان من مات منهم من اولادهم واولاد اولادهم وانما الباقي في استحقاقه
 لشيء من نافع هذا الوقف وترك ولداً فله ولداً والاولا ستمت من ذلك من ولداً
 يستحق ذلك المرفوعة ما كان حقه الموقوفان لو كان حياً وقام مقامه في استحقاقه
 ولا وقد فرغ هذا الحال بعينه كما نال ادام الله تعالى حياته وصورة الاستسلام
 فيه لم يكن جمع الموجودين المذكورين حيي موت عابده المذكور اولاد بطون
 وبقيت الوقف عليهم جميعاً على الترتيب والترتيب من غير اعادة ترتيب بين الزرع
 واقبله وخرج غني بمحلا يعي قوله الواقف فان لم يوجد احد من اولاد الواقف
 صرف ذلك لم يوجد من ذرية من البطون حين ذاك اولاد غني الحكم في اولاد
 البطون كما لو كان في اولاد المذكور في استحقاقه ما نال وحما وتفتحا ولا شرطاً شرط
 في اولاد المذكور في اعادة في اولاد البطون محلاً لقول الواقف بعدهم ثم وذك
 اولادهم وسلمهم على الترتيب والترتيب المرفوع اعلاه **اجاب** لا وجه لتفعله
 بعدم من اعادة الترتيب مع قوله تلوه ذكرهم وذكر اولادهم وسلمهم على الترتيب والترتيب
 المرفوع اعلاه بل ولا يتهم ذلك فيجب ان يجري كل شرط شرط في اولاد المذكور

الذئور

في اولاد البطون فاذا علمت ذلك فاعلم انه بالنزاع اولاد الظهور الموقوف عليهم
وتنقسم على اولاد البطون على حسب ما شرطه الواقف فيقسم اولاد على خليل وعائش
ولوى محمود على الزينة الشرعية فاحاب خيلا صرف على اولاده الاربعه محمود
وزين الدت ومحمود ومعرف ما احاب بمحمود ولولده سليمان ونعم من ستم
لوايشه اثنتان ومحمود واحمد فمعه احد كذلك وزين الذي مثل ذلك في السجلات
ما احب اليه بمحمود والذين ولاهم مع وجودهم جميعهم لهم بحسب الرتب
المستفاد فيهم بنهي الواقف فقد اوجب فيهم ما اوجب في اولاد الظهور واولاد
الظهور لان اولاد الزين من ماله الواقف مع وجود اصله لئلا اذا ماتت
عائشه تنقض النسبة ويقسم الوقف على الدرجات الثلاث لورثتها حسبما شرط
الواقف ولما اصابته من هذا الوقف اعني حجب الاصلي فريضة ولا يجوز خلافه
والحال المذكور وتوزيع الجواب باختلاف الموضوع المرفوع لا بل الفتوى فلما
اعتراض على الجواب في الجواب فلما وصل الجواب الى دفت السام رجع في ذلك
بان اول الواقف اختلفت حصص خليل وراخته بل وصلت اليها بالتقوى من محمود
بعد النسبة على محمود ومما في طبقته ام بغير تلك فكتب ما عورثه لا ينقسم على
محمود لان تراخي جميع طبقته واندراس اهل درجته اذ بان تراخيها النقطه
النظر عنها وتسم على اهل الدرجه المارلة عنها لعدم تراخيها بوجدي يث
وتدريجها العلما في مثل هذا الوقف بان تقاض النسبة بالنزاع في كل طبقه
وقسمه الوقف على البطون الذي يلبه على الاحياء والاموات منه فما احاب
الاحياء اخذوا وما احاب الاموات صرف لاولادهم ان كانوا اولاد اولادهم
اولا سفل منهم ان لم يكن في ذلك قسم عليها ان لا يخلل ذلك ولما يشتر
ذلك علما بالشرط الموجب لتفضيل الذكر على الانثى فما احاب عائشه لئلا ماد
في حياتها وما احاب اخا خليل المذكور صرف لاولاده الاربعه ما سوية فما
احاب بمحمود صرف لولده سليمان ولما في بان تقاض نصيبه لولدها
سليمان وباقية لان الشرط المقر في استحقاق اولاد البطون ان من مات
منهم اي من اولاد البطون حي ولد او ولد ولد الى فنيصيه له وعائشه ليست
من اولاد البطون فلم يستلها المقر ولم يحد في اولادها المذكورين انهما
ولاد اولاد البطون لئلا تنقض صرف ما في لولدها لانقطاع الحكم في اولاد الظهور
بوجدها واستقلال اولاد البطون بالوقف بشرط مستقل في غير وانه اعلم
مسئله في وقف اهل له متولد مشترك وآل امر نظره بشرط الواقعة الى استبداد

المتعاضد العتمة بالقرض
كل طبقه

وارادت

وارادت النافذه ان تولد مشترك الوقف آتلي اليها في مصالح وقفا والدعاوي لري
السادة الحكم فيما اخلص منه والنظر عنها في امور في الوقف معاوضه
الذي هو دليل النافذه اوله المنقوت بغير رضا المتولي اذ بان في الوقف **اجاب**
ليس له المنقوت بغير اذن المتولي اذ ليس له الوقف النافذه نفسها ذلك مع
المتولي وقد مر جوابا انه لا يجوز تصرف الوصي الباعل المستفاد في الوقف واما
اختلاف المتولي فللقاضي ان ينظر في ذلك ان يرضى الا ان يرضى من يرضى به
في النافذه ان يرضى له اختلاسه وضمانه بغيره والله اعلم **مسئله** في ساقية
مسبكه يتعاضد اذ ارتها ومصارفها رجل ياذن ناظر في ساقية يتعاضد
له النافذه بملك يسترى به شعرا يعلفه ليعلمها فاسترى وحقه لما امر
به وعزل ووقف ناظر غيره ومما في الرجوع بما دفعه على الرجوع على البياضي
ام على النافذه لا رجوع له بشي **اجاب** ان كان المبلغ من ماله الواقف فلا
رجوع له على احرم مطلقا وان كان من ماله ودفعه لا ياذن القاضي في ذلك
لانه لا يملك الاستدانة على الوقف الا باذن القاضي وان كان باذن القاضي
لرجوع في الوقف ليقوم على الوقف في النافذ الجديد وله على البياضي فينظر الي
دفعه مال الوقف ويوف منه والله اعلم **مسئله** في مودعة انتقل مودعا
بالوصاية الى وصي الله تعالى ويريد متوليا ان يدعى على ورثته بانه لم يباشر
التدريس مرة حياته ويطلب ما هو مشروطه ومعين من ورثته مما
ترك ليعمر به ما شرع الله محتاج الى العاين منها والحال ان لهما يعلم الذي
والزراع الموقوفة عليها بل لم ذلك وقبل مجرد قوله انه لم يدري **اجاب**
اعلم اوله انه اذا ادعى المتولي على ورثة المودعي انه لم يباشر تدريس التدرسي
واذعت الورثة انه باشر في القول قول الورثة في البياشر مع المودعي على
في العلم بعدم البياشر لا يثبت قاييم مقام مودعه والقول قوله في البياشر
مع السبين لانه امين فكذلك ورثته كما مر جوابه ومن جهة من مر به العلامة
الشيخ سديد الدين الحلبي في كتابه فاذا علمت ذلك فاعلم ان العاين انما تقدم
اذا حاق بالحق فلا يوجد سوى ما يرضى به بقدر ما يرضى بالوقف على النصف
التي رقبه الواقف عليها وكان في تاجر العاين من رتبتي اما اذ الرضا بان
كان يملك محمول من ربع تركي الوقف ومن رتبته فيوقف منه ويترك الباقي اذا
صاف ولم يرضى من رتبتي فيوقف المرفوع على المستحقين وتاجر العاين الى القلة
المالية حضوره على مودعي المودعة لانه فاعلم الذي يرداه من ارتفاع

لا سقره الوصل لا
سلم الشوق كان له
والستور

مسئله
المقول للورثة في

الوقت عمارته شرط الواقف ان لا يملك ما يوافق للضرورة والحق كماله بالبحر
 والموتى للبدن ثم قد علم بذلك عدم جواز اخذ ما يتولد له المالك من المعلوم
 الموقوف له واخذ المصلحة المعتبرة له من بيت المال لانه حق وصل الى مستحق فلا
 يرد من حريته والحق له وانه اعلم **س** في ان حق المالك في ايجار اوديب
 كودار او غيره محقق ان تسترقت يده بالحق السابق ويورث اوجه المثل وكانت
 قد سبق قبل الاحتكار تدفع للمزارعين بالزوم على طريق المرافعة بل حكمه ببقائها
 مدة بالحكم السابق جبراً على الناظر لا ولا للناظر ان يعرف فيها بما فيه الخطا في
 الوقت من دفعها بالحق المذكور على الطريقة التي يريها او اجازتها بالدرام والادان
 او غيرهما يري فيها الخط والمصلحة في الوقت **ا** **ج** لا يحكم له بذلك ما قبل
 لانه لا ينافي بغيره في الخط في جانب الوقت من اجازتها باجره المثل او دفعها بالحق
 واكثر لا يجب استيفاء في يده ابد اعلم ما يرد في وقتها من اجازتها
 الا فتان الوقت بكل ما هو النفع له فيجب فقل ما هو النفع في الناظر من الاجازة
 النفع بالحق على طريق المرافعة والله اعلم **س** في سؤدد الوقت اذا عرف حاله لانه
 عليه زيادة عما قبضه من ريعه يعني له ذلك ديناً على الوقت ويرجع به عليه
 يرجع ولو كان باذن القاضي صحت له في ضرورة عمارة الوقت وفيها **ا** **ج**
 الذي يورث هذه المسألة من كلام علمائنا ان الصحيح من المذهب انه لا يصير ذكرها
 له على الوقت قال في البحر والمصنف في المذهب ان له منه بد لا يستدين مطلقاً وان
 كان لا بد له فان كان باذن القاضي جاز له فلا والعارة لا بد منها فيستدين لها
 باذن القاضي وما على العارة فان كان للمصنف على المستحقين لا قبول الاستدانة
 ولو باذن القاضي له له منه بد كما مر في الفتنة بقوله لا تقسم ذلك على الموقوفين
 فلو عرف من ماله ما لا بد منه بغير اذن القاضي لا يرجع على الموقوفين بالحدث
 للوقت بعد حيث لا ما جسد للوقت واذا عرف من ماله فيا له بد منه ولو باذن
 القاضي لا يرجع ايضاً على ما هو الصحيح من المذهب والله اعلم **س** في واقف شرط وقف
 ان تكون وظيفة الامانة والا فان المسجود المأمن بالبلد الخلفي لو اورد ان يعطى
 من المعلوم في كل يوم درهمين راجحين في المراد بالدرهم الواحد بل هو الدرهم
 الشرح الذي اعترف به كل مرة منه سبعه شاقيل بوضع شيدنا عمره الله عنه
 ام الدرهم الذي اصطلح عليه الميراثان الواقف والصرف اليه التبع عند الطلاق
 ان كانا قد اصطلحا على درهم مخصوص في ذلك الزمان وهذا الشكل الذي علم
 تصرف الى المصطلح عليه واختلاف المستحقين مع الناظر في ذلك فالقول لمنها **ا** **ج** يعرف الى الدرهم
 المصطلح عليه في زمان الواقف مالم يثبت بالبينة الشرعية انه اعني الواقف عيّن

الدرهم

الدرهم الذي وضعه سيدنا عمر رضي الله عنه واذا السكوت لم تكن بينة فالقول قول الناظر
 باليمين لان تكليفه واقف على الوقف له ولا ينظر الى ما جرد بعد زمن الواقف
 ولا الى ما كان قبل اصطلاح اليمين منه مما لا يثبت اليه لان اللفظ الجملة
 في الوقف قبل على العرف الجاري في الخطابات القديمة وقد استمر في قواعدهم
 المعروف عرفاً كالشرط شرطاً وهذا لا يرب فيه والله اعلم **س** في
 عيّن وقف على الحجج النبوية على الحال بها افضل الصلاة واتم التحية بل القاضي
 ولاية اجازته مع حضور المتولي عليه وعدم اباؤه عن اجازته ام لا **ا** **ج**
 مع في اجازته مع حضور المتولي ليس للقاضي اجازة الواقف الا اذا اجاز
 عاب غيبة منقطعة لان الولاية الخاصة اقوى من الولاية العامة لهذا
 ما مر من كلامه والله اعلم **س** في واقف انشا وقف على نفسه مرة
 حياته ثم من بعده على ولده المسماة لا يرد من بعده على اولاده واولاد اولاده
 ثم على اولادهم واولاد اولادهم في اربع دكرات اولاد الذكور واولاد الاولاد
 مات احد الذي هو ابن الواقف عن ذكرين هما حي وحمود انني لم
 فقل شئت آمنه المذكورين سيما مع قوله الواقف اولاد الذكور واولاد الاولاد
 الذي هو بدو بعض من قوله ثم من بعده على اولاده ام لا **ا** **ج** وانك في
 استحقاق آمنه لقوله اولاد الذكور هذا الوصف لا يثبت ذكرها واما اولادها
 فلما استحقاق لم يكن لهم يسوا من اولاد الذكور بل هو اولاد انني خرجوا بهذا
 الفيد ففي الحقة الموجبة للاستحقاق واولادها بالصفة الموجبة للزمان
 وقوله اولاد الذكور في جميع اولاد الذكور والانثى التي بنت ذكر سكتي
 لكن نهايت ذكر واولادها غير موت يكون من اولاد انني فالخروج اني الانثى
 لا الانثى التي لم يثبت ذكر من اولاد اولاد الواقف المذكور وان بعدوا
 الى من طاهر ذلك لا شبهة فيه والله اعلم **س** في موت الواقف من غير
 قائم بشعاره وموت شافي صغير بعد في المكتبة وقد فاض الواقف التي
 لم يرد المتولي من ساقوا لا حق التولية بين المورسين المتوافقة بل
 على ما في تلك المرافعة ويستوي الذين يعطون والذين لا يعطون
 او يضاف الى ذلك الميراث الذي ما يكتفي من غلة الوقف ولا يدفع اليه
 الميراث ان في شيء ليعوم اليه وبما شرته والى اعلم شرط الواقف
 في قدر عرفة الميراث لكنه لا يقسم بكنائه في ذلك ذلك شرط ويعطى
 ما يكتفي وما لم ياد بها يكتفي **ا** **ج** لا يعطى الصغير العاري عن المال الذي

طلب
 نكول الدرهم واقفاره
 لا يصح

طلب
 ليس للقاضي ان الواقف
 مع وجود المتولي الا ان
 او عاب غيبة منقطعة

طلب
 فيها اذا عيّن الواقف
 تصرف الى المصطلح عليه
 من الواقف

اخرى عن ملكه جهة من النافع فاذا بطل لا تنفع تلك الجهة لا يمنع عوده الى ملكه لا لكن
 اذا انقضى الميت السبع عاد الى ملك الورثة وابويهم يقول انه اسقاط لملكه فلا يعود
 اليه لا عنق الا ترى ان السجود الحرام استغنى عنه في زمن الفترة ولم يعد المورثة
 الباقي والفتوى على قول ان السجود الحرام استغنى عنه في زمن الفترة ولم يعد المورثة
 وزوجه في زمن الفترة باقية الاوجه وجه قول من يقول في الوقفات للصدقة شهيد السجود
 اذا خرب وهو عتيق لا يعرف فانيه وبني هذا السجود الحرام استغنى عنه في زمن الفترة ولم يعد المورثة
 الاول واستغنى عن الشهادة بناء على السجود الثاني على قول من يرى جواز هذا السبع وان
 كنا لا نفي به جازوا في الخلافة والولاية عن الخلفاء اذا خرب وتفرق الناس عنه
 تصرف اوقافه السجود الحرام في الخلفاء وكثر من الكتب انه لا يسي به ولا ياكله على قول
 من يرى انه لا يسي به في هذا القول ان المسئلة جارية ولا خلاف فيها حال ولا غيرها
 فيها سماع فاذا انقضت شروط الحكم على قول الامام الثالث الذي روي موافقة فيه
 لقوله الامام الاعظم بعد النظر في الحكم للمصلين والاعانة للمتعبدين فلا تكون صحيحة
 ونفاذه وارتفاع الخلاف فيسقط نظرنا في قول من الواقعات وان كنا لا نفي به جازوا
 ذلك انه قد تكون المصلحة فيه متغيرة واذا علم الله تعالى خلوص النية وصفا الطوبى
 ويقدر له الارزاق والاجور والافرة والاضربا باليسر وطرح ما هو عسر وهو غير محض
 ونعم حرف فان الذي كله يسير وان خشي فاقته سودا وانقلاب موضع فاعلم بها
 عليه الفتوى اولا والا مورد مقاصد حكم من سعى واحر يكون طاعة بالنية الحزبية ويكون
 بمصيبة بالنية السرية والله سبحانه وتعالى اعلم بالصواب واليه المرجع والمآب **مسألة**
 في اودية مظلة خربت لم يبق في المظلة ما يتصل منه ويصرف لجهة جامع الخطبة
 الذي تقام فيه الصلوات الخشي ام لا يعرف احرا الوقيف الحاله **جواب** لا يعرف
 احدا الوقيف لا يعرف به في الجرح وغيره والواجب حرق ما يتصل منه للزاوية
 فيبدا ايعازها منه على الحالة التي كانت عليها سابقا والله اعلم **مسألة** في وقفات
 الخرب واقفها وجبته خرب احدها بل يعنى ربع الاخر **جواب** نعم اذ عرف
 الواقف احياء وقفه وفي منه ذلك اما ثقتة وقد حرق بذلك صاحب الزاوية
 نقلا عن التاثير الحارز منية والله اعلم **مسألة** في وقفات الخرب واقفها خرب
 جهتها ولم يبق ناطق مستقل بل تعرف حلة احدها للخرام لا ويضرب فاعلم ذلك
 ويرد الى جهته لم يعرف عليها **جواب** لا تعرف حلة احدها للخرام لا ويضرب فاعلم ذلك
 الجهة بل يراعى شرط الواقف في كل منها ويضرب والله اعلم **مسألة** في ناطق يستقيم
 حرة حلة وقد في وقت اخر من غير ايجاد جهتها وواقفها فيها الحاكم ذلك

طلب
 لا يعرف احدا الوقيف
 الاخر

اجاب لا يعرف له ذلك لانه يدرى ما الى اختلاف ما كلفه فكون منه له وتعدى بمحضه في
 البحر في شرح قوله ويبدى من غلته يعني رتبته بعد ان قدم بقول ان المسئلة وقد علم انه لا يجوز
 لموتى الشخصية بالقانون في احد الوقيف لاخره فان في مرة قوله وان جعل اوقاف حلة
 الوقت لنفسه وذات القينة فيتم فسط حلة المدين بخله الجارى فيدركه خايبه انتهى
 ومثله في الحايك الزاوية لم يدرى حلة الناجية ولا ريب في انه لم يكن تاديبه على ذلك تركابه
 مصححة لا حلهما مقدر والله اعلم **مسألة** في قيم السجود الحرام قوله فيها لا يكذب الظاهر
 فيه كالحارة والعرف على حال السجود الحرام لا بد منها ان **جواب** نعم يقبل قوله في ذلك وفيما
 حصل به في حلة الوقت وحرفا فيها لا بد منه كالحج والدين واجرا خادع وفيما
 حرة على العارة من ما لا يكذب به الظاهر فيه وجميع مصالح السجود والله اعلم **مسألة** في جرد
 على نفسه وزوجه ابنته ثم على اولادها هذا المذكور في حلة السجود الحرام على اولاد المذكورين
 بعد هم على اولادهم ثم اولاد اولادهم ثم شرط ان من مات لا على نسل فنصيبه على زوجته
 وبعد الخراف اولاد المذكورين اولاد الائمة آت الوقت الى اب ابن ابنته ثم مات هذا الى
 عن ابن ابنته ثم مات الائمة عن ابن ابنته فيقولون ان من لا يعرف لم يستحق ان يات
 له فيه كذا فنقد عليه لا على عتبه واختيم ومات لا على اولاد وبطل اذ لم يضمنه
 فادعى المخرم على الاثنين بما كان اقر له به الميت والجماعة شهدوا عند نايب الحكم
 بها لفظ الله بعد واولاده وجده متصرفون في اربعة قرايط من قديم الزمان الى الابد
 كونه من اولاد خريص وزاد احدهم ان الاربعة قرايط المذكورة من الستة عشر قرايط الواقف
 على اولاد المذكورين زادوا ان علوان يعني ابا المعنى ابن عطا الله جدامدى ومات
 ابن عم لم يجد يعني والمقصود المرفق نايب الحكم المذكور من حرق هذه الشهادة
 والاشهاد فاجابوا بالحق وصرف واما ابطال الشهادة الى الواقف فمستحيل وان هذه
 المطالبة لا يكون الا خريص بل اذا حصل ما وقع فيكون ما وقع من الشهادة وشواهد
 الشهود والحاضرين والاعط والممنوع واقفا موقفه ام لا **جواب** نعم ما ذكر ليس واقفا
 موقفه الذي يوافق المنقول المنصوب عليه لان الشهادة بانه هو واولاده وجده
 متصرفون في اربعة قرايط لا يثبت به المدعى اذ لا يلزم من تصرف الملك ولا الاستحقاق
 في ما يملك وانما يستحق فيكون كمدعى حق المردود او رتبة الطريق على ارضه
 انه كان يعرف هذه لا يستحق به كمدعى به غالب على ما فيها ومنها اختلافات به بطون
 الى فائز ان الشاهد اذا افسر للظاهر انه يشهد بها لينة البعد لتقبل شهادته وانما
 تصرف كثيرة فلا يعل الحكم بالاستحقاق في حلة الوقت بالشهادة بانه هو واولاده وجده
 متصرفون فقد يكون تصرفه بولاية او وكالة او عهد او فسخ ذلك ومما هو جاز ان

الواقف قوله فيمنع من ان يكون الظاهر

مسئلة
 لا يحمل الحكم بالحقاق على الوقيف
 ما زوايه متصرف فقد يكون
 تصرفه في اولاد اولاده ومضرب

دعوى بنوة المقتنع الى ذكر نسبة الاب والام المأخوذ ليعبر معلوما ان النسبة كذا
 النسبة ليس بثابت عند القاضي فيسقط البيان ليعلم لانه لا يحصل العمل للقاضي بروت
 ذكر الجدة والمقصود هنا العلم بالنسبة الى الواقف وكونه ابن عم لا يثبت به استحقاقه
 من وقف الجدة على الحقيقة المحرمة باخراج منها المعلوم والسؤال من جرح من هذه
 الشهادة والاتصال وجوابهم انها حق وصدق مع كون الحق لا يظهر بالشهادة والنسبة
 سبحانه المنفرد بعمل الحق ولا على غيره ذلك خلل في الحظر لا سيما مع قولهم ان الشهادتين
 مستحيل وان هذه الطائفة لا يكون الا في حق من كان اقرب ريل على كونه مسمى
 خريفي فاي خريفي هو الواقف منهم بخلاف غيره علمنا بان المستحق لا يصلح
 خصما وهذه دعوى على المستحق ولا تسع الا على الناظر في الزاوية وكثيرا ما كانت
 الدعوى على انه لا تسع الدعوى على المستحق وهذه لم يذكر فيها المدعى خيرا
 او غير ناظر والحاصل ان خلل الحظر المستحق على ما ذكر ظاهر والله اعلم **مسألة** في وقفنا على
 اقربنا الذي هو من جلة المستحقين لم يجل بانه يستحق في الوقف المذكور اربعة مرات
 فنقد اقران على نفسه فطفق يتناول الاربعه قاربا من استحقاق الناظر المخر
 لم يات الناظر المخر فطفق اقرابه بقسمة المفق وخلص الوقت جميعه له مرة وبنت
 شقيقة باق على منزله انه متمتع في اربعة قرايط بالتلفي عنه والده فلان ماله
 عن جده وان الوقت الا ان الحصرية في المدعى عليها التي هي النافذة المذكورة وقد انتهى
 شقيقها وان لم يكن له قرايط ولها كفاية قرايط ويطلب الناظر المدعى عليها بالثمانية
 قرايط فان كانت كونه من اولاد الظاهر وكونه من اهل الاستحقاق فاحضرها هذا شهداء
 الناظر المذكورة المدعى عليها لم يبرهن بنت محرم مود وعلى المدعى بن عمران من عطف الله
 ابن عبد القادر وان جوده وعبد القادر اضران ولدا خليل بن خريفي فبطلت شهادته
 بهذا الشاهد ثبت مدعى المدعى المذكور **اجاب** لا يثبت بشهادة الكاهن المذكور
 للمدعى حتى يجمع العلم لعدم صدور المدعى اذ لا يلزم من كونها اخوة المستحق
 في غلة الوقت فلا اعتبار بما قام به والله اعلم **مسألة** في قدر وقف معرة لا جارية
 استعمالها رجل نزعها الله استبدلها من ناظر فنقصت قيمتها بالاستعمال ولم يثبت
 الا استبدالها الحكم **اجاب** يلزم امره منها ما لم يكن نقصان قيمتها انفع
 الوقت بحجب والحاصل ان الانفع منها الوقت بحسب والله اعلم **مسألة** في جارية وقف
 اهل يدبر كل يوم يقطع آجره ناظر سنة كاملة شهادته قروا في اسديع لم يكون
 غنما في حكا فلا يجوز اجارته ام لا فيجوز له سيما اذا كان لصاحبه **اجاب** الجارية
 المذكورة صحيحة والحال هذه والله اعلم **مسألة** في وقف على مصلح مسجد بني مكتف في شرط

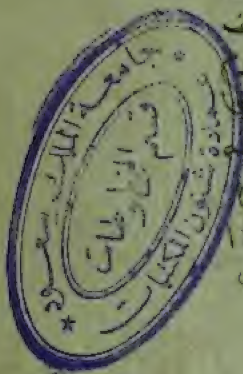
مطلوب
 الفتوى في الامور الشرعية
 على المستحق

مطلوب
 يلزم اجرا من قبل القدر
 الموقوف

واقف

واقف انه يصرف على الواردين والمجاورين له وولاه تصرف ريقه الواردين فقط لا
 للمجاورين الملاصقين له على هذا مدة سنين والاب الوقت منقطع الترتيب لعل
 بها في سنين الوقت فيصرف على المجاورين ايضا لم يعل بها كانت تعلى به النظر المتقدم
اجاب حيث كان له رسم في دواوين القضاة وهو محفوظ في ايديهم اجرى على رسمه الموقوف
 في دواوينهم استحقاقه يعرف ريعهم على مقتضى ذلك عند التنازع والا ينظر الى الموقوف
 من حاله فيما سبق من الزمان من ان قوامه كيف كان فيكون فيه والى من يعرفه
 فينبى على ذلك والله اعلم **مسألة** في وقف صورة انشاء الواقف وقطع لرا على نفسه ثم على
 ولده احمد وعلى بنتيه عايد ورحمة وعلى من سجد له من الاولاد ثم من بعدهم على
 اولادهم ثم على اولاد اولادهم المذكور على حفظ الانثى من علات من مات عن ولد او ولد
 او اسقط منه انتقل نصيبه له ومن مات عن غير ولد او ولد او اسقط منه انتقل
 نصيبه لمن يورثه من اولاد الظهور منه دون اولاد البطون فاذا انقضت اولاد
 الظهور ولم يبق لهم منى عاد على اقرب عصبات الواقف ثم على اولادهم ثم على اولاد
 اولادهم وسلك على الرط والترتيب المنصوص فاذا انقضت باجتماع عاد ذلك وقفا
 على سباط سيدنا الخليل فاذا انقضى ذلك عاد وقفا على فقرا المسلمين وشرطوا
 منها ان النظر على وقفه لنفسه مدة حياته ثم من بعده للورثه لا ريب من الموقوفين
 عليهم فاذا آل الوقت للسباط فلناظره واذا آل للفقرا فللقاضي الشرع الشريف بمسألة
 السيد الخليل على بنينا وعليه وعلى بنته الانبياء صلاته الملكا الخليل ومنه ان من
 تزوجت من الابات من بنات الظهور سقط استحقاقها من الوقت فاذا تاهبت
 عاد استحقاقها لهذه المصنف مات الواقف عمن ذكر من اجدور حبه وعائيه ثم مات
 رحمه لم يات احد ولم يعقبوا اخر الوقت في عائيه وقام بها مانع الزوج الموص
 لم يات احد ولها اولاد وعمل له بواقف عصبات الواقف فهي يعرف ريع الوقف لها او
 لاولادها او اخي الواقف المذكور وسلك الخليل او الفقرا ومن يكون ناظر عليه
 بل هو هي اذا ثبت ارشادها اولادها او اخي الواقف **اجاب** اعلم انه قد قام
 بكل مانع من المرف اما عائيه بنت الواقف فلزم جها اذ هي داخله في عموم قول الواقف
 من تزوجت من الابات من بنات الظهور لا يوطأ له واما اولادها فله قرايط من الوقت
 باشرطه لا اولاد الظهور دون اولاد البطون وهم من قسم اولاد البطون ولو قدرنا عدد
 هذه الجيلة من كلام الواقف والباقي على حاله فلكل لا يعرف لهم مع وجودهم جبريل
 وشي هذا القول في جهة الم وسلك الخليل فاذا اعالت ذلك فاعلم ان علمنا جرحوا بالام
 اذا قام مانع من استحقاق الموقوف عليهم يعرف الوقف الى الفقرا حتى ينفذ المانع
 فعند الاستحقاق واذا اعالت ذلك فاعلم انه يجوز صرف الربع لعائيه واولادها اذا
 كانت وكان فقرا خمسة كونه من الفقرا قد صرح علمنا وبان الوقف حيث كان

مطلوب
 اذا كان الموقوف ريعه في
 دواوين القضاة اجرى
 على رسمه



۱۴۴۴

مطالع
اذن الباطن المستعبر بالعمان ان
كان معظم سفنها ترجع الى الوقت
رجع على الباطن والا فاعلم المستعبر
الرجوع

على الناظر الوقف المطالبة لورثة الساتن مدة سنة بها باقية المثل وقدر الاجرة من
 تركته ام لا **اجاب** نعم للناظر ذلك فقد اتي على بن عليم الخديسي بذلك كقول
 عليه رجل وجعله يستحقه فقال يلزمه اربعة اشهر مدة سطر بها فعلمه ويعاد
 كما كان والاصل ان منافع الوقف مضمونة عندنا بالمعجب ضمانته والله اعلم
س في مستأجر خان وقف استخرج فخرج المستأجر بان الناظر والقاضي من ماله
 ليكون دينا على حصة الوقف فقبضت الفضي في الاخر في اذ عليه رجل اخر واستأجره
 له بقاء الاول عنه ودفع للناظر ماله من الدين باذن القاضي بدفعه له فودعه الناظر
 ومانت وقد عليه فخرج والقضت مدة اجارة الثالث فطلب دينه من ورثة الناظر فالتوى
 بل لم ذلك ام لا **اجاب** ليس له ذلك واذا كان له اذ الناظر رسول في المستأجر ما في
 فلم يتعلق بمدة دين لم يكن حيث اخذ الى كالم الرخي بم يرجع على الوقف فيؤخذ
 من علمته لان القاضي يملك الاستئانة على الوقف فيه كما استأجر عليه اذ اذن
 له القاضي ويؤخذ من علمته بلا شبهة ماله من كرمه على ايدى الله اعلم **س** في
 وقف سطر واقفه صرف فاحضر وقفه لاولاده فله ان وذلان وفلان ومن عساه
 يعرف المذكور مثل خطا له ينسب في علمته نصيبه فلا نه فان لم يكن نصيب ذكر
 ثم لاولاده ثم لاولادهم ثم له سائرهم واعقابهم على انه من توقف متعمد ولا
 وان سئل فاد نصيبه لاولاده وان سئل ونسبه وعقبه ومن مات لا عي ولا
 ولا اصل منه ولم يعقب عاد نصيبه من ذلك الى من بعده وبنه وان لم يكن في
 درجته احد فلا قرب الموجودين الى الوقف من اصل الوقف على ان من مات متعمد
 اجمعين قبل ان يصل اليه شيء من الوقف وترك ولد او ولد ولد او اسفل منه
 استحق ما كان يستحق المتوفى ان لو بقي حيا اكان او اما او جده او جده
 ويدخل فيه اولاد البنين والبنات وبعد الاخر ارضى على حصة برعيتها مات
 احد المستحقين عن ابن ابن بنت ماتت امه في حياة امها المذكورة قبل وصول
 شيء من الوقف الى ابن ينسب نصيبها لابنها دون ابن بنتها المتوفية في حياتها
 قبل استحقاقها شيء من الوقف ام لا **اجاب** اعلم ان الميت التي ماتت في حياة
 امها المذكورة لو كانت حية لم تكن اخا لها فيسقط قول الواقف ان من مات
 متعمد قبل وصول شيء اليه من الوقف وترك ولدا او اسفل منه يستحق ما يستحقه
 المتوفى لو بقي حيا اكان او اما قابي الميت المذكورة تستحق ما كانت تستحق
 امه لو كانت حية اذ لو كانت موجودة لم تكن اخا ولا سائر هذا الشرايط
 الواقف ثم ان ذلك عام خصه قوله على ان من مات عن ولدين فلو علمنا بهجوم
 الشرايط

ملاحظ
 مسجد نفق عليه رجل
 من قديم لم يزل
 وكذا في المدة
 ملاحظ
 في رجل عرفنا وقفا مالا دون
 ثم استأجره اخر ودفع لاولاد
 ماله مما سطر السطر ثم
 الناظر يرجع المستأجر
 دفع في خذ الوقف

الشرايط الترتيب للزم منه الغاء لهذا الكلام اعني كلام الواقف خلاف ما اذا علمناه و
 به جميع الترتيب فان فيه اعيان الكلامين واقع بينهما وبينه من يبيع ان يقطع
 به وقد اختلفت افكار الساتن في هذه المسئلة فتارة اجاب بعدم الدخول وتارة اجاب
 بالدخول وبما اورد في به السويط قال ابن توم بن جعفر في اسمايه اما ما علمته
 في اولاد المتوفى في حياته ابيه فواجبة لما ذكره فله به استحقاق ابن البنت التي ماتت
 في حياة امها ما كانت تستحقه امه لو كانت حية ولا يستحق به ابن المرأة المتوفية
 اخر والله اعلم **س** في وقف تقادم امره ومات شهوده وله زوج ودارين
 العقدة وقد عرف من قوامه مرف غلته الى جهاتة مخصوصين على وجه مخصوص
 جيله بعد جيل على ان يكون على ما كان عليه من الزوج ولا يخلوون الى بيته
 في انفسا نسبهم واذا لم يذم ام لا **اجاب** نعم يجب اجراؤه على ما كان عليه من
 الزوج ولا يخلوون الى بيته حيث كان في جيله بعد جيل قال ابن توم في سائر
 ما سئل في استثناء معارف الوقف في حق كذا به كيف يعمل فيه ذكر في الدرر
 قال سئل في الاستثناء عمود وقف مشهور استشهدت معارفه وقد سأل عن حق
 قال ينظر الى العهد من حاله فيعلم من الزمان من ان قوامه كيف يعملون فيه
 والى من يعرفون فينبغي على ذلك لان الظاهر انه كانا يعملون ذلك على امانة شرا
 الواقف وهو المظنون بحال المسلمين فيقول على ذلك استي من الوقف او القيمة
 ان افعى يستدل به على الملك اليد ولا فرق في ذلك بين الملك والوقف والله اعلم
س في ناظر وقف غير تقضا العهد مالا بد منه في الشرايط من يد اهل
 الشرايط بل لم اخذ ذلك المال من استحقاقه ام لا **اجاب** نعم له ذلك والحال في
 فوالجواب من الكتب للقيح حرف شيء من مال الوقف والكتب المتوفى في حياته
 لا يستحق من الوقف من يد ذي الشرايط والله اعلم **س** في ناظر وقف لزم
 المدعة واستحقاق واستأجر مالا من حربه الوقف الواجب عليه القيام بنفسه فيه
 باجرة فاحسبه وطلب اجرا على عمله الغرضي احسنت لعل ناظر وقف يكون له ذكر
 فيما سبق بل سئل لم ذلك ام لا سئل وماذا يلزم **اجاب** اعلم ان علمنا
 من اهل الناظر اذ لم يتركه الواقف لم يترك لا يستحق شيئا لم يعمل لان ما
 ياتوه بطريق الاجرة ولا اجرة بدون العمل واذا سطر كان من جملة الموقوف
 عليه فيدفع له ما سطر قال ابن توم وقد سئل بعض من لا خيرة له فيقول قاضي
 وحصل له من الغلة في الوقف على ان لقاضي ان يجعل المستحق من الغلة مع
 قطع التراضي اوجه الشك في ذلك ثم قال فقد اذ ان القاضي المالك خط ما
 زاد على المثل فاقاد حرم حصة تترك القاضي الناظر معلوما من اوجه المثل

ملاحظ
 اذا اتقاه امر الوقف
 في اجراؤه على ما كان عليه
 ولا يخلو المتأهل الى بيته

ملاحظ
 في ناظر وقف تقضا العهد
 مالا بد منه في الشرايط

فانفق المقتضى ان حيث شرط الواقف شيئا اخذه والا لا ما لم يعلم فيدفع له اية ملكه فاجاب
 انه لا شيء له ما لم يعلم واذا علم فله قدر ان المثل لا يزيد عليها والراي ان مقتضى حرام الاقبال
 بملكه ويلزمه رد ما اخذ من اعيان اوجه مثله والله اعلم **س** في واقف وقف وقفا
 على نفسه ايام حياته ثم من بعده على اولاده ثم على اولاده وعلى اولاده وعلى اولاده
 ذكورا فاذا انقرضوا كان ذلك على انثى الطبقة العليا في الطبقة السفلى فاذا انقرضوا
 كان ذلك على اولاده ذكورا فاذا انقرضوا كان ذلك على انثى الطبقة السفلى فاذا انقرضوا
 اذ اخره في قوله الطبقة العليا في الطبقة السفلى شرط خاص بالانثى ان كان في جميع
اجاب مدعى في جميع الذكور والانثى بقوله الواقف الطبقة العليا في الطبقة السفلى
 بعد ذكر الجنتين الذكور والانثى والموقوف حكمه حكم الموقوف عليه فاذا اجازت
 ذرية الانثى فالحكم فيها حكم الذكور واذا انقرضت الذكور المتساويين في الطبقة
 واهلهم عن ذكر انتقل نصيبهم الى المتساويين من الذرية لا الى اهلهم المتوفى حتى تنقطع
 ويصل الى الذرية بالسوية وهكذا ان تجاوزت درجة لا يستحق النازل عنها شيا حتى
 تنقطع الدرجة ولا خلاف لعلمنا بذلك والله اعلم **س** في وقف الى قدم لم تعلم سزا
 واقفه من ترتيب وتفضيل وهذا ما لم يعلم لان ما كانت تقصه في امة ان هذا
 الوقت الى تحقيق اسم عفيف واخر فيه ثم ماتت عفيف عن بنتين هما ام كلثوم وعائشة
 فنصرتا فيهما نصيبا ثم ماتت ام كلثوم عن ابنتي هما حفصة والدي فتمت فان
 المصدا الذي تصرف فيه امها انتصفا وماتت عائشة عن ابنتي هما فاطمة والدي فتمت فان
 الذي تصرف فيه امها عائشة ثم ماتت حفصة الدين عن ابنتي هما فاطمة والدي فتمت فان
 في الدين عن ابنتي هما عفيف فبذلك تنصرف بولادة الابنة في النصف ارباعا
 ماتت عبد الله وركبها عن غير ولد وله ولد ولم يبق من نسلي عفيف الا رومود محمد
 وابراهيم وعفيف فكم نصيبهم من هذا الوقف عليهم **اجاب** يعرف نصيبهم الله
 لا شيء مستقيم كونه مقوما على ابني الموقوفين لهما نصيب من الوقف لا قرب
 فالقرب ويصرف نصيب ذكرها بموتها لا بموت ولد وله ولد لا بنا ابني خالته
 عفيف وابراهيم ومحمد سوية لتساويهم في الدرجة وقربهم من الموقوف فالقرب
 الا وقفا التي تقدم امها وماتت الشهود الذين بشرهم وقف عليها تنازع فيها قوم
 فقال فريق هو وقف عليها وقفا فلا بد لغير ذلك الرجل الذي ادعى الزنا ان في
 الوقف من جهة فلهذا المسئلة على وجهين احدهما اذا كان الوقف ورثة اعيان
 في هذا الوجه يرجع الى الورثة سواء كان لا رسوم في دروين القضاة يعولون عليها
 او لم يكن فاي فريق عينه الورثة فالقاضي يحل الوقف لم وان لم يكن الوقف
 ورثة اعيان فهذا على وجهين ايضا ان كان لهذه الوقوف رسوم في دروين القضاة
 يعولون

مفسر
 في الاوقاف التي يعطى امرها
 يرجع الى الورثة

يعولون عليها فاذا تنازع فيها اهلها فاجازي على الرسوم الموجودة في مواضعهم
 وان لم يكن للقضاة رسوم يعولون عليها فالقاضي يجعلها موقوفة من حيث ثبت في
 ذلك حقا يتقضى له به انتهى وهو صحيح فيها اذا كان الوقف على الورثة واقتضى
 فيه يقسم على ما كان من الورثة قبله وفعل الورثة في هذه المسئلة تقديرا
 الا قرب فالقرب من الميت فيجوز في الدرجات كلها ذلك فافهم والله اعلم **س** في نادر وقف اهل
 القضاة الماضية واحكام السلاطين المتقدمة مرة تزيد على عشرين سنة
 وتقسم الغلة بينه وبين بقية المستحقين ادعى بعض المستحقين عليه بانه
 ليس من الذرية ويريد الرجوع عليه بما تناوله هذه المرة من غلة الوقف
 بالمقاسوة على تسوية دعواه مع ما ذكرنا لا تسوية **اجاب** لا تسوية بها ذكر
 اذ المنازعة في الاستحقاق بينهم لا في نفس الوقف المستثنى بالسماح والقي
 لا يحيط به الا على الله تعالى والله اعلم **س** في دعوى مستحق في الوقف
 على مستحق فيه هل هي مبروعة ام غير مبروعة الجواب مصرحا بمقتضى
 الاحكام **اجاب** المبروعة به ان الدعوى من الموقوف عليه لا تقع قال
 في المبرور الدعوى من الموقوف عليه غير مبروعة على الصحيح وبه يفتي
 كذا في جامع الفصولين قال في المنازعة ولوا دعي انفس في الوقف لا
 تسوية الدعوى على ارباب الوقف وانما تسوية على التي ادعى الوقف انتهى
 وقد تنازع بين الفقهاء في سوية الدين الخاوي واما الدعوى على
 المستحق فهي جائزة حيث كان واضحا بده لوضعه بده نفع الدعوى من المستحق
 قيل لا يجوز وانما ان الوقف اذا كان على ميعي نفع الدعوى منه انتهى لكن
 قال في جامع الفصولين في هذه المسئلة وينبغي بانه لا يقع لان حقه اخذ
 الغلة لا التصرف في الوقف انتهى وفيه ايضا ان مستحق غلة الوقف لا يملك
 دعوى غلة الوقف وانما يملك المتوفى وفيه امر للمعونة لا تسوية الدعوى
 من الموقوف عليه ثم من ثوب لنوادين رسم تسوية قال وبالأول ينبغي ان
 نقدت ان فيه رواية وان الامم عدم الصحة فيها فالحق على الراية
 الثانية والله اعلم **س** فيما اذا كانت امرأة واضعة يدها على ثوب تحقيق
 معين في وقف معلوم تصرفت فيه مرة ثم ماتت المرأة الموقوفة عن ابني
 منفع الابن يدها على الحصة الموقوفة مرة ثم مات الابن الموقوف عن اولاد
 في رجب وادعى على نادر الوقف الموقوف ان المرأة الموقوفة جدته لا دمه

مطلوب
 لا تسوية الدعوى على
 ارباب الوقف

وانت ذلك بالمدينة لوى القافى والآن يطالبنا بالوقف بقدر استحقاقه في الوقف
حيث موت جدته لانه نراهما ان له ذلك فيلزم من ذلك وليس له الا من حيث
ثبوت نسب ان المرأة جدته لانه ام **اجاب** مستحق من حيث موت جدته
بلا شبهة وطلبه على من تنازله لا على الناظر اذا تنازله ما لا يستحقه غيره
المندفع اليه على ان انه يستحق المندفع اليه فلا ضمان عليه في ذلك لعم تعديه
بعده عليه المستحق وله مطالبة به شرعا مع عدم الضمان فان الله اعلم
سئل فيما اذا وقف على اولاده لصلبه الموجودين يومئذ وهم مجرد عن غيرهم
وعلى من يحول الله تعالى من الاولاد المذكورين انما هم على اولاد المذكورين على
اولادهم واولاد بنينهم وبني بنينهم بظنا بعد بطن على ان من مات منهم عن ولد
او ولد ولد انتقل نصيبه اليه وان لم يكن له ولد ولد ولد انتقل نصيبه الى
من هو مستحق الوقف لانه عبارة الوقف اخضر الوقف في عبد الرحمن يومئذ
قبله لا عن عقب ومات عبد الرحمن عن ابن يقال له عبد الله وعن ابن
في حياة والده عبد الرحمن على من يتقبل جميع ما اخضر في عبد الرحمن لابنه ولا شيء
لا يني ابنه منه وكذلك الحكم في بنينها ماد انت طبقة تعلو عليهم من اولاد
عبد الله المستحقين له بالمرط للترتيب المذكور في الوقف ام **اجاب** موت
عبد الرحمن انتقل ما اخضر في ولده عبد الله بقوله من مات منهم عن ولد
او ولد ولد انتقل نصيبه اليه ولا نصيب للابن الذي مات في حياة والده
حقيقة حتى ينتقل الى ولديه والحقيقة لا تنصرف على مولودها بغيره
لم يساعده اللفظ فلا يميل النصيب في كلام الواقف على ما هو بالقوة فلا شيء
لاولاد الابن الذي مات في حياة والده ولا اولاد اولادهم وان سقطوا
ماداموا في الحب بطبيعة بما تجب من المستحقين للانصاف والفعل والحال
لهذا والله اعلم **سئل** اذا جعل استجارا رقا قفا للمنازعة في الوقف
بناء بثلث قيمته اضعاف قيمة الارض والمقر لها اجرة المثل هل اذا مضت
مدة الاجارة او مات المستاجر عن ذرية واني الموقوف عليه الا القلم يقع ام
يبقى باجر المثل حيث لم يكن في ذلك من رعاية الجانب الوقف بوضع اجرة المثل
وجانب المستاجر او ذرية بغيره اقل من ابناء خصوصا وقد اتى الناس
بمثل ذلك كثيرا **اجاب** قال في البحر في قوله فان مضت المدة قلها يعني
البناء والغرس وسلمها يعني الارض فارعة وفي القيمة استجارا رقا وقفا
وغرس فيها وبني ثم مضت مدة الاجارة فله المستاجر ان يستقيها باجر المثل

بطلت نسبة في الوقف يرجع فيها
فهي على من كان يتنازل في قدر
حصته لا على الناظر

اذالم

اذ لم يكن في ذلك ضرر ولو اياك الموقوف عليه الا القلم ليس له ذلك انتهى وهذا
يعلم من ان الارض المحتكرة وفي مقولة ايضا ان اوقاف الخفاف التي كلام البحر
وسلم في التوزيع المسمن مع الخفاف وفي الجارى الزاوي بعد ذكر ما في الفتنة
واما الاستجار في المدين العلامة بخلاف ما اذا استجار ارضا ملكا ليس للمستاجر
ان يستقيها لانه ان ابى المالك الا القلم بل يكلفه على ذلك الا اذا كانت
قيمة الارض اسى اكثر من قيمة الارض فاذا لا يكلفه عليه بل يضمن المستاجر
قيمة الارض للمالك فتكون الارض والارض للغارس وفي الحكم يضمن
المالك للغارس قيمة الارض فتكون الارض والاستجار له وكذلك الحكم في
العارية انتهى وانت على ان الما جارية تنتهي بغير المدة ولا يبق لها اثر جارية
وموت المستاجر تنفسح عنه ارضا خلافا للشافعي فلا يظلم امره الا تنفسح معه كما
نص عليه قاضان بقوله قال بولانا رحمه الله تعالى وينبغي ان لا يظلم امر
الانفساخ هنا الجارية فالحكم في استبقائها باجر المثل في صورة الموت على ما نص
عليه الخفاف والزاوي او لو دفعها للضرر لا سيما فيما ابتلى الناس به
كثيرا مع رعاية جانب الوقف بوضع اجرة المثل خصوصا اذا كانت جارية لور
فربحت لا تزجر باكثر من ذلك ودعاية جانب مالك الما بغيره اقراره بالثلاث
بأنه ولعمري انه شرع ظاهر مستقيم وقوافي به من له قلب سليم والله اعلم
سئل في ناظر وقف على ذرية شخص بني في ارض الوقف بيتا بها له
لنفسه هل يكون البناء ملكا له فيورث عنه اذا مات ام لا وهل اذا ادعى
ناظر الوقف حالا على الورثة او على بعضهم ان الباقي المذكور ماله بالتناقص
الوقف فيرجع الى الوقف يقبل قوله بلا بينة ام لا وهل اذا اقام بينة من
الورثة المستحقين بغير ام لا **اجاب** نعم يكون البناء له فيورث عنه ولا
يقبل مجرد قول الناظر انه بناء من انقضى الوقف بلا بينة واذا اقام
بينة من الذرية المستحقين لا يتقبل لان الوقف الثابت له الموجب
لا استحقاق لا ينفك عنه بخلاف فقهاء المذنب والظاهر من له ولو في ملكه
الوقف فان الوصف فيه ينفك فانهم وامامنا نقض هذا البناء
يسأل عنها وحكمه النقض تخلص منه ارض الوقف والله اعلم **سئل**
واقف وقف على نفسه ثم يهر على اولاده وهم مصلون وعمره وولده
وحسينه وعلى من يحول الله تعالى له من اولادهم من بعدهم على اولادهم
ثم على اولادهم ثم على اولاد اولادهم ثم على من يحول الله تعالى له من اولادهم

عظم
ادامت مدة الامارة
يبقى العارض في الارض

مطل
ذوق شهادة قيم الورثة
واي روي له دون ملك
الوقف

مجلس العلماء
مجلس العلماء

المطبخ

الطبقة السليمة فيجب الاصل فيهم لا يرفع غيره في الحلال ذكر ادم ادم افاض
القرضا باجمعهم في ردتها على اقرب عصاة الراقد من سب على سب في هذه عبارة
الواقف مات عبد الرحمن في حال حياة ابيه الواقف عن ابن يدعي عبد الرحمن مات
وفاته في حياة ابيه ايضا ولم يعقب ثم مات الواقف عن ابيه سليمان المذكور في نسخة
الاخوة دام الخير فيلحق عبد الرحيم المذكور اعلاه في ربع الوقف سيما
مع سليمان واختيه ام **اجا** لا يلقى سيما مع وقد اختلف في نظير ذلك
الحق في بن جيم ولد الشيخنا امين الدين بن عبد القادر وغيرهما لان والده
لا يلقى سيما مع حياة والده حتى يصر الى لانه انها ينقل اليه نصيبه
ولا نصيب له وقت موته لموته قبل الاستحقاق والها **سلي** في واقف
وقد رقتا على نفسه ثم عاد لوليه محمود ومحمود من سبوت له في الاولاد
المذكور والاثبات المذكور في هذا الاصل في بن جيم الاولاد ثم رقت اوراق الطور
دون البطون على ان من مات منهم في اولاد اولاد واسفل منه انقل
نصيبه لولده او لولده ونسبه وعقبه على الرط والرتب المسمى
ومن مات منهم في غير ولد ولا لولده ولا سب ولا عقب فنصيبه في
يوجد في طبقة من سب في الوقف المسمى ومن مات منهم في الاستحقاق
لهذا الوقف او لم يمت وترك اولاد او لولاد واسفل من ذلك تمام الاستحقاق
مقام اصله واستحقاق مكان يستحقه ان لو كان حيا في علمه بمر لا
تنقطع مات الواقف عن محمود ومحمود المذكورين ثم مات محمود في سنة
اولاد اصر واصل وعبد النبي واصل وعني ونصيبه وعني اولاد ابنه
يحيى المتوفى قبل ابيه خليل وابراهيم والمفهوم مات محمود عن ذكر ثم مات
عبد النبي عن بنتين فاطمة ونور الهدى ثم مات فاطمة عن اختها
نور الهدى ثم ماتت نور الهدى عن اولاد عيال في المذكورين وعني
اعمالها وعيالها المذكورين فيلحق في الاستحقاق نور الهدى اولاد
عيال في المذكورين كونهم في طبقة ام لا عيالها وعيالها المذكورين
اجا بعد اهل طبقتها المستحقين لا للعالم والعالم المذكورين لقوله
من مات عن غير ولد في فنصيبه في يوجد في طبقة من المستحقين في
الا على الاولاد في غير المستحقين والله اعلم **سلي** في ارض وقف بركة
تعال عليها متفاد وغير سبها سبها واسفل الشجر ومات المتفاد في
البل القربة يد لهم على الا شجار بل للمتفاد على الوقف المذكورين والاثبات

فمن مات قبل التحقيق
لا يحقق وثلث ما كان
يستحقه

وكتب دفتر حكمة الوقف لمؤيد قاضي الولاية وجعل جميع الزيت المذكور ايرادا
ومصرفا في الوقف المذكور عن مقدار له من الزيت نظير الزيت الذي دفعه في
تنوير المسجد ويق الزيت المتوقف عن ايرادها بموجب دفتر الحاشية ثم بعد ذلك
عن الزيت المذكور قبل قبض الزيت من ايرادها فقبض المتوقف الجديد المتوقف في الزيت
المذكور من ايرادها ومصرفه في مصارف الوقف التي في ماله فقبض المتوقف من ايرادها
السلطان فزاد من الزيت المتوقف المذكور ودفعه المتوقف المعزول نظير ما دفعه في
التنوير ان كان عند ايرادها بوجوه من ايرادها كان قبض المتوقف الجديد ومصرفه في
فهو الوقف وتبين ان ان المتوقف الجديد قبضه ومصرفه في مصارف الوقف في ماله
منه حيث قبض السلطان ان كل متوقف قبضه ماله سنة ومصرفه في مصارف سنة
وتصرف المتوقف المعزول باذن السلطان وقاضي الزرع الزيت من ماله في التنوير
ليرجع بنظيره وجعل القاضي عن الحاشية الزيت الذي عند ايرادها نظير ما دفعه
في السنة وكتب في دفتر الحاشية لمؤيد المتوقف الجديد قبضه ومصرفه في مصارف
سنة لانه ما ماله قبضه في سنة ومصرفه في سنة ومصرفه في سنة
سنة غيره باذن السلطان ولما اذا قبضه المتوقف الجديد المذكور ومصرفه
في المصروف الواقعة ومصرفه وجعل ايرادها ومصرفه في دفتره يكون للمتوقف
المعقب الرجوع بنظيره على ماله الوقف لكونه صرف في مصارف الوقف
اجاب هذا السؤال بتوقف جوابه على انما يتقدمه وهو ان التولية على
الوقف بل تخصص بالزمان ام لا والثاني اذا صرف المتوقف باذن القاضي لرجوع
بطله ان يرجع ام لا الثالث هل الزيت من حكمة مصالح المسجد التي تقرر الاستدانة
لها باذن القاضي ام لا الرابع هل للمتوقف ان يعرف ربع سنة في سنة ايرادها
عند الاول انه يخصص بالاربع كسائر الولايات من الغطاء والمارك وغيرها
وهذا بخلاف بين العلماء والارباب في الثاني انه يرجع قال في الزاوية في الوقف
اشترط في ماله الوقف المذكور باذن الحاكم يتأمله لرجوع الوقف قال في المحرر
انه لا يرجع له مطلقا الا باذن القاضي سواء كان الفوق لرجوع اوله موارف الى القاضي
اولا سواء كان على ذلك او لا انتهى وفي الذخيرة نقل في المسئلة قياسا واحكاما
وجعل الاستحسان الجواز باذن القاضي والمحل على الاستحسان الثاني ان
ليست هذه منها والواجب على الثالث ان الدم ان من حكمة مصالح المسجد
في الرابع انه لا يجوز في ربع سنة في سنة الا اذا شرط الواقف ان يقبض عليه السلطان
في سنة او ادا في سنة بالمسئلة في يوضح الخلل في تناوله فاذا تقرر ذلك علم انه ليس
او غير عليه السلطان

الجديد

الجديد تناوله ما لم يتصل في سنة المقتضى لمنع السلطان له من تناوله ونظير مقتضيه
بانه قد ما ليس له اخذه ونظير الرابع لم ايضا والمتوقف المعقب بالظاهر في قبضه
انما كان لوجود مقتضى من كل منهما كما هو ظاهر والله اعلم **سئل** في حكمه
على عصب ومقتضى من النبي وادخله وقد سجدنا الخليل عليه وعلى نبينا وعلى
الا نبيا افضل الصلاة واتم السلام من الملك الجليل تد ارملة الايدي الشرا
ثم ادعى رجل لمؤيد المستحق على ذي اليد بانه وقف جوده على تسعة دعواه ام لا
اجاب المقتضى على انما لا تسع الموقوف من الموقوف عليه ثم من لوازمه ان
رستم تسع قال وبالله لا يفتي وقال قبله راضي الفتاوى رشيد الدين مستحق
عنه الوقف لا يمكن دعوى غلة الوقف وانما يمكنه المتوقف ولو كان الوقف
على رجل معين قبل موته ان يكون هو المتوقف بغير اطلاق القاضي اذا لم يلق
يعوده ونظير بانه لا يسع لان حقه اخذ المقتضى لا المتوقف في الوقف ففيه
روايتان والاعم انه لا يسع دعواه بغير اطلاق القاضي بل ادعى اية الكرم وقف
جوده لا تسع اذا الكرم اسم للارض والشجر عرف بلادنا وفي المصنف ايضا يطلق
الكرم على الارض المنقاة لا صرفه في القاموس فان اريد به الشجر فقط
الشجر على حدة لم يرد في حقه الارض فختلف فيه وقد قال صاحب الذخيرة وقف
البناء من غير وقف الارض لم يرد في حقه لانه منقول ولا فرق بين البناء والشجر
من حيث القيام بالارض بالقبض على الاتصال وان اريد كل من الارض والشجر
فبطالانه بغير مقتضى وان اريد الارض فبديهية البطالان اولي وايضا ما خرج
به الخصاف لو ادعى رجل على اخوان لزمه الارض التي في يده وقفها لغيره بن عمر
عليه السلام واليد نحو الوقف ونحوه لم يرد في وقاف المديينة ان زيدا وقفها
عليها لا يسحق بذلك مشاوان شهدت المدينة انما كانت في يده يوم وقفها
لان الانسان قد يقف ما لا يمكنه وقد يكون في يده بمقتضى جارية او عارة وقد
وفي مسكتنا ادعى ابنه وقف جوده وقد يقف ما لا يمكنه فله تسع ادعى بن عمر
السادة والله اعلم **سئل** في الذي موقوفه على مصالح من سجدنا الخليل عليه
عليه السلام عزمي حله ما غرسه وقفه على نفسه ثم على اولاده وعلى من يجي بعده
ثم لم يجمع حقوقه وطرقه وجوده وما يعرف به وينسب اليه وكل حق يولد
بذلك وقفه الكمال للارض والتمسك **اجاب** حقوق الشجر والمساكن
والطرق جمع طريق وهو معدوم فكيف يسحق الموقوف وقفها على نفسه ولا يقف
الخليل عليه السلام فلا يسحق الوقف منه على لزمه الكيفية اسما وقد

الوقف على
الوقف على
الوقف على

المقتضى في الوقف لا تسع
دعواه من المتوقف
فلا تسع دعواه على رجل معين
فلا تسع دعواه على رجل معين

مطلوب
الوقف على
الوقف على

٥٠٠

این ابن خلدون

مظ
فی صحیفه وقف المساج ادا
فضلی بحواریه

إلى الناظر حيث شرط له الواقف استحقاقا كان من جملة الوقف عليه قال الكمالين (الها)
 فإذا قطعوا قطع إلا أن يعمل بما أخذ قد اجزته وإن لم يعمل إلا بأخذ شيئا انتهى فذا البحر
 بعد نقله كلام الكمال وظاهره أن من عمل من المستحقين من العارة يأخذ قدر
 اجزته لكن إذا كان مهلا لا يمكن تركه عليه إلا بغير من كالأمام وأخيه بالبر
 لمعلوم الشرط من العارة فعلى هذا إذا جعل المأشور الستاد من العارة
 يعطيان بقدر اجزته عليهما فقط وأما ما ليس في قطع من فانه فربما
 وأنه لا يعطى شيئا أصلا من العارة قال في التكملة والظاهر وما يؤيد مع الينا
 لا يجوز الحركة للدرسة الناظر انتهى في الأصل أن العارة رحم الله بها قد صارت العارة
 على الكل حيث كان الاعطال لغير ما يعطى لها وإن فعل ما لو خلاف الشرع من يكونه
 فعلى خلاف المشروع الذي يوجب الجواب مشروع والله أعلم **س** في قوله
 خلاص تنعده إلى التكملة عليها أن يسوي به خلو من فلا وهو الذي بدأ خلوها
 ويخرجها إلى المسكة غير نافذة بغير رضا أهل المسكة أم لا ما فيه من نصير
 معها **أج** ليس للمتكلم ذلك لما فيه من تقبيح معالم الوقف وقد أفق
 بعض الفقهاء عدم جواز فتح شك التبرعية في جوار الجامع إلا بمراد لا مصلح
 للجامع فيه وبكذب بفتح باب المسكة غير نافذة بغير رضا أهلها هذا لا قبل ولا ما
س في الرجل الصالح المنظر على وقف ما من يورثه من عهده علم الخليفة
أج نعم مرت به علم الخليفة / نعم الله تعالى فقد حرم في البحر فلا يفتح التبرع
 بعد العلم المنظر من لم يسأل الولاية للوقف وليس فيه فسق يعرف كالزوجه
 بأنه مباح في به الناظر ما إذا ظهر به فسق كسره الخروفه التي والاسعاف
 لا يورث إلا من قادر بنفسه أو ياتيه لأن الولاية مقيدة بشرط النظر وليس من
 النظر لا يورثه إلا من لأنه قبل بالمقصود وكذا القولية القاضية لأن المقصود لا يجعل
 به ولا تشترط الحرية والاسلام للصحة قال في البحر والزمى في الحكم لا يورثه
 إلى الاسعاف ولا شبهة أن قوله مباح في به الناظر إذا ظهر به فسق كسره
 البحر خاص بالمسلم الذي يترك وما يدين الحديث الشريف التبرع لهم وما يدين
 والله أعلم **س** في من مسمى بما صورته بالحرف إذا وقف رجل في جهة مسماة
 وطاعته واختاره ما هو جار في ملكه كرمه على مساجد وغيره وأكتب بذلك كتاب
 وقف سائر بصفة الوقف وصحة الوقف وحسن اختياره وسلم الواقف حال
 حياته للجهة الموقوفة عليها وتعرف الموقوف بالوقف على مقتضى شرط الواقف
 على الوقف الموقوف مرة تزيد على سنتين ما استفاض الوقف شهرة وللواقف
 الموقوف ورثة واستجرت الورثة كرم الوقف الذي وقفها موطن من الموقوف

لا تولى إلا امرج
عادر بنفسي اوتايه

والان تدعى الورثة المبرورون ان سورهم وقف هذا الوقف في مرض موته واقام على
 ذلك بنية حكم الحاكم بابطال الوقف والقائمة ونفاذه من الثلث لكونه في مرض الموت فبالا
 الوقف المذكور صحيح على المدة المذكورة ولا استفاضة والشرع في ذلك يكون اجازة الورثة
 لكون الوقف بقدر ما سئل على وقف مبرورهم لا **اجاب** حيث اقرت الورثة بالوقف
 او استأجرت من المتوفى المتوفى لجهته لا ينعى بغيره للتناقض واذا تعارضت
 البيعتان بنية كونه في الصحة وبنية كونه في المرض قدمت بنية الصحة
 به غيرهما واذا تعارضت على ما يوافق جامع الغرضين الاقدام على الاستمرار والالتزام
 والاستدعاء والاستمرار اقراره لانه لا يمكن له فيه باتفاق الروايات
 حتى لو رغب المدي عليه انه المدي فعل معه شيئا من ذلك يتدفع دعوى
 المدي والورثة لهما مخرج وموقف الوقف للمدي عليه ولا ينفذ في احوال
 من الشك وتكون في العارة كذكر الشهرة والاستفاضة والقطع في
 بوله بقوله وقف وصحة سلامته وطعامه وعينه واختياره الى غير ذلك من
 العبارات وكان يمكن في ذلك رجل وقف حدودا على جهة روية للموت
 استجوب الورثة منه ثم ادعوا اليه كان في مرض الموت لم يسمع دعواه لم لا
 والواجب للسمع لان ادعاهم على الاستمرار اقراره لانه لا يمكن له فيه لكنا كنكنا
 عليه لوروده من مسافة بعيدة اجابة السائل ورعاية المصالح
 فيها اذا اذاع احد مستحق الوقف الى المحكوم به الثابت الذي جعل افع
 التجري على شرفه افضل الصلاة والسلام يبعه ام لا ولو ملك في يده مكتوبه
 مدة طويلة **اجاب** لا يبع بعه ويرد الى الوقف وجب اجرة المثل كما هو المقتضى
 به صيانة للوقف فانه القوي على وجوب اجرة المثل كما هو المقتضى
 والله اعلم **س** في اطلاق الوقف في غالب الوقا المرفوعة والوقا المرفوعة
 في الجوانب وغيره بالاصح حقا لان صاحب اطلاقه وجوبه مكانه وكرامه
 واذا امكن به حكم شرعي يتحقق على غيره من حكم الشرع الشريف نقضه **اجاب** ذكر
 في الاشياء والنظائر في القاعة السادة في حد الوقف الخاص انه انما يشر
 باعتباره قال فعلى اعتباره ينبغي ان يفتى بان ما يقع في بعض اسواق القارة
 من خلوات الجوانب لانه ونصير خلوات الجوانب حلاله فلما ملك صاحبها خاف
 ارجاعه منها ولا اجازة بالغير ولو كانت وقفا وقفا وقفا وقفا وقفا وقفا
 بالمعقوبية ان السلطات القوية لما ساء اسكنها التجار بالخلو وجعل لكل ثلث
 قدرا اخذ منهم وكتب ذلك بمكتب الوقف انتهى وقد مره في حديثه بال

طلب
 وقفت
 في الصحة
 بنية الصحة

مطلب
 لا ينفذ
 وقف
 منته
 الاستمرار

مطلب
 الصوري
 ما يطره

مطلب
 في حكمه

الحق

الحق في حوائط الخواص له مستقلة واستدراك شيئا او ضمها في الدولة ما نقل
 عن واقعات الشرع بقوله وفي واقعات الشرع من جعل في يده ذلك ففاج
 ورفع المثل امه الى ان قام القاضى بغيره واجازته ففعل المثل ذلك **حضر**
 الغائب فلو كان يدركه وان كان له خلوة فلو كان له خلوة فلو كان له خلوة ذلك
 فان شاء في العارة كمن في ذلك وان شاء اجاز الاجازة ورفع خلوة
 على المتاجر وغير المتاجر بادا ذكر ان رضى به والا يومى بالخروج من المكان
 وتسلم المكان اليه استلزام صاحب واقعات الشرع والاحتياج مع الغائب
 بعد نقله لما كان في راحة المسئلة ففعلها شيئا في قواعد كبر عجارة واقفا
 القاضى رجا تدل على المدعى والله اعلم بهذا فقد علموا بان لصاحب الكدار
 حق القرار بان يجرى المزارع والمتاجر الى رضى بما اراد غيرا او بمساواة
 باذن الواقف او باذن الناظر فتبقى في يده وفي الجوانب الغفار نقله في الشرع
 وفي الجوانب الاخرى ايضا استأجر ارضه وقفا وغيره في الجوانب من ممتصة
 الاجازة فللمتاجر ان يستيقظا بما جاز المثل اذ الم يكن في ذلك من دولي الموقوف
 عليهم الا الفلح ليس لذلك انشئ قال في الجوانب من الغفار وميزان مسئلة
 الارض المحركة ولم يفتقر اليها في اوقات الخلف انشئ وصورة ما في اوقات
 الخلف حانوت اصله وقف وعارة لوجله وهو لا يجرى ان يستأجر ارضه
 بما جاز المثل قالوا ان كانت العارة حيث لورفعت يستأجر الاصل بالمرسما
 فتأجر صاحب البيت كمن رفعه ويعجز من غيره والا ترك في يده بذلك
 وقد ذكر في الخاتمة مسئلة بيع ركني الجوانب في مواضع مستعدة في الجوانب
 في الفصل ان ذكر نقله عن الذخيرة ونص على ان الفوائد الكبرى والخلوة المذكورة
 واعلم كتب التتار ولم يشرى ركني دار وقف وفي بعض النسخ ركني في مكان
 وقف فقال المثل ما اذنت له بالسلي فاسر به لرفع فلو شره بشرط القرار بوجه
 على بايعه والا فلا يرجع عليه بثمنه ولا ينقصانه انتهى وفي جامع الغرضين
 والفنية والخلافة وعمران المثل المتأجر ارضه في ارض الوقف صدره منها
 حق القرار وهو المسمى بالكردارم الاستيفاء بما جاز المثل انتهى اقول لسائل الوقف
 بان يراى هذه الاجل القطع بالحق بل يقع المقتضى بان يقع الخلاف بالحق
 حيث استوفى سريته باحتياج الاطراف الست التي لا يمكن ان يكون في الجوانب
 كان وهي منظومة في هذا البيت اطراف كل قضية حكومية يست يوقع به
 الختلف حكمه ويحكم به وله في حكمه عليه وصحة وطريقه فاذا انصت

مطلب
 حائض
 وعولا

الحكم بعد استيفاء شرائط لصحة ودرجته من ما كان يراه او غيره عدل ودارع
 كما في مثله علم لانه لم يكن مخالفا للكتاب ولا للسنة المشهورة ولا لاجماع حنفية
 فيما لا يملك اية ضرورة لا سيما في المعاني والمواهب المشهورة كمن وسيتكلم في تعاقبه
 وتعلم فيه نفع كل ويظهر نفعه واعداه فليست بها بفعله كمال الوقف الا ترى ان
 فعله الموقوف بافقه من كان قد راى معلوما في اختياره من غير ان يكون له
 علم وادب معه انما دار حيث لو اراد ان يعلم لنا جاز في دفعه ذلك المقدار وما
 يلحق ان بعض الموقوفين على ذلك بالموال التجار ولم يعرف علمه من ماله الرزق
 والديار بل فان بقية الوقف وفار بالمنفعة التجار وكان على الله فليس علم يجب
 ما خفف عن امته والدين يسروا لمنفعة في ذلك الذي ولا عار به على الموقوفين
 والله اعلم **سلسلة من اقسام الوقف** سبعة اقسام هي: وقف على امرئ عاقل
 ان يكون على نفسه مدة حياته ثم يبعده على اولاده لمصلحة وهم فئات وفلان ففان
 وعلى من بعده الله تعالى من الاولاد المذكور فانما ينتمى على الوقف الشرعية للذكر مثل حظ
 ان ينشئ ثم يبعدهم على اولادهم ثم على اولاد اولادهم كونه ثم على اولاد اولادهم
 ثم على اولاد اولادهم مثل ذلك ثم على انفسهم واعقابهم وان سقطوا
 بغير اهل من طبقته المصلحة السلي على ان من مات منهم لم يترك
 اولاد له او نسل او عقب عاد ما كان جازيا عليه من ذلك على اولاده ثم على اولاده
 ثم على نسله وعقبه ينتمى على الوقف الشرعية للذكر مثل حظ الانثيين ومن مات
 منهم عن غير ولد ولا اولاد ولا نسل ولا عقب عاد ما كان جازيا على انفسهم من ذلك
 الى من بعدهم من درجة وذوي طبقته من اهل الوقف يقدم في ذلك القرب اليه
 فالأقرب ويستوي فيه الاخ السيق والاف فالقلم يكن في درجة الموقوف
 من يساويه فعلى اقرب الموجودين اليه من اهل الوقف مات رجل من اهل
 الوقف وصحبه وبهون الدرجة الى منتهى غير ولد ولا نسل ولا عقب
 ولا عقب بل ترك ابن خالة له وهو معه في درجة وترك ايضا اولاد اولاده
 خال له معه ولهم في درجة ايضا لكن فيهم من اصله موجود يستحق في
 الوقف بغير تلك الدرجة فليكن يوجد نصب تلك الميت واستحقاقه
 من المذكورين فيلزم ان يكون خالته ووجه في ذلك الاستحقاق او يستترك به
 واراد اولاد خال له فيه على الوقف الشرعية او ينزاد اولاد اولاده
 خال له دون ابن خالة وبهذا الاستحقاق اولاد اولاد خال له في ذلك
 يدخل فيه من اهل موجود وهو مستحق في الوقف المذكور اولاد يدخل في ذلك

بابه

ما المراد بقول الواقف
 فان لم يكن في درجة الموقوف
 من يساويه

اليه اولاد الخب وبلي يسمى من اهل الوقف او لا يسمى وما المراد بقول الواقف عاد
 نصبه في الوقف في درجته وذوي طبقته من اهل الوقف يقدم في ذلك الموقوف
 اليه فالأقرب وما المراد بقول الواقف ايضا فان لم يكن في درجة الموقوف من يساويه فعلى
 اقرب الموجودين اليه من اهل الوقف ايند والنسب الجواب وافقه الموقوفين ان الوقف
 ما يكون والطبقة والمنسب والمقرب والقرب والبعيد كذا الله عز وجل في قوله عز وجل
 ونفع المسلمين يعلمونكم انتم انتم الجواب وادخوه ايضا كما بينا لان هذه المسئلة
 موقوفة على تعلم احسن الله مقابلة ومساواة وجها في اعلى الفردى متروكة وما حكم
اجا علم ان شرط الوقف كماله ان يعقد في الوقف ان من مات منهم عن
 غير ولد ولا اولاد ولا نسل ولا عقب عاد ما كان جازيا على الموقوف الى من بعدهم
 وذوي طبقته من اهل الوقف يقدم في ذلك الاقرب اليه فالأقرب فيجب من امانة ما شرط
 وفرض نصب الموقوف المذكور الى من هو الاقرب اليه في درجته ومنه في خالته
 حيث كانت من اهل الوقف لا ولا اولاد دخل امه الموقوفين بعد قرابة وان اقول
 معه درجة لان قرب القرابة ادعى الموقوف في الوقف بسببه وقدرته عليه
 بقوله يقدم في ذلك الاقرب اليه فالأقرب وذلك في اعتبار القرابة التي
 هي المعاصرة الى الشفقة ومن يد الرحمة والى بول الله تعالى انما اشكال مع استحقاق
 الدرجة فكان اوقف لقرضه المعترض المولود حتى يرحل فانه يعاخصه فظهر
 بها ان اولاد اولاد خال امه الموقوف لا يستحقون مع ابن خالته فينصب في نصبه
 واما منسبته من لم يتناول شيئا من اهل الوقف فبإزالة لاهل بالسيرة واختاره
 في الابهاء والنظار ومنه قول القائل يقدم جواز في قوله في الموال ما المراد
 بقول الواقف عاد نصبه في اهل الوقف في درجة وذوي طبقته من اهل الوقف
 يقدم في ذلك الاقرب اليه فالأقرب انه يستحق بالشرط ولا يمنعه ما يوله عما
 صار بعده له بموت من كان يستحق لوجود سبب الاستحقاق بالشرط الذي
 شرطه الواقف فالمراد بقوله فان لم يكن في درجة الموقوف من يساويه فعلى اقرب
 الموجودين اليه من اهل الوقف انه لو لم يوجد من يستحق من اهل الوقف يقدم
 له قروب الموجودين من اهل الوقف له ويقدم سببه واما الطبقة فلها اجماع
 والدرجة في نصها ما قال في المقرب ومع السلم رتبة الواحدة درجة واستعبر
 للموقف عليهم والنسب والمقرب بمعنى والقرب والبعد احدهما خالفا الآخر
 قبل في المقرب قروب خلافا بعد وقلا فيه وقيل القرب في المكان والقربة في
 المنزلة والقرابة والقرى في الرحم والله اعلم **سلسلة من اقسام الوقف** في رجل وقف على

مما يملك من امواله ما وقف
 ولم يتنازل بغيره من امواله الا الوقف

الطبقة والدرجة
 الجماع

نفسه ثم على ولده ثم على اولاده واولاد اولاده ونفسه على الزينة الشرعية
 المطبقة المولود في السجل ودرجته انظر لنفسه في الاولاد ثم من الموقوف عليه
 قبل النظر الى رتبة من الطبقة الحاصلة المستحقين لانهم مطلقا وكل من وجد
 من الطبقتين موقوف عليه **اجاب** النظر لا يراد مطلقا وان لم يدخل في الحصة
 بالكلية فهو موقوف ان يصير اليه في الالة والاشياء وانظر وما ذكره السجل في تأويل
 قوله قبل استحقاقه خلاف الظاهر من اللفظ وخلاف ما تدارك الفقهاء في تأويل
 كلام الواهب انه اراد به الموقوف الذي مات قبل استحقاقه الذي لم يدخل في
 الاستحقاق بالكلية ولكنه موقوف ان يصير اليه استحقاقه اقول والمستحق في موضع آخر
 ان اولاد الاولاد موقوف عليهم في الحصة سواء الاولاد بمعنى ان الموقوف
 مات قبلهم ويتقضى للمرضاء بعدهم شرط اذا وجد على الموقوف عمله وهذا
 اقرب الى قواعد الفقه والفقه والله اعلم **س** فيما اذا شرط الواقف ان
 وقفه شرط ومن جملة شروطه اخذ من مات من اولاد هذا الواقف على غير
 ولد ولا واولاد ولا ولد ولا عقب عا ذلك وقفا على علم من هو في درجة ذلك
 طبقته يقدم في ذلك الاقرب فالأقرب الى الموقوف ومات واحدة من اولاد
 اولاد هذا الواقف على غير ولد ولا واولاد ولا ولد ولا عقب عا ذلك وقفا
 وان ماتت واحدة من اولاد هذا الواقف على غير ولد ولا واولاد ولا ولد ولا عقب عا ذلك
 اقرب اليها ام لا **اجاب** ينقل نصيبها لان اختصاصها بها الذي هو في
 اول الوقت حيث كان الوقف على الولد ثم على اولاد الاولاد ثم على اولاد من وقف
 من غير ولد اولاد اولاد او نقل منه فلتصميم له ومن مات من غير ولد عا
 ذلك على من هو في درجة ذلك طبقته يقدم في ذلك الاقرب فالأقرب الى الموقوف
 ومن لم يولد له الصورة تنفع كرا في كتب الوقف وفي تعارض اذ قوله عاد ذلك
 على من هو في درجة ذلك طبقته يقدم في ذلك الاقرب فالأقرب الى الموقوف
 الاقرب فالأقرب الى الموقوف يقدم في ذلك الاقرب فالأقرب الى الموقوف
 وان كان انزل درجة لكن رايها في ذلك الاقرب فالأقرب الى الموقوف متافرا
 قوله يعرف على من كان في درجة فينبغي ان يقول بتقسيد الدرجة بالخذ ولا
 يكون تاسي اعمال الكلام مما يمكن له ان يكون في ان صاحب الواقعة
 يطلب نقل في المسئلة ولا يقصر على مجرد الجواب وان كان معللا لشدة في
 قصده فنقذ عن المسئلة فربما استبى رحمه الله تعالى قال في مسئلة فاذا
 تعارض اذان الامران وتعارض معنى القرية مع معنى الدرجة تنفع المسئلة

مطلب
 النظر لا يراد مطلقا
 وان لم يدخل في الحصة

مطلب
 في السجل لا يراد
 في الاقرب فالأقرب

ولاه

ولا خذ من حقا فكلت المسئلة علينا فوجعا الى المعنى فربما ان تقدم الاقرب
 الى الميت اقرب الى مقاصد الواقفين والى مقاصد الواقف ما لم يقصد الاقرب
 الى الواقف وبها لم يقصد الاقرب الى الواقف فلذلك ترجع عندنا استحقاق هذا
 الاقرب الى المتوفى والله اعلم لكن قد وقع حكم لدى الدرجة بمعنى على شهادة انه لو
 المستحق حكم القاضي بموجب ذلك من غير ان يدخل عليه بما ذكرناه وانما وقف
 في صحة هذا الحكم فان الشهادة على ما اراه ليست بصحة في حصة في هذه
 الشهادة لا استحقاق في قولها نظر لانه حكم شرعي وبها انما تقضى حصة
 بالاسباب فتشهادت به في الدرجة صحيحة والاستحقاق ليس اليه حكم
 القاضي بموجب ما شهدوا به عنى فيه نظر لكونه لم يتناول اطلاق الواقعة
 حتى يظهر له المصواب فيها وحكم في نقضه ايضا نظر لاجل الاحتياط وقرب
 المأخذ وانه لو نظرت في ذلك وخالف ما قلناه وحكم في خلافه في علم وكسح
 كنت اقول ان حكمه صحيح يستنع نقضه فهذا الذي عارض في هذه المسئلة
 ارضى في هذه الواقعة لاجل ان يصطحح الى ان يقضى الحكم في حصة
 الى ما قلناه وينتبه لمثل ذلك عني من الاوقاف فان سلمت بقية كرا في كتب
 الاوقاف ولا رتبة الناس له بل يكتفون بما حصل في اولادهم من ان مات
 انتقل نصيبه الى اولاد ولا ينظر في قوله ثم الاولاد وليس له وانما ايضا
 ما كنت انظر في ذلك الا في هذه الايام وهذه الايام وحسب بقوله الله في
 القلب والله اعلم استسكني الله اقول والمصير به في كتبنا شونا وشروحا وشاوي
 انه لا يدخل في اسم الموصية الا ذواتهم المحرمين عندنا صنفه فلا يدخل في
 العلم في قوله الاقرب الاقرب الى المتوفى له درجة غير محرم وانما الاقرب محرم
 فيدخل فيه ويصرف اليه بصرح كلام الواقف **س** في حصة نصيبها وقف
 لغيره به والنصف الاخر ملك لله فطلب صاحب الملك قسم حصته في حصة
 وتعيين الملك في الوقف ليعرف ويستفغ به كيف يشاء وما كان ما من انظر
 على النصف الموقوف من القسمة وانما التمييز المذكور في القاضي ان يجرى
 انظر على القسمة وعلى تعيين الملك في الوقف يستفغ صاحب الملك بملكه
 كيف شاء وما كان لا **اجاب** يخرج على القسمة لتمييز الملك من الوقف فينبغي
 كل بها حصته وقد مر بالمسئلة في كرا في كتب والله اعلم **س** فيما اذا جاز
 مع الترتيب سبلا وقف على ما فيها الالة لهما ارضى بما عارض في
 مع الترتيب المذكور وشرط النظر الشخصي مخصوص فقرا السلطان كما تبين لفظ

لا يدخل ابن العم في قوله
 الاقرب فالأقرب

مطلب
 في قسمة الوقف من الملك

قوله السلطان كتابي وقف
في ارضه ورسوله الصالح جاز
ولم ينقص الواقف

غلاته ونوابا للمسيح لخدمة احتياج المسحوق الى ذلك وعين لكل معلوما في
فعل يعلى بتفكر السلطان حيث رأى المصلحة بغيره ذلك ولولم ينقص الواقف
عليه بخصومه وحل المعنى له تناول ما عين له وان امتنع الناظر من
وقفه اجبر عليه ام لا **اجاب** نعم يعلى بتفكر السلطان وخبر الناظر على نفسه
من غلة الوقف ولولم ينقص الواقف عليه بخصومه والحال به بدالة اعم
سئل عن وقف صورته انشا الواقف وقفه هذا استخراجه اولادهم الطفل
المردود عن وعلى من يحول له من الاولاد المذكور خاصة من على اولادهم
ثم على اولادهم ثم على اولادهم ثم على اولادهم ثم على اولادهم ثم على اولادهم
ما تفضلهم ومن اولادهم فاسألوا عن ولدوا سفل منه انتقل نصيبه
الى اولاده او الى سفل منهم وعلى ان مات من اولادهم واولادهم واولادهم
عن غير ولد ولا ولد ولا ولد ولا سفل عاد نصيبه الى من يكون درجة يترتب
الا قوب لا قوس على ان مات منهم ومن اولادهم واولادهم واولادهم واولادهم
فعل استحقاقه لشي من هذا الوقف وتكون ولدوا سفل منه لشي ما كان
يشكره الله لو كان حيا فاذا انقرضت المذكور على هذا الترتيب المذكور
عاد ذلك وقف على الموصوف من اولاده التي مات من اولادهم على الشرط
والترتيب في ذلك الوقف الجيد في ارضهم ولم يبق لهم شي عاد وقفه على
سباط الخليل ثم انما حوت الواقف ولد اسوه محمد مات اخوه عن
المذكور وقف محمد جميع الوقف ثم مات عن بنت ثم مات البنت عني
ابن اسمه محمد ثم مات محمد عني ابن اسمه محمد فوقف في الوقف مائة
قول الواقف المتفرع ثم على اولادهم المذكور بدخوله في ذكور النسب
ثم ان ناظر وقف الخليل ان ادعى على محمد بان الوقف الى اوصيه
وقف الخليل كحج بان اياه محمد اوصاه عن ابن الواقف لم يدخل في الوقف
لان المصنف قول الواقف على ولده الطفل عن وعلى من يحول له من الاولاد
يرجع الى من له اقرب لا الى الواقف فلم القاضي رفع يد محمد وسلمه الى
ناظر وقف الخليل فحل يعني ذلك فكون جرة وقف الخليل مقدمه على من
حوت الواقف من الاولاد ثم يعني ارجاعه الواقف للقرائن الدالة على ذلك
فكون جرة وقف الخليل سابقة على جميع من ينسب الى الواقف واذ اقلتم
بمعين رجوعه الى الواقف ودخوله واداه محمد فبني بوقفه دخول محمد
ابن بنته ام يدخل تحت الجنتين المذكورين وينتفيض حكم القاضي المتقدم

اجاب

اجاب قد اجاب عن المصنف بغير مولا ان المصنف الرضا في قوله الواقف
الواقف وعلى من يحول له راجع الى الواقف لا الى ولده عن ولا يترجم رجوعهم
الى من احد من نفع المصنف بغير الواقف وحيث حوت الواقف بغير صورته
الواقفة بان لم يكن سائر الموقوف على ابنه عن حاله استحقاقه ان خاصا
بمحمد بن محمد وعلى جرة سباط الخليل والاعوان مقدم عليه وقد استفتي
في هذه المسئلة بها هو مختلف الموضع في احوالها فخلت الخراب من ذلك
فلا يتوهم معارضة الافتاء بين المصنف والمصنفين في حقيقة الواقف
والسابقين محمد بن الواقف وبين ابنه عن فان كان محورا لما كان له في الواقف
لان سباط الخليل وان كان تحت سباط الخليل فهو في الواقف فالحق في الواقف
محمدا على سباط الخليل عليه الصلاة والسلام واقول سباطا ما رجع المصنف
الى الواقف فمما لا شك فيه وقفه اذ هو اقرب الى الواقف مع كل صفة
اللفظ له وقد تقرر في سبط الواقفين انه اذا كان اللفظ محتملا في تعيين
احد محتمل بالمفروض واذا رجعت المصنف الى حسن لزوم جريان ولد الواقف
لصلبه واستحقاق اولاد اولاد واقفاته وفيه في اية البعد ولا يتسكن
بكونه اقرب من المذكور لما ذكر من الخطور وبذا الغاية ظهور غنى عن الاستدلال
له واذا كان حكم القاضي بنينا على ذلك تحت نقضه لكونه على خلاف الجواب
اما اذا كان بنينا على وجود محمد بن الواقف فهو صحيح لا يجوز البطالة اذ الواقف
على من يحول له محمد بن محمد بن الواقف فلم يتناوله لفظ الواقف بل هو قوله
الجيد في جوابه وان كان عن سابق اوجود فالحق محمد بن محمد بن محمد بن محمد
عليه من حيث انه الاطالع الحكم ببقية له في الوجود وليس كذلك اذ لو فرضنا
سابقته عن عليه في الوجود غير انه كان ان الواقف موجودا ليس له في
ما قلنا انه لم يتناوله لفظ الواقف لانه لم يترك بغير الواقف والواقف
انما وقف على من وعلى من يحول له فليقتضه ذلك وقوله
وما رمت ذمما للموجب وانما خست اقتضاها في قضاء محترم
وكيف احكام الشريعة واجب صياتها على كل من دخل من
سئل في اخوين وقفادرا مشترك بينهما وكتب ما صورته انشا
الواقفات المذكورين وقفهما هذا على انفسهما مدة حياتهما ثم بعدهما
على اولادهما المذكورين وان مات منهم على حكم الترخيم الشرعي المذكور من حظ
التيين ثم من بعدهم على اولاد المذكورين ان مات وجعل بعد انقراض

ولا ينظر الى قوة القرابة وضعفها اذ لا ينظر الى قوة الوفاق بقدر القرب قاله قس
 الى الوفاق ولم يقل الى ائمت فقد اعتبر الوفاق القوية اليه لا القوة وبما لا يشك
 فيه وقد قرر عند العلماء احدى القوة عن الوفاق وان كان ضعيفا وجهه الحق
 في الوفاق واجرة وقد شرط الوفاق تقدم القرب ولم يقدم فيه ذاهبتين على في
 جهة في شرط والذو اوضح جدا لا يتج فيه الزيادة ايضا ولا اطنابا ثم اقم
الشرط في شرط الوفاق على كونه بعد رجوع الغلات وقبضه المخططات
 ووضعها في اماكن معلومة وقطع من النافذ حاله ان يسلمه ما جوه
 من ذلك ليعرفه فيما شرطه الوفاق من الجهات والمصارف في اقله ان ذكر
 كله في لاقى ملتزم به وقد رويت المصارف في مالي فاعلم ان الحق لا يكون
 ذلك دفعا شرعيا يمنع المتولي حاله عن التعرض له ان لا يكون ويطلب
 تسليم جميع ذلك للجهة في الوفاق بعينه ولا اعتبار بقوله اذ لا يعلم الا ان
اجب ان يكون قوله لاذ دفعا شرعيا ولا امر شرعيا بل ضبط جليا وشيا
 فربما عن الشرع اجب اذ لا قيل في مقابلة السلام بعينه الى التزم في
 اوقات الام لا تلك مما اعتبره كان باطلا وكيفية قوته كان ما يلائم
 قوته بغيره فهو بيع المعنوي اذا لم يجر وان قدرته اجارة فهو واقعة على
 استهلاك الامكان المعروفة الى بنة فيما يولد وهو في المجرى لا يجوز فليق
 يستخرج منها ما يتجاوز وان اعتبرته وانما لا يسفر ومثلهما لما سبق في
 فالجهة في مال الوفاق لا يجوز ولو يعوضها للجهة الاب بالولد الصغرى
 خلف جميع شرائط الرتبة وذلك وان اعتبرت ذكر صفة منه على الوفاق
 ونضفا عليه فهو احدى باطلان لما سبق ولما انه يرد الى ابطال العمل
 بشرطه الذي يوكفي القرائن والقبلة الاعتبار بدوينة التصورات
 بالحق على حقيقته والحق المتفق على شرعيته الحكم الترخي لا يخذ
 الغلات وقبض المخططات ليعرفها فيما شرط وافقنا وان امتنع المورث
 تخذ منه قهرا وترفع يده عنها جبرا هو المورث لا سيما في احوال
 الاوقات التي تضي على وجوب صيانتها والاعتناء بها كما في سلف
 والده اعلم **الشرط** في شرط الوفاق دارا على اولاده ثم على اولادهم ثم وجعل
 اخرج لينة لا تنقطع بل تكون وفقا عليهم بكونها او يستقل بها او لغير
 السكنى والاشغال وهل اذا سكنها احد لم يقسم بطلانها باجرة المثل
اجب في عند اطلاقه للاشغال وليس لم سكنها في فتح القدر

فيما ظهر من بعد جمع

وليس

وليس الموقوف عليهم الدار سكنها بل لم لا اشغال كما انه ليس الموقوف
 عليهم السكنى الا اشغال وحرم في المجرى وجب اجرة المثل للشرك اذا سكن من
 له الا اشغال وفعل ما لا يجوز والحاصل ان الوفاق اذا اطلق او عين الا اشغال
 كان للا اشغال وان قيد بالسكنى تقيد بها وان حرم بها كان للسكنى وللأ اشغال
 جريا على كون شرط الوفاق كمنى الشارع فهي له الا اشغال فقط لاحق له
 في السكنى ومن له السكنى لاحق له في الا اشغال واذا سكن الشريك الغلبة
 وجب عليه اجرة المثل مطلقا سواء كانت الدار للسكنى او للا اشغال وان
 سكن في دار السكنى والشريك الاخر لم يكن للضيق لا يستحق لخصيصه اجرة
 لان المتضيق ليس له الا السكنى ولو كان الى جيب الا حرم وليس له طلب
 اجرة لخصته ويوحى كلام الحنفية بانه لا اجرة على السكنى يعني الذي
 امتنع عن السكنى للضيق او لغيره حيث لم يمنعه الشريك عنها فتدبر ذلك
 وافهمه فقد اختلط على البعض كلامهم في هذا المثل فلم يعلمه والله اعلم
الشرط في دار موقوفة على اولاد الوفاق ان لا يهبط وسهام سكنوا ساكنها
 ثم من بعد كل منهم على اولاده ثم وحي على جهة لا تنقطع بل اذا سكنها احد
 الموقوف عليهم بهاله من حق السكنى المشروطة له بهذا الشرط يستحق
 الباقيون اجرة ان لا يستحقوا **اجب** لا يستحق الباقيون عليه اجرة اذا سكنوا
 بهاله من الحق المشروطة بهن الوفاق الذي هو ذو جيب المهيول به سكنى
 ان يقع قاذوا المجرى قلا عن فتح القدر ليس له حرم الموقوف عليهم السكنى
 ان يكرها ولذا اذت على قدر حاجته سكناء به له الا اجرة لا غير ولو كثر
 اولاد الواقف ودولده تسلمه حتى خافت الدار عليهم ليس له آه سكنها
 تنقطع على عودهم ولو كانوا ذكورا وانثا ان كان فيها محرم مقاصد كان للذكور ان
 ان يسكنوا اسماهم معهم وللنساء ان يسكنوا ارجهن معهن وان لم يكن فيها
 محرم لا يستقيم ان تقسم بينهم ولا تقع فيها مساواة انما سكنها على وجه الوفاق لم ذلك
 لا لغيرهم ومن هنا يعرف ان لو سكن بعضهم فلم يجر الى اخر موصفا بكنه لا يستحق
 الا اجرة حصته على السكنى بل ان احب ان يقدر معه بقعة من تلك الدار
 به زوجة او زوج ان كان لا حرم ذلك فعلا والاشراك المتضيق وخرج او جلسوا
 معا لم يفعلة الحجب الاخر والاصل المذكور في الشروع والزوج في اوقات
 الحضانة ولم يخالفه احد فيما علمت وكيف خالف وقد قلوا اجماع على الاصل المذكور
 انتهى واشترط الاسكان لا يوجب استحقاق اجرة على من سكن منهم لانه قد

مطلوب
 اذ اطلقوا ومن لا اشغال
 في الدار السكنى وما لا اشغال

مطلوب
 الدار الموقوفة
 اذا سكن بها بعض
 السكنى لا يستحق
 من السكنى اجرة

استوفى حقه المروط لم يمسك فلم يكن غاصا للمنفعة الوقت حتى تولى
 الاجرة عليه على قول من قال بوجوب الاجرة على غاص الوقت فتمت له ذلك والله اعلم
 في دار موقوفة على جهة شرط الواقف السكنى فيها لمرأيتين مدة حياتهما
 فمكنت احداهما وطلعت الاخرى السكنى فلم تنصها وابت الا بالمهاياة او القسمة
 وفتح باب اخر فبقي الثانية ان تجوز اختها على القسمة وفتح باب اخر على المولية
 ام ليس لها ذلك حيث ان الواقف شرط السكنى لهما والمحل قابل لكتنهما معا
 من غير قسمة حيث لم توافق الثانية على القسمة ولا على المولية ولا اذا كان
 الواقف شرط السكنى للمرايتين بهذه الدار مدة حياتهما بل لهما ان يسكنوا
 الدار معا معهما من غير رضى المستحقين في الوقت ام لا وهل اذا تراضيا على القسمة
 وفتح باب اخر للدار الموقوفة بل لا بد من رضى المستحقين ام لا **اجاب**
 ليس الثانية ان تجوز اختها على القسمة ولا على المولية ولو منحتها ان تسكن
 زوجها معها وتمتنع القسمة وان تراضيا على الوجه المذكور قد جاز بالمسئلة
 صاحب البحر فقلنا في ذلك ان وقتنا في قوله ولا يقسم وان وقتنا في قوله
 والله اعلم **س** في احوال الشركاء في الوقت اذا سكن جميع دار الوقت بدون اذن
 البقية لا يجب له عليه الاجرة ام لا **اجاب** نعم قبض عليه قلنا في البحر فقلنا في القسمة
 احد الشريكين اذا استعمل الوقت كله بالغلبة بدون اذن الاخر فقلنا في حصة
 الشريك لو كانت وقفا على سكنى او موقوفة لا يستفاد والله اعلم **س**
 في وقت صورة انشا الوقت وقفه لدا على نفسه ثم علم ان له غيره في المدة فميسم
 وانسيه ينفذ بالصوره في السكنى لمن عجزا جتهدت اليها في الوقت
 المزمع المدة فميسم وانسيه فغلب زوجا في المدة فميسم على دارين من دور
 الوقت وكنا بجما مع زوجتيهما مع الغنية عنها وانسيه قاهرة لا زوج لا فخر
 احد عمة سنة فلها تزوجت انسيه سكنى زوجها بها كذلك في دارين من دور الوقت ايضا
 والدور متفاوتة فيها الحكم الرعي في ذلك استعملنا في الجواب جاز في الجواب **اجاب**
 اعلم اولان من المفرد في المذهب ان من لم يسكن دارا ليس له ان يجرها واخذ غلبتها
 لا ينصيص من الواقف ومن لم يجار دارا واخذ غلبتها ليس له سكنها الا بمنصيص
 الواقف وحيث قصر الواقف السكنى على حاله الحاضر ليس له عند عودها السكنى انما
 له في الاستفاد فقط فاذا سكن به عودها فاجرة المثل لتلك الدور واجبة لمن على
 ارضاهن لا عليهم لما تقررا على المستمع لا على التبع لا في الفقه فياخذ
 الناظر منهم ويصرف على العادة ان كانت هناك عماره والا يوزعها عليهم فان قلت

مطلوب
 ودار موقوفة على
 طلبت احداها القسمة والمهاياة
 لا تجوز

مطلوب
 احوال شركاء في الوقت اذا
 سكن جميع دار الوقت بدون
 اذن البقية فقلنا في القسمة
 سوا كانت للسكنى او للاستفاد

مطلوب
 في السكنى لمرأيتين
 وبالعكس

مطلوب
 الاجرة على الزوج
 لا على المرأة التابعة

مناظرة

مناظرة الاخذ منهم والرد عليهم قلت حيث كانت الدور متفاوتة اعترفت
 بكونه ارجوحة في اجرة مثلا لا جلي الشريك الحاصل في الوقت فيها حتى في السكنى
 برقة من السكنى فيدفع له قلنا في البحر فقلنا في القسمة احد الشريكين اذا استعمل
 الوقت كله بالغلبة بدون اذن الاخر فقلنا في حصة الشريك لو كانت وقفا على
 سكنى او موقوفة لا يستفاد انتهى في هذا امر في ان السكنى بالغلبة مع
 الحاجة بدون اذن الشريك موجبة لا جرة المثل لحصة الشريك وقد علمنا ان
 ما قرناه على كل حالين فتأمل ذلك في احتسبه قتل من حررا جوابي في هذه
 المسئلة على هذا الوجه والله اعلم **س** في متى وقت على ذرية شخص سكنه
 احد الموقوف عليهم بالغلبة فصار يوفيه عنه مقدم سلطانة كالغزاريف
 ويحق بافتراد ان يسكنه طلب من اجرة المثل لحصة فاف وقلنا في دفع المقام
 لا يجب عليه اجرة مثل حصته ام لا بل لا يملكه مطلقا **اجاب** عليه اجرة
 حصة الشريك لو كان وقفا على السكنى او موقوفة لا يستفاد تأخر في له
 في البحر فقلنا في القسمة وليس للسكنى ان يتعلل بها ذكر اذا يلزم شريكه المذكور
 شي مما دفع من المقام حيث لم يرد له بالدفع ليرجع عليه حصته منها كما انه
 ليس للذبح لم يسكن ان يقول لا جرة انما سكن بقدر ما سكنت لان المولية انما
 تكون بعد كسوة الله اعلم **س** في ذلك عقار موقوف لستاجر فيه
 عماره زادت بسببها اجرة مثله وقضى عليه باجرة المثل لفساد العماره او فخر
 بل يقضى عليه بها حاله ثبوته عامر بعمارة او حاله كونه خاليا عنها **اجاب**
 يقضى عليه باجرة المثل حاله كونه خاليا عن عمارته التي لم يملكه اذا لا يجب على
 الانسان اجرة ملكه اذا التفع به والله اعلم **س** في رجل وقف وقف
 وجعل له متديلا وجعل له اطارا يعني سرقا عليه لا يجوز ان يجمع رجل واحد
 بين الوظيفتين حيث يكون متديلا في اطار ام لا يجوز الجواب لا يجوز
 مستنظا موضحا **اجاب** لا يجوز ان يجمع الوظيفتين في رجل واحد على ما ذكره
 الناظر ولا على ما ذكره الامام ابو محمد من الفضل والذمورد عنها ما ذكره
 في الثانية في باب الوصي فيما يكون متديلا الوصية من قول رجل او رجلين
 وجعل عني سرقا عليه ذكر الناظر انها وصية كانه قد جعلها وصية
 فلا ينفذ احدى منها لا ينفذ به احد الوصيين وقال الامام ابو محمد
 فيمن التصل بكونه الوصي او لم يمسك المال ولا يكون المستفاد ولا
 كونه سرقا انه لا يجوز نفق الوصي له بعلمه انتهى في هذا امر في عدم جواز

مطلوب
 علمه اجرة حصة الشريك
 سوا كان موقفا على السكنى
 او للاستفاد

مطلوب
 اذا كان على الماحض تقويم
 المستاجر فاجرة المأجرة
 خالية من العماره

مطلوب
 لا يجوز ان يجمع الوظيفتين
 على رجل واحد

اجتماع الوظيفتين في واحد له يلزم على سائر الناس انفراد الواحد بالتصرف
والواقف اعتمد على رأي اثنين ونظرهما تصرف فادلم رضي برأيه واما على
ما ذكره الجدل فان له يلزم منه جواز تصرف الوصي بلا علم منصرف عليه
وانت على علم بان الوقت يستحق الوصية وانما يلزم تصرف من
ولهذا اظهره في خارج عليه ويظهر للفقهاء بان امانة نظر اليه والله اعلم
مسألة في وقفه لاظر ومنوط بل يجوز له جزمها ان تصرف في الوقف
بغير علم الاطراف **اجاب** لا يجوز لاحدهما ان ينصرف بغير علم الاخر ولا
يجوز له ان يتصرف بالتصرف للموضوع علمنا في غير ما مضى والفقهاء لم يفتوا
والناظر في كلامهم يعني واحدا مستلزما في وقف المتعاقبة فليس كذلك
الا لظاهر علمه في كل من كان من اهل الفقه وعرف اصطلاحه في شذوذه من الفقهاء
والله اعلم **مسألة** فيها هو الواقف بالولاية المشايخ في الاوقاف المعروفة بالولاية
المقصود من ان السلطان ينصب ناظرا عاما عليها والوقوف التي بالقدوس
منها لا ناظر عام منصوب من قبل السلطان ايضا بل للناظر العام في الوقف
الخاص المنصوب عن التصرف فيما سواهم لا واذا عزل السلطان الوقف
العام ونصب غيره يتعزل بذلك المتولى الخاص بيت المقدس ام لا **اجاب**
ليس للناظر العام رفع يد الناظر الخاص عن التصرف المستفاد من نصب
السلطان ذلك في ذلك والولاية الخاصة اعم من المقرر وهذا هو العلم
واسحاب القضا والفتوى ولا يقول الناظر الخاص بغير الناظر العام وكيف
ذلك وكل ولاية منها مستقلة بنفسها على الوجه التام ولا تلاحق بينهما
وجه من الوجوه وسلك لا يقول نايب المستنصب بغيره فكيف
الفتاوى عن هذه بل هذه بالولاية اولى بانفاق الى الاستحسان
والوجوه والامر فيها عن زيادة التبيين والله تعالى الموفق
والمعين واما علم العالمين **مسألة** في خلو بيده وظيفته امانة على
مسجد قوم اوقاف الصلوات الخ في كل يوم بغيره في وقته من كل
المعقود من وقف والاطراف قد كانت في بعض اوقات
دونه بعض ذلك لا يستحق المعلوم الا بقدر ما يشاء والبقية يرجع
عليه به ويكون موزعة الوقف كيف الخ **اجاب** الذي فصل
في كلام الجرح مقتضى كلام الخصاف انه لا يستحق الا بقدر ما
باشرو به فخرج ابن وهبان في مسافر الخ اوصلة الحرم حيث قال لا يتصرف

مطلوب
لدى الناظر ان يتصرف بالتصرف
بدون المستنصب ولا بالعالمين
والتصرف بالناظر بمعنى واحد

مسألة
الولاية الخاصة اقوى من
الولاية العامة

مطلوب
لا يستحق الاعتقاد
ما باشرو

ولا يستحق

ولا يستحق المعلوم مدة لغرم مع انها فرضان عليه وان مقتضى كلام صاحب
الفتية واما ما بين ترك الامانة لزيارة اقربائه في الربيع يسوعا
او غيره او لمصلحة او لاستراحة لا سببه ومسلم عقود العادة
والسنة ان يستحق اذا كان كذلك للوقوف وان على ان كلام الخصاف
لا يفتأ دمه كلام صاحب الفتية وقد يفتأ انفع الرسائل ان يقتضي
كلام الخصاف هو الفقه اقوله ويؤيده ايضا نصهم على جواز الاجارة
في هذه المطاعا فكان سبب الاجارة قوله فيما والله اعلم **مسألة**
في كتاب وقف باكر الكتاب مدة لم يخل في اثناء السنة بل يسقط
معلومية المقرر لم على الكتاب فيستحق بتدوير ما عمل سريعا ام لا **اجاب**
نعم يستحق بحسب مدة التي تحمل فيها يكون معلومه في مقابلة
عمل الكتاب فاذا عمل نصف السنة استحق نصف المعلوم واذا عمل
ثلثها استحق ثلث المعلوم وهكذا حتى لو عمل يوما واحدا استحق نصيب
ذلك اكل صاحب وظيفته يكون معلوما في مقابلة العمل وقدمه بذلك الطرقي
في انفع الوسائل ونص على ان المعلوم يستحق على المدرس والفتية وصاحب
وظيفة ما وقد نقله في الاشياء وقدره وقال في انفع الوسائل انه لا يشترط
بالفقه والاعدل معلوما بان في مقابلة العمل فيقسم بقدر وهو ظاهر في
الكتاب لان الكتابة عمل لا يتردد غير واجب والى ما علم **مسألة** فيها اذا
مات المدرس بعد تمام سنته مدرسا بل يستحق ما هو المشروط في
وظيفة التدريس ام لا **اجاب** نعم يستحق المشروط ما بهوله كما خرج به
في انفع الوسائل ويتبعه في الاشياء والنظر في انفع الوسائل ان
بعد نقله لزم ان صاحب الفتية بهذه الفروع التي ذكرها صاحب
الفتية فيها ما يوضح وذكر ان المدرس والامام والمؤلف لا يفتقر
حقوقهم وقت خروج الفقرة وما ذاك الا لان هذه الوظائف شتوب
الاجارة وذلك لان المدرس يتروك الى مكان معين ويقرب فيقول الطلبة
ولهذا لو ابقراته الى الواقف وكذلك الفقيه والامام وهذا كله كسبوا
علمه فعلمه فكان القدر الذي يتناول من الوقف الذي يوفق مقابله هذا
الفضل في معنى الاجارة وكذلك الاشياء فاذا مات المدرس في اثناء السنة
قبل ان يفي الفقرة وقبل ظهورها وقدرها يسيرة ثم ما سادس ان ينظر
وقت قسم الفقرة المدة بما سرت والى ما سرت من جاز بقدره

مسألة
ما لم المدرس بعد تمام سنته
مدرسا يستحق المشروط

صل
الحكم لا بد ان يكون في حادثة
بعد دعوى بيع والحكم
غير الحادثة لا يرفع الخلف

في شاع ويرا لفتح الوقف والى الملك وقبارم البلى على الامم وضع يده
على المستأجر بقدر مودته وقد قرر ان الاجارة تنفس بوقت العاقدين
او احدهما حيث عقد بها العاقد لنفسه فعلى تقدير صحة الاجارة فيكون
التمسك بوقت المستأجر لانه عقد بالذات لا بغيره ولا يخلو بغيره انفسهما
بعد موت الطواجر او احدهما لا ينفذ فائدة الفصل ان المودع لو لم
لم يقع فيه حكم على وجه الترخي خصوصه ولا يتصور حال حياة المودع
فكيف حكم بعدم الانفساخ بالتمسك لم يكن والى ان يكون في حادثة
بعد دعوى صحة فتنصب الحكم على دفع الخصومة بين المتدعيين
فيما ادعى وبين حكم اخطى بعدم الانفساخ بالتمسك لم يكن وقع الموت
فكذلك في غير حادثة فلا يرفع الخلف بل يوافق لا قضاء من الموقوف
ان الاوقات يجب فيها اجرة المثل بالمعنى باللفظ وجب الاتيان بكل ما
الرفع الموقوف حيانه له حتى صرحوا بان منافع الوقف مضمونة في ايامها
وعليه الفتوى والله اعلم **س** وما اذا اشترى اخوان من عمر ومكانا معا
بشيء معلوم مقبوض ودفعت المشتريان في المكان المزمع مدة والى
دعوى المشتري ان المكان المزمع وقت قبل شتمه وهو ما لم ينفذ ويقض البيع
المذكور بعد قبض ذلك بالاطراف اشترى **ق** مع شتم دعوى بيعها
على موقوف الوقت ان كان لم يتولى وان لم يكن له متول فاقضى بتمسك المتولى
ويشأن الوقفية فاذا ائتمنا بطلان البيع فيستردان التمسك من بايهم
قال في الثاني انما نأخذ على قناري الخجيني ادعى مشتري ارض على بايهم ان
له ارض وقف وقد بعتها من ارض البيع بغير حق قال ليس في هذه
الخاصة يعني مع البيع انما ذلك التمسك فان لم يكن له متول فاقضى
بتمسك المتولى بالخاصة ويشب الوقفية فاذا ثبت الوقفية بطلان البيع
فيسترد المشتري التمسك من بايهم وقال فيها ايضا نأخذ على التمسك **س**
عن اشترى من اخوانا وقبضها ثم ادعى على البيع ان هذه الارض وقف
على كذا او قبضت ما ليس له بيعه وقبضت التمسك من بغير حق فعليك
ان ترد التمسك على اهل الخاصة ولا له ان يملكه بالذات ان ارضه
التي قبضها من ارض وقف كذا وليس عليك رد التمسك على فقال ولا تمنع
الخصومة الى المتول والوجه في هذا ان ظاهر المتوفى في ذلك وان لم يكن
له متول ينصب القاضي جديا خاص فاذا ثبت الوقفية بطلان البيع

فيسترد

فيسترد المشتري التمسك المودع الى الباع تسمى في جامع المتوفى والفصل
الثالث عشر في دعوى الوقف والتهادة عليه ادعى المشتري على بايهم ان البيع
وقف قبل في الارض وينقض البيع التمسك من بايهم ان كان هو المتول
وف اخوانا المودع في حقه للمقاضي بعد الجوارح والخجيني اشترى ارضا
وقبض فيها ستمين اقام بيعة على ان فيها كودة مسئلة فله ان يسترد
تمسك الكودة قال في حقه للمقاضي ليس خاصة في مسئلة اليه يعني الى
اشترى مع الباع حيث لم يكن متوليا انها لم يتولى الوقف وان لم يكن له
متول نصب القاضي متوليا حتى جامع فثبت الوقفية وبطلان البيع
ثم يسترد التمسك وجواب الخجوني مستقيم على قول القبيه ان جعفر وبالكيت
والصدرا شهدوا بان دعواه وان لم يكن اي على غير المتولى المتناقض
لكن بقيت الشهادة على الوقف وانما تقبل على قول تبيين من الشافعي بوجوب
الدعوى استنى في الخلاصة رجل ارضا ثم قال ان كنت وقفها ان
قال في وقت على لا تمنع هذه الدعوى وليس له ان يملكه اما لو اقام
البيعة تقبل ما يورثها على عتق الامة من غير دعوى الامة تقبل كذلك
يملكها تقبل وان لم تمنع الدعوى بل يقاتل وكذا ادعى المشتري على بايهم ان
له ارض وقف على مسجد كذا وف اخوانا قال تقبل البيعة وينقض البيع
عن الفقهاء ان جعفر قال الفقهاء ابو البكيت وبه اخوانا تقبل ان هذه
المسئلة تكرر فلنقتصر على ما ذكره والله اعلم **س** وما اذا اشترى جماعة لا ارض
جميع مكان معلوم بنا على انه جاري ملك البايعي بشيئين مقبوضي
وعلى المشتريان في المكان المزمع ارض جديدة ثم ظهر ان المكان الموقوف وقف
وملك به جهة الوقف بموجب المزع الشريف فله يسوع لا يسترد في الرجوع
على البايعي بالتمسك المرفوع وبقية المرفوع المرفوع مبنية **ق** لا اجاب
لا شبهة في انه يسوع لا يسترد في الرجوع بالتمسك المودع الى البايع مرفوع
به غالب علمنا واما الرجوع بقية المقارة فليهما ان يرجعا بقية
ما يملكه ان يردمه وينسبهما لهما قال في المجتبى اشترى دارا وحصصها
اوصى سطورها ثم استوفت لا يرجع على البايع بقية الجني والطين اذا اشترى ارض فظهر
واشار رجوع بقية ما يملكه ان يردمه وينسبهما له انتهى في الاشياء المرفوعة ويرجع بقية
والنظر في بعض الكتب ان شرط ملكه اي يرضى بالماضي كالمرفوع في المرفوع
في كتاب الاجارة باقى القيسين للوقف منزه وعاد غير منزه في حال الوقف

طلب
اذا اشترى ارض فظهر
ان يرضى ويرجع بقية
ملكه ان يردمه وينسبها

فان لم يرضى الباني فهو المظيع لما له فليست به المخلصة واذا اترى عليها جرة
 منقطة الوقت على اختيار المتأخرين في ضمان منافع الوقت بغير عقد اجارة فيه
 والله اعلم **مسألة** فيما اذا اشترى اخوان من جماعة جميع مكان معلوم بينهم
 متقرون لدى حاكم شرعي حتى يوجب حصة شرعية في المدة التي المرفوعة حاكم شرعي
 مالك وحكم الحاكم المالكى باسقاط حصة المبيع ان ظهر مستحقا للمعير ملكا او وقت
 ما لم يكن المشتري قائما بالاستحقاق للمعير حين العقد على قاعدة من ذم المشرى
 وكتب بذلك حجة والله ان ظهور المبيع وقت وجوبه بوجه الوقت وبطابق
 ابل الوقت المشتري في المدة التي يوجب حصة المبيع في مرة فمقتضاها فيه
 لا يسقط الحاكم اخذنا ذلك المالكى باسقاط المدة المرفوعة ام لا
اجاب لا يسقط الحاكم اخذنا ذلك المالكى في ذلك لعدم وجود الحكم
 عليه بعينه وليس الوقت كما طريقه الحق به عندنا انما يكون قضاء على
 ان يملك المشتري في المدة التي يوجب حصة المبيع في مرة فمقتضاها فيه
 على ما علم الفتوى صيانة للوقت وليس اذ ان باب الحاكم على الغائب
 بل لو علمنا به صار حكما على سائر الناس كافة وقد اشترطوا لتفاد الحكم
 المختص فيه ان يصير الحاكم حادثة فتحرى فيه حضوره صحيح عند القاضي
 من ضمن كل ضم وما ذكر من حكم المالكى لم يحر فيه حضوره صحيح عند القاضي
 من ضمن كل ضم حتى ينفذ حكمه فيه وقد مر في الحاكم القدسي بان يحرى بكل
 ما يوافق للوقت فيما اختلفت المصالح فيه وكذلك في غير ما ذكر من حكم المالكى
 باختيار القاطن في لا ينافي للوقت في مسائل كثيرة والله تعالى اعلم **مسألة**
 في جهالة معلومة يشترط فيها ان كان غاب احد من اربعة سنوات واكثر
 باسرها وحسن فقبض جميع مملوكها وحضر الشريك بعد ذلك وطلب ما فيه
 منها بل له ذلك حيث انه لم يباشر ولم ينصب تابا عنه يقوم مقامه ام لا
اجاب ليس له ذلك في جهالة لونه وقد ذكر في بيان ان اوجه وصلة الرحم
 تسقط المعلوم ولا يستحق بهما العزل فيها بالكلية نعم والله اعلم **مسألة**
 في وقف صورة انشا الوقف المذكور وقفه لاداعي نفسه مرة حياته ثم
 بعده على اولاده لصلبه الموجودين الان وهم سبعة ابني عروجه والجميع
 وابراهيم وائمة الرحمن وائمة الكرم المسكوبة الالة تحية وذكاة لفرقة
 القاصدين عن درجة البلوغ وعلى من يحكمه الله تعالى اولاد يقسم ربع

ليس الوقت كما هو ظاهر
 فضا على سائر ما فعل
 ما عليه القضاة

ذلك

ذلك بينهم بالقرعة الشرعية حصة ميراث المذكور حفظا لانيثين ثم من بعدهم
 على اولاد المذكور ثم على اولادهم ثم على اولاد اولادهم وذرهم
 ونسبهم وعقبهم كذا ان يترك الله الارض ومن عليها ويؤخر الوارثين
 تحب القسمة القليلة الطمعة السلي دايما الا ان من مات من مستحق الوقت
 المذكور على ولد او ولد ولد او ولد نصيبه لولده او ولد ولد او ولد من ذلك
 ذكر كان او انثى ومن توفي من مستحق الوقت المذكور على غير ولد ولد ولد
 ولا اسبق من ذلك ذكر كان او انثى عاد نصيبه الى من يورثه في درجته وورث
 طبقته فان لم يوجد احد من مستحق الوقت المذكور مساو له في درجته
 عاد نصيبه الى اقرب الموجودين الى الواقف المذكور وسرط الواقف في
 استحقاق الانثى ان تكون آيها فان كانت ذات زوج فلا حق لاني الوقت
 بل يكون لها السكينة لا الاسكان فان تاهت عاد استحقاقها فاذا انقضت
 المذكور من اولاد زوج ذلك كله وفقا على بناته الموجودات حين ذلك ان
 كن متزوجات او غير متزوجات ثم من بعدهم على اولاد البطون ثم على اولادهم
 واولاد اولادهم بطنا بغير بطن ابداما دايما ودايما ما بقوا الى ان يترك
 الله الارض ومن عليها ويؤخر الوارثين انقضت الالة من اولاد الواقف
 والحضر لهذا الوقت من خليل وشريك وشريك وشريك وشريك وشريك وشريك
 مات خليلي محمد جليلي ثم مات شرف الدين عني القاضي في وفاته وطفله وصفيه
 ثم مات شريك عني ابنه نور الدين ثم مات القاضي في وفاته وشريك الدين
 اخو فاطمة وصفيه عني غير ولد ثم مات محمد جليلي بن خليل عني ثلث بنات
 لهن كاشم ومومن وراية ثم مات نور الدين بنت شريك عني بنت
 ثم مات كاشم بنت محمد جليلي بن خليل عني غير ولد ثم مات فاطمة بنت
 شرف الدين عني ابنتي بها احد وحمود بنتي برة وصفا فقبضت نفس الوقت
 بين الموجودين **اجاب** لصفيه بنت شرف الدين اربعة قراريه واربعة
 اخا في قراريه ولبنات نور الدين بنت شريك خمسة قراريه واربعة اخا في
 قراريه وثلث حمود قراريه وبنات حمود اربعة قراريه وحمود قراريه وثلث
 شريك قراريه ولا خيرا مومن منها ثلثها ولا تدفن فاطمة في اوطانها ولا تدفن
 قراريه ولا تدفن محمد من مملوك ولا تدفن صفا اربعة اخا في قراريه ولا تدفن
 برة منها وذلك لمقتضى القسمة بوقت شريك لان قراريه درجته وسبقها
 على سبعة اسهم لان فيها ذكرين وثلث انثى فمقتضى القسمة ان يورث

سهمه جميع اهل طبقته الموجودين فقس المذكي مثل حظ الاشقي حسب
 الفرض الشرعية في ذلك وهو موت محمد جلي استحق سهمه ثلثة الثلث
 وهو ثلث ثلثي الميراث استحققت بنتها سهمها وموت عائشة بنت محمد
 جلي استحق سهمها اختها رابعة ومومن وموت نور الجدي لا يلهي
 الابلاد ربتها وموت فاطمة استحق سهمها اولادهم محمد وعبد الله وصفا
 وبدره بقوله اولادهم بالميراث وبه يتقرر الدخول ولم تنقض القسمة
 القسمة لعدم انقراض البطل الذي في البطن المنقضى بوقت شوي
 لبها وصفيه في انقراض بوقتها نقضا القسمة وقسمنا الوقف على
 عود البطن الذي يليه واعطينا سهمي بوقت لبنيه الى ان ينقضي
 ولما اعلنا رخصته الى الحق واقامنا ملت وجوت القسمة المذكورة
 مطابقة لما ذكرناه من الحساب **الحال في ارض الوقف** انما اذا استحق
 باجوبة ارضه المثل وقيمة العدل الذي كان الميراث راخذت دارا
 وانتقلت من مالك الى مالك والان ناطر الوقف يتابع في كون الاجرة
 المثل ويدعى الما بغيره فاحش ويريد نقض الما لم يقبل مجرد قوله ام لا وما
 حكم الارض المحكرة **الحال** لا يقبل مجرد قوله الناطر ان هذه الاجرة دون
 اجرة المثل والعدل قول صاحب المعارة لانه يكر الى زيادة ما لو كان له ليس
 للناظر نقض البناء لحدود عوايه انما دون اجرة المثل وسلك الاحتكاك بها
 صاحب الجرم ومنه المنقار ومن اوقاف الخفاف ويكر من الكتب المعبرة قالوا
 ان كانت المعارة اذا رفعت منها لا تستاجر بكثر ما تقرر تركه في وجوب
 المعارة الذي به مقرر وان كانت تستاجر بالكثر ورخصه فهو اولى
 بوقع الميراث وان لم يرض به رخصه ان لم يحكمه برفعه **الحال** وان لم يرض
 بغيره يتروى وقيل للناظر ان ياخذ له للوقف باقلى القسمتين مقولوا
 وغير مقولوا والى حاله ان لا يرض ولا ضرر لولاه طلاقه يشمل مسئلة
 الاحتكاك فالواجب في مثل ذلك من القضاة النظر للجهتين جميعا بين
 الجانيين بما لا يضر فيه ولا يثمن والله اعلم **الحال** فيما اذا احكر الناطر
 الذي هو من جملة المستحقين بعرفة القاضي وادته لولاه مكانا فزانا
 ليعود باجوبة المثل حين ذاك امضاه قاضي اخر وعمره وتكليفه عليه
 جملة اموال ومات الناطر والمستحكر وفيه لبقية المستحقين في الوقف
 نقض بانه ام ليس لهم ذلك ولحدثة المستحكر استبقاؤه باجوبة المثل

مطلوب
 ان كانت المعارة اذا رفعت
 منها لا تستاجر بكثر ما تقرر
 بتركه ويكر من الكتب المعبرة

الحال
 اذا احكر الناطر

حيث

حيث لا يرضى على الوقف **الحال** استحقاق كثير بالاستيفاء اذ فيه مراعاة الى
 جانب الوقف يدفع اجرة المثل خصوصا اذا كانت الارض حيث لو فوجت من
 الما لا تقربا كثر من ذلك وجانب مالك البناء بعدم اخراجه بنقضه ببناءه
 وقد قال في القسمة استاجر ارضا وقفا وعرض فيها رخصته منعت مدة الاجرة
 فلا يستاجر ان يستبقها باجر المثل اذ لم يكن في ذلك حرر ولو ابي الموقوف
 عليهم الا المثل ليس له ذلك قال في الجوز بمدايعه مسئلة الارض المحكرة
 وهي منقولة ايضا في اوقاف الخفاف استحق والده **الحال** ناطر وقف
 احكر الما الكبير ارض بيتان للوقف ومما تشبه جوار من غرس قوم ولها
 شرب معلوم تنسج بيني بالنقص من اجرة المثل نقضا فاحشا اذا جرح
 مثلهما اصناف ما عقد عليه الاحتكاك الذي قاض حتى لم يزل انظر بعين
 ان غرس المحكر غرسا ورفع الما الى امر الى قاض في المدايع فامضاه
 في وجه اميه المعروف بعد عزله فترافع الناطر الجديد مع الما الى قاض
 جنبي فامضاه ايضا لعدم اقامة البينة على المعنى الخاص الما الى قاض
 المتولد الجديد بل اذا اقام بينة شرعية لاد قاض شرعي ان الاحتكاك وقع
 بالمعنى الى حتى الموجب لسداد الاجرة تقبل بينته ويجعل بغيره ولو لم
 الاحتكاك اجرة المثل في المسنى الماضية ولا يمنع من ذلك التنفيذ الصار
 من السابق واخيرا لكون تنفيذ الاول في غرض وجه الخصم الشرعي والمثل كان
 للمعنى اقامة البينة على المعنى الخاص ام لا **الحال** اعلم ان اجرة
 الوقف بقدر ما لا يتقارب الما في قيم لا تقور وحكم ذلك حكم الاجارة المذكورة
 وجب اجرة المثل بالمعنى ما بلغت نظر الوقف بالاسلمد عليه القوي وقد
 قال علماؤنا رحمهم الله تعالى يقضى بالجهان في حق وقف عقار الوقف
 من دفعه وكذا اكل ما هو اوقع للوقف فيما اختلف العلما فيه وهو جوابا بان
 شرط نفاذ الحكم تقدم الدعوى الصحيحة من الخصم الشرعي على الخصم
 الشرعي فان فقد هذا الشرط لم يكن حكما قال في الجوز كلام طويل وفيه
 علم ان الاتعالات والتنافذ الواقف في زماننا المودة عن الاتعالي
 يعني الصحة ليست حكما وهو جوابا بان ما يبيع الدفع يبيع دفع الرقع
 ويبيع دفع دفع الدفع وما يناد عليه يبيع ويؤخذ الدفع قبل اقامته
 البينة يبيع بعد لا ولا يبيع الدفع قبل الحكم يبيع بعد الحكم وحرم في جاب القويين
 بان الحكم ان الدفع اذا برهن عليه بعد الحكم يقبل ويصل الحكم

مطلوب
 اذا امتدت هذه النجاة
 وكان قاضيها رخصه
 يستبقها باجر المثل حيث
 لا احكر

مطلوب
 اجارة الوقف لما لا يتقارب
 لا يجوز

مطلوب
 الاتعالات والتنافذ الواقف
 في زماننا المودة ليست حكما

مطلوب
 دفع الدفع ودفع الدفع
 وما لا يعلو

وكتبنا شحونة بذلك فاذا علمت ذلك وتقرر لديك لم يقع عنك شك ولا اشتباه
في قبول بيعة المتوفى الجديد بالغنى ووجوب العمل بها وابطال ما تقدم لظهور
فساده بسبب وقوعه بالغير الفاضل الذي نأباه اقوال العلماء وشرط
الواقفين ولما فيه من الضرر الجلي بالوقف والهجوم الباطل الجراءة عليه بالنظم
والاعتقاد وذلك مما يغضب الرضخاء وكرهى الشيطان وما د الله كان
وبه التوفيق وعليه الشك لا والله اعلم **س** فما اذا مات المحكر فتناول
من لم يتكلم على المكان المحتكر من وارثه ما عليه من الحكم الى بعض على الصحة
ولا يفسخ التقديم لا **اجاب** اذا غرس اوتى في الارض المحتكرة وكان
محكم يدفع اجرة المثل لها قبل البناء او العرس ومدة مدة الاجارة
فله ان يستقيها باجماع المثل اذا لم يكن في ذلك ضرر ولو اجماع الموقوف
عليه الا ان يملكه ابنى المحكر ذلك وقد مر بذكر كثير من علمائها واذا مات
محكم او المحتكر فلورثته الا سبقا لظهور الوجه وبعدم القابلية
في ذلك اذ لو قل له لا تقرب بكر منه ولو حصل ضرر مما في انواع الضرر
كان المستاجر او وارثه مغلسا او يسي المعاملة او متغلبا خشي
منه او غنى ذلك من انواع الضرر يجب ان لا تجزى الموقوف عليه وقف
على حافة صراحة بذلك في مواضع شتى وكذلك في غيره من الكتب المستمرة
والله اعلم **س** في واقف وقف وقف على جهة كروية وعنى لم حرة انوار
في نفاذ اسمه وتحت الواقف ادرجه الله تعالى من يجوز لا حد ان يبدل
غيره او يترك معهم غيرهم او يزيد عليهم في القابل شرط الواقف ام لا
اجاب لا يجوز لاحد ان يفعل شيئا في القابل شرط الواقف اذ شرط
الواقف كنفى الشاع والزيادة والتبدل والاشراك كل منها في القابل
شرط ولا يسوغ فعله هذا وقد قال بقض ذوي التحقيق نعم ان يكون
تقريبه في وجوب العمل ايضا من جهة ان التصرف في الوقف على
تباع شرط لانه لما ادعى بملكه وقال علمنا وفاقا طبع ان قضا القاض
بقض اذا كان حكما لا دليل عليه قالوا وما خالف شرط الواقف فهو
نافع للنهي ويحكم لا دليل عليه سواء كان نصا او ظاهرا وهذه من
مسائل الظاهر المشهورة فلا حاجة الى ذكر الكتب المصرحة بها فانها كثيرة
للم اعلم **س** ان رجلا اراد ان يجعل بيت شعرا بجوار يقيم فيه مؤذنا
ما قبل اذا جعله بجوار بيعة وتصب فيه محرابا وكل مدة قليلة ينقله

نی یقہ

١٠
 في غلة النخلة
 المأبىة ونسبها
 والاربعون
 والجامعة المذكورة
 ومبعضهم ذكر
 والاربعون
 في غلة النخلة
 المذكورة

[illegible]

من بقعة الى بقعة في ارض موات تجوز عليه احكام المسجد بل يدخل في قوله صلى
الله عليه وسلم من بنى مسجداً لم ينجس له الا ارضه **اجاب** لا يصح مسجد الا في ارض عليه احكام
المسجد لانه ينقل ويحول من مكان الى مكان والمسجد مهما كان في مكان
الى مكان وصحة علماء واقا طية بان وقف المنقول الذي لم يجر فيه تعاملاً ايج
ولذا يكتفي في النقل بل قد صرحوا بان المسجد المتخذ لصلاة الاجازة والعيد
فيه خلاف ذلك يكون حكمه كحكم المسجود لا مع كونه غير منقول ولان شرط التأسيس
وله المنقول من بيت الشعروا ما حصوله ثواب ما لم يخذ ذلك للصلاة
فلا شبهة فيه لانه من اعمال البر ولا يضر في ذلك عدم اخذه لاحكام المساجد
فلا ينبغي ان يضع من مهمته به لاجل ذلك والله اعلم **س** في ذوقه على
محدود يدعيه ملكاً ارضاً عن والده وان والده ورثه عن فلانة بنت عمه
عصمته ويدعيه ناضراً وقف خارج انه وقف فلان بن فلان على ابنته فلانة
واولادها وذريتها ثم دعي واشتمت بالوجه الشرعي وحكم به حاكم شرعي فادعي
ذواليد انه من جيلة ذريتها وله استحقاق في الوقف وانه فلان بن فلان
الي ان وصلي الفلانة الموقفة عليها لا يصح له دعوها ام لا لما لم ينجس بينتم
على دلة من كفاية على ما ادعاه **اجاب** لا يصح له دعوها ما لم ينجس بينتم
بنيب معلوم يستحق به في الوقف ومن المعلوم المقر ان شهادة بخبر العدل
باجماع العلماء لا تقبل والله اعلم **س** في جد وقف على اولاده واولاد اولاده
ومات عن بنتيه ثم ماتت واحدة عن بنتين وبنتات وماتت الثانية عن بنت
ثم لهذه البنت عن بنت ثم لهذه عن ابنت ثم لهذا موخر في الوقف **اجاب** لا يدخل
له ما لم يثبت انه من نسل الواقف وقد صرحوا بان اذ وقف على اولاده واولاد
اولاده يعرف الى اولاده واولاد اولاده ابد اما تناسلوا ولا يعرف الى الفقرا
ما دام واحد منهم باقيا وان سفل لان اسماء اولاد يتناول الكل فلا واسم
الولد فانه يشترط ذكر ثلاثة بطون حتى يعرف الى الخلفاء ما تناسلوا
والله اعلم **س** في ارض وقف كان لبعضها ما كود اراضي رزيتون وعنب
بعضها تأخذ الوقف كل سنة فيأخذ على كل شجرة قدر معلوما وقد فنيتم
تلك الاشجار ولم يبق بها الا بعض الاشجار رزيتون والناظر يظن ان يأخذ
المعتبر ما لم يكن يأخذ على حدود الاشجار التي فنيتم وبان صاحب كل دار
عن ذلك ولو يعرف في الارض به لم ينسحق الا يتفاد بسبب انه دار لم يذكر
بالزراعة الشوك والصنوبر وعرف ان تلك الجهة قاطبة ان يزرعها الاراضي

والله اعلم
بما كنا
نقول

عليه لا نه يكون مستاجر اسكن داره حق السكن وذلك باطل فلما جازت الاجارة
 دل ذلك على انفق سكن الدار منزلة الاجارة التي تنجلي من ذلك ان جميع الغلة
 تصف على الاربعة المذكورة التي هي ثلث الوقف لصلبه لا حق لاداء الاولاد
 ما دامت حية والله اعلم **س** في وقف وقف فوض نظره لخصي وتوف
 الواقف ثم الناظر بعد ان اوصى المولى بالنظر في الوقف ولد الناظر المذكور
 احق من غيره ام لا في وقف وقف الوصية هل يجوز لقب الناظر اجنبيا
 مع وجود من يصلح من ولد الواقف واقتضاه ام لا **ا** قال في التناظر
 نقلا عن السراج وان مات القبر بعد ما مات الواقف فان كان القيم قد
 اوصى له غيره في وصيته بمنزلة التي انتهى ومثله في الزاوية وفي الجرازا
 مات المتولى المشروط له بعد الواقف فان القاضي ينصب غيره وشرط
 في المجتبى ان لا يكون المتولى اوصى له عند موته فان كان اوصى
 لا ينصب القاضي انتهى ومثله في كثير من الكتب حتى قال في الظهيرية والخارج
 وعليه فساد العبارة الخاتمة ولو ان الواقف جعل رجلا متوليا وشرط
 انه ان مات هذا المتولى لم يبق له ان يوصى الى غيره خارج هذا الشرط
 انتهى والفقهاء يفهم من هذه العبارة ان البلغة في ايات الولاية لوصي الناظر
 المذكور ان التنصيص على جواز الشرط لم يعم بطلان عليه بعد الجواز
 كما يدريه من اكثر من معاشرة نقاش الكارحما وانما اذ من ذلك يقال
 في مثل المسائل التي كثر نقلها ودورانها بينهم حتى كانا معقودا على
 فقهه فيستفي عن ذكرها بذكر ما يتفرع عليها ويتبع منها وهذه المسئلة
 كذا قد فاك كتب المذهب طائفة بها في طائفة بمسئلة تولية ولد
 الواقف والابن من يوصى له ذلك قالوا اما لا نه لخلق اولاد من قصد
 الواقف سيرة الوقف اليه حتى قالوا فان اقام اجنبيا لعدم صلاحية
 احد من اقرباء الواقف صار من يولده من يوصى بوقفه اليه والله اعلم
س في دار موقوفة مع حكومة ملاصقة لها استاجر الى حكومة
 رجلا جارة طويلة مفرجة بها فاستجدلت الدار والحكومة بدرا في
 في بلدة اخرى استأجرها لرجل ذي نايب الزرع الشريف فادعى مستاجر
 الحكومة على مستبدل الدار والحكومة فساد الاستبدال هل يقع دعواه
 الفساد مع انه ليس بناظر على الوقف ولا مستحق له ام لا تقع دعواه فساد
 الاستبدال وما الحكم في الاجارة الطويلة في الوقف هل هي صحيحة ام لا

بطلان نظر قبل من اوصى
 بغيره في الوقف

وليس له في الاستبدال اخذ المصلحة بحيث يكون البول والمبول في بلدة
ا لا تقع دعواه فساد الاستبدال بسبب كونه مستأجرا للملك كونه
 المذكور لا نه لا حق له في نفس الدار لا رقبته ولا منفعة انها حقة على تقدير
 صحة الاجارة في منفعة الحكومة فقط فكيف تقع دعواه الفساد استبدال
 الدار لاجنبى عنها وعلى تقدير ان الدار والحكومة معا في اجارة
 لا يملك فسخ البيع قال في الخاتمة ولو آجر من غيره ثم باع من غيره لا يفسخ
 بيعه في حق المستاجر فان اراد المستاجر ان يفسخ البيع اختلفوا
 فيه والصحيح انه لا يملك الفسخ انتهى وقد يعبره قبيل الجواب على الاجارة
 الطويلة الا جبر اذا باع المستاجر فادى المستاجر ان يفسخ معه اختلف
 الروايات فيه والصحيح انه لا يملك الفسخ انتهى بل اذا لو قدر ان لم يفسخ
 على غير الصحيح من المذهب فقد لا يتأذى الى الحكومة لا غير اذ الحكومة
 لا يورث الفساد في الدار كمن جمع بين ملكه وقف وليست
 من قبيل الجمع بين المولى والعبد لا يواظف من ان يقر ودعوى فساد الما
 لا يكون الا من ضمن طرعى على خصم شرعى والمستاجر لا حق له في الدار يدعي
 ولا نظير له ولا ملك منفعة فظن كونه لا يفسخ خصما يدعي بطلان الاستبدال
 في الدار ظهور السهم رابعة النهار وما الحكم في الاجارة الطويلة في الاوقاف
 فمن من المسائل السهرية ومن جهة من نفى عليها صاحب جواهر القادر
 قال في اب - الاول من كتاب الاجارة رجل آجر ضيعة للملأى سنة وكتب في
 الصك انه آجر لها ثلثي عقد الكل فقد عقيب الاخذ الضيعة وقف فانه لا يقع
 الاجارة لكذا ذكر في الوصية وذكر في الوصية اقله في المشايخ وقول السراج
 واختار الفقيه ابو الليث انه لا يقع الاجارة لصيانة الاوقاف وعليه الفتوى
 يعنى من دعوى الملك فيها خصوص في هذا الزمان الفاسد وذكر في اب السراج
 عن القاضي الاسام ملك الملوك ابو العلاء الناصح لما سئل عن الاجارة الطويلة
 في الوقف قال افق بطلان الاجارة معشر من زمة الفقهاء قطعوا لازما
 وبذلك افق للتدوين حسبة كسلا كون بها احرظا لما لم قال الختار انه لا يقع
 وافق جهات من الفقهاء ببطلان الاجارة وانا افق كذلك واما اشتراط
 اخذ البلدة فلا قابل به وصرح كلامه في الاخصاف وقاضي خان وغيرهم
 بجوازها في اي بلدة حيث كان اثر غلة ويجوز احتلال الخراب وقلة
 الرغبة واما قولهم قطع احسن وقت لم انما يجوز ان كان في محلة واحدة

استبدال

او تكون الحجة المملوكة خيرا من الحجة الموقوفة بمعنى لا حسنة واخرى فيها هو
 المقصود للواقف من فصل الفلحة ودرام المنفعة التي تخرج من المملوكة بالفضل
 الخايج في ادول الحجة لعلته الرغبات فيها فكيف يقاس المملوكة للذات
 لا ختمها الخراب على الحجة التي للميت احوالها لعلته الرغبات فتميل الخراب
 كما يؤول اليه في المصارف والمطر وغيره ويملك ان تتساوى في قول او كثر
 الحجة المملوكة خيرا من الموقوفة فهذا امر في انه اذا كانت المملوكة خيرا
 من الموقوفة فالاستبدال جائز والخال لهذه وان اختلفت الحجة وان لم
 كما لا يملك كان كلامه بلال الذي هو المعرف في الوقف من يرد كلام غيره وذلك
 غير مقبول والله اعلم **س** في الموقوفة على ذرية شخص ما داموا من
 بعدهم على حجة بل لا تنقطع وبها يجوز ان يوقف بقسم مستحق الوقف بقسمه
 بدرجة تقادم العهد عليه فاذي يقضي للميت من المملوكة الارض بقدر
 في السج والوقف في الارض وطالب المستحقين للوقف باحضار كتاب الوقف
 فاعذر في كل ثوب وقف الارض على احضار كتاب الوقف في كل
 البينة الشرعية ولكن في ذلك قوله ان هذا اسما لها وقف واطلق ادق
 بعد ان سنده لم يحجب الوقف كمن استلحقه عنك او اخبره من اتق به وبالي
 شرط صحة الواقف لاجل ما كان قد بها والادان ثبت وقف الارض
 بوجه الشرعي حكم في ارضه وسجوه بكل ما يوافق للوقف من قلع او بناء
 املا وبلا اذا اقر احد المستحقين للوقف بوضع يد لا جود على حصة مساهمة
 من الشجرة منع اقراره دعوى فاعلم الوقف وقف الارض المذكورة **س**
 لا يوقف ثوب الوقف على احضار كتابه لان في السج الشريف ذلك البينة
 او لا قرار او النكول والكتاب الوقف انها لو كان عده خطا وبولا يعهد عليه
 ولا يعهد به كما مر به كثير من علماءنا والبر في ذلك البينة الشرعية وفي الوقف
 يسجد لك بعد ان يشهد بالسج ويطلق ولا يضر شهادته قوله بعد
 شهادته لم يحجب الوقف ولكن استلحقه عنك او اخبر به من اتق به وفي
 اشتراط تشيئة الواقف خلاف بين ابي حنيفة مشهور وقد ذكر في جامع الفوائد
 من الليرة ينبغي ان تنقل لو كان قد بها وقف مشهور قديم لا يوقف واقفه
 استولى عليه لم ينادي المولى انه وقف على كذا مشهور في بلاد كذا في
 انه يجوز استي و قد مره كلها وانما له في الوقف بالحق في عقب عمار الوقف
 وغصب منفعه وكذا بكل ما يوافق للوقف فيما اختلف العلماء فيه هكذا مره

في الخاوي

والخاوي القدي و اقرار احد المستحقين بوضع يد رجل على حصة من شجرة لا يمنع
 ان يترفعه اذا كان احوال المملوكة على الوقف من دعوى الوقف اذ المير
 متنوعة الى يدعي ويعدوان ويدعي متنوعة الى يدان وقارة
 ووديفة وملك فلا تنفع المير نفسه فكيف تنفع غيره لهذا المنع بدليلي
 البطلان وليس فيه ما يشبه التناقض ولا الدفع وباب الدعوى في الوقف
 مفتوح غير مقبول واليه قد عاونت المملوكة والمير في الوقف ولا يملك فيها
 هو غير مقبول غير نفاذت وتظاهرت عليه النكول ولا حاجة فيه
 الى الانتهاب وكرة الاطباء والله اعلم **س** في واقعة وقف وقف
 على زوجة زائدة بنت مراد وعلى تابعه علي بن ابي نويه بينهما من بعدهما
 على اولادها واولاد اولادها وبناتها وعقبها وذريتها ابدانها ما كان
 وادامها ما بقا من بعد اراض نسلها وذريتها يكون ذلك على ما في
 الصيغة المشرفة والمسجد الاقصى الشريف ما كانت الدرجة المذكورة لا يرد
 هل يصف نصيبها لمصالح الصنف الشريف ام لا **س** لا يرد نصيبها الى
 الصنف الشريف لان الصنف لا يشرط بانقرض نسلها ولم يوجد هذا الشرط
 فلهذا استنع والخال لهذه والقاضي رحمه الله تعالى وذريته لا سيما اذا كان
 فقرا لانه اقرب الى عرضه والله اعلم **س** في واقعة وقف
 وقفه على نفسه مدة حياته ثم ما بعده يعود ذلك وقفا على اولاده لصلته
 الموصولة به بوضوئهم بغير من القابول وطلع الدين في وقفا على
 الغرض الشريف المذكور هل حلت له شيئا وعلى من سجدت المرافعة المأذون اليه
 من الاولاد المذكور والانا بنيت بينهم على الغرض الشريف يستقل به الواحد منهم
 عند الفزاده ويشترك فيه الاثبات منها خذتها جرد ذلك عليهم مدة حياتهم
 من غير شي يسكن لهم في ذلك ثم بعد اولاد الواقف المأذون اليه يعود ذلك على
 اولاد المذكور منهم خاصة دون الاثبات ثم على اولادهم كن ذلك ثم على اولاد اولادهم
 من ذلك ثم على اولاد اولاد اولادهم نظير ذلك ثم على اسنانهم وعقبهم وان صنفوا
 بينهم على الشرط والترتيب المذكور على انه من ثوب منهم ومن اولادهم واولاد اولادهم
 واقفاهم على اولاد اولادهم او سئل او عقب عاد نصيبه من ذلك لولده او لولده او سئل
 وعقبه ومن مات منهم من غير ولد او لولده او سئل ولا عقب يار نصيبه من ذلك
 لم يورثه في درجته وذو طبعته من اهل الوقف ومن مات منهم من غير انسحقته
 لم يورثه من الوقف المذكور وترك اولاد اولاد اولادهم سئل من ذلك حتى ذلك المروك

ما كان يستحق الموت اذا كان حيا وقام في الاستحقاق مقامه ثم بعد انراض
 اولاد الذكور واولاد اؤلهم وانما الوفاة بعد ذلك وقتا على ما يوجد من
 اولاد البنات من ذرية الوفاة والموت في حياهم بنهم على الرتبة التي هي على الترتيب
 المعين اعلاه ومقتضى انراض اولاد البنات واولاد اؤلهم وذريتهم وسلسله
 وحقهم يعود ذلك وقتا على ما يوجد من اولاد المرحوم القاضى في حاله المرحوم
 ابن المرحوم القاضى بن الدين عبد القادر بن ذريات سبط والده الواقف
 المشار اليه ومن اولاد اؤله وذريته وسلسله وحقهم بنهم على الرتبة
 الشرعية على الترتيب المعين اعلاه وبعد انراض على حدة ومقتضى ما ذكره
 اولاد الذكور والواقف المولود البنات ثم اخرون بنهم ثم ماتت
 الست المذكورة والواقف المذكورة ولد الدين سبط والده الواقف المذكور
 والموجود الان جماعة من ذرية والده المذكور بعضهم اعلاه طبقه من بعض
 نسله يستحق علة الوقت اهل الطبقة العليا واولاد الطبقة السفلى عملوا
 بقول الواقف على الترتيب المعين اعلاه ولا يستحق احد من اولاد اهل
 الطبقة العليا مع وجود اهل الطبقة العليا حيث لم يقل الواقف على
 شرط والترتيب المعين اعلاه بل قال على الترتيب المعين اعلاه فقط
اجاب جميع ما ذكره في اولاد الواقف من حيث الاصل رحمه دون فرع غيره
 في اولاد المرحوم القاضى والدين لان ذلك داخل في مفهوم الترتيب فقط
 وان لم يذكر معه الشرط ولا يدعى العقل المسمى قد قال فيهم منبها على
 الاستواء المسمى حكم الوفاة وترتيبهم شرط فان قلت شرطه اي الواقف
 الترتيب حيث يوصيه فلا يستحق احد من اولاد الطبقة العليا شيئا مع
 اصوله لان استحقاقه ذلك مرتب على موته ومن مات منهم كان نصيبه لولد
 او لولد وله ولا يجب من فوقه ومن مات لا يترك ولد فنصيبه لمن في ذريته
 ثم نقضى القسمة بعد انراض الدرجة العليا والقسمة على التي قبلها بعد انقضائه
 الا ان عذرا لانه الاقرب الى العول والى بعد عن العول القاضى في الفضل
 فانهم والله اعلم **وسئل ايضا** فما اذا كانت مودة لها مودة
 ومعدود غير ذلك ولها اوقاف من مسقطات وغيرها ومن جمل ذلك دار
 السكن فيها مذاب زبد فطلبها من حاكم البلدة فاسكنه اياها مع ان المودة
 متولى خاصا على يكون ذلك اعطى والذات لغيره غير واقعة موقعه وتكون
 البرية

الامة في جميع ما مضى واذا ابنى بار يكون غير محرم ام لا **اجاب** لا يكون واقفا
 موقعه مع المستحق الخاص فقد ذكر العلماء من القواعد التي يخرج عليها من الزوج
 والقوايد الواردة الخاصة اقوى من اولاد العامة وقد فرع في بيان ذلك
 وانما يخرج من جملتها ما موصى في المسئلة قايلا وعلى هذا ان يملك القاضى
 في الوقف مع وجود نازعه ولو موصى ما قبله وذو الحق انما يرضى للكنز
 في قوله وان جعل الواقف علة الوقف لنفسه ولاية القاضى متاخرة عن الشرط
 لم وعن وصيه وفيه وفي الفتاوى المحققة اذا مات الموصى والواقف حي
 فالمراد من نصيب قيم ارض الواقف لاهل القاضى فان كان الواقف ميتا في وصيه
 اولاد من القاضى وفيه شرط في المخرج لصحة نصيب القاضى ان لا يكون الموصى
 او صنفه المخرج عند موته فان كان اوصى له نصيب القاضى وفيه نقل
 عن التنازع في الواقف اذا كان على ارباب معلوم من حيا بعد موته اذا اوصى
 متوليا بدون استطلاع اهل القاضى مع اذ كان من اهل القاضى لم نقل عنها
 قايلا على اهل المسجد اذا ائتمروا على نصيب رجل متوليا لمصلحة المسجد فقد لا يسم
 بالتنازع اتفق المفسرون واستاذنا الافضل ان ينصوا متوليا ولا يسم
 القاضى في زماننا لما عرف من طبع القضاة في احوال الاوقاف اشرف وافضل فكري
 لقد نظر استاذ فزون النظر الصحيح ونحن متاخر والمات فزبد نظر لاهل طبعهم
 ما هو خارج عن الحد وموجب للبعد عن الله والعدل والصدوق المقرر
 غالب الكتب سطران منافع الوقف ففهم بالاستنباط ففهم سائر الدائر
 المذكورة ارجو الشكر لسكنه وديهم ما يجرى بها ويرفع لولم يفهم ان ارضه قد ضيع
 ماله فليست هي الا خلاصة بالانها وذو بعض الكتب للمناظر ففهم قبل القسمة
 من وعاد غير مضر في باد الواقف صرح في ذلك وانما يوصى من الكتب المحقة
 والله اعلم **الف** وقت مشروط في ان مات عن ولد او ولد له او ولد له
 فنصيبه لمن بعد ان رتب بين الطبقات في ايامه واحسن المستحقين
 للوقف ذكر ان كان اوصى في ولد قبل انقضاء القسمة بانقضاء درجته يرضى
 بنصيبه لولده ام لا **اجاب** نعم يرضى بنصيب من مات لولده ويكون قوله على
 ان من مات عن ولد المخصص لقوله الطبقة العليا في السلي في حاله
 فرع لافرع يرضى ويعطى نصيب كل من مات جميع لفرعه ويستمر الى ان يكون
 الحان تفرع الطبقة الاولى باسمها فنستفيض القسمة ونقسم القسمة بين
 اهل الطبقة الثانية في مات من اهلها في ولد انتقل بنصيب اليه الى ان تفرع

الحمد لله الذي جعل المال
اجرة لغيره

و ملا
 لودعق و والد الملك
 كان القول له تلاميذه
 ولا يجوز للسلطان ان
 يكتف السائل
 ما يابدهم من تلاميذه

152

ورحمته من الموقف عليهم ثم على اولاهم ثم فاذ انقضت مدة على اقرب عصا ته
 فاذا انقضت صوابها جهة برحمتها مات واخضر الوقت في انبياءه ذيب وجله له
 مات جلده على انبياءه عبد الله بن عثمان مات رمضان على ابن اسمه جلال
 ثم مات ذيب على ابنه عبد الله بن عثمان مات رمضان على ابن اسمه جلال
 عبد الله بن عثمان على ابنه عبد الله بن عثمان مات رمضان على ابن اسمه جلال
اجاب يقسم برح الوقت عليها انصافا لهذا نصف ولا فرق فيه لا سيما ان النصف
 وقد مضى الخصاص في اوقافه في مثله بذلك حيث قال فاذا انقضت النصف
 الى على نقض القسمة وحصل ما على النصف الثاني ولم يعمى بالشرط
 انتقال نصيب المورثه لها وقد حقق العلامة الشيخ على الموقوف في
 ذلك ورد على من قال بغيره نقضها في صورة الواو وحده بصورة لم يأت به
 بوجوب اختلاف الحكم داخل والخلاف في بعض محض ولا شك ان غرضه التماثل
 في برح الوقت عند تساوي الدرجات ولا غرض له في اعطاء واحده من المتساويين
 ربحا واعطاء الاخرى لانه لا يربح بل لا يبعد عن ان يخطئ بماله في اقله
 فانفهم والله اعلم **س** في نظر على وقت بشرط واقعه عين له لا واقعه
 شرطه السكن في قاعة مهيئة تتساوى اجزائها من ثمانية اقسام في كل
 انظر منها الحداد للوقت تتساوى اجزائها من ثمانية اقسام في كل
 معه ولده بعائله فبلى له ذلك ام لا واذا اكله لا فبلى له ذلك ام لا
 اولاهم منها **اجاب** نعم بل في صورة المثل للملك الذي تملكه والحداد لهذه
 حصوله في اجزائها للوقت والاحصى والاطلاق في سكن الموقوف مع انظر
 والمركب والاحصى بل هو الواضح في تسليمه بانه بعد كالا جنى والزرع
 السابعة في ذلك كثره بل لا يمتنع ان يملكه على التمسك به كالمركب به وحده
 والله اعلم **س** في دفع اهل من جهلته اسكن متفردة سكن الموقوف عليهم لا ينافي شرط
 واقعه عند البعض المكنى المكنى المكنى المكنى المكنى المكنى المكنى المكنى المكنى
 يستأمن بكن في ذمة الواضحة جدا اذا كان حرف ذلك من ملك اوقف بعضهم ام لا **اجاب**
 ليس له الوجع على الوقف والحال له واذ كان الموقوف من مال الوقف فحينئذ
س في محو ديون رجل تملكه ولده عنه وما سدا خلت ذمته من ماله
 للملك مودع ومنه من يقول وقت على اربعة اقسام **س** من ادعى الله
 وقت فخصم وقت ومن ادعى الملك فخصم ملك يتصرف فيه ما شاء من ماله
 على الوقف فيثبت في زكاة الاربعين في ذلك مستحب لا يضر عليه في الثاني رابعه في الم

على
 ونقص القسمة

وحيث ان الزكاة مستحقة
 على الموقوفين
 بها حصة على الوقف ام
 ليس له الرجوع في ذلك

س

س في اشتراط بيان اسم الواقف في الدعوى والشرادة **اجاب** الصحيح انه
 بشرط مطلقا قد يما كان او جرحا كما مر به الامام ظهير الدين والله اعلم **س**
 فيما لو وقف زوجه او شرط مكنى على بنات بكر وجعل آخره جهة برحمتها بذكر
 صك شرعي وتزوجت كل واحدة منهن برجل وامتنعه الا من يسكن بها هل
 لهن السكنى على الافراد وليس لاحد منهن الامتناع عن المهادنة وهل اذا
 سكنت احدهن مدة معلومة لا تخرى السكنى نظري ذلك حيث تعذر
 سكنها من معا **اجاب** ليس لواحدة منهن الاختصاص بالسكنى دون غيرها
 بل حقن في ذلك على التساوي فيسكن في الدار كلتيه فان اتفق على المهادنة
 فيها جاز والاشكنى كل واحدة بقدر ما خصها فيها بلا مهادنة كما افادته
 الخلاصة والبرازية والتاخر في خبره وتعذر سكنها من معا غير مستل
 وقد تقررت ان من لم السكنى ليس له الاستقلال ومن لم الاستقلال ليس له
 له السكنى على الامم والمهادنة في الوقف لا جرح عليها لانها قسمة والجزء قسمة
 الوقف على وجه الجبر وان كانت قسمة حفظ وعهدة فيه على ان ليس
 للآخرى السكنى نظري ما سكنت احدهن قال في فتح القدر بعد ان ذكر من الوقف
 الكثير ومن لم يعرف ان لو سكنى بعضهن فاجب لغيره منها يكفيه لا يستوجب
 اجرة حصته على السكنى بل ان اجب ان يسكنى معه في بقعة من تلك الدار له
 زوجة او زوج ان كان لغيره ذلك والا ترك المتفق وخبره او جلسوا معا كل
 بقعة من جنب الاخر وقد ذكر في القنينة وغيره ان المهادنة انما تكون بعد
 فسخي بعد ان حققا وصرا على المهادنة في الوقف باتفاق الموقوف عليه
 كما هو مرجع كلام السعاف وحمل ما في اوقاف الخصاص على قسمة التملك فهي
 انما تكون فيما يستقبل لا فيما مضى فتدبر ولا تغتر بما وقع في بعض الشرع
 مما ينفى خلاف ذلك والله اعلم **س** فيما اذا وقف على نفسه ثم على من يورثه
 من اولاده عند موته ثم ذكر روطا ومات الواقف على ملك بنات لصلبه
 وعلى بنتي ابن ماله حاليته هل لهما استحقاق في الوقف ام لا **اجاب** لا
 استحقاق لهما في الوقف لا اختصاصه باولاده الموجودين عند موته واولاد
 اولادهم ليس كذلك والله اعلم **س** في وقف على ذرية حرب منه طائفة
 فاستدان ناظر مملوكا وعمره بالوقف لعدم ما يعرف في المهادنة من جهة الوقف
 بغير اذن القاضي ثم باع جميع المملوك لليهود الذين المذكور في بيعه غير صحيح
 وبيعت على الوقفية ولا يلزم الدين الوقف بل يثبت عليه نفسه **اجاب**

بشرط بيان اسم الواقف
 في الدعوى والشرادة

على
 في اشتراط بيان اسم الواقف
 في الدعوى والشرادة

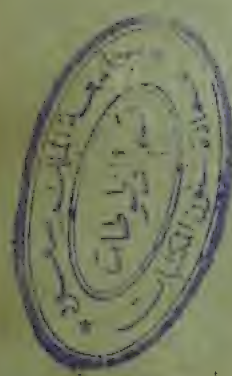
الاجارة الاولى باجر مثل او زيادة يتفاد بن الكيفية لانه في الزيادة على الجرح
 منقشت انتهى فاذا علمت ذلك وكان المستاجر قد الزم في الزيادة على الوجه
 المذكور فالزامه غير صحيح فليس لنا شرط في الزيادة والحق في هذه الحق
 صحة الاجارة بل اذا كانت تضمنت الزيادة على المستاجر جبراً او ما اذا جرد
 عقد في تراخ او زاد بعد الاجرة المستاجر برضاه وكان قبل مضى المدة فهي
 صحيحة وبطلان بالزيادة والحق في هذه وان كان العقد في سائر المدة اخرى
 كشرط فاسد او جبال في المدة وفيه كذا فالواجب اجرة المثل لا في
 بها المسمى لا تقر بان الاجارة انها سوة جبر فيها اجرة المثل حقيقة
 لا انتفاع بشرط ان يوجد التسليم الى المستاجر من جهة الاجرة وانما
 ذكرت هذا التفصيل لان السؤال في منتظم الواقع محتمل والله اعلم
س في مكات موقوف اجرة تافله على سنة بكذا اهل في هذه الاجارة
 في السنة الاولى وما زاد عليها لم يقع في الاول فقط **ج** العقد صحيح
 في السنة التي تليه في سوية عداها واذا سكت الثانية لم يمت الاجرة
 المقيمة ويكفي اوله **س** في رجل وقف عقاراً على اولاده ونسل
 وعقبه المذكور والناث على حكم الوفاة الشرعية ثم يموت على اولادهم على
 اولادهم واولادهم ونسلهم وعقبهم من ولد الظاهر وولد البطن اولاد المذكور واولاد
 الاناث على حكم ابائهم بطن بعد بطن ونسل بعد نسل مذكور في شرط وقفه
 بهذا اللفظ فاولاد الاناث والناث في الوقف مع وجود اولاد الذكور ام لا
ج نعم يدخل اولاد الاناث والناث لقوله من ولد الظاهر والبطن موكداً بقوله
 اولاد الذكور واولاد الاناث على حكم ما شرط والله اعلم **س** في رجل وقف
 وقفاً على ابنة فلان وابنته فلانة ثم يموت بغيرها على اولادها واولاد
 اولادها ثم يموت وصفاً اخره طرية لا تنقطع بل يدخل ولد البنت والوقف
 يدخل ولد ولد وان سفل فكم يستحق ابن الابن وابن الابن وان سفل
 مع الابن والذكر والابن في سوية **ج** نعم يستحق الابن وابن الابن
 معه والابن وابن الابن كذلك والذكر مثلها نصيب سوية **س** في رجل وقف
 في جميع بيوت بلك والخصاف ولم يسبق فيه خلافاً **س** في الوقف
 على فقراء الخليلي والذكر اذا صار من له ولاية حرم فيها البعض فقراء
 المبلدين يكون فقراً لانه يصون نعم ولا يشترط الفقر للجميع حيث لم

مطلق
 تقع الزيادة في الاجرة
 والمدة

آجر كل سنة بكذا

بشرط

بشرط الواقف عوداً مخصوصاً ولا استيعاب لغيره ام لا وما اذا اخام بالحق والولاية
 غير من له ولاية المصروف وكلف المصروف اليه الى احضار شرط الواقف يلزمه احضار
 ام لا **ج** نعم يصح ولا يلزم المصروف للجميع والحال بهذه المصروف في النظر به
 والزيادة ولا يلزمها ولا يكلف المصروف اليه من جهة من له ولاية المصروف
 الى احضار شرط الواقف وانما هو فقير مصروف له بالنصف بالحق الذي
 هو شرط الواقف من له ولاية ذلك فلا يكلف الى احضار شرط الواقف كما لو
 ظاهراً لم يكن غني راساً صبيحة في الفقه والله اعلم **س** في وقف صورة توف
 وقفه لعل نفسه ثم من بعده لاولاده واولاد اولاده واولاد اولاده واولاد
 اولاد الظهور دون اولاد البطن وكل من انتقل من اولاد المذكور ينتقل نصيب
 الى اولاده المذكور ويجعل النساء والبنات الخاليات من الاولاد المسكن بالولاية
 مدة حياتهم وبنات بناتهم الخاليات كذلك والانه الموجود من الموقوف
 المستحقين احد عشر ذكراً واثني عشر نكبة وله برى ترتيب الموقوف فهو تقسم على راس
 الموجودين ذكراً وانما شرط خلو من المذكور سوية لا ينقل ذكر على انثى ام لا
ج نعم مقتضى ما ذكر من المصروف مساواة البطن الى البطن والله اعلم **س** في
 الاستحقاق والناثي المستحق الذكر للطلاق فيكون من مات من اولاد
 المذكور ينتقل نصيبه لاولاد الذكور فهو قوله والاصل المستفاد من صورة
 المساواة في جميع اماكنها انما يشترط ان يكون بوصف الاستحقاق اذ لا يجب
 مروط بترتبة من الترتيب فيقسم لذكر على اوسى حتى ان ما اصاب المتوف منهم
 كان لاولاده الذكور مع سواهم المجهولة لغير بالسوية واذا مات احد
 منهم لم يمت على الموجود من هذه الطبقة العليا والسفلى في ذلك الوقت
 الخصاف وقف على اولاده واولاد اولاده وذرية ونسلهم ولم يرثه وشرط
 ان من مات من ولد فتنصبه له وذكوره قصته بين الولد وولد الولد
 بالسوية فما اصاب المتوف كان لولده فكون لولد الولد سواهم
 المجهول لم يصح بالسوية وما انتقل اليه من والده انتهى والله اعلم
س في قرية نصفها وقف على طرية ونصفها وقف على
 طائفة اخرى وهل نصف ناضل مستحق استنوك موقوف عليها مع جملة قري
 غيرها واست جراً متغلب من احد الناطقين بنصفه الموقوف عليهم ودفع له
 الة برة التي سماها له فهذا الموقوف المشتمل على النصف الثاني او مستحق ان
 يطالبوه بنصف ما دفع له من الاجرة ام لا ولا اذا اكره الموقوف واولاد



على ان يدفع له اول المستحقين نصف المتكامل عليه من ماله سبب ذلك
 وعلى ان يستوفى هذا المتكامل الباقي على حاجته بها القرينة المذكورة مده في
 واخذ الخارج من اهلها وتركه ولم يأخذه ثم زالت يده واستوفى الحاكم العادل
 عليها يوجد الخارج من اهلها ويلزمه سبب اجازته للمتخذ نصف
 المتكامل عليه ضمان منافع النصف الثاني لمحققه أم لا **اجب** - ليس لناظر
 الذي لم يوجر على الناظر الذي اجر سبيل فيما فتحه من الاجرة وله ضمان
 منافع نصفه المتكامل عليه ولا يصح الصلح مع الاخوة فلا يلزم بدله ولا يؤخذ
 الجزاء مع ما ذكر من استيفاء الباقي سواء اخذه المستوفى تركه ولم
 يأخذه لا تنفذ حكمة الجارية بعدد الجارية وهذه الاحكام ظاهرة ليس
 عليه خطأ فلا ينسب المتكامل بها ان شاء الله تعالى الى الخطأ والله اعلم
مسألة من اراد في قرية موقوفة على حلقى من كل جهة نصفها وله ناظر
 مستقل يتكامل عليه بالولاية النظرية ولا خذ المتكاملين بحجرتين بارضا
 وعليه ما معلوم فلهي الوقف نظرا استيفائه بها تقوى على القرينة
 حاكم الوقف ووضع يده عليها مده سنيين واكمل ما فضل منها من كل ركن
 ولم يضع صاحب التور من اهل شئ من اهل يسقط عنه ما على الزبائن من المال
 الموقوفة الوقف ام لا يسقط ويطلب به ما لك المذكور **اجب** - لا وجه
 لسقوط عنه فيطلب به شرعا والله اعلم **مسألة** في رجل وقف على نفسه
 ثم على اولاده شئ من الدين ورجب ورهبة على الزينة الشرعية ثم من بعدهم
 على اولاد المذكورين المذكورين الا انى ثم على اولاد اولادهم ثم بعد ذلك
 عاشوا فاذا انقضوا فعلى الخدم ثم على الفقرا ماتت راجعة لا على ولدته
 مات رجب ابن الواقف في حياة ابيه الواقف في ثلاث بنات عايدة و
 صفية وحبيبة وعن ابن اسبه على مات حال حياة جده الواقف ثم مات
 الواقف عن ابنه عن الدين وعن بنات رجب المذكورات ثم مات شئ من الدين
 عن ابن اسبه ابراهيم وعن بنتين زليخا وخارجة فبكت بقسم الوقف **اجب**
 ان من ان الوقف ضروري الواقف على الكيفية المذكورة ففعله الا ان محصورة
 في ابراهيم ولا شئ لاختيم ولا بنات رجب لا يوظف من ماله في غيره فله لغيره
 من بعدهم على اولاد المذكورين المذكورين الا انى فافهم والله اعلم **مسألة**
مسألة في رجل وقف على نفسه ثم على اولاده شئ من الدين ورجب ورهبة
 على الزينة الشرعية ثم على اولاد المذكورين المذكورين دون الا انى ثم على اولاد اولادهم

ابدا

سقط

ابدا ما سوا وادبا ما تناسلوا ثم من بعد انقطاع عمره لم يزل ينقطع ما
 رثته لا على ولده مات رجب ابن الواقف في حياة ابيه الواقف في ثلاث
 بنات عايدة وصفية وحبيبة وعن ابن اسبه على مات في حياة جده الواقف
 ثم مات الواقف عن ابنه عن الدين وعن بنات رجب المذكورات ثم مات
 شئ من الدين عن ابن اسبه ابراهيم وعن بنتين زليخا وخارجة فبكت بقسم الوقف
اجب - ان من ان شرط الواقف كما انى فيه يقسم على اولاد المذكورين
 المستوفين في الدرجة ولا يفضل الذكر الا انى فيه اذ شرط التفاضل في اولاد
 الواقف لا غير ولم يشرط في غيرهم في حلقى حلقى وفيه يستوفى الذكر والا انى
 والله اعلم **مسألة** في رجل وقف على نفسه ناظر السفل
 على عمارته من غلة الوقف ام لا ولا اذ امره بملك منع ناظر الوقف
 العلوي من بناء علوه كما كان ام لا **اجب** - نعم خير ناظر السفل على عمارته
 من غلة الوقف احياء الوقت فقوضت عمارته ان الناظر اذا امتنع من
 عمارته الوقت وله غلة اجر عليها وصرحوا بان امتناعه عنها والحال ان
 حياته يستحق بها العزل واذا امره بملك منع ناظر الوقف العلوي من
 اعادة علوه لانه حق مستحق له فقد صرحوا جميعا بان حق لا يسقط
 بسقوط السفل بل يدوم يدوم اصله قال في الخاتمة **مسألة** في رجل وقف
 فقال لرجل بعت منك علوه هذا السفل بكذا اجار البيع ويكون سفل السفل
 لصاحب السفل والمشتري حق التراجع عليه وهذا الموضع هذا العلوكات
 للمشتري ان يبنى عليه علوا اخر سفل الاول وصرحوا ان هذا السفل لو اراد
 بلام سفله فله لتعلق حق ذي العلوبة متى كان ولا يبطل بالانعدام
 ولذلك كان له ان يبنيه ويضعه عن ذي السفل حتى يورده قبضته وان
 كان البت باذن القاضي فله المنة حتى يورده ما انفق فافهم والله اعلم **مسألة**
 في مائة مجاورة لمسجد يوجبها متولية ويصرف ما يتنازل من اجرة اهل
 مصالح المسجد ويقيده في السجل المحفوظ فله بذكر نصير وقفا على المسجد
 المنذور وسيعلم انه ذلك شرعا والا لا وجب ردعه عن ذلك ويضمن قيمة
 منافعه باجره المثل لكونه ينفق ذلك بغير وجه شرعي ولا اذا نصب
 السطاه متولى يقوم بها يوردها لما وضعت له ويسعى في اطلاق
 معالما ويستخلص من المورث اخوة من اجرة ابراهيم حيث وافق اجرة
 المثل يعرفه في مصالح المورثة المشرطة وان مات المورث له ان يرد جميع

سقط
 الناظر اذا امتنع من عمارته
 وله غلة اجر عليها

على الحيان فالمرطاب طلي ذكوت الغلة للمساكين لان فيه الفخذ الفقير
 يخصص وكذا على المعوران والوجاه والزمن ولوقوف على محتاجي اهل العلم
 ان ينشروا لهم المعاد والكاخذ جاز الوقت وجوب التصرف عليهم يعني الغلة
 وان سرقنا المصور التي لا يراعى فيها شرط الواقف لم يفتق الاوراق
 عنها فاذا علمت ذلك لم تنوقف في حكمة الا فراغ المربور بلوط الواقف على ان
 قوله ما لم يكن يصدر من الواقف بنفس او خط يده خرج في الاكتساب هو
 وكيف لا تقبل البيعة العادلة والبيعة كاسمها مبينة وبما تولى في الشرع
 الشريف وكيف يقع قوله من فعل شهادة بيعة في كذا ادب يتغير الوضع كذا
 وابطال الحكم التي بنت بالكتاب والسنة واجماع الامة والاعمال
 في مكان موقوف على جهة شرعية ودور تشتت وتغذر غائب يتفلا
 وصار جلال لا يتفقد به مدة تزيد على ثلاثين سنة وحصل الضرر للمدارد المارة
 في دفع من قبله الى القاضي فادرس من جانبه جميعا من المسلمين وثقات
 الموجودين وحصل الوقت على المكان المنزلة فوجدوه جبال مسوغ للربح
 واخرى بذكر الحكم الشرعي مع اناسي من اهل الحالة فاذا ثبت الموت في استبداد
 بعد ان ظهر وفتر ليدية واقفني الحال اشهرار النواحي لمرة ايام
 وانتبهت الرغبات فيه فاستبدله شخصي مني معلوم بعد ان شهد جمع من
 المسلمين بان قيمته في ذلك الوقت تساوي المستبد له وانه ازيد نفقا وشرعا
 وحكم القاضي بيمينه الاستبدال على قول من جزم من الامة الكلاف وصورة رفته
 ملكه المستبد يتصرف فيه كيف شاء ويعرض في ذلك ما يطول ولا وعده بعضا
 منه من استواء شخصي آخر وتصرف فيه كذا كذا ثم جاز متول اخر وزعم ان
 الاستبدال غير صحيح لكونه دون القيمة واحض جماعة وشهدوا له بالاعراض
 الفكرة ان قيمته كذا ازيادة على ما استبدل به وكتب بذلك وثيقة شرعية
 والحال ان البيعة الشرعية شهدت بان المستبد له انكر بيعا او فرفقا
 وحكم القاضي بيمينه ذلك فلوله سوغ له حذيقضه والشرعي المتصرف في ذلك ام لا
اي استبدل الاستبدال ان كانا معا ومن بالمعزاة فلا يتقضى الاستبدال
 الثابت بشهادتهم اذ القضاة يحان عن الالتفات الى ما يمكن والشهود الذي شهدوا
 بان كانا معا غير عدول فشهدتهم مردودة وان كانا معا عدولا فقد ترجحت
 الشهادة الاولى بان تعال لقضاها وشهد لذلك فخرج منها ما ذكره المتون
 لو شهدت بيعة بقتل زيد يوم النحر فمكة واخرى بقتله يوم النحر فمكة لم تقبل
 البينتان

او شرع البيعة بالقضا
 ولا تنقض الثانية

البينتان لان احدهما كاذبة يمين ولا ترجح لاحدهما فان حكم الحاكم بالبيعة
 الاولى سمع البيعة الثانية لان الاولى ترجحت بان تعال القضاها وفي قاضي خان
 لو اقامت امرأة البيعة ان الميت تزوجها يوم النحر فمكة وحكم القاضي بشهادتهم
 لم اقامت اخرى البيعة بانه تزوجها في ذلك اليوم بخلافه لم تقبل بشهادتهم
 بل لو كانت البيعة الثانية السابقة لبيعتات الاستبدال يكذبها الحس كالمستبدوا
 مثلا بان الدار سبعة للاستبدال لا سند لها وحكم القاضي بشهادتهم وبيعت
 كاذبة ثم شهدت اخرى لولي حكم بانها عامرة آن الاستبدال الحاد الزمان
 وكان الحس يقضي بان عمارتها آن الاستبدال هي العمارة القائمة في هذا الزمان
 فالقضا بشهادة شهود الاستبدال باطلا اذ هو مني على البيعة وكذبها الحس
 في بيعة من جازي بعد الحكم بيوته اما اذ لم تكن كذلك فلا وكذا ان كل ما
 فيه تعارض بينتين اذا قضي باحدهما اوله بطلت الاخرى فلا يلحق الحكم في
 الحكم الاول والدم اعلم **في** استبدال العقار بشرط فيه ان يكون
 البذل عقارا اوله بشرط ذلك بل يجوز بالدرهم وبل اذا صدر بها حكم حاكم
 بصحة لبي لا حد ابطاله بسبب ذلك لا **اي** صحته كلام قاضي خان وكثير
 من علمائنا يجوزوا بالنداء والنداء من قاضي خان ولا يوجب بل لا يملك
 الا بالنقد او ليل بالمبيع وقد اخفى كثير من المصنفين به اعتمادا على ما ذكره
 قاضي خان وان ثبت فيه حاد الجوبها لخرى من كون النظر بالكونها
 وكذا قال في غناري قاري الهداية ونظمي يوجب ويصح يدله ارضا او دانا
 فقدر عين العقار للبذل لان المستبد له حيث كان قاضي الجنة فالتفسي به
 مطهين فهو مني على البذل به وان كان غير ذلك رتب سمي ولا يوم من كليم
 مطلقا ومعلوم قاري الهداية لا يتقدم حرج كلام قاضي خان مع احتمال قلده
 الشئ بعد نقله على البحر ورايت بعض المحققين يميل الى هذا يعني ما ذا البحر
 ويعتقد وانت خبير بان المستبد اذا كان له قاضي الجنة فالتفسي به
 مطهين فلا يقضى الصياء معه ولو بالدرهم والنداء في العلم الموفق
 وقد ادر صحت المسئلة بكر من هذا ان كنت به اجابة السائل باختصار انفع
 الواسل في عليك به مستغنى المولى انتهى واذ حكم الحاكم بيمينه فلا شبهة
 في عدم جواز ابطاله مع توفر بيمينه الشرط المنصوص عليه في جواز
 والدم اعلم **في** ما اذا اراد القاضي المصلحة في استبدال الواقف بالدرهم
 بان خشي على الوقف الغرابة في المال وعدم الانتفاع بالكلية ولهم تيسر

فاستبدال العقار
 يشترط ان يكون البذل
 عقارا اوله
 فاذم

مطل
ولا يستبدل
بالفقود

عقد استبدل به في الحال لا يجوز ان لا **اجاب** نعم اذ اراد المفاض المصلحة في الاستبدال
يجوز الاستبدال ولو بالبدل ثم لا يستحق كلام الطائفة والثالثة رابعة وغيرهما وان كانت
فيه اية فيجوز فان مرص كلام فقهاءنا في هذه المسئلة الى المصلحة وعدم المصلحة فاذا اخرج
على الوقت الخراب وعدم الانتفاع بالمصلحة لم يخل عقار يستبدل به فالمصلحة جسد
متعين في الاستبدال بالبدل والمصلحة هي المصلحة في المصلحة لا في غيرها
ايه اشاع اذ اصار الوقت حيث لا ينفع به المالكين فللمفاض ان يبيعه ويشتري
بمنه اخر ولا يجوز بيعه الا للمفاض فهذا اخرج في حوزة الاستبدال بالبدل والمصلحة
منه على وجه الظلمة فاذا اتفق هذا جازد لداخله صلاصة من هذا الحكم والمصلحة
في دار وقت ولت حيط بها والنفوس ببيائها واشرفك على الانتفاض
وتقررت ان تصير كوما من التراب والانتفاض وتعينت المصلحة في الاستبدال
وتقررت المصلحة فيه بكل حال فليخرج عدم شرط الواقف او نفيه ولو باحو
التقديس مع انتفاء الغيب ووقع المصلحة التامة مع نفيه ام لا **اجاب**
نعم يجوز فقد حرر على ان المالك لا يجوز له ولو بالبدل والمصلحة في دار وقت
تعينت المصلحة فيه جازت في كل شرط بها ينافيه كمي مع شرط الاكتم عليه
للمفاض والسلطان اذ من حاجته والحال هذه تؤدي الى البطالان خصوصاً في
الجنم اذ النفسى به فيه مطهره وقد اكر الخول والبطال من ايراد مسئلة الاستبدال
وعناية المحل الموصل الى شرط السلامة مراعاة الى صليحة وملازمة الاستقامة
وقد اتفق متفرقوا على ان المالك لا ينافي بالواقف فيما اختلف فيه وهذا
فليكن المفعول عليه والمصلحة في دار وقت استبدال شخص من نفس الواقف
بعد انتهاء الواقف للحاكم الشرعي بانها بالصفة المسوغة للاستبدال شرعاً وحكم
له بها يقدم مقامها مما هو ارفع منها واكر نفقا ونهوا واقام شهودا شهدوا
بانها للوصف الذي شرطه الواقف فاجابه الحاكم المذكور وان لم يه ففعلهم
سليم من التقوا عقبة الحاكم الشرعي بالحق والزمهم بعد الدعوى الرسمية
المستوفية للرأية الرسمية فيل ينقض الاستبدال المذكور لا حيث لا حصى
وجود يذهب الشهود **اجاب** لا ينقض حكم الحاكم الشرعي بعد وقوعه في الرجم
الشرعي والاستبدال حيث استوفيت شرائطه وتوفرحت فداطه وحكم به حكم
براه لا يقدور على نقضه سواء مهمت له براه لان حكم الحاكم في كل مجتهد فيه يرفع
الخلافا حيث لا حصى موجود يكذب الشهود والمصلحة في دار وقت
بغير جارية في وقت الميراث وتوصلت وانقطعت فحلتها وعاد بها على

المستحقين

المستحقين مدة سني وبلغ بسبب ذلك استبدالها في استبدال بنقد دار علمية لها
غاية وعاد على المستحقين وعرض من الزكاة الاسدية وحكم قاضي الشرع الشريف
بصحته الاستبدال بعد بدل الى جرتها دون النظر في ذلك على وجه مستوفى شرعاً
والان يريد المستحقون الدعوى على الناظر بعدم صحة الاستبدال مضمون عن المستبدل
بما له بل للملك ام لا مع صحة الاستبدال والحكم بالزمومه واستيفاء شرائطه الشرعية
بعد تقويم دعوى شرعية صدرت في ذلك **اجاب** ليس المالك بذلك المهر به اذ
لا تسمع دعوى الموقوف عليه به في حق الاستبدل دعواه في شيء يدعيه الموقوف ولا في
شي يدعي عليه فيه اذ حقوقه في الخلقة لا في عين الوقت بل في ملكه التام
فانفذه والمصلحة في دار وقت **كتاب البيوع** **مسئلة** رجل اشترى داراً من آخري
معلم وكتب حكم البيع بها حاصلة اشترى فلان بن فلان من فلان بن فلان
الدار المذكورة بمائة كذا اجملة كذا اجملة كذا اجملة اشترى كذا مات ابو فلان في دار
الاب على ورثة الابن ان الابن قال بحكم من المالك الى ما لم يشترها الا من مال
ابن فلان اذ استبدلوا بذلك تثبت الدار لورثة الابن ام لا **اجاب** لا تثبت الدار
للاب يقول الابن اشترى بها من مال ابى اذ لا يلزم من الشراء من مال الاب ان
يكون المبيع للاب لانه يقتل القرض والغصب وقد وردت وما كان لا يملك
مال الابن للاب على طريقة الخول منه قول المصدق للمصدق الى ما كان وما كان
فكف حكم بالدار للاب بذلك مع هذه الاحتمالات ما قاله ذلك في دار وقت ويات
والله اعلم **مسئلة** رجلين تفاديا بقره ثوراً في دار وقت بقره ثوراً في دار وقت
ولم يملك الثور بعد قبضه بفعله وملك البقرة قبل تسليمها للشري في الحكم
اجاب يضمن قيمة الثور بيه لان شقاص البيوع والحال هذه والله اعلم
مسئلة في عمره بدمته لم يرد من ارساله قبيل قايلا ان قبيلته كل وقت منه
بكذا الخنزير من وبيك والافدعة امانة عنك فلم يقبلها بعين له وبيع امانة
في حوزة المعتبر شرعاً وعادياً بغيره وامر غلامه بانه اذ دفع له عمر وقد امسك ما
في دمه ان يقبضه وان دفع له قهاش لا يقبل منه فدفع له قهاش فقبض منه على خلاف
ما امر به فقد اثم سبحانه وتعالى بقرعة حرق في الدار فاضرت مع جملة ما اخرج
بها وملك من المالك من مال المديون ام من مال الدارين **اجاب** ان المالك من مال
المديون لا من مال الدارين اذ يوفي بوعدهم والحال هذه امانة وان كان اشترى
له وملك قبل اجازته حيث اضاف اشترائه لانه امانة في يده اذ الملك في الاجازة
لا يضمن لاجماع علماءنا ان يد الموقوف اذ دفع له المبيع المبيع قبل الاجازة بامانة

مطل
لا يسمع دعوى
شري على غيره في الوقت

اذا ملك ملك من مال البائع فافهم والله اعلم **س** عن المفسر الذي ما **اجاب**
 ما قيل الذي لا يدخل تحت تعميم المقومين وقال الخنيزي الذي يتعاقب النكاح
 مثله نصف العشر او اقل منه فان كان اكثر من نصف العشر فهو لا يتعاقب النكاح فيه
 وقال نصيري في قوله ما يتعاقب فيه في العوض دة بيع وهو نصف العشر في الحيوات
 دة ياردة وهو العشر في العقار دة دوانه وهو اثنى عشر الم اعلم **س** في رجل
 اشترى من اخيه سكرا وراد بفضه في الليل على المصالح او في النهار بفضه وباع منه
 شيئا فسلمه ويريد الباقي خيار الروية زاعما انه تغير بالرؤية البض من
 كافيته ولا خيار له والقول قول البائع في عدم التغير والله مثل المولى واذا لم يجر
 المشتري متحلا بالبرءه بسبب التحلل مع امكان حدوث التحلل بعد القبض وما
 الحكم في ذلك **اجاب** حيث ان ما يورث بالقبض ولو بعضه ليلامع امكان الروية او
 منها فاصحاب الشرائع لا خيار له اذا اراد الباقي والقول قول البائع وان غير المولى
 كالمولى ولا عبوة بالتحلل وعدمه والحال لهذه والله اعلم **س** في رجل اشترى من
 اخيه صابونا في عدول واره البائع من ركب المهرول صابونا باساقدها وعين له ان
 الباقي على هذه المصفة فلم يده على تلك المصفة بل رده ليتنا جديدا لولم خيار البائع
اجاب المشتري الفسخ حيث لم ير الباقي على تلك المصفة والله اعلم **س** في رجل
 اشترى من اخيه صابونا في عدولين وكان اراه البائع منه قالبا او قال البيه بل يكون
 بذلك ولا خيار للمشتري اذا فسخ المهرول ما لم يكن اردي مهارا **اجاب** نعم يمكن
 بذلك ولا خيار للمشتري ما لم يكن الباقي اردي مهارا في جميع النصولي والجر
 الفواقي وخبرها والله اعلم **س** في رجل اشترى صابونا من اخيه فقبض بفضه فخطب
 البائع بصابون آخر فباعوا من المشتري حيث لا ينهي البائع عن غير البائع بل ينهي
 البائع ام لا **اجاب** الخطه على هذه الكيفية استهلاكه وهو موجب لبطان البائع
 والحال لهذه والله اعلم **س** في رجل اشترى ثوبا بفضه ثم سقط فتوخه اشيا
 من المشتري فاطلع على عيب قدوم بل يرجع بفضه ان العيب ام لا **اجاب** نعم يرجع
 بالنقصان على ما كان في الزاوية وعلمه الفتوى وجميع النصولي وفيه اخذ البائع
 قال في الجرد في الوانصات القوي على قه لها في الاكل فكذلك ان استوفى الله اعلم **س**
 في رجل اشترى ثوبا فخره ثوبا عنده طابم بالشي والبائع في البرءه والبائعان في
 ارضه فلو يرد قبض الامة على قبض المصان ام لا ولا يلزم المشتري دفع الثمن بل
 احضار البائع ام لا **اجاب** المودع اذا اشترى ما يودع عنده لا يكون قابض له
 قبض الرديعه ولا يرد من قبض جديده واما تسليم الثمن فلا يبرهن احضار السلطنة

مطلق
 بيان الغرض
 والعرض

مطلق
 في رجل اشترى من اخيه صابونا
 وراه من ركب المهرول صابونا
 جديدا ولم يكن الباقي اردي
 النصف لخيار البائع

مطلق
 ان سئل عن رجل اشترى
 ثوبا بفضه

يعلم

يعلم كمالها فاذا احضر البائع امر المشتري بتسليم الثمن وله ان يستع على دفعه اذ كان
 البائع قابض مصر المتبايعين او في غير مصرهما والله اعلم **س** في رجل باع
 ثوبا بفضه معلوم وانضم له المشتري الى رجوعه من غير مقل اخشى ان تطول
 غيبته فقال ان طالت غيبتي يكي **س** في رجل باع ثوبا بفضه معلوم فباعه في الاول فقبل
 اذا طالت غيبته تلزم الزيادة وهذا البيع صحيح ام لا **اجاب** لا بشرط
 منو البائع فيملك المشتري الثمن بغيره وقت القبض والقول قول
 المشتري في القيمة والله اعلم **س** في رجل اعطاه مديونه بياض وقال خذ
 من بعض دينك ولم يبين لها ثمن فتصرف الدين في البياض واستهلك بعضه
 وملك بعضها بلا تعدلها الحكم **اجاب** ما تعدلها حاضره بغيره بسبب فعل
 الدين يضمن بقيته ضمان تفرق المودع والقول قوله في مقدار القيمة
 والقيمة بينة المدين لادعواه الزيادة وما ملك من غير تعدل غير مضمون
 والقول قوله ايضا ان الملك لبطان وقوله من الدين فبقي القبض بالتسليم
 له خاليا عن عقد يوجب الضمان والله اعلم **س** في رجل باع دابة فقبض
 المشتري ومكث عنده مدة ثم استقاله المشتري فاقاله بغصة الدابة فلهما
 احضر المشتري وجدها عيبا قد حدث عنه ففسخ البائع الاقالة بالفسخ
 ام لا **اجاب** نعم تفسخ الاقالة ويعود البيع على حاله والله اعلم **س** في رجل
 يدين مستغرق باع التركة للمدين بغير اذن الورثة والقاضي وسلمها له
 هل الورثة استردوا المبيع ودفع الدين من مالهم **اجاب** نعم لهم ذلك
 والله اعلم **س** في رجل اشترى من اخيه المهرول صابونا باساقدها وعين له ان
 لم يقبل رده عليه فاحضه المدين وباعه لاخر ثم فرغ من الباعة بعيب
 الى ان وصل للمشتري الاول لانه رده على بايعه ام لا **اجاب** ان رده عليه
 بقضائه رده على بايعه والا لا والله اعلم **س** اذا طلع المشتري على عيب في
 البائع فحاضه المبيع وطالب الاقالة فلم يقبله الى رده بالحب ولا ينضم طالب
 الاقالة ام لا **اجاب** لم يرد ولا ينضم طالب الاقالة لكونه ليس ببعض على البائع
 حرج به في اثباتا زانية والله اعلم **س** في رجل اشترى ثوبا بفضه معلوم فباعه في الاول فقبل
 ما عجز ولو اخطت الدواب جاني متفاقا وقبل بوضعه جاني ايضا في الاول والله اعلم **س**
 في رجل اشترى ثوبا بفضه معلوم فباعه في الاول فقبل ما عجز ولو اخطت الدواب جاني متفاقا وقبل بوضعه جاني ايضا في الاول والله اعلم **س**
اجاب يلزم المشتري دفع جميع الثمن اذ اشترى الثمن صحيح عندنا سواء
 طارح ام لا على الاصح الحق به وتسليمه بالتحلية والله اعلم **س** في رجل

مطلق
 يجوز بيع الثمن بغيره

اشترى دارا اشتكت عليه حردوا الاربعة بالي يوحنا في شراء علوه وسفل
وجمع بيوتها السفلية والعلوية ومنازلها وصحبها وكيفية وهي كوالا شجار
التي يجمعها جميع ما احاطت به الحدود علوية وسفلية ويصير كذا في جملة
المبيع ام لا **اجاب** نعم يدخل جميع ما ذكر في المبيع فان الدار اسم لما ادبر عليه
الحدود من الحائط ويشتمل على بيوت ومنازل وصحن وغير مستفيد على فيه
من غير ذكر كل ما اشتملت عليه الحدود عند الاطلاق باجماع الا اعلما هو
متعلق اتصال قراره على علمه العلم الاخير والله اعلم **سئل** في رجل اشترى
من اخيه ثوبا فملك عنده سنة واراد الترة بالمعيب وجازعته فقال
المبيع المبيع على هذا انتمى القول قول المبيع يمينه انه ليس له المبيع
وعلى المشتري البينة ام لا **سئل** في رجل اشترى المبيع من اخيه المبيع يمينه
لان الزاوية دونه وعلى المشتري البينة **سئل** في رجل اشترى المبيع من اخيه المبيع يمينه
ويؤلفها ارباب التجارات من اربعة لثاكي بالثاكي والربع مالا لا تورث
لمن ارجمها ويؤلفها المبيع ام لا **اجاب** لا تورث ولا يورث للمبيعها لا ذكره
الزاد في الشفعة ويحرم والله اعلم **سئل** في رجل اشترى المالك المبيع عقار
بيت المال لغرض حاجته اذا رغب فيه بضعف قيمته ام لا **اجاب** نعم يجوز
بيعه لغرض حاجته اذا رغب فيه بضعف قيمته على المفتي به لا فرق بين ذلك وبين
والله اعلم **سئل** في رجل اشترى من اخيه قطعة ارض وقبضها وبيعها وكسبه
لا خفا ظهرت مستحقة للغير واخذها بحكم ومات المالك المالك المالك المالك
ولا ورثة فترجع الميراث الى الوكيل الذي يورثه المالك المالك المالك المالك
اجاب نعم له الرجوع على بايع موكله وانما هذه والله اعلم **سئل** في رجل اشترى
وكلت زوجا ببيع صابون لا فباع وقبض منه فماتت وادعى بيعا له الميراث
حال حيها الميراث قول المبيع ام لا **اجاب** القول قول المبيع يمينه حيث صدم
بقية الحدية في القبض وذكرها لبياعه الميراث والله اعلم **سئل** في رجل اشترى
مشتري بين اثنين باع احدهما باذن الاخر فباع له حصة معلومة من
بينهما وقبض الثمن واقبض نصفه لثاكي وسلمها للمشتري باذنه في
اقله وسلمها اخذها ونقص للمشتري من الثمن هل له ذلك ام لا **اجاب** لا
ليس له ذلك ونقص المشتري ويكون مشتريا منه كامل والله اعلم **سئل**
في مشتري سلم المبيع من البايع قبل نقد الثمن فقال له له الميراث يمينه
حتى تدفع لي الثمن فسرق من عنده بعد نقد بعض الثمن ونقدوا حظه فمضى
نصفه

بطل
الارض التي لبيت المال
وارباب التجارات وتورث
ميراثه لثاكي لا تورث
ولا يورث بيعها

بطل
القول قول الوكيل يمينه
ان صدمه الورث

نصفه

بطل
سئل في رجل اشترى ما دفع من الثمن ولا يطالب به ان ام لا **اجاب** يفسخ
المبيع ويسترد المشتري ما دفع من الثمن ولا يطالب به ان يكون ودفعه
بطل وهو مضمون بالثمن والحال هذه والله اعلم **سئل** في رجل اشترى
بطل ثلثة باع احدهم ثلث است خلافت بغيرها منه لغرض التريكين وجازع
المبيع وزعم المشتري انه اشترى ثلث المستان جميعه وصار قاسم التريكين
بطل ثلث في جميع ثلثه فهل المبيع جائز وما الحكم فيما اكله من التريكين ما دفع
الثلث في الست خلافت **اجاب** المبيع المذكور فاسد لما هو عاين من ان
بيع الحصة في البيت والغرض لغرض التريكين جائز وحسب قسما بفساده والغرض
ان مثل هذه الزيادة لا تمنع الفسخ يجب على المشتري رد المبيع والقيمة
الموجودة وضمان المستوفدة ولا يضمن ما اكله فباخص المبيع وفيما يخص
غيره مضمون بالذلك لتعديه عليه بالاذن واذا اخطأ فمضى لا
يشتمل احدهما على الاخر ضمن حصة المبيع به لصورته مستوفدة بالخط
فما مل والله اعلم **سئل** في رجل اشترى ثوبا من اخيه باع احدهما نصفه
لثاكيه الاخر ثمن معلوم والاذن يدعى البايع انه باع زيدا قبل بيعه
النصف له خمس شجرات معينة هل تسع دعواه او شهادته كافي بتمام
سمع وعلى تقدير ان ثبت زيد انه اشترى جميع الشجرات بعينها ينقد
البايع فيها على حصة الشريك ام لا ينقد **اجاب** لا تسع دعواه ولا تقبل
شهادته له ولا يبيع بيعه خمس شجرات معينة من كرم مشتري على نحو كمال بيع
بيع بيت معين من دار مشتركة بغير اذن الشريك غرضه حصة الميراث
لنفس الشريك بذلك عند القسمة والله اعلم **سئل** في رجل اشترى دارا من اخيه
بطل بيتا معينا سقلا اجنبي ثمن معلوم الميراث ان سطل هذا المبيع ام لا
اجاب لا يجوز لهذا المبيع والميراث البطل قال في الزاوية دارين اثنين باع
احدهما بيتا معينا من رجل لا يورثه الثاني انه حوز في نصيبه ورث
الطحاوي ولو باع احدهما الشريك من الدار نصيبه من بيت معين فلا حرج
ان يظلم الثاني وسلكه في القسمة والخلافة وغالب كتب الميراث معلوم
تفرض الشريك بذلك عند القسمة اذ لو صح ونصيبه لثمن نصيبه فيه فاذا
وقعت القسمة للدار كان ذلك حوزا على الشريك اذا سطل الى جميع
نصيب الشريك فيه والحال هذه لان نصفه للمشتري ولا جميع نصيب البايع
فيه لفوات ذلك ببيعه النصف واذا سلك الميراث من ذلك انفق ذلك سطل طريق
القسمة والله اعلم

بطل
اذا اكل المبيع على الميراث
بطل المبيع

بطل
بيع الحصة في البيت والاراض
لغرض التريكين

بطل
في رجل اشترى دارا من اخيه
بطل بيتا معينا سقلا اجنبي ثمن معلوم

س رجلان بينهما بعة مناصفة باع احدهما نصفه من الاخر
 وعنى من اشترى جملتها بناية والبيع قبل نقد الثمن الى جواز شراؤه للنصف
 الذي باعه قبل نقد الثمن ام لا **اجاب** لا يجوز فقد روي في الغاية وفيما
 ذكر في الكتب من سلمه كرا ما باع باقيا ما باع قبل نقد الثمن ان اذا اشترى
 المبيعة والخال هذه اخرى وباعها بالفسخ فبالباع ولا يرد في الغاية
 في وجه البيع قوله والرد ان يقال جهات الجواز تقتضيه وجوه
 الفسخ تقتضيه والرجوع بينهما المفسد من جهة المبيع استحقاقا ان
 الحكم لا كلام فيه لكن الكلام في وجهه وهو معتبر في انظار الرابح والسول
 عنه الحكم لا غير ولتقتصر عليه والله اعلم **س** لو اشترى رجل من اخر
 متاعا ثم قال له بعتي بعه فباعه بالفسخ على المشتري ام لا يكون فسخا
اجاب حيث باعه بعد قول المشتري لا بعه بعه كان بيعا باعه واقعا
 لنفسه وانقضى بعه الاول قال في النسخة ان الفسخ لو اشترى بواو خطه
 فقال الباع بعه قال في البيع الامام ابو بكر محمد بن الفضل ان كان ذلك قبل قبض
 المشتري وقبل الرتبة يكون فسخا وان لم يقبل الباع فسخا لا للمشتري نيز
 بالفسخ في خيار الردية وان قال بعه لي اي كذا ففسخ في البيع فالحكم بقبول البيع
 ولم يبق له ان يكون فسخا استحقاقا لا يلزم المشتري الاول ثمرة الذي اشترى به
 لا تنسخ عقده والخال هذه والله اعلم **س** رجل اشترى خنثى بيمين
 معلوم فمقطوعا من جده مسنونا له فباعه الا حطب فذا الحكم فيها **اجاب**
 يرجع المشتري بالنقص بان تقوم كالملة من المبيع المذكور وغيره
 فيرجع بقره الا ان اخذ الباع مقطوعة فيرجع المشتري بكل الثمن الذي
 دفعه منه والله اعلم **س** رجل خاف من ظالم يعرفه على داره فباع
 فانفق مع ضيقه ان يبيعه في الظالم خوفا من ذلك وليس بيع حقيقة
 وانما هو لدفع المظلمة عنه واشهد على ذلك فباع ظالم الذي يملكه
 الشريف ويتركه الباع وادعى المشتري انه بيع حقيقة وان لم يبقه بينهما
 تواضع على ذلك فاعلم ان اقام الباع على ذلك بينته تقبل ويكون البيع انظارا
اجاب نعم تقبل بينته على ذلك وبيته بها بطلان البيع كما روي في قاضي خان
 بلوت ب الكراهة وكتاب التنازع والاختيار وروى في ذلك في الكتب المعتمدة
 والله اعلم **س** رجل باع مما آخر بخر بيمينه فبعت له بيمينه بيمينه

مصلح
 فذبح التاجية

فاسطى

فاسطى بيع مبيعه ففسخ فيه المشتري والآن يتركونه بيعا فالحكم ويروى
 انه بيع جد حقيقة بل اذا اقام او دار له البينة على انه بيع فالحكم تقبل
 بينته وسنوده ام لا **اجاب** نعم اذا اقام الباع او دار له البينة على ذلك
 قبلت ويسترد واذ لم يبينه في البينة في البينة لا يرد منه ربحه ولا اختيار
 وعين فاذا انكسر عن البينة ثبت كونه فالحكم واذا ثبت كونه فالحكم فمن
 جميع ما اكلم من ثمنه وقد روي قاضي خاف باعه بيع باطل والله اعلم
 والله اعلم **س** رجل اشترى من اخر قطعا بيمينه وانفق على ان
 يكون كل قطعا رسته فريدها اذا جلد السر وبيها فان في الظاهر بينته
 الى اجل على المعتبر انفق عليه في السر وبيها فان في الظاهر بينته
 والله اعلم **س** المشتري بينة بما ادعاه تقبل فباعه بيمينه السرا لا **اجاب**
 صريح قاضي خان وجاب الاختيار بيمينه المسئلة فقال قاضي خان قال في
 الثمن ثمن السر ولم يرد فيه خلافا وروى المصنف الى حنفية ان الثمن
 ثمن العلانية وقال صاحب الاختيار روى المصنف الى حنفية ان الثمن
 ايد حنفية ان الثمن ثمن العلانية وروى محمد بن الامالي ان الثمن ثمن
 السر من غير حكمة وبحق للمداوات ففسخ على كل حال ان رواية محمد
 لا يوافقها رواية المصنف كيف ذلك ومحمد استاذ الذي اخذ عنه المصنف
 وروى عنه الكتب والامالي اذا علمت ذلك علمت ان المشتري اذا اقام بينته
 بما ادعاه تقبل بينته ويحكم بيمين السرا والله اعلم **س** رجل اشترى حمارا
 فخرج عنده فاضرا الى المعرفة انه بسبب مرض قديم به فباع الحكم
اجاب يرجع بالنقصان ولا يرد له ثمنه اشترى حمارا بيمينه ان مرضه
 برئت ولم يعلم به ثم فادته فزجه واخر الجراحون ان يجرها بالقيس
 القدر لم يرد له ويصح بالنقصان ذكره في النسخة والفتنة ورايتها
 في الحادي كعاجبة الفتنة والله اعلم **س** رجل اشترى من اخر
 مسكلا وقبض وبيات ذمته من ثمنه ان الباع يعرض على ذلك المبيعه واخره
 من مكان المشتري بعد ليمه على زوجته وتصرف فيه بالباع فباع المشتري فاجب
 ما فعله بل لم يكن الذي باعه به ام مثل المكيل المذكور **اجاب** نعم فوثر البيع
 با جازة المالك المذكور ولم يثبت له مثل المكيل اذ لا جازة صار كالمكيل
 ساقا عليها والخال هذه والله اعلم **س** رجل اشترى من اخر مسكلا بايدي باع
 احوال الورثة منها شيئا بل ينفذ بعه ام لا والفاطحي بيع ذلك الذي يروى

مصلح
 في من السرا والعلامة

بشأن الذين أم لا **ج** لا ينفذ بيع الوارث ويقوم بيع القاضى في ج
 + المضاعف في الكائن والعرض والوارث لا ينفذ بيعه مستقر
 ببيع الأرض في ماله ويقوم بيع القاضى لعدم ملكه ونفذ بيع القاضى
 في رجل مات وعليه دين فباع بعض ورثته مائة من غنائه في ثياب
 دينه بثلث لبقية ورثته نقضه أم لا **ج** لا إن تكن الزكاة مستوفى
 بالدين لا ينفذ بيعه في حصة والبقية الورثة نقضه في حصصهم وإن كانت
 مستوفى به لا ينفذ بيعه في حصة أيضا إذا كان يغيره من الغنم وغيره
 أو أن القاضى فلفه ما نقضه والجال له والله أعلم **س** رجل اشترى
 حافيا من جونه لأمه وتصرف فيه مرة سبعا وعشرين سنة ثم
 فيه تلك المرة هل تسع دعواه فيه بعد تلك المرة والتفرد أم لا **ج**
 لا تسع دعواه لما تفران من رأي غيره ببيع أرضه أو إذا تصرف فيه
 المشتري زمانا والرائية ساكتة تسقط دعواه كان جامع الفضولين والآباء
 وعني بها من كتب المذاهب مكرهه وفكاهه والله أعلم **س** رجل
 استقرض من أخيه خطبة فلما طالعها لم تيسر فاعتذر إليه قايلا
 أعطيك بدلها درهم حتى ترضى وتفرقا ورضت الخطبة ويريد المقرض
 أخذ قيمتها يوم مطالعته درهم والمستقرض يريد دفعه مثلهما فما الحكم
ج ليس للمقرض المطالبة بالدرهم بل بالشئ ما أقرض من الخطبة
 ولو سلمنا أن المستقرض اشترى بالدرهم الخطبة المستقرضة المقرض
 ولم يقبض الدرهم قبل الفراق طأ الزاوية وعني ذلك لو كان له على آخر
 طوع أو قهر فاشترى من عليه بدرهم وتفرقا قبل قبض الدرهم بعد
 وهذا مما يحفظ فان المستقرض من الخطبة أو اشترى بثلثه لم يطالبه بالدرهم
 بل بالعجز عن الأداء فيبيعها بمثلها منه باحدا الثنتين إلى أجل ومثونه
 كندم كروني وأنه فاسد له أنه أقرض عن دين يدين انتهى والله أعلم **س**
 رجل اشترى بيتا لم يدر أن عليه عوارض سلطانية وقت شرائه فظن أن
 عليه عوارض سلطانية فلما لم يلقه البيع هذا المرام لا **ج** لا يفسخ البيع
 والحال هذه لو دخل في التواقيف لكان له ما أوجب نقصان الثمن عند الفسخ
 ولما كان له وقد صرحوا بأنه لو اشترى دارا فوجد عليها عوارض السلطنة
 ولذا يعرف فيه وقال في الحاشية الزاوية راسا لشرف الامة المحكي للمشتري
 أرض فظن أنها مشحونة ينبغي أن يتمكن من المرد لان ذلك لا يبرح
 فيها

مظنة
 لا ينفذ بيع الوارث
 للمركبة المستقرضة

مظنة
 التركة المستقرضة لا ينفذ بيعه
 بغيرها بغير إذن القاضى
 أو الغنم

مظنة
 من رأى غيره ببيع أرضه
 أو دارا أصغر من المشتري
 زمانا والرائية ساكتة
 تسقط دعواه

مظنة
 في رجل اشترى دارا فظن
 أن عليها عوارض سلطانية
 ولم يلقه البيع هذا المرام
 لا يفسخ البيع

معا ولا شبهة أن كل العوارض لا يبرح فيه كما هو ظاهر وقد فتن ذلك من المرام
س رجل اشترى كرويا ما اشتمل عليه من الكرويا من ماله فظن أن
 أرضه محكية وعلى التجار ماله معلوم كل سنة نظرا بقائه في الأرض ولم
 يعلم المشتري بذلك وقت الشراء بل له أن يرد التجار على البايع ورجوع جميع
 الكرويا أم لا **ج** لا نعم له ذلك قاله جاتع الفقيهين شري كرويا فاستثنى
 أصل الكرويا دون الشجر والتفان والحيطة والمشتري أن يرد التجار على
 البايع ويسترد جميع الكرويا وماله في كرويا الكتب والحقاق بغير الملكية
 والله أعلم **س** رجل اشترى من أخيه دارا فظن أن عليه عوارض
 ذرية كذا لم يدر كذا فذرع بعضا بعد أن حزم خالها في عدد فوجده ناقضا
 فقال جميع التي حزمت ناقصة كذا هل يلزم من نقص هذه نقص ما هو
 مخدوم أم لا **ج** لا يلزم من نقص بعضه نقص ما هو مخدوم في العقل والشرع
 وصعد المذرع ولا يقابل بينه فلا خطأ له في التي ما لم يقابل ذلك كذا
 فليتنا من حيث هو فافهم والله أعلم **س** رجل اشترى زيتا وخطبه
 صابونا فطالع بعد الطبخ على أنه كان مصيبا بالزيت والصابون فماذا
 يلزم له أن يرجع بالانقضاء أم لا **ج** لا نعم له أن يرجع بالانقضاء كسلة
 لت السوق بالسن ولو باع الطابون بعد اطلاعه على العيب متاع
 الرديب الطبخ والله أعلم **س** رجل ملك حاكم السياسة وطالب
 منه مالا فباع عقاره لرجل وسلمه له وتصرف فيه سنين ويقول الآن
 ما بقية إلا على ذلك ملكا هل يرجع ولا يصير ملكا أم لا **ج** لا يصير ملكا
 ملكا قالوا أكثر من صادر السلطان ولم يقبض ببيع ماله فباع ماله
 قالوا صار له فمك به وانها باع باختياره غاية الأمر أنه احتج
 إلى بيعه لا يفار ما طلب منه وذلك لا يوجب الكو كالراي إذا حبس
 المديون بالدين فباع ماله ليقضى بكونه دينه فانه جود لانه لا عه
 باختياره وانما وقع الكره في اليفاء لان البيع قال مثلا مسكن قديم به
 لا أنه لو عني بيع ماله فباعه ملكا لا يفسخ البيع طوعا أو قهرا
 فهو صحيح بأنه لو أكره على بيعه وقبض منه طوعا أو قهرا ببيع صحيح
 كما لو سلم البيع ملكا إذا قبض المالك المثل طوعا أو قهرا بقبضه أجازة
 البيع لا إذا سلمه طوعا بعد أن باعه ملكا والله أعلم **س** رجل
 استلم من أخيه قرض دينا وعده أنه يعطيه بها زينا بالسوا والواقع

مظنة
 اشترى كرويا فظن أن أرضه
 محكية وعلى التجار ماله معلوم
 فكل سنة يرد

مظنة
 المذرع وصف في المذرع
 كما يقال بين

يرد على الوفاء المذكور في حقه بذكر علمه والله اعلم
 تواضعا على بيع الوفاء قبل عقده في دار عند البيع في مجلس الحكم في
 الشرط وانت جازا اليه من المشتري قبل التقاضي واستمر سلكه بها مدة
 وتصادق بعد البيع على تلك المواضعة فهل اذا ثبت ذلك يكون البيع
 بيع وفاء فيجب رد البيع الى بايعه عند احضاره الثمن لا يلزم جبر الجرة
 فيه ام لا وبذا اذا اقام البايع بينة على الوفاء والمشتري بينة على الباطل
 بينة البايع ام بينة المشتري فيها الحكم في ذلك كله **اجاب** نعم اذا ثبت ذلك فهو بيع
 وفاء حكمه البيع فيه حكم الرهن يجب رده على البايع اذا استوفى المشتري
 الثمن ولا يقع الاجارة المذكورة ولا يجب فيها الجرة على المشتري به موالات
 بعد قبض المشتري المداوم قبله قال في النهاية سلك القاضي المدام الحنفى
 الحنفية من بين بايع دان من اخر من معلوم بيع الوفاء وثقا بفناء استوفى
 المشتري مع شرائط صحة الاجارة وقبضها ومضى المدة على المرمية الى حقه
 لا لا نه عنونا رهن والى من اذا استنجر الرهن من الرهن لا يجب الا رهن
 وفي البرائة وان اجر البيع وفاء من البايع فبى حوله فلا يقال لا يقع
 الاجارة ولا يجب رهنه كذا في من اجاره جرة اجارة من
 البايع ويجوز واوجب الاجارة وان اجره من البايع قبل القبض **اجاب** يجب
 المداومة انه لا يقع ويستدل بها لو اجره بعد القبض قبل قبضه انه لا يجب
 الاجارة وبذا في البات فما ظنكم من الجائز انتهى فعليه ان الاجارة قبل
 التقاضي لا يقع على قول من الاقوال الثلاثة والمسئلة الا خلا في البات
 والوفاء فيها اختلاف كذا في البيع منها ما اقتصر عليه في الخاتمة في احكام البيع
 الفاسد بقوله وان ادعى احوالها بيع الوفاء والخرى بعبارة ما كان القول
 لم يدعى البات والبيعة على مدعى الوفاء انتهى وقد ادعى في سوال قبل هذا
 والمسئلة التقاض على المواضعة السابقة فتدبر في راي الاختلاف في القبض
 والاثارة في غيرهما وانما جعل البيع العاد بعد المواضعة من غير ذكر
 الشرط على ما تواضعا والله اعلم **اجاب** في رجل باع ارضه في دار وبعده
 المشتري انه من دفعه المشتري بعه ما باعه له قبل في الحالت هذه يكون حكم
 البيع حكم الرهن ام لا وبذا كان كذلك فيها الحكم في الخطة **اجاب** البيع المذكور
 على الوجه المستطوع بيع وفاء وحده حكم الرهن وما استغله المشتري لم

مظهر
 الراعي اذا استأجر الرهن
 منه المهرين لا يجزى له

مظهر
 فما اذا وعد المشتري
 ان يوفاه الرهن بعه
 فهو بيع وفاء

سواء

في ذلك ما علمه ربي او بيع فاسد او جازا اذا شرط على وجه العودة بوجوب الوفاء
 في مثله وقد مر جوابا طنة في بيع الوفاء ان المشتري لو ارجعه لغير البايع
 فله الاجرة مطلقا سواء كان بكونه فاسدا او طائعا او جازا او بوجوه اخرى
 قلنا بانه رهن اذا لم يرضى لو اجره بغير اذن الرهن فالخلة له ويصرف بها
 وبذا اظهره الله اعلم **اجاب** في رجل باع رثا من امة امتعة وبعها بغير
 لزوجته قصاصا على الذي عليه ومات الاب بغير قبضها من رثته
 ويقدم على الرثا ام لا **اجاب** نعم يؤخذ من رثته مقدم ما على الرثا قال في
 جامع الفقهاء يجوز قبضه الاب دية من مال الجدة لانه بمنزلة بيعه مال
 الجدة من نفسه والاب يملكه بمثل القيمة وفيه في الاب او الوصي به مال
 الجدة بدية نفسه اذ فيه منفعة كزوج الامة اذ لو لم يبع خاف عليه
 التلقت اذ ضمنه فينتفع به الجدة ومثلها في غيرها من الكت والله اعلم
اجاب في رجل اشترى حمارا فوجده يرقع السوف نظروا له هل له
 رده ام لا **اجاب** له رده والحال معه والله اعلم **اجاب** في رجل اشترى
 من اخر مائة او قار من اسنات ونقله من مكان المحقد الى غيره ووجد
 به عيبا فهل اذا ائتمته بوجهه ورده يكون مونة الودع على المشتري ام على
 البايع **اجاب** مونة الودع على المشتري كان الزاوية وغيره والله اعلم
 في رجل باع لآخر جميع ما يملكه ببيع ام لا **اجاب** نعم اذا علم المشتري ذلك
 ولا يفرجه الى بايع كان في وقت وبيع الدابة والله اعلم **اجاب** في رجل اشترى
 من اخر حنطة في ربي يمشي معلوم بل في رطب ولا يشتري الخيار عند رطب
 ولا خيار البايع **اجاب** يجوز البايع والمشتري الخيار ولا خيار للبايع والحال
 هذه والله اعلم **اجاب** في رجل اشترى من اخر رطب فطحن كل رطب ونفقه
 من البئر لفرط من القطن الذي بقية حين دخوله وزرعه بل البايع
 صحيح ام لا **اجاب** بل هو باطل ويرد المشتري على البايع والله اعلم
اجاب في رجل باع مائة من التين فباعها بغير قبضه فاشترى البايع البايع ام لا
اجاب نعم البايع ماله البيع بها حتى ينفق ويوما لا يد من وقت تقبض
 المقتوم لا بيع والله اعلم **اجاب** في رجل باع لآخر تين من غير ان يملكه
 ثم دفع البايع المالك التين فقبضه بل يكون ذلك اجارة منه وليس له
 طلب ذلك التين ام لا **اجاب** نعم يقضى التين اجارة والله اعلم **اجاب** في رجل
 اشترى تينين وساقى به فراق به عيب في سوره ولم يقدر على الرجوع فيمضي

مظهر
 باع جميع ما يملكه ببيع اذا علم
 المشتري ولا يفرجه الى البايع

مظهر
 بيع الرهن من الرهن
 غير صحيح

بها ما شئنا والله اعلم **مسألة** في دار بيعت وبها عتاق غريمكم في داركم
 على تدخل في البيع تعانم لا **اجاب** لا تدخل في البيع حيث لم يكن مكره بالبيع
 كما لا تجار الكوفة لا تدخل في البيع الا بغير الذكر والله اعلم **مسألة** في من يبيع بعت
 لا يبيعه المحجب عن ارشها باين عهدها وشراها فطاعة **اجاب** لا يبيعه المحجب عن ارشها باين عهدها
 وشراها فطاعة **اجاب** لا يبيعه المحجب عن ارشها باين عهدها وشراها فطاعة
 لا عين فيه فاحتمل في البيع ولا شئ على المشتري وان كان عليه دين مستغرق
 لا قبول الحايابة وبيع البيع سوا كانت الحايابة بغير فاحتمل او سبب في المشتري
 يتم القيمة او يبيع البيع لان في دار الدين مقدم على الدين وان لم يكن الدين
 مستغرقا وخرجه في ثابة من الثلث سلم لم البيع بغيره في كونه لا جني
 والله اعلم **مسألة** اتملة اتملة في بيعها او باغت منه عقلا وارث
 بعض النعم واسدنت انها لا تحقق ولا تستوجب قبلة حقا ولا كسفا
 وماتت فادعت بغير الورثة ان ذلك في المرض الذي ماتت فيه وارثي
 الزوج انه في البعثة على القول قول الورثة ام قول الزوج **اجاب** القول قول
 قول بغير الورثة والبيعة بغير الزوج وان لم يتم البيعة واراد استحلاف
 فله ذلك واذا حلفا كان الحلف على عوم العلان على فعل الغير والله اعلم
مسألة في ذي اشتري من مسلم دارا بها علو دخل في محلة من محلات
 المسلمين في مصر من الامصار فدخل في الذي على بيعها من المساجد لا يجوز
 للمسلم بيعها في الذي ولا لغيره ان يسكنوا محلات المسلمين في
 الجيران المسلمين ولا يجب على امرأه المسلم من ذلك وان لم يتم
 بالاعتزال في مسكن متفرقة ام لا **اجاب** قال في الحايابة الذي اذا اشترى
 دارا في مصر ذكر في المهر والخراج انه لا يبيع ان يتبع منه وان اشترى لها
 جبر على بيعها في المهر والخراج ان كان جبره وان لم يجر على البيع ان
 وفي التصوي وذكر ان جازات انه لا جبر على البيع الا اذا خرج جبره في
 الذم والدار الى الذمة ووافقه في البيع في المسلمين ليسكن في دار
 الخواص فلتبهر ما اذا كثرها حيث يتعطل بسبب سكنهم بعض المسلمين
 او متقالي ينعون من السكن في بين المسلمين وفي المحل كما يكون ان يسكنوا
 في امصار المسلمين ويبيعون ويشترون في اسواقهم لان منفعة ذلك تعود
 الى المسلمين ومنظرة المسئلة اجماعا فقل
 قد ما يبيع يبتاع دارا للمسلم فلو اشترى في مصر بالبيع جبره
 اذا ما اشترى من مسلم دارا **مسألة** اذا كان ذابا في مصر فقتل يكتفى

وهي

وهي تقابلها صاحب العزم وصاحب الثاقل طائفة وغيرهما وقد علمت انها طائفة
 والذكر جاب ان يقول علم الفضل ولا نقول بالبيع مطلقا ولا بغيره مطلقا
 بل يدور على القلة والكثرة والفرق والمنفعة وبذا هو الحافق للقول الحق
 والله اعلم **مسألة** في قنيط مشترك بين رب الارض واللائحة عمن باع احوهم
 حظه لا جني قبل ادراكه وقارض على ثمنه رجلا الى بيع ببيعهم وما رتب عليهم من
 المقارضة ام لا يبيع المبيع ولا يارثه **اجاب** لا يبيع المبيع ولا يارثه
 والله اعلم **مسألة** في رجل اشترى من اخر سلعة وباعها بالبيع لا جني قبل
 القبض فاحكم **اجاب** ان كان البيع الثاني باذن المشتري او بغيره اذ لم يكن
 اجازة النسخ البيع الاول وان لم يكن باذنه ولا اجازة بغيره فانه فاسد فاسد
 فان كان نقده الثمن اخذه والايحس البائع على ملك المشتري الى استيفاء وان
 كان البيع فذلك هذا الثاني فالاول بائنا وان كان له البيع ورثه بالثمن
 ان كان نقده وان شاء ضمت المشتري الثاني ثم يرجع الثاني على البائع بالثمن ان
 كان نقده الثمن والا لم يرجع بالمثل بالمثل والتسوية للثمن وهذه الامور من
 فتاوى قاضي خان في شرحه والله اعلم **مسألة** في رجل اشترى حيا من في الذمة
 ووصفه المشتري في عدوله باذن بايهم وذهب يمان بالثمن فرجع في جود البائع
 قد مات فطلب البائع من انه فقال قد بعته الى الزمة اعفوه وان تعذر
 بغيره سلمه ام لا **اجاب** للمشتري ربيع ابن البائع ومطالبة باعقار الخليفة وان
 تعذر فله المطالبة بماله والله اعلم **مسألة** في رجل باع اخرتين رجلا حيا
 بثلث معلوم ثم اشترى منه قبل القبض وقبل النقد باذن من اشترى استبدلها
 بها الحكي في البيعة **اجاب** اما البيع الثاني فنقد وقع بغيره من اجل انه بيع
 المنقول قبل قبضه وبول هو لو كان من البائع لا يفسد بغيره من الجور او من غير
 البائع واخلاق المتوف يشهد بها وما الاول فلو بطل في استيفاء البائع لم يفسد
 لا حرمها ان يطالبه الا في مرضي والله اعلم **مسألة** في رجل باع اجماعا بثلث معلوم
 وقت كذا ثم شفع ببيع ما كان اجماعا بثلث معلوم ما هذا اجماعا بثلث معلوم
 يعلم المشتري اجماعا بثلث معلوم ببيع المبيع المذكور لا يبيع لغير المشتري
مسألة لا يبيع لغير المشتري بالمبيع والحال هذه فلو بطل فاطم على اشتراها
 معلومة المبيع وانما البيع والحال هذه كبيع شاة من قطيع وبيع بغيره من قطيع
 لم يبيعه لغيره وان يبيعه بعد ذلك وماله بغيره جميع ما في الذمة انما الرقيق
 والبر واليك ب ولا يعلما المشتري فلو جاز انما عدم العلم بالمبيع من ج

طلب
 من سكن الى الزمة بين
 المسلمين الا اذا كروا
 فلا يبيعه

طلب
 لا يجوز بيعه بغيره

طلب
 لا يبيع بغيره المشتري
 كالمبيع

لفساد البيع وقد ذكرنا في المحرر من باب عدة القاري رجل قال بعث منك مالى لهذه الدار
من المتاع ان كان معلوما جاز ولو قال بعث منك مالى لهذه الدار البيت او هذا
او في هذه الجارية ان كان معلوما للمشتري فهو جاز وان لم يكن معلوما جازا لانه
يسرى جازا بشرط وانت على علم بان الجارية لها فاحش وقت البيع في اي نوع البيع
من انواع النجس المختلفة فانهم والله اعلم **س** رجل لم يكره ماله في بيعه في اي نوع البيع
لرجل الا المهر المهور هل للمشتري ان يهر منه ام لا **ج** ليس للمشتري المهور
حسب استثناء البيع من المبيع فمهر جاز بان لا يهر في الدار المبيعة فلو قال **س**
ما الدار افرى فان كانت تلك الدار للبايع لم يكن للبايع ان يهر في الدار المبيعة لانه
با علمه غير استثنى وان كانت تلك الدار للغير الباع كان عيبا كذا في بعض
اجامع الفقه لقامر خان كما نقله عنه في البحر وبذلك على انه اذا استثنى الطريق استثنى
حق المرد في المشتري ولو ظاهر والله اعلم **س** رجل لم يكره ماله في بيعه في اي نوع البيع
قال لاني بعثت مالى في هذه الدار فلو كان في بيعه منه ما عينه من المتاع فلو
فلقيه احد الزكاه فقال اجعل البيع من بيني وبينك فقال جعلت ودفع له نصف
المنه بالبيع الجعل المذكور ام لا ورجعه بما دفعه **ج** لا بيع الجعل المذكور
يعود وقوع البيع على ربه الذي لم يملكه فرجعه بما دفعه **س** الذي ان يكون
البايع اشترى من غيره ثوبا من الفرس فبذل نصف الثمن الذي باع به او لا
فيصير شرا منه ويصير من ثوبه مبداه فيم ولا يرجعه بما دفعه والله اعلم **س**
في خر اسعى ارضه وقف بين اثنين لاجل خور لا حركها ان يبيع حصته فيه من اجلي كالجور
من الشريك ام لا **ج** نعم يجوز بيعه من اجلي وكذا من الشريك كما اتفق به في جميع
وهي في كفاه وان كانت الارض يرضى عليها مبلغ من الرأسمال يودي في كل سنة
بغير اجارة شرعية لا حرك في دفع الرأسمال والله اعلم **س** ذي دابة ادفع النصف
على رجلين اتفهما فمكثت فمكثت فمكثت فمكثت فمكثت فمكثت فمكثت فمكثت فمكثت فمكثت
له بها وعلى المسلم دين للمسلم يري ان يفاصحه بها هل له ذلك ام لا **ج** ليس
له ذلك اذا لم يترك على الرجلين بالثبوت مالى حتى تتصور المفاصحة بدني شري
ثابت بدنه وعلى تقدير الثبوت بدنه بها بوجه شرعي لا ينع المفاصحة لانه بيع الدين
ما عجز من عليه الدين ولو لم يبع والله اعلم **س** رجل اشترى من آخر ثوبا
بشئ معلوم وتفرقا عن تقاضيه ثم اشترى بغيره ثوبا اخر فباعه مع رجلا في
الرجل الباع فابا فادخله في داره ثم خرب الباع فلم يقبله فحق في ذلك هل يملك
من مالى الباع للزوم البيع وعدم القالة والبيع الصحيح لا يفسخه مجرد ابطاله على

سؤال
وقال في ارضه بين
اثنين فبيع حصته لاجلي

المشتري لا يملك مالى الباع
اجاب المالك من مالى

البايع

البيع مع عدم قوله فحقا فاذا ملك عند الباع ولم يقبله من كان يملك على المشتري
بقا وحق البيع الصحيح وعدم انفساخه بمجرد ابطاله الى الباع كما هو مخرج
الخاتمة وكثير مما اكتب والله اعلم **س** رجل اشترى من آخر قطنة بثلثمائة
قال بعثت بثلثمائة منه ووجهه ناقصا الى القول قوله بثلثمائة ام لا **ج** لا
قول المشتري بثلثمائة حيث لم يفرق وقت الشراء انه قبض جميع المبيع او انه
استوفى جميع ما وقع عليه العقد وسواء كان قبل التفريق او بعده لا طلاق
قولهم القول في قدر المقبوض للمقايض بثلثمائة كان او امينا ولا فرق في ذلك
بين ان يتصرف فيه وبين ان لا يتصرف والله اعلم **س** رجل اشترى من آخر
قطنا حليا فوزنه الباع بحضور المشتري وقبضه المشتري ثم ادعى المشتري
انه نقص كذا المبلغ دعواه ام لا **ج** نعم تسمع دعواه وقبل قوله في
مقدار ما قبض بثلثمائة اذ لم يكن اقر انه قبض جميع المبيع او انه استوفاه
كأمر به قاري الهداية في وقت واه وصاحب البحر عند قوله وان نقص يمل
وهي كثير مما اكتب والله اعلم **س** في جماعة استعاروا من اخر مائة
لزرع المقات واغاروه مثله لزرع القطن واكل كل ما زرعه وجاء السنا
فزرعوا الكرايين بغير اذنه فلا مهر فطلبوا بذلهم الذي بذروه في ارضهم
وياخذ الزرع فاعطاهم فلما استوفى حصده لا تقسم ارجعت عما صار
منه بل لهم ذلك ام لا **ج** ليس لهم ذلك حيث اصطالحوا على ذلك بعد الزرع
لحقه ببعه والحال الذي هو الله اعلم **س** رجل اشترى ربع سفينة في البحر
بشئ معلوم وسافر بها الباع بغير اذن المشتري فاستولت عليها الا فرج هل
يأثم المشتري الثمن ام لا **ج** لا يأثم المشتري الثمن والحال الذي هو الله اعلم
صحة التسليم والتسلم حيث كانت في البحر لا في ارضه ولو في حظيرة وقال
له الباع سلمته اليك ففتح المشتري الباب فذاب ولم يمكن اخذه بغير عوب
لا يكون تسليمها والسفينة في البحر كذا لا يمكن اخذها بغير عوب فالله
والله اعلم **س** رجل اشترى من اخر ثوبا ثلثة ثلثة صفعة
واحدة بشئ معلوم الواجب معلوم فلما حل الاجل دفع له المشتري ثوبا
شوا لثما وادعى ان في الثوب عيبا لم يدره ام لا **ج** ليس
له رده فقط بل يرد الكل او يبيع الكل وان كان تصرف في الثوب لغيره
وتعذر رد بها ليس له رد الثالث بعيب يوجد فيه على الاصح المقتضى به
والله اعلم **س** رجل اشترى ثوبا صفعة واحدة واطلع

القول للعايض مطلقا

طلوع

اجاب يضعه القاضي عند عدل اذا اراد ان يشتري قال في الرأية اطلع على غيب بغير
 الباع ورواه ووضعه القاضي على يد عدل ومات وحضر الباع ان لم يقض بالرد بل وضع
 عند عدل فقط لا يرجع بالتمني وان قضى بالرد يرجع لان القضاء على الغيب ينفذ في كل
 عندنا استعمل ولا شك انه يرجع بالنقصان في صورة عدم الرجوع بالتمني لان الموت لا يمنع
 الرجوع به والله اعلم **في موجع معصية يرسلوا له المستاجر ليضع فيه لدا**
 الشيعي فيضعه بكذامة اشهر في حيزه ما بيع فخره اشهر او خلاها الحكم
اجاب ان لم يتفقا على شيء الشريعة فعل المستاجر ان يدفع عليه من اجرة المعقود
 وله طلب من غير وجه لعدم البيع والاحال هذه والله اعلم **في رجل لم يمت**
 استطاع احدتهما من الاخر باع بشفته ذلك الاخر على ان يكون له حق المرد على حكمه
 فباعه لرجل ولا يملك الرجل منه الا بعن الاستطاعة ام لا وان تفرق بينهما
اجاب لا يملك منعه عنه وان تفرق والله اعلم **في رجل مريض الموت باع**
 شيئا من شتره التي هي في حلة وشرها في ثوب فبقيت الورثة على بيعها ام لا **اجاب** لا يجوز
 البيع ما لم يخرق بقتة الورثة والاحال هذه والله اعلم **في امرأة ادعت بقتل زوجها**
 انها باعتهما الحقة القلاية في العقول الخلفان بكذا حال صحته او ان يفتية الورثة كونه
 في الصحة وادعوا انه في مرض الموت فالتقول لمن والي البينة على **اجاب** البينة على
 مدعي البيع في الصحة والقول لمن يدعي في المرض بيمينه اذا احدث يفتي في الخبر
 اوقاته والله اعلم **في رجل مريض باع لابن زوجته دارا وفي قبضته التي في**
 مرضه والورثة تكذب في القبض ولا يبين البيع فيها **اجاب** ينفذ بيعه فان
 كان فيه حياة وعلمه دين محبط لم يخر الحياة فقلت او كبرت فالمشتري تم القيمة
 او يفسخ وان لم يكن عليه دين تنفذ الحياة الفاحشة من الثلث واما البينة فتفتقر
 منه واما الاقرار بالقبض فبطل اذا لم يكن عليه دين محبط واذا كان عليه دين محبط
 لا يقع والله اعلم **في رجل باع اخر نصف قدام على ان يخرش عليه شركته بينهما ابا**
 منهما واذا خرج من الموت سألها بده عليه وان مات يتقرر التمن عليه ففعل
 وتغير احد التورث تغيرا يوجب نقصه للمشتري ردها على الباع جبراً مع
 النقص وان ابد الباع ذلك ام لا **اجاب** نعم لا ايه في جامع النقص لئلا تثار
 والله اعلم **في اخوي ورثا عن ابيهما مالا منه ما يقع فيه شركة المعقود ومنه ما**
 لا يقع نصا وكل منهما يتفرق فيه بالبيع والشر على حدة حتى لو كانا مديونين
 تفرقا فطلب كل واحد منهما حقه بمباشرة من الدين فصارت يوتي ما عليه وكان لهما
 زوج الاخر زوجة واشترى له جارية ودفع المهر والشئ باذنه فبطل كل منهما ان يرجع

مطلوب
 اطلع على غيب بعد
 غيب الباع بغير
 عند عدل

مطلوب
 لا يملك من الموت لوارثه
 اذا تم جزا الورثة

مطلوب
 مريض باع لزوجته دارا
 وافرقت من الورثة بكونه
 في القبض

على الاخر

على الاخر بها وفي عنه من الدين ام لا وكذلك الاخر يرجع بها دفع من المهر والشئ كمن احواله
اجاب اعلم ان الاثنين اذا ورثا مالا فشرتهما فم شركته ملك وفي شركته الملك كل منهما اثنى
 عن قسط صاحب فلا يجوز له التحرف منه الا باذن الاخر فاذا اذن له بالبيع والشر صار
 حكمه حكم الوكيل فاذا علم ذلك فنقول اذا اذن له بالشر او وقع الملك اذ كان على وجه الاشر او كان
 لهذه شركة في الشر والشركة في الشر جائز لا فرق بين الظاهر والغير فله الرجوع لحضه
 ان كان نقده من ماله خاصة وان من ماله شركته فلا يرجع اذا شر او وقع كمن
 به المهر اذا باع المشتري بالاذن ايحاطت بالوكيل بالبيع وحكمه معلوم وان لم
 يكن للملك اذن فلا يقع الملك مشترك في صورة الشر ولا التمن كذا في صورة البيع فلا
 يرجع احد منهما ما في من الدين الذي حقه بمباشرة اذ لا دخل لغيره في ما اذا
 دفع دين الحق الاخر باذنه فله الرجوع عليه به ولا يكون بغير اذنه حتى اذا
 لم ياذن به كان متبرعا به يعلم انه اذا دفع مهر زوجته عنه باذنه او ضمن
 الجارية التي امره بشراها يرجع عليه بها دفع والاحال هذه والله اعلم
في رجل وكله زوجته ليشترى لها من شئها حصصا في عقارات
 متعددة ثمينة ذات قيمة عظيمة فاعياها الاخر (لدا) الركاثة عنها بشئ فحسب
 لا يبلغ نصف القيمة بل ولا ثلثها فظهر له الغبن الفاحش فهل له حيل النسخ
 به حيث خرج في ذلك ام لا **اجاب** نعم له نسخ البيع بذلك والاحال هذه وقد ذكر المسئلة
 في فتاوى قاري البداية في ثلاثة مواضع منها وكذا ذكره الزيلعي باب التولية
 والمراجعة وحاصل الجواب مع القائلين ان الشرا فاختار بعض المرد
 مطلقا وبعضهم عزمه مطلقا والجميع الذي يفتي به ان عزمه رد والا فلا والله اعلم
في امرأة باعت لرجل دكانين لها ودارين شركتين بينهما وبين زوجها
 من صفة صنفه واحدة بشئ معلوم خضرة زوجها واذنه لها واذا زنت بيعها
 هل ينفذ البيع في الحال ام لا ولا اذا انكثت البيع في الدار حصتها وشهدت الشهود
 ببيعها على الصفة المذكورة مع شهادتهم وان لم يذكروا في شهادتهم ان النصف
 في الدار لها والنصف لزوجها ام لا **اجاب** نعم ينفذ البيع ويقسم النصف على قيمة
 المبيع كله فباخذ كل واحد منهما النصف قال في الكافي رجل له ارض بيضا لاف
 فيها كل فباعها راب الارض باذنه الاخر بالثمن وقيمة كل واحد فباعتها لثمن
 بينهما نصفان كذا ان الجرد كسر في الكتب ولا يمنع من صحة الشهادة بالبيع على الوجه
 المسطور عزم كرجعة كل واحد من الزوجين لعدم الحاجة لذلك والاحال هذه لا سيما وقد
 اتفقا على ان لكل نصف الدار والله اعلم **باب البيع الفاسد** **في رجل باع**
 صبا له عمة زنتها بغير رزق غير عفيف وباعه الزينيت الذي سخر منه باريه بغير رزق

هو
 في القبض الذي ضمنه
 له في الرجوع والاحال

مدعيه ام لا **اجاب** لا بيع ذلك شرعا والواجب رد عينه ان كان باقيا والا ضمن مثله وان
 انقطع المثل ان كان البيع اخذ قيمته وان شاء صير الى خروج المثل والقول قول
 المشتري مع يمينه والله اعلم **س** في بيع الزيتون زيت غير عين مال الحكم فيه بعد تعرف
 المشتري فيه بالمعصر **اجاب** البيع فاسد والزيتونه مثل مكمل مضمون بمثل فان
 انقطع ولم يصير البايع الى الجدي يضمن المشتري قيمته والقول للمشتري مقدار المثل
 والقيمة بيمينه والله اعلم **س** في رجل باع نخلة زيتونه التي عليه بايع حر
 زيتونه لا يجوز **اجاب** لا يجوز بالميت الحي ان كان مقدار ما في الزيتون او اقل
 فكيف بالحي والله اعلم **س** في رجل اشترى من اخر قطيعا من الغنم على ان
 عذبه كذا وعلى ان كل كذا منه بكذا من الثمن بشرط ان يكون منه كذا من العدد
 بلا ثمن وقبضه المشتري على هذه الكيفية واستهلكه قبل البيع صح ام غير
 صح وماذا يلزم المشتري **اجاب** البيع المذكور فاسد وعلى المشتري قيمة الضرع
 بيع قبضها والله اعلم **س** في رجل اشترى من اخر زيتونا سبعة عشر قنطارا
 على ان يطبخ له صابونا وان ياخذ ثمنه واجرة طبخه ذريعا نام الحنج كل ذراع
 منه كذا او كل كذا من ثمنه البايع ام لا **اجاب** لا بيع مع ما ذكره اذ شرط الطبخ باخره
 فسد والفاكس يجب رفعة وخرج تقري خفي قال في البرازية وكثير من المكاتب
 اذا اشترى البايع والمشتري على ملك المشتري فاسد واعلم به القاضى له فسخه
 حقا للشرع ففي كل منهما فسخه والله اعلم **س** في رجل باع اخر ربع فرس
 بالقيام عليها مادامت عذبه وسلمها له فولدت عذبه حصانين وباعها واخذ
 ربع ثمنهما وسلمهما وملكها وولدت ابعا مهرة والا نريد اذ المهرة عذبه
 والقيام عليها ودفع الكيفية لبايعها يقوم عليها فما الحكم في ذلك **اجاب** لبايع
 استرد الفرس مع المهرة وفسخ البيع ونصف المشتري قيمة الحصانين لعدم
 صحة البيع في الفرس والمشتري الرجوع بها اتفق فان اختلفا في مقدارها فالقول
 للبايع باليمين واليمين على المشتري كدخاوه الزيادة والله اعلم **س** في بيع اللبن
 في الضرع لا يجوز ام لا واذا قلتم لا فيها الحيلة حتى يملأ بولده **اجاب** لا يجوز
 والحيلة ان يقرض طالب اللبن درهم بقر يملأ على الضرع انه يسوي اللبن اذ
 يتارب اذا وقعت له المبادلة ويؤخذ ما كان اللبن ما يات من دابة الفلاية اذ ذلك
 من اللبن خذه قرضا فاذا استوفاه جعل هذا بهذا فيحل لهذا المال ولا خلاف
 اللبن كوقوع الملقاة بينهما بذلك والله اعلم **س** في رجل باع نصف كرم ومات
 المشتري بعد قبضه فادعى البايع على ابنه انه سره فهدوا البيع مع ابيه حرث

بطل ميم
 في بيع ورسا
 بالقيام عليها

بطل
 في بيع اللبن في الضرع
 لا يجوز

صم

جميعه والا ينكر كل القول قوله بيمينه واذا اقام البايع بينة على الشرط المذكور
 يفسد البيع فيجب فسخه ام لا **اجاب** القول قول ابن المشتري على ثمن العلم
 بالشرط المذكور وان اقام البايع البينة على ذلك حكم بفساد البيع ورفع ولا يلزم
 ابن المشتري حمله على كل حال والله اعلم **س** في رجل اشترى زيتونا من اخر
 بغيره الواقع يوم الطلب وقبضه فوقت غارة على البلد فانتحب مع ما
 انتحب منها منها الحكم **اجاب** يلزم المشتري دفع مثله زينة فساد البيع بها لانه
 المثل وتقدر رده بيمينه على بايعه ومن المقرر ان الزيت مملو والمثل مضمون
 بمثله في البيع الذي سدد والله اعلم **س** في رجل استعار من اخر فرسا ليركبها
 فكان معين فسرق منه قطا بيه المعير ضمان قيمتها فباعه ثلثين
 في فرس له من كل واحدة ثلثا بيه معير فمات لولا بدل الضمان بناء على كونه
 له وذلك بعد ان اشترى المستعير منه الفرس المسروقة حال كونه مسروقة
 بيه معير قريب من ثمنها ولم يسلمها الى الاث فيما الحكم **اجاب** شراء المستعير
 الفرس المسروقة فاسد فلا يلزم ثمنها ومن غير مضمون عليه حيث لم يربط في
 حفظها فلا بدل فيبطل قوله لولا بدل الضمان وحار من الثلثين بدومة
 المعير يطالب به وجبى عليه حيث خلا عن شرط فسد فان وجد فيه شرط
 فسد وجب رد البايع على البايع المستعير ولا يطالبه المعير بشئ والله اعلم
س في رجل اشترى غنما على ان يدفع ثمنها على كذا دفعات في سنة
 ويكون تمام الثمن آخر السنة وان لم يدفع تمام الثمن الى انتهاء السنة
 فلا بيع بينهما وقبض الفسخ واكل زوايد بامم ولد وصوف ولبن وتفاخا
 البيع حكم فسادها فما الحكم فيما اكله **اجاب** يضمن جميع ما اكله لانهم مرحوا
 بان زوايد البايع فاسد لا تمنع الفسخ الا اذا كانت متصلة لم تنولد ولو
 كانت منفصلة متولدة كان السوال يضمن بالاستهلاك لا بالهلاك ولو
 ملكت المتولدة لا البايع يرد البايع ولا يضمن الزيادة ولو استهلك الزيادة
 المذكورة ضمنها ويرد البايع والمستهلك جامع النصولين والحر وكثير من
 الكتب والله اعلم **س** في رجل دفع محكوم به بياض ملك لرجلين باع
 احدهما النصف من الارض والشجر بها لغيره ليركب لاجل **اجاب** لا يجوز
 لوجهين الاول ضم الملك الى الوقت اكله به ويضمنها جملة والثاني بيع نصف
 الشجر المستحق للباقين الشريك وموافقا لمرتبته على ما ناقطه بالملك
س في رجل باع فرسا بيه معلوم مستثنا حملها وسلمها للمشتري فولدت

قد
 في بيع الشجر المستحق للباقين
 المستثنى من ملكه

عنده وماتت في يده وقد قبض بعض الثمن والبعض لم يقبض فما الحكم في ذلك
اجاب البيه قاسم سبب الاستئذان المذكور والبيع اخذ الولد والمطالبة بقيمة
المبيع الباكي لا بالثمن والقول قول المشتري وان ادعى البايع ان يملك البينة
والاصل عندنا في البيع المأذون انه اذا قبض المشتري المبيع في البيع المذكور باجر
البايع وكل من قبضه مال ملكه المشتري بقيمته يوم قبضه وهذه **مسألة**
واحدة وقد ذكرنا نقل فيهما ما قلناه مشيع مع اختصار والله اعلم
في جمل مات عن زوجة وابن منها فادعى شخصي ان له عنه ثلثة قروش
من مدحضة باع له الى دخول الخبي بل يثبت ذلك لا بينة ام لا بد من
بينة وادعت بما لا يكون البيع في سواهما لا الاجل ويكون للبايع مثل حظته
اجاب البيه ان ثبت والحال هذه فهو مدحضة الاجل وليس على المشتري الا
ثل حظته البايع والقول قول المشتري في المثل لا تكرار ما عداه في مدحضة جاء
بها القول قوله يمينه انه المثل وعلى البايع البينة في المثل الذي يدعيه
والله اعلم **مسألة** في رجل اشترى ثوبا بقرعة قروش على ان يزرع مدحضة من
حظته في ارض البايع وتقابض وزرع المشتري لم يرض به البايع لضعف فراغها
الى حكم حكم بفساد البيع واجرى عمل الثوب للبايع وجدا عقد بيع على العشرة
المنقوضة ونقص غارة حنطة غير مشار اليها فهل العقد الذي صحح ام فاسد واذنكم
بفساده فما الحكم **اجاب** هو قاسم لا يبيع الاول بسبب عدم بيان كونها جيدة او
رسطاوردية ورسا الحنطة لا يبيع ما لم يبين ذلك حيث لم تكن مشار اليها فيرد
المشتري الثوب على بايعه ويسترد العشرة المنقوضة من البايع ولا اجر له في الثوب
اذ المنافع لا تغني عنه ثا والزرع الضعيف للمشتري ولا يلزمه نصف الغارة
لعدم صحة البيع والحال هذه والله اعلم **مسألة** في رجل اكره على بيع حقه من زيتون
فباع وسلم مكرهات المكره والمكره والمشتري بعدوان اكل الزيتون مدة سنتين
فما الحكم **اجاب** الاصل ان بيع المكره قاسم ولا يبيع الفسخ ولا يبطل بيعه
ولا يموت الاصل والمشتري وزاد به نصيب بالتعدي فلو ارث البايع فسخ البيع
واخذ الحصة ونصيب ما اكل منها من ثمرته المتعدي في اكله والله اعلم **مسألة** في رجل
باع ارض نصف فدان بثلثين معلوم شارطا ان يقر من العمل سالما فهو له ولا يبي على
مشتريه وان عطل او تعيب فالثلثين مقرر فيرق ثوبا استهلكه السارق فتعوض
المشتري منه ثوبا بدله وازار البايع ذلك التعويض ويريد ان يرجع بعض
قيمة المستهلك ويكون المعوض مشتركا والمشتري يريد ان يرد ارضه بالثوب المعوض

جميع

جميعه ولا يرجع عليه بالقيمة فما الحكم **اجاب** لا اعتبار بكلام المشتري ولم
الرجوع بنصف قيمة المستهلك لفساد البيع والمعوض مشترك بينهما والله اعلم
مسألة في رجل لم يؤد ثمنه اخر ما يجره زينا باعها له بالبيع قروش ثم دفع له
المشتري من ثمنها مائة واربعين قروشا لبيع ما في الذمة الى اجل مسمى ام لا
اجاب بيع ما في الذمة لا يجوز الاجل لانه اقتراض عن دين يدين ويبيع
المال بالمال وقد ثبت عنه فيجب على المدين دفع الزيت وعلى الدائن رد مثل
ما قبض من الدراهم والله اعلم **مسألة** في امرأة عرفت على الخ في بيعت زوجها نصف
دار بثلثين معلوم وباعت ابنها من غيره مكرها وحكما كذلك وبنتها منه ثلثي بيت
ونصف حكر كذلك على انها ان رجعت من الخ سالمة بعد ملكها اليها لاي بيعها مع
لهذا الشرط صح ام لا **اجاب** البيه مع هذا الشرط لا يجوز بيع كل من المتبايعي
فسخه واذ اصر على امسك المبيع بفسخه القاضى عقا للشرع ومن مات
فوارثه يتبع مقامه في ذلك والله اعلم **مسألة** في رجل اشترى من اخيه نصف سحل
بثلثين معلوم بعضه موجد الى دخول الجرون وبعضه مقبوض وقبضها وملك
بعضها عنده واسترد البايع ما بقى وملك بعضه عنده فما الحكم **اجاب**
ما هلك منها عند المشتري يضمن نصف قيمته لفساد العقد فيه جهالة
الاجل فيسترد من بايعه ما زاد عنها ما قبضه ان كان ازيد منها وما هلك
عند البايع ملكه من ماله لا ارتفاع العقد بوضوله اليه والله اعلم **مسألة** في
رجل باع من اخيه دارا بالخرق من ثمنه مقبوض ستمائة قروش ومقدار
معلوم من الصابون بيع له وزنا باربعين قروشا وقيل زنته باي المشتري
من البايع بها ثلثي قروشا وقبضها منه وكتب بالمتبايع وبيعه بثلثي بالفسخ
قروش بعد المشتري البايع بان يعيد المبيع له اذا دفع ذلك فما الحكم **مسألة**
بيع الصابون للبايع قبل قبض منه والى اذا اطلب البايع رد المبيع اليه فما
يعطى المشتري القروش او الثمن ثمانية قروش المقبوضة لا غير **اجاب** مع علوانا
قاطبة بانه لا يبيع الموقوف قبل قبضه ولو من بايعه وان تمام التسليم
في بيع المكيل والموزون مكايلة او موازنة بالموزن والمكيل والمسلم في الثاني
والخامس والموازنة وغوفا من القاي والزرع فاذا علم ذلك فله ان
الصابون او استهلاكه بطل البيع فيه ويرجع المشتري بالثلثين الذي عيظه له
وهو الاربعين التي اشتراها بالبطون ببيعة بالثلثين قبل قبضه وورع
بذلك بل باعه البايع الذي اشتراه من مشتريه فله ثمنه فسخه واثني

لا يجوز بيع ما في الذمة

معا
لا يبيع قبل القبض

ذكر البيع بلا شرط ذكرنا
الشرط على وجه العقد حاز
البيع ولو لم يوافق الوعد

مطلد
العقد والفاسد تحري
محرم الربا فلا يصح الإبر
في ضمنها

بالشئ الذي عينه وهو الراجح واما وعد المشتري ان يعيد البيع فقد مر علمنا
بان لا يرد في البيع بلا شرط ثم ذكر الشرط على وجه العقد حاز البيع ولو لم يوافق الوعد
في جامع النقصين تباعا بلا ذكر شرط الوفاء فيكون بيع الوفاء بشرط الا حق
يلحق باصل العقد ولو كان فيه ضعف لا يرد في بيع الوفاء ولا بشرط الا حاز
في مجلس العقد صحة الاتفاق اختلف فيه المأخوذ والصحيح انه لا يشترط
انتهى فاذا علم ذلك فالذي يعطيه المشتري والخال لهذه كما نأية رضى لا غير والله اعلم
ثم سئل عن ما ينافي فيه زيادة وبطلان ادعى المشتري المراجعة بينه وبين البائع
بعد ذلك هل يكون الا برضى البائع لا فاجاب عن هذا ما لا يوافق في عقد فاسد
فلا ينعى صحة الدعوى لان العقد الفاسد محرم المحرم الى ربا كالمحرم به البزدي
في غنا الفقهاء قلنا والاشبه الا برضى البائع في ضمن عقد فاسد لا ينعى الدعوى كاذب
وعور الزاوية وقد ذكرنا بعد هذا ان البراءة الى البائع فتنسب الدعوى به وقيل
البينة انتهى ومن سأل عن الزاوية والخاصة وكثير من الكتب والله اعلم
اشترى بغير من ارضين معلوم واجل مجهول وقبضه واعاره لرجل فاخذه
البائع من يد المستعير ولم يرد له منه فما الحكم **اجاب** الحكم فيه ان المشتري يرد
من ضلته وكذلك المستعير منه بزمانه اذ كل مبيع يبعه فاسدا اذا اشتريه البائع
ولو قبضه بغير المشتري من ضلته والله اعلم **س** رجل باع ارجسلا
بائنين وثلاثين قرى موجه عليه الى ثلاث خيرات كل خيار يكسب ثمنه فطلب الخيار
ودفع له ثمنه ويطالبه بثلثيه قبل طلوع الخيار متى مدعي ان الاجل المذكور
غير صحيح وانه يستوجب كل الشئ حالها فما الحكم في ذلك **اجاب** البيع المذكور
فاسد بفسخه ورجوع البائع الى الاجل على بايهم واسترداد ما قبضه
من الثمن باجماع علمائنا ولا يجل سبقا البائع المكسول لرجل ولو اتفق
المبتاعان فاسدا على استيفاء به يجب على الثاني ان لا يرد خلفهما وفسخ
البيع المذكور لان استيفاءه معصية اذا علم به القاضي والله اعلم
رجل اشترى من اخر دارا في اثناء الثلث الثاني من شهر رمضان بهدية رضى
قرى مائة يكملها في رمضان والهمس موجه الى دخول الخمر دفع المشتري
منها للبائع في رمضان ستة وثلاثين قرى ثم بعد ايام منه دفع واحد اخر من
الجملة سبعة وخمسون قرى هذا البيع صحيح ام لا لفساد الاجل فيجب احواله وخرج
تقرير **اجاب** البيع فاسد بطلانه الاجل كعدم الحظ من الدنيا والقطاف
ودخول الخمر اكرهه الله من لذي الدنيا ولا يرد جعله اجلا للثمن لا فضا به

الي

الى المنازعة **س** رجل اشترى حصة من دار شرط ان يرد البائع
الشمى له بعد سنة يبيعها له به ثبات المشتري وحار وصيه يوم
ويصرف اجرا على اتمامه فما الحكم **اجاب** البيع فاسد للشرط وفسخ
ويستحق وجوبا ولا تضمن الاجرة لانهم صرحوا بان اذ مات اهوامه
فاذا تقرر ثبته النقص وان المزايدة المنفصلة غير المتولدة من المبيع
فاسد لا تمنع الفسخ ولا تضمن بالاملاك عند اى صيغة كاحراز به في
الثلاثين من جامع الموقوف وغيره والله اعلم **س** رجل باع حق
التعل الذي ليس ببناء وانما هو ارض مجردة هل يجوز ان لا **اجاب**
لا يجوز وهو مسلمة الكثرة فيه الذي عبر عنها بعلو سقط حيث قلنا طفا
على ما لا يجوز بيعه وعلو سقط اي لا يجوز بيع علو بعد ما سقط لان
له حق التعل لا غير وليس بهال وتخل البيع المال ولو ما يمكن احراره
وقبضه والمواد لا يمكن احراره والنقل في المسئلة مستفيض والله اعلم
س رجل اقترض من سريكم زخيل درهم معلومة وقال ان لم
ادفعها لك الى اربعين يوما فقد بعتك حصتي بها لا يرد البيع بهذا الشرط
ام لا **اجاب** البيع المذكور غير صحيح ونقصه واجب على كل من المتبايعين
فان اصر عليه وحل به القلي ففسخه رغبها عليها والله اعلم **س**
رجل باع لآخر ثوبا بثلثي قرى وانفق البائع على هذه الصفة
ان اوجع المشتري البائع الى الشكاية الى القاضي وذكر البائع للمشتري
ان اعطيتني من غير ثمانية اخذ منكضة وعشرين قرى واجمع المشتري
البائع الى الشكاية الى القاضي فهل له ان ياخذ الثلثين الذي انفق
البائع عليها ام لا **اجاب** البيع بهذا الشرط فاسد فيملك المشتري
المشتري اذا قبضه بامر البائع فان كان قايما وجب الفسخ ودره وان
كان قد ملكه افا استهلكه المشتري وجب رد مثله اذ القيت مثلي لاني
عامة القاري فان انفق المثل فقصته يوم الخصومة والقول المثل
والقيمة قول المشتري يمينه هذا اذا كان الشرط المذكور مقارنا للقبض
اما اذا اخطاه بعد العقد لا يفسده على البائع والله اعلم **س** رجل باع
بئتي اثني باع اخرهما نصفها من الارض بثلثي قرى فبيع بطيخا وبئتي
مها بئس مرة بعد اخرى في عام واحد والآخر دون النصف هل يجوز ان لا
اجاب لا يجوز البيع المذكور في حال هذه والله اعلم **س** رجل اشترى

طلب
العقب على

مطلب المال
في بيع اراضي ميت

من اخرج ثلثه روى بقرش او فاسوا او ملك واحد وبقى اثنان فما حكم **اجاب** في بيع الارض ميت
الباقين ويلزمه نصف قيمة المال يوم قبضه والله اعلم **س** في بيع الارض ميت
المال هل يجوز ام لا **اجاب** اما ما حازه السلطان لبيت المال ويدفع من امواله
الى الناس بالبيع والخص مثل بيعهم له باطل كمن لا يملكه وامام يبيع على الله فهو
ملكه جوار بيعة وايضا في بيعه ويكره بيع انا والله اعلم **س** في رجل اشترى من رجل
في شاة حرة زينة هو يقول اشترى بها ثلث حمارين واخره اسم لمعلم
معلم والبيت غير شاربه والبيع يقول بعثتها بستره فقلت فقلت
فكيف الحكم الشرعي **اجاب** خلت المشتري اولا انه ما اشترى بالقرص
المتبرعة فان كل قضي عليه بها وان حلف خلف البيع بعده انه ما باعه بالبيت
فادخل في العقد على قيمة المبيع المذكور ان تعذر المثل ولم يصح البيع
الحديث الحديث او مثله ان لم يكن كذلك لان الزينة مثل كاد حكت في محله
وان لم يرد دعوى المشتري وفي ضمن دعواه فساد البيع ويلزم فيه ما يلزم
في البيع الفاسد وهو ضمان مثله ان وجدوا ولم يصح البيع الى رفع الحديث
فقيمتهم وقد قرر الفساد في هذه الصورة خلاف ما اذا حلف وانه ينسخ العقد
الذي وقع بصفه الفساد على قيمة المبيع او مثله فرفع الفساد قال محمد
في الزامها في مثله بملك المبيع ان كل واحد منهما يبيع في غير العقد الذي
بدعهما حاسب والا فبكره وانه يفيد دفع زيادة الثمن بينهما فان كان اذا
اختلفا في جنس الثمن بعد ملك السلعة فهو ارجح بانها يتولان اذا
اختلفا في جنس الثمن بعد ملك السلعة بانه ينسخ العقد في ثمة المبيع
بيع الزام وهو باطلاقة يتناول وافقه الحال فانهم ذلك والله اعلم **س**
في رجل باع اخراطلا من القطن الخليل ولم يكن عنده الا جوار المبيع وباري ام لا
اجاب لا يجوز المبيع والحال هذه قال في اخايت رجل باع مائة من من حبيب
هذه القطن لا يجوز مثله في كثير من الفتاوى ولو قال الباع لم يكن عندي يوم البيع
خليل وقال المشتري كان عندك قال قول الباع انه حادث ولا يلزمه الخليل حرة
به البرازد وغيره والله اعلم **س** في رجل اشترى من رجل اذ باع خالجا الشخص
ثم ادعى انه لم يكن عنده حبيب يرضى وانه حرك في ملكه بعده يكون القول قوله
بيمينه فلا يوجب له في اقام المشتري بينة انه كان في ملكه يوم سرق
بينته ويتفريقهم ام لا **اجاب** البينة كاسمها بينة فاذا قامت
عليه بانه وقع عليه البيع موجودا جاز البيع والزم الباع بتسليمه للمشتري

والحالة هذه

والحالة هذه والله اعلم **س** فيما اذا اشترى واحدا جماعة ثمرة زينة لم يجد ثمره
معيته وشوطا كل جزء او صلها المشتري تقام على الباع بغير ثمن بل يبيع ام لا **اجاب** لا
فان يلقا في غير دعوى الزينة قابلا رمله بالكا ان وجد المثل والا فالبيع غير
ان شاء صبر الى وجوده او اخذ قيمته عاجلا والقول قول المشتري فيما يدعيه
من القيمة والمقدور الله اعلم **باب الاقالة** **س** في رجل اشترى من اخر ثورا
بدين معلوم وتسليمه ثم رده على بايعه مدعي انه يرفق حالة العمل فقبله من رجا
وقال فيها خير شيئا رجع اليها مات عنه بعد شهر وايام هل يصح قبله
من رجا انفس العقد السابق بينهما ومات على ذمته ام لا **اجاب** لا قبله
من رجا صار قوله اقالة لعقد البيع السابق ومات على ذمته لا على ذمته المشتري
والله اعلم **س** في رجل اشترى دارا بدين معلوم فندم فسال الباع الاقالة
قبل قبضها منه ودفع له رجل سلفا ليقبله فقبضه منه فالا ساعحتك فقرا
المناقة مع الجماعة وتفرقا بل يكون ذلك اقالة ام لا **اجاب** لا يصح كون ذلك اقالة
فقدره علما وانا انها تعقد بتركت وتاركت ورفقت وساحت يردى يصح
تركت قل في التذويب وسبح لم يكذبا وسبح وافقه على المطلوب وسبح وسبح
فصل شيئا فسهول فيه والمباح المسألة وفيه سحر جاد وفيه سحر لي بكذا
سماحة وهو الموافقة على ما طلبه والى شتى السبل في ترك ما يكرهه
المسحوق عنه فقول ساعحتك يعني تركتك اي وافقتك على مطلوبك وسبقت
لك وجبت لك بطولك واسرعت لك به فهو اول في المطلوب من تركت و
تاركت لا سيما مع اضافة الصلح حال دفع له في ذلك فقبضه ولو لم يلقه
فيه والحال هذه والله اعلم **س** في امرأة اشترت من زوجها دارا بها كذا
بها بما لا عليه من الدين ثم احتاجت الثمن فقالت لم ادمه لئلا تدفع
البيع وقيل الزوج ودفع من امرت بل يفسخ البيع ام لا **اجاب** يفسخ والله اعلم
س في رجل اشترى جملا ثم استقال فيه وملك هذا البيع بعد الاقالة فادعى
انه حدث به عيب عند المشتري ولم يطلع عليه وقت الاقالة واراد الرجوع
جميع الثمن بل له ذلك ام لا **اجاب** ليس له ذلك والاقالة وقعت صحيحة ولو
تدرج ثروت المبيع فيه باقرار المشتري به ليس للبائع ان يرجع بنقصان المبيع
وان تعذر الرجوع بالملك فافهم والله اعلم **س** في رجل اشترى فرسا ومعه
فتبعته عنه فسال الاقالة من الباع فاقاله غير عالم بالبيع بل لم يرد الاقالة
بسبب ذلك ام لا **اجاب** لا رد الاقالة ولم امضوا ولا يرجع بنقصان المبيع

الزيادة المفصلة تسع
إذا كانت بعد القصر

7. —————
القصص
لاخوان علي و سوار

لا يلزم تأجيل القرض
إلا إذا وصي به

مجلسه

ماہنامہ

[illegible]

فأستوفت منه ستة قروش ونصف ونظا له إلا بقدرين زعمهما منها الزعم الرابع
القول بغيره أم لا وعليها رد وما زاد على راسي مالها **أجاب** ما زاد على ما أخذ
منها لا يحصى فغلبها رده بأجماع الأمة بل وإجماع الأمة على إجماع كل
الأمة والله أعلم **مسألة** في وصي على أيتام بالشرع مدعى جهة مع ذميين لهم في
اعتراف بعضهم ما باسهم من الربح ثم قال ما تفتت بالربح اعترافه وبطلان الدارة
المقبض أم لا وهل إذا دفع ربحا بغير معاملة يكون ربا أم لا كان الرجوع فيه
ولم يمان يجب به من أصل الدين أم لا **أجاب** نوع اعترافه بالمقبض ولا يملك
الرجوع عنه والاصل أن الحقوق في مثل البيع والشراء تتعلق بالعقد وقبض الشيء
منها سواء كان قبل الخرج عن الوصاية أو بعده كما هو به في جميع الفضول وعزم
ويبرأ المدعيون بالربح إليه مطلقا حيث وجب بعقده نوع على الوصاية التي اختارها
المناخرون في حوازي دعوى الأقرار كذا يجب للذميان ما كان كذا إذا زعم كذا هو
ظاهرا وما دفع مال ربحا بغير معاملة فهو ربح محض مطلقا سواء كان في مال اليتيم أو غيره
لا تطلق النصوص الواردة في خبره والوحيد للأكله ولا عبرة بمن نزل فيها
خالف النصوص في رد حتما ولو تعلق قايده بأكتاف السعد والله أعلم **مسألة** في
صرف الخطع بالقرصون الولاية **أجاب** هو رباح لم يتعاده وزا فليس بموجبه
من رد البذلعي وجوب التعزير لا تركاب المعصية التي أدان الله تعالى فيها بالحب
وإذا انتفى أحداهما ما قبض وجب عليه ضمان مثله فيرده ويسترد ما دفعه والعدل
قوله يمينه لأن القول قول القابض ضمني كان أو مينا والله أعلم **باب**
الاحتقاق **مسألة** في رجل وضع يده على حصص في حوائج موقوفة بأرضها
وشجرها وقفا حكوميا به يأكل غلتها مدة سنتين ادعى الموقوف عليه يواربها أكله
غلتها فأجاب بأنه باعها لم فهل على تقدير المفسر أو مالكه يرجع به يوم لا حيث
كان الموقوفات محكي ما يلزمه على الوجه الشرعي ويضمن جميعه أكله من
المغلة أم لا **أجاب** لا يرجع به يومه وعليه أن يرد ما الموقوف فانه أكل حصصه القام
حتى رد وعليه رد المغلة التي استهلكها ويرجع عليه بها دفع من الثمن
أن ثبت بالوجه الشرعي والله أعلم **مسألة** في رجل اشترى كرايا فقبضه ونصف
فيه ثلاث سنين ثم ظهر لدى قاضي أنه قد بعها إقامة البينة وأخذه البائع
بثبته القاضي وطلب المغلة التي اتلفها المشتري فيها الحكم وذلك بالإيجاب رد
على البائع أن كانت قائمة أو قيسها أن كانت هالكة وبطلان القول قوله المشتري
في مقدارها أم قول البائع أم لا **أجاب** رد في وجه الفتاوى نقلا عن جامع الفتاوى

انه يوضع من الغلة مقدار ما انفق في عمارة الكرام وما فضل من ذلك يأخذه المشتري
 من المشتري والقول قول المشتري في مقدار ما تناول ان افترانه تناول
 وان انكر بالكلية فالقول قوله بيمينه لانه المخرج عليه والاخر المخرج
 فيحتاج الى البينة والله اعلم **س** في رجل اشترى من اخيه غلة بيمين
 معلوم فاستحققت من يده فزج لطلب الشئ من البائع فادعى الشئ
 عنده هل يكون هذا دفعا منه ولا يشترط حضور المشتري الغائب لبعوه
 ام لا **ج** نعم سمع المدعى وتقبل البينة ولو كان المشتري غائبا
 على الاظهر والا شبه ويندفع المخرج بذلك والحال هذه والله اعلم
س في حصان تداولته اليد فاستحق يد مشتريه بالملك المطلق
 او بالتنازع فطلب من بايعه ثمنه فبى بايعه انه نزع عنه او عند
 بايعه هل يبطل الحكم الصادر بدستق الشئ بالاشقاق **ج** نعم سمع
 بينة البائع انه نزع عنه او عند بايعه ويبطل الحكم السابق بالاشقاق
 لان ذاليد هو البائع الاول وذدعى الشئ من المتذاغين بينة
 ذي اليد اول بالقول للحكم بها والله اعلم **س** في رجل اشترى بيمينه
 من اخيه ما اشترى من اخيه فاستحققت من يده بدعوى الشئ
 هل اذا اقام المشتري منه بينة انها نتاج بيمينه بايعه يبطل الحكم
 للمشتري ومثله اذا اقام بايعه بينة وكذلك اذا اقام بايعه بايعه ام لا
ج نعم باقامة البينة من كل منهم يبطل الحكم للمشتري والله اعلم
س في رجل باع بقرقة فولدت عنده المشتري ثم استحققت من يده بالوجه
 الشري واشتري المشتري هو ولد له المشتري ان يرجع على البائع بالثمن
 وقيمة الولد ام لا **ج** نعم للمشتري ان يرجع على بايعه بالثمن وقيمة
 الولد يوم التسليم للمشتري كما مر في جاع الفتاوى والى يادات معللا
 بانه مقدر من جهة البائع فترجع العدة اليه بغير ان يرضى من حق المفاوضة
 والله اعلم **س** في رجل اشترى من اخيه ما اشترى من اخيه فاستحققت من يده
 وزاد في قيمته فظهر انه محل المغير وانه كان يدعيه عن ابيه فهل
 اذا اخذه ما كان للمشتري ان يرجع على ابيه بايعه بالثمن وبما زاد في
 قيمته عنده ام ليس للمشتري ان يرجع على ابيه الا بالثمن لا غنى
ج ليس للمشتري ان يرجع على ابيه الا بالثمن والحال هذه والله اعلم
س في رجل اشترى من زيد بيمينه ثوبا فاستحققت من يده بدعوى الشئ

دعي البائع لاول الشئ
 يكون دفعا

بينة ذي اليد اول

هل

بغير

بغير بعثين وتقابض ومات بغير العثرين عند مشتريه زيد فادعى اخوه على عمر
 ان اجل الذي باعه اخوه له ملكه ولم ياذن له ببيعه الاجنة ولا ثمن
 اسديا وانه رد بيعه ويريد اخذه منه هل يعطى للمدعى دعواه ام لا وما الحكم
 اذا اقام بينة على دعواه **ج** لا يعطى للمدعى دعواه بل لا بد له من بينة
 تنور مدعاه والاصل ان المتصرف بالبيع يكون ملكا ولذا لا بد له من بينة
 بانه فضلك او وكيل لانه ساع في نقض ما نزع من جهته فريد سعيد واذا اقام
 المدعى المذكور بينة على دعواه استحق ان يعطى ويرجع عمر وعلي زيد بيمين البعير
 المشتري عليه وهو الثلاثة والعشرون وقد تم البيع في البعير الذي مات واذا كان
 عمر واستعمله او كاري عليه لا طلب لمستحقه باجرة عليه اذ منافع المقتوب
 غير مضمونة عنونا والله اعلم **س** فيما اذا اشترى زيد بيتا بيمين معلوم
 من عمر وبنى فيه بناء ثم بعد مرة ظهر له مستحق وانتم له لوى قاضي فاستحق
 من زيد والان يرجع زيد ان له الرجوع بالثمن وقيمة البناء على عمر وفلله
 ذلك ام لا **ج** نعم لم ان يرجع بالثمن وقيمة البناء على البائع لامرحت به علما
 قاطبة لكونه غنمه وله قيمته قاسما يدع تسليمه والله اعلم **س** في رجلين
 تقايضا نور عن فقير بدوى على احدهما واقام عليه بينة واخذه بلا
 قضاء قاضي فانكسر من يده بايعه بيمينه ورده على المقايض فاستحق
 من ثوبه ويريد اخذ ثوبه الذي قايض به له له ذلك ام لا **ج** ليس له
 ذلك بل لو ثبت لدى قاض وحكم بالاشقاق لا يفسخ البيع لان الاشقاق
 يوجب توقف العقد لا نقضه فالبيع لم يفسخ به والله اعلم **س** في رجل
 اشترى من رجل اسلم اخر مبلغا في جلود من جلود المعز عددا معلوما لكنه
 لم يبين الطول والعرض وما تنسق به الجمال ولا بينة شروط السلم من المحل
 وضرب المدة المعينة وقبضت السلم بعض الجلود ونصف فيراهم وبعض
ج السلم المذكور على وجه المسطور فان شروطه وجوب رد مذكور
 ماله على المسلم اليه لم يرب السلم ووجوب قيمة المقبوض من الجلود على رب
 السلم للمسلم اليه والقول قوله فيها بيمينه وعلى المسلم اليه البينة اذا ادعى
 زيادة على ما يقول رب السلم اذا القول قوله القايض ضيفا كان او امينا والله اعلم
س في رجل اشترى من رجل اسلم اخر مبلغا في جلود من جلود المعز عددا معلوما لكنه
 لم يبين الطول والعرض وما تنسق به الجمال ولا بينة شروط السلم من المحل
 وضرب المدة المعينة وقبضت السلم بعض الجلود ونصف فيراهم وبعض
ج السلم المذكور على وجه المسطور فان شروطه وجوب رد مذكور
 ماله على المسلم اليه لم يرب السلم ووجوب قيمة المقبوض من الجلود على رب
 السلم للمسلم اليه والقول قوله فيها بيمينه وعلى المسلم اليه البينة اذا ادعى
 زيادة على ما يقول رب السلم اذا القول قوله القايض ضيفا كان او امينا والله اعلم
س في رجل اشترى من رجل اسلم اخر مبلغا في جلود من جلود المعز عددا معلوما لكنه
 لم يبين الطول والعرض وما تنسق به الجمال ولا بينة شروط السلم من المحل
 وضرب المدة المعينة وقبضت السلم بعض الجلود ونصف فيراهم وبعض
ج السلم المذكور على وجه المسطور فان شروطه وجوب رد مذكور
 ماله على المسلم اليه لم يرب السلم ووجوب قيمة المقبوض من الجلود على رب
 السلم للمسلم اليه والقول قوله فيها بيمينه وعلى المسلم اليه البينة اذا ادعى
 زيادة على ما يقول رب السلم اذا القول قوله القايض ضيفا كان او امينا والله اعلم

سئل
 ان اشترى المسير بيمين على
 البيع بالبناء وقيمة التي
 كونه غنمه

اليوم الايامه فقال رب السليم لا اقبله الا تمامه وركه فسرق فبقي يكون على
الدراين ام على المدون **اجاب** يكون على المدون والحال هذه وهو انه لم يفسد
والله اعلم **سئل** فيما اذا سئل في زيت بلدي حرام لا يجوز له استعماله
الدولين على احد وصح على الربا وهو الاتفاق في الورث **اجاب** من سئل
صح السليم على اهل البدين على احد الوصفتين الذين هما العلة للربا وقد
استدل عليه بان كونها موزونة فان الزيت موزون كما هو في الجوز
موزون لا يوزن له فلا يصح جعل احداهما راس مال للسليم لحرمه المتساو له
سئل في رجل اسلم اهل قرية دلاء ثمانية وخمسين قرشاً على نفسه دلاء ثمانية وثمانين
قرشاً لا يصح نيل الدولة يستحق في نصب الميراث بطر الميراث **سئل** في رجل
وثنين بعد الداء واسلمهم ايضاً خمسين قرشاً اسديه قرشاً يستحق وفاء
في الموضع الموقوف وذلك في كفاية استاذ القرية ما لا دية هذه امور ما ينظر
في سطر لا يصح السليم المذكور وكفاية الكليل الذي يدرام لا يصح واحد منهما ولا اذا
اتفق رب السليم والليل على ان يسطر سطران في السليم اليه في الخمر المذكور
والمستوفى للسليم الميراث واستاذ القرية المذكور في القدر المستعانة به على
فلا يصح من اهل القرية تاجمة من غير ان يكون مستقر ضامن اليه في الحقيقة
يلزمه ذلك ام لا وهل اذا ادعى استاذ القرية التاجمة في ذلك وانكر الا ذلك
فان قام عليه بينة بذلك قبل ام لا وهل اذا خرج على اقامة البينة يستحق
ام لا **اجاب** لا يصح السليم المذكور ولا لعدم استيفائه شروط الحق بل
لوفاسد واذا فسدت الكفاية في الخمر السليم فيه لا يصح اذ شرط صحة الكفاية
الدين الصحيح وهذا غير صحيح حتى لا يطالب به اهل القرية فكيف يطالب به
الكنيل واما مسألة التاجمة فقد صرح بها في خان في البيع والسليم نوع من
البيع وكذا امر به في الاختيار وكثير من علماء الفقه في خان فان ادعى
احدهما ان البيع كان تاجمة وانكر الاخر لا يقبل قول من يدعي التاجمة ويستحق
الاخر وان اقام موهي التاجمة البينة على ما ادعى قبلت بينته انتهى وبذلك
علم حكم واقعة الخادم في المقال والله اعلم **سئل** في جماعة من كلوا رجلاً
يسلم لهم مبلغاً على زيت في ذم جماعة في سلم وادعى انه لم يذكر فيه الا رجل
غيره في شروطه وادعى الكسب استيفاء الشروط على القول قوله ولا يلزم
المسلم فيه ام قوله ويلزمهم **اجاب** القول قوله يمينه ويلزمهم المسلم فيه
لانه يدعي الصحة وهم يدعون الفساد وفي مثل القول لم يسمع في الصحة والله اعلم

سئل

سئل في جماعة اذ قالوا لرجل ان يستلم لهم دراهم على زيت من الناس ففعل غير آت
بدراهم بل ببيع ويطالب المادون له به وهو يطالب الجماعة ام لا **اجاب** لا يصح
ولا يطالب احوالاً المادون له ففساد السليم بترك شرائطه واما الذين اذبحوا
فلعدم جواز التوصل من جانب المسلم اليه كما صرح به في البحر والجملة نقلاً عن
الجهينة فلا طلب عليهم ضد السليم اذ صح والله اعلم **سئل** في رجل اسلم امرأة
قرشاً في قنطار وعشرة اذ طال من الدبسي الى نزول الميراثية هل يصح السليم بغير
المسلم اليه برفع الدبسي ام لا يصح واذا قلتم لا يصح السليم وكذا قد دفع شيئاً من الدبسي
يستردّه ويصرفه لم يرد السليم ام لا **اجاب** في دفع القنطار نقلاً عن جواهر
الفتاوى انه لا يصح السليم في الدبسي يعني وان اخذت شيئا يصح ان لا يرد من
ذوات الاشياء لان التار عطلت فيه فلا يجب في الذمة وليس على المسلم اليه المالا
روراسي مالا رب السليم عليه ويستردّه بفسه بيمينه ان كان باقياً في الا
فقيسته يوم قبضه والله اعلم **سئل** في رجل دفع له دراهم لخرجه له على نفسه
فدفعها زيد لغيره جراً في دفع البعض وانفق البعض على نفسه والآن
يقول زيد لغيره قد دقيت عندك الشغل لغيري وبلى يلزمه ان يدفعه له نظير
السهم ام لا **اجاب** لا يلزمه ذلك والحال هذه على اي حال تكون واسما يكون
رد مثل ما استهلكه من الدراهم والله اعلم **سئل** في رجل اشترى من آخر
قدر من الزيت بيمين معنى ثم جعل الميراث في قدره يد من الزيت المبيع لهما
وعند في المحل دفع المسلم اليه للمسلم شيان من الزيت بل ببيع ذلك ام لا واذا خذ
المسلم اليه ما دفعه من الزيت ويعطى الميراث الذي اشترى به القدر المذكور
اولاً من الزيت ام كيف الحال **اجاب** لا يصح جعل الميراث في الذمة
فيطلب المشتري بالدراهم التي جعلت ثمنه لا غير ويرجع بها دفعه للبايع من
الزيت والله اعلم **سئل** في امرأة اسلمت رجلاً مبلغاً في قنطار بفسه وراهمينا
سلفاً فادعى المحل لم يجد المسلم اليه قنطاراً اشترى منها ما بذمته من القنطار
بيمين موجد وحين مجيئه بأعها فقطنا بعض المبلغ وسلفها لها وابتعت عليه
البعض ونظا له به هل له ذلك ام ليس له الا راس مال سلفها في الاصل
ونزد الزايد والحال هذه **اجاب** ليس للمرأة الا راس مال سلفها وما اشترته
من القنطار يلزمها ثمنه فتقاضيه بفوزها من راس مال السليم ونزد الزايد
والحال هذه والله اعلم **سئل** في بيع المسلم فيه من المسلم اليه لاهل اقاله ام لا

لا يصح السليم في الدبسي

اجاب لا يكون اقاله سوا كان بقدر راس المال او باقل او اكثر سواء قبض المبيع
اولا اما اذا استرد رب السلم راس المال بعد ان قال انه قام على بشئ قال
وخو فزده السلم اليه وقبضه فانه ينفع ويكون ذلك اقاله للسلم اذا قال
المشتري في البيع المطلق قام على بشئ حال فزده عليه البشئ ورد به
عليه الجنيه فانه يكون اقاله على المبيع فانه والله اعلم **مسألة** في رجل دفع
لا حصة قروش سلمها في سنة جوازيت ولم يذكر شيئا من شرائها السلم
ورب السلم اليه على ذلك بدقية فادعى رب السلم ضاها فما الحكم **اجاب** ان
والحال هذه فاسد لعدم استيفاء الشرط وفي السلم الفاسد الرجوع
رد راس مال السلم على رب السلم وعلى المسلم اليه رد بشئ قروش او غيرها
ان كانت قابضة لا دفع الزيت المسلم فيه لعدم ثبوته في ذمته ويضيق
الموتلف الذي هو رب السلم قيمة الهندية بالمع ما تلفت ان لم يثبت الضاع
بالبي لان اذا فسد العقد كسرها فان الحكم وحكم الرهن الصحيح اذا لم
ثبت للمالك اوصاف ضاها جميع القيمة والله اعلم **مسألة** في رجل اسلم
آخر حصة وعشرين قروشا في ثلثين رطلا بالسيا غر لا فلا حيا الى سنة اشترى
فلما مضت طالبه بالفرد فاعسرفا اشتراه المسلم اليه من وكيل رب السلم
بثلاثة وثلاثين قروشا ودفع له منها ثمانية اطل غرل انما ثمانية قروش
واربعة وعشرين قطم والباقي من الغرل باع الاصيل لرجل اخر سبعة
وعشرين قروشا فما الحكم الشرعي في ذلك **اجاب** اما بيع الغرل المسلم فيه قبل
قبضه فلا بيع لو كان لاجنبي او للمسلم اليه اتفاقا واما لنفسه الذي دفع
اولا في الغرل ان يحجب الشرط وهو سبعة عشر طرا سنة في راس الماكروا
في السلم فيه فهو صحيح يثبت به المسلم فيه في ذمة المسلم اليه وما اظن ان
استوفيت واذا لم توجد يلزم على المسلم اليه رد راس المال وبه الحجة
والعقود قروشا الرب السلم لا غير ويستوي ما سوى ذلك من الغرل وغيره
والحال هذه والله اعلم **مسألة** في رجل اسلم اخو قروشا في موصط ولم يذكر
ما يتوقف عليه صحة السلم ولزم المسلم فيه هل لم ان يسترده ويدفع له
قروش ان كان باقيا او مثله ان كان متقدرا رده بعينه **اجاب** نعم له
استرداده اذ كل من دفع شيئا بناء على انه ثابت في ذمته فان انه لم
يكن ثابتا له استرداده ويرد عليه راس ماله والله اعلم **مسألة** في رجل اسلم على

مسألة
في السلم
ن ١١١

اخر

اخر قنطار قطن سلمها راس ماله حصة قروش اشترى المسلم اليه من رب السلم
نصف قنطار بعينه بثمانية قروش موجهة الى سنة وقبضه ودفع له عند
تحله ما عليه وكمل له في ثاني عامه القنطار بدفع نصفه الباقي ثم طالبه بالثمن
الذي هو الثمانية قروش فما عه نصف قنطار بعينه حصة قروش وقبضه بمثلها
ما عليه من الثمانية قروشا قبل له المظالمية بالثلاثة قروش ام لا وهل يصح بيعها
ام لا ادفعها للجواب **اجاب** شراء المسلم اليه من رب السلم نصف قنطار صحيح
لكن دفعه لم بعينه بعد قبضه ما عليه من القطن المسلم فيه غرضه لان فيه شراء
بابع باقيا ما باع قبل نقد الثمن وهو باع سد وقبضه على هذا الوجه ملكه رب
السلم بمثلها لان قبض الجميع في البيع الفاسد باذن مالكه موجب للضمان اذن
قيما بقيتته وان مثليا فيسلمه ونصف القنطار الذي دفعه عن السلم فيه بالوضع
على جهة قبو لرب السلم نصف قنطار وعليه النصف المضمون بمثلها فان تفاوتها
مع ودقت البراءة عن جميع المسلم فيه والاي طالب كل باقيا عهده وبيع السلم اليه
النصف القنطار اخر بالثمن الذي هو النصف قروش صحيح فقد لزم ذمته لرب السلم
ثمانية ثمن النصف الذي اشتراه اولاً ولزم ذمة رب السلم حصة له ثمن
النصف الذي اشتراه اخر الامر فالتقيا فصاها الحصة بالحق بقو لرب السلم
ثلاثة يطل بها ووجه ما خول هذه الاحكام ان المسلم فيه يكون بيضا عند
التقبض قال في الزيادة لو اسلم ما ياتي في كونه ثم اشترى المسلم اليه من رب السلم
كروضة مما في درهم الى سنة فقبض فلما حل السلم اعطاه ذلك الدرهم لم يخر لانه
اشترى ما باع باقيا ما باع قبل نقد الثمن كما نقل في البحر عن فقه الدواوين
به على ذلك واما المقاصصة بالمسلم فيه فنقل في البحر عن الايقاع ان وجب على
رب السلم دين مثل السلم بسبب متقدم على العقد او بعده لم يصح قصاصا
وان وجب يقضي مضمون كالتقص والعرض صار قصاصا ان كان قبل العقد
وان كان بعده فحقه قصاصا جاز انتهى ومما وجب يقضي مضمون فان
جعله قصاصا جاز ما شاء المسلم اليه من رب السلم وعكسه فلا
يسكر في جوازه والله اعلم **كتاب الكفالة** **مسألة** في دلال قال
لا خراشتر لكذا وكذا وان خسرف على فاشتراه فخرى بالتم الكفالة والبرمه
الخسرا ان لا **اجاب** لا يخر ولا يلزمه الخسرا فخرى في الزاوية بالله

لو قال بايع فلانا على ان ما اصابك من خسران فعلي لربي وقد ذكر في المحرر
قوله وما عصبك فلان فعلى فلانا عنها ومثله وكثير من الكتب والله اعلم
في رجل قال لختي من حاكم سياسة وقد اراد الخروج من بلده لا يخرج فيها اخذ
منك فعلى ضامته فاخذ منه مالا ظمها لربيع ويلزم القابل ام لا **اجاب**
نعم ربيع ويلزم القابل وهي مسألة المتون المعبر عنها بقوله وما عصبك
فلان فعلى والله اعلم **س** في رجل له على جماعة منكم على دبر مبلغ فضا
طالهم به فقال له كبرهم ويكلمهم فيكون كفيلا فطالب به ام لا
اجاب نعم يكون كفيلا يخرج به في التنازع فيه يقول لمظنة غنوة للوديع
لكنه بقرينة الذين تكون كفالة واسأله ان يلوين قوله مطلقه فيقول
وفي العرف اذا اقر بالدين يكون ضامنا ومخرج قاضي خان بان عند اذا استعمل
في الدين براديه الوجوب فاذا علم ذلك علم ان له مطالبة وجبة والله اعلم
س في رجل استعار من اخيه ثوبا ليربته بدين عليه لا يخرج ويبيع لم اكل
شمرته فاعاره لذلك شارطا الرجوع عليه بها اكله المرتب منها فاكل
سنتين بل له ان يرجع عليه ام لا **اجاب** نعم له ان يرجع عليه بها اكله
منها ليعلم من مسائل الكفالة بالجهول فوجد ادب لك على فلان فعلى
وما عصبك فلانا فعلى فافهم والله اعلم **س** في قاضي اقترض من اخيه
درهم وطلب المترضى منه كفيلا فاحضر المستقرض رجلا لديه وقال
له بلذ انكفلي فقال الرجل ان دخل القاضي موبنة القدس وقبض
المحصل فانا كفيلا عنه فيما اقترضه فبات القاضي المستقرض في اثناء
الطريق ولم يدخل القدس ولم يقبض المحصول بل رجع الكفالة ام لا **اجاب**
بمنه المسألة وقع فيها نزاع الهداية بحال عظيم بسبب تعقيد الفكاك
بطول الكلام عليه فنجس عنان القلم عنه ونذكر ما خرج به قاضي خان
في فتاواه وهو قوله ولوعلى الكفالة بها هو شرط محض فوان يقول اذا
لبت الرجح او جاز المطر او اذا قدم فلان الاجنبى الدار فانا كفيلا بنفسه
لا يصح كفيلا وكذا لوعلى المسلم بالمال بهذه المراط وان على الكفالة
بها هو شرط الحق او سبب لا مكان التسليم فوان يقول اذا قدم المطلوب
المبلد فانا كفيلا بنفسه فقدم فلان ما كفيلا بنفسه لانه متعارف
اننى قد جعل قديم فلان شرط للرجوع الكفالة وبها شرط لرجوعه وحول
القاضي

مطلب
لعظم قدره
من القاطن
الكفالة

القاضي موبنة القدس وقبض المحصول ولم يوجد فكيف يتبع ان يلزمه المال بهذا يكون
قال من الاحوال فافهم والله اعلم **س** في رجل حاصله استجار وجبوا له التمسك
فلان بن فلان وفلان بن فلان بن فلان بن فلان وفلان بن فلان بن فلان بن فلان
على اهل القرية الفلانية عن المال المتيقن الباقي عليهم من كذا او عن مال سنة
كذا وعن مال سلطان ومالهرة وخلفة وعزبة وحق حطب ومالا طنطور
ومحبة وعيوبة وخمسية مبلغا قدوم الفاقرة سواد مائة قوسى بوفان
ختم سريخ الاول ثلث مائة والباقي وبوالفان يدعها لها ولها ثلث اشهر
من عمر ربح الثاني الاختام ذى القعدة كل شمر ما يتاقرش وحسب التجارا
وقولا وتعهدوا التزاما صحيحا من عيانت بقولت شرعا وصداها بها فادرك
فلان وفلان وقبض كل المتأدق لنفسه بقولا شرعا لم بعد تمام ذلك سبب التزيم
المذكوران من حسي فلان وفلان الملتزم لهما سبب القرية فلان وذلك
المسجون ثبت على المال المزبور شيئا شرعا وكفل كل من الملتزمين صاحب في اداء
المبلغ المرفوع يؤخذ منهما كفى له شرعية وثبت ذلك لوى الحاكم الشرعى الموقع خط
اعلاه وحكم بهى حاكم شرعا فله ما تضمنه هذا الصك صحيح شرعا من
الخلل يعلى به شرعا فمع استجار المستاجرين وقبولها والتزامها المصداق
في الصك باستجاره التزم وقبض وتعهد عن ماله موبنة على اهل القرية
الفلانية عن المال المتيقن وعن مال سنة كذا او عن مال سلطان وماله
الحاجم ام لا **اجاب** لا شبهة في خلل الصك المذكور وعدم صحته اذا
قوله استجاره وقبض والتزم وتعهد عما هو مرتبط على اهل القرية
عن المال العتيق المأخوذ انقلا دافعة على ما هو مرتبط على اهل القرية وما هو
كذلك فاسد بجماع العقول اذا استجار ما هو كذلك لا يتفق وقوله كذلك
تعهد والتزامه اذ الكفالة بها لا يثبت له في الذمة غير صحيح في اصح القولين
فكيف بها لا اصل له شرعا من محبة وعيوبة وخمسية الخ قال في فتح القدير
واما التوايب فان اريد بها ما يكون بحق ككفره التزم المشترك للعامة وارجح
الحارس للحملة الذي يسمى في ديار مصر الخفيف والموظف لتجديد الجيش في
حق فدا الاسارى اذا لم يكن في بيت المال شرى وعيها مما هو موقوف للكفالة
به جائزة بالاتفاق لانها واجبة على كل مسلم موبن بايجاب طاعة وطاعة
فيما فيه مصلحة المسلمين ولم يلزم بيت المال اوله ولا شئ فيه وان اريد
بها ما ليس بحق كالحجيات الموظفة على السكنى زمانا بيلاد فارس
على الحياط والطبخ وغيرهم للسلطان في كل يوم او سبب او ثلاثة اشهر

مطلب
الكفالة على الاسارى
في الذمة عن صحيح في فتح القدير

فانما ظلموا فاضلت الشريعة في حكم الكفالة بهما فليس تع اذ العبرة في صحة الكفالة وجود المطلبين
 اما بقا او باطل ولذا قلنا ان من تولد قسستها بين المسلمين فعقد فهو صحيح وبقا
 كل من قال ان الكفالة صرح الدين بيمينه صحتها هيها ومن قال ان المطلبين يمكن ان يكون
 بعضهم ويكون منعها بناء على انها في المطلبين الذين اوقفه او مطلقا ومن اهل
 الى الحق الامام البرزوي يري في المطلبين اما اخوه صلا لا سلام في صحة الكفالة باآتي
 وفي الخلاصة نقلنا عن مجموع التوازل طبع الواجب ان ياكل من شيا بغير حق فاضل بفضله
 وظنوا ذلك ببعض فقالوا لا تحتفظ للذين وجدوا لولا لا تطلعوا علينا وما احاكم
 فهو علينا بالخصص فلو اخذوا منه شيئا فلهم الرجوع قالوا لئلا يستقيم على
 قوله من خولصنا اجابات وعلى قوله عامة المشايخ لا يع ود البرازية ضا
 اجابات على قوله عامة المشايخ لا يع وقد ذكرنا ان في الاسلام وجماعة قالوا يصح
 وحصل المطلبية الحسية كالمطلبية الشرعية انتهى وذهب الفقهاء في ان الحق في المسئلة
 قالوا الحكم في الشبهة ما بيناه من الصحة في احكامها في الخلاف في الاخر
 من احكامها في قال الا فضل للناس ان يساووا الى محلة في اعطاء المنازلة
 قالوا في الشبهة هذه كان في ذلك الزمان لانه احاطة على الحاجة والجهاد اما
 زمانا فذكرنا انوايب نخذ ظلم ومن تمكن من دفع الظلم عن نفسه فليس له ان
 اراد الا عطا فليعط من هو عاجز عن دفع الظلم عن نفسه فيستعين به على الظلم
 وينال المصلحة به الثواب انتهى فان قلت قد روي ابي كاربا في كتابه
 الاصلاح والايضاح بان الفتوى على الحق وما عليه الفتوى ام ما عليه العامة
 قلت انه غير مسلم بل يروى انه قال ان الحق روي ابي جعفر في الخبر قال
 وظاهر كلامه ترجيح الحق ولذا قلنا ان ايضاح الاصلاح والفتوى على الحق جعل
 حالة لقوله وظاهر كلامه والحال ان ظاهر كلامه في المصلحة في هذا الخلاف
 والبرازية انه قوله العامة والعلة له ان الظلم يجب اعداؤه في حق ترك
 وفي القول بحسنة تفرقت قلت قال مود زاده في مجموع نقلنا عن المعادة
 والاسير اذا قلنا لغيره ظلم في دفع المأمور بالادخل منه اختلف فيه قال
 الشيخ محمد بن الحسين وقال صاحب الخط لا يرجع لاداء الامام عليه
 الفتوى فهو معاف لما لا خلاف فان قلت قاله قاضي خان وان لكل من
 بالجابات اختلفوا فيه والجمع انها في وقاضي خان قاض خان واختلف
 قلت والجمع لا يدفع قوله صاحب الخط لاداء الامام عليه الفتوى واما الرجاء

مطلب
 طبع الواجب ان ياكل من شيا بغير حق فاضل بفضله
 وظنوا ذلك ببعض فقالوا لا تحتفظ للذين وجدوا لولا لا تطلعوا علينا وما احاكم
 فهو علينا بالخصص فلو اخذوا منه شيئا فلهم الرجوع قالوا لئلا يستقيم على

مطلب
 من يمكن من دفع الظلم
 من حيلة

مطلب
 الظلم بحسنة
 وحكم تفرقة

فوق

فصح علمنا بانها تع الكفالة به قالوا المراد به الموظف وهو الذي يجب الدية
 بان يوظف الامام كل سنة في ماله على ما يراه لا ضرة المقاسمة وهو الذي
 يقسم الامام من غلة الارض لانه غير واجب الدية كذا قال المعنى في
 وظاهر ان المصنف لا يطلق ومن ثم أطلقه صاحب الكزوري وقال في البحر
 أطلقه فصح الخبر الموظف وخارج المقاسمة وخصص بعض بالموظف وهو
 يجب في الدية ومن جهة المصادرة في المقاسمة لانه لم يكن ديان الدية في
 المسئلة كثيرة النقل متواترة وحادثت له اذ اوما الصدك المذكور في انواع
 الخلل فيه لا يفي فلا يعباه ولا يفتت اليه شري والله اعلم **س** في رجلين
 صادرهما الوالد وحسنهما فلان احدهما لا يرضى من مصادرة بوجه
 الحال الذي طلبه ونصفه على نصفه عليك ففعل لئلا له الرجوع عليه ام لا
اجاب له الرجوع ولو لم يقل ليرجع على في البرازية قال الرجل خلصت من
 مصادرة الوالد او قال الاسير ذلك قبل لا يرجع فيها بلا شرط الرجوع وقيل
 في الاسير يرجع بلا شرط لان المصادرة بالامام الرضى على انه يرجع فيها بلا
 شرط الرجوع وهذا الوجه انتهى ومثله في كثير من الكتب والله اعلم **س** في
 كليل النفس الى سيرة محبت المكنت به ام لا **اجاب** نعم يسيرة محبة والله اعلم
س في قريب ترك به ضيف ففعلت بيمينه جازع فانهم المضيف الا ان
 المضيف فقال له ان فلانا ضيفك غضب بيمينه فقال له ان
 كان غضب بيمينك فانما من فظلم غضب فلان لما اهل على المضيف ضاها
 ام لا **اجاب** نعم عليه ضاها وبوردها ان كانت باقية او خستها ان كانت
 هالكة كما مرحت به الموت والزرع والشارع والله اعلم **س** في رجل اقيم آخر
 سيرة بقره فانكر فذهب فتخسسى فراه عند قوم لا يقدرون عليهم لكنهم اخبروه
 بان فلانا ارحلهما اليها وبيع البعض تركه عنونا وديعة فرجع
 اليه وطالبه بقره بقره ليرده فقال اذهب انت اليهم وروها اخذوا منك ففعل
 ففعل واخذوا منه ما لا جبروا وكرا لا لا يرضى ما اخذوا منه ام لا **اجاب**
 نعم يرضى جميع ما اخذوه والحال هذه بقوله منها اخذ من ما لم يرضى
 به في التسبب والدلالة والله اعلم **س** في رجل ادعى على آخر من انها ضاها
 له ما ينقل بومة فلان باذنه بالكفالة الشرعية هل اذا ثبت ذلك عليها بوجه
 الشرعي يرضان به ام لا **اجاب** نعم يرضان به وتجسد فيه ففعل
 علمنا بان حكم كليل الكليل حكم الكليل في المطلب والحسنة والملازمة وجميع

مطلب
 قال الرجل خلصت من
 مصادرة
 الوالد او قال الاسير ذلك قبل لا يرجع فيها بلا شرط الرجوع وقيل

حكم كليل الكليل حكم الكليل

الاحكام والله اعلم **س** في رجل قال لا خففت لك فلانا او ضنته او ضيانه
 على كل الكفالة بهذه الصيغة كقالة نفسي او كقالة مال واذا كانت كقالة نفسي
 هل يبرأ الكفيل بدفعه الى من كلف له حيث يمكنه خاصته ولو لم يجز للقاضي
اجاب هي كقالة بالنفس ويبرأ بتسليمه له حيث يمكنه خاصته ولو لم
 يجز للقاضي ان لا يشترط تسليمه فيموت الله اعلم **س** في رجل تزوج في زوجة
 وحته بنين وولادت بنات منهن مات احداهن من زوج وعي ذكر والتركه
 بتفرقة بالدين فمضت الزوجة على صداقتها ما وزوجة ابنه كقالتن مهر
 بغير اذن ابنه كذا وقضى القاضي به بل تزوج الميتة ابطال قضاء القاضي بذلك مع
 استيفاء الشرايط ام لا **اجاب** لا والله تعالى ابطال ما نصب عليه قضاء القاضي
 المستوف للشرايط الشرعية وقد تقرر في الرعي ان الشيف تقدم الدين على الارشاد
 الكفيل بغير امر المكفول عنه للرجوع وانه اذا مات يستوفى من تركته ولا رجوع
 للموتة على المكفول عنه كما مر به في البحر وغيره والله اعلم **س** في رجل كفل مهر
 زوجة ابنه ومات الاب هل يزوج المهر من تركته ام لا **اجاب** نعم يزوج المهر من
 جميع التركه بسبب ما ذكر من الكفالة والله اعلم **س** في رجل تزوج ابنته بغير اذن
 عمه بها نساء واطفالا ورجالا من المسلمين والا فخرج اقبل عليهم في البحر فلبس
 به المهر من الاخرج فصاح المسلمون على الرئيس ان يلقهم على البر وكان شيسرا
 لقرينه من البر فقال هو ومن معه من الاخرج لا تخافوا منها اخذواكم بولاه
 فقبلنا ضامنا فاسروهم واخذوا موالهم واطلقوا الرئيس والافرنج ولم يتروضا
 لا موالهم بل يبيع هذا الضمان فيضنون ما اخذوا من المسلمين ام لا **اجاب**
 نعم يبيع هذا الضمان اذا المضنون عنه معلوم بالاشارة وكذلك المضنون له وهم المسلمين
 الذين في السفينة ولا خلاف عندنا في صحة هذا الضمان انها الخلاف فيما اذا كان
 المضنون عنه مجهولا من دفع المزاب قال لا خلاف اسلك هذا الطريق فان اخذ مالك
 فان اقام في ارضه ماله من الضمان والمضنون عنه مجهول كذا في جميع النقص ليعين
 رامن الغناية ظهر الدين ثم قال ما ذكر من الجواب مخالف لما ذكره في التذوق واما في
 مسئلتنا فلا كلام في صحة الضمان والله اعلم **س** في رجل باع آخر ضبطة الى
 ودخل الجون بئس كماله اخر فظهر فساد البيع بالاجل المجهول بل بئس الكفيل عن
 الكفالة ام لا **اجاب** يظهر فساد البيع بغير فساد الكفالة اذ اللام على
 اذا افسد البيع فسد الباع لا يصح نفسه ان كان موجودا ورد مثله ان كان لا كما هو مستهلكا
 لا لئنه فظهر به عدم الدين المكفول به على الاصيل فلا ضمان على الكفيل والله اعلم
س في رجل دفع لجمال ثلثة جمال يذهب بها الى مصر فموتت احدى باجرة

كفلت له فلانا او ضنته
 فهو كماله بالنفس

معلومة

معلومة عينت لجمال على صاحب الجمال ودفع له حمارا بركبه عارية فلما حمل
 مرض الحمار ونجس عن السير وخرجت القافلة وان تركها لم يخرج معها حمل
 ضرر كمال الجمال والجمال فلما خرجت اودعه عند ثقة يحفظه ويقوم بامر
 فلما وصل الى وطنه الاصيل اخبر به فاستشاط فكفله اخبر به به الكفالة
 صحيحة ام غير صحيحة **اجاب** الكفالة غير صحيحة لان شرطها ضمان المكفول به
 على الاصيل وهو مخالف لما لان المستعار غير مضمون لهذا القدر الذي
 ذكر على الجمال والله اعلم **س** في ثلثة انفار كفلوا دية قاتل على عاقلة
 المقاتل هل تقع كفالتهم ويطلقون به ام لا **اجاب** لا تقع الكفالة بالدية كما مر
 به في الظهيرية والخلصة والبرازية والثاقبية تقطع في الظهيرية
 فلا يطلقون بها لعدم محبتها والله اعلم **كتاب الحوالة س**
 في رجل اخته الكبيرة مهر على زوجها وعلى الرجل المذكور مهر وزوجته المبالغة
 فاحال الاخ المذكور ابا زوجته مهرها على زوجها اخته ليستوفى الاب من
 مهر الاخت مهر بنته بغير اذن من الزوجتين فاستوفى الاب منه
 البعض وبقي البعض ومات الاخ واخوته ضمن تحبه ومات الاب كمال
 ايضا فهل الحوالة صحيحة ام غير صحيحة وما الحكم في المدفع الى الاب
 هل للدافع الرجوع فيه في تركه الاب ام لا **اجاب** الحوالة المذكورة باطلية
 ولا رجوع عليه الدافع الرجوع فيه في تركه الاب ام لا **اجاب** الحوالة
 المذكورة باطلية ولا رجوع عليه الدافع الرجوع فيها دفع بعينه ان كان
 قايما وبقيته في القيس ومثله في المثل ان كان مستهلكا في تركه
 القايض في الحال لهذه والله اعلم **س** في رجل استأجر من اخر دقة
 قرية وشرط تعجيل البعير واحالها مستحقا في الوقف فقبضها ثم نفقت
 الا جارة فهل يرجع على الناظر او على المستحق بما قبضه **اجاب** يرجع الحال عليه
 بما ادى للمحتال على المحيل له على المحتال والحال لهذه والله اعلم **س** في رجل
 اذن له القاضي في الاستئانة للعمارة اذله مال للوقف فموتت جارة اذن المتولي
 واحاله على متناجر حوائت الوقف ولم يبرح حوا يقبل الحوالة هل للمتأجر
 مطالبة المتولي بما حرقه وحسبه اذا امتنع عن الاداء ام لا **اجاب** للمتأجر
 ذلك في البحر من القنية ومثله في الحارث الابرار اذا قال القيم لمالك مستأجرها
 اذنت لك في عمارتها فموتت جارة اذن المتولي على القيم والمالك والحالة لا يلزم لانه لا ينسب
 الى مالك قول والله اعلم **س** في المحتال اذا تولى على من احتال عليه المال

لا يقع الكفالة بالدية

بل له ان يرجع به على الاصيل فتونا ولكم الاخر **اجاب** نعوذ الرجوع على الجبل
 الذي يوقى ابتداء الدين اصلي لانه انما رضى بهذا التخلي شرط وصول الدين اليه
 من جهة الخصال عليه بدلالة الخال والى فوق دالة الخلق وقدراته ذلك فخرج عليه
 بما يملكه والله اعلم **سئل** في رجل له على اخيه دين فاحاله به على رجل وقيل الحوالة
 ومات الحال عليه وعليه دين لا تبقى تركته بها منها الحكم في دين الحوالة **اجاب**
 الخصال اسوة لفرمان الخصال عليه فان بقى له شيء عليه رجع به على الجبل لانه قد ترك
 والله اعلم **سئل** في رجل ادعى على اخيه دين لم يرد له شيء فاجابه بالحق
 به على فلان الغائب فقال المدعي لم افعل ذلك فقام المدعي عليه بنبذة عليه
 بذلك فقيلها القاضي ومنعه من معارضة الاجتهاد بالغياب ومخاصمته
 بل يلزم المدعي تعريضه لانه بذلك ام لا واذا حضر الغائب وتجد الحوالة ولم
 يفرغ عليه البينة لم يله الرجوع على الجبل ام لا **اجاب** لا يلزم المدعي المانة
 ولا تعريضه بذلك واذا حضر الغائب وتجد الحوالة ولا بينة للمدعي عليه لم يرد
 المدعي عليه البينة رجع المدعي على المدعي عليه لانه قد توى بسبب ذلك على
 الحال عليه والله اعلم **سئل** في تروى عليه دين لم يرد له شيء فطلبه
 فباع له رجل ببيعها واحدا ليدوى عليه بشئ من قبيل الحوالة قايلا ان العجب
 ابوى الحمار فباع ببيعها ورده على بائعه لطلبه للبدوى عليه ام لا
اجاب لا طلب للبدوى عليه والحال بهذه لبطالان الحوالة بفقد الشرط
 والله اعلم **كتاب ادب القاضي** **سئل** في وقف ثبت له قاض حنفى
 ربي لا امرأة وحكم به لاجلها مستوفيا شرائط الشرعية ومنع المدعي عنها
 متفاسدا وبات والآن ابنه يدعى دعوى ابيه ببيعها فيه ولا دجه له
 شرعا لكانت شرط الواقف لا ينع من معارضة شرعية لا وجه لدعواه
 شرعا **اجاب** نعم نعم شرعا قد احصاه السيد في شرعية ادب القاضي **سئل**
 للقاضي ان ينفذ قضاء القضاة التي ترفع اليه فحكم بها وقال اذا قضى بقول
 البعض وحكم بذلك ثم رفعه القاضي اخرج من خلاف ذلك فانه ينفذ هذه القضية
 وبعضها حتى لو قضى بابطالها ونقضها ثم رجع الى القاضي اخرج فان هذا القاضي
 الثالث ينفذ قضاء الاول ويطلب قضاء الثاني لان قضاء الاول كان في موضع
 الاجتهاد والقضاء في موضع الاجتهاد نافذ بالاجماع فكان ان ينفذ به مطلقا
 الاول حتى لا يجمع وفي لغة الاجماع ضلال ولا طيل فلا يجوز ان يفتوا عليه في
 القاضي الثالث ان يبطلها وينقضها فان كان رايه خلاف ذلك وجب على الامر
 استقبالا

استقبالا في الحوادث التي ترفع اليه استقبل هذا الخلق فيه فبما كان
 والله اعلم **سئل** في حكم القاضي اذا كان بعد دعوى صحيحة شرعية وشك في
 وانفصل الحال على ذلك السؤال هل يلزم ولا يجوز نقضه ولا استئناف الدعوى
اجاب لا يجوز نقض دعواه شرعية واستئنافا شرعيا واحكامه سواء كان مستقفا عليه
 او مختلعا فيه اخلافا في جلي بوعينه الاجتهاد اما ان اثنى عليه فظاهر لا توقف
 فيه الا فيهم واما ان اختلف فيه فلا نه بالحق المستوفى للشرائط ارفع الخلاف
 وانقطع الخصام ولهذا ما اجتمعت عليه الامة واتفقت عليه الامة ومع
 ارتفاع الخلاف كيف يسوغ الاستئناف **سئل** في رجل الزم بدعي شرعي ومك
 في الحبس مدة وظلم القاضي انه فقير لا يملك شيئا هل للقاضي ان يقسط عليه ما
 التزم به بغير حضور خصمه ام لا **اجاب** لا يجوز للقاضي ان يملك له في سبيله
 بغير حضور خصمه قال في الحاشية واذا سال القاضي عن المحكوم بعد مدة فاضر
 انه مفلس وصاحب الدين غائب فان القاضي ياخذ منه كفيلا بنفسه وخرج
 من الحبس ومن انفع الوسائل للقاضي ان لا يسأل احدا صلا وينفذ بالاجماع
 عنه وقالوا بهذا اذا لم تكن الحال حال منازعة اما اذا كانت بين الطالب والمجرب
 بان قال الطالب له موسر وقال المجرب انه مفسر لا بد من اقامة البينة
 واما مملكة التقييط اذا طلب الخصم وكان مضمنا وينفذ عنه وعن نفقة
 عياله في يفرقه الى يده حاصلا ان الفريضة ياخذ في كسبه والله اعلم **سئل**
 في المجرب بدعي يودعي مبيع اذا سال عنه القاضي فاضر الى المعرفة به
 انه مفسر بل للقاضي اطلاقه واذا اطلعت على جفاف الكيل ام لا حيث لم يكن
 رب الدين شيئا ولا غيبا ولم يكن الدين مالا وقف **اجاب** مع للقاضي اطلاقه
 بلا كيل والحال لهذه اذ ربما لا يتيسر له كيل خصوصا مع الازرار باعسار
 فليترك عدم النظرة الى الميسر مع كونه ذا عسرة والله سبحانه وتعالى يتولى
 وان كان ذو عسرة فنظرة الى ميسرة والله اعلم **سئل** فيما اذا كان فقرا لم يرد
 وا فلا سم ظاهرا وكان دينه يد لا عها يود مال بل للقاضي ان يسأل عنه حاله
 ويقيم البينة على اذلا سم وفي سبيله خفة خصمه ام لا واذا اطلعت له ذلك
 فبني سبيله عنه وهل يشترط في هذا النظر الشهادة ام لا وهل يفتقر الى بين
 حال المنازعة وعدمها وهل يعد موسرا لا بد له منه ام لا **اجاب** نعم للقاضي
 ذلك قل في النوع الوسائل بعد ذكر الحبس والاختلاف في مدته هذا اذا كان اميره
 يعني المديون مكللا اما اذا كان فقرا ظاهرا يسأل القاضي عنه عاجلا ولا
 البينة على الافلاس وفي سبيله خفة خصمه وانما يسأل عن عسرة من غير انه

خلد
 في حكم القاضي اذا كان بعد
 دعوى صحيحة لا يجوز

خلد
 حيث ظهر للقاضي ان لا مال
 على سبيله فحضر خصمه

خلد
 او احضره للمعرفة به
 او احضره لاطلاقه فلا قول

واذا قالوا لا يعرفون
ما لا يعرفون

واصدقائه والماسوقه من الثقات دون الفساق فاذا قالوا لا يعرفون ما لا يعرفون ولا يشترط
في هذا لفظ الشهادة ثم قال هذا اذا لم يكن في الخلاصة ما رجعوا واما اذا كانت مارة
بين الطالب والمدين بان قال الطالب انه موثر وقال المدين انه معسر لا بد
من اقامة البينة فان لم يدر ذلك انما معسر على سبيله ولا تكون هذه الشهادة
على النبي فان لا عار بعد الياسر ما حدث فتكون شهادة بامر حادث لا بالماضي
نبيه على هذا الشيخ صاحب الدين السفتلي رحمه الله والمسلمة الشهادة ولا بعد
موسر اهل لا بد له منه وقد جرد ذلك في كتاب الحج فلا بعد بشيائه التي لا بد
منها غنيا ويترك له دست وقيل دستان وكذلك منزله الذي لا بد له منه
وقس على ذلك والله اعلم **س** فما اذا امتنع المدين عن وفاء الدين حتى
حبس في حبس القاضى والحال ان له مالا يمكنه الوفاء منه الا انه مشرد
ومتنعت في بقائه في الحبس وامتناعه من الوفاء في الحالة هذه الداعي ان
يأخذ القاضى في تطبيق باب الحبس عليه ليضيق عليه الا فرجه يتناول
منها الطعام ام لا وهل للقاضى ان يبيع ماله في وفاء دينه ام لا **اجاب** اما
عندما ضيقه فيحبس حبسه الى ان يبيع نفسه واما عندما يبيع القاضى
ذلك عليه ويدين الدين ويتركها يفتي كان الاختيار وغيره ويبيع العقار
لا يبيع المنقول على التخييل كما صحح الشيخ قالوا وعلى قدر ما يترك له دست
من ثياب يدينه ويبيع الباقي واذا ما كان الاجترار بدون الثياب التي عليه
والعقار الذي يمكنه ببيعها القاضى ويرى ببعض ثمنه الدين او بعضه
ويشترى له ما دونه قالوا يبيع ما لا يجتار اليه في الخلاصة يبيع اللديف
الصيف والنظف في الشتاء والخاص اذا كان القاضى نصب ناظر فيسفي له ان ينظر
للمدين لا ينظر الى الدين فيبيع ما كان انظر له وما تطيق البائس فهو ذكر
في حواشي الفتاوى ان بعض القضاة يقولون قال الله لا يجوز ذلك الا في
الضرب لانه زيادة على الحبس وفي الجواب له الامام الارسطيدي وقالت
القاضى الميراث فيه الى القاضى داني صل الله عليه وسلم لا يبيع ما لا يملك
س في رجل يدين دينه لا يقره وهو معسر في ان له مالا في بلاد الغربة
التي هو دار الحرب ولا وصول له اليه ولا بعد موسر اياه فيحبس ام لا فيجلى
سبيله الى مسرة ابيه او يطرده الى ارضه **اجاب** لا بعد موسر
بذلك ويجل سبيله في الخلاصة والبرزلية وكثير من الكتب والنظف للكتاتيب المذكورة
فان كان لا يجوز ما لا يبيلة اخرى يطلقه بكفيل وذو الحروف وكلامه ان القاضى

لا حبس

عندما يبيع القاضى مال
المدين ويبيع

لا يحبس المدين اذا علم ان له مالا غائبا وان الفع الوسايل ذكر في البداية قال واذا ثبت
الحق عند القاضي وطلب صاحب الحق حبس حتى يتم لم يجز حبسه وامر برفع ما عليه
ولما اذا ثبت الحق باقراره اما اذا ثبت بالبينة حبسه كما ثبت انتهى والله اعلم **س**
في امين القاضى الذي نصب لضبط ماله امليت للوارث الغائب والقاضى حكمه
حكم القاضى فيها عدا ما استثناه صاحب الباب حتى في بل المسمى عنه ام لا **اجاب**
الحمد لله لا امين المذكور الذي لا تحقعه العهدة الذي قال له القاضى في حبسه ام لا
في بيع هذا الشيء لا الذي نصب لضبط المال فقط فانه لا يملك البيع والمرد بالعهدة
ما يملك البائع من المبيع عند الاستحقاق والمرد عند الغيب وغير ذلك حكمه حكم القاضي
في عدم حقوق العهدة وحلها ذلك بانه لو لم يمت له منعه الناس من تقلد القضاة
وحكم امينه حكمه في ذلك في الكفر وغيره لو باع القاضى ارامينه عبد المملوك ما اخذ
الحال فباع واستحق العبد لم يفتي ان يترك في الجراي البائع التي المشتري
لان القاضى قائم مقام الخليفة ويؤلف ضلالت عليه فلا ضمان على القاضى وامين القاضى
الحال القاضى ثم قال وان المولى من المدين تعالى الى ان العبد لو باع منه قبل التسليم الى المشتري
لم يفتي كما ذكره الشيخ والى ان امينه لو قال يفتي وقبضت الثمن وقبضت الثمن
صدق بلا يمين وعهدة الخاقا بالقاضى كذا في سر التخييل ثم قال يفتي قوله في اليمين
والتكول اي في خليفته بعد قوله فلي هذا المستحب ليس بامين والى يفتي
قوله في اليمين والتكول حوجه والله اعلم **س** في رجل طلق زوجته التي عذله بها
وكيلا ولم يكن في النكاح بدون مهر المثل بعد الدخول بها والافاقية ثلاث طلاق
متفرقات فادعى كيلا على الزوج المذكور مهر المثل وهو كذا زيادة على المسمى لم يرد
شأن المذهب لنسداد النكاح بسبب كونه بغير وحل شرعي ويطلب له بذلك
سواء في ذلك ففتي في اجاب بالا عتراض يكونه بغير وحل وبدون مهر المثل
وانه يجب على مذهب الجديفة وان لا يلزمه سوى المسمى لهجة على المذهب
المذكور ولم يكن حكم بصحته حاكم شرعي يرى محنة وسال كل من المتداعيين
من الحاكم الشافعي ان حكم بما يراه في ذلك فاستأثر الله تعالى وحكم بطلان النكاح
ووجوب مهر المثل بآل لوطي وبطلان الطلقات الثلاث حكما مستوفيا شرعا
الشرعية ففتي بحكم القاضى الشافعي بذلك ويلزمه مهر المثل وحل له ان
يقدر كما صح عليه من غير قبيل واذا ارفع ذلك الحاكم حتى يرضيه ولا حل
له نقض ام لا **اجاب** نعم يتبدل حكمه بذلك ويجب على من رفع اليه من الغفلة
امضائه لانه في مجتهده فيه في كثير من الكتب ومنها العن وتجميع النوازل
للقاضى ان يبعث الشافعي ان يبطل نكاحا عقدته بزيادة النسقة والحق
ان ينقض ذلك ولمرسة الحكم على خلاف مذهب وكذا ان نكاح بلا ولي هو

طلب
القاضى وامينه اذا ما
لا يحقها العهد

عندما يبيع القاضى مال
المدين ويبيع
الطلاق الثالث وان كان قد طلق
ول ان يبيع الحكم الى الشافعي فيكون
النكاح السابق والافاقية

لو طلقها لكانت تزوجها قبل الحلال اذا كان بمحضه وان لم يقع الطلاق اخذها بقوله فيها
 ولو بحث المتأخر ليعقد بينهما ويحكم بالهبة جاز ومنه الحكم لا يطول النكاح
 الا بدله او فيه شبهة وفي صور الشريعة اذا قضى القاضي ورفعه حكمه القاضي
 اضرب عليه امثاله الا ان يكون في النكاح كتاب او ائنة او اجماع ولهذا
 المسألة من المسائل المشهورة والنقول بها كثيرة والله اعلم **باب** في مفسر لا يملك
 المهر عند نكاحه على امرأته معصية الا ايتام بعبارتها وغاب عنها قبل الدخول بها
 من الاغيار وخدم القدر واليسار بل اذا قضى الحاكم الشافعي نكاحها عنها بسبب
 ذلك ينفذ ولا يقدر قاضي على ابطال نكاحه والحال هذه **ام لا اجاب** نعم ينفذ ولا
 ينقض حكمه في فتاوى قارب الداية سبيل في امرة اذعت عند قاضي ارضها
 سافر عنها ولم يترك لها نفقة وطلبت منه نكاحها بذلك اقامت بينة على ذلك
 وحكم به حكمه يري ذلك في نكاحها من قبل الزوج ان تزوجها واذ اضر الاول
 ما حكمه اجاب اذا اقامت بينة عند القاضي ان الزوج في نكاحها لم يترك
 لها نفقة وطلبت من القاضي في النكاح وهو يري ذلك فنفذ القاضي
 وبمقتضى على الغائب وفي النكاح على الغائب عند تارويان منهم من رآه
 نكاحا ومنهم من لم يره نكاحا فعلى القدر بنفاهه يسرع للمخني ان تزوجها من
 المهر بعد انقضاء العدة واذ اضر الزوج واقام بينة على خلاف ما اذعت من
 تركها له نفقة لا تقبل بينة واليسيرة الا ولم ترحم بالنفقة ولا بسط بالثانية
 انكح وتولى بعد انقضاء عدتها في الدخول بها ما في المرحول بها له عدة
 عليها وسئل هذا عمل بقوله تعالى واتقوا الله الذي تشاركون به والارحام
 والله اعلم **باب** في لو قضى في حق غائب فيمادى الضرورة اليه من خفي
 طلاقه لا ينفذ **ام لا اجاب** نعم ينفذ في اظهر البراهين في امرى ما وعليه
 الفتوى كما في الطلاق من غير كتاب **باب** في امرأه غاب عنها زوجها
 مدة ثم بدق الشئ وعثر في سنة له نفقة ولا ماله حاضرا في المهر رقت
 امرأته الى ما بين الشافعي وطلبت منه نكاحا واما من تزوجها فحكم نكاحها
 على الوجه المقرر في مذهبه فهل عليها عدة عند الشافعي وعلى تقديره مكره
 حدة طلاق او موت وبطلان النكاح الخفي تعرض لما صدر من النكاح الشافعي
 بتنفيذ او ينقض حيث لم يرفع اليه فيه خصمان **اجاب** قد اضطرب كلام
 علمائنا في مسألة الحكم على الغائب وله وارادهم وبما نصح ولم يصف ولم
 ينقل عنهم اهل قوت ظاهر نفي عليه الزوج بل اضطراب ولا اشكال فالذي

مطلب
 اذا قضى الشافعي
 لا يقدر قاضي على ابطال
 حكمه

ينبغي

ينبغي ان يتامل ويلاحظ الحجة والضرورات فانها تتبع المحظورات فما
 بالثابت بالثابت باجتهاد مجتهد اجتمع الناس على صحة اجتهاده وعلوه وزايده
 وورعه وموجبه ادوية الشافعي ومن قال وجوز الحكم على الغائب مثله
 فاذا علم ذلك وعلم ما لحق النساء من الضرر والحسنة بغيره اذ وجهن بكلمة
 بله المرأة فعلى المفتي وان كان حنيفا ان يفتي بجواز المنع الصادر من القاضي
 وان كان نايبا لان حكمه حكم الاصل وعليها عدة الطلاق بلا شك لا يسهل
 حكم بفسخ النكاح وهو موجب لعدة الطلاق واسباب حكمه يورث الغائب ليس
 القاضي في القضاة نقضه اي نقض حكم الشافعي في الله اعلم **باب**
 في امرأه غاب عنها زوجها وتركها خالية من المهر والنفقة
 والسكن والمعيشة واذت بها الضرورات واجتهدت في التمسك والتمسك
 والسكن ولا تيسر لها الاستئانة ولا تستطيع مشقة السكن والمعاينة
 فنفذت امرأته الى القاضي الشافعي وقضى بالفرقة على قاعة مذهب مستوفيا
 لشرائطه بل ينفذ قضاؤه ولا يجوز نقضه وابطاله بموافقة مذهب
 ودفعه في الضرر وموضعه **ام لا اجاب** نعم ينفذ لما كان الضرورة
 والخرج وقد افق به من يعتد به من علمائنا لما رآه من اوضح الحكم
 بها بحتها من المشقة والضرر وعدم تيسر الاستئانة في زماننا الذي
 قل فيه عمل الخير فلا يجوز والحال هذه التعرض له بابطال لما في ابطاله
 من الاضرار وتوجه الحال والله اعلم **باب** فيما اذا حكم القاضي بفسخ النكاح
 عند الشقة بسقوط النكاح شرط شرعي من شروط الشريعة المقررة
 عند العلماء هل ينقض حكمه بلا موجب شرعي **ام لا اجاب** حيث استند
 الحكم الى دليل شرعي ووافق قول صاحب المذهب نفذ ولا ينقض مسلمة القضا
 في اجتهاديه معلومة ومبرنة اذا كان مجتهدا نفذ وان لم يكن مجتهدا
 وعلم على الخلاف فكذلك على الاصح ما لم يشرط عليه السلطان ان يحكم بالعلم
 من مذهب ابي حنيفة رحمه الله تعالى فاذا شرط لا ينفذ من احكامه الا ما
 وافق النسخ لانه معزول عما سواه ولهذا ما اوجاهه المذهب والله اعلم
باب فيما لو منع مولانا السلطان قضاة عن سماع ما مضى عليه من عدة
 سنة من الدعوى هل يستمر ذلك ابدا **ام لا اجاب** لا يستمر ذلك ابدا بل
 اذا اطلق السماع للممنوع بعد ائنه جاز وكذا لو دعي غيره واطلق له
 ذلك يري على اطلاقه قسمة كل دعوى وكذا لو مات السلطان وولي

مطلب
 اذا شرط السلطان عليه ان
 يحكم بالعلم من مذهب ابي حنيفة
 لا ينفذ الا ما وافق العلم

سلطان غيره فوق قاضيه ولم ينصب بالطلاق له قالوا وليست لتفويض بين الناس
 جاز له سماع كل دعوى اذا اتى المدعي شرطا يحسنها الشرعية المقررة عند
 والحاصل ان القاضي وكل عن السلطان والوكيل يستفيد المنع من سماع
 فاذا اخصص له تخصص واذا اعمر تخصصه وانفصا تخصصه بالزمان والمكان
 والحوادث والاشخاص واذا اختلف المدعي والمدعى عليه والمنع والطلاق
 فالمنع هو القاضي لان وجوب سماع الدعوى ومحرمة خاص به لا تنقل
 للمندعيين به فاذا اقال منعه السلطان عن سماعها لا ينافي ذلك اذا اقال
 اطلق في سماعها كان القول قوله ما لم يثبت الحكم عليه بالمنع بالبين
 بعد الحكم عليه خصمه فيثبت بطلان الحكم لانه ليس في جباها منع عنه حكمه
 حكم الدعوى في ذلك اذا اتاه خبرا ملحه من عدل او كتاب او شهود على ما يعمل
 بالمشافهة من السلطان ومن علم انه وكل عنه وعلى الحكم الوكيل استخبر سائل
 كبره تتعلق بهذا البحث ولان عليه الامر والتكليف له الحال والله اعلم **قاضي**
 ولاية السلطان ولاية اقليم من يقض اقليمها له الاسلام في شرب منه رجل
 حكومة بعض نواحي ذلك الاقليم في مدة معينة بصلح معين فلهي تكون احكام ذلك
 الرجل في تلك النواحي اصلها ان يبايعه ام لا تكون في هذا القبيل ولا في هذا القبيل
 لان هذا ليس في جنس بايع ولا يشترى كنه لا تدوم في ذلك الزمان وقيل غير
 معبودة في ارضه غير مفقودة على ان ما يستحصل من الدرهم من الزمان التي تستفيع
 يكون محموله للقاضي فلهذا المحمول يكون من قبيل الرشوة فله تعزير لئلا يجرى له
 ولا تنفذ فضايها او يكون من قبيل الجرة فيظن كناية الوقايح والسجلات فيجوز
 اخذه ذلك المبلغ اذا كان ارجا مثل حيث جوزه الفقهاء اذ لم يكن له مقرر في بيت
 المال ولكن هذا لا يخذ قبل المعمل وعلى عمل الغير فان هذا الغير لا يبيع للقاضي جرة
 عمله بل غرضه من نيابة القاضي التسلط على الناس واخذ أموالهم تجاه الحكومة
 فلهذا كره يرفع مبلغه من ماله للقاضي وقد قال رسول الله صلى الله عليه وسلم
 اتوا الله لا تروا على هذا المهر من سأل ولا من حرص عليه فاذا علم ذلك قبل جيب
 على ولي الامر منع من تعاطي تلك الامور وزجر كل ذلك المولى والنائب عنه
 ولا يجب على علماء تلك المملكة الا خالفوا قول سبجانه وقالوا واذا اخذ الله
 ميثاق الذين ادعوا اليك بيمينهم للملك ولا يكتسبون التتبع على مائة ما ذكر
 والعرض ان السلطان ايد الله به الدين فانه اذا حصل من بعض وكلاء السلطان
 معاداة في اموال المسلمين فانهم يقرعون عليه ويجهونه ويعرضون فيه للسلطان

ملات

فلا ان يفعل ذلك في حق من يجوز عنه منقصة في الدين وتجاوز بالشرع المجري باقائه
 حكومة الشرع شر كالتحصيل حطام الدنيا وسبب للتسلط على الرعايا اولئك فان سكت
 العلماء وخالفوا الناس في ما سكت عن مثل ذلك المنكر بل يكونون تاركين الامر بالمعروف
 والنهي عن المنكر فيما شؤنهم ان لم يخلص لوجه السر في مثل هذه الدلائل الكبرية
 والبلية العظمى **اح** هذه المسئلة تحيل محامدا صغيا وميقات ان يشيع القول
 عليها فيه ولك ان كلامه يختم الى الفايده وفيه ان شاد الله تعالى في شأن هذه المسئلة التي
 اعلم انه قد صرح في البراءة وكبره في الكتب بان الكفر اذا سرب الحرف فشر عليه اقرباؤه والدم
 كثر واذا اذ قالوا سار كباد ورفعت سبزا الجريدة واقصت وهي ان واهرا اقام
 على ما لم يعلم احتسابا اعني الامر بالمعروف والنهي عن المنكر فشر على ما جبه
 طولات وبوقات ونادوا برك باد لمقاطعة الاحتساب وكان امام اجامع
 فامتنع عن الصلاة خلفه حتى عرف على نفسه الاسلام اخذ من هذه المسئلة
 انتم جانت لانري فرقابين مقاطعت الاحتساب ومقاطعة الفضل ان كلا منهما في
 الاصل طاعة اقامتها واجبة على المسلمين فهي المقاطعة على القضاة على المقاطعة
 على الاحتساب ولا يسل على جواب بيبه بل يسل على كنه مستحله ومقاطعة وان
 كان ظاهرا ايضا على خلاف الاعلى على ما شرع للفقهاء راجحة وشيخنا المرحوم في الدين
 الخائف كلام في المحصول للمخبر للنايب في كتابة الحجج والسجلات فيه ان دعوى المستنيب
 عليه به لا تلح لان الدعوى لا بد وان تكون تحت ثبات له معلوم الجس والقدر وبهذا
 المدة على ليس حقا لانه ان كان في مقابلة الحق لا يجوز اخذه لامن النايب ولا من المستنيب
 وان كان على كتابة المحكوم والحجج بقدر ما يلحقه من المسئلة فهو للنايب لا للمستنيب
 فمنها البته به عفي جاز بوجه من الوجوه بهذا حاصل كلامه رحمه الله تعالى ما احتج من
 من جهة قاعد الفقه ولا شبهة ان اخذه القضاة مقاطعت ان كان مستحله فلهذا كره
 بلا شبهة فكيف تنفذ احكام الكافر وان كان غير محلي له فهو من تولي القضاة
 بالرشوة سوا وقد كثر نقل ذلك فقالوا قاطنة من اخذ القضاة رشوة قالوا ان
 لا يصح قضاة ولو قضى لا ينفذ حكمه قالوا اخلاصة بوجه يفتي اذا امام او قاض
 برشوة اخذها لمواخمة وهو عالم به لم يفتي بقايله كقضاة برشوة ولا شبهة
 ايضا ان يجب على السلطان نصر الله تعالى منه تعاطي ذلك ومعاقبته باشد العقاب
 لانه من الامور المحالة للذي الدين المسمى ويجب على كل من قدر على اعلامه ان يعلمه
 بذلك لانه من مهلمات الدين ولا خلاص له من السكون واذا علم الامام اصلح الله تعالى
 واصح به ذلك جاز له ان يشرق في عقوبتهم الى القتل لئلا يترجوا عن مثل هذه المعصية

اطل
 المحصول للمخبر للنايب
 دعوى المستنيب عليه
 لا تصح

نفس
 من اخذ القضاة رشوة
 لا يصح قاضيا ولو قضى
 لا ينفذ حكمه
 يفتي

المهلكة والمنزلة الموقرة وما اقرب لهذه المسئلة من صلاة السجدة والاعونة
وقد قالوا فيها وفساد الملك بسبب المسعاة والاعونة افتوا بأنه يكافئ لهم
واقى السيد ابو جعفر بكفرهم ولولا ذلك لفسادهم بلا شك ولا ريب
وقد اشترى بعض عباد الله وطائفة القضاة عن توكيد استئذانهم بالنقل
لمن احسن من الظلم كيف السلامة منه ويبرعنا . يعطى مقاطعة بمال يوجده
ويقبل آخذه على كذا اداء من اين اجمعه اذا ما اخذ . ويقول هذا سر طم المصطنع
من ذابول حكمت لا ينفذ . فليأخذ المفعم القيمة حقيقة . فيكون لهم بالله حق اما اخذ
والله سبحانه وتعالى يطهر الدين من كل دس ويظهر ويريه باية العالين
المعالمين امين ابي بارت المعالمين والله اعلم **مسئلة** اذا اول السلطان
قاضي خليف الحكمين ببلدة معينة يذهب الى حقيقته ام الله تعالى حكم يذهب ابن الى
في قضية في لغة يذهب الى حقيقته وحاجبه انفس حكمه في ام **اجاب** لا ينفذ لان
السلطان انما واه ليحكم يذهب الى حقيقته ولا يملك الخليفة تكون معزولا بالنسبة الى
ذلك الحكم كما به في فتح القدر وغيره . وكان القاضي عالما او جاهلا بمقدار الخلف
نائب او عامدا . قد مرحت القضاة بان التقاضي يخص بالزمان والمكان والحوادث
والاخرى في اخص السلطان بزمان او مكان او حادثة او شخصي فخصي فذلك لان
ولاية القاضي انما هي مستفادة من السلطان فلا ينفذ قضاؤه فيما سعه عنده
فيه حكم ببقية الرعايا الذين لم يورث لهم من جانب السلطان بالقضا وهذا هو عليه
لا خلاف فيه انما الخلاف فيما اذا اطلق له وحكم خلاف مذهبه . وفي المسئلة التي
اكثرت عليها ونامي ذلك وساق الخلاف انفعلي واختلف فيها الافكار المرجح
والاعمال والهي . وقال . راي السوال بهذا المنطق . ينادى بالسوال بهذا المنطق . وان
القيمة قامت على . يراجع الى رفته قد نشط . فان ذوى العاقد اجتمعوا على ان حاجبه
قد ضل . فليلزم من يتوضى الخراف . يعلم معنى الريب بالخط . ليدري ببعض
الذي دافعه . عليهم في رفته بهذا الخط . وشرح الربول مصان فلا . يمان . يمان . يمان
تولى خط . والله خلقه بايشا . وفي علمه عن سائر خط . فانهم والله اعلم
مسئلة في التنايد الواقعة في زمانا بشهادة ثلث اهل علم الى للمك ببقية الخصم
على معة معة شرع عام لا **اجاب** بقا في الجواب في قوله واذا رفع اليه حكم حكم امضا
معنى قوله امضا حكم بمنصفه بعد دعوى محجة من خصم على خصم ولذا قلنا في الرأية
وان اراد وان يثبت حكم الخليفة عند الاله لا يبر من تقدم دعوى محجة على خصم
حاضر واقامة البينة كالاولاد والابات قضاة قاضي افراسي قاضي ان الحكم المرجع

للبوان

في التنايد المجزاة

لا بد ان يكون في حادثة وخصوصة محجة كما في المعامد في الفصول والبرازي في الفتاوى قالوا فيها
شرط نفاذ القضاة المجتهدات ولبيان يصير حادثة قوي بيني القاضي من خصم على خصم
حتى لو فات هذا الشرط لا ينفذ القضاة فتوى استنى قالوا لا بد في امضا الى حكم اللول
من الدعوى ايضا . سبقت في نقل عن السيد القاضي ببلدة حكم على رجل حال وسجل مات
القاضي وسأله عن له واحضر المدعي المحكوم عليه عند قاضي اخر ويرضى على قضاة اول
اجبه الثاني على اذا المال ان كان الحكم الاول صحيحا التني فانظر الى قوله واحضر المدعي
المحكوم عليه فيه استراط احضر المدعي عليه لصحة القضا عليه ثم قال ولو سئل
ان قاضيا من قضاة البلدة في هذا المال لا يحكم به ثم قال في الجواب اعلمت ذلك طر ان
التنايد الواقعة في زمانا في معتبرة لصورة بالادعوى وحادثه وانما يتم صاحب
الواقعة بينة تشهد على حكم القاضي الاول فلان لمكتب له القاضي الثاني انه انشأ به
حكم الاول ونفذ . ولا شك ان دعوى القضا حادثة من الحوادث فيشرط فيها ما يشرط
في جميع الحوادث ولبيان تكون من خصم على خصم حاضر وتدخل اليه فكم في ذكره الاجماع على ان
مسئلة في حضور الخصم المدعي عليه في نفاذ القضا عليه وفي ثواب
قاضي فان انما ينفذ القضا عند شرط من الخصم في رفته فاذا لم يرد ولم ينفذ
وقد ذكر في التنايد المدعي قد كنت استليت بيني من الحكم بطل التصديق وكنت لذلك
ان آخذ بخط وافر من المزدور التهور الى ان توجه الذكر بتوفيق الله سبحانه الى
تحصيل بعض الغرض من هذا الباب ومن اجل النوع المنطريات الشرعية الماهم الهوا
نقطت بيني ضبطا لاطراف القضا بالحكيم ونحوا له بواب الحوادث الشرعية لها
اطراف كل قضية حكيم . ست يلج بعد هذا الخيف . حكمه وحكمه به وله وحكمه عليه وحكم
ثم ترفعت الطرق فقال وبها قرنا يعلم قوله ان شرط نفاذ القضا ان يصير الحكم حادثة
اي حادثة والمراد بها الخصومة العينية وهي انما تكون بالدعوى الصحيحة من خصم شرعي
على خصم شرعي وشرط لصحتها حضور الخصم المدعي عليه الى آخر ما ذكره مما لا يحتاج لاحرفه
والله اعلم **مسئلة** في اذامات القضا المداون لم بالاستخلاف لا ينزل قوله ام لا
اجاب قد قطع فقيه النفس قاضي خات في فتاواه بانهم لا ينزلون بيوته وعبارته
واذامات الخليفة لا تنزل قضاؤه وعمله وكذا لو كان القاضي مادونا لا خلاف
فاستخلف غيره فبات القاضي لا ينزل خليفته استنى في الرأية وفي الحظ مات
القاضي انزل خلفاؤه وكذا انما ان حية بخلاف موت الخليفة اذا عزل القاضي
قبل ينزل نايبه واذا مات لا لا فتوى على انه لا ينزل بعزل القاضي له ثم نايب
عن السلطان او العاهل وبعزل نايب القاضي لا ينزل القاضي ولا السبا

وطريق

مطل
في فتاوى الزوار عمدة
القاضي

هذه اعمدة الفتاوى

والنظار بعد ذكره جملة من النقول قال فخر من ذلك اختلاف المشايخ في عزل
النائب بعزل القاضي وموته وقول البرازي القوي على انه لا ينعزل بعزل
القاضي يدل على ان القوي على انه لا ينعزل بموته بالاولى لكن علة بانه نائب
السلطان يقول على ان النواب لان ينعزلون بعزل القاضي وموته لانهم نواب
القاضي من كل وجه فهو كالوكيل مع الموكل ولا ينعزل احد الا ان نائب السلطان
ولذا قال العلامة ابن الخرس ونائب القاضي في زمانه ينعزل بموته
فانه نائبه من كل وجه انتهى بقوله لا ينعزل مع الموكل لكن جعل في المعراج كونه وكيل
قاضي لقضاء الميراث في واحد وعندها نائب السلطان وفي
التاريخية ان القاضي انما هو وكيل عن السلطان في نصيب الخواب انتهى
وقد القية لومات القاضي او عزل بقي من نصيب على حاله لم يرقب بقى قضا
انتمى كلام الارب فقولته لكن جعل في المعراج ان رد ما قاله ابن الخرس وكيف
لا يرد كلامه وقد قال في انفسه الوسايل نقله عن البراءة ولو اختلف القاضي
بأذن الامام ثم مات القاضي لا ينعزل خليفته لانه نائب الامام في الحقيقة
لنائب القاضي ولا ينعزل بموت الخليفة ايضا لا ينعزل القاضي ولا يملك
القاضي عزل الخليفة لانه نائب الامام فلا ينعزل بعزل الموكل فانه لا
يملك عزل الموكل انما انتهى يعني بالوكيل ان الذي وكله الاول بأذن
الموكل لانه صار في الحقيقة وكيله عن الموكل لا عن الموكل الاول وقد عملوا
عدم عزل القاضي بموت الخليفة بان الخليفة نائب عن المسلمين في تكليف القضاء
والمسلمون على انهم فلا ينعزل القاضي بموت نائب عن المسلمين في تكليف القضاء
عن المسلمين فاني يجب قوله ابن الخرس ان نواب القاضي من كل وجه مع موكلهم
قاطبة بانه في الحقيقة نائب عن السلطان حيث اذن له بالاختلاف ومع ذلك في
المعراج كونه وكيل قاضي القضاء هو مذهب ابن في واحد وعندها نائب السلطان
وما في قول صاحب الاثر ولا ينعزل احد الا ان نائب السلطان مع تعزيمه بانه
العلم بانه اذا كان القاضي ما دون له لا يختلف فهو في الحقيقة نائب السلطان
الامر الا اذا امر السلطان بعزل النائب بموته او عزل له بان قاد في مشوره اذا
مات او عزلت فقد عزلت خلفا وكذا انهم ينعزلون بعزله لان القضاء والعزل
منه يقتل ان التخليق ومما هو جوابه ان القضاء يقتل بالتخصيص بالامام والمكون
والحوادث والا يخفى ولا يملك نص القضاء وعزله الى السلطان اذ من اذن
له السلطان به اذ هو صاحب الولاية العظمى فلا يستتاد القضاء والعزل الا بالامام
مسألة في منعت بفتح المسلمين بالفتوح وغيره بالنقول الصحيحة من الكتب المعتمدة

باجازات

باجازات منافع الذين علموا العلم والعلم به ولم يعلم بوجه ما كونه ما جازا في النسخ
وغيره ان الحج عليه وينعم على نفع المسلمين بالفتوى ام لا ينعزل ذلك وهل يعزل
القاضي بالفتوى بحسن عباد الله ام شرع الجهاد بلا عيب وقيل اذا كان ما جازا وبنت
عليه ذلك وحج عليه القاضي وافق بعد الحج فبذلك فتنه ويعلم بها ما جازا في الدار
والقوة نقله عن البراءة ام لا والحال ان المفتي في بلاد دخلت من مسلمة علماء وعلماء
وما يستحق من يسقى في الحج عليه ومن يعينه على ذلك من الله تعالى ينادى في ذلك
ويجاب من يعينه ذلك المفتي على نفع المسلمين بالفتوى من الحكم وعزيم ام لا يسوق
الواجب الواضح ليفهمه كل طالب وصالح ويلي اذا دخلت بلاد من عالم بفتح المسلمين
في امور دينهم ودينهم اليه جواز المجازة منها الى بلاد فيها يوجد علماء ام لا **اجاب**
لا يجوز منع المفتي الموقوف به في دينه وعفافه وعقله وصلاجه وفهمه وحسنه بالشرع
والا لارد وجوه الفقه والتجربة والاختيار لان فيه منع التكلم بها في الله الموقر
اجبار ومن كثر عليها الحج بجامع من تاركون في منه ذلك قوله الله تعالى ان الذين يكتمون
ما انزلنا من البينات الهادية وسلاها كثر في افادة حرمه المنع من الايات الزاجرة
المانعة من اخفاء الحق والفتوى جعلت لاستجلاء ما خفي ودق على افهام المتكلمين
واذا تعين شخصي لها صارت في ذات حقه بيقين فكيف يمنع عنها هو فرض عليه
لا قابل به من المسلمين ولا جازت به ربيعة من الاولين والآخرين واذا اتى بها هو
الصواب بعد الحج جاز له النواب واذا اتى قبل الحج باخطا لا يجوز ان نعه
عليه العقاب واذا كان المفتي بالوصف المرفوع فلا شبهة في حرمه الحج عليه ابدا
الا ان لم يجرى على امان واوصى الادية اليه ومن لم يكن موصوفا بها ذكر وكان
ما جازا حج عليه من باب الامن بالمعروف والنهي عن المنكر والحج فيه حسي ليس له
المفتي الشرعي المانع من نفوذ التعريف شرعا واما المجازة لتفاد العلم الواجب على
واجبة وتعلم المندوب مندوبة والى ان في المطاعة طاعة والنهي طاعة
والاعانة عليه سلا والكلام بطول على ذلك فالتفتقر على ما هو المسؤول والله اعلم
مسألة في ادعى على اخو كالة عامة عن زيد الغائب نواطوا منها ليرجع
الى اكل مال فاكرا المدعى عليه فاقام المدعى بيعة بذلك وحكم بها القاضي المتداعي له
فاخذ المدعى عليه في الدعوى على غرض ما الغائب وبعض ديونه والفرار واليه والى
حتى اتلف الغائب من اموال الغائب بل ينفذ حكم القاضي في ذلك وتنفيذ تصرفات
الوكيل على الغائب ام لا **اجاب** دعوى الوكالة على الغائب مجردة عن دعوى عيى
او دين على المدعى عليه لانهم مسلمة الدعوى على الغائب مشهورة وفي غائب كتب

المذهب المذكور واختلفت النسخة والفتاوى فيها فجمع الفتاوى نقلنا عن المشتق انه لو قيل على
القاضي لا ينفذ وعلم القوي ومسلم في كبرى الكتب وفي الزيل ان هذا القضا على الغائب
يتوقف على اوصاف قاض او وصحة وتبهم الحق ابن الامام في كبرى الدلائل وقال بعضهم
لا ينفذ ولو اوصاه القاضي لما ينفذ قال لا بد من مذهب ابينا هذا في الخلاصة
والنزاهة والعارف للبرزالية في السبع من كتاب ادب القضا اذ في كتاب الغائب
الدين او العرف ان يرضى على الوكالة والمال قبلت وان اقر بعض المدعي عليه بالوكالة
وانكر المال لا يصير خصما ولا تقبل البيعة على المال لانه لم يثبت كونه خصما باقرار
المطلوب لانه ليس بمختر من الطالب وان اقر بالمال وانكر الوكالة لا يثبت
على الوكالة لان التخليف يترتب على الدعوى الصحيحة ولم توجد دعوى ثبوت الوكالة
وذكر المحقق انه يثبت على الوكالة والدواعي ولو انكر الكل فهو كالتكليف والوكالة وجهها ان
وقوله كانكار الوكالة وجهها في الاستحالة وجهها في خلاف فانظر الى قوله ان التخليف
يترتب على الدعوى الصحيحة ولم توجد دعوى وجهها في دعوى قبض عيني او دين فكيف
في مسئلتنا المجردة عن دعوى حرمها فالواجب على المدعي ان يثبت الدعوى والافتاء بعدم
نفاذ القضا المذكور كونه وسيلة الى اتلاف مال الغائب وقد حرجت العلماء قاطبة
بوجوب النظر الى الغائب حصة التواطي على اتلاف ماله بالانفعالات الفاسدة
والدعوى الباطلة والله اعلم **سئل من اسلم بول دار الملك بما صورته**
فيما اذا اكل يرد عرا وكالة مفيدة خصومة وقبض دين لم في ذمة بكر وكيفية التاخير
يوسف في بلوة اخرى وكتب الوكالة في مكتوب قاضي بلوة الى قاضي بلوة بكر وكيفية
وامر زيد وكيفية ان لا يدعي بغير الوكالة المفيدة في ان عمر وامر موكله وكيفية
مكتوب القاضي واقام بيعة وادعي بالوكالة العامة عني زيد فانكر بكر ذلك
فثبت عمر والوكالة العامة في وجه بكر وكيفية القاضي فهل تكون دعوى عمر
خلاف امر موكله زيد فضول وكيفية القاضي في ثبوت الوكالة العامة صحيحة وانفاذا
في ذلك وفي هذه الصورة بناء على الوكالة العامة لو تعدى عمر والوكيل واخرج
الكل من الكفاية وامر اذمة بكر من بعض الدين الذي يرد زيد وقبض من بكر
مقدارا وقسط الباقي الى حسين عديدة واقترع عمر والله لم يرض بكر موكله زيد سوى
المدة المتسقة على بكر لا عمر وامر اذمة وكيفية كل حق لزيد في كفايتها
وكيفية القاضي مع ان لزيد مالا على بكر عني الذي وكل به عمر وعلى بعض عمر
ما التزم وامر منه ذمم المدعيين بتعديده بعد حكم القاضي في ذلك **احاب**
دعوى الوكالة المجردة عن شخص غائب من غير وجه لا تنفع فاقامة عمر المذكور
بيعة وادعاه به بالوكالة العامة عني زيد وانكار بكر ذلك اي كونه وكيل وكالة

عامة

عامة به لا يدخل وقت الحكم فلا يرفع الحكم المذكور من الخلاصة والبرزالية واللفظ لولا
ادعي انه وكيل الغائب بقبض الدين او العرف ان يرضى على الوكالة والمال قبلت
وانكر المال لا يصير خصما ولا تقبل البيعة على المال لانه لم يثبت كونه
خصما باقرار المطلوب لانه ليس بمختر من الطالب وان اقر بالمال وانكر الوكالة
لا يثبت على الوكالة لان التخليف يترتب على الدعوى الصحيحة ولم توجد دعوى
ثبوت الوكالة ولو انكر الكل فهو كالتكليف والوكالة وجهها ان
وقوله كانكار الوكالة وجهها في الاستحالة وجهها في خلاف فانظر الى قوله ان التخليف
يترتب على الدعوى الصحيحة ولم توجد دعوى وجهها في دعوى قبض عيني او دين فكيف
في مسئلتنا المجردة عن دعوى حرمها فالواجب على المدعي ان يثبت الدعوى والافتاء بعدم
نفاذ القضا المذكور كونه وسيلة الى اتلاف مال الغائب وقد حرجت العلماء قاطبة
بوجوب النظر الى الغائب حصة التواطي على اتلاف ماله بالانفعالات الفاسدة
والدعوى الباطلة والله اعلم **سئل من اسلم بول دار الملك بما صورته**
فيما اذا اكل يرد عرا وكالة مفيدة خصومة وقبض دين لم في ذمة بكر وكيفية التاخير
يوسف في بلوة اخرى وكتب الوكالة في مكتوب قاضي بلوة الى قاضي بلوة بكر وكيفية
وامر زيد وكيفية ان لا يدعي بغير الوكالة المفيدة في ان عمر وامر موكله وكيفية
مكتوب القاضي واقام بيعة وادعي بالوكالة العامة عني زيد فانكر بكر ذلك
فثبت عمر والوكالة العامة في وجه بكر وكيفية القاضي فهل تكون دعوى عمر
خلاف امر موكله زيد فضول وكيفية القاضي في ثبوت الوكالة العامة صحيحة وانفاذا
في ذلك وفي هذه الصورة بناء على الوكالة العامة لو تعدى عمر والوكيل واخرج
الكل من الكفاية وامر اذمة بكر من بعض الدين الذي يرد زيد وقبض من بكر
مقدارا وقسط الباقي الى حسين عديدة واقترع عمر والله لم يرض بكر موكله زيد سوى
المدة المتسقة على بكر لا عمر وامر اذمة وكيفية كل حق لزيد في كفايتها
وكيفية القاضي مع ان لزيد مالا على بكر عني الذي وكل به عمر وعلى بعض عمر
ما التزم وامر منه ذمم المدعيين بتعديده بعد حكم القاضي في ذلك **احاب**
دعوى الوكالة المجردة عن شخص غائب من غير وجه لا تنفع فاقامة عمر المذكور
بيعة وادعاه به بالوكالة العامة عني زيد وانكار بكر ذلك اي كونه وكيل وكالة

لات

واذا لم يسعوا

الاحول

الاصل في العلم **الحكم** في الوارث في حلف مورثه لوي دار و زوجة الميت فطلب
 من عليه من الوارث والوارث يقول ابيع نصف في الدار واقتض ذلك بقرضي لا
حاج لا يجزى واحال هذه والله اعلم **الحكم** في كرم مشترك بين جماعة فيهم بنينة
 باع طائفة منهم حصصا ما عداهم ارضاء و غراسا من يخصى و كتب بذلك لكل لوي القاضي
 بلفت الصغيرة و طلبت الاخذ بالنفقة فوجدوا في حكم القاضي لها بذلك مستوف
 الشريط ثم وكت رجلا في بيع ما اخذت من النفقة لرجلين فاعياها وكت به صك
 لدى القاضي فادعى المشتري الاول انما اخذ منه بالنفقة على احد المشتري لوي
 قاضي ان الاخذ بها باطل بسبب ان الارض خارجة و ما قرأ في خارج على المبيع
 وذلك موجب لبطالان المبيع الصادر بعد الاخذ بها و سألته في حكمه بطلان او بطلان
 المبيع الصادر بعدهم معتدا على كون الارض خارجة و فيها قرا واحد و هو فوف
 في حيث كان اعتمادا في الحكم على عرف حكمه بيع الارض اخرجية و ان فيها قرا طما
 و قفا ينقص شرعا **لا حاج** نعم ينقص و حال هذه باجتماع علمنا على ان الارض
 اخرجية مملوكة لاهلها فوريوها و وقفها و تكون ميراثا على الميت و توخذ بالنفقة
 و الموت و الترخ و القفا و قاطبة قدر حصة بيعه اخذها بالنفقة و كذا في حوائج
 المعقار الذي بعض ملك و بعض وقف اذا بيع الملك ففيه النفقة و اذا بيع الوقف
 بالنفقة فليست بطلان بيعه و اذا بيع حوائج ملك بالنفقة لم يجر و انما النفقة للملك
 و اذا كان بعض العقار وقف و بعض ملكا و بيع الملك توخذ بالنفقة ان كان
 طالب الاخذ بالنفقة لم ما يستغنى به كسرة في المبيع او في حق المبيع او حوائج
 و اما الوقف فلا يؤخذ بها و لا يافضلها و في التاخر في نفع احياء الموات
 مما كان ب الرب و ارض اخرج مملوكة و كذلك ارض المعز فوريوها و ايا فضلها
 و تكون ميراثا كسرا طما كقار العقار بية الشئ و اما الاراف التي لا يورثونها
 و لا وقفها و هي ارض بيت المال فافهم والله اعلم و **الحكم** في اقباط مورثه في
 كرم فيها قرا و وقف و الباقي ملك بين جماعة فيهم بنينة باع بعضهم ما يملكه و باع
 و خرا لرجل لدى قاضي فبلفت البينة و طلبت الاخذ بالنفقة فوجدوا في حكم القاضي
 في حكمها لم يأت ما اخذت بها من رجلين لدى قاضي فيان و حكم ببيعها لوانه
 بعد حكم القاضي الاول بالنفقة ثم ادعى المشتري الموقوف منه بالنفقة على احد المشتري
 منها لدى قاضي فبطلان الاخذ بالنفقة بسبب ان ارضه كرم خارجة و ان قرا طما
 الوقت يبيع حكمه المبيع في الملك و الاخذ فيه بالنفقة ليعرف في الحكم في المذكور
 بطلان النفقة اعتمادا على ذلك و نقض الحكم السابق و رد المبيع على المشتري الاول

هل نقض الحكم المتقدم بسبب ما ذكره في محله ام لا **اجاب** حيث كان الحكم
 المذكور سبب الاستناد الى كون الارض خراجية وانما قيل طرقتا فهو غير
 صحيح اذ حق الشفعة ينشئ على وجه البيع والارض الخراجية ملك لا يملكها غيره
 لغير بيعها ووقفها وتكون بيئنا وتوجد بالشفعة باجماع علماءنا وكذلك
 بيع الحصة الشائعة المملوكة مطلقا جائز سواء كان الباقي ملكا او وقفنا فتوجد
 بالشفعة باجماع الكل سواء قلنا بغير وقف المشاع ام لا اذ البيع واقع على الحصة
 المملوكة لا على الوقف ولا قايلا بعدم صحة بيع الحصة الملك حتى تمنع الشفعة
 فيها ولو طلب المالك الشفعة مع الواقف او قسمة حياض الى القسمة واذ اباغ
 المالك قبل القسمة ملكه جائزا لا يشترط باق لا لان ولا يضر ابتداء الوقف في صحة
 بيعه على قول الكل اما على قول عدم صحة فلكونه قايلا بغيره وقف المشاع واما على
 قول عدم فلكونه يتولد بعدم صحة وقف المشاع من اصله واما بيعه فمجمع على
 صحته والبيع من الحكم ينقض الحكم السابق وراي بيع على المشتري الاول وتكون
 ضرر البيع لما روي عليه والحكم السابق لا ينتقض باللاحق مع توفر شروطه لاسبابها
 مع بطلان الاستناد المذكور فالحكم السابق والحال هذه ماض لا يرد عليه
 باللاحق انتفاخا والامر فيه اوضح من ان يشترط والله اعلم **س** اذ امره جسيما
 القاضي بدليله في حديث من الشك في الايضاح السجادة ما عليها من الذي روي
 الدين ام لا **اجاب** لا يضمن السجادة لعدم موجب الضمان اذ ليس بها ما يوجب
 من بدلي عيني مستهلكة او عيني لا حرة او محدد كبيع وتولد بقبضه على ما يوجب
 القاضي في كلامه المجوز في حسم القاضي بدلين عليه فليوبى الدين ان يطالب
 السجادة باحقار لا رايته فيه تثبت الضمان لما يثبتها لان ذلك غير النقص
 في الحفظ والتخلية من غير حفظ ملزمة بمطالبة الاحضار لاسبابها بزمرة
 المحكوم اذ لا وجه لضمانه له شرعا فافهم والله اعلم **س** في رجل مات في غير
 بلدته باجته معينة وله ابن قاص في بلدته فنقص قاضي الناحية وحيا
 ايضا قاضي الوصية يقدم على الآخر والحال ان كلاما من القاضيين مودى في كل
 السلطان في كل ولاية وتحتصر ما دون الاخر **اجاب** انما يصح قاضي البلدة
 التي فيها القاضي فيها فلا كلام في صحة واما البلدة الاخرى فشرط صحة نصب
 القاضي وجود الزكاة او بعضها فيها فان لم يكن بها تركه لا يبرع نصبه قال في
 التثنية رايته رامام السجادة اذ انصب القاضي وحيا في تركه الايام والايام
 في ولايته ولم تكن الزكاة في ولايته او كانت الزكاة في ولايته والايام لم يكونا في ولايته

مما اوردته السجوة
 لا يلزم السجادة

اولا

او كانت بعض الزكاة في ولايته حتى عن الشيخ الامام شمس الدين انه قال بيع النص على كل
 حال ويصح الوصية في جميع الزكاة انما كانت الزكاة وقال القاضي الامام
 زين الاسلام على السعد ما كان من الزكاة في ولايته يصح وصيا فيه وما لا
 فلا انتهى بشرط صحة نص القاضي الوصي ان يكون ذلك منصوبا عليه في مشور
 من السلطان لا حرة به في جامع النص لم يرد غير والله اعلم **س** في رجل يملك
 عاقلة وكلت رجلا ان يزوجها من رجل فزوجها مع وجود ايها الصالح للولاية ودخل بها
 وولدها ثلثا فزوجها له الاب قبل ان يملكها ان في بيع النكاح الثاني هل يفسد زواجه
 الخطاف والزوج لاحد نقض ام لا **ج** اجمع العلماء المعاصرون المجتهدون اذ اصل
 من يراه نافعا اذ ارفع الى من لا يراه لا يجوز ان يبطله والحل المقتضى للاجتهاد ما لم
 يخالف الكتاب والسنة المشهورة والاجماع وهذه المسئلة مما هو محل الاجتهاد ووجه
 كثير من علماءنا في النكاح بالاول لو طلقها ثلثا وبقيته الحقة التي في بيعها
 قبل الحل ويحكم بالشفعة جاز لولم يأخذ الامر والمأمور شيئا وهذا الحكم لا يفسد
 ان النكاح الاول اخرج اوفيه شبهة وقد روي بذلك في جامع الفقهاء في رايته المتخلفات
 المقدومة للمساكن دفنا في النسب والله اعلم **س** في العيوب والمزكيات التي
 يقتضي المطالب لاجل العيب او حياض او حياض او حياض او حياض او حياض او حياض
 او ايها الرجل اذا قلعت بائنا بعد الائمة الثلاثة التي حقيقت وانما في واحد تحسني ما
 اصابت به فمهما او بلي اصاب جلد او وخامسة سورة وعدا الامام ما لك كل ذلك
 طاهر وكذا بقية ما اكلت او شربت طاهر وانما يفسد الاثنا سبعة تعبد
 يجوز لمن ذكر تقليد الامام ما لك في ذلك حيث دعت الضرورة الى ذلك ولا
 مندوحة عنهم لارضا حقيقة التقليد لمن اراده في سلمه اضطر اليها على خلاف
 مذهبه **س** في رجل يملك الامام ما لك لانه جوز للمقلد تقليد
 غير امامه من الائمة الثلاثة رضى الله تعالى عنهم فيما تدعو اليه الضرورة بشرط
 ان يستوجب جميع ما يوجب ذلك الامام في ذلك مثلا اذا قلنا في في الوضوء
 من الملتصق فقل ان يراعى البيعة والتمتع في الوضوء والحائض وتعبد
 الدركان في الصلاة بذلك الوضوء والا كانت الصلاة باطلة اجابا فنقل ذلك
 الشيخ عبد الرحمن العمادي في مقدمته المسماة بهدية ابن العماد لعقود العباد وكذلك
 يقال اذا قلنا ما لك من الامام الذي تلغ فيه الكتاب لتعلم بظاهره وطهارته
 الكتاب فنعلم ان يلتزم جميع ما يوجب الامام ما لك في ذلك ومع هذا لا يخطأ
 والتمس عن ذلك بالغ في الدنيا فاعرف واشك في الصيانة والسلامة عن تشيع

سطر
 وحوار التلخيص

قال في الجواب والاعمال
من مذهبهم لا يتبعون
فان تتبعها من المذاهب
وجها ان استعملوا
او جها لا استعملوا

الوحي والكفر وعدم الاخذ في كلامه بقوله مجتهد قوله اخف فان ذلك هو
للفسق والوقوع في الله تائم كما نصت عليه المايمة الثقات الاعلام ووقع في
الاصول والفرع في ذلك كثير المقاتل وجري بين المجلد من العلماء عظيم الحال
فلا يظلم بذكر ذلك واما التقليد فهو الاخذ بقول الغير من غير معرفة دليله
كأمر به احباب الاصول حنفية ومات فيه والله اعلم **س** ولما اذابت
بالبيعة الشرعية ان غلة الوقف في ربح معلوم سوية بين زيد وعمر ووقع
القاضي بذلك بينهما لتثبت القرابة الموصية للاسوة في الاستحقاق وكان
الحكم عليه وهو زيد يتناول من حصص الحكم له وهو عمر وزيادة عما يخص
مده كسب هل يرجع عليه بالزيادة الذي تناوله في حصصهم ام يقتصر على ما بعد
التنازل وليس له الرجوع به **اجاب** نعم يرجع عليه بها تناوله زائدا عن حصصه
مدة السنين الماضية والقضاة مظهر ومهي للفتنة كما شافنا فيستدل
مثبت وعامل حتى نقول يقتضي كاقرب احباب الاصول والفرع ايضا يطالب به
وتخصه عليه اذا لم يمتنع والله اعلم **س** عن بيع الميراث اذا كان جوازه
حكمه هل ينفذ ام لا **اجاب** نعم ينفذ حكمه ويثبت بذلك ملك المشتري
له قال في المظهرية فان باع وقفه القاضي جوازه ينفذ فكذا ينفذ ويكفي
ذلك في الميراث حتى لو عاد اليه يوما من الدهر بوجه من الرجوع لم مات لا
يعتق انكروا من كثر من الكتب قد صرح غالب علماءنا بفساد قضاء القاضي
اذا قضى جوازه حيث كان من غير ان لا يملكه قضي مجتهد فيه والقضاي مثل دفع
الخلاف بخلاف القضاة يبيع ام الولد فان القوي على انه لا ينفذ والله اعلم
س فيما اذا عزل مولانا السلطان قاضيا او ناظرا على وقف او مورا او
صاحب وظيفة ينعزل بالغير هل ينعزل بوصول العلم اليه ام لا **اجاب**
السلطان له قبل وصول العلم اليه **اجاب** ينعزل عند وصول العلم اليه كما
صرحوا به في عزل الوكيل والقاضي والوصي مواضع متعددة قالوا ثبت العزل
بالشفقة به او بكتابة له كتابا بغيره او بارسال رسول عدل او غير ذلك
او بعد اصفى او كبرا اذا قال له الرسول ارسلي اليك بل فكل عزمه ولو اقره
فصول لا بد من احد شرط السيادة اما العهد او القدر او ذلك لان انزاله
قبل علمه من الاضرار به ومنه في بالاختار والله اعلم **س** ان رجل غاب
عن بيته لاجل مطالعة وهو في رايته اذ علمه رجل له عقار في ديار او في
شيا من الاشياء فادرس القاضي له محضر ففتش عليه فلم يجده هل للقاضي ان يخرجه

امراته

امراته وارلا ده من داره وتختها من غير طلب المدعي ذلك منه او بطلبه احكام
في ذلك **اجاب** ليس له ذلك بمجرد عدم وجوده مع التفتيش لاحتمال العذر ومع
احتماله يمتنع الاضطرار به ويطلب المدعي ذلك منه اول قال في الحاوي الى الهوى
رامن الفتاوى العشر على السيفين وليين اليمة الكبرى في توارى المدعي عليه
سبعة ايام او ثمانية فلم يجده المدعي فطلب من القاضي ان يخرجه امراته وارلا ده
من داره ويختها باليمين القاضي المذكور استوفى في الخاتمة فان لم يقدر القاضي
على استحضاره يكتب الى الحاكم ان احضاره فان قال الحاكم لا اضفر به وسال
المدعي من القاضي تسجي الباب والختم عليه في القاضي لا يجبه الى ذلك
الحاكم فان كان المدعي انه في منزله وذكر امره ان يحضره هو بزيادة نقله في
المحيط والمسئلة كثيرة الوجود يكتب علمنا بنا وحمل السرى وان ثبت
امتناعه بلا عذر اما اذا كان بعذر فلا يقابل به والحال هذه والله اعلم
كتاب القاضي الى القاضي **س** هل لنايب قاضي القديس بالمرسلة ان
يكتب لنايب القاضي بدشق الشايع نقل الشهادة ليحكم بها ام لا **اجاب** حيث
ثبت ان السلطات نهي الله تعالى يفوض للقضاة الاستتابة ثبت صحة
الكتابة بذلك اذا شرط كتاب القاضي من قاضي موافق من قبل الامام بملك
الامانة اقامة الجهة وعقد التفويض بذلك كانت ولاية النايب مستنوية لاذن
السلطان فوجد الشرط قال في ترك الا بصار ذلك استتابة قاضي رفاق
الى قاضي مصر اقول الظاهر ان الخلاف بينهم في مدة المسئلة مبنى على الخلاف
في ان المصروف هل هو شرط لنفاذ القضاء ام لا فيكون اعني ظاهر الرواية انه شرط
وعن رواية النوادر انه ليس بشرط وبه يفتي كما في الزاوية فينازل على هذا
ينبغي بقوله من قاضي رفاق القاضي مصر او رفاق استتابة على انه في الحقيقة
كانه كتب قاضي القديس الى قاضي دمشق اذ كل قائم مقام مستنبيه كما صرحوا
به في استتابة فظهر جواز الكتاب من نايب القاضي المذكور الخنايب
القاضي المذكور والله اعلم **باب الحكم** **س** في العيني اذ اجعل بينه
وبين زوجته محكم فاحلوه سنة ومفت هل لهم ان يفرقا بينهما اذا طلبت
ام لا **اجاب** نعم يعم الحكم في مسئلة العيني لانه ليس بحد ولا قود ولا دية
على العاقلة ولكن ان يفرقا بطلب الزوجة والله اعلم **باب حلال المحاضر**
والسجلات **س** ان محضر حاصله صفر فلان شيخ المغاربة وذكر المحاكم
انه شاجرت المغاربة بسبب المحكمة وان شيخ المغاربة المذكور كان بالمحكمة

تعريف المحضر

فما هو فلان وفلان وفلان ثلاثة سماهم والمعهي بايديهم وحريهم وشجره وضو
افلا عم وكنت عن راسه فوجدته ثلاث شجرات ثم هو فلان المعرف سماه
واخير الحكم بانه راي الجماعة المبررة متشاجرة ورفق بينهم وطرد لهم
ما هو الواقع بعد الطلب بالهذه المحضر عبرا او ملتفت اليه او ما سبق
كتابه ولا يوجب على الثلاثة التحريم عقوبة بدنية او قرامة مالية **اجاب**
ليس به في حق محمد صلى الله عليه وسلم اعتبار بعدم الالتفات والاعتبار بل
تسميته محض ايجاد ان يكون متكررا ويؤدى من حيث الانتقاد عند المعام خلفه
عن المعام انتقاد فقدم على العلامة خبره في كون المحضر انه مكتوب فيه
حضر الخصمين عند المقاضى ما جرى بينهما من الاقرار والاعتراف المدعى
عليه او النكول منه والحكم باليمين للمدعى على وجه الاستباه واجبت
المدعى بان المدعى واثم الاقرار او الاعتراف المذكور من المدعى عليه في
الحكم باليمين فكيف يسمى محضرا ولا طرف من اطراف القضية الحكمية موجود
فيه وقد قال ابن القيس في التواكل البورية اطراف كل قضية حكيمية ست بلوى
بقولها التحق حاكم وحكوم به وله وحكوم عليه وحكم وطريق فلا قول لقوة آله
العلي القطع ان الله وانما اليراجع والله اعلم **في محضر** كشف حاصل خبر فلان
وذكر الحكم ان داره الفلانية انهدم جدارها وتكسرت الميازيب التي كانت مركبة عليها
وطلب الكشف لاعادة الميازيب على الاسلوب لحصل الوقوف على الجدار المنهدم وتثبيت
الثلاثة المركبة على الجدار المذكور فاذا هو بالصفة المذكورة فاذن الحكم المذكور له
بعمارة داره وحفظها واعادة الميازيب على الزقاق الغير النافذ على الاسلوب القديم
اذا تصحى شرعا هذا حصل المحضر فلي بحد ذلك ثبت قدم الميازيب وجواز
تثبيت ما بها في الزقاق الغير النافذ لا ولا على الجدار المذكور حكم على
ان الزقاق بغير يمين شرعية بوجهه او اقراره او كونه منهم بل بحد روية جاز
متهدم وميازيب متكسرة مطروحة عليه ام لا **اجاب** لا يثبت بذلك قدم
الميازيب وجواز تثبيت ما بها في الزقاق المذكور وبحد الاذن من غير ثبوت
حق التثبيت لا عبقة به ولا بد لاثباته من بينة تقوى على احواله بوجههم او
اقرارهم اذ كونه لم يخطب اليهم كسائر القضايا الشرعية والحدود الحكمية ولا
قابل بثبوت روية جدار منهدم وميازيب متكسرة بل ولا يعقل ذلك وحسب كان
محضر الكشف بهذه الصفة فوجوده وعدمه سواء والله اعلم **في محضر** حاصل
ادعى رجل على جاره حدود ميازيب مركبة على طبقه حادثة ترمى ماله في الزقاق

المشترك

المشترك وطلب رفعها فاجاب بانها كانت قد سما على اوان للدمه وجرد بها
واحد على ظهره الطبقه ونقل الميازيب التي كانت قد سما على الاوان ووضعها
على الطبقه وشهد له جماعة بقدم الميازيب التي كانت على الاوان فنهى نائب
القاضي المدعى من التعرض له لكونها كانت قد سما على الاوان وانما كان فعل
المنع والا فكل منهما صادف محله الشرعي المنصوص عليه في كتب الحنفية
ام لا **اجاب** لم يصادف المنصوص عليه في كتب الحنفية بل هو محادم
لما فيها فقدم من آفلاصة ومثله في الزاوية وكتاب الحفظان لو اراد ان
يجعل من الاطول من ميزابه او اعرض او يميل ما سطر في ذلك الميزاب
ليس له ذلك وكذلك لو اراد ان ينقله عن موضعه او يرفعه او يستقله
لم يملك ذلك وبالحقيقة ما هو صريح في منعه من ذلك وذلك لانه تصرف في
المشترك بغير اذن الشريك هذا مع كون كل واحد كان شريكا كان اشد وقعا وبعد
مرضا فيتعنت انتكاه ويكثر انتكاه ويغرم الارض ماله فيحتمل فيمنع
عنه شرعا وليس له ان يستعمل ما وطبقته الحادثة في الزقاق المشترك باجماع
علمائنا فقرر على شرعية واذ ثبت قدم ميازيب الاوان لان سطح الاوان
غير سطح الطبقه وقد عرفت بصرح النقل عدم جواز النقل فكل من المنع والابقا
لم يصادف فحاله لم يصادف ما حرجت به بولادة الابطال وما بعد الحق الا الضلال
وما المضر الا ان ثمره قد انكشف الحال والله اعلم **في محضر** حاصلها
خبر فلان المتولي الخاص على جانب من الوقف الذي ذكره نائب الحكم انه انعم
عليه بتولية بعض غلته وتناول وظيفته منه وارسل ما بقى للموتى عليه
الكبير وبعد التوضي المتولي الكبيره ومنع زيد من استجار القرية الفلانية
وانه لم يتنع واستاجر لاهي المتولي الكبيره بوجه معلومة دفعها له وهو غلته
وبدفعها في الغللة المرافعة الشريفة بضم المدفع فامر الحكم بدفع ذلك بايضا فلان
المذكور نظير غلته المحل بها على القرية فدفع اخو زيد الزام من الحكم المذكور
لكونه وكيله وكفلا عنه في ذلك لانه حاصل ما في المحضر من ادعى هو واقع في
الشرعي الموافق لتواعد المذهب المحرم المسمى ام لا **اجاب** ليس ما ذكره الحال
هذه بواقع موقعة الشرعي ولا موافق لتواعد المذهب المحرم المسمى اذ لا يلزم
اما ان تكون الاجارة من المتولي الكبيره فحق صحيحة نافذة لكونها بمقتضى
فان كان الاول قد دبرت ذمة زيد المستاجر بدفع الاجرة المسماة في العقول
فلا يصح تضمينه وان كان الثاني فكيف يامر الحكم بدفعها بايضا والواجب

ان يحضر حاصله ادعى ثوب بن كيسان ومزوق بن مهنا على من ادعى
 الحاضر معهما ذلك شخصه يوشى الخشب وقالوا في دعواهما ان من ادبهما رطل
 بن بقر بن قوزة بن ابي اسحق فوجوه عن اوراق ونصف اوقية وطالبها بالبيعة
 فانكر خلف المدعيان ان من ادبهما البين القريشيين المدعى حضر
 ابن الخاش وافر انه الذي باع لهما البين المذكور صبرة بلا وزن فلما ظهر
 وتبين للحاكم الشرعي انهما باعا البين عن اوراق ونصف اوقية وانكارهما والاقرار
 بعده عرفهما انه يلزمهما التعيين فطلب الصواب في سطر ذلك بعد
 التسع اليه بهما فقبل بالتم الساعي التفرغ بالبيع وضمان ما فرما في الحام لا
اجاب اعلم ان المحضر المذكور في بوسى على الوجه الشرعي المشهور بان
 المدعيين ذكر ان دعواهما انه باعهما رطل بن بقر بن قوزة بن ابي اسحق
 كما تشاهد ولا بد من ذكر نوجه وصفه ولا يعاد ذلك بقوله قوزة بن ابي اسحق
 لا سيما انفراد وكما ذكرناه شرط صحة الدعوى وقوله خلف المدعيان بعد
 قوله فانكر دليل على الجهل المخطئ كانه وقاضيه اذ جرى الخلاف في ملك
 قال في البحر في شرح قوله وان يحضر يعني عن البرهان ولم يرضوا له ومن
 الاختلاف في القدر من الخلاصة معني بالخط قال ابو سليمان سمعت
 ابا يوسف في من باع طعاما بعينه بغيره وقال بعنك جزا فقبضه وقال
 المستر شريته مكابلة يتحا فان كان ذلك الحكم لا يوزن انتم فادع
 المتخالف في مثل هذه الواقعة فكيف يتثبت خلف المدعى وقوله ثم حضر
 ابن الخاش وافر انه الذي باع لهما البين صبرة بلا وزن فلما ظهر وتبين للحاكم
 الشرعي انهما باعا البين الرطل عن اوراق ونصف اوقية وانكارهما والاقرار بعده
 عرفهما انهما يلزمهما التعيين في لم يثبت سوى من اي سطر وتبين له
 وقد خالف الشرع ولم يجر المتخالف فعلى تقدير صحة الدعوى بائتان جميع
 سكرامها لا يسوغ له الحكم خلف المستر بين ما لم يجر المتخالف حسبما نطق
 الحديث لا انه مخالف الحديث الشريفي اذا اختلف المتبايعان خالفا وتراوا
 ولم يثبت في الحديث دلالة على وجوب التفرغ بمجرد خلاف المدعيين مع انه يقتل
 الكذب مع ان علمنا صوابا بان الاصح في مسئلة خلف المدعى عليه واقامة
 البينة بعد يمينه عليه بالمدعى انه لا يظهر كذبه فلا يعاقب ولا يغير فكيف
 بما ذكره من الرجل المذكور له هذا القابل به واما حكم الساعي في الضمان
 والتعويض والهوان فمشهور في الكتب مسطور وغول المناظر من اقفا

جواز

جواز قتله حتى قال ملك الملوك ان صرح الله القتل شرع عليه واجب
 زجره والقتل فيه تنفع ساهان شه ملك الملوك ابو العلاء نظم الجواب لكل من هو
 والله اعلم في محضر حاصله ادعى زيد بن علي وعنه كان هو والمدعى عليه خالد
 عقد شركة على ان يضع كل مبلغا وان زيد اسلم عمر المدعى خمسمائة قريش وسعي
 قريشا وخالد اسلمه نظريا وان يضع عمر المدعى خمسمائة قريش وسعي
 وان خالد المذكور اخذ ماله المزبور وانفصل من الشركة واستقر هو والمدعى
 عليه شركة بان يبيعا ويتشريا ويعاملا ويهما في الله المدعى الثلثان
 والمدعى عليه الثلث وان المدعى عليه باعه صبرة خنطة في داخل قريش
 المدعى المزبور ببلده بمائة قريش وقبضها مصرية بستمين قريشا وقبضه
 بذلك من راس المال الذي تسلمه منه وتأخر له من مال الشركة اربعماية قريش
 من ذلك للمائة مائة قطعا مصرية ومائة قريش اسديه ويطالبه بالاربعماية
 قريش الباقية له من مال الشركة وسال سوا له عن ذلك فاجاب بان عقد الشركة
 هو والمدعى وخالد المذكور وان خالد اخذ ماله وانفصل عنها والله وضع
 في الشركة خمسمائة قريش واثنين وخمسين قريشا وان خالد اسلم مال الشركة وانكر
 انه تسلم من المدعى المذكور المبلغ المدعى به وان يثبت ما يدعيه فاحضر كلا من
 فلان وفلان فشهدا بان المدعى والمدعى عليه خاسبا بخصمهما تاريخ كذا
 على مال الشركة فكان احدهما حاضر بعد كل حساب للمدعى بزمه المدعى عليه
 من مال الشركة اربعماية قريش منها للمائة قطعا مصرية ومائة قريش فقبلت
 شهادتهما بعد التزكية ولما ثبت لدى الحاكم المستر افع اليه ثبوت شرعا وحكم
 بهوجهه حكما صحيحا لم يطلب المدعى الزام المدعى عليه بالمبلغ المذكور
 وقدم اربعماية قريش فالزم بذلك الزام شرعا تاما محمرا مقبلا من حيا
 وعلى ما هو الواقع سطر فقبل هذا المحضر صحيح خالي من الخلل والفساد ام هو غير صحيح
 او صحيحا لما فيه واجيبوا عما يقتضيه باصن ايضاح وافصح جواب **اجاب**
 كل هذا المحضر اوضح من ان يذكر وذلك لان المذهب قد تقرر من ان مال الشركة
 في يد الشركة امانة وان التفرغ يتعين في الامانات والركبات والفصول والمخالفات
 وان قبض الامانة لا ينوب عن قبض الضمان وان شهادة السامد امانة قبل على
 السبب لا على الحكم وان الشهادة المستر بته على المدعى في الفاسدة فاسدة وان
 الشهادة بسبب صاحب جري بين المتراجعين غير صحيحة كالمدعى بسبب كل
 لان الحساب لا يصح سببا لوجوب المال كالمودع به في كثير من الكتب فاذا

ببرج

علت ان مال الشركة امانة ويؤيد الشركة فلا يجوز ان يكون قد تصرف في ذلك
الشركة بشراء الاعيان ودفعها في غيرها ولا يكون ان كان قد تصرف فيها لا بد
عنها لانه قد تصرف فيها بغير اذن له به من قبل شركته فكيف تم ربحه
وان لم يكن قد تصرف فيها في امانته في يده والواجب رد ما بعثها ان تفسخ الشركة
فكيف تم الدعوى به والشهادة عليها بانها في ذمته وقوله بانه صوة حنيفة داخل
بين بيت المدعي وقبيلها صوة ياتسعين زنا وقاصه بذلك من راس المال الذي
تسلمه وتاخره كذا افلا الى امانة لا يجوز المقاصفة بها ولا ياتسعين لا يوجب عن حق
من الجميع الثالث في ذمة المدعي بما يوفى وشهود في القسمة بالكتب والذهب
لانها متعينة ومن البيع غير متعينة فالواجب فيها رد ما بعثها حتى قال بغير
يشفي المدعي في ملكه ان يطالب المدعي عليه او لا باحضار كل الدوام فيقيم
البينة عليها كسائر المقاييس فالمدعي المذكور لم يذكر تصرف الشريك بالشراحي
يكون حقه في المسمى ولا عزمه ونسخ الشركة حتى يكون حقه في ذلك
الادعاء وقوله واستمر المدعي عليه شركة بان يبيعا ويشتريا ويقاملا
ينهم من ظاهر التعريف وقوله وتاخره من مال الشركة اربعة قروش الى بعد
بانه صوة حنيفة بانه قروش وكما لا يتبعه قروش ربما يفهم منه عدمه وقد
الشاهد في قاسم وكان اخر ما تاجر بعد كل حساب المدعي بزمه المدعي عليه
شهادة بالحكم والمالكات لا تقع وكون آخر ما تاجر بعد كل حساب المدعي بزمه
المدعي عليه في شياطين قوله قاسم قد علمت عدم صلاحيته مسبا عنه
واذا لم تقع الدعوى بسبب كون مال الشركة امانة لا يثبت في ذمة الشريك بلا
موجب للشهادة لا المال المدفوع ولا المسمى به لانه الشهادة المنزلة عليها اذ لا بد
للسهادة ولو قدر انما يستفهم من الدعوى الصحيحة اذ سمعها مني على وجه
الدعوى وقد علمت عدم صحتها فان قلت انكاره التسليم من المدعي موجب للثبوت
والثبوت في الذمة قلت نعم لكن في حقيقته خصوصه خصوصه سرعة وانضباب
حكم عليه بعد دعواه ومنازعته فيه والدعوى التي انصب عليها الحكم مجرد
تسليم المال بعد عقد الشركة والمطالبة به لا الضمان بسبب انكاره لانه لم
يلا حظ للمدعي ولا للشاهد ولا لغيرهما وبما اصاب في ثاق البتوت فيها ولم
تقع الدعوى به ولا الشهادة عليه ولا انصب الحكم عليه وكيف يتأكد ذلك ولم
يكن هو المدعي وعلى تقدير الدعوى به فشهادة الشاهدين بان المدعي
والمدعي عليه قاسم جعفرهما بتاريخ كذا على مال الشركة فكان آخر ما تاجر

بعد

بعد حساب المدعي عليه من مال الشركة اربعة قروش الى غير مطابقة للدعوى مع كونها
شهادة بالحكم وليس للمدعي ان يثبتها الا بسبب ان شاهدة اعتبار الحظر
او لا بد حصول حاجة اليه ومن جهة ما بعث في القصة ظهر له خلافه كلف المدعي والتم اعلم
من محضر صورته ادعى فلان اصابة عن نفسه وولاية عن ابني ابنه الصغرى
على حيلة انه قتل ابائهما الذي هو ابنه عمدا فانكره من الاب على يد المدعي فكذلك القاضي
انه عرفه انه يلزمه القصاص تعريفا شرعا فهل يكون التعريف المذكور حكما يرضع
المخالف القابل بتأخير القصاص الى بلوغ الصغيرين عن الحكم بتأخير القود الى بلوغ
الصغيرين ولا يكون القصاص موقفا على فرايض الله تعالى فيكون الزوجية فيه حق
فيستلزم حضور الكل على طلب القصاص ام لا **اجاب** ما ذكر من التعريف ليس حكما
لان الحكم انشاء الزام او اطلاق وعرفه في الفعالة البردية انه الالتم في الظاهر
على صفة مختصة بما سطر لروحه في الواقع شرعا قال وقوله على صفة مختصة
فصل احترازه عن مطلق الالتم اذ المعتبر لما لا يرام بالصفة الشرعية كالتزم
وقضت وحكمت وانفذت عليك القصاص في مفعول الحكم للطلب ليس بعد تعريف كلام
كثير في الثبوت هل هو حكم ام لا فالقول بان الثبوت حكم في جميع الصور خطأ قطعاً
بلذاق قوله ثبت عمدا فكيف اذ كتب فعرفه انه يلزمه على ذلك القصاص وكل
احد يعرف ان قاتل النفس المعصومة عمدا بغير حق يقتل يكون حكما او مسلة فيها
خلاف في قتله قتل بلوغ الصغيرين فاصحابنا يقولون يقتل ولا ينتظر بلوغ الصغيرين
والثاني يقول ينتظر بلوغهما كما كاهه الزيلعي فلو حكم بتأخير القصاص في لا يتصف التعريف
من نفاذ حكمه لانه ليس من صفة الحكم في شيء من ذلك فلم يقع فيه خصوص حكم يرضع
المخالف والمقرر ان القصاص يجري على فرايض الله تعالى فيستحق الزوجية فيه والتم
كسائر مواله ولا بد من اجتماع الكل في طلب القصاص فلو لم يصف التعريف فيقتض
القصاص وينقله نجيب الباقين مالا وخرج التعريف للقاتل بالقتل بذلك لسقوط
بعض العاقب في نصيبه او كثر والحاصل ان التعريف ليس حكما وان القصاص يجري
على فرايض الله تعالى فكل من لم نصيب من الارش ماله فله مسله في قصصه ولما كانت لا
يجزى يسقط بعض ادهم فلا بد من حضور جميعها حتى الزوجية لا جلي استيفاء
القصاص وكان الواجب السؤال عن الشهود وتزكيتهم لاسيما في القصاص فانه
باجماع علماءنا واجب والحاصل ان احتياط المعنى في الحدود والقصاص مشهور
وذ غالب الكتب مسطور والله اعلم **سئل** في محضر ورد عليه من دمشق الشاه صورة
منع محمد بن احمد بن ابراهيم بن يحيى الوكيل عن عمر بن احمد الناطق على وقف جدد

لمجد من صاحب القانون المستحق لويجه مع من يتركه انما ثبت في كونه عن ذلك والحق
 ناصرين من الدين الوكيل على زوجته فاطمة بنت محمد النابت في كونه عن ذلك وفي
 عنى به وجبة سائرته ووكيلها وصحة الوقف المرفوع من معارضة جهة وقف
 منها الدين الناصر المستوفى نظر احد اندي بن محمد وحقاقته في دفع مع من
 يتركه في جميع الجنبه الكائنه باراض مقي المحروده كذا في الجنبه باراض وقف منها
 المرفوع الشاربه بذلك كتاب الوقف المرفوع المتصل الشفيع على العاده وان
 الجنبه جوده في جهة الوقف المرفوع ومكي اعدان طر المرفوع من الوقف فيها
 جهة وقف جوده اوقع ذلك على وجه الوكيل المذكورين بانما في ذلك ان طر
 المدعي مصطفى جالي وفي الحضر المذكور محمد الوكيل المذكورين على مصطفى الوكيل
 الحضر بن محمد بن محمد فلاح الجنبين ازال الفاصل بينهما وضمها بغير طر
 وان بابا احدهما موجود وهو الان مسرود وان امر اندم الناظر الذي هو موكل
 مصطفى جالي يعارض الموكلين المذكورين ويقول ان الباب المسرود الذي هو الان
 موجود جنبه جواسي وان جوده سرقا جنبه الشاربه لا هو معين في الوقف
 المبرزه اليك الجواسي وابيض ابراهيم ايضا كتاب الوقف الموكل فيه من السجل
 في جوفيه الحد الشرقي جنبه الشاربه والباب المتنازع فيه من جهة الشمال
 وكتاب الوقف شريده جنبه الشاربه من الجانب الغربي جنبه جواسي ومن
 السجل الطريق وطال النزاع بينهما وانتمى كل منهما من الحاكم ان يعين من جنبه
 لكشفه من يعقد عليه فعين شوقي نافذ في دفعه وجمع جماعة من السجل في وجود
 جنبه جواسي شمله في ارض مخفضة قبيلة واهي عاينة شمله ووجود جنبه
 الشاربه ارض مخفضة وسمايلها ارض وهي في كل من الجانب الغربي ووجود كذا
 وكذا فطلب الكشاف البينة من المتابعين المذكورين بالحد الفاصل والباب المتنازع
 فيه فحضر ابراهيم فلاه والحمد فلاه بنت فلاه واختها فلاه بنت فلاه بان باب
 الموجود لان جنبه جواسي وان الحد المتنازع فيه الذي هو شرق جنبه جواسي
 غربي جنبه الشاربه كان حدنا على بين الجنبين بالقياس من الاصول المتدست
 الكسبات الموجودة بوضو ازيل وان باب الجنبه الشاربه ازيل من مرة
 مدية كونه لدم في قس السيل ثم وهو الحاكم على سماء المكان الذي كان به الجوار
 من الجوار القلي فوجدوا في السراية فخره ابراهيم عثمان بانما في باب الحد الجوده
 كان فلاه والحمد جري ذلك فحكم دعاد الحاكم الشاربه من الحاكم الجواسي
 اخبار شرعي وحضر له الحاكم الجواسي الجواسي ابراهيم البعل وسند على

ووجه

وجهها بالحد الفاصل بين الجنبين الحد الذي كان بالحلي بالتور من
 الاصول التوت الشامات وان الباب المسرود جنبه جواسي وان باب
 الشاربه ازاله السيل من تدبير الزمان شهادة شرعية مقبولة فلو كان
 منعه من معارضة جهة وقف جواسي وان في ذلك بيد الناظر ومكنه من
 التصرف فيه كما ذكر اعلاه قبل هذا المحضر معتمد عليه شرعا **لا**
 لهذا المحضر فيه خلا من وجوه متعددة منها انه لم يذكر فيه الخارج من ذي اليد
 وذكر ذلك لا بد منه كما مر به في الاشياء والنظر في راجعه ان كانت ككت ومنها
 قوله فيه النابت بوجبة سائرته والحمد في كلامه كاعده فيه رقم ومثله
 المحجة لا تقنع ومثله قول الشاربه بذلك كتاب الوقف المرفوع المتصل الشفيع
 على العاده ومنها بوقف خط في كاعده وقد نصوا على ان الحد لا يعمل به فلا
 يعمل بكتاب الوقف الذي عليه خطوط القضاة الماصين لان القاض لا يقضي
 الا بالحجة وهي البينة او الاقرار او الشكول وانت على يقين انه اذا لم يعارض باليد
 من الخارج فالقاضي لا يدري المرفوع من المدعي عليه واذا لم يعارض ذلك لا يدري البينة
 على من منها ودعوى الوقفي كدعوى الملك كمر به في جامع الفصول في
 وغيره وصرح في البحر في مواضع متعددة انه لا يعمل بالتنازع الواقعة في
 زماننا لعدم استيفائها السرايط الحكومية وهي كونهما حادثة وقع فيها
 نزاع من ضم على خص واستوفيت اطرافها الست التي نص عليها في النفاك
 المدة ببقولكم اطراف كل قضية حكومية ست يلج بعد بها التحقيق
 حكم وتحكم به وله وحكم عليه وحكم وطريق ومنها دعوى الوكيلين
 على مصطفى بان محمد بن محمد فلاح الجنبين ازال الفاصل وضمها
 بغير طريق شرعي وان باب احدهما موجود وهو الان مسرود وان
 احدا فتدعي الناظر الذي هو الموكل يعارض الموكلين فليت يستعوي
 هذا هو خارج حتى يعارض الموكلين فان كان كذلك كيف يعارض في جوده
 وان في ذلك بيد الناظر وان كان ذا يد كيف يعارض في جوده الموكلين فهو
 صادر عن غير تعقل ومن جنس الوجه الثالث قوله فيه وامر زابره في ابها
 كتاب الوقف من السجل فوجد فيه كذا وكذا وليس الموجود فيه سوى
 خط ورق ليس من السجل في شيء ومنها قوله فطلب الكشاف
 البينة والما مور بالكتاب ليس له طلب البينة لا منها للحكم ولا يعطى الحكم
 منه ومنها قوله فيه فحضر ابراهيم والحمد فلاه واختها فلاه وسمايلها بان

لا بد من ذكر الخارج
من ذي اليد

دعوى الوقف
كدعوى الملكية

اطراف كل قضية حكومية

الباب الموجود الآن جنيته جوياني لذي ابا لهديان شليم اذ المدعي كونه وقف فلاز على
 الجهة الفلانية لا كون الباب للجنيته كالاخي ولله الام لا ينع ان تكون ملك ولا
 وقف وان كانت للاختصاص فهو غير المدعي ومثله قوله وان الاختصاص فيه
 الذي هو سرق جنيته جوياني عن جنيته السادية كان حوافلا بيمين
 الجنيتهين بالقرب من الاصول الى اخره اذ هي شهادة بانه حوافلا فلا اثبات فيه
 ولا في المدعي لهدان كون القرب مجهول المقدار وقوله وان باب الجنيته السادية
 ان يلى شهادة بانه الله لا يلى مما يدعيه المدعي وقوله ثم وقف الحاج الظاهر
 ان مراده به الكشاف المذكور بدلالة قوله بعينه وعاد الى الكشاف احسب
 الحاكم الموصى اليه فوجه المدعيين المنزورين اجاب اسر حكاية حال
 لا يتعلق بالمدعي حال وقوله وحضر بين يدي الحاكم الحاج سركاري بن ابراهيم
 وشهد على وجهها بان الحد الفاصل بين الجنيتهين الجرار الذي كان بالحسي
 بالقرب من الاصول وان الباب المسدود لجنيته جوياني وان باب السور
 ازاله السيل من قدم الزمان شهادة شرعية ليست كذلك اذ لا يتعلق لها بالمتناع
 فيه ولو كونه جاريا لوقف فلاز في فلاح على الجهة الفلانية بل شهادة
 بانه الفاصل بين الجنيتهين في الجنيته عن المتناع فيه كالاخي على فقيه
 المدعي ذلك مما وجوه الخلل التي هي اظهر من ان تذكر ما اريد بهذا المحضر الا
 بمعنى لهديان من غير تعقل على اللسان والله اعلم **كتاب الشهادات**
س ما اذا شهد الشهود على رجل بالجرم الجرم هل تقبل منهم على سبيل الشهادة
 الشرعية ام لا تقبل **اجاب** لا تقبل منهم على سبيل الشهادة الشرعية لا افي به السلام
 ابو السعود العادي رحمه الله وانتم بما افق والله اعلم **س** في رجل باع دابة وكتبها
 المشتري ثم ادعاها انسان وشهد له الباع وقال بعت ما لا املك ولم يرد المدعي
 هل تقبل شهادته والحال هذه ام لا **اجاب** لا تقبل شهادته الباع بكون المبيع ملك المدعي
 كان الزاوية والخاصة وغيرهما فلا يلتفت الى بعت ما لا املك وعلى مدعي الدابة
 البينة والله اعلم **س** في الشاهد الزور هل يتوهم به حق ام لا وهل يشترط في فقه
 الشهادة عدالة الشاهد ام لا وهل يجب على القاضي السؤال عن عدالة شراؤه
 طعن الخصم فيه ام لا **اجاب** شهادة الواحد كالمعدم واذ اتم نصاب الشهادة فلا بد
 من العدالة ولا يقتصر الحاكم على ظاهرها عدالة المسائل لا بد ان يسأل عنها شراؤه
 في وجه الحق وقرب الشواهد طعن الخصم او لم يطعن على ما عليه الفتوى لان
 الزمان زمان الفساد والله اعلم **س** في شهادة الشريك شركة ملك شريكه

هل قبول حيث كان المدعي ليس فيه شركة للشاهد ولم يثبت الشهادة نفعا للشريك
 الشاهد ام لا **اجاب** انما الممنوع شهادة الشريك الشريكه المفا وحده ولا شريك
 الضمان والملك اذ كان المسدود به مشترك وما اذا لم يقع في المشترك في مقولة
 لا يثبتون المستودع والزوج والفتاوى والله اعلم **س** في شهادة وقعت مخالفة
 للدعوى ثم اعيدت الدعوى والشهادة على وفقها هل تقبل ام لا **اجاب** نعم
 تقبل فلان الجرم الزاوية لو وقعت مخالفة بين الدعوى والشهادة ثم اعيدت
 الدعوى والشهادة واتقيا تقبل والله اعلم **س** في رجل من اعوان حاكم ساء
 زمانا هل تقبل شهادته ام لا كونه لا يتوقف على الجرم ولا يبالى من اين
 اكتسب المال **اجاب** لا تقبل شهادته والحال هذه والله اعلم **س** في شهادة
 مشايخ البلاد هل تقبل ام لا **اجاب** لا تقبل وقد صرح في الجرم عازيا الى فقه القدر
 ان شهادتهم في معرفة المعرفين في الممالك والعرفان جميع الاضاف وضمان
 الجهات لا تقبل واقول لا شك انه منسقة من دون الشهادة لما يكمل بوزن
 من احوالهم مما لا يكاد يوصف والله اعلم **س** في شهادة شيخ القرى وجماعة
 المحلات والعرفا هل هي مقبولة ام لا **اجاب** هي غير مقبولة لما حرم به في
 الجور نقلها في فقه القدر والله اعلم **س** في شهادة المدرس على مسلوب
اجاب لا تقبل اذ هم كفار بل انكار وقد افق بعض العلما المعاصرين بانهم
 بانه لا خلو ديارهم ولا مناصحتهم كالمجوس بل هم شر منهن ان صح ما نقل
 عنهم والله اعلم **س** في رجل تزوج بنت بالغة من ولها عقد عليها
 عقدا شرعيا ودفع صداقها بنتها فلما اراد الدخول بها ادعى جواسمه
 صالح بانه عقد على البنت المذكورة عقدا قبل هذا واقام بينة وكتب بذلك حجة
 لدى قاضي الرملة والبينة المذكورة رجعت عن شهادتها من غير اية جحقة
 جمع من المسلمين وقالوا صيحا اذ بينا ان شهادتنا قبل حيث صفعوا عن
 الشهادة وظلم كذا بهر تكون المرأة للمرجع الذي عقد عليها ودفع المصداق
 وينقض الحكم لا نه لم يصادن محلا كيف الحال **اجاب** لا ينقض حكم الحاكم رجوع
 الشهود ولا ينهم التعذر والجزا عليهم في البع المسترد وشرط الرجوع
 عن الشهادة الذي تقرر عليه احكام الرجوع ان يكون عند قاضي ولا
 اعتبار به عند غيره ولو كان الغير شرطوا التعذر لانهم لم يعل على حال
 لا يملك بهر المعصية وهي موجبة للتعذر ولا ضمان على الزوج الشهود له
 لعدم سريان رجوعها عليهم والله اعلم **س** في شهادتي طلاق لثمة

مشايخ البلاد لا تقبل شهادتهم

وی

مطل
الصحف قول سجاد هاديا
الصحف مع الدنيا اداك توو
عدولا وهو الذي يحب
بقول عليه ويفتي به

ط
لا يحكم القاضي بالسداد
الحمد لله

وخرج على وجه الطاعة فتبعها المهر فادخلها الطاعة فوكت في الكافر
 ولما كان يوم الجمعة باقوا به ذلك بل شمع ونبي ام لا **اجاب** نعم يعني
 اما الضان فتدبر حوا بان من اخذ حمار غيره فتبعه حتى فاكل الزب ان
 ساقه او تعرض له شي ضيق والا لا ولد اذ تعرض له بالادخال في الموضع
 فتقرب عليه الضان واما قول البينة فتدبر في جميع النقص وكثير من الكتب
 ما نه لواحدي الغيب فشهدا على اقرار به تقبل والله اعلم **س** ما اذا شهد
 الموكل ان امة وكنت للذاتي قبضت حقها من فلان وفي حضوره هل تقبل شهادة
 ام لا **اجاب** لا تقبل شهادة كاهن به البراري وغيره والله اعلم **س** في شهادة
 اليهود على النصارى وعلمهم بالقبول ام لا **اجاب** نعم تقبل كاهن به غير واحد من علماء
 والله اعلم **س** في شهادة الزور التي عدلت الا شرأك بالله تعالى بقضي حيث روي
 على الله عليه السلام حيث قال ايها الناس عدلت شهادة الزور الا شرأك بالله تعالى
 قوله تعالى فاجتنبوا الرضى من الاولاد واجتنبوا قول الزور وتدبر حوا بانها لا
 تثبت بالبينة معطلين بانها من باب النفي واقرار الشاهد على نفسه بانه شهد
 زورا من انذاره يكون واقراره للناس بها عظيم فيلزم سد باب ابياتها ويجري
 المعوام الذين هم كالهائم عليها فيتصور عباد الله تعالى بها مقلد طريق غير
 الماقرار فقلله تعالى ان تسفوا الغليل بما يودي الى صم مائة التزوير وكلهم اثم
 الواض الفير من الله العليم العظيم **اجاب** من روي عنه النبي صلى الله عليه وآله وسلم في قوله
 بانه اذا اقام المظني عليه البينة انما رجع عند قاضي اخر غير الذي كان قاضي
 بالحق تقبل بينته لانه ادعى رجوعا صحيحا وذكر قبله ان ركن الرجوع ان يقول
 رجعت عما شهدت به او شهدت زورا فيما شهدت وسرطه ان يكون في نفس القاضي
 فيه ظن انه اذا اقام البينة عند القاضي بانها قال عند قاضي اخر شهدنا زورا
 وقد رجع لديه بذكر وطلب موجب من الضان والمظني تقبل بينته ويقضي
 عليه بموجب كالمخرج كلام ازيل ويؤيد الى ابياتها بالبينة لكنه رجع الى
 اقراره ان لم يزل ثابت بالبينة كالنات حيا فان كان القاضي بهذه البينة
 عاين اقرارها بشهادة الزور فانه ذلك والله اعلم **س** في رجل باع حصه في فري
 شجرة لرجل ولحقها له لا يضمن بتسليمها له ام لا **اجاب** لا والله اذا اكرهته البيع
 البيع والتسليم وشهد شهود بالبيع والتسليم يكون في وجوب المداوم لا ولا تكلف
 الشهود الى بيان لون الدابة واسم المشتري ام لا **اجاب** نعم يعني التزوير في
 لونها فقال لا تدرى لو شاهدت شهادته بذكره ام لا **اجاب** نعم يعني التزوير بالتسليم

مطلق
 تقبل شهادة يهود على
 وبالعكس

والسليم

مطلق
 لا تقبل شهادة يهود على
 وبالعكس

والتسليم للمشتري حيث سلم بفواضل الركب ولا تكلف الشهود لبيان لون الدابة ولا لا سم
 المستوي لعدم الحاجة الى ذلك اذ لا يخلو ذلك فيما يتعلق بالضمان ولا ترد شهادة الشهود
 اذ اقلوا لا يعرف لون الدابة في جميع النقص القاضى لوسائل الشهود قبل الدعوى
 عن لون الدابة فقالوا كذا ثم عدل الدعوى شهدوا خلاف ذلك اللون تقبل لانه سأل
 عما لا يكلف الشاهد لبيان فاستوى ذكره وتكرره وخرج منه ما لا يكره انتهى
 والله اعلم **س** فيما اذا شهد رجلان على شهادة رجل واحد في غير حو
 مع ك لهما على واثباتا شهادات على اقلها بل للقاضي ان يحل للشهود له الشهود
 به ام لا ولا بشرط في حثها ان يكون الشاهد على بعيدا عن حلي الشهادة بدرجة
 السقم لا **اجاب** بمسئلة الشهادة على الشهادة افر حثها به في حثها في كتب الفقهاء
 ومخفى القول فيها انها تقبل فيما لا يسقط بالشبهة وانها على كل حال اقل من
 ولو شهد واحد اقل و آخر ان قرأت على شهادة اهل غيره جاز ولا شهد ان
 يقول اشهد على شهادة في اشهد ان الامم كذا وكذا او ادا الزرع ان يقول
 اشهد ان فلانا اشهد على شهادته ان الامم كذا وكذا ولا شهادة لزوج الا بوث
 اصل او مرضه او سفره لانه امتعت عليه امتعت المذنب وحي المذنب ان كان
 في مكان لو عو الاداء الشهادة لا يستطيع ان يبيت في المله مع الا شهدا حيا فحق
 الما سي قال الاول احسن وبمطالع الرواية كان الحار والنا في فرق وبه اخذ
 الفقهاء ابا الليث وكثير من المشايخ وقالوا لا سلام انه حسن وذ السراجيه عليه السلام
 كذا في الجورع والله اعلم **س** في صهيبي فخاصا فدخل رجل اجني بينهما منسجرا
 له حرمها وضرب الاخر تعديا ثم ان الصبي المنسجر له استكى المفروب الى القاضي
 وقال انه بصق في وجهي واقام المضارب وولده شاهدين له بها ادعى بل تقبل
 شهدا تمام لا تقبل حيث بدت العداوة والبغضاء والتعصب منها عليه والى وادان
 النبي صلى الله عليه وسلم سبيل يار بول الله ما اكره الكبار فقال الزكي بالله في حقوق
 الوالدين وكان متكاثرا فيلسي فقال الا وشهادة الزور حتى قال السبيل كسنتي لم
 استسقى **اجاب** لا تقبل شهادة من ظن من هذه الامور ففسد بها اذ لا يوثق
 عليه من شهادة الزور ولا اظهر من غالب كتب الفقه مقرر مسطورا في الحديث
 فقال البخاري في صحيحه حدثنا مسدد حدثنا بشر بن المفضل حدثنا الخري عن عمار بن
 ابن ابي بكر عن ابيه رضي الله عنه قال قال النبي صلى الله عليه وسلم لا يسمع بكبر الكبار فلا
 قالوا يار بول الله قال الا شرأك بالله وعقود الوالدين وليس في مكان متكاثرا
 فقال الا وقول الزور قال فما زال يكررها حتى قلنا لميته سكنت وقال الزوري في اذكاره
 وروينا في صحيح البخاري ورواه عن ابي بكر نفعه بن الحارث رضي الله عنه قال قال رسول الله

مطلق
 لا تقبل شهادة يهود على
 لا تعرف لون الدابة

مطلق
 كيفية الشهادة على الشرح

صلى الله عليه وسلم الا انك يا كبريائي قلنا يا رسول الله قال لا شرك بالله
 وعقوبة الوالدان وكان شتمك في نبي فقال ابو قحافة الزور فما زال
 يكرر يا حتى قلنا لينة سكت وف الزبيب والزبيب للمنزى ربه الله وعي حرم
 ابن فاذك رضى الله عنه قال صلى الله عليه وسلم صلى الله عليه وسلم صلى الله عليه وسلم
 قايما فقال عدلت شهادة الزور لا شرك بالله تلك مات ثم انما جنتك الرضى
 من الاولاد واجتنبوا قول الزور حنفا لله غير مشرك به رواه ابو داود واللفظ له
 والترمذي وابن ماجه ورواه الطبراني الكبير موقوفا على ابن مسعود بهناد حسن
 لم قال رضى ابن عمر رضى الله عنهما قال قال رسول الله صلى الله عليه وسلم ان من شتمك بعد
 الزور حتى يوجب الله له النار رواه ابن ماجه والحاكم وقال صحيح الإسناد ورواه
 الطبراني الاوسط واللفظ له روى الله صلى الله عليه وسلم قال ان الطير لتخرب بنافر
 وتترك اذا بهامى يولد يوم القيامة وما يشك به ساء له الزور ولا تفارق قدمه على
 الارض حتى يقذف به في النار والحاديك الواردة في قيم شهادة الزور وقاية من جبه
 كبري وكلام العلماء في ذلك قاطع لو تبنى الداجين عليه الغر بما لم يغضب
 رب العالمين اى ذنبا لله والمسلمين من غصبه امين **مسألة** في الشهادة بالوقف
 بالبيان واقفه هل تقبل ام لا واذا قلنا الشهادة سبعا الله وقف ولم يتلفظ
 بالشهادة هل يثبت الوقف بذلك **اجاب** اما الشهادة بالوقف بالبيان واقفه
 فبها خلاف ذكره اكثر فقها لنا قبل تقبل وقيل لا وقيل بالتفصيل ان قدما
 قبلت والا قلنا في البرازية شهدوا الله وقف ولم يبينه الواقف تقبل قال
 الامام طهري الذي هذا اذا كان الوقف قدما وقيل لا بد من بيان الواقف على حال
 وهو الصحيح انتهى واما اذا قال الشهود سبعا الله وقف ولم يتلفظ بالشهادة
 فلا يثبت الوقف بذلك لان فعل فيه خلافا عندنا على ما علم **مسألة** في جباة
 شهدوا بوقف قايدين شهدوا بسماع لانا سبعا من الثقات ان الحكم الخلاف
 وقف ومع ذلك لم يبينوا الجهة الموقف عليها قبل تقبل لهذه الشهادة والحالة
 هذه **اجاب** لعل اوله ان المسئلة الشهادة بالوقف بالتسامع اصلها وكروها
 لم تذكر في ظاهري الرواية وانما قاسها المسامح على الموت كافي الخلاصة واختلف
 الحكم في هذا اختلافنا بطول ذكره كما هو دأبهم من اغلص على الوقف فنذكر في سبعا
 معارضة من يعتبر بحجج قال في الخلاصة والبرازية لو قالوا شهدنا
 بذلك لانا سبعا من الناس لا تقبل شهادتهم وفي الجرح ساقول وان فخر القاضى
 انه يشهد لم بالتسامع لا في هذا هو الصحيح ثم قال ومعنى التقييد ان يقول شهدنا

في الشهادة بالوقف
 بالبيان واقفه

في الشهادة على الوقف
 بالتسامع

لا يثبت

لانا سبعا من الناس وقد استثنى مسكين في شرح الموت والوقف فتقبل فيه
 ولو فسر المقاضى انه اخبره من يثق به واستثنى المعادى في فصله الوقف وهو
 مخالف لاطلاق الثانية والخلاصة والبرازية وكثير من الكتب وفي غاية البيان قال
 الشيخ الامام طهري الذي اذا لم يكن الوقف قدما لا بد من ذكر الواقف واذا شهدوا
 على ان هذه الضيقة وقف ولم يذكر الجهة لا يجوز ولا تقبل بل بشرط ان يقول
 وقف على كذا انتهى وفي البرازية شهدوا الله وقف ولم يبينوا الوقف تقبل قال الامام
 طهري الذي هذا اذا كان الوقف قدما وقيل لا بد من بيان الواقف على حال
 وهو الصحيح انتهى وفي جامع المفصولين لو ذكر الواقف لا المصروف تقبل لو قدما
 ويصرف الى الفقراء وفيه لو جاز سماع تقبل اذا كان قدما ولو كان من غير سنة
 وتاريخ الوقف مائة سنة فمستحق المقاضى انه يشهد بسماع فاذا افرق بين
 سكت واقضح خلاف سائر ما قور به الشهادة بسماع انتهى وهو مصل الى
 القول الفارق بين القديم وغيره والخاص ان المسئلة وقع فيها اختلاف
 وينبغي ان لا يقول حتى كلام قاضى خان الذي قدمناه في صدر الكلام والاعلم
مسألة في الشهادة على الوقف بالتسامع هل يشترط ان يقول تقدم الوقف وما
 التقدم ولا يشترط ان يقول الشاهد من فلان وفلان سمع من فلان الواقف
 الى من يشهد بالثبت على الوقف ام يكفي قطعه بالشهادة شامنه على ما استدل به
 من اخبار الثقات من غير بيان من سمع منهم **اجاب** اطلق اصحاب المتن في قولها
 قال في الكنز ولا يشهد بها لم يبينوا ان في السبب والموت والملك والدخول والولاية
 القاضى واصل الوقف ومصلحة الاختار وتنويز الابصار في الهداية واما الوقف
 فالصحيح انه تقبل الشهادة بالتسامع في اصله دون كسريته لان اصله هو الذي
 يشتهر والاصل من هؤلاء اطلق فع المتقدم وغيره فان قيل علوا ذلك بيده انتهى
 وفناء الاول فان كان هو مثبت الحكم قلنا انتفاء ما لا يثبت الحكم بجعله غير ما ثبت
 به اصحاب الأصول ان انتفاء العلة لا يوجب انتفاء الحق عند عدمها واما التقدم
 فقال اهل اللغة قدم الشيء بالحق قدما فهو قديم وتقدم مثله فهو ما يقدره الناس
 قدما ولا يشترط ان يقول انك لم سمعت من فلان وفلان سمع من فلان بل ربما
 في الشهادة عند بعض العلماء وان كان رده بعض الحققين كائن الامام وقطعه
 بالشهادة كما هو والله اعلم **مسألة** في جباة شهدوا بسماع بالتسامع وضروا قايدين
 شهدوا بسماع لانا سبعا من الناس ومع ذلك ظروا قايدين شرعا تصحيح في هذه
 الشهادة وانهم قصدوا بذلك ضرر رجل معلوم وايدوا به هذه الشهادة مقبولة
 ام لا وما يثبت عليهم سبب ما مر **اجاب** هو غير مقبولة كما مر به في الثانية
 والخلاصة والبرازية وكثير من الكتب الحنفية وهذا هو الموافق للقياس في اصل

لا بد من بيان الواقف
 على حال

محلا
 الوقف الصحيح انه تقبل الشهادة
 بالتسامع في صدره دون شرط

حكم الشهادة بالسمع من غير تسمية قال غالب السراة في كلام المتون بعد قوله
 يشهد به المبرعينه الا في كذا وكذا والفاكه ان لا يجوز الا على ما بينا من قبل
 ولا يتحقق العلم الا بالشهادة والعيان او الخبر المتواتر ولم يوجد نص في
 والدجارة بل اولى وهذا المفسر للقاضي لا يقبل هذه العبارة ان عدم
 القول عند التصريح بالسمع هو المقام في الاستحسان الموافق لما عرف
 به قاضيان وشرع ولا ريب ان الله تعالى ربه وكيف لا يبرهنه منصوص
 قصدوا بغيره من المسود عليه والله اعلم **س** في شهادة الفقيه الذي
 يلتزم الاجاب والقول للمتكفي لا يقبل له حجة عند المتكفي في اصل
 النكاح او في مقدار ما سمع من المبرع **لا اجاب** - تقبل لان المتكفي سمع
 لا يتبين الفقيه والله اعلم **س** في امرأة ماتت عن زوج وعي ابن عمه لاب
 وابن عمه لام قبل بعد فرض الزوج موت ابن العمه للام ام لا يترك ويكون
 المصنف الباقي من الميراث لابن العمه من الابوين ولا اذا ادعى ورثة زوج المرأة
 بعد موته انها خلفت ولا او ماتت وقامت بينة تشهد له بذلك واقام ابن العمه
 بينة تشهد ان الولد مات قبل وفاتها فاي من البينتين تسع **اجاب** - ابن العمه
 من الابوين او لا لا ريب من ابن العمه للام فقط للثقة كما مر جوابه في اولاد
 المصنف الرابع جميعا وامام مسلمة اقامة البينتين المذكورتين فلا شبهة في
 علم العمل بينهما لعدم دخول يوم الموت تحت القضا وعلى القول بالرد
 فلها مردودتان لان احدهما كاذبة يتيقن وليست احدهما باولى من الاخرى
 واذا رتبنا رتبنا الى ما يوجب يتيقن ولو ارتكبت ابن العمه من الابوين المتيقن
 موتها في حياته ولا يترك المحقق لا جلي المبرع كما مر في صفة ان سلمه في الفقه
 ظاهر والله اعلم **س** في امرأة ماتت عن بنت وابن عم عصبة ادعى على البنت
 بيتا انه خلف عنها وله نصفه انما فادعت لراثة سهام الصحة وادعى ان ابن العم
 ورثت على عرواها وحكم لها به ثم وجد بينة انه كان في المرض بل سمع ينطق
 الحكم السابق **لا اجاب** - لا تسع ولا ينقض الحكم لان بينتها هي المقدمة على غيرها
 الظاهر وهو الحادث بضاف الدافقة والبنية بينة من حيث خلاف الظاهر
 والله اعلم **س** في شهادة البنايع المستر على تقبل ام لا **اجاب** - لا تقبل والله اعلم
 فيما لو ردت القاضي شهادة رجل سمع غفلة في تلك الواقعة لا يجوز له
 او لقاض اخر قبول شهادته في تلك الواقعة اذ زال سبب الرخصة ام لا
اجاب - ان كان رده الشهادة لغیر تسمية هي عدم العروالة بل كان لعدم موافقة

سها او ملقن النكاح
 تقبل

ظل
 ان العمه من اولاد اب
 من ابن العمه ومنه يولي
 لا بد من مثل القضا

لا تقبل شهادة البنايع
 المستر

او لمعنى لا يوجب الخل في عدالة باعتبار عدم الاثبات به وهو شرط القول من
 الالفاظ يجوز قبولها اذا اتى بها بشرط وان كان لتبينة في الدين او المروءة
 لا يجوز قبولها ومن شرط ذلك استقامة العلامة في الاسلام التي يجوز الخلف
 والله اعلم **س** في حديث معتدة في وفاة عمرت بها من جوارق يعرف بها سري
 فاقرب بغير شهود بعده باسما من قبض سمي من زوجها المتوفى وخوفه من
 اذا شهدت اليهود الحاضرون للتعريف على فلانة بنت فلان من المشاهير لا يثبت
 المعروف بها انها اقرب بغير تسمية كذا يجوز ذلك ام لا **اجاب** - قال علماؤنا في قبل
 الشهادة على المتكفي اقول بغير تسمية وسع ذلك وكل شيء وان لم تسع
 عن وجهها عند التعريف وقال يعرف الواحد كاف كان المرحوم والمترجم
 والاثان احوط على الخلاف الذي عوذت تلك المسئلة والمثل القول ما لي
 الخ خواهر زاده كذا نقله في كتابه تاريخه وبعضه شرط فيه جباة
 يتواطون على الكذب ويوقول الامام وبعضه شرط رجلين او رجلا وامرأتين
 قال في الحادي وهو القول المعتمد عليه وقال بعضهم وعلم الفتوى وبزكاة
 بعد الموت اي موت المرأة الشهود عليها اما اذا كانت حية وانما الشهود
 اليها وقالوا هذه تشهد عليها ونعرفها قبلت شهادتها ولو قالوا اخبرنا
 الشهادة على فلانة بنت فلان وكنت لا نذكرى بل بالبلد المدعى عليها بعينها
 ام لا صحت شهادتهم وكان على المدعى اقامة البينة ان هذه هي التي تسمى
 ونسبها كذا في التنازعانية ايضا وعرفنا ومن قولنا اما اذا كانت حية
 الى يعلم الحكم في المسئلة المستولى عنها وحاصله ان الشهود الذي يودون
 الشهادة عليها ان قالوا نعرفها قبلت ولا حاجة الى سماعين وان قالوا لا نعرف
 انها فلانة بنت فلان التي اخبرنا الشهادة عليها قبلت ايضا يحتاج المدعى
 الحاقامة بينة انما تلك بعينها النظر اكتب الفتاوى يظهر كذا والله اعلم
س في العايلة الواحدة ما بين اخ وابن اخ وعمر وابن عم ومنافه الاملاك
 بينهم متصلة ومساعدتهم لبعضهم في الدعاوى كشهود بل تقبل شهادة
 بعضهم لبعض ام لا واما اذا شهد المدعى للمدعى في فسر الوديعة ان
 فلا يجوزها فماتت وهي بيد ما تقبل شهادتها ام لا **اجاب** - لا تقبل
 مر به في الجرد الاول بقوله وفي خزانة الفتاوى اذا قاض الشهود والمدعى
 عليه تقبل ان كانا معا عدولا استر بسبق حمله على ما اذا لم يبق عدولا المدعى
 في الخصومة او لم يترك ذلك منهم توخيضا استر كلامه وفي الثانية بقوله ولا

سها او ملقن النكاح
 تقبل

كذا

شهادة المدعى والمستعير والمتار للمدعى قبل الرد استنى وهذه شهادة له قبل الرد
وقد صرحوا بان شهادة الاخير والتلميذ لا ستانده لا تقبل ونسوا ان التلميذ في
الخلاصة بالذي ياكل مع جلاله في بيته وليس له اجرة خاصة واما الاجير فان كان خاصا
لم تقبل ولا تقبلت ومنه يعلم حكمه من كان معه في غايته واجرة من اذرفه بالادب
والله اعلم **س** فيما لو ادعى مبلغ معلوم وشهدت البينة بانه دفع للمدعى
صق من الدراهم بمحمول المودع لانعرفكم لم يقبل ببيت المدعى بهذه الشهادة ام لا
اجا لا يثبت ذلك اجماعا قطعا ولا يثبت خلافه ما اذا كانت الخلاصة والزينة
وغيرها ادعى على ورثة ميت مالا واحضر كالميت فشهد ان الميت اخذ من
لهذا المدعى سندك فيه دراهم ولم يعلمكم ذلك الدراهم قالوا ان على الشاهد ان
انه كان في العدة دراهم حرزها ثم يثبت بدينه ما يتفق عندهم فيها من الدراهم
قالوا لا ينبغي ان يعلموا بخبرها لاحتمال انها تكون موهبة فاذا علم ذلك جازت
شهادته استنى لانه في حال الاقدام على الشهادة بالمقدار بعد يتفق ما فيها من المقدار
والجدة لا يثبت الشهادة بالجهول والحكم بها فليست بقسط لذلك لا بد من العلم
بالحكم به ليحكم به والله الموفق للحطاب **س** قد دفع في ذلك ما به الثابت بعد
ذكر الموقف انشاء الوقف المدعى بن ابيه بن جوي خوي دفعه هذا
على نفسه وعلى زوجة فلانة بنت فلان ثم على اولاد هذا المذكور والانا في بينهم على الزينة
الشرعية ثم من بعدهم على اولاد المذكورين اولاد الانا ثم من بعدهم على اولادهم ثم اولاد
اولادهم ثم انشاء للمذكور ثم دفع اخص الوقف في شخص يدعى منصور فصرف فيه
بالاستغلال مدة حياته متلقيا ذكره عن ابيه ثم مات منصور فادعى رجل بالبركالة
عن والده يسمى علوان على ابن منصور المذكور المخصص فيه بهوا بيه قائلا في دعواه
ان اياه الموكل له من اولاد المذكور وانما يستحق نصف ربع الموقوف المذكور فانكر
المدعى عليه كون الموكل من اولاد المذكور فاقام المدعى شاهدين شهدا بان الموكل
المذكور ابن عطاء الله وعطا الله من اولاد خوي من اولاد المذكور فقبل هذه الشهادة
ببيت الميراث استحقاق نصف الربع من ابن منصور وكون الموكل المذكور من ذكور اولاد
حسن المشروط بالربع ام لا يثبت لان شهادتهما قاصرة على ان الموكل المذكور
من عطا الله وعطا الله بن خوي وخوي ليس هو الوقف بل الوقف حسن المذكورين
ابن ابن خوي فان كان كون من ذرية اولاد خوي او اولاد اولاده فيكون من
ذرية اخي الوقف او ذرية ابن اخي الوقف وكل كل لا يستحق في ربع الوقف
شيئا فكيف يثبت بها استحقاق علوان المذكور وكونه من اولاد حسن الوقف

الذي

الذي يولد من خوي **اجا** شهادة السامعين المذكورين لا يثبت بها استحقاق علوان
قد دفع حسن المذكور اذ لا يلزم من كونه من اولاد خوي ان يكون ابن ابن حسن
الواقف والشهادة في مثله انما يثبت بها استحقاق المدعى في وقف حسن اذا جرت
الحسن لا الي جرح حسن فلا يعمل بها ولا يقضى له بنصف الربع مع من يتصل بحسن الواقف
من غير تعلق ان في نسبه فانما يثبت بها على **س** لاذ امرت اسما غزالا انتقلت
بالوفاء على زوج صغير اسمه محمد وادعى واضعة يد على اكرم المحور المحرود خردود
اربعة الذي حده الميراث ثم خرجت بنت اخت جرة غزال المذكور فوضع حجر والى
بجرح الصغير المذكور يد على باض ابنه سها بالارث الرعي وهو النصف فعارضته
خديجة المذكورة في ذلك وادعت لدى حاكم شرعي انه دفع من قبل جرة ثلثا لها
الواقفة وقد اخرجتها ببيت غزال المذكورة لموت جميع من شرطه الواقف
استحقاقا من الاولاد واراد الاولاد سها لا وكتب بذلك كخبر حاصله ادعى بحول الولاية
الرعية على خديجة المذكورة بانها تعارضه في هذا الحكم المحرود بالاربع المذكورة
وتدعيه وقتا من قبل جرة ثلثا لها فلا تملك التمسك على ذلك فخرجت فبعضها
الحاكم المذكور من المعارض لعدم البينة وهو مضمون زيادة في سنة ونصف سنة جردت
خديجة المذكورة المدعى في ذلك موكلة زوجه فادعى على جرة الولى الميراث في حرمه
العري كرم خليل بن عبد الله ولما احدث على ما وضع في يده عليه ولما لم يرفع يده عليه
ولو كرم المدعى عليها المذكور المدعى السابقة وكتب محضرها حاصله ان هذا
المحرور الشامل لهما وضع المدعى عليه يده على نصفه وهو وقف كالميراث في الاولاد
من يدين شهدا بانها سمعا سماعا مستفيضا واقرهم الشفقات وغيرهم ممن
لا يمكن تواطعهم على الكذب ان هذا الحكم المحرود وقف فلانة جرة الموكلة وخديجة
الوقف الميراث وان اخص اخص حجة لم يذكر فيها مدعى ولا مدعى عليه حاصلها ثبت بشهادة
فلان وفلان وفلان معرفة الحكم الثلاث وانهم سمعوا من يوثق به الله وقد مثل
بمثل هذه المدعى والشهادة ببيت الوقف ام لا يثبت كونهم شهدوا بانهم سمعوا الله
وقف ولم يشهدوا بانه وقف لانهم سمعوا وان كلام المدعى الزوج وضع يد جرة
على نصف المحرود في مدعىه والشهادة بذلك باطل لكونه ادخل في دعواه ما لم
يكن كجرح عليه وضع يد اصله وكره الموكلة المحور بجانب القرب من اكرم الميراث
وادعى وضع يده على نصفه ولو كذب بقربه المدعى اذ استلحقه وان استنار
فيه كونه وقفا او ملكا وقد حكم القاضي بجهة الوقف وهو حكم في غير المستنار
فيه ولا شبهه لذي فهم ان دعوى اصل الوقف غير دعوى خصمه **اجا**

لا يثبت الوقف بهذه الشهادة بلا شبهة باجماع علماء الدنيا لانها ليست شهادة على الوقف
بالسمع وانما هي شهادة على السماع بالوقف والشهادة على الوقف بالسمع ان يقبل
الكلام شهد به لاني سمعت من الناس او سمعت من الناس في حقهم وفيهم
مع ذلك خلاف فالتون قاطبة قد اطلقت القول بان الشهادتين في السماع
لا تقبل به من قاضي خان وكثير من علماءنا وعبارة قاضي خان ولو قالوا شهدنا
بذلك لانا سمعنا من الناس لا نقبل شهادة تهم فكيف وجب ان الشاهد على ما هو
في المحضر انهم شهدوا بانهم سمعوا انه وقف ولم يشهدوا بانهم وقف لانهم سمعوا
ولا قابل بان هذه الشهادة على الوقف بالسمع وهذا الوجه كاف في رد المحضر
المذكور فكيف وقد انفع اليه ظهور كذب المدعي بظهور عدم وضع يد في المحضر
على سطر الكبري المرفوع بالحكمة وكون المدعي انصب على غير الشرائع فيه ولم اصل
الوقف لا صحة وشي ذلك لا يخفى على فقيه اسهر عيون في طلب الحق وكفي في
صافي دره بلاء وفيه والدعاء **س** في شهادة المدعي في الشك هل هي مقبولة
ام لا **ج** اختار في الخلاصة القول بوجوه الى ان الطاب جائز به من غير
كفاية خلافه كما نقل في البحر وجهه ان ما طوى فقه السماع في مقتضى الرواية
وقد مر في العلامة يعقوب باش في حاشيته لزج الوقاية لو قبل القاضي
شهادة المدعي يعني فيما ليس في طيفه السماع الذي هو محل الكلام وحكم به بما
لانه مجتهد فيه حيث قال ما لم تقبل شهادة مطلقا لا بصحة ولا بصدق وهذا الكذب
والله اعلم **س** في شهادة المدعي وقول بعض اصحاب المتون انها جائزة عند
المدعي بل مدعي على اطلاقه ام هو مقيد بها اذا ختمها بصحة او اداها اعمى وبما جري
فيه السماع وهل الاقرار بما جرى فيه السماع وهل للقاضي ان يحكم بجهة الشهادة
على الاقرار اعم انه قول المدعي مع ان السلطان يفرض الله تعالى انما قلده القضاة
لهم باجماع افعالهم صيغة رضاء الله تعالى لكون القضاة يتخصص بالحدوث والامان
والاخصاص والامان ام لا **ج** المذهب الصحيح المسمى به الذي ثبت عليه
اصحاب المتون الموضوعية لنقل الحكم من المذهب الذي هو في الرطة احث
شهادة المدعي لان مقتضى سوا كان بصحة وقت التحمل او عمن وقت الاداء او قسما او
كان بصحة وقتها وعمن قبل القضاة سواء كان في طيفه السماع او لم يكن المذهب
الذي لا يقول عنه المدعي وما سواه روايات خارجة عن ظاهر الرطة وما رواه
عن ظاهر الرواية فهو مجمع على ما روي في الاصل من عدم اطلاق حدود
قولين مختلفين متساويين في مجتهد والمرجع عنه لم يبق قوله له كما ذكره حيث

عليه

علم ان القول بما لا يدعي توارث عليه المتون فير المعتقد المعتبر به اذ هو جاز به اذ انقار
ما في المتون والتنازع في المعتقد ما في المتون وكذا ايدى ما في الرواية على ما في التنازع
والقرار ايضا عندنا انه لا يثبت ويحكم في القول الامام الا عظم ولا يثبت على القول
او قول اخرهما او غيرهما الا لضرورة تمسك المزارعة وان حرج المصالح بان
التون على قولها لانه صاحب المذهب والامام المتقدم اذا قلت حزام فصرقها
فان القول بما قلت حزام واما قول بعض اصحاب المتون انها جائزة عند المدعي
يقول فلا يقضي تزجها لقوله ولا يثبت بنسخه انما هو كناية قوله لا يثبت فقط
وذلك كقوله في ملحق البر لا تقبل شهادة المدعي خلافا لوقف فيما اذا ختمها
بصحة الشئ وبه يعلم انه ليس على اطلاقه بل هو مقيد بها اذا ختمها بصحة او اداها
تقييده بما جرى فيه السماع فهو قول في الرواية عن الحسن بن احمد بن محمد
وقد عانت من وجوبها وعبار بعض المتناظرين توهم انه قوله ان يوقف
وقد في الذخيرة ايضا قول المدعي بها اذا كانت كناية في الدين والاعتقاد اما
في المتون فاصح علما وانها لا تقبل الشئ وقواضطرب كلامهم فيما جري فيه
السمع ومع ذلك تضرب في حق الاضطراب لانه في الرواية الخارجية على ظاهر
المذهب فلا يلتفت اليه ولولا الاطالة لذكرناه فاذا انظر لهذا فلا يفتقر قضاء
القاضي خلاف ما عينه له السلطان نظر الله تعالى لانه معروف عنه فهو في رعية
لان القضاء يخصه واما كون الاقرار بما جرى فيه السماع فهو بدعي والله اعلم
س في تزج المدعي بالمرأة غير محرماتها او زوجا او ابنة من الاجنبي اكونه جائزا
للام لا **ج** تزج المدعي من غير المحرم والزوج وزج من المرأة والمحرور في
النفذ ومن ابها وابنها وزوجا ومن لا تقبل شهادة له لاسوا كانت الشهادة
عليها اوليا على الزوج لان الشئ ليس بشهادة حقيقة اذ لا يشترط فيه لفظ الشهادة
اكونه ضرا محضا والحاجة الى اخبار من يوثق خبره والقول المعتقد في تزجها ان
يصدق على معرفته رجلان عدلان او رجل وامرأتان ولم يقل احدا بشرا طوبى المتون
بحسب ما هو لا جارا بل يجوز من الاجانب والقارب والجاري غير الجاري متى عرفها
الكلام مطلقا حتى انه ان يعرف بها ولا يلزمه بقوله اعرفها واعرف بها محظور
حتى انه كما كان البر والعة وابها الخالق او لم يكن كالمحرور الخال بل يصح من الاب
والابن كالمهر كالت الشهادة عليها اولى على المدعي الخلق به وكل ذلك حرج على المدعي
كصاحب المذهب والطهارة والبرائة وجواهر التنازع وغيره لان كتاب القضاء
والله اعلم **س** في تزج المدعي بالمرأة بينة مطلقا واداء الحكم عليه الرجوع
بالشئ على بايعه فاقام بايعه بينة على التنازع ودفع المدعي بل يلزمه وشهده تفرق

بصح العقول من غير المحرم

اجاب لا يلزم المدعي ولا شهوده تعين برقائه في الجوروت شهادة تهمته او في اخذ
بين الشهادة والمدعي او بين شهادتين لا يعرفان الا لا يورى من اهل الكتاب منهم المبرور
او انما يلدان اذ احدهما والله اعلم **س** في شهادة الراعي لصاحب بقرة كانت في
ياقوت له فسقطت على تقبل اذ انضم اليه آخر ام لا **اجاب** الراعي كالمدعي عند انضمام
وشهادة المدعي با ملك للمدعي مقبولة فاذا انضم لصاحب الشهادة ووجدت الهواة في الحكم
بالمدعي والله اعلم **س** في شهادة العور على عدوه بسبب الدنيا هل يقبل ام لا يقبل
اجاب لا تقبل شهادة العور على عدوه بسبب الدنيا بل لا يقبل ام لا يقبل
في حاشيتهم على صدور الاجماع ولا يصح للقاضي ان يحكم بشيء دونه على ما يراه له ليس
بمجهول فيه والله اعلم **س** في حاشيتهم وبين شخص عدوة دينية تقبل
ظاهرا بل تقبل شهادتهم عليه بغيره او حظه ام لا **اجاب** لا تقبل شهادتهم عليه
للتهمته مطلقا ولا على غيره حيث كانت فسفا لان الفسق لا يجزى وبما فيهم
يسمع الاجار بكونه شريرا ايضا الما سي يده ولسانه اي حيث كان الخبيث
عدوا او مستورا في ولا عدوة بينه وبينهم ولا تقبل واما اذا كان بينهم
عدوة دينية وتقبل لا يوجب الفسق في شهادتهم بخلافه فكل ان الجار في
في شر قوله والعقدان كان عدوة دينية تنسبوا حسنة لم ارفع عن ابن ابي
الاولد الذي يقتضيه كلام صاحب الفتنة والميسوط ان اذا قلنا ان العدوة
قادرة في الشهادة تكون قادرة في حق جميع الناس لان حق العور فقط وهو الذي
يقتضيه الفقه فان الفسق لا يجزى حتى يكون فاسقا في حق مني عدوا في حق اخر
انتمى ووجدت في ذلك ثبت على حاشيتهم فيما عسى من الزمان اقول بل الظاهر من كلامهم
ان عدم القبول انما هو التهمة لا الفسق ويؤيده ما ياتي به في ابن اكمال وصاحبه به
يعقوب با وكثير من علمنا ان شهادة العور على عدوه لا تقبل في المقييد بكونها على
عدوه ينفي ما عداه وهذا هو المبدأ للموافاق فنعلم من ذلك ان شهادة العور على
عدوه لا تقبل وان كان عدوا في معنى الحكم في موانع قول الشهادة قالوا ومنه العصبية
وهو ان يفتي الرجل الرجل لا له من بني فلان او من قبيلة كذا او من قبيلة كذا
في حاشيتهم بعدم نفاذ قضاء القاضي شهادة العور على عدوه والحكمة دواء في ذلك
والله اعلم **س** في شهادة الخبيث على الخبيث في بلد دنا هل يقبل ام لا يقبل في بلد
بينهما من العصبية **اجاب** لا تقبل فخره في معنى الحكم وعينه بان من موانع
قول الشهادة العصبية وهو ان يفتي الرجل الرجل لا له من بني فلان او من قبيلة
لأنه انتمى في الزاوية في الجوار منها والمقتول بالعصبية كما لكل يادي والدوا في
بخاري والبيان والبيان بالاسم ثابت العصبية بينهما فنعلم عدم قبول شهادة احدهما على

سواء المدعي بالملك
المدعي بالملك

يسمع الاخبار بكونه شريرا
بصر الناس بكونه شريرا

مطلوب
في عدم قبول شهادة العور
على عدوه بسبب الدنيا
وعدم نفاذ القضاء فيها

مطلوب
لا تقبل شهادة الخبيث
على الخبيث

الشر

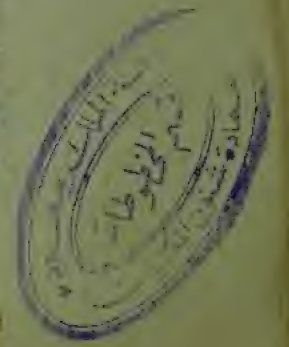
الاخوة والله اعلم **س** في شهادتي شهود عليهم يهودان وهما عدوان اليهود ايضا
والعدوة شهر ظاهرة وكذلك التعصب بل تمنع شهادتهما عليه ام لا **اجاب** لا
تقبل شهادة العور على عدوه اذا كانت العدوة دينية وحرية يعقوب با
في حاشيتهم بعدم نفاذ قضاء القاضي شهادة العور على عدوه وفي الجوان قلنا
عدم قبولها لمعنى اخر غير الفسق وهو التهمة لا يصح قضاؤه قالوا ذكر ابن اكمال
في اصلاح الايضاح ان شهادة العور لعدوه جائزة على شهادة الاصل لفرع
انتمى ولذا يدل على انها لم تقبل للتهمة لا للفسق انتمى فقولهم بما قرناه عدم
نفاذ القضاء شهادة العور على عدوه والله اعلم **س** في بيت ورثة جميعهم
كبارهم رجلا منهم مدعي عينا في الزكاة بانها ملكه بل تقبل شهادتهم له
ام لا **اجاب** نعم تقبل وتنفذ على جميعهم والله اعلم **س** في رجلين دارين
شدها وارث اخر يعفي بل تقبل شهادتهما له وتنفذ على البقية ام لا **اجاب**
نعم تقبل والله اعلم **س** في شهادة اهل الحلة بوقف عليها هل تقبل ام لا **اجاب**
نعم تقبل فكل في الجور ودون الظلم بعد ان ذكر مسألة المورثة وشهادة اهلها
وشهادة اهل الحلة في وقت على الحلة مانع وكذلك الشهادة على وقف مكتبة
ولك لا يصح في المكتبة لا تقبل وتقبل تقبل في هذه المسألة كلها وهو الصحيح انتمى
ولكننا صحح القول في الزاوية في مسألة المكتبة وشهادة اهل الحلة بوقف المسجد
وشهادة المقرها على وقفه وقت محدثه كذا وهم من اهل تلك المورثة وشهادة
على وقف المسجد الجامع وكذا ابن السبيل اذا شهدوا بوقف على ابن السبيل
الحا فيه فالجهد القبول في الكل والله اعلم **س** في شهادة اهل
القرية المزاريعة بارض في مزارعتهم للوقف هل تقبل ام لا **اجاب** نعم في الحادي
الزاوي بان شهادة اهل الارض لو قيل الرعية والتجعة والرئيس والقاضي لا تقبل
لجملهم وسيلهم فيها منهم وكذا شهادة المزاريعة لرب الارض واختلف فيها
والجهد عدم القبول لفساد الزمان والتهمة وقد نقل عن جرح الامة البخاري انه
كان يقول يقبل ثم رجع عنه وقال لا تقبل لفساد الزمان والله اعلم **س**
في الشهادة بالسب علوا كان او غيرا اذا قلنا الشهود اشهر عن ذلك بل
تقبل ام لا **اجاب** لا يرد على السائل اذا اخرج عدلان به الشهادة اعتمادا على اجابها
ام لا **اجاب** نعم اصحاب الحق على ان للسائل ان يشهد في النسب والموت
والطلاق والذخود ولاية القاضي على الوقف وان لم يعان قالوا لا يورى
انا شهد بنسبه صلى الله عليه وسلم واصحابه وصحبه الخلفاء الراشدين وان عليا

مطلوب
عدم نفاذ قضاء القاضي
بشهادة العور على عدوه

مطلوب
شهادة اهل الحلة بوقف عليها
مطلوب

مطلوب
لا تقبل شهادة المزاريعة
لرب الارض

تزوج فاطمة ودخل بها وان شافا كان قاضيا اذا اخبره من يثق به ونهض في الخلافة
 انه لا يوثق بالنسب والتمالك من اثار عدو ليس خلافا للموت ومخ في الظهور ان
 الموت كغيره وانما ربه فتح العذر لا كنفه بالواحد والخاص انما اذا اخبره
 عدلان في النسب لا كلام في جواز الشهادة واذا اخبر الشاهد بالسمع
 لا يتقبل شهادته قاله الى قوله لا يثبت ان لا يفسد انه يشهد بالسمع فلو فسر
 لا يقتل كنهانته شي في يد الشاهد بطلان لم الشهادة واذا فسر لا يثبت ان
 انما لو قال استشهد عندي فهو مقبول قال في الخلافة ولو شهدوا بالشهادة
 في هذه الفصول وقالوا لا نفاد في وكنت استشهد عندي تقتل وتسلط الخائنة
 والسراري وكنت في الكنت في الزانية وكنت في الكنت وكنت في العبارة لها
 لوسم انهم فلات في فلات في الفلات ان يشهد انه ابن فلات وان لم يثبت
 الولادة الا ترى ان الشاهدان الصدوق رضي الله عنه ابن الخفاجة استشهدا
 وكذا يشهد على النكاح بالشهادة اذا شهدوا بعرضه وزفافه واخبره عدلان
 انها امرأة فلات وكذا في النسب اذا سمع الناس يقولون انه ابن فلات
 استشهدوا على من كلامهم ان الشهادة في باب النسب موصوفة بالشهادة
 سواء كانت حليقة كسماحه ممن لا يثبت اتفاق على الكذب من غير اشتراط
 العدالة لمنظرة الشهادة ادوية كشهادة عدلين عنده او جردا من ابي
 محمول بلفظ الشهادة على ما نص عليه الشرازي وفيه لصاحب الجرح كلام في
 وقوله اذا اخبره يدل على ان لفظ الشهادة ليست بشرط ان الكل اما الذي
 يشهد عنه القاضي فلا بد له من لفظ وشرط العناية بلفظ الشهادة
 على ما قاله كذا في الخلافة واثرا الموت رحمه الله تعالى بقوله من يثق
 الى محرم اشتراط عدد وذكر في الحج ولكن في الخلافة في النكاح والنسب
 لا بد ان يخبره عدلان خلافا لموت انتهى كلام البحر والدرر اعلم **كتاب**
الوكالة **مسألة** في رجل وكل اخاه في نقل زوجته الى محله طاعة ففعل
 لا سيما ان ينهض من ذلك ام لا وهل اذا منعه عن نقلها بغير وجه شرعي يعرر
 ويؤخذ على الوكيل باخذ في نقلها ام لا **اجاب** قد كثر في كلام علماء المتأخرين
 بنقل الزوجة وجواز سوالا اذا اصابها وجب طلب الوكيل بالثقة
 كطلب الموكل فلا يجوز للاب منعها عنها ومنعه بغير ثبوتها من تركه
 لاحد منها مقدرا اذا ارتكب مثل ذلك يعرر ولا قائل بتجاوز اخذ الا في مثل
 ذلك اذ ليس في فعله معصية بل ذلك منه طاعة في طاعات الله تعالى حيث



نقد

نقد نقد وخاجة اخيه المسلم واجابة سؤاله فيما لا يعصيه فيه والمتوهم ليعود
 ما خذ عليه او اثم في ذلك ما بلغ في الجليل والله اعلم **مسألة** فيما لو اراد الزوج السف
 فقال وبعث زوجتي الذي هو ولد له انت تريد السف وتبقى زوجتك بلا نفقة ولا نفق
 سرعي فقال بحسبها ان غبت عنها سنتين وتزكها بلا نفقة ولا نفق سرعي
 يكن اخي وكما عني في طلاقها ان امرأتني من مهرها المورث لها واستشهد عليه
 بذلك ففاجب الزوج مدة تزيد على المدة التي عمرها قبل اذا امرأتني من مهرها المورث
 وطلق اخوه الوكيل بعد مضي مدة اكرامها عنهما يقع الطلاق ام لا **اجاب**
 نعم يقع الطلاق المفسد للاخ لا انه توكل بحض فلم يقرب بالحس ولا يشوبه
 تهلك حكمه حكم التوكيل والله اعلم **مسألة** فيما اذا وكل الى بلده رجلين
 في تقاضي سائر امور بلد له من بعض دسوف واخذوا عطاء وغير ذلك اثم
 رخصا لا قبالهما وافعالهما وكتب بذلك حجة شرعية فتصرف الوكيلان المرقومين
 على الوجه المرسوم ثم بعد مضي مدة يسيرة استند عليهما الى المدة المرفوعة
 انهم عزلا الوكيلين المرقومين من الوكالة المرفوعة ففعلوا كذا تصرف الوكيلين
 المرقومين بعد العزل غير صحيح ولا يعتبر قولهما في جميع ما فرقا بل لا بد فيه
 من البيان واذا حكم حكمه لا يثبت الوكيلين المرقومين في جميع ما تفرقا
 به بعد عزلاهما غير صحيح ففعلوا كذا تصرف الوكيلين المرقومين في جميع ما تفرقا
اجاب تصرف الوكيلين المرقومين بعد عزلاهما لا يعتبر غير صحيح اجاب واما
 اعتبار قولهما بعد العزل فان كان في عقد لا يملك استيفاء في الحال
 لا يقبل قولهما كالباع والايقيل حيث كان ذلك لدفع الضمان عن انفسهما فقط
 وله فائدة كلية يتفرع عنها احكام الوكيل وكذا في عهده مع الامام المرحوم على
 ابن خاتم المقدسي في الكفر المنقطع فقال في هذا السؤال وقد كان في
 في خاطري كثيرا ان اجوب في كلامي في اشكالا ووضوح من ما كنت اوقت
 الا ان يضيق عني حال التحقيق ثم ذكر القاضية المذكورة اعلاه وخرج عن قائل
 التام في مقالته والتحقيق لا قولهم في بيان الوكيل بعد العزل يقبل قوله
 في بعض المواضع دون بعض وذكر ما قاله انه ان كان راجعا الى ما بين
 المختار عن نفسه يتقبل الوكيل بقبض الوديعة فيما يملكه من الضمان عن نفسه
 فيصدق بيمينه والقبض بقبض الدين يوجب الضمان على الموكل وهو حلفان
 مثل المقبوض فلا تصدق انتهى وهذه القاضية ظاهرة في التفرع والبيان
 فما رفاه ان كان ثلث الضمان عنهما قبل باليمين وان كان يوجب الضمان

الوكيل يقبل الزوجة
 على المهر والمهر
 المهر

على الموكيل لا يقبل فافهم والله اعلم **س** فيما اذا اكلت زوجان قبض مال فقبطه ودفعه
 ثم ماتت قبل قبض قوله بيمينه في دفعه ذلك ام لا **ا** **ج** ان كان الموكيل قبضه ودفعه ورجع
 من الامانة فاقبل قوله بيمينه في القبض والرجوع لانه كان قبضه دين وانما قبضه
 الورثة بالقبض وانكرت الدفع فذلك القول قوله بيمينه في الدفع وانكرت القبض
 والدفع لا يقبل قوله الا بيمينه واذا لم تقم بينة رجعت الورثة حصتها منه على المديون
 ولا يرجع المديون على الزوج لان قوله في برائة نفسه مقبول لان ايجاب الضمان على الميت
 والزوج فيما يجبر بوجوب دمة الزوجية مثل دية الغريم لما تقر بان الدين تقضي
 بالمال وقد عذر عن الوكالة بموتها فلهذا يملك استيفاء القبض خلاف ما
 اذا كانت حية او كان الموكيل فيه وديعة لانه في الاول يملك الاستيفاء فيكون الاخير
 وفي الثاني ليس فيه ايجاب الضمان عليها وهذه المسئلة قد زلت فيها اقدام العكس
 فيها افرام وقد ذكر بعض معاصري مشايخنا بانها تحتاج الى التفرقة واعتذر بعضهم عند
 قبض الوقت لا بالقبض فقال كان قبضه في طريق كذا ان اوج في طريقه فلا يملك
 اشكالا ويوضح من ان كان الوقت ان يطلق عن كمال التحقيق ولكن يفيض الله ومنه
 وفقت لغيره على الوجه الاصح وانزلت كل فرع منها منزلة في علمه وكتبته على بعض
 حواشي بعض الكتب ما حاصله اعلم اولاً ان الوكيل يقبض الدين يصير مودعا بعد
 قبضه فتحرى عليه احكام المودع وان من اخبر بشئ يملك استيفاءه يقبل قوله وبالله
 وان الوكيل ينزل بموت الموكيل وان من حكم امر لا يملك استيفاءه ان كان فيه ايجاب
 الضمان على الغير لا يقبل قوله على ذلك الغير ولا يقبل من حكم امر يملك استيفاءه
 يقبل وان كان فيه ايجاب الضمان على الغير فاذا علمت ذلك فاعلم ان الله متى ثبتت في
 الوكيل من المديون بيمينه او تصديق الورثة له فيه فالقول قوله في دفعه بيمينه له انه
 موثق بعد القبض واذا لم يثبت القبض لا يقبل قوله في ايجاب الضمان على الميت وقبض
 قوله في برائة نفسه فتراجع الورثة على الغريم ولا يرجع الغريم عليه لانه لا يملك استيفاء
 القبض لعموم المحدث وقبضه لدى الغريم لا يثبت عليه بالنسبة اليه مودع فتأمل ذلك
 واعتنه فان من خرد ولو اراد الوكيل قبض الورثة على نفع العلم بالقبض والدفع اراد
 المديون ذلك فلم ذلك ولو ضعف المديون بعد الحلف اراد ان يخلط الوكيل على الدفع
 للموكيل الظاهر ان له ذلك لما قرر من ان الوكيل بالقبض خصه ومن اتى المالك يده
 امانة وكل من ادعى اصال الامانة الى مستحقها فاقول قوله وان كل من قبل قوله
 فعليه اليمين وقوله في حقه برائة نفسه مقبول وان لم يقبل في حق ايجاب الضمانات
 على غيره وايضا كل من اقر بيمينه فانه يخلط اذا هو انكره الى غير ذلك من الضمانات
 والتماع

والقول عند ذلك المديون له احوالاً بين اما الذي دفعه للوكيل واما الذي للورثة والذي
 دفعه للورثة اذا عاودوا الى تصديق الوكيل يستردوه وكذلك الذي دفعه للوكيل اذا اقر
 الوكيل بعد ان دفعه المديون للورثة بانه لم يدفعه للموكيل وانه باق عنده او
 استهلكه يرد على الدافع لهذا ما ظهر من كلامهم وتنفقت فيه وثم امر من اسبغ
 القول في المسئلة ولا من اعطاه حقه الا استقصا وارجم الله تعالى ان يكون
 بهذا المتفق صواباً والله الموفق **س** ان الوكيل يقبض الدين اذا مات موكله فقال
 قبضته في حياته ودفعته له فصدقته الورثة في القبض وانكرت الدفع للميت لا يقبل
 قوله بيمينه ام لا **ا** **ج** نعم يقبل قوله بيمينه حيث صدقته الورثة في القبض وانكرت
 المسئلة زلت فيها اقدام وضلت فيها افرام مع قرب ما ذكره من موكله محمداً
 فهي عليك واجمع فذلك في الولائية في الفصل الرابع من كتاب الوكالة ولو وكيل
 يقبض ودفعه ثم مات الموكيل فقال الوكيل قبضت في حياته وملك والورثة
 او قال دفعته اليه صدق ولو كان ديناً لم يصدق لان الوكيل في الموضعين حكم امر لا يملك
 استيفاءه لكن من حكم امر لا يملك استيفاءه ان كان فيه ايجاب الضمان على الغير
 لم يصدق وان كان فيه في الضمان عن نفسه صدق والوكيل يقبض الدين فيما يملك
 يرجع الضمان على الموكيل وهو ضمان على المقبوض فلا يصدق استيفاءه في ذوق
 الكرابسي اذا اكل ديكاً يقبض الدين هناك الموكيل فقال الغريم قد ادبته الدين
 الى الوكيل وقال الوكيل قد كنت قبضت المال ودفعته الى الموكيل لا يصدق الغريم ولا
 الوكيل ولو ادعى عند انسان وديعة فوكلاً ديكاً يقبضها هناك الموكيل فقال
 الموكيل اني قبضت المودع قد رددت الوديعه الى الوكيل وقد قال الوكيل قد قبضت
 الى الموكيل فلا ضمان على المودع والقول قوله الوكيل والرق يسهما ان الوكيل اقر بها
 لبيس له ان يبدا به فيذعله فلم يصدق على القبض الا ان المودع اقر بيمينه وقرا
 بالدفع الى من حصل له الدفع اليه فان لم يصدق لم يقر به فيجعل الشئ كالتأليف يده
 ولو تلف يده لم يقبض كذلك هذا انتهى والمسئلة مذكورة في النجاشية وجامع الفتاوى
 وكثير من الكتب وقد فهم بعض الناس من كلامهم انه لا فرق بين ان تصدقه
 الورثة في القبض او تكذبه في مسئلة الدين وليس كذلك بل انما لا يصدق
 في صورة انكارهم القبض اما اذا صدقه فلا شك انه يصدق في الدفع ان
 انكره بيمينه لان يده كيد موكله ويؤمن ادعى اصال الامانة الى المالك
 حيث اعترفوا بقبضه ولا شك ان ضمان مثل المقبوض يقع بقبض الوكيل
 اذ يده كيد ولا يشارك ذلك الى قبض الموكيل فاذا اقر الورثة بقبض الوكيل

هذا
 الوكيل يقبض الدين اذا اقر
 ودفعته الموكيل يقبل قوله
 ان صدقته الورثة في القبض
 قوله والا يلزمه اليمين

فقد اقرض بضماء مثل المقوض على سوره اقتضا ان ينفق به ان يكون حاكما ام لا يملك
استيفاه وكان نافي عن نفسه المضاف فاعلم **اعلم** في المقتضى
وكانت زوجة في قبض ما قبضه لها وصاحبها صغيرا في تركه والكره في مات فطلب
بقية ورثتها منه ما خضعه فادعى دفعه لها حال حياتها بل يقبل ثمة بيمينه حيث
صدق على القضي وانكرها الدفع ام لا تقبل الا بيمينه **اجاب** لا بشره في قبول قوله
بلا بينة فقد قال في الولاية ولو وكل بقضي ودينه ثم مات الموكل فقد اقرض
تحت في حياته ثم يملك وانكرت الورثة او قال دفعت اليه صدقة انتلي وثق
جامع القولين وبقي قبضه ودينه وعاريه بنحو موت موكله فلو قال قبضت
في حياته ودفعت له الموكل صدق انتلي ولا شك ان المال يداليحي اما خذ
حكمه حكم الوديعة عند ثبوتها السجدة في مسئلة الوكيل بقضي الدين اذ قال
قبضه في حياته انتلي الى وقد سكت عن مسئلة الدين قبل ان تافيت بانه
اذ اصدقته الورثة في القبض وكذا في الزرع فالقول قوله ايضا انه با القبض
صار اميا وقد صدق به انه قبض في حال يملك القبض منها قبل وجود الوكيل
الحكمي بالموت فكيف لا يقبل قوله مع تصديق في مسئلة الدين وانما لا يقبل قوله
لوانكر القبض والدفع وقد رتب اقراره في هذه المسئلة واخطا صاحبها
من المتفرقة حتى من تصدق للتصنيف واما مسئلة الوكيل بقضي الامانة فلا
سببه فيها والى واقعة الحال لانصوب في هذه السئلة والله اعلم **اعلم**
الوكيل بقضي الدين اذا ادعى بغيره له القبض والدفع ولم يصدق الموكل فيها
الحكم في هذه الصورة اذ اقام المدين بينة على ان الوكيل قد اقرض بانه قبض منه
حيث كان وكذا لا تندفع عليه الخصومة ام لا **اجاب** صري في الجواب انه يقبل قوله
الوكيل في القبض في القبض والى ذلك في دعه والدفع الى موكله في حجة اداة المدين ولكن
قبول القول واما بعد القول فلا يقبل قوله لا نه جند حكما ام لا يملك الحال لا حرجوا به
في مسئلة البيع لو قال الموكل يبيع عبدا لوكيله فادخلت عن الوكالة فقال قد
بعته امي لم يصدق لانه كل ام لا يملك استيفاه الحال واما اقامة البينة من
المدين بعد دعواه الدفع على اقرار الوكيل قبل القول بقبضه المدين منه فالتشدد
دفع صحيح من المدين ويكره القول قوله الوكيل بيمينه في الدفع لانه امي بعد
بوت قبضه حال كونه والقول قوله لا نه امي ادعى ابطال الامانة الحاصلة فيقبل
قوله باليمين حيث ثبت الدفع له قبل اعزله والله اعلم **اعلم** في رجل دفع لآخر
من الدراهم وامره ان يشتري بها له ذرة او ما تيسر من الجيوب فاستهلك الما مور
الدراهم لم يشتري لنفسه منطعة فخلطت بالشيء بيمينه ويقول لو لم يدرهم خذ

مطلب
في دعوى الوكيل القبض
والدفع بعد القول

يدراهمك

يدراهمك من الما وهو يستحق ويقول ما اخذ ال مثل دراهمي ولا اخذ بها شيئا بل خذ
على الاخذ من الجيوب ام لا يجوز له اخذ مثل دراهمه كمت الحال **اجاب** لا يجوز له الاخذ
من الجيوب بدراهم بل كالمطالبة بمثل دراهمه التي استهلكها الما مور قال في
المراتبة في الحاشي في الوكالة بالوكيل به انفق الدراهم على نفسه ثم اشترى
ما امر من عذره بدراهم فاشترى للوكيل لا للما مور فادان كذا كذا هذه
المسئلة فيها بالكد في المسئلة المسئلة عنها ويضمن مال الموكل للقبض والحال
لهذه والله اعلم **اعلم** في امرة دفعت لزوجها مائة من ذهب في سنة الظل
ليبيع وينفق ويرد مثله عليها ففعل واختلفت الا ن مع الزوج في قبضته
هل القول قول الزوج في قبضته ام قول الزوج **اجاب** حيث امره ببيعه
صادق ببلاعته فيه ولها ثمنه الذي باعه به والقول قوله في مقارنه قلنا كان
او كسر بيمينه وسرط رد مثله معا في صحيح وان لم تأمر ببيعه فقد رخص
مضمون بيمينته من خلاف جنسه وهو الفضل والقول قول الزوج في مقارنه والله اعلم
اعلم في جماعة اسبا لينة يدنية تالسي قبل لهم كيتهم للسفر فادانهم الما
الموحيين للسراهم اذا احتجوا بغيره صاحب السقاء حكمه وشق الما مور
واطلعو من جانب سعاده ما يسمى بيدرك بعدم سؤهم بموجب الامر الشريف
مبها جعلوا جانب دولته من الدراهم قليلا كان او كثيرا بدفعه للسراهم لولا ان اتيهم
كنا يتم يلزمهم الما مور لا يلزمهم شرا **اجاب** لا يلزمهم ذلك حيث علقوا بكسبهم
للسراهم ولم يكنوا كيتهم لان ادبهم لغيره مشروط به فاذا عدم الشرط عدم المسروقة
لا يردوا الله اعلم **اعلم** في رجل عتق ثوبا فادان من ان المال
العتق المعروف ان لا يساويه اذ اقالوا لجهته من كراهم ان كنا كيتا للسرا
فاذا دعوا عناهم بيده الحاد والعقد مبلغ من المال قليلا كان او كثيرا وفي دفعهم
لهم وتبين عدم كراهم انهم لا يلزمهم مادفعوه لتقنينهم الدفع بكتا من السرا حيث
عدم الشرط عدم المسروقة لولا ان اتيهم كيتا للسرا فادانهم الما مور لا يلزمهم
مبلغ من الدراهم ودعوا السراهم لزمهم ذلك ام لا **اجاب** لا شك في ان المقتضى انما ياتي
بالا ليه السراهم لزمهم واذا ثبت وجود الشرط للرجوع لا شك في الرجوع كما لو اذ رفع
السؤال يبيع مال باعه هذا المال جاز بلا امره مع انه ان كان محمدا فلا احد يرد
بانه في السرا والله اعلم **اعلم** في رجل دفع لآخر مبلغا من الدراهم وامره ان يشتري
مها راد من الخبز ومها يتق عليه من الما مور لم فاشترى سبعة ميا طير ما لقي
واربعة دسرين وثان كل منطعة بيمينه في ثلث الما مور وسلم الما مور الما مور

قالوا اذ دفع السرا

السلطان محمد

وکیل الخصومة لا یکن
الابرص الخصم بالبرص
مرفوعا و فایا لو فخر

في الحزن

وان

٧
وعلمك الاقار
ايضا كما صرح به
في الرسالة المذكورة
سبح الله حميد
صلى الرضوان
واسمك حميد
الحق انك

مطالع
فيما اذا لم يكن العمل هو العمل
مع رسول الله واثقوا واثقوا
لا يضيء العمل

اذ امرنا ان نصل
 الى ارضنا فوالله
 لا نصل اليها الا
 بالبحر

في هذا فرق بين ان يكون الاتفاق والعرف من مالا الموكل والا تروين ان يكون الاتفاق والعرف من مالا الموكل والمأمور لا **اجاب** لا بد من اقامة البينة اذا اراد كل منهما الرجوع على الآخر بالزيادة وان لم يرد الرجوع بان كان العرف من مالا الموكل والا تروين ان الرجوع عن الضمان في القول قولهما باليمين ووجه انهما في الصورة الاولى يدعيان الدين والموكل والامر يتكران واليمين على المدعي واليمين على المتكر وفي الصورة الثانية يدعيان ايمانه يتكران الضمان ويدعيان الرجوع عن عهده الا صارت والقول قول الامين باليمين وقد مر بذلك التنازع في قوله تعالى قل اعني اليتيمة

سلي على بن ابي بصير عنه فقال هذا على وجهين ان كان يرد الرجوع فلا بد من اقامة البينة وان اراد الرجوع عن الضمان في القول قول المتكر فقد ثبت الزيادة كما ترى ثم ان اردت مطالعة في المسئلة ونقشت عليها بالا معان في المراجعة والنظر ايت الاول وهو ما اذا اراد الرجوع لا يقبل قوله اجاب عباد ايت في الوجه الثاني قولين فيعظم جعل القول لله اتم ونظم عن نزار بن هشام عن محمد بن قيس عن دراهم بن عيسى عن ابي بصير عن ابي عبد الله قال انفق كذا وكذا في الموكل كذا ادون ما قاله الموكل في القول قول المدعي ولا يثبت له ذلك الرجوع انتهى اقول كذا وجه ان الوكيل بالانفاق وكيل بالشر او وكيل بالشر لا يجب له على الموكل مثل ما وجب عليه للبايع كما مر حواجه في كتاب المضاربة وفي مخرج دينه عليه فلا يقبل والقول الثاني قبول قوله لا نه وان كان كذلك غير انه يورثه الدراهم له قبل الاتفاق ايمى محض لا نه لم يجب عليه وقت الدفع حتى في القول قول له وهذا الذي يجب ان يقول عليه والله اعلم **اجاب** ان وكيل البائع اذا مات محتملا للثمن بعد قبضه لا يضمن ام لا ولا يقبل قوله ورثته انه دفع في حياته بلا يورثه لا نه يورثه عن قبيل تقر في تركه الضمان فلا بد للخروج من عهده عن البيان والله اعلم **سلي** في رجل اشترى مائة من وكيل شخصي ببيع و المشتري على الموكل دين بل نفع المقاصصة وليس للوكيل مطالبة بالثمن ام لا **اجاب** نعم نفع المقاصصة عن الموكل فيمنعه على الوكيل مطالبة المشتري قال في جامع الفصول في البيع والعرض ولو للمشتري دين على موكل البائع يبيع بغير نفع بالثمن وكذا في الخائنة وكذا في الكتب شروطا وفداق والله اعلم **سلي** في رجل وكل آخر بان يزوج ابنته الصغيرة في فلان بكدا بشرط ان لا يعقد لها حوا عليه حتى يقضى الثمن منه خشيته المطلق في ان الوكيل وعقد قبل قبضه فلا ينفذ ام لا **اجاب** بله وكالته مضافة ان لم يوجد الشرط الذي هو

مصلح الوكيل من جهة

نفع المقاصصة بالدين

نصف

نصف المهر المتفق عليه لا ينفذ وكذا بالملك قال في الخاوي الزاوي وامر القاض خان وكلمته ان يزوج من نفسه بشرط ان يطلق امراته في هذه وكالته مضافة حتى لو لم يوجد الشرط لا يكون وكذا بالملك فلا بد من اقامة البينة اذ حكمه حكم نكاح الفسوق والحالة هذه والله اعلم **سلي** في رجل منسب ارسل مندوبه ليرجو يستقرض منه مالا او يشتري له منه بضاعة وادفع التاجر مع المندوب حسابا وكتب له المندوب انه يؤخذ عندها كل حساب من ثمن البضاعة كذا المرات ذ والمندوب والادب التاجر يطالب المندوب بله عليه طلب ام لا **اجاب** ليس له على المندوب طلب اذ ليس هو صاحب الدين كان كذلك لا طلب عليه في الخلاصة امراته اشترت شيئا وقالت كنت رسول زوجي اليك ولا شيء لك في ذلك قال بايع انها بعت منك والتمس عليك في القول قولها وادفع اليها البينة ومثل في البرائة ورجاع الفتاوى للكر في الخائنة في آخر كتاب النكاح امرات اشترت ثيابا من رجل ثم اختلفا فقالت المرأة كنت رسول زوجي اليك وكان البيع على وجه الرب لئى وليس على الثمن وقال البائع لا يلى بعثتها منك ولا عليك الثمن كان القول في ذلك قول المرأة والبينة البائع ومثله كثير في كتب ائمتنا المعتمدة ولما اخرج في واقع الحال اذ قول التاجر كنت رسول صاحب المندوب اليك فلا شيء على ساكن القول الزوجي كنت رسول زوجي الى قال القول قوله لا سيما مع ايقاعه الحساب معني ذلك وكتابة التوكية به وفيه الباقي بعد كل صاحب دين الجميع الا ان كان كذا وكذا النفس المضاعة فهو اقرار منه بانه رسول ولا طلب على القول والله اعلم **سلي** في اخوين امرأتهما الا اخوان زوجة امرأة ويقضى المهر عن ففعل وقضاء من ماله مشترك لهما الرجوع خصته منه ام لا **اجاب** نعم له الرجوع اذ المقر في الكتب العقلية ان من امر عني بقضاء دينه يرجع وان لم يشترط الرجوع والله اعلم **سلي** في رجلين حضرا يجلسي الشيخ والشيخ واسمهما حوا علي نفسه اصالة بوعلى اخوة وكالته وكسمله جماعة بغيبة اخوته انهم وكلوه في ال شهاد على ان الدار التي في القرية الفلانية لا حق للمريضة بل هو ملك للاخوات مع باجلى الشيخ فلما على اخوته الكون بها ففعل الكون اني وكيل اخيه في ذلك ملك بيع الحكم عليهم بالاشهاد المذكور ام لا **اجاب** القول قول الاخوة الغائبين عن مجلس الشيخ والشيخ انهم لم يورثوا اخاهم في ذلك لهذا وقد اجاب صاحب الائمة والنظار بفساد الحكم بالملك للمدعي بسبب عدم ذكره البينة او للمدعي عليه في الحادثة واجاب كثير من العلما بان الوكالة لا تدخل تحت الحكم وبانه لا يمنع المدعي فكيف يحكم على الاخوة الغائبين بالاشهاد اخيه عليهم في محبتهم لهذا لا يابيه

مطل

حكم الرمى

والحال هذه والله اعلم **س** في رجل وكل ابنه البالغ في شراء عقار بيمينه فاشترى لنفسه
 وذكر في صك المتبايع من ماله وما تامل يكون العقار ميراثا عن الاب الموكل او عن
اجاب يكون ميراثا عن الاب حيث عين العقار لابنه في تركه له ويقع الشر لا ب
 وان عينه لنفسه قال في الكفر ولو وكله بشراشي بيمينه لا يشتريه لنفسه قال في
 ان يبيع معناه لا يتصور ان يشتريه لنفسه بل لو اشترى بغيره بالشر لنفسه او لغيره
 بذلك يكون الموكل لان فيه عزل نفسه وبوله بهلك عزله نفسه والموكل غايب انتهى
 وقوله غايب يعني محله والمسئلة متون المذهب وسرده طائفة بها فما
 ذكر في الحجة اشتراه لنفسه من ماله بل لا اعتبار به والله اعلم **س**
 في رجل اشترى بيمينه ففتش حاكم السياسة عليه وعلم قطعا انه يقع في يديه ولا
 خلاص له الا بدفع ماله فاذن لا ضم اليه ان يخلصه من مصادره بهلا يدفع اليه
 فخلص له ان يرجع بذلك عليه وان مات الدافع قبل اصال المبلغ اليه هل لورثته
 المطالبة بما دفع مورثهم عنه باذنه ام لا **اجاب** نعم لورثة الدافع المطالبة بما دفع
 مورثهم للحاكم السياسي باذن المنتهم المذكور ولو لم يذكر الرجوع كما مر به غير ما مر
 من علمنا والله اعلم **س** في باطون وقف وكل وكيل في قبض غلة الوقف فقول
 الناظر بالبنعزل وكيله بعزله وبطل تصرفه في الوقف ام لا **اجاب** نعم بنعزل
 بعزله لانه يشترط لادوام الوكالة ما يشترط لابتدائها كما نص عليه في الجرد والله اعلم
س في رجل وكل اخرا قبض حقوقه وغللات عقاره فقبض كما امره الموكل وما تامل
 بعد ان اوصى الوكيل ما قبضه للموكل ثم ظهر مستحق في جزء معين من الغلة واختار
 تضمن الوكيل في ارثه بل لورثة الوكيل الرجوع في ارض الموكل حيث يستهلك ذلك
 ام لا **اجاب** نعم قرار الضمان على المستهلك وال حال هذه وانظر ما كتب الائمة في
 الوكالة والمقضب يتضح لك ذلك والله اعلم **س** في رجل له على اخرا دين طائفة
 به فدفع له ثوبا وقال بعه وخذ دينك من ثمنه فباعه كما امره ويقول الوكيل لم اقتض
 من الثمن شيئا وبطائفة بدينه والموكل مستنع عن ايفائه محتجا بان ثمنه عين له
 وبينه هي ثمن الجبيع بل تسقط مطالبة الوكيل بسبب ذلك ام لا والقول قوله انه لم
 يقبض ثمنه ام لا **اجاب** لا تمنع مطالبة الوكيل بدينه على الموكل فله حبه اذا
 امتنع والقول قوله في عدم قبض الثمن من المشتري ولا يمنع بيعه الثوب من
 المطالبة وال حال هذه والله اعلم **س** في رجل اودع اخرا ثقتين ثم وكله ببيعهما
 واطلق نياهما في رجل معروف الاجل متعارف فلما حل الاجل طلب المشتري فلم
 يوجد بل يلزم الوكيل دفع الثمن من ماله ام لا واذا قلتم لا فلي اذ دفع بناء على لزومه

طلب
 بنقول وكل الناظر
 بغير له

طلب
 قرار الضمان على
 المستهلك

ليكون

ليكون الثمن له بل لا الرجوع به ام لا **اجاب** نعم اذا اقتضاه من ماله يكون الموكل المالك
 الذي على المشتري لم يجر ورجع الوكيل بما دفعه كافي جامع الغنولين وغيره والله اعلم
س في رجل وكل غايب ببيع عقاره امره ببيع ثمنه في بيع ذلك العقار فقبض
 من ثوبه فباعه خوفا على نفسه او ماله من ذلك الصبيح بما مقداره نصف القيمة او
 ثلثها لا بل يجوز لهذا البائع ام لا يجوز لكونه مكرها بامر الحاكم المذكور وكونه بالغين القاصين
 وهل اذا كتب في صك المتبايع انه لا عين فيه وكان الواقع خلافه هل يعتبر ما في
 الصك او ما هو الواقع في نفس الامر **اجاب** حرة الفقهاء بان امر السلطان اكرامه
 وان لم يتوعدده وامر غيره لا الا ان يعلم بدلالة الحال انه لو لم يتقبل امره يقتله
 او يقطع يده او يضربه من يافا ف على نفسه او ثلث عضوه والحاكم المذكور داخل
 في اسم السلطان فيقول في كتاب الاكراه وشرطه قوته املكه على ايقاع ما يورده
 سلطانا كان اولقا و في القاموس والسلطان الحجة وقوته الملك وتضع
 لاهه والواحدة انتهى فاذا علمت ذلك فهو امر المذكور اكرامه وان لم يتوعدده المأمور
 بما يعدم الرضا للعلم بدلالة الحال بايقاعه عند الامتناع ولذلك كان التحقيق
 ان السلطان وعينه حواشي استرط ذلك لهذا وما يبيع الوكيل بالغين القاصين
 في مسألة خلافة بين الامام وصاحبيه بما يتولان بهوم الخوازمي وفي
 البرازية ونفي بقولهما في مسألة بيع الوكيل بها عن وان وبان كان نقله
 في البحر فيقطع النظر عن كون الوكيل مكرها لو قضى بعدم جوازها على قولها بالغين
 القاصين جاز ما علمت والعبرة لما في نفس الامر لا لما كتب في الصك حرة به في
 في كتاب الوقف وعينه والله اعلم **س** في بيع الوكيل بالبيع بها عن وان
 وبان ثمن كان **اجاب** مذهب الامام انه يبيع ومنه يبيعها خلافه قال في
 البرازية ونفي بقولهما وفي تصحيح القدوري وريح دليل الامام وهو الموقوف عليه
 عند النقي وهو الموقوف على القادر والاختيار عند الحيف ووافقه الموصلي
 وصور الشريعة انتهى اقول وعليه اصحاب المتون الموضوعات نقل المذهب
 بها لولا ظاهرها الرواية والله اعلم **س** في رجل قال لا خسران في دفعه عليه
 حذل من احد بضاعة نسبية وبها فاشترى له من رجل ثوبا بثمن
 معلوم مستكلا خلاصه وباعه فربح فيه بل لا ربح الوكيل ام الموكل الجيز فعلم
اجاب الربح للموكل كما ان الخسران عليه وقد حرم على بائع الحجة الوكالة
 اذا علم الموكل بقوله ابيع لي ما رايت فوقع الشر الموكل فالربح له والخسران
 عليه والله اعلم **س** في رجل وكل اخرا قبض دينة من فلان ومخاضته

مهم في الاكراه

العبرة عما نفس الامر كما
 كتب في الصلح

معد
 في بيع الوكيل بما عذر وان
 مع عذره ونقصه وهو
 المعد عليه

من الجهات يدعى في بيت المال جميع الميراث واذا شهدت سنو المدعى لا بد من ذكر
 الاسماء الموصلة الى تصريف القاضي في جامع الفضل اذ يدعى بنو الع و لم
 يذكر الجوليد لانه لا يحصل العلم للقاضي بدون ذكر الجوليد مثله في كرمي كتب
 المتناوب والله اعلم **باب** في حدود يتوارثه الناس بعد اناس ماتت امرأة
 منهم فوضع ابن عيها عصبتها يده على حصتها منه لكونه عصبة وهم من ذوي
 الارحام فزارعوه فيه وادعوا انه وقف معروف على ما وقفه الواقف وانهم
 مصرف دونه وهو تركونه وقف ويدعي انه ملك يسمع على في ايض الله تعالى
 ولا شك لهم بشي سوى تذكرة مكتوبة فيها هذا وقف ريدلا غير والها صورة
 بالحق ويقررون هذه تذكرة كاتب الولايات ويردون منهم عن الارث بمجرد
 التذكرة بل يقضي بالارث ولا يسمع بمجرد التذكرة الا ببينة عادلة تشهد ان
 وقف فلا ن عليهم شروط الطائفة لان المدعى في الارث فيه **باب** يقضي لابن الميراث
 بالارث لتسليمه بالاصل ويؤمل الملك والوقف طاريف عليه ما لم يثبت عا دلة تشهد
 بالوقف شروطه كما ذكر ولا يقضي للميراث التذكرة لادراجها في السراج الملكات التي
 يوالى بينة والارث والنفوذ اذ هي كما عده خط لست واحدا من الملكات المذكورة
 لا بدراج والله اعلم **باب** في رجل ادعى على اخيه ضرب مورثه بعصى ومات
 بغيره واقام على ذكر بينة فاقام الاخر بينة على محنة بعرضه وموته حنف
 انهم لا يرضونه بل بينة الموت بغيره اول بالنفوذ ام بينة المحنة منه اول
باب بينة المحنة منه اول بالنفوذ كما مر به في الخلاصة والخاصة والبرازية
 وكثير من الكتب والله اعلم **باب** في الميراث في بعض اقاليم يطالع على بيع
 وقبضه وتعرف المشتري فيه زمانا ثم ادعى فيه ملكا لا يسمع دعواه ام لا
باب قال كثير من علماءنا اذا باع شخص عقارا او حيوانا او ثوبا او نحو ذلك
 وقبضه المشتري وتعرف فيه تصرف المالك وبعض اقاليمه مطلق على ذلك
 ادعاه او ادعى بغيره انه ملكه لا يسمع دعواه لان ذلك اقرار منه بانه ملك
 البائع قطعا لا طاع الفاسدة وسد باب التزوير والتبليس وبه قطع كثير من
 اصحاب الموت والرفع والتناوب والله اعلم **باب** في رجل دخل من قربة الحرة
 ارض عن بيت كان له ووالده يسكنه فاستقاره رجل من الراحل ليشتري فيه
 فاعاره ثم رجع الراحل وطلب السكنى في بيته فادعاه المستعير انه ملكه بالارث
 عن ابيه فهل تنضم الاستعارة عن هذه الدعوى وترفع يده عنه وتعاديد
 الراحل عليه كما كانت ام لا **باب** نعم تنضم الاستعارة عن هذه الدعوى فيه

مطلب
 ادعى بنو الع و لم
 يذكر الجوليد لا يطع

مطلب
 تقدم بينة المحنة

مطلب
 لو ادعى شيئا وبيع الميراث
 بطلان فليس يرفع من
 تصرف الميراث لا يسمع دعواه

في

في جامع الفضل ان الاستعارة من المدعى عليه او من غيره تنضم من دعوى المالك
 ولغيره استند مثله في كثير من الكتب والله اعلم **باب** في رجل ادعى يده على
 عقار مائة تزد على ستمين سنة والان يدعى حلال من اقراره حصته في ذلك
 والحال انها مقفلة ببكدة العرب المدونة والمنازع لها من الدعوى
 فهل لا يسمع دعواها لورود الامر السلطان بعدم سماع دعوى من يدعي فيها
 عيني سنة ام يسمع **باب** لا يسمع دعواها والحال هذه فقد ثبتت دعوى العي
 لا حلال الكون منهم ان القضا يتخصص بالزمان والمكان والاخرى والحدوث
 فالسلطان اذا منع في سماع الدعوى بعد مضي شيء من استعارة على القضا
 سماعها ولو قضى فيها مع ذلك لا ينفذ لان دعوى من يدعي في ماعها والحال هذه
 والله اعلم **باب** في رجل استعار من شقيقه حليا حاجته في نفسه وحلف
 لها ببينة انه لا يبيته عنده الا ليلة واحدة فاعارته ثم طلبت منه استعارة
 فادعى ملكية لنفسه او لغيره هل يسمع دعواه ام لا ويسترد منه **باب** لا يسمع
 دعواه لان هذه الاستعارة اقرار بالملك لها لا حرة به في العودة وتخص
 اصول الزيادات ونفاد رهشام وصحة ابو الليث فلا يسمع لنفسه وللموكل
 او موكلته ويسترد منه والحال هذه لا يسمع دعواه على ربا والله اعلم **باب**
 في رجلين تنازعا في حدود فادعى احدهما ويؤثره ان حوله لا يبيته ملكه لا يبيته
 وسلمه له وان اياه مات وترك ميراثا له وادعى الاخر ويؤثره وان حال
 الاخر ان الجوليد الميراث وقعه على ابائه وبناته وارلامه وانما يستحق معهم فيه
 كذا وبين وجه الاستحقاق بموته امه ومع كل وثيقة يهايدع فيه الحكم **باب**
 ذكر في جامع الفضل في النكاح في دعوى الخلع مع ذي اليد انه لو اوقع البينة
 مع القبض والصدقة مع القبض فهو اوقع شي اذ ان فاعلم ذلك او لا فادعا
 علمته فاعلم ان حكم المسببه في هذه المسئلة انه اذا اقام كل من المتداعيين
 بينة فين كان تاريخ بينته اسبق فهو الحق وهذا اذا ارضا فان لم يرض
 اذ ارض احدهما لا الاخر فهو لذي اليد لاداراما جرد الوثيقة فلا يعمل بها بل بينة
 والعبارة لتاريخ نفس المتنازع فيه وهو التملك والوقت لا بكتابة صكها
 اذ يجوز تاريخ الكتابة عنه ولا شبهة انه لهذه المسئلة من مؤثرات مسائل
 اختلاف الرجال المتداعيين وقوادسحت فيها على وان القول في كتبهم
 والتلق من واحد واحد المتداعيين داخل والارض خارج هو موصوف في
 المسئلة المسولة عنها فليراجع جامع الفضل ويخرج من الكتب الشرعية

مطلب
 لا يسمع دعوى من يدعي

مطلب
 الاستعارة تمنع دعوى
 له ولغيره بالوكالة

في دعوى الميراث بسترط
صورة الزنى والمثلث

منها من يصلح للمسجد والمسجد

25.

الحكم الصادر من المحاكم
بموجب ما في المدعي
جاء به والعين
بموجبها

فصل ۱۱

القوسى على عدم تحريره
بإقامة البينة

القول للمأظف في البناء
المصلي ما رضى الوقف

بسم الله الرحمن الرحيم
الحمد لله الذي هدانا لهذا
ما كنا لنهتدي لولا أن هدانا الله

طال لا ينقض

بالمعاد والمقيم

نظام

مطلوب
في مسألة الجهاد وان
القول فيه لزوم البذل
انه ملزم

مطالعہ

القول المروغ في الصالحين
وصلى الامام وضعت في القبر
الملك والابن عليها
نظم

_____ the

ملوك وضع اليد

الحمد لله الذي هدانا لهذا
ما كنا لنهتدي لولا أن هدانا الله

باطلا ثم قال ما اذا اراد المدعي قاضي محلة المدعي عليه واداد المدعي قاضي محلة المدعي
 وما اذا تعدد القضاة في المذهب الاربعة وكذا كان القاضى فاداد المدعي قاضي محلة المدعي
 مثلا والمدعي عليه ما كذا مثلا ولم يكونا من محلتها فان القاضى المدعي عليه ولما اتى
 الظاهر وبه افشيت من ان كذا كلام الحق اقول وقد افشيت به ايضا في البقرة والله اعلم
س ما اذا ابنى مستأجر حرام وقضى من ماله بناء باذن نائب الحكم يجب ما افق من
 الاجرة واشتلت مع قاض في مقدار ذلك بل القول قول المستأجر اقول ان شرطه اذا كان
 القول قول الناظر بل يكون مع المجهن ام بخلافه **اجاب** لا يكون القول المستأجر بل مع
 لا نه يدعي بذلك وينبغي ان يكون مع المجهن لا مع المستأجر بل يجب ان لا يسمع من حق سماع البينة
 لان حق المجهن لا يقرره على الوقف بل يجب ان لا يسمع من حق سماع البينة
 مالم يجرى الا بالبينة لا بالقرينة والله اعلم **س** في مستأجر حرام ايجز حجة مستكلم على
 الاذن بالبناء وشعته وحكم القاضي به ويرى على الحكم المستوفى لمرابط مري على
 به ام لا **اجاب** نعم المدعي بخلافه لا يدفع المطالب من انفسه
 واذا ائت بالبرهان يدفع للذمة ثم يورث دعواه بالبرهان وهو يشهد بانها طاعة
 يرويه عنه كل ذي عرقانة فيه الجواب عن السؤال وغيره اذ ذاك قاعدة من الاربعة
 قد قاله المولى في الحديث لا حوت اما من الاصلان والله اعلم **س** في
 رجل دفع ثوبه قبيحا وانما وضعت في حبل بينه وبينها خاصة فقال ما
 اعطيتك الا بئس وقتا قالت بل اعطيتني لئلا يلقى القتل قولها ام قوله **اجاب**
 القول قولها لانه يدعي الضمان عليها وهو تركه والله اعلم **س** في رجل
 دفع لآخر ثوبه على ثوبه ادعى المدفع له انما لئمة والدفع انما قرض بل القول قول
 المدفع ام قوله المدفع له **اجاب** القول للمدفع في ذلك بيمينه والحال هذه والله اعلم
س في رجل باع اخر ثوبا بيمين معلوم وركله له ثم طالب بيمينه فاكترى ثوبا
 وادعى اليه وليم له وانكر لئمة وطالب رده عليه بيمين او دفع ثوبه فامتنع عن
 رده عليه ثم مات عنه بل القول قول الباع انه ما وليم له او قوله مدعي البينة
 بيمينه **اجاب** بيمين التوهم ما كذا يضمن قيمته ان لم يثبت بيمين له باليمين
 الذي ادعى عليه فان اثبت بيمينه فله الثمن الذي قامت عليه البينة ولو لم
 البينة على مدعي البيع المجهن لانك امر الواقع به لزمه ان لم تكن لم يثبت عليها
 وان اقام كل منهما بيمين على ما ادعى بيمينه الباع مقدمة لان البيع اقوى
 لكونه اسرع نفاذا من البينة لان الباع لا يلقى الا بالقبض والبيع مع بدونه والله اعلم
س في الملقية عليها عوارض سلطان يتي يدعي بعضه لبعض في دفعها لمن

قول محرم
 الناظر حرم سماع الدعوى
 لا في المجهن

قوله لا يسمع من حق سماع البينة
 قوله لا يسمع من حق سماع البينة
 قوله لا يسمع من حق سماع البينة

يتناولها

يتناولها ويشهد الاخر اسمع مريعا ام لا **اجاب** ان جاوا بعد سبوا فاشهادا
 باطلا للثبوت مري به الزيل قال لانها اذا جاوا معا كان ذلك بمعنى المعاضة
 فنفا حسي التهمة فتد والله اعلم **س** في سباب امر ذكره خدمة من
 له في خدمته لمعنى هو اعلم بسانه وحقيقته فخرج من عنده فانيته اخيه
 عبد الى سبته وكسر في حال غيبته واخذ منه كذا الجبل سماء وقامت امرأة
 عليه بان عريضة بذلك استبقاه واستقررت في يده على ما يتوخاه هل
 يسمع القاضي والحال هذه عليه دعواه وتقبل شهادة من لم يتقبل خدمته ولم
 وشربه من طعامه ورجلته والحال انه معروف بحب الغلمان الجواب ولكم
 فيجب الجواب **اجاب** قد سبق في الاصل ان السعد الحاد من الله تعالى
 في مثل ذلك فتوقف بانه مري على القاضي سماع مثل هذه الدعوى معللا بان
 مثل هذه الحيلة مهيولة فيما بين العجوة واخلاقا فانيته فيما بين الناس مستهزاة
 ومن لفظه رضى الله تعالى فيها لا بالحكام ان لا يصغوا الى امثال هذه الدعاوى
 بل يقرروا المدعي ويحجروا عن التعرض لمثل ذلك العري المتخير وبمثل افق
 صاحب تنوير البصائر لا تشا وذلك في حال السب والامعاء ويورد ذلك
 فروع ذكرتها في باب الدعوى تتعلق باختلاف حال المدعي وحال المدعى وزيد
 ذلك في حواشي شهادة من يعكسه يتعشى وبغذاء يتفوق فلا حول ولا قوة
 الا بالله العلي العظيم ان الله وانما اليه راجعون ثم ان الله كان وما لم يكن
 والله اعلم **س** في امرأة وقف بونها امكن على اولاده التي لم يمت حملهم وماتت
 الواقف بعد الحكم بيمين الوقف ولم يرد فادعت بعد مدة تزويج مدعي خريج سنة
 ان بعض الموقوف ملكا لها وان وقف لم يرد فادعت بطلانها انتم في
 الاماكن المذكورة على ما شرطت الواقف وتقبض ما يخصها من الوقف فلا يسمع
 دعواها بعد مضي هذه السنة ام لا **اجاب** لا يسمع لا يورثها عليها بوقف ايديها
 الاماكن التي تدعيها وتناولها ما يخصها من الوقف بشرط الواقف وتركها المتأخرة
 في ذلك وللع سلطات بقر الله عن سماع ما يضي عليه في سنة فاد
 منهم للقضاة عن سماعها يا حقيهم بالرحمة في سماعهم في القضاء الحادثة
 المتضمنة بهذه المدة فتعنه مريعا والله اعلم **س** في ورثة اقتسموا علة كرم
 ثم ادعى احدهم الكرم ان والده ملكه في خلاصته وركله له قبل سماع دعواه
 وتقبل بيمينه ولا يسمع من ذلك اقتسام العلة **اجاب** نعم يسمع دعواه وتقبل
 بيمينه ولا يسمع من ذلك اقتسام العلة لكونه ان تكون العلة مشتركة بينهم والكرم

مطلق
 في عدم سماع الدعوى
 على الا مري اذا كان
 للمدعي مري بيمين

اقتسام علة الكرم
 لا تمنع دعواه

لا حرمهم وقد مر في ذلك في الزاوية والخلاصة والتاخرانية وجمع الفتاوى في علم
 القاضي الامام وغيره من كتب المذاهب فلا في الخلاصة لو ادعى شيئا فقال المدعي
 عليه سادتي شيئا او اشترى مني لا يكون دفعا لحوار ان يكون المحرم والتمرة
 لغيره اتى والله اعلم **س** في حجب على قرية يدعي الذي قاطع على احتسابها
 بهال معلوم عليه بعد ان تم حجب المقاطعة ووطيعة في غاب حولاها لا
 منكسر عليه بها عينه ولو ينكر ويؤول ما كان على من يدعيه لا يسمع دعواه عليه ام لا
 وبالحال قول المحتب المقاطع ولا يلزمه بين **اجاب** لا يسمع دعوى
 المدعي المذكور بها يدعيه عليه بهال مكسور لان المقاطعة على الاحتساب
 لا يجوز باجماع الائمة والاصحاب قال في التمام في السابع من كتاب القاطع يكون
 اسلا ما اوكزا او خطا بعد ان قد فرما تقطع من سائر البدان وعلى هذا
 اذا اخذ احد المكسري او الضارب مقاطعة فقا لومبارك باد ووقفت
 سيرة الجديدة واقعه ولم ان واحد قاطع على ما معلوم احتسابا اعني
 الامر بالمعروف والنهي عن المنكر فغيره على باب طولات وبوقات وادوا
 بارك باد لمقاطعة الاحتساب وكان امام الجامع فامتنع عن الصلاة
 فله حتى عرض على نفسه الاسلام اخذ من هذه المسئلة اشهد قد انفق
 الاجماع على حرمته ذلك فكيف تسمع الدعوى به والاجماع منع على عدم جواز
 ولو ادعى عليه من تسمع دعواه عليه وهو الماخوذ منه المال في قوله
 احتساب لانه المنكر والماخوذ منه المال المدعي واما المقاطع المذكور فلا تم
 ودعواه باجماع المسلمين والله اعلم **س** في رجل ادعى على اخيه انه تقوى في نفسه
 وركبها في المرحى وملكك فاجاب الله لم يتعد عليها ولم يركبها وانما رآها
 في المرحى واراد ان يركبها فاجبه عرفت له فامتنع عنها ولا يركبها فهل جوابه
 لهذا وجب المضان ام لا **اجاب** لهذا الجواب لا يوجب المضان اذ الروية والآلة
 في هذا الباب لا يفتقران والله اعلم **س** في رجل ثبت عليه اعتراف بان تقوى
 على فريسي فلان لم يركبها بغير اذنه والرمه التي في مضان تبتها هذا القول
 قول المقر في مقدار قيمتها قليلا كان او كثيرا وعلى المقر لم يبتها على دعواه
 الزيادة ام لا **اجاب** القول في قدر القيمة قول المقر يمينه وعلى المقر له
 البينة على الزيادة التي يدعيها وهذا باجماع على ما والله اعلم **س** في
 رجل ادعى في ارض يزرع شخص انها ملكه وهو سكت قبل اذا ثبت انها ملكه
 يكون البنا لبا في ام سكوته يكون اذنا ويكون البنا لبا لكان **اجاب** لا ينسب

لو اخذ احتسابا فقا لومبارك باد

مطلوب المقاطع لا تصح دعواه باجماع المسلمين

قوله القول وقدر القيمة وقد التحدك يمينه وعلى الآخر البينة

المن كسوفه

الساكت قوله الا في سبيل ليست لهذه منها فالبا للبا في وللمالك الزمة الا ان يرضى بالرضى
 فله تملكه بيمينته مقلوعا وحال هذه والله اعلم **س** في امرأة سافر عنها
 زوجها فادعى من نفقتها عام سنة فافت البذل فانتقلت عنها الى بلاد ركت بنتا
 صغيرة فطيلة لها منه عندا هذه وماتت فادعى على البنت انكم فرقة بين زوجي
 وبنتها وماتت بسبب ذلك فعليك ديتها هي تسمع دعواه بذلك ام لا **اجاب** لا
 تسمع دعواه والحال بين والله اعلم **س** في رجل اراد على نفسه بهال واشهر
 بذلك ثم بعد الاقرار ادعى ان بعض هذا المال فرض ويحضره ما عليه هذا اذا اقام
 على ذلك بينة تقبل ام لا واذا لم يبق البينة لم يخل المقلوع ام لا **اجاب** نعم
 تقبل دعواه وتسمع بيمينته ولا يملكه الا قرار البينة لان البينة نقلت عن الفينة حتى
 قال وقد اقيمت اخذ من الاول بان اشهد اذا اشهدوا بان بعض لا حقت له
 وانما هو مقلوعا واطاعة وحيلة تقبل اشترى وحيث فقد الى البينة فله المطالبة اليه
 لا تادع عليه فعلا لقرية لزمه فاذا اشهدوا بالله اعلم **س** في بركة تشارع
 فيها خاب وذو يد يدعي النمل اذ اذرا خا وتاريخ ذي اليد اسنى ترجع بيمينته ام
 بيمينته المتأخر التاريخ **اجاب** نعم على ما سبق تاريخا وحال هذه والله اعلم
س في رجل ادعى لذي قاض ان فلان من فلان المتوفى بكان كذا بتاريخ كذا
 والمدة وان له وارث له عيى وشهدوا بذلك وحكم بيمينته لذي قاض بطريق الشرعي
 فادعى الى ابن لذي قاض اخر على من يده شئ من التركة ذكره فاكسر نسب فاقام بيمينته
 شهدا ان قاضي بلد كذا اشهدنا على حكمه ان هذا الرجل ابن فلان ووارثه لوارث
 له غيره فله يقبل ذلك وجعل وارثا ام لا **اجاب** نعم يقبل ذلك وجعل وارثا فله
 جامع العنصرين وغيره لو ادعى انه وارث فلان الميت وشهدا ان قاضي بلد كذا شهدنا
 على حكمه ان هذا الرجل وارث فلان الميت لا وارث له غيره وجعل وارثا وقد ذكرنا
 مثل هذا ايضا وشهدا ان قاضيا من القضاة اشهدنا انه قضى لهذا الرجل ابان لف
 او حق من المقتد او قال لشهدا ان قاضيا من القضاة حكم له عليه به او شهدا ان قاضي
 الكوفة فعله الى غير ذلك وعند تسمية القاضي وذكر نسب لا خلاف في قبول مثل ذلك
 والله اعلم **س** في رجل ادعت عليه زوجة ميمرا المجل وبومقره ونقره ظاهر
 وطبنت فامتنع لذلك بل للقاضي ان يسئل من جيرانه عن عسرة عاجلا وبجلي
 سبيل ام لا والله اعلم **اجاب** نعم للقاضي ذلك والحال هذه لان نقله الطريق في افع
 البوب بل والله اعلم **س** في رجل باع بركة لاسان فادعاهما آخر فاقام المشتري
 بينة على المدعي انه باعها لبا يبعه لا تقبل بيمينته ام لا **اجاب** نعم تقبل بيمينته المشتري

مطلوب اقربا له ثم ازان بعض رطله سبع بيمينته

مدعى حر

مطلوب رجل لا يستحق

مطلوب ادعى ان من كان على يد المدعي

على انه باع المدعى لبايعه والله اعلم **س** في حله تسهت بين ورثة فادعى رجل على
واحد منهم جعته ناقة فيها عتقها واقام بينة والرافع لم ينفذ الحكم فيما في
يد الغائب **ام لا اجاب** لا ينفذ فيما في يد الغائب وانما ينفذ على الحاضر فيما في يده
كان جامع الفضولين والرافع والله اعلم **س** في امرأة ادعت على زوجها بعد الدخول
انها لم تقض مهرها الذي شرطت له لا يستحقه دعواها او دعوى من يقوم مقامها
في ذلك ويقضي لها به ام لا يقضي لها به حيث سكت نفسها **اجاب** حيث سكت
نفسها لا تستحق دعواها فما شرطت له على الحق به والله اعلم **س** في رجل ادعى على
اخر شاة وانها في يد المدعى عليه فادعى الابداع ولا تنفذه دعوى المدعى
اجاب لا تنفذه الدعوى في هذه الصورة وان اقام ذو اليد البينة على الابداع
في البيع لان جامع الفضولين والله اعلم **س** في رجل اشترى من امرأته فرسها
منه فادعت امرأة ان لها ربعا فيها وصدقته على ان الثلثين شرأى البايع المذكور
ولم يصح دعواها على المشتري المذكور بغيره البايع ام لا تستحق الدعوى البايع ولا يكون
المشتري خصما **اجاب** لا تستحق دعواها على المشتري حيث صدقته على الشراء المذكور
او كذبه واقام برأيه على ذلك اذ المشتري ليس بخصم واخالف هذه كونه مودعا
في القدر المدعى عن الغائب لاصح به في جامع الفضولين والرافع في قيام
بعض اهل الحق عن البعض في المدعى والخفوة وخرجه والله اعلم **س**
في حصة بين اثنين لا حرمها الرب ولا حرمها البايع صاحب البايع جميعه لرجل
بغير اذنه الا حرمات عنده ولم يخرج صاحب الرب بيعه وادعت تضييع الشريك
البايع ويقول قيمته كذا والبائع يقول كذا با نقض القول في القيمة قولين
منهما **اجاب** القول في القيمة قول البايع بيمينته والبينة على الاثر والله اعلم
س في رجل تلقى بنتا في والده وتعرف فيه لكان والده من غير ممانع ولا
مدافعة مدة تنوف عن تضييعه والان برز جماعة يدعون ان البيت جد هم
الا على ذلك يستحق دعواهم مع اطلاقهم على التعرف المذكور فاطلع البائع وعدم
ما فيه ينعهم من الدعوى **اجاب** لا تستحق هذه الدعوى فقد قال في فتاوى والرافع
رجل تعرف في مائة ارض ورجل آخر ارض الارض والتعرف ولم يبرع وماحت
على ذلك لم يستحق بعد ذلك دعوى ولده فترك على يد المتعرف لان الحال سأل
انتهى لهذا ما في سماعها من باب التزوير والتلبس والله اعلم **س**
في راضع يدادعي ولادة الدابة المتنازع فيها ان ملك بايعه بايعة فلهما يبرعه
الخارج الذي يدعي الملك المطلق اذا اقام كل بينة على رعاها **اجاب** بينة ذي اليد

مطلب
ادعت بعد الرضوخ
على راضعها انها لم تقض مهرها
المجرب لا يستحق دعواها

مطلب
في رجل اشترى من رجل اخر
في الدعوى والتحقق

مطلب
في رجل اشترى من رجل اخر
في الدعوى والتحقق

مطلب
لا تستحق الدعوى من الاطلاق
على التعرف وعدم الاثبات
من المدعى

مطلب
بينتة في الدعوى بعد ان لا تستحق
تلقاها على

مقدمة

مقدمة لان جميع من يتلقى الملك عنه والله اعلم **س** في رجل ادعى على امرأته عتق من قبله
قيمتها كذا فادعى المدعى عليه وحلف لا تستحق بينته بعد الخلف ام لا ولا تقبل هذه الدعوى
وان لم يكن الحمل في يد المدعى عليه ام لا **اجاب** نعم نعم الدعوى على الغائب وان لم يكن
المدعى في يده حيث اراد تضييعه بغيره ولا ينع بيمينته قبول البينة والحال له
والله اعلم **س** في ذي يد خارج تنازع على رجل لا يدعي الملك المطلق وتنازعا
سوا فبين بينهما المقدم بينته **اجاب** بينة الخارج مقدمة وكذلك لو كان دعوى
الملك سبب السواد واحدهما ذو يد والاخر خارج فالخارج مقدم والحال هذه والله اعلم
س في رجل عتق ثورا مدعى انه نتاج بقرته وذو اليد على انه نتاج بقرته
بايعة اذا اقام كل بينة على دعواه في المقبول من البينتين **اجاب** المقبول
بينتة مدعى النتاج من بقرته بايعة السابقة يده عليه فربيه في البحر وجامع
الفضولين وكسر من الكتب والله اعلم **س** في ذي يد خارج تنازع على بقرته ذواليد
يدعي شركا والخارج ملكا مطلقا ويريد عليه حكم له بها وسلمها له فقبلت
دعوى ذي اليد بعد ذلك على ملك مطلق او سبب غير اصل **اجاب** لا تستحق
س في رجل ضاع له جمل مقصود به قتم وغاب عنه اياما وبنت الشعر
عليه فسمع انه باع الجمل الفلاني فبني اليه فلما رآه اشبهه بنبات الشعر عليه فقال
يا هو جملتي في غير محل النزاع ثم تبينه فعلم انه جمل له لما اذ ادعاه واقام عليه بين
سلمها له به شتم دعواه وتقبل بينته ام لا **اجاب** في المسئلة لا صحاب كلام حاكم
اختلاف واضطراب وينبغي التفصيل فيقال ان لم يكن هناك دعوى ونزاع واقى انه
ليس له ثم ادعاه لنفسه تقبل وان كان حال الدعوى والنزاع لا تقبل وبذلك وفق
في جامع الفضولين بقوله وبيع لي ان الخلاف واقع فيما لو ادعى على النزاع واما
لو قال مع وجود النزاع ينبغي ان يبطل دعواه وفاقا على عكس ذي اليد قال
لهذا ما رد على الحافظ الفارسي خفيق لهذا المرام على حسب ما اقتضاه الوقت
والمقام والجمله ملهم الصواب وسهل الصعاب انتهى والله اعلم **س**
في امية كانت تتناول قعدا معلوما من وقف جربا موكه بين سكت من ابي
الثلثي فقالت من جدتي ثم سكت بايها على ذلك فقالت تليقته عن ابن ابي
الواقف واقامت على ذلك بينة بل تقبل بينتها ولا يجوز انما قضى **اجاب**
نعم تقبل بينتها ولا يجوز انما قضى منها في الزاوية من التناقض بين فيما يري
فيه الخفاء والله اعلم **س** في رجل اشترى عن كرم مني يروا وضه يده على
الكر كرمي معلوم فادعى كرمي يبرعه مني سنة على مشتري العنب ان الكرم كان

مطلب
تبع الادعى على الغائب وان لم يكن
المدعى في يده

مطلب
في رجل ادعى على امرأته
في رجل ادعى على امرأته

مطلب
المقبول بينتة مدعى النتاج
من بقرته بايعة السابقة

مطلب
ان كرمي ونزاع واقى انه
ليس له ثم ادعاه لنفسه تقبل

طلب
طلبه المخرجات
ضمن

اشترى من بايع العنب وان العنب نزل كرمه وبطال به بغير العنب واطرحته
بانه اشترى منه قبل شمع دعواه المذكورة على المشتري العنب ام لا **اجاب** ليس له
دعوى سمعية والحال هذه اذ طلبه المشتري اجازة فيها وهي كالوكالة السابقة
والطلب فيها لم يشر البيع لتعلق الحقوق به دون المالك ولما لا يتبع البايع فاذا
اتبعه فلا يخلو اما ان يعترف له بالملكية فيجعله دفع ما قبضه اليه واما ان
يكره فيكون البرهان على المدعي واليمين على المدعى عليه اما لان الاول فقد صرح
في جامع الفضول واكثر كتب المذهب بان طلب الثمن ودفعه وقبضه اجازة لبيع
الفضول واما لان الثاني فلما فيه وفي اكثر كتب المذهب بان الاجازة اللاحقة كالوكالة
السابقة واما الثالث فلما في اكثر المقنن والشرح من ان المطالبة بالثمن لم يشر
القول للمالك قال في جامع الفضول وغيره لو اراد المالك اخذ ثمنه من المشتري
ليس له ذلك الا اذا ادعى ان الفضول وكلة قبض ثمنه ولهذا كله ظاهر لم يرد
العام بالمذهب لهذا ولما يطلب الثمن وطلب تضيئه العنب ابتداء فلا بد من
تعيين وزن العنب المدعى بيان نوع العنب لكونه مثليا وبيان ذلك في المشي
شرط لصحة الدعوى كذا في جواب المصنف في جواب المدعي على اخذ ثمنه من كرمه وقرا
من العنب وقطع من الشجر كذا او قرا من العنب قيمته كذا اذا استهلكه فانه لا
يتم لهذه الدعوى بهذا القدر ولا بد من بيان نوع العنب والخط فان قيل ان كان
في العنب بشرط هذا انه مثلي فلما اذا بشرط في الخط المستهلك وهو مضمون
بالقيمة وقد بين القيمة قلنا ان القيمة تتفاوت بتفاوت النوع والصفة انه من
الجوز والفرصة او غير ذلك والله رطب او يابس ولم يبين مقدار فلا يعرف انه صادق
في بيان هذه ولا بد من بيان ذلك انتهى فقوله ولم يبين مقداره لان الوقتين مختلفان
شرط ذلك في الدعوى شرط الشهادة وذلك لتصور الحكم ما حكم به للمدعي والله اعلم
مسألة فبين انهم يفرقون بين دعوى العنب فاشترى منه لا يشرط قبضه حقا واما دعواه
وملك مائة ومات فلا تتبع دعوى اولياءه وتقبل بينتهم بانه كان ضربه قبل ذلك
الاشهاد ومات به ام لا **اجاب** لا تتبع دعوى اولياءه والحال هذه كما هو ظاهر
البيان على صفة طرف امثلة من انامله في فقه النعمان والله اعلم **مسألة** في ثلاثة اخوة
اشترى ابيهم واحدة وكسبه على اختلاف نوعه بينهم وكل مفوض لخيرهم واولاد
وجوه التفرقات مات احدهم على ثلاثة بنين كبار ومضوا على امهم فاصحح لهم اموال
ثم اختلفوا فادعى جميعهم ان البنت الثلاثة والبنين الثلاثة ينفق له خاصة دونهم
وابرز صكوكا كتب فيها اشترى لنفسه دون غيره وهدوه واخوه واولاد اخيه

طلب
انهم يفرقون
فابراه عامات
لا تتبع دعوى
اولياءه

مسوى

سواء واحد ادعى حصته فيها فأنكر وجعلته الحاكم كونه ذا يد ظاهره وضع ابن الفخ والاف بر يد
اقامة بملان شرعي بينة عادية تشهد انهم كانوا عائلة واحدة وكسبه بينهم ولا يفرق
للاخوة وشراو سائر التفرقات لا شرع اعلاه وانهم مضوا على امهم بعد موت الاب كما
كانوا قبل بينته وثبتت حصته في العقار المذكور وان كتب في حج المحكوكا اشترى لنفسه
دون غيره ام لا **اجاب** اذا ادعى الحصة شركة المفاوضة واقام بينة انها من الشركة تقبل
وحكم له حصته وان كتب في صك التبايع انه اشترى لنفسه اذ تقرر ان احوال المفاوضة
لا يهلك الشئ لنفسه خاصة في غير نظام المفاوضة وتقرر رايها انه لا يشترط
في شركة المفاوضة التضيي عليها بل يكفي ذكرها ولا يمنع من القاض السابق لانه
بناء على عدم البينة والله اعلم **مسألة** في خمسة اشترى اموالهم على بيت رجل واخروا
له اموالهم بالثمن انه وجد اثنين من الخمسة الاخرين فله المظالمه الاثنى
جميع ما اخذوه له من الاموال والا ثواب وقبض ذلك كله منها **اجاب** ان كانت
لكل الامور جميعها في ايدي الاثنين فلم يرد الدعوى عليهم بل جميعا مطالبتهم
برد لها عليه وان لم تكن بايديهم واراد المالك اخذها بعينها فلا تتبع الدعوى
بشيء منها الا على من هو بيده وان اراد التضيي وقد ثبت الاستيلاء على وجه
الاشترى كخضرة الكل بعد استيفاء شرائط الدعوى بالبيعة فالضمان عليهم
مخامسة وان ثبت باقرار الخمسة فكذلك وان ثبت باقرار الاثنين بان قالوا
اغتصبنا اذ اخذنا كذا وكذا وكنا خمسة قضى عليهم اموالهم الا في الاول فلهما حوايه
قاطبة ان دعوى الملك المطلق لا تقع الا على ذي اليد ودعوى المضافات تقع على غير
ذي اليد فينظر في دعوى المدعى سهاذا فيعطي معه ما ذكره واما برهان الثاني فلهما حوايه
به ايقان الاصول والزوج من اذا اشترى الجماعة فيما لا يجزى يوجب التكاليف في حق كل
واحد منهم فيضاف الى كل واحد منهم كمالا لانه ليس مع غيره كولاية النكاح وتسلط الجمع
واحد او فيما يجزى يوجب التوزيع وما في قيمه من قبيل الثاني كمالا مستلذا على
الصيد وحده والا لشراكها باجتماع ايديهم وهو متصور حتى لو قدرنا انهم حوايه
ظاهرا واخذ كل واحد حديسها بزيادة فالعنان لذلك التي على اخذه خاصة حيث لم
تتعاقد ايديهم عليه حتى لو ثبت تعاقبهم عليه فالملك كحجي يضمن من ثلث
ورجع المسئلة الى مسئلة المفاوضة وغايب الغايب ولا بأس بذكر شي من
النزوع ما يدعى ما ذكره فيقول قال في جامع الفضول في الفصل الثالث راجعا
للتنازع بين الذين غصب ثمنهم فبين عليه اخرا انه قس فقط لم يرد المفقود منه
برهنا على غايبه ان الفئ ملكي لا تقبل بينته اذ دعوى الملك المطلق لا تقع الا على

طلب
دعوى الضمان لصح
غير ذي اليد

ذي اليد لكن لو ادعى على غيره اليد انك خصت من شمع ذوق الضمان لا تريد ان دعواه
 على الغائب الاول ولو كان العيني يدعي الغائب ولو لم يكن المقصود منه
 على المقضي ان هذا الحق ملكي يقبل في سلمه في كتب المذاهب وفي التبيين في
 الشريعة الفارسية معللا لا يستوي بينهما في المباح المأخوذ بايديهما لا يستويان
 الكسب وفي كونه في ايديهما فكان في يد كل واحد منهما النصف ظاهرا فلا يصدق فيهما
 نزاد عليه الا ببينة متقدمة في حق اليد الذي هو المدعي ويبيده اسم محلي فاطمة
 بان الفتوى على تصور غيب المساع وهو ما يقطع الشك من التنازع في
 من باب الغيب نقلنا عن الساجية رجل قال اغتصبنا من فلان الف درهم وكنا
 عزة تقضي عليه جميع الالف انتهى بدرجة انه ادعى الا يشترك في الغيب ومن
 لو ازمه وضع يده على المقصود وقدر اقراره على غيره من اقراره على نفسه
 فثبت على الجميع فلا في ما لو ثبت ذلك بالبينة المتقدمة لا تقرر ان حجة الاقرار
 قاصرة وحجة البينة متقدمة وقد تقرر وجوب الضمان بسبب اليد الظالمة
 التي يملكها المالك الحقيقية والحكمة فالصفتية مثل فعل الغائب والحكمة مثل
 فعل غائب الغائب فلا في ما اذا انتفى كذا يد الغيب قبل المتع كالحق وور
 في محله والاطلاع فيه بطول والله اعلم **سئل** في ميت لا وارث له في الظاهر وعليه
 ديون لا ناس مني دعواهم على كل بيت المال ام ينصب القاضي وجبا يدعي عليه
 ام لا **اجاب** قد رفع مثل هذا السؤال لا شاذنا في السلام اليه فبين ان من اثار
 الحان في اجابة بقوله المستوصد عليه انه لو لم يكن الميت وارثا فادعى الدين على
 الميت نصب القاضي وصا للدعوى انتهى قال رضى الله عنه ان كل بيت المال ليس
 بجمع اذ لو لم يكن حقا لما احتاج الى نصب القاضي فصار عدم وجود وارث انتهى
سئل في رجل ادعى حقا في يد خاله ارضاع امه فادعى الخال السرقة
 وقبضها المشي واحضر شهدا احدهما ياتر الام يسعها له ونصب
 نهما منه وشهد الاخر له بالسرا والتسليم وقبض المني وبركه في قوله هذه
 الشهادة ويعل بها شرعا ام لا **اجاب** نعم تقبل شهدا قالا في جامع القصولي
 ادعى شر وشهد احدهما له والاخر انه اقرب به تقبل انتهى وقال في البرزلية
 في الاقضية شهدا على البيع بلا بيان المني ان شهدا على قبض المني تقبل
 وكذا لو بين احدهما وسكت الاخر انتهى فلا شك في قبول مثل هذه الشهادة
 المذكورة لا تغايرها على قبض المني فلا حاجة الى بيانه والحدود والله اعلم
سئل في ابن كبر ذي زوجة وحياله له كسب مستقل حصل بسببه اموالا

عظم
 الفتوى على تصور
 غضب المساع

في بيت لا وارث له عليه
 ديون نصب القاضي وجبا
 يدعيه عليه لا بيت المال

ادعى شر وشهد احدهما
 به والاخر انه اقرب به
 تقبل

ومات قبل هي لوالده خاصة ام تقسم بين ورثته **اجاب** في الماني تقسم بين ورثته على
 في ايض الله تعالى حيث كان له كسب مستقل بنفسه واما قول المانيات وابت
 يكتبان في ضمة واحدة ولم يكن لهما شيء لم اجتمع لهما مال يكون كله للاب اذا كان
 الابن في عاله فهو شرط كالمعلم من عا رتلم شروط منها اتحاد الضمة وعدم مال
 سابق لهما وكون الاب في عاله ابيه فاذا اعدوا حرضا لا يكون كسب الابن للاب
 وانظر الى ما قالوا به المسئلة من قولهم لان الابن اذا كان في عاله الا يجب
 يكون معياله فيما يضع فهدا را حكم على ثبوت كونه معياله فيه واعلم ذلك
 والله اعلم **سئل** في رجل مات عن ابن كبر وابنتين صغيرتين لا عن تركه فوراها
 الكبر وشاء في خدمته ومن جملة عايلته مع ابنة المقارب لها في السن
 وحصلوا جميعا بالكسب والعلم لا ولم يكن لهم مال واختلفوا فيه فالكبر يدعيه
 كله لنفسه والتم كاتوا معيالي له بالتمهل وابنه يدعي ربه بعلمه واخوه
 يدعيان ثلثيه بعلمها وان ابنة لا حصه له معها كونه معيالا والده فما
 الحكم في ذلك **اجاب** ان ثبت كون ابنة وابنه وابنه عايلة عليه وامرهم في كل ما
 ما يفعلونه اليه وهم معيشتهم له فاما مال كله له والقول قوله فيما لا بد
 بيمينه وليتق الله فالجواب امامه وبين يديه وان لم يكونوا بهذا الوصف
 بل كان كل مستقل بنفسه واشتركون في الاعمال فهو بين الابن بقية نسوية بلا
 الشك وان كان ابنة فقط هو المعلن والاخوة الثلاثة كما نفسهم مستقلون فهو
 بينهم الا بايجفين والمكدر مع عنته باجماع المال الذي اطلقين حكمته
 والله اعلم **سئل** في اخوين لاب كلاهما في عاله الاب فخرى اخوهما شجرة
 بين وهو في عاله بمات الاب للمني للفارس ام تكون ميراثا بينهما في الاب
اجاب تكون ميراثا في الاب الذي هو في عاله اذ هو للاب ولو عرهما الابن المذكور
 قالوا في الاثر والاب الذي يكتبان جميع ما اكتسبا للاب لان الابن يفرض معيالا
 لابييه حيث كان في عاله الا يورثه اذ غرض شجرة تكون للاب حرمه في الخلافة
 والزناج وجمع الفتوى وغيرها من الكتب فتقسم على وايض الله تعالى نصها
 للفارس ونحوها لا فيه حيث لا وارث له غير مولاه اعلم **سئل** في رجل سكن بيت
 ابيه وفي جملة عايله يمينه يتعاطى امواله ولا يورثه له مال مخصوص به مات هذا كونه
 ما بين يديه وما وجد عنده ملك لابييه ولا يورث فيه ارث ام يورث فيه الارث **اجاب**
 حيث كان من جملة عايله والمعينين له في امواله في ما حصله بكمسبهم
 بكنه ونعم فملك خاص لابييه لا شيء فيه حيث لم يكن له مال ولا جعفر لم يكتسب

سئل في رجل سكن بيت
 ابيه في عاله اذ هو للاب
 ولو عرهما الابن المذكور

حجة امولادته في ذلك لا يبيح معين حتى لو غرر نجوى في هذه الحالة في لبيح نظري على ما
رسم الله فلا يرى فيه اربك عنه كونه ليس به متوكله والحال في ذلك والله اعلم
سؤال من عرفت البيع على ان ياتي المشتري في الزمان في كتاب النكاح في
الفضل التاسع في نكاح الكراهة شيئا وزوجته او غيرها فادعى بطلان ذلك
لا يسمع واذا كان القاضي في فتواه انها تسمع في الزوجة لان غيها واذا رايته خطرا
ما ذكرناه فلا خلاف الاجنبى فان سكونه وقت البيع والتسليم ولو جاز له ان يكون
خلاف سكون الحار وقت البيع والتسليم وتعرف المشتري فيه زرعوا بناته حيث
تسقط دعواه على ما عليه القينة قطع الطبع الفاسد استل كلام الرزاي وفي
في القينة من كتاب الدعوى في باب ما يبطل دعوى المدعى باع ارضا وسلمها
الى المشتري وتعرف فيها مدة زرعوا بناته وجاز له ان يدعي انها ملكه
لا يسمع دعواه ان كان حاضرا وقت البيع والتسليم وسكانت وقت تعرف المشتري
قبله فلو لم تعرف فيها المشتري ولكن كان سكتا وقت البيع والتسليم فلا
تسقط دعوى الجار بهذا القدر فلا خلاف ما اختار المتأخرين فيما اذا باع وسلم
وقوله او زوجته صاغة ساكتة حيث تسقط بهذا القدر دعواهما انتهى
والمراد على كتاب حفر مولانا سيدنا بهر الهدا وفي الدعوى الشان كل صا
وسا ان الموقوف من العارفين ان الاجنبى غي الجار لا يصح كالجار في سقوط
دعواه بتعرف المشتري في المبيع زمانا للخصم الاجنبى بالجار بعد استنابها
الاجنبى من القريب والمطلوب من جنابكم انه ان وجد نقل حرم في ان الاجنبى
كالجار في سقوط الدعوى بتعرف المشتري زمانا فتعبرون ذلك فيستبين
من الكتاب نقل وذاي كل ذكر حتى ينظر لانه وقع في ذلك خلاف بغير
الاجابة لا لزم على الاجابة **اجاب** قلنا ذكرنا في الجار المسمى من العقار
في ما ذكرنا في آخر الكتاب باع عقارا او حيا او ذكرا وابنه او امراته
يعلم به ثم ادعى الابن انه ملكه لا يسمع دعواه خلاف الاجنبى ولو جاز الا اذا
تصرف المشتري فيه زرعوا بناته فلا يسمع دعواه انتهى فلو الا اذا تصرف فيه
المشتري الى استناب من قوله خلاف الاجنبى ولو جاز فهو من مساواتها
اي الجار الاجنبى في الحكم وبه افتى في الامام كتاب الدين ابو الجهم الموصى
وبه فتاواه في كتاب البيع وفيه التساوي بينهما في الحكم من ياراه
فانه بعد ان ذكر مسألة القريب والزوج قال الفاسد والعرفان رآه بيبه غرضا
اذا لم تعرف فيه المشتري زمانا وهو ساكت تسقط دعواه انتهى فلو رآه

الغير

الغني ليس له مع القريب والزوج وبيد الجار فان مسألة القريب والزوج
هي الا اذا هربوا واعتبرا الحاسي ما لو ادعى في غيها ولا يرب مساحدا تمام الحكم
لا يشترط ان العلة ما جازة البرائة والقينة فلا دلالة فيها على الفرق بينهما في الحكم
المسألة البرائة فيجب قوله فيها خلاف الاجنبى فان سكونه وقت البيع والتسليم
ولو جاز له ان يكون رضات و الاجنبى والجار في هذا الحكم وقوله فلا خلاف سكون الحار
وقت البيع والتسليم وتعرف المشتري فيه زرعوا بناته انبات بهذا الحكم الجار
ولو انبات الحكم عما عداه كما نرى غاية ما فيه ان في العارة سكتا غير صحيح فان حقه
ان يقول بعد قوله ولو جاز الا اذا تصرف فيه المشتري زرعوا بناته كما نرى في
الاخبار وما جازة القينة فمن اول الامر يصح في الجار ولا ينافي في ذلك الذي
يشهد بتساويهما في الجارات والمثب مع العقار والجار الجار والمثب مع
المنازل وذكر الجار لدفع دعوى الحاقه بالقريب مع دخوله في معنى الاجنبى فان المدا
خلاف الزوج والزوج لا يظلم وقد ذكرنا انما المنع من علماء مصر بتساوي الجار
مع الاجنبى في الحكم المذكور لا يشترط ان العلة والمصلحة المرسومة لعدم سماع دعوى
الجار بعد تعرف المشتري فيه زرعوا بناته على ما عليه القينة قطع الطبع الفاسد
وسد باب التزويج والتبليس وهذا قدر مشترك بين الجار والاجنبى واشترط فيهما
توفر المشتري زمانا فلا خلاف الزوج والقريب لما ان الحاد اكتم للزوج والقريب من
الجار والاجنبى فالتن فيها بالحفظ والسكت واشترط ان الجار والاجنبى تعرف المشتري
زمانا زرعوا بناته ليتأكد عند الحكم ظهور التبليس بينهما بعد هذه الحالة فيقع
دعواهما نظرا للمدعى عليه لترجح جانب الحق فانه اذا انفرد في الحكم ان يرد
مع الحق كنهما دار ولدفع ما يقال ان الحال للجار كشف من الاجنبى فينبغي
الحاقه بالزوج والقريب قالوا خلاف الاجنبى ولو جاز لتصرف حاله مع
الزوج والقريب في ذلك فالحق بالاجنبى وهذا هو القول الرابع في المسألة
وهناك اقوال اخر سماع الدعوى في الحكم مطلقا بشرط تعرف المشتري
في الكل الحاق الزوج بالاجنبى دون القريب وغير ذلك والله اعلم **سؤال**
رجل مات وترك عقارا وزوجة وابنا وابنة فادعى وكيل الزوجة على الابن
ان ياراه فادعى شراءه من ابنيه واقام بينة شهدته بوجهه وحكم له به
وضع من معارضته ثم اقر المحقق له للميت حقه فادعى بالارث وحده
فهو اذا ثبت اقراره بذلك لما يترتب به وحكم عليه مواخاة له بقرانه لا
اجاب نعم فيحكم عليه بذلك ويسمع على هذه الدعوى من الشتا ومن ورثها

فقد قال في جامع الفصولين المدعى لا يبيع الا اذا كان المدعى عليه
 احد الورثة فلهذا الورثة الاخران المدعى قال انما يبطل بيعه انتهى وفي
 التزانية ان المقتضى له بعد القضا انه حرام وامر بان يشترى له من المقتضى
 عليه يبطل القضا اصله بيمين ان هذا القضا له بالشر اذا اراد ان يرضى ثم قال
 لم يكن يبطل القضا انتهى وقد علم مما سبق ان احد الورثة وان لم يدع عليه
 حقيقة وكانت الدعوى على غيره من الورثة فالقضا عليه قضاء على الاخرين
 فوكت في متفول التزانية فاذا التزم المدعى قبل منه ولو كان بعد الحكم بغير اقرار
 ونفذ عليه وسواء كان بغير قولة له او بغير قولة له في دعوى السر او
 او بغير قولة له بغير قولة له بغير قولة له بغير قولة له بغير قولة له
 بغير قولة له بغير قولة له بغير قولة له بغير قولة له بغير قولة له
 في ميثاق يجب في دار اخر فاضل صاحب الدار مع صاحب الميثاق في كونه
 حاد كاد قد يها ويبر صاحب الدار رفعه فيها الحكم **اجاب** لو كان يبيع
 منه الماد وقت الخصومة ترك والقول قول صاحبه بيمينه انه ما هو كونه
 ولو لم يكن سائلا وقتها فعليه البينة انه مسيله قريبا او سبيل ابيه
 او سيد بايعه اشتراه بذلك المسيل وان جهل حاله فلم يعرف قومه ولا
 حركته ان لم يخط جرحه واقربائه واولاد الوقت كيف كان جعل قريبا
 ويبقى والحال هذه كالمخرج به غالب عليها والله اعلم **مسألة** في رجل ادعى
 شفا معلوما من حدود على جماعة وادعى ابا عن ابيه فاجابوا بانا الشراية
 من زيد بكدا ووقع التقاضي بيننا وبينه وزيد اشتراه من ابيك وتفاضا
 كذلك هذا اذا ثبت ذلك بالبينة تدفع المدعى ان لا يرد اذا اطلب احضار ملك
 شراهم من زيد وهكذا زيد من ابيه بغيرهم ذلك ان لا يملكونه الى
 بان الشراية الذي اشتري به زيد من ابيه ام لا يملكون لذلك فلا يملك
 شراهم لذلك ايضا **اجاب** اذا ثبت شرا المدعى عليه من زيد بغير شراية
 من ابيه اندفع المدعى المذكور بلا شبهة ولا يلزمهم احضار ملك بغير اقرارهم
 من زيد ولا احضار ملك بغير اقرارهم من ابي المدعى بالاجماع لان الحكم
 قد شري ولا يكتب ملكا بالشراية بان الشراية انها يحتاج اليه لعل جرح الي
 القضا به للمدعى ولا حاجة اليه هنا اذا المدعى عليه يدعي الشراية
 اشترى من ابيه لا من ابيه فلا يلزم المدعى عليه ولا يشهد به تسمية الشراية
 الذي اشترى به زيد من ابيه كالموظف من ينفذ عليه اسم الفقير والله اعلم

طلب
 في الميثاق ان كان سبيل
 وقت الخصومة الى دار
 الجارية

طلب
 لا يلزمهم احضار
 ملك بغير اقرارهم

سعد

مسألة فيها اذا ادعى على غيره بترك جرحه فقال كان ابوك في عيالي ومات قبله
 به تركه هل القول قوله ام لا **اجاب** القول قوله بيمينه فيما لم يثبت به لا حيث
 اقرى ما يستدل به على الملك وضع اليد ولو ادعى عليه جرح من غيره ما احسن
 فكله الجواب والاصل في هذا الجنس ان الورثة متى اختلفت وموت اقر
 فاليمين بيمينه من يدعي الورثة ان الورثة من اختلفت وموت اقر
 هو المدعى وادعى اليد بعد المنكر لان الاول يدعي خلاف الظاهر وان كان يدعي
 الظاهر اذا يدعي يلى الملك فلو كان ابن الاخ لمعنا واضع اليد دون عمه
 كان القول قوله ولو كان المدعى في ايدهما تساوي ولو كان في يدهما تساوي
 واقر به مال الاب الذي هو جرح المدعى فعلى ابن الاخ البينة لان اقراره
 محقق وارث ابن الاب فيه شك والحاصل ان من ادعى خلاف الظاهر كونه
 خارجا او يترك اقراره فعليه البينة ومن شهد له الظاهر بوضع اليد وخوفه
 في القول قوله بيمينه وهذا هو الاصل الذي ينبغي عليه الدعوى وتثبت عليه
 البينات والاشهاد والفقير لا يخفى عليه من كان حكم البينة في جانبه
 ومن البينة عليه بعد ان ينظر النظر الصحيح والله اعلم **مسألة** في اراض
 بيت المال التي يقتطعها السبا لم ينظر على له في الدوران لا ينتص السبا
 فيها خفا لم يجرى بمقتضا ملكا او قفا او لا ينتص خصما كونه يد
 عليها ليت يد ملك **اجاب** لا ينتص خصما لم يجرى ملكا او قفا لعدم
 ملكه لبالان السلطان ما جعله فيها الا ارض التي كان يملك بيت المال
 فلا ملك له في رقبته ولذا لا يجوز ولا يبيع منه وقفها ولا تعرفه فيها بما
 خفي جرحا عن ملك بيت المال ولا يورث عنه والسلطان ان خروصا عنه الخيرة
 فيده عليها بامانة فترجع الى محنة كتاب الدعوى الشبهة وفي رواية في كتب
 علمائنا وانظر الكلام الشيخ شهاب الدين احمد بن النقيب والكلام الشيخ قاسم
 ابن قزوين والكلام الشيخ زين بن جهم في رسالته الموضحة في الاقطار
 فانه صرح في المسئلة فتمت راجع كلامهم وكلام علمائنا جميعا في محنة كتاب
 الدعوى ارفع عنه التمسك ووقف في المسئلة على تحقيق والله اعلم **مسألة**
 في قول على وقت يدعى على رجل سبيل انه يقسم بعض اراض من ارض الوقف
 بغير طريق شرعي ورفع امر الحاكم الشرعي الشريف وطلب من جانيه التمسك على
 ذلك والنظر في حدوده بموجب شرط الواقف المحل يدونه فندبه من جانيه
 ناسبا للكت على ذلك بوجه السبيل المتصرف في الارض فذكر في السبيل ان التمسك

طلب
 السبا الى بيت خصما

والتجديد لا يعدوان في وجهه وانما بعد لان في وجه الدعوى والادعاء لا يتنازع
 من ذلك على تصور الدعوى في وجهه والكشف والتجديد ام لا **اجاب** بحمد الله
 والتجديد غير ممنوع مطلقا اذا جرد اعمى دعوى رقيقة الوقت لا يهاجر اطلاق
 واما سماع الدعوى في ذلك فالسبب الذي هو المقاطع للارض نظير عظام
 في الديارات لا يخاصها لانه ليس بها لك الارض بل انما جعل له اقرار الذي
 كان جعل لبيت المال ولذا لا يجوز وقفه لهما ولا تصرفه فيها تصرفا يوجب ملك
 بيت المال ولا يورث عنه والسلطان ان جرد الى غيره فبيده عليها بامانة
 فراجع الى خمسة كتاب الدعوى الشهيرة وهي فارة في كتب علماءنا ومن
 اراد ان يتفقد على المسئلة به في النقل فعليه رسالة الخ شهاب الدين ابي
 ابن القريب ورسالة الخ فيكم في تطويقا ورسالة الخ في بن الخ الموضوعات
 في الاقطاعات ومن كان له فقه لا يتوقف في المسئلة لتطويقا ودفعها من
 كلامهم فيما يخص خصا رساله ايضا خصا والده اعلم **سئل** في سبب ادعى عليه مسئلة
 ارض في يده انما جاز في تيمار ويبدان في بيع البيعة عليه بذلك لا تسع لهما
 الدعوى ان لا تسع في عين الارض **اجاب** لا تسع لان الارض ليست ملكا له
 حتى يبيعها بالملك ويضع اليد كذلك ليس له فيها ملك واسما له ما مورثنا
 خارجا مقاسمة ام وظيفة الا ان يوكل السلطان في الدعوى بها فيملك ذلك
 بتفويضه وقد سئل شيخنا السراج الخ في دعوى وكيل بيت المال فاجاب بان
 لا يصح خصا الا ان ينعيم السلطان خصا فيجوز به خصا بملك المازعة ونهيك
 من صاحب الجرد سبيل شي وبغير اذن من السلطان لا يجوز الدعوى من وكلا
 بيت المال الا اذا فرض له السلطان الدعوى فيسقط الدعوى منهم وعليهم حيث
 ادب بها السلطان والله اعلم **واكتب ايضا على مسئلة ما صورته** لا يكون خصا
 يدعى عليه او يدعى هو على غيره لانه ليس له في عين الارض ملك ولا شبهة ملك
 يسقط الدعوى عليه لوله وقدره علما وانما بان وكيل بيت المال ليس بخص يدعى
 او يدعى عليه بالم ياذن له السلطان بالدعوى فوافقي بذلك استاذنا السراج
 الخ في وقته وفتاواه ولتذكر ما هو في هذه القضية ما افقي به استاذنا وهو ما
 به في جامع الفصول في ادراك الفعل الك ليدعو ادعى عليه انه استأجر الدابة
 قبله اذ اهل ملكه اختلف فيه المتأخرون فيقول انه خصم لانه يدعى ملكا المتخلفين
 ومن يدعى الملك لنفسه في خصم خصما من يدعيه فيقول لا ينتصب خصما
 الا اذا ادعى الفعل عليه بان يقول غصبها مني اما بدون دعوى الفعل عليه بان

السائل لا يسع دعواه
 الا ان يوكل السلطان
 في الدعوى
 وكذا وكيل بيت المال

يقول

يقول قال كلا استأجرنا قبلك وسلمنا اليك لا اله الا انتصب خصما وبه افقي
ط وقال **خ** هو الفقيه اذ لا يدعى ملك القيمة مستغنى فلا يكون خصما انتهى
 اقول — اذا وكله السلطان بان يدعى ويدعى عليه تسع منه وعليه لانه
 فوض اليه ما يملكه وقد ظهر الحكم واستنبط واستقل من الاجار الى العيان
 والله اعلم **سئل** في دعوى اشترى من آخر ببيعة فادعى عليه شخص خارج عنها
 ملكه واخذ لا يملكه ويمنع البيع بل اذا اقام المشتري بينة انها شرا بايعة
 يدفع المدعى ولو اقام بينة بالملك المطلق او التنازع لكونه خارجا عن ذلك البيع
 اذا اقام وجه المشتري منه بينة بذلك يدفع **اجاب** البيعة في التنازع لذي
 اليد ولو اقام الخ خارج بينة على التنازع ويرى ان المشتري على التنازع بايعة كمن يدين
 بايعة ويدفع المشتري عن البايع باقامة البايع البيعة بذلك فله والله اعلم
سئل في جرد باع جارية لاخر فظهرت حامله فادعى البايع المذكور الحمل منه
 فما الحكم **اجاب** ينظر ان ولده له لا قبل من ستة اشهر من وقت البيع يثبت منه
 وتصور ام ولد منه وبطل البيع السابق ويسترد لها ويرجع المشتري بالثمن
 ويلزمه العقر وهو من المثل ان كان المشتري وطها وثبت عليه ذلك بخبر
 اقراره اذ لا يخلو طه ذال السلام من عقرا وعقر والده اعلم **سئل** في رجل ادعى
 على اخوان زوجة مولى له بعد موته دفعت له كذا من التهود من تركته
 فقد باعها اذنه فانكر فاقام عليه بينة انه اقر بذلك فادعى المدعى عليه
 انه اقر بقبوله التماس له قبله من تركته ولا قبل زوجة المولى بوجه بل تقبل
 دعواه وتسمع بينته بذلك ويدفع عنه خصمه عنه ام لا **اجاب**
 نعم تقبل دعواه وتسمع بينته بذلك ويدفع عنه خصمه فقد قال في
 جامع الفصول في امر الذخيرة لو يرضى على مال وحكم له في يرضى خصمه ان
 المدعى اقر قبل الحكم انه ليس له عليه شي يبطل الحكم ومثله في كثير من الكتب
 والله اعلم **سئل** في بيع باع جده ابراهيم عقار بغير مبيع فطلب استرداده
 من المشتري فادعى موقفا وانكر المشتري الى القول قوله ام قوله البيعة **اجاب**
 بيع عقار البيعة لا يورث والحال بلذه وصحة في التنازع فانه نقل عن المشتري انه
 باطل وصحها بانه اذا وقع الاختلاف في صحة البيعة وبطلانه فالقول بمدعي
 البطلان والله اعلم **سئل** في زيد ادعى على عمرو كرى حاكم شرعي وقال في تقرره
 دعواه ان الدار لفلانة الكاينة بالقدي السيف بحجة الشرف المحروقة بخود
 اربعة عينها موقوفة عليه وعلى من يشاركه من اقاربه من قبل صلاح الدين بصلاح

سئل
 البيعة التنازع الذي ولو اقام
 الخارج بينة على التنازع

سئل
 اذا ادعى البايع الزوجه

دار

برحمه على مال وحكم له لم يرضى
 ان المدعى اقر قبل الحكم له بقبوله
 شي يبطل الحكم

سئل
 القول المدعى السلطان

ابن بور الدين حسن المجلوف وان صلاح الدين وقف الدار المذكورة على محمد بن
 محمد بن شهاب الدين على سبع مئة سنة ثم من بعده على اولاده ثم من بعدهم على
 اولادهم وان المدعي عليه المنيور اضع يده على الدار المذكورة وانه ليس له فيها
 في الوقت المنيور وانه تركها بالدار المنيور في غير طريق شرعي وطالبه بتفريقها
 وتخليصها اليه وسال سواه عن ذلك فمضى فاجاب بان الدار المذكورة في يد
 زوجته الحرة فاطمة بنت تقي الدين بن بروج ولم يعلم بان المدعي فيها استحقاق
 فامر المدعي من يده كتاب وقف مضمون موافق لما ادعى فلهما تامله
 الحاكم الشرعي املنا على له في حين صدور الدعوى امر المدعي عليه بتفريق الدار
 المنيورة وتخليصها للمدعي حيث لم يكن المدعي عليه مستحقا في الوقت المنيور
 ملكي حيث لم يكن عمر والمذكور خصما شرعيا حيث بان بان الدار بيد زوجته
 وانه ليس له استحقاق فيها لا تكون الحجة المكتسبة في وجهه حتى علمه ام لا
اجاب حيث كان امر الحاكم المدعي عليه بتفريق الدار وتخليصها للمدعي من
 على ما ذكره في صدر الكتاب به لا اعتبار بما لا يخفى من ذلك من حق زوجته وقد
 تقرر ان اليد في العقار لا تثبت بتصادق المتواضعين الا اذا اراد المدعي الفسخ او السرا
 فالحظ مة مستقيمة ولو اجاب بان الدار بيد المدعي ولو اثبت المدعي يده بالبيينة لا
 تندفع دعواه بقول المدعي عليه ان الدار بيد زوجته لما علم في حجة الدعوى
 فلما لم يثبت المدعي بالبيينة يد المدعي عليه على المدعي انفسه تحت دعواه فالا امر
 المتريب عليه غير صحيح ويوجب ما في جامع الفصلين ادعى منقول فامر المدعي عليه
 انه بيده يقبل اقراره لان العقار حتى يبرهن فلو انكر البيد ولم يكن للمدعي بيينة
 خلف **الحكم** انكر المدعي عليه كون العقار بيده خلف حتى يقر فلو اقر بالبيد خلف
 على الملك فلو اقر به بغير ترك التوضي فلو يبرهن المدعي بعد اقراره بالبيد
 انه لا يتقبل بيينة المدعي على الملك ما لم يبرهن انه في يد المدعي عليه فلو لم يبرهن
 على يد المدعي عليه ويرى على الملك بعد اقرار المدعي عليه بالبيد وقضى به للمدعي
 لا ينفذ حكمه ما لم يبرهن او يعرف القاضي انه في يده ثم من قال انها مشتركة
 الشهادة بان العقار بيد المدعي عليه لتوجه الحكم وسواء البيينة ام لا وانكر
 الا بتدركه بيده خلف **نظمه** لا يبرهن مفرقة القاضي كون العقار بيد المدعي
 عليه فيذكر المدعي انه بيده البوع بغير حق وفي قوا بيينة وبين غير يات
 المدعي عليه في غير العقار ينتصب خصما بذاته من غير امر اخر من العقار
 لا ينتصب خصما الا باعتبار يده فيا لم يثبت عند القاضي يده لا يجعله خصما

ولو شهدا

ولو شهدا **الحكم** الدار للمدعي ولم يشهدا انه بيد المدعي عليه تقبل عند محمد
 رحمه الله لان ظاهر الرواية ولو شهدا للمدعي لا بيد المدعي عليه وشهدا اقراران
 بيد المدعي عليه يقبل كلاهما اذا الحاجة الى شهادة يده ليعود خصما انما الملك
 ولا فرق بين ان يثبت كلا الحكيم بشهادة في حق او في يمين ثم اذا شهدا بيده
 القاضي عن سماع شهدا بيده او عن معاينة لانها ما رعا سماعا اقراره انه
 بيده وطنا انه يطلق للما الشهادة وهذه تشبه على كبره الملقها انه يجوز
 اقراره لان يثبت يده حكما فيما لم يذكر انها عينا يده لا تقبل ثم من بعد
 استمر **الحكم** وقال تنازع على البدل اذ احدهما خلف الاخر فيبقى ان خلف
 لانه يظهر بنكوله يده في حق النكول يترك التوضي الى ان يبرهن على اليد ان
 البادع على القاضي بكتاب الوقف يجوز ادعى حجة من حج الزرع الموقرة في يد المدعي
 تجبها ويجب الاكف تقبلا فلا حول ولا قوة الا بالله العلي العظيم والله اعلم
مسألة في رجل عليه دين ملك لاهن ارث وله اخوة لم يخلو فيه بال
 يطالبون بدينه ام ليس عليهم طلب به **اجاب** لا يطالبون بدين اخيه
 الهالك مطلقا اذ لم يخلو مات عن ارث ام لا حيث لم يضعوا ايديهم
 على تركته اما اذا ترك مالا ووضعوا ايديهم عليه فيستو طلب الدين
 منهم ليعوضوا من تركته والحال لهذه والله اعلم **مسألة** في رجل باع اقل
 قسم ثم ادعى انه كان فضليا وان الملك لفلان ولم يخبره لا يقبل قوله
 ام لا **اجاب** لا يقبل قوله والله اعلم **مسألة** في رجل له اقل دكان وشاوا
 ن محالهم وخدمته ولو مطلق لهم التصرف في امواله بالبيع والشراء في
 ديونه وسائر التصرفات والتجارات مات وفي ايديهم من امواله
 في الدواب والمتاع وغير ذلك هل ذلك جميع ارث غنم ام لا **اجاب**
 نعم لو ارث غنم والحال هذه والله اعلم **مسألة** في رجل موع دينه معلوما
 في تركته ميت اثبتته بالبرهان هل خلف المدعي على انه ما استوفاه
 ولا شيامنه وان لم تدع الورثة الا استيفاء ام لا **اجاب** نعم خلف
 وان لم تدع الورثة بل وان ابوا تخليف كان البرازية والمينة وفي اخاينة
 خلف القاضي بالله ما استوفيت منه شيئا ولا يراه خلف على هذا الوجه
 نظير للميت والوارث الصغير وكل من عجز عن النظر لنفسه بنفسه
 وفي الخلاصة واجبعها على ان من ادعى دينه على الميت خلف من غير
 طلب الوصي والوارث بالله ما استوفيت دينك من المورث الميت

مسألة
 اهل على
 من ادعى دينه على الميت
 من غير طلب الوارث

ولا من احدا اياه المبكعة وما قبضه لك قابض بامرك ولا ابراهه ولا شيئا
منه وما احلت بذلك ولا بشي منه على احد ولا عندك به ولا بشي منه /
لهذا ان ادب القاضي للخصاف والمصدر الشهيد والله اعلم **س** فيما اذا
ادعى زيد اياه بضمه عمودا معلوما وذلك زوجا وصى ايتام عمر و
الموقوف وايتام زيد ذلك والحال ان الوصي لم يخلع **س** والمردى ان هذا المال
باق في ذمة عمود ولم يقبض منه شيئا ولم يعرض عنه عوضا وصحت موه
بعد ذلك الالبات والان يطلب وكلي زيد المدعى المال من وصي ايتام
عمر والموقوف فتصيبك الوصي عن الاعطاء لكون الميعين من شاعلى المدعى
وبويعين الاستظهار والحالا انه لم يعرض في الدعوى للميعين بوجه من الوجوه
والان رب الدين غايب فبقي بيع الوصي دفع المال من غير بيع ام لا **ج**
معه علموا نارهم الله تعالى بانه لا بد في ذلك من البيع ولو اتيته الورثة في
الميت اذ عساه ان يكون بزمته دين فيحتاج لوقائه نظرا له والوارث
الصغير والحكم المذكور وهو عدم الدفع بغير من كلام الخاتمة وغيره فلا توقف
فيه والله اعلم **س** وزيد اقر يقضي وديعه من فلان ثم ادعى ان اقراره
كان كذا بل يخلع المدعى انه ما اقر كذا ام لا يخلع **ج** لا يخلع عموما
اذ التخليف يترتب على دعوى صحيحة ولم تقع لها للتساقط وعلى قول ابو حنيفة
وذا جاعه الفصولي في الشافعي مع اى قول رحمه الله في التخليف فلما اختلف
فيه يلزم ذلك الحراى المفتى والقاضى واختار المتأخرين قول ابو يوسف
وعليه الفتوى والله اعلم **س** فدرجل باع كروما وتصرف فيه المشتري زنا وما
وتلقته ورثته من بعده وتصرفت فيه مائة سنين والان تدعى امرأه انه ملكها
بل تسع دعواها مع اطلاقها على ذلك ام لا **ج** لا تسع والحال انه والله اعلم
في ملكه بيع شرعي حاصلا اشترت فلانة من فلان باعها ما يجوز
له وجاز في ملكه وطلق تصرفه وصياريته الشرعية في يده واضعة عليه الى حين
صودر هذا البيع وذلك جميع الحكم الشايهم وقدره كذا ان المحرود الفلاف شركة
زيد حتى الباقى شين سمي وصرفت اخت البايح لاييه ووالدتها على محبة البايح
المذكور على حكمه المرفوع وصودر من الملهن محله وانه لا ملحق للماني ذلك بوجه
من الوجوه اصلا ودعوت المشتري البايح بريد البايح اليه اذا جاء اليها بنظر
التمن المستطوع بعد مضي سنة وعدا شرعا وقبضت المشتريه البايح وتقررت فيه
مدة سني واعادته الى البايح بعد دفع نظير الثمن المربود والانه لا خسر واما

معه
الرافع المشترك
من ادعته فم امرأه
لا تسع دعواها

المذكوران

المذكوران يدعيان حصة في المبيع بطريق الدارث عن والد البايح يدعيانها
ام لا **ج** لا حيث صرح بانه يبيع ملكه وقت عقد البيع كما ذكر في الصك وصفا
وصرفا كما ذكر فيه لا تسع دعواها عليه اذ فيه صريح الاعتراف منها بما فيه
باع ملكه فدعواها الملك فيه بعده من قبضة منها فلا تسع كما هو ظاهر والله اعلم
س في رجل تزوج صفية من ابيها على مهر مسمى بعض محلي وبعض موه وافر
الاب يقبض المحلي حال صغر الزوجة كما هو مكتوب بكتاب الزوجية ودخل
الزوج على الزوجة وصفي على ذلك سوية ثم مات ابو الزوجة وبعد مدة من موته
ادعت الزوجة على الزوج بمحلي المهر وذكرت انه لم يعط اليها شيئا منه فعلى بعد
المحصول بها ولو عفا وتسليةها نفسها للزوج وموت ابيها المقر يقبض
معهى من با صا حفرها بولائه الشرعية عليها ومضى السنين العديدة
على ذلك تسع دعواها على الزوج بمحلي مهرها ام لا **ج** لا تسع علموا منا
اقتضون وابد الليث الذي هو من الكثيبة السادسة وكثير من اخرائه
بان الزوج اذا باع زوجته اى دخل بها بمنه منها مقدار ما جرت العادة به
ويكون القول قول الزوج في ذلك قال في الخاتمة من الوحايا قال الفقيه ابو الليث
رحمه الله تعالى اذ كان الزوج باع بها فلانه بمنه منها مقدار ما جرت العادة به
بشعيل ويكون القول قول الورثة في تعجيل ذلك القدر وقال في متى تنوع الابصار
فان سلمت نفسها ووقع الاختلاف في الخاتمة اى حاله الحياة والمهات
لا يلزم هو المحلى لانا نعلم ان المرأة لا تسلم نفسها من غير ان تتعجل من مهرها شيئا
عادة بل يقال لها لا بد ان تقرى بها فجلت والاقتضا على بالمتعارف قال
وسرهم ذكره في المحييا قال مشايخنا واقرى عليه ان رجلا قال مولانا في مهره
بعد نقله لما ذكرناه ولا يخفى ان محله فيما اذا ادعى الزوج ايصاله لى ابيها ام لا
يدع فلا ينبغي ذلك انتهى والمسلط مشهور في غالب الكتب المذكورة في سبب
ذلك من المتأخرين رويهم نساد الزمان وقطع شاقة التزويك والجهتان والله اعلم
س في امرأة بالغة عاقلة طلبت مهرها من زوجها فقاد الزوج دفعت اليه
ايك حال صغر ك والاب ميت واقام بيته على اقرار الاب بالقبض حال صغرها
على القبض بعينه فبلى لهذا لا اقرارا قرا لا ب بعد بلوغها انه قبض حال الصغر فلا
يم عليها ام لا بيته على قبض الاب بعينه في حاله الصغر **ج** لا يبع عليها اذ لم
الان بالغة ولو اقر الاب بعد بلوغها انه قبض حال الصغر لا يبع عليها في ذلك بيته
لا يثبت عينا فلما نفاها فيه مقر بعد بلوغها بالقبض حال صغرها ولو اقر بالقبض

اقراره انما يفتقر
بعد بلوغها
واما المهر

قوله كتب عليه في صدق اقر فلان انه استوفى من فلان مالا لم يرد منه وانه
 ابراه من جميع الحقوق ومن السنين وان وجبت ادعى انه كاذب في اقراره قبل ان يتخلف
 خصمه انه صادق في اقراره ولا يقدح في ذلك قول المولى ومن السنين وان وجبت
 انها يجب بحدود دعواه انه كاذب في اقراره ام لا **اجاب** الا براد السقط والساقط
 لا يعود وليس من باب زوال المانع اذ عدم المقتضى وبوقوع الدين في الزمة
 وحك عدم المقتضى فهو من باب الساقط وليس له استحقاق في امر سقط عنه
 بالابرا والله اعلم **قوله** في دار مشتركة بين ثلاثة اخوة مات احدهم وعليه
 دين مستغرق لشركته فلم يشرع بسبب ذلك بيع حصته فاعرها الوصي سوية
 لا طوية وقد بينا ما كان عليه بامر الحاكم الشرعي والزمان موافقة لمقتضى الرأى
 واحكامه ومات الاخ الثالث فباع وارثه نصه الموروث له وحلت الدار
 الثالث ونصرف بهامدة تزيد على عشرين سنة وبلغ ابن الاول واشهد حال بلوغه
 انه لا يثبت فيها كسبا وابعادهم من كل دعوى ونظروا وكوي ابراهيم باجرا
 قاطعا حاسما ومات العم الميرور عن حفرة اسمه هبة الله وصفي وزوجة
 وكان قبل موته اسكن ابن اخيه الميرور بيتا واستمر به ساكنا بعد موته
 فادعى عليه الوصي على هبة الله باجرة مثله لليتم الميرور فانكر بيع ثلث ابيه
 المتقدم شرعا فاثبتته الوصي بالبيعة الشرعية والزمان باجره امثل له بعد
 ان حكم بجهة البيع ولزومه وكتب جميع ذلك ملك شرعي فطلب استئجار البيت
 فلم يتفق له ذلك ثم ادعى ان بيع ثلث ابيه كان باطلا لكونه كان با كفيين
 الا حتى قامت بيعة انه ببيعة المثل حكم القاضي بجهة البيع ونفاذه و
 ثم بعد مدة استأنف الدعوى بالقين القاضي لدى الحاكم فسمع دعواه
 وبطل البيع باخبار المعارف به انه بالقين الميرور من غير ان ياتوا
 بلفظ الشهادة لعل به ابطاله بعد وجود ما تقدم ذكره ام لا **اجاب** لا بيع
 نقض الحكم الاول لانه بعد تكملة الحكم السابق لا ينقض ولا يحول فقد مر
 علما وان دعوى الرجلين تكلم امره بانه لو لم يرد احد منهما وقضى له به
 ثم برأى الاخر لا يقبل كافي الشرا اذا ادعى من فلان ومن يدين عليه وحكم له به
 ثم ادعى شرا من فلان ايضا برأى لا يقبل لتاكده وقتا ودينه ليوخا الشرا
 الجلي / والله سئل موقف السيد لرحم به حتى بعد ثبوت صوغا حتى
 لديه فاقبعت بيعة بعد الحكم بالثقة وهو لم يتعطل بسبب من السبب
 السابقة لذلك وحكم حكم بوجوبه بعد تقدم دعوى شرعية حذرت من مدعى

سأل
 الا براد يسقط البيعة

اذا كان القضاء الحكم
 لا ينقض

شرعي

شرعي لدى الحاكم والمغنى الا مستبدال الاول وحكم بعوده لجهة الوقف ليصرف
 في مصارفه على حكم شرط واقفه هل يلغى بمقتضى ما سئل ام لا اجاب لا يلغى
 الا استبدال المأبوت اول لان القضا يصان على الاطلاق ما لم يكن اذا البيعة
 السابقة قد ترتجت بانصال القضا بها وبشهاد له ما ذكره والوشهدت بيعة
 بقتل زيد يوم الخربكة وحكم الحاكم بها ثم شهدت اخرى بقتله يوم الخربكة
 لا تسمع لان الاولى ترتجت بانصال القضا بها انتهى قال الزلي في علمه ذلك
 لانه لما حكم بانه قتل بمكة صار ذلك حكما بانه لم يقتل في غيره اذ قتل شخصي
 في مكان لا يتصور ان يمتنع من سلبنا كذلك لا يتصور بيع واحد بمثل القيمة
 وغنى فاحش للتناقض في هذا مع الحكم بحد اخبار المعارف مع ان الاثنان بلغوا
 الشهادة ركن لا بد منه ويوان يقول انك لم تشهد بكدا ومع تقدم الا براد العام
 بقوله لا حق لي ولا دعوى قبله ومع تقدم الاستحجار وبواقرار منه بانه ملكه
 الحرة وانه لا ملك له باتفاق الروايات فكيف ينقض الحكم السابق مع هذا
 الامور فلا حول ولا قوة الا بالله العلي العظيم واتقوا
 محبا للقاضي ماله الهام **قوله** بالفتنة يقضي والقضاض كرام ان سلة حبله بعد ثبوتها
 يرضى به حاكم الاله امام **قوله** قد قاله الميرور الذي لا تزلت به يوم الخربكة اخذ ام
قوله فيما ادعى خالد على بكر انه وضع يده على العقار الثلاث بغير حق لكونه
 ملكا من املاك مورث فاجاب بكر بان وضع يده عليه لكونه ملكا من املاك
 والدي تلقينه بالارث عنه فدفعت خالد بان مورثا اشتراه من وصيك بسبع
 شرعي وبرز من يده حجة بذلك فدفعت بكر بان البيع وقع بغيره فاحضره و
 صحيح وثمة بيعة شرعية تشهد بذلك فلم يسمع القاضي هذا الدفع ولم يطالب خالد
 باثبات موجب الحجج المذكورة فمنع القاضي بكر من وضع يده على العقار وكتب
 بذلك حجة قبل يسوع لقاضا وان يسمع هذا الدفع من بكر ام لا **اجاب**
 لا يسوع منع القاضي عن هذه الدعوى لان دعوى القين القاضي لا قابل دعوى
 صحته لا لاقامها المدعى واقام المدعى عليه ان الثمن مثل القيمة قد مدت بيعة
 القين لان البيعة بيعة من يدعي خلاف الظاهر والبيعة على يدعي الظاهر
 والامل وقوع البيع بمثل الثمن فالقول قول من يدعيه والبيعة على من يدعي
 كونه بالقين القاضي فليسوع لقاضا اخر سماع دعوى القين القاضي وبطلان
 بيع عقار البيعة بذلك بل المهر في ذلك علمنا قاطبة عدم جواز بيع عقار اليتيم
 لغير ضرورة النفقة اذ هو ظالم متغلب عليه او بيع بضعف قيمته او لغير

اذا ترحمت البيعة
 بالقضا لا ينقض

محبا لقاض ماله الهام

على الميت لا وفاء له الا منه او كان في التركة وصية من سلفه لانفادها الا منه او خلافة لا تزيد
على مودته او حتى عليه النقصان فاذا ادعى الميت ان الوصية باع له واحدة من هذه
وهو لا يجوز سماع القاضي منه ذلك بعد بلوغه وان لم يدع الفين والله اعلم
في امارة ماتت عن عقار فتنازع فيه بين شقيقها وزوج بنتها المتوفية واظهر ابن
المتوفية حجة بتأريدها له في حجة انه ملك من املاكه واظهر زوج البنت حجة مقدمة
التاريخ بانها وهبت له بنتها المتوفية وحجة القرار بت مضمونها لدى قاضي شرعي
بضم ضم شرعي يدعي انما هي معقوبة جده وشهد بها موجودون والآخر في
حالية عن الحكم وعلى الشهود قبل على بهادكم بهيهاهم دهاهم على حجة
القرار بالثبوت بالاشهاد الاخبار **اجاب** بعد حجة القرار حيث ثبت بالبرهان
ولا عمة بمخاطبها ولا ماخذ بل بيان فقدم حواظا طيبة بان لا يعتد على الخطا
ولا يعتد به بل هو خارج عن حجة الزاع الزيف والقاضي لا يقضي الا بما حرك حجة
البينة او القرار والكل هو الذي لم يرد عدنان لا الرسم في الورق في اي
كان كان والفرقة ما هو الواقع لا لما كتب بالخط من الوقائع اذ لم ينهي عليه الشارع
ولا اعتمد امام باقر يستند فيه الى نص قاطع وحيث ادعى انه ملكه ولم يرد
في نفع دعواه ونسب البينة على اقراره ويقضي له بالملك ولا عمة حجة البينة من غير
شهود يشهدون عليها حقيقة وان كتبت اسما في حياها وكتب تاريخ سابق
لما قدمناه من عدم اعتبار مخد الخط لهذا قد قال في جامع الفوائد في الفصل
الرابع في دخل الحاضر والسجلات بعد ان روي في المتن عرض على محضر كتب
فيه ملكه تمليكها صححا ولم يبين انه ملكه بمحض ادعاءه قال اجتله لا
الدعوى ثم روي في المتن كسر خط الحاكم التي في مثل هذا بقوله وبه له حجة
وقبها ولكن ما افاد **اجاب** اقرب الى الاحتياط والله اعلم **س** فيما اذا ادعى
زيد على عمه بان بنته فلانة زوجة عمه المتوفية كانت دفعت له كذا اقروش مبلغا
معيانا فذكر وحده فبينهم الحاكم ثم ادعى عليه ثانيا بان بكر ارجع ابنته اليه عليه
كان دفع المبلغ المدعي لابنته ومات وهو ندمتها فلا تسامح هذه الدعوى الثانية
ام لا **اجاب** لا تسامح لان الحق لا يستوي في اثني لا في اربعة اشياء بوجه واحد
حرف في النزاع وكذا المبلغ بذمة يستوي منه ياتي كونه بذمة يستوي من
تكتله بعينه من متناقض فلا تسامح **س** في مدعى رجل دفع
احدهما مبلغا وادعى الدافع انه نظير ما كان دمه المديون الا قال اذن في دفع
لك وقال الدافع هو نظير ما كان دمه انت فبلى القول قول الدافع في ذلك ام الدافع

مهم
كتب ملكه على صحاح
ولم يبين دعواه
بلا عوض لا يصح
الدعوى

واذا

القول للدافع والمهلك

واذا اقلعت القول للدافع في ذلك بيمينه بل يرد ذلك المديون الا اجماع **اجاب** نعم القول
قول الدافع في ذلك بلا شبهة اذ هو مملك والقول قول المهلك في حجة التملك في جامع الفوائد
رامن الفتوى روي الدافع من ذلك شيئا يدفع اليه عزة دراهم ويقول هي من التي قال
الدال دفعت الى الدال في صدق الدافع بيمينه لانه مملك وفي الاشياء والنظائر
القول للمهلك في حجة التملك فلو كان عليه دنان من جنس واحد فدفعه شيئا
فالقبيح للدافع انتهى وفي جامع الفوائد ايضا يترج رجل با دودي بلا رضاه عليه
صح انتهى فلا شك في برادة المديون الا اجماع دفع عنه والحال لهذه والله اعلم **س**
فيما اذا استجر من عمره المملوك على وقف حجة معينة في جملة اقسام الوقف موه
معلومة با حجة معينة جميع الاجرة بقوله بيد عمره المولى المولى يور حضور شهود
الصك ومعاينةهم لقبض منه وثبت مضمون الصك المرقوم لدى قاضي شرعي
في وجه وكيل شرعي عن عمره المولى المرقوم فمات عمره وتكفل ورثته زيد المستاجر
ان خلف لم يسهل الشرعي ان جميع مبلغ الاجارة قبضه عمره ومورثه منه
فهل لهم ذلك مع وجود شهود الصك الذي جرى القبض بحضورهم ومعاينةهم **اجاب**
س قال العلامة في الفقيه الشيخ زين بن نجيم في حقه ولم ارجح من ادعى انه دفع
لميت دينه وبما في يده خلف وينبغي ان خلف احتياطا انتهى قال العلامة في القوي
اقول ينبغي ان لا يتردد في التخليف اخذ من قبل المديون تقضي بما لا يلائمها
واذا كان كذلك فهو قد ادعى حقا على الميت انتهى والله اعلم **س** في امارة ولدت
علا ما جيا وماتت هي والغلام فادعى زوجها تقدم موتها على الغلام وادعى
اخواتها لا يبرها عكسها فيها الحكم **اجاب** القول قول الزوج بيمينه والبينة على
الاخوة اذ الزوج يكرارهم وهم يدعونه والقول قول المنكر بيمينه والبينة
على المدعي قال في القنية مات عن زوجة واخ وابن مات ايضا فقال الاخ
مات اخي فهو موت ابنه وقالت الزوجة بل مات اخوك قبل موت ابنه
فالقول للمرأة والاخذ في هذا الجنس ان الورثة متى اختلفت في تاريخ موت
الاقارب فالبينة بينة من يدعي زيادة الارث والقول قول من ينكر انتهى
اي بكر الزيادة وبالأولى انكار الارث بالكتابة وهذه المسئلة جعلت
فيها رسالة تكاد ان تكون معقدة والله اعلم **س** في امارة ادعت مهران تركة
قالها الموقوف بالتركة وروي اخوها الصغير يدعي دفعها بموت امه منذ
عشرين سنة ومضى ضريحه سنة على دعواه عليه منذ بلوغها فلا تسامح
للامر السلطان وهل ينكر مضا ملة المذكورة بل القول قولها فيسوغ لها

مطل
في الاختلاف في 2
تقدم الموت وانما

مطلب
لا يقبل البينة على
تاريخ الموت

الدعوى أم قول الوصي فلا يسع لها الدعوى وهل يقبل من الوصي بينة على تاريخ يوم
الام ام لا **اجاب** القول قولها لما تقر بان الحادث يخاف الحاقرب اوقاته فليسوع
دعواها والحال هذه ولا تقبل البينة على تاريخ الموت والحال هذه اذ المقرر
ان يوم الموت لا يدخل تحت القضاء بخلاف يوم القتل كما ينص عليه في العادة والظهور
والواجبة والزانية وغيرهما من الكتب والله اعلم **س** عن امرأة كان لها
زوجان اخوان وماتا عنها وعن ابيهم من غير ما تدعى صم ما يصلح
لزوجين انه ملكها ووصي اليتام يدعي اربا واقامت بينة واقام الوصي
بينة فهي المخرج منها **اجاب** المخرج بينة الوصي لانها بينة الخارج معي وبينة
المرأة بينة ذات اليد ولا تعارض والله اعلم **س** في دعوى جارية على دفع
سائر نجي ماله ببلد فادعي عليه لادقاضها رجل كان متوليا عليه سنة
وغزل انه صرف في سنته كذا من ماله نرايداعها حصل من الوقف وارز
ونفرت حاسبة موصي بامضاء قاض بالزيادة وطالبه بدفع ما قبضه بالجارية
له نظير ما صرفه زاياد فاسال القاضي المتداعي لاديه عن ذلك فاجاب بانه
جانب لا دراية له بهذا الحساب ولا اذن له في مال الوقف بقضاء دينه ولا
صرف له بكن وكيلان سماع ووصي تصد على الوقف وحاية امره انه
ما مور يقبض ما على متقبلي الوقف ومن ادعيه فلم يلبثت القاضي الحكم له حكم
بالمزاهمة وامر بدفع ما جابه سماعا لدعواه معتد اعلى بان دفع الى
المحقق غير ناظر لسروط الاستدانة على الوقف فبلى هذا لان ام محرم ووصي
اجاب لهذا لان ام محرم لا يطابق على ما على انه لا يصح الدعوى في الوقف على
غير ناظر كما لا كار غلت دار قال في جامع الفصولي وما ذوق بالاستفلال ليس
بموقوف ولا متعلق به بل التعريف الوقف ولذا لم يجر الدعوى على الارل الوقف
وعلى الوقف وكذا على غلة دار الوقف وغير الوقف اذ ثبت انه الارل غلة
دار ومسلم في ان الحكم لا يبي السكن وغيره ولانه لا يجوز لناظر ان يستدعي
على الوقف ليطع به المستحقين وانما الاستدانة للمارة الوقف باذن القاضي
على الصحيح فاذا عرف من ماله قدر زاياد على المستحقين مطلقا او على الممان الى
لا بد منها غير اذن له من القاضي في مخرج ليس له الرجوع به كما هو في كلامنا
قاطبة اذ ليس للوقف دمة صاخر لتعلق الدين اذا احتاج الى التوفيق فاجازوا
الاستدانة باذن القاضي للفورة لتحتا وحشة قلنا الجاني ليس يخص فاعلم
عليه بدفع ما قبض غير معتبرا حرا به جميع على ما قاطبة من ان الحكم على

مطلب
لا يصح الدعوى في الوقف
على غير ناظر

غيره

غير خصم غير معتبر فالمدعي يخفى فسادا كان الواقفون في الزمن المتقدم ينصون
للقف ناظر انقط وبطلون يده فيما فعل وصدتوت في القبض الوقت لدا انهم
وصيهم وحفهم من الله تعالى فلما تقهر الزمان وظلم قلة الذين من استكلمهم
على الاوقاف من الكذب والحيانة والايهان الباطلة وقلة الخوف من الله تعالى
سما في زماننا قال شيخنا لو استعرض الناظر لحال الوقف فهو على نفسه قال
بعض مشايخنا لا يصدق الناظر زماننا لما هو من الاستكتم في جامع الفصولي
في احكام الوكلاء **س** في اجارة العمار وقبض الغلة ادعي بعض المكاتب
انه على الارض لموكله وبرهن يوقف ولا يحكم يقبض اجروحي لغير الغائب
اتلى واعلم ان ما في عن منى على الرواية الثانية في ابي حنيفة التي رواها الحسن
عنه ولم يصفه لان الوكيل يقبض الغلة وكي يقبض الدين والخلاف فيه بين
الامام وحاجيه مشهور فتأمل والله اعلم **س** في جماعة يضيرون بالبنود
حول مظهر اصابت بنفقة وجه صغير فينفقته ولا يعلم الضارب فما الحكم
اجاب حيث لم يعلم الضارب ولم يعرف لا يسع الدعوى على جميع المصاريف
حيث لا تنقص البينة منهم باجمع لان ذلك حال والله اعلم **س** عن
دعوى النيب المحمدي حق للدعي او دفعه فزعمه بل لا يسع لري ام لا
اجاب لا يسع لان الدعوى قول مقبول يقصده طلب حق قبل عي
او دفعه عن حق عيني ودعوى النيب المحمدي ذلك ليس فيه ذلك بل
وبه يعلم عدم سماع دعوى نقيب الاشراف انه شريف او ليس بشريف
والله اعلم **س** فيما اذا تقدرت الدعوى لفضيلة المدعي عليه ثم وجد
بعد فصرى عنه سنة لا تسع بعرا ام لا **اجاب** نعم تسع لان السلطان
نقر الله تعالى فيما استشهد عنه انه استثنى من المنع ثلاث مسائل من الدعوى
تسع بعد المدة المذكورة بال اليتيم والوقف والغائب ومن المقرر ان
الترك لا ينافى مع الغائب له او عليه لعدم تاتي الجواب منه بالمقضية والقلة
خسبة التزوير لا ينافى بالمقضية المدعى عليه فلا فرق فيه بين غيبة
المدعي والمدعى عليه والله اعلم **س** في رجوع ادعي على ارضي نايب
الحكم انه ضائع له صندوق فيه اسباب لم ياسب لاله له وولده مكاتب
بدفتره وقد وجد مع المدعي عليه ورايا من الاسباب التي كانت به طاله
با حصار الا حافظت وسال سحاله عنها فاجاب بانه اشتراها من فلان ببلد

لا يصدق الناظر
في زماننا

مطلب
لا تسع الدعوى على جميع
المصاريف

مطلب
لا تسع الدعوى على جميع
المصاريف

مطلب
لا تسع الدعوى على جميع
المصاريف

كذا يكاد من الشئ من سوف السلطان على بطلان الدلائل فكيف المدي لا يت
 ما ادعاه فاقام بينة بانها دريا المدعي كانت مع الاسباب التي بدخل الصلوة
 فامر بتسليمها للمدعي فسلم احضارها فهاضه فساله من اين وصلت لك
 فاجاب بانها استراها من صاحبي فكلمه النائب اثبات شراعه من الصانع
 بالبينه الشرعية فاستقبله فاستقبله فهاضه فهاضه فهاضه فهاضه فهاضه
 فانزله بدفع جميع الاسباب التي ادعى انها كانت في الصلوة من جهتها الدرايا
 او جميع قيمتها بوجوب اعتراجه ببيع الدرايا للمدعي عليه التي وجدت معه
 الدرايا المذكورة ومن اثبات شراعه من الصانع فهاضه فهاضه فهاضه فهاضه
اجاب المالك بدفع جميع الاسباب التي كانت في الصلوة او قيمتها ببيعها
 للمدعي فهاضه فهاضه فهاضه فهاضه فهاضه فهاضه فهاضه فهاضه
 خلعة من قوليهم والله اعلم **في** ذرته بوجوبهم على كل الاخرى دعواه
 بطريق التمسك على وجه الانسان وظلم فساد الارواح او ادعى مدعي ان يعود الى دعواه
 لذلك ذلك ام لا ولا يلزم البراءة الارث العائنة الا ان كان **اجاب** نعم انه يعود
 الى دعواه اذا اراد المدعي الارث لانه والحال هذه في الحقيقة وغيره فافترق الزوجان
 واما كل منهما فاحضر في جميع الدعاوى والرفع اي ان قايمة لا تمل الى ما مره وله
 المدعي ان الارث انما ينصرف الى الديون لا الى العائنة وفي الزانية جري العائنة
 المنداعية وتب الصلوة فيه اي ان المدعي دعواه او كت وافر المدعي
 ان العائنة للمدعي عليه ثم ظهر ثبوتها في نفوس الائمة واد المدعي يعود الى دعواه
 قبل لانه الارث السابق والمختار لانه نعم الدعوى والبراءة لا ترقى من عكسها
 لا يمنع حكم الدعوى لان بطلان المنتضى يدل على بطلان المنتضى ومنه
 الى ما في الارث مشهورة وذكر في الكتب المذكورة والله اعلم **في** دعواه
 اثنته بستان معلوما بغير معلوم يعرفه الحكم الشرعي واقر بقبضه لايه وكتب حكم
 البيع والقرار ثم ادعى انه اقر كاديا بالاشع دعواه ام لا واذا قلتم ببيع دعواه
 فما ذا يلزم سري **اجاب** عند الاسم الا عظمه والثالث الحكم لا اشع الدعوى
 ولا تراعي قوله لانه متاقي يصنع المتاقي **في** وعند يعقوب التي في يلزم
 فابذل الخلق على التي لا اتقوا ان كان الاما استقر وهو الاما المقصود
 اذ الزمان قد فسد **في** حينه العيو خير دينه **في** حيا ميسلا **في** حيا ميسلا
 والله اعلم **في** دعواه باعته وادعته ادعت انها وقف لمدعيه دعواه ام لا
اجاب لا اشع دعواه على الزلي ولوجب بيعه ثم ادعى انها وقف عليه وقالوا له

حلال
 الاراد الارث من
 الى البروت الى العائنة

لا اشع

لا اشع دعواه للمتاقي لان اقدامه على البيع اقرار منه وان اراد خليف المدعي
 ليس له ذلك وان اقام البينة على ذلك قبل قبلي وقيل لا تقبل ولوجب واحوط
 لانه باقامة البينة ان الطبع وقت عليه يدعي فساد البيع وهذا لنفسه فلا اشع
 المتاقي ذكره في سبيلتي وفي الثانية رجل باع عقارا ثم ادعى انه وقف فاختلص
 المالك فيه والبيع انه لا اشع وقوله الزلي اصعب للمتاقي الفسخ بالبيع **في** دعوى
 الوقت وقوله احوط لما في سبيلتي من الاضرار بالبيع باحتيال اهل الجبل واخضع
 ببيع الوقت واظهارا لبيع انه ملكه لم يعطاه عليه بدعواه والراية باجره
 لمدة وضع يده عليه وربما تستغرق اصفان ثمنه بغير عدم الموقوف **في** دعوى
 لمادة الفساد والله اعلم **في** رجل اشترى من جماعة نصف كم ارض لا اشع
 لبيت المال بغير معلوم ثم ادعوا بعد البيع انه وقف منها الحكم **اجاب** البهي
 ودعواهم كما مر به قاضي خات ونفي جبارته رجل باع عقارا ثم ادعى انه وقف
 اختلص المالك فيه والبيع انه لا اشع وفي الزلي وان اقام البينة على ذلك قبل قبلي
 منه وقيل لا تقبل ولوجب واحوط انتهى وقيل ما في الثانية في التاخر خاتنه وفي
 الموقوف المعادية فقبل بين كونه محلا ابي حكوما به تقبل البينة ومن كونه غير
 محلا فلا تقبل وذكر قبلي تفصيلا اخرين كونه على قمع باعنا ثم فلا تقبل ومن
 كونه على القرض او السجدة تقبل وفيها قبل لدار جبارته دان ثم ادعى انها كانت وقف
 وقفا لمعقود البيع فان اراد خليف المدعي عليه ليس له ذلك لان الحكم يقف
 صحت الدعوى ودعواه لانه للمتاقي واما وقت الارض السلطانية التي لبيت المال
 لا يلزم لعدم ملك الوفاق لهاروقف السحر بانزاده فيه خلاف نقل الطبري في الفع
 الواسل على الدعوى وقت البناء في وقف الارض لم يخرى بالبيع لانه منقول
 ووقفه غير متعارف ثم قال والسجدة نظير البناء حيث ان قيامها بالارض دعي
 تبع حكمه لا اتصال كالبناء انتهى للمذاوان ثبت انها وقف وحكم به حاكم فالمستري
 يرجع علمه باع احصا كان او وكلا جميع الثمن الذي دفعه والله اعلم **في** رجل
 في رجل دخل كفا ليشترى له نصف سائغا من حدود الامارة في شراها لموكله من انها
 بالوكالة الثانية عنها بغير علمه وتقابضا استا وويل الى رجل انكر الوكالة
 الرسمية لموكله الى يدعي الوكالة في امه المذكورة الثانية وكالته عنها ببيع النصف
 الباقي في سبيلته بغير علمه من القرض وهو رخصه التواخي بينهما باع وقوله سري
 وسلمه وبيع وحكم بوجبه حكم سري والاد يدعي وكذا الام ان النصف بالبيع النصف
 المتاقي ملك امه المتاقي ولم يبيع بغير ولا اجازته فيه بل يبيع دعواه ام لا بالبيع
 والاجارة المذكور ان محكيان سريان **اجاب** لانه دعواه لتناقص الذي لا

لا اشع
 لا اشع
 لا اشع

لا اشع
 لا اشع
 لا اشع

يفتي والبيع والاجارة كل منها جميع اذا جازت الشارع للشيء صحيح بالاجماع في ظاهر
 الرواية عن ابي حنيفة / والله اعلم **س** في نأظر وقت ذي يدي على حدود وقت
 تكلمه لجهة الوقت ادعى عليه من قبل اخر على وقت افرانه جازي دفعه الذي وقت
 تكلمه من جهة وطالبه برفع يده وسكبه فانك فاقا المدعي بينة شرعية شهد
 بها ادعى وحكم القاضي به لجهة وقته ثم بعد الحكم عليه اقام بينة انه وقف من
 جهة واقفه بل ينقض الحكم السابق ببينة الخابج ويحكم به لجهة وقف ذي اليد
 ام لا **ج** لا ينقض الحكم السابق باقامة بينة ذي اليد المذكور اذا البينة
 ليست له وانما هي الخابج وقد اقامها وقضى له بها فلا يجوز نقضا ما قامة
 بينة ذي اليد كما لا يظن على ان علم وفد جوا بان من خارج مقضا عليه لا تسمع
 دعواه بعد الا ان مسائل ليست لهذه مهاد في الكاذب من كذب الشهادة اذا
 تضمنت الشهادة نقض قضاء تردو بينة ذي اليد في هذه المسئلة تضمنت
 نقض قضاء استوفى شروطه فترد لا تسمع سوا قلنا بان القضا بالوقف
 قضاء جزئي او كلي اي على النكاح كانه او فسخ على النكاح الحق به انه جزئي
 ولكن قد صار ذواليد مقضا عليه وبينته لم تقدر غير ما افادته اليد فكيف ينقض
 بها القضا بالبينة المفيدة المضمنة خلاف الظاهر ولمصلحة جعلت البينات
 والقضا بالوقف كالقضا بالملك وقن القضا بالملك اذا صار ذواليد مقضيا
 عليه لا تسمع بينته بانه ملكه لما قلنا ولذا امسها لا توقف فيه على غرضي
 خنقم وان لفته والله اعلم **س** في محضر حاصل ادعى ذلك على فلان
 الوكيل هي فلانة واحتجها فلا كنه بنتي اخذت المدعي النابته وكانت عنهما شهادة
 كل من فلات وفلان بان اباه مات وخلف في سن احواها كسبا والآخر محررا
 وجاريه. يضاف عن فاطمة وبسوان اخت ام الموكلتين وضعت يد على ذلك
 ونصرت فيه بعد وفاة ابيه وبوصف ولهم من الارث ثلثه وماتت امها
 ووضعت ايديها على تركتها ويطالب بها حصه من ميراثه من نبي الوكيل
 واجاريه والديس يكون امها مات جميع ذلك ويحرف فيه بالسؤال
 فان لم يطلب منه بينة فاقام كلامي فلات وفلان هذا يطبق الدعوي
 فامر الحاكم المدعي عليه ان يدفع ميراثه له ما خصه من مخلفات امها امرا
 شرعا بل لهذه الدعوي صحيحة والشهادة على سبيل ذلك مستقيمة ام لا لمعزم ذكر
 قسمة المدعي التي ذكرها شرط سماع الدعوي بالاجماع ليقان انصاب
 الحاكم على شيء معين من المال ولا اذا دفع شيئا بناء على انه لان لم يظهر عدم

من صار مقضا عليه
 لا تسمع دعواه

لزمه

لزمه لم ان يرجع فيه ام لا **ج** هذه الدعوي في صحيحة وكذلك الشهادة
 المستقيمة على ان معلومة المدعي شرط قال اصحاب المتن لا كثر غيره
 فان تقدر ان احضار القين المدعي بهلاكها او عيبها ذكر قيمتها قال
 السراج ليحضر المدعي معلوما ان المعين لا يعلم بالوقف والقيمة تعرف به
 وقد تقرر من لادة المعين فلا بد من ذكر القيمة ليتبين الحكم بشي معلوم ولم
 يذكر قيمة الفرسين والجانبة والديس والكل عندنا قيمتي حتى الديس كما
 به في مع القضا نقلنا في جواب الفتاوى معللا له بان النار عملت فيه
 واليد لا يجوز السلم فيه فليست تعرف باي قدر حكمه الى حكم المدعي عليه
 من قيمة الفرسين والجانبة والديس والحاكم لا يبرأ ان يعلم ما حكم به واذا علمت
 ان شرط ذكر القيمة لصحة المدعي في ذلك قطعت بعدم صحة الشهادة
 واذا قطعت بعدم صحتها قطعت بان المدعي عليه اذا دفع شيئا على
 انه يلزمه فظهر عدم لزومه لم يرجع فيه كما هو ظاهر في المحضر خلا ايضا
 من دفعه كثر في هذا منها انه لم يبين وضع الواضع بل هو بطريق التعريف
 او بغيره ليرتب القضا ان عدمه ومنها قوله من نهي الفرسين الى ذم يترك
 انما مات المدعي بشي كذا واجازت بيها ادعى فترد ان الاجازة قبل
 الملك المبيع او بعده والحكم بخلف في ذلك باختلاف الاحوال وامور يطول
 ذكرها في ما ان هذا الحكم على تقدير ثبوته لا يلزم به شي ما لم يستوف
 الشروط الصحيحة للحكم وينصب على شيء معلوم ثابت بعد دعوى صحيح وشهادة
 مستقيمة والله اعلم **س** في رجوع ادعى على امية قذرا من الزيت والدرهم
 ودينه فانكرت وشهدت البينة باقرارها بل قبل ام لا وهذا اذا ادعت ان
 اقرارها كان قارعا لا اصل له فلف المقرة ام لا **ج** تقبل البينة كما مر به
 في جامع الفقهاء وعين وجبارة ادعى الوديعة وشهد ان المدعي اشترى
 بالادعاء قبل كذا القدر انتهى وما خلفت المقر له اذا ادعى المقر ان الاقرار
 كان كاذبا فقد مرحت به اصحاب المتن قالوا كثر اقراره من ادعيه ثم قال
 كنت كاذبا فيما اقررت حلف المقر له على ان المقر ما كان كاذبا فيما اقررت
 لم يست يحصل فيما ادعيه عليه انتهى وهذا السحان وعليه الفتوى والله اعلم **س**
 في رجل ادعى على فلان حياية موجبة للذبح او الذبح ابل اذا اقر القن او نكل عن
 المعين ينفذ على مولاه ويلزمه دفعه او فداءه ام لا وهل اذا ادعى على عليه
 على الخوف حلف ام لا ولا اذا حلف خلف على ان العلم ان على البت واليقين
 اقرارا بين **ج** اقرار القن الحياية موجبة توجب دفعه او فداءه

سئل
 يحلف المقر على
 عليه القن

عکس دس مستغرق وارڈ
الورڈ اسٹارک
مالیہ

على
النسخة المستعملة
على

فانظر الى هذا

في جامع وضعت السبايا
في صناديق في مكان غم
احترق الكهان

ملك باتفاق لانها ثبتت بالاختلاط لا بفعل احد منهم والشركة خلطهم فيها
 خلاف بين اهل الفقه وقد رجمها الله ابو يوسف يقول شركة ملك ويحرم
 شركة عقد وكل حكم فيها قال شركة عقد كان النسخ على ما شرط اذا بيع الشرك
 بخلطهم وفي صورة الاختلاط لا يعم لاحد الزيادة عن الآخر ولو شرط له كالم
 به الشركة ميسرة وغيره فاذا كان الاختلاط في ذهاب ونفقة يضرب
 بقيمته يوم القسمة واذا كان في ذهاب او في نفقة ونفقة فالزمن
 واذا اختلفوا فيه فعلى مدعى الزيادة البينة وعلى الآخر البينة فاذا اختلف
 بين مدعى وان نكل لم يرد دعوى صاحبه لان اليد متساوية اذ مدعى
 الا كذا ويد والاخر متعلق في اليد وان كانت الايمان كلها صارت عين واحدة
 لا بد من اجتماع الكل لان الحاضر لا يملك اخذ مال الغائب ويد مدعى يد امانة
 على مال الغائب فلا تسع الدعوى عليه ولا يجوز القسمة في غيبته لان كل عين
 في الامل جميع اجزائها ليس للاخر فيها شيء ولا قدرة على تسليمها الا بخلط
 بنصيب الآخر والقسمة فيها مبادلة كالباع فيستنجان وهذه العلل ظلت الوجه
 في الاحكام المذكورة فتأمل والله اعلم **وسئل عنه ايضا صورته**
 في رجل اودع عند رجل صندوقا مضمونا لا يعلم المودع ما فيه ثم جازى
 وعمر وصناديق متفرقة محتومة لا يعلم المودع ما فيها ووضعها صناديقها
 فوق صندوق المودع برضا المودع فاحترق البيت الذي فيه الصناديق وتقدرو
 الصناديق المحترقة صيرة فضة ادعى المودع الاول انها له وانها كانت
 دراهم مسكوكة وادعى زيد وعمر وانها لهما وانها اصلها دراهم مسكوكة وكل
 واحد من المودعين يقول دراهمى كذا وكذا فيها الحكم الشرعى في هذه المصيرة
 هل للمودع الاول ام للمودعين والاحال ان المودع لم يصرف احدا منهم
 كان في صندوقه دراهم بل يقول هذه المصيرة لا ادرى لمن هي ولا في اي صندوق
 كانت **اجاب** في علمنا في مثل هذه المسئلة بان من ثبتت سيا حكم له به
 ومن لم يثبت شيئا لحكم له بشي فاذا ادعى احدهم على الآخر منهم ان هذه النقطة
 فضته وانكر الآخر ادعى المودع بانها كانت في صندوق من هذه الصناديق التي
 استودعها منهم ولا ادرى اي صندوق من هذه الصناديق ولا اعلم لمن هي
 صحت دعواه ورجعنا الى البينة واليمين بينت قامت له بينة بحملها واذا
 لم تقم بينة ونكل احدهم عن اليمين التي لزمته يقضي خصمه وان اختلف كل
 خصمه ان لا يثبت لكل قضي بالشركة بينهم كشي في يد اثنين كل واحد منهما يدعي

ولا بينة

ولا بينة له عليه في جميع الفضائل لو كان العين في يد واحد من يد كل منهما
 نصفه وجعل كل منهما مدعى في ما في يد صاحبه مدعى عليه في ما في يده ليجرى
 على كل احكام المدعى في ما بيد صاحبه واحكام المدعى عليه في ما بيده
 حيث اعترف المودع بانها كانت في صندوق لا اعرفه منها وان انكر كونها
 كانت في صندوق من الصناديق فقد انكرها معا فلا تسع دعواهها عليه
 لانه مودع انكر الايداع راسا واحدا فيمنع ان ادعى انها وديعة
 لغيرها عنده وبسببها وان لم يبرهن وانبتنا الايداع عليه بالبينة لزمته
 دعواهها وكذا لو ادعى احدهما انه اودعه واقام عليه البينة ولا في
 الخفوة معه والله اعلم **سئل** في رجل قبض من اخيه ثوبا
 ثم بعد مدة اتى به المدافع ليبره وادعى انه زيف فأنكر انه قرش المدفع
 فيها الحكم **اجاب** القول قول القابض انه قرش الذي قبضه منه عن الثوب
 بيمينه صرح به قارى البينة في فتاواه اذ ادعى قول المدفع القابض ضحيا
 كان او امينا وفي فتاوى ابن خيم سئل عن الباع اذا قبض الثمن ثم جازى
 المشتري وان ادان برده عليه شيئا منه زاحيا الله تعالى وانكر المشتري ان يكون
 ذلك من دياره قبل التول للبايع ام للمشتري اجاب ان لا يستيفه رخصة
 لا يقبل قوله ولا يلزم المشتري عوض ذلك ولكن ان طلب يمين المشتري على
 العلم بجاوب وحملت فان نكل لزمه الرد والله اعلم **ونظمه ايضا لاسيا فقال**
 ايا من شجر المسائل وامق ومن فقه الصخر ان رام نال ثلاث ايام عالم بحر
 وصدف يد بالفرايد ناطق وخير الدين الله تدرى سره وانت على الفضائل فائق
 اذا قام برهان بتدريج قاصر له من ابيها وكون المحرقات على وجه هو السؤال
 ولم يبدع راجح صار المناطق وقد حكم القاضي كذا ابتكارها بفيستها والردع بالحكم والحق
 قبل بعد هذا الحكم لو انها ادعت بلوغا قبل الحكم للحكم سابق وان اباها ليس خصما وانها
 هي الخصم فيما يدعى وشاق به ينشأ الحكم الذي كدر له فادع لناى ذابها هو فارق
 ساج عينا جزا ومقر كثر الخطايا وهو الذنب غارق وان ابن عمات الشهوات
 ربح ربحا جادا للكن ماحق عليه صلاة الله ثم سلمه بمدى الدهر والايام ملاح بارق
 كذا الادب العجب الكرام تدافع ومن للمخ والدين لاص **اجاب**
 نعم ينشأ الحكم الذي قد جرد له لان اباها ليس خصما يشاق اذا ما احتملت البلوغ تأكدت
 عليها ولاحت للادع بوارقا لا يقبل من الادع من بعد حكمه كذا دفع المدع والردع حتى
 ولذا من دفع الصبح الذي حكو على الالبس الخار رد بها موافق **ونظمه ايضا لاسيا فقال**

وطلعت
 اذا بقى في سعة ثم
 ظمرا لها زبون دابر
 الادع فالقول قول
 المدعي بيمينه

كل المديون من البرية رازي ومن النور والحب لا ريب قال في استمارة العون وكل جاد
 وانى بها ابلت منك واقت اذ كان سبب المنة محتملا لما له تدبر وهو البوع الموانع
 فقلت لك اني غيبيت وان اني على صغري من قاذية التصديق او بالهضم في الدعوى
 فباب الدعوى والقول قولنا ويطلب دعوى المدعي وبما راف **س** في بركة ادنى
 على نكاح مورخا فانكرت فاقام ثلثين بطله وادعى عمر ونكاحها وان زيدا المدعي الاول
 اقر انه لا عقد نكاح له عليها بعد تاريخ نكاحه الذي ادعى به فبطلت دعواه **ا**
 يع وسمي الدعوى منه والرفع وكذا سبب الرفع منها بعد الحكم عليها في الظاهر رجلا ادعى
 نكاح امرأته وادعى منه الشهود بها امرأته وقضى القاضي بما ادعى اقرارا من البينة على
 سبب ذلك لا يلتفت الى ان لا ان الاقضاء طرأ فلا يبطل ما يظهر خطا في بينة ذلك
 بوقت ان لا وقتا يكون قتل الاول وادعى المدعي ان لا الخطأ بل اني انه تزوجها
 في حق شركها وبطلت انه اقر بعد هذا التاريخ بطلته اسما وانما اقام عليه وليست
 باسمه بعد ادفع حقه حتى خلف الله ليرد به الطلاق فلو كان قد تنفق ومنع من الحمل
 ومنه صاحب الدعوى بان يعرض الرفع وادفع الرفع وادفع الرفع وادفع الرفع وادفع الرفع
 الختار وادفع الرفع البينة وادفع الرفع وقيل لا يجوز فعله ذلك من المراء المذكورة
 متى اقامت بينة بان لا تزوجت تاريخ المذكورة انه لا نكاح له عليها ولا نكاح له عليها
 او باسمه ذلك من الختار سبب بينة ويطلب الحكم المذكور ومثله في اقام الرفع الثاني بينة
 به انه يبطل به الحكم المذكور **هذا** في امارة استقرت من دعوى المدعي
 ومنقولات من مذهب بغير بالحق والمعاينة واختفت بفسادها وكتب ذلك في كتابي وبعد
 استقرت له بعد ان المرحوم دعوى عنه منقولات وادعى منها امرأته وكتب في دعوى
 ومات بعد سنين واشهر والزوجته تنفق في جميع ما ذكر فادعى بعض ورثته على
 وكيلها لم يقاض ان جميع ذلك تركه وطلب استحقاقه منه لكونه في دعوى الموت فالار
 الوكيل الصكين المذكورين واقام على كل منها بينة شرعية فنصحه منعا شرعا
 ثم ادعى امرأته على الوكيل المذكور لدى القاضي المريد محرم محبة البينة كونه
 في مرضه واقام على ذلك بينة تهيى اذ اثبت انه كان مكرها فادعى في دعوى الخلع
 يكون حكمه حكم الصحيح ولا يعد من مضارعا وينفذ عليه جميع ذلك ام لا والى اذا
 تعارضت بينة البينة والجملة المدعى في البينة في جميعها **ا**
 به في غير ما كتب من كتب الخفية ان المفقود المخرج والمسكول اذ القصد
 كل دأ منهم بالخطأ فيكم تقرن كل واحد منهم كما تقرن الصحيح كما في المخرج

وما بالمدعي من
 حقه المدعي

في حقه المدعي
 ودفع دفع المدعي
 الختار

على
 التقدير المذكور
 اذ انك لا تراه
 فكم ترون نوره

الصغير

الصغير فان هو اهل فاذا علمت ذلك علمت ان المدة المذكورة فوق ما قدروا
 اضعا فان اصابنا قدرها المرض الذي يطول بهام والمذكورة سبعة ايام
 واله شهر الا يدعى زيدا اليها مضافا لا سيما مع كونه في حقها وجوب
 ويقضى من ذلك بعض مصالحها فاذ اثبت ذلك لدى الحكم الرعي في جميع ما مر منه
 مع زوجته واذا تعارضت بينة البينة والجملة المدعى في البينة المدعى من الزوجته
 بان لا نكاح له عليها لانها المدعى والارثية تباركون والبينة المدعى لا يلتزم
 حجة به غير ما واحد من علمها بما وصحت طال ما به وانقصت بها فقلت ليس
 نفذ جميع تفرضه مع زوجته بان نكاح المذهب وادعته والنظر الى العقل
 بعارة المكلف اولي من المدارك والخاصة بالحيوانات وكلامه في اقرار
 والله اعلم **س** رجلا ادعى على امرأته انكحها منه رطلين من بطلها في
 بان نكحت منك رطلين بقالا وطلها الخات فادعت بطلها اليه هذا القول
 قوله ولا ضمان عليه ام لا واذا قلتم بالضمان عليه لا يضمن له من البينة ام لا
 ام بينة **ا** في البينة المدعى التسليم على الزوج المذكور يضمنه متى البينة
 لا انه يكره شي اده منه والقول قوله بيمينه فيه بيمينه ومدعى السر يكفر الا اذا
 با بطله الخاتية والقول قوله بيمينه فيه فبطلت المدعى على البينة
 لا بيمينه ولا فمينته والله اعلم **س** في زيدا ادعى على امرأته صغيرة انها
 ملكه ونبت امرأته وان والدته دفعتها لغيره ليدخلها في امانة لمتفاد الادب
 وان الجارية المرقومة تحت يده وطلابه بها فاجاب بالانكار وان الجارية
 موروثة عن والده فاقام زيد بينة انها جارية ونبت امرأته ونبت له بالزوج
 السريح بعد حلف بالله العظيم انها لم تنقل عن ملكه بوجه شرعي ثم ادعى عمر وهو
 الاثبات ان والدته زيد وبنت الجارية المذكورة استقرت بالادعوى والمذكور
 عليه ثم جاءت به مئة كائنة في امتهلا له خففت له زيد المدعى وبطلت
 مصدق له بطلها فاجاب زيد بالانكار في دعوى هذه البينة وادعى ان البينة
 انها وقعت من والدته لوالده عمر وشقيقها بغير حلفه وبغير رضاء فبطل
 اذا قامت بينة على حضور زيد البينة المذكورة الواقعة من والدته وتصدق
 في امتهلا لشقيقها والدمر وتقبل البينة وتكون الجارية موروثة عنه وبطل
 اذا ادعى زيد ان البينة انها وقعت من والدته لوالده عمر وبغير رضاء واقام
 على ذلك بينة بعد ذلك سبب ام لا والى على زيد ومن شاهده من الخوة يستحق
 بها التعزير ام لا سواء استقرت الجارية في ملكه او ملك عمر **ا** في بطل

على المدعي
 اذا تعارضت بينة
 تقدم بينة المدعي

البينة تقدم على ما في كتابي في دفع الدعي من الخصم على الخصم ان يسمع الدافع
 فقالوا اي دفع دفع الدافع وكذا دفع دفع الدافع وما زاد عليه من دوا مختار
 وكما يعقل اقامة البينة بعد دفع الدافع قبل الحكم به بعد دفع الدافع
 على ما كان عليه له به ثم يسمع خصمه ان الدعي اقر قبل الحكم به ان لم يسمع
 يبطل الحكم كذا في الذخيرة ولما كان جميع النصوص في رايها وفي رايها
 ادعى البينة واستعمل يميني فلم يأت بالدفع وحكم عليه ثم يسمع فاختار ان
 يقبل ويبطل الحكم انتهى واعلم ان معنى قوله يعرض الدافع الى ان اذا كان الدافع
 صريحا ان كان فاسدا ليعلم ما له في الفاسد ما ذكر من دعيه في ذلك
 البينة انما وقعت من رايته كما في الدعوى بغير رضاه فان ذلك دفع غير صحيح لانه
 على نفي رضاه والدفع الصحيح الذي يسمع دعيه ان عمر اقر قبل الحكم بها ملكه
 ليس له فيها حق فليدفع بسمع لصحته وحكمه به والحق من نفع المال ليس
 عليهم موازنة مستحقة بها الالهانة والتعزير كما قال الزاوي في كتاب الدعي
 بعد ان ذكر ان البينة تقبل بعد البينة وهو يظهر كذب المتن باقامة البينة
 والصواب انه لا يظهر كذبه حتى لا يعاقب بحرية في هذا الزور ولا حتى يبين
 انه ان كان لذل ان عمل الزور فادعى عليه فانكر فالحق ان اقام الدعي البينة
 ان له عليه الفاضل في كثير من الكتب والله اعلم **في امره** فطعت لاني
 بكم او دفعت امتعة لا يوجب تارة بنفسها واخرى بغيرها ومات الابن فخطبني
 ابني عن عصمة بديان ان المذموم من مال الميت ولها فيه الثلث ان كان
 تدعى انه ملكها لا شيء فيه لاني في القول قولها فيه ام قولها **في القول**
 قولها بيمينها لان اليد لا يثبت عليها البينة كما هو الوجود في الدعي ان القول
 قول ذي اليد باليمين وعلى المدعي البينة كما اجبت عليه ايمتنا رحم الله تعالى
 والله اعلم **في رجل قال** انني ابيع بياض من النواحي مرة وهو في المستبين
 في كل شهر بها فقدم من معلوم ابي والحيات فطالبه بيمينه بقدر ما يد
 على قوله ان الدعي عليه عند حكمه ثم يسمع الدعي عليه في
 خصمه ذلك من مستبينه ام لا يسمع عليه دعيه منه لكون معلوم ابي و
 السجلات ليس ما له وانما هو في الحقيقة مال المقيم **في رجل** كان له
 سبي المهرينة ورفع في الدارين بحجة في هذه المسئلة بعينها فلم يافقه في الم
 لومة لاي اذ ليس للطلالة الا حقها عينها فاجاب بقوله ليس المستبين
 الدعي عليه لان الدعي لا بد وان يملك حتى ثابت له معلوم الجني والنفذ

اذا ادعى المدعي مال دافع له
 بيمينه كرهه خصمه ان يسمع
 اقره الدعي بطلان الدعي

حطه
 انما يصح الدفع
 اذا كان صحيحا

مظهر
 لا يظهر كذب الخالف با
 البينة ولا يعاقب غشوق
 ساهدا الزور

اذا دفعت المرأة لمخلوق
 بيمينه او لا يوجب
 ومات الى طبعه من
 قولها في الاثمة

مظهر
 لا يسمع دعي المستبين
 بسبب المحصول

ولذا

ولذا المدعي ليس بماله اذا القاضي ليس له اخذ الاجر على القضا ولو فرض ان قال
 احد بيمينه فهو من باشر القضا وهو لا ياب للمستبين فلو ظهر ظهور البينة
 ليس للمستبين حق بوجه من الوجوه حتى يسمع له على ان ياب المدعي لمطالبة
 له غير جائز شرعا انتهى كلام شيخنا رحمه الله تعالى اقول لهذا الذي ادعى الله
 تعالى به ولقد نطق بالحق من قال من ودعيه من دفعه قبل دفعه قالا لا
 فساد الدين والديانة قبل الحكم الا لا اقول ان ارد من آخر اما لا
 لحضي الحو قد مالا لا يرب ولا شك دفع من في الوري مالا والله سبحانه
 ان له صلاح الا حواله وحسن الخاتمة اذا ان الارض والى الله اعلم
 في دعوى صديقتي وكسب في دار خني سنة الشام اما دون ذلك في ذلك على متولف
 خصم من ارض من رعية واقعة ضمني ما هو جاز في الوقف من الاراضي فحصل
 التحريم في ذلك من قبل حكم شرعي وكشف واطلع على تلك الاراضي الجارية في الوقف
 ولم يثبت ما ادعاه الخصم وكنت بذلك مكر شري بيمينت اراضي الوقف الحدود
 والآن قدم وكسب اخر غني ودفتر دار اخر بعد مضي سنة وعشرين سنة يدعي
 باراضي خني وادخله في حدود ما استعمل عليه الصك الذي يورثه بغير ثبوت
 اراضي الوقف المحروقة للثابتة نسمع دعواه بيمينه المدعي السابق وثبت
 ارض الوقف المسمى **اجاب** قد تقرر دستورية كسب على ان الحيف ان دعي
 الوقف من قبيل دعي الملك المطلق باعتبار ملك الواقف وانما اراضي بيت
 المال جرت على قبضها احكام الوقف الجارية فكان النزاع وقع بين ناخري
 وقبيل مختلفين احرار ذوي يد والارض خارج والبينة عليه لا على ذي اليد
 الحق الذي اليد قضاء ترك لا قضاء استحقات اذ لا يملك البينة له ف
 افق ما يستدل به على حقيقة كلامه وضع يده اذ هو غير محتاج الى البينة
 واما سماع الدعي بعد المدعي السابق فممنوع الا ان يسمع من اللاحق بيمينه
 عدول فتقبل بينته لانه خارج وبدوها لا يسمع قال في الجواب والحاصل ان دعي
 الوقف من قبيل دعي الملك المطلق ورفع على ذلك فوقع في اخص ان ثبت
 والله اعلم **في رجل** اشهد على نفسه في صحته وجوار ثفره با في ليس
 له عند زوجه في ذمته حق ادعى عليه بيمينه فانكرها فاقام عليه بينة
 بها لا تقبل ام لا **اجاب** لا تقبل للامد المقام بقوله ليس له عنده الحق المبرور
 وعينه ويد هذا قوله لا يملك قبل فلان كل عين اودين وكفالة وصيانة
 واجارة وحده فان ادعى الطالب بغيره حقا لم تقبل بيمينته عليه الا ان

دعوى الوقف من جمل
 دعوى التملك

مظهر
 لا تقبل البينة بعد اليمين
 كقوله ليس له عنده شيء

شهدوا عليه بأنه ثبت عليه بفعله بعد البراءة والله اعلم **س** من صك
 وصادقة صورته تصادق صاحب بن حسي وابن عبد الله بن عبد الرحمن
 وكلاهما بالبراءة وخافا طهيرة شرعا بأن الذي يستحقه حال في البراءة فلا يثبت
 جميع المالكين والايان والبيت السفلي المعروفان حدودا وانما
 من حقوقه والذي يستحقه عند النبي بمفرده جميع الموقوفات والملاكات
 ايضا والمصلحة الكبيرة والثلث خلاصه مع الحاكم والمطعم والمرفق
 وصحة العارية بينهما هذه عارية المصك وخوف كل حدوده وقد مضى
 على تاريخ المصادقة من سنة ١٠٠٠ ومضى مستقلا بوضع يده على ما عني اقله
 وعبد النبي مستقلا بوضع يده على المرفق بالسرعة والمصلحة الكبيرة
 الثلث خلاصه مع الحاكم والمطعم والمرفق وصحة العارية
 في التصرف ووضعه اليد عليه لئلا يثبت ان اختلافه في يدعي ان الملاك
 خوف وما عطف عليه لئلا يثبت ان له النصف فيه ولو قبل النصف
 فقه وعبد النبي يدعي ان جميع المتعاقبات ما عدا راحة الدار له خاصة
 فله القول قول صاحبها يدعيه ام قول عبد النبي فيه ام القول قول كل واحد
 واضع يده عليه ويصرف فيه بانزاعه مدة شين وما هو في تصرفه
 المصلحة والمرفق في راحة الدار يكون مشتركا **اجاب** كل من في يده تصرف فيه
 خاصة دون الاخر فالقول قول فيه يمينه انه ملكه وكل شيء كان فيه سواء
 في التصرف ووضعه اليد لا ترجح لاحد منهما فيه على الاخر فيترك كل يد على
 تصرفه ويمنع عنه الاخر حيث لا يثبت له عليه شيء يوجب الملك له خاصة
 او يوجب الشراكة اذا ادعى ان له المصلحة والله اعلم قالوا انهم ما يستدل
 به على الملك وضع اليد وما قول لئلا يثبت ان له المصلحة في القول خاصة
 الدار فقط فيكون الشاوي فيه خاصة يجمع ان يكون لما قبله ايضا وان كان
 الاول هو الاصل لانه الاقرب فوضع اليد لئلا يثبت ان له المصلحة فيقول
 لعلنا والاحال هذه بالمصلحة والايان والبيت السفلي ليدعوا لعبد النبي
 بالعرف كالما والمصلحة الكبيرة والثلث خلاصه مع الحاكم والمطعم والمرفق
 بالمطعم والمرفق والاشارة على ما بها عليه من وضع اليد بان يكون المذكور
 ما لم يرض به من شريح على خلاف ذلك فيبقى له ولا يثبت في ان المتعاقبات
 قبل قوله وصحة الدار مستقيمة على الخبر الذي يوافقها فيها فلا فرق
 الى جعله جبر الخافله حتى يوجب الا شراك في وجهه الا هو يكون في جث الحروف

عظم
 انصافا يستدل به على
 الملك وضع اليد

عند

عند الكلام على الواو والله اعلم **س** في ارض كان بها ريتون فمكحوا تفلوا الولة
 عليه ويعرفون غلته على محاله لا يعرف الارض والريون متصرفا الا بالجد
 ففني الريون وبقيت الارض فاحلوا لغيره جابها ارضه ففنيها الى ارضه
 عررها مدة ثلاثين سنة والآن ادعى عليه شريك الوقف حاله بأنه احداث يده
 على الارض بعد فناء الريون مع انه لا يجوز له اليد لنظاره عليه قد مضى
 اذا شهدت بينة حدود يده على الارض بعد فناء الريون تنزع من يده
 ويملك منها ناضرا المجرى ثبت كونه له بطريق من الطرق الشرعية وثبتت
 اليد للوقف بشيعة الريون لم يثبت مع ان الشكليات القديمة ودفعها
 الولايات لتطيق بذلك ام لا **اجاب** اذا برهن المطبق على احداث يد المولى
 عليه وان يد الوقف لا يثبت لغير الريون على يده تكون اليد للوقف والمولى
 عليه خارج فطلب منه المصلحة على انها ملكه فان اقامها على وجهها الشرعي حكم بها
 والا تنزع عنها يده وتكون للوقف لثبوت كونه ذابدا اذا ادعى في الوقف والملك
 سواء في ان يطلب البرهان من الخارج والى ذلك من اليد في جامع الفضولين
 والمعارفة له عقب ارضه في راحة الدار والمطعم والمرفق على حصة
 واحداث يده بكونه ذابدا والاربع طارحا ولو لم يثبت احداث يده فالاربع
 واليد والمولى يد خارجا تنزع من حيا فاطمة بان صاحب البنا والريون الارض
 ذابدا والمالك باليمين كما ثبت على ما فقهوا والله اعلم **س** في امارة امر رجل
 بتامسكتة بالاجارة مدة ثمانية اشهر انه ملكها مستدلة بوضع اليد هذا
 استجرا لتدفعه ويثبت ملك المولى له بذلك ام لا **اجاب** الاقدام على الاستجرا
 اقرار بانها لا ملك له فيه بل اتفاق لتدفعه بالاتفاق ويقضي به المولى والله اعلم
س فيما اذا ادعى شخص خارج على ارضه يدان الجارية المصارعة بالوعود
 ملك له ولكن اقرها بها واقام بينة على ذلك هل تقبل فحكم له بها ام لا **اجاب**
 نعم تقبل ويحكم له بها اذا كانت باليمين كما ثبت على ما فقهوا فحكم له بها
 فكل ما يرضى على الحكم انها ملكه والله اعلم **س** في رجل اقعدوا بمصلحة
 ليكتب ما يرد الامن الميراث وحرى ما بها ويسمى مينا يوم استقبل البيت
 مينا يوحده اليه ويوضع في محله المصلحة ما تات هذا المورث
 بالامن بعد ان اوصله لريات الريت زينة على حصة طبعه على ما هو المقتضى
 من غير ان يكون له اولى زينة قدمه كذا المصلحة يرضى بغيره بغيره
اجاب لا وجه لتضييق ورثة والحال هذه ادفعوا ما هو المورث من جانب

عظم
 لا يطلب من ذي اليد
 برهان

صاحب البنا ذابدا

عظم

الثابت باليمين كالما شعيانا

عظم

يمنع الاستجرا دعوى المولى

رب الزيت ومن جانب رب المصينة فع لوادعي انه استوفى له واقام على ذلك بينة
 ضمنه في تركته واما مجرد دعواه انه اوصى المصينة التي اوصى بها كذا من الزيت
 فلا يسمع كونه لا يوجب عليه شي من الضمان ولو ضاع جميع ما بها لا يلزمه
 ضمانه من غير ثبوت منه ولا تقريظ في حفظه كما هو ظاهر في الحال هذه والله اعلم
باب في رد المصينة بعد ان يدعى ادعى انه ملكه الى الاستيناف
 اقرار بالملك الذي اليد ولا تسمع دعوى المساومة المذكورة البهيمة **باب**
 المساومة ما تفرقة من الدعوى لتضمنها الاقرار بان المخرج الذي اليد كذا
 اقتصر في البراءة في الدعوى في نوع المساومة ولم يحكم خلافه في دفع مع
 المصنف في واسط الفصل الذي شركت في كونه اقرار الذي اليد في دفع مع
 راض الفوائد المصنوع وعلى اتفاق الرديات بانها اقرار بالملك الذي اليد
 راض التي ياديات وقال راض الفوائد سيد الذي الاستيناف لا يستبرأ
 اقرار بالملك الذي اليد ولم يحكم فيه خلافه في دفع مع **باب** في رد المصينة
 دعواه بعد سيق المساومة منه كان البراءة وجامع الفصلين ونحوهما والله اعلم
باب في رد المصينة بعد دعوى رد المصينة انه ملكه ورثه عن والده فاجابه
 المدعي عليه انه اشتريته من والده وعك المورثين كذا وكذا وانى رد المصينة
 من مئة تدر على اربعة اجزاء وانت مقدر معي في اربعة سكت من غير كذا منصفك
 عن الدعوى هل يكون كذا من باب اقرار بالملك في مورثيه فيحتاج الى بينة
 تشهد له بالشر او لا ينعى كونه واصفاه عليه المدة المذكورة ولا تكون
 الحادثة من باب الدعوى التي عليها في دفع مع صريح اقرار بانه
 تلقاه من المورثين المذكورة **باب** في رد المصينة في مورثيه فيحتاج الى بينة
 ودعوى تلقى ملكه من المورث اقرار بالملك كذا ودعوى الانتقال منه اليه
 فيحتاج الى مدعي عليه الى بينة وصار المدعي عليه مدعي بالمدعى في دفع مع
 بينة ينوبها دعواه ولا ينعى وضع اليد المدة المذكورة مع الاقرار المذكور
 وليس من باب ترك المدعى بل من باب الموازنة بالقرار ومن اقر
 بشي لغيره اخذ باقراره ولو كان في يده اسفقا كثيرة لا تعد ولذا ما
 يتوقف فيه والله اعلم **باب** في رد المصينة على بيتين في حصة مساوية
 معودة لارتفاع الامتياز وما يورث من حصة السكنى في ملك
 لها بيتان في بيتين لرجل يبيع حصة في حصة وطرقه وما خفي وما
 عرف به وبسب اليه ومات البائع في عت ورثته البيت الذي لرجل اخر

سطل
 اذا استم كتاب ادعى
 ام ملكه لا يسمع دعواه

سطل
 دعوى تلقى الملك من
 المورث اقرار بالملك لم
 يسمع دعواه عليه بعد
 حصة



بما صح في الشرع في الاول ويثبت ان يثبت في الساحة بيتا يلزم منه التضييق على
 المشتري الاول ومنع الارتفاق وسد الهواء نقصان الاضافة بلالة ذلك لا
 ويصح شرعا **باب** في الساحة المذكورة مشتركة بينهما مناصفة
 والمشتري من شركه عن البيت في المشترك وان لم يكن في البيت تضييق على الشركي
 ولا سد الهواء والاضافة فيمنع عن ذلك مطلقا والحال هذه واذا اطلب المشتري
 في الساحة او طلب احدهما نفسه ايضا وقدره على ما كانه اذا كان في يد
 انسان عرقا يثبت من دار وفي يد اخر بيت واحد فالساحة بينهما نصفان
 والله اعلم **باب** في اختلاف فحول الزمان فيها اختلاف في درجات وسرد
 اصحاب التنازل اقول للمخرج في التنازل اي الاقول في حالة الموت على الرجوع
باب في الرجوع والمعد بالتمتع في قول الامام المقدم والامام المظفر الى
 حنفية النون كذا في حصة الاختلاف على سائر الفرائض التي اودت في الحلال
 من قبله وعلت في الدين والافترق درجاته ومما يثبت في العلم المعلوم الى الفرد
 قاسم بين قطري في الفرد والافترق واذا اختلف الزوجان في تعلق البيت فها
 يقع الرجل فهو الرجل وما يقع للنساء فهو المرأة وما يقع للامام فهو الرجل فان
 مات احدهما واختلف ورثته مع الاخر فها يقع للرجل والنساء في الباقي منها
 وقال ابو حنيفة في المرأة ما يجهل به مسلما والباقي للمزوج ما صورته وقال ابو حنيفة
 للرجل فهو الرجل وما كان للنساء فهو المرأة وما يكون للامام فهو الرجل او لورثته في الملكة
 والموت سطل قال الامام السجستاني والشيخ قول ابو حنيفة في امه في حصة النسق في حصة
 وغيرهما انتهى قال الامام السجستاني اقول وعلى قول الامام من حيث اصحاب المنون
 قاطبة ويكني ذلك في الرجوع اذا المنون موضوع لطلب المذهب الصحيح وما خفي مقدم
 على ان الفتاوى والشرح كما اوضح الطرسوسي في انفع الويل الى المذموم المسائل واذا
 ما شافا خلت ورثتهما في قول قوله في حصة الزوج في حصة الزوجية ومجرو عن ذلك
 القول قول ورثة المرأة المقتدر ورثته الحقة جهار مسلما كما هو اصله في الباقي القول
 قول ورثة الزوج لان الوارث يقوم مقام المورث في حصة المورثين اختلافات في حصة
 وبها حيا في حال قيام النكاح ولو كان كذلك كان على هذا الكلام كذلك بعد موتها
 كذا ان كان الحكم قد استقضى فيه مسألة اختلاف الزوجين في حصة ما هو
 مما تارة احدهما وقبل النكاح ويصور ويجوز الموت ولما اذا كانا حيين او احدهما
 او عيوي فراجع ان سئمت وليكن اعتمادك على قول الامام ابو حنيفة في حصة
 والله اعلم **باب** في رد المصينة على الخضم النكاحي في قول الامام ابو حنيفة في حصة

سطل
 المشتري من شركه
 عن الباقي المشترك

سطل
 في اختلاف الزوجين

المنون بقدرته على
 الفتاوى والشرح

عليه شرعا ام لا **اجاب** اذا ثبت الاستنراض من عدم لا ينظر الى جوابه المذكور لان
 حاصله انكاره مع البتة باحدى الحجج الثلاث لا ينفذ الا انكاره لا وجه للزعم
 ان الزعم لا يرد والحال هذه وان قلنا بان المقاطعة على الزعم والمزاعم على الوجه الذي
 ينهض لان ليس امر شرعا اذ الاستنراض نفسه امر شرعي ثبت بدل الزعم
 لان ما في ذمة المستنضى وان حلف في اي شيء كان فاذا ثبت الاستنراض بزمه تنكح
 بعض الزعم باحدى الحجج الشرعية لا يتصور بنية بعينه في ذمة زعم به وقد قرر
 في المتن كافة عدم صحة التوكيد بالاستنراض المطلق فلا يمكن التوفيق بين دعوى
 المستنضى على المتكلمين وبين الدعوى على زيد بالزعم الذي ادعاه عليه بعينه
 للمنافاة بين كونه اقترضا له وبين كونه اقترضا بعينه له فليس له الدعوى
 على زيد بعد دعواه عليه لانه كما قال المال الذي استقرضه من يمينه
 بزمه تنكح استقرضه بعينه زيد لا انت ولا شبيهة في ان ذلك تناقض بينه وبين صحة
 الدعوى وجوابهم ان الزعم لا حقيقة له انكاره والمنكح بنية عليه فكيف يثبت
 على ذلك له دعوى والقول قد علم انما استقرضا فخصه الحكم عمر الموعود بنية له
 عليه لا يجب كون ما يدعيه لازما على زيد وكيف يكون لازما عليه فهو دهم
 الاستنراض وحسب في الحكم على محمد ما هو المردح في السواد ليس حكم شرعي
 قطعا وما يتطوع الشفيع ما ذكره البرازي في الردع ادعى على زيد ما لا خلاف
 ثم ادعاه على خاله زعم ان دعواه على زيد كان ظنا لا يقبل لان الحق الواحد لا
 لا يستوي في اثنين لا في صرح مع اثنين بوجه واحد انتهى هذا هو حلقه لخال
 قطعا في غير الكمال والله اعلم **س** في محض فاعلم من محض الرجل المردح
 مسلم بن خنيس الوكيل عن ابنته صبية الحاضرة به وتوكيده له بعد تعريضها سليمان
 ابن عليم واشهد على نفسه انه ابنة عبد القادر بن محمد من صداق ابنته ومن
 سائر حقوقها باذنها بالكلية وانها لا تتحقق قبله حقا ثم اشهد على نفسه الرجل
 المردح فنام بن تزويج الزعمي جدا في ذمة الزوج المذكور اثبات وكالته عنها فها
 يافت ذكره بشهادة احدى جاراته بن محمد انه طلق صبية زوجة عبد القادر
 بعد الاذن له منه بشهادة ثلث تطليقات فبوجب ذلك بان صبية من عصبة
 زوجها المذكور فلا قبل له حتى تنكح زوجا غيره وذلك بعد اعتبار ما وجب شرعا وثبت
 ذلك لدى الحاكم بوث شرعي وحكم بوجبه حكما شرعا لهذه صورة الحفظ وذلك كله
 بعينه الزعم فثبت الوكالة المذكورة المحررة عن دعوى الزوج ادركها حقا
 الحكم كدعوى نفقة العدة او غيرهما من الحقوق ام لا ثبت وهل الحكم على الغايب

بالثلاث

بالطلاق المذكور فهل ذلك ينفذ ويكنى مجرد قول المولى ذلك بعد اعتبار ما
 وقوله وثبت ذلك لدى الحاكم وحكم بوجبه ام لا **اجاب** القول لا يدخل
 تحت الحكم كما مر به في جامع الفصولين وغيره وقد ذكرنا قاطبة في حيلته اثبات
 الحرة على الغايب دعوى كفاية المهر على جارية او دعوى ضمان نفقة العدة
 معلقا بوقوع الزقة وتطالب بالاداء وتبرئ من ذلك ويحكم بالزقة والضمان
 ومع ذلك نفرا فيه وقالوا المدعي على الغايب شرطا لا سبب ومنه لا ينتج
 الحاضر من الغايب عند عامة المتأخرين فينبغي ان يقتضي ذلك الحكم
 او النفقة على الحاضر لا بالاداء على الغايب اذ المدعي على الغايب ليس له
 للمدعي على الحاضر في الجواز ما جيل اثبات طلاق الغايب فكلها صفيقة من
 ان الشرط لا سبب فكيف بها لما ولا شرط ولا سبب بل ولا دعوى ولا يكتفى بحرق
 المولى وذلك بعد اعتبار ما وجب في كفاية الخلافة وكثير من الكتب لا يثبت
 الحاضر والسجلات ان يبالغ في الذكروا بيان بالزعم ولا يكتفى بالامانة في الغايب
 والنظر في لوقال المولى وحكم بوجبه حكما شرعا في سبب الشرعية
 فهل يكتفى به فاجبت من اربابنا لا يكتفى به ولا بد من بيان تلك الحادثة والدعوى
 وكيفية الحكم في الملتصقات في كتب الشهادات ولو كتب في السجل ثبت دعوى به
 ثبت به الحوادث الحكمية انه كذا لا يعي ما لم يبين الامر في التفصيل انتهى هذا
 والحادثة في ذمة المولى في كفاية الشرط المتقدمة الا ان هذه البينة لا تقبل اذ في
 قبولها بطلان حق الغايب وكيفية تبيته البينة التي يثبت بها شاهد الوكيل الذي لا يقع
 النقل له بالوكالة المحررة وشهادة الشهود بها غير صحيحة كما لا دعوى لا محذور في ذلك
 المدعى بالصحة التي تطلب بعد الشهادة فلا يثبت الحكم والحال هذه والله اعلم
س في زيد ادعى ان له بركة عروية معلومة وذلك في وصية ابيه عمر المتوفى
 المذكور واثبت المدعي ذلك والحال انه لم يثبت المدعي ان لهذا المال باق في ذمة عمر
 المتوفى ولم يثبت من ثبوت لم يتصور من عرفه ومقت مدة بعد ذلك الاثبات والاثبات
 يطلب وكل زيد المدعي المال من عمر اتيام عمر فتمسك الموعود من الاعط لكون الميعود
 مريضا على المدعي وهو يمين الاستظهار والحال انه لم يتوفى في المدعى للميعود والله
 رب الدين عاين لا يسوغ للموعود في المال من غير يمين ام لا **اجاب** هو عاين
 رحمه الله تعالى بانه لا بد من ذلك من الميعود ولو ثبت الورثة فقد اتمت ادعاه فان
 يكون بزمه دين فيحتاج لوفائه نظرا له وللورثة المعين والحكم المذكور وهو عدم
 الدفع بينهم في كلام الثانية والله اعلم **س** في رجل ادعى على ابيه فادعى بانه حال

طلب
 الاصل في الحاضر ان يبالغ
 في الذكروا البيان
 مظهر
 لا بد من بيان الحادثة والدعوى
 وكيفية الحكم

طلب
 لا دفع الوصية بانه على الخت
 من الادب في الدار اذ لم
 يحلف الموعود

وصول عشرين منها ولم يبق له بدونه لود ثمانية وعشرين قرناً فافكر وصول الفري
 خلفه عليها هل اذا اقام المدعي يدعي شهدا له في الحكم الشرعي على انه قال له لا
 المطالبة بالحق من حق الفاعل المردود سوى بلا يثبت ان لا **اجاب**
 نعم تقبل شهادة المدعي على اقراره بان له ليس له من حق الفاعل المردود سوى
 ان لا يثبت قرناً حيث صدق المدعي في ذلك وثبت دعواه بالوجه الشرعي اذ لا مانع
 منها شرعاً والله اعلم **في امارة الشبهة** من اقراره على وجهه يسمى معلوم
 وتفرقا عن تقاضي وتراض فتدعى المظنة الغزيرة عليها فتدعى الماسية على السفل
 فتدعى نواها وتدعى نواها ولا بد من الادعاء لا بد من الادعاء لا بد من الادعاء
 ولا يلازمها بل هو دعوى الجلب والمغن الفاضل مع عدم التفرع **اجاب**
 لم يقدح احد من القضاة بان لا يرد دعوى التخلي المذكور فلا يسمع هذه الدعوى
 منها والعجب من من يسميها ويثبت جبراً على الرد وقد سلمها الداعي **متخلي** بناها
 وترد عليه جبراً متخلي بناها فلا يقدح في ذلك من العلم وانما سلمت دعوى المغن
 الفاضل في جواب ظاهر الرواية مع الرواية مطلقاً سواء اذ اقر او لم يقره وظاهر
 الرواية ظاهر الرواية وان كان متخلفاً فيفتقر بالرد ان غيره والا لا بد ان يكون في
 مسئلتنا مع دعوى العيب بالتخلي لما اشتهر الموت والرد والفساد
 في مسألة دعوى العيب في المبيع في يد المشتري انه يسمع من الرد فلا يسمع منها دعوى
 الرد ودعوى الجلب باطله عند اهل العلم قاطبة والله اعلم **فيما اذا ادعى الزاوة**
 في المنقول والعقد على ارض فخصم الى الحكم الشرعي في هذه الدعوى ثم اقر المدعي بانها على
 الوجه السابق فلا يسمع دعواه ام لا **اجاب** الا برأى الايمان باطل منقولاً كان او
 عقداً فلو قال لا استحق قبله مطلقاً ولا استحقاقاً ولا دعوى يمنعه من الدعوى
 بحق من الحقوق قبل الاقرار كما ارادينا ان لا يدعى دعواه الا عنها فلا يقدح
 ايمانك عنها فان لم اذ يدعيها الذي تقطع عبارات الكتب المشهورة ان كان البر
 عنها على وجه الاستشاق ما ان يكون في نفس القين او في الدعوى بها فان كان في نفس
 القين فهي باطل من جهة ان لا دعوى بها على القاطبة وغير صحيح من جهة البراءة
 وصحت الثبات فالبراءة العارضة والمنقول والعقد ابرأ من الايمان لا يسمع الدعوى
 با دوائها على القاطبة ولا على غير قاطبة والله اعلم **في رجل دفع لزوجته سوا**
 وصفاً لتفوز لها ففوز لها ففوز للنساج ففوز عطاء ثم ماتت الزوجة واختل
 الزوج مع ورثتها لم يدعى ملك الغطاء والزوج يدعى ملكه فله رد من
اجاب الغزل للزوج قال الفقيه لحيث بان العادة ان الزوج يدفع لزوجته نفق

مذهب
 لا رد بالغن الفاضل
 الا اذا ادعى انه مخو
 غره

مذهب
 الا برأى الايمان باطل

مذهب له جود

لاجل الزوج فصار الغزل كخدمة البيت من الخبز والطح وكيف يكون ملكاً له وقد سجد
 عطاء له لا قبل به والله اعلم **في رجل ادعى على جماعة من الالامة ان**
 له بدونه على سبيل الفرض الشرعي كذا من الفرضي تسلوا ودفعوا له الجار والكنيسة
 فانكرها فطلب القاضي منه بيعة شرعية فذكر انه لا بيعة له والتسوية لا تخلوا
 فمنعه الحاكم الشرعي عنهم ثم ادعى عليهم آخر ببيعة المدعي السابق ان الملك الذي ادعى
 به المدعي السابق هو ملك المدعي فلا بد ان المدعي المذكور قد قبله قبل دعواه
اجاب لا تقبل دعواه قال في حكمة الشكوى ادعى عليه فرض الفرضي وقال
 وصل اليك بيد فلان وهو ملكي لا تسمع الدعوى ومثله في البراءة ووجهه ان فلان
 غائب ونطقت كلمة المدعي على ان دعواه لما ادعاه فلان الغائب بقوله ان الملك
 المدعي به فلان ملكي اقرضه للمدعي عليهم فان دفعته حضوره عنه بذلك فلا تسمع
 والله اعلم **فيما لو ادعى على يد له في فاضل حكم القاضي له بموجب الشرع الشريف**
 ومنع الخصم من الترض له ونفذ حكمه قاضي اخر ثم بعد مضي مدة من الزمان طلب
 المدعي من قاضي اخر استئناف الدعوى هل يجيبه القاضي الى ذلك ام لا **اجاب**
 ينظر في دعواه المدعي ان كان اتى بها مع دفع اقام عليه بيعة تسمع وتقبل من دفع
 وكذلك لو منع الخصم من الترض له لعدم بيعة قامت منه على خصمه ثم اتى بها تسمع
 وان لم يكن كذلك لا تسمع دعواه حيث لم يرد على ما صدر منه او لا بد من مقصود الحكم
 في قوله لا تستأنف الدعوى قال في حكمة الشكوى في تسليمه كالخبر ودفعها كاي دعوى مع
 دفع الدفع وكذلك دفع دفع الدفع وما زاد عليه مع الجار وكما دفع قبل اقامة البيعة
 دفع بعد ولا يسمع الدفع قبل الحكم بعد الحكم وفي الدعوى من الخراج على نتائج
 حكمه لم يبرهن ذواليد على النتائج حكمه لم يبرهن فاذا كان في بيعة مثبتة والى
 اعتبار حكمها وسمع بعد دعوى الحكم عليه وبطل المتنا على الحكم عليه
 فكيف لا يبطى بيعة ذي اليد فيها الحق بالملك المطلق وان حكم القاضي له بطلان
 المدعى المفضية له هي البيعة فكيف بيعة غني مثبتة لان عنها في اليد ولا حاجة
 للحكم بها اذ القضاة للمدعي عليه عند عدم بيعة الخراج قضاء تركه ففازت تخلف
 فتقول ان اعاد الخصم الدعوى ولا بيعة معه بها يدعي لا تسمع دعواه لانها في الاول
 حيث لم يبرهن بيعة ولم يات بدفع شرعي يقبل شرعاً وقد منع او لا لعدم اقامتها فيها
 التي به لم يبرهن الخصم منه وقد منع بها سبق فلا يلتزم اليه ولا يسمع منه اجاباً وقد
 اكثر عليها وبما في ذلك هذه المسئلة في باب ما يدعيه الرجلان وله باب واسع
 بعض على ارض الخصامة واتي عن فاضل وذكر في مسئلتنا ما اقتضاه به من رامة ولا يراجع

مطلع
ذوق المتن والجميع
مع اطلاع الخصم
من سماع الدعوى

الحامط القابض المزيج
لا لعاصب الجذوع

جامع الفضولي والله اعلم **س** في سفور علو كل واحد منهما الى رجل يتوف فيه
 مدة سنتين تصرف الملك بلا منازع والآن صاحب السفلى يدعي من العلوي لنفسه
 انه ملكه بل القول قول واضع اليد وعلى صاحب السفلى البينة **ج** توافقا على بقاء
 العلوي له لخاصه ام لا **ا** **ج** القول قول واضع اليد وهو ذوالعلو بيمينه وعلى
 الاخر البينة والله اعلم **س** في سفور النهر وصاحب العلوي يدعي ان العلوي
 ارضه فيها الحكم **ا** **ج** اذا امتنع صاحب السفلى عن بناء السفلى لا يجبر لكن يقال
 لصاحب العلوي ان السفلى ان شئت وامنعته عن صاحبه حتى يوديك قيمة البناء
 او ما انتقمه من الاختلاف وقيل ان بناء القاضي فيها انفق والا فبالقيمة
 وعليه الفتوى كذا في فتاوى شيخ السراج الخافوف وفيها وتعتبر القيمة بول البناء
 لا بعدم الرجوع اليه والله اعلم **س** في صاحب علو اراد ان يبنى على بنة
 لا يضر بالسفل بل لم ذلك **ا** **ج** نعم المختار للفتوى ان لذي العلو ان يبنى
 على علوه اذ لم يضر احدهما على قول الامام وصاحبه وان تقل عن الامام المنع
 على الاطلاق فهو خلاف المختار والضرر وعمره يعلم بقول رجلين من الملوك
 المجاهرة في ذلك وحاصله ان الضرر ان علم يقيناً فيمنع وان علم بعمره يقيناً
 فلا يمنع وان اشكل يمنع الا برضي ذي السفلى والله اعلم **س** فيما اذ جنى الضرر
 بما لك البيت السفلى وكان ذلك بسبب ما لك العلوي هل عليه منع من ضرره ام لا
ا **ج** الفتوى على ان الضرر ان حُقق او اشكل انه يضرم لا يمنع ذوالعلو
 منه واذا علم انه لا يضر لا يمنع واعلم ان سقف السفلى وجذوعه وبمراذيه
 وبمرازيه وطينه لصاحب السفلى غير ان لصاحب العلو سكنه في ذلك لا ينكس
 صاحب البحرى الذخيرة فاذا اعلمت ذلك فاعلم ان نظمينه لا يجب على واحد منهما
 انا ذوالعلو فله دم وجوب اصلاح ملك الغير عليه واما ذوالسفل فله دم
 اجبار على اصلاح ملكه فان شاد طينه ورفع ضرر دكت الماد عنه وان
 شاد فتمل ضرره اذ صرحوا بانه لا يجبر المالك على اصلاح ملكه واذ تلف الطين
 المانع لو كلف الماد بسبب السكنى المادون فيه سرعاناً لضمان على الساكن
 وان تفرد بان ان الرجب الضمان وانما دنت هذا الاثنى بلغي ان بينهما
 تنازعاً في سطح خضير سكنه لذي العلو يطالبه ذوالسفل بتطمينه ليدفع
 وكف الماء والله اعلم **س** في رجل اختلف مع ذوالزوجته فقتل ستميناً
 لها كذا مهوراً قال الاب لم شيء **س** وفي وقت الفلاح صغيراً ووقفت
 الاضلاع بالغة وذلك قبل الدعوى ولا بينة لادوية الملك **ا** **ج** **س** في رجل

لا يجوز جاز العلى على ابن

مطلوبه ملكه
لا تحجب المالك على اصله

[illegible]

قول الاب ولا ينف عليه ولها من مثلها والله اعلم **س** في دار بين اخ واخت
 اربا من ايهما ما تافادني ابن الاخ على ابن الاخت ان اباه كان جنة اشترى
 حصرا بكذا حال حياته واقام بينة وقضى لم فادني المدعي عليه على المدعي المذكور
 بعد الحكم المذكور انه استامه في المدعي ودفع له فيه عزة روث او يوجه له يجرى
 كل سنة وان ذلك اعتراف منه بانه لا ملك له فيه قبل سماع دعواه بذلك وعلى
 بينة ويحكم له به ام لا **اجاب** بقوله مع علمها وانما طلبة بان الاستتام اعتراف
 بانه لا ملك له في العيني وانه دفع صحه والرفع يع بعد الحكم قال في جامع الفوائد
 في ادوار الفصول العاشر من اللدخية كايح الرفع يع دفع الرفع وكذا دفع دفع
 المدفع وما رد عليه يع وهو الخثار وكايح قبل اقامة البينة يع بعد دفع وكايح دفع
 قبل الحكم يع بعد الحكم حتى لو رهن على مال وحكم له لم يجرى فيه ان الخثار اقر
 قبل الحكم انه ليس له عليه شيء يطل الحكم من بعده فتاوى زيدا الذي وقال
 حكم له به لا يرفع الحق في اخر وجاء المدعي عليه عند هذا القاضي بالرفع تسيم
 ويطلب الحكم الاول وهذا لا شبه دفع المدعي صحه وكذا دفع الرفع وما رد عليه
 يع هو الخثار فكايح الرفع قبل اقامة البينة يع بعد دفع وكايح قبل الحكم يع بعده الثاني
 المسئلة الخمسة كاتبة في السراج وكايح عند الحكم الاول يع عند غيره وكايح قبل
 الاستتام يع بعده هو الخثار انتهى ومثله في كثير من الكتب فاذا علم ذلك
 قطعت بجهة دعوى الحكم عليه بذلك وقبول بينته والحكم له ودفع خصمه والحال
 لهذه والله اعلم **س** في رجل لا اولاد له وله اقارب عصبة حصة اخضرهم
 عند ما مرض مرض الموت واوصى لهم بزيون معلوم له ولهم وقال اقسموه فيما
 بينكم لا ينفذوا حوا على آخر فاقسموا فيما بينهم كما اوصى ونهوا كل من اصابه
 بالقسمة مدة بطلع للامتنع سنة والآن يدعي واحد منهم بالشرقة بفسم انه
 اقر بوجه الميراث منهم وانه احق بالي بواكلم هذا تسيم دعواه ام لا
 لم يسرنة القسمة ولمع السلطات على سماع ما مضى عليه من الدعوى في
 سنة فان يد **اجاب** لا تسيم دعواه لان الاقدام على الاقسام اعتراف
 بان المقسوم مشترك كما هو به التلويق وقاض خزان والموارد والبرازي لا سيما
 مع منع السلطات على سماع كل دعوى يعنى عليها هذه المدة والله اعلم **س**
 فيما اذا ادعى الخالج على ذي يد في حدود ان ذاليد باع المحرود ما لولا كة عن
 فلان الغايب بكذا ابا نقده الشيء ويطلب تسليم المحرود منه فانكر المدعي عليه الولاية
 والبيع وقبض الثمن على تسيم دعوى المدعي وقبض بينته على ذلك جميعه في حجية

مطل
 الاستتام في الشيء
 اعتراف بالخثار فله
 تسيم دعواه فيه

مطل
 الاقدام على الاقسام اعتراف
 بان المقسوم مشترك

الحاكم

الحاكم لا **اجاب** نعم تسيم دعواه لكونه خصما قال في جامع الفوائد وما راج
 اخر دكان يسيم فيقول اني فصول فلا تسيم المبيع فيبرهن المشتري انه وكيل
 فلان بالبيع فهو خصم فيثبت انه وكيل بالبيع انتهى هذا مخرج في مسئلتنا تامل والله اعلم
س في ميت مات عن زوجة وابن وبنت فوضع الابن يده على محرود كان لم يدعي
 كراهه منه بتمت عينه فاقامت زوجة الميت عنها وكما يدعي عليه بشخصها منه فادعي
 لدى الحكم الرعي فاقام الابن بينة شرعية شهدت بالشرا منه بوجه الوكيل على الزوج
 المدعي فحكم له الحكم المذكور بذلك ومنع من معارضة فيه وبقيت يده عليه في محض
 مدة فها تبت البنت عن زوج وصغيرتي منه فادعي هذا الزوج على الابن المذكور لدى
 القاضي المذكور ان المحرود مخلف عن الاب وطلب التحققة واستحقاق ولديه
 المنجز لهم من بنت الميت الاول فيه فاجاب الابن المذكور بما اجاب به اولا
 فكلف القاضي المذكور المدعي المذكور بينة تشهد بانه مخلف عن والده في حفر
 رجلين يدالديه بوجه الابن اية والده مات ويوباق على ملكه لم يستقل عنه
 بناقل وانما لم يعلى ما بين ذلك وقيل القاضي شهادتها وحكم يكون المحرود المذكور
 اربا من يد ذلك مع الحكم المتقدم منه ام لا **اجاب** لا يسيم ذلك مع الحكم المتقدم منه
 ولادجه لطلب البينة المذكورة في المدعي المذكور واعلم ان كلمة علمائنا في سائر كتبهم
 تظاهرت على ان كل واحد من الورثة يكون حصما عن الميت وان في دعوى الشرا من
 الموت الخصومة متوجهة على الميت وكل واحد من ورثته ضم عنه فاذا ثبت في حق واحد
 منهم ثبت في حق بقيتهم لقيامه مقامه كان الميت ضم بنفسه فثبت البيع عليه
 لمدي المراقا في جامع الفوائد مات وترك دارا ثلاثة بنين فقات اشان
 وثق ابن واحد والدار بيده نصيب له ونصيب الغايبين وديعة حمزة والدار
 غير مقسومة فادعي كل الدار فلوا دعي ملكا من سبلا اودعي الشرا من ابيه
 فحكم له بالدار اذ بعض الورثة ضم على كلهم اذ الخصومة توجهت على الميت وكل
 واحد من الورثة يكون خصما عن الميت انتهى ومثله في اغلب الكتب فانظر
 الحق للم الخصومة توجهت على الميت وقولهم بعض الورثة ضم على كلهم فاذا
 علمت ذلك علمت ان الحكم المتقدم هو الصحيح النقد وان المنازع لا اختيارية لا سيما
 على ابطال الاول والحكم الصادر على وجه الحق لا يجوز نقضه ومن قواعد القضا
 محول على الحق ما لم يكن ولا يجوز نقضه بالسك ولا شك ان الحكم يكون يكره ان يلزم
 منه ابطال الحكم السابق بكونه ملكا للابن بالشرا السابق من ابيه وهذا لا يجوز
 مع وقوع الاول صحيحا بغير دعوى صحيحة في شهادة مستقيمة فاني يبطل والحال هذه

التفاضل على احوال الورثة
مما ادى اليه الكل

فيما اذا اختلفت المتعاقبات فادعى المشتري ان البيع بات والبيع انه بيع
وفاقبل القول قوله البايع وبهذا اذا قام المشتري بينة ان البيع بات والبيع
بينته انه بيع وفادعى البائعين البينتين تقدم **اجاب** لهذه المسئلة ذكر علماءنا فيها
اقتلافا كثيرا والراجح فيها ما اقرر عليه في الثانية من احكام البيع الفاسد بقوله
وان ادعى احد المبيع الوفاء والاخر بيعا باتا كان القول لمن يدعي المبات
والبينته بينة الوفاء انتهى وقد علمنا لم يأت البينته لمن يدعي خلاف الظاهر في
الوفاء خلاف الظاهر في البات فكانت البينة بينته من يدعي واخرى
بانه في الحقيقة وبينته المبيع مقدمة على البات واجيب بما حاصله صحة
صحة المبيع وفيه شرط لا يدخل في الرهن فاختلف بهذا الخبر فقد قل من توفي
لم والله اعلم **مسئلة** في حجة الشهاد حاحلها اسد عليه فلا يبي ذلك بالوكالة
عن بنت حمة فلا يثبت فلان البكر لها لغة الثابتة ولما نته عنها في ذلك ونحوهم
وساير ما ينب اليها فله حجة على الزوج الذي يبيع فيه لويه بشهادة فلان
ابن فلان وفلان بمن ذلك العارفين بها في وجه الخصم الى حو التوكيل هما المشهد
لها الا في ذكرها فيه شهادا سرعيان الحق ان لا حق للموكل ولا استحقاق مع
عميل فلان وفلان هي الحاحات للتوكيل في جميع الاسباب المسماة الثانية
على الاسهاد المعلوم عندهم بملك ولا شبهة ملك وان المشهد لهما
يستحقان ذلك دونها وان ذلك قد يد الموكلة على سبيل العارية وبك ذلك احد
العميل اصالة عن نفسه وولما عني اخيه المرفوع وتصادقا على ذلك كله
التفادع السري فلي على هذا الوجه وبذلك بمجرد عند الحجة مع محمد المشهد
لها التوكيل لا **اجاب** لا عبرة بهذه الحجة ولا يثبت بمجرد الحجة التوكيل حق
الاسباب المسماة الثانية على المجلس عند المنازعة السرية قريبا والخصم
السري في ذلك ثبت الموكلة ان كانت حرة وان كانت مينة فالخصم وارهاض
كانا وغيره واما في تسمية كيف يثبت المصوات التوكيل وتسمي الشهادة لعمامه ومجربها
متضمن لتكذيب المشهد الذي هو التوكيل وتكذيب ما يهدم والشهاد منه
وشهادة البائعين للعميل المذكورين فهذا امر عجيب نفوذ بالله من الزعم والافعال
وساير السجانه تعالى اطلع احوال واسم اعلم **مسئلة** في ان المشتري بين البينتين
بات احدهما فالحق وربة المبيت ضران بسببه بل على الشريك الاخر منه
بتدور حقه ام لا **اجاب** ليس عليه شيء من ذلك قال في حواجر الفتاوى ابن
وبنت وراة ارافة دعي موع على ابن بنتي ولحقه ضران بسبب الدوي

نقل
أقول المسمى يدعى البارت
والبيمين بقية الرقا

مطلوب
في الباب - الوكالات

لا يرجع انتم بعد اذا لم تقبل الاختصا عن مت ففعل من التلك بقدر حتى لو كان ذلك
 كثره والله اعلم **مسألة** في رجل مات عن زوجة واب وابنتين له زوجة او كملها
 المدخول على مد يونه او مودعه او شيك بهيها وتزويجه بدفع الوديع او الدين او
 مال الشركة لها او لوكيلها من مودعه او لا تسع لها ولا وكيلها دعوى ذلك **اجاب** ليس
 للمدعي جوار ولا لوكيلها المدخول بهيها على مديون الميت او على مودعه او على شريكه فقد روي
 بانه لا يجوز للمدعي ان يثبت دينه على مديون الميت ولا على مودعه ولا على شريكه وانما
 المدخول على وصيه او على وارثه والزوجة دائنة فلا دعوى لها بهيها او بدينها الا
 على الوارث او الوصي والله اعلم **مسألة** في متاع عيني في يدي رجل اخرها ضايع والآخر
 زويها قام الخاب بينه انه اي النصف كان لا يسهل تقبل ام لا تقبل **اجاب** لا تقبل
 البينة على هذه الكيفية لما روي في الجوز وغيره من ان الجوز شرط صحه الدعوى وقبول
 الشهادة قال في البراءة من كتاب الشهادة شهيدان هذه الكيفية لا تقبل لعدم
 الجوز في اكثر من ذلك الحديث لم يقض لوارثه بل اجراله ان يشهد بملكه او يده او
 يد مودعه او وصيه وقت الموت قال في الجوز والاصل فيه ان الجوز شرط وهو
 ان يقول الشاهد مات وترك ميراثا فادركت اذا ثبت ملكه او يده عمو الموت كان
 جوازا مسئلة الجوز مشهورة وقد اختلف الكتب في ذكره والله اعلم **مسألة** في رجل ولا
 في بيع نصف تركه له بيد اخر فخاب فباع لرجل وسلمه وخفى من خفي وادعى
 على الوكيل شراءه من الموكل جود فوكيله ويريد الزامه باحضار الراس او قيمة النصف
 الذي اشتراه هذا له ذلك ام لا **اجاب** لا تسع دعواه على الوكيل لانه لا يبيع خصا له لا
 في النصف ولا في قيمته في ذلك جامع النصف المتزبان ما في يده لفلان لم يخصص
 للمشتري لانها ذماته لانه لا يفر وانما خصه في ذلك المشتري منه وكل من آتت
 منها الشرا بانه اسبق حكم له به ورجع المسئلة الى مسئلة تملك الملك من
 واحد لقيام الوكيل مقام موكله في ذلك فاذا علم ذلك علم انه لا سبيل لهذا
 المدعي على الوكيل المذكور لان دعوى النصف والقيمة والله اعلم **مسألة** في امرأة
 من مهابيتين شرعية لذي قاضي شرعي لا يخلع في بيتها ام قصر مجلسي القاضي
 ليجلوسها **اجاب** في البراءة نقله عن المنتقى عن الشافعي رحمه الله تعالى ان المطلب
 اذا كان نزيها او امرأة يبعث من يستحلها وقال الامام رحمه الله تعالى لا يبعث
 وفيها بعد ذلك اذا ادعى انها غير مخدرة وزعم وكيلها انها مخدرة ينظر ان كان من
 راي القاضي احضار الجملتين في وقت وجوبه لا قايده في الدعوى وانما ما بين
 على انها مخدرة اولا ينفرد وان كان ادليلا وان كان من رايه ان لا يضره ان

هذا
 الجوز شرط صحه الدعوى

هذا
 المخدرة تستحق
 في بيتها

مخدرة

مخدرة في كافت برك او من نبات الاشرف فالقول قول وكيلها بل يمين انها مخدرة
 وعلى المدعي البينة وان كانت من نبات الاوساط ولم يثبت فالقول قول الخصم على انها
 غير مخدرة مع السهيم وعلى الوكيل البينة انها مخدرة والتعويل فيه على العادة فان
 الاكثار التي من نبات الاوساط يجوز ان يثبت به دعوى يختصن عن الخرج الى هذه
 المواضع الا باذنه فيها يستقيم وتلازم على الترك كعريس الاخت او المصحة
 فاذا كانت لاخرى الا تلك الجهة كانت مخدرة وان كانت خزانة فيها لا بد من خزانة
 صار الخرج لها عادة لا يتبع مخدرة وكذا افاده الامام الجليل رحمه الله تعالى فيها
 قبل ذلك او المدة البراءة كالرجل وان كان المدعي عليه من يضا او مخدرة لم يبعد الخرج
 لا تقبل بل يذهب بنفسه مع الخصم او يبرئ نياها ان كان ما دونها في الاختلاف
 وكذا النوعين فعلم عليه المعطاة والسلام الا انه لا يذهب بنفسه وزمانا
 كبل شغل حصة القاضي والاداب تختلف باختلاف العادات انتهى والله اعلم
مسألة في رجل قيل له لك شجرة زيتون اربعين ابيك شجرة كذا فباعها في بيع بناء
 على قوله فظن ان لم يجرى شجرة متفوعة واختلف مع المشتري فالمشتري يدعي شرا والكيل
 البائع يدعي ما تقدم وهو بيع واحد لا بعينها فيها الحكم **اجاب** كل من اقام بينة
 على دعواه منها ثبتت فان اقامها فالبينة بينة المشتري فان لم يقيم بينة
 خالفا كان البيع لانه يسلك بها سد العقود مسلك صحيح او يبرأ بيمين
 البائع بها لان الاختلاف في البيع لان الشئ ومن ثكل منهما لم يبرأ دعوى
 الاخرى واذا ادعى بالمشتري خلف يفسخ البيع الواقع بينه على اي حصة كانت
 ويتراد ان الشئ والمبيع فتأمل والله اعلم **مسألة** في المتبايعين اذا اختلفا
 في ثمن المبيع فادعى البائع لدى الحاكم الشرعي ثمنه والمشتري اقل منه ونحرا
 عن اقامة البينة ولم يرض به عو ما جزمها ليل تحالفان ويضع القاضي البيع
 بطلب احدهما ويتراد ان ام خلف المشتري فقط لانك انك الزيادة ويقضي لها
 ادعى ام لا **اجاب** مسئلة اختلاف المتبايعين كتب المذهب طائفة بها
 بها متواتر وسردا فتاوى ومروا بانها عند العجز عن البينة وعدم الرضا
 بدعوى احدهما يتحالفان ويبدأ بيمين المشتري في مثل مسئلتها فان خلف
 خلف الاخر الخلف فان خلف فسخ القاضي البيع بطلب احدهما وتراد وفيه
 الحديث الشريف اذا اختلف البيعان خالفا وتراد المسئلة مشهورة
 والقول فيها كثيرة والله اعلم **مسألة** في امرأة اختلفت مع ذرية رجل في قدر
 ثمن دار بعتها لا يسهل فقالت بعتها لم يورثي قريشا وسيرها له ولم يقضي

هذا
 اذا اختلف المتبايعان
 في البينة بينة المشتري
 فان لم يقيم بينة خالفا
 وان اقامها على بينة

وقالت الورثة بعينها له خمسة ووزعتني قطنا بقشره وسلمك ذلك في حياته باليتيل
قول الورثة في قدر الثمن وفي قبض ام في قدر الثمن لا قبضه ام جرى بينهما التنازل ويبيع
البيع ما لم ينعى بينه على مقدار الثمن من احوالها بين ام لا **اجاب** بعد موت المشتري
لا شيء التنازل بين البايع وورثته والحال لهذه احدى كون المورث ابيهم والمورث قولهم
في قدر الثمن بالتعجيل على العلم والبيعة على البايع فينا يدعيه لدعواه الى ياد وانكارهم
لهما وما في قبض الثمن فالقول قولها بسببها فيه والبيعة على الورثة والمسلم
حاصلها في التنازل خالية وغيره والله اعلم **في خلى يد المورث اختلاف فيه السك**
تبرعا وما كان له ان يدعي لنفسه فالقول بين منها **اجاب** القول قول المالك بيمينه
انه ملكه لانقضاء واستقرارها فانظر لما نقله الشيخ في التنازل وتبين من الغفار
والله اعلم **كتاب الاقرار** **في رجل باع عاقلي اقر طابعا مختارا الاخران لم ينع**
طابعا نزلت طابعا بواو اشترا منه بقدر معلوم من القوي دفع بعض الثمن واجد
اجلا معلوما طابعا بالبيع عند كل فاجاب المشتري بانها اشترى منه ما لا وجود
له في الخارج لا يواخذ باقراره ويلزمه الحاكم الشرعي بها اقره طابعا مختارا ام لا
اجاب نعم يواخذ باقراره باجماع المسلمين ونقض على الخفيف اقره قال كنت كاذبا
فيها اقرت به فيلزم المقلد انه ما كان كاذبا فيها اقر ولا يبطل فيها اقر به وهذا قول المذاهب
وهو الذي يوافقنا استحقاقه واما ابو حنيفة رحمه الله فانه قال لا يلزم المقلد بالبعد
الاقرار يلزم المقر بها اقر من غير يمين على المقر له ونقض حتى يوفى ما اقر به والله اعلم
في رجل بينه وبين آخر معاينة واخذ اعطاه خاسب مضمون وقيل بيمينه
الفرع عليه بعد المعاينة بيمين الباطل التي خربها كامن بها واخترت به لدى جاري
كما ان يقول لا اقيم لك بغايتك الا بكذا انقض معاينة اوله لاوله ذلك ام لا والاعراض
السابقة ما في عليه **اجاب** يواخذ بها اعتراف به وبإقراره عليه الاتفاق والمعاينة
ما في لا ينقض بمجرد قوله لا اقيم بغايتك الا بكذا والله اعلم **في رجل باع**
من كسبه لا يدري كل واحد من اهل الارث مقدار حصته او عددهم واستبدان استحقاقه
بالارث فيها كذا لا غير والحال ان استحقاقه اكثر من نصيبه اشهاد به والحال ما ذكر
ام لا وهل اذا ادعى خضه انك اشهدت بكذا او انك صلت ام لا **اجاب** الاقرار اذا كان
على امر باطل رتب له الاقرار سهام زائدة لو اقرت على حقه من الزينة الشرعية
كل اقر به اليه زمني يجمع ويؤثر الاقرار في حق الغوايد من الاشبه فاذا علمت ذلك
فلا يفي اذ انكر اخضع الاقرار المذكور اذا فيه اليقين القضا لتكون وهو لو اقر به
لا ينقض عليه فكيف يخلط لا يوظف والله اعلم **في شيخ دفع له وجيه ماله بعد**
نبوت

المقر

مطل
الامر وسهام زائدة
لو اقرت على حقه
باطل

نبوت بلو في ورثته واشهد على نفسه انه لا يستحق قبله حقا مطلقا ولا استحقاقا اذ اراد
عاما عن سائر الدعوى فخر انما له بعده دعوى على ورثة الوصي المذكور **اجاب**
لا تسع دعواه قال في البحر الزايف وان كان له ارض على وجه الاصل كقول المورث مناهي
قبله فهو صحيح مستند للدين واليمين فلا تسع الدعوى وكذا اذا قل لا ملك لي في
هذه العين ذكره في المسبوط والمحيط فعلم ان قوله لا استحق قبله حقا مطلقا ولا
استحقاقا ولا دعوى بينه الدعوى بحق من الحقوق قبل الاقرار عينا كان او دينا قال
في المسبوط وبه خلاف قوله لاحق في قبل فلان كل عيني او دني وكل كفاية او جناية
او اجارة او حد فان ادعى الطالب بعد ذلك حقا لم يقبل بيمينه عليه حتى يشهدوا
انه بعد السواة لانه بهذا اللفظ استفاد البراءة على النعم استلزمه لئلا يمتنع
الصالح حتى يدخل في قولهم لو ظهر فساد العلم بقوى الامة هل يبطل الاثر المترتب
عليه ام لا او يقال اذا ظهر شيء لم يكن ظاهرا وقت العلم بطلانه ان يدعيه ام لا لا يوظف
والله اعلم **في رجل دفع مرض الموت اقره لفرد وارث بدعي يخطب جميع ماله**
للبيع ام لا **اجاب** نعم يبيع لكن يورثه دين الصحة وعكاسه معلوم والله اعلم
في رجل اقر الله لا يستحق عند عمر وشي ثم ان زيدا ادعى النسيان في الاقرار
فقال كنت ناسيا في بعض الذي اقرت به انه وسلمي فليقبل قوله زيد ام لا
وباليلزم المقر له يمين بان المقر حادق في اقراره ام لا **اجاب** لا تسع دعواه
النسيان لا يوظف الا رواية وعلى الرواية التي اختارها المتأخرون ان دعوى النسيان
في الاقرار تنقض ويثبت المقر له ان المقر ما كان كاذبا في اقراره اذ المقر يبرأ من عليه
بالاقرار وان صار حكوم عليه بالاقرار لا يلزم كالمورث في كلام النيران وغيره
والله اعلم **في رجل باع له فردا ارشمن معلوم واقر بقبضه والحال انه**
في بعض دون البعض فثبت المقر له وادعى على ورثته فاحجبوا عليه باقراره
هل يلزم ام لا **اجاب** نعم يلزم من ثبوت ثبوت الباطل وان كانت الدعوى
على ورثة المقر له في الميمين عليه بالعلم انا لا نعلم انه كان كاذبا وقد ذكره في سري
الوقاية لصدر الشريعة ونقض عليه ان لا يعلم والله اعلم **فيما اذا كان لوقف**
مسجد بيت ويدعي رجل واضع اليد عليه ان يكون البيت له وان ارضه لوقف
المسجد ناظر جود مكي سويح لناظر الميراث مطابقة الميراث بيمينك يشهد له
بالاستحكار واذا لم يكن مع الرجل تنسك يشهد له يقضي بالبيت لوقف المسجد ام لا
اجاب الاقرار بان الارض للمسجد اقرارا بيمينه ايضا انه لم ينعني بالبيت للمسجد
ارضا وبناؤه وقد فرغ علمونا في الاقرار بان المقر لوقف ارض هذه الدار لفلان

الاحبار
اد كان الاثر بلفظ
فهو مستند للدين

فانما يشهدون في كل عيني او دني
لوجوده في الدار قال في التمام
وقال محمد لا يوظف في الدار وهو قول
زمن لان البراهة تتناول الدار

على
اقراره لا يستحق عند فلان
شأنه ادعى له شيء
لم ينعى لا تسع دعواه
ويلزم فلان الحلق انه
ما كان كاذبا في اقراره

وبناؤه الى مكان الكل لفلان لانه لما اقرب بالارض لم ملك البنايع فلا يقبل قوله فيه بعد ذلك
 انه لعينه والمسئلة في اغلب الكتب متونا وشروحا فتاوى والله اعلم
 في امرة كثيرة تزوجت زوجين واحدا بعد واحد وورثت منها الميراث ووقعت
 منها شيئا من ميراثها وزوجت من ثاثة فقال لها ابو الهيثم ادخلك عليه حتى ترضى
 بجميع ما فيه كونه في فقلت كلان يدي لوالدي اهل بيته ام لا **اجاب** قال البرازقة
 في الدخول في دفع اخرى الدفع في قول الشخص كلما يدي لفلان هذا الكلام محمول
 على البراءة الكرامة على اختيار صاحب خوارزم وعليه القبول فلا ياتي الشراء وقال
 في الزار قال في محنته كل شيء في يدي او جميع ما املك او لذي يدي وقدمت
 المعرفة في بلدنا على خلافه فيجعل على البراءة الكرامة انتهى وعلى تقدير العمل باصل
 الرواية وجه ذلك هبة بشرط ان الموقوف ان يكون مقبوضا غير مباح
 مسمى غير مشغول فلا يملك الموقوف له مال بنته بخلاف هذه المقولة في حال هذه
 والله احكم **س** في امرة اخرى ان جميع ما عندها ماتت يدها من الحلي
 والاسعة والدور ملكه لوالدها وان عارية تحت يدها لم يبع حيث لم يكن المقام مقام الكرامة
 بل كتب به حكم لذي قاضي بانها **اجاب** فبيع ذلك في حال هذه والله اعلم **س**
 في امرة اخرى ان زوجها المات تفرق بينهما بغير اذن شرعي ففعلت
 والان تدعى ان ليس في باطن الامر لغيرها في ذمتها بل تسعة ديوانها
 فليست اشتراها بان ذلك حق في باطن الامر كانت بذمتها ام لا **اجاب** فبيع ديوانها
 ان اقرارها كان كاذبا فليست اشتراها لانها لم تكن كاذبة فيه فان حلفت ولا يطل اقرارها
 وادعت الزامها بما اقرت على ما عليه الفتوى والله اعلم **س** في امرة اخرى
 بنته لاختار اذ الدخول ففعلت الاب على الدخول حتى تفرق به ففعلت ما فعلت
 فافترت بل يبع اقرارها ام لا وفيما لو اكره موليته وهو قادر عليها حتى تفرق له الصفر
 بما ورثته من ابها فافترت بل يبع ام لا **اجاب** لا يبع اقرارها في حال هذه قال
 في التاثير فيه نقله عن النيسابري قال ابو جعفر لو منعه امراته عن الزنا حتى تطلب
 منها منه ففعلت لم تقع البتة ومثله في الخلاصة والبرازقة وغيرهما وعادة القدر
 بل حفظ منها امراته عن المسير الى ابيها حتى توب وعلى بانها متزوجة المحكومة وقد
 اتفق المتأخرين على ان الاكره يتحقق في زماننا من غير سلطان وان الزوجة
 سلطان زوجته بلح السلام ابو السعود العمادى متفق الدار الرومية المستنطق
 في ذلك ان الرجل اذا زوج ابنته من رجل فلما ارادت ان تخرج من بيته الى زوجها
 منعها الاب لان شهادتها انها استوفت منه ما تصرف فيه من ميراث
 امها

الامر اه يتحقق من غير
 سلطان
 الزوج سلطان
 زوجته

امها فافترت بذلك لم اذن لاني اخرج عدم صحة الاقرار وقد اتي به في السلام المذكور
 واذا علم ان الاكره يتحقق في كل من قدر على تحقيق ما لمرده به وعلى ان منعها
 عن ابيها لم يتحقق في عدم صحة الاقرار فواقعه الحال والله اعلم **س**
 في رجل ستمه اخوه تكلم في عرضه فطلق زوجته رجعها ثم توفى له الشاهم كاشا فقال له
 المستوعم الم يكف ان طلقت زوجتي من اهلك وكر ذلك القول من ايمان المطلق
 توجه لانيب القاضي وذكر له صورة الواقعة فقال له لانيب طلقت منك لانا ولا
 من جهة لك واخبر اخا الزوجة بذلك فقبل قول النايب طلقت صحح ام لا وهل يعمل
 باخاره انه طلق لانا ام لا **اجاب** قول النايب غير صحيح بل خطا في حيث كان كلام
 اخاه هكذا اذا استنهم الانكار في احوالهم لما وقع وتفرقا لم يكن اثم بكفك طلاق
 زوجتي المقر السابق وهو الموصوف بانه واحد رجع ففكك بغير اذن كاشا في ذلك اذا
 كره وان كان خلافه فلا يد من بينة ولا يكتي اضرار القاضي اخا الزوجة بان الزوج
 طلقها لانا بل لو اضره انه قطع عليه به فبطل قال في الجواب والخبر بالتمسك كالاشيا
 لا بد من الخطأ قال في سدادات القينة اشهد القاضي شهودا في حركت لعدن على فلا
 يكدا فهو اشهادها على والحضور شرط ثم قال في تهذيب القلبي اذا قال القاضي حكمت
 على فلان بكذا وهو غيب لم ينفذ انتهى فاذ اكان هذا في الاخبار بانه قضى فكم في
 الخبر بان فلان واقعه منه كذا والقاضي في زماننا ممنوع عن القضا بغيره وقد
 رجوع فخره فلو قدر انه قضى في سلكنا بغيره لا يعتبر هذا وقد قال في البرازقة
 في الخلع بين الزوجين من تيب عند القاضي فقال بانه كان قوري عذري مرة
 اخرى والزوج ينكر فقال القاضي الاسام لا يقضي القاضي بالحكمة الغليظة بكلام النايب
 اما ان يبقضي بكلام القاضي اذا اضره انتهى فهذا اقله للشعنة مستند الزوج
 الدالة على ما قلنا ان من ان خضر ويطول بذكرها الكلام وفيما قلنا كفاية لزوج الامام
 والله اعلم **س** في رجل اقرت وبوخال يعترس اربابا لا حق له في المكاني اللاتيني
 وانها من حق ذلكان وذلك بطلان وتعرض في نظر الشاهد بذلك شيئا معلوما
 وقبضه والان بعد مضي مدة يزعم ان الشاهد ليس بهي كونه لم يعرف بمقدار
 الحصة المصالح عليها خفي لا التاكت الذي فهمه والشاهد واقعه موقوف في بانه
 لا يملك نقضه ولا ياتي الى تنصيص بمقدار الحصة المصالح عليها اذ هو داخل في
 المقنوع والحالة هذه ام لا **اجاب** لا ياتي الى التنصيص بمقدار الحصة المصالح
 عنها بل يبع المع جهالة لا ذكره الشراة في اطمه والله اعلم **س** في اجنب
 اقام بينة شهدت على مريض من الموت بوجه وارثها بغير موثا انها اقرت

الامر يتحقق من غير
 سلطان
 الزوج سلطان
 زوجته

الاجاب بالقضا كالا
 قال القاضي حكمت على فلان بكذا
 وهو غيب لم ينفذ

اذا اقرت لا قوله
 في بكان كاشا في
 رجع بمقدار الحصة

عند
إذا استقطض
من الأثر لا يقطض

لا يصح استقطاضه اذ هو جبري لا يسمي بالحق لا يسمي بالحق اذ هو جبري لا يسمي بالحق لا يسمي بالحق
ولا يسمي بالحق اذ هو جبري لا يسمي بالحق لا يسمي بالحق لا يسمي بالحق لا يسمي بالحق
لو قال وارث تركت حتى لم يبطل حق في جميع الفضول قال احدثه برئت
من تركه اي سبوا المومنين الذي يقدر حقه لان هذا امر اذ عن المومنين بقدر حقه
فيهم ولو كانت الزكاة على المومنين ولو قضى احدهم شيئا من بقية الورثة ويرى من
الزكاة ويجهل ان يكون على الكسبي لو اراد البراءة من حصة الذي لا وارث له حقه
من الورثة لتلك الذي منى لا عليه ولو قال وارث تركت حتى لم يبطل حقه لان
الملك لا يبطل ما ترك فهو صريح بانها اي الام لو توفقت له سقاطا ما استحققه
من الزكاة لا يبطل حقه من الزكاة والله اعلم **باب** اذ اعترف سيدا بانه
وطئها فانت بيمينه بعد اعترافه بالوطئ هل يثبت نسبا منه وتزويج تركته
مع بقية ورثته ام لا يثبت نسبا منه ولا تراث **باب** لا يثبت نسب ولد الامه
من سيدها بمجرد قوله قد وطئها الا اذا ادعى لنفسه فاذا مات السيد تراث
المت المتزوجة من ماله الا اذا اثبت بيمينه سرية معرفة دعوة السيد لها
واذا لم يثبت فالمت من جهة ماله الموروث عنه لو ثبته والحال له من ماله
باب في امرة اشهدت على نفسها انها لا تستحق قبل اخيرا حقها من ميراث
والديها وان الذي قبضه اخوه من الديون الخلفة عن والديها وحصلها استحقاقها
منه وهو ثمانية واربعون قرشا فبطلت يمينها ذلك من الدعوى فخطتها على
مديون تمام مديوني والديها واذا اعترف اخوه من جهة ما قبضه من
اشهدت به يقبل قوله حقا ام لا وهل اذا اعترفت انها اقترخت منه كذا
ثم ادعت انها اقترت به ولم تكن قبضته يمينها ام لا **باب** لا ينعقد
الاشهاد المذكور في الدعوى بدعي على مديون عليه دين لو ادعى ولا يصدق
اخوه انه قبض منه وشهد اشهادها قال من اخ الفحل الثامن والقرين
في جميع الفضول مستشهد الا ان قال قد استوفيت جميع ما تركه لذي
قال استوفيت جميع ما تركه من ديني على الناس فقصت كله ثم ادعى على رجل دين لا يمينه اني اقبل بينته
والذي من ديني على الناس واقضي له بالدين استوفيت خبير بان واقم الحال اولوية الحق على يمينه
واقضي له بالدين استوفيت خبير بان واقم الحال اولوية الحق على يمينه
ثم ادعى على رجل دين لا يمينه اني اقبل بينته والديها واقضي له بالدين استوفيت خبير بان واقم الحال اولوية الحق على يمينه
واكر الدين لم يثبت في وجه المدعي عليه الذي هو واحد الورثة بل يؤخذ من

جيه

مطلوب
سند مع المرافعة يوجد
من جميع التركة

جميع التركة ام يلزم المدعي عليه فقط **باب** ان شهد مع المقر بالوكالة رجل اخر
بأنه من جميع التركة والا لقال في مجموعة مؤيد زاده نقله عن الزيادات
ان انكر الوارث الدين على ابيه واقام المدعي بينة يقضي بالدين ويستوفى
من جميع التركة لا من نصيب هذا الوارث وهذه الة نقلها على الوارث يكون
فقا على الكل فان انكر هذا الوارث بالدين وكذبه سائر الورثة فلم يقض
القاضي باقراره حتى شهد هذا الوارث واجنبى بالدين على الميت جازت
سما وتبها ويقضي بالدين ويكون ذلك فقا وعلى جميع الورثة انشلي
ولما اقراره بالوكالة نفذ على نفسه لا على بقية الورثة فهو حصة من حقه
لان حق غيره اذا اقراره بالوكالة نافذ عليه لا على البقية فهو حصة من حقه
ما يخصه من الدين ولو قول الفقيه السعي والمروي وما لك واثبت الجاهل
قال هذا القول واحسن والله اعلم **باب** فيما اذا اقر خفي بيمينه سرية
في مرضه بان في ذمته زوجة خفية وعزيرين دينار اذ بها مملو مولا وحرقته
فيه وبايعها نصف دار له به وصرف على ذلك بعد موته بعض ورثته
وتدب البعض فبطل الاقرار والبيع المذكوران صحيحان ام لا **باب** اما الاقرار
بالميراث فحيث كانت ممي يدعى لها مثل المقر به كالميراث به في جميع الفضول
وغیره معلما بقوله اذ يقبل قولها الى تمام ميراثها بلا اقرار الزوج واما
البيع فلا يجوز قال في جامع الفضول اعطى لبيت محض ميراثا لم يرض
البني من الوارث لم يرض في المرض ولو لم يكن المثل الا اذا اجاز وارثه وانما على
ان الاقرار لها بالدين المذكور ميراثا محض حيث لا زيادة فيه على ما يوجد
لملكها ولا يحتاج فيه الى تصديق الورثة وان كان فيه زيادة لا يصح بها له
وبيع فيها هو ميراثا وان البني لها لا يصح الا بيمينها الورثة فان رضي البعض
ورد البعض حان في حصة من رضي ولم يرض في حصة من لم يرض ولادة الفكاك
كلما صرح بها في جامع الفضول في احكام الميراث والله اعلم **باب** في رجل
اقر في مرض الميت بعرض ثياب من الميراث المشروط بمجيء زوجته المدخولة
انها باقية لها في ذمته وبايعا به زيتها ميراثا عنده لم يرض به اقراره
في تلك الحالة ويبعث للزوجة الميراث ام لا **باب** لا يصح اقراره ببقاء
شي من ميراث المشروط عليه تحمله قبل الدخول بها اذ ادعى له بعد
الدخول لانه منها فاقارره لبقائه لا يصح لانه اقراره بالدين وهو له بعد
مرض الموت ويبعث الزينة الميراث عدم محتمل اظهر من التمس والله اعلم

مطلوب
اقرار ببقاء شيء من الميراث
لا يصح اذ ادعى اهلها لا تصح

قد جعل الحق يذهب ويحيى في حوائج الداخلة والخارجة غفواناً ورحمة
 اصغر ان وقد حصدته تغيراً لا يهتفم ذلك عن الخروج لما آت به من بلده الى بلد اخر
 اقروا هؤلاء هذه الحالة غير ذي فراش ان جميع ما في يده لاضمة ولان يذيع
 افواه ويعلم به سر عام **لا اجاب** نعم يعاقران ويعمل به سرعان وحكمه حكم الصالح
 ولا يلزم من اصوات الوجع وتغير الجسد الحاقة بالمريض الذي تحتل حاكمته
 عن احكام الصبح فان الانسان لا يفر عن مرض ما منها دام خرج في مصالحه
 لا بعد مريضاً عادة قال في الجامع الصغير صاحب السبل والدرق ما لم يضر صاحب
 فراش من كاصح فاذا علم ذلك علم انه كافر بالصبح وقد مر حول ان الصبح اذا قل
 جميع ما في يدي او جميع ما يعرف في او جميع ما ينسب اليه لئلا يكون اقرا لا يهتف
 حتى لا تشتط فيه شرايط اللبنة قال في الحاشية قال ما في يدي من قليل او كثير
 او جسد او متاع لئلا يمتح اقرا له عام وليس يجوز ان تنفي فكل تنفي ثبت
 انه كان بيده بكم لم يه الحكم الشرعي كما يرجح كلام عليهما في الحال هذه والله اعلم
ق في اخوتي كثرت منها الدعوى والمخاضات لقريب لها لدى نائب
 الحكم في فقه امه الى القاضي الكبير المستتب نسبي لا يه عن سماع دعواها عليه
 قايلاً وان اراد الدعوى عليه ترسل الى هذا الجانب ولا تشع عليه دعوى بلاد حيا
 عليه لدى النائب فقال على سبيل الانتكار منها واستبعاد ذلك عنهما
 انما قتلت ابائكما واحكما يعني بذلك غاية الاستنكار والابتعاد لئلا يكون
 اقرا منه بقتل ابيهما واخيها ام لا ولو اجماع ذلك واقر به وشهد عليه شهوده
 ام لا **لا اجاب** لا يكون ذلك اقرا بالاجماع وانما هو استبعاد منه لصدور
 الخاصة له منها والدعوى عليه وايضا لا دية اليه كما هو جار على الاستن
 عند اذيقه من هو كفى لغيره لمقابلته بعد ما يتامل منه من مجازات
 المحنى بالاحسان لا بالاساءة ولهذا انها لم توجه عليه اي عدم كونه اقرا
 بالقتل والله اعلم **ق** نرحم دفعه له اخ على يد ولده حابو واويبا ونقد
 ودية واذن له في بيع العاقوب والنياب بمصر ففعل ودفع منها له وثلاث الاخر
 بعد وفاة ولده المذكور فادعى وكيل زوجة الولد على ان كلامه من العاقوب والنياب
 والنقد ملك للولد دون والده وطالبه بها ضعه يعني زوجة الولد بالارث منه
 فاجاب المدفع له بانها كونها ملكا للولد قايلاً له الولد سلمها لولده المذكور
 يعني كان مأمور في ذلك هل تكون للوالد فتجوز على فراشي الله تعالى اربعه ام
 للولد فتجوز على فراشي ثمانية واذا قلتم له للوالد هل لو قسمها حكم بين

المعروف صاحب الاسر
لا بعد من يفي

الاستفتاء
الأقمار على سبيل
والانكار

ورثہ

ورثة الولد والحال هذه تبطل قسمته الى ثلثه الموضع الرابع **الحال** والولد لا
للولد فقد مر حواطا طية بانه اذا قال لهذا الذي دفعه الى اوسمه في عمر وهو
لن يدع حواطا طية بانه اذا قال لهذا الذي دفعه الى اوسمه في عمر وهو
ابطال القسمة والحال هذه لما ذكر اذ لم يوصى مال الغير على الغير فلا يجوز ان يوصى
كتاب البيع في قسم لهم قوة ومنفعة اتفقوا على ان يبيعوا ما في حواطا طية
في بيعي وحجرا اهل القرية على ردم على انفسهم واموالهم الا يبذلوا شي من المال ففعلوا
روى القرية وجعلوا البيع مالا لا اجل انتظام حال القرية قبل يلزم الجمع بين
اهل البيوت وعينهم في ذلك ام يخص باهل البيوت **الحال** حيث لم يكن لهم قدر على
منهم وكان اخذهم لذلك فسر على وجه التفرغ في القوامه على الجميع والحال هذه
ولا حرة لكرامة بعضهم وامتناعهم وفي مثله قال الفاروق لو نزلت ليعتدوا
ولهذا مستنبط من فروع متفردة ذكر في الاجابة والنسبة والكتابة والله اعلم
في النزول على التيمارات بهما يعطى لصاحبها كماله هو الواقع في زمانها
ملاحيث والله لو نزل له وقبض منه المبلغ لم اراد الرجوع عليه به الا بهلك ذلك
ام لا **اجاب** الاستحقاق للتيمارات باعطاء السلطان له دخل لرضا الغير
وجعل في العتياض عنه لا يجوز والله لا يملك ذلك ما قاله في الزانية وغيرها في كتاب
البيع لم يعط في الديارات مات عن ابنين فاصطكى على ان يكتب في الديارات
اسم احدهما وياخذ العطا هو الاخر لا على له من العطا وينزل له من كان
لم يعط ما له معلوما فالصحيح باطل ويرد بدل الصالح والعطا للذي جعل الامام
العطا له لان الاستحقاق للعطا بائنا الامام له دخل لرضا وجعل انتهى
فلو مر في عدم جواز النزول عن التيمارات وان المنزول له يرجع بها بذل
لا هو ظاهر وان كان نزول له عز النفس منه وقد رايته في السلام على الخلفاء
عند قول صاحب الرسالة في النزول عن الوظائف فانهم والفتوى على عدم جواز
العتياض عن الوظائف وقوله الحقوق المحررة لا يجوز العتياض عنها كيف
الشفعة وغيره لا مر في رد قول من قال بجواز النزول عن الوظائف في الحال ان
التيمارات يعطى العتياض في بيت المال وولاية الامم والبيع في ذلك اسقط
لا لم يكتب عليه فيبيع والنزول عنه بهما في صحيح فلمن دفعه الامان يرجع فيه
ويسترده متى دفع له لا هو ظاهر والله اعلم في رجلين فاشما على حصة
بلدة بالمقاطعة فمن يلى اعطاء الحصة كذلك ثم اصطكى على ان يبذل احدهما
ما لا لاخر وتكتب على اسم في الديارات ولا ينزع في فيها بل يبيع ذلك ام لا ويسترد

دک
ملک
فی النزول عن التمارين
يعطى لصاحبها

المغیرمو

لا يفتنه الا عتصم
عن الوطائت قلبي
دفع الى صوم فليس

ما دفع اليها **باب** لا بد من ذلك ولم ان يسترد ما دفعه على ان يخرجه والصالح على ذلك
 باطل كسنة من مات ولم يخط في الدين فانما خطه ابناءه على كتب اسم اهلها
 في الدين وان يبذل لآخره مالا في مقابلته وكسنة السارق اذا اخذه شخص فدفع
 له مالا ليكت عنه ففيه بطلان في رد البول الى السارق والى اهلها **باب** لا بد من ذلك
 بها **باب** في رجلين فخاصها على حصة ببلدة بالمقاطعة بها لضم امر الحاشية
 فدفع احدهما المأجر مبلغا على انه متى طرد الحصة المذكورة بنفسه او ببايئة فامسك
 المدفع في نظره اسقاط حقه من الحصة المرفوعة يكون في ذمته لم يرجع به تعاقبا
 على ذلك وابراهم الاخر ابراهيم ما واستبد كل على نفسه انه لا يستحق قبل الاخر حقا
 ولا استحقاقا كاجرت العادة في الصكوك وبعد ذلك نفرض له في الحصة المرفوعة
 فبطلان دفع المبلغ ان يرجع به والحال انه مقر بان اخذها في نظره ترك الحصة المذكورة
 وعدم تعرضه له فيها **باب** للرافع الرجوع بما دفعه والحال هذه اذا الصالح على مثل
 ذلك باطل اجماعا اذا المقاطعة على الاحتساب لا يجوز سرعا للرافع ان يكره ان يعلق على
 ذلك كلمات تقوم بها القيمة عليهم والى ابراهيم العام في ضمنه صلح فاسبقا سدا لا يمنع
 الدعوى من رجوعه في طاعة ومفوضا مع اقراره بعرضه انه احد المبلغ المذكور في نظر اسقاط
 حقه من الحصة المذكورة ولا حق له وعلى تقدير ان يثبت له حتى في ذلك فقد قاروا الحق
 المحررة لا يجوز الاعتراض عنها كحق الكففة فلو صرح عنه بما لا يجتاز بطلان شيء له
 ولو صرح احد زوجتيه بما لا تستحق لو ثبت لم يلزم ولا شيء له وكذلك الصلح على حق المورث
 في الطرقت والشرب على الخنزير لغيره فيها باكتسابه كسب والضرائب والمقاطعة
 عليها وحقوقها على الابن بشرط وتوقيت الابن على جميعه لان الموت والمرض والتفريق
 واصل تناول المبلغ المرفوع على الوجه المستطوع اجماعا لا يوجب وجهه في رد المأجر وسوا ذلك
 بان الابن اعطى المأجر لا بد من دفع المدعى به وتقبل البينة هذا اقراره بعد اقرار العام
 بانه اخذه نظيره تركه للحصة يسترد اقراره بعرضه انه لا شيء له في ذمته وقد افق ان يرضى
 في ذلك سماع الدعوى وقبول البينة وعدم منع الابن العام لذلك اخذ من كلام قاض
 خان في الصلح في به في الاشياء في كتاب المتقاضي وما رجوعه ان كل صلح حلال حراما
 او حراما حلالا فهو باطل والى اصل ان المبلغ الذي تناوله الى على المذكور في مقابلته الزك
 المرفوع لا يرد عليه ولا يسوغ له سرعا فالواجب على من بطل الله تعالى به ان يدا في الحكم رده الى
 مستحق والله اعلم **باب** في اقراره في الزكوة بان ما بركة فلا يجوز له من المبلغ
 كذا وكذا لعدم اطلاعه على ما يجوز لهم من مقدار الذبيح وكتب بذلك محجة وقبض المبلغ
 لم يظهر ان بركة ما بركة ازيد منه هل له المدعى بها ظن واقامة البينة عليه ام لا

وهو اذا جرى الصلح بينهم وكتب به صك وفيه ابراهيم منها الا عن دعواه لم يظن فساد الصلح
 بنحو الائمة وارادت الورثة العود الى دعوى الزايد بل دفع دعواه ام لا **باب** نعم
 له المدعى بها ظن واقامة البينة على ان يرد المدعى ومن له المدعى ان يدعى منها بارج
 ثم اذا ادعى بعد ذلك ببقية ما ادعى منه وعينه لا يمنع اذ ليس فيه تناقض ولا
 راجعة تعارض كما هو ظاهر واما العود الى المدعى بعد اقراره في الصلح في الزكوة
 في آخر التاسع من كتاب الدعوى جرى الصلح بين المتراعيين وكتب الضم فيه ابراهيم
 كل منهما الا عن دعواه او كتب واقتر المدعى ان العين للمدعى عليه ثم ظهر فساد الصلح
 بنحو الائمة واراد المدعى العود الى دعواه قبل ان يقع للابن السابق والحق ان المدعى
 الدعوى والابن اقراره بضمه عند فساد الصلح لا يمنع المدعى من ان يطالب
 المتضمن به على بطلان المتضمن ولدفعه هذا اختار ائمة خوارج ان لا يجوز الابن
 العام رد قيمة الصلح بلفظ رد على ان يستتبع بان يقر الخصم بعد الصلح وبنحو ابراهيم
 ابراهيم عام غير داخل في الصلح او يزبان العين لم يقرأ غير داخل في الصلح ويكتفه
 كذلك فان كانا لو حكم ببطلان هذا الصلح لا يثبت المدعى من اعادة دعواه انشئ
 وشبهه في الزكوة والله اعلم **باب** في شركة اذ كانت مستغنية بالدين فعلى
 الزوجة عن ابراهيم ومسلم في شئ من الشركة هل يقع الصلح ام لا **باب** استغناء الزكوة
 بالدين يمنع الورثة من الملك في الشركة فلا يقع صلحهم ولا قسمته كما هو في الهداية
 وغيره والله اعلم **باب** عن المتخارجين هل لاخذهم ان يرجع بعرضه ام لا **باب**
 ليس له ذلك حيث وقع صحيحا والاصل صحة في الزكوة لو سأل عن صحة بغيره
 حولا على استيفاء السرايع اذ المطلق جليل على الكمال الحالي عن الموانع للصحة **باب**
 في شركة بين زوجة واخ صالحة الزوجية الاخ واخوته من الشركة على شئ
 معلوم وكتب صك التخابر بينهما ومات الاخ فله ولادته ان يدعى في الشركة كسرا
 كان ظاهرا وقت الصلح ام لا **باب** ليس لاولاد الاخ ان يدعى في الشركة شيئا بعد
 التخابر المذكور والله اعلم **باب** في رجل اخذ عني اخرا بركة وقف باسمه بطلان فدعى
 اخذ على المأخوذ منه انه اخذ العوايد للكتابة في زمنه فصالح على مالا دفع له
 مدفع الصلح يستحق الملك ام لا بد من دفعه به عليه كونه العوايد انما هي شئ يدفعه
 المتدعون من ماله للكتابة له من مال الوقف **باب** الدعوى المذكورة دعوى
 باطله والصلح على الدعوى الباطلة باطل ويصح بها دفعه لم والحال هذه لا يصح
 عن قبيل الحرام او يخرج الحلال ولها ظاهرا لا على رجليه وقد مر به كثير من علماء
 والله اعلم **باب** في متداعيين جرى بينهما عقد صلح وكتب حكاية شهادته بالبشرى

ممل
 ممل
 الا انه
 ظهر فساد الصلح فتدعى
 واراد المدعى العود الى دعواه
 صلح

ممل
 سئل عن صحة الصلح متى يصح
 حلا على استيفاء السرايع اذ
 المطلق محل على الكمال الحالي عن الموانع
 للصحة

بينهما بان فساد الصلح و اراد المدعي العود الى دعواه لانه ذلك **لا** **اجاب** نعم
 ذلك في المختار لا ذكر الزيادة في الدعوى في التاسع و دعوى الصلح والله اعلم
 فيكون مختاراً لا يثبت له حصة من الزكاة ثم ظهر من الزكاة
دورته نقاسوا الدرك واشهد كل منهم انه وصله حقه من الزكاة ثم ظهر
 من الزكاة لم يكن وقت الصلح هل تم دعوى الواجب المبريد على نفسه و حصته منه ام لا
اجاب نعم تم دعواه و حصته مما ظهر ولا يفرق في ذلك تقدم الا شهادته المرفوعة قال
 في الاسب و انظر الى احوال كتاب القضاء والشهادات والرد على صاحب احد الورثة
 و امر احوال ما ظهر من الزكاة لم يكن وقت الصلح الا في حوزة دعواه في حصته كذا في
 في الزكاة انتهى و ذكر في المكتبة مثله فاذا كان هذا العام العام فكيف كان
 دعواه به مع عدمه فالله اعلم **ما اذا صلح احد الورثة في الزكاة**
 كما ما ظهر من الزكاة لم يكن وقت الصلح بل في حوزة دعوى حصته منه ام لا **اجاب**
 هذه المسئلة ذكرها كثير من علمائنا ومن ذكرها صاحب الاختار والزكاة وقال
 لارواية فيها ولما قيل ان يقول في حوزة دعوى حصته منه وفي الزكاة وهو الصلح
 ولما قيل ان يقول لا انتهى و حيث ثبت التام لا يعود عنه والله اعلم **في** تقدم
 قضي بينهم فتبين ان فعلى اوليا زعمها المتهمين بها على قدر من المال و اتفق على
 اخذ بنسبتين به فنفق على احدهما ولم يعقد على الاخرى للغيرين على تكاثر
 الثانية بالملح المتفق عليه ام لا ولهم المطالبة بالملح من المال الذي دفع
 الصلح عليه **اجاب** لا يجوزون على ذلك ولا على الجناية بالمال جائز بالاجماع ولا
 يجوز بالحق ولا بها ليس بها بالاجماع والله اعلم **في** رجل له عذرا
 قدر معلوم من زنت التي توفى مرضى الاخر ومات بعد ان اعلم اخاه بها
 له عذره فصالح عنه بصلح معلوم من الدراهم سلمه له على عاقبة اذنيه
 ومضى مدة ثم عد على سنة او ازيد وماتت رب البيت المصالح والاولى يدان
 المصالح الرجوع على ورثة المصالح لا لم ذلك ام لا **اجاب** ليس له ذلك والحال
 هذه وقدم على الصلح قبل الموت على الصحة ما استكن وتوكل على الصحة والمعلم
في رجل له على زوج مكنت في حكمة طالبها بها فقال لا اقر لك بها حتى تفرقه عني
 تفعل لى يلزم التاخير ام لا **اجاب** ان قاله على نية جفقه اليهودي وجذب في الحال
 وان قال سراج التاخير وليس له ان يطالبه حتى على اجل الذي اجله لا يبرئ في الدنيا
 والكان والدردس في البر وغيره مما لك المحمدة والله اعلم **في** ما لو كان
 ولا الحقول على الفاتى بينة بقول يوجب الدية على العاقلة تنقضي بها ثم احطوا

مطل
 صلح حد الورثة واسر الزكاة
 ثم ظهر من الزكاة لم يكن وقت الصلح
 التمسع الدعوى وقته

على قلى من الدية من جنس الدراهم هل يدع المصالح على ذلك ويكون على العاقلة والقاتل
 كما حرمهم ام يكون اكل على القاتل وحده **اجاب** يكون على العاقلة ولا يتحول عنها بل يصح
 المذكور بعد تفرقه لانه اسقاط للبعث من الدية المقررة والباقي على حاله وليست
 به مسئلة ما وجب على القاتل المصالح لان الواجب فيها تفرق بقضائه
 لا يصح المصالح لا لظاهره ولا لوجهه ما وجب على صورته على ابراء قبل القضاء بها فبقا
 لا يتحملها لان صلح لا يبرئ عليه اما قضاء القاضي فهو سائر عليهم ولا يشترط
 ولا ولاية للقاتل عليهم وله على نفسه ولاية الترام فينفذ عليهم خاصة في دفع
 والله اعلم **كتاب المضاربة** **في** مضاربة بالبيع في مائة اشترى
 بها حليجا وادعاه في اثني عشر يوما وكسده فقضى له رب المال مائة زاد على سوما
 واشترى من المضارب ثلثة منها بغير عينة ونقض المضاربة هل يدع السرا
 والنقض ام لا والمضاربة باقية **اجاب** لا يدع السرا ولا تنقض المضاربة اما الاول
 فالجواب له المبيع كبيع ثوب من ثياب والافاض المبيع من رب المال اذا استوفى
 الشوط جائز واما الثاني فلما حوزا به انداس المال اذا حاز على ما لا تنقض
 المضاربة بغيره المقتضى ولا يبيع الموضع والله اعلم **في** مضاربة ادعى لذلك
 مال المضارب هل القول قوله بيمينه ام لا **اجاب** القول قوله بيمينه والله اعلم
كتاب الوديعة **في** رجل ادعى عذره بالقرينة امتنعته والبيع
 من الفتنة اذ قصروهم باع جاري رجلا ان تسلم من يده فلما حضر ذلك الباعى سبع
 بالوودية فطلبها من المودع طلبا حثيثا وامر به باحضارها حيث لو لم يدفعها
 لادفع فيه قتلا او تلاف عصف او اخذ جميع ماله فدفعها المودع خوفا على نفسه
 مع جعل له باليضمن ام لا **اجاب** لا يضمن المودع بالمدفع حيث علم بدالة الحال
 انه لو لم يمتثل امره يقتله او يقطع عصفه او يضربه ضربا كاف على نفسه
 او يحضره او يتركه جميع ماله ولا يترك له قدر كفايته كما علم من كلامه اعلم والله اعلم
في رجل ادعى اخرا من الفقر قدر معلوما ومن المعنى كذا وكذا امره
 بان يوصل اليه فادفع له الفقر قدر ما قدرته له من المرض اياها فامر اخاه بايضا
 اليه لعذر المرض فارسلها وماتت المرسل اليه فادعى المودع ان المعنى لم تصل اليه
 هل القول قوله المودع بيمينه ام لا **اجاب** القول قوله المودع في برادة نفسه عن العذر
 ولا يضمن بالارسال مع اخيه الذي يخطأ به ماله لا هو الملقى به نفس عليه في النهاية اعلم
في ذكر صغيرة زوجها والدة من رجل بالولاية وقضى مائة وماتت الابن ثم ان
 الصغيرة كبرت وطالت الزوج بالمهر فابنت الزوج على انه دفع مائة لاسها وقضى ابو

وهو بكر قاصر فهدى الى الرجوع بنظم ما قبضه ابو بکر من الحرم فخلقته ام لا **الحاج** هذه
المسئلة راجعة الى موت الامين عن جليل وقد نصحوا على ان الامانات تتقلب مضطربة
بالموت عن جليل الى من سألها الاب اذا ماتت بحملها الى الله وقد ذكر ان الله
والنظائر ناقلة عن جميع الفصول وذكر في الامام محمد بن عبد الله الغزي ناقلة عن الفصول
العامة وانه ذكر فيها قولين ففرق بين وبين الوضوء في الفصول العامة والوضوء اذا
مجرى لا يضمن واذا خلط بها لا يضمن والاب اذا ماتت بحملها يضمن وقيل لا يضمن انما
تحرر في المسئلة قولين والذي يظهر ارجحية عدم الضمان لان الاب اقوى مرتبة من
الوصي فاذا لم يضمن الوصي فان لا يضمن الاب اول وقول في الوصي ايفا قود بالضمان
واقترع على عدم الضمان في الاب كبر من العلم فاذا نزل ذلك فاعلم انه ليس له الرجوع
على هذا الراجح في مختلفات ايها ما لم تثبت بالبرهان السري انه يستهلكه غنيا وشار
دينا من راي في قسمه بسبب الاستهلاك واذا لم يكن في ذلك في القول في الوصية بيمينه
على نفي العلم باستهلاكه ولا يظن ان يكون بدفعه من تركته والحال هذه والله اعلم
في رجل زرع اربعة الفضة وقبض على حذارتها ومات بلا بيان فطلبته من تركته
فادعى بيمينه ورثته ان اباه جازم به لا يقدر محذوق له ام لا بد لهم من بينة على ذلك **الحاج**
لا يقبل قولهم بلا بينة لحي ودينه ودينها بذلة لا يرد به في جميع القاد وهو ظاهر
كلام الخاتمة وجامع الفصولين ذكر في الكتب اما كلام الخاتمة فلهذا استناد الاب
في مسئلة الموت عن جليل وتقليط من استثنى احد المتفاديين واما كلام جامع
الفصولين فلانه قال بعد ان روي عن المتفق وضمن الاب بموتة بحملها قبل الكومي
فساقه بصيغة التثنية وقال في الثالث والثلاثين راي المختص بمات المودع
بحملها ولم تدرك الوصية بعينها صار دينها في ماله وكذا كل شيء اصله امانة انتهى
ولا سيما ان بلا ذافاه انما ان كس خصها من بني الفلاحين يا كلون مهور مولياتهم
ولو نزلوا عن ذلك لا يشتهون والذي يظهر في هذا انما هو الوقف والسلطان والظاهر
والوصي الضمان بالموت عن جليل لان محرمه في ماله لا يملكه يتوقف على الولاية
بسبب الضمان والله اعلم **في رجل ارسل الى بواب وكالته الى رسالة حمله في الباب**
الترسية فوقع المجلد في ماء ففرق ففتح الباب انه ان تركه بلا شرذ البواب
تلف فشره حتى جف واغاده لا كان فادعى ماله على البواب انه نقص منه فما الحكم
الحاج القول قول البواب بيمينه انه لم يهدر على الباب باخذ شيء منها ولا يكون
متعديا بنشره لا صلاح امره لانه فعل جليل باعلى الحسين في سبيل والله اعلم **في**
في راي سلم النور للبقار فضا في يده من غير تعذر لم يضمن ام لا في بان العادة

مطل
لا يضمن لا باذنا محملا
لما لا يضمن القاصر في الوصي

بالدفع

بالدفع اليه على وجه الاطراد الذي لا يتخلف من البلدية من راي البلاد **الحاج** لا يضمن
والحالة هذه والله اعلم **في رجل دفع لارسلته قروني قطعا مصرية ليوصلها**
الى فلانة التي خطب بنتها فدفعتها ثم اختلها فلزم الدافع استردادها من الامام لا
الحاج لا يلزم الدافع استردادها والحال هذه لانه امانة وقد ادع امانته بالدفع
لمن امر بالدفع اليه وتم حمله فلا يملك الى استردادها من دفع اليه والله اعلم
في رجل ادعى اخرا بوزن ان المودع اودعه عند اخيه بوزن المودع
ولم يضمن المودع الاول قيمة الثوب يوم الابداع من الثاني ام لا **الحاج**
في امين بدفعه سلطانة ترد اليها السفن فيلق وسبقها بسا حليا است
تسببها بها وهي جملة وسبقها اكياس يوا اقمصة قال سبقها لامين
القرضة اذا حضر المالك كاسي او ورد مكتوب من احدهم يطلب ما هو له منها
فيكون من اخذه فخص جباة من المالك كاسي واخذوا ما لهم وبقى كيسان
فخص رجل ومعه مكتوب بها فاخذها بها بعرفة الامين واوستقها في مركب
فاكثر المركب وغرق ما فيها وبها من جملة بل اذا ظهر ان اخذها
غير المالك يضمن الامين ام لا **الحاج** لا يضمن الامين اذا لا وجه لضمانه لانه
حيث ظن الاخذ لهما لم حق الاخذ لم يكن من طاق الحفظ كمسئلة الحماي
يظن ان مراح الباب مالكا لا يضمن اذ لم يترك الحفظ لما ظن ان الرافع مالكا
فكذلك لا لما ظن الامين ان الاخذ له حق الاخذ فافهم والله اعلم **في رجل دفع**
او دفع اوديعه عند رجل وفارقه فضا في المودع الذي لم يضمنها المودع
الاول بمفارقة ام يضمنها المودع الثاني **الحاج** يضمنها المودع الاول عند
اي ضيقة لا الثاني لتعدي بمفارقة كما ذكر في السعال والله اعلم **في رجل دفع**
او دفع آخر دراهم فظن بها المودع فقال له المودع اودعها عند فلان ثم رد على
فعا عت عذري وكذب المودع منها الحكم الرعي **الحاج** يضمن اذا كذب المودع
ولم يرهن المودع لانه اقرب وجوب الضمان عليه كم ادعى الرادة فلا يصدق ال
بينة والله اعلم **في رجل من العرب اودع عنده اخرا دابة وريطها**
بجاه بيته وحفظها بها فخطب به ماله لا العادة المستمرة بينهم فخلع رباطها
من راسها وسرقت هل يكون متعديا فيضمن ام لا **الحاج** لا يضمن حيث
حفظها بها فخطب به ماله لانه لا يجب عليه حفظها كذلك وليس عليه مالا
يقدر عليه والله اعلم **في امرأة دفعت وديعة لرجل مع اخ زوجها بغير اذن**

مطل
يضمن المودع الاول

مطل
يضمن المودع الاول

ادامات المردع وادھی
المردع ایقا باله نیل
منه یصرف یسمیه

مطلوب
لايضى الدلال
بالضمان

مطلوب
منودع الفاصب انه ارد
على الفاصب فرا كما يراف
الفاصب فانود على الفاصب

70.

الثاني بغيره انما لك بل لما لك القوس ان يضمن الكاذبة القوس ام لا **اجاب نعم**
 لم ان يضمنه الثالث والخامس فله والله اعلم **في مودع** قامت عليه لصحي مع
 جهل القافلة التي لم يمتها فلما توجهت للصوي فوضع الوديع في جدر شجرة
 واخفاها عن الاعين حذرا عليها فلما رجع في وقت امكنه فيه الرجوع اليها
 لم يجد في الموضع الذي وضعها فيه بل يضمن ام لا وهل حيث علم قيام القوس
 على تلك القافلة يكون القول قول المودع في ذلك ام لا **اجاب** وضع الوديع واخفاها
 في جدر شجرة مستترة في المفارقة عند توجه القوس الى المودع غير موجب للضمن
 فلفظ اذا رجع المودع في وقت امكنه الرجوع فيها لهما من غير ما حذر اذا تغنى الحفظ
 فيها كدفعها لا حتى عند وقوع ضرورة كرقق واذا علم خرقة القوس على القافلة
 قبل قول المودع في ذلك كما قبل في وضعها عند اجبى اذا علم وقوع الخرقين بينهما
 لا هو شيئا وكلام المسامحة قاطبة والله اعلم **في رجل اودع امره فافتق**
 المودع بعضها ولملك الباقي من غير تزييل بل يضمن ام لا وهل القول قول من اقتدار
 ما افتق منها وما بقي يضمن ام لا **اجاب** يضمن ما افتق فقط والقول قوله يضمن
 والله اعلم **في راع** اذ له ما كثر ان يوصلها من جهة المريد فارتبها
 مع راع فاكله الذئب ولم يتصور بل يضمن هذا الثاني ام لا **اجاب** لا يضمن ولا يبي
 كمنع في المودع والله اعلم **في رجل اودع مكانا حمارا عليه حقة او حبل لا يميز**
 مكانا كذا ففج الحمار في اثناء الطريق حتى حملها فحملها المكارى على حماره وقط
 في حمار اخر في اثناء الطريق فاشتغل به فذهب الحمار الذي عليه الحقة فزادت
 الحقة بل يضمن ام لا **اجاب** لا يضمنها والحال هذه فوجب مع القولين في كسر
 الكتب واقعة الفتوى استأجر حمارا وحمل عليه وله اخر فقط حمار في الطريق
 فاشتغل به فذهب الحمار المستأجر ولملك فلو جلد لوانه الحمار المسافر
 فملك حماره ومنعه لم يضمن والاخرى مستحالة لا بما ذكره في الذخيرة ان الامي
 انها يضمن شرك الحفظ لو كان بلا عذر اما لو عذر فلا يضمن استعمل فاذ كانت
 واقعة الحال لهذه حيث لو اتبع حمار الحقة في انضاع بقية اخر لا ضمان عليه
 لقول الذخيرة وغيره ان الامي انها يضمن شرك الحفظ لو كان بلا عذر اما
 بعذر فلا والله اعلم **في امرأة اودعت اخرى سوادا فلما طهيمت قالت**
 عني امهلي علي كذا لثام ايام واحضه لي فلما مضت ادعت انه ضاع قبل
 قولها عني وانها استعملت رجلا ان جوده بل يضمن ام لا **اجاب** **ب**
 تضمن قبل ان البراءة استتار ان بافض في ما كلف فلم يضمنه بالصانع ان

for
FOI
5
27

لم يكن ايسار وجوده لا ضمان عليه ولو كان آسار من دونه يضمن قاذف الضرر بالحق
 التفصيل خلاصه كلامه ان اذ اراد عده الرد في الحيض يضمن للتناقص
 اذ كان دونه الحيض قبل الوعد لا مرد به يعني ان الذي وجب له الحيض حكمه العارضة
 والله اعلم **باب** في احوال اودعت عذارى دراهم ثم طلبتها فوجدتها بالرد
 ثم طلبتها فوجدتها به ثم طلبتها ففالت خافت هل يضمن ام لا **ج** نعم
 والحال هذه على ما عليه الفتوى حيث ادعت قبل الطلب والله اعلم
 في رجل اودع امرأة موهبةا الى سباط سيدنا الخليل على بيتا وعليه هذه الملكة
 من ضمنه في مكان مضيق بيت خراب وعرضه للملك حتى يملك بوقوعه لا يملك
 عليه من قبل يضمن ام لا **ج** نعم يضمن والحال هذه اجاب الله والله اعلم
باب في رجلين اشترى جاموسا وادعاه من البايع بعد قبضه وحباه ثم
 حفر احدهما واخذ الجاموس من البايع ونقله الى غيره وادعاه عند رجل ففرق
 هل يضمن ام لا **ج** نعم يضمن قال في جامع الفقهاء / ان السهم الكبير
 مولانا في مواشي الباطن فاجاب احوالها فدفعه الشريك الى الخالعي هل يضمن
 نصيب شريكه اجاب الله يضمن اذ يمكن حفظها بيد احواله فلا يصح مودعي
 غيره الخاف ما ذكره مستقنا بالاذن اذ الشريك فيها ليس بمودع وفي مسألة
 السهم مودع يضمن بالادعاء والله اعلم **باب** في اربعة اشترى
 اربعة اشباع من بئر البئيلة وادعوه عند احوالهم واذن له بدفعهم لقيم السابقة
 وحاله يرضع منه شيئا فبداوا لان قيم السابقة يقول ما زرعنا الاربعاء ففعلوا
 والشريك المودع يقول سلطتك الجميع ولا ادري ما صنعت به ففعل يلزم
 الشريك المودع ما نقص البئر ام لا والى القول قوله بيمينه ام لا **ج** لا يلزمه
 ذلك والقول قوله بيمينه انه دفع الجميع للبيع ولا يلزم المبيع بقول المودع خالف
 القول قول كل منهما في ثمن الضمان عن نفسه والحال هذه والله اعلم **باب** في
 فرس مشترك بين اثنين احدهما اصابه بغير اذن الاخر لرجل لربها الى مكان
 معين فركبها وقادها ولعلت ختم وكان المغير ارسلها مع رجل وديعه لرجلها
 الى المستعير فاحلها فاختار الشريك الذي لم يات فضمن شريكه كونه
 احار بالاذن والمغير ضمن المستعير بسبب المجاوزة عما عين له والمستعير
 يبريد ان يضمن رسول المغير بالاذن ام لا **ج** ليس على الرسول ضمان
 والحال هذه والله اعلم **باب** في رجل سرق من بيته نصف بيت
 اخر استاذن الثاني الاول ان يتي سائر على بيته يضمن اذ اطلع على الاطلاع

طالب
 القول لكل منهما
 في ثمن الضمان
 نعم

طالب
 لیسر الرسول
 ضمان

عذرة

يسوع الرجوع عن الادب
 للورد

على عذرة الاضناذن لم يهاش رب البيت بل لورثته رفع بناء الكائن عنه ام لا **ج**
 نعم لورثته رفع بناءه عن ملكهم ولو اذن له مودع لانه بمنزلة العارية والمعمور اذا
 مات لورثته استند ادعاء الله اعلم **باب** في رجل اشترى من اخيه سيفا وملك
 المستعير ولم يبين حال السيوف والارثة تقول لانه لم ينفذ بالسيوف بل يكون
 السيوف مضمونا وتؤخذ قيمته من تركته ام لا **ج** حيث ياتى لم يبين حال
 السيوف ولا يعلم ان وارثه يعلمه فهو مضمون في تركته نعم قيمته فيها والحال
 لهذه والله اعلم **باب** في رجل اشترى فرسا وتسلها ثم اراد ان يركبها لم يجد عارضا
 وامر بحدود حولها الى مكان كذا يركبها عليه فملكها وحل ذلك المكان المعتبر
 دفعها الى رجل يبيع ليركبها الى موضع اخر فركبها فملكته فنهى هل يضمن قيمتها
 للمشتري ولم يخيار في ثمنها المستعير الاول اذا كان الذي يركبها هو الذي يبيعها
 الحكم الرعي **ج** نعم يضمن للمالك الخيارات ما ارضى المستعير الاول وان كان
 ضمنه الثاني ولا رجوع له على الاول والحال هذه والله اعلم **باب** في مستعير اخطأ
 قيد بيمينه العارية مع فديته وهو يسير لا حتى فابت عن عيونه ثم تبعها هل يضمن
 ام لا **ج** نعم يضمن والحال هذه والله اعلم **باب** في المعير والمستعير اذا
 اختلفا في الاطلاق والتقييد ولا بينة فلا يثبت العود مع يمينه **ج**
 الاختلاف في الاطلاق والتقييد مستوع الى انواع شتى في الايام او في المكان
 او في المصلحة عليه فالقول قول رب العارية مع يمينه واذا قال اعزني وابتك
 وملكك وقال المالك خصني مني فلا ضمان عليه ان لم يكن ركبها فان كان
 قد ركبها فهو ضامن وان قال اعزني وقال المالكه آجي تنكح وملكك من ركبها
 فالقول قول الركب ولا ضمان عليه كذا ذكره كثير من على ما ياب الاختلاف في
 الاطلاق والتقييد واسع فلا نطلق عن القول فيه الا اذا رفع اليك الواقع
 فتظهر به العلة الموجبة للضمان وخبره والله اعلم **باب** في رجل بني بناء في دار
 رخصه باذنها ورخا لم ينفذ يسوع لم البناء ملكا ويعني البناءا ام لا **ج**
 نعم يسوع ففقد حصة علمه وانما حرم بان الاذن من المالك بالبناء للمالك يسوع
 البناء وقال كل من بني في دار غيره بامر فابنائه له ولو بني لنفسه بلامره
 فهو له ولم يرفع قالوا لو عمر بالها لاذن بها قال النبي رخص الله تعالى العارضة لا الدائمة
 عليها من النفقة فانه متبرع ونحو هذا سائر املاكها ولا تفتت معه على ان
 يبر ويكرن فخره وركن مدة يسقط مما انفق فورا جرة المثل وان لم يبقه الاثبات
 على ذلك فهو متبرع بها انفق واتفقوا على انه لو اقر انه بني مبرعا كان مبرعا

طالب
 في رجل بني بناء في
 دار زوجته

وانه ان اخذت ان يبي ليكن فطير ينام انه يلزم عليه اوجه المثل لا سكن لانها ما رخصت
 مبرحة حيث جعلت ذلك ليكن ابي فطير عمارته وان اكرت الاذن فالقول قول
 وان قال ابو ما اذنت لي فقلت اذنت قال قول لان الامم عدم الاذن واذا ثبت
 عدم الاذن برفع بناؤه ويلزم به وان ثبت الاذن لم يرضاه فاعلم انه لا مانع المستعير
 برفعه بطلبها وان تعادقا على انه يبي بها الرجوع بها الفق يرجع بها الفق وقد جعل
 الجواب في كل فرع من فروع المسئلة بها قاله علماءنا والله اعلم **س** في رجوع استعير
 من اخر ارضه لزوجها ما كان في فروعها فطير في حوزة فاسترد المعير الارضه منها
 ليكن القطع وحرك عليه واستمر باقيا في ارضه حتى اتم فحل الترخيص جلا في
 ام المستعير الذي اصل البذر منه **ا** **س** في القطع وكثرة المستعير الذي
 بذره ولا شئ المعير فيه والحال لهذا والله اعلم **س** في رجوع استعير
 من اخر صنفه في بنة وخرجه الى بعض اسفاله متريق من غير فطر يط
 منه لا يضمن ام لا **ا** لا يضمن حيث لم تكن المأهولة موقوفة وما اذا
 كانت موقوفة ولكنت قبل مضي الوقت فكذلك وان بعده يضمن حيث لم يكن
 بعد مضيته مع اسكان الرد والله اعلم **س** في رجوع استعير من اخر صنف
 ورد عليه بعد ان ظفرت عند المستعير وقطع لها ثم مات عند المعير
 ويضمن ان موته بسبب القطع الذي وجد عند المستعير ولم يكن قبل
 القول قبل بيعه ولا ضمان عليه ام قوله المعير **ا** **س** في القطع على المستعير
 انها لم تمت بسبب القطع ببيعته وعلى المعير البينة ولو مات بسبب الظفر
 لا ضمان على المستعير لعدم التقرب منه كمنها حنف انفلها والله اعلم **س**
 في رجوع استعير حارة لحيث معير وامر ما لكها بربها حال وصولها وعدم
 بيعها فامسكها بعد الوصول في غير حذد وبينها حذد فضاغت لا يضمن ام لا
ا نعم يضمن بالامسك حذد والله اعلم **س** في المستعير استعير
 مطلقة بل يملك الا يدايع عند اجلي ام لا واذا كان يملك رجوع المستعير
 بلا تعدد من المخرج يضمن ام لا **ا** **س** في المسئلة اختلاف فيها علماءنا فمن
 قال بان يملك ذلك ولا يضمن ومن مناع العواق قال بعضهم وبه اخذ ابو الليث
 ويكرن الفضل وعلمه القوي وقد بعضهم لا يملك ذلك فيرى القاضى رايه لان
 الترخيع متساو والله اعلم **كتاب الفدية** **س** في ملكه رذخه
 نصف صير ونصف بقرة ونصف غراس ونصف ودية بدو شاة تهلك شرعا
 بايجاب منه وقبول منها وتبخت الزوجة الا انعام المذكورة برفعه يد اعليها

ظلم
 على المستعير الا يدايع
 اذا امر

لا يفت

لا يفتت المعير وتسلت ذلك كله بعد الخلية من زوجها ثم مات الزوج وورثته
 ان يفتت المملكات ميراثا بينه وبين الزوجة ميراثا حيث خرجت المذكورات عن
 ملكه بملك صحيح التركة ميراثا عنه بل لم يزوجها بالتمليك المذكور **ا** **س** في
 ملك الزوج المذكور بالتمليك على اوجه المذكور وليست ميراثا عن الميت بل
 وقد تقرر ان الهبة المشاع الذي لا يفتل المشعة صحيحة وما ذكر منه ميراثا عن المراس
 ان احتلها بان امكن التساوي فيه والافهمها لا يفسد قيم الهبة النصف منه
 والحال لهذا والبدن ما لا يفسد كالطاحون والحام فتم الهبة المشاع فيه وكذا في
 الجبل والبقرة والشاة بهالة يملك قسمة الواحد منها ففتت فيها الهبة المذكورة
 والله اعلم **س** في شخصي وله ابنة وابنه كحداد عوف من جميع
 ما يملك مما يقبل القسمة وما لا يقبل يعقود واحد بل يورثهم **ا** **ا** **س** في
 به حاكم بوجهه جازوا لا عند الامم وهي مسلمة للهبة الواحدة من الهبة والله اعلم
س في امرأة حقت بعد دخول زوجها بها فطلب زوجها ميراثا ما دفع
 من ميراثا ويطلبها فدفعه لاله استرد ام لا **ا** **س** في نوله استرد ام لا
 منه وقد صرح بان الاب لا يملك الهبة ما دلله ولو يفسد ولا يكران لمزامل
 المعير دفعه الغير المعير بغير حق فيسترد والحال لهذا والله اعلم **س** في فناء ميراث
 الشخص الحي في الاغراب وفي ملكه حكمه كل الفرض فيلزم الوفاة به ام لا
ا **س** ان كان العرف قاضيا بان ينفذ ففوتته على وجه البدل يلزم الوفاة به ان
 مثلها فيشمله وان قسما فيقضيته وان كان العرف خلاف ذلك بان كانا ينفذونه
 على وجه الهبة ولا ينظرون في ذلك الا اعطاء البدل فحكم الهبة في سائر احكامه
 فلا رجوع فيه بعد التملك او الاستهلاك والا صفيه ان الموقوف عرفا لا المشروط
 شرطه والله اعلم **س** فيما اعتاده الناس في الاغراس والاشجار والرجوع من ملك
 من اعطاه الشارب والدرهم وينظرون بدله عند بيعه لم يملك ذلك ما حكمه
 ان كان العرف ثابها فيما بينهم انهم يعطونه ذلك ليعتدوا به لم يملك حكمه حكم العرف
 فاسره كذا له وحكمه كصومهم اذا لم يقرروا عرفا لا شرطه شرطه فيطالب به
 وحصى عليه والله اعلم **س** في ام ولدت لابنهما الصغيرين يوتا لهما النصف
 ولها النصف ولها جوا اب درهم كنه بها بل بيع ام لادها فقيد الملك **ا**
 لا تقع ولا تقيد الملك للزوج والشعر والله اعلم **س** في ميراث من الموت
 ملك معتقته دارا وصلا فيها مشاع الواب واصطفا فيه جوابه وما يحصل
 من محمود وقيل كذا ومات لم يبق له الهبة ام لا **ا** **س** في نفع قاله الخاتبة

فما اعتد دفعه
 في الاغراس

الحقبة **اق** نعم نعم الهبة وتتم بلفظ واحد قلان البرائة للجنة من انه
 الصغر يتم بلفظ واحد ويكون الالب قايضا لكونه في يده او في مودعه او مستعمل
 لا يكون في يد غاصب او من ثمنه او المشتري منه شراء فسادا وهذا اذا علمه
 واستد عليه والاشهاد للمتزعي المحرم بعد موته والاعلام لان له يستعمل
 القبض والوصي كالأب والله اعلم **س** في الهبة ام الام اذا كانت بنت بنتها
 في حضانة من يستحقها متعة معلومة ووضعت في حدود ثم ماتت تلك الحرة
 قبل تمت بنتها نعم **الاجاب** كان له ان يهب الاب لطفله ام لا تتم الا بقبض ولها **اق**
 نعم نعم الهبة بعد ذلك من له ولاية على الطفل في الجملة كالام والحرة ام الام وكل
 من يعول له لوجود الولاية في التاديب والتسليم في الصناعة **س** في المهر
 الابدع وغيرهما والله اعلم **س** في بيع قرية طلب من جماعة ما لا يندفع
 لقسام القرية على شرط ان ما خاز به عليه به يكون بينهم سوية فوقعوا على
 الشرط المذكور هل اذا دفع القسام شيئا يكون بينهم ام لا **ج** حكم ذلك
 الهبة الفاسدة وهي مضمونة بالقبض كما في قوله في الفدية والزكاة وكثير من الكتب
 ويضمن بيع القرية ما تناوله من الجماعة ولا بيع المهر المذكور والله اعلم **س**
 في رجل وهب ابنته بالانكاح ما يملكه واولاد ابنته المتوفى قبل ان يرحم النصف
 الثاني وارثات له امر هل يقع هذه الهبة ام لا **ج** الهبة باطله عند البتة
 نعم الله تعالى قلان في مثل الحكم نقلنا عن شعبة القنادير ان الهبة المشاع بالهبة
 ولها الصلح انتهى واذا قلنا بطلانها على المهر فما ترك الوهاب المذكور في على
 في اعيان المهر نعال ودجبه الشيع واليه اعلم **س** في رجل وهب لابنته خنجر
 فترك مشترك بين الوهاب وخبره بالبيع هل يملك الموهوب ام لا يملك الموهوب
 ولو باع الموهوب له لا بيع **اق** الهبة المشاع في المهر محتمل للقصة وهو ما جرت العادة
 فيه الا على القصة عند طيب شريكه لما لا تفيد الملك للموهوب لم في المختار
 سقطت شريكه كان او غيره انما ادخره فلو باع الموهوب لم لا بيع له المهر والحد
 بهذه كما هو بذلك كله صاحب البحر نقلنا عن المصنف في الهبة وغيره والله اعلم **س**
 في الهبة الدنية من عليه الدين هل للواهب الرجوع ام لا **ج** ليس له الرجوع
 كما هو في التارخية نقلنا عن السراجية ونفي العارية في السراجية وهو دينا
 له عليه لم يرجع استحقاقا وهو ظاهر لانه ايراد في الحقيقة ولا رجوع فيه والله اعلم **س**
 في متبوتة ايجات باقيا من مهر لا يرد عليها بشرط امسكيتها من عند
 الحان تزوج البنت او تزوجت ولم يوف بالشرط هل يرضى ام لا **ج** لا يرضى لها

مطلوب
 هذا الدين من مهر عليه
 ولا يرضى الرجوع فيه
 كما لا يرضى

قال في الاشياء هي التي
 كالابرا منة التي تستل

مطلوب

مطلوب
 الا برأى الدين لا يرضى
 ويطلب بالشرط القاسم

مطلوب فقد صرحوا بان الابرا على الدين لا يرضى بطلب بالشرط القاسم
 وممن صرح صاحب الكنز وغيره والله اعلم **س** في رجل وهب لابنته اخنوخ
 بيتا وسكنه له ثم ماتت الواهب هل لورثته الرجوع فيما وهب لابنته ام لا
اجاب ليس له الرجوع فيما وهب الميت لما روي لو وهب احدكم ما كان في المنع
 الا في المهر والموت الواهب والله اعلم **س** **الاجاب** **س**
س في رجل وهب لابنته اخنوخ بيتا وسكنه له ثم ماتت الواهب هل لورثته
 الرجوع فيما وهب لابنته ام لا **اجاب** لا تنفع الاجارة بهيمة كما روي في غيرها
 قاطبة وقد قال في الواهب بيت الموطر لا تنفع الاجارة وان كان الموطر
 هو الذي اجروا وكذا القاضي لواجب وماتت وكذا الاب او الوصي اذا جرد
 الصغير ومات لا تنفع الاجارة وكذا المالك من عقد الاجارة لم يرضى اذا جرد
 الوقت بنفسه ثم مات لا يبطي الاجارة على المهر والله اعلم **س** في رجل
 استأجر حمارا من ناسي فوقع الجلبا بها فمهر مع جملة الناسي فهل تسقط
 الاجرة عنه في مدة الجلبا ام لا **ج** نعم تسقط الاجرة به في لسان الكلام
 وعنه والله اعلم **س** في ثلاثة استأجر حمارا من قرية على ان يكل
 واحد منهم للثاني فيه ودفع في القرية طاعة وانقطع المهر على دخوله
 لا يستفاد له بالاموات ورفضوا امرهم المالك المهر في فساد الاجارة
 على قاعدة مذهب الشيعة من الله **س** في رجل استأجر حمارا من ناسي
 هل تنفع الاجارة بالحكم المذكور ام لا **ج** لا يملك اذا جرد بعد ما تنقضي من
 الاجرة السابقة وكانت اجرة المثل في اجارته بذلك ولو على النصف من
 الاول ام لا **ج** لا يلزم اجرة من انقطع الناسي عنه ام لا **ج**
 نعم تنفع الاجارة بسبب ما ذكر في جامع الفصولين في الفصل
 الحادي عشر الثلاثين في مسائل الشيعة من الجرد الشهيد رحمه الله بانه
 اعني الموهوب سوا كان ما جعل القصة او لا لو كان كلمة للمهر فاجريه من
 اثنين فان اجعل وقال اجرت المهر فكما جاز بالانفاق ولو فقل قوله
 نصف منك ونصف منك او فمك كملت ورضي عن ان يكون عند البتة على
 اختلاف من فيها اذا كان كلمة بينهما واجر اخوها المهر من اجنبي ينبغي ان
 يكون في رواية لابي ربيعة ثم روي للشيخاني وقال اجروا من اثنين جاز
 لتزويج العقد حتى لا يرد احداهما بالفتنة لم يرضى انتهى وانت على علم من ان

مطلوب
 قال اجرت المهر من
 حاز ما لا يفتقر
 بخلاف ما لو فقل

مطلوب
 اجروا من اثنين جاز

اطلاق المتون قاطبة فساد اجارة المتاع الامن الشريك تدخل للمسئول عنه
 واطلاق بعضهم صحتها من اثنين محمول على حالة الاجارة لتعليق العلم بتوحيده
 المقتدر فكل الحكم بفساد الاجارة المذكورة واقع موقعه الشريك فينفذ حيث
 وقع كذلك فاجارته بعده باجرة مثله وتتمد ولو على النصف من الاجارة المستفقة
 سوا قلنا بانها صحيحة او فاسدة يجب فيها المسير لانها ان كانت صحيحة فهو رافع
 وان كانت فاسدة فهو جبر اجرة اصل وقد يستقي ولا يقاس وقت الرجعة وزيادة
 الاجرة بسببها على وقت قلت فيه ونزلت الاجرة بسبب ذلك كما هو ظاهر
 واما انقطاع التام عن سبب الطاريء فان امتنع الذي عنه بالكلية سقط
 الاجر بقدر كسبه اجلا المصروف بهان كلامه والله اعلم **س** في تيسر
 استعماله زرع امه في اعمال اخرى من جعلتها لغيره على فدان والزرع في
 ارضه مدة سنة بلا اجارة وبلا اذن القاضي بل لا مطالبته بعد البيع باجرة
 المثل ان كان حيا وان كان ميتا يتبع تركته ام لا **ج** لم ذلك كالاتي كما يعلم
 مما ذكره في الاجارة والله اعلم **س** في استعماله في مدة سنة
 وكان ما يطعمه ويكسوه لا يسارى اجرة مثله ولما بلغ دفعه له نصف فريضة
 في مبالغة خدمته وتسلطه ان يرجع فيه فذلك ام لا **ج** لا
 والله اعلم **س** في رجل استأجر بيتا مدة على ان يعطيه اجرة خدمته
 ولم يعين له شيئا بل اجرة مثل عمله ام لا **ج** نعم له اجرة مثله قال في
 الفتية يتبع ليس له اب ولا ام ولا عم استعماله في زواجه بغير اذن القاضي
 وبغير اجارة على سنة فله بعد البيع ان يطالبه باجر مثله فيها استأجر
 وقد تقر انه ليس له اب ولا ام ولا عم استعماله بغير اذن القاضي
 السائل لا كلام فيها حيث اجرة من ليس له محرم وان كان اجارة فاسدة ففيها
 اجرة المثل وان لم يكن اجرة من ليس له محرم واستعمله بغير اجارة فليس
 اجرة مثله كما هو صريح كلام الفتية والله اعلم **س** في رجل استأجر بيتا مدة على ان يعطيه
 اجرة اجارة صحيحة لا يجزي حتى يسلمها ام لا **ج** نعم يجزي في كل حق
 امتنع المطلوب عن تسليمه عينا كان او دين والله اعلم **س** في رجل استأجر بيتا
 المعين الموجه عن المستأجر حتى مضت مدة من الاجارة فضا الحكم **ج** لا
 يسقط عن المستأجر اجرة ما مضى بحسابه والله اعلم **س** في رجل استأجر بيتا مدة
 يعملون فيه بنيت بها فزار من الزيد بغير علمه على ان يزعم ان الاجارة لا حرة
 المعتادة من الزيت الخايع بعلمه بل ذلك في حق ام لا **ج** لا يستحق واحد منهم

طلب
 البتة اذا استعمل
 بوجه امه فاعمال
 قبل اجرة

طلب
 للاب والود والارص
 استعمال المعية
 بلا عوض

طلب
 اذا اجبر الموردين
 الموردين
 يسقط عنه قدر

يولد

يعلمه زيدا بل اجرة مثل عمله دراهم **س** في رجل استأجر بيتا مدة على ان يعطيه
 الخاصة به اجرة مثل عمله من جنس الدراهم لانه الزيت الخايع بعلمه لا نعم **ج** نعم
 تغير الطهارة والله اعلم **س** في رجل اجار بيتا مدة على ان يعطيه اجرة
 الاجارة ام لا **ج** نعم له اجرة مثل عمله قال علماء الامم اذا اجار بيتا مدة على ان يعطيه
 فاما مستأجره فيجب ان يعطيه السكنى والله اعلم **س** في رجل استأجر بيتا مدة
 وقفا من متولي بيتا مدة على ان يعطيه السكنى معلومة لمدته فافى حكمه بل هو
 ومات المستأجر بعد ذلك فمضى الاجارة ولم يعطيه السكنى فله دعوى ولا حادثة
 ام لا **ج** نعم للحنن فمضى الاجارة اذ حكم الحاكم بالزوم الاجارة لا يكون حكم
 بعدم انفساخها لعدم حادثة الفسخ وقت الحكم واما من الانقضاء والتأخير
 الواثمة في زمان المجردة عن الاداء لم يستحق حكمها وانما هي افتراء ولا يدرى
 تسليمه الثاني الاول قضاء حرجه بتركه الى زعمه الله والله اعلم **س** في رجل
 استأجر بيتا مدة وقفا من المتولي باجرة معلومة لمدته فعينه لغيره
 ما له بل اذا ظهر بطلانها لم يمكنه تركي بدونه بل انقطع ام له الاستيفاء باجر
 المثل وان ابد المتولي الى التلغ **ج** نعم له الاستيفاء باجرة المثل وان ابد
 المتولي الى التلغ لان امتداد الفعل ليس بطلبه قال في حجة القنود وفي كتاب
 الفعلي وحى ومقول اجري منزل البيت او منزل الوقت بدون اجرة المثل المزمع
 المستأجر او المثل ام يعبر في صاحب السكنى فله الزم به اجرة بالسكنى ذكره في الفتاوى
 يجب على اصول علمائنا ان يصير في اجارة ولا يجره الا بالمدونة في اخطاف في كتابه
 ان المستأجر لا يكون قاضيا في الزم به اجرة المثل وصح حكمه حكم الاجارة المثل
 فليد له انني سها ذكره اخطاف قال في الفتاوى والله اعلم **س** في رجل استأجر بيتا مدة
 وقفا وبني بهما انقضت مدة الاجارة بعد الاستيفاء فباجرة المثل
ج بان اطلاق المتون يقتضي انه ليس له ذلك ويكفي بالفتح وتعليق اجري من
 الفتية واقف اخطاف بان له ذلك حيث لا ضرورة له ان يكون عليه ليس له ذلك
 في اجرة والله اعلم **س** في رجل علم صغير القراء ولم يستطع له ابواه فله
 يقضى له بالاجرة ام لا لعدم تسميته **ج** لا يقضى له بالاجرة حيث لم تعقد
 شرطها ولهم حجة زارة الامام بالخفاء من غير شرط مدة **س** في رجل
 دفعه ذلك الصغير الميوديب الاطفال ليعلمه الزان الضلع فطلبه ذلك الميوديب حتى اذا
 قارب النصف مثلا استخطه منه ابوه فزاره من اعطاه ما تعودت عند وصول
 الطفل الى النصف او الى تمام القراء منها الحكم الشرعي **ج** في الفتوى في منتهى

طلب
 اذا اهتم بعض
 الدار تخرج الاجارة

طلب
 في الاجارة
 الا انقضاء
 الواقف في حكم
 الواقف في حكم
 الواقف في حكم

طلب
 من مطلق الاجارة
 لا يستيفها الغار

المسي بنور البعدانية على الخلود المروية قال في مرضه الفقار الخلود في الحياة
غير المعجزة بل هي تدور على ما علمت على يد من يرى حركات القرآن قال قلت له اسماء
في عرف ديارنا بالصفة فان المودع في يوم اخذها بغير المشقة عنده اول
النهار فمفردون بذلك اليوم رغبة في الراحة والبطالة ثم قال في حياة هذه
الاجارة حتى مكى عن محمد بن سلام انه قال انني بتسليم باب الوالد لاجرة المعلم
وفيه وفي زماننا انقطعت عطايتهم ونقصت رغبات الناس في الخلق فلو
استغلوا بالتعليم مع الحاجة الى مصلحة المعاش لا خلت معاشهم فقلنا
بصحة الاجارة ووجوب الاجرة للمعلم حيث لو امتنع الوالد عن اعطائه الاجرة
فجس في ذم وان لم يكن بينهما شرط يرضى الوالد بتطبيب قلب المعلم وارضاه
انتي والتم اعلم **س** في مودع اطفال نفس نفسه للتعليم بالاجرة فيكون
مدة تعليمه لم يخرج من عنده فبقي له على ابائه اجرة ام لا **ج** قال في الزكاة
يرى الوالد بتطبيب قلب المعلم وارضاه وقد مر في التاتارخانية نقل عن
المحقق بانه عند عدم الاستحباب اجرة المعلم والمعلم اعلم **س**
يا خير دين الله افنى سائلا **ج** جميل فضلك دمت بالاحسان **س** يا مالا
بالمعلم يات تدعى **ج** كل العلوم من العظمى الى **س** يا عالما يا فاضلا شهدت
كل الخلق انهم اهل الجان **ج** يا افضل العلماء يا من فضل **س** فرقت به العادات في الكون
اصل السؤال وما ردت في **ج** سامع من به بلا كتمان **س** ففرقت به العادات في الكون
واعلم الاطفال للقرآن **ج** علمت طفلا من اهل حجة **س** للخط والقرآن بالاتفاق
ونقصت في تعليمه يا سيدي حتى انت في الخط والقرآن **ج** وطلبت اجري من ابيه فاجري
فان لم يعط **ج** احسان **س** فاذا اتيت السرى يا مفتي الذي وطلبت منه عادة الصبيان
الى ذلك يلزم على المربي **ج** ام لا اقول بالحق العرفاني **ج** وابن وادع الى جوابا شافيا
لان في مودع من الرمن **ج** وكفيت من سوء المسابقة **س** وحشرت في الارض مع العيان
وصلاة رب العرش **ج** سلالة **س** وما علم من حفي بالقرآن **ج** والادب والاحكام والاولاد
من اهل والاعوان **ج** في الميدان **س** ما لا **ج** من قر المجدي **س** ورتب في كل الاغصان
ج خذ علم ما قدر من بهما **س** لله تود ايام الازمان **ج** وطلا **س** في الغنى الهوان
سادوا وشادوا منهن **ج** ساق الخلف على الخزانة **س** في عاصم قد بان محض توفيق **ج** في علم قوي الناصر في كرم
والاخرى على الجوان **ج** لانه في عصرهم قد بان محض توفيق **ج** في علم قوي الناصر في كرم
خوف الصياع وغاية الخسران **ج** عليه ان تحت بكل شروط **ج** في علم قوي الناصر في كرم

طلب
على الوالد اجرة المعلم
يجوز له ان يرضى به
والودع وحسبه فيه

اوله اجرا مثل سواهم على التقدير كماله **س** وعلى الولد المدفع حتى لا يرضى
فاذا اريد فاحس حق الجاني وكذا على الميود **س** في حصة والخلوة المروية النسيان
واذا ان يد على الوفاق جوار **ج** يستاجر الموقر المقدس **س** في حصة بامر صاحبهم
نوع القرادة جملة الصبيان **ج** في حصة الجواب مفصلا في نظره مستوفى الاحكام في
والثبات **س** واخبر الي بالي **ج** في حصة الجواب مفصلا في نظره مستوفى الاحكام في
س في رجب دفع ولده لفتيه يعلمه القرآن ولم يذكر امرة وشرط له
حصة عن قرش على تعليمه القرآن **س** يدفع بعضها ويقتضي بعضها **ج** في حصة
فوصل الى التارخيات فتنازع مع والده في دفع من الاجرة وما يوق منها **ج** في حصة
حكم لهذه الاجارة وما حكم الذي دفعه من الاجرة **ج** في حصة **س** في حصة
منها **ج** في حصة **س** في حصة **ج** في حصة **س** في حصة **ج** في حصة **س** في حصة **ج** في حصة
الحكم في كل ما يوكد له منها ان فيه اجرا مثل ما في ساوي **س** المدفع
خبرنا وان زاد اجرا مثل عليه **ج** في حصة **س** في حصة **ج** في حصة **س** في حصة **ج** في حصة
اختلاف في قدر العمل **ج** في حصة **س** في حصة **ج** في حصة **س** في حصة **ج** في حصة **س** في حصة **ج** في حصة
س في حصة **ج** في حصة **س** في حصة **ج** في حصة **س** في حصة **ج** في حصة **س** في حصة **ج** في حصة
الحاسي الذي بها وشرط له **ج** في حصة **س** في حصة **ج** في حصة **س** في حصة **ج** في حصة **س** في حصة **ج** في حصة
المستاجر مرة ولم يدور الحاسي **ج** في حصة **س** في حصة **ج** في حصة **س** في حصة **ج** في حصة **س** في حصة **ج** في حصة
الاجارة المشروعة فاسعة باجماع علمائنا والحكم في الاجارة الفاسدة
اجر **ج** في حصة **س** في حصة **ج** في حصة **س** في حصة **ج** في حصة **س** في حصة **ج** في حصة **س** في حصة **ج** في حصة
ما عدى الحاسي **ج** في حصة **س** في حصة **ج** في حصة **س** في حصة **ج** في حصة **س** في حصة **ج** في حصة **س** في حصة **ج** في حصة
اعني المستاجر من الاجارة بل يجب عليه حصة الاستعمال في العقد
القاسود **س** في حصة **ج** في حصة **س** في حصة **ج** في حصة **س** في حصة **ج** في حصة **س** في حصة **ج** في حصة **س** في حصة **ج** في حصة
لهذه الحرفة الى غير **ج** في حصة **س** في حصة **ج** في حصة **س** في حصة **ج** في حصة **س** في حصة **ج** في حصة **س** في حصة **ج** في حصة
يكون عذرا وله رد الصالح **ج** في حصة **س** في حصة **ج** في حصة **س** في حصة **ج** في حصة **س** في حصة **ج** في حصة **س** في حصة **ج** في حصة
من كتاب الاجارة **ج** في حصة **س** في حصة **ج** في حصة **س** في حصة **ج** في حصة **س** في حصة **ج** في حصة **س** في حصة **ج** في حصة
والتم اعلم **س** في حصة **ج** في حصة **س** في حصة **ج** في حصة **س** في حصة **ج** في حصة **س** في حصة **ج** في حصة **س** في حصة **ج** في حصة
وجعل له اجرة **ج** في حصة **س** في حصة **ج** في حصة **س** في حصة **ج** في حصة **س** في حصة **ج** في حصة **س** في حصة **ج** في حصة **س** في حصة
اجرة مثله **ج** في حصة **س** في حصة **ج** في حصة **س** في حصة **ج** في حصة **س** في حصة **ج** في حصة **س** في حصة **ج** في حصة **س** في حصة
المؤخر والماع **ج** في حصة **س** في حصة **ج** في حصة **س** في حصة **ج** في حصة **س** في حصة **ج** في حصة **س** في حصة **ج** في حصة **س** في حصة
لا يجوز له اجارة الارض مع البئر **ج** في حصة **س** في حصة **ج** في حصة **س** في حصة **ج** في حصة **س** في حصة **ج** في حصة **س** في حصة **ج** في حصة **س** في حصة

ما استجره جارا لم يقر
اذا اقره الى غير
في الاجارة
ولم

الطبيب
باجرة مسلم

نعم يجوز له اجارتها وهذه المسئلة ترجح الجارة المنقطع ونها للفقهاء في قتلها
 تلميذ الكمال بن الهمام رسالة مختصرة من اخرى لعينه وكذلك للشيخ زبيد بن جهم رسالة
 فيها ما حصل الكل جواز الجارة وسئل الشيخ فكم وقتها سئل من مرسية خزانة
 يجوز للجندي ان يزوج ما اقطع الامام الاعظم من اراضي بيت المقدس او لغيره فاجاب
 نعم له ان يزوج ما اقطع الامام ولا امره بغيره خارج الامام له في اشد المدة لانه امره
 بموت الموصوفه انما مائة مائة قال واذا مات الموصوف او اخرج الامام عن الارض
 لا تنفس الجارة ثم قال وقد وقتت على جواب لبعض الخفية من اهل العصر انها
 لا تنفس بالموت ولا باقطاع عنده فان الامام جعلها لوكيل عنه في ذلك وبقى
 بالمسح الذي وجد فيه شرط الزرع ويشهد لذلك قوله عليه السلام والى حاله ثم تخرج
 في عدم التمسك بها واستظهار لنفسه بالبيان والخاصات من جهة الجارة لا
 كلام فيها واما لزومها ففيه كلام قد عرفت مما سقته بهذا الاختار العجيب
 فيه مطلق في الرسالة فليعلم ذلك فانه مفيد جواب الله الموقوف للطلاب في ذرية
 نعمها وقت على جهة يروى نصها وقت على جهة اخرى اجماع المتكلمين عليها للملوك بها
 ارجل سنة بالكون ما يخص من الملك الموقر صيفها وحسنها بالهذه البقرة
 صيغة ايماطة لا يخلو منها المتبادر ان يتناول ريبا من المخلد بالملك الرعي **اجاب**
 الجارة المذكورة باطلة غير منقولة لما مره عليها قاطبة من ان الجارة اذا
 وقتت على خلاف البيان فقد لا تنفذ ولا تفيد من احكام الجارة فاذا علم
 ذلك فليس للمتبادر ان يتناول ريبا من المخلد بل ذلك للمتكلم على انفسه ان كانت
 حاضرا وان كان غائبا في حق الفقه الصالح بان تظلمت ريب القاضي رجله يقضي
 وقتها ويحفظ الى حضوره فيوقع له ليعرفه في وجوبه المقتضية والله اعلم **سئل**
 رجل مات زوجته في ربيعة فأتها فخالها وقال لها ارضيها وتعهدها ما رأتها
 ورسولها على ان لا تغتسل من ففعلت معها ذلك من قبلها **اجاب** لها امر
 المثل كان الجارة الفاسدة والله اعلم **سئل** في محمد وبعض وقت وبعض
 ملك جماعة استرح فاذن من له ولاية على الوقف ومي لم الملك لرجل من ان
 يبيع ويهب عليه من ماله ويبيع به عليه ففعل واستمر ما مره دينه عليه
 مدة سبعة اشهر جاز ان يزوج السرة الدائمة قائمة استاجر باجرة معينة ثم امره ببيع
 حصصهم ما عداه لامرأة باجرة زائدة عن سنة اجارة بغير اجارة ويبريدون

مطلق
 يجوز الجندي ان يزوج
 ما اقطع الامام

من الغنائم

حجاب المسلم على الوقف
 نص القاضي رحمه الله
 حصصه وقت
 مطلق

لها اجر المثل كما في الجارة
 ارفا

ان ياخذوا منه اجرة تلك السنين بحسبها بل لا بد له من ذلك ام لا ولا اجارة المرأة صحبة ام لا
 وقيل لم مطالبهم بها انفق على العاق حاله ولو عدل بهم بان يحسبوا من الاجرة
 فيما ليس بكنه وبلا اذا ادعوا ان اجرة المثل كذا يكون القول قول ذلك ام لا
 ما الحكم في جميع ذلك **اجاب** اما اصحاب المثل فلا اجرة لهم احلا فيما سكت
 الشريك بغير اجارة فان علموا ونازحوا قاطبة بان احوا الشريك اذا سكن
 في الممتلك له اجرة عليه في الملك اما في الوقف فيلزم الشريك اجرة المثل
 على اختيار المتأخرين قال في الاشياء والنظر من انك ب الفص من فيه
 المهد لك ستفلك مضمونة الا اذا سكن بتا وبلى ملك او ينفق كبيت
 سكنه احد الشريكين في الملك اما الوقف اذا سكنه اخرهما بالظلم يبرون
 اذن الا في سواها ان موقوف للمنفى او لا يستغلل فانه في الامر انتهى
 يريد امر المثل ورجع قاطبة بان القول قول المتأخر بيمينه لا تكاره الزيادة
 ولا يلزم من استجار المرأة بالزيادة ان تكون اجرة المثل في نفسها كذلك لان
 الجارة قد تقع بالملك والزيادة والتفعل لا يبيع فلا يحكم ذلك اعني فيما
 وجب للوقت ولا بد فيه لم يرد على زيادة على ما يدعي المتأخر او الفاضل
 من البينة جارة المرأة فينادي حصته الرجل اجارة المثل في نفسه الشريك
 واطبات المتون على عدم جوازها لا بد من ذلك انما في حصة وقد جعل قاضي
 خان وقتاوه الفتنة عليه وذكر العلامة قاضي في نصحه بان متى انقطع
 تزيج قولها في مجرور القابل فلا يقول عليه ولم المثل بل بما انفق على
 العارة حاله وان وهو لم يحسب من الاجرة لانه في حكم القرض والحال هذه
 وهو لا يتجمل بالكل ولا يلزم الوفاء بهذا الوعد ولو شرطه في الجارة فسدت
 لانه شرط لا يقتضيه العقد وفيه منفعة لا حرجا للعاقدين وكل لهذه الاحكام
 مقرر بها في غالب كتب استنباط الاحكام من اهل العلم احسن الجزا والله اعلم
سئل رجل خضع المأمن بيمين عميق بالاد ورجال وبيع بقوله في وما
 يتاجرون في بيعهم هم واكرتهم سنة كاملة شارطين على كل راس من البقر
 مقدارا معلوما من الحنطة والاد يبريدون دفع المشر وطافها الحكم في ذلك
اجاب اللان قيمة الماء لانه قيمته على البيع فينظر الى ما اخذه الاخر
 منه ويقسم فيسقط اخذ المتشف به قسمة كان ادكر او لا بيع الشرط المذكور
 للمحال في ذلك **سئل** رجل ارضى آخر بطين الحنطة على ان يحملة على دابة
 ويظهره من خروجه وقت نظير فابيدته ما الحكم في ذلك **اجاب** يجب اجر المثل

٢٥١

علم
 له الطالبة ما انفق حالا
 وان وعد ان يحسبها من
 الاجرة
 لانه في حكم القرض

مطلق
 المداوم على الزرع
 قليلا هو

لوكوبه وثيقه خبره وموقفه والحال هذه اذا ما جعله من الوتر اجرة غير صالح لا يشرع
وقد نرى في كل فرض من فروعها والله اعلم **س** وما لو قاطع وكل المصطنع زيدا على
مكان متعلق بموكله وكل سنة بصلح في اقله في المظاهرة الى مدة بكرى قص
الحال انه اشترى زيدا معه بالزيادة المذمومة من الزمان ثم ان بكرى زاد ربا
او لم يزد زيادة اخرى فاصد ابدا ذلك الحيلة في رفع يد زيدا اذا قبلها زيدا
المذمومة الاخرى يجب الى ذلك ام لا وهذا اذا كان بكرى في ذلك مدة من السنين
قبل الشراكم مع زيد وكان يورث المظاهرة التي يورثها لتفقد بلزومه انما
ام لا **اجاب** ان كانت المظاهرة بها واقعة على ارجح الخراج من الارض وكم
الاشجار وما يستحق طرية بيت المال من عروق زكاة وخروج فليطاع من اصلها
وان كانت لا تستغلان والمنفعة وشرطه مقابلتها المادروعي فيها شروط الا
والظمان المراد بهي السوال الاول لانه المعتاد الجاري في هذه البلاد ولا يجب لذلك
شرعا لا لاول ولا لثاني فلا يباين حكم من الحكم الرعية الجارية في العقود
العقود الرعية حتى يجب بالاجابة اذ لا صحة ولا لزوم اذ لا انعقاد منفذ وصفيه
والله اعلم **س** واذا جارة التي والارض التي ايدى الى ارضيها خلد
المستأجر اخرج الحاصل بالمقاسمة منها والاعواد الظلمية كالخبيسية والعوية
وخلافها بل يجرى ام لا **اجاب** اعلم ان الجارة اذا وقعت على اقل من الاوقات
فقد كانت باطلة فلا يملك المستأجر ما وجب من تلك الاعواد بل هي على ما كانت عليه
قبل الجارة فتؤخذ من يده اذا استأجرها وبضمنها بالانتهال لان الباطل لا
يؤثر في المحرم عليه التوفيق فيها لعدم ملكه وذلك كما يستعمل بكرة ليشرب لبنها
او يشان لا كل شربة ومثله استجار ما في يد المزارعين لا كل فراخه الذي
يجد بالحق سمته فانه عمن وقع عليها الاستجار فقد ارسله باطل كما علمت
لا سيما وقد اضيف اليه ما لا يبيع شرعا للمؤجر قبل المستأجر ولو تنازل العوايد
الظلمية التي يجب احوالها لا تقربها فلا حول ولا قوة الا بالله العلي العظيم والله اعلم
س في شريك عمل اشترى لنفسه رجل بهيمة فلو ايجزاها في واحد شري
جميع ما اقتسام حروفها ولم ينفذ الزرع الى ايدى النهرين بهيمة ولها النصف منهم
بعمليها وبيعت القرب فذلك له وللشريك الزرع ما شرط ام لا **اجاب** ليس
للعاملين الا اجرة عملهم بالغة ما بلغت والباقي جسيم لرب المال اذا لم يوافق
فاسرة وفيها وجوب اجر المثل بالغا ما بلغ حيث فسدت التسمية كما في
وله الا نك فيه والله اعلم **س** واما حصة اليتيم من ميراثكم بدون اجر المثل

ط
اذا وقعت الجارة
على الامانة لا على
مصدق كانت باطلا

ما الحكم

ما الحكم **اجاب** اختلعت المثل في هذه المسئلة والنسب على انه يلزم المستأجر
تمام اجر المثل وانه انما حاسب الخدم والمغار وعلم المتأجر من صيانة
لما لا يتبعه والله اعلم **س** في رجل اشترى دارا بدينار وادارها بمائة دينار
ولم يكن شريكها في الميراث اجرة المثل للمدة التي سكرها ام لا **اجاب**
نعم يلزم الثاني اجرة المثل على ما عليه الفتوى والله اعلم **س** في رجل اشترى
لحقه لفلان بالاجرة بين يديه وباتع اجرة البالغ باذن الولي بالانتماء دفع
حصة اليتيم من الاجرة كوليته ام لا **اجاب** نعم يلزم بل لو استعمله الشريك
لنفسه اجرة يلزمه اجرة مثل حصة اليتيم كما ان في المستأجر من الحاقا
له بالوقف صيانة له والله اعلم **س** في رجل اشترى دارا بدينار وادارها بمائة دينار
الزرع في المزارع الى اليد والاجرة على ان ما يحصل من الزرع بينهما يوزع
بمع ام لا **اجاب** لا يوزع ذلك ويجمع المحصول لصاحب الجمل ولا خلاف في ذلك
قال في البحر من المالحط دفعه دايم الى رجل يوافرها على ان الاجرة بينهما
فاسرة والاجر لصاحب الدابة ولا خلاف في ذلك في السفينة والبيت
استجره ومثله في كثير من كتب الحديث والله اعلم **س** في رجل اشترى جمل
الجمال ليؤجره في ذلك الا جرة للجمال والباقي لصاحب الجمل فقام
الجمال عليه بامرة وانزعهما بعد ما منه صاحبه فقول للجمال اجرة مئة
لذلك الاجرة ام لا **اجاب** نعم للجمال اجرة مئة ومثله في الشركة بالملك
فلحق في ذلك والتحمل من المكاراة لصاحب الجمل والله اعلم **س** في
رجل يعمل بالملك على جمال آخر فحصل من اجرة ثمانية وعشرين
عليق الجمل ويملك الجمل الا فحصل من اجرة ثمانية وعشرين
ليس للجمال شي من ذلك بل العمل لرب الجمل والجمال اجرة مئة
صاحب البحر فله من المحيط والله اعلم **س** في رجل اشترى جمل
او الموقر فله اجرة الموقر وهذا اذا دفع المستأجر للموقر ولصاحب
الاجرة لا **اجاب** نعم قبض الاجرة للمصنوع لا للموقر ولذا في الموقر
على الامم وادارهم قبض يطالب المستأجر بالاجرة ويرجع به على الموقر
بما كان اخوه منه بقدر حق الله اعلم **س** في رجل اشترى جمل
وحفظه الى ما كان باجره على ذلك بين النك قال له رجل احفظه الى
الملك واجر من سكره لا يكون له اجرة ام لا **اجاب** نعم حيث
انتصب لذلك يلزم اجر المثل على قوله يجوز عليه الفتوى كان البراءة

ط
في حصة اليتيم

ط
دفعه الى رجل اشترى
عليه الزرع الى اليد
على ان ما يحصل من
فالكل لصاحب الجمل
اجر المثل

ط
في الاجرة الموقر
لا للموقر

ط
انتصب لعل لا لاجر
فله اجر المثل

ط
حيث انتصب لذلك
لا لاجر المثل

والجارية **في ربه** والله اعلم **س** في رجل قال لا اخرج اعمل معي متوك في ارضي على
 ان اصنع معك المعروف الفلاني فعلى بقره مع ولم يفعل معه المعروف والرد
 هذه اجرة المثل لا **اجا** بنعم لم اخرج المثل حيث لم يكن المعروف الذي عينه
 يصح اخرج او جعلت مدة العمل المتاجر عليه او حصل الفساد بوجه من
 وجوهه ومضى حصل الفساد لغيره الا اخرج في اجر المثل بالمعاقبة بلع والاعمال
س في رجل استاجر دكانا مدة سنة مثلاً ثم ادعى انه افسس ويريد فسخ
 الاجارة لعذر الا فلاسي فعلى بقره قوله بحده في ذلك ان يحتاج الى اقامة بينة
 تشهد بان فلاسيه والخال ان رب الدكان لا يصدق في دعوى الا فلاسي **ج**
 القول قول يدعيه فلاسي لانه الاصل وقد قالوا لو قال المتاجر اريد الفسخ
 وكذب الا جرحه المتاجر على الله عز وجل على السوا كما ذكره الكشي والقدر في قول
 لا يقال في الجدة عذر الا ان يكون الخراج جديلاً ان يكون حيلة التوصل
 الى الفسخ فيجوز المتاجر وسقطت اجورته بالحكم المذكور كما هو ظاهر والله اعلم
س في رجل استاجر جماعة ليرعى لهم بقرهم بمراسي بكذا سنة سارطين
 عليه سنة يبعهم ويومه سنة يعنون ان لم تنفع سبيل ذلك اجرك وان نفعها
 فلك الاجر وعلى سنة اشهر ونحوه من العمل بقية السنة هذه اجرة لما عمل ام لا
 اجرة **لا اجا** لم اجرة مثله لما عمل في المدة المتقدمة بحسابه ولا يجاوز به حساب
 المسمى الا في حال هذه والله اعلم **س** في رجل استاجر ارضاً وقفاً من يتول
 عليه اجارة طويلاً وغرس فيها ثم مات المتاجر قبل انتهاء المدة فهل تنفع
 بجهته على قوله من جاز في الوقت للفرقة واذا قلنا نفعها حكم الغرس **ج**
 قال في الهداية في الوقت لا يجوز الاجارة الطويلة كما يدعي المتاجر ملكها
 وهو ما رآه على ذلك سنة وهو المختار انتهى واذا قلنا جاز ارضاً على القول
 المقابل لهذا استغنى الاجارة بموت المتاجر والحال لهذه فكله وارسله
 قوله الا يجاز ان لم يضر ارض الوقت فاذا اضر يتملكه الناظر بقية سنة حتى
 القتل للوقت لهذا المختار كما نفع عليه الامة الا خاره عليه اجماع المتون
 وقد مر في القصة ان له ان يستبقها باجرة المثل وان ابي الموقف عليه
 ومثله من الخصاف وله خلاف ما في المتون والله اعلم **س** في دار موقوفة
 على مسجد آخر ما نيب الرعي الرعي لحي اذ لا تظرك باجرة معلومة واذن
 لم ان شفق على حيازتها احتاجت الى تعهد وجب له من المدة جهلي
 يجب له انفق حيث عمر على الوجه المذكور **لا اجا** يجب له ما انفق من المدة

بسم الله الرحمن الرحيم
 شيخ الاسلام
 والهداية
 في ربه

عليه السلام
 في ربه
 في ربه
 في ربه

وان

وان اختلفت به من له حصة في اصل الن تقال ببيت وانكر الخصم فالقول للخصم
 وعليه البينة وان وقع الاختلاف في قدر ما اتفق بوجه لا يملك الصنف فان
 جميعهم على قول واحد فالقول وان كان البعض والبعض يعتبر الدعوى
 والا تكرر الا انه في الزاوية والله اعلم **س** في دار موقوفة على صاحبها
 الا فقرا استرشت فانما يهود من موقوف الوقف بينهما في كل سنة
 عقوداً متعددة معلومة بما ذن الحاكم الرعي في موقوفه ان يكون جميع ما يورث
 على المارة ديناً على رتبة الوقف فبلغت الحراف على الوقف باضار قدر
 معلوماً وكتب جميع ذلك حجة فغارت ارضها المثل اخرج سبيلها بذلك الرعي
 اضعاف الارض المقتضية لها ولكن بها مدة سنة وهو يدفع كل سنة تلك
 التما فيه رقبته فليزومه اجرة مثله بالمعاقبة ما بلغت فيطالب بها تقص عنها
 ان تستمر الا اجرة المسماة لها من غير زيادة بسبب الذي المذكور **لا اجا**
 اعلم ولا ان ما روي في المارة يكون ديناً يوفي من مال الوقف للذين الموجب
 له نعمه ودرتها للوقت بذلك واذا غارت الموقوف وبلغت ارضه سبيلها
 الاجرة المسماة لهم اليهودي اجرة سبيلها لا سيما في فساد الاجارة المذكورة
 كتبها على يد له وفي وقت على الوجه الذي ذكره علماء وان كتبهم ان يخط عقوداً
 متتابعة كما ذكر في السعال في العقد اللاتم هو الاول والباقي غير لانهم قالوا في حال
 التناوب في الباب الاول من كتاب الاجارة رجل آخر خطبته لثاني سنة وكتب
 في الفكة انه ايجر طيبي عقداً كل عقد عقوب الاخر والاضمة وقت فانه
 لا تنفع الاجارة هكذا ذكر وهو الصحيح وذكر في الخوازي اختلاف المشايخ وقول
 الهندواني واختار الفقيه ابو الليث انه لا تنفع الاجارة لصيانة الوقف
 وعليه الفتوى وفي الباب الثاني سبيلها قال ملك الملوك ابو اهل من اجر
 ارضاً موقوفة مائة سنة لاجل من المسلمين الموقوف فاجا
 افنى بطلان الاجارة مع من رضى القضاة قطعاً لازماً ويذكر في الفتوى سنة
 كما يكون بها ارضاً موقوفة على لونا / رحمه الله ومنه حاجب الحاد والقدى
 بان يفتى بكل ما يوافق الوقف في ما اختلف العلماء فيه حتى نقض الاجارة
 عند الزيادة الفاضلة نظر الوقف وصيانة طاعة الله تعالى وابقاء الخيرات
 فان اوجب على اليهودي المذكور اجرة المثل بالمعاقبة ما بلغت قبل المارة ويوجد
 ولم الرجوع بها عرف ولا يفتى في ذلك الا اذا اتفق اهل الضيقة عليه وان لا
 ينقض عنه والرجوع لم في غلة الوقف فان لم يكن فليترفع الحد خوفاً والله اعلم

بسم الله الرحمن الرحيم
 شيخ الاسلام
 والهداية
 في ربه

عليه السلام
 في ربه
 في ربه
 في ربه

في دار وقف على ذرية شخصي كنت بها امرأة مملوكة الرافعة زوجه وقت
غير زوجه طائفة من معالي الوقت فاذهب الخشب وجعل مكانه من ماله فزوجه
على السكان فلو يرمي عادة ما كان الى ما كان ام لا **اجاب** ما غير يلزم عليه اعادته
الى ما كان عليه كما انني بهم السلام التي شهاب الدين الجلبى وقدرت وجهه في كاشية
كتبها على جواب في اجعه واما ما قيل في كاشية والله اعلم **س** في رجل آجر بيتا كل ليلة
اجريا كل شهر كذا وسلمه ثم باعه في الشهر الاول لاخر فكنه المستاجر مدة بل ذهب الامر لذلك
المدة ام لا **اجاب** ان لم يكن نقاشا له لم يجر اجرة الا اذا كان مع الله مستغلا له
والاستنباط من كلامه واضح ليس فيه اشتغال رابع ان استوتبت وتماوان استوتبت
والله اعلم **س** في رجل استاجر ارض بنان موقوفة على حرمته بر عهده امتر ادفع
وسلم الموصو واستمر في يده سنين ثم عجز عن الانتفاع به لعدم كثرته على
ادارته لفقيره ففعل والحالة هذه يكون ذلك عذرا مقتضا لفسخها في الحرة الباقية
من عقود اجارته ام لا وما طمى الرعي **اجاب** الاجارة على هذا الوجه فيها اختلاف
المسألة واختار الفقيه ابو الليث انها لا تنع وعلمه الفتوى وذكر في جواب الفتوى
اذا قضى القاضي بفسخها جاز في فتاوى كاشية فان احتج بالبيع ان يواجر
الوقف اجارة طويلة قبال الوجه فيه ان يعقد عقودا متر ادفع كما عقد على سنة
ويكتب في العقد است بر فلتان بين فلتان ارض كذا او دار كذا فلا يفي سنة
بل يفي عقد كل عقد سنة بكذا من غير ان يكون بعضها سراط في بعض فكون
العقد الاول لازما لانه ناجز وابق في لانه مضى انتفا فاذ اعلم فلك علم
انه لا حاجة الى العذر في فسخها لانه ما عجز محكي اصله كما هو الصحيح في واجبة الامور
لا التقيد بما ارادها محكي على طريق صحيح الاجارة المخافة ولم يجر لارادة على الفسخ
بل لكل من المتعاقبات تقضي في اوله يفسخ بالعذر وهو المستاجر وعزم قوته على
الارض عذر في فسخها لان الزاوية دحر لاد ما بقية عقود الاجارة فهو عذر رمة
فما علم ذلك والله اعلم **س** في رجل آجر ارض موقوفة عليه الشروط لم يفيها في قبل
الوقت دار الوقف لرجل عجز عن عقد كل عقد ثلاث سنين وانما يقبض ارض حرمته
العقود ومات الاجر وانتقل الى تحقات اخرى فهاكم الاجارة السابعة والاربعة
المقبوضة والتمسك الاجارة بمقتضى الاجر المذكور اذ اقلتم بغيرها بل اذ ادعى
المستاجر على الوقف وهو ابن المجران الارزاق فيفرض فان تأخرت في ايفاء المولم معان
اقراره كماذا واذا كان احد بنيان الوقف لا يلزم ام لا وهو الواجب المستحق من البرة
ام اجرة المثل **اجاب** الفتوى على ان اجارة دار الوقف الزم سنة لا ربع كما هو به
في مسلكي الاجر وغيره وانني به قاري الهداية فتجب للمنفعة من العقود اجرة مثلها بالتمتع

سطل
حكم الاجارة بعقد سنة

الباقى على ادم لانه مضى

الاجارة المضافة على لانه
على الفسخ

ما بلغت

بلغت ويصح المستاجر بما ينفي من الاجرة المدفوعة على تركه الا ان كان له تركه والا
تأخرت المصلحة الحميم القيمة واذا ادعى ابن الاجارة ان له تركه فليجزم
المستاجر بما ينفي عنه تجزئة فاذا انكسر له تركه مدعي المدعي والتمسك على الوقف
انما اعلم من يد المستاجر والزامه بهدم بناؤه وتفرغ الوقف من الملك وسليمه
فان كانه ان لم يضر ارض الوقف فان ضمن تركه المانع بقيته مقلوعا للوقت
وعلى القدر يجوز اجارة الدور ثلاث سنين وبمقتضى العقود المتعددة لا تليق
الاجارة التي العقد الاول اذ ما عداه مضى وانما لم يضاف على ما عليه الفتوى
وفي جواب الفتوى من كتب الاجارة رجل اجري ضيقة للمالكين سنة ولت في الهدى
انه اجري للمالكين عقدا كل عقد عقيب الاخر الضيقة وقف فانه لا يقع الاجارة
لكذا ذكره الجاهل وذكر في النوازل اختلاف المسألة وقوله الهندواني في
الفقيه الباقية انه لا يقع الاجارة لحياة الاوقات وعليه الفتوى واما انفسها
بهوت الاجر من حيث انها وقعت صحيحة فذكر في الفتوى انها تنفسح بوقت اذ
كان هو المبرور فقط وذكر في الهداية فلتانه والواجب في الوقت اجرة المثل
على تقدير الفساد ومن جعلته الاجارة يدونه اجرا ملك وان وقعت به من غلبت
في انشاء المدة وكانت صحيحة فالمستاجر فسخها على ما عليه الفتوى وما لم يفسخ كان
على المستاجر المسكن في المصروف والله اعلم **س** في المكارب اذا عجز له ركب
الاحمال وزنا وحل في لطلاق انه كذا فحمل المكارب بنفسه وعطيت بعضه وابنه
ورثه عند انتماء الحمل فزوجه زانيا هل يضمن ويقع طلاقه ام لا **اجاب**
لا يضمن كما عرفت في العادة لانه با سراً حمل بيده وكان ينبغي له ان يزل اوله في
مغنى لا مغرور ولا يقع طلاقه لانه احتمالات الثانية عن الوقوع والله اعلم **س**
في مكارب حمل المتاع بعض الطريق وخوفت المفاصلة فاعاد المكارب المتاع الى
الموضع الاول هل له اجرة حمل المتاع لذلك المكان الذي اعاده منه ام لا **اجاب**
لا امر له فذلك في الزاوية المكارب اذا حمل بعض الطريق وخوف في عاد الحمل
الى الموضع الاول لا امر له انتهى والله اعلم **س** في رجل استاجر مكارب فحمل
هملات من مكان كذا الى مكان كذا على ان يعطى المكارب ما ينوب الاحمال من
الغذاء من ماله هل يجوز الاجارة ام لا والمستاجر فسخها **اجاب** الاجارة على
الوجه المذكور سنة والمستاجر فسخها والحال المذكور والله اعلم **س** في رجل
استاجر بيتا ليركب من غنم الى دمشق ذلها باريا با دفعه منه حال سفره
من غير تزيين حفظه لا يضمن ولو كان ضياعه حالة لزمه ام لا **اجاب**

سطل
اذا عجز المكارب الورس
وحل في المفاصلة انه كذا
س زانوا المكارب فزوجه زانيا
اول فزوجه كذا وكان على
به بعض وعلمه لا يضمن
ما غلب ولا يقع عليه
سطل
اذا عجز المكارب الورس
وحل في المفاصلة انه كذا
س زانوا المكارب فزوجه زانيا
اول فزوجه كذا وكان على
به بعض وعلمه لا يضمن
ما غلب ولا يقع عليه

مطلوب
فيما اذا استاجر بها فضاء
وسمى ولو كان فضاء عام
ولا فرق بين نومه وصحطها
وجاء الساقى السمر

لا ينعونه والى هذه ولو كان ضياع حالة نومه ولا فرق بين نومه وصحطها وجاء
في السور كما مر به في كثير من الكتب والله اعلم **س** في رجل استاجر من رجل فضاء
بارطاد مستطاة قطعت في قشره موصلة الى خرقة القطع ثم بعد ذلك طالب
فما استعمله فلم يعمله فاشترى منه القطع الذي جعل اجرة في الذمة بغير
معلوم بل يبيع ويلزم الشئ ام لا يلزمه القطع ام لا يلزمه واحد منهما او
له اجرة مثل **اج** - لا يلزمه القطع ولا الشئ وانما يلزمه اجرة المثل ولا
يجاوز به المسعى اذ الجهالة الموصلة في البيع موصلة في الاجارة نحو كانت
في العينة او المدة او الاجرة كان الزاينة ونحوها فله في الزاينة وحكم الفاسدة
ما ذكره الله اعلم **س** في رجل استاجر من رجل فضاء مستطاة قطعت
شعير وبعض من الثالث وطالبه باجرة فخرج عنها فقال له يكون لك
في الزرع على ان تكمل العمل ببقية سنتك فاخذ من العمل وحسب وحسب
ونقل الزرع وداسه وذراعه وعمل جميع العمل المقتاد على الاكوة فعمل
يستحق الاجرة لعماله ام يستحق ربع الخراج **اج** - يستحق الاجرة لجميع عمله
السابق على جعل الزرع واللاخت له ولا شيء له في الخراج لانه يبيع لرب الخراج
بما في ذمة المستاجر بشرط العمل ببقية السنة ولا يرد عليه الفاسد والله الموفق
الهادي لطرف الرشاد **س** في رجل استاجر من رجل فضاء مستطاة قطعت
الراهن على ذمة فيهم يبيع فاستعمل المثل من سكن به الى حين مدة سنتين ثم توفى
اجرة المثل لكنه مدة حياة الراهن وبجدة للورثة الكبار واليتيم بقدر حصصه
ام لا **اج** - لا يلزمه في سكنه حال حياة الراهن ولا السكن بعد وفاته
اما حال حياته والكبار من ورثته بعد وفاته فبا جماع على ما رواه اذ
الميت والكبار جرة اذ لم ياذنوا واما في حصة اليتيم فلا خلاف في ترجيح الفقهاء
في ذلك بين المتأخرين ومذهب المتقدمين عدم وجوب الاجرة حتى قبيل
الاجرة ما اختار في سكن دار اليتيم غير التركيب بغير عقد قال اختار عدم لزوم
الاجرة خلاف الوقت والاسام ظهير الذين اتفقوا باجرة المثل في دور الوقت لا في دور
اليتيم والله اعلم **س** فيما اذا استاجر من رجل فضاء مستطاة قطعت
من المال لزيد اجارة للزوجة والغراسم والساوا من قبل على ان يكون ما سيقدر
زيد له والحال ان في تلك الناحية من يغاس على الارض الموقوفة على ان يكون
الموقف لجهة الوقت ببقاء الارض والنصف الاخر للفارس نظير غيره وحمله
فاجري زيد الارض الموقوفة لعمركم كذلك على ان يكون حصة معينة من الخواص

نريد

مطلوب
اذا ارادنا ان نعلم ان
لها من نومه ولو كان فضاء
عوان ما يفسد له في الزرع

لزيد ببقاء الارض الموقوفة وحصة معينة للفارس نظير غيره وعمله فما الحكم الرعي
حيك استاجر زيد لزيد ما يغرسه من الفارس كله له بل لو غصب الارض وغرسها كان له
ايضا ولو كانت الاجارة محمية او فاسدة وسواء ذلك الوقت را ملكه ويختص به
في القلع وعدمه فالعرق الظاهر ان يبيع له قرار ما وضع ببقية فله الاستمرار ولا دخل
للعرق في ما ذكره صدر السؤال من قوله على ان يكون ما سيقدره زيد له واما اجارة
لعمركم على ان يكون له كذا اوله كذا اقل الفارس بينهما على ما انفقا كالمزارعة اذ مالكا المنفعة
في الاجارة له ان يملكها لغيره ولذا الحكم في الغراس واما حكم الاستقار وغيره فليس في
السؤال طلب الجواب عنه ولا دخل في المذيل فلا نشغل الجواب عنه لعدم طلبه
والله اعلم **س** في رجل استاجر من رجل فضاء مستطاة قطعت
من البئر الفلاني بكذا من الاجرة على ان يستاجر ففعلها بشرط انه مما حدث
في البئر شي الى غنى سنين فموت قائم به وكفله في ذلك ذي ايضا وفعل ما امر به
من التعمير والترميم هل اذا انهدم البئر او شي منه او حدث فيه لا بفعله حادث
يضمن الاصيل او الكفيل ويؤخذ بغيره ام لا لعدم صحة الشرط المذكور
اج - لا ضمان على الاصيل ولا على الكفيل لعدم صحة الشرط المذكور اذ هو من قوله
قول الانسان لغيره ان انهدم بناؤك فلا ضمان له ولهذا التزام ما لا يلزم
فانه لو انهدم لا يلزم شرعا فاذا اكفل به شخص فقد كفل شيئا لا يلزم الاصيل
فكيف يلزم الكفيل والله اعلم **س** في رجل استاجر من رجل فضاء مستطاة قطعت
قطعة مصرية اجارة صحيحة من نافر الوقت معرفة حكم الشرع الشريف فواد عليه
رجل قطعة او قطعتين للماتنخ الاجارة بهذه الزيادة ويؤجره لزيد زادام لا
كرونا اذ ارادوا تعنتا واما تدخل تحت تقديم المقومين لا ينادون الخس
الذي يعدن العقار غنا فاحسا **اج** - لا تقبل منه الزيادة على المستاجر الزيادة
فلا تنسخ اجارته بمثل هذه الزيادة لانفس عليه من علمنا الجهور والله اعلم
س في رجل دفع اخراجه يسكنه ويرميه فزقه وسقفه بخت من جندره
على طريقة سقايف الغلا حين وكمن مدة واضحه ما لكه منه هل له اخذ حشبه
ام لا **اج** - نعم له اخذ حشبه لانه مستعير لا مستاجر اذ لم يجعل له بدلا
والحال لهه والله اعلم **س** في المكاري اذا دفع على جهوات مستكر به مالا
من شئ مع حتى يحميها من اللصوص بغير اذنه هل يكون مستكرها ولا يلزمه
ضمانه ام لا يلزمه **اج** - يكون مستكرها ولا يلزم المستكر ما دبر المكاري
لمن شئ معه الا ان يتبع له بشئ حسن اختياره على وجه مجازاة الاحسان

مطلوب
العرق الظاهر ليس قرار

مطلوب
فما اذا استاجر معاريا على ان
ان يهدم شي من ما عمر فهو
او غيره ضامن فهو بطل

مطلوب
الذين التمسوا العقار

مطلوب
لا يلزم المستكر ما دبر المكاري
لو لم يمسكه

المستحق وبكونه لم يتحمل منها قليلا كان أكثر من غيره لا إذا قلتم لا يجوز له إذا
 فعل ذلك وتبطل النظر على الوقت وقبض المال المقاطع عليه يطالب به الناظر
 أم يطالب به القابض **أجاب** لا يجوز المقاطع على ذلك إذا لا وجه لها شرعا كونها
 لا تنفرد شرعا أن تكون بغيره البعض المقاطع عليه معدوم وبعضهم يقول وبعض
 مصنوع شرعا كالرسم الخارج عن الشريعة والدين المصنف ولا أن تكون اجازة
 له فها يبيع المنافع والواقع عليه في المقاطعة المرددة إيمان لا منافعة في باطله
 بالاجماع وإذا وقعت باطله كانت كالعدم وإذا كانت كالعدم فالطالب بالمال
 الموقوف منها لنفس القابض لا ناظر الوقت لا سيما إذا باشر بغيره ذلك الناظر إذا
 أدفع بالتقصير في الوقت استأجرها بها يسوع له سرقا فيها بغيره من غير محذور
 من سائر الأمور والله أعلم **س** في استئجار متحولات الوقت النبوي
 في غلة كرم وارض ومشتقات على أن يكون معرف الترخيم المستحق الترخيم
 منها على المستأجر لها المسمى **أجاب** لا يجوز في حال هذه إذا
 الاجارة ببيع المنافع فيفسد ما ينسوه في الفعل العادية وكذا في التجريد
 الرافق في كل جهالة تغل في البيع تؤخذ الاجارة وينفذ العقد بها سواء كانت
 الزمان في الاجارة أو في المدة أو في الشيء المستأجر عليه في كل مسألة استراط المدة
 وانما تنفذ الاجارة لانه لا شرط المدة على المستأجر حارت المدة من المستأجر
 من الاجرة فيصير الاجر محجولا فيفسد الاجارة وحكمها اعني الاجارة الفاسدة في هذه
 البقرة ان باشر بها يجب له وعليه الخرج مما قبض من الغلة واجرة
 الخلل لما انتفع به بالمقام بلغ لانه من الاجر والله أعلم **س** فيما إذا
 استأجر زيد من ناظر وقت الاجهات الوقت المشتملة على قريه وزراع وجوات
 لمح - سريته مدة معلومة باجرة معلومة معجالة وسلم الناظر لزيد المأجور
 ملكه سريته زيد بده على المأجور وقبض عليه بعضه وسافر قبل انقضاء مدة
 التاجر فنسخ الناظر الاجارة بالزيادة وأجر المأجور من بكره عاد زيد ان شاء
 مدة التاجر وتسلم مع بكره قاضي فرفع زيد بكره عن المأجور دفع لزيد بالتفويض
 وجب المأجور وقت زيد بده سريته لاستيفاء اجرة المحلة في بعد
 ذلك تراخى الناظر زيد لم يبق قاضي اخر فضع الناظر من معارضة زيد واكد
 حبس المأجور في سريته ثم عمل الناظر المذكور وتولى على الوقت غيره ويؤيد
 الثالث ان يرفع زيد بكره عن المأجور منه لا بان زيد قبض بعض المأجور
 فليس له ان يحبس المأجور فلي يمنع من ذلك ويعمل في حبس المأجور

مطل
المطالب بالمال
نفس القابض
في المقاطعة

مطل
بالسريته في الاجارة
الفاسدة بحسب

د ح ك

وحكم القاضي والحالة ما ذكر ام لا وهل اذا كان الناظر شركا في الاستحقاق مع غلة
 الوقت ويريدون رفعه يزدعي قد استحقاقهم من غلة المأجور من اجتهاد
 لزيد حق حبس حصة الناظر المأجور للوقت بل يمنعون من ذلك ولزيد حبس
 جميع المأجور لاستيفاء اجرة المحلة وليس لهم مطالبة المستأجر بغيره
أجاب ان كانت الاجارة وقعت على اطلاق الايمان فخذ انظر باطله لا فرق
 به علماء باطله وهاكم استأجر بغيره لغيره لا تنفذ فإذا استأجر
 زيد القري والمزارع والحواسيت لا يجد تناوذا في المقاطعة او في الزمان الوظيف او
 ما يجب على المتقبض من اجرة الحواسيت او لا يجد تناوذا في سرة الاشجار من سائر
 القري وحصة الوقت من الزرع الخاضع فالاجارة باطله باجماع علماءنا لا فرق
 بين زيد وبكره ذلك لانها باطله والحال هذه والناظر يجب احترامه لا تفرقه
 فزيد يزدعي وعمر وعن الزرع والحواسيت وان كانت الاجارة وقعت
 على المنافع زرع الارض وسكن الحواسيت واستوديت سريته فلا سبيل
 الى قبض اجارة زيد بده يده واجارته الحكر بغيره الزيادة ويؤيد
 بده الى استيفاء مدته ولو كان الناظر المأجور لانها لا تنفذ بغيره ولا
 سبيل ولا التفات الى ما نقل به الناظر الثاني بالاجماع وليس للمستحق
 مع الناظر الذي هو مستحق معوم دخل في رفعه يد المستأجر اذ ليس لهم الا
 طلب استحقاقهم في غلة الوقت ولا مدخل في الاجارة اصلا والله أعلم
س في قريه ليكت المالك ضمنها من له ولا يتك لرجل بالمولد ليكون له فراج
 مقاسمتها مات المصطفى وولد غيره فآخذ خراجها من المالك بل يروون ام
أجاب المتضمن المذكور باطل اذ لا يبيع اجارة لوقت على اطلاق الايمان قصرا
 ولا يبيع لانه معدوم فوجده وخدمه حوائج الدفع الثاني وليس للمصطفى عليه
 مطالبة والله أعلم **س** في رجل قاطع رجلا من مقاطعة جهة المدي من
 القري والمزارع هو حب محجوبه سنة كاملة ببيع معلوم قبض منه ثم استحق
 ما في مقاطعة مستحق لها بالامر الشريف السلطان بعد ان قبض القلة والواجب
 سريته كان المزاجت بالقري تقدم المقاطع بخدم وتقبل له عيديات وجيشت
 وسيا يقال له نعم المحل وغير ذلك مما تطيب به نفسه او لا تطيب بل له
 الرجوع بالمصلحة المذكور الذي دفع لمقاطعة وليس للمستحق الرجوع الا بها
 تناوذا من الغلة وبها هو واجب سريته ام لا **أجاب** نعم للمستحق عليه الرجوع
 على المقاطع بها تناوذا منه مع المصلحة لعدم سلامة المبدل فيرجع بالبدل

واما المستحق فيرجع على المستحق عليه بما هو واجب على مثله ويدر الغلة
 المستحق وما يسوغ له اخذه سرعا والقول قوله فيه واما ما عداه فلا طلب
 له به سرعا باجماع المذاهب اذ هو مال الغير لا حق له فيه لانه لم يخرج عن
 ملك مالكه بمجرد الاخذ فكيف يطلب به وهو اجنب عنه وجرم عليه تقاطع
 فليس له ما ليس في الرق حله وما لم يخرج عالم وفقيه وما كان يدعيه محض
 ضلالة وطايرها بين الامم سفيه وكل هذه الاسماء التسميت ما انزل الله بها
 من سلطان وما لم يكلف الله لم يكن وما كان والله اعلم
 في شكري امر المختص من تهمته لا في سبيله معلوم بل انتم ام لا **اجاب** لا نعم وعلى
 كل واحد منها ردها سادله والخذل قوله واحد فيما قبض بيديه وخذل الار
 البينة والله اعلم **س** في رجل استرجع من اخذه من بيتان ملك ونفذ
 بيتان وقد جاز في الاسترجاع بها اشتراكا عليه من اثاره بجرم مرة واحدة
 في الماء واعطى والذات كذا في عقد الجمل عقد ثلاث سنين باجره لكل سنة
 تفي اربعة قروش ثم مات المسترجع هل تنسخ اجارته وان دفعت محاجة
اجاب نعم تنسخ الاجارة بموت المسترجع ولو كانت في ملك الاجارة الحكم بعدم
 انفساخها بموت لعدم خبر موتها حادثة تقام عليها البينة وفرض القضاء عليها من
 حاكم يار الله اعلم **س** في رجل يمتد انقضاء الزرع بصلها ونقرها وبذرهما
 سووية فلما حوت الغلة طلب احدهما منها زيادة عن حصته التي في النصف المتفق
 عليه بسبب حوته التي اياه عنه اياها بلالة ذلك ام لا **اجاب** ليس له ذلك مطلقا
 اعطيه من المشتركين عمل في المشترك لا يستحق بعمله له ولو استرجع
 الشريك للعمل فيه فكيف يستحق مع عدم الاسترجاع له قال في الكفر في باب
 الاجارة الفاسدة واما استرجع لحمل طعام بينهما فلا اجرة ومثله في
 بيع الفخار حاكم الكتب وحمل الطعام مال ومثله حصص الزرع المشترك
 وحمله وتذريته وتنقيته واخرت عليه اوله فانهم والله اعلم **س** في
 امانى محمد انصف معلومها ولا في النصف المتفق ان من غاب منها
 يسد صاحب عنه غاب احدها مدة قد اخرج عنه ورجع الغائب ويكره
 صاحبه ان يقتضي بالمعنى جميع بلالة ذلك ام لا **اجاب** ليس له ذلك شرعا
 اذ لا وجه له بوجوب استحقاقه الجميع والحال هذه لانه متبرع بعمله ونايب
 عنه فيه واخذ الاجرة على الامانة لا يتولد به المتقدمون اهلوا والسكنة
 الخارجون لا اشتغال الكسب بها شغل وقلة من يعمل حصة لوجه الله تعالى

على
 اثاره التماثل بحمل
 تيماره لا في العلم

مظهر
 نفع الاجارة بحمل
 ولو كتبه الصلح
 بعد انقضاء

وعليه

وعليه العاقل متبرع به على صاحبه فانعدم وجه استحقاقه حصصه حاصه
 الغائب ولذا يدعى الحكم والله اعلم **س** في من اجارة حاصله لدى السرخ
 حفر فلان واقرانه قبل تاريخه ارج فلانا ما ابعده وهو الوكيل في البستان المستحق
 على اشجار متروكة تسعين سنة بثلثي عقد ابعاده والباقي قرض ومدة
 المستاجر وحكم بحجة الاجارة غيب اعتبار ما وجب له رفع الغائب حكمه
 فكيف ما حاصله لهما اما استرجع نفسه انه ثبت عنده ما نسب الى اياه
 مع البينة والحكم ونفذ كل منهما على وجه فلان لرجل طلب المورث زيادة فادعى
 المستاجر عليه انه يعارضه فيه بفقر طريق طالب فاستجاب له واخذ المورث بالزيادة
 فعرف انه حيث استاجر كذا فالتزادة لا محل لها كون العقد محمي لا ينفسخ
 بالزيادة ولا بغيره وحكم بحقه وعدم انقضاؤه ولو سمحت المتواحي
 او احدهما ومكته من التعريف فيه وحكم بذلك في وجه الطالب للمفسد
 ووجه المورث بالتقاضي المستاجر فدل على ما احكم المذكور مع ان الاجارة
 واقعة على ما يقتضي الحصة مما يخرج من ثمار البستان ومع كونها وقف
 محكي ما به ولا يضمن المستاجر جميع ما احكمه من الثمار مدة وضع يده
 ام لا **اجاب** لا يعمل به اذ الاجارة ان وقتت على الارض فبها مدة
 اشغلها بالاشجار المذكورة وان دفعت على الثمار فهي باطلة فتقدم حيا
 بان عقد الاجارة على ثلاث الاعيان مقصودا بمن استاجر بقرعة ليشرع
 لبنها لا ينفقد وكذلك لو استاجر بثلثي كل ثمره والمصلحة محض منها
 في بيع الفخار وكثير من الكتب وفي الاجارة المذكورة امور اخرى توجب تسلا
 خصوص عندنا كالسبع وطول المدة في الوقت ولا شبهة في عدم اعتبار
 حكم الحنبلي والحال هذه اذ طلب الفسخ واخذ المورث لا يصح خصما
 شرعا منقصة حكمه في غير محله لعدم الفسخ والمورث لم يدر منه ولا عليه
 دعوى لينصب الحكم عليه ولذا على تقدير محي لفة الحنبلي لما في الاجارة
 الواقعة على الاعيان في الارض المستفاد كبر الامة في ذلك وارجح للفقيه فيها
 ذكر لمن ادعى التمام بالقيمة كفاية ولا شك في حقان المتاجر جميع
 ما استهلكه من الثمار اذ الاجارة باطلة والحال هذه في وجودها وعدمها
 بيان والله اعلم **س** في من سكر مودة وضع في خلوة من خلا وباعها
 مشركا كسكر ملك بينه وبين اخر ومكث مدة وعزل عنها غاب ورجع
 فطلب الغير من الشريك الاخر اخرج المكان الذي وضع الشريك فيه المدة

على
 الاجارة على انك لا ابي
 تعود الاستعانة

المذكورة في المصنف دفع اجرة المثل مرة وضعه ام لا **اجا** لا يلزم الربك اجرة باج
 علميها قاطبة لعدم مباكرته وضع النظر ما ذكره في الاشياء والنظر في
 في القاموس العشرة الخواص بالبيان والحق ان يتبع والله اعلم **اجا** في رجلين اجرا
 ارضا معلومة ببيع معلوم **اجا** في رجلين اجرا معلوما على المثل في رجلين اجرا
 ومات الاخران والمستاجر في اثناء المدة فيها الحكم الشرعي **اجا** في رجلين اجرا
 وقت فاسدة ولو وقت صحيح تنفذ بموت احدهما قبل اداء الباقي وبها
 فالواجب فيما مضى اجرة المثل له المسمى وما بقى لا حكم له به ولو لم يمت في
 المثل في رجلين اجرة ولا اجارة والله اعلم **اجا** في رجلين اجرة مبنية لولاية اجارة
 فعندهم ظالم متعطل عن تسليمها واخص هو الذي لا يلزمه اجرة ام لا والله
 الرجوع به ارفع للصور في عام لا **اجا** لا يلزمه اجرة باجتماع علماني فان كان
 قد دفع الاجرة او شيئا منها رجع المستاجر به على المور والى الله **اجا** في امكان محقق
 معونة للديانة **اجا** في امكان ما اناسي مدة معلومة باجر معلوم وله بالبيعة فري
 فيها المار وقومته فخلات الديانة وفاسدتا جريان الما فليكون اجرة التعويل
 عليه كان الكسنة والرماد **اجا** في فتاوى قاض خان واطلا على الما والبيعة
 والتعويل يكون على صاحب الدار وان كان امتلا من قبل المستاجر وفاخول له ولا عليه
 اذا كان امتلا من قبل المستاجر ايضا يعني انه على المالك ولا على المالك على اطلاق
 ملكه وفي التاخرية وان كان امتلا خلا ولا **اجا** في رجلين اجرة مبنية لولاية اجارة
 نظم على المستاجر فاستفاد قيا واستحسانا من المزارع العبد لا يستحق الا في
 ما لم يستفد هذه مثله فانه اعلمت ذلك فاجرة تعويله على الوقف والمستاجر ان
 خرج منها اذ لم ينفذ المتوفى ذلك لتعويله بانه عزرا له والى الله **اجا** في رجلين
 والله اعلم **اجا** في رجلين اجرة مبنية لولاية اجارة على الما والمال على
 لياخذوا عطايا من متعطلها فاجروا واداء من ماله ما يخص من ملك القري
 من رسوم وزيوت وزيتون بها وغير ذلك من اجرة المعارة يتناولها من
 الما الذي يبيع في الما على الاربع وسحر الما في وعده فليبلغ المتعطل
 ما عين عليه من الاجرة هذا يضمن ما يتقدم لا يضمن سواها والحكم في هذه
 الاجرة **اجا** في هذه الاجرة باطلة لان الاجرة بجميع المنافع وهذه وقعت
 على العيان ولما لم يضمن من التسع والربع وقد انقضت علمنا على احدث
 الاجارة اذا وقعت على انكاف الذي اودت اولها في باطلة قال علمنا
 رحم الله تعالى فعند الاجارة على انكاف الذي اودت اولها في باطلة قال علمنا
 ليهي

في الاجارة على استهلاك
 الاعبات

اذا لم يضمن ظالم متعطل
 عن تسليم الاجرة

في الاجارة على استهلاك
 الاعبات

لها لا تنفذ وكذلك لو استاجر من ثوب كل كسرة فاذا علم ذلك علم الحكم في اجارة
 التي لتناول الخبز مقاسمة كانا او ظنفة وانه باطل وقد اختلفت في ذلك
 مرارا وصورة ما رجع الى قوله اجرة المثل علمنا لا خري لتناول ما يحصل
 من خراجه ورسومه لتكثها وركاة مواشيهما بل يجوز فاجت بائنا باطلة
 لا قور والقول قول المستاجر ما وصل الى يده من ذلك ولا يضمن ما جعل
 عليه من المبلغ المذكور والله اعلم **اجا** في رجلين اجرة مبنية لولاية اجارة
 بها ولاية الجارة لرجل مدة ثمان سنين باجرة مائة فاجري المستاجر
 المذكور في الجارة المدة المعنية من آخر ومضى على ذلك فمضى مدة الاجارة
 والحال ان المور الاول اجره بدون اجرة مائة فليطلب له طلبه **اجا** في رجلين اجرة
 من المستاجر الاول ام من المستاجر الثاني **اجا** في رجلين اجرة مبنية لولاية اجارة
 الاول لانه المثل شر لعقد الاجارة الفاسدة وسواقلها ببيع عقد الديانة
 الثانية او بفاسده لحيث ان احكام الحكم في الفاسدة من حوايه قاطبة وانما
 قلنا سواقلها ببيع الثانية ام لا للاختلاف في الواقع في المسئلة فانني بعثت
 بان المستاجر اجارة فاسدة لو اجري من غيره اجارة صحيحة تجوز في البيع وقيل لا
 بطلان قاله في المحضرات اليمانية لا يملك يعني ذلك كونه صحيحا وعلى الاطلاق
 لا فخر على الما قدمه كالموظف له يتوقف فيه فقيم والله اعلم **اجا** في رجلين
 تقبلوا فذا ديت الما قرية فسالها اخرات بدخله معهما فاباها فاستاجرته
 على فذا ديت معلومة فادعى انه شرط عليها ان عقد الجارة انما متى قبا
 عن القرية ثلاثة ايام يكن له الملك معها فليطلب استجاره على هذا
 الوجه المصريح صحيح كذلك دعواه **اجا** في رجلين اجرة مبنية لولاية اجارة
 باجتماع المسلمين في الدخول منه لا يقر والواجب في الاجارة الفاسدة اجرة المثل
 لقوله ولا هم فاذا اختلف مع المستاجر في مقدار فليطلب له بقوله قوله فليبيع
 التعلق الصادر منه فلا يستحق به الملك وان قباها عن القرية ولا قابل به من
 العلم والحال هذه والله اعلم **اجا** في رجلين اجرة مبنية لولاية اجارة
 من صير له ما بهي فانهم الصير في دياره فيها الحكم في ذلك **اجا** في رجلين
 شي على المشتري والحال هذه من الاجرة حيث فوات التمكن من الانتفاع بها وان
 كان قد عجز له شيئا من الاجرة يرجع به عليه فانظر الخاتمة والاول والجميع
 الغفار يتبع لك الامر ويرتفع عن عين يمينك الغفار والله اعلم **اجا** في رجلين
 استاجر من سقينة مدة معلومة باجرة معلومة فاندمت بهما انقضاء

له طلبه اجرة المثل
 من المستاجر الاول

في الاجارة على استهلاك
 الاعبات

في الاجارة على استهلاك
 الاعبات

بعض مدة الاجارة بتراخي المطار بل للمستاجر في الاجارة والرجوع بها دفع
 معيلا عنها ام لا **ج** من القدرى بان الاجارة تنسخ من غير حاجة الى نسخ
 وحرمان الكسب بانها تنسخ قال في الجوهرة وفيه اي قول القدرى اشار الى
 انه لا يحتاج الى نسخ ولو اخرج من احيى باسمه قال ان العقد لا ينسخ يعني بل
 ينسخ المستاجر وقد تخرج القدرى للنسخ قائم قال ابو نعيم احيى باسمه قال ان
 ذلك يوجب نسخ العقد والصحيح هو الاول انتهى وعلى كل القولين حيث نسخ
 المستاجر لم يلزم ما عجل من الاجرة لما بقي من المرة لمسا به والله اعلم
 في رجل باع كرا في ارض وقت في السنة المشتري فاستحقته زوجة البيع
 بعد موته وتطلعت اجرة خارجة عن اجرة البقعة من المشتري مدة رضى به
 هل لا ذلك ام لا **ج** يلزم المشتري مدة وضع يده على ارض الوقف والردار
 الذي ينسخ به من التراضي اجرة الوقت لاحق القرار الذي يعم بعد حيث
 كان معلوما كحرمان الجدة والبرائة وعرضها من المكتبة فينظر الى جري
 المثل للبقعة محدة عند فسخ الوقف وما للردار فلا لانه سكته بتأدي
 الملك ووجوب اجرة المثل للوقف صيانة له اختارها المتأخرون على خلاف
 الفقه استحسانا فلا يلزم اجرة غيره بالاسحقاق وقد مر جوابان المملوك
 المودع لا يستلزم استجاب اجرة المثل على الساكن فيه بغير عقد اجارة اذا
 سكنه على وجه الاجارة دلالة اما اذا سكنه بتأدي ملكه او عقد له
 عليه فخلان الوقت والله اعلم **ج** في رجل مات وله عولوة منكسر عن
 متوك وقف من الارفاق من جهة قرية من ثمة عليه في كل ليلة واقام القاضي
 ولده مقامه فعمل لولد الميت ان يطالبه بعولوة ابيه المنكسر ويجزئه
 القاضي على عطف به بعولوة والده ام لا **ج** نعم له ذلك لا فرق بين ان ينفذ
 وجعل الاسم بالفقير والاعول وعمل به انه عمل ليس بواجب عليه فعولوه
 ما يخرجه في مقابلة في معنى الارقة وقيل لا وقد علمت ان الاول هو الصحيح
 والله اعلم **ج** من ارض سلطان او وقت عدة لفراسي الموت والذين
 وغير ذلك من الامور وبنيت في ارضيها فاشتراها باجرة المثل ما دامت الامور
 بها وقد في اجرة مثلا اشترى رجل بطلقة مني غراسا بعد ان استأجرها
 له دلالة ذلك مدة سنتين عنها باجرة معلومة هي اربعة مثالا ومات المورث
 قبل مضي المدة هل للمستاجر استيفاء ذلك حيث لا يضر على الجهة التي نفدت البقرة
 عليه ولا يعظم ضرره بطلعه غرس ولا يضر بغيره بطلعه بالكر من الاجرة المعينة له

بطل
 اذا مات صاحب رطلين
 وله عولوة منكسر رطلين
 وله عولوة منكسر

ام لا **ج** نعم له الاستيفاء حيث لا يضر على الجهة والرجوع الفرض على العاقل لهذا
 وفي من الغنم رطلين في الحوزة القليلة استأجر رطلين وثلاثة رطلين فيها
 مضت مدة الاجارة فللمستاجر ان يستبقها باجرة المثل اذا لم يكن ذلك
 ضرر ولو ادى المورث فاعليه الا القليل ليس له ذلك كما لو ادى رطلين
 وبهذا يعلم مسألة الارض المكتونة وهي منقولة ايضا او كان الحفظ في التمسك
 على علم ان السرخ يابى الفرض ففهموا والله اعلم على هذا ان الغنم في رطلين
 الشريف عن النبي المختار لا يضر ولا يضر والله اعلم **ج** في رجل ارث بها رجل
 قدر معين من الغنم فزاد على القدر المعين فملك معه منها **ج** ان اطاق
 التمسك حمل الرياء وملك بعد بلوغ المكان الشروط فلصاحبه الاخر كما لا وضعت
 قيمته بقدر الزيادة وان لم يطق ضمن قيمته كلها وان اختلف في ذلك فالقول
 قول المستاجر لا تكثر والله اعلم **ج** في رجل استأجر حمارا على ان
 يبيع به من الثمن نصفه اجرة حمله فمات الحمار وادعى ربه انه مات
 بسببه فبطل على تقدير ثبوت موته نصف ام لا **ج** لا يصح فقد تقرر انه
 يسلك بفاسد العقول مسلك صحيحا في مثل ذلك والله اعلم **ج** في رجل
 استأجر ارضا للزراعة فزعم ومات المورث وادعى هل يملكه ام يبقى الى ادارته
ج يبقى الى ادارته **ج** ارجو ان يملكه في الثانية ويغيرها والله اعلم **ج** في رجل
 اذا استأجر ارضا بستانا لوقت سنة لزرع الباذنجان والوطبة
 والبقول وادعى ملكا ماليا لا نهاية وقت معلوم مضت مدة الاجارة هل
 يملكه من ارضه الوقت وتسل ارض البستان لناظره ام لا دليل اذا كان في البستان
 شجرة نبتت باج للمستاجر كله ام لا يباح له ويضمن قيمة ما اكله منه اجدد
ج نعم يملكه وتسل الارض لناظر الوقت كما حرت به المتون قاطبة في
 الرطب وما في معها كالباذنجان وكل مالم يلى لا تنتهي وقت معلوم ولا شجرة
 ان المستأجر ما يملكها من ثمن الثمن لعدم دخوله في الاجارة بل لو دخل
 في الاجارة لا يملك لانه لا يبيع اجارة بستان لما يملك ثمن شجرة لوقوعها على
 التملك الايمان والله اعلم **ج** في امرأة وكلت رجلا وكالة شرعية فهو
 وثيقة شرعية في استخلاص ما ينفقها بالارث من والدها وفي السوق على كفاها
 من ياب وجعلت له مبلغا معلوما نظير ذلك واحالته به على الرجوع من صداقها
 لم حصلت مقاضة شرعية بين الوكيل والزوج فيه لم ماتت ومات الزوج بعد ذلك
 يدعيه ما قد رضى فيه وادعى حصة الرجوع ان الموكلة رجعت عما جعلت للوكيل
 واخذت من زوجها فبطل لها الرجوع في ذلك بهذا استخلاصه ما خضرها من الارث

مطل
 لا استيفاء العاقل
 بعد مدة الاجارة

مطل
 لا يصح السأجر الدائم المستأجر
 اذا صلت في الاجارة الفاسدة
 مطل
 اذا مات المورث والزوج يملك
 يبقى باو السأجر الى ادارته

وتسليمها لها بعد ما شق عقد نكاحها وهل يقع دعوى الوتيرة الرجوع واختلافها
 المصلحة من زوجها ام لا **اجاب** اعلم انه اذا كانت المصلحة الاختصاص معلوما وذكر
 وذكرته مدة والسعي على النكاح كذلك ذكر لم يعلم معلوم ومدة وجب المصلحة المصلحة
 لم ولا يقع / جدها عنه ولا دعوى ورثتها له لعدم صحة ولم المطالبة به شرعا اعم
 في ارض وقت ابراهيم الماظر عليها مدة سنين للفريش وانتهت المدة والفرس
 باق فيها الحكم **اجاب** بالتمتع المستقر قبله الفريش وتسلم الارض فارغته ان لم تنقضي
 الارض بالتمتع فان بقيت فللمناظر ان يتولى الحق الوقف بقسمته حال كونه مقلدا
 جاعلا صاحب الشجر وان كانت لا تنقضي لا يتملك جاعلا يملك بالتمتع وتسلم
 الارض للناظر وان تراعى على يد الجارة وايضا الفريش جاعلا والتمتع اعلم
المرجع استأجر من جماعة قهوة معقوفة وجبه وكان ملاصقا للامم جماعة
 شرط ان يعيها طامون بغيره ويحلى الى المصقوفة ويقيم بها الى ان يطامون باليد
 باب الدخان ويقيم لم بابها ويتفقد بذلك ما شاء من الماكن سنة متعالية عشرة عقود
 على كل عقد ما قبله باقر معلومة لكل سنة ومجاورة من تبيع فعل المورثين
 ومجاورة من الماكن طامون كاشاب وحريه وحجاري فعل المشايخ وكتب ملك
 الاجارة كاشابا وحكم الخيل بمجاورة وفيه من موجهها لندوم عقدا تاجرا دعوى الفريش
 في استأجر من او احرها الى انقضاء المدة ولم يقع في المورثين الا احرهم
 حكم الخيل بعدم الفريش بموت المستأجر او احرهم فرفع الخيل فممنع الفريش ام لا
 يرفع الخلاف فلا يرفع الفريش لعدم وقوعه في حادثة النص الحكم فيها بغير ضرورة
 شرعية وهل الاجارة من اصلها وتوقف صحته ام لا **اجاب** الاجارة المذكورة من
 اصلها غير صحيحة للشرط المذكور الذي هو تعيها طامون ولا يبرئ الى المصقوفة لان
 الاجارة كالبيع تفسد بالشرط الا ان يبرئ الى شرط لا يتضمن العتق ولا يملكه
 بل يبيع وفيه منقعة لاحد المتعاقدين او الموقوف عليه والشرط المذكور اطلعت
 الترخيص الموقوف واذا كانت فاسدة ففقد قدر جارية المقعدين جميعا يجب عليهم
 فسخها فكيف وقد مات الكل الا واحد وحكم الخيل في غير دعوى خصم
 على خصم لا يرفع الخلاف فلا يرفع الفريش لو ادعى ان مذهبهم ان لا اما اذا لم
 يكن مذهبهم كذلك فظاهر وان كان مذهبهم كذلك فالخلاف شرط كونه يرفع
 الخلاف لو كان في حادثة شرعية صدرت من خصم على خصم كما هو مذهب طائفة
 تفسخ بالفساد وتفسخ بالملوك كالصحة لان فساد العقد شيء محلي
 صحيح والله اعلم **س** دخل رجل استأجرها من رجل فباعها بغيره في كل يوم مادام
 الماد منقطعا عنه وبقيت اذ اجري الما بعد ان اذن له القاضي بغيره ما

مطلد
 في ارض وقت استأجرها الناظر
 سنة وانتهت المدة والفرس

توقف

توقف اذ ارته عليه من ماله والرجوع به فبقي وتصرف فيه مئة قبل جرد الماد
 ومدة بعده وراثة عليه جماعة واحتمل منه فيها الحكم في كل من الاجارة والامر
 بالتعير مع الرجوع فلا يلزم المستأجر الزيادة في مدة جرد الماد وتكون في
 عليه بانها اجرة مئة في زمي اذ ارته **اجاب** عقد الاجارة على الوجه
 المستخرج فاسد والحكم في الفاسد وقف او ملكا اجرة المثل والتمتع قول
 المستأجر في قدرها اذ الاصل زيادة الدفعة فيما اراد ما لم يقع عليه بينة ولا تكون
 الزيادة من الجماعة المذكورة في قضية بشر في مئة اذ الاجارة من حيث هي
 تقع بازيد وانقص وباجرة المثل فلا يكون الا اعتبارا في حكم اجرة المثل اجا
 والفرق في ذلك للبيعة التي هي احدى حجج الشرع الثلاث ولا شك ان الرجوع فيها
 صفة في التعير والحد لهذه كما هو في عن الترخيص والله اعلم **س** فارجو سأل
 بدينه بقراي وله فيها زوجة وابن صغير منها سافر الى مدينة مصرية ومات فيها
 في الزوجة والصغير فنبض القاضي بقراي وصغيرها الصغير فاستأجر له
 والزوج رجلا باجي مسمى ليذهب الى مصر ويستخلص ما تركه الميت
 هناك ويأتي به المقتراض فذهب في جرد الميت قد نبض وصيا على ابنه
 وسلم ما يملكه بها فطلبت الاجرة ذلك ليوصله الى بقراي فاني وجعلها
 لوالد بقراي هذا الاجارة صحيحة ويؤخذ ما سمي للاجري في الزوجة والصغير
 حسب ارضها او مناصفة **اجاب** ان لم تسم الزكاة في فاسدة وان سميت
 في صحيحة فان كان الاول قسم اجرا لمثل على دهايم مصرية واستخلص الزكاة
 والاثبات بها الى بقراي ولزم له اجرا للذهاب فقط من غير جاوز في فسخ
 المسمى وان كان الثاني قسم المسمى نفسه على ذلك ولزم قسط الزهايم منه
 وما وجب على كلا المتقدين حسب ما لهما من الزكاة على الزوجة التي من الباق
 على البيعة اذ القسمة في مثل ذلك على مقدار الملك نصوا عليه في كسب القسمة اما
 صحة الاستحجار من الزوجة فلما لم يملكه في الولاية على ما لها ونصيبها وام صحتها من
 وهي الصغر فلما لم يملكه في الولاية بالوصاية المستفادة بنصب القاضي اذ لم ولاية
 نص الوصية حيث كان البيعة في ولاية لا سيما مع غيبة وهي الميت عنها فان
 قلت اني سألته اعل ما ذكرته قلت اني سميت في قاضي الفقه فلو كان في
 اقامة ذلك ما بال المسألة لهذا من الزوج لا يحد فندرك منه مالا على رعايته
 فوالترية وكثير من الكتب استأجر رجلا ليجعل له غلة من مطهرة عينها فذهب
 فلم يجد له درجه قسم الاجر المسمى على دهايم وجعله درجته به ولزم اجرا لها

مطلد
 في حكم الاجارة الناظر
 دفعة او ملكا اجر المثل
 وله الرجوع بالتعير

فيها قبض والنقل في جميع ما قلناه مستفيض فنذكر من النقل ما لم يوجد في ايدي
الناس في عالمنا المكتسب في البداية عقد الاجارة لا يتخذ على اطلاق الايمان مقصود
لا لو استخرقة ليشرب لشربها في الايمان والظن ولا لو اجارة الشجر والبر
على ان يكون الثمرة وكذا البان المغن وصورها وفي سبوت السرخس والغبن لا يتخذ
بعقد الاجارة وفي الزاوية الاجارة اذا وقعت على العين لا يجوز وفي القناعة الاجارة
لا يجوز الا المنفعة مقصودة في العين والتموت والسرير والتأديب مطبقة على ارض
الاجارة بيع المتاع فكيف يجوز اجارة نصف الشجر الا شجرة عرسين لا كل شجرة عرسين
فكما في ترشي والبيع من بلد امطالبة المشتري من المور للمزيد المتاع بموجبه
ولم يقع بينه وبين المتاجر عقد لا يجمع ولا فاسد فلا يجوز ولا فاسد الا بالله العلي اعلم الله
وان الله اعلم **س** في امرأة عرسيت على الحج فاستجرت جالسا عليها وعلى اوتارها
المعروفة بآخرة معلومة ولا يابا ولا ياتيها في فبات في اثناء الطريق الى دوريتها
الرجوع فخطت ما بقي من الاستعداد لا واذا كانت قبل ودورها استهدت على نفسها
انها لا تتحرك بزمته حقا يد على ما جرد في زمته بغيرها **س** لا اجابة في دورتها اجمع
خطت ما بقي من الاستعداد المشروط بغيرها في اثناء الطريق لا بغيرها اذا استهاد
صدرها كان في ذمته لا بابا جرد بغيرها في اثناء الطريق **س** في رجل استجار
جها لا يملكه في بلده الجاهل في ذهابها واياها وحملها الى ارض بغيرها فماتت
الذليل مستنعا عنه فحمله غيره فيها الحكم فيما قبض من الاجرة **س** في رجل
اجرة حملته الى المرحلة التي حملته اليها وبيع حياها ما قابل المرحل التي امتنع
عن حملها فيها ذهابا وايضا حملها على المرحل ولا يقبلها بسهولة في
الوجه ففها كاحد من الطرالمى في مناسكته وعينه في اجارة الشايطون
ما هو صريح في ذلك والله اعلم **س** في شخص استجار سفينة لحمل غلاته
معلوم الى محل معلوم باجرة معلومة فوضع الغلات بها وسارت ولم يكن
الخلال ولا دكيله فيها فانكسرت وكان دفعه له بعض الاجرة هل يسترد ما
س نعم له استرد ما دفعه من الاجرة اذا اجرة له كاحد به قارب البداية
والله اعلم **س** في جارية تملكها من جانيك الشريف من اثنائك المليف
في الحضرين اللذين حاصلها استجار عرسين من اوقف من متوليه العام
مع بيع السلطان لم بالتفصيل في المسئلة بين كون الاجارة محبة بغير المسئلة
بغيره او فاسدة يجب ارجاعها او بعقد فظنوه فينتقض على اجارة المتول
الخاص وغير ذلك من الاحكام لا اطلاق اسم الاجارة فيها رفع الحكم حقيقة

لا معتبر بالسيرة
والوعد

مقصود

مقصود عند الاطلاق على ذلك والعقبة في الميراث عند الاطلاق غالباً واخذت الحكم الشرعي
في ذلك حسب ما اتفق اليك من اذ كانت الاجارة لتناول محمولها من ارض وعدا
استجار تكون من هذه الاقسام تقع باطلة في اهلها وتكون عدماً اذا لا يسكن بها
مسلك الجمع اجماع العلماء اذ كانت باطلة فيها الحكم فيما تناوله المتاجر من
محمول الفرج ومما دفعه للمتلوك العام من المبلغ الجواب من هذا معلوم ان النقل
المرج في ذلك **س** في رجل استجار ارضاً من ارض بغيرها فماتت ارضه فماتت ارضه
واذا اذ وقعت على استهلاك الايمان في باطلة ومما جرد به ان من
استجار بقرعة ليشرب لشربها او كمالها ليشربها فهو باطل ومما يقطع الشك
قولهم جعل العين منفعة غير مقصودة اذا علم ان الاجارة اذ وقعت على
استهلاك الايمان فقد اذ وقعت باطلة فعقد الاجارة المذكور حيث
لم يقع على الانتفاع بالارض بالفرج وفوض بل على اخذ المتحمل من الخراج
بغيره اعني الخزان الموقوف والمقاسمة وما على المتاجر من الدرام الموقوفة
فهي باطل باجماع ائمتنا وابطل الحكم له باطلة علمنا واذا قلنا باطل
لزم المتاجر ان يرد جميع ما تناوله من المزارعي في خلال ونقود وعرض
ولا ياتي قبض ذلك للمتلوك الخاص ولا دخل للمتلوك العام فيه والاحكام شرع
والسوان الاول لم يذكرنا فيه ان الاجارة وقعت على تناول الخراج وفوض
الايمان وسئلنا فيه عن الاجارة مطلقاً فانصرفت الى استهلاك المنفعة قسمنا
الاحكام على الصيغ ومكسها من وجوب المسئلة وعلى الناس وحكمها من وجوب
اجرة المتد العرسين وما حيث كان الواقع انها على ائلاف الايمان المتد
ستجد من باطلة يرد المتاجر جميع ما تناوله بعينه ان كان تأييداً وضمانه
ان كان مستهلكاً او لا لانه قبض على جهة التملك بعقد باطل لا حكم له
اذا لم يرد من ارضه ووصف ويسترد من مخرج ما دفعه له والجواب
يختلف باختلاف الموضوع والله اعلم **س** في رجل استجار بكاريا لحمل قطن
معين من الرملة الى القدس باجرة مسماة على بعضها ولا تاتي له حمل حلة
فحمل بعضه لم يستقل عن بقية بالمكارة مع غيره فطال به حمل ما بقي فقال
لا احمل ذلك الا اذا لم اجد كربة غير هذه الكربة لئلا اتركه لا وخرى على حمله
قبل غيره **س** في رجل استجار ارضاً من ارض بغيرها فماتت ارضه فماتت ارضه
الاخير من التقي ائتمان قدم اول الحقن اخذها بغير خلاف والله اعلم
س في رجل استجار من ارض بغيره معلومة مدة سنة ثم باعها

بناءه وان كان رفع البناء بالارض ليس له ان يرفع البناء فبعد ذلك ان رفع البناء
 ان ياخذ قيمة البناء ويترك البناء على المتولي كان للمنفذ ان يدفع اليه القيمة
 ينظر الى قيمة البناء وبنينا الى قيمته منزوعا ايها كان اقل يتملك المتولي
 بذلك فيصير البناء وقف مع الارض وان كان رفع البناء بالارض والارض المتولي
 ان يدفع اليه القيمة ويملك البناء لا جبر المتولي بل يتربص صاحب البناء الى
 ان يتخلى ماله فياخذه انتهى كلام الخاتمة فهو كالتوكيد في ان كلام المتنازع
 والمتولي لا جبر اذا لم يرد وجهه انه معاوضة وهي متوقفة على التزامه كما هو ظاهر
 ولا يلزم المتنازع اذ ارض الوقف بلا شبهة لان ابقاء البناء لمصلحة الوقف
 لا لمصلحة ولو لم يمتد الاجر لزمه فزاد ان ارضها التزم به بفعله اذ في ارض الوقف
 به وبما هو التزم به الى وقت التخلي وقد التزم به بفعله اذ في ارض الوقف
 تحت اختياره بناء لا يتخلى الا بغير الوقف فيلزمه وحسب لزوم الاجرة من غير
 انتفاع بالارض ولم يلتزم به فلا يلزمه فتم من هذا ان البناء ملكه وان
 العوض الموقوف وقد قلنا ان الزانية وهي لا تكون البنا ملكا والعوض وقف
 وارض المتولي باذن مالك البناء لا جبر ينقسم على البناء والعوض وينظر اليه بناء
 كل فيما احاب البناء فهو ملك البناء انتهى وهذا كله ان اشاء الخاتمة من اصله
 واما اذا استمر فاذن لم يبرمه او بتعيينه ونحو ذلك فينظر ان زاد فيه من
 ماله حيا او خبا او شيئا لم يبرمه فبالرفع يدفع له المتولي قيمته من غير خبير
 ان في الوقف رفعه فان زاد فيه شيئا لا قيمة له بعد الرفع كالزاد مثلا
 لا يرجع شي وان انفق على خفي تعيينه وهي منه اجرة لا جبر اذ اذن المتولي
 يرجع عليه بها النقص غلة الوقف لان عين الخاتمة كانت موجودة فاذن
 له ببيع متناه واصلاح حيطانها وسقفها والاذن موجب للرجوع فرجع بها النقص
 في ذلك فتمت لما حشره فانه مؤدرا عنه فانه او صدق الله اعلم **مسألة**
 في رجل استاجر مساحة مستهلك البناء بها اجرة معينة على ان يتركها في الارض
 وحديث جدد اربعة معلومة فظن انها ان يتركها في ذلك فما الحكم **الجواب**
 الذرع وصف زيادة او نقصان لا يوجب فسادا في العقد ولا قسطا للزيادة
 منه ولا للمالك فالاجارة واقعة على المجرود بتسامه ولا قسط للزيادة قال
 ارفعناه لارضه فالزائد في الكتب استاجر ارضا على انها عشرة ارباب بكذا اذا لم يفسد
 فسادا ولا قسط او شقة لم يقع للوجو المسمى يعني لا يتراد في صفة الزيادة ولا ينقص في صفة
 للزائد ولا للزيادة النقصان ولقد ان عقد الاجارة كل جريب بكذا الى ماله كل جريب يدرهم والمسئلة

مسألة
 لو كان البناء ملكا والعوض
 وقف فالأجرة تنقسم على
 البناء والعوض

في البيع

في البيع ومسطحة في الاجارة ودر ظاهره لا توقف فيها والله اعلم **مسألة**
 في رجل اشترى مساحة داخل البلدة للبناء بها حدودها وسماها وسمى ارضها وما يوف
 بها وينسب اليها مدة معينة باجرة معينة فظن بها حرج بل يدخل في استحكام
 ام لا **الجواب** نعم يدخل الصريح اذ هو مسمى يعرف بها وينسب اليها مدة معينة
 لا شبهة فيه والاصل في ذلك ان الاستحكام عقود اجارة يقصد بها استيفاء
 الارض مقررة للبناء والغرض اولا هو مسمى والاجارة بيع المتافع حتى يدخل الوقف
 والشرب وان لم تذكر القفوف والمناقص ولذا انها لا تسكن فيه والله اعلم **مسألة**
 في رجل اشترى ارضا سبعة اشبار بها فاحكم المشتري قطعة منها لرجل ومات
 المشتري الاول فبطلت الا حكمة الاول والثاني سبعة وللقيم ان يطالب برفع
 البناء وتسلم الارض فارغة حيث لا ضرر على الارض بالرفع ام لا **الجواب** نعم يثبت
 المشتري في نفسه الا حكمة الاول والثاني وللقيم ان يطالب برفع البناء وتسلم
 الارض فارغة كما هو مستفاد من اطلاقهم والله اعلم **مسألة** في رجل اشترى ارضا
 انه استأجره على ان يملك له ما على فلان وفلان من فريضة بكذا فانكس
 الاستحرام فاقام بينه شهيدت على اقراره بكذا هل يقع الدعوى والشهادة
 المتقدمة عليها ام لا **الجواب** لا يقع الدعوى ولا الشهادة المذكورة لعدم صحة الاستحرام
 على الكفالة اذ هي تملك نفع بعوض والكفالة نفع ذمة الخدمة واذا فسدت
 الدعوى فسدت الشهادة لان شرط صحة الدعوى الصحيحة والله اعلم **مسألة**
 فيما اذا استاجر زيد حصة موقوفة من بيت من الممتلك عليها مدة معلومة
 بأجرة معينة فيها غني فاشترى من ابراهيم الحصة الموقوفة مدة يستوجب المدة
 الاجارة في تعاونه لرجل ياضاعف الاجرة الثمانية فاشترى بها في المدة المبرورة
 من غير ان يردن الما جوار الموقوف شيئا فهل يلزم بزيد ادفع تمام اجرة المثل لزيد
 الوقف ام لا **الجواب** نعم يلزم تمام اجرة المثل على ما عليه القوي كما ذكر في مجمع
 الفتاوى والحررنا ذلك لتخصيص الفتاوى الكبرى وعبارته متولد ارض
 الوقف اجرة بافراجه المثل يلزم مستأجره تمام اجرة المثل عند بعض
 علمائها وعليه الفتوى انتهى وذكر في من الغفران وغيره من الكتب وقد قالوا
 يفتي بها من النفع لزيد الوقف فيها اختلاف فيه العلل كما مر في الحاوي
 القدسي ونقله عنه في من الغفران والله اعلم **مسألة** في رجل استأجر ظن
 ترضع ولده الى ابن عمه وعجل الاجرة ومات الولد بعوضه من قبله فما الحكم
الجواب الاجارة فاسدة لجهالة المدة يجب فيها اجرة المثل للشهرين وسنود ما زاد

مسألة
 الاستحكام عقد اجارة
 يقصد بها استيفاء الارض
 مقصود بالبناء والعرض

في اذا انقطع ما الرحي
لا يلزمه الا جرح

سما على والد الله اعلم **س** في رجل استاجر حمارا فطعن الماء وزاد
زيادة منع عن التوكي والانتفاع على الوجه الذي قصوه الرعي وما لا يلزمه الا
لزام لا اجابة لا يلزمه والحاد يذره والله اعلم **س** فيما اذا انقطع ما الرحي ولم يملك
المستاجر من الانتفاع به على الوجه الذي قصده بالاستجار بل عليه اجرة مدة الانتفاع
ام لا **اج** لا اجرة عليه مدة الانتفاع كما مر به الرعي وعنه والله اعلم **باب**
صان الاجير **س** في رجل دفع للرعي المشترك ثلاثة من البقر فري عليه
التيين وسال عنه الثالث فقال لا ادري اين ضاع هل يضمن ام لا **اج** نعم يضمن
قال الزاوي في جامع دفعه الى المشترك نور الرعي فقال بعد الاي لا ادري اين
ذهب النور فلو اراد بالتخصيص في زماننا انتهى يعني فيضمن على قولها والله اعلم
س في الراعي اذا اخذ الحق الى المرحى فملك واحدة بقوله انها وقعت في يدي
او اكلها الذي يضمن فيسقط ام القول قول مع يمينه انها ضاعت منه ولو قل
ضاعت منه ولا اعلم كيف ضاعت **اج** عند الامام الحسينية ربه الله تعالى الاجير
المشترك امين والقول قوله في الملك عند صاحبها من فلا يرفع عنه الضمان بقوله
واذا كان كان القول قوله عند الامام فعليه التمسك والقاضي اخي يقول الامام وكذا
الامام الظهري وفي تنوير البصار ولا يضمن ما ملك في يده وان سرق عليه
الضمان وبه يفتي ولا يضمن بقوله ضاعت ولا ادري كيف ضاعت على قوله ومن التمسك
من افق بقوله لها وسلم من افق بالتصنيف وابي الليث ذكر ان الفتوى على قول
الامام وعليه اصحاب الحديث والله اعلم **س** في راعي برعي باقورة ضاع منها
بقر في مرقى مملوك بالاسرار هل يضمن ام لا اذا لم يكن انتظر الحمل بقرة **اج**
لا يضمن والحاد يذره فقد مره علماء وان راى البقرة اذ كان مرقى مملوكا لا يجاز
ولا يمكن النظر الى بقرة فضاء منه شي لا يضمن ومثلها تجار الكهانة والاحجار
ومثليها مبال يمكن من النظر الى بقرة والله اعلم **س** في بقرة صرفت في البقرة
فتبعها الخول فتدبت بهر ولم يرد بها رعاة البقرة مع قدرتهم على ردها فضاء
عدة من الخول هل يضمنون ام لا **اج** نعم يضمنون لانهم في الحفظ المتعين عليه
مفروض والله اعلم **س** في راعي تدبت من باقريه بقرة صار في تتبعها
فعلقت عليه وفقدت من الخول التي كانت معها في وجد عند رجل لا تحمل اليه
اليه فطلبه منه فقال اد الى ما دفعته من ثمنه بل يلزم الراعي ذلك ام لا
اج الراعي امينه لا يضمن الا بالتقصير حيث غلبت البقرة عليه ونقص
لا يضمن ما ضاع لعدم قدرته على ردها كما لا تارة فلا يلزم عليه ضمان ولا دفع

ما طلبه

ما طلبه الرجل الذي لا تحمل اليه اليد والله اعلم **س** في ثلاثة رعاة تركي
نقى القرية غاب اثنتان منهم لعل مشترك بينهم فند من البقر بقر لا يدري بها
الى البقرة مع قدرته على الرصد فضاءت فيها احكام **اج** الحكم ضمان فيسقط
لرعيها حيث ترك ردها الراعي مع قدرته على ردها وعدم الخوف على ضايع الباق
والله اعلم **س** في تارك ترك البقر تركي وذهب الى بعض المقات فسرق منها
نور هل يضمنه ام لا **اج** نعم يضمن لكثرة اللصوصية وقبحه لدواب الك
في بلادنا وقوى عدم الضمان في بلاد يوسى عليا في غيبته لئلا يوافقوا الله
اعلم **س** في تارك ترك بقر في قرية طلبة رجل ما ابال القرية رد بقرة فاكل تسلمها
اصلا بلا اذا اقام رعيها بينة على تسليمه اياها ثم ادعى البقر الهلاك تسع دوا
ام لا **اج** لا تسع دوا البقر الهلاك حيث انكر التسليم اصلا لعدم امكان
التدقيق والله اعلم **س** في تارك ضرب بقرة فكسرها وماتت من ذلك فهل يضمن
يوم كسرها او يوم ماتت **اج** لا يشبه في انه يضمن قيمتها يوم كسرها
ولا في قاتلها يوم ماتت اجير الواحد والمشارك ولو دنا على صاحبها مكسورة فماتت
عنده بسبب الكسر لما تقرر انه اذا دخل في ضمانه لا يسر الا بالرد على المالك
سليما وقد مر حوا في مواضع كثيرة بزوج كثيرة دالة على ذلك منها ما في الحاشية
في كتاب الجارية رجل استاجر حمارا فقبضه فارسله في كرمه فسرق
بربعه فاصابه برمي فمضى فزده على صاحبه فمات من ذلك المرضي قالوا ان
لم يكن الكرم حصينا وكان البري دجال يضر بالحمار مع البرد يضمن قيمته
لا نه ضيع البرد فماتت يمينها في عين الحصى وضيع الحمار بالترك في البرد الملك
واذا دخل الحمار في ضمانه لا يسر الا بالرد على المالك سليما انتهى فكذلك
نقول دخلت البقرة في ضمانه بالكسر فلا يسر الا بالرد سليما وضمان العروان
يعتبر القيمة فيه مع التعدي وفي الجولية في كتاب الفص فان زنت
الجارية المعصومة عند الغاصب او سرقته فري على المولى فاخذت بذلك
في يده فهل المفاص فيموتها لانها تلتك بسبب كان في يده انت فانظر
الحقوله لا تلتك بسبب كان في يده وبه علم انه لا فرق بين ان يرد في الراعي
او المالك او لم يرد في المالك ضمانه وعدم برائة عن الضمان بالرد مع
السبب المذكور تأمل والله اعلم **س** في تارك ضرب بقرة فسقطت فتعل
ما كذا فامر رجلا بدخولها على البقرة قايلما على كذا ضاها وتلف وادعى
انه ايسر من خيارها ويريد ان يضمنه قيمتها حية والراعي يتكلم ايا

حيثما كان تناول من طهيها قبل القول قوله ام قول المالك وما الحكم **اجاب** لا يضمن
 الراعي شيئا لحدود المالك والقول قوله في عدم الياس ولا يضمن لو كان تناول
 من اللحم والقول قوله فيه مقدار ذبيحة والله اعلم **مسألة** لو ادعى على بقاء
 ان بقرته ضاعت معه والبقر ينكر ضايعا معها هل القول قوله البقر يضمن ام لا
اجاب البقر لا يضمن ما ضاع معه بغير تفرغ على ما هو المذهب فلم يقع الدعوى
 فلا يثبت عليه البينة لانها لا تكفي الا بعد حجة الدعوى والله اعلم **مسألة** لو ادعى
 بيده قرا المالك ترك ما معه من البقر الفاضلة بقرته في حطب الارض التي تروى بها حطب
 تاني فثبت عليه كالمراعاة الى البلد فظاع منها فبطل يضمن ام لا
اجاب لا يضمن والحال في هذه والله اعلم **مسألة** لو ادعى على بقرته ضاعت
 بغير اذن من حاصبه هل يضمن ام لا واذا انكر صاحب البقر الا يسي من حياته هل
 يثبت واذا حلف يلزم الذراع فيمنعه يوم ذبح والقول له في مقدار قيمته ام ملكه
اجاب حيث كان لا يترجم حياته لا يضمن الذراع بالذبح فيمنعه وان اختلف
 فقال المالك كانت حياته تترجم فقال الذراع لا يترجم فالبينة على الذراع واليمين
 على المالك فاذا حجج الذراع في البينة وحلف المالك ضمن الذراع فيمنعه يوم الذبح
 والقول له في قدر القيمة يمينه واذا ادعى المالك زيادة عما يقول الذراع فعليه
 البينة والله اعلم **مسألة** لو ادعى على بقرته ضاعت البقر في القنصل حتى ماتت
 عن بصره وضاعت بتفريط هل يضمن ام لا **اجاب** نعم يضمن والحال في هذه والله اعلم
مسألة لو ملك رجل المكارب المحمل المكارب فاكثرى المكارب مكاربا اخرى سلمه
 المحمل وفارقه وضاع المحمل منه هل يضمن المكارب الاول ام لا **اجاب** نعم يضمن
 المكارب الاول والحال في هذه اذ رب المحمل رضي بيده لا يبدل غيره وصار محمولا
 اودع والله اعلم **مسألة** لو ملك رجل القاذية وليس مع الا حمال المستاجر
 على حملها ما كلفها وغاب المكارب عن الاحمال وامر احبائه بسوقها الى المحمل
 فضاع من دوابه دابة مع حملها في تلك القبية وبعد ايام رجعت الدابة دون
 المحمل هل يضمن المكارب ام لا **اجاب** نعم يضمن المكارب والحال في هذه اذ هو مدع
 وليس له ان يدعي فيكون متعديا به فيضمن مسلم ان كان متلبا وقيمته
 ان كان قتيلا والله اعلم **مسألة** لو دخل استاجرا بيتا فانهدم جانب ومنه
 بناء فهو مائة هل يضمن وجب عليه اصلاحه لا اولى اذ كانت
 خلع عليه خلع على وجه التملك بالهبة المسلمة ليدفعه وقبضها بغيره ابنه
 الباقية العائد فلما انهدم البناء ادعى انها ملكه فلا تسع دعواه مع حضور
 البينة

الهبة والتسليم ام لا **اجاب** لا يضمن ولم اجرة المسماة ولا يجب عليه اعادة
 ما انهدم منها بناءه وسكنت الا ان يبيع حضوره الهبة والتسليم ما لم يرد من رطوب
 الملك كاف مسئلة البيع التي اطلقت عليها الحثوث وقيل يثبت من عمار المزارع
 به لتسليمه والله اعلم **مسألة** لو دخل استاجرا بيتا فانهدم جانب ومنه
 بناء فهو مائة هل يضمن ام لا ولا يضمن من اجرة **اجاب** لا يضمن ولا يقضي
 من اجرة تسلمه اعلم **مسألة** لو ادعى على بقرته ضاعت البقر فثبت عليه
 ما به مطلقا فوجعت ليلا الى مسارحها او موارد ما فققر بطنها ذبيبات
 صار يات على رعاة الباقورة ضيات ام لا **اجاب** لا ضيات على الرعاة
 سيب اذا كان يعرف جاريها ان الراعي اذا ادخل الباقورة الى البلدة كما هو
 في قرية لدر الرطة يسود يصدق بيمينه اذا ادعى انه جاريها الى القرية ولا
 يلزمه ان يدخل كل مرة في منزل ربا فالي حاصه الغنم ليدفعه عن النار انه
 ادخل البقر في القرية ولم يجد ربا ولم يجد ربا ولم يجد ربا ولم يجد ربا
 عرفهم ان يات بالباقورة الى القرية ولا يكلفه ان يدخل كل مرة في منزل ربا
 صدق البقال يمينه انه جاريها الى القرية انتهى والله اعلم **مسألة** لو ادعى على بقرته
 انتشرت باقورة في الحرقى فوفقت في مبطنة اسنان فالتفت جانبها
 بعد ان تراخي عن سوقها لترجمي هل يضمن ما التفت ام لا وهل اذا اظن
 البقار انه ضايع فاتفق مع ربا على ان يزرعها بذر من عنده فاني يثبت
 مثل ما كانت او احسن برقمي ضايعا والله يضمن له مقدار ما كانت تنزل
 بقيت ويكون النابت للبقر منها الحكم **اجاب** الاتفاق المذكور لا يجزى به شرعا
 فلا يلتفت اليه ولا يعول عليه ولا يضمن البقار البذر الباقورة فارجع
 او يصدقها وقد اصاب الزرع في ستنها والافني عجبها والعجب جبار
 بنى حديث المختار صوابه عليه وعلى اله وصحبه اذ خير والله اعلم **مسألة** لو ادعى
 على لغير واحد دفعته له امية ففقه يتخذها حقة فادعى انها سرقة
 هل يقبل قوله في ذلك ولا يضمن ام لو طامس ما سرق من يده ولا يقبل قوله
اجاب في هذه المسئلة راجعة الى مسئلة الاجمعي المشترك وفيها ثلاثة اقوال
 بالاربع اقوال عدم الضمان مطلقا وانما اصح والقول قوله باليمين والضمان
 مطلقا ولا يلتفت الى قوله واختار من افروغ النوى باليمين والضمان
 بالقولين وذا جاءه الغنم ليدفعه لغيره فادعى ان صاحب الغنم لو كان الاجمعي
 فادعى بيمينه ولو كان في خلافه يضمن لو كان مستوليا بيمينه فلهذا

على
 الاجمعي المستر
 اختلا

اقول كلاما مصححا مفتي بها وما احسن التفصيل الاخير والاول قول ابي حنيفة قال
بعضهم قول ابي حنيفة قول عطاء وطائفي وبها من كبار التابعين وقولها
قول عمر وعلي وبه مفتي احتشاما للمع وعلى وجيانه لأموال الناس والله اعلم
كتاب الرجل دفع لفتاة ثوبا لتفلسه باجر ففلسته ونشوته على باب
الدار ودخلت الدار وتركته منشورا فضاء هل تضمنت حيا غاب بصرها
عنه ام لا وبلاذالك انت نفسي لغير واحد واعدت نفسها لذك فصارحت
ببشرية الاجمير المشترك ولم يوجد منها تفریط بل تضمنت مع هذا التقدير
كتاب اذا غاب عن بصرها تضمنت جميع قيمته اتفاقا وان لم يوجد موجب اليقين
وضاع من غير تفریط ان حفظ لوالا جيب على التقدير اقل على النصف جبرا لا اقل
اكثر المتأخرين والله اعلم **كتاب** في راعي ثوب ثنية استاذن المالك اقامه حل
معين مكانه فاذن له ان المالك اقام لثوبه ثنية بغير اذن من اربابها فباع
ثوبه ففعل ما ضار به **كتاب** لا ضمان على الاول لانه ما دون له من المالك
فيما فعل وصاحب الثوب خيار ان شاء ضمن الثاني وان شاء ضمن المالك
لتعوى الاول بالدفع والثالث بالخرد ولا يرجع المالك اذا ضمن على الثاني فاعلم
كتاب الاول **كتاب** في معتق مات عن ابن معتق وابناء بني معتق
واولاد من زوجة له مستولدة لرجل حتى تهل ارضه لبيت المقتق اوله ولا يناديه
سوية ام لا ولادة وزوجته **كتاب** ارضه لابن المقتق لا لابن ابنيه لكن يبيع
بمحض بينه به ولا الزوجية واولادها المذكورين لانها ام ولد لم تعتق بعد وحكم اولادها
حكمها والله اعلم **كتاب** في اذ مات رقيق عن ابن من صلبه وعن زوجة وعي ان
ابن سيد والده ثم مات ابن ابني سيد والده في شقيقة قبل ان يتولد ترك الرقيق
لكونه لم يعلم ان الرقيق عقلا وظل الان للرقيق عقلا ففعل لسقينة ابن ابني
سيد المتوفى مطالبة بها حتى اخاها من ترك الرقيق والدعوى على ذوي اليد
على خلفات الرقيق ان كان معتقا ادب اتيان الرق ولو بعد خسة منسجمة
كتاب الرقيق لا يملك شيئا وان ملك فكل شيء جعله من المال لما ملكه وان بيت
عنته فكل شيء جعله بعد عنته فهو موروثة عنه فيقسم على ارباب الم تهل لزوجته
النهي والباقي لابنه وبهوت ابنه المقتق ورثته ما ترك لهذا الابن المام بوجه
ولا خوة لامة المالك والباقي وهو النصف لابن ابن المقتق وبهوت ابن ابني
المعتق جرى ما ورثه منه على ورثته فيكون نصفه لسقينة وما فضل فلا يقرب
عصمتهم وان لم يكن له عصمة يرد على سقينة المذكورة واما الدعوى بغيره فيستة

حاصل
الا جبر مشترك
يضمن لهذا القيمة

فهم

فعدم سماعها لعارض الامر السلطاني لقبول الفضا التخصيص بالحوادث فان
وقعت وكانت غير مستثناة من الامر السلطاني بالمنع لا تسع والاسمع والاعلم
كتاب الاكرام **كتاب** في امرة ماتت عن زوج وصغير منه وعن ابنت
اكره الزوج بعد وضع الابوين يد هما على خلفاتها على ان يقر بانها لا تستحق
قبل نسبيته منها حقا هل يبع او اكرام مع الاكرام ام لا وتضمن تركتها على اربابها الم تهل
كتاب في الاكرام مع الاكرام بالاجماع وايضا الارث جبري فلا يبع قوله لا يستحق
قبل نسبيته من خلفاتها شيئا فيق البرازية وكثير من الكتب لو قال تركت
حق من الميراث او برئت منه او من حق لا يبع وهو على حقه لان الارث
جبري لا يبع تركه وفي جامع الفضائل في الفصل الثامن والعشرون
دفع جميع تركه الميت الحواريه واستشهد على نفسه انه قبض منه جميع تركه والديه
ولم يبق من تركته قليل ولا كثر الا استوفاه ثم ادعى دارا يد الوصي انها من تركه والذي
ولم يقبضها قال الم تهل بينة واقضى بها له ارايت ان قلنا قد استوفيت جميع ترك
والدي من دي على الناس وقبضت كله ثم ادعى على رجل ديننا لابي له الم تهل بينته
واقضى له بالدين استل فقد علمت بذلك منه دعوى اذ يدعي راء او علم به عند نسبه
انه مما تركت زوجته فافهم والله اعلم **كتاب** في الما قرية التي لم يملكها بائ
بفعلوه في مال لزمه من جانب السلطنة العلوية وله يد عادية وقرره
على قتله وطلب اموالهم وغلب على ظنهم ايقاع ذلك بهم ان لم يكفوا خسة
ايقاع ذلك عليهم بل يلزمهم المال بذلك ام لا **كتاب** لا يبيع ماله ولم يفسخ
اذا زال الاكرام كالبيع وفقه اذا علم بدلالة الحال انه لو لم يفسخ ماله امره
بقتله او يقطع ايديهم ارضهم لم يفسخا فون على انفسهم او تلف عطفهم
فحينئذ يكون كل ما منه ولو لم يكن الا من سلطانا على ما علمه الفتوة ووجه
غالب علمنا رحمهم الله تعالى والله اعلم **كتاب** في ذي ولاية على قرية قادر على
ايقاع قرب وجبى ملجئين بالملها طلب من رجل منها بيع بقراره بها فباع
خايفامنه ايقاع ذلك به واقر انه قبض منهم كذلك موافق قيمته المبيع افاض
اصناف الثمن هل ينفذ لهذا البيع على هذا الوجه ام لا وان كنت صكك لدى قاضي
على صفة الطوع والاختيار ووجد المفسد ويكون الاعتبار لما في نفس الامر
لا لما كتب **كتاب** حيث علم بدلالة الحال انه لو لم يبيع بقره لم يفسخ ماله

قال تركت حق من الميراث

الاعتبار لما في نفس الامر
لا لما كتب

او حيا مديدا او البع غير نافذ والاراضي هي فلكي فسخه والاعتبار بالنفس
 الامر لا يملك في الصك هذا او اما بالقبض الفسخي فقد اتي به كثير من علماء
 ومع المرداوي مع المناظر عليه وحلوا الاول بان ارفع بالناسي فليزاه الفسخ
 وحكمه نفذ اذ لم يملك مسمى اتي به كثير من علماء والله اعلم **س** في رد ذلك
 اخبرني ببيع ما يوت مفعول وكما سرعية فباع الوكيل ما ابيع الموكل به بها حتى وفسخ
 وسعي في ذلك لئلا يفسد في ان الموكل ارغى الوكيل واكثر من بده بالحكم
 وحققت انه ان لم يطعم فيما يبيع به او وقع فيه ما يهدده به لفسده فليكتب
 على نفسه ما ابيع به بملكه الموكل اليه بانه يستحق دمه ضمنه في رد ذلك فترى
 ان ايراد كذا الوجه لم يسر كما خفي وكذا في رجل اذ اذنت ان اقراره كان على
 الوجه المذكور بطرا اقراره ولا يستحق عنه الا الى بين والخمس والستين التتابع بها
 ولا يلزم الكين في **ا** **س** الا ان يبيع الاختلاف في وجه الارض في الاراء لان محتم
 تحت تمام الخريف وتداولت دلالة في قوله والاراء فيه يكون باسها اذا قال
 المتكلم لرجل امان تفرق بكذا والا فقول للظالم ان لا تفرق في الا او جردا او جرد
 قال في الخاوي الزاهد في كتاب الاراء بعد ان رضي لحد اليه قال المريد لرايه ارفع
 الى القالة وافرايه لاشي لك والا فقول ان يوك ذلبي فله فوقع واخر انه لا عليه
 عليه فهدى ان معنى الاراء وله ان يدي عليه استلج اقول فاذ كان الرجل حرة
 وهدده بفسخ بيع كلام الغماز وقال ان لم تفرق بكذ الذي لا اصل له اسعي بك الى من
 ياخذك بفسخ كلامي وعلب على ظن المود ذلك فاقربا لا ياراه ما اقر به على هذا
 الوجه لا يورح كلامه ايستاد اذ ابطال شوق الاراء على اوصاف المذكور في الاصل
 بطر عن الكين اذ قد تبين ان لا دين على الاصيل يعلم ان يطالب به ولا يحتمل
 من الكين بدونه ماله اعلم **س** في ذي صفة الكت بقية على كيت ما يورح
 مما يحصل ارفع القبض عليه حاكمه المتكلم عليه وانهم بان صوابهم اودع كذا
 لانه الذي في الرشي فهدده بالظرب الفسخي حتى افردي قاضي ذلك فكتب عليه
 ذلك بل ينفذ اقراره بذلك ام لا **ا** **س** لا ينفذ اقراره اذ الرضا شرط لصحة الاقرار
 بنفسه الا اقراره عند فوات الرضا وله اجماع المسلمين فله امتناع في دفع المود
 للموكل ان لم يكن دفعه وله استناده منه ان كان دفعه لم يملك واقراره يجرم
 الرضا ويفسد كلامه فتوقف صحة عليه وقد رجع في هذه الامور بقول من لا يملك
 وسلم فيه في امتي الخط والنسب وما استكرهوا عليه ومسايل الامراء لا تخفى على
 من اتقاه وخشي الرحمن وعلم ابيع شخصه في البع فلا حوله ولا قوة الا بالله
 العلي العظيم العزيز الجبار والله اعلم **س** في ذكر منعه عنها الى وعلية عند
 ارادة

علم
 في الرد بالنفس الفسخي
 ومع المرداوي

علم
 لصحة الاقرار
 مع الاراء

علم
 قال في رد دفع الفسخ
 في قول من لا يملك
 دفعه من غير اقراره

علم
 الرضا شرط لصحة
 الاقرار

ارادة دخول زوجها بها الا ان يتبعها بالها من عقار وكوم ففعلت حين لم قد بدا من
 ذلك بل ينفذ بيعها ام لا وحكمها حكم المكرمة في ذلك **س** لا ينفذ بيعها وحكمها
 حكم المكرمة قال عليا واما مع الزوج زوجته من الها حتى تهب له المملكون بكملة
 والهيبة با طلبة قال في صحيح الفتاوى وقد منقطع السيد الامام عن الفقهاء اذ حفر
 من منع امراته عن الميسر الجايد بها الا ان تهب مملوكا فوليبت فالهيبة با طلبة
 ومثل ذلك في الخلاعة والزانية وكذا ذكر في التاخر خاتمة نفعها عن الميسر ونظم
 هذه المسئلة صاحب التنوير منظومة المسئلة بتخفة الاقرب في ثلاثة ايات
 مستحله على الحسرة فطهرتها ونظمها في بيتين خاليتين عنه بقوله
 وبانع زوجته عن الهباء لتب المهر يكون مكرما كذا كتمع والدينته فزوجها ليعملها من بينه
 وفي سورة طه الا قران قال قلت ويوحذي هذا احباب حادثة النفق دهر ما لو
 زوج ابنته البكر من رجل فلما ارادت ان تزني من بيتها المذوجها منقها الاب لا
 ان تشهد عليها انها استولت منه ما تعرف فيه من ممرات امها فاقوت بذلك
 لم اذنت لها في الخروج فان الظاهر ان الحكم فيه عدم صحة الاقرار لكونها في معنى المكرمة
 لما ذكر في المنع لاسيما واجبا يغلب في الاقرار به اتي به الحكم ابو السعود العماد
 انكبي والله اعلم ان البيع والشراء لا جارية كالا فقرار الهيبة وان كل من يقرر
 على المنع من الاول غير الاب كالأب للعلة الشاملة فليس الاب قيدا وكذا في النظر
 البكر كما لو لم يلد في ديارها من اخذ مهورها كرا عليها وجب ان ياتي ابن ابي
 وان يهدو متى ما وجد منها منع اضربها ورجعها ثلثها واما الرضا في يهدو
 المتأثرة حتى يطهرن فحين النسخة كما يطهرن المتسمة في الاموال والدعا
 ولا حود ولا قوة الا بالله العظيم المتعلق لم طلع الاحوال **س** في منعه
 باع في مرض موته كرا لا حيا كرا لا عليها وماتت عن ابن صغير بل ينفذ
 بيعها ام لا **ا** **س** لو هي ابنا فسخ البيع الواقع على حصة الاراء وان نذرت
 الايدي خلاف نسبي البيعات اذ لم يرضق العبد دونها والله اعلم **س** في منعه
 من تصدق بملك يبيع ام لا وهل يشترط الوصي عند دعواه بالبيع ام لا وهل
 تصدق في دعوى الرضا بغير دعوى الوصي بدفع ماله ام لا بد من
 بيعة لانه ما خفي **س** الظاهر في جاراتهم انه لا يبيع عليها لعدم الفائدة
 في التحليل لان البيع والخال لهذه ثبت بعد المدا التحليل لرجاء النكول وفي لو
 اقرت به لم قات كنت كاذبة لا يبيع رجوعها لتما قضا حيث كانت وفي احتمال

علم
 منع المرأة امراته من الميسر
 الى ابيها حتى يهب مملوكا
 فوليبت فالهيبة با طلبة

علم
 مع الزوج العرب الزوج
 الى بيت زوجها حتى تتشهد
 عليها انها استولت ماله
 فيه من ممرات امها

علم
 حصة

مطل
لا يثبت الرشد الا
بحجة شرعية

لحم

نقض البيع والقاضي نصب خلاص العاجز عن الوفاء الحق له لاسيما خصه
 بآل بالمثل الخراء ولا يكتفى بل يوم اللطم قالوا وتعد لها بقى وقالوا اذا كان له
 ياب يلبسها ويكتفى بدوزها ببيع ياب به ويقضى الدين ببعض ثمنها ويشتري بها
 ثوبا يلبسه لان قضاء الدين فرض عليه فكان ارجح من الخلفي قالوا وعلى هذا اذا
 كان له مكي وممكن ان يشتري بها دونه ببيع ذلك الممكن ويقضى الدين ببعض
 ثمنه ويسترد بالباقي مكيه نعم وعلى هذا ان كان مكيه ببيع ما لا يباع اليه والحال
 حتى يبيع المكيه الضعيف والطعن التمسك والاشك وانما انه يبيع بالاصالة وانما
 بالكتابة وفي البرزاني من كتاب القاضي من العاشر المحبس يملك المكيه له من حبس
 المكيه والقيده وكذا الكلب وان كثر الخويل وامر الدين ببيع المكيه بالبيع انقل
 الاحمال واضع في الدين من ضايت الاحمال وعلى الله اصالة الاحمال والله اعلم
 في صفته الحاجة ام تم فرض على مالها واضع يدعا عليه ولها ان يبرر بغير
 حتى على ما لا يملكه من يد جدي لا سرافه وتبديره لا على حق حفظ ما لا يملكه
 ام لا **باب** نعم لهادك اذا اختلفت بذلك **مسألة** يمنع عن ملا نفسه شاة وعشرون
 سنة عند اي صنفه وعند صاحبها لا يدفع له ماله حتى يونس منه الرشد ولا يجبر
 بقرنه فيه فكيف ماله ولده والله اعلم **مسألة** في شخصي لهادك ادعي المبلغ فترج
 ام ادعي ان اتم لم يكن بالغا اذا ذاك ولم يثبت انه حشد كان من اهل المبلغ رجوعه
 عن الاذن بالمبلغ فيبني عليه بطلان عقد النكاح كونه عقدا لا يجزي له حتى صر
 ان كان حين ذاك بلغ سنة اثني عشرة فلا ينفذ رجوعه ولا يبرق ذاك منها
 فلا ينفذ نكاحه والله اعلم **كتاب المادون** **مسألة** في السيد اذا امر عبده بمراد
 بشي بعينه كالطعام والكسوة لم يكن ماذونا حتى اذا انقضت برقته وبني ببيع فيه الم
 يفسده السيد واذا اراد ببيع ويشترى فسكت يكون ماذونا ولا يكون ماذونا قبل العلم
 بالاذن ام لا **باب** اذا امر بشي بعينه كالطعام والكسوة فلا يكون ماذونا لانه
 استخدام ولو صار ماذونا لم يضر واذا لم يضر ماذونا بذلك وتعلق برقته وبني
 لبيع فيه واما اذا اراد السيد ببيع ويشترى فسكت فانه يكون ماذونا له الا اذا
 كان المولى قاضيا في الظلمه ولا يكون ماذونا قبل العلم بالاذن الا في سلكه ما اذا قال
 السيد لا الا سوف يا بعد عبيد ولم يعلم المصدق ذلك والله اعلم **كتاب الغصب**
مسألة في رجل اخذ لافر ثوبا بغير اذنه فاقطعت عنه ونقصت ثوبا كثيرا
 فاحسبها الحكم **باب** ما لا يخفى ان شاء اخرها مقطوعة وضمنه ثوبا ثارا وان
 شاء طرحها على الغاصب واخذ جميع قيمتها والله اعلم **مسألة** في رجل استعمله

مضافا مشتركا بينه وبين بنته واخيه زوجته بغير اذن من الاخت فهذا يلزمه **الح**
 بعض قيمته من خلاف جنسه ان كان من الفضة بضمن قيمته من الذهب وان
 كان بفضة من فضة ولا يجوز ان يضمنه قيمته من جنسه الا اذا ساءت وزنا
 فزال من الربا وقد انكبت معصيته بالاستهلاك بغير الاذن فيعبر والحال لهذه والله اعلم
س ذكر صغير زوجا لابن عمها بالدانية عليها وقبض من ماله شيئا واستهلكه
 ودخل بها زوجا وبلغت عنده ومات ابن العم المزوج وبكر شخص يطلب من الاب
 ما بين عليه من المهر ويقول وكفى ابن عمها قتل موته وقبض ماله من المهر
 وذلك على عادة الفلاحين وجورهم على غير علم والكل لم يعرفه فدل المرأة ان ترجع
 على تركه ابن عمها تناوله من مهرها واستهلكه وينبغي له المتعوض عن الزوج
اج ما تبخر ابن العم واستهلكه مضمون عليه لانه متعدد فهو ضد من تركه
 ان كانت وقول الرجل وكفى ابن العم قتل موته كلام مهمل بالحق صادر عن جهل
 مفرط اذا دلالة لابن العم على المهر في حال حياته فكيف يؤول به بعد مماته فالواجب
 على الحكم رجلا لجهل عي بها شرع مسئلة هذه الاطفال والله الموفق **س** دخل
 اخا فربا من زوجه فافتقرها ذيب الم يضمن ام لا **الح** ان ساقدا بغير اجازة من
 وان لم يسبقها بغيره لا على ما هو المختار وعليه الفتوى كان الخلاص والبرائة وجماع
 الغصب لغيره والله اعلم **س** فارجوا اشتري ثوبا وقبضه ثم ظهر فيه عيب
 فيه على بايعه ثم ظهر له منتهى لاله ان يضمن المشتري ام لا **اج** ليس له ان
 يضمنه لانه لم يرد على البايع العاقد والله اعلم **س** باع رجل باع حقة في ترك
 مشتركة وسلمها ثم ردها المشتري عليه في غير الاخرى سلمها له فملكته عنده فليس
 لبايعه ان يضمنها الذي اشتري وتسلم ثم ردها **اج** ليس له تضمينه
 وهم مخيرون بين تضمين البايع او الذي ملكه عنده حيث لم ياذنوا والله اعلم **س**
 في اجنبي ذبح ناقة افرمديا لاياس من جاراتها لم يقبل قوله ام لا ويضمن **اج**
 في الاجنبي اختلافا بينهما وتزويج الضمان وعدمه مع حاجب الخلافة عدمه ونقل
 في جامع التفتاين من النوازل وفوائد صدق الاسلام ظاهر في جود انه ان سكت
 فعليه القول قول المالك في نفي اليااس بيمينه والبيينة على الذبح فاذا لم يقع وحلف
 المالك ضمن قيمتها يوم الذبح والقول في القيمة للذبح بيمينه والله اعلم **س** دخل
 تحريك على رجل آخر واخذه من منزله بغير اذنه وحمله حمله من الخطم فغربه
 فخرج بسبب ذلك للمعاجبة ان يسكنه الجبل ويضمن المتعدي ما نقص من
 قيمته ام لا **اج** نعم انه يسكنه ويضمن المتعدي النقض والحال لهذه

والله اعلم

مطلب
 اجنبي ذبح ناقة افرمديا
 اليااس من جاراتها

والله اعلم **س** كذا رجلين اجتمعا على غصب ثوبا استهلكاه فضمن المالك احدهما
 قيمته لانه ان يضمن فاحبه الذي استهلك النصف النصف ام لا **الح** نعم له ان
 يضمن ذلك والحال لهذه والله اعلم **س** في هبة بين شخصين فغصب عليها احدهما
 وحملها بغير اذن الاخر من انزال الهدي ومكنت اياها محججة ثم ماتت خفت انها ماله
 بضمن حقه سريته ام لا ويكون كالمودع بقدره على الوديعة ثم انزال النقود **اج**
 حيث كانت في يده على وجه الحفظ لحقه الشريك بتدول المضاعف برفق التهدي
 كالمودعة وان كانت في يده على وجه المعارة لكان المودع سالم يرد الى الشريك والله اعلم
اج لا يضمن الاب بيمينه الصغيرة ومات مجملها بل لكان يطلب الوديعة به ام لا
 رجلا بقدره على غرضي مشتركة حامل وغصبها من يد احد الشركاء مدعيان له
 عليه دين او سقرا على عادة الجهال فدللت ومات الولد عنده فليس
 نقضان قيمة الام ام قيمة الولد ام كليهما ام لا يضمن واحدا منهما **اج**
 يضمن نقضان قيمة الغرضي بالولادة ولا يضمن عندنا قيمة الولد حيث لم يتفر
 عليه ولم يمتنع بعد طلبه والله اعلم **س** في رجل اودع ثوبا مشتركا على دين
 لم يخذ احد الشركاء فطلب الشركاء من الشريك رد ما منه عليه فقال على ردها لا
 تطالبه ان هانت عنده فعلى لا يبيع ذلك ويأمره ضمان حصصهم ام لا **الح**
 نعم يبيع ويضمن وهذا من باب القين المفعولة وضمانها جميع وليس من باب الدين
 المشترك تامر والله اعلم **س** كذا رجل لم يذرس غنسة فزارها باع منها خمسة لا خير
 وسلمها فباع هذا الاخر الاخر الغنسة فزارها وسلمها مع واحد من نتاجها لم يملك
 عند هذا الاخر فهل يضمن المشترك الاول قيمة حصة البايع التي لم يملك فزارها
 وعلى من عنده النتاج رد حصته في الموجود منه وضمان ما ملك منه بالنقود ام لا
اج لا يبيع الاول يضمن من شانه المشتركين قيمة حصته الباقية له في الغرض
 لتفقد الكل بالتسليم والتسليم وحق البايع المذكور في النتاج بقدر ان يربط الغنسة
 في الام باق يطالب به من لم يذريه ان باقيا حصصه وان ملكا فبضمان قيمته
 من شانه مشتركة وتسليم اذ باع وسلم لوجود القبض الموجب للضمان وان
 كان الزايد في باب الغصب على مضمونة لان محله اذا لم يقع عليه غصب اما اذا
 غصبها من يد الغاصب غاصب فليس مضمونة على غاصب الغاصب كما اوضحته في بعض
 الهامى فتأمل والله اعلم **س** في رجل خضع امرأة رجل من اهلها ففرضها في
 بينها وبين زوجها فبني خبر على رد ما **اج** خبر على رد ما لعلها قال على رد ما

مطلب
 لا يضمن الاب بيمينه

من خدع امرأة رجل حتى فرق بينهما وبينه طبعي حتى يرد لها اديوت من الحبس نقله
 في مع الغفار عن الخلافة وعمرها والله اعلم **س** في رجلين تخدعا امرأة رجل وفرقا بينهما
 وبينها فهاذا يلزمهما **ا** بحسب ان حتى رد لها عليه او سونا كالحرب به في الخلافة **س**
 ذكره في مع الغفار في كتاب الخبايا ولا شبهة في وجوب التفرع عنها لانه في كل معصية
 ليس فيها حد مقرر وهذه من هذه القيس والله اعلم **س** في قاضي ظالم امرت به امرأة الموكل
 باخذ ما يسهو به محمولا ان ياخذ من رجل مالا ورجل لاخذه فاخذه بل يفضي الاخذ
 ام القاضي **ا** يضمن الزوجان المخذوع من جهة الامور في كل موضع لم يبع الا امر لم يضمن
 الا امر لا سيما اذا كان المأمورا ليجاز منه لو لم يتشلى امره او كان يقدّر على التخلص
 من عقد يسهو به ببيع لم يرضع الله اعلم **س** في رجل غصب حنطة واستهلكها
 ثم حالها على دارهم معينة فبغوا من الحبس قبل التزوق ثم اقرضا للقاصد فهل يجوز
 ائتمار المذكر والقرض المتي بدم لا **ا** نعم نعم القاصد والدار هذه ويطلب القاصد بها
 استقرضه وحبس اذا امتنع والله اعلم **س** في رجل غصب اذينة من المذوق بل للمذوق
 ان يخاصم ام لا **ا** نعم ان يخاصمه والله اعلم **س** في رجل تيمارت اقرض من ارضا
 صنته وشعره ودره قرة فزاع ذلك في ارضه وسائر المزارع فاستاسرهم الى الحرب ووضع
 التيمارت يده على بقره وجهارته وزرعهم وصار يستعمل التيمارت الحث والدياس مده
 سنوات حتى مات البعض ونقصت قيمة البعض فهل يضمن التيمارت قيمة الهالك
 ونقصان قيمة الباقي وما تناوله من غلبته وليس عليه شيء مثل ما اقترضه ام لا **ا**
 نعم يضمن التيمارت قيمة ما ملك من البقر وما نقص من قيمة ما بقى يوم غصبه وعليه
 رد ما تناوله من الغلال وعلى المزارع مثل ما اقترضه من الحنطة والشعر والذرة والله اعلم
س في رجل له عاولة بقر وضع فيه قرة فخلها منه رجل هل يضمنه ام لا **ا**
 لا يضمن فخره في جامع القصد وغيره ان من على رباط دابة لا يضمن لعدم الحافاة
 الى فعله ولذا استلزم والله اعلم **س** في رجل اتى ثياب مصبنته في ارض رجل
 حتى صار كوما قد يفر من عليه رفعه منه ام لا **ا** نعم نعم من عليه رفعه وتخلته
 ملك الغير والله اعلم **س** في اذا صادر الوالي جماعة فتاوا الرجل خلصا من مصادره
 ندفع عنهم مالا يدرجه عليهم به ام لا **ا** نعم يرضع عليهم اذا ثبت انهم قالوا له ذلك
 وانه دفع عنهم مالا لا خلاص لهم الا به على قدر ما يملك الله اعلم **س** في مستضعف
 باع بقلع الكس وقبض منها وخطب ثم ان مشربها تعلى على المستضعف بعد خلط
 البضائع بان فيه علكا واستفان عليه بشرط متطلب اخذ له منه اربعين قرش
 فمأخذ من ماله ام من ماله اصحاب البضائع بقدر بقايعهم **ا** نعم ماله لا
 من ماله لانه خلط الثمن حارسه لانه وثبت المصان في ذمته فالماخوذ من ماله

معه
 التفرع في كل معصية
 ليس فيها حد مقرر

معه
 المصان على الزوجان
 القاض

معه
 حصار الذوق من المذوق
 الذوق ان يخاصمه

معه
 فما اذا صادر الوالي جماعة فقالوا
 لرجل خلصنا من مصادره فندفع عنهم
 مالا يدرجه عليهم

والعنان

والعنان مقرر عليه والله اعلم **س** في رجل مات عن ورثة وتركه وبعضهم غائب
 فاخذ ذوقه وعلبة من التركة ما لا غصا عليهم هل يضمن به الخاضع في الغائب
 حصته ام يكون على الكل **ا** **ج** لو على الكل ولا يضمن به الخاضع حيث لم يوجد منه
 ما يوجب المصان لحقة الغائب والله اعلم **س** في رجل له ارض وقف حصته
 ففروا طين هل لم ان يخرجها جميعها ويستقلها دون اصحاب المبيعة ام ليس له الا
 بقدر حصته **ا** **ج** نعم ماله الا الذي سخرته وذلك نصف السك لا غير ذلك
 ويمنع شركا ان يضمن زيادة له حيث كان الامر مان سوا لك وبارك خير الذي لا يخطئ
 برحمتك امداد ايقبه المالك والهام ما فيه الصواب لطالب الخياط فيمنع بالدية
 سالك سليمان من الافات من ضحك فعلة وماله في تكتن ترخاه في الدين تاركنا
س في منافع المهر لا يستغلل اذا مات المالك بعد مدة سنين هل يتعطى
 اجمع تلك السنين هو ته ام لا **ا** لا يتعطى بل دارته يقع مقامه في طلبها
 وان قلنا هو ته يتعطى الا وعدا والله اعلم **س** في ذمي ثبت عليه انه
 اخذ في ساحة الغير مجاورة لملكه بغير اذن ما كثر فيها بالزينة شرعا **ا** يلزمه
 رفع بناؤه حيث امكن بلا ضرر بغير بناء غيره بان لا يكون من كثر عليه فينقص
 ويسلم الساحة لما كثرها فارغة عن بناء له والله اعلم **س** في شجرة زرع
 ملكك وبنت من عروقها اعطاه فتعهد لها رجل فخلطت فركبها فالتفت ثوبا
 ركنها الى الشجرة للذي ركنه ام لرب العروق ام لهما **ا** الشجرة للمالك لانها
 بنوا ملكه قال في الحادي الزاوي نخ وصل غصنه بشجرة غيره ولو ما يقطع من
 غصنه او يقيم من لحافته لتوصل به الشجرة فاسم الوصل فهو له والشجرة لما جبا
 اشلى وذكر اقوال اخرى لكن القلب يطمئن لهذا القول اذ اصل بقا ملك المالك
 ولا وجه لتملك ماله الغير بسبب هذا ونقل عن سرار رحم الدين العلامة ما لفظ
 غصن شجرة غيره وقطع راسها فركن غصنه في لحافته او سقها وركن في نفسها
 في موضع القطع فاسم يعني الغصن فالشجر للمالك الغاصب وعليه قيمته
 غير مقطوعة وقيمة شجرها بدون الركن ان على لتناول بني آدم وقيمة ارضها
 ان ضل قلعها وقد قدسنا ما تطمئن به النفس والله اعلم **س** في من ارض
 في ارض سلطانية من عاداتها زرع الحنطة والشعر وما اشبههما من الحبوب
 وبلا ارض شجر خروب ووجوه نابت من غير ابناء احد ركن احدهما لحافة من
 لحافة حتى يوب له فاسم هل لشريكه في من ارضه الحبوب ان يشترك في الشجرة المذكورة
 ام لا **ا** ليس لشريكه في من ارضه الحبوب شركة معه فيما ركنه من لحافة

معه
 في المهر لا يستغلل اذا مات
 المالك بعد سنين يقوم دارته
 مقامه في طلبها

خروجه او غيب للحاجة من جنوب الغمر كما هو ظاهر وهو مخرج به في الخارج الى المدي
والله اعلم **س** في حرك اخذ ببيعة رجل حمل عليها اله الحرك بلا اذنه
واخذها حرك آخر ودفعها لصي يعقل مع كنه قايلا له مات له في بكة
فاخذها لصي وهرت منه فخرا بسكن فماتت من خزيته فماتت فماتت
منهم لها **س** الميذ المتيمة على يد المضان يدضبان فماتت السبيحة
ان يضمن من ثلثه فان ضمن الصبي فهو اي ماضين في ماله ان
كان له مالا فان لم يكن له مال فنظر الى ميسرة ولا يلزم احدا من اقاربه
والله اعلم **س** في رجل ركب فرسي عديقه بغيبته ورد بها عليه اول
النهار وماتت عنده اخره فادعى تضمينه بسبب انها ماتت بركوبه
ويوتره يقول بثلث سبب اخر بل القول قوله ولا تضان عليه الابينة
شهره عليه يمدعي المدعي ام لا **س** لا تضان عليه الابينة والقول
قوله بيمينه انما لم يمت بسبب ركوبه والله اعلم **س** في متقلب القوي
على قرية واخذها غصب من يد مستحقها وركب من جانبه رجلا يقضي غلها
فمات مستحق القرية الدروي على الولي المذكور واخذ الغالة منه ام لا
س نعم لهم ذلك وهو بمنزلة مودع الغاصب وقد قرر ضمانه باصباح
عليها ما والله اعلم **س** في سفينة دخلت بالبحر الحرفية بافا واظهر
المراكبية شيئا ما بها فارتفع في الشاء ذلك واشتغلت المراكبية باظهار
اسبابهم وامتنعوا ولم يجد تاجرا بدا اخلها ارض جيرة ففعل عليها ان
اخر حال باقي رضى فاستمر وان اخرا اسبابهم ودخل الماء الى السفينة
من هلاك الرخ وتلف فماتت المراكبية ضمان ما تلفت للتاجر ام لا **س**
لا يلزم المراكبية ضمان ما تلف للتاجر فكل شيء سلم فكل مالكم والله اعلم **س**
في الداعي اذا فرط وضمن المرمي بها ادى له المالك انه القيمة ثم ظهر
وقيته من الضمان اكثر اذ اقل او مثل ما ادى له المالك اخذه ام
لا ملك الرامي بها ضمن **س** في ضمن الرامي ملك المضمن ولا ضمان
للمالك بين رد العوض واخذه وبين امضاء الضمان والحال هذه لانه قد
ملك ما املاكه وطم ملكه فيه برضاه حيث سلم له ما ادى له والله اعلم
س في رجل استعمل ثورا اخر بغير اذنه فمات من سبب ذلك
لا بضمن ويغزى ام لا **س** نعم بضمن قيمته بالحق ما تلفت ان ماتت
عنه وان رده من يضا ضمن نقصانه ويؤاخذ ما رد كما رد به في الحائز

لو لم يمسكه ان يضمن

سلف
القائه في الركب
المتعلق بالقرية

في الجارة

في الجارة من فصل فيما يكون تضمينها للاداة والبركة المتعبر به والله اعلم
س في قرية من عادة اهلها ارسال خيلهم في المرحى وصار ذلك معروفا
بينهم بل بضمن الشريك بارسال الفرس المشترك ام لا لاذن فيه دلالة **س** **جواب**
اذ التفت وكان ارسال معروف بينهم لا بضمن وكذلك لو ضاعت او اكلها الذئب
اذ المعروف عرفا كما لم يشرط واعا ان حصة الشريك في الفرس في ثوبه الشريك
امانة كالوديعة قال في جامع الفصولي راجع الى اوصاف المحط سبب دابة
الوديعة في الضمان اذ التفت لارواية الهادي الكنت ففعل بضمن كونه
بالارسال وقيل لا اذ لم يمت في الاصل لم يضمن كذا لهذا خلاف ما لو ضاعت
او اكلها ذئب ضمن للتضمين انتهى وموضع ما فيه فيما لم يختر العادة فيه ولذا قل
في ضمان المراكب ولو ترك البقر في مضاع اختلف فيه المتأخر ونفى بانه
لا بضمن والفقه فيه انه ما ذوب فيه دلالة فاعلم ذلك فعليه لا بضمن بالمضاع
واكل الذئب ايضا لا بضمن ولو لم يكن معهودا فالضمان بالمضاع واكل الذئب
مقرر وبالثقل فيه من الخلاف ما سلف والظاهر ان ضمانه من عدم الضمان
لتعظيمه له دون الضمان فافهم والله اعلم **س** في شريك ترك فرسا لشركة
تخدم في المرحى كما هو عادة اهل القرية فضاقت ثم وجد احد الشركاء بعد اسبوع
وزعم انها اقلت جنينا بسبب ضياعها ويريد ان يضمنه حصته فيه هل له ذلك
س ليس له ذلك والحال هذه بالذات والمخرج به في جنين البهيمة اذ لم تستقص
انه لا يجب فيه شيء والله اعلم **س** في غنم اثلث زرعها ليل بضمن مالكها قيمة
مارعته ام لا **س** نعم بضمن لو ساقها ولو قربها للزراع حيث لو ساقها تنزلت
منه بضمن القيمة لانه فيهم والقول فيها قول السابق بيمينه والبينة على
صاحب الزرع في دعوى الزايد عما يقول الغانم والله اعلم **س** في رجل ورث
ارضا لغيره من ارضه فماتت اذنه وزرعها قطعا واكل عليها ويريد صاحبها
الاتباع بها فيه منعه من ذلك معتلا بان اصول قطعه باقية فتقوا على جبر
على فلوها وترفع يده عنها ام لا **س** ترفع يده المتعدي وبسبب كونه متعديا
ان السابق اليها احتسبها من الطار المتعدي عليها وبسبب يده
الحال فهو ارض به من ذي اليد المتعدي والله اعلم **س** في رجل ورث
خمس سقيا لرحا وقف وعطرها فماتت اذنه لا رباب الوقف على دفع
لدة جبره وسقائه يعلم ذلك جميع الادلة به وانسب ايضا الى بعض المرحى
وعطرها واستمرت في ايدي ذوق الشركة الى الان وزين اب طي ويولد له حجة

حصة الشريك في الفرس
وغيره الشريك ما كان له
واذا كان ارسال الدابة مع
بينهم فارسها وحلها

بالثقل

حاصلها تصادق فلان وفلان وفلان الناظر الرعي مع فلان وفلان من النكاحية
 على ان يعرفوا من مالهم ويستفوا اسرها وعليلهم في كل سنة ضمة عزقوا وفلان غايمة
 المصن الفاضل منها الحكم الرعي **باب** ما بعض السقف في قبيل الظلم العف
 فان كان قد اعاده كما كان فقوي عن الضمان وبق عليه اثم العروان ويلزم باصر
 المثل من تاريخ وضع يده العادية الى الان لان منافع الوقف مصنوعة على ما اختار
 المحققون وكذا لو منافع مال اليتيم تكون واما المصح التي بيد المتعلمين فلا عزم بها
 حيث كذبها الظاهر الضمان وما بعد الحق الا الضمان في قبيل البهتان فالواجب
 على حكام الاسلام رفع يدها الى العتد او تقويم يداه الى العتد او لو بالامانة والاعلام
 فان رد الامانات الى المله امر الله تعالى به وادب الشواب الجزيل لعاصبه والله اعلم
باب في نسي منعه احد الشريكين عن الاخر في نسيته فغصبها منه غاصب متغلب
 لا يقضي قسمة حصته ام لا **باب** يقضي لانه ظالم يمنع والحال هذه ورايتني
 سئلت سابقا لو قال احد الشريكين لا ملك في نسيته واقام بينة عليه لا يقضي
 ولا يخلد ولا شك انه اذا ثبت منعه في نسيته ضمن بضمه والله اعلم **باب**
 في قرية يبيتها واراضيها لميت المال ومي سبقت يده من الرعا على مسكن او مفتوح
 ففلى احق به من غيره بل اذا اراد احد من اهلها ان يتركها مرة سبقت اختيارا
 منه ثم رجع فزاعى غيره في سكنه او مفتوح الذي كان في نسيته سابقا له انما
 عنهم ام لا **باب** لا في الحال هذه لسقوط حقه بالترك الاختيار والله اعلم
باب في شخصي طلب منه ان يخدم انسانا فامتنع في العمل فذلك فقال ان
 خدمت انسانا ففلى لو فقد الخاكية خمسون قران ثم خدم انسانا لم يلزمه
 الخمسون وفيما ياخذه الظلمة ويسمونه كسر الفدان هل هو حرام يكره مستحله
 ام لا **باب** لا يلزمه الخمسون واما ما يسمى كسر الفدان فحرام قطعي يكره مستحله
 والله اعلم **باب** في رجل ذبح شاة عزم فاحضرها المالك مذبوحة وبيعها باخذ
 بقرة الذراع في نظير نقصان الشاة بالذبح هل له ذلك ام لا **باب** ليس لما ذكر الشاة
 بعد اخذها مذبوحة الا تضمين الذراع نقصانها بالذبح فينظر ثم كانت قيمتها
 وهي حية ونظر المحبستها ولم يذبحه فيضمنه ما نقصت وليس له ان يتعرض
 له في غير ذلك والله اعلم **باب** في رجل غصصة اخذها من ان اخذها
 مذبوحة واستملكها هل لها حيا ان يقضي الذي اخذها مذبوحة قيمتها يوم
 غصها مذبوحة ام لا **باب** نعم لما ذكر الشاة ان يقضي الذي استملك الشاة
 بعد ذبحها قيمتها مذبوحة يوم غصها لم يقضي الغاصب الاول ما نقصها

الذبح

ان خدمت انسانا ففلى لو فقد
 الخمسون ففلى ثم خدم انسانا لم يلزمه
 الخمسون
 كسر الفدان حرام
 يكره مستحله

الذبح ولا يرجع واحد منهما بما ضمنه على الاخر وان شاد ضمن الغاصب الاول
 قيمتها حية يوم غصها ويرجع على المستولى بقيمتها مذبوحة يوم غصها المستولى
 والله اعلم **باب** في نيل جري من ماء المطر قد دخل في فاحضة شخص فان تلف
 بعض فحاشه هل يقضي جيلانه ما تلف منه او ما ابدى من الفاحضة ام لا **باب**
 لا يقضي شي ذلك بسبيل جري من ماء المطر نفسا كان او مالا اذ لا ضمة لاحد
 فيه فكيف يقضي ما حدث به لا قال بضمان سببه والله اعلم **باب** في رجل اوق
 بقرة اخر متوهمها ان له عليه دينان ثم رد بها الى بيته ولم يسلمها الى احد ففنى جث
 منه وضاعت هل يقضي ام لا **باب** نعم يقضي والحال هذه قال في جامع الفقهاء
 رد اياه الوديعة الى بيت المودع او الى من عياله قيل ضمة يده يده اذ لم
 يرصد بغيره وقيل لا وبه يقضي اذ الرد الى من عياله المالك رد الى المالك من
 وجه لا من وجه والضمان له يكره واجبا فلا يجب بسبب خلاف الغاصب والمسألة
 بحالها فانه لا يبرأ اذ الضمان نسيته كان لازما فلا يبرأ بسبب وسكتنا مسألة
 الغاصب فلو ضامى على كل الاقوال والله اعلم **فصل في السعاية والاعونة**
باب في رجل دخل بين ابني عم متفارين ليصل بينهما فافترى عليه بالكذب احدهما
 لم يلزمه ونسبه الى انه جرحه فادماه فاخذه الحاكم وضربه ضربا مبرورا وحبسه
 واخذ منه مالا واذاه فمناذ يلزم الساعي **باب** يلزمه التعزير لا ارتكابه
 بما ذكر فيه معصية الله وضمان ما فرغ من المال استحسانا اذ هو يسقائته وكواه
 كانه القاه في النار المحناه وهذا الذي عليه الفتوى لقطع مناد الاعونة والسعاية
 والله اعلم **باب** في رجل ارى من ياحذ كل بغلة او فرس غصبا عن صاحبها محلي
 رجل فيه من ذلك مسلم وقال له سبب هذا المحل كذا وكذا فاحذه بقوله فماذا
 يلزمه بذلك سراجا **باب** يلزمه شتان احدهما لتعزير الساعي لا ريكابه معصية
 من معاصي الله تعالى وهي اذية المسلم وظلم الدابة وظلمها استدكار جوابه والثاني
 الضمان اذ اتلف الماخوذ كما افق به اكر المتأخرين من علمها والحظية قطعا
 لفساد السعاية والاعونة ولانه لما خفق او غلب على الظن ايقاع الفقد اخذ
 المال بالسعاية والعوان صار كانه المثلث مباحرة فيجب الضمان ولظهور
 ذلك كان في غاية الاستحسان لدى من كان له قلب سليم من كل انسان والله اعلم
باب في رجل اراد ان يبيع سيرة ما ذا الجواب عن الساعي الشق الجالس
 يسقى شخصي لدى ظلم ليهلكه فياخذ المال قسرا منه بالنسي

السعاية والاعونة

اجاب افنى بتضمينه حذاف مديننا لما راوا وجهه انصوا من الواضح
لانه مثل من اتى بصاحبه محمد اليه كذا في سورة البرق لا يشهدون الا قطار اجمعوا
وفيه من ابلغ الاطراف والفرج قد قاله العبد المذنب مفرقا بالذنبك يرحم اخي بالبحر
س قد جعل الله اخرا له جادا لما امره بقصد الفاحشة وسبق به حكم السياسة
كاذبا لئلا يظن مالا بسببه بل يظن الساعي ما غرمه المسعوبه بسبب السعاية
المذكورة ام لا **اجا** نعم يظن الساعي والحال انه والله اعلم **س** قد جعل
سعى الذي سياسة وحقبة قايلا انه خطب على خطبتي ففرم مالا بمجد يله
السعاية هل يلزمه ضمان ما غرمه ويحكم عليه به شرعا **اجا** نعم يلزمه
الضمان بالسعاية المذكورة لاسيما وقد قصا ظراعه واذا يتبع بالرفع لم يفرم
بمثل ذلك صار في ذخر الرفع الحاصل للربة العرا والمكة التي لم تخطى من قبله
وحيث قد نواذه وما كل خطبة تمنع غيرها بل اذا استوفيت شروطها ومن جملتها
تسمية المهر ورضا الخطوبة والكفارة واخذ اذروا يوطا الكلام عليه حتى يفرج
الخطاب الذي ارتكبا الخطر ومع استيفائها الشرط اذا رفع الى من يفرم مع
خفته او غلبته طلة بالتفويض من الرفع ويستوجب الرفع به التفرغ من كل شئ
الحرة واضرا به عن الرفع الشريف يزيد من الشرف والحرمة والله اعلم
قد جعل سعي باخر لو حل من الشفاء البولية القادرة على سعاية خارجة عن الرفع
ففرم مالا بل يضمن ام لا **اجا** نعم له ان يضمنه لانه سعيه الى ظالم ياخذ
بمجرد كلامه فيدخل في قول لم يسو به الى ظالم ففرم يضمن كما هو ظاهر والله اعلم
س قد نهي سعي بذى الى حكم سياسي يفرم بمثل سعايته ففرم بسبب سعايته
مالا بل يلزمه ضمان ما غرمه بسببه ام لا **اجا** نعم يلزمه الضمان بالسعاية
الكاذبة كما افنى به في علمنا المتأخرين كما للفد قال في النزاع قال في يرضي
وعليه الفتوى ذكر النزاع في اركان الجنايات وغيره واتولى ما اقر به الى الصواب
لما نشاهد من عدم التحلف في اخذ المال لاسيما في هذا الزمان العجيب الى الله اعلم
س قد جعل له ديانة وعرض وياويل اليه الخفيف والمسا في رايه الى سعي على
اسيائه اودع عنده ما شره وتم ضبطه فسيب به بعض من لا يخاف الله تعاد كتب الى
الحاكم ان ابا من خطبك واظم مودعه ليقا منها كذا كذا كذا واخر الا فرم بذلك
اقرارا عظيما وانما يرضى بذلك فماذا يلزمه **اجا** يلزمه ابلغ انواع التوبير وقد جرد
السيد ابو سراج ما علمنا قبله قال لانه سعي بالفساد والارهاق في حديث كعب انه
قال

قال لعرض الله عنه انبئني ما المثلث فقال وما المثلث لا اباك فقال مثلث المثلث
يعني الساعي باضيه الى السلطات يعطيك ثلاثة نفسه واخاه وامامه بالسعي اليه
وله القدر كاذب في قبحه ومزمنه والله اعلم **س** قد جعل من دمياط وجدينا
جاءل عكا وليس به اثر يدل على انه قتل فاقع حكم العرف القضي على اهل بلده
وغرمه مالا ففسق جماعة منهم عنده بغايب انه شرك له وله حاصل بعكا
فيه كذا فغرمه واخذ جميع ما هو به هل يضمنون بسعايتهم ما اخذوا ام لا **س**
اجا نعم يضمنون بسعايتههم لظهور ان الحاكم العرف ياخذ ما في الحاصل كما هو
به في كثير من مثله في مسائل السعاية يفهم من له اذني فم في الله والله اعلم
س قد جعل سعي باخر الى من يفرم بالسعاية الكاذبة قايلا له حتى وتعين على
نفي مالا بسعايته الكاذبة بل يضمن الساعي ام لا **اجا** نعم يضمن على ما افنى
به املت خرون قطعا للسعاية الكاذبة واختاره الناس لقوة وجهه الاحتمال
الذي هو القبح الحق والتعبد وجهه لما فيه من صم مائة الفساد والله اعلم
س قد جعل سعي باخر كذا بعد من يفرم بمثل سعايته قايلا له انه يفرم
فجميع المسلمين وسرق اموالهم الى غير ذلك وغرم بسبب سعايته مالا لا قبل
والحال هذه يضمن ما غرمه المسعوبه ويلزمه التفرغ من كل شئ **اجا** نعم يضمن
ذلك ويجب تفرغه من النزاع لان السيد الامام ابو سراج يقول يشا بقتل
الا عولة وكان يلقى بكونهم قالا مشايخ واختار المشايخ انه لا يفتي بكونهم وجعل
القتل ايد على الكفر قال الله تعالى انما جزاء الذين يمارون الله وسوله الاية والا عولة
من الحائرين الله تعالى وسوله اتلى وسوله في مشي الاحكام وجمع الفتاوى في ذلك
س قد جعل مسكه حاكم سياسي يفرم بالسعاية فقال فلان قتل قتيلا قاله
كذا بل يفرم سعاية ويضمن ما غرمه فلان ام لا **اجا** نعم يضمن ويهد سعايته قال
في النزاع قال الله تعالى سعي واسي الخليفة بان فلان مات في ولد من ولد فلان فقال
الولدا بقتله الله فلان كثر الله والساعي دمع الله فقال السامعون الخليفة بقتله
اتلى في هذا امر في انا قوله مات في ولد صغير مالا سعاية فلفق في ذلك قتل قتيلا
والله اعلم **كتاب الشفعة** **س** قد نهي سعي بسعي الشفوع ففرم الى الحكمة
وطل الشفعة عند القاضي بعد طلبه الى الحكمة قبل طلبه الى الشفوع على اهل المشايخ
او عند الجميع على حيث اضر به طلب الشفوع مع سكره الى الطلب عند القاضي

السعاء

المذكورة بالشفعة ام لا تنع وجاز ان كانت الاقالة قبل فناء القضاء بالشفعة للبيع ام بعد
اجب الاقالة لا تمنع الاخذ بالشفعة لانها بيع في حق الشفيع فياخذ بها بعد الاقالة
 بالشفعة وتذكر جميعا في باب الاقالة ان البيع لو كان عقلا قبل الشفيع الشفيع
 لم تقايل بانته يقضي له بالشفعة لكن بها بيعا جديدا في حقه كأنه اشتراه منه الحاصل
 ان الاقالة توجب للشفيع حق الاخذ بالشفعة عند ايقينه رحمه الله تعالى فكيف يتصل
 حقه بشفعته بانته في البيع معها بالشفعة حيث توفرت شرائط الطلب والاعمال
س في شخصي لم ينع في سعة قيراط واحدا اشترى من شركه بقبضتها التي لم تكن له
 قبل اطلاقه جاز بطلبها بالشفعة له لانه لم لا شفعة له مع الشريك المشتري لكونه
 شريكا في نفس البيع وذاك جاز **اجب** لا شفعة مع الشريك ولو باقلى سهم ولو لم
 يتكلم بطلب وشراؤه مضى عن الطلب والله اعلم **س** في دار نصفها بين ثلاثة
 ايتام وانهم ونصفها لعمهم باع الم نصفه لاجنبي والايام ليس لهم جرد ولا وصي
 ولا نصيب لهم القاضي وصيا ومضى على البيع مرة اربع سنوات وبلغت يتيمته من الايتام
 وسكنت في طلب الشفيع فسقطت شفعتها بالسكوت لا سقطت شفعتها امامه
 مفلي اذا نصب القاضي وليا لليتيمين الباقيين يكون له طلب الشفعة لهما واخذ
 النصيب اليه جاز وكذلك اذا بلغ احوال يتيمين له اخذه شيئا بالشفعة دفع للفر
 حتى يبلغ الاخر وغيره في طلب الشفيع ام لا **اجب** الشفيع اذا لم يكن له وحده ولا
 ولا جاز بطلبه على شفيعه الا ان يبلغ فاذا بلغ له الشفيع واذا انصاف القاضي له فيها
 فله الاخذ بالشفعة له قبل بلوغه ولا يمنع من الاربع سنين على البيع من الشفيع
 والحال هذه والله اعلم **س** في حاقول الشفيع متول الوقت من غلة المسجود
 ونقطت منه فوقف منه فباعه الناظر من رجل بائني عن شرا بادن الحاكم الرعي
 في ذلك وكتب به حكم وفيه شهادة شهوده ادناه بانني ضعف القيمة وبعوت
 ذلك لديه والحكم بوجوب ما ثبت عنده فخص شفيص وطلب اخذه بالشفعة بوجه
 الرعي فقبل الحكم بالاخذ زاد المشتري ثمانية ترش على الثمن الا انه لجهة الوقف
 فعيل للشفيع اتاخذ بالشفيع فقال لا قول الحق لا يجوز هذا البيع ام لا اذا اقلعت يجوز
 فهل قب في الشفيع ام لا واذا اقلعت بالشفعة هل سيفعه قوله لا اخذه بالعرف ام لا
 واذا اقلعت لا ينع لزوم الزيادة الشفيع ام لا لزومه واذا اقلعت لا ينع لزوم المشتري ام لا
اجب في قاضي خان في فتاواه يجوز بيعه بملكه المشتري من غلة المسجود على الحاج
 وانه لا ينع دفعه وحيث اتفق به حكم القاضي بوجبه ارفع الخلاف وقطع الجواب
 البيع واذا جاز البيع ثبت حق الشفيع لان حق الشفيع يلحق على محبة البيع ولا

مطلوب
 في كل امر او امر في سائر
 اشترى من شركه الباقي
 لا شفعة للحاج

مطلوب
 الصغير اذا لم يكره
 فهو على شفيعه

تسقط

تسقط الشفعة بقول الشفيع لا اخذه بالعرف اذ لا ينع الزيادة وانما
 تانع المشتري فقط فان جميع احباب المتوفى والسرور والفتاوى وجوابان
 الزيادة في الثمن لا تانع الشفيع لانه استحق اخذها بالمسعى قبل الزيادة
 فلا يملك ابطا لحقه الثابت فلا يتغير المصدق حقه كما لا يتغير تحديد بها
 العقدا لما يلحقه بذلك من الضرر يلحق به في حق المشتري لان له ولابنه على
 نفسه دون الشفيع وهذا ظاهر والله اعلم **س** فيما يفعله الناس من الحيلة
 لا سقاط الشفعة نحو قبضة فلولي جوار قد لا وضعت بعد القبض او ختم
 به فني جوار القيمة او صحة حنطه او غير او غيرها فتخلط في اخرى
 قبل ان تصير معلومة هذه هي وجبة لا سقاطا في نفس الامر لا اولها اذا
 ادعى الشفيع العلم بكمية الفلولي عددا او بالقبضة يكون القول قوله في ذلك
 ام لا وكذلك لو ادعى معرفة قيمة الخاتم وقدر الصرة كيدا او غير بها يقع
 به العلم يكون القول قوله ام لا واذا قلتم القول قوله لم يوجب اليقين ام لا وهل
 اذا اتفق المتبايعان انهما لا يعملان ذلك ولم يوافقها الشفيع بل ادعى مقدارا
 مضاهيا لم ينع ولا يلتفت الى اتفاق المتبايعين على عدم العلم ام لا وهل اذا
 كان الخاتم مثلا موجودا يجب احضاره ابقوا ام لا وهل ياتى الحاكم بشرط طلب
 احضاره مع علمه بوجوده ضوعا والشفيع يتضرر بالمشتري غاية الضرر او نحو
 لما الجواب **اجب** لهذه الحيلة انما تتم بموافقة الشفيع على عدم المعصية
 اما لو لم يوافق الشفيع المتبايعين عليه بان ادعى ثمتا معينا وانه ياخذ
 المبيع بالشفعة لم يعطى الثمن بترحمه كما نقله في نسخة الا بغير النظر في
 وظاهر عدم لزوم البين على الشفيع لان المتبايعين لم يدعيان قدر معلوما
 لترتب عليه بعد الكار ولا يقطع به الفقيه اذ او قد خالفت المسئلة
 بتعذر الحكم على الحاكم وذلك يكون بعد موافقة الشفيع لهما على الجهل به وعدم
 امكان اطلاق الحاكم عليه ولذلك قال في المضمرات لم يستهلك من ساعته
 في الدرداء غير منى التبرك وضيقه الفلولي بعد النقص وفي الظهور
 وقد ملك في يد البائع بعد التقاضي فعلم منه انه اذا كانت قايما بغير احضار
 لا مكان الحكم وان الحاكم بشرط طلبه مع علمه بوجوده ياتى لتركه ما يتعرف به الحاكم
 وقد قال في من الغدار راي منقول عن الظهيرية اشتراط احضار يد الحاكم حواشا

واتفق المتبايعان على انهما لا يعلمان مقدار الدرهم وقد ملكت في يد البايع بعد التخليص
 فاشيع كيف يفعل قال القاضي الامام محمد بن ابي بكر ياخذ البايع بالدرهم فيعطى
 الشئ على وجهه الا اذا كانت المشتري زيادة عليه لم يملك وقد قال ابو حنيفة في البيع
 اذا قال انا اعلم قيمة العلوص ولم يكد ان ياخذ بالدرهم وقيمتها فقال هذا
 ولهذا موافق لما جئته به من رافق حقه المنقول وقد علمت الاحكام المسورة عنها
 والله اعلم **س** في محلة غير نافذة اشترى رجلا من اهلها دارا منها فبقي داره ودار
 جار ملاصق به في حق النصف له لم يشترى **اجاب** يشترى لان حق المالك
 موزع على السبيلين وحق المبيع وهو في محلة الطرقت مشترك والحال المذكور والله اعلم
كتاب القسم **س** فيما اذا استاجر نصف موقفا من دار استجار
 شرعيان تم تهايا مع مالك النصف الاخر لذي القاضي في سكن جميع الدار
 مسانعة وراى القاضي ان يبتدأ المستاجر بسكنه سنة وان يسكن
 مالك النصف السنة الثانية فسكن المستاجر السنة ثم استاجر النصف
 الموقوف في السنة الثانية وبقى ساكن في جميع الدار السنة الثانية التي
 كانت حق سكتها لصاحب النصف المالك بالمهاياة المذكورة ثم سكن المستاجر
 بعد ذلك سنة ونصف سنة بعد ان وقعت منه مهاياة بينه وبين وكيل
 مالك النصف مسانعة على ان يسكن سنة اشهر ومالك النصف بعد سنة
 اشهر سكن المذكور اشهر الستة ولم يسكن مالك النصف الى ان
 فيها الحكم الشرعي فيها خص صاحب النصف المالك من السكن بالمهاياة المذكورة
 في هذه الصورة **اجاب** المهاياة المذكورة غنيصة اذ المستاجر المذكور
 لا يملك المهاياة على الوجه المشرع لان التملك على الوقف ان يبيع مالك النصف
 عن الانتفاع بجميع الدار في نوبته فهو عاجز عن تسليم جميع المحل خصوصا
 مع نسيان اجارته بالشيوع عند ابي حنيفة رحمه الله تعالى ولان الاجارة
 لازمة من الجانبين والمهاياة غنيصة لازمة منها والمهاياة لا تسقط بالموت
 والاجارة تسقط به واذا كانت لا تسقط بالموت فكيف يملكها المستاجر المذكور
 ولو ملكها لا يستدعي عقد الاجارة ما هو في فقهه لا يجوز وقد قال ابو حنيفة
 انها اقرار من وجه مبادلة من وجه والمستاجر لا يملك ذلك ولا يهاجرت
 استحسانا لفرض الانتفاع بالملك المشترك اذ قد لا يتأتى الانتفاع به الا بال

كسبت

كسبت صفير وما نبت للضرورة يتقدر بقدره لا اذا علم ذلك علم انه لا يستحق المالك
 فيما مضى سكتا ولا اجرة اما السكن فلعدم صحة المهاياة بين المستاجر وبين المالك
 والمهاياة حق فلعدم تقوم المنفعة بلا عقد اجارة وان قلنا ان الاجارة بالمعجزة للمعجزة
 مثل هذا فشرط صحته بقا المفقود عليه ولو لا انتفاع ولم يصدق ان وجدت قبل
 ملك المفقود عليه لم يصدق ويلزم المقدار الذي وقعت عليه المهاياة لا الذي ايد عليه
 قال ان الكاف لو استخدم الشهر كله وزيارة ثلاثة ايام لا يرد الا حصة ثلثه ايام
 انتهى ولهذا منى على ان المنفعة لا تنقسم الا بالمعقد عندنا ولا عقد فيما زاد
 وحاصل الجواب انه اذا لم يصدر اجارة للمهاياة من ناظر الوقف فلا شيء فيما
 مضى للمالك وان وقعت منه الاجارة بعد السكن المذكور فكذلك لا تنفذ بشرط
 صحة الاجارة بالمعجزة وان وقعت اجارة قبله فله بقدر المشرط لا ما زاد
 عليه وان وقعت في اناء المدة المشرطة فله بقدر ما بقي ما تقرر ان عقد الاجارة
 بالمعجزة يتجدد ريبا فشا على حسب حدوث المنفعة ولهذه بهونه ومن لم المام
 بهذا المذهب يظهر له صحة الجواب والله اعلم بالاجواب **س** في دعوى الغلط
 في القسمة بعد بناء احد الشريكين هل تنفع ام لا لوجود البناء **اجاب** تنفع لما في
 التناظرية نقلا عن القاضي قاسم بن داور بين اثنين واعطى احدهما الثلث من حقه
 غلطا وبنى احدهما في نصيبه قال يستقبل القسمة فمن وقع بناؤه في قسمة غيره
 رفع نفعه ولا يرجعون على القاسم بقسمة البناء ولكي يرجعوا عليه بالاجر الذي
 اخذه منهم انتهى والله اعلم **س** في الفلف وطفل اقتسما كيان بلغ الطفل نفع
 في نصيب نفسه هل يكون اجارة ام لا **اجاب** نعم يكون اجارة كاجر به في جواهر
 الفتاوى والله اعلم **س** في حدود مشتمل على اربعة عقود متعاقبة لم يزل نفعهم ولا في
 ربه ولا في شئ لم يرد صاحب النصف والرابع قسمة ووجب الربع الثاني ان يملك
 جبر القاضي الذي على القسمة اذا اطلبها شريكه ام لا **اجاب** نعم **س** في
 نفع جبر القاضي الذي هو مشترك باجماع اهل العلم والحال ما رفع
 ولم يرد خصا قايلا بامتناعه **س** في جمع كل ملك في الذي جميعه والله اعلم
س في رجل مات عن زوجة وثلاثة بنين وبنين وترك اخطيلا له واحد
 البنين ان يقتضى بمنفعته دون بقية الورثة ام لا **اجاب** ليس له الا اختصاص
 به ومنع شركائه عنه بل اذا اطلبوا المهاياة اجيبوا الى ذلك واذا اطلبوا القسمة
 وكان كبيرا يمكن قسمة اجيبوا فان ابي بفضله جبر على ذلك ليعمل كل ذي حق

في الغلط في القسمة

يرجعون على القاسم بالاجر عند ظهور الغلط

النصف في المقسوم يكون اجاره

الى حقه والله اعلم **س** في جعل تعاطي الفلاحة توفد ذلك بقرادها وكرد ماودا
 وكان اذن لو احواله ان يتعاطى امره لا يجرى عليها في وفاته ورضيته
 بقية الورثة ان يستمر على نفسه ففهم وعزم دخلها عزم سبب ذلك لا يكون عليه
 بقدر حصصهم ام لا **ا** **ج** نعم يكون عليهم بقدر حصصهم والله اعلم **س** في نسبة
 الفضل الى توقف على الاجازة ام لا **ا** نعم تكون الاجازة فيها بالمثل كاذ البيع
 ام لا **ا** **ج** نعم تتوقف على الاجازة وتكون بالمثل تكون بالمثل وقد مر على رنا
 بان كل عديم التوكل فيه يتوقف عقد الفضل فيه على الاجازة والقسمه مباح
 الموكول له والله اعلم **س** في امر اثنين بينهما دار مشتركة على ثلاثة بيوت متساوية
 سكنوا احدهما سكنوا في بيتين واخرى في بيت وتطابعا لهما حقها في البيوت التي
 الذي سيدا هذا لاذك حيث لو رقت امره الى القاضي وطلبت التكاليف على
 جيبها القاضي الى ذلك يجعل البيت الذي سكن بهما مهابة لهذه مدة وهذه
 مرة ام لا **ا** **ج** نعم جيبها القاضي الى ذلك يجعل البيت الذي سكن بهما مهابة لهذه مدة وهذه
 ولله مدة معلومة ويقرع بينهما تطبيقا لقلوبهما والله اعلم **س** في عقار
 مشترك بين اثنين تقاسمهما قسمه تراضي وتبطل كل واحد منهما ما خضع بالقسمه
 الشريكة واقر كل منهما الله استوفى حقه مما هو مشترك بينهما والان يرد احدهما
 نقضا ويُدعى الغبن المأخوذ فله ذلك بعد اقراره بالاستيفاء لا ركني ام لا
ا **ج** لا تسع دعواه بعد اقراره بالاستيفاء لانه خضع بالمرحمة به علما ونا
 قاطبة وقد قول لا تسع ولو لم يرضى كانت بالتراضي كما يبيع فكيف مع الاقرار
 بالاستيفاء والله اعلم **س** في دار مشتركة بين جماعة قسمت بالتراضي بينهم بغير
 جماعة واشهد كل على نفسه بالاستيفاء فله هذه القسمة ولا تنقض بطلب
 احدهم نقضا بعد ذلك ولا تسع دعواه الغبن المأخوذ في ذلك ام لا **ا** **ج** نعم
 نعم القسمة بالتراضي بل هي اكدم منها بقفا والقاضي شهادة اتفاقهم على حصة
 دعوى الغبن في الوجه الثاني دون الاول اذا لم يقر بالاستيفاء واذا اقر بالاستيفاء
 لا تسع دعوى الغبن بعد مطلقا والله اعلم **س** في دار عليها عوارض سلطان
 وملكها متفادون في مقدار الملك فيها هل تؤخذ منهم على قدر ملكهم فيها ام على
 هل يؤخذ منهم على قدر قدر **ا** **ج** الغرامة المقررة على الخانات انما هي على الملك فتكون بقدرته
 لما هو به في الاشياء والنظر ان الغرامات ان كانت لحفظ الملك فتكون بالقسمة
 على قدر الملك وان كانت لحفظ النفس فيلزم عدد الركن وفرض عليها الولد الجاني

في قسمه الفضل وصحة
 التوكيل بالقسمه

نعم القاضي يراي ركني
 في المهاد

مطلق
 لا تسع دعواه الغبن
 بالتراضي اذا اقر بالاستيفاء

مطلق
 دار عليها عوارض سلطان
 هل يؤخذ منهم على قدر قدر
 ملكهم

القسمه

القسمه ما اذا ختم السلطان الملك قومه بانها تقسم على اهل البلد ولا شك ان العوارض
 من القليل الاول لان السلطان يرضى عنها على الخانات وفي العوارض والله اعلم **س**
 في رجل وقف دارا له عليها عوارض سلطانية على بيت من بيوت الله تعالى هل
 تستمر عوارضها عليه ام تدور عوارضها عليها ايها دارت وتؤخذ منها ولا
 غلتها للوقف ام لا **ا** **ج** قد قرر ان الغرامات السلطانية حيث تعلقت
 بالملك فهي على حسب الملك وان تعلقت بالنفس فهي على قدر الركن
 والعوارض متعلقة بالخانات التي هي الدور في داره معها ولو رقت
 فاذا طلبت طلبت من غلتها ترجع اليه ملكا كان او وقف والله اعلم **س**
 في قرية غراماتها السلطانية على سحر يتونها وارضاها هل اذا بيع
 زبونها منها تتبعه الغرامة لكونها على ذلك ام لا **ا** **ج** نعم تتبعه الغرامة
 السلطانية حيث كانت بحسبه فاقهر مرحا بان الغرامات السلطانية ان
 جعلت على الملك فهي بحسبها وان جعلت على الركن فهي بحسبها وان
 جعلت عليها فهي بحسبها لانها لا يمكن دفعها في جيب توفرها على
 فبذلك وقد مر حوا ايضا بان من قام بتوزيع النوايب السلطانية على
 وجه العدل والمساواة كان ما جوبه ومن قام بها على وجه الظلم والي
 النفس كان ما زور والله اعلم **س** في ارض على زراعتها جبايات سلطانية
 معلومة زرعه رجل فيها شتوبا وافر صيفيا ويريد صاحب المصنوع جعل الجباية
 كلها على صاحب الشتوي هل له ذلك ام لا **ا** **ج** ليس له ذلك وتكون موزعة
 بالمعادلة بينهما حيث لم يمكن دفعها بالكلية والله اعلم **س** في غراس وبناء
 بعضه وقف وبعضه ملك هل يقع جبر الطلب احدا الشريكين **ا** **ج**
 ان امكنت المعادلة تقع جبرا اما مطلقا القسمة فلها صوابه من انه
 جبري لاني عليها في متخذا لجنسها كان من ذوات المال ام لا بشرط عدم
 تبدل المنفعة بالقسمة فلا جبر في مختلف الجنس ولما تبدل منفعة
 بالقسمة كالرجل والحمام واما القسمة ليشتمل الوقف على الملك فقد كثر
 التقل فيها ومنى مر بها صاحب الحق في سرية قوله ولا يقسم والله اعلم **س**
س في اخوين بينهما كرم اقتسماه مناصفة بالتراضي بينهما من غير قضا
 قاض فاهمل احدهما وقع في سهمه خفت الشجار وخفت آثاره والاخر
 اعتنى به باصلاح ارضه وشجره والتردد اليه باكرته وبقره فاستغلط واستغنى

من قام بتوزيع النوايب
 على وجه العدل يكون ما جوبه

توزيع الجبايات بالمعادلة

مطلق
 في قسمه الوقف على الملك

ونها بمنسوبة فالق الحب والنوى فازدحم في عين اخيه ويريد تنقي القسمة لما خذ
 لنفسه تسهما يستهيه فكل يتنعم ذلك عليه شرعا ام لا **اجاب** يتنعم عليه
 ذلك والحال كذلك بل قد اذ قد حوّل في كتاب القسمة انها اذا كانت بقضاء القاضي
 وظهور غبن فاحسن تنقيح عند الكل واذا كانت بالتراضي اختلفوا ذكرنا ادب
 القاضي من سر القاضي الامام الا سيجب ان لا يدعي الغبن في القسمة اذا
 كانت بالتراضي لا تنعم كاذب البيع وقال بعض المشايخ تنعم كما لو كانت القسمة
 بقضاء القاضي انتهى وقد خالف القاضي خان وقال الامام ابو بكر محمد بن الفضل
 تنعم دعواه في الغبن وله ان يبطل القسمة كما لو كانت بقضاء القاضي انتهى وهو الصحيح
 انتهى كما ذكره كثير من اصحاب الشرح والمقارن فله ان القسمة بالتراضي
 الزم منها بقضاء القاضي ووجهه ان الغبن في البيع لا يوجب الفسخ فكذا
 لا يوجب فسخ القسمة بالتراضي والقض مجر فله يقع الرضا له دعوى الغبن
 فكيف تنقضي القسمة في واقعة الحال وقد بقي المفسر من حال الى حال فله ان
سئل في دار مشتركة بين جماعة فثبت فاعلم امره منها بيت وحصلوا
 طريق الطريق القديمة فارادت السلوك منها فقال شركاؤا ان له طريق بقا
 بحدة اتفقنا مع وكيلك قبل القسمة على ان يكون السلوك منها والحال انه
 ذكر في هذا الاقسام ان لا استطاع في الطريق القديمة ويريدون منها
 من السلوك في القديمة فيها الحكم الشرعي **اجاب** حيث جعل طريق البيت عند
 القسمة طريقه القديمة لزم الا استطاع منه وبطل الاتفاق السابق عليه
 مع الوكيل اذ حكم الوكيل في ذلك حكم الاصل وهو لو وجد منه ذلك كان كذلك
 وصار رجوعا عن الاتفاق السابق فلا يسوغ له المنع من السلوك في القديمة
 والله اعلم **سئل** في شركتين في كرم اقتسما ما حقه فاستحق رجل نصفه
 شايها فحاله على شئ منه ثم ادعى احدهما بطلان القسمة والشركة
 مناصفة فيما بينه ويريد تجديد القسمة وادعى الاخر ان كلا صاحبي حظه الذي
 بيده وشرك له ما بين ولا حظ للاخر معه منها الحكم **اجاب** المسئلة على
 حب القواعد المذمومة انه ان وقع الاستحقاق على كل واحد منهما
 جزء شايه كالنصف من هذا من الاخر مثله ورجع كل واحد بقوله القسمة قد
 مفت له لانه ذلك على رضى كل واحد به والا مستقار على ما تقدم فلا تنقضي
 وان كان قد وقع الاستحقاق على كل دفعة واحدة فلهما الخياران في رفع
 الرضى

مطلد
 ظاهر غبن فاحسن
 وكان بالتراضي

الرضى كل منهما على ما في يده استمرت القسمة ولا تنقضي بعده وان لم يقع الرضى
 على شئ فلهما فسخ القسمة واعادة الامر الى ما كان فان تنازعا في ذلك فقال احدهما
 قد اخترنا البقاء على القسمة والآخر فاليومين على المنكر واذا صدر من المنكر
 الرضى بالقسمة حرجا ودلالة امتنع عليه القسمة به والله اعلم **سئل** في ورثة
 اقتسما تركته ثم ادعى احدهم بعد القسمة دينه لا تسع دعواه وتقبل بينته
 وترد القسمة ام لا **اجاب** نعم تسع دعواه وتقبل بينته وترد القسمة الا اذا
 قامت بقية الورثة تنقضي ما يخص من الدين من مالها كما افاده البرازي في كتاب
 القسمة والله اعلم **سئل** في رجل ارثت عقارا ومات الراعي والحال ان
 المثلث من حمله ورثته فاقسما جميع التركة جميعها حتى الدار والرهين
 هل يسقط الدين ام لا واذا قلنا لا هل يبطل الرهن ويصير له المطالبة في التركة
 ام لا **اجاب** لا يسقط الدين وله المطالبة في التركة وقد انقضى الرهن والحال
 بهذه والله اعلم **سئل** في رجلين بينهما بغل اقتسما بالتراضي وجعل
 لاحدهما دراهم على الاخر زيادة لترجح قسمته هل يقع القسمة ويلزم المال
 المحلول مع الاوكسى ام لا **ان** نعم يقع القسمة ويلزم المال والله اعلم
سئل فيما اذا بنى احد الشركاء في الدار المشتركة بغوا اذن بقية الشركاء ما حكمه
اجاب ذكر علماءنا اذا بنى احد الشركاء بغوا اذن الاخر فطلب رفع بنيانه
 قسمه فان وقع في نصيب الباقي فيها والا فهدم ولا يخفى انه اذا لم يمكن القسمة
 او لم يرض بها تعين الهدم والله اعلم **سئل** فيما اذا بنى احد الشركاء في الدار بناء
 بغوا اذن البقية تنقضي مشترك من الدار ما حكمه **اجاب** لا يملك الباقي
 رفعه ولا يرجع بقيمة ما لا قيمة له بعد الرفع ولا باجر العمار اذا العمل
 لا يتقوم الا بالهدم فعلى عليه البرازي وفي التنازع حاشية نقلها عن حمدي
 حاشية بين اثنين انهم بنى احدهما بغوا اذن صاحبه كان مستطوعا
 اذا لم يكن لهما عليه جزوع وان كان لهما عليه جزوع يمنع صاحبه من وضع
 الجزوع حتى ياخذ نصف ما انفق في الجدار انتهى والله اعلم **سئل** في متقاسمين
 ادعى احدهم بعد القسمة ان احدث استهلك له غلة قريبة وسمى ذلك بالشمع
 دعواه ام لا **اجاب** تسع دعواه لانها مسمى قسمة دعوى الدين لانه قسم دعوى
 المعين اذ موجب ذلك يثبت القيمة في الدمة او المثل والاقترام على القسمة لا يمنع

مطلد
 العمل لا يستقيم الا بالهدم

دعوى الدين والله اعلم **س** وفي ادخل غلة كرم في القسمة بين الورثة ثم ادعى احدهم
الكرم لنفسه زاعما انه لم يبيع بانها غلة كرمه لم تنسح دعواه ام لا **ا** نعم شيع
دعواه والحال هذه والله اعلم **س** في العقار الذي لا يقبل القسمة كالطاحونة
والحمام والصبانة وغيره اذا احتاج الحزمة وانفق احد الشريكين عليها من ماله هل
يكون مبيعها ام لا **ا** لا اذ الى الشريك المعاق والحال هذه فيهما شريك لا يكون
مبيعها ويرجع بقسمة البناء بقدر حصته لا حقه في جامع النصف لغيره في النصف عليه
في الحصة تالذي جامع النصف لغيره من ماله في ماله في النصف لغيره في النصف لغيره
لهم انفق احد ماله من ماله اذ لا يكون مبيعها اذ لا يتوصل الى الانتفاع
بنصيب نفسه الا به ومثل الطاحونة المصانة اذ الطاحونة مثالا لا يقسم
لانها حكم خاص بها لا يرد لها اذ لا يتوصل الى الانتفاع بها كذا في المذهب
وقال واحد من القدماء فان في هذه المسئلة وقع خيرون واضطراب في كلام الصحابة
والله الموفق للصواب **س** في الشريك في العقار اذا امتنع من تعمي الموقوف
هل لشريكه ان يبيع ويضع يده عليه الى ان يدفع له ما خرجه على ما خرجه عليه ام لا
ا لا يبيع به في كتبه استمنا ان العقار اذا امتنع من تعمي الموقوف
فان يبيع على تعمي ولكن يبي الا في اذن القاضي ويضمن عن شريكه حتى ياخذ
ما يخصه شريكه منها انفق فان امتنع شريكه عن ذلك فرفع الامر الى القاضي
بحبه حتى يستوفيه كسئلة المراهق والمعتق والله اعلم **س** في ارض مشتركة
بين رجلين غرس احدهما الارض المذكورة ويريد ان يخص بالفراش دون شريكه
فهل يكون ما غرس مشترك بينهما ام لا **ا** ان غرس بغير اذنه لنفسه فراش
له ولشريكه ان يكلفه قلعه الا اذا طلب قسمة الارض فاذا قسمت فان وقع
الفراش في حصة الفارسين فيها والقلع وان وقع بعضه في حصة وبعضه في حصة
الفارسين وقع في حصة فامر اليه وما وقع في حصة الفارسين ان يكلفه قلعه وان
غرس باذنه لهما او اطلق فهو مشترك بينهما وان غرق للفارسين فهو له وكان مشترك
لحصة شريكه في الارض وحكم المستعمل للارض للفارسين المذكور في باب المستعمل
س في طاحونة مشتركة بين احد الشريكين على جانب من سطحا عليه لنفسه باذن
شريكه ثم اقتسما بالارض فوقعت الحلة على ارض احد الشريكين هل له رفعها
عنه حيث لم يشترط في عقد القسمة للمتي حق قرار الحلة عليه ام لا **ا** لا
رفعها اذ الباني مستعمل حصته شريكه للبناء وقد علم ان التعمي ان يرجع في العاقبة
منه ان قد وقع السطح الذي بنا عليه في سهم الاخر ولم يشترط في القسمة لم يشر

طلب
انفق احد الشريكين ماله
حمله القسمة لا يكون مبيعها

طلب
في الشريك في العقار اذا
استغنى عن حصته

عليه

عليه وفي الشك بين احدهما بغير اذن الاخر فطلب رفع بناءه قسمة فان وقع في نصيب الباني
والا فدم التقي والتقييد بغير اذنه لما اذن له بالاذن هل يبيع مشتركا ام يكون للباني
لا لانه قيد احترازي فافهم وفي مشتمل الاحكام نقلنا عن جوامع الفتاوى اقتسموا اذنا
فوقع الخوض في سهم والمسيل في اخره لم يشترط في القسمة فلهما نصيب المسيل اذ يبيع
احدا الما انتمى الى الحاصل ان السطح الذي عليه الحلة ملكه الشريك كله بالقسمة
ولم يشترط في القسمة حق القرار عليه فله ان يكلفه رفع بناءه والحال هذه والله اعلم
س في رجلين رجل وامرأة وبلاصة ارض لهما يبيع عنها بالحيلة تعرف
بعد ودعا الشريكة اقتسمت مع شريكها الكرم بقفاذ القاضي فقبضوا وتعرفا بعد
ان قبض كل واحد ما خصه بالقسمة ثم اختلفا فادعى الرجل ان الحيلة في داخل نصيبه
وادعت المرأة عدم ادخال الحيلة في القسمة وانها باقية على الشركة فما الحكم **ا** في
ا اذا اقام الرجل بينة على ما ادعى حكم له به واذا لم يبق تخالفان ونسخ القسمة بينهما ثم
يشق لهما ان شادا كما لا خلاف في المبيع ولو ظاهر والحال هذه والله اعلم **س** في اخوين نشاء
في الاعمال سواد حصلا بكسبها شيئا فالتشا لكليهما منها ولد فاخذوا كل واحد مع حصة واربع
والده مدة سنين واخذوا والده يشتغل في مصالح القرية شيئا ويتصرف بالتصرف التديري لا
المعمل والآن يريد ان يقسم المال المحصل على الطريقة المذكورة فيجعل له ولولده الثلثين والآخر
الثلث فهل لم ذلك ام لا ويقسم ايضا فادعوا ابن مهيبة لولده **ا** ليس له ذلك يقسم
انفاقا بين الاخوين ولا يبيع لولده المصنف لانيه والحال ما ذكر والله اعلم **س** في رجل له
بنون وبنات اعد لسكرتهم اماكن شتى فكان يقسم الغلة عليهم في خارجيات ما تباخر
البني في حياتهم وله اولاد ثم مات جدهم فارادوا ان ياخذوا ما كان ياخذهم ابوهم هل لهم
ذلك ام لا **ا** ليس لهم ذلك اذ لا يلزم من اعدادهم لسكرتهم المالك لهم فلو كانت الاماكن
من جيلة ما ترك تقسيم على فرايض الله تعالى ولم يرض الله تعالى لابن الابن مع الابن شيئا
ولا يلزم ايضا من قسمة الغلة ملك المستعمل كما لو كان له والله اعلم **س** في جارية اقتسموا
دارا وانفصل كل بها فاباه منها فاستحق على احدهم طريق نصيب لجهة وقتها الحكم الشرعي
ا يفسخ القسمة وتتألف لان المفوض من القسمة تكميل المنفعة باقتضاها
كل منهما بنصيب وقطع اسباب تعلق حق كل واحد منهما بنصيب غيره وشرط القسمة عدم
ذوق المنفعة بالقسمة ولا بد من اقرار بنصيب كل واحد بطريق في الدار والارض وشي به
في الارض ولذلك اذا قسم ولا حرم مسيل او طريق في ملك الاخر لم يشترط في القسمة
عرف عنه ان امكن والافسخت القسمة والله اعلم **س** في اخوين تقاسما في دار فاحدهما
واسهرا على نفسه ما سهره اذ ذلك وثبت ذلك عند نايب الحكم الخلفي شهادة شهوة وكتب

الأقدام على الاقتسام
أمراد بان المقوم
شتر

جامعه الملك سعود
قسم المخطوطات

779

فأختلا والمتقايين
في الخروج

فأختلا والمتقايين
في الخروج

لا للشركة ولم تقع عليهم بيعة يكون القول قولهم بينهم ام لا **اجاب** الخارج بينهما بصفات
قال في النزاع فان قال للعامل ان يزرع في ارض يزرع على ان الخارج بينهما بصفات فان قال
جائز والخارج على ما شرط ويكون البذر في المزارع على رب الارض ومصلحة في الشركة
كتب الفتاوى فهذا يخرج في ان ما يزرع على واحد منهما يكون مشترك بينهما على المشرط
ومن التمسك ببيعة خصمه فعليه المبيع **سئل** رجلان اشتركا في المزارع فانفق
على ان من احدهما يزرع على واحد من الطرفين انفق المزارع وبذر ارضه البذر فزرع
كل واحد بذر مشترك بينهما فخلطت فيه الشركة صح في ام لا والخارج لصاحب البذر
اجاب الشركة غير صحيحة والخارج يتبع البذر في الخارج من بذر كل واحد اما لو انفق
على ان ما يزرع احدهما بينهما ووجه عليه خصته من البذر فخلطت فيه الشركة وكذلك اذا
وجد الاذن بالزرع مشترك بينهما الا في مشتركا في الشركة وقد قلنا في الشركة
محمد بن سنان الدين الخافق في فتاواه عن قاض حات ثلاثة اخذوا ارضا بالنصف
لزرعوا بذرهم مشترك فغلب واحد منهم فزرع اثنان بعض الارض فخلطت وجرى
الك لزرع البعض شعير قالوا ان فعل ذلك باذن الشركة فخلطت بينهم ووجه
الاول ان على كل واحد ثلث الحصة الذي بذروا واشتروا بينهم ووجه صاحب الشعر
عليها بثلثي الشعر الذي بذروا في النصف للشركة وفي النصف يمس خيط الحصة
بالحصة ليس شرط محتمل المزارعة والله اعلم **سئل** في ارض كبريها جماعة على وجه
الشركة بينهم فلما كان اوان الزرع زرعها بعضهم بغير اذن الباقي فخلطت الارض فقالوا
لم يرد اذن اذنع الشاكر حجتك مما البذر والزرع بين قاضهم الى ذلك هل يزرع ذلك
ويكون الزرع مشترك ام لا **اجاب** نعم حيث تراضوا هذا في الزرع مشترك بينهم قال في
جانب الفصلين ارض بينهما زرعها احدهما ونبت فترضا على ان يعطيه الاخر
نصف بذر ويكون الزرع بينهما جاز لا قبل ان ينبت انتهى حيث تراضوا على ان يعطيه
قد حصل من الارض بذر بجهنمات المزارع جاز في زرع مشترك بينهما والخارج
لهذا والله اعلم **سئل** في المزارع البقر يمس ليلان في المزارع بين اهل تلك القرية معادة
باسل البقر ليلان في حوزة المزارع في فضاء اخذت فيه المزارع ودفن بانه لا يضمن
في ههنا المزارع والمالك في حوزة المزارع في فضاء اخذت فيه المزارع ودفن بانه لا يضمن
انتهى يعني اذ انفردوا بذلك حيث لا يحد مثل نصيب فيما بينهم والله اعلم **سئل** في
رجل في ارض وبقر بذر زرع في ارض بقره وبذر وعانه الكار مع حيلة
مما التمسك باختلاف صاحب البذر يقول المزارع زرع بذر والكار يقول
هو مشترك زرعه بذر للشركة هل القول قول الكارام قول البذر بينهما
حيث انفقا على ان احد البذر من ارض ام لا **اجاب** القول قول البذر
بينهم

مطلوب
اذا اراد المزارع فضاء
لا يضمن اذا انفردوا بذلك

بينهم والحال هذه والله اعلم **سئل** في قطن زرعه انسان في ارض بقره وقاض عن
قطنه في ارض رجل اخر فاحضرته هذا بقرته هل يستحقها بقرته ام لا للزرع
بقره **اجاب** هو الذي زرعه بقره ولا حق للكار في فيه ولا اجرة له لانه لم يزرع
في ارضه والحال هذه والله اعلم **سئل** في شجر قطن بين اثنين كبر احدهما ارض
عليه وقام باحدهما حتى اشترى بقرته من شريكه الا ان شريكه بقرته لا حصل ام لا للزرع
كبر وبقره في مقابلة بقرته وقيامه اجرة ام لا **اجاب** هو بينهما ولا شيء للزرع قام في
مقابلة قيامه لانه عمل في المشترك والله اعلم **سئل** في رجل اشترى من اخر ارضا
فزرعها الميراث فطن واستغل شريكه فانفق الميراث وزرعها ذرة على شجر القطن
فانفق شجر القطن فله شريكه ملك للميراث ام لا للميراث **اجاب** القطن لمن زرعه
اذ بقرته ملكه فان شجره ملك لزرعه الميراث لا للميراث زرع الذرة والله اعلم
سئل عن رجل مات عن مفار وكرام وامرأة الصغار منها والكبار من امرأة غير مفار
المراة في ارض مشتركة وارض غير مشتركة هذا الزرع للمراة ام للشركة **اجاب** ان زرعت
من بذر نفسها فالغلة لأختها وكذا ان زرعت من بذر مشترك بغير اذن الكبار وبقيت
اذن وهي الصغار وعليها الضمان لمثل حصصهم من البذر وان باذنتهم والكبار في عيال
المراة ويجهون الغلات ويكون حيلة فالغلة مشتركة كان النزاع والله اعلم **سئل**
عن ميت مات عن زوجة واولاد منها ومن غيرها فزرع ابن كبير منهم زرع عاصيا ذرة
ونفقا بذرها اشتراه بقرام من الشركة وذلك بغير اذن كبار الورثة وبغير اذن الحاكم
والوصي على الصغار هل الغلة المزارعة منه للشركة على كل الشركة ام لا للمزارع خاصة
اجاب هي للمزارع ولا شيء فيها لبقية الورثة كان النزاع وتزوج الورثة بخصم من دراهم
النسب التي اشترى بها البذر والله اعلم **سئل** في ارض مشتركة بين رجلين فزرع احدهما
سكت عن الشركة فيه لانه فيه حصة ام لا **اجاب** لا شيء له فيه والحال هذه
بل هو لصاحب البذر كما هو مذکور في الولاية وغيره والله اعلم **سئل** في رجل اشترى من
في رجل له ارض بها شجر قطن اشترى مع اخر على ان يعمل معه بقرته عليها عليه مناضفة
لذرع ام لا **اجاب** لا يمس لشرط عمل رب الارض والخارج لرب الشجر وعليه الاخراج مثل
عمله وعمل بقره والله اعلم **سئل** في ثلاثة رجال يكاد احدهم منهم قطم ارض له فيملا شجر
قطن اشترى على ان يزرع على بقرته وعمل على ارض هذه الشركة ويكون الخارج من شجر
القطن بينهم على المشرط ام لا يمس الشركة وكل ما خرج من شجره وبقره للعامل ما شرط له
رب الشجر ام اجرة مثله **اجاب** لا يمس هذه الشركة وكل واحد منهم قطم الخارج من
شجره المخصص له والعامل ما شرط له ما لك الشجر حيث خلا عنه مفعه في شرط مفسد
له والله اعلم **سئل** في شجر قطن بين ثلاثة اشترى كرامة ثلاثة اخرين على ان يعملوا

معه بغيرهم ويكون القطن مقسوما على الستة هل يبع ذلك ويقسم القطن كذلك ام لا يبع
والقطن للثلاثة الاول **اجاب** لا يبع الشريك في ذلك والقطن لا يحجب الشريك الا في
ولا في الاخرين ولهم اجر مثل عملهم وعمل بقرهم والحال هذه والله اعلم **مسألة**
في رجل مزارع في ارض بيت المال والوقف ولا يتعارف ويؤجر قسما للجرمات المذكورة
مدة عمره مات عن ابن ونبت هل تقسم بينهما تسوية ما يملكه من الاموال المذكورة
مثل حظا له نسيب ام لا ونبت في يد الابن المتعاضد للفلاحة فيها ولا شيء للبنات
فيها **اجاب** المزارع في الارض السلطانية او الوقف او التيمار لا يملك الارض وانما
لهو احق بهن فله ان يبيعها في غير ذلك لم يكن خائفا ولا معطلا لها فيعطى بغير بيت المال
والوقف فلا تقسم تسوية ما يملكه الميت من المال باجتماع العلما وتبين في يد ابنته
المزارع حيث كان حيا كما كان ابو على وجه الحقيقة من الغير والله اعلم **مسألة** في رجل
يزرع ارضها المزارعون بالحق والوقف او سلطانية ورجل من اهل القرية راضع
يده عليها مدة سنة يزرعها ويدفع ما هو المتفق من الحصة تلقاها عن ابنته حيث
ان مدته ومدة ابنته عليها تزيد على اربعين سنة ويرى رجل ان يدفع يده عنها
وزرعها مدتها ان له فيها حصة لا ترفع يده عنها ام لا ولا يملك المدعي رفع يده عنها
اجاب لا ترفع يده عنها في الحاد والراعي والقيمة له حق القرار في ارض وقف
او سلطانية ويتصرف فيها بحريه ويراه ولم ينععه لغيره حق الاسترداد انتهى
بجوابه من حيث ثم قال قال / عن الله عنه قوله في احوط فاذا كان هذا في حق
التوارث فيها بالملك بالمزارع الذي ليس له حق القرار وهو المسمى بالكراد ولو ان جرد
المزارع في الارض بناء او غرسا او كسبا بالتراب فهو في اهل التوارث المعتبر
والكتب الصحيحة المستنسخة فيه يعلم حكم اراضى بلادنا التي يدور المزارعون في ارضها
مسألة في رجل مزارع في ارض سلطانية او وقف بالحقه رجل فيها وتركها اختيا
فتنزل بالقرية غيره وعرض فيها بغير اذن من له الاذن واظم الغرض رجوع الفلاح في يده
ان يرفع يده الفلاح عنها وبما خذ غرسه بل لم ذلك ام لا **اجاب** ليس له ذلك بل لو
كان له فيها كراة تركها لا اختيار سقطت حقه فكيف اذا تركها وليس له فيها كراة
والمزارع انما حقه في الانتفاع بها مادام يتصور لها لزوم والانتفاع متى تركها
سقطت حقه وجاز لكل مزارع ان يزرع بها بالحقه حيث اذن له بالبيع او بالهبة
او رجوع الى ما قاله التاج في القيمة والحق في نظر ذلك وهو للمزارع **مسألة** في رجل مزارع
موقوف على رجله لم يزرع كل نصف من اهلها طاعة منى زرعها بغير علم من الخراج
يؤديه كل سنة لجهة الوقف لمكدا مدة السنين المسقودة هل لا حرمهم ان يتعدوا على ما في

بعض ما خلفه / انما يستأجر للثلاث
في ارض الوقف والسلطانية

مطلوب
الكراد وان جرد المزارع
بالارض بناء او غرسا او كسبا

يد الاخر

يد الاخر وبقبضه منه فيزرعه او يفرسه ام ليس له ذلك بل اذا فعل ذلك
للحاكم رفع يده عنه واعادته للمزارع الاول المتصرف فيه مدة السنين المتواليين
ام لا **اجاب** لا يبع لا حرم المزارع ان يتعدى على ما في يد الاخر وانما فعل
احدهم للحاكم رفع يده عنه واعادته للمزارع الاول لسبق يده الى ما يبع له ولغيره
ومن سبق يده الى ما يبع فهو اول به وقد ذكرت على ما راجع الله تعالى
في عاكسة دالة على ذلك تسوية التشار في تسوية الاحتطاب والاحتشاش
والاستقار رايه صرح النقل للعلما ان حصة في هذه المسئلة انه لا
ترفع يده عن الارض السلطانية المصونة للزراعة بالحقه بغير وجه كونه خائفا
او خائرا بعلمي بجاكرته وليس شيء من قواعدنا يا ابا المزارعون في
اقل من اقل ذلك والله اعلم **مسألة** في رجل مزارع في ارض السلطانية او الوقف التي تروا
مزارع مقتاد عليها وله يد سابقه على مزارعها بالحقه المعهودة فيها اذا
زرعها غيره بغير اذنه ودفع ما عليه من الحصة للمزارع ان يطالبه بخصه
المعهوده تسوية من الخراج او باجرة زرعها وراهم ام لا **اجاب** لا وان قلنا
لا ترفع يده عنها مادام مزارعها يعطى ما هو مقتاد فيها على وجه المظالم
والله اعلم **مسألة** في رجل غرس في ارض وقف الخليل عليه وعلى نبيها الصلوة
والسلام فزيتنا وصار النظار يخذون عداوه مدة عشر سنين ويرى
الان بعض اهل القرية ان يكلفه قلعه او يرضيه ببدل الارض قائلا انهم ان
يبيع الذي اغرس عليه بل لم ذلك ام لا **اجاب** ليس له ذلك والله اعلم
مسألة في رجل ذمي غرس في ارض وقف كرم او تصريف فيه مدة ثلاثين سنة
ادعى عليه ان الارض له مالكا او مزارعة هل يسحق دعواه هذه مع تفرقه
لهذه المدة وهو مسلم ام لا للمنع السلطاني خلعت خلافة مبدية **اجاب**
لا تسحق دعواه والحال هذه والمقرر ان كتب الفقه ان المزارع في ارض سلطانية
او وقف اذا لم يكن له كراة او كسبا او البنا او الاشجار المسماة عذوم تحت
القرار اذا اهل الارض فوضعه غيره عليه ليس له حق الاسترداد وتبين في
يد من له في يده وليس له كراة في مزارعته ان يزرعها عنها ويرفع يده مستولى
عليها اذ ليس له فيها ملك ولا شفعة ملك ولا حق الاستحقاق والاستقار والله اعلم
مسألة في رجل مزارع في ارض تيمار مقرر على نفر من الانصار ولها مزارعون لهم فيها كراة
بغير كراة من الانصار ووضعت ايد يزرع عليها عن ابنته مدة تزيد على ستين
سنة للاحاب التيمار رفع ايد يزرعها قلع اشجار منها ليزرعها بغير اذنه

اجاب ليس لصاحب التيهار رفع ايديهم عنها ولا قلع اشجارهم منها والحال هذه
 اذ المنفوض اليه من السلطان تناولة الخزانة الموقوفة عليها اذ الحقبة المقررة
 في ائنة المقاسمة وليس له ملك فيها حتى يملك نزع يد من ارضها الذين صار
 لهم فيها كذا بقرسي الا شجارا لتصرف الكاين منهم في سالف الا عصار وادام اعلم
سئل في ارض سلطانية او وقف في يد زراعي مداومين على زراعتها مدة سنتين
 هل ترفع يدهم عنها بغير حق ما داموا قايمين بزراعتها ويودون ما عليها ام لا
 وبما اذا اختار احد من ارضها الزايع عنها المزارع اخر حاله يبيع فراعه ويبيع للموقوف
 له مزارعها ام لا وبما اذا ترك احد منهم مزارع ارضه استراحة لتقل
 العلة المخرجة فيها سنة او سنتين ترفع يده عنها وتنفذ لغيره ام لا ما لم يكن
 خائنا او عاجزا او يتركها ثلاث سنين متتالية **اجاب** لا ترفع يدهم عنها بوجه
 اذ المنفوض منها متوفرون في نزع المزارع حالها فقد انت بطلان وكما يعمى عملا على حالها
 نعم ولا اعتراض عليه للموقوف لم يزارعها ولا ترفع ايدي المزارعين عنها بغير
 حجة ياتون بها حيث قايما بزراعتها واداموا عليها ولا جناح عليهما تركها سنة
 او سنتين لتقل العلة المخرجة فيها فلا ينفذ بالبيع والذبح لغيره ما لم يكن خائنا او عاجزا
 او تاركها ثلاث سنوات متتالية **سئل** في ارض وقف بيد رجل
 يتصرف فيها بالزراعة شتويا وحيثا ويود ما عليها من النصب مدة سنتين لا يزارع
 فيها مزارع بقوت عليها مزارع اخر فترى حالها في المزارع في مزارعها هل
 ان يستعدها من يملكها من المزارع الاخر المتوقف ام لا **اجاب** نعم للبيد
 السابقة العادلة نزع اليد الا حجة العادية وحيث ايجت المزارع في وقت يرفع يده الى
 مزارع مزارع آخر به بلا نزع اليد اعلم **سئل** فيما اذا كان لها حق في ارض
 وقف فقلنا من ترفع يدهم عنها انما هي اجاب يدهم عنها بل حيث كانت
 ترفع يدهم عنها بغير حق لا ترفع يدهم عنها لا تسقط قدرتهم ولا يرفع يدهم عنها
اجاب لا تسقط قدرتهم ولا يرفع يدهم عنها لا تسقط قدرتهم ولا يرفع يدهم عنها
 بغير اختيار لا تسقط قدرتهم ولا يرفع يدهم عنها لا تسقط قدرتهم ولا يرفع يدهم عنها
 الترس بغير الاختيار **سئل** في ارض سلطانية او وقف في يد زراعي او مزارع
 يعلنه موقرة للزراعي بالحق في يد مزارع او مزارع في زراعتها وفي خفاضة منه وقد
 تقدم لغيره زراعتها لم يتركها باختياره ويود ان يرفع يده المزارع لها حالها
 هل لم ذلك ام لا **اجاب** ليس لم ذلك حيث تركها باختياره لسقوط حقه بالترك والحال

طه
 لا ترفع يده عن المصلحة
 الا اذا كان خائنا او عاجزا
 او تاركها ثلاث سنين
 متتالية

دام اعلم

والله اعلم **سئل** في ارض سلطانية بيد مزارع تركها بالحقبة الموقوفة في ارض
 القرية مدة تزيد على سنتين متلفا لها عن ابيه بعد تصرف ابيه بالمزارعة مدة
 سنتين والآن يترك شخص يدعي انها كانت في مزارعة ابيه هل تسعه دعواه ام لا
اجاب لا تسعه دعواه فيها لا من حيث الاول ان ارض السلطانية اذ تصرف
 فيها انسان وعنده يراه ولم يمنعه ليس له حق الاسترداد لان ذلك للمعسر
 لا ملك له في رقتها وانما له حق الانتفاع ان كان قد سبق اليها قبله في المزارعة
 بها والترك الاختياري يسقط حقه في مزارعتها والثاني ان السلطان منع
 من سماع سامعي عليه في سنة من الدعاوى الشرعية المسوقة شرعا
 فكيف بهذه الدعوى والله اعلم **سئل** في ارض سلطانية مباحة للمزارع
 دفع رجل يده عليها مدة تزيد على ثلاث سنين متلفا لها عن والده بتركها
 رجل يدعي عليه ان والده كان يملكها بها قبله وادام على ذلك بينة لا تسعه
 دعواه وتقبل بينته وحكم له بها ام لا **اجاب** لا تسعه دعواه ولا تقبل بينته
 لا من حيث الاول امر مولانا السلطان بغير سماع سامعي عليه من الدعاوى
 الشرعية سنة والثاني ان علمائنا رخصوا له تعالى من حواذا الاراضي التي
 بهذا الوصف اذا ترك فلا حرجا على يتصرف فيها فسكت ولم يمنعه ليس له
 بعد ذلك ان يستردا منه لسقوط حقه فيها بذلك اذ ليست ملكا له باله
 حق المنفعة بها مادام مزارعا اذا تركها ساع لغيره التصرف فيها كونه موقرة
 للمزارعة بالحقبة والحال لهذه والله اعلم **سئل** في ارض الوقف وارض بيت
 مال المسلمين اذا باعها المزارع الذي يشتفع بزراعتها وحيثا لم يزل
 بينه معلوم وتلك له حسن اختياره نصا يشتفع بها الانتفاع المذكور مدة
 سنتين ثم مات فوضع ولده يده عليها وانتفع بها سنة سنتين ببلغ مدة انتفاعه
 وانتفاع ابيه زيادة عن سنتين هل للمبايع او لورثته رفع يده عنها
 واستردادها بسبب كون بيعها غير صحيح ام لا كون ابيه تركها باختياره
 وان اخذ بدلا **اجاب** ليس للمبايع ولا لورثته استردادها والحال لهذه لتركها
 باختياره هذه المدة وان قلنا بعدم صحة بيعها اذ حق المنفعة بها ثبتت
 مادام المتشفع ينتفع بها وينتفع جاب الوقف وبيت المال مع انتفاعه
 فاذا تركها بالاختيار سقط حقه ولو كان له حق المزارعة بواسطة الكرادل كما
 به في الحاوي الزايع في القنينة في الغصب فكيف لا يسقط حقوقه عديمه
 به والكردار ان يحدث المزارع في الارض باذنا او غرضا او كسبا ان التراب ينقل من مكان

طه
 تركها بالاختيار وسقط حقه
 وان كان له حق القرار
 مطلق
 معنى الكردار

البذر والاعمال **س** في رجل دفعه لا خرفور المحرث عليه نور على سواد فزار به
 هذا بصر هذه المزارعة ام لا والظاهر كل من البذر وعليه احو على الحد **اجاب**
 لا نعم هذه المزارعة ولصاحب التوراجع المثل لما عدا فزاره من جنس الدراهم
 والحد لهذه والله اعلم **س** في رجلين اشتركا في زرع الشجر والبنود وثبتت
 سنة شجرهما فافضلوا فخلت السنة الثانية وكل منهما كسب في ارض الاخر
 لزراع الشجرة واحدهما يقول كل من زرع في كسب ارضه الخاصة واحدهما يريد
 قسمة جميع الكرايين من ارضه فما الحكم الشرعي **اجاب** لا يقسم الكرايين وكل واحد
 منهما التصرف في ارضه المكونة وليس الاخر ان يتصرف له بطلب قسمة
 في ارضه لان الكرايين وصف في الارض فلاحق لشرطه فيه والله اعلم **س**
 في رجلين في فلاة مفتحت شجرهما واحدهما ارض مكرورة بها فقلت له قبل
 شجرهما ادخله عليه هذا لشرطه ان يزار فيه وفي كرايه ام لا منازعة له معه
 فيها **اجاب** ليس لشرطه ان يزار في كرايه ارضه ولا في شجر القطن الذي ارضه
 عليه اذ الكرايين وصف في الارض فله يتصرف فيها بانزاعه ملكا لحدود لكل واحد
 منهما ارضه بول كانت او كرايا فافهم والله اعلم **س** في ثلاثة نفرين احو لهم
 نصف الفدان وزرع البذر ومن الارض ثلثة اشرا البذر من ارضه والحد كله
 عليهم واحدهما لا يفر من جودته فكيف يقسم الظاهر **اجاب** يتسم الظاهر على قدر
 البذر فلصاحب ربع البذر نصف الفدان ربع الظاهر والعاملين ثلثة الارض
 من ارضه بينهما ولا يستحق احد العاملين وهو الذي منه نصف الفدان شيئا
 زابدا عن العامل الذي لا يفر له لانه عمده في مشترك والعمل
 في المشترك لا يستحق به شيء فافهم والله اعلم **س** في رجلين لكل منهما
 تور اشتركا في الزرع عليهما على ان يعل احدهما عليهما ونصف البذر عليه
 ونصف البذر والارض على الاخر والظاهر ثلثاه للعامل وثلثه للاخر ففعلوا فزار
 الفلة فما الحكم الشرعي **اجاب** المزارعة فاسدة على الوجه المذكور فالظاهر بينهما
 من ارضه حكم البذر وليس للعامل على ارضه اجر عمله لعمله في المشترك
 ويجب على العامل اجر نصف الارض اذ استوفى من ارضه كل ما كان جامع الفصولين
 وقهره والله اعلم **س** في رجلين لكل تور اشتركا في ارض احدهما عليهما
 والبذر بينهما من ارضه والظاهر ربع الظاهر في الوسط والارض للفر
 بالحق فما الحكم **اجاب** يتسم الظاهر من ارضه بعد ارضه الخاصة للارض لهذا
 نصفه ولهذا نصفه ولا اجر للعامل ولا حصة لكونه عملا في المشترك والمزارعة

على هذا الوجه

على هذا الوجه فاسدة والله اعلم **س** في شخص باع اخر نصف فدان من البقر شمس
 معلوم ليحرق عليه ويبيع بينه وبينه من ارضه من ارضه من ارضه من ارضه
 عمل العامل في مقابلة البصر الشمن عليه على ان الفدان ان يخلص من العمل
 سالما اعاده الى الباع ونسخ البيع وانسرف او مات قطيعا من العمل فعليه
 ثمنه الميعين وطبق يكره عليه فهاهنا واحدا من الثورتين ومريض الاخر
 الزرع فاتي بايع البقر جمارا والعامل جمارا اخر فزارهما وزرع عليهما البذر فزار
 على ما اتفقا وبما التور الباقي من المرض وضحت الفلة فما الحكم في الظاهر وفي
 ضمان التور الباقي ورد التور الباقي وعمل العامل **اجاب** اما الظاهر في
 بينهما نصفان استنبعا للبذر لا لغيره الشرط لفظ والمزارعة على هذا
 الوجه ويضمن نصف قيمته التور الباقي يوم قبضه ورد التور الباقي رفعا
 للفساد بقدر الامكان اذ البيع المذكور فاسد والظاهر هذه ولا اجر للعامل لما
 صرحوا به في باب الاجارة الفاسدة انه لو استاجر محلا طعام مشترك لا اجر له
 اي لا المسمى ولا اجر المحل عندنا خلافا لما في مقالين يكون العقد ورد
 عليهما لا يمكن تسليمه لان المفقود عليه حمل النقص شيئا وذلك غير
 مقصور لان المحل فعلا حتى لا يتصور وجوده في الشيء وانه ما من جنة
 بحمله الا وبشرى يك فيه فيكون عاملا لنفسه فلا يتحقق تسليم المفقود عليه
 لان كونه عاملا لنفسه يمنع تسليم عمله الى غيره وبدون التسليم لا يجب الا اجر
 الى ارضه ذكره في تلك المسئلة واذا تأملت وجدت طائفة الحكم كذا وقد
 قلت ذلك في اجرة العامل تنفقها ثم رايته كذا في جامع الفصولين في الفصل
 الثالث في المزارعة فله الحد والمثاق حيث وافق تنقل النقل وجارته بعد
 ان ذكر ما يشبه واقعة الحال وليس للعامل على ارضه اجر عمله بحمله
 كذا في المشترك انتهى والله اعلم **س** في اخوين بايعين ارض احدهما بايع
 والاخر فزارا مشتركين جميع في فلاة فكان من احد الاخوين بذر وعمل ومن
 احد البذر والاخر بذر وعمل وبقي من الاخر بذر وبقي من الآخر الثاني بقي
 فقط ففعل هذا المزارعة فاسدة والظاهر لان بايع البذر بقدر بذرهم ولا شيء من
 الظاهر الا ان الذي منه البذر ففعله ام لا **اجاب** نعم المزارعة فاسدة والظاهر لان بايع
 البذر بقدر ما لكل واحد من البذر ولرب البقر اجر المثل لغيره والله اعلم **س**
 في رجل دفع لآخر ثلث الفدان ليزرع الاخر ارضه بعاملته وبقره ويملك الثلث
 له وللآخر الثلثان لا يتسم الظاهر على ما اتفقا ام لا **اجاب** المزارعة على هذا الوجه

المذكور فاسرة وعليه اصحاب المتون فيكون الخارج كله لرب البذر وعليه اجرة
 المثل لما بين من العمل في جارية النصولين وكان البذر يتولد او لا يتولد ولعله
 كاس على المضاربة فبعد دفعه البذر كدفع البذر لم يرمي في البذر بل في
 ثقل لو دفع البذر من راحة يده الى الارض يوزن بالبذر كراسي بال المقارنة ولم يخرجه
 وقال مجيب سماعة يعني قوله لا يخرجه الله تعالى والله تعالى اعلم
 في رجوع استرجاع البذر لرب البذر له شوية وصيفيا فرب جميع الشوية ومثلها
 الحكم **ا** الذي يرضى عليه علمنا ان الله تعالى ان الاستحسان في هذه المسئلة
 ان كان ورثة الميت يقولون في نفي كان لهم ذلك وبقى المزارعة على شرطها
 الحان يستعمل المزارع وليس لرب الارض ان يأخذ الارض من ورثة قبل ان
 يستعمل المزارع وان امتنع المزارع لا يجبر ويغلق على المزارع الى ان يجد
 باذن القاضي ويرجع بها انفق على المزارع في حصته وان شاء اعطى وارث
 العامل قيمة حصته العامل بقطا ويترك كله لرب الارض والله اعلم
 في اربعة اشراك في زرع الحنطة والشعير اربعة لكل ربع فغاب واحد منهم
 بعد زرع الشعير ورجع يطلب حصته فمنع عنها هذا كله ذلك ان لا يوجب عليه
 دفع حصته من الحنطة والشعير **ا** ليس له ذلك بل يجب عليه دفع حصته
 منها ويكون مقصدا للمزارع مستوفيا في البذر كما في البذر في البذر والله اعلم
 في ذلك ان نفي من احدى الفدان ومن الاخر المزارع والآخر البذر
 والارض فيها الحكم **ا** المزارعة فاسرة والخارج كله لرب البذر والارض
 والعامل اجرة عمله ولرب الفدان اجرة على فدان له فرب في جاره
 الفصلا من غيره والله اعلم **ا** في العامل اذا مر من فقام ارضه مقامه على
 نصف ماله في الخارج والآن يريد الشا ان يأخذ جميع ما خرجت بعمله هذا
 ذلك ام لا **ا** ليس له ذلك بل يكون على ما شرطت حيث صحت المزارعة والارض
 انظر في الزاوية والله اعلم **ا** في رجلين اتفقا على المزارعة بغير ربح
 في ارض بين المالك بالحق والعامل من ارضها والبر من الارض فخص للعامل من ربح
 في اثناء العمل فطلب صاحب البقر من ابنه العمل المرحط على ابنه فقال له اعلم
 انت على بقرك وما حصلت انا من عمل على بقر الغير فهو بيني وبينك نظمي على ذلك
 الخارج تقسم على قدر البذر وله ربع الشرط المذكور ولا اجرة للعامل البقر يكون
 في الشراك ام لا **ا** في تقسم بعد حصته بيت المال على قدر البذر له
 ثلثه ولا يجر بعد العامل من عمله بينه وبين صاحب البقر ولا يجر

صاحب

صاحب البقر لعمله اجمعي لانه على في الشراك ولا اجر لمن عمل في الشراك
 والله اعلم **ا** في رجلين اتفقا على زرع الصيق في ارض سلتا من مباحة
 للمزارعين بالحق واحد منهما عمل على ثور وثور صاحبه وكذلك البذر
 ومن الاخر العمل على فدان من ثلث البذر والخارج ثلثاه له والثلث لصاحب
 بعلمه وعمل ثور فكونا الارض ونسبها وطابت للمزارع ويقول في الثلثين
 لا امكنك منها الا ان تبذل لي ربع وتأكل الربع ورجع عما اتفقا عليه **ا**
 يجب الى ذلك ام لا **ا** لا يجب اليه الا لا يجبر والثلث عليه ويدفعها على
 الارض واحدة فاما ان يجبر على ما اتفقا عليه واما ان يقتسم الارض فرب
 وزرع كل واحد منها فيبدا خصه منها على حدة والله اعلم **ا** في اربعة
 اشراك في المزارعة بغير ربح مشترك ارباعا او اطلقا كذلك واحد الزرع
 فان منع احدهم عن حصته بعد استوائه هذا جبر على مساواة شراكه
 بقدر حصته ام لا **ا** لا شك في استوائهم في المزارعة على الشراك فان
 امتنع احدهم بغيره امره الى الحكم الشرعي فيلزم بالمساواة او يامر بغيره
 والرجوع عليه بقدر حصته والله اعلم **ا** في اربعة متفاديين يقولان
 بايد بينهما على الفدان نسا حرمها وله فكان يعينها في العمل وابعده
 ربحا اشتغل عن العمل بسبب كونه شيخا في القوية وابنه وابنه في العمل
 واذا خلا من تعلقات الدنيا اشتغل معها والآن اتفرقا الاخوان
 ويريد ابو الولد المالك ان يقسم ما حصل بالعمل اثنان واخوه يريد ان
 يقسمه ايضا فما الحكم في ذلك **ا** حيث كان الولد مصيبا لهما في العمل
 لا يقسم له سهم ويقسم العامل بالعميل من حصة المالك النصف والآخر النصف
 والله اعلم **ا** في رجل شرط من جانبه فدان بقر ونصف البذر واخيه
 العمل والارض ونصف البذر على المزارع بينهما فاحد الفدان وثلث ربح
 مع صاحب فدان اخر ولم يخصص المزارعة في البذر بل الخارج على قدر البذر
 ام على الشرط **ا** مثل هذا اعني صحيح فالخارج ربع البذر والحق هذه والله اعلم
ا في رجل اربعة رؤس بقر واخيه راسي بقر اتفقا على سكره فدانين
 وحرما عليهم وعلى البذر اربعة فدان فاحد ربحه على صاحب البقر والباقى صاحب
 الاربعة وعلى الخارج بينهما ارباعا ربحه لصاحب البقر والباقى لصاحب الاربعة
 والآن يجب التوصل لربح بالربح من الخارج ويطلب الزيادة على ذلك في الحكم
ا ليس لصاحب البقر المشرط عليه العمل على فدان من الفدانين وثلث

البذر الاضي الخارج بقدر بذره فقط ولا يستحق بعله شيئا لعله في المشترك من
عمل في المشترك لا يخرج له وجب عليه رد الذي ايد عن الحصة على شريكه لهذا امر الحق
فعلية الرضى به والله اعلم **س** في رجلين اتفقا على الشراكة في الملاك
الشركي والصنو على ان يدفع هذا الرضى كراها وبورها فبغير رضى هذا
ورضا الشريك في الرضى ارضا بغير رضى هذا مناصفة واي الاخران يدفع الرضى
بلا استقل بهما رضى رعا فبغير رضى هذا الحكم في الرضى الذي زرعه في الرضى
احدهما ولم يرض بالشراكة الا لشرط دفعه الرضى وكما يفصل **اجاب** الخارج من
بذرهما يتسبب انصافا عليهما بعد ازالة خراج المضافة منه على حسب
البذر وتلك الرضى التي زرعت على الاخر اجرة المثل للنصف من الرضى
التي زرعت لانها اجرة فاسدة وحكم الاجارة الفاسدة وجوب اجرة المثل
بالاستعمال والله اعلم **س** في رجلين احدهما للعامل والآخر شريك
ملك نور الشريك فطلبه العامل بدله فقال له ملكك على عليك ولزمي النصف
ولزمك النصف فدفعه له العامل بناء على انه يلزمه ثم ظهر له خلاف ذلك فنفق
المفق الى رضى عليه بما دفعه ام لا **اجاب** نعم له ان يرجعه عليه بما دفعه اذا لا
عبرة بالنفق البين خطوه والله اعلم **س** في رجل له فدان واخر له
اشنان اشترى كوا على ان صاحب الفدان يبذر السك والعامل عليه يبذر السك
وصاحب الاثنى يبذر الاثنى ففعلوا على ذلك وكان من جملة عملهم الحرث
على شح قطن تحتين لصاحب الاثنى لتكون غلته مشتركة على حسب ما اتفقا
عليه وفي اثناء العمل وقف نور لصاحب الفدان فقال له فدانك من رضى على
ما اتفق من بقرتك وبقرتك على ان تعطينا حصة زيت واظفار على ما اتفقا ففعل ذلك
وادركت الغلة فما الحكم في الرضى ونسبة القطن وجمرة الزيت **اجاب**
المزارعة على الوجه المذكور فاسوة لا لشرط البذر فيها على العامل والخارج على
حب البذر لانه ناهي فبقيهم فمن يبذر السك له السك ومن يبذر اللبني
له اللبني ولا شيء من شجرة القطن العتيق لصاحب الفدان وله اجمرة
مدر على نوره فيه ولا يلزم حرق الزيت لعملة في المشترك ولا اجمرة للعامل فمضى
لا يرضى والله اعلم **س** في الرضى له اذبات ثورين بقر البقيم او اذبات البذر
او اذبات للحرث ان يجدد غيره ويشترى له ذلك ام لا **اجاب** نعم له ذلك والله اعلم
س المساقاة في الرضى بين اثنين وهو احدهما للعامل والآخر على ان يرضى
فيها غراسا للمياه للعامل والله للاخر ففرضي وانشب الاشجار ففعل ذلك بشرط

ام تكون

ام تكون مناصفة بينهما ام هي للعامل فقط ما الحكم الرضى **اجاب** الاشجار على ما
شرطوا واذا اختلفا في الشرط في القول قول العاقل حيث اعترف الثاني بان له عاقل
له او قامت بينة به او حصل تكول عند طالب التيمم الحاصل ان يعلم بان له
المعالي بطريق من المطرق الشرعية وان لم يعلم فبقول غيره على قدر الرضى
قال في جامع الفصولين لو عرف عاقلها ففعل له والا ففان محل ملكها لا حرمها
خاصة ففعل له وما في محل مشترك فهو بينهما انتهى بفعل العاقل احق
من ذي الملك وبشرط ان القول قوله والله اعلم **س** في المساقات
على شح الوقف مدة طويلة فجز من الف جز الوقف والباقي للمساكين
واستجار الاخر حصة المخلصة بين الاشجار بعد مدة طويلة باجر المثل
حيث لا يرغب احد الا كذلك ولو تركت ملكك الاشجار بالكلية وتعطلت
الارض وتعينت المصلحة في ذلك وحكم حكم رضى جواره نظر المصلحة الوقف
له رضى ذلك ويلزم ولا يبطل به موت المتوفى المعاقدة لذلك ام لا **اجاب** نعم
يرحم ذلك ويلزم ولا يبطل به موت المتوفى والحال هذه وحكم الحكم فافقه في
محله خصوصا وقد تعينت المصلحة فيه كالمساقاة فيه وبذلك بعض الشبهة
خير من ملكها جميعا مع الاصل والله اعلم **س** في رجل دفع اشجارا بقر
مساقاة عامين كالمدين لا رضى على ان يكون له رضى الخارج ففعل العام اذ ذلك
وسمعه رب الثمر عن العمل العام الذي قد له ذلك ام لا وجب على ثمن
العامل من العام لا **اجاب** ليس له ذلك بل تجب اذ لا ضرر قال على وان
رغم ان العام ان المساقاة تختلف المزارعة التي مساقاة ارضه منها هذه المسئلة
لهذه العلة خلاف المزارعة لان فيها اتلاف البذر والله اعلم **س** في رجل
قطن لرجل اتفق مع اخوانه في رضى عليه على نصف الخارج ففعل نصف العمل
وسمعه العمل عليه رب الشجر بنفسه ففعلت الغلة جارية بطلبه بقرها واخذها
بواسطة متغلب قهرها فما الحكم **اجاب** لا شيء للعامل في الخارج لفساد المساقاة
بشرط العمل رب القطن معه فيه وبقره يتسبب التسليم فيوجب الفساد كما
فعل عليه قاطنة واذا كان كذلك فخير الخارج لرب الشجر وعليه للاخر اجر مثل
عمله ومعمل بقره من جنس البذر له ولا يبرر والله اعلم **س** فيما اذا اذن
ناظر وقف الى ان يرضى في الرضى الوقف غراسا متوقفا على ان يكون له
نصف ما يرضى في مساقاة الاعمال المعهودة والنصف حصة الوقف ففرضي
في الرضى غراسا متوقفا لم يرضى نصفه لعمرو ففعل على المشترك العمل لا يستحق

المساقاة في الرضى

نصف الفراس الاله على واذا على فيها عليه نصف اجرة الارض لجهة الوقف **فصل**
ا هذه معاملة فاسدة فالفراس كله للوقف وللعاقل قيمة الفراسي
 واجوبه ولا ينفذ بيعه فيه فيرد ويرجع المشتري على البايع بالثمن ايت
 كان قد دفعه اما فسادها فلا ينال به يوجب للمادة ما كان الفراس كله للوقف
 فان العقد في الشيء ما كان فاسدا وقد عني سم العاقل بما مر الناظر في ارض الوقف
 صار كان الناظر في ذلك بنفسه فيعبر قابضا له لجهة الوقف بانقضائه بارضه
 مستهلكا له بالعلوق فيها فوجب عليه ثمنه اشجار واجر مثل عمله لانه
 ابتغى لعمله اجرا ولو نصف الخارج ولم يحصل له منه شيء يجب له اجر مثله
 وما عدم نفاذ بيعه فلما ذكرنا انه صار مستهلكا بالعلوق ذار في الوقف
 له ومنه يظهر وجه رجوع المشتري بالثمن على البايع فاذا علمت ذلك طهر لك
 عدم ثاق سوال على المشتري وعدم ثاق سوال لزوم نصف اجرة الارض ومن
 شك في شي مما اختار به فليرجع الى الخاتمة والثا ثا راجية وسر الدار والفر
 لملا خشي ومن الغفار وغيره من كتب المذهب يظهر له ذلك والله اعلم
فصل في اذا استاجر يد من مولى الوقف ارضا وما با اجرة المثل
 واذا له امتك بالفراس ما اختار واراد على ان يكون النصف منه لجهة
 الوقف والنصف للستاجر فوحي المستاجر من ماله وكلما كملت مدة الاجارة
 استاجر من مولى الوقف الذي له الاجارة والتكليف على الوقف المثل بوجه
 المثل من غير زيادة واذا استاجر بالفراس حتى نها ونشاجو يد بعد جديد
 ومستجر بعد مستجر ومضى على هذه الحال مدة تنوف على سبعين سنة
 جاء عمر ووراد في الاجرة زيادة فاحشة واستاجر النصف حصص الوقف من المولى
 فليرجع للمولى ان يوجر حصص الوقف لغير ذي اليد الفراسي القديمة ولعل
 يجوز يد على قول الذي يادى على اجرة المثل ام لا **ا** كل ما ذكر فيه فاشياء
 على الفاسد فاسد وجه فساد الاجارة الاولى وجود اشتراط الشركة في
 الفراسي ان عقد يادى في نفسه بطله قطعاً اذهى به المنافع فكما يفسد
 اشتراط الفاسد عقد بيع الايمان فكذا يفسد عقد بيع المنافع واذا انقضت
 الاجارة الاولى فالفراس كله للوقف ان العاقل غرس باذن مولى الوقف
 في ارض الوقف باجارة فاسدة فكان المتولم غرس بنفسه فيعبر قابضا
 للفراس بانقضائه بارض الوقف مستهلكا له بالعلوق فيها كما مر به غير واحد
 من علمائنا كصاحب الدرر والفر وصاحب التوحيد وغيرهما واذا عرفت ذلك

اذا اذن ان ينظر في الوقف
 في ارض الوقف ولم يخرجه
 له ماله فاسد فاسد

فلا تنوف

فلا تنوف في فساد استيجار عمر الواقع على الشجر والارض لا يراى من ان يذكر فلا
 يتاق سوال قول الزيادة عن اجرة المثل وعدم ثاق سوال في حال هذه وللفراسي قيمة
 الفراسي واجر مثل عمله لا رجوع اليه والله اعلم **فصل** في رجل له شجرة قطن دفعه
 لآخر ليجز ارضه ويقوم عليه وله نصفه ودفع العاقل شجرة قطن له لاجزائه
 من قبل ما خزن من القطن بينهما بينهما ولو استعان كل منهما بالارض وتفاوتا
 ثلثة وكثر ام لا **ا** نعم القطن بينهما على ما شرط والله اعلم **فصل** في رجل
 عامل اخر على شجرة قطن له واختلف صاحب الشجرة مع العاقل عليه والخصم
 المشروط له العاقل يقول بشرطى اللسان وصاحب القطن يقول بشرط
 لك النصف فهل القول قول صاحب القطن وحل الاخر البينة ام لا **ا**
 القول قول صاحب الشجرة فيما شرط للعاقل والبينة على العاقل والله اعلم
فصل في رجل له شجرة قطن جعل لآخر فيه حصصه بسبب ثمنه تغاف
 الى قوله بل يستحق بالمثل في القطن تلك الحصة ام ليس له الا اجرة مثل ثمنه
 وراهم **ا** يجزى البقر لا يستحق بها في الخارج شي في جامع النعمان وحرم
 استيجار البقر ببعض الخارج لم يرد به اثر ولصاحب البقر اجرة مثل ثمنه
 من الدرهم او الدرناير وله شي له في القطن وانما هو جسيم لما لك الشجر وال
 هذه والله اعلم **فصل** في حرات عن اناس مضي عامه ومن حيلة ما كان
 فيه شجرة قطن مسكوت عن اشتراط حصص الحرات فيه بل له فيه حصصه
 واذا قلتم لا بل اذا تعدى حرك عليه الارض في كافي عامه بغية اذن
 صاحب ماله في الحرات ام لصاحب الذي ارضه بذر منه **ا** لا شيء
 للحرات في شجرة القطن والحال هذه وما خزن منه من القطن في العام الثالث
 فهو لما لك والله اعلم **فصل** في رجل عاقل جعل على شجرة قطن له ليقيم
 عليه نظام العامل عليه مدة ثم ترك العمل فلما ادرك الشجر حار يطلب
 حصصه فيه ام لا ذلك ام لا والحال انه ترك العمل عليه والقيام به قبل
 قبل ان يد وحل **ا** حيث ترك العمل في وقت لم يكن الشجر قيمة
 فيه ثم تركه ولا شركة له فيه بل هو جسيم لما لك الشجر قال في الزاوية قام
 العامل على الكرم ايا ما ترك فلما ادرك الشجر حار يطلب الحصة ان ترك
 ذوقت حار في الشجرة قيمة له الطلب وان قبل ان يكون له حصصه في الشجر
 فليس له الطلب انتهى ومثله في الثا ثا راجية حيث رده على صاحب قبل ان
 يصير القطن شجرة قيمة لا سبيل له عليه اذ لا شركة له معه فيه والحال لهذه

بسم الله الرحمن الرحيم
الحمد لله رب العالمين

سئل رجل سألني أخري حصة شائعة في أشجار كرم كالثلث مثلاً هل يصح أم لا
جاب هذه المسئلة لم تجد من حرج بها من علمائنا فيما بين أيدينا من الكتب
وقد سئل عنها بعض معاصرينا فاجاب بقوله في المسئلة الفتوى
على قولها ومقتضاه صحة المسئلة المذكورة لأنها جارية المسئلة والمساواة
كذلك انتهى وهو تفهيم جيد لأن العمل في المزارعة والمسئلة على قولها
وقد حرج في الأصل بأن تسليم الشائع ممكن برفع الموانع عن القبض وعلى
المعدة لها على أن يخرج من علمائنا حرج بأن الفتوى في اجارة المسئلة ايضاً
على قولها لا مكان التسليم بالتحلية أو بالنهاية كما ذكره الزيلعي وقد حرجوا
بأن المزارعة والمساواة اجارة حتى أن من يخرج بها لا يخرج بها إلا بطريقها
ويخرج فيها شرايطها والله اعلم **س**ئل فيما إذا غرس العاقل لنفسه أشجاراً
زيتون في خلال شجر الهب والخبث بغرض أن يملك الهب والخبث حتى
اضل الزيتون المفروق ما هو في خلاله من انقضاء قيمته فهل يورث العاقل
بقوله ما غرس من الزيتون ولزمه ضمان ما نقص من قيمة أشجار الهب
والخبث أم لا **ج**اب غرس العاقل أشجار الزيتون في خلال أشجار الهب
عليها نهد منه فيورثها وإذا تحقق أن شجر الزيتون والخبث
بنقصان قيمتهما من غرس الزيتون المذكور ضمن ذلك والله اعلم **س**
في سحج نبتت في أرض على مملوكة لا حد لها إنبات تعهد بها رجل خصوما
حولها من الخشب والفرق وتفتيتها وحرقها مدة عشر سنين فبكرت
وأتت أدوات ثم كادى شخص أن والده حوطلاً وحرق عليها قبله هل يصح
تعهدها أم لا **ج**اب لا يصح دعواه إذا لا يملك والده بذلك ولم يملك لمن
تعهدها بها ذكرى والله اعلم **س**ئل رجل دفع لأخيه بعضاً من شجره وبعضاً
قراخ على أن يقوم على الشجر الذي بها وله ربع ثمرته وعلى أن يورثه في الزمان
أخيراً وما حصل من الأخ في الشجر والثمار له نصفه وفراً لذلك مدة معلومة
هل يصح ويكون على ما شرط أم لا **ج**اب نعم ذلك ويكون على ما شرط من ربع
ثمر الشجر الكاين بها ونصف الفراس والثمار في الحدود كما مر به في التتارخية
والله اعلم **س**ئل رجل دفع لأخيه بعضاً من شجره وبعضاً من ثمرتها
ولم يفت مدة من السنين فما الحكم الشرعي **ج**اب لا يصح ذلك شرعاً ولا يجوز
لأنك الأرض وعليه للعاقب اجرة عمله وقبضة غرسه كما مر به في التتارخية

طلب
غرس العاقل أشجار الزيتون
في خلال الأشجار العاقل عليها
تعد منه

طلب
في رجل دفع أرضاً لأخيه
على أن يقوم على القراخ
غراساً ويكون له نصفه
وسنن من ثمرته

دفع

الشريك
في عدم جواز مساقاة

وغيره والله اعلم **س**ئل عن شجرتين مشتركين لهما جوار مساقاة أحدهما عليه أم لا
جاب لا يجوز وأما على قدر الملك ومضى حرج بعدم جواز مساقاة الشريك صاحب
مع الفقار في بابها نقلها عن المجتبى والله اعلم **س**ئل في أرض سلطانية جرت لبيت
المال وتزرع الناس بها ويقتسم عليهم بالحصة اتفق رجلان على أن يغرسها أحدهما
بقرة ويعمل فيها بنفسه وليس من الآخرى ويكون الغرس مشتركاً بينهما بسبب
أن خاله كان يزرعها ويقتسم عليه وورث من أخته عنها هل يصح اتفاقهما ويكون
الغرس بينهما أم لا يصح ويكون الغرس وحدهما يزرع من صنفين للفقار
والزرايع ولا شيء للآخر ولا تورث عن خاله ولا عن أب **ج**اب الغرس للفقار مسلم
وكذا الزرايع ولا تورث الأرض المذكورة ولا شيء للآخر في غرس وزرايع داخل هذه
والله اعلم **س**ئل من نزل على وقف دفع أرضاً للوقف مدة معلومة ببعضها
شجر وبعضها قراخ لثلاثة رجال على أن يورثوها شراً بالانتم ثلثه للوقف
والباقي بين الثلاثة وأذن المتوقف لأحدهم أن يعمل على شجر الزيتون وله ربع
ثمرته ثم عزل المتوقف ودعى غيره هل يصح ذلك في استمرار الحال على ما شرط وليس
للمتوقف المنصب نقض ما فعل الأول بتل تمام المدة أم لا **ج**اب نعم ذلك
ويكون على ما شرط وليس للمتوقف الثاني نقض ما فعل الأول كما مر به كثيراً من علمائنا
والله اعلم **س**ئل رجلين اتفقا على أن يشدا بقراد يتخذ أكره فيزرعا صيفاً
وشتواً شركة ولا حرجهما فطن عتيق كان زرعه العام السابق بذرهم وبقره
وأكرته خاصة هل يدخل في الشركة ويكون شريكاً فيه حصة أم لا يكون له فيه حصة
جاب لا يدخل القطن العتيق في الشركة فلا حصة للشريك فيه وإن عملت
بقرة وأكرته فيه كما هو ظاهر والله اعلم **كتاب الزبائح** **س**ئل عن ما
الغرة الشيخ محمد الغزي صاحب التتارخية في شرح منظومته تحفة الأقران
أفداها أخيراً المنداء جواباً لما لعل إذا ابتداء إذا ما المنداء خرج صيداً ولم يذكر
الم اطلق عمداً هل على المصحح عدم وقوع شداهم مستحداً **ج**اب
الاستدلال بها المفضل نظراً لطيفاً بالجاب قد استبداه ميت المنداد
أو سمك فصوت الطير أو طيباً ابتداءً فما قد حدثه من ذلك لم يسم الله
ذا لا فضل عمداً وقد نقله من غير آخر **س**ئل في ما خلا وهو
فاق إلى عصره ومن حوى على به ما صار ديدهم ما في تارك تسمية عند تعاطي
خبره ما عدا شريكاً قد صرحوا بجله **ج**اب عنه إيفان البحر القافية **س**ئل
يا عدة نحره وعدة في دهره لما كجواي متنى بتدوا كنز سره نخه ريادة

او صيد ما في جوفه ولم يسم فهو ذاك الذي ظهر في الخائبة وعبارتها
رعى الى خنزير او اسد او ذئب وما اشبه ذلك يتقصد به الا حطيه وسمى قاصدا
صيد ما كور اللحم فقتله على الخمر عندنا وقاله لا يجل ولورثي المهر او سكر ترك
التسمية فاجاب طرازا او صيدا اخر فقتله على الخمر وعن الجوهري رواية ان ردد
رستم عنه انه لا يجل لان ما احاط به لا يجل بدون التسمية والحق انه لو كان
كتاب الاضحية **باب** في فضل الاضحية الذكر الكرام الانبياء وما سمي النبي
صلى الله عليه وسلم في القطار فاذله عن سره النظر اليها في معنى الى الطبيب قال والاني من
الانبياء افضل والذكر من المعز والضان ان كان موجودا اي من خصوص الانبياء
من الرضا وهو الذي انشئ في فتاوى قاضي خاتمه وهو قوله اذا لم يكن موجودا يكون
افضل وقال في البرازية والذكر منه افضل اذ كان حيا لم يزل في الدنيا في الدنيا
لحق قاتل والفضل اذ كان اكثر حيا افضل من اخفى والا فليس الا في من المعز افضل
من النبي اذ الاستوى في القيمة كما ان النبي من الابل والبق اذ استوى في القيمة قال
والكاتب اول من النجاة الا ان تكون اكثر قيمة وهو كلام في غاية الحسن والتحقيق
ان النبي ما نقله الغريب واجاب عن سئل النبي يقول ان النبي من الابقام ذر ستم
والجانب للبلاد العاركة للمعز والله اعلم **كتاب اكرامهم والاحسان**
فما ينسب الى صفته الامام الا عظمه اي حنيفة النعمان من جوار ليس الحزب في الملاهي
للتجسد هذا مع ذلك عنه لم يجد الجواب والفتوى ام لا **باب** لم يصح ذلك عن ابو حنيفة
رحمه الله تعالى وان نقل عن برهان صاحب المحجة فقد قال سئل لاية الخلفاء المعظمين
ان الكل لا يعني الذي يسمى الجسد الذي لا يسه قال في الحادي الزاهد قال يعني
استاذة بوجه ولذا يعني جوار ليس الحزب الذي لا يسه الجسد / ختم عظيمه
في موضع عم فيه البلوك ولكن طلبت لهذا عن ابو حنيفة فاكبر من الكتب فلم احص
لهذا يعني برهان صاحب المحجة اتفقوا على انه مخالف لما في المتن الموضحة لتفكر
المذهب فلا يجد هذا القول لا التوبة به مخالفة لظاهر المذهب والله اعلم **باب** في جملة
سوء الفهم ضوئية وفقر فلا يلية فاختص بوجه لبسة واشتغلوا بما هو
ترد بها الشريعة المحمدية ولا الملة الاحدية وهم هذا حتى يوافقوا الوضوء ومفسدات
العبادة وشرايط سائر العبادات خلقت على طريقتهم الاولى والسادات وبها لهم وعليهم
من الميراث بل هم با نفسهم من الضالين المضلين الجاهلين بالدين والدين ويعتدون
انهم من فساد الله كالحايت مع كونهم مضطربين في الجهل لرب علماء الاسلام فبطل
يسعون في ذلك ما فيه من الفزع العام ام لا **باب** نعم ينهون فقد سئل بعض

علماء

علماء ياتى على هؤلاء فقالوا فترى الله كذا وسئل ان كانوا ان يفتي عن الطريق
المستقيم لا يفتي من البلاد لقطع فتنتهم عن العالم فقالوا ما ظن الا الذي يبلغ
في الصيانة واسئل في الديانة وتبين الحديث من الطبيب ان كذا وادب نصي على
ذلك في التاثر طائفة وتعرف على هؤلاء كثر من الفقهاء واقاموا عليهم النكير
ورمواهم بها فخرج عندهم صخور الجبال والله اعلم سبحانه وتعالى يصح الاحوال
باب في امام يقرأ في الجهر يات بصوت حسن على القواعد المقررة عند اهل
العلم حيث لا يجل حكم من احكام القرابة لكن يصادف ان يقرأ في الجهر على طبق
من الانعام المقررة في الموسيقى من غير طرب ولا جود ذلك واذ اطلع
بالجوار لا يكره ام لا **باب** نعم يجوز ذلك ولا يكره اذ خفي الصوت بالقرابة
مطلوب كما مر به المحقق ابن الهمام في فتح القدير قال في الجهر في الخلاصة
وضيف الصوت لا ياتى به من غير تقوى وفي البيان في اداب جملة الزمان
اجمع العلم ان الله تعالى في السنة الخلف من الصحابة واثبت بعين ومن
بعدهم من علماء الامصار اربعة المسلمين على استحباب طيبين الصوت بالقرابة
واقول لهم وافعلوا كسرورة نهاية الشهرة فحق مستغنون عن تقوى من
افرادهم ولا يلزم من حديث رسول الله صلى الله عليه وسلم مستغنية عن الحاجة
والعامة كحديث زيد بن الخطاب باحوالكم وحديث ابو موسى الاشجري عن النبي صلى الله عليه وسلم
ان رسول الله صلى الله عليه وسلم قال لم افقدوا نبي من انبياء من امي الى دود رواه البخاري
وسلم وفي رواية مسلم ان رسول الله صلى الله عليه وسلم قال له لورائتي وانا اسمع
لقرائك البارحة رواه مسلم ايضا رواية بريدة بن الحصيب وحديث صحيح
عن ابي هريرة عن النبي صلى الله عليه وسلم قال سمعت النبي صلى الله عليه وسلم يقول ما اذن الله
لشي ما اذن لشي حتى يصوت يتفق بالقرآن يجهل به رواه البخاري وسلم
ومعنى اذن استمع وبشارة الى الرضا والقول وحديث فضالة بن عبيد
رضي الله عنه قال قال رسول الله صلى الله عليه وسلم لا اله الا الله اشد اذنا الى الرضا
الحسن الصوت بالقرآن من صاحب الفينة الى فينة رواه ابن ماجة
وحديث ابي امامة رضي الله عنه ان النبي صلى الله عليه وسلم قال من لم يتفق
بالقرآن فليس منا رواه ابو داود باسناد جيد قال جمهور العلماء معنى لم
تتفق لم يحن صوته ثم قال قال العلماء رحمه الله تعالى يستحسن الصوت
بالقرآن وتترجمها ما لم يخرج عن حد القراءة بالشطط فان افراط حتى زاد
حرفا واخفاء فهو حرام انتهى فان قلت ما تضمنه وما تضمن عليه والبرازية

وغيرها من كتب الايمان قراءة الزمان بالاحسان معصية والتالي والسامع آتيا
فقلت محله ما اذا اخذ لفظ الزمان على صيغته بادخال حركات فيه او اخذ
حركات منه او قصر مبدوده او مرفوض او تقييد على به اللفظ او يلين المعنى
فهو ان يقصد به الفارق وبالم به المستقيم لانه عدله على وجه الفهم الى
الا على حاله والله تعالى يقول قرانا عيسى بن مريم وان لم يخرج المعنى على لفظه
على تيمنه كان مباه لانه زاد بالحالة فخصه ويؤيد ذلك نفسى من
التعنى في كلام ابن عمر رضي الله تعالى عنهما في الاذان بالتطريب الذي هو في الكلام
على موضوع الاصل وصيغته واماضى الصوت فلا اظن ان قائله لا يصح
وجوه بل كان جماعة من السلف يطالبون من اصحاب الزاوة بالاصوات الحسنه
ان يقرادوا وهم يستمعون وهذا متفق على استحبابه وبعبارة اخرى
ويذكر الله الصالحين والله اعلم **س** في رجاء اظهر التوبة عند زياره البصير
قائلا يا بيت الله اشهدك على واشهد الله وسلايكته وكتبه وسلم الى ثبت
ورجعت عن خدمة الحكم وتعاظم امورهم وايضا عند دخوله الحرم النبوي
واظهر التوبة كذلك قائله اشهد على سيد المرسلين اني ثبت رجعت
امر الحكومة وكذلك عند الحاضرين المكرمين قائله اشهد على اني ثابت
على ذلك كله وقد ذكر ذلك في مجالس عديدة وايضا ذكر في مجالس عديدة اني
ان عدت الى امر الحكومة اني بريء من شوائب مجر ولا اتوب من امته واحب
فصلت ذلك فخلالي حرام على ونقض رجاء ذلك مع بعد من هذا المزمع
بنقض العهد **ج** من ثبت عليه وتقرر مثل هذا الذنب المترك فهو في الحقيقة
مقطوع رواقه وغيب الجوار منتقم وقد بان من زوجه وضلت منها
عصيته ويكنى في الدنيا باسمة والاعلام بظلمه مع قوله جل جلاله واوفوا
بعهد الله اذا عاهدتم ولا تنقضوا الايمان بحدوث كذب وقد جحد الله
عليكم كفيلا ان الله يعلم ما تفعلون ولا تكونوا كالتى نقضت عن لها من بعد
قوة انك لا تتخذون ايمانكم وخلصكم ان تكون امه في ارض من امه
ايها يهلككم الله به وليست لكم يوم القيمة ما كنتم فيه فتلذثون الية المكرمه
فيها ما ينزل على عبيد الامم الكهه قال الزطى في نفسه قوله تعالى واوفوا بعهد الله
اذا عاهدتم لفظ عام لجميع ما يعقد باللسان ويلتزمه الانسان من صفة
ادبع او حافقه في امر موافق للدين وقال ابن تيمية في تفسيره قال الملك
التفسير الى العهد هذا المين وقيل كل عهد يلتزمه الانسان باختيار لم قال

قال

قال القاضي العبد يتناول كل امر يجب الوفاء بمقتضاه لم قال ان الله تعالى يشتم نقض
عندهم وضرب لهم مثلا بقوله ولا تكونوا كالتى نقضت عن لها من بعد
توعد تعالى بعذاب في الدنيا وعذاب عظيم في الآخرة وهذا الوعيد انما هو في
من نقض عهد رسول الله صلى الله عليه وسلم فان من عاهد من نقض عهده
عن الايمان والهدا اقال وتذوقوا السوء فيها صرتم عن سبيل الله اي بعدكم ذوق
السوء في الدنيا هو ما يجل منكم من المكره وهذا الامر ينحلي من الكلام محله
ضحا فليقتصر على هذا فمض غايته ونهاية طبع لمداء الله ورفع عن قواه زينة
الظلام والله اعلم **س** فيها ابتدع ظلماء وتعدوا على كسبة الموقوفه على
العمارة العامه بالقدس الشريف واصحاب كل عام من بين اولاد الله من اخر
مال جن بل قد وقع عذاب وسيل على اهلها جزيا وابتدعوا لم يعدد في عار الزمان
وقدم الاراد المذبح على حكم الاسلام وعلماء الانام من لم يذوق على المنع
وصوله على الصدوق ان منعه ذلك لاسيما بعد رد الامر الشريف الحاقا في حكم
المكيف السلطاني في المنة للشرع والتأني ومطابقته عرفا وشرعا ان يعود
بين اظهر المسلمين ويكنى **ج** نعيوب على كتاب الاسلام وعلماء الانام
لا سيما من لم يسقط يد وقدرة على اقامة الحدود في اطنه وصوله الدفع
ان يظهر بيده فان لم يستطع فبلسانه فان لم يستطع فبقلبه وذلك اضعف
الايمان ولا سيما بعد رد الامر السلطاني بذلك ونهيه عن ما شرته منضبا
الى نهي الهالك جل وعلا من عن يديك وقد ورد الوعيد لتاركه والمطوق عنه
عن ابي هريرة رضي الله عنه انه قال كنا نسبح ان الرجل يتعلقت بالرجل يوم
القيمة وهو لا يعرفه فيقول له مالك الى وما بيني وبينك معرفة فيقول
كنت تراف على الخط والمكر ولا تنهاى واليات والاحاديث الازوه في
ذلك الكر ما يحى ويحرف ففسل الله التوفيق والديانة الى ما يرضى عن وجيل
من كرهه وكونه والله اعلم **س** في المقاطعة على الاحتساب به كونها محظورة
وعين كفي كل يوم قدر هل تجاوز الملقح عنه ويطلب زيادة عليه ام لا
ج كيف لم ذلك وهو مستغن من اصله الاول قطع ابتدع على ما صار
وكما فعل خلاف ما على سيد المرسلين نقل والله اعلم **س** فيما اذا اخذ
احتساب قرية مقاطعة بها وجعل من له ولاية عليها لنفسه ايضا ما
سماه خدمة في مقابلة مقاطعة هذا ثم تلك الخدمة شرعا ام لا وما على
الخفية من الكلام في هذا المقام **ج** لا تلتزم شرعا بل حرم قطعا والبرازي

في ذلك العلم انكار من السهام ذكره في كتاب الكرامة والحكم في ذلك واضح لا غبار عليه والامر
يرجع الى الامر كله اليه والله اعلم **س** في رجل ضل ما يستعمل بالسكينة حيا من
العشر وما اعتبروا خذ من التجار والواردين اليها من البر والحي بها معلوم ثم اشترك
اخرهم في الضاد فحسب لليل يلزمه نصف الخزانة **اجاب** لهذا مقاطعة والتزام بها
جور ولا يطلع عليه الا المهيبين السلام ولا يلزم ذلك باجماع العلماء الا على فلا يلزم
الخلع لا يلزم الذي اشرك وان شئ بالضم وقود الزاوي في المقاطعة في مثل
ذلك ما خلف عنده صخر الجبل وتشتد لديه ابدان الرجال ولا حول ولا قوة الا بالله
العلي العظيم ان الله لا اله الا هو راجع والله اعلم **س** في رجل سأل عن السماع والرقص
في السماع هل تكلم القوم عليها مما يقتضي الرخص ام لا **اجاب** في التثنية
تقلاعي نصاب الحساب بها فظن هذا يجوز الرقص في السماع الجواب لا يجوز وذكر
في الذخيرة انه كبر ومن اباحه من المشايخ فذلك الذي حرمانه مركبات المرتضى وذكر
في المصنف انه لا يلف بمنع المشايخ والذي يقتضي بهم لانه يشابه الله والله
يبين حال المتكلمين ولو قيل بل يجوز السماع فيقال ان كان السماع سماع الزمان
او الموعظة فيجوز ويجب وان كان سماع غناء فهو حرام لان التقى والسمع القبيح
حرام اجمع عليه العلماء وبالمقابلة ومن اباحه من المشايخ الموصولة فهي تحلى
عن اليهودي بالتقوى واحتاج الى ذلك احتياج المرقي الى الدوا وله شرايط
احد ان لا يكون فيهم امر الثالث ان تكون نية الفتاوى الا خلاص لا اخذ الابرار
والطعام والرابع ان لا يجتمعوا على طعام او فتى والخاص لا يقومون الا
مفلوطين والسادس لا يظهروا وجد الا صادق وقال بعضهم كذب في
الوجدان من المصيبة كذا وكذا كذا وكذا والخاص انه لا رخصة في باب السماع
في زماننا لان جنيد ارصه الله تاب عن السماع في زمانه انتهى وفيها من
هذا ذكره في قوله تعالى في السبي الكبير عن النبي صلى الله عليه وسلم في الله عنه انه دخل
على اخيه السبي مالك وهو يتغنى فقال له انسى قد بد لك الله تعالى ما هو خير
منه فقال اخشى ان اموت على فاني وقد قتلت تسعة وتسعين من المشركين
ما زلت اوسى ما شاركت فيه المسلمين قوله وهو يتغنى بظواهرهم حتى لم ينقل
لا باس للامانة ان يتغنى اذا كان يسمع ويؤنس نفسه وانها يكره اذا كانت
يسمعه ويؤنس عيني ومن التاك من يقول لا يكره في العزاس والوليمة الا
ترب انه لا باس بطرب الدفوف في العزاس والوليمة وان كان ذلك نوعا من

انها

انها لم يكن به باس لان فيه اظهار النكاح واعلانه وبه امر صاحب الشرع حيث قال
على الله عليه السلام اعلنوا النكاح ولو بالدف وكنك التقى وقياسي الذخيرة ومنهم
من قال لا باس به في الاغيا وروى ان رسول الله صلى الله عليه وسلم كان جالسا في بيته
يوم العيد فالداهلي حاربتان تغنيان بالدف فيا ابوبكر في الله عنه وقال
لها اتغنيان في بيت رسول الله صلى الله عليه وسلم فقال دعوهما فان هذا اليوم
يوم عيد ثم ذكر عن الحجة تفصيلا اخر في التقى حمله انه يفرق الحكم بين التقى
لان الة الوحشة في الجوار المجرد فلا ومنهم من قال ان كان يتغنى بالمشغول لتعلم
المصاحفة ونظم القوافي في البيت فلا ومنهم من فصل بين المدة التسليم
في المالة عيانا في البيت والايحرم ومنهم من فصل قايلا ان كان داعية للمجددات
للشرب وشبهه بسوء الدابة ان احتج اليه على الحرام والشر
او ما تروى الابل التي لم يدرك اعظم منك طعنا تصفي الموصوت احدا
وتقطع البيد آتظفا وقد صنف الفقهاء ذلك مصنفات كثيرة وكذلك اهل المصنف
واجمع عبارات فيه ما قال بعضهم وتكسر عن السماع بالمرح وجميع من الالات
المطربة بل ذلك حلال ام حرام قد حرمه من لا يعتر من عليه لصنف مقالته والباح
من ثم ينكر عليه لقوله حاله فهي وجد في قلبه شيئا من فور المعرفة فليست قد دالزجوع
الى ما نهاه عنه الشرع احكم والسلم والله اعلم **س** في رجل سأل عن ابراهيم الصادق
فيما اعتاده السادة الصوفية من حلق الذكروا الجفون في المساجد من جوارح وروا
ذكره في الامم واجدادهم وينشدون المقامات الصوفية الصادق عن ذوي المقامات
الالوية كالقادر والسقوية والمطوعة وغيرهم ممن سلمت لهم الفقهاء الملة
المحمدية ويتولون في جود القادر يابح امر يابح شي لله عبد القادر في ذلك
ويعد لهم في اننا الذكر جود عظيم وحال يقعد ويقع فيقولون اصواتهم بالذكر فيقولون
الحال وينشرون المقامات ولا يخلو ذلك من حضور اناس عوام يحد منهم الحسن حسنة
الهيام وقصدهم ذكر الله المهيمن المعلام يدخلون حلق الذكر نية صالحة ورغبة
واضح ومنهم من يعترض على ذلك ويقول لفظ شي لله كفي قايلا له لك وكذلك الانشاد
ورفع الصوت والرقص بعده من غاية النقص قايلا جميع ما يفعل من ذلك لا يجوز
منه بل هو حنيفه والى فوداد ما لك ويكر كرامات الداليا بعد الملمات ويتنفس
غاية التشيع على قايلا بالكمالات المولات فهو اعراضه موافق للحكم الرقي ومطابق
لما يقتضيه الشان المرقي الجواب بالنقل الصحيح عن العلماء ذوي الالباب ولكم الاجابة
من رب الالباب **اجاب** الحمد لله وحده اللهم يا من لا اله الا انت سواك انطقنا بها فبها

اعلم اولاً ان من القواعد المشهورة التي في كتب الاسفة مذكورة ان الامور بمقتضى
والشي الواحد يتبع بالحد والحرمة باعتبار ما يقوله وهو مأخوذة من الحديث الذي
رواه الشيخان انها لا عمل بالنيات ومما في الحكم الاسلام عليه كانه عليه
العلماء من الله تعالى فاذ انظر لك ذلك وعلمت ما لك فاعلم ان الله تعالى
تعالى اسم الله الحجة العظيمة جلالة الدين الحلي كل سر ما جمع الجراح
عند قوله ويزيد في طريق الحق القاسم الجليل سيد الصوفية علماء وعلماء وصحبه
طريق مقوم فانه قال في البرج دابر على التسليم والتوفيق والسر في النفس
ومن كلامه الطريق الى الله تعالى مسدود على فلتنم الى على المتقشف انما في علم الله
عليه السلام وقدرت في المنام اني انكلم على النسي فوقت على ملك وقاد ما اقرب
ما تقرب به المتقربون الى الله سبحانه وتعالى فقلت عمل في مميزات وفي قوله ومن
كلامه موفى والله ولا التفات الى من رماهم في حلة الصوفية بالبرودة عند الخليفة
السلطان حتى امر بضرب اعناقهم فاستوى الى الجند فانه تستر بالغم وكان
يفنى على مذاب اي نريته وبسط لهم النظم فتقدم من آخرهم ابو الحسن
النوري للسياق فقال له لم تقدمت فقال ادركت في جياه ساعة نبوت
وانني اخبرني الخليفة فقدم الى القاضي فسال النوري عن مسائل فقهية
فاجابه عنها ثم قال وبعد فان الله تعالى عباد اذا قاموا قلوبهم واداء
نطقوا نطقوا بالله الى اخر كلامه فبكي القاضي وارسل يقول للخليفة ان
كان هؤلاء نادفة فما على وجه الارض مسلم في سبيلهم رحمهم الله تعالى
وتغناهم ثم قتل من الصوفية الحنف الاصلاح في كتبه ثم دله ثم ابى الخليفة
المذكور وهو ابو الفضل جعفر المتنبراتي وفي سر الخراج الصغير للمنازي
في قوله على الله عليه السلام من احب قوما حسد الله تعالى لهم ثم قال من احب
اولاد الرحمن فهو معهم في الجنان ومن احب خيب الشيطان فهو معهم في
النيان وفيه اسارة عظيمة لمن احب الصوفية او شبههم وانه يكون مع
تفريط بالقيام بها هم عليه في الجنة ومن شبههم انما فعل ذلك بحسنة اي اياهم
وحسنة لهم لا تكون الا لتبته روحه لما تنبته له ارواحهم لان محبة الله
تعالى محبة امه وما يقرب اليه ومن تقرب منهم يكون جاذب الروح لكن المنتسبه
يعوق بظلمة النفس والصور خلص من ذلك انتهى وحقيقة ما عليه الصوفية
لا ينكر الا كل نفس جالدة بحسنة فترجع لما هو المسؤل عنه فاما حقيق الذكر
واظهر به وانقاد القضايد فقد جاز في الحديث ما اقتضى طلب الجبر في وان ذكر

في ملأ

في ملأ ذكرته في ملأ خي من رواء البخاري وما الزمزيد والسادات ما
ورواه احمد بن محمد بن اسناد صحيح وزادوا في كفاية الله اسرع والذكر
في الملأ لا يكون الا على وجهه وكذا خلق الذكر وطواف الملأ بكه بها وما ورد
فيها من الاحاديث فان ذلك انما يكون في الجبر بالذكر وهناك احاديث
اقتضت طلب الاسرار الجمع بينهما فان ذلك يختلف باختلاف الاشخاص
والاحوال كما جمع بين الاحاديث الطالبة للجهنم بالزواة والطالبة للاسرار
ولا يعارض ذلك خبر الذكر الحق له انه حيث حيث الربا او تادي المصلين
او الميام والجهنم ذكر بعض اهل العلم انه افضل حيث خلاها ذكر لانه
اكثر عملاً ولتعدى قايده الى السامعين ويوقظ قلب الذكر مجمع له في
الفكر ويصف سمع اليه ويغير النوم ويغير النشاط وقوله تعالى واذكر
وكذا في نفسك اجيب عنه بانها ملكية كاية الاسرار ولا جبر بصلاته ولا
خافت بها نزلت لانه يسهم المشترك فيستوي القوان ومن الزلة فامر به
سعال الذريعة كما في عن سب الاصنام لذلك وفقدك وبعض شيوخنا وان
جبر وعجزهما صلبوا الآية على الذكر حال فراءة القوان بقطعه يدك عليه
اتصلا بالقلب فاذ اقرى القوان الحاضر كانت السادة الصوفية ان امر
في الآية خاص به على الله فليس له واسعيص مني هو محلي الواسعة في الخواطر
المردية فيها مود الجبر لانه اشرف في دعوى بوبه حديث البزار من صلى منكم
بالليل فليجهر بقراة فان الملأ بكه صلى بصلاته وتسمع لقراة فانت
موسى الجن الذين يكونون في الهواء وجبر الله معه في مسكنه بصلوات
بصلاته ويستحقون قراة ونظم وجمعه في دار والدور التي حوله
فستاف الجن ومردة الشياطين وتفسر الاحداث في قوله تعالى لا حب
المعتدين بالجهنم بالذي من دود بان الرأى من تفسير الجارز على الامور
به او لا خيرا في سال اصل له في السري والتوفيق بين ما ورد في الجبر
والاسرار التي ما في رواجب فان قلت صحت في الحاشية بان رضى الصوت
بالذكر حرام لقوله على الله عليه السلام من رفع صوته بالذكر انك لا تدعو احدا
ولا غايها وقوله على الله عليه السلام من خفي الذكر الحق له انه يدعو الى الله
الخفض في محمول على الجبر الاضداد المخرقة الزاوية يا قلنا في الفتاوى ان
الذكر بالجبر في المسجد لا يمنع اجترار في الدخول فت قوله تعالى ومن اظلم
من من مع مساجد الله ان يذكر فيها اسمه ورضاه ابن مسعود يعني اخرج

جهازة من المسجد سحرهم بهلون ويصلون عليه الصلاة والسلام جوار
قوله قال قلت لابي عبد الله عليه السلام ان يكون
لا اعتقادهم العبادة فيه ونظير الناس بانه بدعة والحق ان يكون
غير جاز لعرض بالحقة فكذلك غير الجاز ان يكون لغرض كالتزك
على الله عليه السلام الا فضل نفعها الجاهل قالوا ما روي في الحديث انه عليه
الصلاة والسلام قال لراعي اصابته بالثعلبي اربوا على انفسكم انكم لا تدعون
اصح ولا عاليا يحسن الله لم يكن في الرفعة متعة فقد روي انه كان في غزاة
ولقد رفع الصوت حتى ملاه الصوت فدعاه واماره بالصوت بالاذن فارتدى
ملحفا وفي المسئلة للعلماء كلام يتجمل بجلاد ومع النظر الى ما تقدم في صدر
الجواب في هذا السؤال يتحقق ما فيه الصواب فنكتفي به والله الموفق واما
انشار النسخ الاسعار في المسجد في ذلك لا يلا العجز لعبد القاهر السني الاشهر
ما فيه كلامه ولو لم يكن الحديث كذب وقصده انه المعروفه واشارة الى الله
عليه السلام الى الخلق ان اسعوا وكان عليه الصلاة والسلام يكون مع اصحابه
مكانا المايعة يخلقون خلقه دون خلقه فيلحق الى بولاد والى بولاد الراجح
في ما يشهد لبد الكثرة والاشبه مستفيض وقول العلماء ان الشك كلام حسن
حسن وقسمه قسمين فما جاز على الشرح عليه واما قوله يا شيخ عبد القادر
فقد نداء واذ اضيف اليه شي لله فهو طلب شي اكرام الله فيها الموجب لزمته
ولا يوجب الاخر ان ينادى بغير التزايد ونظير التزايد ومن قال شي لله بعض يفرح
اذ لا وجه لذلك وكيف ذلك مع قوله لا يخرج المومنين من الايمان الا محي وما اذله
فيه وقوله الكفر في عظيم فلا يكون المسلم اذا اختلف فيه ولو برأيه ضعيف معار
الله تعالى ان يجد الفريضة قد قال شارح ونسب ان يرحم بها عدم التكرار ومن
التكلم بانه طلب شي لله ولو جاز على غنى عن كل شي والكل محتاج اليه ولهذا
لا ينبغي في خاطر احد فان ذله تعالى للتعظيم كذا قوله فان لله خمس ومثله كثر
واما الرقي فيه للفقهاء كلام منهم من منعه ومن لم يمنع حيث وجد لذة
السهر وعلية عليه السلام وجدوا سحر لوانها روى بعض من الخطابة لما قال له
عليه الصلاة والسلام اسبغت خلقي وخلق في لفظ جفرا شبه الناس في
خلقنا خلقا فخلق الله على جلد واحد ورواية الرقي من لذة هذا
الخطاب ولم يزل عليه صلى الله عليه وسلم رقيقة وجعل ذلك احلا لجوار
الرقي

رقي الصوفية عند ما وجد ومنه من لذة الجوارح في محاسن الذكر والسماع وفي التذوق
ما يدل على جوارح المعقوبات الذي وكما في حركات الرقي وفي هذا المعنى البلقي
ورقات الدين الانبساطي وجملة اجاب بعض ائمة الخفية والمالكية وكل ذلك
ادخلت الغيبة وكانوا صا دقيقت في الوجد معقوبين في القامة والحركة عند
شدتها للقيام والشي قد يتصف تارة بالحلال وتارة بالحرمان باختلاف الغرض والام
وتنوع جميع ما قاله يطول الكلام واما انكار اكرامات الاولين على الاطلاق فالجواب
ما قاله الفقهاء في بدو اية المريد من كان يكذب بكرامات الاولين فلا يثبت معه لانه
مكذب بها اثبتته السنة انتمي ومسلم كرامات الاولين في الكتب مشهور
مسطر مقرر مذكرة وفي هذا الفتوة وكفاية لمن كان له قلب او لم يسمع ولم
شيد ثم رايته بغير مودة من افتاد بهذا سوالا رقة للشيخ الى الشيخ محمد
يكون عبد السلام المالك الذي الدار في الاسلام وفيه من الكلام ما هو
عامة القصور والحرمان فاحسبت ذكره هنا وصور **مسئلة** ما قولك
ما قولك ساء ائمة ائمة الهدى ومصابيح الدجى اريد الله تعالى بهم الذين
وضع بهم الجبهة والنسوية ونفع بعلومهم المسلمين في رجل يزعم انه حنيف
محرف محلي حاكم شرعي وادعي على جماعة من الصوفية انهم يذكرون الله
قيا ما يرقعون ويعنون وقال لهذا الحرمان افتيت بتحريمهم وطلب من الحاكم
المساراة منعهم من ذلك فاجاب الجماعة المذكورة بانهم جماعة صوفية
وذلك جاز عندهم فطلب الحاكم الموحى اليه فتوى احوى السادة الشافعية
فاضروا مجلس رجلا من اهل العلم والافتاء كشافهما في هذا الجواز ذلك
في مذهب الشافعي فقال يستثنى من ذلك الرقي الذي تشبه حركات الخشنة
فان ذلك حرمان وان النشاد المشتمل على تشبيه الرب تعالى بتقديسه وسمو
الرجل عليه افضل الصلاة والسلام والتزجيب في الجنة والتزجيب من النار
وما يفهمه السوق المطلب بغيره فكل ذلك جاز فاجاب **مسئلة** الشخص
المشرك المذكور بقوله لهذا الذي ذكرته باطل وقد ذكرت بهذه الفتوى وطلعت
زوجك زلي ما قاله المتكلم صريح او باطن ولا يوجب في انكار او تحطى وما
ذا يرتب عليه في تكفير لهذا الرجل المعنى الشافعي من الاحكام الشرعية وبطل
يكون بمقالة هذه وانكار قادح في كثير من ائمة الدين كان قواما في
وطائفة على السلف العالم ومكفر الحق من قال بجواز ذلك من الحق من المتأخرين
من الفقهاء والوعول وغيرهم ولو لولا الامر برفقهم الله تعالى وعلماء المسلمين

وصلحنا به مناقشة هذا المنكر على ما قاله وبما لم يتفق به من تكفير الرجل
العالم المذكور وتطبيقه زوجه وشاؤون على ذلك الخراب الخراب وما للمعنى السابق
في ذلك فاجاب الحمد لله الذي توفيقا للعباد ما صدر من هذا
المنكر المذكور والمجازف المفروضة من قديم المباح وتكفير أهل العلم والعلوم امر شنيع
وقول قطيع لا يصدر منه من عاقل ولا يتفهم به قلب فاضل فخرج في ذلك
عن القواعد العلمية وعدم رجوعه الى الضوابط الفقهاء اذ من سره انكار
المنكر معونة مؤيد المنكر عليه لا فقال ان يكون ذلك انما جازي الدب
فيصير انما رجوعه منكر الى القاييم به من ذنبا فلا يسوغ الا نكار في الزرع
التي تلت فيها الامع الخادم المذهبين في زرع الفقه والاصلي والمعرفة
الثامة بالحكم الشرعي في تلك الجزئية وما تندرج تحتها من قايمة بطلية
ليكون المنكر على بعضه والمنكر عليه في وجهه الى مثال على ذلك فقلت
جودا ولا قد هذه بسبيل اذ هي الى الله كل مجرة الا ومن اتبعني وقال
تعالى ولا تقف باليسار له علم الاية فلا يقدم على التكلل الا عالم خبير
شيع الرواية والا اطلاع عارف بالخلاف ومرايت الاجماع لا سيما في مسألة
السماع فانها دقيقة المفردة بعيدة المرمى واسعة المجال شاسعة
المثال قد اضطربت فيها اقوال السلف واختلفت في تقريرها ائمة اختلفت حتى
عد لا بعض العالم من المسائل التي لم يخالل لم يقرر وان كثر الحق منها وقرر
وكثير من العالم في عدم الترجيح وقال الى التقف دون تقوية ولا تصحيح
فكيف يقطع بالتحريم ام كيف يعزل عن حسن الظن والتسليم وكيف يكثر من
قال بالجواز والباحث في مسألة اجل كل عالم فيها قد اختلف وقد ذهب القائل
دون الباحث فانكأ من كثر به على ذلك ولم يسلك من التحقيق اقوال المسائل
فان من كثر مسلما فقد كثر الكاوري الى ان اورد من حرم الخلال فقد وقع في الضلال
واستوجب العقوبة والتكال اذ ليس في الدرر المذكور من السماع ما يحرم
بعض ولا اجماع وانما الخلاف في غير ما عني والنزاع في سواد ما ثبت وقد
قال جواز السماع من الصحابة والتابعين خلق كثير وهم غفيرة قال ائمة الفخاة
الكاوري / ثم الله اختلف أهل العلم في المقامات فخرج وحققه ائمة وكره
مالك والشافعي واوحى في الحق ما نقل عنهم انتهى كلامه وحال صاحب في تصنيف
الاسماع في احكام السماع لم يرد عن ائمة حنفية في الغنائم في حرم ذاتها

استنبط

استنبط بعض اصحاب القول بالمنع من مفهوم كلامه في قوله ولا خير الولاية فيها
لولا انتهى ونقل صاحب النهاية فسرنا الولاية من الخفية اباحة الغنا اذا كان
يتفق باستيفاد به نظم القرائن ويعود فصح اللسان قال وقال بعضهم اذا كان
يتفق لغيره الرخصة عن نفسه فلا ياتي به قال وبه اخذ شمس الائمة الرضى
واستدل عليه بان انما من ماله كان يتفق في بيته ولا يفعل ذلك فكيف لم قال
ومن يقول بانهم مطلقا جليل حيث انما على انساد الا شعارا لمباحة وحرم
صاحب البدائع من الخفية ما ذكر شمس الائمة وحكمه بان السماع يرقب القلب
ويوظف الكلام صاحب الذخيرة من الخفية وذهب طائفة من الشافعية الى ان
الى التفرقة بين التكلل والتكفير فاجاز التكلل ومنعوا الكثير لانقله الرضى وغيره
وراهت طائفة الى التفرقة بين اجل والشاخر من غيرهم من المناهج ان
واجزوا الخلاف فيها سواء ذلك واسماع السادة الفوقية في الله عنه فيقول
عن هذا الخلاف بل ومرتفع عن درجة الاباحة الى مرتبة التسامح كما مر في
غير واحد من المحققين سئل الشيخ الدين بن عبد السلام عن السماع الذي
يعمل في هذا الشأن في محاسن الذكر فاجاب بما صورته سماع ما يوجب الاحوال
السيئة المذكورة بالاخرة مندوب اليه وقال في قايمة الكرك على ذكر السماع من
كان عنده هو في سماع كعشتي زوجته وامته فسماعه لا ياتي به ومن يدعي
هو محرم فسماع حرام ومن قال لا احد في نفسي شيئا من الاقسام فالسماع مكروه
في حق وليس بمحرم انتهى فمن حرم بالتحريم والتكفير فقد اخطا فيما قال ووقع
في الكفر والضلال واستحق العقوبة والتكال لانه تعالى العهد والعقوبة والولاية
الى ائمة طري منه وكره ما من انتهى والله اعلم سئل جماعة جلاء عن بلادهم
عليهم من الكلف والاذى والظلم والبلاء واستوطنا بلاد اخرى ومكثوا به
مدة سنين والآن اتبعوا جدولاه السلطان فسماعا على بلادهم الى اصل
ليأخذ ما يحل من كسبهم فسماعهم نظير عطية في الديوان يسمى اسما يابري
جرم على العود الى ذلك الوطن الا ان يدفعوا له ذراهم يسير كسر الغنائم
بل جرم على ذلك والحال انه تاملوا بالوطن الشاذ وزقوا به اولادهم وسعوا
به حيث ان بعضهم لا يعرف حرفة الفلاحة راسا وحوالي منها حلالا والمكاري
ذات جرم وعنى او لا يجوز ان يكون تكليفهم باخذ يدين الى امر من ظلم نعم الله
تعالى عنه ورسوله كيف احوال اجاب تكليفهم بذلك ظلم وشين في الدين وشناعة

لا يجوز فعلها بين اهل المسلمين فان المومن امر نفسه فله الاقامة في ابله سواء
وقد رايته بعض علماء دمشق الحرة وهاهنا في العالم اجمع في الدين الحنيفي
جعل في هذه المسئلة رسالة وحط على من يفعلها من الاثام حتى اوقفه على حد
الكفر وجعله من جملة الفاسد في الارض وزمة المواقف يوم القوف ومن
نقصر على كونه ظالم وانك تعلم ما اوعد الظالم والمصيبة اعظم ان كنت لست
بعالم والله اعلم **مسألة** في قوت رجل من بلاد ارض او قات مختلف الى بلاد
الموقفه وسكنها لكثر الفتن وحطوطه الى نفسه واجور الاختلاف
منهم من يعرف بفلاحه اصلا ومنهم من عرف بفلاحه فقام بها غير لما راجل
في البلد فاقام من رجل من مدة خمس سنين او سطور من رجل من عشر
وعشرين سنة وثلاثين سنة وفي اهلهم من اربعين سنة وخمسين سنة وستين سنة
وجاءهم اولاد واولاد حتى ان احد ادم واولادهم لم يولدوا في بلد ابيه
اصلا والبلد له مقتطعون في بلاد الى البلد النازلين بها وغيرهم ملتصق
البلدان بولاد الذين رجلا من بلادك وسكنوا في بلادك والبلد يدر لو
ردت اليه كان عامرا وكان مقفلا واخر اقبل في ملة من الملل لا حد
ان يجرى على الرجل من لدة الى البلدة المذكورة ام لا واذا اجبرهم على ذلك فخان
الاحكام الشرعية فماذا يجب عليه وما يترتب عليه من الاثم في نقد ذلك
اجاب لا يجز اجبارهم على الرجل من بلد اخذوه وطنا والفسد ويشق
عليهم الخروج منه الى طرف الحجرة وانقوه لان المومن امر نفسه يسكن
اي البقاع احب واراد ويعيش في ابله الى الراحة لنفسه فيهم
البلاد ولا يسكن في ملة من الملل ولا يخل في ملة من اهل ارضهم واخرهم
وان تعطل بسبب ذلك غيرهم واجبر ولا يقول بذلك جاهد خليفة في عالم
ولا يملك بذلك من المسلمين حكم كمن خرجهم من بلادهم الجور والفتن
والظلم والحق مع الداعي الاقامة من حب الوطن والباعث لملازمة
المعاشرة في السكن والفرق الانسان من بلده التي هي اهل وطنه الا لا امر
عظم اختار القرية التي هي ذل سببه في ينجو من المعذاب الليم اذ حجة
الوطن مستولية على الطبع مستدعية لوجه الالباع وقد وجدوا
مهاجرين لعادوا اليه فحسن اختيارهم ولو شقوا بها راحة حول بلادهم
الرجوع ولم يوافقوا غير اجبارهم لده اذ قد فرغ محمد بن عبد المومن بن جرد
ابن سعيد بن داود بن قاسم بن علي بن عمر بن موسى بن يحيى بن علي بن الاصفهاني

مطلب
فتور التفتي الحنفية

لا يجوز اجبارهم على الخروج من بلادهم

الباز

الباقين على بن زين العابدين بن الحسين بن علي بن ابي طالب الحسيني
التي في الاسر ربه الله في نظير ذلك لو ان صاحب بها تقويم القيمة على
فأعلى ذلك ابتداءه بالحد لله سبحانه الجور لله ولنا اليه راجعون بما حذر الاسلام
والاسلمين من هذه الظلمة الطغاة الذين جروا بهم على ابدار
الدين فلا يلوون على قول سيد الاولين والاخرين ولا على قول رب العالمين فيها
دعوتهم اليه انفسهم الامارة بالسوء والفساد ولم يبالوا بقوله تعالى ان ربك
بما لم تصاد ولا يجر اجبارهم على العود وهو من الظلم الظالم الفاسد المظلم
سوا كان الرجل منهم فلاحا او غير فلاح **مسألة** في اجبارهم على عمل بغير رضا
يؤدوا لان انظرنا في فلاحهم كحفي بوحده الله وسواهم عوده بالرجوع الى
وهذا من اقم خصال اهل الظلم وابتنه افعال الى الجور لانه نفع من الاسر الذي
فيه عاية القلبي وقدره الله الظلم على نفسه وجعله بين عباده محرمات وقاد
على الله عليه صلى ان دماكم واموالكم داعراكم حرام عليكم والظلم محرم من سائر
الاويان وقد تظاهرت الكتب المنزلة على الانبياء والمرسلين على المنع منه والحث
على دفعه وقد اتفق فقهاء الاسلام على هذه الكلمة الظلمية اعداءه لا تترك
ولقاضي القضاة بدست محمد بن اسمعيل بن احمد الوفاي نظيره ومن جوابه
كتبه يشك او يستتر اب في حريم هذه المظلمة وصحة الجواب وحرمة ما هو
من الدين بالضرورة وانما يستفتي في مثل هذا الشيء على الظالم لعله يذكر
او يخشى وفي هذا القدر كفاية والله اعلم **كتاب احياء الموات مسلة**
في رجل احيى ارضا مواتا وزرعها حتى لم يزل عنها فوضع اخوه يده عليها
ثم رجع المحي لها ويريد الاستفاد بها الى والخاله لهذه يكون احق بها من لم
يحيها **اجاب** الذي احيى اولا احق بها على الراجح لانه ملك رقبته بالاحياء
فلا حرج في ملكه بالنزك نفع عليه الزيلعي وواجب العناية وغيره فاعلم الظالم
مسألة في ارضي سلطانة مباحة للتدليس وضع رجل فيها حجارة علامة
على سبق يده اليها فاحقها اخى بالحرث فيها فمضى الاول **اجاب** الاول اولى
لما هو مخرج كلامهم في احياء الموات والله اعلم **مسألة** في سائل الشرب **مسلة**
في الصانع الموصوف لاهل الملة النازل من السباد في القوي والامصار
لما لم يكن دعي لال يكون ذلك الى الحرز بها ملكا في حاله في الصانع

فيكون له ربيعها وانصرف فيها سائر التصفيات المسايغة لذي الملك من ملكه ومنع
 الغير عن الشرب والا ستقامتها ويضمن المستفي منها بغير ائحة ما ليها ولا يكون
 ما ولا كماله بار المصنعة التي يستخلف ما ولا وهل اذا كان بيد شخصي صبيح ماء
 خارج عن دار في رفاق غير نافذ يتصرف فيه تصرف الملك في الملك ولا يتصرف
 لغيره من الجيران فيه وباعه شخصي ينفذ بيعه ام لا واذا ادعى بعض الجيران
 فيه حصص متعاقبة يقضي له بمجرده دعواه ام لا بوله من سنة على ذلك **اجاب**
 لا تشقة كون الماء المحرز ملكا له ولا يملكه الا بالحق ولا يملكه الا بالحق
 كالا بار المصنعة والخاص التي لم توضع للمحراز وفي ذلك سائل قلت فيما بعد
 اي ذلك ما لم يجب في الصهاريج الموضوعة في الدور التي لا يملكها الذي لا يحراز الماء
 الثالث من الاسماء ان تقول بان الماء يملك بذلك ويصير من قسم الماء الذي في الدار
 الاختصاص وقد اختلفت بذلك من لا يملكه ما في اول الجنية وكثير من الكتب
 لو تخرج ماء من رجل بغير اذنه حتى يثبت لانه عليه ان صاحب المير على ملك
 الماء ولو صب ماء من رجل كان في الحب يقال له املاك الماء لان صاحب اطم ملك
 للماء وادعى ذوات الامثال فيضمن مثله انتهى لان ذلك في المير المصنوع وما
 الصهاريج التي توضع لا حراز الماء الدور فلا تشقة في ان ماءها مملوك لا صاحبها
 بمنزلة اجاب والاولى من حوايه في باب الشرب نقلنا في كتابنا المسمى
 رجل دفع طست على سطح واجعه فيه ماء مطر فراه رجل ورفع ذلك الماء ونزاعا
 فيه ينظر ان كان صاحب الطست وضع ذلك فوله وان لم يضعه لذي في المير المصنوع
 فعلم به ان الحرف في ذلك قصور الحراز وعومه ولا شك ان الصهاريج في الدور
 انما توضع لا حراز الماء فيملك ماءها كاهير اذا دخل الدار فخلق عليه الباب
 لما حذره ملكه وما اذا لم توضع لذلك لا يملك كالصيد اذا انكس في ارض
 انسان لا يملكه صاحب الارض بذلك ورجوعا به لو حذر حوله ارضه وهياها
 لا يثبت حتى يثبت انفسه ما ملكه وقدرت الكمال في المير يعني المصنعة
 لانها المصنعة عند الاطلاق انه ينبغي ان يملك حواها وطوبها وما بها جوف
 وطه لتحصيل الماء فكيف يتوقف في ملك الماء بالحرارة في الصهاريج الموضوعة
 لذلك وما ادعى الجار الذي لا يملكه على الصبيح لاسكاته لا ينبغي له بمجرده
 دعواه باجماع العلما والملا لهذه والله اعلم **س** في قناعة قديمة بدار انسان
 يسبل بها ما دجار مما قديم الى ما في حيث لا يفظ حدود ذلك اخذ من الاثران
 لذل منعه ام لا **اجاب** ليس له منعه عن ذلك حيث علم انه كان يجرى بها قبل
 ذلك

سئل
 سئل القدر على قدر

ذلك وبق القديم على قدمه لكان فيما مضى من الزمان كان مسلتي النور والمزاج
 والله اعلم بالاجاب **س** في اهل دار يصون ماء غسيل في الرقاق ينظر الجيران
 هل لهم منعه ام لا **اجاب** لهم منعه لا يهر متعودون في ذلك والله اعلم **س**
 في دار بها مجرى ماء الحلة النازل من السباد منها لا غير هذا بل الحلة ان
 يجرى منها ما اغتسلوا به وخصوا او انهم يتبا بهرو او ساخرهم ام لا **اجاب**
 ليس لا بل الحلة ذلك اذا اصل استقبال ملك الغير فحظروا وانها جاز احراز
 ماء المطر المقتر قد يبا على انه حق فيها سواء لا يجوز والله اعلم **س**
 في الطريق الخاص في سكة غير نافذة اذا احتج الى الاصلاح فيها الحكم الشرعي فيه
اجاب قال في النزاع وجب الاصلاح اوله عليه احرازها فاذا بلغوا في الاصلاح
 دار رجل منهم قيل انه على الخلاف في الشهر الخاص يعني قال ابو حنيفة رحمه الله
 تعالى اذا جاوزوا دار احدهم رفع عنه مونة الاصلاح وكان على من بقي فكل من
 تجاوز داره رفع عنه ذلك الى ان يتفقوا وعند ما يكون اصلاحه عليهم
 جميعا اوله الاخر وقيل رفع اجماعا لان صاحب الدار لا حاجة له الى ما
 وراد ارض بوجه ما لانه لا يستعمله خلاف الشريعة وهذا اذا اشتهروا عليه
 اما اذا ابا كلهم لا جبر في ظاهر الرقابة واذا اشتهر البعض لا جبر وفي اخر
 وذكر الحنف في النفقات ان القاضي يامر الذين طلقوا ذلك فاذا اقبلوا ذلك
 كان لهم منع الاخرين عن الاستفاح به حتى يدفعوا اليهم حصصهم والله اعلم
س في رفاق غير نافذ مستفاه دار يجرى بها ماء صبيح في دورها ادعت
 امرأة ان لها فيه حصصا لا استقامته بدسطة ان اسطحة دارها يسيل منها
 ماء اليه فانه له فيها قد يبا بيت من بيت دارها اخر رجلا نائبا عليه
 بقدمه وسيل اسطحة واسطحةها اليه فامر القاضي بفتح بابها الذي
 يتصلها والاخذ من مائه بمجردها اخر الرجلين بعد دعواها المذكورة بل هذا
 حكم نافذ ام غير نافذ **اجاب** هذا ليس حكم نافذ شرعا لانه خال عن حكم
 الشرعية اذا اضر الرجلين ليس شهادة للماء او كون ماء اسطحةها يسيل
 اليه لا يوجب ثلثه الماء لانه لم يوضع لذلك والماء خارجة لذات يد بغير ثبوت
 مسدود في بيت لها من دارها والمدعي عليه ذريدها بخصاصه بالثبوت الذي
 بهام المير الذي ينزع منه حالا حيث تاخرت عنه اهداب الجيران ولم يكن
 لهم حق المودر به والماء يملك بالحرارة في الصهاريج الكائنة بالبيوت والدور الاولى
 ولا يكون ان يملك ذلك ابع الهام في البيوت المصنعة لانها المنفردة عند الاطلاق

انه ينبغي ان يملك حافى الماد خفى وطية لتخصيل الماء فاذا علم ذلك علم ان في البئر الذي
 ينزع منه الماء لا استطراف احد عليه سوى صاحب الدار التي هو بها يثبت به وضع
 اليد لصاحب الدار عليه فيكون عني المردعي وهو المردعي عليه فلا يحكم عليه بحد الا حار
 لا كتب في السؤال وهو متاخر على ادى من له في مسائل القضاة في مجال والله اعلم
س فماذا الاستعداد للسكن في بيوتها وفي الدار صريح مع ذلك ما الاستتة
 وفيه ما قبل الاجابة فبذل هذا الماء ملك للمورد ليس للبيوت فقيه الاما بالاحكام
اجاب نعم الصواب في الترخيص في الدور المعهدة لجمع ماء الاستتة الموضوعة لاراز الماء
 يملك ما رواه بذلك على بئر في الجباب التي لم يخالف لا يبيده التعليل في مسئلة
 الامار المملوكة والاراز الحياض بقوله لا يملك له انما لم يرض لاراز والمياه لا يملك
 الا بالاراز وانت على يقين بان الصواب في المتخذة في الدور انما وضعت لاراز
 ولا ينافيه بعض العبارات المولدة اذ هي ملها معلومة عند الفقه المالك
 فلا يجوز للمستاجر منه الاما باص المورد والله اعلم **س** في ثمر لينة وقف معها
 جهة بئر على قرية اخرى وقف جهة اخرى اليها يسعون منه شجرهم وزرعهم
 لا للمتملك على الثمر منهم **اجاب** لا لم يمنع لاراز في قاضي خان وفيه قال قاضي
 خان بئر ليقع بئر في ارض رجل كان لصاحب الارض ان يبنى ارضه من ان كان
 لا يرضى صاحب الثمر ولهم ان يمنعه وقال قبل هذا انما خاص بقوم ليس لهم ان
 يبنوا بئر او ارض الا بالاذن فان اذن القوم الواحد او كان قديم في لوكا ب
 لا يسع لهذا الرجل ان يبنى بئر او ارضه من ذلك الثمر ولا شبهة ان وضع الاول
 فيما اذن كانت فيه دلالة ولذا قيده بعدم الضرر لا تنفاه والتفصيل
 في المسئلة والله اعلم **س** في ثمة ما تابعة لقرية جارية في وقف على جهة بئر
 بئر ما في ارض لقرية اخرى فبعض من المال في مقابلة بئر ارضه في بئر
 وزرعهم منها جهة الوقف المذكور كواستة الموقوف وبنوهم ذلك اما لا يملك
اجاب هذه المسئلة ببنية على حواشي بئر الشرب منفردا وقد اختلف فيه قبل
 بقر في رواية وفيه اخذ بعض المشايخ وقد جرت العادة بينهم ببعض البلد ان ينفذ
 ظاهر الرواية لا يجوز قال الزردون يصفى الشرب بالخبث كاذل كرم الله لا يصفى
 قالوا التوثيق في ما قال بئر وكذا ما عدا ظاهر الرواية ليس مذنب لا صحابا لكن قالوا
 في الوقف ينفذ بالصواب في خصب منافع الوقف وبكل ما هو اتفق له فيها خلف العلم
 بقر في رواية في الحواشي القوي وتنفعه لزوم المال في حكمه به حاكم مع توفر شرائط الحكم
 فخذ والله اعلم **س** في دشق في بئر خارج من عين مما واد فقيه يسي

بطل
في الشرب

ما عدا ظاهر الرواية ليس مذنب بالحق
 لا يصفى الشرب
 بالخبث

ذلك

ذلك الثمر في الشرب منه ارض عدة وقرى قوت خلفا كثيرا ليس لتلك القرى شرب من
 غير هذا الثمر وتشتل تلك القرى على علب من حصة منية الماء في حقها وتشتل
 في حقها جهات اوقاف وبيت المال وغيرهما وكل قرية منها بئر من ذلك الثمر الكبير
 يسكنه اهلها في باطن الثمر الكبير يرتفع الى غير الاخص بها وليس لغالب تلك
 الا بئر مقدار متعدي من الثمر الكبير تأخذ منه كل قرية في ثمرها كفايتها او اكثر
 منها ثم دخل الحان استحق في العيار السفلى ويفضل منه فضل يذهب للبيرة
 وفي بعض السنين يضاف لهذا الثمر الكبير فترفع اهل العلب ان لهم ولاية جسي
 جميع ماء الثمر المنسوب بالطين والتراب ويحرمها دون الخشب والخشب حيث
 لا يترك سب من الماء لا لاهل السفلى الاما شذ في منع اهل القرى العليا من
 حبي جميع ماء الثمر الكبير بالطين والتراب ويحرمون بسكنى بالخشب
 والخشب حيث يبقى لاهل السفلى موضع حاجتهم ام يكون بينهم على قدر ارضهم
 ما الحكم الشرعي **اجاب** نعم يمنعون ففدور على ما ذكره رحمه الله تعالى بانه ليس
 للاهل ان يسكنوا على الا سفلى ولكن يشرب حصته لان في السكر احداث في
 لم يكن في حيا الثمر ورقية الثمر مشتركة بينهم فلا يجوز ذلك لبعض الشركاء بدون
 اذن الشركاء فان تراصوا على ان الاعلى يسكن الثمر حتى يشرب حصته او اصطفا
 على ان يسكنوا واحد منهم في ثمره جائز لان المانع حقهم وقد راجعوا فيه ولكن
 ان امكنه ان يسكن الجميع او باب فليس له ان يسكن بالطين والتراب لانه يتكسب
 الثمر وفيه اضراب بالشركا الا ان تراصوا على ذلك ولو كان المالكين الثمر حيث
 لا يوجب المارح واحد منهم الا بالسكر فانه يبدى بالاسفل حتى يروا ثم بعد
 ذلك لا يبالى على ان يسكنوا وليس لهم ان يسكنوا فبذلهم لقوله ان يسكنوا اهل
 اسفل الثمر ام لا على الا على حتى يروا نقل ذلك الزيلعي رحمه الله اعلم
كتاب الصيد **س** في صيد صبيح واخذه حرفة حلال
 ام حرام ولما بين التلويح ام لا **اجاب** فلا في صيد التنوير هو مشروع بالكتاب
 والسنة والاجماع اما الكتاب فنقول تعالى واذا حلت لكم فاصطدوا وما السنة
 فنقله على الله عليه صل لعديين حاتم اذا ارسلت كلبك في ذكر اسم الله ولانه في
 اكتساب والاكتساب مباح كالاكتساب وهو استدلال بالمقتول قلت وهو
 مفيد كل اكل الصيد حرفة لانه نفع من الاكتساب وفيه ما في النزاهة من

مثلا
 اهل اسفل الثمر امر اهل
 الاعا صبيح وهو نقل ذلك الزيلعي

انه سباع الا اذا كان للتبلي او باخذ حرفة وفوقه خلاصه لكن في البرائة والخلصة
 ان المذهب عند جمهور العلماء والنقدار جميعا ان جميع انواع الكسب في الاباحة على
 السوا هو الصحيح وهو سباع الا للتبلي او حرفة ولهذا الذي عود عليه فوجدنا صاحب
 في نوادره فانه قال بعد ابي اده عبارة البرائة في نوادره من هذا البحث وعلى هذا
 فانما هذه حرفة كصناعة السمك حرام فاوردها هنا بقوله والافا لتحقيق على ما تقدم
 تقرر من اباحة اخذ حرفة واما حرفة التبلي به فلا شك فيها بالتبلي او قد وكلما منه
 صحيح وهو كسب استسكان حرفة اخذ حرفة او لا باطلا في ايات الصدق واما ايات
 ابي - المتون والسرور اطلقوا اباحة ولم يستثنوا منه ذلك واما حرفة التبلي به
 فقد علمت من بعض من روت حرفة في حرفة مطلقا لله فليست له والله اعلم
س في اخذ الطير باليد هل هو مكروم ام لا **ا** اخذ الطير باليد لا يكره
 والسلي محمود على الذب وفيه نقول الاول ان لا يفعل كذا في حرم الخط والله اعلم
س في صياد صا سمكة في جوف بطن اربي هل يجوز له ان ياكلها من جوفه ام لا
ا قل في الحاشية اذا اخذ سمكة في جوف بطن اربي بطنها سمكة اخرى لا يكره
 ان ياكلها في الجوف في سمكة فان كانت في جوف حلا ولا لا لا يكره
 والله اعلم **س** في لو صا سمكة في جوفها دقة او خاتما او دينار مضروبا
 هل يجوز له ذلك ام لا **ا** ان وجوبها ذرة مكرا حلالا وان وجد خاتما او
 دينار مضروبا لا يكره لقطعة له ان يصيرها على نفسه ان كان تحتها بعد التعريف
 لا ان كان غيبا عندنا كذا في الاباء طائفة من الشيخ زين ابن جعفر رحمه الله تعالى
كتاب الرهن **س** في رجل استعار من امرة خنقا لا يرضى به ان يخلع
 من مهر زوجته ومات فيها عنه الزوج هل ينفذ بيعها ام لا **ا** لا ينفذ بيعها يجب
 عليها استخلاصه من المشتري وتجب عنه ان يوفى فكم المهر اذا الرهن للمهر
 صفة في التناخاينة والله اعلم **س** في رجل رهن عذرا سببا باستقرا من افر
 ليرثها وعين للرهن مدة معلومة ومات الرهن هل للميراث ان يورثها او لا يكون الميراث
 مدة معلومة وقد انقضت وهذا اكل الميراث لان الرهن يكون الميراث له ام لا
ا نعم للميراث ان يورثها بلا شبهة اذا العقد المذكور في الفاسد وعينه
 لا تقرر والى حاله عمن له مدة والاصل في الرهن يفسد الرهن ولا شبهة انه اذا اكل الميراث
 الا ان في القول قولم لان الاذن مستفاد منه والله اعلم **س** في رجل استعار
 من افر سوارى ليرثها فماتت قبلها بمبلغ معلوم قبض من الرهن لم يمت
 وبذلك السوارى فيها الحكم في ذلك **ا** يجب مثل الذي للميراث المستعير ان كان

الاخذ الرهن

كلم

في حرفة التبلي

كلمه مضمونا وان لم يكن كله مضمونا يجب والبقاء امانة والله اعلم **س** في رجل رهن
 افر خيرا فاساور ومقلدة الجبهة من فضة على رشي وخاع الرهن في الحكم السري
ا يجب يسقط الدين قصاصا بقدره والى ايد امانة لا يفسد الرهن الا بالتفريق
 والله اعلم **س** في امرأ اقرضت رجلا جرة زيت سئلها وهي المقرض بها خنقا
 فرق الخنقا فيها الحكم **ا** يجب ذهب الخنقا بالزيت فقد حرم في الدر والخران
 المكمل والموزون لورهن خلاف جنسه وبذلك يملك بالقيمة كسائر الاموال
 فليس لرب الخنقا ان يطلب على رنة الزيت ولا في رنة الزيت طلب عليه والى ايد
 امانة والله اعلم **س** في ارض من مائة رنة ارض الى ابي داود الميراث وقبض
 بعد الاجارة نصف دينه الذي كانت الارض مبيعة به والآن يريد ان يبيع
 ويبيع الارض عن المشتري هل له ذلك ام لا **ا** يجب ليس للميراث ان يبيع الارض
 عن المشتري بعد الاجارة والله اعلم **س** في رجل رهن حصصا مساعة في
 عمارات هل يبيع ذلك ام لا **ا** يجب في المساعة كما يرد مطلقا سواء كان قابلا للقبض
 ام لا وسواء كان في الشيوخ مقارنا او طاريا وسواء كان في شئيك او غير ذلك
 بالتقاسم رهن فبالفساد واذا وجد التفاسم والرهن بدينه كان عليه قبل ذلك
 لا يملك الميراث حصة الرهن به بعده والى هذه والله اعلم **س** في رجل رهن
 الميراث في الحال في عدم محته بين الشيوخ الاصل والطارى الميراث مع الشيوخ
 الطاري وفسد مع الشيوخ الاصل وهذا اذا مات الراهن وامتنع الخارث
 عن دفع الدين جبر على وقائه او يبيعه لوفاء الدين واذا امتنع الخارث
 عن الوفاء وعن بيعه للمقاضي يبيعه بنفسه ليعود الدين من ماله ام لا **ا**
 لا يبيع رهن المساع مطلقا اني سواء كان قابلا للقبض او لم يكن قابلا له
 كان الشيوخ مقارنا او طاريا وسواء كان من شريكه او غيره وهو فاسد وقيل
 باطل وقيل كل وجه الشيوخ الطاري يبيع بقاء الرهن حليا هو صحيح في المذهب
 كما مر في الخلاصة والقبض وعينه هو اذا مات الراهن فالمرتب حق بالرهن من
 بقية الرهن سواء كان الرهن حيا او سارا فاسد العقود في جرمي حيا
 ولو لم يمت يبيع باذن المرتهن فان لم يكن له رهن فلي حيا في ذلك وان لم
 يكن واحدا منها فلي حيا ان يبيعه بنفسه ويقضى دينه وان كان الرهن كرايا لم يبيع
 القرض بالبيع فان امتنعها فلي حيا يبيعها كالتقادم واذا كان الميت تركه عني فلي
 البيع منها ووقاد دينه وخلكا للرهن واستحلاله لانفسهم ولذا لو لم يكن تركه

اد او احد المقاسم
 والرهن بدينه عليه
 قبل ذلك

في حرفة التبلي

في حرفة التبلي

وادوا الدين من مالهم لم ذلك اما اذا امتنعوا عن الوفاء فمع بيع الرهن نفذ بيعه الى المالك
 وكذا بيع وصيه ايضا فذاعت ان كذا الرهن كذا في ذلك ومنه في ذلك ما
 الحنفية في الرهن فالتسوية وغيره والله اعلم **س** في الرهن بالبيع الحكم اذا
 امتنع المدين من بيعه وفاد الدين ام لا **اجاب** مذهب الامام تايد حبس المدين
 ببيع الرهن بنفسه لانه لا يبيع الرهن على المدين وحده بل يبيع الرهن
 بمرات الحنفية وهذه المسئلة فرع ذلك ومرتضى خان وصاحب الاختيار وكثير
 بان الفتوى على قولها فاذا حكم به حاكم براه نفذ وارفع الخلاف والله اعلم **س**
في القوس الشريفة في رجل متول على وقف من التوقد محكم ببيع الرهن
 برب مبلغ معلوم ما منه في ذمة زيد ورهن على ذلك دار وقد مات كل من المتول
 ومن عليه الدين فطالب متول الوقف الان ورثة زيد بذلك فعلى هذا الرهن
 وعلى نفق ضرور الرهن لند الحاكم شرعي كما في هذا المتول ان ياتوا بالمبلغ ام لا
اجاب من المتول قبل باطل وقيل فاسد وبما الحكم واذ الحكم حاكم بوجهه
 بعد دعوى صحته وسفاهة مستقيمة نفذ وارفع الخلاف لانه في هذا محتمل فيه
 واذا نفذ فالوقف اولى بالاستيفاء منه فاذا دار على دارم الوقف رد الى الورثة
 ان لم يكن عليه دين والا فرب في ذمة وان نقص عنه في ذمة في الزكاة منها
 يوزن به استوف منه ولو لم يكن حاكم بوجهه حاكم فعلى القول الصحيح في المذهب بانه
 فاسد الوقف احتج به من ينفذ القوام اذ لم على اليد مستحقة لان فاسد الرهن
 كصحة في الاحكام كالا كاصح به على ناقاطية والله اعلم **س** في رجل رهن
 زينة فخذ اخر على حرق زيت كباغ لم ثمرة سني ومات الرهن قبل ان يثمر
 الزيتون في اتمام ذمة حرقه في الام لا ينام وثمرته المثلين ياكل ثمرة مدة عمر
 سني والآن يطالب المبيع بالجرة التي فيها الحكم كذا **اجاب** بيع ما اكلم
 المثلين من ثمرة مضمون عليه متعلق بذمة مطابق كسائر الديون وليس له
 سوى حرق الزيت ان كانت ثابتة في ذمة بسبب وجب المتعلق بها كحرق زيت
 او سلم حرقه وقد تقرر ان زوائد المدين مضمونة بالاشتراك والاباحة قد بطلت
 سمحت الرهن لانقال الملك عنه الخمر حالي لم له سدا ولا على ملك المبيع
 قطع والله اعلم **س** في رجل رهن فخذ اخر ثمرة على مال معلوم واما المثلين
 ثمرة لم مات الرهن فاكل المثلين بعده سني هذا القطع الاباحة سمحت في ذمة
 ان يضمنه ما اكل بعد موته ام لا **اجاب** نعم انقطع الاباحة بلا شبهة

علة
 والرهن ببيع الحاكم

مذهب
 وهو المذهب فاسد
 وهو الصحيح

علة
 في الوقف
 كصحة في الاحكام

يموت

يموت المثلين ويضمن المثلين ما اكل بعد موته والله اعلم **س** في رجل رهن مضمون
 بدين عليه لا غير سلمها في استأجرها منه على بيع سني من ام لا وله الرجوع
 بما دفعه من الاجرة واذا ابيعها بأك المضمونة مضمونة بغيره اذن المثلين ينفذ
 ببيعهم ام لا ما الحكم الشرعي في ذلك **اجاب** استأجر الرهن من المثلين باطل لانه
 ملكه واستأجر المالك ملكه باطل والباطل لا اثر له فيرجع بها دفعه ان لم يكن
 ما جنى الدين وان كان من جنس نفقه المفاضلة به والمثلين يسترد المضمونة
 ما بقي له على الرهن درهم الحجب ولا ينفذ ببيعها بغير اذنه فاذا اطلب من
 الحاكم الشرعي فبيع المبيع له ان يفتح البيع الصادر بغير اذنه والله اعلم **س**
 في دار تنازع فيها مضمون اجرها ليدعي ان اياه ارثه على مبلغ قدر كذا
 من فلان ومات بعد ان قضاها عنه وفي ورثة اخرى تنازع كذا واظهر
 مستندا شرعي بذلك وادعى الضم الاخر انها وقت فلانة في الجهة الثانية
 بعد اربابها فلان المذكور اولا وجعلت في ظاهرها وقفا واظهر مستندا
 شرعي بذلك تنازع التاريخ عن تاريخ مستند الرهن المذكور والى دور فلان
 بالنظر الشرعي فلان اذا اقام مدعى الرهن المقتضى البينة الشرعية على قدره
 على سائر الاثمة المذكورة بغير بينة ويقضي له بالرهن ويقدم وفاد الدين ام لا
اجاب صاحب التاريخ الاقدم اولى لانه اثبت مدعاه وقت لا تنازع
 فيه الاخر والله اعلم **س** في رجل رهن زينة ثمرة ببقية سني لها
 عليه على تاكل ثمرة نظري صبي عليه في ذاك التمرة هل تضمنها ام لا
اجاب نعم تضمن لعدم صحة مفادته الصبي ياكل التمرة اذ هو في اكل مضمون
 عليها في ذمة والده اعلم **س** في رجل رهن زينة ثمرة اخرجت اتفاقا دفعه / من به قد
 عدل فمات العود فما الحكم **اجاب** الرهن على خال فيوضع على يد رجل باختيارها
 وان اختلفا دفعه القاضي على يد اخر وللقاضي ان يبيعها لاسيما عند موت الرهن
 لان الرهن لم يخلو بموت العود وانما بطلت بده بيوته فيختار ان يخلو باختيارها
 عليه ونصب القاضي عدلا في ذمة اذا اختلف وقد ابيع المسئلة ذمة مختار
 الكرخي واحصاه **س** في امية دفعت لاسيما من حبيب اليعقوب
 فارب زوجها المتوفى ليرهنه على مبلغ جهته الميت ويكون ففعل فلان يترى وفاد
 ام لا **اجاب** المقرانه يرد امي ثمرة الميت بجهته وكيفية وان دار له لو كلفه
 من مال رخصه في ثمرة فالمرحمة ان ترجع في الزكاة بالمبلغ الذي جهته الميت ولا
 تكون مبررة في ذلك وتنفك حكمها والله اعلم **س** في رجل رهن امانات مجمل للرهن

علة
 اذا اكلت الزينة زدين
 في ذمة الرهن

بعض المراسم
مجهلا

هل يضمن قيمته كمالا لا **ج** نعم يضمن جميع قيمته لان زايده امانة فتضمنه
بالتحصيل وغير الزايده مضمون من قبل والده اعلم **س** في رجل رهن بارودة
على قرض وذهبت المثلثين بها في الجاه فاخذت منه مائة الحكم الشرعي **ج** احكم
في ذلك ضمان قيمتها بالمال المبيع والقول قول المثلثين فيما وعده ما زاد على القرض
الذي بذمه المراهن والده اعلم **س** في رجل رهن خذروا حبة دابة على مبيع
معلوم وفي ملكه بها ما اذا قلتم بانه من فاسد يكون له حكم الرهن الصحيح فلا ينفذ
بيع المراهن له ولا يرضع يدعها لغيره تستوفى دينه بالحق ما من سائر
المعنى **ج** لا **ج** نعم حكم المهر حكم المهر فلا ينفذ بيعه الى من لا يرضع يدعها
عليها حتى تستوفى دينها ولا يرضعها من سائر القرض والده اعلم **س** في رجل
مدونة امنت بدنيا بيتين لماريت شرعا لسانه ثم امان لها السكنى شرعا
فكنت في حق له ان يرضعها بهالة من حق الحبس داخلة به مدونة ذلك ام لا
واذا قلتم له ذلك هل له مع ذلك مطالبتها بدينه وجبها حتى توفيه دينه ام لا
واذا قلتم له ذلك هل يرضعها بهالة من الرهن ولا تعذر بيع الرهن بكونها مملوكة
ج نعم لم احاذة يده ولا يبطل الرهن بذلك ولو كان القبض بالتحلية
اي للمرته ولم مع ذلك مطالبتها بدينه الى من يرضعها بهالة حتى توفيه
ولو من ثمة وخبر القاضي بالحسنى حتى يبيع الرهن او تدفع له من غرضه ان
تيسر ويد المتهن يد استيفاء وحقه لان محترم وتعلق حقه بها لئلا يجعل
المالك كالا جنبي حتى اذا جنى عليه المالك كان فاسدا لا جنبي واذا كانت مملوكة
لا يمتنع بيعه بذلك ولا نقول انها مملوكة يدفع لها المهر لفرقة السكنى التي
لا تجوز عنها ولا غنية لان ذلك احوالها من غير الرهن اما الرهن منها لئلا اخاف
بها المتهن اي من سكنها فيما لم يرضعها لا جنسية لا علمته ومن ربا بان تعلق الرهن
بغير المالك كالا جنبي الى يرضعها فاسرافه وجناية الى المتهن على الرهن
مضمونة فلا تقاس مسئلة على مسئلة المفلس الذي ليس في يده دايمة من يرضع
فما مل ذلك والده اعلم **س** في رجل ارثني من اقرني على مبلغ ودفعه
وكتب ورقه ان المبلغ الذي لولان الغايب تلجج في في الظلمة ومات
المترين في ورثة هل اذا ثبت ان الاقرار على وجه التحلية باقرار المولى او بالبيعة
على الاتفاق سرا يكون المبلغ لورثة المترين ام لا **ج** لا **ج** نعم يكون المبلغ لورثة
المترين والده اعلم **س** في رجل ارثني حقة بها حقة بدراهم اقرها للمترين ومات
ثم طلبها الى من ورثته واحضر بدراهم القرض فجات بها الى ورثة وقد تلت
وانك

مطلوب
المترين الحق بالرهن من سائر
الغرض او كالا رهن
فاسد

وانك رباطها فادع الرهن فتدعي منها والورثة تقول انها المهر بعينها **ج**
ادري نقصا بها هل القول قول الزوج ام قول المراهن **ج** **ج** القول قول
الزوج بيمينها ان ادعي عليها تناول من المهر وعنده البيعة والله اعلم
س في رجل رهن الا شصقا استرهن احد من سوا من امرأة على
ما عليها من مائة سق دابة فادع ضايعه فهل اذا قلنا الضمان بقدره
يكون على المترين خاصة ام عليه جميعا على قدر الشركة **ج** **ج** الضمان
على المترين خاصة اذ صرحوا بانه ليس للشريك ان يرضع وي
يرهن على شركه في الشركة الصحيحة فكذا في الفاسدة كما هو الظاهر والله اعلم
س في رجل اشترى من اخيه سمسرة بيمين مائة من الدراهم
وقال له اسكه حتى اعطيك الشئ بعد قبضه ونسط البيعة عليه
فتعيب بعض السمسرة عند البائع عيبا فاحسب وزاوية زيادة
عن قيمة السمسرة جميعه هل يضمن جميع قيمته نقصانه ام لا
ج نعم يضمن ويقتطع من الدين بقدره واحال هذه وقد حرموا
بأن المراهن اذا انتقص عند المترين قدرا او وصفا يسقط من الدين
بقدره والله اعلم **س** في شخص ادعى على ورثة زيدا بدين مائة
وقال ان زيدا المتوفى رهن فقت يده على الدين المورث جميع دينه المحرود
خروجه الاربع واقام البيعة على ذلك فامر القاضي الورثة برفعه بدينه على
البيت ونسليه للمدعى المورث فراضه اخر ارحم الله مستاجر
للبيت من الرهن المتوفى ورثته على ذلك فالزم المترين بدفع ما على
البيت الموقوف من الاجرة للمستاجر فدفعها وتسلم الرهن فحل حيث كان
المورث مشغولا باجارة الغير حال دعوى المورثة يكون محلا بصفة
الرهن ام لا يكون محلا بصفته حيث تنسليه بامر الحاكم وحكمه بعد
الشوكة **ج** **ج** الام المترين يدفع ما ذكر لم يقل به احد من المولى
والمترين الرجوع بها دفعه للمستاجر ثم الواجب في ذلك شرعا التمسك
بذلك العقد فان كان البيت مقبوضا في الرهن دون الاجارة اعتبر
وكان المترين احق بها لئلا يمتنع من المستاجر ومن سائر غير ما املكه
وان كان مقبوضا في الاجارة دون الرهن كان المستاجر احق به من
المترين ومن سائر القرض وان خلا العقد عن القبض كان جميع
القرضا اسوة فيه يتقاسمون به بقدر حقوقهم وان اتصل بكل منهما

مطلوب
للمترين ان يرضع

مطلوب
الرهن اذا انتقص عند المترين
قدرا او وصفا يسقط من الدين
بقدره

قضي فالفرة لا سبق تاريخها ما لم يفر صاحب القضي السابق العقد المتأخر
 لا يفسخ السابق بالاجازة منه للعقد اللاحق وذلك لان القضي في الدين اما شرط
 المزوج او شرط الجواز او بالاجازة والقضي في الاجازة وان لم يكن شرطاً لكن يثبت
 المزوج قبله لا يكون اجازة من يقدر غايته لان الاجازة الصحيحة ولا في الاجازة
 الفاسدة وكل هذه الاحكام شرط بها على ما لا خلاف في العلم واذ انما لها المتأخر في الحال
 وعرف كيف يتجه له المقال والله اعلم **س** في رجل عليه دين لا يفر من الدين به
 وان له دينين يفر بهما لا يفر من الدينين الا ببيع الدينين له فيه ويؤد بهما
 في الدينين يفر بهما لا يفر من الدينين الا ببيع الدينين له فيه ويؤد بهما
 الاجازة وان لم يفر بهما لا يفر من الدينين الا ببيع الدينين له فيه ويؤد بهما
 فقد مر في البرازية والطلونية وغيرهما بالاجازة من الدينين باطلة وعلوها
 بالمال فكيف يستاجر ماله وقد انقضت من الدينين في الدينين محوودا
 فيوجبه للمرافعة قبل قبضه منه بانه لا يبيع الدينين والاجازة اما الدينين فلهما
 القضي واما الاجازة فلهما جواز للمالك والمصلحة كمنه النقل لا يفر من الدينين
 له اذ قد فضل والله اعلم **س** في رجل سكت في الدينين هل يلزمه اجرة
 لذلك ام لا **ج** لا يلزمه اجرة لذلك مطلقا اذ الدينين او لم ياذن معرفة
 للاستقلال ام لا والله اعلم **س** في رجل يفر من الدينين عن ارضه او عينا وقال له ان لم
 اعطك دينك الى خمسة اشهر فليس ببيعك ما كان على مضي الاجل بل ببيع البيع ام لا
ج لا يبيع البيع قال في البرازية في نوع في وضع عند عمل قال الدينين
 ان لم اعطك دينك الى خمسة اشهر فليس ببيعك ما كان على مضي الاجل بل ببيع البيع ام لا
 قال ان اذ فتيك ماله الى كذا او الى كذا فليس ببيعك ما كان على مضي الاجل بل ببيع البيع ام لا
 وقال القاضي رحمه الله بطلان الدين ايضا والله اعلم **س** في ميت مات عن
 اولاد صغار وزوجة وحيدة ميت دين له رجل من دينه به كافوا في الدين
 ان تقضي الدين وتلك الخاقوت هذا اذا فعلت ذلك تكون مبرعة ام لا والله
 المرجع في الزكاة **س** لا تكون مبرعة فتخرج بها اذ في الزكاة والحال
 لهذه والله اعلم **س** في رجل يفر من الدينين عن ارضه او عينا وقال له ان لم
 اعطك دينك الى خمسة اشهر فليس ببيعك ما كان على مضي الاجل بل ببيع البيع ام لا
 والموت يدعي انه يملك كذا او الى خمسة اشهر فليس ببيعك ما كان على مضي الاجل بل ببيع البيع ام لا
 الميمنة وبالحديث ثبت ضاعه وكان الدين اقل من قيمة الخلق جميعه
 يبيع الدين على الموقود والموقود فيها اجابة عن الدين منه يكون
 مضمونا وما احب الامة غير مضمون **ج** **س** القول قول الميمنة يبينها

القضي شرط الجواز
 والا فموت

مطلق
 اذا سكت المدين الدين
 لا يلزمه اجرة

ان لم اعطك دينك الى
 خمسة اشهر فليس ببيعك ما كان

لا تكون الميمنة مبرعة
 مادام الدين

فيقول

في قدر قيمة الخلق الفاضل واذ انك ضاعه تقضي على الدين قيمة الدين
 جميعه فيها احب المالك ينظر الى ما كان على المضمون منه فيضمن والامانة
 فلا يضمن فاذا كان مثلاً قيمة الدين نصف الدين وكان المالك النصف
 يسقط من الدين نصفه واذ لم يثبت هذه بالميمنة يضمن جميع قيمة الدين
 والله اعلم **س** في رجل ارث من كذا من رجل يبيع دينه في الدينين خفاء
 اجني مقضي الدين وارثه الكرم والكرامة ثم يبيع دينه في الدينين خفاء
 وسلم الميراث الكرم حتى يدفع له ما دفعه للميراثين الاول فيها الحكم في ذلك
 وفيها الحكم من بيع **ج** ليس له منعه ويضمن ما اطلع من ماله من ماله
 ولا يرجع على احواله دفعه لاهل الدين الاول ولا على الثاني كونه منطوقا
 والله اعلم **س** في الدين اذا لم يعلم ضاعه الا ببيع الدينين ولا يضمن قيمته
 بالبيع بل يضمن ما زاد على الدين منه اذ من تركه بغير موافقة حيث لم
 يعلم ذلك الا بالبرهان كما مر في دينه الا ببيع الدينين والدينين والله اعلم
س في بيع الدينين قبل قبضه منه بانه لا يبيع الدينين والدينين والله اعلم
 ذكر في الخاتمة انه يتوقف على اجازة الميراثين في الدينين وبيد نقضي
 البيع وبيد اجازة واذ لم يبيع البيع حتى قبضه الدينين فلهما فلهما
 القضي كما يفسخ بفسخه في الدينين وبيد الاجازة وبيد الاجازة وبيد الاجازة
 والكرامة غيرات وفي مينة امكن بيع الميراثين في الدينين ولا يفر من الدينين
 لغو المشتري فسخه وهو موافق لما في التبيين والله اعلم **س** في رجل
 بذمته لاخر زيت بطريق السلم بين به المسلم اليه طوقا فسرقت من بيته
 مع جملة اسبابه فيها الحكم الشرعي **ج** **س** الموقوف من دينه ان الدينين
 مضمون بالاقول من قيمته ومن الدين فان سلواه كاد بالهلاك كانت
 المسلم فيه قد استوفاه وان زادت قيمته فالزيادة امانة وان نقصت
 قيمته عن الدين سقط منه بقدر النقص بالاقول والمطلوع به جواز
 التي بالمسلم فيه واذ لم يكن صار الميراثين مستوفيا يعني في صورته
 المساواة والزيادة واما في صورة نقصانه عن المسلم فيه فمحمول
 مستوفيا بقدره ولم المطالبة بما بقى من ذلك والله اعلم **س** في رجل ارث من
 ابيته بطريق بيع ارضه على مبلغ معلوم في ندم البيت وماتت الميمنة
 واحدا الراشدين عن اخيه المذكور فلهما لدرستهما مائة لاه المذكور وليس له
 ان يتعلل بالندم البيت ام لا **ج** لا **س** لورثتها مائة لاه المذكور واما

مطلق
 اذا لم يثبت المالك الدين
 بالبيمنة يفر منه

في رجل ارث من كذا من رجل يبيع دينه في الدينين خفاء
 اجني مقضي الدين وارثه الكرم والكرامة ثم يبيع دينه في الدينين خفاء

قوله كما صرح به عندنا في ذلك
 راسا واحدا واما مستحقا
 العلامة الشيخ حسن الميراثين رضى
 عن صاحب الدينين رضى
 تبعه صاحب الدينين رضى
 والرجوع الى الحق الحق رضى
 لاه بالميمنة الا سلام
 الشيخ عبد الرحمن اللطفي
 القندسكي

وخوف بالمغافاة فانه لا ضمان عليه لاستناده الى خوفه الا اذا جرحته الحيا
 او عقرتها وماتت بسبب ذلك وكمن صاح على رجل فصفق فمات من ذلك وكمن
 من فروع المذاهب كالمذاهب واليه اعلم **س** ان صغوف بنت لثا سبى في غزاة
 الام خرجت للتفوق وتركتها بلا حافظ لها فوقع في قدر طعام حار كانت بي
 يد بها فهلكت هل تضمن الام ام لا **ج** نعم تضمن الام لتركتها بلا حفظ
 الواجب عليها وقد مر في المسئلة التي ابدى في الفتنة والحادي قال فيها امر
 لسف الائمة المكي صبي ابن ثلاث سنين وحق الحفنة لام خرجت وتركت
 الصبي فوقع في النار تضمن الام ومن لم يحيط وقال لا تضمن في ابن ست سنين
 ثم مر في جرد الائمة الحكيم فقال امرأة تركت ولدا عند امرأة وقالت
 احفظه حتى ارجع فذهبت وتركته فوقع الصغير في النار فعليه الدية
 للام **س** في الورثة ان كان سمي لا يحفظ نفسه ومن لم يحيط وقال او دعت
 صبية فوقع في النار فماتت فان غابت عن يدها صنت لولا فلا انتهى
 ووجه الضمان في جميع المسائل ترك الحفظ الواجب والله اعلم **س** اذا رجل
 اخذ بيده بنوقية بحرية ثم دفعها وبعد استقرارها وقع مختصلا على
 خراسها لا بفعله فاوري خرجت وقتلت شحفا به عليه وعلى قلته دية
 ام لا **ج** ليس عليه دية ولا على قلته حيث لم يكن خروجها خروجه
 ويشهد لذلك في دفع بطول ذكرها في ما جاء في الفصول وهي جرة على حيا
 فماتت بوقوعها في لم تضمن اذا انقطع اثر فعله بوضعه وبوغضه
 في هذا الوضع فلا يعاقب الله الثلث ومنها رجلان كانا يدعوان جلودا في حانوت
 واحد فاداب احدهما شحفا في رجل فاشى قصت عليه ماء ليسكي بالذهب
 الشحف واصاب السقف فاحترق متاع صاحبه وامتنعة الجلي ان لم تضمن
 ومنها من عقرها به قاطبة بقولهم لو لم يدرك الحداد ولكن حملت الى بعض
 الناعمي كبرج فاحترق او قتلت كان لهدرا ومنها من حمل قطن الى النصارى فلقته
 امرأة في السكة فحمل قبسا من النار فاماتت النار القطن فاحترقته لم تضمن
 ان كان ذلك من حركة النج والانه ينظر ان كانت المرأة هي التي شئت الى القطن
 تضمن وان شئ صاحب القطن الى النار لم تضمن الى غير ذلك من الفروع
 المصرحة بالكم وانما حيث كان الثلث لا تحركه لا ضمان عليه والله اعلم
س اذا قرية جارت على الملا نايبة في رجل يعضهم فتيهم اخوان الحكم
 السياسي ليس دهم فابوا فوض رجل من الاخوان يذوقه جهنم فاحابت

رجل

رجل من الاخلاص فقتلته بل يلزم جنائمه في القرية بقوله هو حرم ام لا
ج لا يلزم من القرية جنائمه بالجمع والحال لهذه بل يلزم الضمان بالجمع
 لما تقرر انه اذا اجمع اليه سبوا مقتسب قدم الجاني والله اعلم **س** اذا رجل
 دخل قرية جليلة وصباح في رجل انما زوجته الفت ضينا بسبب الخوف من
 ذلك ويريد تضمني من كان سببا لدخول القرية بهذه الحفة فلا تسبوا
 ويضمن اذا ثبت ذلك ام لا **ج** لا تسبوا دعواه اذا لا يلزم الضمان بمثله
 لعدم موجب فماتت في الدرس خنايع الا سلام امين الدين بن عبد العال
 اذا صاح على امية فالت جنينا لا يضمن واذا خوفها بالخوف يضمن ولم يذكر
 وجه الخوف واقول وجهه ان في موتها بالخوف من الموت فلو فعل صار منه
 نسب اليه وفي الصلح موتها بالخوف وهو صار منه نسب اليها وحررها
 ايضا بانه لو صاح على كبريات لا يضمن وفي التنازع خاينة نقلا عن محمد بن النزال
 رجل صاح على امرأة فماتت من صيحة قلب فيه الدية واقول لا يضمن بينهما
 فالولد اذا كان الموت بالخوف والثاني بالخوف فماتت فماتت له منسوبه للخارج
 والخوف منسوب الى الميت فصار الخوف الله اذا مات بفعل الغير ضمان واذا
 مات بمجر الخوف لا ضمان ولو اختلف الفاعل مع اولياء الميت قالوا لله على
 انه مات من الخوف وعلى الاولياء البينة انه مات من الخوف اذ انكره الداعي
 وعلى هذا اذا صاح على المرأة فماتت امارة غير ما لا يضمن لعدم تعديبه عليها
 لا منها القتل من الخوف فصار كما لو ضرب رجلا او قتله فماتت اثر الخوف منه فانقطع
 نسبة الموت عن الفاعل تا مل فانه في حيد والله اعلم **س** اذا رجل ان يرضى
 يا فارسا رجله حرا بالفا عاقلا الى العوج يستحق المكارم بالواقع فمات
 او قتل في الطريق لا يضمن ام لا **ج** لا يضمن بالجمع العلي بل حرة البرازي
 في الصبي بانه لو ارسله في حاجته فمات او قتل في الطريق لا يضمن عليه سمي
 التمي فليكن يجب عليه سمي في الحر المارة العاقل بذلك اذ قلص الامريان رجلا
 بعث في حاجته فمات او قتل وفيه لا يضمن بالجمع والله اعلم **س** اذا رجل
 مع معلمه خاض في مسيل ماء فغرق مع جماعة وسلم معلمه مع جماعة هل
 يضمن معلمه ام لا **ج** لا يضمن لانه خاضه باختياره فلا ضمان
 معلمه والله اعلم **س** اذا رجل قال لا حرا في عقدتي جنم يدي فكواه
 فسلطت قنصره هل يضمن ام لا **ج** لا يضمن لانه له ذلك ولو سرقا عليه
 العمل السليم لا يضمن لانه ليس في نفسه ذلك والله اعلم **س** اذا رجل اراد من آخر

اعلم
الفرق

لواطة به وتجهز دفعه الا يقتله بل له ذلك ام لا **اجاب** نعم له قتله وقد صحوا
بانه اذا نظرت باب دار انسان ففقا صاحب الدار عينه لا يضيئ ان لم يكن
تحيه من غير فقي عينه فكيف بين ارباب انسان لواطة ولم يمكن تحييه عنه بغير
قتله الام في ذلك واضح والله اعلم **كتاب الديات** **س** في رجل ضرب
زوجته فالتف لها ثلاثة اسنان فوكلت احدا في طلبه بموجب ذلك وهو مقيم
غير انه يتوهم انه لا يلزم بضرب زوجته شي ويذكر على الاصح انه لا يلزم له حكم سياسي
بذلك فضرمة مالا والا لا ينكر الشكوى عليه للسيا في فعل يلزم الا لا يجوز الدعوى
شي ولا على الزوج ارضى الا عنات ام لا **اجاب** ضرب الزوجة بموجب الكفان ولا
كان ظلمها او حق لان المباح يتقيد بالسلامة في الاسنان الثلاثة سبعاية
وحضون درهمين او سبعة من الابل ونصف لانه دية المرأة على النفس من دية
الرجل في النفس وما دونها ولا شيء على الاصح بالشكوى المذكورة لان الموجب للضمان
الشكوى بغير حق وهذه حق والحال يذهب والله اعلم **س** في رجل طرد اخر على
الارض وضربه فصار يصرع فيها ذاع عليه **اجاب** ان ثبت زوال عقله بها ذكي فغير
دية كاملة وان زال بعض فبقره ان انضبط برمان او عقم وان لم ينضبط فبقره
عدو وللقاض ان يتدبر باجتهاده ولذا قلته تفقها اخذ من كلامهم وقد مر
بعض العلما بان المراع ضرب من الجنون والله اعلم **س** في امرأة خطفها
اخو لادب عهدها من محل زوجها وارادها خالده على فرس وشدها اليه كسر بها
الفرس عدوا وعجزت عن حفظ نفسها فالتت جنيها بسبب الشد وملاقة
السرقة لبطنها وماتت بعمره بسببه فهل عليه غرق الجنين ودية للمرأة وتكون
جميع الفرق للاب ونصف الدية للزوج حيث لم يكن ولدا **اجاب** نعم على مردها النكاح
لها دية في الام وغرق الجنين في ما دية الام وهي نصف دية الرجل فبقرها زوجها
وزوجها في جملته الورثة فله النصف منها واما الفرق وهي خمسمائة درهم ففيه للاب
لاخصار ارض الجنين فيه والحال يذهب والله اعلم **س** في امرأة تدعى اربا كانت
في دار لابن اغنا منها فاحباها محمد من راعي الاغنام التت بسببه جنيها ويوقول
رست فخر الا ادري ابو الصائب لها ام لا وعلى تقدير انه المصائب لا ادري فهل
الانقاده ام بغيره حاصل كلامه انكار ما عدل الرمي لا يلزم به بغير ذلك شي ام لا
ولا تقبل شهادة من شرطه مالا على شهادته في ذلك ام لا واوجب الشكوى الرمي
المعروف للسراية الشرعية ما يلزم الرامي شرعا في ذلك **اجاب** لا يلزمه بغير ذلك
بالرعي لا احتمال رعي غير ولا بالاعتراف بالرعي والاحابة لا احتمال ان الاعتراف

حق بعرض اخر ولا بد من الاعتراف بان الاعتراف حصل به او البينة العادلة التي
تشهد بان محمد هذا الرامي احبا بها والتت به او تشهد على اقراره به كذلك حتى يلزم
الفرق او الكول على الرمي المتوجه عليه في دعوى ذلك كذلك وما يدون هذه
الامور لا يلزمه شي واذا ثبت بالبينة العادلة او الاقرار او الكول في الارض عليه
غرق درهم نصف الدية كذا في خمسمائة درهم بطل بحسب الزواشي ان سرة محبي
تقريب فاذا ثبت عليه ذلك يلزم دمه ولا تقبل شهادة اخذ المال على الشهادة
ولا المسروقة له عليه مالا ولا المتعصب ولا الفاسق المتكبر ما يستحق عداوته
لا تدفع من كلام العلما محمد الله تعالى والله اعلم **س** في رجل ضرب اخر ضيقات
منعده في راسه ووجهه بسكين فقتل عينه واربع ارجاء من اسنانه وكسر
عظم طينه الا يسرفها ذاي لزمه **اجاب** ان كان ذلك كله بفعل واحد فلا يقد
في ثلثي منه وجب عليه في العيني نصف الدية وفي كل من نصف عن الدية وهو
خمس من الابل او خمسمائة درهم وفي اللحي ان لم تنقل العظم بغير كسر
عنى الدية وان نقلته ففقر ونصف عن وان كان كل واحد بفعل مستقل
يقتضي منه في الاسنان وعلية في العيني نصف الدية وفي اللحي ما ذكرنا او لا
اذ لا قصاص في قتل العيني ولا في كسر العظم لعدم تحقق المماثلة في ذلك والله اعلم
س في رجل ضرب رجلا حرا عبدا بسكين على يده في جرحا جافا فاشتكت
منها ذاي لزمه ولما اذا قلد الضارب انها فربله لان قتيبه اتهم بواجدة من رعي
فذهبت هذه الجناية بهذه التهمة ولا يعبر بقوله وتذهب بهذه ام لا
عبر بالتهمة ويضرب ارض اليد **اجاب** يجب ارض اليد ويبرقع دية النفس
على الضارب في ماله لانه عمد وقد سقط القصاص بالتكليف لعدم امكان المساواة
ولا تذهب لهذه الجناية بهذه التهمة باجماع كل مسلم فلا اعتبار بقول الضارب
ذهبت هذه بهذه والله اعلم **س** في رجل ضرب رجلا ففقد عينه
منها ذاي لزمه **اجاب** يلزمه في ذلك نصف الدية سواء كان عمدا او خطأ لعدم
امكان المماثلة وتحملة العاقلة في الخطا والدية الكاملة مقورة بهيمة من
الابل او الف دينار او عشرة الف درهم فالواجب في العيني المذكورة نصف ذلك والله اعلم
س في صغير لطم وجه امه فاسقط سنا لها فذا ذاي لزمه وبها على ابيه
دية ام لا **اجاب** يلزم من السن انسان ونصف من الابل او مائتان ورضون درهمين
على عاقلة والله اعلم **س** في خيال قلد لافرحات وضربه بعضا ففقد
عينه فما يلزم الضارب **اجاب** يلزمه نصف الدية كما مر به اصحاب المتن

والشرح والفتاوى وهو من الباب الحسون مفصله انما كان بنت مخاض الشاعرو
 ومن بنت لبون كذلك ومن خفة كذلك ومن جذعة كذلك لهذا من الابل واسم الذاب
 طمسها ونيار ومن الفضة خمسة الف درهم **جواب** في رجل ضرب آخر فحرقها
 فمعه فاسقط ستمائة اسنانه فما يلزمه **جواب** يلزمه وكل من حرق من الابل
 او خمسمائة درهم لهذا اذا كان خطا وان كان عدا فمعه القصاص المسمى بالسن
 والله اعلم **س** في رجل شجعه اخ شجعه دامية فبنت وبن اثرا في وجهه فماذا
 يجب عليه **جواب** يجب عليه حكمة عدل والحال لهذه والله اعلم **س** في رجل
 ضرب اخر مكيه فقطعه بعض مفاصل خنصره ونحره وشي ما من مفاصل
 الوسطى والسبابة بعض شئ فما الواجب في ذلك **جواب** في كل مفصل من مفاصل
 الخنصر والسنم ثلث دية الاصب فان كان قد ذهب منها ثلاثة مفاصل ففيها
 دية الاصب كاملة وهو من الابل او مائة من الدراهم او اذ لم يكن من الدراهم لان
 الاصب الواحدة من الدية وفي هذه الالف انواع الثلاثة وان كان الغالب منها
 اربعة مفاصل ففيها دية اصبع ودية اصبع ثم تنظر الى ما شئ من المفاصل
 الباقية فان كان لا يتفقد به حكمه حكم المقتطع في وجوب الدية فحب دية
 الخنصر والسنم كلها ومن الابل وفي خمس الدية او ثمانية من الذباب
 والظن المراد حرقه او حله وان كان يتفقد به فمعه حكمة عدل بان ينظر
 الى ما فات والمباقي فيحكم بحسبه وكذلك القول في الوسطى والسبابة فان ذلك
 والله اعلم **س** في رجل سب بالمراب في بيت شخصي عدا لارجل فاحرق
 ثراها وخزنها فخطت وسد لا وغاب مرة اشهر ثم حضر ففتحها فوجد في
 اذن المالك فوقع فيها ابن المالك ومات بالوقوع لا يجب دية على عاقلة
 المخرج ام لا **جواب** مر جوابان كسب البني بالمراب شخه كز لا يكون بالمراب
 كحدث من العداوان وهو ضامن بالملك بالوقوع فيها ان ماله فوق ماله وان
 نفسا حية فمقتلة والله اعلم **س** في امرأة قتلتها ابن عمها عدا ولا وجه
 واولاد ذكور وابنتان الابن قتلت اسيفاء القصاص عن ابن اخيه القاتل
 يستحق الزهر والاولاد عليه **جواب** يستحقون خمسة اساس ديتها لا تنقل ب
 حصتهم في القصاص مالا بعثت الاب وارث القاتل حصته فيه لانني عليه الشارطة
 وعن ما والله اعلم **س** في رجل قتل بنت عمه عدا ولا وجه وان شئني هذا فقتلها
 اذا اجتمع على طرد القصاص ام لا واذا عفا اخوها عنه يقبل نصيب الزوج مالا
 ام لا **جواب** نعم يقتلها وان عفا اخوها عنه فزوجها نصف ديتها والمقر في كلام

عند
 اذا قتل
 بالزهر حكمة عدل

ايستأ

ايستأ ان الرجل يقتل بالمراب وان دية المرأة نصف دية الرجل والقصاص
 والدية خمسمائة على فرايض الله تعالى والله اعلم **س** في رجل قتل ابنته عمدا
 بسهم دية وليس لها وارث سوى زوجها وابنا وعيها فماذا يجب له **جواب** يجب له عليه نصف دية
 ايستأ سبب القتل المذكور **جواب** يجب له عليه نصف دية وشهران بالرخاصة
 وقد تقرر ان القاتل لا يرث من المقتول وان الواجب بالعمد المحض يجب في
 مال القاتل لا على عاقلة وان دية المرأة على النصف من دية الرجل وان مات
 يجب على الاب والجدى املا لهما يقتل الابن عمدا يجب في ثلاث سنين محذرا
 وقد عرفت الاحكام في هذه المسئلة على وجه الاستيفاء والله اعلم **س**
 في رجل ضرب اخر فحرقه او كسر عظامه فمعه سنه فماذا يجب عليه **جواب**
 ان كان الكسر مستويا يستطيع في مثله القصاص بالمراب واقتضى من
 القاتل بغيره من سنه بمقدار سن المضرور وان لم يكن كذلك فعليه من
 ارش السبابة ان كانت بضامته فنصف ارش السن وان لم تكن كذلك
 ولكذا قد تقرر ان في السن نصف دية فتنظر مقدار ما ذهب من سنه
 فيجب ارشها به حيث لم يكن القصاص والله اعلم **س** في رجل ضرب
 رأس اخر فاذهب بعظامه بغيره فماذا يلزمه **جواب** حرقه في النار فانه
 والبراز وكثير من الكتب انه لو ذهب بعض بغيره وبغيره فلا قصاص وفي
 ذلك حكمه عدل وثقله في التاريخ على الفتاوى المصنوعة والمسئلة مشهور
 وكثير من الكتب من كونه وذكر ايضا في التاريخ ان ذهاب البصر قبل ان الاطبا
 تعرفه يقول عدلين منهم مقبول فيها يظهر المقدار الغائب منه بعد ان
 الاطبا فتسهي الحكم منه والحال لهذه والله اعلم **س** في امرأة حرقت امرأة
 اخرى وابنتها على القاد القيامة بموضع بغير المارة فان توب اخوها وشج الثامنة
 في اسرها شجة دامية فماذا يلزمه **جواب** او لا يلزمه التوبة لا تنكح به
 المعصية وانما يلزمه حكمة عدل وفي قول اكثر من المصنف ان ينظر حكمه مقدار
 هذه الشجة من المرحم يجب قدر ذلك من نصف دية المرأة مالا ينفي فيه يرد
 الى المخصوص عليه والله اعلم **س** في جهاة يجرى حج يتركه قال قاتل منهم
 ضحكوا في حلة خبيثة ليليليس احدا فقال ريسهم لا جناح فمضى رجل
 رجل منهم فكسرا منها الحكم فيه **جواب** الحكم في ذلك من علة الحلفين ان
 حكمة العدل تنص على جميع الجارات وتنسحق حصص المصاب عنه اما وجوب حكمة
 العدل فلانها على ما بان في كسر كل عظم حكمة عدل وما كان عليه فلم يمتد في

كسر بعض

المصحح في حكمة العدل

مطل
لهم الرجوع عن الاباحة
والاذن وكلنفه زفعا

لا ينقل اليراع عن محله
ولا يرفع ولا يسفل

مذهب الامام الرافع
والولم يصدر

مطلوب
في فتح الطاقان
القدح

طه
لا يجوز تغير
وصف
مع الظلة عمامه
احاد الناس
ولم تغير

مطلوب
احسن الكون والافضل
احسن كانت للنظر والموضع
وضع الدنيا تبدل في فرد
والطريق القاصد وغير

ليس له كلاما انتهى وبقوله انما يلتفت الى الحق من خاص لو لم يكن له
 مثل بالخاص فلو لم يشك لا يلتفت اليه اذ لو اراد دفع الضرر عن العامة بد انفسه
 فلم يلزم بد انفسه علم انه متعنت الحاصل ان ظاهر الرواية المنع والرفع واعتبر
 المتأخرين قول الثاني لانه اسم وارفع مع عدد الفرع فقال وبه يعتبر صاحب
 الدار لا المتفاع فبما داره بالكلية وطعن وخشب وربط اذ لا طلاقا
 لانه عليه في جامع النعمان ونحوه واذا كان لم يربط اذ لا يربطه في باب اول
 جلوسه وظلما وقد مر به بعضه والله اعلم **مسألة** في احوال كان في طريق
 يفرها لماره بل هو ارام **لا اجاب** لا يجوز حبس في الجماع واذا لم يفر فحرام اذ لم يمنع
 ولكل احد من اهل الحصة ذميا كان او مسلما منهم ورفعه قلنا في الكفر في ارجاء
 الى طريق العامة كنيها او من ارباب داره صا او كانا كل واحد منكم انتي يعني مطالبة
 بنزع والله اعلم **فصل في احوال المالك** **مسألة** في احوال مال الى الطريق العام والخاص
 فا شهد على ربه من له ولاية الا شهدا وهو الجار او رجل من اهل الناس والعام
 هل يضمن صاحب جميع ما ملك فخته من نفسه او مال ام لا **اجاب** نعم يضمن ربه
 ما تلف به من نفسه او مال ان طالب بيقضه مسلم او ذمي ولم ينقضه في مرة
 يتدر على نقضه حيث كان الى الطريق العامة وان كان الى طريق الجار او الدار الجار
 فالطالب الجار فاذا طالب ولم ينقض مع تمككه ضمن جميع ما تلف من مال
 او نفسه له هكذا مر به فقهاء من اهلنا متونا وشروحا وفقهاء والله اعلم
مسألة في امة جالسة تحت جدار انقضت بعض فاحاب حجر منه رجل المرأة
 فكسر او ماتت هل يلزم رب الجدار ديتها ام لا **اجاب** لا يلزم رب الجدار ديتها
 حيث لم يطلب من ربه فقط قبل الوقوع مسلم او ذمي وانما كان لا يضمن وبه
 قال ان هو واحد مطلقا لانه لم يوجد منه صنع هو بعد ولا متاشرة علمه ولا متاشرة
 شره او سبب والبنا كان مستقيما من ملكه والحيلان ونقل الهوى ليس من فعله
 فلا يضمن ولو كان ما يلائمها بالكل اذ لم يكن كذلك والجماع منعقد على عدم الضمان
 في غير المالك مطلقا والله اعلم **فصل في احوال الطريق وما يتفرع به الجار** **مسألة**
 في الجار يريد فتح كوة على جداره واذ ذلك اطلاق على عولانه وحيويه او بناء غرفة او حائط
 على جدار مشترك بينهما هل يمنع من ذلك ام لا **اجاب** اما مسألة فتح الكوة فليس بها
 استحسان وقياس والاستحسان المنع وعلم الفتوى لا نقول في التاثير حايه وشرة التاثير
 المسمى بالمضرات عن التهذيب وقال في التاثير حايه قبل مسألة الكوة بقليل

والحاصل

والحاصل في هذه المسألة وانما سئل ان الفياك كل من تعرف في حاله ملكه لا يمنع في الحكم
 وان كان يؤول الى الحاق الفياك بالفر لكان ترك القياس في موضع يعرف من تعرف
 الى غيره فربما يبين ويقتل المنع مطلقا وبه اخذ كثير من مشايخنا عليه الفتوى انتهى
 ومثله في فصل الجار وكثير من الكتب واما ما ذكره في معرفة او الحائط على جدار مشترك
 فما يمنع منه متفق عليه في سائر النسخة التي في الحاشية جوار بين رجلين اراد احدهما
 ان يبنى في البناء عليه لا يكون له ذلك الا باذن الشريك اخر الشريك بذلك او لم يفر
 انتهى ومثله في كثير من الكتب وفي البرازية جوار بينهما اراد احدهما ان يبنى عليه
 سقفا اخر او غرفة يمنع وكذا اذا اراد احدهما وضع السقف يمنع الا اذا كان في القديم
 كذلك انتهى ومثله في الجوار وكثير من الكتب والفقهاء فيه انه يفعل ذلك بغير
 استئذان ملك الغير بغير اذنه فيمنع وهذا ما لا يشبهه فيه والله اعلم **مسألة**
 لدخله دار ملك وجاره فحايه دار وقف وبينه وبين جاره شارع يمر فيه الهوى
 والعام وصاحب الملك من اذنه فتح كوة في ملكه فحايه فحايه منعه من ذلك ام
 لصاحب الملك التعرف في ملكه كمنع **اجاب** هذه المسألة مسألة فتح الكوة
 وظاهر الرواية فيها ان الجار لا يمنع عنها لانه تعرف في ملكه ولم يملك ملكه فحايه
 لكن مر في المضرات شرع القدور ان الفتوى ان الكوة ان كانت للنظر الساحة
 موضع الساحة للنظر ظاهرا ويمنع من فتحها للفر الظاهر وظاهر الرواية بها قياسي
 وما عليه الفتوى استحسان والله اعلم **مسألة** في جوار بينه وبين الهوى والفضا
 مظنة على ملكه مقابلة كويت جوار وبنيها شارع ودور لهما لانه منع من ذلك
 ام لا **اجاب** ليس له ذلك اذ الملك مطلق التعرف للمالك ومسألة فتح الكوة التي في
 فيها القياس والاستحسان ليست هذه التي للنظر والهوى وانما هي المقبرة للنظر
 والحوض موضع النساء وايضا لو ثبت له مطالبة لثبت للآخر عليه مثله والمنع
 من اصد خلاف القياس لا تتر في كلامهم فليس له منع والحال هذه والله اعلم **مسألة**
 في سفل فوفة على يد لصاحب السفل ان يفتح في سفل طاعة او يد قد ثا
 او يفعل فيه ما يضر بالعلوان لا **اجاب** ليس له ان يفعل شيئا من ذلك في المتن
 لا ينددو سفل فيه ولا يفتح كوة فيه بل من في العلوان في البحر اسار يفر
 الكثير المنع من فتح الباب وفتح الجذوع وهدم سفل وفتح القديمة ان فتح الباب
 ينبغي ان يمنع اتفاقا وان دفع سفل صغيرا او سفل جوار اتفاقا انتهى وشار
 بالظهر الوسط الجوار دفع سفل كبير الدال **مسألة** في دار مشتركة بين
 اثنين هل يجوز لهما ان يدخل الجار بينهما في اذنه الا فرام لا وفتح حايه في

مسألة
 ليس للزكريا ان يبنى
 اخر من اذن الزكري
 مسألة
 اراد احدهما وضع
 السلم يمنع الا اذا
 كان في القدم كذلك

مسألة
 الفتوى ان الكوة ان كانت
 للنظر والساحة للنساء
 يمنع من فتحها

مسألة
 دار مشتركة بين اثنين
 ليس لهما ان يدخل الجار
 بينهما

اجاب لا يجوز لانه تعرف في ملك الغير بغير اذنه وان كان مشتركاً وهو وانما العلم
سئل في شاحل وار مشترك بين ثلاثة نفر هل لا حو لهم ان يبنى بهما مطبخاً او كنيفاً
او مطبخاً او بناءً يخص به ام لا **اجاب** ليس له ذلك اذ ليس لاحد اشراك ان يبنى له بناء
يخص به في المشترك اذ فيه منع الشرك في ما هو مشترك ولا يملك ذلك وانما ان يخصص
ما هو من حق السكن كدخول وفروج وقعود ووضع امته وخذ ذلك لا يخصص به
شريكه في الانتفاع به كبناء مطبخ او كنيف في المشترك وخذ ذلك مما ذكر في السعال
والله اعلم **سئل** في دار باع ما لهما بيت منها للتجار فسد بابه ففتح له باباً اخر في داره
ومات البائع في ورثة فاشترى احدهم البيت المذكور وهو ملاصق لبيت له في
الدار يستطرق اليه من ساحتها ويريد فتح باب للبيت المذكور هل له ذلك ام لا
اجاب نعم له ذلك انما المورد من الساحة قطعاً من اي جهة اراد ومن لم المورد في
محله فتح باب فيه كافتح به محلاً وانما طه ولا يقدر احد على منعه من ان لا يفتح له
على منعه من المورد والله اعلم **سئل** في نفاق شتم على دارين احراماً على اهلها
والارب في اعلاه بل الذي العلما ان يقول بانه الوجهة السفلى ام لا **اجاب** بقاء قاطن
خان من ان الجميع انه ليس له ذلك وجارته رجوله دار في سكة في رافضة
لها باب اراد ان يفتح لها باباً اخر اسفل من بابها اختلغوا فيه والجميع انه ليس له
ذلك ولو اراد ان يفتح باباً اخر اعلاه من بابه كان له ذلك انتهى ومثله في كثير من كتب
المذهب ونقل في جامع الفصولين ان له ذلك مطلقاً وعليه الفتوى ونقل في التام في
عن الكتاب الغنائم انه ليس له ذلك وعليه الفتوى والحاوي ان في هذا المسئلة
اختلاف النعم والفتوى ولكن المتون على المنع وهو ظاهر في الرواية لا ريب في جامع
الفصولين فيمكن المعول عليه والله اعلم **سئل** رجل اشترى دار الكفا ظلمة حادثة
على حايطة وجارته سكة في رافضة انهدمت لعل له ان يفتحها ام لا **اجاب**
ليس له ان يفتحها كمنع في جامع الفصولين وهو ان كان بناها باذن الجار ام لا لانه ان
كان باذنه فهو معير للحايطة واليعبر ان يرجع مني شاء وان كان بغير اذنه فهو حايط
والله اعلم **سئل** في حايطة مشترك لا يفتي عليه السقوط اراد احد الشريكين نقض
ليبنيه اقوى مما كان او يبنى عليه بناء هل يمنع ام لا **اجاب** نعم يمنع لانه
تصرف في المشترك وهو لا يجوز بغير اذن الشريك والله اعلم **سئل** في معصرة
لشخص ولا خرقة المهر على سطحها انهم جانب منه هل يلزم صاحب المهر
في عمارة ما انهم مع مالك المعصرة ام لا **اجاب** لا يلزم صاحب المهر
في عمارة ما انهم من سطح المعصرة بالجماع العلما اذ ليس له فيه الا حق المورد

Am,

مطل
في رقا وشتمل على اربع
احدها في اسفله والاخر
في اسفله هل يذلي البلدان
بحول اية الى جهة السفلو

منه حتى المروء لا يؤخذ
لعمارة اعا

وملك الوقت لم يجاوز له حق المرور لا يؤخذ بعبارته اجماعا وقد مر علمنا وانما فيه
لواحد المفضل فاندم المفضل ليس على صاحب المفضل عوارته ولم اذا بني صاحب
المفضل سفله ان يصير علوه كما كان وليس عليه شي مما انتق صاحب المفضل على
سفله بل له اذا انتفع صاحب المفضل من بنائه سفله ان يبينه ليقول اصل الحق
ويمنع عنه حتى يدفع اليه قيمته بانه بالغ ما بلغت لانه مضطرا الى بناءه
اذ لا وصول له الى حقه الا به ولو بني باذن القاضي يرجع به على صاحب المفضل
بما انتق بالغ ما بلغ لان اذن القاضي كاذنه بنفسه لولايته ولهذا الذي استعمله
المخاضون وفي قسمة الواجبه وبه يفتي والده اعلم **س** في سفل عليه غلولا لا
لهذا العلوي سفل على سفل لصاحب المفضل اندم بجانب من المهر فادعى به على
رب العلوانه احدى عليه حوضا وسحق في الحوض فاندم بسبب ذلك وذر
العلوي يكره حوضها ويدعي قدسها فلان القول في ذلك قول صاحب المفضل يمينه
ام قول صاحب العلوي يمينه **اج** القول قول صاحب العلوي يمينه وان
كان الحادث يعاقب الى اقرب اوقاته لكون صاحب المفضل يدعي الضمان و
صاحب العلوي ينكره والاصل عدم الضمان وبراءة الذمة من الاكتفال بحق
المقر فعارض الاصل السابق اصلي اقوى منه والله اعلم **س** في دكان جارية
في وقف كد جامع لها استطرق قديم في ارض موقوفه على حصة اخرى يريد
الحكم عليه منع الا استطرق المذكور بل له ذلك ام ينفى القديم على قدمه **اج**
ينفي القديم على قدمه اذ الاصل بقائه ما كان على ما كان لفعله الظن بالمسلمين
بانه ما قضي الا بدعي شرعي والله اعلم **س** في ميزاب الدار اختلف صاحب مع
صاحب الدار ما الحكم الشرعي **اج** بما زاد جامع الفضولين ان اختلفا في حال
الجريان فالقول لعاب الميزاب والافلا بد من بينة وقال بعضهم شرك لو قدما
وهذا القديم لا يفتقر اقرانه ودار له الوقت كيف كان فيحصل اقص الوقت الذي
حفظه الناس في حد القديم قال متى لهذا في غاية الحسن لانه اذا افتقر الميزاب
انتهى والله اعلم **س** في سفل بيت سفل هو حصة لدار علوية ذوالسفل
يقابل صاحب العلوي يتطمينه لدفعه وكف الملاء عنه في زمن الشك حتى يبان
لدار المتطمين به والسكن فيه وذوالعلوي يمنع من ذلك حتى يبان ليس هناك
استفاد به يكون خاضعا لا **اج** لا خير واحد منهما على ذلك اما صاحب العلوي
فلكي ليس بمالك اذ السفل ملك صاحب السفل وانما لعاب العلوي سكنه والاستفاد

مطلوب
سقى القدم على قدمه
اذا الاصل بقا ما كان
على ما كان

به ولا يفسد الانسان على اكله ملك غيره ولانه لو اجر انما يفسد اكله ذي
السفل فلا وجه الى الاول وهو ظاهر ولا الى الثاني لعدم تقيده وهو التقوى التي
ان السفل لو اهدم لا خير واحد منهما على بناءه لما قلنا وانما يقال لذي العلوي ليس
لك طريق الى حكمك ثم ان بني السفل يتفكر ان ليس وقيسهم في صاحبه الى
ان يدرك قسمة البناء مع فوات الحق فكيف مع عدم فوات في مسئلتنا
اذ قدم التطبيق لا يغتفر الحق بالكلية وانما يجب نقصا ما دام صاحب السفل
فلما صرح به قاطبة من ان المالك لا يفسد على اكله ملكه فان كان وطنه ودفع
ضرر ذلك المادي في نفسه وان كان خسران في كسبه لا يفي لاحد من علوه و
مسئلتنا هذه ليست مسألة المنع عن التقوى التي ذكرها في الذخيرة واما مع
المفوض اليه وغيرهما ليقاد اجتمع مانع ومطلب وانما في مسألة اكله الملك المتعلق
به حق للغير واما تلف الملك فان كان بالتقوى من ذي العلوي فهو حرام
وان لم يكن كذلك بل كان بالنسي المأذون فيه شرعا او بموجب الايام واللبايج
وعمل السبي واللبايج فلا ضمان عليه والحال به والله اعلم **مسألة**
في دار جارية في ملكه وفي دار بكره يفسد بينهما درب ساكن هناك
يريد ان يجعل سفل داره في جدار الجدران ويحتمل بيت تارو ويحتمل باعلا
يلقى للدخان لكن بكره انما في ذلك ويتعلق عليه بسبب الدخان فهل
لك ذلك ام لا ولو لم يذوق من ملكه كسرت **اجاب** نعم نعم ذلك في ظاهر
الرواية سواء تضرع به جاره ام لا وتواء كان الفرض بينكما ام لا والحق
غالب المتأخرين من ان الشارع يمنع الفرض البين وقد اختلفت دار فيما سعة
بيت جليبي اقتضاها ففارت الساحة لا بد منها والبنا لا فراد صاحب
الساحة ان يجعل الساحة بيتا وينسبها اليه والشيء على صاحب البناء
في ظاهر الرواية له ذلك وليس لصاحب البناء حق المنع وقلا يخبر ان الله
لم ان يمنعه والتقوى على ظاهر الرواية وفي هذا الوارد ان يبنى في الساحة اصطفا
او تحت ادعائها ما كان له ذلك انتهى في المسئلة شعبة في كتب الفتاوى والسرور
وقد عرفت بهذه العبار المختصرة الحكم والتفصيل وموضع الخلاف وما هو المختص
والله اعلم **مسألة** في امارة لا طابوت في دارك تريد جارتها منعها عن اكل ملكها
للمالك ان يفسد في ملكه بانيها ولو اخرجته فكيف مع الفرض الذي تجمله الجوان وفي الدخان
الكافي من الطابوت فانعه عنه ومنع جارتها سواد استحقاقك في الجوان لم يمنع
حتى في مبتلون والله اعلم **مسألة** من امارة وضعت على جارتها احتياجا وكرت
عليها

استحسن غالب المتأخرين
منع المصير البين

مسألة
الرواية بين دار
ولمنع السهم

عليها البين بغواذنها لا يجوز منعها عنها فخير على ذلك ام لا **اجاب** نعم نعم يرفع
احتياجا وذا لشرها في حايطة لانه تصرف في ملك الغير بغير اذنه والله اعلم **مسألة**
في جماعة يمدون على ظهر عقار جاري الوقت على حدة الميراث في رعيه في قدمه
فبني بعضهم عليه بناء فادنا كل يوم يرفع في الوقت لم لا بد على تقدير اذنه
قديم وان لم يحق المرد على ظهره يباح لهم البناء عليه ام لا ويدوم البناء الذي احدثه
بعضهم واذ اهدم هؤلاء من اجرة المثل مدة وضع البناء **اجاب** اذا لم يثبت
لهم حق المرد لم يمنعوا عنه شرعا وان ثبت لهم حق المرد لم يمنعوا عنه ومع ذلك
ليس لهم حق المرد البناء الميراثي بجماع العلماء ومما رجحت به علماء نابان
صاحب الجلولي لم احدث بناء على العقار اريد بها يوحى اليه في السابق وان
احدث يرفع ومن المصير به ان منعه الوقت مضمونه قلنا في الاوقاف في ذلك لونه
وضع والله اعلم **مسألة** في علو احصيطان على سفل الجار يربو الجار له دمه
لهذا ذلك وجب القاض اليه ام لا **اجاب** اذا ثبت حدوده ووضع بغير حق
فلسا صاحب السفل له دمه ويحكم له القاض بذلك لانه تصرف في ملك الغير فلهذا
عن ملكه شرعا وان لم يثبت ذلك بالبينة لا يدم وفي مثل ذلك في قوانين الشبوت
باليد والشبوت بالبينة والشبوت بالمصادقة والاثبات فقالوا في الشبوت بالبينة
يدوم لانها كما سبها مبنية ولهم حجة قوية متعديه تعلم للدفع والرفع ومن الشبوت
بغير اليد لا يدم قول واحد لا يباح به بظاهر الحال فقط فكل من يدفع لا يمنع
وقد ثبتت بالاتفاق والتصادق قولان في حرمة الدم فقد ظلت المسئلة
بتفصيلها والله اعلم **باب حياية البيضة والجنابة عليها** **مسألة**
في رجل جمع به في سعة فالتف انسانا حال خموصه وعدم قدرته على منعها
هل يضمن ام لا واذا اختلف مع الادب اذ ادعى الجهر والعجز عن المنع وانكروا
ذلك يكون القدر قد ابرام قوله **اجاب** اذا ثبت عجزه عن المنع يدرى قال
في من الغار وقرا جاب عينا مولانا في الاسلام ابو السعود القاهن مفتي الديار
الرومية بانه اذا خفف عجزه عن منعها حتى التفت انسانا قدمه للبر انتهي
بالمسئلة في القصور والعمارة وجامع النصولي وغيرهما المسئلة قد وقع
في نقلها الاكثر واصلا في الميراث الكرمات والوجه فيها ان الركب عند
العلمة انقطع تيسره فان تحقت بالمنع والحال به وروى في جبار
في الاسلام الحق ان القول قول الادب يمينه وان البينة على عجزه
في المنع تحقق بسبب الضمان والشك في منايه فلم يذكر في الملائك ويروى عليه

فوقوا بين الشبوت باليد
والبينة والمصادقة

والاصل عدمه ولذلك قلت اذا ثبت محضه عن المنع وهذا ظاهر والله اعلم **س** في امرأة
 طلبت من رجل فوس له لتركه فنزل عنه وراكبها فجمعها ولم تقدر على منع حتى
 قتل رجلا هل تضمن المرأة او صاحب الفرس او لا تضمن واحدا منهما **ج**
 لا تضمن واحدا منهما والحال هذه اذا خفق جرحه اما اذا لم يخفق بان لم ينفذ
 على ذلك فالدية واجبة على عاقلة المرأة لا على صاحب الفرس والقول قول اوكياد
 القتيبي في انكار الجمع يسنه واسم اعلم **س** في رجل من طريق ركبها مهر
 نظر المهر الى جلد فرس في نفسه ففسد منه الى خلاف ولم يتمكن منهم فوطى رجلا فذكر له
 مات بسببه فهل تضمن دية الركب ام فارس الجلد ام يؤخذ المهر به ام لا
 يلزم واحدا من ذكر **ج** لا ضمان على فارس الجلد ولا على الركب ولا يؤخذ
 المهر به اما الفارس فلها في ان تار فيه وضع شيئا على الطريق فنزلت منه
 دابة فتقاتلت رجلا لا ضمان على الواضع اذا لم يصبه ذلك الشيء والركب فلها
 اخفى به ابن السكوت العمري مفتي الروم انه اذا خفق عجز الركب عن منع
 الدابة المركوبة حتى اتلفت انسانا فدمه يدرى ما عدم اخذ المهر فاعدم قائل
 به من استسنا فان احدا من عليها لم يمتى بقتل بدفع الدابة في جانيها وقد جعل
 انك رع فعل العجا جبالاى لدرافقت هذا عدم ضمان الركب المهر وفارس
 الجلد وعدم دفع المهر تنكك الجنانية فقد اهدر دمه والله اعلم **س** في رجل
 اصاب صبا وضع يده على الرقبة الذي يداس عليه به حال سوق الدابة
 فمسرهما مات بسبب ذلك هل يجب دية على عاقلة السابق وهو من جهلته ام لا
ج نعم يجب دية على عاقلة السابق ويدخل السابق معلوم ويكون كاحدم
 ومثل محر البتة حيلة الطاحون وغيره لا وجه ذلك ان سيمر الدابة يقف الى السابق
 فلا في الحادث الا هذه احاب العجالة صبا فمست رجله وصاحق ركب عليها
 وقال كنت نايما فعليه ارش الكسر نعم وما ضمنه الركب ضمنه السابق والله اعلم
س في حفر حبل على فرس في المرمى فاسرعت في العدو وعمرت والكسر فقتلها
 ولما كنت بسبب ذلك هل تضمن ام لا **ج** نعم تضمن كالباب اعلم **س** في
 رجل لم يمت اعتاد الكدم فتقدم الى صاحب رجل فلم يمته وربط بين الخول فذكر
 حبان رجل فقتله هل تضمن صاحب ما اتلفه بعد التقدم المذكور ام لا **ج**
 نعم تضمن حيث تقدم اليه في الحادث الى اهدر بدمه فان حاجب الحيا رباط
 كبتا على طريق واشهد عليه بالقتل فلم ينقله حتى نطح صبيبا وكسر نتيته يضمن ولا
 شيء تنويرا لا بغير نقله الى السراج سبل برهان الدين عنى عنده نوح نطح فيسب

مظنة حيدر
 حقوق الركب عن منع الدابة
 المركوبة حتى اتلفت انسانا
 فدمه يدرى

الى المرمى

الى المرمى نطح نوح عنى فمات قالوا شهد عليه يضمن والا فلا وفي الزانية ناقلا عن
 الحسين في مسألة نطح الثور يضمن بعد الاشهدا النفس والمال انتهى وفي المسألة
 خلاف والكر على الضمان كالحايط المائل اذا جعل التقدم الى الضمان فيه والمال اعلم
س في كلب عقر رجل عقر رجلا فقتله بعد التقدم الى صاحبه ومطالبة
 خفطه ورفع اذاه عن الهل الزرة فلم يفعل هل يضمن صاحبه دية الرجل ام لا **ج**
 يضمن صاحبه الدية كما هو جوابه في عامة الكتب وتحميلها العاقلة وهو كاحدم لا في
 الحايط المائل والله اعلم **س** في رجل له ثور نطح تقدم اليه الى ثوبه واشهدوا عليه
 نطح رجلا فمكسبه وعطله عن عمله فماذا عليه هل يضمن صاحبه **ج** الحكم في كسر عضو
 صفة عدل ويمن يتقدم المكسور عبد الله الا ان يمتنع فمعه فقدور التفاديت
 بينهما من الدية بما اوجب على ما عليه القوي وقيل هو ما يتبع اليه من النفقة
 واجرة الطبيب ودية الادوية الى ان يبرأ ذلك لعدم تيسر النظر الى مقدار هذه
 من الموضحة لانها ليست في الراس ولا في الوجه بل في اليد والله اعلم **س** في رجل
 لم يورث ثورا فقتله هل يضمن صاحبه الثور ام لا **ج** هو المهر الذي في
 الحديث الصبي الذي يوطاه الامام مالك والامام احمد والحجاز ومسلم والشافعي
 السنن الا دية وهو قوله صلى الله عليه وسلم العجا حرجا جبار يعني لدر والمرا دابعا
 كاحيدان سوى الادى والمرا دابعا اتلا فها سوا كان حرجا وعنى فلا يضمن صاحب
 الثور ما فعل ثور ولا صاحب كدابة ما فعلت دابة من فقد تنقطع نسبة عنى
 ما كلبا ادراكها او سابقا اذ قيد بها والله اعلم **س** في دابة كدمت دابة في المرمى
 فماتت بكدمها هل يضمن الراعى ام لا **ج** نعم الدية ام لا **ج** لا ولا ان الراعى فله
 تقصير واما سلب الدابة فلان حكمها العجا وان كانت في تدبير والله اعلم
س في رجل عقر ثورا فزنها الحكم الرعى **ج** ان كانت ماتت من العقر فمن
 جميع قيمتها وان ايسر جازها وذبح ما كلبا آيسا من جازها ضمن قيمتها وان
 ما عدا ذلك والقول قوله ان انكر فله ما من الاصل وفي قيمة الجران اختلاف
 قيمة لتقر الضمان على القاطع بالقطع اي ضمان القيمة به قاله الله اعلم
س في رجلين لكل بعد ربط بهما موضع لهما ولاية اليد فبعض
 احدهما الاخر علفا فاحد فذبح مالك العلف الا يضمن قيمته ام لا واذا
 قتل يضمن هل يضمن سلبا ام معضوفا **ج** يضمن قيمته معضوفا اذ
 فقد البعير لدر وفقد مالكه معتبرا والله اعلم **س** في رجلين يلعبون ضرب
 واحد منهم افر بها في يده فاحابت فرسه فمسه فمروا ورجع بها الى امر بطيرا

منهم او عليهم جميعا وعلى غيرهم مع عدم لا يسقط القسامة عنهم ووجوب القسامة
 والدية على الاكلحة والدية التي وجد في القتل مقرر عند علماءنا مشهور
 وفي اغلب كتبهم المعتمدة مذكور وذلك بسبب ان الحفظ وصيانة الموضع
 عن ان يثرب فيه الدماء وتقتل فيه القتل عليهم بهذا الاعتبار قالوا اذا التفت
 قوم بالسيف فاجلوا عن قتل القسامة والدية على اهل المحل لا على المتقتل
 لا باعتبار ان اهل المحل بان القتل منهم يثبت فاذن ذلك وما يشبهه غير محاب
 المحل الذي وجد فيه القتل فلا يثبت قتل من كان الموضع التهمة فحقها مع
 دعوى الولي لا انه لا يدفع عن نفسه لعدم وجوده في محله كما هو جوابه عامة
 في افراب القسامة والله اعلم **باب** في رجل ذي وجوه قتل باساحة
 باب المهد المعروف الحامين بقرية بيت لحم المنفصل عنها باساحة المذكورة
 وبه اثر ضرب بندقة من فمقة يدعي عليه انه رمى ببندقتي من خارج المهد
 القبلية والشرقية ولا يعلم المرفقة منها ولا القبل لم يقينه والساحة
 ليست مخصوصة لاحد بل مباحة لسائر الناس فيها القتل في ذلك هل تجوز القسامة
 والدية على اهل المهد جميعا ام على المواترة المنفصلة عنه بالساحة المذكورة
 التي هي بعد عن القتل من المهد ام على الجبتي ام يدور بين المواترة
 رغبة في قطع التراب **باب** القسامة والدية على اهل المهد جميعا
 ان ادعى الولي عليهم لاقربته فقد حوا قاطبة في جنس هذه المسئلة
 بان الاعتبار في وجوب القسامة والدية القرب ولا يدر دمه وان كان
 المكان مباحا لسائر الناس حيث كان قريبا من المهد منه الموت وقد حوا
 بان المحلين والسكنين وكل مكانين احدهما منفصل عن الاخر اذا وجد
 القتل في احدهما فالقسامة والدية على المله دون الاخر فاذا علم ذلك
 ينظر المدعي الولي فان ادعى على الاقرب وطالب القسامة من اهل المله في
 ذلك وحكم له بها وبالدية عليهم وعلى عاقلهم ان ادعى الخطا عليهم
 خاصة ان ادعى المهد وان ادعى على الاقرب فلا بد له من البرهان لا بد
 شان سائر الدعاوى في غير هذه الشان لهذا ما مر به على مذهب ابي
 حنيفة النعمان عليه السلام من انه سبحانه غرا في هذه الرضوان والله اعلم
باب في رجل كلف عليه صوابا في الرملة مع جماعة تدعي اليه الحكم الشرعي
 محبة في غيرهم من المسلمين فوجدوا رقبته مرسية بها عقدة ولو معلق في
 المرسية في خاروق مدفون في حائط وهو ميت لا روح فيه وسئل عليه قتل

له غير مسمى ذلك فاجاب ان غرضه في ذلك فلان وفلان لثلاثة نفر سماهم
 فيها الحكم ذلك **باب** اذا لم يكن به اثر القتل كجر او خروج دم من اذنه او عينه
 او اثر خنق او ضرب فلا قسامة ولا دية فيه اذا الظاهر انه مات خنقا انفة
 وان كان به اثر القتل بشي مما ذكر وكان في داخل دار المذكورين وادعى عليهم
 ولهم القتل فعليه القسامة وعلى عاقلهم الدية وان لم يكن بدارهم وكان
 في محلتهم فالقسامة والدية على جميع اهل المحلة وان لم يكن في دارهم ولا
 في محلتهم فلا قسامة ولا دية عليهم والدية على وليه واليهن عليهم
 وتسقط القسامة عن اهل المحلة والدار اذا دعوى الولي على غير اهل
 المحلة والدار تسقط القسامة عن اهل المحلة والدار وتسقط دعوى الولي
 ببقية الدعاوى الشرعية القياسية اذا القياس في الدعاوى جميعا
 ان البينة على المدعي واليمين على المنكر وخص دعوى القتل بما ذكرناه
 بالنهي على خلاف التمسك الدماء وهذا ما نصت عليه في كتبنا قاطبة
 والله اعلم **باب** في جماعة يوارده وغير يوارده احرقوا بطريق من
 البحر فخرجت بندقة من بندق احدهم فقتلت رجلا منهم ولا يعلم مني الي
 روى القتل يقول حق عند هؤلاء يعني البواردية جميعا يعقبنه عند
 احدهم والا فكلهم غرام هل اذا اقاموا على واحد منهم بينة الله هو الذي
 خرجت بندقته فقتلته تفتل بينهم ويثبت القتل عليه وتسقط دعوى
 القتل عنهم ام لا **باب** لا يثبت القتل عليه ولا تقبل بينة ولا تسقط الدعوى
 عليه اذا ادعى له تسعة الا من صاحب الحق والبينة لا تقبل الا اثباته
 او دفعه ولم يثبت عليهم بغير الدعوى حق ليدفعوه بها وباب الدعوى
 مفتوح فان عين الملعون واحد المدعى عليه سمعت دعواه وقبضت بينته
 وان ادعى على واحد غير معين لا تسببه لان شرط صحة الدعوى العلم بالمدعي
 عليه وان ادعى على الجميع انهم اسروا او قتلوا بوارديهم او غيرهما
 صحت الدعوى ولا بد له من بينة تشهد عليهم طبق ما يدعي حتى يثبت
 بدعاه وقد علم نفا على المسئلة والحمد لله رب العالمين والله اعلم
باب في غلام دون البلوغ وجد منقولا في داخل بيت من دار شخص وتوفي
 بندقة لم يعلم قاتله ادعى او يوارده القتل على صاحب الموار و صاحب الدار
 يقول انما كلف بالدية فخرجت عليه فقتلته فيها الحكم في ذلك **باب**
 على صاحب الدار القسامة والدية ما لم يبرهن على ما ادعاه من قتل نفسه

دعوى الولي على غير اهل المحلة
 والدار تسقط القسامة عن
 اهل المحلة والدار

ادعى على واحد غير معين
 لا تسببه لان شرط صحة
 الدعوى العلم بالمدعي

وهو مسلم من وجوه مقتولا في بيت اودار لم يعلم قاتله واهله عليها ما على انه اذا
 ادعى اولياءه على المالك فاعلم القسامة والدية ما لم يثبت القتل على غيره
 اي على غير المالك والمتون والفرج والقنوي من غير جهاد الله اعلم **سئل**
 في صفة سقط من سطح او وقع في ما فيه مات ما ذاب لم فيه **اجاب** لا قاتل
 بالقسامة والدية في مثل ذلك حيث حقق موته بسقوطه بنفسه او برصاص
 بفعل نفسه فكان له راد الا جماع منعه على ان من قتل نفسه لا قسامة
 فيه صغيرا كان او كبيرا قال في التاثير في نقله في الخوازل في مات في ما او
 سقط من سطح ان كان من سقط نفسه لا شيء على الابوين وان كان لا يحفظ نفسه
 فعليه الكفارة ان كان في حجرهما وان كان في حجرهما فعليه الكفارة وتكره
 الفقيه الى القاسم من الدماء اذ لم يتعاهد القاتل حتى سقط من سطح او وقع في
 في ما ومات لا شيء عليها الا القربة ولا استغفار واختار الفقيه ابو الليث
 انه لا كفارة على احدهما الا ان يكون سقط من يده وذات الظهيرة القوي على
 ما اختاره ابو الليث انتهى والله اعلم **سئل** في قتل وجد سقط البحر الملح وليس
 معلوما لحد ولا يسع فيه الصلح فيما اعلم **اجاب** هو مدر لقسامة ولادة
 فيه والله اعلم **سئل** في امرأة باعت حصتها في دار لقرب لها وبقيها كانت
 بها فاصحت بحرقته بدار البيت الذي بالدار الطبيعية لكونها عازلة كفيف
 ضام فكتف عليها بل يلزم هذا الدار او اجيران او الحلة من غرامة اودية
 او لا يلزم احدا من ذلك **اجاب** لا يلزم احدا من ذلك دية ولا غرامة اذ القوي
 جازي فعلها فبها المالك بفعل النار هذا قال به من فقه الامصار والله اعلم
سئل في الملازمة يشهد بعض على بعض انه قاتل لزيد القاتل المدعى قتله
 فبطلت شهادته بعض على بعض ام لا **اجاب** لا تقبل شهادة بعض على
 بعض منهم باثبات استنفا لان الخصومة قايمة مع الكل والشاهد يقطعها
 عن نفسه فكان شهادته لا تقبل شهادته وهذا باتفاق في الحقيقة وصاحب
 الاقرواية ضعيف في القول لا يعي بها والله اعلم **سئل** فيها اذا وجد
 قاتل بين قريتين من ارضي وقد شهد قاتل بجره في قريته الا في ذم
 سائل ولم يثبت كون القاتل نفسه قاتلا ثم نقل والقي بالبير ما الحكم في حصة
اجاب انما يجب النظر اولا الى دعوى الولي فان ادعى على القاتل في حصة
 وثبت كون القاتل بالارض الا في كانت القسامة والدية على من هو
 كانت البير اقرب للارض ام لا حيث كانت الارض التي بها البير ملكا وان لم

حله
 لا تقبل شهادة
 بعضهم على بعض

تكن ملكا فعلى قريته البير خاصة لان الموجد في البير الموجد على ظاهره والحاكم
 في الموجد كذلك يعتبر الملك اولا فان لم يوجد فعلى القريب القريبين ما لم يدع الولي
 على الموجد فاذ انكر من اهل القريتين ما كنية الارض التي بها البير فالقول
 قوله ويرجع الى اعتبار القريب ولا اعتبار الموجد ولا وجود الدم السبيل
 من غير وجود القاتل لا احتمال انه دم غيره وبوجود دم سبيل غير
 قاتل لا يثبت قسامة ولادة كما هو ظاهر ما لم يتم بينة من ادعى عليه الولي
 وهم ايجاب القريب من البير انه نقل ما تحت الشجرة والى ذلك الموضع
 فان ثبت ذلك بالبينة اندفعت القسامة والدية عنهم ولزم الزرية
 الا في لان الميت بالسنه كالمات عيانا فانه قد شوهت الشجرة
 ولا تنس اعتبار الملك اولا ثم بقوله القريب وان ادعى على الموجد ولم
 يكسالا لقسامة ولادة واعتبرنا في ذلك البينة والافراد البينة
 قالوا قول المدعي عليه بالبيع الحاصل ان ثبت كون البير ملكا لاجد
 فالقسامة والدية عليه والا فاعلى الاقرب منهما ما لم يثبت قاتله ولا
 من الاعداء الى القريب فلا اعتبار باقرب والبعيد مع ثبوت الملك ولا
 بالملك به دعوى الولي على غيره وكذلك لا اعتبار بالاقربية مع دعوى
 الولي على غير اهلها وقد سأل السائل عن الخائف ولا قال عندنا
 في هذا الباب راسا واحدا **سئل** ايضا في حرم الحاكم السياسي
 وحرمة كل من اهل القريب والبعيد ظلم لا اصل له شرعا وقد علمت الحكام
 بهذه الجملة الواضحة من العلم والله اعلم **سئل** في قتل وجره في ملك
 لهما او لداره يدعون على جماعة انهم قتلوه البير وهم مقرون بالقتل
 بل يلزمهم القسامة والدية مع اعتراهم انهم بانهم ما قتلوه ام لا **اجاب**
 حيث ما اقرروا ان اهل القاتل بان المدعي عليه ومن اهل القريتين ما قتلوه
 لا يلزمهم قسامة ولادة اذ ثبت عليهم الاقرار اذ اقر جميعا على القاتل
 فيلزم به شرعا وقد عرفنا في الزمان على ما هو عليه في ذكره او ليداد
 القاتل بانهم ما قتلوه ولو ذكره ما اجتهد بل يلزمهم القسامة والدية اذ
 اقر بهم بذكرهم بقتله المدعى لانه حجة في ايج الرعية مع المدعي
 حيث ثبت ذلك لا وجه لطعنهم معه والله اعلم **سئل** في سجد التربة اذ وجد فيه

مظهر
 لا تنس اعتبار المولد او
 ثم بعد القريب

اقرارهم

قبل ما حكمه وما الحكم فيما اذا كانت كثيرة ولها مساجد متعددة ووجدن احدا
 قتيلا **باب** حكم الموحدين من مسجد ما لم يوجد فيها وهو معلوم الحكم واذا كانت
 كثيرة لها محلات وكل محلة لها مسجد ونفسا منه ودينه على المحلة لا يتم الا
 بتدبير اموره كما اذا وجد دار رجل منها فيها على عاقلة لا على المحلة المحلة
 انها على عاقلة الخصى الا ان يتدبير الموضع والله اعلم **باب** في رجل وقف
 مائة على العالم بالذهب الفلاف في بلدة كذا او على فقير او على منفق على
 الاشرار في بيع احرامه بشرط النظر لمساها ووقف على ذلك كله قرية
 ووجد ان فيها قتيلا لم يعلم قال لا القسمة والدية على المحلة بل القسمة
 الغاربية الزرع ام على الوقف عليه هو الام لا قسمة والدية في بيت المال
 قياسا لوقف مثل هذه المدة على وقف الجامع **باب** القسمة والدية على
 الوقف عليهم حيث كانا معلومين قال في التنازلية نفع على البقال اذا
 وجد القتيلا في وقف الجامع المسجد فهو كوجوده في المسجد الجامع كانت الدية
 في بيت المال وان كان الوقف على من معلومين فالدية والقسمة عليهم انتهى
 وقد مع الغفار بعد نقول كثيرة ذكرها قال قتيلا من ان القتيلا اذا وجد
 في ارض فلا يخلو ما ان تكون مملوكة او موقوفة او كفاية فان كانت
 مملوكة فالدية والقسمة على المالك وان كان بقرية فلا شيء على المالك لان القرية
 للملك والولاية لا قدمناه وان كانت على رباب معلومين فاعلم القسمة والدية
 لان تدبيره السهم والدماء على قتل قبله وان سباحا لا اتفق ابراهيم المسلمون على
 في بيت المال في هذا القبر فلهذا الكرمي رحمه الله تعالى ولا شبهة ان الدية
 الموقوفة على معلومين ليس على اهلها قسمة ولا دية لان الوقف عليهم ليس
 ولاية التدبير دون اهل القرية والقرية بين الموصية والجامع تعين
 الوقف على شرط الواقف في الموصية دون المسجد الجامع فافهم والله اعلم
 واما مسجد المحلة فصارها انما وجب على اهل المحلة لانهم احق الناس بالتدبير
 فيه والله اعلم **باب** في قرية ذات محلات ووجدن احدا قتيلا لم يعلم قاتله هل
 القسمة والدية على اهل القرية كالمدة وتكون المحلة في المهرام على اهل تلك المحلة
 وتكون كل محلة محلة على حدة **باب** القسمة والدية في القتل الذي يوجد
 بمحلة من المحلات المتعددة في كل بلدة على المحلة التي يوجد فيها القتل بلينة
 اذ المحلة تبا اهلها عليهم تدبيرهم والقسمة والدية على من علم التدبير مطلقا
 سواء كان من محلة او قرية لان علمها التدبير والامانة محلة اهلها تدبيرها كما كانت
 عليهم خاصة والله اعلم **باب** في قتل ووجدن دار انسان لا يعلم القاتل موقوفة

على عاقلة

على عاقلة لا على اهل قرية **باب** نوع علم القسمة والدية على عاقلة كما
 اطلقت عليه متون المذهب قاطبة وسرور على قتلها وليس على اهل القرية
 من ذلك شي والله اعلم **باب** رفع اليد عن الموقوفة مولا ناسخ الاسلام اخذتم ان القسمة
 على صاحب الدار والدية على عاقلة فيها القسمة وما الدية وما العاقلة وما
 مقدار الدية وما يجب حاله او موحلا وما مقدار ما يجب من على كل واحد منهم وما
 يفعل اذا لم تتسع القبيلة وما الفرق بين الدار والمدينة والحبي حيث
 وجب هذا الا امر على ما كان الدار على السكان في المدينة على من فيها من
 الركاب والملاحين وذو الحسى على بيت المال بنى ان ذلك مفسدا معللا
باب القسمة واليهان التي يقسم بها ما كان الدار مثلا وسبها وجود
 القتل وكذا اجراء اليهين على لسانه وشرطه بلوغه وعنده وحرينه
 ووجود اثر القتل وتكميل اليهين خمسين وكمية القضا بوجوب الدية ان
 حلف والحسم ان ابي الى ان خلف في العمد والدية عند النكول في
 الخطا والدية المال الذي هو بدل النفس في على عاقلة ان ادعى قولي
 القتل خطا وعليه ان ادعى عدا كالتضي عليه في سرية الجمع لاني ملك والعاقلة
 اهل الديوان فان لم يكن منهم فمى قبيلته تقسم عليهم في ثلاث سنين لا يخذ
 في كل سنة الا درهم او درهمين وثلاث وثم تزد على كل واحد من الدية في ثلاث
 سنين على اربعة على الام فان لم تتسع القبيلة له كذا ضم اليها اقرب القبائل
 شبا على ترتيب العصابات ثم وثم واذا ضم اليهم اقرب القبائل كذلك قال
 شيخ لا يوضح زيادة عما ذكره مفسط على السني وقد اختلف المتأخرين في ان
 قال بعضهم تعتبر حال القوي الاقرب فالاقرب وبعضهم قالوا يجب ان يبيت
 المال وبعضهم قالوا يجب الباق من مال الجاني ووقع في بعض الكتب انه اذا
 الى انصاره بعد الدواوين ولم يكف يرضى اليه الى الاقرب فالاقرب والدية
 امسلة تدل على ان اهل محلة تعقل في المحلة اخرى ولما ذكره الخليلي
 رحمه الله تعالى ان به خلافا لما ذكره الصدر الشهيد وقد تقرر ان وجوب احصاء
 الدية عند عدم العاقلة في مال الجاني رواية شاذة وان ختم محلة الى اخرى
 خلاف الظاهر في المذهب وان كونا في بيت المال هو ظاهر الرواية وعلمه القوي
 وكما جرى ذلك في المحل في بعض فقهاء ان المذهب وجوب الباق في بيت
 المال على ما علمه الفتوى لكن السراجي من ليس له عتبة ولا دين ان
 نعى الى حنيفة رحمه الله تعالى انه يكون في ماله وبه اخذ عمام وذا طاهر الرواية

على بيت المال وعلم القوي وفي المجنى قلت وفي زياتنا بخارزم لا يكون الا في
 ما لا الجاني الا اذا كان من الامارة او محلة يتساحرون لان القمار فيها قد ثبت
 ورحمة المتناحرينهم قد رفعت وبيت المال قد انعدم والرق بين الدار والبيت
 ان الضمنية تنقل ودخل فتكون في الحقيقة فتعتبر فيها اليد من الملك
 في الداية فذلك الدار فانها لا تنقل والرق بينهما وبين الجاني لا يخص
 بشخص فكان كالسراج الاعظم والجامع بينهما لا تحقق التهمة في هذا العمل
 فلا قسامة فيها على احد الدية في بيت المال لان الفرم بالفن واذا لم تكن له
 عاقلة قال في المفتي في انا في بيت المال والرواية بكونه ما لم يثارة في الفقه نظائر
 الرواية فاذا قلنا بها عليه خاصة بدعوى القتل العمد في ثلاث سنين ايضا لا
 حرج في الزبلي وقد روي من الذهب الف دينار ومن الارق عشرة الاف درهم وهذا
 المسائل تتجمل بحالها اقتصرنا على ما لا بد منه والله اعلم **س** فيما اذا ابا
 ثلاثة رجال في بيت من دار معلومة لم يمل في قرية والرجال ليسوا من اهل القرية
 فاصح احدهم قتيلا واخاه والاول والثاني يقولان انهما لم يقتلاه ولم يقتل
 احدهما وكذا مالك البيت واثالث اهل القرية يكره قتل انفرادا اجتماعا ولم
 يتبين قاتله على موته بهذه الحجة لو كانت داية على من من المذكورين بشرط
 ان يشرى **ج** على صاحب الدار القسامة داية على عاقلة قلنا في مجموع التواريخ
 اذا ادعى الضمن في دار المصنف قتيلا يفي على رب الدار عند اي حنيفة وقال ابو
 رم الله ان كانا في بيت على حرة فلا دية ولا قسامة وان كان مختلطا فقله
 الدية والقسامة اتفقوا على هذه المسئلة اجمع فيها فولاها لوجوده قتلها فقتلها
 وجوب القسامة على صاحب الدار داية على عاقلة على قاتلها يلهي به شبهة
 قالوا عندنا انها كانت كذلك لان المالك هو المختص بمسألة البقعة فكان ولاية
 التدمير اليه فلم يزم حيا به البقعة على ان يراق فيها الدمالا ان الحكم عليه بانه
 المقاتل حقيقة حتى لو كان له دار يد من سكنها جماعة باجارة او عارية مثلا
 وهو بيت المقتدى فوجد فيها قتيلا فعليه قاتل الحيا وادعى اذ وجد القاتل في
 دار فيها سكان وادعى بها قتل الدية والقسامة على ارباب الدار في قول الباقين
 وقال ابو يوسف على السكان الحاصل ان القسامة والدية لا تجب على اهل القرية ولا على
 من كانا يتيين عنده وانما تجب القسامة على صاحب الدار الدية على قاتله
 واما اللوث فما ذكر لا يستلزم فالحقيقة لا تقدر به كما نفع عليه السراج في طبعه
س في قرية موقوفة على مصلي او من الشريف هل على اهلها قسامة داية
 ام لا قسامة ولادة عليهم فيمن يوجب بارضا قتيلا **ج** لا قسامة ولادة

الغرم بالغنم

القصاص من الدية على
 الملائكة لا على السكاك

مطلب
 القتل اذا وجد
 موقوف بالقسامة والدية
 على الموقوف عليهم

على اهلها وقدره عدل وانما ان القاتل اذا وجد بارضا موقوفة على ارباب معلومين
 فالقسامة والدية على الموقوف عليهم واذا كانت موقوفة على الفقراء والمساكين فلا قسامة
 والدية على بيت المال وقيل اذا ارجدى وقف المسجد الجامع فهو كما اذا ارجدى نفسه
 الجامع فالدية على بيت المال وهذا من هذا القبيل والحاصل انه لا قسامة ولا دية
 على اهل القرية الموقوفة مالهات وقف على معينين ام على غير معينين وانما يتبع ذلك
 الموقوف الموقوف عليهم ان كانوا معينين لطلب القسامة والدية وان كانوا غير
 معينين يتبع بيت المال للدية فقط ان طلب ذلك واما اهل القرية فلا يسأل
 عليهم والحال هذه والله اعلم **س** في نساء وصبيان يستقون من صديق بقر
 سقطت صغيرة به من بينهم شتى فهايت غرقا فلابد لها على عاقلة من
 يستق قسامة ودية ام لا تجب واذا ادعى عليهم اوليا ولا بانهم دفعوا او دفعها
 احدهم فسقطت في البئر بذلك يلزم فيها عليهم بقر دعوهم ما يلزم في القاتل
 اذا وجد في محلة او القرية اذا ادعى عليه القتل عليهم من القسامة والدية
 ام لا **ج** لا تجب لها القسامة ولا الدية لاحتمال وقوعها بقرلة قد صفا
 لا بفعل فاعلى مختار ودفعوا بقرلة قد صفا لا يوجب على اهلها وبها جماع
 العلماء والقتل الذي قب فيه القسامة والدية بشرطه ان لا ياتي على سبب ظاهر
 قوي يمنع وجوبها ومنها حال على سقوطها لانه سبب ظاهر قوي لا يوجب عليه
 فان ادعى اولياؤها على احدانه دفعها حتى وقعت لا بد له من بينة عادلة
 وهي عدل من ارجدى طرائف موصوفات بالمعداة ولا يثبت ذلك بدون
 البينة او الاقرار من يعترف اذ الله اعلم **س** في نساء بني النسي
 بالاجرة بني النخعي مكافورته له بيتا ومعه اجد يعطون مياومة سقطت
 على راسه الحجار من سقف البيت الذي يرميه في حال مرمته دار نزع راسه فذلك
 بذلك لا تجب القسامة والدية على عاقلة مستهول ام لا ولا ادعى عليه
 فوجد في البيت المذكور بهذه الصفة فادعى اولياؤه القتل على المستهول وسرد
 اجد المياومة بانه مات بسبب سقوط الحجار عليه من غير فعل المستهول
 نقل شهادتهم وينفون ام لا **ج** لا قسامة ولادة فيه حتى على موته
 بالسبب المذكور انها القسامة والدية في قتل جمل امره لا يوجب على القاتل القسامة
 بخلاف مستهول والذي ملك سقوط الحجار والحال هذه معلوم الحال لا يرميه فيه ولا
 اشكال وتقبل في ذلك شهادة الجرا العال اذا لا يرون بشهادتهم لانفسهم مفضها
 ولا يدفعون عنهم مفر ما والحال ان يتبع وبكلمة الحق يردع ويصدق

على اهلها

ومن قتله المحيى ففعل المشرك به بالاجماع وهو والله اعلم **قوله** قتل وجده
وقد استبرأ ان قتله فلان بن فلان من قبل اقام اهل القرية البيعة من قريته ان
قتله فلان المذكور قبل وتذوقه اولاده عنهم ام لا وهل لا هل القرية اذ لم يكن
بيعة فكلف الاولاد على ذلك وان كانوا قتلوا عليه **اجاب** نعم اذا اقاموا على
ذلك بيعة ترفع الاولاد عن اهل القرية ولم اذ لم يكن بيعة فكلفهم على اهل
ذلك وان كانوا قتلوا عليه والله اعلم **قوله** قتل وجده من قبل
نفاذ مكان ما الحكم الشرعي فيه الجواب مع بيان النفل وذلك من كتب الامم
اجاب قال في البداية ولو وجد قتل معسكر اقام في غلظة من الارض
ملك لا حربي فان وجد جدارا وسطا ففعل اقرب الى الحية اعتبار الليد
عند انقراض الملك وان كان للارض مالك فالملك كالمكان فحي على
المالك عند حيا حية / ثم الله تعالى خلافا الى يوسف رحمه الله انتهى فقتله في
كثير من الكتب كالولوية والطورية وتزكية لا يفسد سره والدر والقر
وعنه في النفل فيها مستفيض ففعل بذلك انه ان لم يكن للارض مالك
فالتسامة والدية على من يها من السكان وان كان للملك ففعل على
الملاك عند الامم والله اعلم **كتاب المعاقب** **قوله** قتل رجل فضل
بندقة صديقا صاحب ادما فقتله فرفعه والدية دية بانه قتل له
الرجوع عليه جميع ما دفع او بمقدار ما يترمه من الدية وادانته انما
يرجع بمقدار ما يترمه للرجوع الى الترافع بالباقي على بقية العقالة
كايمة من كانت نوا كانت من اهل الديوان او القبيلة او من يتنام
بهم او لا يرجع لبرقه **اجاب** القاتل لا تستقيم مطالبة جرم الدية لانها
على جميع العقالة والقاتل كاحرم وادانته ذلك فاذنه في الدية او جرم
الرجوع عليه بها جرمه فقط فيرجع اليه عليه فقط ويكون مبرقا بها
عداه من حصة من لم ياذن من العقالة فانهم والله اعلم **قوله** قتل رجل
تفادى بالاعشى ثم ترقا وراس كل منهما شجرة ولم يجر احد منهما
فراش وحق الله تعالى بوقع الطاعون ومات احدهما فقتله الله الذي
يقول النبي فيكون فادى وادى الله مات بتلك الشجرة وصاحبه
يجوز كون الموت بسببها ريقا **بالضرب** **قوله** قتل رجل دية
ام لا ما لم تقع عليه بيعة بانه مات من تلك القرية لا سيما ولم يجر
فراش منها ولم يتعطل عن قضاء مصالحه الخارجية **اجاب** لا يترى مدرا

اقاموا بيعة ان قاتله
نفل وتذوق اولاده
عنهم

عاقلة

عاقلة دية له اذ لا يلزم من الضرب القتل فاعترفه بالضرب ليس اعترافا
بالقتل فلان لم يذبح الدية حتى تقوم عليه بيعة بانه لم يجر الفراش حتى مات
قتل الدية العاقلة ولو كان حرم او يترى بانه ضربه ومات من ضربه فقتل
الدية ولا شيء على العاقلة لانها لا تغفل ما وجب باقرار القاتل ولا بدق الاقرار
من التقرع بها وجب الدية عليه لانها ليس كذلك في الله الذي قتل وجده
والله اعلم **قوله** اذ امة ضربت اخرى فالت جنينا وماتت بعده
فيما الحكم الشرعي في ذلك **اجاب** يلزم عاقلة الضاربة دية للمضروبة
وغنى دية نصف عمر الدية للجنين وعاقلة الضاربة دية للمضروبة
الزوج ولا اقرار به فيكون وان عصى النسيب والله اعلم
في رجل صوب بندقة فوجر لرميه بها فضر بها رجل بعصى ليلقيها
من يده فوافق ضربه بها وضقه النار فيها فامالها فماتت **قوله**
رجلا غري المصوب فوجر فقتله فوال دية على صاحب البندقة ام
على صاحب العصا **اجاب** الدية على صاحب البندقة لا على صاحب
العصا اذ صاحب البندقة مباشر وحاصل النقص متسبب واذا اخفا
قدم المباشر وهذه قاعدة لم تقتل العاقل فيها فيما علمت والله اعلم
قوله **كتاب المعاقب** **قوله** قتل رجل فضل
بندقة صديقا صاحب ادما فقتله فرفعه والدية دية بانه قتل له
الرجوع عليه جميع ما دفع او بمقدار ما يترمه من الدية وادانته انما
يرجع بمقدار ما يترمه للرجوع الى الترافع بالباقي على بقية العقالة
كايمة من كانت نوا كانت من اهل الديوان او القبيلة او من يتنام
بهم او لا يرجع لبرقه **اجاب** القاتل لا تستقيم مطالبة جرم الدية لانها
على جميع العقالة والقاتل كاحرم وادانته ذلك فاذنه في الدية او جرم
الرجوع عليه بها جرمه فقط فيرجع اليه عليه فقط ويكون مبرقا بها
عداه من حصة من لم ياذن من العقالة فانهم والله اعلم **قوله** قتل رجل
تفادى بالاعشى ثم ترقا وراس كل منهما شجرة ولم يجر احد منهما
فراش وحق الله تعالى بوقع الطاعون ومات احدهما فقتله الله الذي
يقول النبي فيكون فادى وادى الله مات بتلك الشجرة وصاحبه
يجوز كون الموت بسببها ريقا **بالضرب** **قوله** قتل رجل دية
ام لا ما لم تقع عليه بيعة بانه مات من تلك القرية لا سيما ولم يجر
فراش منها ولم يتعطل عن قضاء مصالحه الخارجية **اجاب** لا يترى مدرا

دقيقة و يشعب منها شعوب حتى على ضيق العلم ويلم الفهم وخطب فيها
ضبط العسوى ووقف فيها ووقف الجار الموقر في الحال و يخرج في العير
الموقر في الحال ليت شعري لواليت عليه مخالطة فقتله لو
اختلنا فقال صاحب النوبة لصاحب القضاة الذي ضربت فأموت النار
والقبر على كل البارد حتى خرجت فعلى قلبك الدية وقال صاحب القضاة
بل انت القيت النار على كل البارد حتى خرجت فعلى قلبك انت الدية
ما ذا جيت في جواب اجاب به سرره و برسله لنا فان نظري
من عمى ذراعه في هذا الف الف الى الباطن اعترقنا به بالحق واليقين
على لالة الامور ان يعلموه بالحق ان يقضي بيده قلبا يهده الى
الفتوى فانما هي النقل النك حيلنا الحق على انفسنا اعادنا الله في سرور
انفسنا وبيانات اعمالنا وهدانا للصواب وهدانا الى الوقوع في الدعوى
واجارنا بفضل من الاله في الفاسدة ولقد صدق من قاله واذا ما خلا الجان
بارض طلب الطعن ووجهه والنزاع الى الله الموفق للصواب وهو اعلم
في ضيف وجد مقتولا في بيت مضيقه وقلتم بوجوب التهمة والدية على
عاقبتهم ولم تشع عاقبتهم بها واجب الجول المحذور عاقبتهم في الباقين
اجاب هو في بيت المال لا في ذلك فاجاب خلاصة في عدم محالة اولى
في الباقين فالا فيكون جناية تخصي لا عاقلة له يعني حكمه فيه حكم جناية
شخصي لا عاقلة له وقد قرر ان جناية الشخص الذي لا عاقلة له في بيت المال
وكذا ان غير ما في المقبرات والله اعلم **باب الوصايا** **س** في رجل
ادعى بانه يدعي في مسكنه على الدية مراعاة وصيته ام لا **اجاب** ليس عليهم
في عاقبها والافضل الدية في مقابر المسلمين والله اعلم **س** في رجل مضى القاض
وصيا على ابنه اخيه وابنت زوجته وكلت ابائا في المقاسمة والاشهاد والتكليف
المقام معه فعلى ما شهد به بالوكالة الشابهة عن ابنته انه قضى جميع ما شئتم
من ممتلكات زوجها ولم يبق له منه فكل ما كثر الا استوفيت ما عهد الدين
الذي بؤمته اناسي محلو مني ثم ان يدعي الاب التوكيد بالوكالة عن ابنته على
الوصي المنوي عينا ابيد الوصي غير ما قسم له تسعة دعواه وقيل محذوقه
ام لا يقبل والقول قول الوصي فيما في يده وهذا اذا جئت الاية بالدرام
وقت القسمة لاجل القسمة بلزم الوصي اخذها بما كتبت به ام لا **اجاب**

لا يقبل

لا يقبل محذوقه ولا يعطى بدعواه شيئا مما ادعاه والقول قول الوصي فيما يراه
انه له او يزيد او ينقص اذ تركه ابيه اذ كل من كان له يد في القسمة
على شي في القول قوله فيه يمينه ان طلبها من غيره واما لزم الوصي اخذ
ما ضمن عليه لاجل القسمة فلا قابلية بل شراء مال اليتم من نفسه
على جاز لا تملكه الوكيل ولا يعقد لنفسه كما هو في الالة والنظر في ارباب
لشراهم من الوصي فان كان له من نفسه في القسمة لا جاز القسمة لطلبه خط
ولا وحيث الدية وفي الزانية لو ان احد الورثة الباقين ادعى التركة
والتمس والتمس دعواه وان اقربا بالتركة ام لا بالرد عليه والله اعلم **س**
فادعى دار البيعة وكتب على البيعة وفيه ان الوصي له لوجود مسوغ شرعي واع
للبيع وهو الحاجة للنفقة والكسوة وكون الدار ملت الى الخراب والله لا غنى فيه
ولا فساد ولم ينفق بنية شهيدانه بل من المثل وكان المشتري لهم من بناء الدار
شرا وهدمها ما دوات كبر البيعة وادعى خنقا فاشهد له تسعة دعواه ام لا **اجاب**
نعم تسعة دعوى البيعة بعد بلوغه وتقبل يمينه على ان البيع كان بالقبي الفاضل
ولا يمين من ذلك ما ذكر في حكم التتابع فلو اقام المشتري بنية ان قصبة
الدار في ذلك الوقت مثل المعلن واقام له بنية فيمنه القبي اولى فلان الزا
في الدعوى ولو لم يكن على انه استأجر من وجهه بالعدل والحي بعد بلوغه
على انه كان بالغين قبل بنية المشتري اولى لانه ثبت الزيادة والكفر على انه
مشت القلة اعني القبي اولى وفي شتم الحكم في الوصية ادعى محذوقه في
يده اراي جنة ابيه فاقام ذوا الجملة اليد البينة انه اشتراه من صبي
بمثل القيمة واقام المدعي بنية ان قصبة زيادة على ما البينة في اليد تقبل
البينة المثلثة الزيادة اولى وقال كبر منهم المثلثة لقلة القيمة اولى فيه
وفي سب السابلي وجهه كبر الصغير وبلغ الصغير وادعى خنا ولقاه بنية
واقام المشتري بنية ان قصبة الكرم في ذلك الوقت مثل البينة فيمنه القبي
اول فنية استل وما عليه الا كبر هو الذي عليه الموعود وقد انقضت في القوي
في منتهى توكيد البصار فيما الشهادة واذا فسخ البيع حكم القبي بما جرد
المشتري من المصادق ان كان يات في ملكه لا حظا ان صاحب الملك يملك
التقضي وان كان ينقض البينة الاول فليس المشتري دفعه وهو ملك الصاحب
فان زاد المشتري في ذلك زيادة اعطى قيمة الزيادة من غير اعطاء ابي العاصم
وما له المشتري من بناء الدار يضمن حصه البينة ونقصه لما كان قايما

المسلم
بينه الفين مكرم على
بينه غوسه

وان كان استهلكه بغير قيمته كما هو مقرر به في كتبكم والله اعلم **قوله**
 قاضي باع كرمه لمحمد زوجته الميت وكتب هذا البيع وفيه انه يورث عليه
 في الاوقات وحمل الرغبات فلم يوجد له راجع باز يد من ذلك فبيع
 على الزوجته اذ لا مال سواه وعزل الوصي واقمع غيره فادعى انه بغيره فاستثنى
 واقام بينة على ذلك ولها الواقعة لا تقبل وينقض البيع نظر البينة وهذا اذا اقام
 المشتري ايضا بينة بانه ما لم يترج بينته ام بينة البينة **قوله** نعم تقبل البينة على
 انه كان بالقبض واذا تعارضت بينة الفقيه وبينة القدر فبينة الفقيه اولى قال
 النزاهة يورث الوصي لان الوصي اولى كان باقم بغيره فاستثنى الوصي العقار المتروك
 لنفسه الذي مع وجود المنقول يقبل ويبطل البيع انما وسئل تقدم بينة البينة
 مذكرة في البراءة والطلاقة ومثل الحكم وغيره **قوله** لا يخفى ان الذي قلناه المذكور
 ونقض المتن الموضوعة للصحة من القول فكان عليه المعول والله اعلم **قوله**
 اذ لم يبيع دار اليتيم بالقبض الفقيه **قوله** لا يورث الوصي في بيع دار اليتيم بعد
 بلوغه او قبل بلوغه لم ارجع **قوله** لا يورث الوصي لان بيعه كان بغيره فاستثنى
 ومن الحق دار اليتيم بالوقف اوجب اوجه المثل والله اعلم **قوله** في وصايتهم باع
 نصف كرمهم مثلي على ايجارتي وعين ذلك كرمهم كل ربع منه موقفا الى
 سنة وشكاه المشتري وحاربا كل غلته ويدفع للوصي اخر كل سنة ربع الشئ
 حتى استوفى الوصي الشئ واستمر المشتري ياكله حتى مضي ذلك عن بيعه وكره الاقام
 فادعى على المشتري بطلان شرائه لعدم المسوخ والرجوع بها استهلكه من ثمرته
 بل يترج دعواه ام لا **قوله** قد تقرر عدم حوار بيع عقار اليتيم عند الماتر في الا
 خاصة الى ثمنه لا قضاء لئلا لا من ثمنه كنفقة او دين لا يقضى الا منه او وقع
 بد منه فاب او كانت غلته لا تنفي ثمنه او بيع بضع قيمته وصرح في التار فانه
 تقلاعي المشتري ان يبيع والحال هذه باطل حيث علم ذلك فدعواهم السطوات
 والرجوع بها اكمل المشتري حيث لا مسوغ لم يهاذله صحيحه بسماعها ويقضي
 بموجبها ولو ضان ما استهلكه المشتري اذ البيع الباطل حكمه حكم
 العدم ومال اليتيم معصوم محترم ورد فيه من الايات والاحاديث ما
 يوقف من قرب اليه على غاية الذم ونهاية الاسف لما فيه من العظم وعلى
 حرمة اجفاد الامم والله اعلم **قوله** في الجواب الاب لا يملك بيعه منقول
 اوله اذ لا يملك ولا هذا الشجر المفرد في الاراضي المحتلة من قبيل المنقول
 فيجوز بيعه اذ اقلتم معارضه المنقول **قوله** نعم يملك ذلك قال في مع الفقه

مطل
لا يلزم الاجرة في البيع
اذا استكتت تاول ملك

مع العقار بلا مسوخ
باطل

من تنوير الابعاد ناقلنا في النصول العبادية اذ اقامت الرجل ولم يوص الى احد كان
 لايه و هو الجديع الوصي والشرائطي ومثله في اغلب الكتب و قد شرط ان لا يكون
 بها لا يتفاني الناس من مثله كما هو مقرر به في عامة الكتب والشجر من قبيل المنقول لا
 من قبيل العقار كمره به في الحق لا في الائمة الاخبار وابطال قول من جعل البنا
 والنخل من العقار حيث قال وقد غلط بعض المقربين في جعل النخل من العقار
 وانما به ونبه فارجع كعادته انتم والله اعلم **قوله** في وصايتهم باع
 في ارض الوقف المحتلة لا يخفى ان مسوغ الاحتياج عقار لم ام لا **قوله** لا يحتاج
 الى ذلك لان الشجر مما قسم المنقول وبيع الوصي منقول البيع جائز وليس للعقار
 انه محفوظ بنفسه والشجر ليس كذلك والله اعلم **قوله** في وصايتهم باع
 لنفسه سب من مال اليتيم من نفسه بل يورث ام لا **قوله** لا يجوز كمره به في الخلاصة
 معزيا الى نظم الزيد وسي قال لانه وكيل والوكيل لا يملك البيع من نفسه ولا
 من لا تقبل شهادته له وكذا ان الوصي الزيد يورثه في ثمنه اجماع وفي النزاهة
 بيع وصي الاب لا وصي القاضي لانه وكيل من نفسه ان يبيع ظاهرا كبيع ما يبيعه
 نفسه بغيره او يبيعه ما يبيعه نفسه بغيره ولذا لا ينفذ فيه في
 وقوام من نفسه احتراز عن شرايه من القاضي فانهم والله اعلم **قوله** في وصايتهم
 ماتت وكان لا اسباب جات جدتها ام انها تطلب اركانها فذكر ابو ابي باعها
 وانفق ثمنها على ما حال جاتها بل يقبل قوله بيمينه في ذلك حيث ينفق
 مثله في تلك المدة كما في النزاهة وغيره والله اعلم **قوله** في وصايتهم باع
 اقام القاضي امة باطية فانفق عليه الوصي والام تملك العقار قول الوصي فيه
 في نفقته ولا تكون له خصاله ام لا **قوله** القول بقول الوصي بيمينه فيما حقه
 على النفقة ما لم يلا به الظاهر والوصي الاثر بالنفقة مع كونه امة باطية ولا تكون
 خصما في ذلك والحال هذه والله اعلم **قوله** بل يقبل قول الوصي انه انفق من مال
 عليه ليرجع به ام لا **قوله** قول الوصي انما يعترف في الاتفاق اذ لم يكن فيه رجوع
 على ماله اما اذا كان فيه رجوع لا يقبل لانه دعوى المدين في مالا الصغير ولا تقبل الا
 ما بينته لان القضاة غيرهم والله اعلم **قوله** في وصايتهم باع
 دارهم من مال اليتيم في مال الامة لا **قوله** لا يجوز لم يشره والله اعلم **قوله**
 في وصايتهم باع دارهم وصيا على بيعه ولم يرض له اذ ذاك نفقة لم يرض له ارجا في
 مخالفة عمله فتناول في المدة التي لا يملكها الماضية عن الرضا بل لا بد ان لا **قوله**
 ليس له ذلك لشرعه مبثرا وهذا ماله يترك حرمة ذوقه سلبا وانظر الى قول

مطل
الشجر من المنقول لا من
العقار وكذا البنا

مع الوصي مال اليتيم
من نفسه

مطل
في وصايتهم
بيمينه حيث ينفق

مطل
للوصي لا يفراد بالنفقة
مع كونه امة باطية

ولا تقبل مال اليتيم والله اعلم **س** في وصية على ولده ادعت ان ماله الذي كان ينفق
 سرق هل يقبل في الوصية ام لا يقبل **ا** نعم القول قول الوصية يستحب ان المال
 ضاع او سرق لان الغلظة والحائنة وغيرهما والله اعلم **س** في وصية على بنت اخيه
 كبرت فطلب من حيا به لينظر هل الفق بالمعروف ام لا وطلب من القاضي ان
 يحاسبه هل يفتي بذلك وهل القول قوله انه الفق بالمعروف ام لا **ا** نعم القاضي يفتي
 بما سببه لكن لا يجزى على الحساب ولا تنفع والقول قوله في الخلع وفيما الفق وقوله
 الفق بالمعروف ولم ينفق له امين من جهة الحبس او من جهة القاضي والقول
 قول الامين مع اليتيم فيما فعل كذا انقل ومثلي الحكم على فصول الاستدراك
 والله اعلم **س** في وصية على غيبته منقطعته نصب القاضي وصيا للميتات
 حق الصغار وحفظ ما لهم من الضياء والله انفاق عليهم بدين نصيب وينترب على
 ذلك وجوبه ام لا واذ اقلتم بالحق فيها الغيبة المحرقة لذلك **ا** نعم اذا
 غاب وصي الميت غيبته منقطعته جاز للقاضي ان ينصب وصيا وتترتب عليه
 الاحكام المذكورة في وصية القاضي كما افاده اطلاق قوله لا ينصب وصيا به وجود
 وصي الميت الا اذا غاب غيبته منقطعته اذ لم يدعي الدين كما في الاشياء فلا يفتي
 الخني ان كان جامع الغيبتين والبرائة والقارينة وقوله على ان الغيبة المنقطعة
 بمنزلة الموت ولا شك انه اذا ماتت حقيقة ونصب القاضي وصيا جازت بغير رقابة
 المورث في وصي القاضي فكذلك ان كان هو ظاهر وصا الغيبة المنقطعة فان البرائة
 تقضي الخفاف بغير رقابة مقدرة يكون الوصي المختار في بلد منقطعته على بلد الموت
 لان في ولائها القارينة اليه وما في جامع الغيبتين عن فتاوى سيد الدرة يفتي
 بتقدير الامانة السوف وتعليقهم بالنظر بعد تقدير الخوف ضياع مال الصغار وقررتهم
 بجمع الانفاق والنفق حاله هذا اما فحتم من المنظر في عبادتهم في مواضع كثيرة
 والله اعلم **س** في قاضي نصب وصيا على صغار ونظر في الزكاة حكم الوصاية
 نظره وصي مختار للميت فاجاز جميع ما فعل الوصي المنصوب من جهة القاضي
 بالوصي ما فعله في حال كونه ام لا **ا** نعم ما فعله المنصوب جاز لما تقرر
 ان الاجازة اللاحقة كالوكالة السابقة والمروية في الكتب جواز تركه بكل ما
 يجوز له فعله بنفسه وبعد عقوله بجواز فعله وهو موجب للعقد والنفقة
 لا شبهة والله اعلم **س** في اتيام صغار لم جرة لاب وعمة وصية وام نصيب الله
 وصية على اولادهم ورثت لهم نفقة فادعت الام الانفاق عليهم من ماله الذي يجمع
 في ماله هل لا ذلك ام لا واذ ادعت انها استدان مبلغا دفعته لى ادايتها

لا يجزى الوصي على المحل

افان غاب وصي الميت منقطعته للقاضي نصب وصي

مطلب مفيد في الغيبة المنقطعة رخصتها

مطلب الاجازة اللاحقة كالوكالة السابقة

في عيها

في محال الاول لا يقبل قولها وتزوج في مال الاتيام ام لا واذ ادعت ان زوجت باجبي نسفها
 حقا نكاحا واذ اقلتم تسقط تكون لهم ام لا واذ ادعت ان زوجت باجبي نسفها
 الاتيام عند ما في نسفها لا جاز ما ثبت عليهم من النفقة بالوصي السري ونسفه
 المحرم المذكور من حقا نكاحا حتى يستوفى دينها ام لا واذ ادعت ان الزوج سرق
 الاتيام من غير رجوع في ماله فجاب المذموم منه اطرة عن الحفنة بذكر ام لا
 واذ ادعت انهم دارا مشتركة بين الاتيام وظهر في غير حارة الغير من
 وينفذ ام لا **ا** نعم مسألة رجوع الام بها التفتت من ماله في بيتي بمسألة
 ان اشهدت انها التفتت لرجوعه في ماله والا لا وبمسألة دعوى الاستدانة
 في ماله الاتيام فلا بد له من بينة على ذلك فان اقامتها رجعت والا لا وبمسألة
 سقوط الحفنة بزوج الاجنبي فلا شبهة في سقوطه به واستحقاقها للمجدة
 وبمسألة حبس الاتيام عند ما في منزلها بها ثبت لها من النفقة فلا يابى
 به وبمسألة القيام بوجبة الاتيام الى فداها بالمدك ولا تمنع الحرة عن
 الحفنة بذلك وبمسألة الزمان فلا يهلك ذلك باجماع العلماء والله اعلم **س**
 في وصي باع من رجلا حصه من عقار ففوتت النفقة والكسوة وقضى الوصي الشئ
 ثم مات واحرم الاتيام فبلى لاحد مني يري في مال هذا اليتيم مطالبة المشتري
 من الامم لا واذ اطلبه ودفع لم يرد على انه يلزمه وان اعطاه الوصي
 لم يقصد محلا يستخلص من الاخذ ام لا **ا** نعم قبض الوصي صحيح في محله
 وليس لاحد من ورثة اليتيم مطالبة المشتري بالقول قول الوصي في حقه
 على اليتيم ان كان حيا وان كان ميتا لا ضمان عليه بموته وجلا واذ دفع
 با على الزدوم وان قبض الوصي عن صحبه يستخلص من المدفع اليه والحال
 هذه والله اعلم **س** فيما لا يملك القدر شيئا وبيت كونه بانيه رشيده ام لا
 ذلك طالب وصيه يدفع ماله اليه فاجابه الوصي بان دفعته لك ماله بعد
 ان ثبت بديعك شيئا فبلى يقبل قول الوصي في الدفع سمعته ام لا ولا يفتي
 تشهد له بطرد دعواه **ا** نعم القول قول الوصي والقار ما ذكره لانه امين وقد
 نفوا على ان كرامين يقبل قوله في ابطال الامانة المستحقة او في قتلهم خلاف
 كالمصالح عليه في مسألة دعوى الانفاق بذلك ان ثبت شيئا من الامم اليه في
 الخاتمة اجاب في واقعة واقول الظاهر انه لم يثبت في المسألة سوى الغيبة
 المذكورة في دأخله في ذلك المصداق لم ار من نصي عليه ففوتت حقا وقد
 بادرت الجواب باللسان كذا اخذت من الضابط المذكور ثم اني بطلت الله رايته

مطلب ان اشهدت انها التفتت لرجوع

مطلب الدور في الرض ودين المال الى الغير بغير رض

ففيها ان كتب التفسير كذلك كالسيف والكلاب والارزاق والمخني قوله كما فاذا
 وفهم اليهم احوالهم فما شهدوا عليهم وقد حاربوا بها بان الوحي صفت في الدخ
 به النبي عند النبي فخلوا في ذلك فافهم فراجع تلك الكتب ان شئت وانظروا
 من كتاب الله لم يوصوا بغير ما في القرآن من الفطرية المتكورة في ما لا يتوقف عليه
 والله اعلم **في** وفيه من صحت من جانب الحكم فرض القاضي نفقة للامام الذي
 في حججه قدر معلوما كل يوم وامر بالوفاء عليهم ومضت مدة من فادعى انه
 ص في كونهم ايضا من مال كذا الفدية في النفقة المزدخمة على فقده قوله في
 ولا يكون تقدير القاضي النفقة المتكورة ما دعاهم بقوله في الكسوة ان يكون
 ما يقال في كسوة في سبب النفقة **اج** نعم يقبل قوله في كسوة بكسوة الظاهر
 ولا يقبل قوله فيما يكسوه الظاهر في كسوة في الخلاصة والبرائة والحقية وعلم
 كتب المذهب في الخلاصة في هذا المبدأ اذا اخرج الوحي بالمدخل والخرج من
 فيما احتمل انتهى ولا يمنع قوله تقدير القاضي النفقة لا موزع في النفقة
 قدر ادراك الطامع والشراب فقط وما تيسر الى الافهام ان يكون
 الاستغناء في كلام القضاة في الكسوة النفقة للزوجة على زوجها والكسوة
 بقدر ما لها في كسوة في كسوة النفقة على النفقة ومنه كسوة كل من له
 يمنع من قوله الادعاء ما لا يقتضي وما يكسوه الظاهر في كسوة كسوة الوحي
في في ما لو امر القاضي الوحي باقراض ما لا يتيسر فاقض بامره وحضرته
 لا يفيح ام لا **اج** قال في الحرف في ب الوقف بعد ان قدر سواها في القسم
 قلت قال في القسمة طالب القسمة هي الحيلة ان يرضى من مال المسجد لا ما
 في فامر القاضي فاقض في ما لا يفيح القسمة انتهى مع ان القسمة ليس له
 اقراض مال المسجد انتهى والوحي في القسمة هو في الوصية والوقف اخوان
 وقول الزيلعي واغلب سركا الكسوة والهدية في الزكوة بين القاضي والوحي
 انه باقراض القاضي يوم النوى في المستوفى كونه معلوما للقاضي
 ولا شك انه في كان بامر وحضرته من النوى في المستوفى والحال
 لهذه كونه معلوما للقاضي والله اعلم **في** فيما اذا اذن الوحي بدين على الميت
 بامر لا يرضى بدين بالبركة للموت وهذا اذا كان يحق من مرقته وخرجه
 لم ان يرضى على الميت ويشترط في ماله ام لا **اج** ان اراد الوحي على الميت بدين
 باطلا وليس له اذا اظهر من مرقته وخرجه ان يرضى باخذ منه من ماله في القسمة

مطل
 اذا انفق الوحي في
 على ما رخصه القاضي
 فيما لا يكسوه الظاهر

مطل
 الوحي لا يرضى في القسمة
 والقسمة لا يرضى في القسمة

مطل
 اظهر الوحي في القسمة
 من مرقته وخرجه
 لا يرضى في القسمة
 ما لم يرضه

والخاتمة

والخاتمة الى الابد وحي ينطق على الحي من مرقته وخرجه حتى يبلغ فوضه ذلك عليه ليس له ذلك
 الا اذا كان النفقة لرجع عليه النبي فلو شهد بوجه والا والله اعلم **في** في كسوة
 بناء في مقرر على ارض وقف وعلم بها على الارض بجهة الوقف بطريق الحكم اوحي
 في مرقته اذا انزل به حادث الموت في كل يوم رجلا منهما فله ان يفلان
 بقران سورة يس وتبارك والاخلد في مرقته في كل يوم رجلا منهما فله ان يفلان
 على الله عليه وسلم وعلى الوحي **في** وفيه من صحت من جانب الحكم فرض القاضي نفقة للامام الذي
 للمالك بغير قطع مرقته في كسوة من اخرج الزكوة المذكورة اذا كانت احدها بغير
 ولده ان كان له اهلية ولا يرضى القاضي من له اهلية وملك مسمى الزكوة
 واستمرى الرجلان بقران ويشترط في كل منهما على وجهها المعين لها من اوجه الزكوة
 معرفة وارث الموصي **في** في كسوة من اخرج الزكوة اذا كان الزكوة وقف
 وانه ناطق عليه واستبد له من رجل اخر فابوله بطريق الظاهر بغير معرفة وارث
 الموصي والحال ان القاضي ليس له سوى عاقبة من اخرج الزكوة على هذه الوجهة
 يصح الزكوة وقفا على القاريين ابدانهم لا والهدية الوصية صحيحة ام لا
 والهدية لك احد القاريين المتوفى في الزكوة ام لا وهي لورثة الموصي المتوفى
 في الزكوة **في** في كسوة من لا **اج** هذه الوصية باطلة ولا يصح الزكوة وقف
 ولا يملك احد القاريين التصرف في الزكوة ولا يستبدل الواقع منه غير صحيح
 ولو رغبة الموصي المتوفى في ب الزكوة لا نه والحال هذه مما ترك الميت فيحيي
 على ما يرضى الله تعالى قلاد في وصايا الزكوة اوحي لقاري بقران الزكوة عند قسمة
 بين الوصية باطلة وفي التنازع في القسمة النسخ والعير في الوحي اذا
 اوصى بان يدفع الى انسان كذا من ماله ليعمل القرآن على قسمة الوصية باطلة
 لا يجوز ولا كان القاري معينا او غير معين وعلموا ذلك بان ذلك بمنزلة
 الاجرة والافواه اخرجت على طاعة الله تعالى وان كانوا استحسنوا
 جوازها على تعليم القرآن فذلك للضرورة ولا ضرورة الى القول بجوازها على الزكاة
 على قول الموقف في ذلك والله اعلم **في** في زوجه لا وارث لواحد منها سوى
 الاخر اذ ان لا يرضى من تركه واحد منها شي تغير زوجه فيها الحيلة **اج**
 الحيلة ان يوصى بواحد منها لافرح جميع ماله ولا يمنعه بيت المال
 عندنا لانه غير وارث والله اعلم **في** في قسمة مات امين عنه وعي ابيه
 فلمن النصف في ماله **اج** قد افقت كتب الحنفية على ان المتوفى في ماله
 الصغير للاب ثم لاب ثم لوصي اب الاب ثم لوصي اب الاب قال في البحر نقلا عن

مطل
 بيت المال غير وارث

ظن
التصرف فيما لا ينفصل
الى الابن ثم وصي

خزانة الخفين من السبع الولاية في مال الصغير الى الابن ووصيه ثم وصي ثم وصي ثم وصي
اب الابن ثم وصي ثم وصي ثم وصي ثم وصي ثم وصي ثم وصي ثم وصي ثم وصي ثم وصي ثم وصي
الابن لا يملك القاضى التصرف في مال اليتيم مع وجود وصيه يعنى وصي اليتيم ولو
كان منصوبه وفي جامع الفقهاء الولاية في مال الصغير الى الابن ووصيه ثم وصي ثم وصي
وصيه فان لم يكن ذلك فالقاضي في نصب القاضى وليس لغيره ان يوصيه وصيه
المصرف في مال اليتيم ولو كان في كنفه من كنف المذهب المعبره والمصلحة في مال اليتيم
كتب الخفية كالدرر وعمرها والحاصل ان ولاية القاضى في مال الصغير متفرقة عن
ولاية الابن والجد وصي كل واحد منهما وفي الحاشية في كتاب البيع
في فصل بيع الابن والام والجد والوصي والقاضى والمصلحة في مال الصغير
وسائرهم وسائرهم فان لم يكن في مال القاضى حصة في مال الميت عند
وصي الميت وعمره من نصيبه وصي الميت تراجمه اكثر اقول فكيف مع
الاب وتوارث الناس بالولاية عدا لده وقد ثبت مدني بعض القضاة
في هذا الامر بحسب العجائب وبما لا يصدق به الاب الحليم وصاوي الزبون
الاب باخذ مال اليتيم من اخته ويكتسب ذلك في حلاله فلا حرج ولا فاقة الا بالمال
الغني العظيم **س** في وصي القاضى على اخيه اليتيم اذ اشهد على نفسه وعلى
اخيه اليتيم انه لا يملك حق اليتيم في مال اليتيم فلا حرج ولا استحقاق
ولا دعوى من جهة المصلحة الذي كان عليه فلان ولا من جهة عقد مشترك
وربع وقد ولى سائر الجهات لما مضى من الزمان واليوم تاريخه بل ينفذ اشهاد
على اليتيم المذكور فيما ذكر ام لا **ج** لا ينفذ اشهاد على اليتيم
المذكورين اذ اشهادهم وادراهم كمال فيهم بعقد غير باطل ولها الدعوى عليها
بذلك شرعا ولا يمنعان عنها اذ مال اليتيم والوقت والغائب مستثنى من عدم
سماع ما يرضى عليه في حق سنة والله اعلم **س** في وصي على يمين او على يمين
بوصية لغير وارث لکنه ذورهم ثم لا ينفذ في الوصي ان ينفذ في حصة
من الثلث ام لا واذ نفذ ما ولى اليتيم فانكر الوصي واتي الموكل به بشاكره
ويجوز حكمه بالحاكم ان ينفذ حكمه ام لا **ج** لا ينفذ في الوصي
تنفيذ وصية المرحومة اقله كيف لا ولو لم يجرم قطع وهذا اجماع من
الامة واذ بلغ اليتيم والكرام ان الموكل به يرضى عليه وحكم له
القاضي السابق به ان ينفذ في حصة الارحم مادام في حصة فلا ينفذ ان ارد
اذ لو طرأ محض عليه التنازع تشدد الله اعلم **س** في وصي له اعمام

ظن
مال اليتيم والوقت
والغائب مستثنى

منه

رفع
ليس التصرف في مال
نحو وصاية

لا يرضى الوصي بموته
جهلا

منهم من يوصي لاب وام ومنهم من يوصي لاب لا يرضى له ومنهم من يوصي في مال به وصاية
ام لا وحالا ان يترك قاضيا يترك ام لا يرضى له **س** ليس للوصي التصرف في مال اليتيم
بغير وصاية مطلقا ولا كان عمالاب وام اولاب والله اعلم **س** في الوصي اذ
مات بعد ان خلفه مال الايتام به له ان يتركه ضامنا له **س** في ذلك وبه قد
ضمانه من تركه ام لا ولا اذا كان قد مات بماله من غير حلف يقضي ام لا **ج**
ج لا كلام في انه يقضي في المسئلة الاول فلو كان واحدا في السنة ضلوف وقد قال
قاضي خان في الوقت ناقلا عن القاضي ان الامانات تنقلب مضونة بالموت في قبيل
الان ثلاث احوالها مستحقة الوقت الثانية السلطان اذ اخرج الى القرو وخرجوا
واخرج بعض الغنيمة عند بعض الخلفين ومات ولم يبين عموما اخرج
في مال القاضى اذ اخذ مال اليتيم وادفع عنه ثم مات ولم يبين عند
من اخرج لاضمان عليه اتى ذكر التهمة الامانات تنقلب مضونة بالموت اذ
لم يبين الا في ثلاث سبل وذكر سبلي قاضي خان في المحتل والسلطان
والثلاثة احوالها وضمن قال الطرسكي خلع من كلام قاضي والتهمة اختلاف
في تصنيف احوالها وضمن في تصنيف القاضى انتهى ولم يذكر واحد منها الوصي
وذكره في جامع الفصولين / ان الوصي صاحب الحفظ بقوله ولا يرضى الوصي بموته
جهلا ولو خلفه بماله وضمن الاب بموته جهلا قيل لا كوفي انتهى واقبل
والوصي عدم ضمانه لئلا يستغنى النكاح منها ولا يخفى لغيره فقد علم الحكم في
المسول عنه باوحي عجارة وافهموا للمراد والله اعلم **س** في وصي نقض جميع
مال اليتيم عليه بقدر ما فرض القاضى له واذن له بالنفقة فارعى شخص يرضى
على الميت فان لم يرضى اقراره بذكره لا يرضى الوصي ضمانه ووقاوه
من ماله باقراره ام لا **ج** اقراره على الميت باطل ولا ضمان على الوصي
باقراره لانه اقراره لغيره على الغير فكأن باطلا لا يحرمه والله اعلم **س** في رجل
مرض فجعل اخاه لامة وصيا على اولاده لئلا يورثوا بالقرف في اموالهم من
جهة العصمة حتى الجد لاب والقاضي ام لا **ج** نعم هو ولى بذكره من جهة
حتى من الجد لاب ومن القاضي وعرضها والله اعلم **س** في الجد الى الام
فلان ولاية في مال الصغير مع ابيه ام لا **ج** الولاية في مال الصغير الى
الاب ثم وصيه ثم وصي ثم وصي ولو بعد ثم الاب ثم وصي ثم وصي ثم وصي
فان لم يكن فالقاضي ومن نصب القاضى كذا امره في علمنا فاذا كان في
كل من الاب ووصيه ووصي وصيه وان بعد ذلك اب الاب بعد ما في القوف

ز مال الصغير على القاضي ومن نصبه القاضي فكيف يكون لآب الام مع نظر
 وتصف في مال اولاد بنته وبولادته لم اصل هذا الا قال به والله اعلم
 في امية باعت زوجها عذرات من مرض موني بالحياة ولادته عليها وما تمت
 زوجها وهي بيت المال فهل تنفذ حياتها وليس لبيت المال رد حياتها معه
 والرجوع الى قيمة المثل ام لا تنفذ وله ذلك **اجاب** نعم تنفذ حياتها معه
 بل ووصيتها له وليس لبيت المال رد حياتها له كسب بوارث وانما يوضع
 في بيت المال عند عدم اصحاب الرضا والمعتبات وذلك الارحام والموصي
 بما زاد على الثلث من حيث انه مال غيره لا من طريق الارث والتوقف في
 الوصية للوارث وفي الحياة استأجر الوصية وحل لوارث نفذت في حياتها
 مع زوجها لا توقف بل ولوارث بكل ما لم تنفذت وصيتها له والخال هذه
 وقد مر في بعض المسائل صاحب الجود لم يرد الوصية بل كتب الرضا في طم
 بذلك والله اعلم **س** ثانيا اذا كان رجل وصيا على اولاد اخيه القاصر ومنه على
 دي فوفاه الوصي وصرف تصارف ثم بلغت منهم بنت فاذن الوصي بالذي لها
 عنده وتحتق عنه مقدار معلوم ودفع لها مخيم سرية والان قد رتبته بقسمهم
 ويطلب الوصي ما كان يدفع اليه على حساب ما اقر به لا ختمه ويمنع
 عليهم بما وفاه وما صرفه قبل بلوغه واختاره لانه لا يملك المذوق الا بالمصارف
 التي صرفها عليهم بعد ذلك فيؤيد بغيره في اقرار المذوق ويملك ما يدفع
 لاختها الذي بلغوا بعد ما على حساب ما اقر له لانه لا يملك رخصة تعه
 جميعا ولا يجب عليهم من المصارف الا ما كان بعد الاقرار بالميزان والحالة ما ذكر
 او لا **اجاب** لا يلزم الوصي ان يدفع لاختها على حساب ما اقر به للمأجور
 عدم الاتفاق فيما وقع له من الاتفاق في السابق والحق ان هذا ما
 اذا اختلف كالمعروف في كل مكان وقد تراءى الوصي من المال الذي في يده
 اسانته وانما اذا ادعى ضايعه او له النفقة على البنت او له النفقة منه كذا ولم يكن له
 الظاهر صدق بيمينه في نفقة مثله وله ولاية الخلق بالمعروف من ماله من الخا
 ان يكون الخرف في خرافه او زاد سوما اشترى لومى النفقة عن سوما اشترى لها
 فلا يلزم عليه ان يدفع لاختها على حساب ما اقر له لانه لا يملك رخصة تعه
 تعه ولو بها مرضا فاحتاج الى زيادة المصروف ولو بها النفقة عليهم من مالهم
 في تعلق الزان والادب حيث حكموا له فيكون ما جبر ولا شبهة في جواز دفع
 الوصي لاختها عن بعد بلوغها من المال الذي بوقت يده اما لغة اذ يبلوغها

طلب
 في امرأة باعت زوجها
 عقارات بحاياه تنفذ
 وبيت المال ليس بوارث

جار

حازله المقاسمة معها كما رتب به علماء بان له المقاسمة مع البالغ من الورثة فلم يكن
 فيها فعل وثق ما لا خفيته يده امانة بطرق الوصاية يتصرف فيه على تقدير
 للوصاية عاذا علم جواز وقوع هذه الاحتمالات ولما بيننا في قوله فيما للم
 قت يده من المال وقد غالبت علمنا بالادلة الصريحة وطلب ماله من الوصي فقال
 الوصي من من كان القدر قوله لانه امين وان قال انفق ما لك عليك يعرف
 في نفقة مثله في تلك المدة ولا يقبل قوله فيما يكزبه فيه الظاهر والمرد بالظالم
 ما يظهر للناس كذبه فيه من غير احتمال وفي الخلاصة وكبر ما امكن قوله الوصي
 معتبر في الاتفاق ولكن لا يقبل في الرجوع عليه الا باليمين لانه ادعى ذنب عليه
 فلا يقبل بلا يمينه والحاصل ان الزام الوصي بالنفقة على صاحب ما اقر لها بغيره
 فكل من فقيهه وتقررنا لهذا الظاهر الوصي فيه والمغيب لا يعلمه الا من تزد بعلم
 الغيب ولما الظاهر وهو متعلق السراير بلا شك ولا ريب والله اعلم **س** في رجل
 جعل اخاه شقيقه وصيا على اولاده فادفعه القضي على الوصي المزمع انظر
 وقف بلد المستحق وسجنه وتوعد به بالقرض واخذ من ماله الايتام مبلغا
 عظيميا استغرت غالب اموالهم بغير جسي الوصي المذكور دالما انه قد وعده
 هذا الوصي المختار ان يرفع الامم المدللة الى مورد ليستخلصوا ماله الايتام منه
 ويردوه اليهم ام لا **اجاب** نعم للوصي المذكور على من لا يملك الايتام منه
 على الايتام الا بالرفع الى ذلك اذ الحق يطلب ضالة ولا يسبيل الردم الا
 بذلك وقد قال تعالى ولوردوا الى ربهم والحادث الامم منهم الية وهم في ذلك
 الغاية القصوى والنهاية والظن الغالب او اليقين القاطع بوجود الحق الي
 امله عذره اليهم حيث لا يمتنع من ذلك مانع ولا يظن بولاء الامور الا بالحق
 والدفع في وجه الجور والاعتساف وحفظ مال اليتيم حيث لم يأتى الا بالرفع اليهم
 فلو وجب على الوصي المختار دفع عليه تركه بلا شبهة ولا انكار فاذ ادفع ذلك
 اليهم ورد مال اليتيم اليه فقد فرغ من عهده الواجب عليه وحصل الثواب الجزيل
 لهم فجعل ما تحببت همته اليه وذهب كالبالجر الوافر والفوز الحسن في اليوم
 الاخر وفي كل سنة ومنهم من عهده الواجب ورد على كل ظالم بالمال ايتام
 وجلبه لنفسه بذلك المالك والمعاظب وهم دفعتم الله تعالى بغيره عليهم ردع
 من يتعبد حرد الله تعالى في كل اموال ايتام في ظلمها ويقبل نفسه جرما
 وانما وكيف لا يفرض على الايتام وروحيهم بنصيب الميت اخيه وابيهم وبما مور

مطلب
 لا يقبل قوله الرجوع
 الا بيمينه

عنه

خلف ما لم يشأوا واذا ارادوا قطعاً وقد قيل اذا انت لم تقم طيبك بالذي
يسوك اقصيت الداء عن السقم وحاشا ان تسوء لالة الامور بحال
يده بالظلم وتنادت مال اليتيم بغير حق ويهلكه ويلقوا حبله على ربه يلى
يرحمه من غير ربه ويخرج منه من جوارحه وهذه الامة المحمدية كلها خير اولها
واخرها كما جاء في الحديث امتي كما لمطر لا يدرك ادم خيراً اذ افره وفيه لا تزال من امتي
امة قايمة بالله لا يفرهم من خذلهم ولا من خذلهم حتى ياتي امر الله تعالى وهم
على ذلك والله اعلم **س** ندعى على يتيم عمل في تقاضي ديونه ومراعاة
اسبابه خوفاً من ابيه ربي وطلب من قاضي ان يصف له في نظير خدمته عن
المدة المذكورة اجرة نصف له قدره وعزله ذلك القاضي وطلب في قاستروها
منه فلي الحق الوصي ولا يجوز استرداده ام ليست حقه **ج** ان كان
سرع مترياً فليست حقه لم تسترد منه وان عيى القاضي لم اجر له لعمري
حيث نص في ندمته له فلي حقه ولا يجوز استرداده والله اعلم **س**
في الوصي المنعوب من جهة القاضي هل له ان يشترط مال اليتيم لليتيم ويدفعه
مفاتيح وبضاعة ويمنعه من اخراجها من البيت مثلاً بائناً غير احتياط ام لا
بيننا الجواب مفعلاً **ج** نعم للوصي ذلك لا يوجب الخيانة وسراً مثلاً
فرو وغيرهما من المفاتيح ومن اطلق عدم الجواز من ايجاب المتون
اراد في حق الوصي لنفسه لانه عليه السر والادب **س** في تركه فيها صف
هل لا يبيح ان يعالج على ما خضع من عقار وعرض ومواسي وغير ذلك من مال
معلوم ام لا **ج** نعم للاب ان يعالج اذ لم يكن فيه ضرر على الحق كاذر
البراز في كتاب الطلاق والسادك في كتاب الوصي ومسايل الزكاة والتجارب
لكن بشرط وجوب شرائط التجارب ومساوغات بيع عقار الصغير في حال هذه
والله اعلم **س** ان تركه مستغفراً بالدين فيها صفة ودعى منصب
من جهة الحاكم دفعه الوصي لبعض الغرض من غير ايات ديان ماتت الصغيرة
عن ذرية فيها اخ لا صغر له اب مقرر بالدين المذكور هل يضمن الوصي المترك
ما دفعه من غير ايات ام لا يضمنه ومع تصديق الاب على انه الصغير ام لا
ج الوصي ضامن بالدفع على الوصي المذكور ولا جرة بتصرف الاب على
انه الصغير اذا المترك ان اراد الاب والوصي لا يضمن على الصغير في بيع
جامع الفضل في الحامض في الخلف وغيره والله اعلم **س** في الوصي

مطل
لوصي القاضي ان يشترط مال اليتيم لليتيم
مصادره وبضاعة ويمنعه من اخراجها
العتق مثلاً بائناً غير احتياط

مطل
للاب ان يصالح على الصغير
اذا لم يكن فيه ضرر

مطل
اقرار الاب والوصي
لا يصح على الصغير

اذا نص

اذا نص المقاضي على شيعة فقال عن عقده المراجعة ضيانه على يعني المدفع اليه
الحال بل يكون ضامناً ام لا **ج** لا يصح ضمان الوصي لنفسه المدفع اليه ولا
العمل الذي ترتب بمباشرة عليه اذ لم يوف المقتضى اصل كالمطالبة والاصل
وانظر ما كتبه ابن خبغ والكمال عند التكلم على بطلان كفالة الوكيل والمضات
للوصي في المال ثم اياه الروا وتترك الجواز والمرا والله اعلم **س**
في تركه فيها كبراً وابتاع عليه وصي والتركه في بيع ادعى احداً كماله عليه
كماني يده المورثة الله ملكه واقبته بالبيعة الشرعية وحكم له به فليست
الحكم على الملام لا **ج** ينفذ الحكم على الكل وقد صرحوا في دعوى العقب بانها
اذا كانت في يد احد المورثة فليو خضيرة سماع الدعوى وينفذ الحكم على جميع
جميعاً والله اعلم **س** ذوصي يختار على يتيم طلب من حاكم الشرع الزبي
ان يقر له في مال اليتيم اجرة نظير خدمته الوضاية فمقرر له ان يقر
نظير خدمته في كل يوم قطعتين من مال اليتيم وقبض ذلك مدة سنتين
وقد بلغ اليتيم ويريد الرجوع عليه بما قبض هل له ذلك ام لا **ج** لا
حيث عمل وكان الحق له قبل اوجه المثل لعملي ليس لليتيم الرجوع
عنه لانه والحال بهذه يستحق ربحاً وان لم يحصل له شيء له ويرجع
به عليه وكذا اذا كانت المجهود زرايد ابن اجر المثل يرجع بالزيادة
لا مرة العلما في محله والله اعلم **س** في الوصي المختار اذا اذن له الوصي
باستئجار مال اليتيم وكان كرام عيى له القاضي في نظير الاستئجار
لحصول المسقة علوفة جارية فهل له تناولها حصة اذن له القاضي
ام لا **ج** لا هذه المسئلة فيها اختلاف قياس واستحسان في جامع
الفضائل في السبع والعشرين رافراً الرخ الطحاني ولا يملك الوصي ولو احتج
الا اذا كان له اجرة في كل قدر اجرة وماله في العبادية وفي الخاتمة والارز
وكثير من الكتب له ذلك لو محتاجاً استحقاقاً وفي القينة محانه لا اجرة وقد
تقرر ان الماخوذه **ج** لا استحقاق الا ان مسابلي ليست هذه منها واذا
كان الاستحقاق ان له ذلك بدون تعيين القاضي فتعيينه او لو كانت
لغيره بان نقل القينة لا يوارى نقل قاضي فان قاضي خاذ من اهل الزجر
لا حرج به اليه فكم في نصي والله اعلم **كتاب الخني** **س** عن خني
مات فادعى ان بنته من بنته فادعى على قدرها سهمها مقدراً واقام على ذلك
بينته وانه كان يولد من مباد النساء هل يشع دعواه وتقبل بينته فاجب

مطل
لا يصح ضمان الوصي

مطل
اذا اراد القاضي ان يقر الخني
اجر المثل له ذلك

فقبل كيد شمع وتقبل وما كنت في البداية ان الخنثى اذا مات قبل ان يستبين لا يقبل
بلى يكتفى بالتشبه احبها ولا ينظر الاجل والسالكين يثبت خمرها اذا قال
الشهود نظرا انها يقول كالمسا لا يسمع لنسبها **باب** هذه المسئلة ما سألنا
من الدعاوى الواقعة على الخنثى والاختلاف الواقع في حاله جعلنا في التنازع
نوعا مستقلا على حدة وذكرنا في كثره ولا يابى ما يرد ما هو في فيما اقتضاه
قال في في الاختلاف الواقع في حالة الخنثى والدعاوى في ذلك واجامه البينم عليها
ان قتل الخنثى خطأ قبل ان يستبين امره قال القول في ذلك قول القائل انه ذكر
ادانته وكانت الدية قبل على القاتل بان لم يكن له عاقلة وان كان له عاقلة فالقول
قول العاقلة فان قالوا انه ذكر في القول قد لم وجب عليهم دية الذكر وان قالوا
انه انى وورثته ادعوا انه ذكر فالقول قول العاقلة لانهم يدعون على القاتل العاقلة
زيادة فتمت الف درهم والفتل العاقلة ينكرون ذلك فيبقى عليهم بركة المرأة
وتتوقف الف درهم الى ان يستبين امره انه ذكر وانى رجل مات وترك
ولدين احدهما خنثى مات بعد موت ابيه فادعت ام الخنثى الى ذكر وانه كان ورث
من ابيه نصف المال بعد الثمن لانه مات وترك ابني وامراة ثم ماتت الخنثى فودعت
انا ثلث ذلك النصف لان الخنثى مات وترك امراة وخنثى ثم ماتت الخنثى فودعت
وقال ابن الميث واما في الخنثى لابل كانت الخنثى جارية وورثت الثلث من الميث
بعد الثمن ثم ماتت فودعت انت ثلث ذلك الثلث فالقول قول ام الخنثى لان
الاخ يستحق على العلم بالله ما تعلم انه كان ذكرا وان اقامت الام بينة انه كان
يقول من مبال الرجال ولا يقول من مبال النساء فان لم يثبت من ابيه ميراث
النصف بعد الثمن ثم ماتت الام ثلث ذلك النصف من الخنثى وان اقامت ام الخنثى
بينة انه يقول من مبال النساء ولا يقول من مبال الرجال وانما ورثت الثلث من
الاب بعد الثمن ولام الخنثى ثلث ذلك الثلث لما ماتت الخنثى ذكر ان بينة الام الحي
وان اقام رجل البينة ان ابا الخنثى كان زوجا له على ان يزوجهم وطلب ميراثها
وصدقة الابن وكذا بنة الام ولم ترق الام بينة على ما ادعت فانه تقبل بينة الزوج
ويحصل عليهم الميراث من الخنثى ميراث الزوج وورثت ام الخنثى واما الخنثى من
الصداق الذي دفعها على الزوج ومما ترك الخنثى وان اقامت الام بينة على ما
ادعت انه كان يقول من مبال الرجال ولا يقول من مبال النساء واما الزوج بينة انها
كانت المجنونة انى وتقبل من مبال النساء ولا يقول من مبال الرجال كانت بينة الام على
بالرد ولان هذا الخنثى المشكل الذي مات صغيرا اقامت امرأة بينة ان ابيها زوجها

اياه في حياته فامروا له درهم وانه كان غلاما يقول من حيث يقول الغلام ولم يكن
يقول من حيث يقول النساء وصدقته الام وكذا بها الى ابن الميث فقال اخذ بينة
المرأة واجعله غلاما واجعل صداقها في ميراثه من ابيه واورث منه الميراث
وارث امه منه الثلث واجعل ميراثه من ميراث الغلام فان اقام الام ابن
الميت البينة بانه كان جارية يقول من حيث يقول الجارية قال لا تقبل بينة
في ذلك واقتضى بينة الميراث وهذا اذا جاء وامعافاة اقام الزوج البينة ولا يقبل
بذلك ثم اقامت المرأة البينة فانه لا تقبل بينة الزوج الهرك بالقضاون وقت
احد البينتين وقت قبل الاخر فانه يقضي باستحقاقها تاريخا وان لم يرق
ذكر البينتين ولما اذا كانت المرأة تدعي الصداق ومن لم يرق الصداق
فانه لا يقبل بينة ولا كان هذا الحي جارية قال بطلان ولا يقضي على
من ذلك بل اتوقف في ذلك حتى يستبين حاله متى ادركت حاله الحياة
عندي بينة ما بعد الموت ولان هذا الخنثى حين مات بعد ابيه وبميراث
اقام رجل البينة ان اياه زوج اياه على هذا الوصف وامره بدفعه اليه
وانه كان يقول من حيث يقول النساء فهذا الخنثى امراة ان جازت
البينتين معا وجات احدهما اسبق من الاخرى فان لم يرقها اورثها
على السوا تارثت البينتان جميعا وهذا خلاف ما لو لم يدع الزوج نصف
الصداق بالطلاق قبل الدخول وانما ادعى التكالع على الخنثى لا غير ذلك المسئلة
فيها ذكر ان بينة المرأة اولى وان دقت ووقت احدهما اسبق من وقت
الاخر فان جاءت احدهما قبل الاخرى ان جاءت الاخرى قبل الاخرى فاما في
فالجواب فيه كالجواب فيما لو جاء معا ولم يورثا دارخا وتارخا على السوا
فانه لا يقضي بواحدة منهما ولان هذا الخنثى المشكل مات قبل ان يظلم له
فاقام رجل البينة ان اياه زوجها اياه بالف درهم برضاها وانما دللت منه
هذا الولد قال اجنبت بينته واجعلها امراته واجعل الولد ابني وان لم يرق
هذا الرجل البينة واثبتت المرأة البينة ان اياه زوجها اياه برضاها وان
دخل بها وانما دللت منه هذا الولد قال تقبل بينة ويقتضى كون الخنثى
رجلا وانما الولد فان اجتمعت الدعوات معا وجات البينتان جميعا
فان قامت احدهما تبنى البينتين وتحمي القاضي بشهادتهما كجاءت البينة
الاخرى بعد ذلك قال لا تقبل البينة الثانية وان كان هذا الخنثى المشكل من
الرجال كان فادعى رجل مسلم ان اياه زوج اياه على امر سمي برضاها واما

بينه من اهل الكتاب على ذلك وادعت امرأة من اهل الكتاب الله زوجها واقامت
على ذلك بينة من اهل الكتاب قال ائني بينة المسح واجعلها امرة وابطل بينة
المائة وكذلك لو كان الرجل من اهل الكتاب وبينته من اهل الاسلام ويقضي للرجل
دون المرأة ثم قال ولو كانت لهذا الخنثى فادعت امه ميراث غلام وادعت الوصي
بذلك ومحمد ببيعة الورثة وقال في حريه قال اذا جاءت الاموال والدعوى
لم يصدق الوصي ولا الام على ما ادعى وان كان لهذا الخنثى جيل لم يمت فقال انا
غلام وطلب ميراث غلام من ابيه وصدقه الوصي ذلك وانكر ببيعة الورثة
ذلك وقالوا في حريه قال لا اعطيه ميراث غلام ولا صدقه على ذلك الا ببينة
الى اخر ما ذكره من المسائل وهو صريح فيما اقتضاه به كما لا يخفى واما مسألة البرائة
وعني ما فلا ترد لامور منها ان النظر اذا دفع اتفاقا من غير تعدل لا يجب التسقي
باجماع علمائنا كما هو جوابه في باب ثبوت المنب وفي باب الشهادة على الزنا
وهذا اذا كان ممن يثبتني واما اذا لم يكن كذلك بان كان صغيرا فغسله
الرجل والمائة قال الشرا في كتاب الكراهية وفي الجائر اذا مات صغيرا وصورة
يفسده الرجل والمائة وقال في الجرح واما الخنثى المشكك المي اتي اذا مات ففهم
خلافا والظاهر انه يجهل قيدا بالميت اذ الصغير الذي لا يشكك علمه
من حكم الصغير والصغير حيث اجازوا للرجل والمائة ان يفصلها ولا شبهة
ان يحل كلام الهداية في المشكك قال ابن القيم في دليل الامم وقول العلماء يطعن
عليه الرجل منوع بل يطعن عليه اذا دخلت المائة خنثى لم يثبت يعلو
ان ليس فيه شيء ثم خرجت مع الولد فيعلمون انها دابة وفيها اذا لم يتعدوا
النظر بل وقع اتفاقا وهذا يدفع ما قد اورد من ان شهادة الرجل استلزم
نسخة فلا تقبل وفي الجرح فادع بقوله شهادة رجلين قبول شهادة الرجل على
الولاية من الاجنية وانهم لا يفسقون بالنظر الى عورتها اما لكونه قد يتفق ذلك من
غير قصد نظر ولا تعدد او الضرورة كما في سنود الزنا ومثله في الزنا وعمره والحاصل
ان مسألة قبول الشهادة على الخنثى مصرح بها في كلامهم وليست تخالفه لا من
اصولهم ولا من مصادمهم لزم من زوجه بل في ظاهره والله سبحانه وتعالى اعلم
في المباحة والمجاورة مسألة ولزم زوجه خنثى وبكره خنثى وهما صغيران زوج
زيد خنثاه الصغير من خنثى بكر فلما بكر اذا الزوج امرأة والزوجة رجل فقال

الفقر

الفقر بيني قوله في التلح فان قوله ثم دعتك يستوي من الجانبين في جواز
التلح ولذا لا يقول لا يلح التلح لان المالكية تنافي المالكية وربما يقال لا يلح
بجهة التلح ولا يبطله حتى يبين الحال ثم بعد قوله هذا على طرف البحث
ايت المسئلة منقولة عن القنية والظهيرية ان التلح صحيح وعلان القنية
بما علمت فاجب الداعي عرض ذلك على حكم العلماء وسوا الفضل وعني النبلا
لان هؤلاء حللوا المسكلات كشاف المعضلات لاجرم اتفق ببيعة السلف ورجوعه
الخلف فالمرجع في هذا المقام غاية التردد وانما التفرع من عدم دام النفع بطلبه
للعدا الى بيع التنازل والقصد بعرض ذلك على حكم القابض لا يخفى والله يعلم
بالمقاصد وبيته كل قاصد **باب** الخنثى اذا زرع بالخنثى فادع من الزنا فانه
والفيض والزبل ومنه الغفار وعني ما بان له موقوف حتى يبين وكذلك يعني
كثير من علمائنا بعدم جواز حتى يبين وعبارة التنازل خاتمه لادع من خنثى
من خنثى وهما مسلمان يتوقف في التلح فان ما تأقيل التبيين لم يتوارى
وعبارة الفيض منها وعبارة الزبل فان زوجه ابو او مولاة امرة او رجلا
لا يلح بجهة حتى يبين حاله انه رجل او امرة فاذا ظهر انه خلاف ما زرع
به يبين ان البطلان صحيحا والافاضة لعدم مصادفة الحلي وكذا اذا
زرع الخنثى من خنثى اخر لا يلح بجهة التلح حتى يظهر ان احدهما ذكر والاخر انثى
وان ظهر انهما ذكران او انثيان بطل التلح ولا يتوارى ان اذا ماتا قبل
التبيين لان الارث لا يورث الا بعد الحكم بجهة التلح اتي قوله احدهما قام
فتناول ما اذا تبين على قسري ما قدره الوليان ويؤكد قوله ايضا وان ظهر
انها ذكران او انثيان بطل فانه مخبره انه ان ظهر احدهما ذكر والاخر
انثى انه يلح التلح فيكون موافقا لما في الظهيرية وقاضي خان والتنازل خاتمه
وعبارة من الغفار وحكمه في التلح ان لا يزوح من رجل ولا من امرأة فان زوح
رجله فوصل اليه جازا امرة فوصل اليها جازا ولا اجل كما لعني ثم قال
ولو تزوج مسكنا مثله امرة او رجلا لم يخز حتى يبين فلا يتوارى ان
نفاد هذه العبارة جميعها التوقف في تكافؤ مطلقا فاذا تقرر هذا فلا شك
في صحة التلح فيما صورته من انه بعد كبرها تبين ان الزوج امرة والزوج
رجل لمصادفة الحلي اذ بعد تصويره في المشكك بطل التبيين لادع قد
صرحوا بان الرجل لو جعل نفسه بحالة التلح مع التلح ثم دعت في الظهيرية وتنازل
قاضي خان والتنازل خاتمه ما زال اللبس بالظهيرية وعبارة الثلاثة تفتيان

صغير ان قال ابو احمد ههنا لا بال الاخر محض من الشهود نزلت انتي لهذه
 من انتي لهذا فقبل الاخر ثم ظهر ان الجارية كانت غلاما والعلام كان
 جارية كان النكاح جائزا زاد في الظهيرة قوله وهو نظير ما ذكرنا اذا
 جعل الرجل في عقد النكاح نفسه محلا للنكاح انتهى وقد نقل فيه في النظم
 الوهابي في قولني فقال ولوزع الخنثى صغيرا بمثلته يصح وفي التفسير قد نقل
 قال ابي النخعي في سرحه ظاهر كلام النهاية عدم الصحة وبخلاف
 ما في الظهيرة وموافق لما نقل عن ابي الليث انتهى واما قضيت ان
 المالكية تناق المملوكية في مسألة غير ان مالكننا في هذا ذلك اذ قبل
 التبيين المالكية والمملوكية في كل منهما خفوه غير كونهما والحق قبله
 التوقف بلا شك واما قضية زوجها يقال لا حكم صحة النكاح ولا بطلانه
 حتى يتبين الحال لا يلام التصور مع زوال آله الحال لانه بعد التبيين
 زوال التوقف والمسألة مصورة فيما اذا تبين بعد كبرهما ان الزواج
 امرأة والزوجه رجل فتعين الحكم واما قبل التبيين فلا شك في عدم الحكم
 بشي من القطع بالصحة والقطع بالنكاح بل هو متوقف كما مرحت به القول
 المذكور ههنا فان الله سبحانه وتعالى له والله اعلم **س** في رجل له
 اثنان آله الرجال وآله النساء كني آله الرجال سرودة لا يخرج منها
 شي اذا بال او احتلم بل خرج بوله ومنبه من الثقب خرجت له طنة فيها
 هو ذكر يغامل معايلة اذ ذكر قال في التاخر فانه وانما يتحقق الاشكال
 قبل البلوغ فما بعد البلوغ والادراك نزول الاشكال لان بعد البلوغ
 لا بد من اشارة يعلم بها انه رجل وامرأة فان جامع بذكره فهو رجل وكذا
 لو لم يجمع بذكره ولكن خرجت له طية فهو رجل وكذا اذا احتلم كما احتلم
 الرجال فهو رجل انتهى ولا يقال ان نزول المني من الثقب خروج الحي
 من تعارض العلم بشي لا احتمال ان يكون لا تسداد قصبة الذكر فلا
 تعارض والله اعلم **س** في رجل له ثوبان احدهما من الكتان والآخر من القطن
 في الصلاة وخرج من بين اسنانه شي من فضلة الاكل هل يلقيه ام يستلعه
 ويصفيه سلسي البوك اذا كان ينقطع ساعة ويقطع ساعة فينبغي ان يكون
 وضوءه دليل له المسح على الخفين وهل يقدم الفايضة على الوقتية كما نهى
 وهذا الحزب اذا كان في الثوب منه مقدار حسني درهم لم يسهام لا او ينظر
 فيه للسداد والحكمة ولا يؤخذ المصلح ويقيم للنوبات ام لا ولا في الفضل
 الفقراء الاتمام والادب الاتمام يكون من ثوبا حرمه ام لا وما حكم صلاة الظهر

في الاكلام ام انتي فيها مل
 معايلة الانكاح
 معايلة الانكاح
 معايلة الانكاح
 معايلة الانكاح

بعد صلاة الجمعة والجمعة اذا لم يمسح ولا يصحح كان او صاحبه عذر يقضي اذا
 وجد الماء ام لا والى مستاجر الوقف اذا كان باخرة المثل تقبل عليه الزيادة ام لا
ج ان يطلع المصلح ما بين اسنانه ان لا يكون قليلا دون قدر الحصة
 وان لا يكون كثيرا ازيد على قدر الحصة تفسر صلاته وكذا اذا كان قدر الحصة
 في الصبي والقار في المسجد مكرهه كالباق والذبي يقتضيه النظر الفقل
 عدم التعرض له الخان يفرغ المصلح من صلاته فيلقبه في محل يباح ولا ياكله
 وقد ورد ككلو الرغف واطرحوا الفغ وهو ما يعلق بين الاسنان منه اي
 الرمو ما خرج من خلال وكذلك ما يتخلل بين الاسنان وخرجت بنفسه حقوقا
 ان ملك كثيرا لتغيره وان اكل مع ذلك كرهه خارجا ايضا في بعض المتأخرين
 من سراج الكثر في قوله ولو نظر الى مكتوب وقلبه او اكل ما بين اسنانه
 او مر ما من موضع سجد لا يفسد وان اثم اي ذاعل ذلك اثنى الناظر
 والآكل والمارة وانت علمت الكراهة في الناظر في الآكل بل قد مر عن الحلبي
 انه فيه فحشية **و** ما حصر السلسي وفيه يتوضأ الوقت كل فرضي
 ويصل بوضوءه في ضار فلاما شاء وبطل وضوءه فيخرج الوقت فقهرا واذا
 اذا لم يفرغ عليه وقت الا ذلك الحدث يوجد فيه واما مسحه على الخفين
 فتخرج ذلك على وجه الاختصار ان اصحاب الاغزار اذا توضأوا والعذر
 غير موجود وقت الوضوء واللبس في كل من حكمه الاصح يصحون في اقامته
 يوما وليلة وفي السفر ثلاثة ايام ولا يسهل في وقت الحدث له على
 الطهارة بعد اللبس خلاف ما اذا لبس بطهارة العذر بان وجوب العذر
 تارة في الوضوء او اللبس او كليهما او فيهما بينهما واستغفر حتى لبس
 فانه حينئذ انما يصح في الوقت كلها توضأ حدث غير ما استباه ولا
 يصح خارج الوقت بناء على ذلك اللبس وحكمه في وجوب الترتيب ودرمه
 حكمه الصبي فيقدم الفايضة على الوقتية حتما حيث لو عكس لا يصح اذا كان
 صاحب ترتيب ويكره اذ لم يكن صاحب ترتيب واما الحرب فيصل منه
 ما سواه حرم وحجته فطن او حرم وعكسه لا يصل الا في الحرب فقط واما
 الحزب المخالف فلا يصل عند اي حنيفة لان الحرب ولا في غيره للرجال ورجل
 للنساء والحال منه للرجال قدر اربعة اصابع واما الحزبون درهم
 فاعتبارها للحزبة لم يره لعلمنا بان كتاب وفي الحزب الى اهدى بعلامة
 جمع التفرقة وما كان في الثياب الغالب عليه غير الفرق كما خرج في بعض

الفغ ما يعلق
 بين الاسنان

ويكره ما كان ظاهرا في الفروع كما كان خط منه في خط من قري وظهر ظاهر لا خير
 وفيه بعلامة خوالصة الحكمي ظاهر المذهب عدم الجمع في المنفرد الا اذا كان خط
 منه قري وخط منه غيره حيث يرى حكمه قري افلا خير كما ذكر في جت فاما اذا كان
 كل واحد منهما متبينا كالطراز في القضاة فظاهر المذهب انه لا جمع ويؤخذ للقائمة
 ويقع وكذا في الفوايت وفي غير ذلك فان كان اذن لكل واحد
 شاء اقترع على الاقامة هذا اذا فاته صلوات نقض لان جلس وان قضاها
 في مجلس يؤذن لكل ويقع لكل كما مر به ابي مالك فلاح في الكفاية والقصر للمسافر
 واجب حتى لو لم يكن اشيا عاصيا لانه عن يمينه لا رخصة قال يعقوب بن ابي عمير قلت
 لعمر انما قال الله تعالى ان ضيق رقبتك انك سي فقال عجت مما عجت منه
 فكانت رسول الله صلى الله عليه وسلم فقال صدقة تصدق الله بها عليكم فاقبلوا
 منه صدقة رواه مسلم واما صلاة الظهر بعز صلاة الجمعة فقدمت منها
 اكثر السراة وهو جوابان لا احتياط في تركها وذلك مني على جواز التفرد وعدم
 جواز لكن ذكر في التاتارخانية اختلف المساجد في القوي الكبيرة اذا لم يعمل بالحكم
 والقضاة قال بعضهم يصل الفرض ويصل الجمعة معها احتياطاً وقال
 بعضهم يصل الاربعة بنية الظن في بيته او في المسجد ولا ثم يسير في شريح في الجمعة
 فان كانت الجمعة جارية صارت الظن تطوي واجمع صحاح وقال بعضهم
 يصل الجمعة اذ لم يصل السنة اربعاً ركعتين ثم يصل الظهر فان كانت الجمعة جارية
 فهذا يكون نفلاً وان لم تكن الجمعة جارية فهذا نافلة وقال في الاحتياط
 القوي الكبيرة واما في البلاد فلا يسكن في الجواز ولا تفاد الفريضة والاحتياط
 في القوي يصل السنة اربعاً ثم الجمع ثم ينوي اربعاً سنة الجمعة ثم يصل الظهر ثم
 ركعتين سنة الوقت فهذا هو الصحيح اختار فلو كان اداء الجمعة صحاح فقد
 اداها واستشهد وان لم تكن الجمعة صحاح فقد صلى الظهر والاربع سنة والاربع
 في نية وركعتان بعد هذا سنة قال الفقيه ابو جعفر الشافعي رتب الامام بان
 جعفر الهندواني صلى الجمعة بسورة ثم قام فلي ركعتين ثم صلى اربعاً فقلت ما كان
 الركعتان والاربع بعد صلاة الظهر ولم تتر الجمعة بسورة فقال لا ولكن طليت
 الجمعة ثم طليت ركعتين ثم اربعاً على مذهب علي وقول الناس يصل اربعاً بنية الظهر
 او بنية الفريضة على ما ليس له اصل في الروايات ولا يسكن جواز الجمعة في
 البلاد والقبضات وفي شريح الجمع في قوله ويجعلها اي ابو يوسف السنة بعد الاستا

ظل
 في صلاة الظهر بعد الجمعة

الخ

الخ ثم اختلفوا في نية تلك الاربعة قبل ينوي السنة والعصى الا حوطان موطع الشرس
 في جواز الجمعة ونويت شرطاً ان يقول نويت ان اعمل افرطه ادرت وقته
 ولم اصله بعد وقبل المختار ان يصل الظن بهذه النية ثم يصل اربعاً بنية السنة
 كذا في النية والمسئلة افردت بالتصديق في ذلك ما خلا على المقدسي سائر
 نافعة مفيدة فيها واذا صلى فاقدم المأوى بالتيقيد لا إعادة عليه سواء كان محبياً
 ام صاحب عذر واما مسألة الزيادة في الوقف مع كونه باجرة المثل في قرار
 وتغنت فلا تغتفر به الكمال **في قول الفقهاء** صلى الله عليه وسلم
 صيف ما المراد بالفضل الضعيف الذي يمنع على قضاة الاسلام الحكم به وعلى
 المهتني الافتاء به وهو لا يقول منسوب للامام الاعظم كمن في نسبه اليه
 ضعف ام لا يقول بعض علماء المذهب **في قول الفقهاء** ما قابل القوي
 الصالح لان الرابع ما قابل المرجوع وبعاد كدري صحاحهم ورجحانهم في الكتب
 المتداولة المتفقاً بالقبول وقد شهدت مصنفاتهم بترجيح قولهم دليل ابي حنيفة
 والاخذ بقوله الا في مسائل بسيرة اختاروا القوي فيها على قولهم لا في قول
 احدهما وان كان الا في مسائل الامام كما اختاروا قولهم فيها لا في قول
 الامام بل اختاروا قولهم في هذه النية تعالى من يدله قول الكل في بعض المسائل
 فعلى اتباع ما رجحوه وصحوه والعمل به لا وافتوا به في حياتهم كما نص عليه
 العلامة قاسم بن قطلوبغا في كتاب الرجوع والتصحيح قال فان قيل في غير
 غير الروايات عن الائمة فيقولون ان قول الامام ترجيح وقد يخلو من التصحيح
 قلت نعم بل على ما عملوا من اعتبار تغير العرف واحوال الناس وما هو الاربع
 وما ظهر عليه التقابل وما قوي وجهه ولا في الوجود مني بهذا حقيقة
 لا ظناً بنفسه فيرجع من لم يميز لمن يميز لمرادة ذمته انتهى وفي اول المصنفات
 اما الامارات للامام فتأمله في علمه التقوي وبه يغني عنه ما خذ عليه الاعتماد
 وفي رواية في قوت ما في وهو الصحيح وهو العلم وهو لا ظهر وهو المختار
 في متى لهذا الكتاب في محال ان عايشة الزهدى انتهى وبعض هذه الفاظ المكونة
 فلفظ التقوي اكد من لفظ العلم والاحتياط اكد من لفظ الاحتياط ولا شك ان معرفة
 راجح المختار فيه من مرجحيه ومما يثبت قوة وضعفها في ايمان المسيرين
 في قصد العلم في المفروض على الحق والقافي التثبت في الجواب وعدم المجازفة فيها
 خوف من الاضرار على الله تعالى بتحريم حلال وضده وخير اتباع الهدى والتشبه بالميل

ظل
 ما المراد بالفضل الضعيف

الى حال الذي هو الاله الكبر والمجبة العظمى فان ذلك امر عظيم لا يتجاسر عليه الاكل
بالاشق وقد بينت في هذا الجواب ما ينفع لطالبه وما السيف الابصار به والدم علم
سل في شئني قال من لطف الله تعالى ورحمته بهذه الامة ان رفع عن الاحرار كل
في بعض الالهام الماضية اذ اصاب البول جلد احدهم او وقف به لا يطرأ الا بقطع فانك
ذلك بعض النك وزعم عدم صحته وانه لا قابل به فعمل الامم كازم ام لا **احا**
كيف ينكره ويضع عدم صحته وعدم القابل به والنقل به مستقيم في غالب الخبرين
والفقه والمحدثين حتى وقف عليه كثير من العوام خلفه عن الخواص والكر العليين
من ذكره في هذه الامة على غير ما من الانفراد والاختصاص ومضى ذكر ذلك في محضري
في الكشاف في اخر سورة البقرة وفي سورة الاعراف والزطى والكشاف في النسق في
المذكر واكثر الكتب الشرعية شحونة بنقل ذلك قال السيوطي في البداهة في شرح ابن ابي
شيبه في رواية عن ابي عبد الله قال دخل على امية من اليهود فقالت ان عذاب القبر
البول قلت كذبت قالت بل انه ليقرض منه الجلد والثوب فاخبرت رسول الله صلى
الله عليه وسلم فقال صدقت والناقل لذلك لا يوجد ولا يصح وقد استعمل في نقلهم
ان توبة احدهم في المعصية كانت بقتل نفسه وكان الجزاء في قطع العصى المبر
للمعصية حتى تنقطع المذكر بالمراد وكان جزاء القتل عمدا وخفاه النعام ولم تكن
الدية مسروعة لم فرغ من ذلك بركة دعا رسول الله صلى الله عليه وسلم حتى زل جبريل
به ذلك عليه صلى الله عليه وسلم وقال له قد فعل ذلك ربك يا محمد والمسلمون لم يشهدوا
به نكاح على قلة اطلاقه وتورمته عن مطابقة الكتب مع كثر نفاذ الوجود
وكثرة حاملين والمعتنئين به لا اعدم الله الوجود منهم ولا اظلم الكون من بركتهم
امين والله اعلم **س**ل من كان على نهي الشريعة والحقيقة جازي الخ فسن
العارون الانصار في رواه البخاري في صحيحه قالت الانصار لكل بني اتباع وانا قد
اتبعتك فادع الله ان يجعل اتباعنا من دعوى قول قالت الانصار ان لكل قوم
اتباعا وانا قد اتبعناك فادع الله ان يجعل اتباعنا من فقال صلى الله عليه وسلم
يجيب الله الله اجعل اتباعهم منهم ام لا الانصار رضي الله عنهم باله عوق من صلى
الله عليه وسلم ان تكون لذلك خاضعة ام للتابعين لهم من ذريتهم ومن غير ذريتهم ما مضى
ذلك وما تاول به وبما الذي جعل عليه وعلى ما نقله عبد الله بن قتيبة في كتاب المعارف
بقوله رواه شعث عن ابي الحسن انه قال كان حذيفة رجلا من عيسى فخير رسول الله
صلى الله عليه وسلم فقال ان كنت كنت من المهاجرين وان كنت كنت من الانصار
بل هذا التحيز نحو جابه فوطاهم هو الى الان يهود ولمن اختار ان يكون من اي حجة

اراد

اراد من اجاء العرب **احا** قد نرى في شئني شئني وشاينا خاتمة الحفاظ بالشرق
والغروب ابد الفضل احدث على ب محمد في نعيم الباري ذلك كما العلامة السجدي محمد
الخطيب العسقلاني في ارباب السائر في شئني شئني في شئني شئني في شئني شئني
وكن ذلك غير هذا فظهر عروفا للذرائع والتابع للمذريتهم وحلفائهم ومواليهم
ولحقه ارباب السائر منهم وجابا حديث الشريفة باب اتباع الانصار في شئني شئني
وسكن النورية وهم حلفاءهم ومواليهم وسكن لفظ باب لاي ذرويه في شئني شئني
محمد بن ابي العبدى مولى بني ابي العبدى قال حدثنا عن محمد بن جعفر قال
حدثنا شعب بن الحجاج عن محمد بن عيسى عن العيين بن من الجمل احد اعلام الثقات
ري بالارجاء انه قال سمعت ابا حمزة بالحاء الميمية والراي طلم في زيد من
الزيادة مولا قزط بن كعب بن العلاء الميمية الملقبة والراي طلم في زيد من
زيد بن ارقم انه قال قالت الانصار يا رسول الله كل بني اتباع بنع الهمة وسكن
النورية وكذا لغيري في ذل لفظ يا رسول الله وانا قد اتبعناك بوجه الهمة وشري
النورية فادع الله ان يجعل اتباعنا من بقطع الهمة وسكن النورية فيقال لهم الانصار
لبد فلو ان الوصية من بالاضاد وغيره قد عا عليه الصلاة والسلام به اي بالذي
سألو فقال كان الراية الملاحقة اللهم اجعل اتباعهم منهم قال عمر وابنه مع فتمت
تخفيف النور اي نقلت ذلك الى ابن ابي ليلى عبد الرحمن الانصار عالم الكوفة
قال ولابي ذر فقال قد زعم ذلك زيد هو ابن ارقم وبه قال حدثنا ادم بن اياس قال
حدثنا شعب بن الحجاج قال قال محمد بن عيسى بن عمار بن ارقم وبه قال حدثنا ادم بن اياس قال
ابا حمزة بالحاء الميمية والراي طلم في زيد من الجمل احد اعلام الثقات
قالت الانصار يا رسول الله ان لكل قوم اتباع وانا قد اتبعناك فادع الله ان يجعل اتباعنا
قال الخطيب المفاشر في محمد وفاءي لكل بني اتباع ونحن اتباعك فادع الله ان يجعل اتباعنا
اتباعنا اي حلفائنا ومواليهنا اي متصليين بنا مقتفين اثارنا باحسن الدكر
لهم ما جعل لنا من العز والشرف قال النبي صلى الله عليه وسلم اجعل اتباعهم منهم
قال عمر بن ابي بن من الراوي في ذكره لابن ابي ليلى عبد الرحمن قال قد زعم اي قال ذلك
بغيري لام زيد قال شعب بن الحجاج اظنه زيد بن ارقم وكانه اخفى عنده ان يكون ابن
اب ليلى اراد بقوله قد زعم ذلك زيد اي زيد بن ارقم بن ثابت وطنه في قد زعم ان
ابو يعقوب في المستخرج من طريق علي بن الجعد جاز ما به وفيه التبيين على شرف حجة الاية
وع المردع من احب وناقل تاثير الضحية في كاشي حتى فاسق الطير بالهبة رفعت

به على انه ترشيح فارتفع عليه وازاحه عن موضعه وجلس فوقه مستديرا عليه
فقال له طالب العلم ليس لك ان تجلس فوق العلماء لانك جاهل وانا اعرفك
واعرف اباك وغف غيرة على العلماء والعلم في فقه بسبب ذلك للشرطة
ولبعض قضاة العهد قسسي بسبب ذلك وغرم ما لا عظميا فلهذا يلزمه
بسبب ما ذكر تفريضا وتفريضا لكونه ما تكلم الا حقا ولا نطق الا صدقا واذا
قلتم لا اله الا الله يعني الرفع له ما عني به بغير وجه ان تغذر الاخرى المعزوم وهل
اذا رفع امره لقادر على استدراك المال الذي غرمه بمن غرمه يفرض على القادر
انتزاعه من اخذه لكونه ظلم ام لا **الحال** اعلم ان الله لا يخرم على الجاهل التقدم على
العالم حيث استمر تقدمه في رتبة درجته عند العامة لما لفته اخبره عن ذلك
يرفع الله الذين امنوا منكم والذين امنوا العلم درجات وقد قال في محكم في الله
عنهما العلماء درجات فوق المؤمنين بسبب ما به درجة ما بين كل درجتين مسيرة
خمسة عشرين عام وقوله تعالى هل يستوي الذين يعلمون والذين لا يعلمون وهذا جمع عليهم
فاذا علمته علمت ان المتقدم تداركك معصية واذا انكبت المعصية يعز ذلك المتقدم
عليه سائرته بنفسه حال الا زكيا اذ يقيمه كل احد حال المباشرة ولا ته
انتصار بعد الظلم وهو ما دون فيه بقوله تعالى ولئن انتصر بعد ظلمه فاولئك
ما عليهم من شيء ولا شك ان الجاهل ظلم طالب العلم بتقدمه عليه فلهذا الانتصار
بمثل هذه الالفاظ بل قد جوفها ما ليس فيه قذف وكونه قريبا لا يسع له
التقدم على العلم مع جهله اذ كتبت العلي طائفة بتقدم العالم على القرشي ولم يرق
سبحانه وتعالى بين القرشي وعينه في قوله تعالى هل يستوي الذين يعلمون والذين
لا يعلمون وقد مر جوابا بحق العالم على الجاهل كحق الاستاذ على التلميذ وانت
عليه تحريم تقدمه على استاذه فاذا علمت بهذه المقدمة التي لا نزاع لا حرجها
فاقطع بعدم لزوم التعزير على طالب العلم وعدم حقيقة شكوى خصمه ورفعه
للمفتي عاده وهو موجب للضمان على ما عليه الفتوى حسبما ساء الفساد
واما وجوب الاسترداد على القادر فمعلوم من حديث من راي منكم منكرا
فليغيره الخرب الى الاخر والظلم يجب اعدامه وخبر تفريضا ولا شك ان اخذ
المالك منه ظلم فوق ظلمه السابق ولم يجره شرع فالمفروض على دولة الامور
ان يثابروا فان علمه بالرجوع والرد والله اعلم **الحال** ان الرجل الجاهل هل له التقدم
على الشيخ العالم واذا قال له العالم انصاري تعظم قسيسهم واليهود حاشا لهم
وانا من علماء المسلمين فان لم تكن مني لاذن واكرمني لعلمي فاني آثره وتقدم
عليه مستخفا به وبالعالم الشريف هذا مستخفا به بالعالم الشريف وبالعالم يكفر وتبين

زوجاته وحي عليه الكلام المرتدين ام لا **الحال** ليس الجاهل ان يتقدم على الشيخ
العالم بل وليس للشيخ الجاهل ذلك فقد مر على ان لا يسب الله ان للشباب العالم ان
يتقدم على الشيخ الجاهل لانه افضل منه قال الله تعالى هل يستوي الذين يعلمون والذين لا
يعلمون ولهذا يقدم في الصلاة وفي احوال كان الاسلام في عالمه الاسمان وقال الله تعالى
اطيعوا الله واطيعوا السور وادرك الامر منكم فالله يبارك في الامور العظام في الامور
والطاعات شريفا مقدم وكيفية لا يتقدمون والعلمانية الانبياء عليه الصلاة والسلام على
ما جاءت به السنة كذا امر الزيد وعمر وفي الزمان والشيخ العالم يتقدم على
الشيخ غير العالم قال الله سبحانه وتعالى يرفع الله الذين امنوا منكم والذين امنوا العلم
درجات فالرافع لما كان هو الله تعالى بعد رتبتي احدا في درجات العالم فيمن يضعه
يفضه الله تعالى في جهنم والعالم يتقدم على القرشي الغير العالم واليهود على ذلك تقدم
على الجاهل وحق الاستاذ على التلميذ واحد على السوار وان لا يفتخ به لكلام
تبله ولا يجلس مكانه وان غاب ولا يرد عليه كلامه ولا يتقدم عليه في مسيرته
والقول في المسئلة كثير يطول ذكره واما الاستخفاف بالعالم وبالعالم في التنظيم
الولياني ولكن به من يستخف مكفر كذا في لفظ الفقيه يعقوب قال العلامة
عبد البر مسلمة لهذا البيت وان كانت مشهورة عن احناف الا اني لم اقف
عليها الا في الحاق القديس قال من يستخف بالبي اذني من الدنيا بكونه
من استخف بالعالمين ائمة الدين والشرع روي ان من قال للفقيه
فقيه بالتصغير على وجه التحقير يكره الكلام في ذلك بطول وفيما كنت اقامة
ان شاد الله تعالى والله اعلم **الحال** في قرية من اهل قرية ومقيم القرية يدور
عليه اينما دار فليل اذا انتقل من شخص الى شخص يلزم منه معرفة ولا يجوز خفيه
لمن انتقل عنه ام لا **الحال** حيث كانت الفرامة متعلقة به فلي دار مع
اينما دار فقد مر جوابا بان الفرامات ان كانت حفظ الاسلاك فالفقيه على
قدر الملك وان كانت حفظ النفس فلي على عدد الركب وخرج عليه الولي الجاهل
تفرغ السلطات اهل قرية فانها تقسم على هذا والله اعلم **الحال** فيما يقتضيه ارباب
الحرف من ان كل من لم ينسب حروفه الى جاحها الذي اخترعها لا يقتضيه ولا حل
لم تعاطيها وخرج عليه تناول اجرة عمله فيما كالحياطة الى ادرسي والي رة
الوضع والحلاقة الى سلمان الفارسي وسياسة الخيل الى قبيل ولحق ذلك يعتقدون
شك في السرد عنهم ويوان جتمع اهل الحرف الذين في البلدة فيخرجون منها
يريد الشططا ما ولغيرهم من حفر المجلس وربما اجدته ذلك وتدين منه

وہابیہ

ولاية الاب والوجه يفوت به وصي الاب فكيف ينصب وصيا مع وجود الاب الصالح
للتصرف وما قول الجد ادى الفلاحيه **اجاب** ولم ينسأ فلانه لا عرة باليمن
بدون التقضي قال عز من قائل فمن يني مقبوضة فقول الجد ادى الفلاحيه **اجاب**
اولي يمن اوصولت ارضي ولم تقبض لمدرا لعرقة واما مطالبة الاب
بوفاء دين على اخيه الميت فمفسا فلا قائل له اذ لا يلزم احد وفاء
دين احد ولو كان ابا او ابا والى امره بريح السنين الماضية الى اني حيلة
سرعية احب من جميع ما تقدم فيه والله اعلم **في رجل مات وترك له**
دين مستغرق لا تتركه بها يريد القفاة ان يلزموا اخاه بوفاء بها
جميعا لا يلزمه ذلك ام لا **اجاب** في فاق التركة عن وفاء دين الميت
ليس على وارثه التسليم تركته ولا يلزمه وفاء جميع ما عليه من الدين
والله اعلم **في رجل سكن مع زوجته في دار معا ولم يخراب فمهرها**
بازن ما كثرها وماتت المالكة فهل المعارة ملك الباني ام ملك الازنة
وما الحكم فيما انفق الباني على المعارة المزكوة **اجاب** في عسها ذن
المالكة فالعارة لها والنفقة دين عليها فيخرج بها من تركتها ويرك
المعارة ورثتها والحال لهنه والله اعلم **في دواب مشتركة بين اثنين**
اذن احدهما للاخر لا اتفاق عليها ومات الاذن هل للنفق الرجوع عن
تركته بها انفق على حصة ام لا **اجاب** نعم الرجوع والحالة هذه والله اعلم
في رجل له على ابنه ثوبان اخرج ارضه لاني عرق ونصف
بني صنفه اتسم بالله ان دفع له ثوبان الحنطة بمره عن ارض الارض
فهل للتاضي حصة على ذلك اذا امتنع ام لا **اجاب** ليس للتاضي ذلك اذ لا
تم الدعوة فيه لاسيما مع جوانب متراده وعدم الفورية فيه والله اعلم
في رجل له ولاية على بلد ورد عليه صنف فشتف له فطرح على
البلد غرامة محض ذلك بل له ذلك ام لا **اجاب** لا يكونه ظلم ولا اكرامه **اجاب**
ليس له ذلك بل يوطأ محض حجب اكرامه ولم يقرر بان جماع المال والنيل
بل ومن لا يتحل ولا حول ولا قوة الا بالله العلي العظيم والله اعلم
في رجل مات وترك له دين من تركه من نفقة ولم يكن نفقة ان يستطاع راي
القاضي خوف الضيقة على اهلها الى مكة المبررة واشهد انه ليس
بمستبرأ بموتة الممل وباقية على اهلها ثم باضعاف القيمة
وادع منها لدى الرجوع الى بلد الورثة عند نفقة لعنه راعى في الحنطة

مظالم
عمومی دارد و حتمی باشد
و العیون لها و التفقه
علیها

في رجل حلف على شيء
حينئذ على فعله

خرجت الموصى واخذوا بعض الودعة ففعلوا هذا الرقي امين تحفي كني
 المقت الخنوب عني في حجة فيلك الابداع ولا يصفى ام لا زال له الرجوع
 بهونة الجلبية على الورثة حيث لم يكن استطلاع القاضي
 واستلزام **ابن** برامني تحفي لانه تحفي في فعله قال جل من قال
 ما على المحسن من سبيل فاستحق عنه الضمان هذا العقد الجليل وهو على ما راعى
 الله تعالى بان المفقود اذا مات بالمدية فلصاحبه ان يبيع حيا ربه
 وميتاه وخيل الدرام الى اهل له فرباه في التاخر اذ يتنهي في الجحيم
 الناصي ووق جاع العفول في الفصل الى كى والثلاثين في التفرق في
 الايمان المشتركة للشرى ان ياخذ حصة ويوق حصة الغائب فيها
 باع من شدة الكرم واذا قدم الغائب ان شاء احاز بيعه وان شاء
 ضمنه قيمته والقول قول الباع فيها ولا يقضي ما اخذته الموصى حيث
 كان الابداع عن عذر اوجبه والقول قوله لانه امين والحال هذه فلا
 ضمان عليه ولو ان الورثة لم يرضوا ببعه وردوه وضمنوا قيمته ما
 باع يكون القول قوله في قيمته بيمينه فيضمن بفدر ما يقوله لا تكاره
 الزيادة عليه ولا يكس في ان له الرجوع بها لا يؤمنه من مونة الجمل
 والجبابة والحال هذه والله اعلم **باب** في ازره واسم لواله الجليل
 على نبي وعلمه صلاة الله الملك الجليل **باب** في القا سعة ازره كذا
 اسم نبي ابراهيم واما ابوه فانه تاريخ الخليل وابراهيم في تاريخ وهو
 ازره في تفسير الجليلي قوله تعالى واذا قال ابراهيم لابنيه ازره قال هو لقيه
 واسمه تاريخ وذريرة الدنيرة لابن حجر ولا يرد على التاريخ ازره فانه كافر
 مع ان الله تعالى ذكره في كتابه العزيز انه ابراهيم عليه الصلاة والسلام
 وذلك لان اهل الكتاب اجمعين على انه لم يكن اياه حقيقة وانما كان
 محبة والعب تسمى العلم ابا بل في الزمان في ذلك قال تعالى اياك ابراهيم
 واسمى مع انه لم يلق ببل لم يلقه على ذلك وجب تاويله بهذا
 جمعا بين الاحاديث واما ما اخذت من كالبفاري وغيره فقد تساهل
 انتم في اصل اذا المسئلة طويلة الاذيال واسعة الدلائل كثيرة الاقوال
 والله اعلم حقيقة الحال **باب** في المقدم من المجموع السبع في الدجاني
 بين صورته التي هي من حظه العلم عليه بالمنطوق والمخبر ان ينسب
 لنا الف والمربوطة التي تحذف الحرفي هاء في حالي الدج والوقف

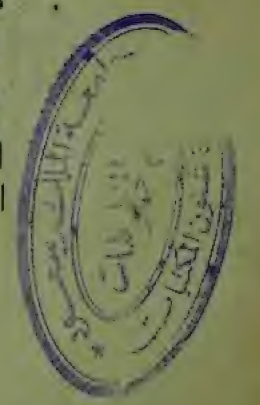
مظهر
 في حالات في الطريق
 فضبط رفق متابع
 يضح ذلك المثل
 استطلاع القاضي

مظهر
 ازره هو اسم

وجعلها

وجعلها هاء في الحالتين غير معجمة وان كانت منقوطة قال في القامة الخفا والى التي
 امين في اشائها وقيل له في حالة الامتحان انشئ رسالة حروف احدي كلماتها يعيها
 النقط وحروف الاخرى لم يعيها فطال ما طالت من الحرفة غي وحرمة في المال
 يعي وقال منها بقيت لا ماطة تحت واعطاء نسب ومداواة شح في مراعاة
 يقين فاك الحرفة ومحرومة والاماطة ومداواة ومراعاة في الكلمة التي حروفها غير
 معجمة في حالة الدج كاري وقال في الرسالة الرقطة والى التي التزم فيها حرف
 منقوط حرف غير منقوط ليس بكتاب عند نية شرب بل يعطى عفة كذا وقال
 منها مريض نذير لبا نه تحفي با فطاسة توشانه ومنها اذا جاني خطبة
 فلا يوجد قابل ومنها منظر ما ولا خلا ذابحة سمد طل خصه وقال في
 خطبته التي التزم فيها عدم النقط في جميع الفاظها منها كمداد منة الهوى
 ومواصلة السهو واطراح كلام الحكماء ومعاضة اله السهم اما اسامع مودع
 والسهم مودع الله امرا ملك لهواه واجك طاعة مولاة وعمل ما دام العهر
 مطارعا والدي مرادعا والحقه كاملة واسلامه حاصلة الخات قال
 واسئلة الرخصة لكم ولا للملأمة الاسلام وبواسع الكرام والمسلم والسلام
 قال الخارث بن مهران فلما رايت الخطبة نغبة بلا سقط وعروسا بلا نقط
 دعا في العجايب بنو طها الجيت الى استجلاء وجه الخطيب ام مولانا بعض
 طلبة العلم عارضوا في جعلها الهاء المربوطة في التاريخ خمسة زاعمين على انها
 تاد باربعي له وضع بعضهم تاريخا وعدها باربعي له وزعم الثاني الدجاني في غاية
 وفي حالة الوقف خمسة زعمه فقلت لمي هاد خمسة في الحالتين لما قاله الحبر
 واوردت عليهم ما ذكرته لحضرتكم من احوال الحرف في المقامات من انما لا لا في
 الحالتين والمجموع العلوم البامع بيان ذلك لتستفيد منكم ومنع مني عليه قوله
باب قال في بعضه رويدهم جلال الذي السوط رحمه الله تعالى في شرح
 عقود الجمان التي هي ارجوزته في المعاني والبيان آخر الكلام على القسم الثاني
 في سري قوله والوصل والقطع ونقط الحرف وتركه حذف والحذف في ومثال
 الثالث يعني حذف كل حرف منقوط والاثبات بالجميع مبهلا تود الحريد الجهد لله
 الحمد والاذلة المهدوح الاسماء الواسع العطاء المردو لحسم اللاني ما كذا الامم
 ومصور الرمم والبر السباع والكرم ومهلك عاد وارم ادر كك شئ عليه ووسع
 كل مصر جليمة الخطبة بما لها كحروفها مبهلة وعندهم ان الشاد التي تكتب لها

في هذا النوع حكمها حكم المجهلة انتهى كلامه **اقد** ولا ينافيه ما قاله المراد في الجني الداني وايضا في المسام في الحق قال المراد وما نازا الثاني التي تليق الاسم ولا تعد من حروف المعاني ومذهب البصريين فيها انها تاد في الاصل والاداء في الوقت بدل التاء ومذهب الكوفيين عكس ذلك وقال في المفتح والحاشي الثاني في رصحه في الوقت وهو قول الكوفيين زعموا انها الاصل وان التاد في الوصل بدل منها وعكس ذلك البصريون لان الضم في قوله عندهم راصع للمريضي اذ هو في جث البدن كما لا يخفى والتاريخ في اضطرار عليه بعض متاخرى السعرا واضطرار فيه ضارب لطيف على عدد الجمل في الحروف في عليه بعض الفضلاء والى في التاريخ المذكور لا شبهة انه نوع من انواع البدن وقد علم في كل كلام السيوطي انها عند الله في حكم المجهلة ولا يسقط دفعها انما كتبت في الخط لا وان كتبت في بعض المواضع التي انبثت في المصحف الشريف تارة بحرفه لان خط المصحف لا يقاس عليه خط العروض في اذ خطان لا يقاس عليهما خط المصحف الشريف وخط العروض واذا كانت تكتب لا في حروفه هذا والنظر يقتضي جواز اعتبار مجرد النطق عند عدم الوقف وجواز اعتبار مجرد الخط اذا الكلام على الحرف له تعلقان تعلقان بكتابه وتعلق بنطقه وقد اعتبر علماء البدن كلا منهما كما مر في ذلك في مواضع منها الجائز الخطي واللفظي فلما منع من ذلك فيما يظهر فان قيل قوله في سورة القدر وعندهم ان التاء التي تكتب لا في هذا النوع حكمها حكم المجهلة يدور على انها في هذا النوع الذي هو الحذف ليس حكمها حكمها قلت لا يدل لما تقدم في الاصول ان الحكم على الشيء لا ينافي الحكم بما عداه ويكون ما في كلامه قوله التي تكتب لا اذ هو المقصود في حكمها عليها بانها في الكتابة لا في صوتها واذا نفع الطالب الكتب البديعة وتام كلامه في حكمه لا في اعتبار من الذي جلتها مما لا بد من وضع احرفها على من المصنفين في كل ما من كتابا في هذا الفن الذي هو فن التاريخ المذكور يعتمد في الرجوع عليه وبغاية ما يقال في الكتابة لا في الخط في هذا النوع من اعتبار الخط فيجب بحسنة باعتبارها ومن اعتبار النطق فيجب باعتبارها باعتبارها وبغير المقصود بالقرائن الخالية وكثير من مشترك كذا على ان المسئلة ليس فيها من الادكاح الشرعية الخطرة راجحة فلا ضرر في استعمالها في كل من الجهتين فهو مسوع قاضي كلامهم



وعدم

وعدم نقل صحيح في المع من جهة من يعتمد عليه والله اعلم **ث ث ث ث ث**
من المرحوم الشيخ بشير المرحوم الشيخ في الخليل نظما **ث ث ث ث ث**
ايا من خداف البر لا يدرى في العلم كذا منيعا مشهورا من صارت في ذلك لا قولا
لديه واطفي البير يلبوا يقول ابو الطيب الجني واخي الامام الجيد الجيد
طلبنا رضاه بشرك الذي رضينا له فزكنا السجودا ومنها له آخر جهد
وجدناه صعبا لدينا غيرا كان نواك بعض القضا فما يعط منه جزء جرودا
فوضع لما رجه معهما بقيت على الدهر صورا مبدوا ولا زالت في المشكلات
ما نظر الناظرين القصيدا **ج** رطاه السجود لمودد وهو من ينسج السجودا
ومعنى السجود الخضوع كما ان لغزا واستغفار وردد في حق اخلاق مودده
خضع الانام له في ريد **ج** وعز مقام له مقتضى يكون الخضوع وجوبا كبيرا
ولكن لا تركه للمرضا **ج** بدلا بذلك صوابا سديدا ريت النوال جديديا
نمى اليه في اذ وفردا **ج** منفي الحدود والخطوط التي تنسج في حقنا وفي السجودا
نما يعط ليس في **ج** ولكن يراه اعتقادا جودا وان القضا لكل العري
على مقتضى تلك فظا جودا **ج** وقيل العطاء لا موجب له لولا فضل ان يقع منه الورد
في شابه نفسا فعلة **ج** ولذا يلزم فخره منيد **س** في قوله سررا غير النافذ
ولم له باللاهوت عن حكم مظهر **ج** ولم انسى بالنا سوت مظهر حكمية
ج يقول بصري في الحقيقة **ج** فيقع على الحكم الذي في الشريعة
فلم له بالسر الا لله في الذي **ج** الخطا هو في نفس اى درنة
والله اعلم **كتاب الترابي** **س** في امرأة ماتت عن بنت وعن ثقيفتي
واين بقيت من احدهما والكل مفقود ما عدا البنت فيها القسمة **ج** تعطي
البنت نصفها المفروض لولا انه لا شبهة فيه ويوقف اليان فاذا حكم قاضي
بموت المفقود جميعا اجتهادا او قامت بينة على موتهم جميعا قبلها **ج** مرد
عليها ان كانت حية على ورثتها ان كانت ميتة واقل عدد يقع منه على كلا
الحالين اربعة فتعطي البنت النين ويوقف اثنان فان ظهر الاخوان جين
رفع لهم واحد منها سهمه الذي وقف له وان ظهر موتها سابقا عليها
وحياة ابن الاخ يصرف السهمان له وان ظهر جيا تهما بعد موتها لم موتهما
يصرف الموقوف لورثتهما والله اعلم **س** في رجل مات عن ابن وبنتي خال
وبنتي خال آخر وعن ابن وثلاث بنات خالته والكل ايب وام فما القسمة
الترضية **ج** مذهب ابو يوسف تقسم الزكاة على احد عشر سهما لكل ابن من

اجاب الارث لابي ابن الامم جميعه بينهما سوية ولا شيء لابن الاخت ولو كانت
ابن امم نعم للميتة والله اعلم **س** فما اذا ماتت من زوجة حالي وحي بنت منها
وبنتي من غيري وحي ابن امي مقتني وحي بنت مقتني فما النسبة الشرعية
بين من يمت بتقديري ان يكون في موضع ما ذكره او لم يكن في موضع ما بينوا
الجواب مع بيان المسائل بكل تقري **اجاب** المسئلة قبل الرضع ان
تعطى الزوجة الثمن من غير خوف اذ فرضها لا يتغير على كلا الحالتين وان
ابن امم المقتني لا يعطى ثمنه ونقد الحمل في حق البنات الموجودات التي يعطى
كل واحدة ما تستحقه وهو اربعة قراير على هذا التقدير معاملة بالاضمة تقديري
المذكورة والافوتة ويوقف الباقي على ما عليه الفتوى عندنا وفي المسئلة اخذ
اخر من زوجة وهذا اذا لم يصرف او طلبوا اربعهم النسبة قبل الرضع وبعد الرضعة
فان كان الحمل ذكر فلا شيء لابن امم المقتني والباقي بعد ثمن الزوجة المذكور على حفا
الا نضيف وان كان ثمن في الزوجة الثمن والبنات الاربع الثلث والباقي لابن
ابن المقتني ولا شيء لبنت المقتني مطلقا وحاصل الامر ان الزوج في مسئلة الحمل
انما يقدر واحدا يعامل الورثة بالاضمة تقديري ذكرته وان شئت ونعطي الاقل
من لا تجب ولا يعطى من تجب ولو بعض النقاد يربكنا فاذ اوضح الحمل لذكره
واوضح الحال في الجنين لا يستباه وانفع الاشكال وهذا اذ وضعت الحمل
او اكراهه فان وضعت ميتا او فرياقا ميتا ماتت قبل خروج الاكراه
الموقوف للموجودين وكان الحمل لم يوجد فيقتصر على ما كان موجودا من غير اعتبار
الحمل وهذه المسئلة ذات شعب وذكر ما يرد في الخرج عن القدر المسطور عنه
فنلوه عنه عنان القلم والله اعلم **س** في ذلك المقتني بنت عم لاب وام وابن خال
لاب وام فيها الحكم **اجاب** هذه المسئلة اختلف فيها جعل بعضها في الرأية ان
الثلاثي لبنت العم والثلث لبنت الخال وهو المذكور في انفس السبل في رايه
صاحب الهداية ومنى الكنز وملتق الاخر وغالب سراج الكنز والهداية وجعل بعضهم
ظاهر الرأية ان لا شيء لابن الخال وان الحمل لبنت العم كغيره ولد العمة وجعل
في الصف عليه الفتوى وان رواية شمس الائمة السرخسي وانه واقف رواية
الترمذي رواية دحي في المخرات وعلمه صاحب الخلاصة قال في الفتوى
الراجحة في اخذ الفتوى برواية يعني شمس الائمة اولها من الاضمة يعني
صاحب الهداية وصاحب الراجحة انتهى والله اعلم فيه ان جهة الخزانة اذا اختلفت كان
واحدة

ط
في حكم ما يوقف
للحمل

واقعة الحال هل يتيم ولد العمة ام لا قيل دليل الذي ينبغي تركه ما رواه الرضي
فان لغة الفتوى ان من غير من الفاظ النسخة كالتيم والتميم مع ان لم ارى اتم
على مقابل ما رواه الرضي مجرد ما يكون النسخة او لا سبه او اختار او غير ذلك من
الفاظ النسخة وانما يمسله او يقتل في ظاهر الرأية واما ما رواه الرضي
فقد صرح به انه النسخة وان الاخذ للفتوى به اولد وانه ظاهر الرأية فيمكن المعول
عليه والله اعلم **س** عن ثانيا بها حصة في اموات ماتت عن زوج وبنت عم وام
وام لا **اجاب** قد روي في هذا السور سابقا وذكرت ما جواه ما حمله الرضي
في المخرات الا اني لو لد الخال مع بنت العم ولو ادرك بالاضمة الفتوى في
الفتوى في جميع الفتاوى في المذهب ان ولد العمة او لم يولد اختلفت الجهة
واختلفت لان ولد العمة اقرب اتصالا بوارث الميت فانه اقرب اتصالا بالميت
مبسطا وفي فرعي الخلاصة ثبت في اب وام اولاد وبنت عمه المال كله لبنت
العم بنت عم بنت خال ادبت فانه كذلك الجواب في ظاهر الرأية وولد العمة
او لم يولد اختلفت وفي المذهب ان الله ان الرضيع عند اخذ الحصة
انتي فالحاصل ان المسئلة اختلف فيها في الصحيح ان ولد العمة ادرك بالرضع
فاذا علمت ذلك فيكون الباقي بعد فرض الزوج كمن لم يكن لها ولد العمة ولا شيء
لا ولد الحال والله اعلم **س** في بيت المنوس في رجل مات عن بنتي اب وابنة
اولاد لام ذكر وانثى في هذه الارث **اجاب** المال كله لبنتي الاخت لاب ولا شيء
لا ولد الا لام عن ابنت وعنه محمد بن قيس المال على الاخت لاب ولا شيء
الاخت لاب نصفه ويعطى الاخ لام السك ويد الباقي لغيرها بقدر سهمها فيقسم
المال على اربعة ارباع الربع لا ولد الام وثلثة الارباع لبنتي الاخت لاب ولا شيء
وعنه صاحب المنية في ربيعة لا ولد الام الثلثة مسترة لكل اثنا عشر
في ذلك المذكور الذي كاعلم ولبنتي الاخت كباية في كل حاجة تسعة والله اعلم
س في تركه فسميت وفيها نسخ في لم يستوف بل اخذ من كل منهم حصة
من الدين ام لا **اجاب** نعم ياخذ من كل منهم حصته من الدين حيث ظهر لهم حصة
والله اعلم **س** في رجل مات عن اب وبنتين وزوجتين احداهما وحصة
ذكر بعد موت ابيه فبنات وبنته الورثة يدعون انه مات قبل خروج الكراه فلا
ارث له وانه تقدر مات بعد خروج ومكثت راحة جواردة بقره فانه

لا
في حكم ما يوقف
للحمل

ابن الميت فهو قوله قولاً لا يثبت له ميراث أم قول بقية الورثة فلا ولا **اجاب** القول قول
 الورثة ولا يثبت الا اذا عرفت الورثة بانهم انفسهم جبا قال في البحر في النذر نقل عن المجتبي
 والبدائع عن ابي حنيفة لا يقبل منه الا شهادة رجلين او رجل وامرأتين وقاله بقوله فيه
 قول النساء الا ان لا يقبل قولها في الولاية ام لا في حال فماتت والولد لم يترك في
 بطونها مقدار يوم وليلة بعض الناس يقولون ان الولد حي وبعضهم يقولون انه
 ميت فدفنت كذلك ثم ينسب القربى جرداً بنتاً ميتة على ما نقلها وكرهت المرأة
 زوجها بدين ان اقوت الورثة بانها ابنته ورثت الابنة ثم دبرت منها
 ورثت الميت وان وجدت الورثة لم يقض الا على ما لا يدري بها خرجت منها
 ام لا وفي افتاء في النكاح ما مات وتزوج ولداً قريعاً وليلة فقل بعض
 مات وقال بعض لم يثبت فدفنت ثم ينسب القربى فوجبت معها بنت قاعة على
 جبا منها ميتة وللميتة زوج وابوان **اجاب** بعض مشايخنا انه لا قر الورثة
 كلهم بانها بنتها خرجت جبا بعد وفاتها ورثت البنت ثم يثبت من البنت ورثتها
 ولو نحو ذلك ولم يقض عليهم بارت بهذا القول لان ميراثهم عدول انما ولدتها حية
 وانما تسعهم الشهادة لو لم يبق قولاً فبشرها منذ دفنت الى ان يثبت وقد سمعوا
 صوت البنت من تحت القبر وجرت ملازمتهم القبر ولو لم يكن مشهود وانكرت الورثة
 حلفوا على العلم ولا ميراث لها اذا حلفوا انتهى ولا شبهة في عسر ذلك جداً او تعذر
 من الثاني خاتمة نقل عن ابي حنيفة وان وقع الاختلاف في انفعاله جبا او ميتاً فشهد
 القابلة على انفعاله جبا اجمعوا على انه يقبل شهادتها في حق الصلاة عليه ولا يقبل
 شهادتها في حق الارث قال ابو حنيفة لا تقبل وقاله تقبل انتهى ولا شبهة انه عزها
 تقبل شهادة امرأة ثقة ولو لم تكن قابلة في حق الارث وكذلك الشهادة في قبول
 اخباره في الصلاة عليه والله اعلم **س** في رجل مات عن زوجة حامل لهما
 بذمتهم مبرورين ام ذلك يثبت فيها الحكم الشرعي في ميراث الزوجة المذكورة والميراث
 الذي بذمتهم وما النسبة الزوجية **اجاب** اما الميراث فهو كسائر الميراث فينقض
 قبل النسبة ثم يقسم على الورثة المذكورة ان لم تكن الولادة قريبة فينقض الحكم
 ذكرها وتقطيع الام بسببها والزوجة تسبها ويثبت لثلاثة قرايب وحشيها
 ويؤخذ بالان وهو ستة قرايب واربع اخماس فيراط فان ظن كادراً دفع له
 وان ظن انى / ودنا على الام خمس قرايط على ما يبدى في مجمعهم الا ان بعد قرايط

ونحو

وحشي قرايط وكلت اربعة قرايط وحشي قرايط والله اعلم قال
 الشيخ الامام العالم العلامة ميراث الله الفاضل الشيخ ابراهيم بن الحسين بن
 الشيخ محمد بن الشيخ عبد العزيز الحنفى الحسينى تلميذ صاحب هذه الفتاوى هذا ما رايته
 في مسودة فتاوى شيخنا واستاذنا شيخ الاسلام والمسلمين بركة الله في العالمين
 عمدة المحققين زبدة الموفقين مولانا سيدنا الشيخ محمد بن الحسين الرضائي الحنفى
 بالفتاوى الحسينية لنفع البرية نفع الله به المسلمين ورزقه العافية وحسن الخاتمة
 امينها وكان الفراغ من كتابتها في شهر ربيع الثاني سنة ١٠٨١ هـ بمكة المكرمة
 صحت عن ظم الظالمين هذا المجمع المبارك خدام جاد على المشايخ في المسئلة
 احسنهم وهدى بيني فالت من الهجرة النبوية على صاحبها الى الذل والذل طيب
 امين امين يا رب العالمين وكان الفراغ من نسخ هذه النسخة المباركة ان ر
 تعالى تاسع عشر من القعدة الزمان هذا الحبيب المستر وسع في القلم على يد العبد
 الفقير راجى لطيف رب القدير العفو عن اخطائه محمد بن الحسين الرضائي الحنفى
 وعنه عن يمينه ذكره واحسانه صلى الله عليه وسلم سيدنا محمد وعلى اله وصحبه وسلم

محمد بن الحسين
 ١

تاريخ انشاء تاليف ١٠٨١
 تاريخ انشاء نسخة ١٠٩٦

فيكون بين المؤلف وبين
 الكاتبة مدة قليلة وهي
 خمسة عشر سنة
 ونوفاية الخط والرقعة
 حذارة التحريف اهـ
 هذا كما مصرح باعلوه به
 الرطبة القارئة من ههنا
 في صفحة رتبة الله تعالى
 على كل من ذكره الرطبة
 وعلم جميع اموات المسلمين

فأين

اذا غاب زوج المرأة غير الناشئة كان لها فسخ النكاح بشروط احدى هاتين لا تترك لها
 نفقة ولا منقفا ولا مال له حاضر ثابته ان يكون معسر ابتفقتها الآن وللشهود
 الاقدام على هذه الشهادة ولو بالاستصحاب لما علموه من حاله وهذا الشرط يختلف فيه
 فقد اختار ابن الصلاح وكثيرون انه متى تعدر تحصيل النفقة منه كان لها الفسخ معسر كان
 او مؤسرا ثابته ان يثبت ذلك لدى قاض او محكم ويختلف المرأة بعد ذلك على صدق الشهود
 وعدم ماله في يدها فان نفذت القاضي او المحكم بحكمها او عجزت عن الرفع اليه كان قال
 لا فسخ لك حتى يعطيني مالا استقلت بالفسخ للضرورة وينفذ ظاهرا وكذا باطنا وبعد
 ثبوت ذلك تمهل الزوجة ثلاثة ايام ثم بعد الامهال صبيحة الرابع يفسخ القاضي او هي باذنه او علم
 صورة ما يكتب من زوجه يعرفون فلانا وفلانة معرفة شرعية وشهدون مع ذلك انها زوجة
 مستأكم ان ينكح صحيح شرعي دخل الزوج بالزوجة واستولد لها على فراشه اولاد او يسميهم
 ان كان بينهما اولاد وان كان لم يدخل بها فيقول وانها عرضت نفسها عليه فامتنع من
 الدخول بها ان كان كذلك ثم انه سافر عنها من مدك كذا وكذا او غاب عنها الغيبة الشرعية
 من مدك تزيد على كذا سنة او اقل قدمت على تاريخ وانها مقومة على طاعته ملازمة للمسكن
 الذي تركها فيه ولم يترك نفقة ولا منقفا ولا اصلها بنفقة وانها عاجزة عن التوصل
 لنظر ما يجب لها عليه شرعا من جهة ومن جهة احد سببه وانما مستبر الغيبة الى الآن وانه فقير
 معسر وبعد ان حلفت الزوجة على صدق الشهود وغنم ماله في يدها طلعت من الحكم الرعي
 ان يفسخ نكاحها من عصمة او مكنتها من ذلك فامهلها احكام المشا رالية ثلاثة ايام ولها
 يوم كذا ثم في اليوم الرابع من الدعوى حضرت واعادت السؤال للحكم المشا رالية فوعظها ووعدها
 بالامران صبرت فابن الا ذلك فاستخار الله ومكنتها من فسخ نكاحها المذكور فقالت
 نخرج لفظها ففسخت نكاحي من عصمة زوجي فلان المذكور ثم سالت من احكام ان يحكم
 لها بذلك فاجابها وشهد على نفسه بثبوت ذلك عنده واحكم بوجوب حكم صحيح شرعا
 تحريرا في وقت كذا